

قد شرع طبع كتاب نفيس في فنه المسمى بالميزان
المنتسب مصنفه في بلاد الاسلام بالشعران
مادون مثله في حين من الاحيان جزي
الله خير الجزاء من سعي في طباعه
اعني طالب الظهور الشيخ ^{النفير} عبد
خلف الرشيد لتجار المشتهر
في ديار الهند والسند
والخراسان القاض
بنيامين جاءه الله عن
الانشم وشر الهدوات
واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

- ١١ فصل ان قال قائل ان جميع افعال المجتهدين على حالتين يرفع الخلاف الخ
- ١١ فصل يا ابا عبد الله ان قدامك امر اول سماعك لم يبق الميزان الى فهم كون المرتبتين على التقية مطلقا
- ١٢ فصل فان قال قائل فهل يجب عندكم على المقلد العمل بالاسراج من القولين الخ
- ١٣ فصل فان قال قائل ان احدا لا يحتلج الى ذوق مثل هذه الميزان في طريق صحة اعتقاده ان سائر ائمة المسلمين على هدى الخ
- ١٤ فصل واياك ان تسمع بهذه الميزان فتبادر الى الانكار على صاحبها
- ١٥ فصل اعلم يا اخي اني ما وضعت هذه الميزان للاخوان من طلبة العلم الا بعد تكرير لي الخ
- ١٥ فصل اعلم يا اخي ان مرادنا بالعزيمة والرخصة المذكورتين في هذه الميزان هما مط الشديدين والتخفيف
- ١٦ فصل ثولا ينبغي عليك ان كل من فعل الرخصة بشرطها او المفضل بشرطه فهو على من ربه في ذلك
- ١٧ فصل ان قال قائل فعلى ما قررت الخ
- ١٨ فصل وما يوضح لك صحة مرتبة الميزان الخ
- ٢٠ فصل فان قلت فمن يقول ان القياس من جملة الادلة الشرعية فهل تاتي فيه كذلك مرتبة الميزان
- ٢١ فصل من لازم كل من لم يعمل بهذه الميزان التي ذكرناها الخ
- ٢١ فصل ينبغي لكل مؤمن الاقبال على العمل بكل حديث ورد الخ
- ٢٢ فصل ان قال قائل كيف الوصول الى الاطلاع على عاين الشريعة الخ
- ٢٥ فصل فان قلت فاذا انك قلب الولي عن التقليد ردأي المناصب كلها متساوية في الصحا الخ
- ٢٥ فصل فان قلت هذه في حق العلماء باحكام الشريعة والحقيقة
- ٢٦ فصل فان قلت ان الائمة المجتهدين قد كانوا من اكمل الخ
- ٢٤ فصل فان قلت فيما ذا اجيب من نازعني في صحة هذه الميزان الخ
- ٢٢ فصل فان ادعى احد من العلماء ذوق هذه الميزان الخ
- ٣٣ فصل ان اردت يا اخي الوصول الى معرفة هذه الميزان الخ
- ٣٥ فصل في بيان تقرير قول من قال ان كل مجتهد مصيب الخ

- ٣٦ فصل لا يلزم من تقييد كامل من الاولياء والمجتهدين بالعمل بقول دون اخراج
٣٨ فصل واياك يا اخي ان تطالب احدا من طلبة العلم الا بصدق اعتقاده فان كل
مجتهد مصيب الخ
- ٣٩ فصل وما يدل على صحة ارتباط جميع اقوال علماء الشريعة بعين الشريعة الخ
٣٩٠ فصل في بيان استحالة خروج شئ من اقوال المجتهدين عن الشريعة
٥١ فصل ان قال قائل اي فائدة في تاليف هذه الميزان الخ
٥٢ فصل في بيان جملة من الامثلة المحسوسة التي يعلم منها اتصال اقوال جميع المجتهدين
ومقلديهم بعين الشريعة الكبرى
٥٣ صورة الامثلة المحسوسة الموعود بذكرها
٥٣ مثال الشجرة المطهرة المثلة بعين الشريعة المطهرة
٥٥ مثال اخر لا اتصال سائر مذاهب المجتهدين ومقلديهم بعين الشريعة المطهرة
٥٨ مثال طرق مذاهب الاثنية المجتهدين الى ابواب الجنة وان كل من عمل بمن هب منها خالص
اوصله الى باب الجنة
٥٩ مثال قباب الاثنية المجتهدين على نهر الحياة في الجنة التي هو مظهر بحر الشريعة المطهرة
في الدنيا
٦٠ فصل شريف في بيان الذم من الاثنية المجتهدين للقول في دين الله تعالى بالرأي لاسيما
الامام ابو حنيفة
٦١ فصول في بيان ما ورد في ذم الرأي عن الشارع وعن صحابه والتابعين وتابع التابعين
٦٢ فصل في ما نقل عن الامام مالك في ذم الرأي وما جاء عنه في الوقف على واحدة الشريعة
المظهرة
٦٥ فصل فيما نقل عن الامام الشافعي رضي الله عنه من ذم الرأي والتبري منه
٦٤ فصل فيما نقل عن الامام احمد من ذم الرأي وتقييده بالكتاب والسنة
٦٩ فصول في بعض الاجوبة عن الامام ابو حنيفة رضي الله عنه
٦٩ الفصل الاول في شهادة الاثنية بغزارة العلم وبيان ان جميع اقواله وافعاله وعقائده
مشيدة بالكتاب والسنة
٧٠ فصل في بيان ضعف قول من نسب الامام ابو حنيفة الى انه يقدم القياس على حديث
رسول الله صلى الله عليه وسلم
٧١ فصل في تضعيف قول من قال ان ادلة مذهب الامام ابو حنيفة ضعيفة غالبا
٧٢ فصل في بيان ذكر بعض من اطنب في الثناء على الامام ابو حنيفة من بين الاثنية على الخصوص
وبيان توسعته على الامة وسعة علمه وكثرة ورعه وعبادته وعفته وغير ذلك

٨٢	فصل قال المحققون ان للعلماء وضع الاحكام حيث شاءوا بالاجتهاد الخ
٨٢	فصل في بيان بعض ما اطلعت عليه من كتب الشريعة
٩٢	فصل في امثلة مرتبتي الميزان من الاخبار والآثار من كتاب الصلوة الى الزكوة
١٠١	فصل في امثلة مرتبتي الميزان من الزكوة الى الصوم
١٠٣	فصل في امثلة مرتبتي الميزان من الصيام الى الحج
١٠٥	فصل في امثلة مرتبتي الميزان من كتاب الحج الى كتاب البيع
١٠٧	فصل في امثلة مرتبتي الميزان من كتاب البيع الى الجراح
١١٢	فصل في بيان امثلة مرتبتي الميزان من كتاب الجراح الى اخر ابواب الفقه
١١٧	كتاب الطهارة
١٢٣	باب النجاسة
١٢٨	باب اسباب الحدث
١٣٥	باب الوضوء
١٣٧	باب الغسل
١٣٣	باب التيمم
١٣٩	باب مسح الخفين
١٥١	باب الحيض
١٥٣	كتاب الصلوة
١٦٠	باب صفة الصلوة
١٦٥	باب شروط الصلوة
١٩٠	باب سجود المصروع
١٩٣	باب سجود التلاوة
١٩٤	باب سجود الشكر
١٩٨	باب صلوة النفل
٢٠٣	باب صلوة الجماعة
٢١٣	باب صلوة المسافر
٢١٨	باب صلوة الخوف
٢١٩	باب صلوة الجمعة
٢٢٩	باب صلوة العيد
٢٣٥	باب صلوة الكسوفين
٢٣٤	باب صلوة الاستسقاء
٢٣٨	كتاب الجنائز

المختار الأول من كتاب الميزان للعارف
الحمد لله والقدير الرباني : سيدي
عبد الوهاب الشعراني تقى الله
يعلموه والمسلمين آمين
بجاء النبي الأمين
آمين

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي جعل الشريعة المظهرة بحرا يتفرع منه جميع بحار العلوم النافعة والمخيمات +
 وأجرى حياؤه على أرض القلوب حتى روى منها قلب القاص من حيث التقليد لعلمائها والذات
 ومن على من شاء من عباده المختصين بالاشراف على يتوع الشريعة تشهيرة جميع أحداثها وأثارها
 المنتشرة في البلدان + وإطاعه الله من طريق تشقه على عين الشريعة الأولى التي يتفرع منها كل
 قول في سائر الأدوار والأزمان + فاقترح جميع قول المجتهدين ومقلديهم بحق
 حين رأى أنصارها بعين الشريعة من طريق الكشف والبيان + وشارك جميع المجتهدين في إخراجهم
 من غير الشريعة الجبرها وان تقاصر عنهم في النظر وتأخر عنهم في الأزمان + فان الشريعة كانت شجرة العظمة
 المنتشرة وأقوال علماءها كالفرع والاعضاء + فلا يوجد لنا فرع من غير أصل ولا ثمرة من
 غير غصن كما لا يوجد أبنية من غير جدران + وقد أجمع أهل الكشف على أن كل
 من أخرج قولا من أقوال علماء الشريعة عنها فأنما ذلك لقصوره عن درجة العرفان +
 فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد آمن علماء أمته على شريعته بقول العلماء أصناف
 الرسل ما لم ينالوا السلطان + وحال من المعصوم أن يؤمن على شريعته خوان + واجمعوا
 أجمعوا على أنه لا يسمي أحد علما إلا أن يثبت عن متابع أقوال العلماء وعرف من أين أخذوها
 من الكتاب والسنة لا من ردها بطريق الجهل والعدوان + وإن كل من رد قولا من أقوال
 علماءها وأخبره عنها فانه ينادى على نفسه بالجهل ويقول ألا استهدى والى جاهل بدليل
 هذا القول من السنة والقرآن + عتس من قيل أقوالهم ومقلديهم وأقاموا الدليل والبرهان

وصاحب هذا المشهد الثاني لا يرد قول من أقوال علماء الشريعة إلا ما خالف بها أو جملها وأما
 لا يجده في كلامهم فمنهم في سائر الأزمان ووغايته أنه لم يطعم على دليل لأنه يجد فينا
 نصير السنة أو القرآن + ومن نازعنا في ذلك فليأت لنا بقول من أقوالهم خارج عنها ونحن
 نرد على صاحبه كما نرد على من خالف قواعد الشريعة بأدنى دليل وبرهان + فإن وقع ذلك فمن
 يدعي صحة التقليد للأئمة فليس هو بمقلد لهم في ذلك وإنما هو مقلد لهواه والشيطان + فإن
 اعتقادنا في جميع الأئمة أن أصلهم لا يقول قولاً إلا بعد نظره في الدليل والبرهان + وحيث
 أطلقنا المقلد في كلامنا فأعما مرادنا به من كان كلامه مندرجاً تحت أصل من أصول أئمتنا
 والأفواه التقليد له ذور وجهتان + وما ثم قول من أقوال علماء الشريعة خارج عن قواعد الشريعة
 فيما علمناه وإنما أقوالهم كلها بين قريب وأقرب وبعيد وأبعد بالنظر بنظر كل إنسان + وشعاع نور
 الشريعة يشملهم كلهم ويعلمهم وإن تفاوتوا بالنظر لمقام الإسلام والإيمان والاحسان + أحسن
 حمد من كرم من عين الشريعة المظهرة حتى شيعه وروى منها الجسم والجنان + وعلم أن شريعة محمد صلى
 الله عليه وسلم جاءت شريعة واسعة جامعة لمقام الإسلام والإيمان والاحسان + وأنها لا حرج
 ولا ضيق فيها على أحد من المسلمين ومن شرب ذلك فيها فشرهوه + ننضم وجهتان + فإن الله تعالى قال
 وما جعل عليكم في الدين من حرج ومن ادعى الحرج في الدين فقد خالف صريح القرآن + وأما شجرة
 شجرة من علوم كمال شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فوفوف عند ما حدث له من الأمر والنهي
 والترغيب والترهيب ولم يرد فيها شيئاً إلا أن شهد له شعاع الدليل والبرهان + فإن الشارح
 ما سكت عن أشياء لا حجة بالأئمة كالزهد والانيان + وأما سلم إليه تسليم من رزقه الله تعالى
 حسن الظن بالأئمة ومعديهم وثقاً مرجعهم أقوالهم الدليل والبرهان + أما من طريق النظر والاستدلال
 وأما من طريق التسليم والإيمان + وأما من طريق الكشف والعيان + ولا بد لكل مسلم من إحدى هذه
 الطرق ليطابق اعتقاده بالبحان قوله باللسان + أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم في
 كل حين وأوان + وكل من لم يصل إلى هذا الاعتقاد من طرق الكشف والعيان + وجب عليه
 اعتقاد ذلك من طريق التسليم والإيمان + وكما لا يجوز لنا الطعن فيما جاءت به
 الأنبياء مع اختلاف شرائعهم فكذلك لا يجوز لنا الطعن فيما استنبطه الأئمة اجتهدوا
 بطريق الاجتهاد والاستحسان + وبوضوح ذلك أن تعلم يا أخي أن الشريعة جاءت من حيث
 الأمر والنهي على مرتبتين تخفيف وتشديد لأعلى مرتبة واحدة كما سيأتي أيضاً في الميزان +
 فإن جميع المكلفين لا يخرجون عن قسمين قوى وضعيف من حيث أيمانه أو جسمه في كل
 عصر وزمان + فمن قوى منهم خوطب بالتشديد والاعتناء به ومن ضعيف منهم
 خوطب بالتخفيف والاعتناء بالرخص وكل منهما حينئذ على شريعة من ربه وتبين
 فلا يؤمر بالقوى بالنزول إلى الرخصة ولا يكلف الضعيف بالصعود للعرفية وقد رفع
 الخلاف في جميع أدلة الشريعة وأقوال علماءها عند كل من عمل بهذه الميزان +
 وقول بعضهم أن الخلاف الحقيقي بين طائفتين متلاينتين لا يرتفع بأعمال محمول على من لم يعرف

قواعد هذا الكتاب لان الخلاف الذي لا يرتفع من بين أقوال أئمة الشريعة مستحيل
عند صاحب هذا الميزان فاصبح يا أخي ماقلت لك في كل حديث ومقابل له وكل قول
ومقابل له يتخذ كل واحد منهما الابدان يكون مخففا والاخر مشددا ولكل منهما رجال في حال
مباشرة الأعمال ومن المحال ان لا يوجد لنا قولان معاني حكم واحد مخففا ومشددا ان
وقد يكون في المسئلة الواحدة ثلاثة أقوال أو أكثر أو قول مفصل فالحادق يورد كل قول
الى ما يناسبه ويقارب في التخفيف والتشديد بحسب الامكان + وقد قال الامام
الشافعي وغيره ان اعمال الحديثين والقولين أولى من الغاء أحدهما وان ذلك
من كمال مقام الايمان + وقد أمرنا الله تعالى بان نقيم الدين ولا نتفرق فيه حقا عن كمال
الاركان + فالحمد لله الذي من علينا يا قامة الدين وعدم انضمام حيث لهذا العمل بما تضمنته هذه
الميزان + واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة بتوعد قائلها عرف الجنان + واشهد ان نبينا
ومولانا محمدا عبده ورسوله الذي فضله على كافة مخلقه وبعثه بالشرقية السمحاء وجعل اجتمع
امته لمخافتة وجوب العمل بالسنن والقران + اللهم فصل وسلم عليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين
+ وعلى اهل بيته وصحبه اجمعين وجميع التابعين لهم باحسان الى يوم الدين + صلاة وسلاما
داخمين بدوام سكان النيران والجنان + آمين اللهم آمين ويعمل فله ميزان نفيسة عالية
المقدرة حاولت فيها ما ينحصر يمكن الجمع بين الأدلة المتعارفة في الظاهر وبين أقوال جميع المجتهدين
ومقدمهم من الاولين والآخرين الى يوم القيامة كذلك ولم أعرف أحدا سبقتني الى ذلك في
سائر الادوار + وصنفتها باشارة اكابر اهل العصر من مشايخ الاسلام وائمة العصر بعد ان
عرضتها عليهم قبل ان تهاوذكرت لهم اني لا أحب ان ابتلي بالاعدان ينظرون فيها فان قبلوها
أقبلتها وان لم يرتضوها لمخوتها فاني بحمد الله أحب الوفاق واكره الخلاف لاسمائي قواعد
الدين + وان كان الاختلاف رخصة يقوم آخرون + فبحمد الله من رأي فيها خلافا واسلمة نصرة
للدن + وكان من اعظم البواعث لي على تاليفها للاخوان فتح باب العمل بما تضمنته قوله تعالى
شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي اوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى عيسى ان
آفتموا الدين ولا تتفرقوا فيه وليطابقوا في تقليد هم بين قولهم باللسان + ان سائر ائمة المسلمين على
هدى من ربهم وبين اعتقادهم ذلك بالجنان + ليقوموا بحقوق ائمتهم في الادب معهم
ويحوزوا الثواب المرتب على ذلك في الدار الآخرة ويخرج من قال ذلك منهم بلسانه ان سائر ائمة
المسلمين على هدى من ربهم والحق بمتابعة ذلك بقلبه عما هو ملتبس به من حقيقة النفاق الاصغر الذي
ذمه رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسيما وقد ذم الله سبحانه وتعالى منافقي الكفار ببقائهم
زيادة على حصول ذمهم بصفة كفرهم في حق قوله تعالى يا ايها الرسول لا يجزئك الذين
يسارعون في الكفر من الذين قالوا ائمانا فواهم ولم تؤمن قلوبهم ومعلوم ان كلما عابه الله
تعالى على الكفار فالمسلمون أولى بالثبوت عنه وما يقرب من شبه صورته ويسد المقلد من باب
انبياءه الى الانكار على من خالف قواعدهم ممن هو من اهل الاجتهاد في الشريعة فان له

على حد من ربه وربما أظهر مستنده في مذهبه لمن تكو عليه فاذعن له وخجل من مبادرتك
الى الإنكار عليه وهذا من جملة مقاصدي تأليف هذا الكتاب والأعمال بالنيات وإتمام كل امرئ
ما نوى فاعلموا أيها الإخوان على الوصول الى ذوق هذه الميزان وإياكم والمبادرة الى انكارها قبل
ان تطالعوا جميع هذه الفصول التي ستقدمها بين يدي الكلام عليها أي قبل كتاب الطهارة
بل ولو أنكرها أحدكم بعد مطالعة فصولها فوما كان معذوراً عن انكارها وقلة وجود ذات
لها من أقوالكم كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى اذا علمت ذلك وارتدت ان تعلم ما أوجبا
اليه من دخول جميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين في شتاع نور الشريعة
المطهرة بحيث لا ترى قولا واحدا منها خارجا عن الشريعة المطهرة قائل وقد يرفقنا رشتك
يا أخي اليه وذلك ان تعلم وتحقق يقينا جازما ان الشريعة المطهرة جاءت من حيث شهود
الامور والنهي في كل مسألة ذات خلاف على مرتبتين تخفيف وتشديد لا على مرتبة واحدة كما يظنه
بعض المقلدين ولذلك وقع بينهم الخلاف بشهود التناقض ولا خلاف ولا تناقض في نفس
الأمور كما سيأتي ايضاحه في الفصول الآتية ان شاء الله تعالى فان مجموع الشريعة برسم الأمر والنهي
كل منها ينقسم عند العلماء على مرتبتين تخفيف وتشديد وأما الحكم الخامس الذي هو المباح
فهو مستوى الطرفين وقد يرجع بالهيئة الضالحة الى قسم المنزوب وبالهيئة الفاسدة الى قسم
المكروه هذا مجموع أحكام الشريعة وايضاح ذلك ان من الأئمة من حمل مطلق الأمر على الوجوب
الحازم ومنهم من حمل على الذلابة ومنهم من حمل مطلق النهي على التحريم ومنهم من حمل على
الكرهية نعم ان لكل من المرتبتين رجالا في حال مباشرتهم للتكاليف فمن قوى منهم من حيث
إيمانه وحسن خطيب الغزمية والتشديد الوارد في الشريعة صريحا والمستنبط منها في مذهب
ذلك المكلف او غيره ومن ضعف منهم من حيث مرتبة إيمانه أو ضعف حسنه خطيب
بالوخصته والتخفيف الوارد كذلك في الشريعة صريحا والمستنبط منها في مذهب ذلك المكلف
او مذهب غيره كما اشار اليه قوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم اذ قال صلى الله عليه
وسلم اذ أمرتكم يا موفاتوا منه ما استطعتم اي كذلك فلا تؤمروا القوى المذكور بالتزول الى مرتبة
الرخصة والتخفيف فهو يفتقر على العمل بالغزمية والتشديد لان ذلك كالتلاعب بالدين كما سيأتي
ايضاحه في الفصول الآتية ان شاء الله تعالى وكذلك لا يتكلف الضعيف المذكور بالصعود الى
مرتبة الغزمية والتشديد والعمل بذلك مع غيره عنه لكن لو تكلف وفعل ذلك لا يمنع
الا بوجه شرعي فالمرتبتان المذكورتان على الترتيب الوجوب لا على التخيير كما قد يتوهم بعضهم
في آيات والغلط فليس لمن قدر على استعمال الماء حسا أو شرعا ان يتيمم بالتراب وليس لمن قدر على
القيام في الفريضة ان يصلي جالسا وليس لمن قدر على الصلاة حالسا ان يصلي على الجنب وهكذا
في سائر الواجبات وكذلك القول في الافضل من السائق مع المفضول فليس من الأدب ان يفعل
المفضول مع قدرته على فعل الافضل فاعلم ان المسنونات ترجع الى مرتبتين كذلك فيقدم
الافضل على المفضول ندبا مع القدرة ويقدم الاولى شرعا على خلاف الاولى وان

جاز ترك الافضل والمفضول اصالة فمن اراد عدم اللوم فلا ينزل الى المفضول الا ان عجز عن الافضل
 فامتنع يا اخي بهذه الميزان جميع الامور والنواهي الواردة في الكتاب والسنة وما انى وتفرع على
 ذلك من جميع أقوال الائمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين بتجدها كلها لا يخرج عن مبدئي
 تخفيف وتشديد ولكل منها رجال كما سبق ومن تحقق بما ذكرنا ذوقا وكشفنا ذقناه وكشف
 لنا وجه جميع أقوال الائمة المجتهدين ومقلديهم داخلية في قواعد الشريعة المطهرة و
 مقتبسة من شعاع نورها لا يخرج منها قول واحد عن الشريعة وصحت مطابقة قوله بالسلك
 ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم لا اعتقاده ذلك بالحنان وعلوم خروبا وبقينا ان كل
 مجتهد مصيب رجع عن قوله المصليب واحد لا يعينه كما سياتى ايضا في الفصول ان شاء الله
 تعالى وارتفع التناقض الخلاف عنده في احكام الشريعة وأقوال علماء لان كلام الله تعالى
 ورسوله صلى الله عليه وسلم يحمل عن التناقض وكذلك كلام الائمة عند من عرف مقدار فهمهم
 على منازع أقوالهم ومواضع استنباطاتها من حكم استنبط المجتهد الا وهو قول متفرع من الكتاب
 أو السنة أو منها معا ولا يقدح في صحة ذلك الحكم الذي استنبطه المجتهد جهل بعض المقلد بن
 مواضع استنباطاته وكل من شهد في احاديث اشرقية أو اقوال علماء تناقضها لا يمكن رده فهو
 ضعيف النظر وانه كان عالما بالدلالة التي استند اليها المجتهد ومنازع أقواله يحمل كل حديث
 أو قول ومقابلة على حال من احدى مرتبتي الشريعة فان من المعلوم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يتخاطب الناس على قدر عقولهم ومقامهم في حضرة الاسلام والإيمان أو الاحسان وتأمل
 يا اخي في قوله تعالى قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا الآية يحيط علماء
 قلناه والافان خطابه لا كابر الصخاية من خطابه لا خلاف العرب وابن مقام من تابعه
 صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في المنشط والمكروه والمعسر والميسر من طلب ان
 يابى الله صلى الله عليه وسلم على صلاة الصبح والحصر فقط دون غيرها من الصلوات ودون الصوم
 والحج والصيام والجهاد وغيرها وقد تبع الائمة المجتهدين ومقلدوهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على ذلك فيما ارسل الله صلى الله عليه وسلم شدة دفعه عادة شدة ودافيه هملا كان أو نهييا
 وما وجدوه خفف فيه خففوا فيه واعتمد يا اخي على اعتقاد ما قررته وبنيته لك في هذه الميزان
 ولا يضر ان غرايتها فانها من علوم اهل الله تعالى وقرب الطريق الادب مع الائمة لما تعتقد
 أنت من ترجيح مذهب على مذهب غير طريق شرعي وابن قول من يقول ان سائر الائمة المسلمين
 أو الائمة الاربعة الآن على هدى من ربهم ظاهرا وباطنا ممن يقول ثلاثة ارباعهم أو أكثر على غير الحق
 في نفس الامر + وأن اردت يا اخي ان تقيم نقاسة هذه الميزان وكما علم ذائقها بالشرعية من آيات
 وأخبار وآثار وأقوال فاجمع لك أربعة من علماء المذاهب الاربعة واقترأ عليهم أدلة مذاهبيهم
 وأقوال علماءهم وتعاليلهم التي سطروها في كتبهم والنظر كيف يتجادلون + ويضعف بعضهم
 أدلة بعض وأقوال بعض ونقلوا صوابهم على جبرهم بعضا حتى كان المخالف يقول كل واحد
 يخرج عن الشريعة ولا يكاد أحدهم يعتقد ذلك الوقت ان سائر ائمة المسلمين على هدى من

بهم أبا الخلف صاحب هذه الميزان فانه جالس على منبته في سرور وطهانية كالسلطان حاكم برتلي
 ميزانه على كل قول من أقوالهم لا يرى قولا واحدا من أقوالهم خارجا عن مرتلي الميزان من
 تخفيف أو تشديد بل يرى الشريعة قابلة لكل ما قائلوا وسعها فاعمل يا أخي بهذا الميزان وعلمها
 لا خواتم من طلبة المذاهب الأربعة ليحيضوا بها علماء ان لم يصلوا الى متقا من الذوات
 لها طريق الكشف كما أشار إليه قوله تعالى فان لم يصحها وأبد فطل وليقوز وأيضا يصفه اعتقاد
 في كلام أعظم ومقلديهم ويطابقوا بقلوبهم قولهم باللسان ان سائر أئمة المسلمين على هذا من
 ربه ان لم يكن ذلك كشفا وبقينا فاليكن إيمانا وتسليما فعليكم أيها الاخوات باختيار الذي يحاكمكم
 في صحة هذه الميزان قبل وقوعها وقبل ان تحضره معكم حال فزاعقنا على علماء المذاهب الأربعة
 فانه محذور لا يكاد يسلم لكم صحتها انما ورعنا وافق مذاهبنا خاضرين هيبة لهم ورد المذهب
 الذي لم يكن أحد من مقلديه حاضر العدم من ينتصر لذلك المذهب وفي ذلك دلالة على مراعاة
 وجه المخلوقين نسأل الله العافية وما قرأناه لك يا أخي انتهت الميزان الشعرانية المدخلة بحسب
 أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية نعم الله بها المسلمين وقد جيب لي أن أذكر
 لك يا أخي قاعدة هي كالمقدمة لفهم هذه الميزان بل هي من اقرب الطرق الى التسليم لها وذلك ان
 تبقى أساس نظرك أولا على الايمان بان الله تعالى هو العالم بكل شيء والحكيم في كل شيء الا وابدالمابهم
 هذا العالم وأحكامه وميز شؤنه واتقن كماله اظهره على ما هو مشاهد من الاختلاف الذي
 لا يمكن حصره ولا يتضبط أمره متغائرا في الافرقة والتراكيب مختلفا في الاحوال والاساليب
 على حكم ما سبق به علم الله القديم وعلى وفق ما نفذت به ارادة العليم الحكيم فجاء على هذه
 الاوضاع والتأليف واستقر أمره على انتهى اليه غاياته من الشؤون والتضاريف وكان من جملة
 بديع حكمته وعظيم لآئه وعمير رحمته ان قسم عباده الى قسمين شقي وسعيد واستعمل
 كلامهما فيما خلق له من متعلق الوعد والوعيد وأوجد لكل منهما في هذه الدار بحكم عدله
 وسننه افضاله ما يصلح لثبانه في حاله وماله من محسوسات صورها ومعلومات قدرها
 ومصنوعات أبدعها وأحكام شرعها وحل ودفعها ونشؤون أبدعها وفقت بذلت امور
 المحذورات وانعقد بذلك النظام الكائنات وكل بذلت ثبات الزمان والمكان حتى قيل انه
 ليس في الامكان أبدع مما كان قال تعالى في كتابه القديم لقد خلقنا الانسان في أحسن
 تقويم على انه سبحانه وتعالى لم يجعل كل لهم فعا مطلقا ولا كل ضارضا مطلقا بل رعا فقه
 ماض هذا وضر هذا ما نفع هذا وضر هذا في وقت ما نفع في وقت آخر ونفع هذا في وقت ما ضر
 في وقت آخر كما هو مشاهد في الموجودات الحسنة والمهلكات المعنوية لمعان جلت عن الادراك
 بالافكار واسرار خفيت الى على من اراد ان عالم الاسرار ومن هذا يتحقق ان كلامهم المخلق لكل
 وان ذلك انما هو لتمام شؤب الاولين والآخرين وان الله هو الغني عن العائدين وحيث
 تقررت لك يا أخي هذه القاعدة العظيمة علمت ان الله تعالى لم يكر سعي من حيا كلفه ابدان
 المختلف أئمة هذه الأمة في فروع الدين أحمد عاقبة وأقوم رشدا وان الله تعالى لم يخلقنا عبثا ولم

يتوعد لنا التكليف سدى بل لم يلهيهم أصل من المكلفين العمل بأمور الدين تعبدية به على لسان
 أحد من المسلمين أو على لسان أمام من أئمة الهدى المجتهدين الأولين العمل به على وجه في ذلك
 الوقت أو على مراتب سعادة ذلك المكلف المقسومة له بحيث لا يثقله ولا يثقله ولا يصرفه
 عن العمل بقوله إمام من أئمة الهدى إلى العمل بقوله إمام أو غيره من الأئمة بحاله ولا يصرفه
 في ذلك الوقت عن الإكمل في درجته اللائقة به رحمة منه سبحانه وتعالى بأهل قبضته
 السعادة ورعاية الخط الأول في دينهم وديتاهم كما يلاطف الطبيب الحكيم
 والله المثل الأعلى وهو القريب المحيى لا سيما وهو الفاعل المختار في الأموات والأحياء
 والمدبر المرشد لكل شئ من سائر الأشياء فانظروا أختي إلى حسن هذه القاعدة ووضوحها
 وكما زالت من أشكالات معجزة وافادت من أحكام محكمة فالتكليف انظرتها بعين الانصاف
 تحققت بصحتها لا اعتقاد ان سائر أئمة الأربعة ومقلديهم رضي الله عنهم أجمعين على هدى من
 ربهم في ظاهرها وأمرها وباطنها ولم تغترض قط على من تمسك بذهب من مذاهبهم وراعى من أشق
 من ذهب منها إلى مذهب لا على من قلدا غير ما صدر منهم في أوقات الصغر رأت الاعتقاد لا يقينا ان
 مذاهبهم كلها داخلية في سياج الشريعة المطهرة كما سيأتي أيضا وان الشريعة المطهرة هي
 شريعة صحيحة واسعة شاملة قابلة لسائر أقوال أئمة الهدى من هذه الأمة المحمدية وان كلامهم
 فيما هو عليه في نفس على بصيرة من أموره وعلى صراط مستقيم وان اختلافهم إنما هو رحمة
 بالامة نشأ عن تدبير العليم الحكيم فعلم سبحانه وتعالى ان مصلحة الدين والدين والدنيا
 عنده تعال هذا العبد المؤمن في كذا اقا وجده له لطفا منه بعباده المؤمنين اذ هو العالم بالافعال
 قبل تكوينها فالؤمن المكامل يؤمن ظاهرا وباطنا ان الله تعالى لو لم يعلم ان الان لا يصلح عنده
 تعالى لعباده المؤمنين انفسا هم على نحو هذه المذاهب أو وجدها لهم وأقرهم عليها بان يحل لهم
 على أمروا أحد لا يجوز لهم العدول عنه إلى غيره كما حرم الاختلاف في أصل الدين بل هو قوله تعالى
 شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى
 ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه فافهم ذلك فانه يقين أحد رآن يشبه عليك الحال فيجعل
 الاختلاف في الفروع كالاختلاف في الاصول فنزل لك القدام في هواة من التلف فان التمسك
 التي هي قاضية عندنا على ما يفهم من الكتاب مصرحة بان اختلاف هذه الامة رحمة بقوله
 صلى الله عليه وسلم وهو يعد خصا نصبه في أمته ما من معناه وجعل اختلاف أمته رحمة وكما
 فيمن قلنا غدا يا امروء بما يقال ان الله تعالى لما علم ان الان لا يخط ولا يصلح عنده تعال هذا العبد
 المؤمن في انعام دينه التطهر بالماء الجاري مثلا لا يستحقاق حاله التطهر بما هو أشد في اجزاء
 الاعضاء لا امر يقتضي ذلك أو جده له اماما اوفهم عنه اطلاق القول بعين صحة الطهارة بسوء
 الماء في حق كل احد فكان الغش لهنة والهمة تقليده ليلتزم ما هو الا حوط في حقه رحمة به ولما
 علم الله سبحانه وتعالى ان الان لا يخط ولا يصلح عنده تعال ايضا هذا العبد المؤمن بتدبير وضوئه اذا
 كان متوضئا ومعه الغوم على فعل يقتضي به الوضوء لا تنقض وضوئه الاول بنفس ذلك الغرم

لا مقتضى ذلك أو جوده أم هدى أفهمه عنه اطلاق القول بوجود ذلك في حق كل احد
 وأهمه التقليد له ليلتزم ما هو الاولى في حقه ولما علم سبحانه وتعالى ان الاصل والاصح عنده
 تعالى أيضا هذا العبد المؤمن التزواجلى عن مباشرة ما خافه الكلب مثلاً ولو بعرض فيه من لما اتفق
 السامع للماء القليل والغسل من ذلك سبوا احداها بتواب لا مقتضى ذلك أو جوده أم هدى
 هدى أفهمه عنه اطلاق القول بوجود ذلك في حق كل احد وأهمه التقليد له ليلتزم ما هو
 الاولى في حقه أيضا ولما علم سبحانه وتعالى ان الاصل والاصح عنده تعالى هذا العبد المؤمن ان
 يقتضيه ويستشيق مثلاً في كل ضوع لا مقتضى ذلك أو جوده أم هدى أفهمه عنه
 اطلاق القول بوجود ذلك في حق كل احد وأهمه التقليد له ليلتزم ما هو الاولى في حقه
 القول في سائر الاحكام فاما من سبيل من سبيل الهدى الاولها اهل في عده سبحانه وتعالى أرشادهم
 اليها بطريق من طرق الارشاد الصريحة أو الاطهامة كما انه سبحانه وتعالى سير ظهور هذه الميزان
 لما علم ان الاصل والاصح عنده تعالى مؤلفها ومن وفقه في مقامه واخلاقه وحوائج
 يكشف له عن عين الشريعة الكبرى التي تفرع عنها سائر مذاهب المجتهدين وسواد أتباعه
 يرى وبطلان على جميع محال ما أخذهم طامس طريق الكتاب والسننة أطلعه الله سبحانه وتعالى
 عليها كذلك ليلتزم ما هو الاولى في حقه من كونه يقرر سائر مذاهب الامة بحقوقه وصدق وليكون
 فاتحاً لاتباعه باب صحة الاعتقاد في ان سائر الامة المسلمين على هدى من ربهم كما يتبين ايضاً
 فضلاً من الله ونعمته والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم ولا يقال لهم لا سوى الحق تعالى بهم
 بقدرته وجعلهم على حالة واحدة او لم لا أفهم كل مقلد عن امامه من اطلاق ذلك الحكم
 في حق كل احد مثلاً لان ذلك كالاغراض على استق به العلم الالهى ثم اعلم ان اختصاص
 كل طائفة من هذه الامة بحكم من احكام الشريعة في علم الله تعالى بما يكون طريقاً للترقيهم الى
 أعلى ما هم عليه وربما يكون حفظاً لمقامهم من النقص ويصير ان يقال ان التكليف كلها انما
 للترقى دائماً في حق من أتى بها على وجهها اذا اعتقادنا ان القائمين بما كلفوا به آخذون في الترقى
 مع الانفاس لان الله تعالى لا ينتهى مواهباً بل الابدين ودهر الداهرين والله واسع عليه تقديران
 لك يا أخى بهذه القاعدة العظيمة التي ربما يكون عليها مدار هذه الميزان الكريمة التي لا تخرج
 فريضة مبتلها ان هذه الميزان الشعرانية مدخلة لجميع مذاهب المجتهدين من أئمة الهدى ومقلديهم
 الشريعة المحمدية تقع الله بها المسلمين وأعلم يا أخى الحق لما شرعت في تعليم هذه الميزان
 للاخوان لم تعقلوها حتى جمعت لهم على قراءتها جملة من علماء المذاهب الاربعة فهناك اعترفوا
 بفصلها كما اعترف به علماء المذاهب المذكورة وروى جيلاناً وما توجه جميع أقوال مذاهبهم وعدوا
 في قراءتها ونحو غيرها الى باب ما يحرم من النكاح ونحوه من فضل الله اتمام قراءتها عليهم
 الى آخر ابواب الفقه وذلك بعد ان سألوني في ايضا حها بعبارة أوسع من هذه العبارة
 المتقدمة واصل معرفتها الى قلوبهم ذو قامة عن سلوك في طريق الرياضة على قواعد اهل
 الطريق فكانهم حلوني بذلك جميع جبال الدنيا على ظهري مع ضعف جسدي

حضرت كلما اوضح لهم الحق بين صديقين او قوانين في باب ما اولى بحديث او قول في باب آخر تناقض عندهم مقابلته فحصل لهم
 تشييد وكانهم جميعا الى سائر العلماء الذين يقولون بقولهم في سائر الادوار من المتقدمين والمتأخرين يوم الدين وقالوا لاجل
 هؤلاء كلهم اجعلوا لهم من تبيين المذاهب المستعملة كلها احكاما لا يخرج فيها ما هو عليه من غير ان يفتوا في كل واحد من عشرين
 المظهر وذلك من اصعب ما يتعمده العارفون باسرار الاحكام الله تعالى الى استخرج الله تعالى واجبتهم اشواهم
 في ايضاح الميزان بهذا المؤلف الذي لا اعتقد ان احد سبقه اليه من ائمة الاسلام سلكت فيه غاية ما اعلم مسيس الحاجة
 اليه من البسط والايضاح لمعاينة ما نزلت ايجاد الشريعة التي قيل بتناقضها وما ابدت على ذلك من جميع اقوال المجتهدين
 ومقلديهم في سائر ابواب الفقه من باب الطهارة الى آخر ابواب الفقه على مرتبة الشريعة من تخفيف وتشديد حتى لم يبق عندهم في
 الشريعة تناقض تأيسا لهم فاقام ميزان لا يكاد الانسان يرى له اذا انقاس اهل عصره وقدمت على التبعة فصولا نافعة
 هو كالمشرح لما اشكل من الفاظهم عليهم وكالمهتد الذي يتوصل الى اصل الدار وبعضها مشتمل على ذكر امثلة محسوسة تقرب
 العقل كيفية تفريق جميع المذاهب من عين الشريعة الكبرى وكيفية اتصال اقوال ائمة الاصول والفقهاء بالاولى وادوارهم الذي هو اخذ
 من حضرة الوحي الالهي من عرش الى كرسي الى قلم الى لوح الى حضرة جبريل عليه السلام الى حضرة محمد صلعم الى الصحابة الى التابعين
 تابع التابعين الى الائمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين وعلى بيان شجرة وشبكة ودائرة ويخرج العلم الناظري بها اذا تكامل
 ان جميع اقوال الائمة لا يخرج شي منها عن الشريعة وعلى بيان ان جميع الائمة المجتهدين تشفعون في اتباعهم ويدينونهم
 في جميع شرائعهم في الدنيا والبرزخ ويوم القيامة حتى يجاوزوا الصراط وعلى بيان ان كل مذهب سلكه المقلد
 وعمل به على وجه الاخلاص وصله الى باب الجنة وعلى بيان قرب منازل الائمة على نهر الحياة من منزل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كما اعطاه الكشف وعلى بيان ذم الراي في بيان توري جميع الائمة من القول
 في دين الله عز وجل لاسيما الاعظم ابو حنيفة رضي الله عنه خلافا لبطنة بعضهم به فحتمت اوار الفقهاء بجماعة تقتضية
 مشتملة على بيان سبب مشروعية جميع التكليف وهو ان احكام الدين الحسنة نزلت من الاملاك السماوية فالشرع
 بها من ميزان لا اعلم احد سبقني الى وضع مثلها وكل من تحقق بذوقها دخل في عظيم الايد وصار يفر جميع
 هذا المجتهدين واقوال مقلديهم ويقوم في تقرير ذلك مقامهم حتى كأنه صاحب ذلك المذهب والقول
 العارف بدليله وموضع استنباطه وهما لا يجد شيئا من اقوال الائمة ومقلديهم الا وهو مستند الى
 آية او حديث او اثر او اجمل او قياس صحيح على اصل صحيح كما سألني ايضا في الفصول الالمانية ان
 شاء الله تعالى ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم واسأل الله تعالى من فضله
 ان يحيي هذا الكتاب من كل عدو وحاسد يدين فيه ما ليس من كلامي مما يخالف ظاهر الشريعة لينظر الناس
 عن مطالعته كما وقع لي ذلك مع بعض اصلاء فانهم دسوا في كتابي المسما بالبحر المورود في المواثيق والعهود

أمور التي فطر الله شرعية وداروها في الجامع الآخر وغيره وحصل بذلك فتنة عظيمة وما خلت الفتنة حتى أرسلت
لهم نسختي التي عليهما خطوط العلماء ففتشها العلماء فلم يجدوا فيها شيئا مما ليها ففطر الله شرعية فمادسة العلماء ففتشها فافتقر
وسلحهم والحمد لله رب العالمين ولنسب في ذكر الفصول الموضحة لميزان فأقول وبالله التوفيق

فصل (١) ان قال قائل ان جملة جميع أقوال الأئمة المجتهدين على حالتين يرفع الخلاف ومعلوم ان الخلاف اذا
تحقق بين علمين مثلاً لا يرفع بالحمل + فالجواب انه كذلك لكن عند كل من لم يتحقق بذلك وهذه الميزان أما التحقيق فبها
وحمل الحديثين أو القولين على حالتين فان الخلاف يرفع عنده كما سيأتي ايضاً حتى في الفصول الأئمة فاحمل يا أخي قول
من قال ان الخلاف المحقق بين طائفتين لا يرفع بالحمل على حالتين على حال من لم يتصل هذه الميزان واحمل قول من قال
ان الخلاف يرفع بالحمل المذكور على من تعقلا لانه لا يرى بين أقوال أهل الله تعالٍ خلافاً فالحق أقوال أهل الله رب
العالمين *

فصل (٢) اياك يا أخي ان تبادر اول سماعتك لمترقب الميزان الى فهم كون المرتبتين على التخيير مطلقاً
حتى ان المكلف يكون مخيراً بين فعل الرخصة والغرامة في أي حكم شاء فقد قدما لك أن المرتبتين على الترتيب الوجوب
لا على التخيير بشرطه الآتي في أوائل الفصل السابع عند الاستثناء وانه ليس الاول لمن قد فعل الغرامة أن ينزل
الى فعل الرخصة الجائزة وقد جعل على بعض طلبة العلم وأنا أقول في أدلة المذهب أقوال علماء فافهم اني أقول ذلك لطلبة
على وجه التخيير بين فعل الغرامة والرخصة من حيث ان جميع الأئمة على هدى من ربهم فصاحب السخط على يقول ان قلنا
لا يتقيد بمذهب أي على طويق الذم والنقص الى لا على طريق وسعاً على على أدلة الأئمة فالحمد
تعالى يغفر له اعذره بعدم تعقل هذه الميزان العربية ويكون على علم جميع الاخوان اني ما قررت مذهباً من مذاهب
الأئمة الا بعد اطلاعي على أدلة صاحبه لا على وجه حسن الظن به والتسليم له فقط كما يفعل بعضهم ومن
شك في قولي هذا فلينظر في كتابي المسمى بالمنهج المبين في بيان أدلة المجتهدين فانه يعرف صدق يقيناً وانما
الثقة بنسبة القول الى الأئمة من غير اطلاعي على دليله لان أحدهم قد يرجع عنه بخلاف ما اذا عرفت الاهل
في ذلك من كتاب سنة مثلاً فانه لا يصح مني رجوع عن تقرير ذلك المذهب كما يعرف ذلك من العلم على وجهي
لكلام الأئمة الآتي من باب الطهارة الى آخر باب الفقه فاني وجهت في هذا الميزان ما يقاس عليه جميع الأقوال المستعملة
والمندرجة تحتها وعلمت ان الذين علموا سلك المذهب الذي هو الله بها وأفتوا بها الناس الى أن ماتوا كانوا على هدى من ربهم
فيها علس يقول انهم كانوا في ذلك على خطا فقلت يا أخي اني لا أقول بالتخيير المكلف بين العمل بالرخصة والغرامة
مع القدرة على فعل الغرامة المتعينة عليه معاذ الله أن أقول بذلك فانه كالتراخي بالدين كما مر في الميزان
انما تكون الرخصة للعاجزين عن فعل الغرامة المذكورة قطعاً لانه حينئذ نصير الرخصة المذكورة

في حقه غويته بل أقول إن من الواجب على كل مقلد من طريق الاضاف ان لا يعمل بخصته قال بها
 امام مذهب الا ان كان من أهلها وأنه يجب عليه العمل بالشرعية التي قال بها غير ما مذهب
 حيث قد رويها لأن الحكم راجع الى كلام الشارع بالاصالة لا الى كلام غيره لاسيما ان كان دليل
 الغير أقوى خلاف ما عليه بعض المقلدين حتى انه قال لو وجدت حديثاً في البخاري ومسلم
 لم يأت فيه امامي لأعمل به وذلك جهل منه بالشرعية وأول من يتدبر أمته امامه وكان من الواجب
 عليه حمل امامه على انه لم يظفر بذلك الحديث أو لم يصح عنده كما سيأتي ايضاً في الفصول
 ان شاء الله تعالى اذ لم يظفر بحديث مما اتفق عليه الشيخان قال يضعفه أحد من يعتد بتضعيفه
 أبداً وفي كلام القوم لا ينبغي لأحد العمل بالقول المرجوح الا ان كان أحوط في الدين
 من القول الارجح كالقول بنقص الطهارة عند الشافعية بلبس الصبغة والشعر الظفر فان هذا
 القول وان كان عندهم ضعيفاً فهو أحوط في الدين فكان الوضوء منه أولى انتهى وصاحب
 الذوق لهذه الميزان يرى جميع مذاهب الأئمة المجتهدين وأقوال مقلديهم كالمقاييس شرعية واحدة
 لشخص واحد كرها ذات مرتبتين كل من عمل بمرتبة منها بشرطها أصاب كحاشيتاً في ايضاحه
 في الفصول ان شاء الله تعالى وقد اطلعني الله تعالى من طريق الإلهام على دليل لقول الامام داود
 الطاهري رضي الله عنه بنقص الطهارة بلبس الصبغة التي لا تشترى وهو ان الله تعالى اطلعني
 اسم النساء على الاطلاق في قوله تعالى في قصته فرعون يذبح أبناءهم ويستحيي نساءهم معلوم ان
 فرعون انما كان يستحيي الانثى عقب ولادتها فما اطلق الحق تعالى اسم النساء على الانثى في قصة
 الذبح فكل ذلك يكون الحكم في قوله تعالى ولاستم النساء بالقياس على حد سواء وهو استنباط
 حسن لم تأخذه لغيره فانه يجعل علتها نقص الاولوية من حيث هي بقطع النظر عن كونها تشترى
 او لا تشترى فففس عليه يا أخي كلما لم يطلع له من كلام الأئمة على دليل صريح في الكتاب والسنة
 وايات ان تؤد كلام أحد من الأئمة او تضعفه يفهمك فان فهمك اذا قرن بفهم أحد من الأئمة
 المجتهدين كان كالمسألة والله اعلم

فصل (+) فان قال قائل فهل يجب عندكم على المقلد العمل بالارجح من القولين أو الوجهين
 في مذهب ما دام لم يصل الى معرفة هذه الميزان من طريق الذوق والكشف + فالجواب نعم
 يجب عليه ذلك ما دام لم يصل الى مقام الذوق لهذه الميزان كما عليه عمل الناس في كل عصر ومكان
 ما اذا وصل الى مقام الذوق لهذه الميزان المتكوفة ورأى جميع أقوال العلماء ونجور علومهم
 تتجه من عين الشريعة الاولى تتبدى منها وتنتهي اليها كما سيأتي بيانه في فصل الاستدلال المحسوسة
 لا يقال أقوال العلماء كلهم يعين الشريعة الكبرى في مشهد صاحب هذا المقام فان من اطلع على
 ذلك من طريق كشفه رأى جميع المذاهب وأقوال علماء مفضلة يعين الشريعة ونشأ عنه
 اليها كما يقال الكف ما لا صاير والظل بالشاخص ومثل هذا لا يؤمر بالتعبد بمذهب معين
 لشبهه ذلك لتساوي المذاهب في الدلائل من عين الشريعة وانه ليس هذا هو الشريعة من مذهب
 لأن كل مذهب عنده متفرد من عين الشريعة كما تنقش عيون شبكة الصياد في سائر الادوار

من العين الأولى ولو أن أحد أكرهه على التقييد لا يتقيد كما سيأتي أيضا حله في الفصول
الآتية إن شاء الله تعالى واصلح هذا الكشف قد ساءى المجتهدين في مقام اليقين وربما زاد
على بعضهم لاغتراق عمله من عين الشريعة ولا يحتاج إلى تحصيل الآلات الإلهية التي شرطوها
في حق المجتهد فحكمه حكم أئمة أهل بطريق الجواز وأورد مع ما لم يهاجمه لا سقاء منه فلا فرق بين
الماء الذي يأخذه العالم ولا بين الماء الذي يأخذه الجاهل هذا حكم جميع أهل هذه الميزان
فيما صرح به الشريعة من الأحكام بخلاف ما لم يصرح به إذا أراد الإنسان استخراجا من
آية وحديث فإنه يحتاج إلى معرفة الآلات من نحو أصول ومعان وغير ذلك كما بيناه في كتابنا
المسمى بمفهم الأكباد في بيان موارد الاجتهاد وهو مجلد ضخم فراجع إن شئت والحمد لله
رب العالمين

فصل فان قال قائل ان هذا لا يحتاج الى ذوق مثل هذه الميزان في طريق صحة اعتقاد
ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم بل يكفي اعتقاده تسليمًا وإيمانًا بما عليه عمل غالب طلبة العلم
في سائر الأعصار فالجواب قد قلنا لك في الميزان ان التسليم للأئمة هو في درجات العبد
في اعتقاده صحة أقوال الأئمة وإتمام دنا به هذه الميزان ما هو أرق من ذلك فيطلع المقلد على ما اطلع
عليه الأئمة ويأخذ عمله من حيث أخذوا وأما من طريق النظر والاستدلال وأما من طريق الكشف
والبيان وقد كان الإمام أحمد رضي الله عنه يقول خذ واعلم **كم** من حيث أخذ الأئمة
ولا تقنعوا بالتقليد فان ذلك عي في البصيرة انتهى وسيأتي بسط ذلك في فصل ذم الأئمة
للقول بالوأي في دين الله ان شاء الله تعالى فراجع فان قلت فلا شيء لم يوجب العلم بالله
تعالى العمل بما أخذته العالم من طريق الكشف مع كونه ملحقًا بالنصوص في الصحة عند بعضهم
فالجواب ليس عدم إيجاب العلماء العمل بعلوم الكشف من حيث صنعها ونقصها عما أخذته العالم
من طريق النقل الظاهر وإنما ذلك للاستغناء عن عدة في الموجبات بصرائح أدلت الكتاب
والسنن عند القطع بصحة أي ذلك الكشف فانه حينئذ لا يكون الامتثال لها ما عند
عدم القطع بصحة فمن حيث عدم عصمته الأخذ بذلك العلم فقد يكون دخل كشفه للبليس
البليس فان الله تعالى قد أقدر البليس كما قال الغزالي وغيره على أن يقيم للمكاشف صورة المحل
الذي يأخذ عمله منه من سماء أو عرش أو كسي أو قلم أو لوح فربما ظن المكاشف ان ذلك العلم
عن الله فأخذه فضل وأصل فمن هنا وجدوا على المكاشف انه يعرض ما أخذه من العلم من
طريق كشفه على الكتاب والسنن قبل العمل به فان وافق فذات والاحرم عليه العمل به فعلم
ان من أخذ عمله من غير الشريعة من غير تبليس في طريق كشفه فلا يصح منه الرجوع عند أبدا
ما عاش لو افقت الشريعة التي بين أظهرنا من طريق النقل ضرورة أن الكشف الصحيح لا يأتى
دائمًا الامور فقا المشرقة كما هو مقرر بين العلماء والله اعلم

فصل فان طعن طاعن في هذه الميزان وقال انها لا تكفي أصل في إرشاده الى طريق صحة
اعتقاده أن سائر الأئمة المسلمين على هدى من ربهم كما صرحنا لهذا أكثرنا قد رنا عليه في طريق

الجهم بين قول العبد بلسانه ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم وبين اعتقاده ذلك بقلبه فان قلست يا أخى
 على طريق أخرى تجمع بين القلب واللسان فاذا كرهنا للثمة بما في هذه الميزان ونجعلها طريقة أخرى لعل الطاعن في صحة
 هذه الميزان التي ذكرناها انما كان الحامل له على ذلك الحسد والتعصب فإنه لا يقدر بسبب الشريعة على أكثر من مرتبتين
 مخيف وتشديد أو من تشد في قولها فليأت بما يقضه أنا أرجح أقول فاني والله ناصر للائمة ما أنا مستعنت ولا مظهر
 علم الخطأ فني أعلم بقطر النظر عن ارشادى للاخوان الى صحة الاعتقاد في كلام أئمتهم ولو لم يكن لا رشا الاخوان
 ما ذكر لا خفيت عنهم علم هذه الميزان الشريفة كما أخيفت عنهم من العلوم الدينية المأثورة بأفتان كما أشرفنا اليه في
 كتابنا المسمر بالجواهر المصنوع والسر المرفوع فيما تنتج الحكوة من الاسرار العلوم فانت اذا كونا فيه من علوم القرآن
 العظيم نحو ثلثة آلاف علم لا مرقى لاحد من طلبة العلم الآن فيما نعلم الى التسلق الى معرفة علم واحد منها فكلوا لا انا انظر
 كتبت وانما طريقها الكشف الصحيح فتعلم هذه العلوم على العارف حال تلاوته للقرآن لا يتخلف عن النطق به حتى كأن
 عين ذلك العلم عين النطق تلك الكلمة متى تخلف العلم عن النطق فليس هو من علوم أهل الله وانما هو نتيجة فكر وعلوم الأفكار
 مدخولة عند أهل الله لا يعتمدون عليها لا يمكن لجوع أهلها عن التجاريف علوم أهل الكشف كما مر آنفا فاعلم ذلك

و (فصل) . و اياك ان تتم بهذه الميزان فتباد الى الانكار على صاحبها وتقول كيف يصح لقولان الجهم بين جملة
 المذاهب وجعلها كما بقا مذهب احد من غير ان تنظر فيها وتجمع بصاحبها فان ذلك جرم منك عتق في الدين بل اجتمع
 بصاحبها وناظره فان قطعا بالحجة وجب عليك الرجوع الى قوائمه لو لم يسبق احد الى مثله اياك ان تقول ان ائمة هذه
 الميزان جاهل بالشرعية فتقم في الكذب فانه اذا كان مثلي جاهلا مع قدرة على توجيه أحكام جملة أقوال المذاهب
 على وجه الارض الآن عالم قد قال الامام محمد بن مالك واذا كانت العلوم متخالفة والهيئة وتخصصت بالدسة فلا بد من ان
 يدخر الله تعالى بعض المتأخرين ما لم يطعم عليه احد من المتقدمين انتهى فبالله عليك يا أخى ارجع الى الحق وطاق
 في الاعتقاد بين اللسان والقلب لا يصدرت عن ذلك كون احد من العلماء السابقين لم يرد من مثل هذه الميزان
 فان جود الحق تعالى لم يزل فينا ضاعا على قلوب العلماء في كل عصر اخرج عن علومك الطبيعية لفهميه
 الى العلوم الحقيقية الكشفية ولو لم يالغها طبعك فان من علامة العلوم الدينية ان عجزها العقول
 من حيث انكارها ولا تقبلها الا بالتسليم فقط الغرابة طريقها فان طريق الكشف مياينة لطريق
 الفكر وسيأتي في الفصول الالية ان شاء الله تعالى ان من علاقة عدم صحة اعتقاد الطالب
 في أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم كونه يحصل له في باطنه ضيق ووجع اذا قلل غير امامه
 في واقعة ويقال له أين قولك ان غير امامك على هدى من ربه وكيف يحصل في قلبك ضيق ووجع
 من الهدى فهناك تنزع عن عواه وتظهر عدم صحة عقيدته ان كان عاقلا والحمد لله رب العالمين

فصل اعلم يا اخي اني ما وضعت هذه الميزان للاخوان من طلبة العلم لا بغير ذكر سؤالهم في ذلك
 من اركانهم في الفصول و قولهم الى ما انا الوصول للمقام مطابقا لقليل اللسان في صحة اعتقاد ان سائر ائمة
 المسلمين على هذا من ربهم في سائر اقوالهم قل ذلك اصغت النظر لهم في سائر أدلة الشريعة و اقوال علماءها
 ف رأيت بالانحراج عن مرتبتين تخفيف وتشديد فالتشديد لا قويا و التخفيف للضعفاء كما مر لكن ينبغي
 استثناء ما ورد من الاحكام بحكم التحذيرات للقوى ان ينزل الى مرتبة الرخصة و التخفيف مع القدرة
 فعل الاش و لا تكون المرتبتان المذكورتان في الميزان في الترتيب الوجوه في ذلك كتحريم المتوضي اذا كان
 لاسن الحفنين نزع غسل الرجلين و بين مسح بلا نزع مع ان احلى المرتبتين افضل من الاخرى كما لو
 فان غسل الرجلين افضل الا لمن نفرت نفسه من المسح مع علمه بجنتي الاحاديث فيه فان المسح للأفضل
 على انه يقال ان يقول ان المرتبتين في حوزة الشخص ايضا على الترتيب الوجوه معني انه لو اراد ان يعبد الله
 الله تعالى بالافضل كان الواجب عليه في الايتان بالافضل ان **كتاب** العزيمة وهو
 اما الغسل بالنظر الى حال غالب الناس اما المسح بالنظر الى ذلك الفرع النادر الذي نفرت نفسه من فعل السنة
 لاسم او قولنا افضل غير مناف للوجوه كما نقول لمن يتضح عليك يا اخي برضى الله تعالى انه اولى لك من سخطه وكذلك
 يلزم ان يستثنى من وجوب الترتيب في مرتبة الميزان اما اذا ثبت عن الشارع فعل امرين متماثلين من غير
 ثبوت سنة لاحدهما تسع جميع الرأس في وقت ومعه بعضه في وقت آخر وكما الالة الوضوء تارة وعدم الالة فيه
 تارة أخرى فخذ ذلك فمثل هذا لا يحجب فيه تقديم مسحة جميع الرأس الموالاة على مسحة بعضه عدم الموالاة الا اذا اراد
 المكلف التقرب الى الله تعالى بالا و لا فقط وقتن على ذلك نظائره و اما قول سيدنا ومولانا عبدا لله بن عبد
 رضى الله عنه ان اخو الامر من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الناسم المحكم فهو اشرف لا كلى اذ لو كان
 ذلك تعليلا لعلمنا بنسبة المتقدم من الامرين بيقين في نفس الامر من مسحة كل الرأس وبعضه مثله لانه لا بد ان يكون
 انتهى الامر لله عليه وسلم الى مسحة الكل والبعض فيكون ما قبل الاخير منسوخا ولا يخفى ما في ذلك من القدر في منسوخ
 يقول بوجوب تعميم مسحة الرأس وعدم تعميمه كان الامام محمد بن المنذر رحمه الله يقول اذا ثبت عن الشارع لله عليه وسلم فعل
 امرين في وقتين فهما على التحريم ما لم يثبت النسبة فيعمل المكلف بهذا الامر تارة و بهذا الامر تارة اخرى انتهى وعلى ما
 قرناه من مرتبة الميزان ينبغي حمل القول على الرأس وجوبا على من الصنف مثله و بعضه على مسحة من الرأس مثله سيما
 في قوم كان أقرع أو كان قريبا العهد بخلق رأسه و يخاف من نزول الحوادث من انما علم ذلك يا اخي و قد نظا الله تعالى
فصل اعلم يا اخي ان مرادنا بالغرمة والرخصة المذكورتين في هذه الميزان هما مطلق التشديد
 والتخفيف وليس مرادنا بالغرمة والرخصة اللتان حللتهما الاصوليون في كتبهم فما سميتا

مرتبة التخفيف رخصة الا بالنظر لمقابلها من التشديد أو الافضل لا غير والا فالعاجز لا يكلف
 بفعل ما هو فوق طاقته شرعا واذ لم يكلف بما فوق طاقته فبأني الا أن يكون فعل الرخصة في حقه
 واجبا كالعزيمة في حق القوي فلا يجوز للعاجز النزول عن الرخصة الى مرتبة ترك الفعل بالكلية كما
 اذا قدر فاقد الماء المطلق على التراب لا يجوز له ترك التيمم وكما اذا قدر العاجز عن القيام في الفرض
 على الجلوس لا يجوز له الاضطجاع او قدر على الاضطجاع على اليمين أو اليسار لا يجوز له الاستلقاء
 او قدر على الاستلقاء لا يجوز له الاكتفاء بنحو الايماء بالعينين أو قدر على الايماء بالعينين لا يجوز
 له الاكتفاء بأجزاء أفعال الصلاة على قلبه كما هو مقرر في كتب الفقه فكل مرتبة من هذه المراتب
 بالنظر لما قبلها كالعزيمة مع الرخصة لا يجوز له النزول اليها الا بعد عجزه عما قبلها والله أعلم و
 الحمد لله رب العالمين

فصل * ثم لا يخفى عليك يا أخي ان كل من فعل الرخصة بشرطها أو المفصول بشرطه فهو على
 هدى من ربه في ذلك ولو لم يقل به امامه على ما يأتي في الفصول الآتية من التفصيل كما ان من فعل
 عزيمة أو افضل بكلفة ومشتقة فهو على هدى من ربه في ذلك ولو لم يكلف الشارع بذلك من
 حيث عظم المشتقة فيه اللهم الا أن يأتي عن الشارع ما يخالف ذلك كقوله صلى الله عليه وسلم
 ليس من البر الصيام في السفر فان الافضل للمسافر في مثل ذلك الفطر للضرر الحاصل منه من
 المعلوم ان من شأن الامور التي تقترب بها الى حضرة الله تعالى أن تكون النفس مشرحة بها محبة
 لها سخر كارهة وكل من يأتي بالعبادة كارهيا لها أي من حيث مشتقتها فقد خرج عن موضوع القرب
 الشرعية المتقرب بها الى حضرة الله عز وجل لا سيما في مثل المسئلة التي نحن فيها فانه صلى الله
 عليه وسلم نفى البر والتقرب الى الله تعالى بالصوم الذي يضر بالمسافر ونحن نأبى ان نلشاعر ما نحن
 مشرعون فلا ينبغي لاحد التقرب الى الله تعالى الا بما أذن له الشارع فيه والشرحت نفسه به من
 سائر المندوبات وما لم ياذن فيه فهو الى الايتداء أقرب ما كل بدعة تشهد لها ظاهرا لكتاب
 وانسته حتى يتقرب بها وتأمل يا أخي بني الشارع عن الصلاة حال النفاس تعرف ذلك لان
 النفاس اذا غلب على العبد وكلف الصلاة صارت نفسه كالملكه عليها ولا يخفى في ذلك من
 انتمص الثواب المرتب على حجة الطاعة قاعلم ذلك يا أخي فاعمل بالرخص بشرطها فان الله تعالى
 يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن يؤتى عزمه كما صرح به الحديث الذي رواه الطبراني وعنه
 والحمد لله رب العالمين

فصل * ان قال قائل فعلى ما قرأتم فهل رأيتم في كلام احد من العلماء ما يؤيد هذه الميزان
 من حمل كلام الأئمة على جالين ورده الى الشريعة قلنا نعم ذكر الشيخ في الدين في الفتوحات المكية
 وغيره من أهل الكشف ان العبد اذا سلك مقامات القوم متقيدا بذهب واحد لا يرى غيره
 فلا بد أن ينتهي بذلك المذهب الى العين التي أخذ امامه منها اقواله وهناك يرى أقوال جميع
 الاثمة تعترف من بحر احد فبذلك عند النقيض عن هضمة ويحكم بيناوى المذاهب كلها
 في الصحة خلاف ما كان يعتقد قتل ذلك قال الشيخ في الدين ونظير ما قلناه القول بتفضيل

الرسائل بعضهم على البعض بالاجتهاد ثم اذا وصل الى شهود حضرة الوحي التي اخذوا منها أحكاما
شراعتهم انقلت عنه التقصير بالاجتهاد وصار لا يفرق بين أحد من رسله الا من حيثما كشف
الله تعالى عنه بحكم اليقين لا الظن فلهذا الظاهر المقلد اذا اطعم على العين التي اخذ الاثمة
المجتهدون من اهلهم منها انتهى وكذلك لما يؤيد هذه الميزان قول الشيخ بن رالدين الزركشي
في آخر كتاب القواعد له في الفقه اعلم وقلت الله بطاعته ان الاخذ بها الرخص والعراثر في
محل كل منها مطلوب فاذا قصد المكلف بفعل الرخصة يقول فضل الله عليه كان أفضل كسما
أشار اليه حديث ان الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه فاذا ثبت هذا الاصل
عندنا يا أخي فاعلم أن مطلوب الشرع الوفاق ورد الخلاف اليه ما أمكن كما عليه عمل الاثمة من
أهل الورع والتقوى كآل محمد الجويني وأضرابه فانه صنف كتابا بالمحيط ولم يلتزم فيه المشتى على
مذهب معين قال ذلك في حق الورع والتقوى من باب العراثر كما ان العمل بالمتخلف فيه عندهم
من باب الرخص فاذا وقع العبد في امر ضروري وأمكنه الاخذ فيه بالعزيمة فله فعله وله
تركه وكان ذلك الفعل الشديدا عليه من باب القوة والاخذ بالعراثر ان كان راجحا وان لم يمكنه
الاخذ فيه بالعزيمة أخذ بالرخصة كما أن له الاخذ بالقول الضعيف في بعض المواطن فلا يكون
ذلك منه من باب المخالفة المحضة قال الزركشي وبعد اذ علمت هذا تجدون عرف ان أحد من
الاثمة الاربعة وغيرهم لم يتقيد أمر المسلمين في القول برخصته أو عزمته الا على حد ما ذكرناه من
هذه القاعدة فيبغى لكل مقلد للاثمة أن يعرف مقامهم انتهى كلام الزركشي رحمه الله
في آخر قواعد وهو من أعظم شواهد صحة هذه الميزان فلم يقل لتأعن أحد من الاثمة الاربعة
ولا غيرهم فيما بلغنا انه كان يطرد الامر في كل عزيمة قال بها أو رخصته قال بها في حق جميع
الاثمة أبدأ وانما ذلك في حق قوم دون قوم وقد بلغنا انه كان يقضي الناس بالمذهب الاربعة
الشيخ الامام الفقيه المحدث المفسر الاصولي الشيخ عبد العزيز الديوبندي وشيخ الاسلام عز الدين
ابن جماعة المقدسي والشيخ العلامة الشيخ شهاب الدين ابرلسي الشهير بابن الاقطم رحمهم الله
والشيخ علي البنتيني الصري ونقل الشيخ الجلال السيوطي رحمه الله عن جماعة كثيرة من اهل
العلم كانوا يفتنون الناس بالمذاهب الاربعة لا سيما العوام الذين لا يتقيدون بمذهب ولا يعرفون
قواعده ولا نصوصه ويقولون حيث وافق فعل هؤلاء العوام قول عالم فلا بأس به انتهى فان قال
قائل كيف صرح من هؤلاء العلماء ان يفتنوا الناس بكل مذهب معروهم كانوا مقلدين ومن شأن
المقلد أن لا يخرج عن قول امامه فالجواب محتمل أن يكون أحدهم بلغ مقام الاجتهاد المطلق
المنتجب الذي لم يخرج صاحبه عن قواعد امامه كآل يوسف ومحمد بن الحسن وابن القاسم
وأشهب والمزني وابن المنذر وابن سرح فلهؤلاء كلهم وان افتنوا الناس بما لم يصح لهم
يخرجوا عن قواعدهم وقد نقل الجلال السيوطي رحمه الله تعالى ان الاجتهاد المطلق على قسمين
مطلق غير منتسب كما عليه الاثمة الاربعة ومطلق منتسب كما عليه كبار أصحابهم الذين ذكرنا
قال ولم يدع الاجتهاد المطلق غير المنتسب بعيل الاثمة الاربعة الا الامام محمد بن جري الطبري ولم

يسلم له ذلك انتهى ويحتمل ان هؤلاء العلماء الذين كانوا يفتون الناس على المذاهب الاربعه اطعمهم الله تعالى عن الشريعة
الاولى وشهدوا اتصال جميع احوال الامة المجتهدين بها وكانوا يفتون الناس بحكم مرتبتي الميزان لا بحكم العموم
فلا يأمرون قويا برخصة ولا ضعيفا بخرقة وكانهم يأمروا اهل المذاهب الاربعه في تقرير مذهبهم واطلعوا
على جميع أدلتهم وقد بلغنا حصول هذا المقام أيضا بجماعة من علماء السلف كالشيخ أبي محمد الجوي والامام ابن عبا
البرلمانكي ومن الدليل على ذلك أيضا صنف كتابه المسمى بالمحيط ولم يفتقد فيه مذهب كما هو عن الزركشي وكذلك
ابن عبد البر كان يقول كل مجتهد مصيب فاما ان يكونا فعلا أو قالاما ذكر الاطلاعهما على عيني الشريعة الكبرى
وتقرير أقوال جميع العلماء منها كما اطلعنا بحمد الله تعالى واما ان يكونا قالادلك من حيث ان الشاوع قد حكم
المجتهد الذي يستنبط من كتاب الله عز وجل ومنته رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد بلغنا عن الشيخ عز الدين
ابن جماعة انه كان اذا أفتى عاميا يحكم على مذهبهم يأمره بفعل جميع شروط ذلك الامام الذي افتاه بقوله
ويقول له ان تركت شرط من شروط لم تصح عبادتك على مذهب لا غيره اذا العادة الملتزمة من عزة مذاهب لا تصح الا اذا
جمعت شروط تلك المذاهب كلها انتهى ذلك منه احتياط للدين وخرفا ان يتسبب في نقص عبادة احد من المسلمين
فان قلت فهل ينبغي لمن يفتي على الاربعه مذاهب ان لا يلازم من حيث النقل ويفتيم بما شاء من
الاقوال فالجواب الذي ينبغي له ان لا يفتي الناس الا بالاربع لان المقلد ما سأل الا ليقينه بالاربع من مذاهب
لا ما عنده هو اللهم الا ان يكون المرجوح أحوط في دين السائل قل ان يفتي بالمرجوح ولا حرج ولما ادعى الجلال
السيوطي رحمه الله مقام الاختصاص المطلق المنتسب كان يفتي الناس بالاربع من مذاهب الامم الشافعية فقالوا ليم لا يفتيهم
بالاربع عندك فقال لم يسألوني ذلك واما سألوني عما عليه الامم واصحابه فيحتاج من يفتي الناس على الاربعه مذاهب ان
يعرف الاربع عن اهل كل مذهب ليقيني به المقلد بن الا ان يعرف من السائل انه يفتي بحله ودينه وينشر صده لما يفتي به
ولو كان مرجوحا عنده فمثل هذا لا يحتاج الى الاطلاع على ما هو الاربع عن اهل كل مذهب انتهى فاعلم ذلك

فصل وما يوضح له صحة مرتبتي الميزان ان تنظر الى كل حديث ورد أو قول استنبط والى مقابله فاذا نظرت
فلا بد ان تجد احدهما مخفقا والاخر مشددا بعينه ذلك لا يكون ثم ان الحديث أو القول المخفف قد يكون هو الصحيح الواجب
مذهبت وقد يكون هو الضعيف المرجوح ولا يخلو حالك يا أخي عند العمل به من ان تكون من اهل مرتبة من مرتبتي
الميزان دون المرتبة الاخرى بالشروط التي تقدمت في فعل الرخصة أي التخفيف فتفتي كل احد بما يناسب حاله ولو لم
تفعل أنت به كذلك لانه هو الذي خطبت به فاعلم ذلك واعمل عليه أفت غيرك بما هو اهل فليس لمن قدر
على سهولة الطهارة ان يمس فريضة اذا كان شافعا ويصلي بلا تجد يد طهارة تقليد الابي حنيفة
كما انه ليس له ان يصلي فريضة او فلا يغسل الفاتحة مع قدرته عليها وان يصلي بالذكري

مع قدرته على الفؤاد كما سيأتي أيضا في توجيه أقوال العلماء ان شاء الله تعالى ان لك أيضا ان تصعد الى
فعل الغريرة مع المشقة ان اخبرت ذلك على وجه المجاهدة لتفتك كما ان لك أيضا ان تنزل الى الوضعية بشرطها
في هذه الميزان هو المحر عن غيرهما حسا أو شرعا فقط وتكون على هدى من ربك في كل من المرتبتين ثم انه قد يكون
في حكم الواحد أكثر من قولين فالعادي يرد ما قارب التشديد الى التشديد وما قارب التخفيف الى التخفيف كالقول
المفصل على أصل سواء كما قدمناه في خطبة الميزان وهو حال ان يوجد لبيان أو قولان مشددان أو مخففان
لا يلحق أحدهما بالآخر ولا يخل فيه فان شئت فاصح ذلك في أقوال من هبت مع بعضها بعضا وان شئت
فاصح ذلك في من هبت ومقابل من جميع المذاهب المتخالفه لا يخرجها الا يخرجها عن تخفيف وتشديد لكل
منها رجال في حال مباشرة التكليف كما مر في الميزان وكذلك ما أوجبه المجتهد أو حرره باجتهاده فكل يرجع الى المرتبتين
فان مقابل التحريم على التحريم الشامل للندب وقال بعضهم ما أوجبه المجتهد أو حرره يكون في مرتبة الاولى ومقابل
في مرتبة خلافاً الاولى لانه ليس بغير الشارع ان يحرم أو يوجب شيئاً انتفى الحق ان المجتهد المطلق ان يحرم ويوجب
والعقل اجماع العلماء على ذلك بل ولو قلنا بقول هذا البعض فهو يرجع الى المرتبتين أيضا اذا الاولى في مرتبة التشديد
غالباً للتحريم المطلوبية في الجملة سواء كان ذلك الاولى فعلاً أو تركاً وخلافاً الاولى في مرتبة التخفيف غالباً فان
قال قائل فمنا أين جعلتم كلام المجتهدين من جملة الشريعة مع ان الشارع لم يصرح باستنباطها فالجواب انه يجب
حملهم على انهم علوا ذلك الجواب والتحريم من قرائن الأدلة أو علوا انه مراد الشارع من طريق كشفهم لا بد من
من أحد هذين الطريقين وقد يمتنعان عند بعض المجتهدين فان قال قائل فما تقولون فيما ورد في هذا من الإجماع
والأقوال فالجواب مثل ذلك لا مقابل لبل هو شرع فجمع عليه فلا يأتي فيه مرتبة الميزان وذلك كما حدث الذي نسق مقابله
أو كالقول الذي رجع عنه المجتهد أو اجماع العلماء على خلافه فليس فيما ذكرنا من مرتبة واحدة لجميع المكلفين لعدم وجود
مشقة على أحد في فعل ترجح على مشقة تركه خلافاً فيه المشقة المذكورة فانه يحكي فيه التخفيف والتشديد كالأمير المعروف
والنبي عن المنكر مثلاً فان ورد في كل منهما التخفيف والتشديد فالتشديد كونه على بعضهم لا يسقط عن المكلف بخلاف
على نفسه أو ماله والتخفيف يستقوط عنه بخلاف المذكور عند آخرين فالاول في حق الأقوياء في الدين كالعلماء والصالحين
والثاني في حق الضعفاء من العلوم في الإيمان واليقين فان قال قائل فمنا في المرتبتين في حق من غير المنكرين وجه
يقا به الى الله تعالى من الأولياء فيكسر بناء الحرم ويمنع الزاني من الزنا يحول له ما كان ينبغي من فسخ الزانية مثلاً فالجواب
تأتي فيه المرتبتان فمن الأولياء من يرى وجوب النوح الى الله تعالى في ذلك ويكون بذلك كالتقاضي على أزاره المنكرين
منهم من لا يرى وجوب ذلك بل يكره الاطلاع بكشفه على المنكرات الواقعة في الوجود من غير المتعاصرين بمعاصيهم وذلك
لما فيه من الاطلاع على عورات الناس ويسمى ذلك بالكشف الشيطاني عند بعض القوم واست

يجب على صاحبه سؤال الله تعالى أن يحول بينه وبينه فإن قال قائل فما تقولون فيمن له حال
يجب عليه من أهل المنكر إذا أنكر عليهم وكسر ما خرمهم هل يجب عليه تغييره باليد أو اللسان اعتماداً
على أن الله تعالى لا يخذله ولا يضل من حيث أن الحق تعالى لا يقيد عليه فأجواب مثل هذا تأتي
في المرتبة فإن الأولياء من أنزله بذلك إذا علم أن له عالماً يجب ومنهم من لم يلزمه بذلك نظراً
ما قالوا فيمن قدر على أن يصل إلى مكة في خطوة واحد لله رب العالمين

فصل ١٠ : فإن قلت فمن يقول أن القياس من جملة الأدلة الشرعية فهل تأتي فيه كذا لتقريب
البيان أن فاجواب نعم تأتيان فيه فإن من العلماء من ترك القياس في الدين ومنهم من أباحه من
بذكر أهله ومنهم من منعه فانه طرد عملة وما يترك العبد بأن أشار قد لا يكون أراد طرد تلك العملة
وأما ترك ذلك الأمر خارجاً عن ذلك الحكم توسعة على أمته وذلك كقياس الأثر على البر في
باب الربا يجامع الاقتينات فإن الشارع لم يبين لنا حكم الأثر فكان الأولى بالأدب عند بعض أهل
الله تعالى إبقاءه على عدم دخول الربا فيه كما أشار إليه حديث وسكت عن أشياء رحمت بكم فمن
يقول بقياس الأثر على البر مشدد ومن يقول بعدم قياسه مخفف وقد كان السلف الصالحون
الصحابة والتابعين يقدرون على القياس ولكنهم تركوا ذلك خوفاً من رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومن هنا قال سفيان الثوري من إذا دأب اجراء الأحاديث التي خرجت لمخرج الرجز والتفريق على
ظاهرها من غير تأويل فافهمها إذا أولت خرجت عن مواد الشارع كحديث من غشنا فليس منا
وحديث من نظير أو تطير له وحديث ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى
الجاهلية فإن العالم إذا أولها بان المراد ليس منا في ذلك التحصيد فقط أرى عوناً في غيرها من
انفاس الوقوع فيها وقال مثل المخالفة في خصلة واحدة أمر سهل فكان أدب السلف الصالحين
بعدم التأويل أولى بالاتباع للشارع وإن كانت قواعد الشريعة قد تشدد أيضاً لذلك التأويل
وقد دخل بعض الصادق ومقاتل بن حيان وغيرهما على الإمام أبي حنيفة وقالوا قد بلغنا لك
تكرار من القياس في دين الله تعالى وأول من قاس إبليس فلا تقس فقال الإمام ما أفتونه ليس
هو بقياس وإنما ذلك من القرآن قال تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء فليس ما قلناه بقياس
في نفس الأمر إنما هو قياس عند من لم يعط الله تعالى الفهم في القرآن انتهى ومن هنا يعلم أن
أهل الكشف غير محتاجين إلى القياس لاستغنائهم عنه بالكشف فإن أورد عليهم شخص
مخوفاً من ضرب الوالد فإن كان ليس في القرآن النص به يتحرم ضربها وإنما أخذ العلماء
ذلك من قوله تعالى فلا تقل لها أف فكان النبي عن ضربها من باب أولى فأجواب أن هذا
لا يرد على أهل الكشف لأن الله تعالى قال وبالوالدين إحساناً ومعلوم أن ضربها ليس بإحساناً
فلا حاجة إلى القياس وسعيت سبيل عيا الخواص رحمه الله يقول يصح دخول القياس
عند من احتاج إليه عند من لم يحتج إليه فيم تبنى الميزان فمن كلف الإنسان بالفحص عن
الدلة واستخراج النظار من القرآن شدد ومن لم يكلفه بذلك فقد خفف ولم ينزل في الناس
من يقدر على الاستنباط ومن يعجز عن ذلك في كل عصر وكان ابن خوم يقول جميع ما استنبطه

المجتهدون معدود من الشريعة وإن خفي دليله على العوام ومن تكو ذلك فقد نسب الأئمة إلى الخطاء وإنهم يشعرون بالمراد من الله وذلك صلا من تأمله عن الطرق والحق أنه يجب اعتقاد أنهم لو رأوا في ذلك دليلاً ما شرعوه فزعم الأمر كذلك في قضية الاستنباط إلى مرتبة الشريعة كما لقياس فمن أمر الناس باتباع كل ما شرعه المجتهدون فقد شرد ومن لم يأمرهم إلا بما صرح به بالشرعية وأجره عليه العلماء فقد خفف في الحجة لأنه من باب فن تطوع خير أو غفر خير له والحمد لله رب العالمين.

فصل من لازم كل من لم يعمل بهذه الميزان التي ذكرناها وتروا أهل جميع الأقوال المرجوحة نقصان الثواب غالياً وسوء الأدب مع جميع أصحاب تلك الأقوال والوجه من العلماء عكس ما يحصل لمن عمل بالميزان فإن ذلك المرجوح الذي لم يترك هذا العمل به وإنه لو ما أن يكون أو حوط الدين فهذا لا ينبغي ترك العمل به وأما أن يكون غيراً حوط فقد يكون رخصته الله سبحانه وتعالى رخصه كما صرح به الحديث أي بشرطه ويكون على علم الأخواب أن العمل به سنة منها المجتهدون أو بدعة حرمها المجتهدون درجة في الجنة ودركا في النار وإن تفاوت مقامهم وتزعم عامة الشارع أو كرهه كما صرح به أهل الشافعية فاعلم ذلك واعمل بكل ما سنه المتجهندون واترك كل ما كرهوه ولا تطالبهم ببطل في ذلك فالتكلم بلبوس في دأثرهم ما ومن لم يمتثل إلى مقامه لا يمكنك أن تتغلبهم إلى الكتاب والسنة وتأخذ الأحكام من حيث أجل وأشد وأبد وسمعت سيد علياً النخوص رحمه الله تعالى يقول اعلموا بكل أقوال الأئمة التي ظاهرها المخالف لبعضهم بعضها عن اجتماع شروط العمل بها فيكم لتخوز والثواب الكامل فأن مقام من يعاجل به في كل ما من يرد غالياً ولا يعمل به إذا المذهب الواحد لا يحتوى أبداً على جميع الأدلة ولو قال أحد في الحجة إذا صح الحديث فهو مذهبي بل ربما ترك اتباعه العمل بأحاد نية كثيرة صحت بعض أممهم وذلك خلاف مراد إمامهم فافهم انتهى فإن توقف انسان في حصول الثواب بما سنه المجتهدون وطالبنا بالدليل على ذلك قلنا له أما أن تؤمن بأن ما ثابته لمسلمين على هدى من ربهم فلا يسعدان كان صحيح الاعتقاد إلا أن يقول نعم فنقول لك فحيثما أئمتهم على هدى من الله تعالى وإن مذهبهم صحيح لزمك الإيمان بالثواب لكل من عمل به على وجه الإخلاص وحصول المراتب لمن عمل بها في الجنة وإن تفاوتت المقام فإن ما سنه أئمتنا من أهلها سنة المجتهد لا سيما وقد قال صلى الله عليه وسلم من سبق حسنة قبله أجورها وأخر من يعمل بها إلى آخر ما قال عليه الصلاة والسلام فافهم والله أعلم

فصل ينبغي لكل مؤمن الاقتبال على العمل بكل حديث ورد وكل قول استنبط أي بشرطه لأنه لا يخرج عن مرتبة الميزان أبداً وسمعت سيد علياً النخوص رحمه الله تعالى يقول كل ما نزل في كلام الشارع وكلام أحد من الأئمة مما لا يقال إلا في الظاهر فهو صحيح على حالين لأن كلام الشارع يحل عن الناقض وكذلك كلام الأئمة لمن نظريه بعين العلم والإضاف لا بعين الجهل والتعصب كما صرح قال وتأملوا قوله صلى الله عليه وسلم لمن سأل من أجاد

الصحابة كيف رأيت ربيك فقال نورانياً أراه وقال لا كما بر الصحابة رأيت ربي قولا واحداً فقالوا لا كما بر ما قال
 الآخر فاعلم أن يتخلوا في خباب الحق تعالى ما لا يليق به وتظهر ذلك تقريبه صلعم أيا بكر على وجهه عن ماله كله
 وقوله للعب بن مالك حين أراد أن يتخل من ماله لما تاب الله عليه أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك
 وتظهر ذلك أيضاً حديثاً بدياً بنفسك ثم عن قول من مدح الله تعالى المؤمنين على أنفسهم فقوله لا بد لنفسك
 خطاب لكل عمل لا يحدث الاقربون أو بالمعروف ولا اقرب اليك من نفسك وأما قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم
 فهو خطاب لغير كابر الصحابة وإنما مدحهم على ذلك ليجزوا من رطة الشجر الذي فتحو أعينهم عليه الدنيا
 فاذا خرجوا عن ذلك أقرم أبا ليداءة بأنفسهم لأنها وديعة الله تعالى عندهم بخلاف غيرها ليس هو وديعة
 عندهم وإنما هو جاز لهم + وسمعت سيك علياً الخواص يقول إذا ظلم الكامل ذاته بتقديم غيرها عليها
 اخذ الله بذلك من وجه عن العدل المأمور به بخلاف المريد كأنه مسامح بظلم نفسه فمضاه الله تعالى وتحميها
 فوق طاقتها من العبادات بل يتأخر على ذلك فاذا وصل إلى الغاية السلوك النبوية التي بمثابة بلوغ مرام من وصل دار الملك
 وعرفه لمن لم يجد حاجته من حيث لا يحس إلى نفسه لا كما كانت مطبقة في الوصول إلى حضرة ربه أما ما ورد من مثل
 صلى الله عليه وسلم الحجر على بطنه من الجوع ونحوه من المجاهد فانهما ذلك تنزلاً وتشرعاً لا حداً إلا أنه صلعم
 وقف مع مقام الشرف الذي يعامل به ربه ولم يتنزل العشر تعالى أئمة الصدق والارضا في اتباعه انتهى +

فصل ان قال قائل كيف الوصول إلى الاطلاع على عين الشريعة المطهرة التي يشهد بها الانسان اعتراف جميع
 المجتهدين فداهم منها ويشهد تساويها كلها في الصحة كشافا وبقينا الايمان وتسليماً فقط ولا طناً وتحميماً فالجواب
 الوصول إلى ذلك هو السلوك على يد شيخ عارف بميزان كل حركة وسكون بشرط أن يسلم نفسه بنصف فيها وفي أموالها وعياله
 كيف شاء مع انشراح قلبه المريد لذلك كل الانشراح أما من يقول له شيخه طلق أمراًك أو سقط حقك من مالك
 أو وطقتك مثلاً فيتوقف فلا يشتم من حري الوصول إلى عين الشريعة المذكورة راحة ولو عبد الله تعالى ألف عام
 بحسب العادة غالباً فان قلت فهل تشرط آخر في حال السلوك فالجواب نعم من الشرط ان لا يملك كسرة على حد
 في ليل ونهار ولا يقطره سلوة الا بضرورة ولا يأكل شيئاً فيه روح من أصله ولا يأكل الا عند حصوله
 الاضطرار ولا يأكل من طعام أحد لا يتورع في مسكونه لا يطعمه الناس على صلاح زهده ولكن يبيع على من لا يتورع
 من الفلاحين وأعوان الولاة وأن لا يسلم نفسه بالفضل عن ابيه كسرة بل يبيع مراقبته ليل ونهار راقية يشهد نفسه
 مقام الاحسان كما يرى ربه تارة يشهد نفسه مقام الايمان بعد احسان فيرى ربه فيظن اليه على الدوام ايمانا
 بذلك لا شهوداً وذلك لان هذا العمل في مقام التنزيه لله عز وجل من شهود العبد كأنه يرى ربه لانه لا يشهد
 الا ما قام في محيئته وتعالى الله عن كل شيء يحظر بالبال فافهم فان قال قائل فما كان كيفية سلوك هذا

هذه الميزان فالجواب اني اخذتها اولاً عن الخضر عليه السلام علماً وایماناً وتسليماً ثم اني اخذت في السلوك على
يد سيد علي الخواص حتى اطلعت على عين الشريعة ذوقاً وكشفاً ويقيناً لا أشك فيه فجاهدت في نفسي
كذلك اذ استدرجني جباري في سقف خلوتي أضمره في عنتي حتى لا أضرب جدي على الارض وبالغت
النور حتى كنت أسف التراب اذ المرأحة طعماً ما يليق عقال الذي انا عليه الورع وكنت أجد للتراب دسماً
لذم اللحم والسمن واللبن وسبقني الى نحو ذلك ابراهيم بن آدم رضي الله عنه فمكت عشرين يوماً في
التراب حين فقد الحلال للمشاكل لمقامه انتهى كذلك كنت لأمر في ظل عمارة أحد من الولاة ولما عمل السلطان
الغوري السايط الذي يلقب مد رسته وقبته الزرقاء كنت أدخل من سوق الوراقين وأخرج من سوق
الشربكة لأمر تحت ظله وكذلك الحكم في جميع عمارة الظلمة والمباشرين والامراء وأعوامهم وكنت لا أكل من
الأبعد تقيتني فيه غاية التفتيت لا ألتقي فيه برخصة الشرع وأنا على ذلك بحمد الله تعالى الآن ولكن مع
اختلاف المشهد فاني كنت فيما مضى انظر الى اليد المائلة له الآن انظر الى لونه وأورامه وطعمه
فأدرك الحلال رائحة طيبة وللحرام رائحة خبيثة وللشبهات رائحة دون الحرام في الخبث فانزل ذلك
عنده العلامة فأغناني ذلك عن النظر الى صاحب اليد ولم أعول عليه فله الحمد على ذلك فلما انتهى سيري
الى هذه المحل ودو قفت بعين قلبي على عين الشريعة المعطرة التي يتفرع منها قول كل علم ورأيت لكل عالم
جوداً ولا ورأيت لكل لها شرراً فصاحوا وعلت وتحقق أن كل مجتهد مصيب كشفنا لا طناً وتنجينا وأنه ليس
مذهباً ولي بالشريعة من مذهب ولو قام الى ألف مجادل يجادلني على ترجيح مذهب علي بن أبي طالب ولا دليل واضح
لا أرجع اليه في قلبي وإنما أرجع اليه ان رجعت مداراة له بحجابه أقول له نعم مذهبك أرجح أعني عنده هو
عندي أنا ومن جملة ما رأيت في العين جداول جميع المجتهدين الذين اندرست فداهم لكنها ليست صلات
حجاة ولم أر منها جدي ولا يجري سوى جداول الأئمة الاربعة فأولت ذلك ببقاء فداهم الى مقدما استأنا
ورأيت أقوال الأئمة الاربعة خارجة من داخل الجداول كما سيأتي صورة في فصل الامثلة لا تضال هذا المذهب
بالشريعة وايصالها العامل بها الى باب الجنة ان شاء الله تعالى فجميع المذاهب الآن عند مقابلة بحر الشريعة تضال
الاصلي بالكف والطلب بالشخص وبعثت عن اعتقاد الذي كنت اعتقه قبل ذلك من ترجيح مذهب علي بن أبي طالب
من الأئمة وأصل بعينه سر بذل غاية الشرف فلا يحجى تستسبح أربعين وتسطة سألت الله تعالى في ذلك فبقيت
الكعبة الزيادة من العلم فسمعت قائلاً يقول من أجواما يفيض انا اعطينا انما نقرر بها سائر أقوال المجتهدين وانت
اليوم القيامة لا ترى لها ذاتاً من أهل عصرك فقلت حسبي استرديدك انتهى فان قلت فاذ من حجتك بعض ضعفاء المقدرين
شهود عين الشريعة الا واما هو غلط حجاباً لكل الحرام والشبهات وارتكاب الخبايا فبالجواب نعم وهو كذلك انتهى

فما حكم من اكل الحلال وترك المعاصي وسلك بنفسه غير شريعة فهل يصل الى هذا المقام من
 الوقوف على العين الاولى للشرعية فالحجاب لا يصح بعد الوصول الى المقامات العالية الا بالحصول
 امرين اما بالجدب الالهي واما بالسلوك على يد الانبياء الصالحين لما في اعمال العباد من
 العلل بل لو قدر زوال العلل من عبادته فلا يصح له الوصول الى الوقوف على عين الشريعة بحسب
 في دائرة التقليد امامه فلا يزال امامه حجابا له عن شهود عين الشريعة الاولى التي يشهد بها
 امامه لا يمكن ان يتقده ويشهد بها الا بالسلوك على يد شخص آخر فوقف في المقام من اسباب ثمانية
 العارفين كما رسم حال عليه ان يعتقد ان كل مجتهد مصيب الى السلوك المذكور حتى يساويه
 في مقام الشهود فان قلت فاذن من اشرف على عين الشريعة الاولى يشارك المجتهدين في الاغتراف
 من عين الشريعة وينفك عنه التقليد فالحجاب نعم وهو كذلك فانه ما تفرأ حد حق له قدم
 الولاية المحمدية الا ويصير يأخذ أحكام شرعية من حيث أخذها المجتهدون وينفك عنه
 التقليد بجميع العلماء الا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ان نقل عن أحد من الاولياء انه كان
 شافعيًا أو حنفيًا مثلاً فذلك قبل أن يصل الى مقام الكمال وسمعت سيدي عليا الجواص
 رحمه الله تعالى يقول لا يبلغ الولي مقام الكمال الا ان صار يعرف جميع منازع جميع الاحاديث
 الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعرف من أين أخذها الشارع من القرآن العظيم
 الله تعالى قال ما فرطنا في الكتاب من شيء فنجيب ما بينته الشريعة من الاحكام هو ظاهر المأخذ
 لولي الكمال من القرآن كما كان عليه الاثمة المجتهدون ولو لا معرفتهم بذلك ما قدر لهم على
 استنباط الاحكام التي لم تصرح بها النسخة قال هي منقبة عظيمة للكمال حيث صار يشارك
 الشارع في معرفة منازع اقواله صورة من القرآن العظيم بحكم الارتداد صلى الله عليه وسلم
 انتهى فان قلت فهل يجب على المجتهد عن الاطلاع على العين الاولى للشرعية التقيد بمذهب معين
 فالحجاب نعم يجب عليه ذلك لئلا يضل في نفسه ويضل غيره فاعذر يا اخي المقلدين المجتهدين اذا
 انكشف حمايتك في قولهم المصيب احكام لطلما ما في والباقي لم يخطئ في احتمال الصواب في نفس
 الامر في كل مسألة فيها خلاف ونزل قول كل من قال كل مجتهد مصيب على من انتهى سيرة وخبر
 عن التقليد وشهد اعتراف العلماء كلهم علم من عين الشريعة ونزل قول كل من قال المصيب
 واحد لا يجنبه والية في محض احتمال الصواب على من لم ينته سيرة ولا تخرج قولها منها على الاخير
 واشكركم على ذلك والحمد لله رب العالمين . فعلم من جميع ما قرناه وجوب اتخاذ الشريعة
 لكل عامر طلبا لوصول الى شهود عين الشريعة الكبرى ولو اجتمع جميع اقاربه على علمه وعمله
 وزهده وورعه وافتواه بالقطيعة الكبرى فان لطريق القوم شرط لا يعرفها الا المحققون منهم
 دون الدخيل منهم بالدعوى والادعاء وربما كان من لقوه بالقطيعة لا يصلح ان يكون مرسل
 للقطب بل قال بعض المحققين ان القطب لا يحيط بمقامات نفسه فضلا عن غيره وذلك لان
 صفات القطيعة في العبودية تقابل صفات الوحيية فكما لا تنحصر صفات الربوبية كذلك
 لا تنحصر صفات العبودية انتهى والله رب العالمين

فصل فان قلت فاذا انتقلت قلبك الى عن التقليد وراى المذاهب كلها متساوية في الصحة لا غترافها كلها من بحر الشريعة كشفاً وبقينا فكيف بامر المراد بالتزام مذهب معين لا يرى خلافاً فالجواب انما يفعل ذلك مع الطالب رخصة به وتقريباً للطريق عليه ليجمع ثبات قلبه ويدوم عليه ليس في مذهب واحد فيحصل الى عين الشريعة التي وقف عليها امامه واخذ منها مذهباً في اقرب زمان لان من شأن المجتهد ان لا يبنى قوله على قول مجتهد آخر ولو سلم له صحة مذهب حفظ القلوب اتباعه عن التثبت وقد قالوا احكم من يتقيه بمذهب مدة ثم يذهب آخر مدة وهكذا احكم من سافر بقصد موضع معين بعيد ثم صار كل ما بلغ ثلث الطريق اذاه اجتهاده انه لو سلك الى مقصده من طريق كذا كان اقرب من هذا الطريق فيرجع عن سيرة ويجود قاصداً ابتداء السير من اول ذلك الاخرى فاذا بلغ ثلثها مثلاً اذاه اجتهاده الى ان سلوك غيرها أيضاً اقرب بمقصد ففعل كما تقدم له وهكذا افعل هذا ربعاً حتى عزم كله في السير ولم يصل الى مقصده المعين الذي هو مثلاً عين الشريعة التي وصل اليها امامه او غيره من اصحاب تلك المذاهب على ان انتقال الطالب من مذهب الى مذهب في قدح في حق ذلك الامام الذي انتقل عن مذهبه على تفصيل سيك ان شاء الله تعالى في فصل احكم المنتقل من مذهب الى مذهب ولو صدق هذا الطالب في صحة هذا الاعتقاد في ان سائر الائمة المسلمين على هدى من ربهم لما طبل لا انتقال من مذهب الى غيره بل كان يشهد ان كل مذهب عمل به وتقيد عليه وصله الى باب الحق كما سيأتي بيانه آخر هذا الباب في فصل الامثلة المحسوسة ليميز ان شاء الله تعالى ومعت سيدى عاليا الخواص رحمه الله تعالى يقول انما امر علماء الشريعة الطالب بالتزام مذهب معين وعلماء الحقيقة المراد بالتزام شيخ واحد تقريرا للطريق فان مثال عين الشريعة او حضرة معرفة الله عز وجل مثال الكف ومثال مذاهب المجتهدين وطرق الاشياخ مثال الاصابع ومثال ازمنا لا انتقال بمذهب مآ وطريق شيخ مامثال عقد الاصابع لمن اراد الوصول الى مس الكف لكن من طويق الابتداء بحس عقد الاصابع فكل عقدة من عقد الاصابع الثلاث بمثابة وصول الطالب الى ثلث الطريق الى سلوك عين الشريعة او عين المعرفة التي مثلناها بالكف فاذا كان مدة سلوك المراد الطالب في العبادة ثلاث سنين ويصل الى عين الشريعة او حضرة المعرفة بالله تعالى فتقيد بمذهب او شيخ سنة ثم يذهب لآخر سنة ثم لآخر سنة ففقدت على نفسه الوصول ولو انه جعل الثلاث سنين على يد شيخ واحد لا وصله الى عين الشريعة او حضرة المعرفة بالله تعالى فساوى صاحب مذهبه في العلم او شيخه في المعرفة لكن فوت على نفسه بذهابه من مذهب الى آخر لما تقدم لمرانه لا يصح ان يبنى مجتهداً او شيخاً له مذهب غيره او طريق غيره فكانه مقدم مدة سنة بركة الثلاث سنين في اول عقدة من عقد الاصابع التي هي كتابة عن ثلاث الطريق ولو دام على شيخ واحد لوصل الى مقصوده ووقف على العين الكبرى للشريعة وافر سائر المذاهب المتفصلة بها بحق فافهم والحمد لله رب العالمين

فصل فان قلت هذا في حق العلماء باحكام الشريعة والحقيقة فما تقولون في افعال

أئمة الأصول والنحو والمعاني والبيان ونحو ذلك من نواحي الشريعة هل هي كذلك على مرتبة الميزان من تخفيف
وتشديد الأحكام الشرعية أم لا فالجواب نعم هي كذلك لأن الشريعة كلها من لغز ونحو وأصول وغير ذلك
توجه إلى تخفيف وتشديد فان من اللغات وكلام العرب ما هو فصيح وأما ما هو ضعيف وأما ما هو ضعيف فمن كلف
العوام مثل اللغة الفصحى في غير القرآن أو الحديث فقد شد عليهم ومن سألهم فقد خفف وأما القرآن والحديث
فلا يجوز قراءة بالحق إجماعاً إلا أنه لم يكن إلا من السقيم الخراسانية كما هو مقرر في كتب الفقه ومن أمثالها
أيضاً بالتجربة في نحو علم النحو فقد شد ومن أكتفى منه بمعرفة الأعراب الذي يحتاج إلى عادة فقد خفف وقد ينقسم
تعليم هذه العلوم إلى فرض كفاية وإلى فرض عين فمثال فرض الكفاية ظاهر مثال فرض العين في ذلك أن يخرج للشرعة من
يجادل علماءها في معاني القرآن والحديث فان تعلم هذه العلوم حينئذ يكون في حق العلماء الذين انحصروا الاحتياج إليهم
في مجلس المناظرة فرض عين فان لم يخرج للشرعة مبتدع أو خرج ولم يتعين على جماعة كان تعلم هذه العلوم في حق غيرهم تعين
عليه من العلماء فرض كفاية فان الشريعة كالمدينة العظيمة وهذه العلوم كالمبانيق التي على سورها قنم العدل والنحو
إليها ليسد فيها فافهم فان قلت فما الحكم فيما إذا وجد الطالب شيئاً أو قولين أو أقوالاً لا يعرف الناس من الحديث
ولا المتأخر من القولين أو الأقوال فماذا يفعل فالحجاب سبيل أن يعمل بهذا الحديث أو القول تارة وبالقول الأخر
ويقدم الأول منها على غيره في الأمر الذي بشرطه بمعنى أنه يترك العمل بغيره جملة وان كان أحدها متشككاً أو مضمناً للآخر
في نفس الأمر ذلك لا يقدم في العلم فان قلت قد تقدم أن الولي الحامل لا يكون مقلداً إنما يأخذ علمه من العين التي أخذ منها
المجتهدون من أهلهم ونرى بعض الأولياء مقلد البعض الأئمة فالحجاب قد يكون ذلك الولي لم يبلغ إلى مقام الكمال وبلغه
ولكن أظهر تقيده في تلك المسئلة من ذهب بعض الأئمة أدياً معه حيث سبقه إلى القول بها وجعل الله تعالى ما يقتدى به
واشتهر في الأرض دونه وقد يكون عمل ذلك الولي ما قاله ذلك المجتهد لاطلاعاً على حليته لا علماً بقول ذلك المجتهد على وجه
التقليد بل لما وافقته لما أدى إليه كشفه فخرج تقليد هذا الولي للشارع لا لغيره وماتم ولي يأخذ علماء الأئمة الشارح ويحرم
أن يخطو خطوة في شيء إلا يرى قدم نبيه أمامه فيه وقد قلت مرة لسيد علي الخواص رضي الله عنه كيف صح تقليد سيدي الشيخ
عبد القادر الجيلاني لأمام أحمد بن حنبل وسيد محمد بن الحنفية الشاذلي لأمام أبي حنيفة مع اشتراكها بالقضية الكبرى وجهاً هذا المقام
لا يكون مقلداً إلا للشارع وحده فقال رضي الله عنه قد يكون ذلك منها قبل بلوغها إلى مقام الكمال ثم لما بلغها إليه استحب
الناس ذلك القلب حقها مع خروجها عن التقليد انتهى فاعلم ذلك

فصل : فان قلت ان الأئمة المجتهدين قد كانوا من الكمل يعقبن لاطلاعهم على عين الشريعة كما تقدم
فكيف كانوا يعقدون مجالس المناظرة مع بعضهم بعضاً مع أن ذلك إنما في مقام شيء من الشريعة الأولى رأى
اتصال مذهب المجتهدين كلها بعين الشريعة فالجواب قد يكون مجلس المناظرة بين الأئمة إنما وقع منهم قبل بلوغ المقام الكشف

الدين ولا تتفرقا فيه في الاراء التي لا يشهد لها فقرتها كتاب ولا سنة واما ما شهد له الكتاب
 والسنة فهو من جملة الدين لا من لفرفته ومن الدليل على ذلك أيضا قوله تعالى يريد الله
 بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله تعالى فاقوا
 الله ما استطعتم وقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقوله تعالى ان الله بالناس
 لرؤف رحيم واما الاحاديث في ذلك فكثيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم
 الدين يسر ولن يشاد هذا الدين احدا الا عليه ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لمن بايعه
 على السمع والطاعة في المنشط والمكروه فيما استطاعتم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم
 اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم يسر او لا تقسر
 وبشر او لا تقسر واومرها قوله صلى الله عليه وسلم لا خلاف ائمتي رحمة اى توسعة عليهم
 وعلى اتباعهم في وقائع الاحوال المتعلقة بفروع الشريعة وليس المراد اختلافهم في الاصول
 كالوحد وتوابعه وقال بعضهم المراد به اختلافهم في أمور معاشهم وسيأتي ان السلف كانوا
 يكرهون لفظ الاختلاف ويقولون اما ذلك توسعة خوفا ان يفهم محمد من العوام من
 الاختلاف خلاف المراد وقد كان سفيان الثوري رحمه الله تعالى يقول لا تقولوا اختلف
 العلماء في كذا او قولوا قد وسع العلماء على الامة بكذا ومن الدليل على صحة
 مرتبة الميزان أيضا من قول الائمة قول امامنا الشافعي وغيره رضي الله عنهم
 ان اعمال المحديثين والقوليين مجملها على حالين اولى من الغاء احدهما فعلم
 ان من طعن في صحة هذه الميزان لا يتخلو اما ان يطعن فيما شددت فيه أو خففت
 فيه لكون امامه قال بهذه فقل له ان كلاما من هذين الامرين جاءت به الشريعة
 وامامت لا يجهل مثل ذلك فاذا اخذ امامك بتخفيف أو تشديد فهو مسلم لمن
 اخذ بالمرتبة الاخرى ضرورة فيجب على كل مقلد اعتقاد ان امامه لو عرض عليه حال من عجز
 عن فعل العزيمة التي قال هو بها لافتاه بالوخصه التي قال بها عجزه اجتهادا منه لهذا
 العاخذ لا تقلد المذلت الامم الذي قال بها أو كان يفر ذلك المجتهد على الفتوى بها
 وكل من امعن النظر في كلام الائمة المجتهدين رضي الله عنهم وجد كل مجتهد يخفف تارة
 ويشدد اخرى بحسب ما ظهر به من أدلة الشريعة فان كل مجتهد تابع لما وجد من كلام الشارع لا يخرج في
 استنباطه عنه ابدأ وعامة كلام المجتهد أنه أوضح كلام الشارع للعامة لتسايفهم لما عندهم من الحجاب
 الذي هو كناية هنا عن عدم التوفيق لما يجتنب اليه من طرق القرام الذي يفتقر معه الى توفيق كلام
 من الخلق سوى كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم اثبات عنه ولو ان حجابهم رفع لفهموا
 كلام الشارع كما فهمه المجتهدون ولم يحتاجوا الى من يشرحه لهم وقد قلنا اتفاقا ان أهل
 المجتهدين لم يشدد في أمر أو تخفف فيه الا بتعال الشارع فان رأى الشارع شدة فيه شدد وما لا
 خفف فيه تخفف قايما بواجب شعار الدين سواء أوقع التشديد في فعل الامر أم اجتناب
 العنى وجميع المجتهد بن علي ذلك كما يعرف من سير مذاهم وايضا ذلك ان كلما

رآه الأئمة ينجح شعار الدين فعلا أو تركا بقوة على التشديد وكلما رآه أو أن به حال شعار الدين
 لا يذرو ولا يظهرونه تقص فيه أيقوه على التخفيف اذ هم أمراء الشارع على شريعته من بعده وهم الحكماء
 العلماء فافهم فإن قلت أن بعض المقلدين يزعم أن إمامه إذا قال بخرية لا يقول بالرخصة أبدا
 وإذا قال برخصة لا يقول بتقابلهما من الخرية أبدا بل كان إمامه ملزما قولا واحدا بطرده في حق
 كل قوى وضعيف حتى مات وأنه لو عرض عليه حال من يخرج عن فعل الخرية لم يفقهه بالرخصة
 أبدا فالجواب أن هذا اعتقاد فاسد في الأئمة ومن اعتقد مثله ذلك في إمامه فكأنه يشهد على
 إمامه بأنه كان مخالفا لجميع قواعد الشريعة المطهرة من آيات وأخبار وأثار كما مر بيانه
 آنفا وكفى بذلك قدحاً وجرماً في إمامه لأنه قد شهد عليه بالجرم بجميع ما انطوت عليه الشريعة
 من التخفيف والتشديد فالحق الذي يجب اعتقاده في سائر الأئمة رضي الله عنهم أنهم إنما
 كانوا يفتنون كل أحد بما يناسب حاله من تخفيف وتشديد في سائر أبواب العبادات والمعاملات
 ومن نازعنا في ذلك من المقلدين فليأتنا بنقل صحيح السند عنهم بأنهم كانوا يجمعون في الحكم الذي
 كانوا يفتنون به الناس في حق كل قوى وضعيف ونحن نوافقهم على ذلك ولعله لا يجد في ذلك
 نقراً عنهم متصل السند منهم إليه نثره حجة له أبداً على هذا الوجه أي بل لا بد لنا من القدرة عشية
 الله تعالى على القدر في فهم ذلك المقدل لبيان ذلك الامم رضي الله تعالى عنه فإن من المعلوم أن
 جميع أقوال المجتهدين تابعة لأدلة الشريعة من تخفيف وتشديد كما مر آنفاً بحكم المطابقة فيما
 صرح به الشريعة بحكمه لا يمكن أحد منهم الخروج عنه أبداً وما أجملت أي ذكرته ولم يتبين مرتبته
 فإن المجتهدين يرضون فيه إلى قسمين قسم يخفف وقسم يشدد بحسب ما يظن لهم من المداركات أو لغة
 العرب كما يعرف ذلك من سيرة أهل الأئمة وذلك نحو حديث أنما الأعمال بالنيات أو حديث لا وضوء
 لمن يذكر اسم الله عبداً أو صلاة الأيفالحة الكتاب أو صلاة بجان المسجد إلا في المسجد ولا
 من المجتهدين من قال صلاة أو لا وضوء لم يذكرهم أصلاً ومنهم من قال صلاة كاملة ولا
 وضوء كامل ولفظ الأحاديث المذكورة يشهد لكل مأم لا يسيل لحدوها أن بهم قول الآخر جلة من غير
 نظر احتمال أي معنى يعارض في ذلك أبداً وأقرب معنى في ذلك أن حكم الله تعالى
 في حق كل مجتهد ما ظهر له في المسائل الشرعية ولا يطالب بسوى ما يظهر له أبداً فإن قلت
 فإذا كان من حال شريعة محمد صلى الله عليه وسلم التي أحض بها التفاحات على ما ذكر من التخفيف
 والتشديد الذي لا يثبت على الأئمة كل تلك المشتقة وبذلك ونحوه كان صلى الله عليه
 وسلم رحمة للعالمين في تخجيل أديانهم ودفع ما فيه مشقة عليهم فالجواب بقوم وهو كذا لك فرحم
 صلى الله عليه وسلم أقبوا عاقبته بأمرهم بالكتساب الفضائل والمراتب العلية وذلك بفعل العزائم
 التي يتزقون بها في درجات الجنة والهم الصعقاء بعدم تكليفهم ما لا يطبقونه مع توفراً حورهم كما
 ورد في حق من مر من أو سافر من أن الحق تعالى أمرهم بالاكتمال أن يكتبوا له ما كان يعمل صحيحاً مقيماً
 فعلم أن الشريعة لو كانت جاءت على إحدى مرتبتين الميزان فقط لكان فيها حرج شديد على
 الأمة في قسم التشديد ولما يظهر للدين شعار في قسم التخفيف كان كل من قلداً لما في مشقة قال

فيها بالتشديد لا يجوز العمل بقول غيره في مضائق الاحوال والضرورات فكانت المشتقة تعظم على الامة بذلك العمل لله الذي
 جاءت شريعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على كل حال بحكم المقتضى لا يوجد فيها شئ مما يشق على شخص الا يوجد فيها شئ آخر
 فيه التخفيف عليه ما يشاء أو ثواب أو قول أو قول في ذلك المشدود من حرج يخفف عنه فان قلت فما الجواب ان نازعنا احد فيما قلنا
 من المقلدين الذين يعتقدون ان الشريعة جاءت على مرتبة واحدة وهي عليه امامه فقط ويؤى غير قول امامه خطأ
 يحتمل الصواب قلنا الجواب اننا نقيم عليه الحجة من فعل نفسه وذلك اننا نراه يقلد غير امامه في بعض الوقائع فنقول لاهل
 صار من ذهب امامك ناسدا حال علمك يقول غيره ومذهبك غير صحيح أم من ذهبك باق على صحة حال علمك يقول غيره
 ولعل لا يجادل جوابا سيدنا يحيى بك به أبدا على وجه الحق : وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لا يعمل
 المؤمن العمل بالشرعية كلها وهو متقلد بمذهب أحد أئمة أو لو قال صاحبه اذ اصح الحديث فهو من هؤلاء ذلك المقلد
 الاخذ بأحاديث كثيرة صحيحة عند غير امامه وهذا من ذلك المقلد في البصرة عن طريق هذه الميزان عدم
 فهمه لكلام امامه صلى الله عليه وآله لو كان امامه رضي الله تعالى عنه يقول من نفسه الشريعة أنه أدرى بشأن نصوص
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل أحد لما كان يقول رضي الله عنه اذ اصح الحديث أي بعدى فهو من هؤلاء الله أعلم
 انتهى وهو كلام نفيس فان الشريعة انما تحمل أحكامها بضم جميع الاحاديث والمذاهب بعضها الى بعض حتى يقبر كل منها
 مذهب أحد أو مرتبة من وكل من اتسع نظره وتبحر في الشريعة وأطلع على أقوال علمائها في سائر الادوار وجعل الشريعة
 منسوجة من الايات والافعال والآثار وسلاسلها وكل من أخرج حديثا أو أثرا أو قولا من أقوال علمائها
 عنها فهو قاصر جاهل ونقص علمه بذلك وكان علمه كالثوب الذي نقص من قياحه أو لحمة سلك أو أكثر بحسب ما
 يقتضيه الحال فالشرعية الكاملة حقيقة هي جميع المذاهب الصحيحة بأقوالها المعتبرة بعقل واستبصار فهمها أو سخي
 جميع احاديث الشريعة وآثارها وأقوال علمائها الى بعضها بعضا ويحتسب يظهر لك كمال عظيمة الشريعة
 وعظيمة هذه الميزان ثم انظر اليها بعلم الضم بتجملها كلها لا تخرج عن مرتبة تخفيف وتشديد أبدا وقد
 تحققنا بهذا المشهد لله الحجل من سنة ثلاث وثلاثين وتسعمائة فان قلت فما أصنع بالاحاديث التي
 صححت بغير موت امامي لم يأخذ بها فالجواب الذي ينبغي لك انك تعلم بها فان امامك لو ظفر بها وصحت
 عنه لم يكن ان أمرك بها فان الامة كلهم أسرى في يد الشريعة كما سيأتي بيانه في فصل تيريم من الرأى
 ومن فعل مثل ذلك فقد حاز الخير بكنايدية من قال لا عمل بحديث الا أن أخذ به امامي فانه خير كثير كما عليه
 كثير من المقلدين لامة المذاهب كان الأولى لهم العمل بكل حديث صحيح بعلمهم تنقيدا لوصية الامة قلنا اعتقدنا
 فيهم انهم لو عاشوا وظفروا بتلك الاحاديث التي صححت بعلمهم لأخذوا بها وعملوا بها وتركوا كل قياس كانوا فاسدوا
 وكل قول كانوا قالوه وقد بلغنا من طرق صحيحة ان الامام الشافعي أرسل يقول للامام أحمد بن حنبل اذ اصح عندكم

حديث فاعلموا به لناخذ به ونترك كل قول قلناه قبل ذلك أو قاله غيرنا فانكم أحفظ للحديث ونحن أعلم به انتهى
 فان قلت فاذا قلتم ان جميع هذا المجتهدين لا يخرج شئ منها عن الشريعة فان الخطأ الوارد في حديث اذا اجتهد
 المحاكم والخطأ الذي أجروا ان صار قسما أجروا مع ان استمدوا العلماء كلهم من بحر الشريعة فالحجواب ان المراد بالخطأ هنا هو
 المجتهد في عدم مصادقة الدليل في تلك المسئلة بالخطأ الذي يخرج به عن الشريعة لانه اذا خرج عن الشريعة
 فلا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد انتهى قد اثبت الشارع له الاجور فابقى الا ان معنى الحديث
 ان المحاكم اذا اجتهدوا وصادقتهم الدليل الوارد في ذلك عن الشارع فله اجور التبع واجور مصادقة الدليل
 وان لم يصادق عين الدليل انما صادف حكمه فله اجور واحد وهو اجور التبع فالمراد بالخطأ هنا الخطأ الاضافي
 لا الخطأ المطلق فافهم فان اعتقادنا ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم في جميع اقوالهم ما ثم الاقرب
 عين الشريعة واقرب اليها واعينها بعد بحسب طول السند وقصره وكما يجب علينا الايمان بصفحة جميع شرايع الانبياء
 قبل نسخها مع اختلافها وفي مخالفة اشياء منها لظاهر شريعتنا فذلك لا يجب على المقلد اعتقاد صحة قول جميع
 المجتهدين الصحيحة وان خالف كلامهم ظاهر كلام امامه فان الانسان كلما بعد عن شعاع نور الشريعة يخفى
 مدركه ونوره وظن غيرة ان كلامه خارج عن الشريعة وليس كذلك لعل ذلك سبب تضعيف العلماء كلام بعضهم
 بعضا في سائر الادوار الى عصرنا هذا فبخذ اهل كل دور يطعن في صحة قول بعض الادوار التي مضت قبله واين من
 يخرف بصيرة في هذا الزمان جميع الادوار التي مضت قبله حتى يصل الى شهود انصافها بعين الشريعة الاولى التي هي كلام رسول
 الله صلى الله عليه وسلم هو محجوب عن ذلك فان بين المقلدين الآن وبين الاول من الصحابة نحو خمسة عشر
 من العلماء فاعلم ذلك فان قلت فهل هذه الميزان دليل في جعلها على المرتبتين من حضرة الوحي الالهي قبل ان ينزل
 بها جبريل فلكوا بغير اجماع اهل الكشف الصحيح على ان احكام الدين الخمسة نزلت من اماكن مختلفة لا من محل واحد
 فبعضهم فنزل الواجب القلم الاعلى المندوب من اللوح والحرام من العرش المكنون من الكرسي والمباشر من السند
 فالواجب بشرية المندوب بشرية التعريف وكذلك القول في الحرام والمكروه واما المباشر فهو
 برزخي حصل لله تعالى من جملة الرحمة على عباده ليستريحوا بفعله من جملة مشقة التكليف والتجبر ولا يكونوا تحت
 امر لا يمتنع ان يقبل البشر ان يكون تحت التجبر على الدوام مما لا طاقة له به ولكن بعض العارفين قد قسم المباشر
 ايضا الى تخفيف وتشديد بالنظر الاول وخلافه الاول فيكون ذلك عند علي قسامين كالعزيمة والوصية كما تقدم
 فان قلت فما الكلمة في تخصيص نزول الاحكام الخمسة من هذه الاماكن المتقدمة فالحجواب الحكمة في ذلك ان كل عمل
 صاحبه بما فيه فيكون من القلم الاعلى نظرا الى التكليف الواجبة فيصير اصحابها بحسب ما يرى فيها ويكون من
 العرش نظرا الى المحظورات فيبذل اصحابها بالرحمة لان العرش مستوى الاسم الرحمن فلا ينظر الى

اهل حشرة الاربعة الحجة كل واحد بما يتاسبه من مسلم وغيره لا حجة ايجاد و بنية امداد
 او حجة امهال بالعقوبة ويكون من الكرمي نظرا الى الاعمال والاقوال المنكروته ويسرع الى اهلها
 بالعفو والتجاوز ولهذا كان يؤجرتارك المكروه ولا يؤخذ فاعله واما السدرة ففى المرتبة
 الخامسة وانما سميت منتهى لانها لا يجاوزها شئ من اعمال بني آدم يقتضى ان الامر والنهر
 ينزل من قلم الى نوح الى عرش الى كرمي الى سدرة ثم يتعلق بعد ذلك بمظاهر المكلفين فليس
 للاحكام محل يجاوز السدرة للاستقرار فيها وبين مظاهر المكلفين ابد احوال منتهى
 مستقرات الاحكام في العالم العلوى فليتأمل + وسمعت سيك عليا الخواص رحمه الله تعالى
 يقول المباح قسم النفس هو خاص بالسدرة والها انتهى نفوس عالم السعادة والى اصولها
 وهو الرقوم تنهى نفوس عالم الشقاء الابدى فاعلم ذلك فانه تقيس الحاصل لله رب العالمين
 + **فصل** فان ادعى احد من العلماء ذوق هذه الميزان والتدين بها هل يصدق او يتوقف
 في تصديقه بالجواب انما سألناه عن منازع اقول قد اذهب العلماء المستعجلة والمندرسون فان قررها
 كلها وردوها الى مرتبتين وعرف مستنداتها من الكتاب والسنن كما صاحبها صدقناه وان توقف
 في توجيه شئ من ذلك يتبين انه لا ذوق له فيها وانما هو عالم بها مسلم لا هله لا عين اعلم ان
 مرادنا بمنع كل قول منشأؤه مثال ذلك قول بعض العلماء بتجريم رؤية وجه الامر الجليل فهذا
 القول منشأؤه الاحتياط ودليل هذا المختلط نحو قوله صلى الله عليه وسلم دع ما يريبك الى ما لا يريبك
 قال بعضهم ومن تأمل نحو قوله تعالى ولا تقر بوما لا يتلوه الا بالحق هي احسن وعلم ان السنن
 عن القرب بغير الوجه المطلوب انما هو تنفير مما عله يؤدي اليه من الاضرار بالقيم وماله لاحت
 اسرار منازع اقول العلماء العاملين والائمة المجتهدين فليتأمل والله اعلم وقد تقدم ان الله
 تعالى لما من على بالاطلاع على عين الشريعة رأيت المذاهب كلها متصلة بها ورأيت مذهب الائمة
 الاربعة تجري جدا ولها كلها ورأيت جميع المذاهب التي اندرست قد استخالت حجارة ورأيت
 أطول الائمة جدا والامام ابي حنيفة وبليبه الامام الشافعي وبليبه الامام أحمد ابن حنبل وأقصر
 جدا ولا مذهب الامام داود وقد انفرد في القرن الخامس فأولت ذلك بطول زمن العدل
 بمذاهبهم وقصر فكان مذهب الامام ابي حنيفة اول المذاهب المدونة تدوينها
 فكذلك يكون آخرها انقراضا وبذلك قال اهل الكشف ثم لما نظرت الى مذهب المجتهدين
 وما تقرع منها في سائر الادوار الى عصرنا هذا لم أجد ان يخرج قولا واحدا من أقوالهم عن
 الشريعة لشيء سوى ارتباطها كلها بعين الشريعة الاولى ومن أقرب مثال لذلك شيعة صبياد
 السبيل في أرض مصر فان العين الاولى منها مثال عين الشريعة المطهرة فانظر الى العيون المنتشرة
 منها الى آخر الادوار التي هي مثال اقول الائمة المجتهدين ومقلدهم الى يوم القيامة تحت علم
 بصورة ارتباط أقوالهم بعين الشريعة وتجا كل عين مرتبطة بما فوقها حتى تنتهي الى العين الاد
 فياسعاده من اطلع الله تعالى على عين الشريعة الاولى كما اطلعنا ورأى ان كل شجرة من بيديها فؤزة
 وبالكثرة سرور اجداه جميع العلماء يوم القيامة وأخذوا بيده وتبسموا في وجهه وصار

كل واحد ياد إلى اشتقاقه ويراجع خبره على ذلك ويقول ما يشفع في الجلالا وياتد امة من قصر
 في السلوك ولم يصل إلى شهود العيان الاولي من الشريعة وياتد امة من قال المصديب واحد الباقي
 محطى فان جميع من خطأهم يعطون في وجهه لتخطئتهم وتجرحهم بالجهل وسوء الادب
 وفهمه السقيم فاسمع يا اخي الى الاشتغال بالعلم على جملة الاخلاص والورع والعمل بكل
 ما علمت حتى تطوى لك الطريق بسرعة وتشرف على مقام المجتهدين وتقف على العيان الاولي التي
 اشرف عليها امامك وتشارك في الاعتراف منها فمما كنت مستعجالا لسلوكك مع حجابك
 عن العيان التي ليس من شأنك ان تكون مستعجالا في الاعتراف من العيان التي اشرف منها اذا
 حصلت ذلك المقام فاستصحب شهود العيان الاولي وما تقرغ منها في سائر الادوار قصر لوجه جميع
 اقوال العلماء ولا تود منها قولا واحدا اما الصحة دليل كل احد منهم عندك من تحقيق أو تشديد
 واما الشهود لصحة استنباطهم وانضالها بعين الشريعة وان تولت في آخر الادوار فجميع الامر
 في ذلك كله الى مرتبة الشريعة من تخفيف وتشديد وكل منها رجال وقد كان الامام احمد
 يقول كثرة التقليد في البصرة كانه بحث العلماء على ان ياخذوا احكام دينهم من عيان
 الشريعة ولا يفتنوا بالتقليد من خلف حجاب احد من المجتهدين فالحمد لله الذي جعلنا من وجه
 كلام جميع علماء الشريعة ولا يرد من اقوالهم شيئا لشهودنا انضال اقوالهم كلها بعين الشريعة
 ويؤيدنا حديث اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم انتهى وهذا الحديث وان كان فيه مقال
 عند المجتهدين فهو صحيح عند اهل الكشف ومعلوم ان المجتهدين على مدرجة الصحابة سلكوا
 فلا يجتهد المجتهد الا وسلسلته متصلة بصحابة قال بقوله او بحاجة منهم فان قلت فلاي شيء قدما
 العلماء كلام المجتهدين من غير الصحابة على كلام اصحابنا مع ان المجتهدين من فروعهم
 والجواب اما قدم العلماء كلام المجتهد غير الصحابي على كلام الصحابي في بعض المسائل لان المجتهد
 لما خرو في الزمان احاطوا بجميع اقوال الصحابة او غالبهم فزجرو الامر في ذلك الى مرتبة
 الميزان من تخفيف وتشديد لان ما عليه جمهور الصحابة وبعضهم لا يخرج عن ذلك وسمعت
 شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول موار عين الشريعة كالبحر فمن شئ الجواب اعترفت
 منه فهو واحد وسمعته ايضا يقول يا كرام ان تبادروا الى الانتكار على قول المجتهد او تخطئ
 الاعل احاطتكم بادلة الشريعة كلها ومعرفتكم بجميع لغات العرب التي احتوب عليها الشريعة
 ومعرفتكم بمعاينها وطرقها فاذا احطتم بها كما ذكرنا ولم تجدوا ذلك الامر الذي انكرتموه
 فيها فحينئذ انكم الانتكار والخير لكم واتى لكم بذلك فقد روى الطبراني في مسنده ان شريعتي
 جاءت على ثلاثمائة وستين طريقة منها الانبياء انتهى والحمد لله رب

العالمين

فصل ان اردت يا اخي الوصول الى معرفة هذه الميزان ذواتا وتصير تقرقها هب المجتهدين
 ومقلدهم كما يقربها اصحابها فسلكت كما طريق القوم والبريضة على يد شيخ صادق لمذوق
 في الطريق ليعلمك الاخلاص والصدق في العلم والعمل ويزيل عنك جميع الرغوات النفسية

التي تفوق عن السير ومثل شأنته الى ان تصل الى مقامات الكمال النسبي وتضيق للناس كلهم ناجين الا انت
 فتقوى نفسك كانت حالك فان سلكت كذا الصفت لك ان شاء الله تعالى واصل في اسرع زمان عادة الى شهود عين الشيخ
 الاول التي تفهم منها قول كل علم واما سلوكك غير شيخ فلا يسلم فالبا من الرياء والكبر والارادة على الدنيا ولوبا القلبين غير لفظ
 فلا يوصلك الى ذلك لو شهد لك جميع اقوالك بالقطيعة فلا جارة بهذه الشهادة وقد اشار الى ذلك الشيخ محي الدين في اليد
 الثالث والسبعين من الفتوحات فقال من سلک الطريق بغير شيخ ولا ورع عما حرم الله تعالى واصل الى معرفة
 الله تعالى المعرفة المطلوبة عند القوم ولو عبد الله تعالى نوح عليه الصلاة والسلام ثم اذا وصل الى معرفة الله
 تعالى فليس راء الله صريح لا مرقى بعد ذلك فهناك يطعم كشافا ويقينا على حضرات الاسماء الالهية ويروي جميع انقباض
 اقوال العلماء بحضرة الاسماء ويتفهم الخلاف عنده في جميع مذاهب المجتهدين لشيعة ائمة انقباض جميع اقوالهم بحضرة
 الاسماء والصفات لا يخرج عن حضرة قول واحد من اقوالهم انتهى وهذا الظهور ما قدناه في عين الشريعة الكبرى
 وسمعت سيد عليا الخواص حمد الله تعالى يقول اذا انتي سلول المراد انخلت عن عقلة التفصيل بالضم وتسل عن عرف
 معنى قوله تعالى لا تفرق بين احد من رسله وعرف هنا ان كل من فضل بعقله بعض الرسل على بعض من غير كشف
 صحيح فقد فرق بخلاف من فضل بالكشف فانه يشهد وحده الامر ويروي عين الجمع هي عين الفرق كما ان السالك
 من طلبة العلم يسأل حقيقيا او حنبليا مثلا مقتصر على مذهب واحد بعينه يدين الله تعالى به لا يري فحاشا له فيدتنى به
 هذا المشهد الى مقام يصير بتقيد نفسه في جميع المذاهب غير فرقان اي شيعة او اهل جميع المذاهب من عين واحد
 انتهى كلام الشيخ وهو شاهد عظيم للذين ان مقرر للقولين في مسئلة هل كل مجتهد مصيب ام لا فاعلم ان كل من كان
 في حال السلوك فهو لم يقف على العين الاولى فلا يقدر على ان يتفعل ان كل مجتهد مصيب بخلاف من انتهى سلوكه فانه
 يشهد يقينا ان كل مجتهد مصيب وحيد بكثرة الانكار عليه من عامة المقلدين متى صرح لهم بما يعتقدون كجوابهم
 عن شهود المقام الذي وصل اليه فهم معذورون من وجه غير معذرين من وجه آخر حيث لم يردوا صحة
 علم ذلك الى الله تعالى فانه ما ثم لتاديل اخر يرد كلام اهل الكشف ابدا لا عقلا ولا نقلا ولا شرعا لان الكشف لا يأتي
 الا مويدا بالشرعية دائما اذ هو اخبار بالامر على ما هو عليه نفسه هذا هو عين الشريعة وسمعت سيد عليا الخواص رحمه الله
 يقول العلوم الدنيوية كلها من انواع علوم الحضرة عليه السلام لا يخفى عليكم ما وقع من انكار السيد عليه الصلاة والسلام
 ولكن لما سئلت موسى عن انكاره عليه السلام علمنا ان موسى عليه الصلاة والسلام اطلع الله على العلم عليه الحضرة
 عليه السلام والا فها كان يسوغ له السكوت على ما يراه منكرا عنده فان خرق سفينته قوم بغير اذنهم خوفا ان يسخرها
 ظالم او قتل غلام خوفا ان يرهق ابويه بطغيانا وكفرا لا يجوز مثل الشرعية انتهى وقد اشار الى نحو ذلك الشيخ
 محي الدين اوائل الفتوحات فقال من علامة العلوم الدنيوية ان يجتهد العقل من حيث اخبارها ولا يكاد

أحد من غير أهلها يقبلها إلا بالتسليم لأهلها من غير ذوق وذلك لأنها تأتي أهلها من طريق الكشف
لا الفكر وما تعود العلماء أخذ العلم إلا من طريق أفكارهم فإذا أتاهم علم من غير طريق أفكارهم أنكروه لأنه أتاهم من طريق
غيره ولو قد عندهم انتهى من هذا التعليم بأخيه من أنكره الميزان من المحجوبين فهو معذور لأنها من العلوم الدينية
التي أوتيتها الخضر عليه السلام بيقين فأعلم ذلك والحمد لله رب العالمين

فصل

في بيان تقرير قول من قال أن كل مجتهد مصيب أو المصيب واحد لا يعينه وحمل كل قول على حاله وبيان ما يؤيد هذه
الميزان : أعلم أن مما يؤيد هذه الميزان ما أجمع عليه أهل الكشف وصرح به الشيخ في الدين في الكلام على الحنف
من الفتوحات فقال لا ينبغي لأحد قط أن يخطئ مجتهداً أو يطعن في كلامه لأن الشرع الذي هو حكم الله تعالى قد جعل
المجتهد ضاراً لله تعالى بقوله تعالى إياة قال وهذه مسئلة يقع في محظورها أكثر من أصحاب المذاهب عدم
استحضارهم ما بينهما هم عليه كونهم عالمين بكل من خطأ مجتهداً يعينه فكانه خطأ الشارع فيما قرره حكماً
انتهى في هذا الكلام ما يشعر بالحاق أقوال المجتهدين كلها بنصوص الشارع وجعل أقوال المجتهدين كما فيها
نصوص للشارع في جواز العمل بها بشرطه السابق في الميزان ويؤيد ذلك أيضاً قول علماءنا لو صلى إنسان أربع
رعات لأربع جهات بالاجتهاد فلا قضاء مع أن ثلاث جهات منها غير القبلة ييقن ولكن لما كانت كل رعة
مستندة إلى الاجتهاد قلنا بالصحة ولم تكن جهة أولى بالقبلة من جهة وهي يؤيد ذلك أيضاً ما أجمع عليه أهل الكشف
من أن المجتهدين هم الذين ورثوا الأنبياء حقيقة في علوم الوحي فكما أن النبي معصوم كذلك ورثته معصومون الخطأ
في نفس الأمر وإن خطأه أحد فلا الخطأ أيضاً في فقط لعدم اطلاعه على دليل فإن جميع الأنبياء والأئمة في ضار
رفيعة لم يرشهم فيها إلا العلماء المجتهدون فقام اجتهادهم مقام نصوص الشارع في جوب العمل به فانه صلعم أبا حنيفة
الاجتهاد في الأحكام تبعاً لقوله تعالى ولوردوه إلى الرسول وإلى الأوامر منهم لعلم الذين يستنبطونه منهم ومعلوم
أن الاستنباط من مقام المجتهدين رضي الله عنهم فهو تشريع عن أمر الشارع كما في كل مجتهد مصيب من حيث تشريع
بالاجتهاد الذي أقره الشارع عليه كما أن كل بني معصوم انتهى وسمعت بعض أهل الكشف يقول تعالى تقبل الله تعالى
المجتهدين بالاجتهاد ليحصل لهم نصيب من التشريع ويثبت لهم فيه القدر المستحق فلا يتقدم عليهم في الآخرة سوى أنهم
محم صلعم فيحشر علماء هذه الأمة حفاظ أدلة الشريعة للطرق العارفون بعيانها في صفوف الأنبياء والرسل لا في صفوف
الأمم فما من بني أو رسول إلا ومجانبه عالم من علماء هذه الأمة أو اثنتان أو ثلاثة أو أكثر وكل عالم منهم له درجة استناد
في علم الأحكام والأحوال والمقامات والمنازلات إلى تمام الدنيا يخرج أهل هذه العلوم ومن هنا تعلم
أن حبيبهم المجتهدين تابعون للشارع في التحفيف والتشديد فإياك أن تشدد أمام مذهبك
في أمر قاصر بجميع الناس وتخفف في أمر قاصر بجميع الناس فإن الشريعة قد جاءت على مرتبتين لا على مرتبة

أحدتهما في الميزان و لذلك صحرك القول بأن الله تعالى لم يكلف عبادة بما يشق ابتداء
بل دعا الله عليه وسلم على من شق على أمته بقوله اللهم من ولي أمر امتي شقا فارقهم فارق
الله من شق على امتي فاشتق الله عليه ولم يبلغنا أنه صلى الله عليه وسلم دعا على من سهل
عليهم ابتداء بل كان يقول لأصحابه أتركوني ما ترككم خوفا عليهم من كثرة نزل الأحكام التي ليسا لونها
عنها لينجروا عن العمل بها فالعالم الدائم رفع الحرج دائر مع الأصل الذي يمتد إلى أمر الناس
في أئمة بخلاف الدائم الحرج فانه دائر مع أمر عاصي يزول بزوال التكليف فان قلت فاذن
من أئمة الناس بالتقيد بذهب واحد فقد ضيق عليهم و شق عليهم فأجواب انه ليس
في ذلك مشقة في الحقيقة لان صاحب ذلك المذهب لم يقبل بالزام الضعيف بالخرجة
بل هو زلة الخروج من مذهبه إلى الرخصة التي قال بها غيره فخرج مذهب هذا الإمام
إلى ما تبقى الشريعة فلا يقين ولا مشقة على من أئمة مذهبنا فان لم تقم الشريعة
هكذا فما قوت ولا كان صرح المقلد اعتقاد أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم بل كان
يخاف قوله جنانة و ذلك معدود من صفات النفاق وقد تقدم اني ما وضعت هذه الميزان
في هذه الطر من الأئمة بل أهاب الأئمة مقلديهم خلافا لاشاعة عن بعض الحسد من قولهم
تأمل في هذه الميزان و حدها تحكم بخطية جميع المجتهدين قال لان كل مجتهد لا يقول بقول الآخر
بل يخطئ فيلزم من ذلك تحطئة كل مجتهد في خطية الاخر انتهى كلام هذا الحاسد فأجواب
أجمع الناس على قولهم ان مجتهدا لا ينكر على مجتهد وان كل واحد يلزمه العمل بما طهر له انه الحق
وقد ارسل البيت بن سعلاني عن الله عنه نحو الامام مالك يسأله عن مسألة فكتب اليه الإمام
مالك ما بعد فالت يا أخا امام هذا وحكم الله تعالى في هذه المسألة هو ما قام عندك انتهى وما ذلك
الا لإطلاع كل مجتهد على عين الشريعة الأولى التي يتفرع منها كل مذهب ولو لا إطلاعه لكان
من الواجب عليه لا تكار و يجهل من خطئه غيره من الأئمة انما وقع ذلك منه قبل بلوغه
مقام الكشف كما يقع فيه كثير ممن يتقل كلام الأئمة من غير ذوق فلا يفرق بين ما
قاله العالم أيام بداعته و توسطه ولا بين ما قاله أيام نهايته فتأمل في هذا الفصل فانه ناطق
بعقده هذه الميزان و من أهاب المجتهدين كلها التقدير الشارح حكمهم باستتاده إلى الاجتهاد
والعمل به رب العالمين

فصل لا يلزم من تقيد كامل من الأولياء والمجتهدين بالعمل بقول دون آخر أن يكون يرى
بطلان ذلك القول الذي لم يعمل به فيحتمل انه انما ترك العمل به لكونه ليس من أهله سواء
كان ذلك في العروة أم الرخصة فان كل كامل ومجتهد يرى استمداد سائر المذاهب من عين
الشرعية سواء المذاهب المستعجلة والمند رسة لكل قول لا يعمل به لعدم أهليته له فهو في حق
كالحدوث المتسوخ وفي حق النبي صلى الله عليه وسلم كالحديث المتسوخ وأما غير الكامل من المقلدين فخكم حكم
من كان متعبدا بشرية عليه التي لا يتبدل مثلا لا يثبت بشرية محمد صلى الله عليه وسلم فانه

بلغة العمل بشرعية العمل وترك ما نفيه من شريعة عيسى فنرى العلماء يتعبدون بقول أمية
 من الرومان ثم يظهرون قول آخر هو أصح دليل عند من أكاهول فيتركون أكاهول ويعملون
 بالثاني ويصرا على أن عندهم حديث منسوخ مع أن علماء هم الذين تقدموا بهدوا
 بذلك لقول زماما واقتوا به الناس حتى ما توأفوا قلت لا محالة أن تعبد بذلك القول القديم لا يجب
 إلى ذلك وإيضاح ذلك أن الله تعالى إذا أراد أن يتعبد عباده بأحكام أخرى على سبيل آخر فهو
 غير الأحكام التي كانوا عليها أظهر لعلمائهم وحرص ترحيم أقول غير أقوال التي كانوا يتجوزها
 فبادروا إلى العمل بما ترجم عندهم وتبعهم المقلدون لهم في الترجيح على ذلك بأشراح صدق
 هكذا مر إلى انفراد المذاهب ويؤكد ذلك قول السيد عمر بن الخطاب رضي الله عنهما
 عز وجل يحدث للناس أقضية بحسب ما فهموا وأحوالهم وتبعه على ذلك عطاء ومجاهدا الإمام
 مالك فكانوا يفتون فيما يسألون عنه من الوقائع إلا أن وقع ويقولون فيما لم يقع إذا وقع
 ذلك فعلماء ذلك الزمان يفتونهم فيما انتهى وما يكون في باطن ذلك أيضا رحمه
 بالله ما كان الحق تعالى رجاء علم من أهل ذلك الزمان الملل من العمل بذلك الحكم فيقضيه لهم من
 أبطالهم من يكلمهم أخذ عن من جنسهم كقطع الوحي رحمة منه تعالى بجمعيته كان يمشي
 في كل زمان من الشرع أحكاما يتلقونها بالقبول وميل النفس فلا يجدون في العمل بها مشقة
 في الحكمة وقد يقال والله تعالى أعلم أن ذلك إذا كان من الله تعالى ليقع لعلماء هذا الأمر
 ما وقع للأنبياء الذين هم ورثتهم من ظهورهم بشرع كالجديد كل برهة من الزمان يشبه
 النسخ لشرعية من قبلهم من غير نسخ حقيقة وقد سمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى
 يقول ما من قول من أقوال المذاهب المستعملة والمندثرة وقد كان شرع النبي قد فاد الحق
 تعالى بفضله ورحمته أن يجعل لهذه الأمة نصيبا من العمل ببعض تشريع الأنبياء ليحصل لهم
 بعض الأجل الذي كان يحصل للعالمين بنحو ما عملوا به من شرائع الأنبياء خصوصية لهذه الأمة
 من حيث أن شريعة نبيهم حاوية لمجموع أحكام الشريعة المتقدمة وانتهى فاعلم أنه لا يلزم من
 ترك الكامل العمل بقول أن يكون ذلك لكونه براه خارجا عن الشريعة لأن ذلك القول
 لا يترك لا يخرج عن كونه رخصة أو عن غير فوجه ما مر إلى مرتبة التحفيف والتشديد وسمعت
 سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول أيضا اعتقاداتنا في جميع أكاهول من العلماء منهم ما سلموا
 لبعضهم بعضا أكاهولهم بصحة أقوالهم ومسنداتهم واتصالها بعين الشريعة لا حسنة
 للظن بهم من غير صلاح على صحتها واتصالها بعين الشريعة وقد تقدم أن بعض أشعار المجتهدين وصل
 إلى تصديق الشريعة الأولى وقال كل عجمي مصيبك بن عبد البر المالكي والشيخ أبي محمد الحوفي والشيخ
 عبد العزيز الديلمي وأضر بهم دليل أن الشيخ أباح صنف كتابه المسمى بالمحيط الذي تقدم أنه
 لم تقيد فيه بحديث كذا الشيخ عبد العزيز الديلمي صنف كتاب الدار والملاقط في المسائل
 المختلطة أفتى فيها على المذاهب الأربعة فلو كان الطلوع على مستندات الأئمة الأربعة كان
 ليس غرضه أن يفتي على مذاهبهم وظهورهم وحمل أمثال هؤلاء على أنهم كانوا يفتون على المذاهب

الايمان والتسليم من غير ان يعرف احد منهم مستندات اصحابها فيها ودارك اقوالهم يعين جدا على مقامهم وكذلك
 القول فيمن اختار غير الحق عليه امامه محتمل انه انما اختاره لاطلاعه على اتصال ذلك القول بعين الشريعة المطهرة كما اتصل بها
 قول امامه على حد سواء كالامام الزعفراني يوسف واشهد ابن القاسم والنووي والوافي والطحاوي وغيرهم من ابتلاء المجتهدين
 ومحتمل ان كل من فتي واختار غير قول امامه لم يطلع على أدلة امامه وانما أفتى لا اعتقاده صحة قول ذلك الامام الا خوفا
 نفس الامر فعلم ان كل مقلد اطلع على عين الشريعة المطهرة لا يؤمر بالتقيد بمن هب احد لانه يرى اتصال اقوال الائمة
 كلها بصحتها وضعيفها بعين الشريعة الكبرى وان اظهر التقيد بمن هب احد فانما ذلك لكونه من اهل تلك المذبة
 التي تقتل بها من تخيف او تشديد ربما لزم المذهب الا حوط في الدين مبالغة منه في طاعة الله تعالى من باب التطوع
 في قوله تعالى من تطوع خير فهو خير له الى نحو ما ذكرناه اشار الامام الاعظم ابو حنيفة رضي الله عنه بقوله ما جاء عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بالي هو وامي فغلب الرأس والعين ما جاء عن اصحابه بخبرنا وما جاء عن غيرهم فهم رجال انتي فقي
 اشارة الى ان المعبدات يختار من المذاهب ما تشاء من غير وجوب ذلك عليه اذا كان من اهل ذلك المقام وكان سبكا على
 الخواص رحمه الله تعالى اذا سأل انسان عن التقيد بمن هب معين الان هل هو واجب ام لا يقول لا يجب عليك التقيد بمن
 ملحت لم تقبل الى شهود عين الشريعة الاولى خوفا من الوقوع في الضلال عليه على الناس اليوم فان وصلت الى شهود عين الشريعة
 الاولى فهذا لا يجب عليك التقيد بمن هب لك ترى اتصال جميع مذاهب المجتهدين بها وليس من هب الي بها من مذهب
 فيرجع الامر عند الخيف الى مرتبة التخفيف والتشديد بشرطها وكان سبكا على الخواص رحمه الله تعالى يقول ايضا ما تم
 قول من اقوال العلماء الا وهو مستند الى اصل من اصول الشريعة لمن تأمل لان ذلك القول ما ان يكون راجعا الى اية
 او حديث او اثر او قياس صحيح على اصل صحيح لكن من اقوالهم ما هو مأخوذ من صريح الايات او الاخبار او الآثار
 ما هو مأخوذ من المأخوذ او من المفهوم فمن اقوالهم ما هو قريب ومنها ما هو اقرب ومنها ما هو بعيد ومنها
 ما هو أبعد وموجعها كلها الى الشريعة لا بما تقتبست من شعاع نورها وما تم لنا فرع يتفرع من غير
 اصل ابد كما هي بيانه في الخطة وانما العالم كما بعين عين الشريعة ضعف نور اقواله بالنظر الى نور اول مقتبس من عين
 الشريعة الاولى فمن قرب منها وسمعت سبكا على الخواص رحمه الله تعالى يقول ايضا كل من انعم نظرة من العلماء ورا
 عين الشريعة الاولى وما فرغ منها في سائر الادوار واستصحب شهود ما فرغ منها في سائر الادوار وهو نازل الى آخر
 الادوار اقرب حقيقة جميع مذاهب الائمة ومقلدين من عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عصره هو انتم
 وسيأتي مثاله في فصل الامثلة المحسنة ان شاء الله تعالى من تمثيل ذلك بالشجرة او شبكة الصيد وغير ذلك والحمد لله

وب العلمين

فصل وايا اعيان ائمتنا ان تطلب احد من طلبة العلم الان بصدق اعتقاده في ان كل مجتهد

مصيب ما دام من تركيا خطية واحدة لا سيما محبة الدنيا وشهواتها كما انه لا ينبغي ان يتطالب بشدة ذلك ما دام في مجال التقليل
 لادامه فانه يجوز بامامه عن شهود العين الاولى التي اغترض منها امامه لا يراها ابد ابل مرهم بالسوء على يد شيخ عارف بطريق
 القوم وبالحوادث التي تقوى الطالب عن الوصول الى منتهى المسير فاذا بلغ النهاية وشهد من اهل العلماء كلها شارة الى
 العين وجراؤها كما ينبغي بيانه في الامثلة المحسوسة فهذا الحقير من اهل الامنة المجتهد في حاشية الفصل قبله يقول
 كل مجتهد مصيب اما قبل بلوغه الى هذا المقام فلا يجوز للمؤمن التفتت بمنزلة احد بل انك لو هتيت عن ذلك لا يحيدك
 لان من لازم ان يقول المصيب احل لنفسه الامر ولعله مذهبنا وحلنا والمبا فخطئ لا يتقبل في قلبه غير ذلك يقول الحق
 واحد غير متعد ويجعل الشريعة جاءت على مرتبة واحدة لا على مرتبتين وان الصحيح من الشريعة هو ما أخذ به امامه سواء
 امكن تخفيفا أم تشديدا والحق ان الشريعة جاءت على مرتبتين بقرينة صحة أدلة كل من المرتبتين غالبا في أحاديث
 لا تحصى كما ينبغي بيانه في فصل الجمع بين الاصلين ان شاء الله تعالى وكثيرا ما يقول البيهقي وغيره كالحافظ الزبيدي عن
 أدلة المذهب ثمانية انظر لمن هب ورجع أدلة بكثرة الرواة أصح السند هذا الدليل ان كان صحيحا فاحاديثنا
 أصح سنداً وأكثر رواية وما قال ذلك الا عند العجز عن تضعيف دليل المخالف وادعاه بالكلية ولو ان هذا القول
 من البيهقي وغيره اطلع على ما اطلعنا عليه من ان الشريعة للمطرفة جاءت على مرتبتين تخفيف وتشديد لم يخرج الى قوله
 أحاديثنا أصح وأكثر بل كان رد كل حديثاً وقول خالف الاخر الى احد مرتبتي الشريعة وكذلك القول في مرجح المذهب
 مقلدي الامم ما قالوا قلت لا اصح كذا وكذا الا لعدم اطلاعهم على مرتبتي الميزان ولو انهم اطلعوا عليها ما جعلوا
 في أقوالهم أصح وصحیحاً وأظهر وظاهر بل كانوا يقولون بصفة الاقوال كلها ويردونها الى مرتبتي التخفيف
 التشديد افتاءه كل سائل بما يناسب حاله من قوة أو ضعف برخصة أو غيره وكان ينبغي أحدهم على الاربعة مذاهب
 فان قال لنا شافعية فعليه هذه الميزان فلي ان يصل اذا مست ذكرى بلا مجتهد وضوء قلنا لا نعم لك ذلك ولكن بشرط ان
 تكون من أهل هذه الرخصة لا مطلقاً وذلك كما اذا ابتلى الشخص بكثرة الوسواس في الوضوء لصلاة الصبح مثلاً
 كاد الوقت يخرج فلما فرغ هنا من الوضوء مس فرجه بغير قصد في مثل هذه الصورة لتقليل الامم الى حنيفة
 في الصلوة بهذه الطهارة التي تقع فيها من الفرج بشرطها تحصيل الفعل الفرضية في وقتها فان المقاصد اكد
 من الوسائل عند جمهور العلماء لا سيما وقد ورد في الحديث هل هو الا بصفة منك ولو ثبتت عند من قال بذلك
 نسخ على اصطلاحنا فخرج الامر في هذه المسئلة الى مرتبتي الميزان تخفيف وتشديد فليس لنحو من لم يثبت
 بالوسواس ان يصلي اذا مس فرجه أو ليس أجنبية مثلاً الا بعد مجتهد الطهارة فان قال لنا أحد ممن قد
 الامم أباح حنيفة رضي الله عنه ان اماناً لا يقول بمطلوبية الطهارة ممن مس فرجه أبداً سواء كان من عيسر
 عليه مجتهد الطهارة أم لا قلنا له هات لنا عند ذلك بسند متصل منك اليه وهذه المسئلة انه صرح بذلك

وإليه لا يجب ذلك أبداً لا سيما وقد انعقد الإجماع على أن آلا ولي للشخص مرد عاة الخراج
 من الخلاف في كل عبادة أداها وهذه القاعدة هي صمد لا يصلح صاحب هذا
 الميزان وهناك نقول لأن ذلك شهادة منك على ما صك بالجهل بمرتبتي الشريعة وعدم
 اطلاعك على العين آلا ولي من الشريعة كما اطلع عليها بقية المجتهدين ونقول له أيضاً إن اعتقادك
 في ورع إمامك الذي كان ليدون مشقة واحدة مما استنبطه من الكتاب والسنة حتى يعقد
 لها مجلساً من العلماء ويقول أتتضون هذا فإذا قالوا نعم قال لا بني يوسف وأحمد بن الحسن كتب
 ذلك وإن لم يرتضوه تركه واعتقادنا في جميع آلاء المجتهدين أنهم كانوا لا يشقون لهم قول
 في الشريعة عند فقد هم النص في ذلك عن الشارع فلو أن إماماً أباح خيفة ظعن محدث من مس
 فرجة فليتوصلاً قال به أيضاً وحمله على أهل العافية من الوسواس مثلاً أو على آلا كما بر من العلماء
 والصالحين وتزل الحديثين على مرتبتي الميزان وقس على ذلك يا أخي كل ما كان واجب الفعل أو الترك
 في مذهبك فلك فعله إن كنت من أهله ولك تركه إن عجزت عن فعله حساً وشرعاً فالعجز المحض
 معروف والعجز الشرعي هو كما ذار أيت الماء مثلاً وحال دونه مانع من سبعم أو قاطع طريق
 مثلاً وقد تقدم ما أول الميزان أن مرتبتيها على الترتيب الوجوبي آلا على التحيير فيا لك أن تذهل
 عن ذلك وكذلك تقدم أن كل من نازعنا من المقلدين في حمله الدليلين أو القولين على جالين
 وادعى أن إمامه كان يطرد القول بالتشديد أو بالتخفيف في حق كل قري وضعيف طالبناء بالنقل
 الصحيح عن إمامه أو خطأناه فيما ادعى وكل من نور الله تعالى قلبه وعرف مقام آلاء ثمة
 في الوراخ وعدم القول بالرأي في دين الله تعالى شهد لهم كما هم بيان أحد منهم كان لا يفتي أحداً
 بخصه آلا إن ساء حاجته ولا بعزيمة آلا إن راء قادراً وإن لم يكن صاحب لواقعة حاضر عندنا
 حين آفتي للناس بذلك حتى أن صاحب هذا النور يعرف جميع المسائل التي آفتي بها إمامته آلا قوله
 والضعفاء على التفصيل وقد تحققنا بمعرفة ذلك والحمد لله إذا علمت ذلك فيقال لكل مقلد
 امتنع من العمل بقول غير إمامه في مضائق آلا حوال امتناعك هذا تعنتك وادع لك نقول لنا
 أنك تعتقد أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم والنحل إمام علمه تقول له منهم فاست على
 هدى من ربك فيه وذلك لا غتواف آلاءة كلهم هذا هم من غين الشريعة ثم إن جميع ما اعتد
 منها لا يخرج عن مرتبتي الميزان أبداً كما لا يخرج أنت عن أن تكون من أهل واحدة منها فتعمل بما أنت
 أهله من رخصته أو عزمته كما سيأتي بسطه في الجمع بين أقوال أئمة المذهب إن شاء الله تعالى فإن
 قال الشافعي أيضاً فعلى ما قررتموه في هذه الميزان ولما أصلى بدلة قرة فاتحة الكتاب مع القدر
 عليها قلنا له هي عزيمة فإن قدرت على قراءتها لم يحجزك غيرها وإن كنت عاجزاً عن قراءتها
 فأقرأ غيرها وعلى ذلك مع آلا صرح المتقدم قريباً بكل قول إمام أبي حنيفة بصراً
 تعينها وإن عجز مقلدوه التحكم في ذلك للقادر والعاجز فافهم والحمد لله رب العالمين
 + (فصل) + وما يد لك على صحة ارتباط جميع أقوال علماء الشريعة بعزيمة الشريعة
 كارتباط الظل بالشاخصها في صلوه والجمل في الشريعة فما فصل عالم ما اجملى

في كلام من قبله من الادوار الالوتية المصطل من الشارع صلى الله عليه وسلم فالتفت و ذلك
 حقيقة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو خطا الشرع لانه هو الذي اعطى العلماء تلك المادة
 التي فصلوا بها ما اجل في كلامه كما ان المنه تعبر كل دور على من تحته فلو قد ران اهل دور
 تعدوا من فوقهم الى الذي قبله لا تقطعت وصلتهم بالشارع ولم يهتدوا والا ايضا شكل
 ولا تفصيل مجمل وتأمل يا اخي لولا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل بشر بغيره ما اُجمل
 في القرآن لبقى القرآن على اجمال كما ان الائمة المجتهدين لو لم يفصلوا ما اُجمل في التليقيات
 السنة على اجمالها وهكذا الى عصرنا هذا فلو لا ان حقيقة الاجمال سارت في العالم كله من العلماء
 ما شرحت الكتب لا ترجمت من لسان الى لسان ولا وضع العلماء على الشرع حواشي كالشرح
 للشرح فان قلت فيما الدليل على ما قلت من وجود الاجمال في الكتاب والتفصيل له في السنة
 قلنا قوله تعالى رسول الله صلى الله عليه وسلم لتبين للناس ما نزل اليهم فان البيان وقع بعبارة اخرى
 غير عبارة الوحي الذي نزل عليه فلوان علماء الامة كانوا يستقلون بالبيان وتفصيل المجمل
 واستخراج الاحكام من القرآن لكان الحق تعالى اكتفى من رسوله صلى الله عليه وسلم بالتبليغ
 للوحي من غير ان يأمر ببيان وسمعت شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول لولا بيان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والمجتهدين لنا ما اُجمل في الكتاب والسنة لما قدر احد منا
 على ذلك كما ان الشارع لولا بين لنا بسنة حكم الطهارة ما اهتدينا كيفيتها من القوان
 ولا قدرنا على استخراجها منه وكذلك القول في بيان عدد ركعات الصلوات من فرض ونفل
 وكذلك القول في احكام الصوم والحج والزكاة وكيفيتها وبيان ارضيتها وشرطها وبيان فرضها
 من سنتها وكذلك القول في سائر الاحكام التي وردت مجملة في القرآن لولا ان السنة بينت لنا
 ذلك ما عرفناه والله تعالى في ذلك حكم واسرار يعرفها العارفون انتهى قال سيدي علي النجاشي
 رحمه الله تعالى ومن هنا تعلم يا ولدي ان السنة قاضية على ما تفهمه من احكام الكتاب
 ولا عكس فانه صلى الله عليه وسلم هو الذي اُبان لنا احكام الكتاب بالفاظ شريفة
 وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى وفي القرآن العظيم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله
 والرسول يعني الى الكتاب والسنة واعملوا بما وافقها اذ وافق اهلها عندكم انتهى وسمعت
 سيدي عليا النجاشي رحمه الله تعالى ايضا يقول لا يكمل مقام العالم عندنا في العلم حتى يرد سائر
 اقوال المجتهدين ومقلديهم في سائر الادوار الى الكتاب والسنة ولا يصير عنده جهل بمنزلة قول واحد
 منها لو عوص عينة قال وهناك يخرج عن مقام العوام ويستحق التلقيب بالعالم وهو اول مرتبة
 تكون للعلماء بالله تعالى ثم يترقى اهلهم عن ذلك درجة بعد درجة حتى يصير يستخرج جميع
 احكام القرآن وادابيه من سورة الفاتحة فاذا قرأها في صلاته رعا يكون ثوابه كثواب من قرأ
 القرآن كله من حيث احاطة عبائنه ثم يترقى من ذلك حتى يصير يخرج احكام القرآن كله واحكام
 الشريعة وجميع اقوال المجتهدين ومقلديهم الى يوم القيامة من أي حرف شاء من حروف الهجاء ثم
 يترقى الى ما هو ابله من ذلك قال ولهذا هو العالم الكامل عندنا انتهى وسمعت مرارا يقول

الجدل في الشريعة من بقايا اتفاق الأئمة برأيه اذ حاض حجة العروة العلماء وقد قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى
 يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم جرما مما قضيت ويسلووا ستيرا فتنه تعالى الا ياتن عن محكم الحكم عليه
 بالشرعية حرجا وصيقا وقال صلى الله عليه وسلم عند بني كلاب في الفتناء ومعلوم ان نزاع الانسان لعلمه شرعية وحل الحكم
 طراد حاض يحكم التي هي الحق كالحال مع صلى الله عليه وسلم وان تفاوتت المقام في العلم فان العلم على من جاز الرسل
 درجة او كما يحب علينا الايمان والتصدق في كل ما جاءت به الرسل وان لم نفهم حكمته فكلنا يجب علينا الايمان والتصدق بحكم
 الامعة وان لم نفهم علمته حتى ياتينا عن الشارع ما يخالفه وقد تقدم نقل الاجماع على مذهب الايمان والتصدق بشرائع
 الرسل كلهم ان اختلفوا في التفسير وانها كلها حق مع اختلافها وتباينها وكذا القول في مذهب الائمة المجتهدين في الاجماع
 يصحها على سائر المقلدين الذين يشهدون بتباينها وتناقضها حتى عن الله تعالى عليهم بالاشراف على عيني الشريعة المطهرة
 اكبرى وانضال جميع اقوال العلماء بها فهذا لا يجد احد منهم جميع مذهب المجتهدين ومقلديهم ترجع الى الشريعة المطهرة
 لا يخرج عنها من اقوالهم قول واحد وهو ما لجميعها الى مرتبة الشريعة المطهرة من تخفيف وتشديد هاتين عن صاحب
 المستند تحطئة لاحد من العلماء في قول له اصل فيها ايد او ان وقع ان احد من المقلدين خطأ احد في شيء من ذلك فليس هو
 خطاء في نفس الامر انما هو خطأ عند فقط كخفاء صدره عليه لا غيره وروينا عن الامام الشافعي رضي الله عنه انه كان يقول
 النبي صلى الله عليه وسلم قال له الوهم بالحجري بل هو الايمان كلي يا ابا عبد الله فقال هو كذا كان الامام الشافعي
 يقول من كان ايمان العبد ان لا يبحث في الاصول ولا يقول فيما لم يأت به لا كيف فقل له وما هي الاصول فقال هي الكتاب والسنة
 واجماع الامة انتهى فيقول في كل ما جاءنا عن ربنا او نبينا امانا بذلك على علم ربنا فيه ويقاس بذلك ما جاء عن علماء
 الشريعة فنقول امانا بكلام ائمتنا من غير بحث فيه ولا جدال فان قلت فهل يصح لاحد الان الوصول الى مقام علم
 من الائمة المجتهدين فالحجواب نعم لان الله تعالى على كل شيء قدير وليرد لنا دليل على صحة ولا في نفس الادلة الضعيفة
 هذا ما نتقده وندين الله تعالى وقد قال بعضهم ان الناس الان يصلون الى ذلك من طريق الكشف فقط لا من طريق
 النظر الاستدلالي فان ذلك مقام يريد به احد ائمة الاربعة الامام محمد بن جريو ولم يسئلوا ذلك كما في جميع
 من ادعى الاجتهاد المطلق اما مراده المطلق المنتسب الذي لا يخرج عن قواعد امامه كاي القاسم واصبغ مع مالك
 وشيخه الى يوسف مع الى حيفة وكالمزني والربيع مع الشافعي اذ ليس قوة احد ائمة الاربعة ان يتكبر
 الاحكام ويستخرجها من الكتاب والسنة فيما نعلم ابدأ ومن ادعى ذلك قلنا له فاستخرج لنا شيئا لم يسبق لاحد من
 الائمة استخراجا فانه يحجز فليتامل ذلك مع ما قدمناه انما من سعة قدرة الله تعالى سيما والقرآن لا ينقص
 عجائبه ولا احكامه في نفس الامر فاعلم ذلك الحمد لله رب العالمين

فصل في دواعي بطلان البرهان عدم انكار كابو العلماء في كل عصر على من انتقل الى مذهب الايمان من حيثها

يتبادر الى الازهار من توهم الطعن في ذلك الامام الذي خرج من وجهه لا غير دليل تقريههم لئلا ينقل على المذاهب
 الذي ينتقل اليه المذاهب كما عندهم طريق الى الحق كاستيادته او امر الامثلة المحسوس ان شاء الله تعالى من سلك
 طريقها او وصلت الى السعادة نجمة وكان الامام ابن عبد البر رحمه الله تعالى يقول في امر يفتن عن احد من الائمة
 انه امر صحيح بالقرآن من ههنا لا يرى صحة خلافه بل المسقوا منهم تقريههم الناس على العمل بقنوى بعضهم
 بعضا لانهم كلهم على هدى من ربهم وكان يقول ايضا له يلتصق في حديث صحيح ولا ضعيفان رسول الله
 الله عليه وسلم امر احل من الاثم بالقرآن من ههنا لا يرى ذوقه وما لك الا لان كل مجتهد مصيب انتهى فنقل
 القوافي الاجماع من الصحابة رضي الله عنهم على ان من استسأى بابك وعمرى الله عنهما وقد هما فلهذا ذلك ان
 يستفتي غيرهما من الصحابة ويعمل به من غير تكبر اجمع الى ان يرسم فله ان يقل من شاء من العلماء بغير
 حجة ومن ادعى دفع هذين الاجماعين فعبه الدليل انتهى ولام اناني من ائمة المالكية يقول يجوز تقليد كل من
 اهل المذاهب في النوازل كذلك يجوز الانتقال من مذهبك الى مذهب غيره بشرط الا لا يكون مذهبا
 على وجه مخالف الاجماع كمن تزوج بغير صداق ولا و. ثم ان هذا الصورة لم يزل بها اصل كتابي ان يقتل
 في ينقله الفصل بلوغ اخباره اليه الثالث ان رآه هو في مذهب من دينه بن ينقل في الرخصة من غير شرطها انتهى
 وقال القوافي يجوز الانتقال من جميع المذاهب اليها بعضها في ما لا يتقص فيه حكم عالم وذلك في أربعة مواضع
 ان يخالف الاجماع او الفص أو القياس الجلي أو الاعتدال انتهى قاله جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى ومن بلغته
 انه اشقل من قد هبت اخو من غير كبر عليه من علمه عصره الشيخ عز الدين بن عمر الخزازي كان من اكابر
 المالكية فلما قل الامام الشافعي بعد اذ نفعه وقرأ عليه كتابه ونشره منهم محمد بن عبد الله بن عبد الحكم
 كان على مذهب ابي مالك فلما قدم الامام الشافعي الى مصر انتقل الى مذهب صابري تحت الناس عايتا عه يقول
 يا اخواني هذا ليس بمذهبنا هو شريعة كل واحد من الامام الشافعي يقول له سترجع الى مذهبك فلما مات الامام
 الشافعي رحمه الله كما قال الشافعي وكان يظن ان الامام يتخلفه على حقه ربه بعد ما استخلف ابو طي
 رجع ابن عبد الحكم وصحت فرائض الشافعي رضي الله عنه ومنهم البراء بن تيم الله البغدادي كان حنفي فاما قدم الشافعي
 بعد اذ ترك مذهب انتجع منهم ابو توري كان له مذهب فتركه بتم الشافعي ومنهم ابو جعفر بن نصر التوماني الشافعي
 بالعراق كان ولا حنفي فاما جرجري يتيقن انتقاله الى مذهب الشافعي فنطقه على بيع وميرة من مذهب الشافعي
 ومنهم ابو جعفر الطحاوي كان شافعيًا ونطقه على حال المزني ثم تحول حنفيًا بعد ذلك ومنهم الطحطبي
 البغدادي المحافظ كان حنفيًا ثم عمل شافعيًا ومنهم ابن فارس صاحب كتاب المجمل في اللغة
 كان شافعيًا ثم اتبع والده ثم انتقل الى مذهب مالك ومنهم البغدادي الاصولي المشهور كان حنفيًا ثم انتقل

اختلاف الإجماع وظلا في رواه اليسرى في كتاب المدخل عن ابن عباس رضي الله عنهما
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هبأ وتيقم من كتاب الله فاعمل به واجب
 لا عذر لأحد في تركه فان لم يكن في كتاب الله فسنة في ماضية فان لم يكن في سنة
 في فما قال أصحابي لأن أصحابي كالبحر في السماء فأما أخذتم به فقد اهتمت به
 واختلاف أصحابي **ك**مرجة انتهى قال الجلال السيوطي ثم إنه يلزم من تخصيص
 مختار لا ينتقل بذهب الإمام إلى حقيقة طرد ذلك في بقية المذاهب فيقال بحرم
 لأنه قال من مذهب المتقدم بالزمن إلى مذهب المتأخر كالشافعي يتحول مالكيا والحنيفي
 يتحول شافعيًا دون العكس وكل قول دليل عليه فهو مردود على صاحبه تعالى الله
 عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد انتهى وروايت فتوى أخرى له مسبوقة قد بحث
 فيها على اعتقاد أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم وإن تفاوتوا في العلم والفصل
 ولا يجوز لأحد التفضيل الذي يؤدي إلى نقص في غير إمامه قياسا على ما ورد في تفضيل الأئمة
 عليهم الصلاة والسلام فقد حرم العلماء التفضيل المؤدى إلى نقص بني أو أمة واحدة
 لاسيما أن أدى ذلك إلى خصام ووقيع في الأعراض وقد وقع الاختلاف بين أصحابنا
 في الفروع وهم خير الأمة وما بلغنا أن أحدا منهم خاصم من قال بخلاف قوله ولا
 عداوة ولا نسبة إلى خطأ ولا قصور نظروا في الحديث اختلاف أمي رحمة وكان لا يتردد
 على من قبلنا عذرا أو قال هكذا انتهى ومعنى رحمة أي توسعة على الأمة ولو سبنا
 أحد من الأمة فخطأ في نفس الأمر لما كان اختلافهم رحمة قال وقد استنبطت من
 حديث أصحابي كالبحر يا بهم اقتديتم اهتديتم اتنا إذا اقتدينا يا أي إمام كان اهتدينا
 لأنه صلى الله عليه وسلم جيرانا في الأصل يقول من شئت منهم من غير تعيين وما ذلك إلا
 لكونهم كلهم على هدى من ربهم ولو كان للصب من المجتهدين واحدا والباقي فخطأ لكانت
 الهداية لا تحصل لمن فدل الباقين وكان محذورم يقول في حديث إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله
 أجر وإن أصاب فله أجر إن المراد بالخطأ هنا عدم مصداق الدليل كما تقدم لا الخطأ الذي
 صاحبه عن الشريعة لم يحصل له به إجماع انتهى وقد دخل هارون الرشيد على الإمام مالت
 رضي الله عنه فقال له دعني يا عبد الله أفرق هذه الكتب التي ألفتها وأنتشرها
 في بلاد الإسلام وأحمل عليها الأمة فقال له يا مملوك أين إن اختلاف العلماء رحمة من الله على
 هذه الأمة فكل يتبع ما صرح دليله وكل على هدى وكل يوبد الله وكان الإمام مالك يقول كثيرا ما
 هارون الرشيد أن يعاقب كتاب الموطأ في الكتبة ويحجل الناس على فيه فقلت لا تفعل لأن أجد ابن
 اختلاف في الفروع وتفرقوا في البلاد وكل مصيد في ذلك الله توفيقا يا أي عبد الله انتهى فانتان أخى
 أن كنت مالكيا إلى قول أمانه وكل مصيد سمعت شيخنا الإسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول لما خرج
 المنصور قال للإمام مالك أتى غنيت على أن أمر بكينات هذه التي وصفتها فتسنة ثم رجعت بها إلى
 مصر من أصحاب المسلمين وأمرهم أن يعجلوا بما فيها ولا يفعلوا إلى غير ذلك فقال الإمام مالك

رحمه الله تعالى لا تغفل ذلك يا أمير المؤمنين فان الناس قد سبقت اليهم قاييل سمعوا أحاديث وردوا روايات أخذ كل
 قوم بما سبق اليهم ودأوا الى الله تعالى في دينهم انقادوا لانفسهم في كل بلد انتفى رأي بخط الشيخ جلال الدين السيوطي
 رحمه الله تعالى ما نصه حين شغل عن الانتقال من مذهب آل أبي طالب الذي اتوا به الى المنتقل احوالاً أخرها ان يكون الحامل له على الانتقال
 امر دينيوا اقتضته الحاجة الى الوفاة باللائقة به كحصول وظيفة او مرتبة او قرب من الملوك أو كما بالدينيا فلهذا حكمه
 حكم من جازم فليس لأنه لا عز من مقاصد الثاني ان يكون الحامل له على الانتقال امر دينيوا كذلك كما على يعرف الغرض
 وليس له من مذهب سوى الاسم كغالب المبشرين وركان الدعوة وخدامهم وخدام المدارس فمثل هذا امره خفيف اذا انتقل عن
 مذهبه الذي كان يزعم انه متقيد به ولا يبلغ الى حد التحريم لانه الى الآن على لا مذهب فهو كمن اسلم جديلاً له التمس مذهب
 مذهب شاء من مذهب الأئمة الثالث ان يكون الحامل له امر دينيوا كذلك ولكنه من القدر الزائد عادة على ما يليق بحاله هو
 فقته في مذهب وأراد الانتقال الى مذهب الدنيا الذي هو من شروات نفسه المذمومة فهذا أمر أشد وربما وصل الى حد التحريم
 لتلاعبه بالاحكام الشرعية لمجرد غرض الدنيا مع عدم اعتقاده في صاحب المذهب الاول انه على كمال هدى من دينه اذا انتقل
 على كمال هدى وانتقل عن مذهب الرايم ان يكون انتقاله الى مذهب ديني ولكنه كان فقيراً في مذهب واما انتقاله الى مذهب الدنيا
 عند مبارآه من ضووح دلالة وقوة مدارك فهذا مما يجب عليه الانتقال ويحوز له كما قاله انصاري وقد اقر العلماء من
 الى من هلك الشافعي حين قدم مصر وكانوا خلقاً كثيراً مقلدين للامام مالك الخامس ان يكون انتقاله الى مذهب ديني ولكنه
 كان عارياً من الثقة وقد اشتغل بمذهب فلم يحصل منه على شيء ووجوه مذهب غيره اسهل عليه بحيث يجره سرعة ادراكه
 والشفقة فيه فهذا لا يجب عليه الانتقال قطعاً ويحرم عليه الخلاف لان ثقة مشايخ مذهبهم من الأئمة الاربعة خير من
 الاستمرار على الجرح لا تليق له التمس مذهب سوى الاسم والافاقه على الجرح نقص عظيم في المؤمن وقل ان يقوم موعظة
 قال الجلال السيوطي واطن ان هذا هو السبب في قول الطحاوي خفياً بعد ان كان شافعيًا فانه كان يقر على
 خالدة الامام المزيني فتعسر يوماً عليه الغرم فحلف المزيني انه لا يجمع منه شيء وانتقل الى مذهب الامام أبي حنيفة ففهم الله تعالى
 عليه وصنف كتاباً عظيماً شرح فيه المعاني والآثار وكان يقول لو عاش خالي ورأى اليوم لكفر عن يمينه انتهى السادس
 ان يكون انتقاله الى مذهب ديني ولا ديني وان كان مجرداً عن الفصل بين جميعا فهذا يجوز مثله للعالم اما الفقهاء
 فيكون له أو يمنع منه لانه قد حصل ثقة ذلك المذهب الاول ويحتاج الى زمن آخر ليحصل فيه ثقة المذهب الآخر
 فيشغله عن الأمر الذي هو العمل بما نظم قيل ذلك وقد يموت قبل تحصيل مقصوده من المذهب الآخر
 قالوا ولي مثل هذا نزول ذلك انتهى كلام السيوطي رحمه الله تعالى قد بان لك يا أخي من جميع ما قرأناه في هذا الفصل
 من عدم انكار أهل الأهواء على من انتقل من مذهب آل أبي طالب الى آخائهم كانوا يرون الشريعة واسعة وان جميع الأئمة
 على سائر من يسمونهم أهل الأهواء انتفى على ذلك ولا يصح ان يجتمع مشايخهم على ضلالة وقالوا كل قول من أقوال علماء

هذه الامة موافق للشرقية في فتن الامروان لم ينظر لبعض القلة ذلك كما ان كل قول من أقوال علماء هذه الشريعة موافق لشرقية
 بنى من تقدم وأن من عمل بما اتفق عليه العلماء كلهم فكانه عمل بما يوافق شرائع الانبياء وربما كان له من الاجر كما هو جميع اتباع
 الانبياء كلهم اكراما لامة محمد صلى الله عليه وسلم وسمعت سيد عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول كل من نور الله تعالى قلبه
 علم ان سكوت العلماء على من انتقل من مذهب الى آخره هو لعلمهم بان الشريعة تقدم كلهم وتشملهم في كل قول من بحر
 قول امامه على غيره على انه لم يبلغ الى مقام الحال حل قوله ذلك قد قدمنا في ايضاح الميزان وجوب اعتقاد الترجيح
 على كل من لم يصل الى الاشراف على العين الاولى من الشريعة وبصر حرام الحرمين وابن السمعا والغزالي والكيلى
 الهراسي وغيرهم وقالوا التلامذتهم يجب عليهم التقيد بمذهب امامهم الشافعي ولا عند ركن عند الله تعالى الصريح
 عند انتفى ولا خصوصيته للامام الشافعي في ذلك عند كل من سمع من التصريح بكل مقلد من مقلدي الائمة بحيث
 اعتقاد ذلك في امامه مادام لم يصل الى الشهود عين الشريعة الاولى اما قوله صلى الله عليه وسلم الائمة من قرئ شرفتم
 ان يكون مراده الخلاف ومحتمل ان يكون مراده امامة الدين واذ اتفقت الاحتمال سقط الاستدلال وقد فلتش
 العلماء فوجدوا غالب الائمة المجتهدين من الموالى كالامام ابي حنيفة والامام مالك من بنى اصبه والخلفاء من الفخريهم
 قوم من اليمن لا من قرئش وعلم بن الحسن والامام احمد شيبايين وهما من ربيعة لا من قرئش لا من مضر والنور
 من بنى ثور بن عمرو بن ادوك ذلك المحول الاوزاعي من الموالى واصلهم والحمد لله رب العالمين

فصل في بيان استحالة خروج شئ من اقوال المجتهدين عن الشريعة وذلك لانهم بنوا قواعد ما هم
 على الحقيقة التي هي على مرتبة الشريعة كما بنوها على ظاهر الشريعة على حد سواء وانهم كانوا على الحقيقة ايضا
 خلاف ما يظنه بعض المقلدين فيهم فكيف يصح خروج شئ من اقوالهم عن الشريعة ومن نازعنا في ذلك
 فهو جاهل عقيم الائمة فوالله لقد كانوا علماء بالحقيقة والشريعة معا وان في قدرة كل واحد منهم ان ينشر
 الدلالة الشرعية على مذهب من مذهب غيره بحكم مرتبة هذه الميزان فلا يحتاج احد احد الى النظر في اقوال
 مذهب آخر كنهم رضى عنهم كانوا اهل ائمة نو اهل كشف فكانوا يعرفون ان الامر يستقر في علم الله تعالى على عدة
 من اهل مخصوصة لا على مذهب واحد فابقي كل واحد من ائمة على مسائل عرف من طريق كشفها انها تكون من
 جملة مذهب غيره فتزاد الاخذ بها من باب الانضمام واتباع لما اطعمهم الله تعالى من طريق كشفهم
 انه مراد له تعالى لا من باب الايتار بالقرب الشرعية والرواية عن السنة كما اطعمهم الله تعالى على قصة الاراء
 المحسوسة لكل انسان فانظروا اخي في اقوال ائمة المذاهب تجد اهلهم ان خفف في مسئلة شدد
 في مسئلة اخرى وبالعكس كما سيأتي بسط في توجيه اقوالهم في ابواب القضا ان شاء الله تعالى
 وسمعت سيد عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول انما ايدى ائمة المذاهب من اهلهم بالمشي على قواعد الحقيقة

مع الشريعة اعلامها لا يتابعهم باتهم كانوا على ما بالظن يقيرون وكان يقول لا يصح خروج قول من قول
 الاثمة المجتهدين عن الشريعة ابدأ عند اهل الكشف قاطبة وكيف يصح خروجهم عن الشريعة
 مع اطلاعهم على وادأقوانهم من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة ومنع الكشف
 الصحيح ولمع اجتماع روح أهلهم بروح رسول الله صلى الله عليه وسلم وسؤالهم
 عن كل شيء توقفوا فيه من الأدلة هل هذا من قولك يا رسول الله أم لا يقظه ومشاهاة
 بالشروط المعروفة بين أهل الكشف وكذلك كانوا يسألونته صلى الله عليه وسلم عن كل شيء فيخرجون
 من الكتاب والسنة قبل أن يد وتوه في كبتهم ويدبنوا الله تعالى ويقولون يا رسول الله
 قد فهمنا كذا من آية كذا وقهنا كذا من قولك في الحديث الفلاني كذا فهل ترضيهم أم لا
 ويعلمون بمقتضى قوله وأشارنه ومن توقف فيما ذكرناه من كشف الاثمة المجتهدين ومن
 اجتماعهم برسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث الارواح قلنا له هذا من جملة كرامات الانبياء
 بيقين وان لم تكن الاثمة المجتهدون اولياء فاعلى وجه الارض ولى ابدأ وقد استتر عن كثير من
 الاولياء الذين هم دون الاثمة المجتهدين في المقام بيقين أنهم كانوا يجتمعون برسول الله صلى
 عليه وسلم كثيرا ويصلونهم على ذلك سيدك الشيخ عبد الرحيم الفتاوى وسيدك الشيخ
 أبي مدني المغربي وسيدك أبي السعود بن أبي الصغائر وسيدك الشيخ ابراهيم الدسوقي وسيدك
 الشيخ أبي الحسن الشاذلي وسيدك الشيخ أبي العباس المرسي وسيدك الشيخ ابراهيم المبتلي
 وسيدك الشيخ جلال الدين السيوطي وسيدك الشيخ احمد الزواوي المكي وجماعة ذكرناهم
 في كتاب طبقات الاولياء ورأيت ورقة بخط الشيخ جلال الدين السيوطي عند أحد أصحابه وهي
 الشيخ عبد القادر الشاذلي مراسلة لشخص سألته في شفاعته عند السلطان قايتباي رحمه الله تعالى
 أعلم يا أخي اني قد جمعت برسول الله صلى الله عليه وسلم الى وقتي هذا حسا وسبعا مرة يقظة
 ومشاهاة ولولا خوف من احتجابه صلى الله عليه وسلم على سيدك خولي للولاة لطلعت القلعة
 وشفعت فيك عند السلطان واني رجل من خدام حديثه صلى الله عليه وسلم واحتجابه
 في تصحيح الاحاديث التي ضعفها المحدثون من طريقهم ولا شك ان نفع ذلك أرجح من نفعك أنت
 يا أخي انني وكوئيد الشيخ جلال الدين في ذلك ما اشتهر عن سيدك محمد بن زين المادح لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه كان يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقظة ومشاهاة لما حج كلم من
 داخل القدر ولم يزل هذا مقامه حتى طلب منه شخص من الخوارج ان يشفع له عند حاكم البلاد
 فلما دخل عليه اجلس على سياطه فانقطعت عن الرواية فلم يزل يطلب من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الرواية حتى قرأ له شعرا فتراءى له من بعيد فقال نطلب رغبتي مع جلوسك على سياط
 انظمت لاسبيلك الى ذلك فلم يبلغنا انه رآه بعد ذلك حتى مان انني وقد بلغت عن الشيخ أبي
 الحسن الشاذلي وتلميذه الشيخ أبي العباس المرسي وعبرهما انهم كانوا يقولون لو اجتمعت غاروة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم طرفه عن ما احذرنا انفسنا من حجة المسلمين فاذا كان هذا قول
 احاد الاولياء فالاثمة المجتهدون أولى بهذا المقام وكان سيدك على الخواص رحمه الله تعالى يقول

الحقيقة عن الشريعة فكل حقيقة شرعية وعلمية ايضاح ذلك ان الشارع أمرنا بأحوال الناس على الظاهر
 ونهاهنا عن أن نتقيد بنظر ما في قلوبهم وخبيث هذه الافة كما قال تعالى سبقت رجلي غضبي ولا تسبق الوتر العبد
 الا بكثرة وقوع الناس في المعاصي والزور وزيادة ذلك على الطاعة والصدق فافهم وعلى هذا الذي قررناه يكون
 اجراء الحكم الناس على الظاهر من الشرح المقرر بتقرير الشارع وتظهر ذلك ايضا لتفاوت من المتكلف بفعل التكليف
 ظاهرا وقد يكون في باطنه زنا يفا على خلاف ما ظهره لنا وان كان مراد الشارع بشرعية حقيقة انما هو موافق
 فيه الظاهر الباطن فمن شهد زورا او صدق غير مؤمن فليس هو على شرع مطلقا في نفس الامر حتى يقابل بالحقيقة
 انما ذلك باطن من غير الدين فان فهمت يا اخي ما قورته لك انقذه لك الجمع بين قولين لان الحكم الحاكم ينقل ظاهرا وباطنا
 وبين من يقول انه ينقل ظاهرا فقط أي في الدنيا دون الآخرة وقد ينصرف الحق تعالى المنصب الشرع فينقل حكم الحاكم
 بشهادة الزور ظاهرا وباطنا وبه قال بعض الأئمة فيسألهم شهود الزور في الآخرة ويعفون عنهم ويمشي حكم الحاكم في
 مسائلهم كما يمضي شهادة العدل في رضى الخصوم كل ذلك فضلا منه ورحمة لعباده وسنرا على فضائهم عند بعضهم بعضا
 وفي الحديث ان شتمنا ما نفي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فشهد الصحابة كلهم فيه بالشرا لا بأبى الصديق رضي
 الله عنه فادعى الله تعالى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الذين شهدوا في فلان بالسوء صادقون ولكن الله تعالى
 اجاز شهادتنا أي بكونه لا انتهى ذلك ان مقام الصديقية يقتضي أن لا يرى صاحب من الناس الا بها ستم قيا ساعلى
 باطنه وفافهم من سبى عليا الخواص رحم الله يقول لا يكمل ايمان الصديق بان سائر أئمة المسلمين على هذه
 مذهبهم الا ان سلك طريق القوم وأما أصحاب الحجب الكثيرة من غالب المقلدين فمن لازم سوء الاعتقاد
 في غير ما فهم أو يعلمون في قلبهم من خرازة فإياك لو ان تكلفوا أحدا من هؤلاء المحبوبين بهذا الاعتقاد
 الشريف الا بى ال اول وان شكت يا اخي في قولى هذا فاعرض عليه وال المذاهب قل كل واحد عمل
 بنول غير ايمانك فانه لا يثبت ذلك كيزيل في ذلك وانت تريد تقدم قولى بنى عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ظاهرا لا يقبل على
 ان شراهم فلبى لك باطنا قال وقد بانما ان من وراء المنهج غنة من الشافعية والخبيثية فيطرون في زيار مضى
 لتستأمن من الجناح ادعاهم من بينهم حجة بعض انتهى وقد قررنا في هذا من انقال المقلدين من هذا المذهب في
 المناظرة زكيا اية يا اخي ان الأئمة المجتهدين ما سمعوا بذلك الا بعد ان فهم وسعه في استنباط الاحكام الا انهم في
 ان كتاب السنة فان الاجتهاد سنة من الجهد الباقية في كتاب التكرار وكثرة النظر في الادلة فانه تعالى ينجى جميع
 من ان الأئمة غير ايمانهم ولا استنباط الاحكام من الكتاب السنة ما قدرنا من غيرنا على ذلك وكان
 قد تم فساد اية الحق في زيادة حكم الامتثال التي استنبطوها على صريح الكتاب السنة وهلاكنا واقفوا على
 ما ذكره عن اية الحق في زيادة حكم الامتثال التي استنبطوها على صريح الكتاب السنة وهلاكنا واقفوا على

ولا يشأ بعد كونه عن الله الا وقد نفيتموه عنه فاجواب دليلهم في ذلك الابتاع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نبيته ما أجل في القرآن مع قوله تعالى فوطنا في الكتاب من شيء فانه لو لا بين لنا كيفية الطهارة والصلاة والحج وغير
 ذلك ما اهتدى أحد من الامة المعرفه استخراج ذلك من القرآن ولا كنا نعرف عدد ركعات الفرائض ولا النوافل
 ولا غير ذلك مما سياتي في الفصل الآتي عقبه ان شاء الله تعالى ان الشارحين لنا يستنتجوا أجل في القرآن فكذلك
 الامة المجتهدون يدينوا لنا ما أجل في احاديث الشريعة ولو لا بيانهم لنا ذلك لبقيت الشريعة على الجاهل بها وهذا القدر
 في أهل كل دور بالنسبة للزمان الذي قبلهم الى يوم القيامة فان الاجال لم ينزل سائرا في كلام علماء الامة الى يوم القيامة
 ولو لا ذلك ما شرحت الكتب على الشرح حواشي كما مر فافهم فان قلت فعل ما وقع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ليلة الاسراء من المرجح في شأن الصلاة كان اجتهادا مناهما لا للجواب كما قال الشيخ في الدين كان ذلك منه اجتهادا فان
 الله تعالى ما فرغ من امة الخمسين صلاة نزلا بها الى موسى لم يقل شيئا ولا اعترض ولا قال هذا كثير على أمي فلما قال له
 موسى ان امنتك لا تطيق ذلك وأمرك بالمرحفة فبقى صلى الله عليه وسلم مستحي من حيث وفور شفقة على أمته ولا سبيل
 الى مرد أمر ربه فأخذ في التزجر في أي الحالين اولى في هذا هو حقيقة الاجتهاد فلما ترجع عنه أنه يراجع ربه رجوع
 بالاجتهاد الى ما يوافق قول موسى وأمنني ذلك في أمته ياذن من ربه عز وجل فان فهمت ما ذكرناه علمت أن في تشرية
 الله تعالى اجتهاد المجتهدين تأييدا صلى الله عليه وسلم كي لا يستوحش فيه أيضا التامس به كما أن في اجتهاد صلى الله عليه وسلم
 أيضا تأييدا وجبر القلب موسى عليه الصلاة والسلام لانه ربما ندم اذا رجع الى نفسه وتأمل فوجد الله ارحم بعباده منه ولو أنه
 كان انقي عليهم الخمسين صلاة لكان يقويم على فعلها فانه تعالى لا يكلف نفسا الا وسعها كما أن الله تعالى جبر قلب موسى
 حين استشعر الندم في قوله بقوله تعالى ما يبذل القول الذي فافهم موسى ان مرجحة موسى كانت في فعلها لكون القول
 ما كان من الحق تعالى على سبيل ارادة اظهار نعمه على سبيل صلى الله عليه وسلم نشر نفا له فسر بذلك علم ان في الحضرة
 الالهية ما يقبل التبديل والتمتع ومنه ما لا يقبل ذلك فقد بان للآخى بما قرناه من شأن اجتهاد المجتهدين وهو كلام
 نفيس ولعلك لا تجد في كتاب الحمد لله رب العالمين

و قد قيل ان قال قائل أي فائدة في تأليف هذه الميزان ومن العلوم ان أهل جميع المذاهب يعلمون ان كل
 من عجز عن الغزوة يجوز له العمل بالرخصة فلجواب ان عاقل هذا القائل صحيح لكن أهل المذاهب اذا عملوا بالرخصة عملوا
 ربما وعندهم منها حصر وضيق في نفوسهم لعدم معرفتهم بتوجيهها وموافقتها للكتاب والسنة بخلاف ما
 هذه الميزان فانه يعمل بها مع الشرح القلب لمعرفة توجيهها وموافقتها للكتاب والسنة وابن من هو على
 يقين من صحة عبادة مسلم على شئت فيها فاعلم ذلك والله تعالى أعلم بالصواب
 لله رب العالمين

فصل في بيان جملة من الأمثلة المحسوسة التي يعلم منها أن قول جميع المجتهدين
ومقلديهم بين الشريعة الكبرى فتأملها لترشد أن شاء الله تعالى

وهذه صورة الامثلة الخمسة الموعودين كرها فمتان حضرة الوحي وظهر جميع الاحكام
عنها ومنها هكذا

﴿حضرة الوحي التي لا تكيف﴾

﴿حضرة العرش﴾

﴿حضرة الكرسي﴾

﴿حضرة القلم الاعلى﴾

﴿حضرة اللوح المحفوظ﴾

﴿حضرة الروح المحفوظ﴾

﴿حضرة اسرائيل عليه الصلاة والسلام﴾

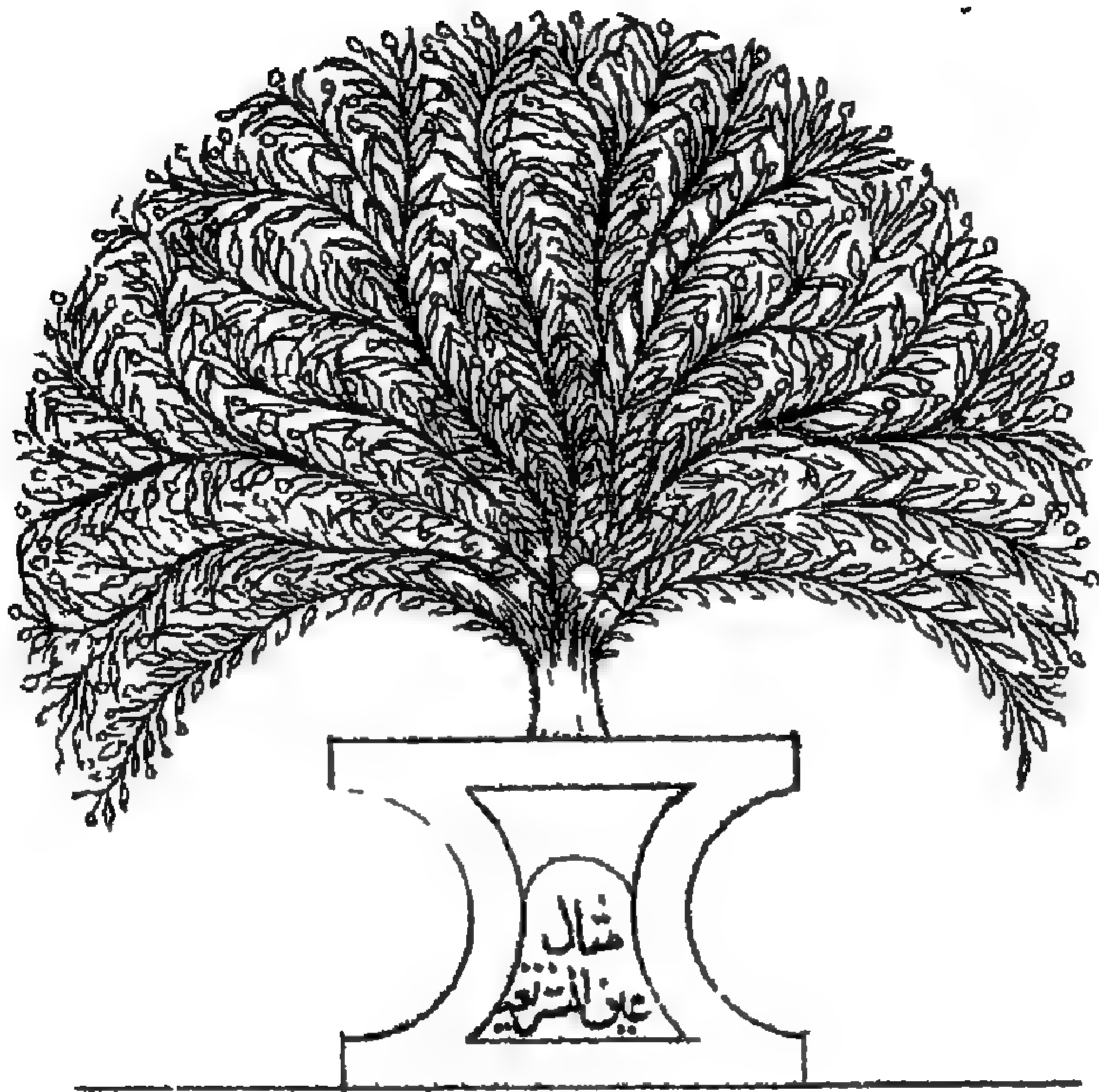
﴿حضرة نوح عليه الصلاة والسلام﴾

﴿حضرة يحيى بن مريم عليه السلام﴾

﴿حضرة الائمة المجتهدين﴾

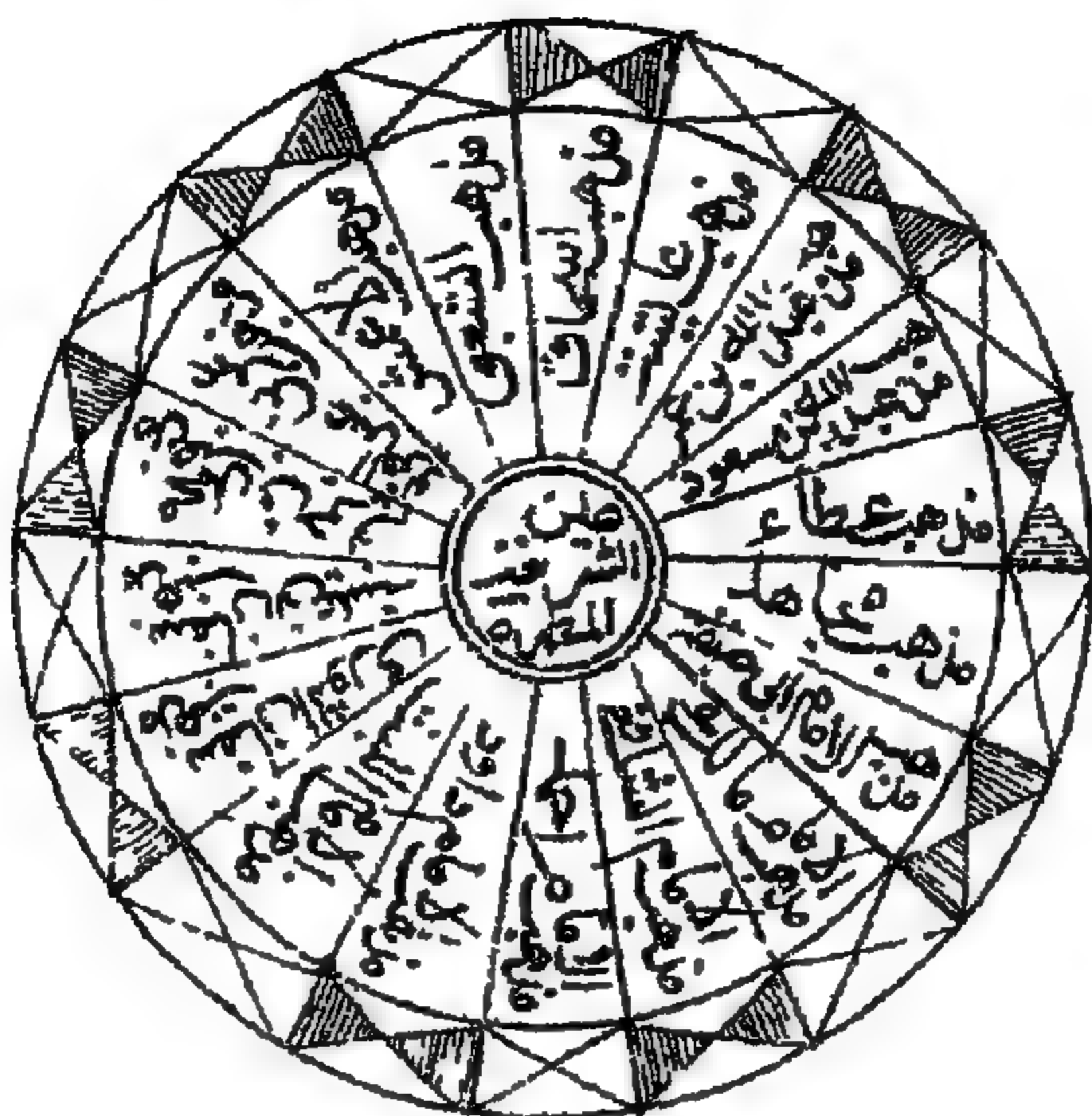
﴿حضرة مائة من الائمة﴾

فانظر يا اشي في هذه الحضرات وانصالحا ببعضها بعضا على حضرة الوحي فانه لا ينكفيه انفسها هذا
بالحق قلل لك اوردناها ولم نجعل منها حيد ولا منضلا بما نحن كما فعلنا في جميع الاحكام والاعمال
للقرآن حضرة وللشريعة الوارثة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حضرة اشارة الى اننا
لا نتفعل من معاني القرآن الا ما اخرجناه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعبارة قوله تعالى
يطع الرسول فقد اطاع الله وان كان الحق تقا جعله صلى الله عليه وسلم ان يبرع من قبل
نفسه ما شاء كما في حديث تميم بن حذاد قال قال له يا رسول الله
الا اذخر فقال صلى الله عليه وسلم الا اذخر ولو ان الله تقا لم يجعل له ان لشرع من قبل
نفسه لم يتجرأ صلى الله عليه وسلم ان يستثنى شيئا مما حرمه الله تقا فافهم والله سبحانه وتعالى اعلم

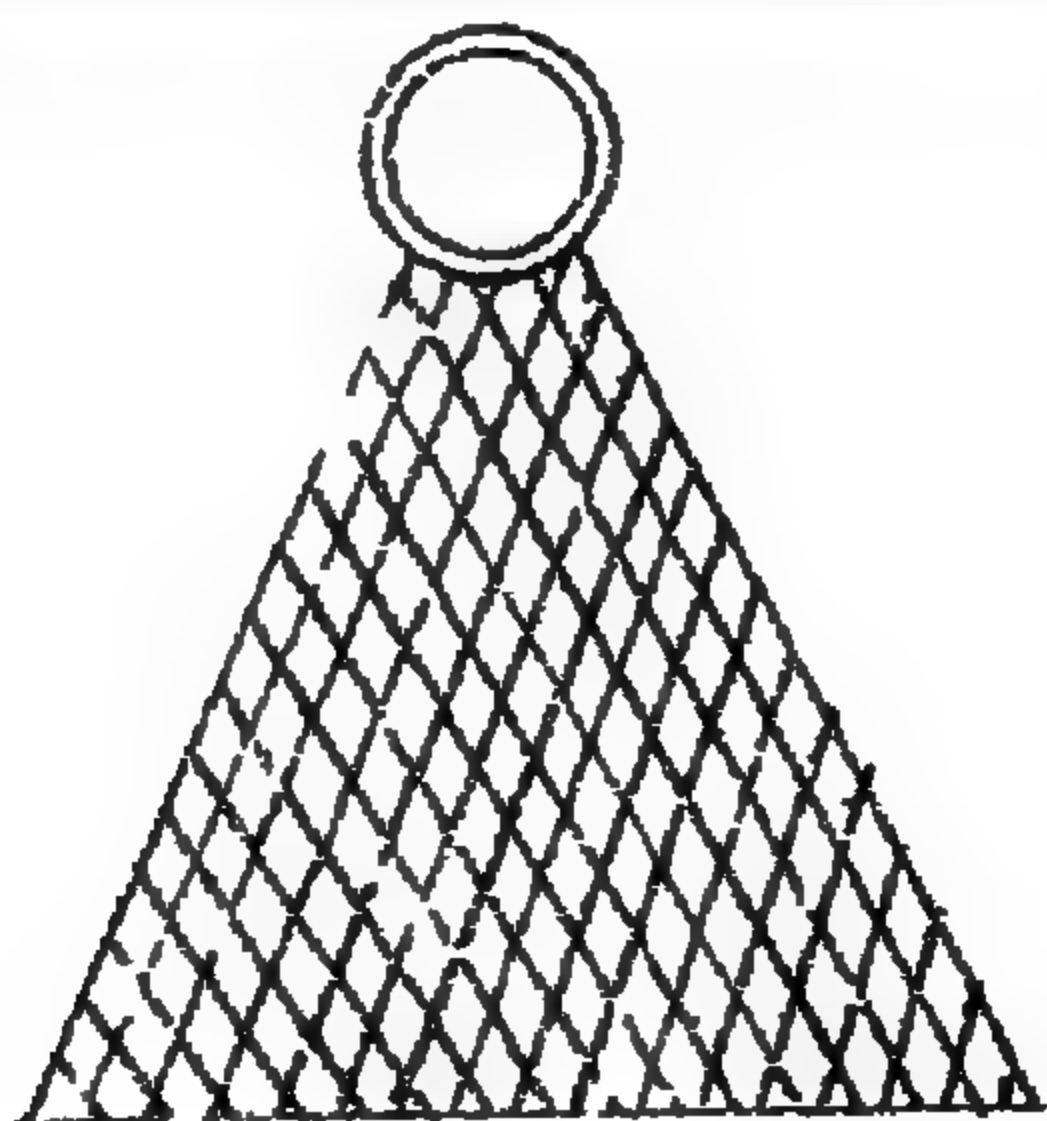


فانظروا يا أئمة إلى العين التي في أسفل الشجرة وإلى الفروع والأغصان الثابتة لها كلها منتفعة من عين
الشرقية فالفروع البطار مثال أقوال أئمة المذاهب والفروع الصغار مثال أقوال كبار المقلدين والأغصان
المنتفعة من جوابات الفروع مثال أقوال طلبة هؤلاء المقلدين والنقط الحمر التي في أعالي الأغصان الصغار مثال
المسائل المستخرجة من أقوال العلماء في كل دور من أدوار الزمان إلى أن يخرج المهدي عليه السلام فيبطل في عصره
التقليد بالعمل يقول من قبله من المذاهب كما صرح به أهل الكشف ويلهم الحكم بشرقية محمد صلى الله عليه وسلم
بحكم المطابقة بحيث لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم موجودا لأقوه على جميع أحكامه كما أشار إليه حديث
ذكر المثل بقوله لا يخطئوا ثم إذا أنزل عيسى عليه السلام انتقل الحكم إلى أمراؤه وهو أنه يوحى إلى المسبوقين
بشرقية محمد صلى الله عليه وسلم على لسان جبريل عليه الصلاة والسلام فلم يخرج أحد عن حقيقة شرعية محمد صلى الله عليه وسلم
لأن الأئمة والأئمة السابقين واللاحقين فكل الأئمة والأولياء تحت دائرة شرعية محمد صلى الله عليه وسلم
وسلم وعلوم منتفعة من عين شرعية وشجرة علم وامن قول من أقوال أئمة شرعية إلا وهو منتفوع من هذه الشجرة
وفروعها وأغصانها كما يعرف ذلك من تأمل في هذه الشجرة وكل من تأمل في هذه الشجرة
وأمعن النظر فيها لم يجد قولا منها غير متصل بما قبله أبدا والله أعلم وأحمد لله وحده

وهذا مثال آخر لاتصال سائر مذاهب المجتهدين ومقلديهم بعين الشريعة المطهرة فتأمل



فانظر يا أخي الى العين الوسطى التي هي مثال عين الشريعة المطهرة التي يتفرع منها كل قول من أقوال المجتهدين ومقلديهم الى يوم القيامة ومثال مذاهب جميع المجتهدين المذرورة والمستعملة مثال خطوط الشريعة الى العين الوسطى في سائر الجوانب فمن تأمل في ذلك عرف ما أردناه بقولنا انه ليس من مذاهبنا وبنينا بالشرعية من مذهب الرجوع كلها الى عين واحدة لهم وتطير ذلك ايضا شبكة الصياد فان كان علينا منها تنقل بالعين الاولى في سائر الادوار وهل أمثالها



فانظر يا أخي الى العين الاولى وما تفرع منها في سائر الادوار الذي هو مثال عين الشريعة ومثال اتصال أقوال علماء الشريعة كلها بعين الشريعة فمات قول من أقوالهم يخرج من عين الشريعة أبدا كما ترون فكل عين تمسكت بها أو وصلت الى العين الاولى ومن شهد هذا المشهد تساوى عنده جميع الأقوال في في الصفحة والله سبحانه وتعالى اعلم بالنتي

وهذا كتابان صوريان؛ بضوابطها هي المحررات بيننا وأقوال مقلد هم ينحوا الكتاب والسنة من طريق
السند الظاهر فتأمل

الامام الى حنيفة عن عطاء عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

الامام مالك عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جرير عن الله عز وجل

الامام الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جابر بن عبد الله عن

الامام احمد عن الشافعي عن مالك عن ثاقف عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل
انظروا اخي احاطة البحر عذابا لا يشاء ابتداء وانتهاء

شال موف الامّة الاربعه وعيهم عن الحادى عشر واشتران وايتاعهم خلعهم اشفوا

البيان الأول - أمر الجند بقبضة

الحقيقة



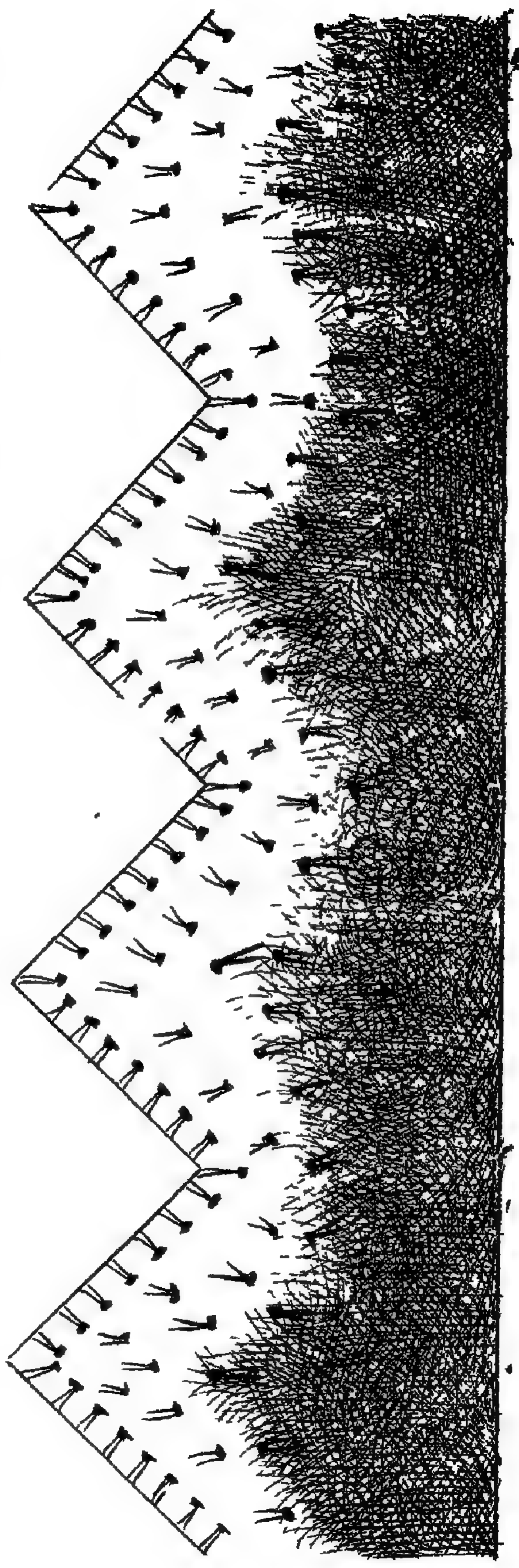
بسم الله الرحمن الرحيم

1917

مثال صور اطمن استقام على الشريعة في دار الدنيا ومثال الناس فوقه

وهذا مثال وقف الامعة المجتهدين للاحتضان انتكاهم على الصراط حتى يخلصوا الى الجنة من غير وقوع في اذى

ومنه قال اهل الكشف ان المتن على الصراط حقيقة اما هوها لا هنا لا في في كل انسان ثم عمدا فمن نزل عن الشريعة هذا زنت قل هنا يتقوا زناها وقل بسم الله
مثال صراط من تعوذ من الشريعة في دار الدنيا ومثال الناس فوقه ومعلوم ان الصراط في نفس احد في نفسه لكنه يتشكل لكل من وصل فوق فهمت كما انه عليه وعمله
والعلم



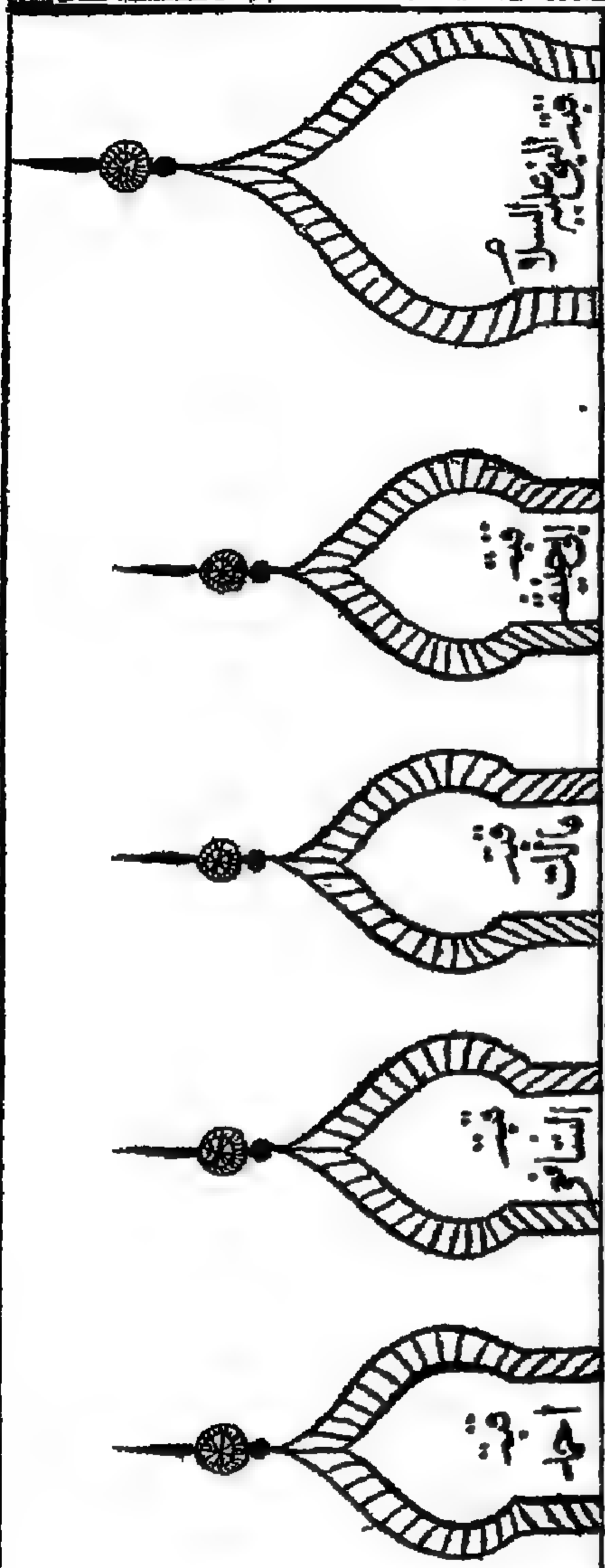
وهذا مثال طرق مزاها لأئمة المجتهدين إلى أبواب الجنة وإن كل من عمل بذهبته بها خلاصاً أو صله إلى باب الجنة

طريق الإمام أبي حنيفة إلى باب الجنة
 طريق الإمام مالك إلى باب الجنة
 طريق الإمام الشافعي إلى باب الجنة
 طريق الإمام أحمد إلى باب الجنة
 طريق أتباع الإمام داود إلى باب الجنة
 طريق أتباع الإمام الليث إلى باب الجنة
 طريق أتباع الإمام إسحاق إلى باب الجنة
 طريق أتباع الإمام أحمد بن حنبل إلى باب الجنة



وقد ذكرنا في كتاب الإجابة عن أئمة الفقهاء والصوفية أن أئمة الفقهاء والصوفية كلهم شيعوا في مقلديهم و
 ويلحقون أحدهم عند طوع وروحه وعند سؤال فيكرونيكليه وعند النشر الحشر والحسب الميزان والهرط ولا يفلون
 عنهم في موقف من الموقف ولما مات شيخنا شيخ الإسلام الشيخ ناصر الدين القاني رآه بعض الصالحين في المنام فقال له
 ما فعل الله بك فقال لما أجلس في المكان في القبر ليس إلا في آثامهم الإمام مالك فقال مثل هذا يحتاج في سؤال في إيمانه
 بالله ورسوله ينجي عنه فتجيبا عنهم وإذا كان مشايخ الصوفية يلاحظون أتباعهم ومريد يمين في جميع الأحوال الشرائع
 في الدنيا والآخرة فكيف بأئمة المذاهب الذين هم أوتاد الأرض وأركان الدين وأمناء الشريعة على أمته رضي الله عنهم
 أجمعين وطب نفساً يا أخا فروعنا بتقليد كل إمام شئت منهم وحمد لله رب العالمين

وهذا مثال قباب الأئمة المجتهدين على نور الحياة في الجنة الذي هو مظهر حقايق الشريعة المطهرة في الدنيا وانما ذكرنا
فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم مع قباب الأئمة الاربعة لانهم ما نالوا هذا المقام الا باقتناع شريعة فكان من جملة
نعيمهم في الجنة شهود ذاته صلى الله عليه وسلم قنطرة تسمى ان شاء الله تعالى



أقول انما اقتصرنا على قباب الأئمة الاربعة من المجتهدين لانهم هم الذين دام تدوين مذاهبهم الى عصرنا هذا وكانوا نوابا
الرسول الله صلى الله عليه وسلم في هداية امتة الى شريعة فكان صلى الله عليه وسلم لم يمت الى يوم القيامة فدلنا قبابهم
بجانب قبته صلى الله عليه وسلم فلا يفرقونه صلى الله عليه وسلم في الدنيا ولا في الآخرة وما رسمت هذه القباب بعقلي وانما رسمتها
على صورة ما رأيتها في الجنة في بعض الوقائع فالحمد لله رب العالمين وليكن ذلك آخر فصل الامثلة

ولنشرع في ذم الراي فتقول والله التوفيق

فصل

بشريف في بيان الذم من الأئمة المجتهدين للقول في دين الله تعالى الراي لا سيما
الإمام أبو حنيفة أعلم اتى انما قدمت هذا الفصل على ما بعد من الجمع بين الإحداثيات والأقوال
لأنه طالب العلم على شدة توري جميع المجتهدين من القول في دين الله بالراي ليقبل على العمل
بجميع أقوال الأئمة المجتهدين بطيب نفس وانشراح صدر على كل مرتبة المير أن فان أقوالهم
كلها لا يخرج عن مرتبة المير أن تخفيف وتشديد وقد كان الأئمة المجتهدين كلهم يبحثون
صحايمهم على العمل بظاهر الكتاب والسنة ويقولون إذا رأيت كلاما يخالف ظاهر الكتاب والسنة
فاعملوا بالسنة واضربوا بكلامنا الحائط أم وأما قالوا ذلك احتياطاً للأمة وأدباً مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يزيد أهلهم في شريعة صلى الله عليه وسلم شيئاً لم يزدوا ولم
يرونه وحوافاً ان يكتب عنهم من جملة الأئمة المضلين إذا زاد في الشريعة شيئاً مما ذكرناه
قلت هذا القول الذي لا يرضاه الله ورسوله فالجواب عنه أن يخرج عن قواعد الشريعة
أفتابته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل ما شذت له الشريعة بالصحة وموافقة القواعد
وهو معدود من الشريعة وإن لم يصح به الشارع وعبارة اليعقوبي في باب القضاء سنة الكبرى
اعلم أن الراي المنسوم هو كل ما لا يكون منهم بأصل قال وعلى ذلك يخرج كل ما جاء في ذم
الراي أم إذا علمت ذلك فاعلم أن الشريعة منفتحة على ثلاث أقسام الأول ما أتى به الوحي
من الأحاديث مثل حديث محرم من الرضاع ما يحرم من النسب مثل حديث لا تنكح المرأة
عمتها ورحلتها ومثل حديث الإجماع في الرضاغة المصنة ولا المصنات ومثل حديث الدية على
العاد ولزوماً جري مجرى ذلك من الأصول الثابتة في الشريعة فإنه كالقوانين من حيث العقائد
الإجماع على عدم مخالفة النفس شيئاً ما أباح الحق تعالى لبنيته صلى الله عليه وسلم أن ليس
على يد هون على وجه الارتداد لأنه كحكم ليس الحري على الرجال وقوله في حديث تحريم
آلة الأدمرجين قال نهى العباس إلا الأذخريار رسول الله ولولا أن الله تعالى كان يبيح
جميعه بات محرم لم يستأجر صلى الله عليه وسلم إلا ذخر لما سأله عمر العباس في ذلك ونحو حديث
لولا أن الله على امتي لأخرب العشاء إلى ثلث الليل ونحو حديث لو قلت نعم لوجبت ولم تستطعوا
في ما بين ما لا في ما يرضه الله أكل عام يا رسول الله قال لا ولو قلت نعم لوجبت الحديث
وإذا كان على الله عليه وسلم نجف على أمته حسب طقته ونيهاهم عن كثرة السؤال ونقول
نزلوا وما تركتموه فأسن كثرة تقول الأحكام عن سؤالهم فصحى ون عن القيام بها القسم
أن ما جعله الشارع فضيلة لأمته وتاديباً لهم فإن فعلوه حازوا الفضيلة وإن تركوه فلا
عليهم وذلك كنهية صلى الله عليه وسلم عن كسب الحجام وكأموه بالمسح على الخفين بل لا عن غسل
الويليين وكنهية النساء عن زيارة القبور وعن لبس الحرير ومعلوم أن السنة قاضية على الكتاب
ولا تفسد من حيث أنها بيان لما أحل في القرآن كما أن الأئمة المجتهدين هم الذين ينفقون ما في
السنة من الرجال كما أن اتباع المجتهدين هم المينون لنا ما أحل في كلام المجتهدين وهكذا إلى يوم

القيامة وسعت سبل عبيد الخواص حمد الله تعالى يقول لولا ان المستمينت لنا ما حصل في القرآن ما قد راى من العلماء على استخراج أحكام المياه والطهارة ولا عرف كون الصبح ركعتين والظهر والعصر العشاء أربعاً ولا كون المغرب ثلاثاً ولا كان يعرف أحاديث يقال في دعاء التوجه الاقتباس لا عرف صفة التكبير ولا اذكار الكوع والسجود والاعتدالين ولا ما يقال في جلوس التشديد ولا كان يعرف كيفية صلاة العيدين والكسوفين ولا غيرها من الصلوات المجازة والاستسقاء ولا كان يعرف نهضة الزكاة ولا اركان الصيام والحج والبيع النكاح والحجر والاضحية وسائر أبواب الفقه وقد قال رجل عمران بن حصين لا تتخذت معناه الا بالقرآن فقال له عمران انك لا محق هل في القرآن بيان عدد ركعات الفريضة وأبجهر في كذا وتذا فقال الرجل الا فافهم عمران ام وروى البيهقي أيضاً في باب صلاة المسافر من سنة عن عمر بن عبد الله عن ابن عباس عن قيس بن الصلابة في السفر وقيل له انا النجاشي في الكتاب العزيز صلاة الخوف ولا تجد صلاة السفر فقال للسليل يا ابن اخي ان الله ارسل اليك محمداً صلى الله عليه وسلم ولا تعلم شيئا وانما تفعل ما راينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل قصر الصلاة في السفر سنة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فما فعلت ذلك فانه نقيس

فصول في بيان ما ورد في ذم الرأي عن الشارع وعن صحابة التابعين وتابع التابعين لهم بإحسان الى يوم الدين في رواية في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليكم بسنتي وسنة الخلفاء من بعدي عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فان كل محدث بدعة وكل بدعة ضلالة وكان صلى الله عليه وسلم يقول كل من عمل ليس عليه امرنا فهو رد وروى البخاري عن ابن مسعود وأبو ثعلبة الفراء عن من صحابي أنه قال قلوا العلم قبل الظاهر أي الذين تكلموا في دين الله بالظن والرائي فانظر كيف نفى عبد الله بن مسعود العلم عن المتكلمين في دين الله بالرائي روى الترمذي بإسناد حسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يهتدي به أحد ان لا توقف على الضرورة عين فلا تحدث في دين الله شيئاً براك ام وكان عبد الله بن عباس وعجابه وعطاء وغيرهم يخافون من دخول الراي في أقوالهم أشد الخوف حتى ان عبد الله بن عباس ومحمد بن سيرين كانا اذا وقع أحد في عرضهما أو سألهما أن يحالما قال له ان الله تعالى فذهبهم أعراض المؤمنين فلا تخلفا ولكن عفر الله لك يا أخي قال بعض الحارثيين وهو من دقيق الورع ذو عجب في التصرف في البصاح ذلك ان الغيبة وكل ذنب يقع فيه العبد وجهان وجه يتعلق بالله تعالى من حيث تعلق حادثة ولا يدخل العبد فيه ووجه يتعلق بالعبد يواحد الله تعالى به الحضم اذا وقعت المشاحمة في الدعوة من العبد ام وروى البيهقي عن عبد الله بن مسعود أنه كان يقول لا يفتلن رجل رجلاً في دينه فان آمن آمن وان كفر كفر يعني في نفس الامر وانظر وافي دينكم وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه اذا أفتى الناس يقول هذا رأي عمر فان كان صواباً فمن الله ان كان خطأ فمن عمر وروى عن عطاء أنها كانت تقول ان من احل الا وما خوذ من كلامه مردود عليه لا رسول الله صلى الله عليه وسلم

فلت وكذلك كان مالك بن انس رحمه الله تعالى يقول كذا في الفصل الذي بعده ان شاء الله تعالى وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول سينا قوم يجادلونكم بشهادات القرآن فخذوهم بالسنن فان أصحاب السنن أعلم بكتاب الله عز وجل قال الخطاب في أصحاب السنن هم حفاظ الحديث والمطلعون عليه كالأئمة المجتهدين وكل أتباعهم فانهم هم الذين يفهمون ما تضمنه السنن من الأحكام سمع الامام احمد بن الحنبل في صحيحه قال يقول الى متى حديث استغلوا بالعلم فقال له الامام احمد كافر لا تدخل علينا أنت يا ابو ثور انه المقتل أصحابه قالوا قلبك أبل لاهلنا من يدخل دار غير هذا القاسم فانظر يا أخي كيف وقع من إمام هذا الوجه العظيم من قال الى متى حديث استغلوا بالعلم كما نواهم لا يتجرأ أحدهم ان يخرج من بيتهم بل بلغنا ان كذا كذا قيل مالك بن انس يقول يتجرأ الصغار فقال المغني وهل ماللك امثاله ان يحرم في دين ابن عبد المطلب والله يا أمير المؤمنين التحريم لرسول الله صلى الله عليه وسلم لا يوحى من ربه عز وجل قد قال تعالى الحكيم بين الناس يا أبا عبد الله لم تكن بمباريت بالحق فلو كان الدين بالرأى لكان رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحتاج الى وحى وكان الحق تعالى أمره أن يجعل به عاقبة الله تعالى حرم محله نفسه ما حرم في قصته مآريته وقال يا أبا عبد الله لم تكن بمباريت ما أحل له لئلا يهمل إذا كان هذا كلام المغني في ذلك الزمان في الامام مالك فكيف كلام غيره من العلماء العاملين في ذلك الزمان وتقييدهم بالكتاب والسنة وما ذكرت ليا أخي هذه الحكاية عن المغني الا لا بد من تخرجي احد من السلف على الكلام في دين الله بالرأى لتأخذ كلام المجتهدين بالايان والصديق ولولم تعرف من أين أخذوه واستنبطوه من الكتاب والسنة ونعتقد ان الامام مالك لو لا رأى في السنة ما يشهد بتحريم الغناء وساعة أفتى به وكان الامام احمد بن حنبل رضي الله عنه يقول لو كنت قاضيا لحبس كل من هذين الرجلين من يطلب الحديث ولا يطلب الفقه أو يطلب الفقه ولا يطلب الحديث ويقول انظر الى الأئمة المجتهدين كيف طلبوا الحديث مع الفقه ولم يكتفوا بأحدهما وكان الامام جعفر الصادق رحمه الله تعالى يقول من أعظم فتنة تكون على الامم قوم يقيسون في الامور برأيهم فيحرمون ما أحل الله ويحلون ما حرم الله اهـ وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول الذي نفس عمر بيده ما قبض الله تعالى روحه بدينه صلى الله عليه وسلم ولا رفع الوحي عنه حتى أغنى عنه كلهم عن الراى وكان الشعبي يقول سمعت قوم يقيسون الامور برأيهم فينهزم الاسرام بذلك وينتلمز وكان كبير رحمه الله تعالى يقول عليكم يا أئمة المجتهدين والمحدثين فانهم يكتبون ما لهم وما صلحهم بخلاف أهل الأهواء والواي فانهم لا يكتبون قط ما عليهم وكان الشعبي وعبد الرحمن بن هدي بن جابر كل من رأياه متدين بالرأى وينشران

دين النبي محمد مختار + نعم المطيعة للمغني الآثار +

لا نزعنا عن الحديث وأهل + فالواي ليس بالحديث نهار +

وكان احمد بن سرح يقول أهل الحديث أعظم درجته من الفقهاء لا عنائهم بضئ الآء وز +

وكان عامر بن قيس يقول لا تذهب الدنيا حتى يصير العلم جهلا والجهل علما وكان عبد الله بن مسعود يقول من شاع عن
 علم لا يعلمه قلنقل الله أعلم فان الله تعالى قال محمد صلى الله عليه وسلم قل ما سألكم عليه من أجرة وما أنا من المتكلمين
 يعني في الجواب عما سألتكم في عنه وكان يقول من أفتى الناس في كل ما يسألونه فيه فهو مجنون وكان مسروق إذا سئل
 عن مسألة يقول للسائل هل وقعت فان قال قال أعفني منها حتى تكون وكان مجاهد يقول لأصحابه لا تكتبوا عني كل
 ما قنيت به إنا بكتب الحديث ولعل كل شيء أفنيتكم به اليوم أرجع عنه غدا وكان الأعمش رضي الله عنه يقول عليكم
 ملازمة السنة وعلوها للأطفال فانهم يحفظون على الناس دينهم إذا جاء وقتهم وكان أبو عامر رحمه الله تعالى يقول
 إذا اجتهد الرجل في الحديث كان أفتى من كان أوفى بغيره كان أبو بكر بن عياش يقول أهل الحديث كل زمان كاهل الإسلام مع أهل
 الأديان والمراد بأهل الحديث في كلامه ما يشتمل أهل السنة من الفقهاء وإن لم يكونوا حفاظا وكان أبو سليمان
 الخطابي يقول عليكم بترك الجدل في الحديث وأقوال الأئمة فان الله تعالى يقول ما يجادل في آيات الله إلا الذين
 كفروا وما كانت قط زينة أو بدعة أو كفرة أو جراءة على الله تعالى إلا من قبل الجدل وعلم الكلام وكان عمر بن عبد
 يقول إذا رأيتم جماعة يتناجون سرا فمابينهم بأمر دينهم فاستهشروا ذلك ضلالا وبدعة وكان يقول كأبواننا
 هم أهل السنة وأصاغرهم هم أهل البدعة وكان سفيان الثوري يقول المراد بالسواد الأعظم هم من كان
 أهل السنة والجماعة ولو واحد فاعلم ذلك وأما ما نقل عن الأئمة الأربعة رضي الله عنهم أجمعين في ذم الرأي
 فاولهم تديرا من كل رأي يخالف ظاهر الشريعة الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله عنه خلاف
 ما يضيفه إليه بعض المتعصبين ويا فضيلة يوم القيامة من الإمام إذا وقع الوجه الوجه فإن كان في قلبه نور لا يتجلى
 أن يذكر أحد من الأئمة بسوء وإن المقام من المقام إذا الأئمة كالنجوم في السماء وغيرهم كاهل الأرض الذين
 لا يعرفون من النجوم إلا خيالها على وجه الماء وقد روى الشيخ عبيد الله بن أبي ربيعة في الفتوحات المكية بسند إلى الإمام أبي
 حنيفة رضي الله عنه أنه كان يقول يا أيها الكرم والقول في دين الله تعالى بالرأي عليكم بالرأي عليكم باتباع السنة فمن
 عنها ضل فان قيل ان المجتهدين قد صرحوا بأحكام في أشياء لم تصرح الشريعة بتجريمها ولا بوجوبها فحرموها وأوجبوها
 فالجواب أنهم لو لا علموا من قرأت الأدلة تحريمها أو وجوبها ما قالوا به القرائن أصدق الأدلة وقد علموا ذلك
 بالكشف أيضا فثبت أيده القرائن أم وكان الإمام أبو حنيفة يقول القدرية مجوس هذه الامة وشيعة الحال
 وكان يقول حرام على من لم يعرف دليله ان يفتي بكلامي وكان إذا أفتى يقول هذا رأي أبي حنيفة وهو أحسن
 ما قل رأينا عليه فمن جاء بالحسن منه فهو أولى بالصواب وكان يقول يا أيها الكرم وأرأى الرجال دخل عليه مرة رجل من
 أهل الكوفة والحديث يقرأ عنده فقال الرجل دعونا من هذه الأحاديث فخرجه الإمام أشد الخوف قال له لو لا السنة
 أمنا من القرآن ثم قال الرجل ما تقول في لحم الفرد وأين دليله من القرآن فلعنم الرجل فقال للإمام فما تقول

وسلم من حيث ان الحق شرع صلى الله عليه وسلم وان تفاوت مقام المجادل في الدين امر وكان
يقول سلوا الائمة ولا يتجادلوا بهم فلو كنا كلها جاءنا رجل احد من رجل ابتغنا لمحقنا ان نقع
في رد ما جاء به جبريل عليه السلام وكان صلى الله اذ استنيط محكم يقول لأصحابه انظروا
فيه فانه دين وما من أحد الا وما أخذ من كلامه وروح ودع عليه الا صاحب هذه الروضة يعني به رسول
الله صلى الله عليه وسلم ونقل ابن خرم عنه انما حضرة الوفاة قال لقد وددت الآن اني اضرب على
كل مسكة قلتي يا رب السوطا ولا ألقى رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا زدته في شريعتي أو خالفت
فيه ظاهرها قال من هنا من صلى الله عته رواية الحديث بالمعنى للعارف خوفا أن يزيد الراوي
في الحديث أو ينقص أم قلت وقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم مرة في جملة مبشر في
وقال لي عليك بالاطلاع على أقوال امام دار هجرتي والوقوف عندها فانه شهد آثارى لم فاتت
أمره صلى الله عليه وسلم وطالعت الموطأ والمدونتنا الكبرى ثم اختصرتها وفيها المسائل
التي تميز بها عن بقية الائمة عملا بإشارته صلى الله عليه وسلم ورأيت رضى الله عنه
يقف عند حد الشريعة لا يكاد يتغلاها وعلمت بذلك أن الوقوف على حد ما ورد أولى من
الابتداع ولو استحسن فان الشارع قد لا يرضى بتلك الزيادة في التحريم أو في الوجوب
والحمد لله رب العالمين

فصل وفيما نقل عن الامام الشافعي رضى الله عنه عن ذم الراوى الذى منه روى الهروى
بسند الى الامام الشافعي انه كان يقول حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مستغنى بنفسه اذا صح
أمره ان لا يحتاج الى قول يعضده اذا صح دليله لان السنة قاضية على القرآن والعكس هو مبني
لما جعل منه وسئل الشافعي مرة عن محرم قتل زبى رافقا قال وما أناكم الرسول فخذوه وما
نهاكم عنه فانتهوا وقال الامام محمد الكوفي رضى الله عنه رابن الامام الشافعي عكة وفيه
انتاس رأيت الامام احمد واسحاق بن راهويه حاضرين فقال الشافعي قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهل ترك لنا عقيل من دار فقال اسحق رويتا عن الحسن والبراء
انما لم يكونا يريانك وكذا لك عطاء وفجاءه فقال الشافعي لا سبحان لو كان عبد
موضعت لفركت اذنه أقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقول قال عطاء وفجاءه الحسن
وهل لاحد من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة بآل هو واهى وكان الامام احمد يقول سألت
الامام الشافعي عن القياس فقال عند الضرورات وكان الشافعي رضى الله عنه يقول لولا أهل
المحابر لخطبت الزنادقة على المنابر وكان رضى الله عنه يقول الاخذ بالاصول من أفعال ذوي
العقول ولا ينبغي أن يقال في شيء من الاصول لم ولا كيف فيقول لمرق وما الاصول فقال الكتاب
والسنة والقياس عليهما وكان يقول اذا نقل بينكم الحديث برسول الله صلى الله عليه وسلم
فهو السنة ولكن الاجماع أكبر منه الا ان تواتر يعني الحديث وكان يقول الحديث على ظاهره
لكنه اذا احتل عدة معان فاولا ما وافق الظاهر كان يقول أهل الحديث في كل زمان كاسيما
في زمانهم وكان يقول اذا رأيت صاحب حديث فكا في رأيت أحدا من أصحاب

رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يقول يا أيها الناس لا تأكلوا من بلاد أهل الرأى إلا بعد استئذانهم
 وكان رضى الله عنه يقول من جالس في علم الكلام فكانه دخل البحر في حال هيجانه فقبل المياأ بأعبد الله أنه في علم التوحيد
 فقال قد سألت ما كان عن التوحيد فقال هو ما دخل به الرجل الإسلام وعصر يده وماله هو قول الرجل أشهد أن لا إله إلا
 الله وأشهد أن محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يقول إذا رأيت الرجل يقول الاسم غير المسمى أو عينه فاشهد له عليه
 بالزندقة وروى الحاكم والبيهقي عن الإمام الشافعي أنه كان يقول إذا صرح الحديث فهو منهي قال ابن خزيمة أي صرح عندك
 أو صرح غيره من الأئمة وفي رواية أخرى إذا رأيت كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلموا بحكام رسول الله
 الله عليه وسلم وأمره بكذا في الحائط وقامه للبريع يا أبا السحاق لا تقلدني في كل ما أقول وانظر في ذلك لنفسك فإنه دين
 وكان رضى الله عنه إذا توقف في حديث يقول لو صح ذلك لقننا به وروى البيهقي عنه ذلك في باب حديث المستحاضة
 تغسل عنها أثر الدم وتصلى ثم تتوضأ لكل صلاة وقال لو صح هذا الحديث لقننا به كان أحد النما من القياس على
 سنة محمد صلى الله عليه وسلم في الوضوء فما خرج من قبل أو دبره وكان يقول إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بأبي هو
 وأمي شيء لم يحل لنا تولده وقال في باب سمع البواذين لو كنا ثبتت مثل هذا الحديث لمخالفنا وفي رواية أخرى لو كنا
 ثبتت مثل هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم لأخذنا به فإنه أولى الأمور بنا ولا حجة في قول أحد من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وإن كثر وأولاً في قياس لا شيء إلا طاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بالتسليم لذكره البيهقي في سننه في باب
 الرهجين يموت ولم يفر من صداق ورعنه أيضاً في باب السيرة أنه كان يقول أن كان هذا الحديث ثبتت فحجة لأهل
 وكان رضى الله عنه يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أجمل في أعتاب من كن غيباً غير ما قضى به وقال الشافعي في باب الصيا
 من الأم كل شيء خالف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم سقط ولا يقوم معه أي لا قياس في الله تعالى قطع العدل يقول رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فليس لأحد منكم أن يغير ما أمر به أو يبدل ما نهى عنه قال في باب المعلم يأكل من الصيد إذا ثبت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يحل تولد شيء أبداً وقال في باب العتق من الأم وليس قولنا أن كانوا عهد أمم النبي صلى الله عليه وسلم حجة هذا ما طلعت
 الواضع التي نقلت عن الإمام الشافعي في تزييه من الرأى وأدبه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بل ويناظره كما
 أقوال الصحابة والتابعين فصرح عن كلام سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم قفيل
 الحديث أن الشافعي قال في رسالتنا القديمة بعد أن أثنى على الصحابة بما هم أهل العلم والفضل
 أعلموا بجهاد وورع وعقل وفي كل أمر استدلك به علم وأراؤهم لنا أحمد وأولى
 أي البيهقي أن الشافعي استفتى فيمن نذر يمشي إلى الكعبة وحنث فأعفى
 لك فقال الشافعي قد قال بهذا القول من هو خير من عطاء بن
 عن الإمام أبي حنيفة وبيان مقامه في العلم أن الشافعي

تواتر القنوت لما ذكره وأدركت صلاة الصبح عنده وقال لي في أقنت بحضرة الإمام وهو لا يقول به وإن الإمام الشافعي
 إنما فعل ذلك فتح الباب للأدب مع الأئمة المجتهدين وجماعهم في جميع أقوالهم على المحامل الحسنة وعلى أنهم ما قالوا قولا
 إلا لو أنهم اطعموا على ليل من كلام الشارع صلى الله عليه وسلم فلا ينافي ذلك قول الشافعي فيما تقدم عنده أنه يخبر
 بقول أحد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقدم على أن بعضهم قال إن الشافعي ما فعل ذلك إلا بجهاد منه
 فادى جهاده إلى أن الأدب مع الأئمة المجتهدين واجب فقد جعل في بعض السنن ما يثبت عليه من فهم القنوت فيه الذي
 نقول به إن الإمام الشافعي رضي الله عنه يترأ القنوت لمحض الأدب مع الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه قول الإمام الشافعي
 بسببته حينئذ لما فيه من أساءة الأدب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يترأ شيء قال به شيء قال به غيره وحاشا
 الإمام الشافعي رضي الله عنه من ذلك إنما نقول إن تروا الإمام الشافعي رضي الله عنه القنوت عند زيارة قبر الإمام
 أبي حنيفة رضي الله عنه إنما كان موافقة في جهادها حصلت في ذلك الوقت ويكون ذلك من أصل الكرامات
 الجليلة المعدودة للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ولا يقدح ذلك في مقام الإمام الشافعي رضي الله عنه مع الإمام أبي حنيفة
 رضي الله عنه وإنما ذلك في رعاية تكامل المقامين على أنه قد نقل عن الإمام الشافعي رضي الله عنه في تعظيم الإمام أبي حنيفة
 والأدب مع حاشيته وكفايته لكل ذي لب كما سري بعضه إن شاء الله تعالى في هذا الكتاب من أوقاف بعضهم لا بدع
 حملنا تروا القنوت على الأدب لمحض لأن الأدب مع أثره رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان للتأديب مع أخيه إنما هو
 متأديب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تأديبه لشعره فلي تأمل شيئا في فصل الإجماع عن الإمام أبي حنيفة قول الإمام
 مالك لما سئل عن الإمام أبي حنيفة ما تقولون في رجل لو ناطق في أن نصف هذه الأسطوانة حجر ونصفها فضة لقال
 بحجة وكذلك قول الإمام الشافعي الناس كلهم في الفقه عيال على الإمام أبي حنيفة فتأمل يا أخي أدب الأئمة مع بعضهم
 بعضا واقدمهم في ذلك وأياك والتعصب للإمام أحمد جنة جاهلية من غير دليل فخطي طريق الصواب أول من يتدبر أملا
 أمما فيوم البقاية وتقدم قول الإمام الليث للإمام مالك في مسألة أرسلها من مصر إلى الإمام الشافعي في هذه المسألة عندكم
 إن الإمام مالك كتب إلى الليث بعد الحمد لله والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أما بعد فإني أخى الإمام عبد الله
 في هذه المسألة فأمم عندكم أم فاعلم ذلك والحمد لله رب العالمين

فصل في ما نقل عن الإمام أحمد من هذه الرأى وتقيده بالكتاب السنة وفي البيهقي عنه أنه كان إذا
 سئل عن مسألة يقول أولا حمد كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلغنا أنه لم يردون له كلاما
 كبقية المجتهدين في فائنه في رأى يخالف الشريعة وأن جميع مذهبا ما هو مطلق من صدور
 الرجال وبلغنا أنه وضع في الصلاة نحو عشرين مسألة هكذا أخبرني به شيخ الإسلام تقي الدين
 الحنبلي القنوجي رضي الله عنه وبلغنا أنه لم يأكل البيهقي حتى مات وكان إذا سئل عن مسألة

ذلك يقول لم يبلغ كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكله وكذلك بلغنا عنه انه اختفى
 أيام المحنة في مسكة خلق القرآن ثم خرج بعد اليوم الثالث فقتل له انهم الآن في طلبك فقال
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكتف في الغار حين اختفى من الكفار اكثر من ثلاثة أيام
 وحاله في العمل بالسنن مشهور وكان يتنقل كثيرا من رأى الرجال ويقول لا يرى أحدا ينظر في
 كتب الرأى غالبا الا في قلبه دخل وكان ولده عبد الله يقول سألت الامام احمد عن الرجل يلو
 في بلد لا يجد فيها الا صاحبا جديا لا يعرف صحبته من سقته وصاحب أي غن يسأل منها
 عن دينه فقال يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الراي وكان كثيرا ما يقول ضعفت
 الحديث أليينا من رأى الرجال وكذلك نقل عن الامام داود وكان رضى الله عنه يقول انظر
 في أمر دينك فان التقليد غير المعصوم من موم وفيه عيب للبصيرة وكان يقول قيم على من أعطى شفعة
 يستضيئ بها ان يصفقها ويمشي معتمدا على غيره مع قدرته على النظر في الادلة واستحقاق ذلك الحكم منها والله
 أعلم وبلغنا أن شخصا استشاره في تقليد أحد من علماء عصره فقال قلدني ولا تقلد مالكا ولا
 الاوزاعي والاحمدي ولا غيرهم وخذ الاحكام من حيث أخذوا ام قلت وهو محمول على من له قلة
 على استنباط الاحكام من الكتاب والسنة والافق قد صرح العلماء بان التقليد واجب على
 العاقل لتلايض في دينه والله أعلم فقد بان لك يا اخي مما نقناه عن لا عملة لا رغبة وغيرهم
 ان جميع الائمة المجتهدين دائرون مع أدلة الشريعة حيث دارت وانهم كلهم منزّهون عن القول
 بالراي في دين الله وان من اهلهم كلها محرومة على الكتاب والسنة كتحريم الذهب والجوهر وان
 فيهم كلهم كلهم ومن اهلهم كالتوب المسجوع من الكتاب السنة سدا ولحجته منها وما بقي ذلك هذا
 في التمسك بالراي من جهة سنت من اهلهم فانها كلها طريق الى الحق كما سبق بيانه او اخذ الفضل
 قبه من اهلهم على هدى من ربهم والله ما طعن أحد في قول من أقوالهم ان الجملية امام من حيث
 دليله اما من حيث دقة مداركه عليه لاسيما الامام الاعظم ابو سنيقة النعمان بن ثابت رضى
 الله عنه الذي اجمع السلف والخلف على كثرة علمه وورعه وعبادته ودقته مداركه واستنباطاته
 كما سيأتي بسطه في هذه الفصول ان شاء الله تعالى وحاشاه رضى الله عنه من القول في دين الله
 بالراي الذي لا يشهد له ظاهر كتاب السنة ومن شبهه الى ذلك فينية وبيئته الموقف الذي
 يشهد فيه المومنون وسمعت سيدنا عليا الخواص رضى الله عنه مرة يقول يجب على كل مفلس الادب
 مع ائمة المذاهب كلهم وسمع مرة بعض الشافعية يقول في هذا الحديث رد على أبي حنيفة فقال
 قطع الله لسانك مثلث يقول هذا اللفظ اذا الادب ان تقول لم يطعم الامام علي هذا الحديث
 وسمعت مرة اخرى يقول مدارك الامام أبي حنيفة دقيقة لا يكاد يطعم عليها الا أهل
 الكشف من اصحاب الاولياء قال وكان الامام ابو حنيفة ذا نأى ماء الميضاء يعرف
 سائر الذنوب التي خوت فيه من كبار وصغار ومكروهات فلهذا جعل ماء الطبخ باردة
 اذا نظهر به المكلف له ثلاثة احوال أحدها انه كالنجاسة المغلظة احتياطا لاحتمال
 ان يكون المصكك ارتكب كبيره الثاني انه كالنجاسة المتوسطة لاحتمال ان

يكون المكلف ارتكب صغيرة الثالث انه طاهر في نفسه غير مطهر لعيبه لا خفا
ان يكون المكلف ارتكب مكروها أو خلاف الاولى فان ذلك ليس ذنباً حقيقته كحوان
ارتكابه في الجسالة وفهم حجة من مقلديه ان هذه الثلاثة أقوال في حال واحد والحال
انها في أحوال كما ذكرنا بحسب حصر الدواعي الشرعية في ثلاثة أقسام كما ذكرنا ولا يخفى غالب
المكلفين أن يرتكب أحدها إلا نادراً انتهى وسيأتي بسطه في الحجم بين أقوال العلماء
في باب الطهارة ان شاء الله تعالى إذا علمت ذلك فاقول وبالله التوفيق

فصل في بعض الأجوبة عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه

الفصل الاول في شهادة الأئمة لم يفرقة العلم وبيان أن جميع أقواله وأفعاله عقايد مشيئة بالكتاب
والسنة علم يا أخي اني لم أجعل الإمام في هذه الفصول بالصلو وإحسان الظن فقط
كما يفعل بعضهم وإنما اجتنبت عنه بعد التمتع والفحص في كتب الأدلة كما أوضحت ذلك في حطيتي
كتاب المنهج المبين في بيان أدلة مذاهب المجتهدين ومذهبنا أول المذاهيك وبنينا وأخوها انقل
كما قاله بعض أهل الكشف قد اختاره الله تعالى إماماً لدينه وعباده ولم تولد لاتباعه في زيادة
في كل عصر الى يوم القيامة لو حيس أحدهم وضرب على ان يخرج عن طريقهما أجاب فرضى الله عنه
وعن اتباعه وعن كل من لزم الأدب مع سائر الأئمة وكان سيدي على الخواص رحمه الله
تعالى يقول لو أنصف المقلدون للإمام مالك والإمام الشافعي رضي الله عنهما لم يضعف أحد
منهم قولاً من أقوال الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه بعد أن سمعوا دهر أئمتهم لهم أو بلغهم ذلك
تقدم عن الإمام مالك أنه كان يقول لو ناظرني أبو حنيفة في أن يصف هذه الأسطورة ذهب
أوقضه تقام بحجة كما قال وتقدم عن الإمام الشافعي أنه كان يقول الناس كلهم في الفقه عيال
على أبي حنيفة رضي الله عنه انتهى ولو لم يكن من التنوية برفعة مقامه ألا كون الإمام الشافعي
تولت الفتوت في الصبح لما صلى عند قبره مع أن الإمام الشافعي قاتل باسنيته كما كان فيه
تقاية في لزوم ادب مقلد به معه كما مر انتهى وأما ما قاله الوليد بن مسلم من قوله قال لمالك
أبي أسن رحمه الله تعالى أيل كرا أبو حنيفة في بلادكم قلت نعم فقال ما ينبغي لبلادكم ان تستكروا
فقال لما حفظ المرحوم رحمه الله تعالى ان الوليد هذا ضعيف انتهى قلت وتقدروا بثبوت ذلك
عن الإمام مالك فهو مؤول أي ان كان الإمام أبو حنيفة في بلادكم يداي على وجه التقية
والا يتأجل له فلا ينبغي لعالم أن يسكنها لا تنقل بلادكم بعلم أبي حنيفة واستغناء الناس عن سؤاله
في جميع أمورهم عن سؤال غيره فإذا سكن أحد من العلماء في بلاد صارع عليه معطلا عن التعليم
في ينبغي له الخروج الى بلاد أخرى يحتاج اليه لبيت عليه في أهلها هذا هو الداعي بفهم كلام
الإمام مالك رحمه الله تعالى ان ثبت ذلك عنه إرواة الأئمة عن الشيخاء والبتضاير بعضهم
ومن جملة على ظاهرة فعليه الخروج من ذلك بين يدي الله عز وجل يوم القيامة فان مثل الإمام
مالك لا يقتر في تقيص إمام من الأئمة بقرينة ما تقدم بينه من شهادة له بقوة المناظرة وقوة
الحجة والله أعلم وأما ما نقله أبو بكر الأيوبي عن بعضهم أنه سئل عن من ذهب الإمام أبي حنيفة

رضي الله عنه فقال لا رأي ولا حديث وسئل عن الامام مالك فقال اؤضعيف حديث صحيح وسئل عن اسحق
 بن راهويه فقال حديث ضعيف ولاي ضعيف وسئل عن الامام الشافعي فقال لا رأي صحيح حديث صحيح انتهى كلامه
 ظاهره التقصير على الأئمة بالجماع كل منصرف انهم انقل عنه فان الحسن لا يصدق هذا القائل فيما قاله في حق الامام
 الى حنيفة وقد ثبتت بحمد الله أقواله أقوال أصحابه بالالف كتابك للمذاهب فلهما أحد قول من أقواله أو
 أقوال أتباعه الا وهو مستند الى آية أو حديث أو أثر أو الى مفهوم ذلك أو حديث ضعيف كثر طرقه أو الى
 قيام صحيح على اصل صحيح فمن اراد الوقوف على ذلك فليطالع كتابي المذكور وبالجملة فقد ثبت تعظيم الأئمة
 المجتهدين لا كما تقدم عن الامام مالك الامام الشافعي فلا نقات لقول غيرهم في حق الحق أتباعه وسعيتك
 على الخواص حمد الله تعالى يقول مرارا يتعين على أتباع الأئمة أن يعطوا كل من جاء امامهم لان امام المذهب
 مدح علما وجب على جميع أتباعه أن يمدحوه تقليدا لامامهم وان يترهوه عن القول في دين الله بالركى وأن
 يبالحوا في تعظيمه ويتجبد لان كل مقلد قل وجب على نفسه أن يقلد مامه في كل ما قاله سواء فهم دليلهم
 يفهمه من غير ان يطالبه بدليل هذا من جملة ذلك وقد تقدم في فضل الانتقال من مذهب الى مذهب بحجج
 على المقلد أن يفاضل بين الأئمة تفضيلا يؤدى الى التقيص لاحسنهم مع ان جميع المعترضين على بعض
 أقوال الامام رضي الله عنه دونه في العلم بيقين ولا ينبغي لمن هو مقلد لامام ان يخترع على امام آخر ان كل
 واحد تابع اسلوبا ان يصل ذلك الى عين الشرعية المطهرة التي تفرع عنها قول كل عالم كما مضى وكل من
 نزل التقصير ونظر في أمثال المجتهدين وجدها كالجوهر في السماء ووجد المعترضين عليهم كالذي ينظر خيال
 تلك الجيوم على وجه الملو فلا يعرف حقيقة ما ولا مدركها فالله تعالى رزق جميع اخواننا من المقلدين لهذا
 الادب مع جميع أئمة المذاهب وما وقع لي ان شخصاً دخل على من يسلك العلم انا الكتي في مناقب الامام
 الى حنيفة رضي الله عنه فظفرها واخرج من كبر راسي وقال لي انظر في هذه فظرت فيها رأيت فيها الود
 على الامام الى حنيفة رضي الله عنه فقلت له مثلك فيهم كلام الامام حتى يرد عليه فقال فما اخذت ذلك من
 للفخر الرازي فقلت له ان الفخر الرازي بالنسبة الى الامام الى حنيفة كطالب العلم او كاحاد الرعية مع السلطان
 الاعظم او كاحا النجوم مع الشمس وكحوم العلماء على الرعية الطعن على امامهم الاعظم الابدليل واضح
 كالشمس فكذلك لا يحرم على المقلدين الاعتراض والطعن على أئمتهم في الدين الا بصدق واضح لا يحتمل
 التاويل ثم تقدير وجود قول من أقوال الامام الى حنيفة لم يعرف المعترض دليله فذلك القول من الاجتهاد
 يبقين فيجب العصاب على مقلده حتى يظهر خلافه وكان بعض العلماء من مناجي الجامعة الازهر فيكر على ابن
 زيد البقر اني فقال يوما ان بعض الحكماء نقل على تأليف مثل رسالة فخرج من الجامعة الازهر فليته جندى

اختلفوا فيه وخيشتن ان قيس فقاموا كلهم وقلوا ايدى وركبته وقالوا له انت سيد العلماء
 فاعف عنا فامضى منامن وميقتنايك بعين علم وقال عفر الله لنا ولكم اجمعين قال ابو طيم
 ومما وقع فيه سيفان انه قال قل حل ابو حنيفة عرى الاسلام عروة عروة فايالك يا اخي ان اخذت
 الكلام على ظاهره ان تنقل مثل ذلك عن سيفان بعد ان سمعت رجوعه عن ذلك واعترافة
 بان الامام ابو حنيفة سيد العلماء وطلبه الحق عنه وان اولت هذا الكلام فلا يجتاج الامر الى رجوع
 ويكون المراد ثانيا حل عرى الاسلام اى مشكله مشكلة بعد مسئلتى لا يبق في الاسلام
 شيئا مشكلا لغزارة فهمه وعلمه ومما كان كنيه الخليفة ابو جعفر المنصور الى الامام الى
 حنيفة بلنقى انك تقدم القياس على الحديث فقال ليس الامر كما بلغت يا امير المؤمنين انما
 عمل اول الكتاب الله ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يا قضيتى اى بكر وعم عثمان على
 رضى الله عنهم ثم يا قضيتى بقتية الصحابة ثم اقبس بعد ذلك اذا اختلفوا وليس بن الله بن
 خلقه قرابة استقى ولعل مواد الامم بهذه القول انه لامرعاة لاحد في دين الله عز وجل دون اخذ
 بل الحق واجب فعله على جميع الخلق والله اعلم بما رده وقد اطلال الامام ابو جعفر الشيرازى
 الكلام في نبوة الامام الى حنيفة من القياس بعينه ضرورة ورد على نسب الامام الى تقديم القياس
 على المضى قال افا الرواية الصحيحة عن الامام تقديم الحديث ثم الانار ثم القيس بعد ذلك
 فاقبىس الابعاد ان لم يجد ذلك الحكم في الكتاب والسنة واقضيتى الصحابة فهذا هو
 النقل الصحيح عن الامام فاعتمده واجم سمعت وبهرت قال لا خصوصية للامام الى حنيفة
 في القياس بشرط المذكور بل جميع العلماء يقيسون في مضائق الاحوال اذ لم يجدوا في المشا
 ه من كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا قضيتى الصحابة وكذلك لم يزل مقلدوهم يتبعون الى وقتنا هذا
 في كل مشكلة لا يجدون فيها نصا من غير تكبير فيما بينهم بل جعلوا القياس أحد الأدلة الاربعة
 فقالوا الكتاب والسنة والاجماع والقياس وقد كان الامام الشافعى رضى الله عنه يقول اذا لم
 يجد في المسئلة دليلا فاستأها على غيرها انتهى عن اعترض على الامام الى حنيفة في عمله بالقياس
 لزوم الاعتراف على الرأفة كما هم لا يشاركون في العمل بالقياس عند قتلهم اليه منهم
 والاجماع فاعلم من جميع ما قرناه ان الامام لا يفتى بلهم وجود المضى كما يوسع بعض
 المتعصبين عليه وانما يقبىس عند قتل المضى وان وقرا تاو حيد المسئلة التى قاس فيها من
 كتاب أو سنة فلا يقدر ذلك فيه لعدم استحضارة ذلك حال القياس ولو انه استحضرها لما احتاج
 الى قياس ثم تنقيد وقوعه رضى الله عنه في القياس مع وجود حديث فرد لا يقدر ذلك فيه
 ايضا فقل قال جماعة من العلماء ان القياس الصحيح على الاصول الصحيحة قوى من خبر
 الاحاد الصحيح فكيف يجوز الاحاد الضعيف وقد كان الامام ابو حنيفة يشترط في الحديث
 المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل العمل به ان يروى عن ذلك الصحابة جميعا انتهى
 عن مثيلهم وهكذا ايدوا اعتقادنا واعتقاد كل منعه في الامام الى حنيفة رضى الله عنه فبين
 ما روينا ان نقا عنه من قدم الرأى التبرى منه ومن تقلد يده السنن على القياس انما هو

حتى دونت احاديث الشريعة وبعد رهيل الحفظ في جمعها من البلاد والشعور وظفر بها لاخذها
 وترك كل قياس كان قامه وكان القياس قل في مذهبه كما قل في مذهب غيره بالنسبة
 اليه لكن لما كانت أدلة الشريعة مفرقة في عصر من التابعين وتابع التابعين في المداين
 والقرى والتعوق كثر القياس في مذهبه بالنسبة الى غيره من الائمة ضرورة لعدم
 وجود النص في تلك المسائل التي قاس فيها بخلاف غيره من الائمة فان الحفظ كانوا قد حلوا
 في طلب الاحاديث وجمعها في عصرهم من المداين والقرى ودونوها فجاءت احاديث الشريعة
 بعضها بعضها فهدا كان سلك كثرة القياس في مذهب وقلته في مذهب غيره ويحتمل ان كان
 اضاف الى الامام الى حنيفة ان يقدم القياس على النص ظفر بذلك في كلام مقلديه الذين
 يلزمون العمل بما وجد عن امامهم من القياس يتركون الحديث الذي صح بعد موت الامام
 فالامام معدور واتباعه غير معدورين وقولهم ان امامنا لم يلحق بهذا الحديث لا يضر حجة
 لاحتمال انه لم يظفر به او ظفر به لكن لم يصح عنده وقد تقدم قول الائمة كلهم اذا صح الحديث
 فهو مذهبنا وليس لاحد معه قياس ولا حجة الاطاعة الله ورسوله بالتسليم له انتهى وهذا
 الامر الذي ذكرناه يقع فيه كثير من الناس فاذا وجدوا عن اصحاب امام مسئلة جعلوها مذهبها
 لذلك الامام وهو تهود فان مذهب الامام حقيقة هو ما قاله ولم يرجع عنه الى ان مات الامام
 اصحابه من كلامه فقد لا يرضى الامام ذلك الامر الذي فهموه من كلامه ولا يقول به ولو عرضوا
 عليه فعلم ان من عزى الى الامام كل ما فهم من كلامه فهو جاهل بحقيقة المذهب على ان علم
 آقيسة الامام الى حنيفة رضى الله عنه من القياس الجلي الذي يعرف به موافقة الفرع للكل
 بحيث يلتقي اقترانهما او تنقضه كقياس غير الفارة من الميتة اذا وقعت في السمن
 على الفارة في غير السمن من سائر المائعات والجمادات عليه وقياس الغائط على البول في الماء
 الراكد ونحو ذلك فعلم مما قرناه ان كل من اعترض على شيء من اقوال الامام الى حنيفة
 رضى الله عنه كالفرار ارازي فانما هو كخفاء مدارك الامام عليه قد تتبععت انا بحمد الله تعالى
 المسائل التي قدم فيها اصحابه القياس على النص فوجدتها قليلة جدا وبقيت المذهب كله فيه تقديم
 النص على القياس ونقل الشيخ محمد بن الحسن المالكية انه كان يقول القياس عندى مقدم
 على خبر الاحاد لانما اخذنا بذلك الحديث الا بحسن الظن بروايتهم مننا الشارع بضبط
 جوارضنا وان لا تزل على الله احدا وان وقع اننا زكينا احدا فلا نقطع بتزكيتنا وانما نقول نظمة
 كذا او نحسب كذا بخلاف القياس على الاصول الصحيحة انتهى قال الامام ابو جعفر الشيخ ع
 رحمه الله تعالى وقد تتبععت المسائل التي وقم الخدوف فيها بين الامام الى حنيفة والامام مالك
 رضى الله عنهما فوجدتها بسيرة جدا نحو عشرين مسئلة انتهى ولعل ذلك بحسب اصولنا
 التي رض عليها الامامان وكذلك القول في خلاف بعض المذاهب ببعضها بعضنا في
 الاقيسة هي بسيرة جدا والباقي كل مستند الى الكتاب والسنة والآثار الصحيحة فقل اخذنا
 الائمة كلهم وما انفردوا عن صاحبنا لا ببعض احاديث فكلهم في قلايد الشريعة ليس بمشرك

كما هي بيته في الفضول فالعاقل من أقبل على العمل بأقوال جميع الأئمة بأشراح صدر لا كلها
 كلها لا يخرج عن مقتضى الميزان الضعيف وتستلزم اللهم أني أبرأ إليك من كل من عثر من على
 أقوال الأئمة وأكره عليهم في الدنيا والآخرة والحمد لله رب العالمين
 (در فصل) في تضعيف قول من قال إن أدلتهم هذه الإمام أبي حنيفة ضعيفة غالبا علميا أو أخى
 انفي طالعت محمد الله تعالى أدلة المذاهب الأربعة وعينها لا سيما أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة
 رضي الله عنه فاني خصصته بمنزلة اعتناء وطالعت عليه كتابي تخريج أحاديث كتاب الهداية
 للحافظ الزيلعي وغيره من كتب الشرح فرأيت أدلة رضي الله عنه وأدلة أصحابه ما بين حسن
 أو حسن ضعيف كثر طرق حتى بحق بالحسن أو الصحيح في صحة الاحتجاج به من ثلاث طرق
 وأكثر إلى عشرة وقد اجتمع جملة المحدثين بالحديث الضعيف إذا كثر طرقه والحقوة بالصحيح
 بارة وبالحسن أخرى وهذا النوع من الضعيف يوجد كثيرا في كتاب السان الكبري للبيهقي التي
 ألفها بقصد الاحتجاج لأقوال الأئمة وأقوال أصحابهم فإنه إذا لم يجد صاحب تصحيحا أو
 حسنا يستدل به نقول ذلك الإمام أو قول أحد من مقلديه يصبر لروى الحديث الضعيف
 من كذا الطريق ويكتفي بذلك ويقول وهذه الطرق يقوى بعضها بعضا فتقدروا وجود ضعف
 في بعض أدلة أقوال الإمام أبي حنيفة وأقوال أصحابه فلا خصوصية له في ذلك بل الأئمة
 يشاركون في ذلك ولا يوم الأعلی من يستدل بالحديث أو به مائة جارية من طرق واحدة وهذا
 لا يكاد أحد يجده في أدلة أحد من المجتهدين فيما منهم أصل استدلال بضعيف إلا بشرط صحتها
 طرق وقد قدمنا أني لم أجد في الإمام أبي حنيفة وغيره إلا صدور حسن الظن كما يفعل ذلك
 غيري وأما الجحيت عنه بعد التتبع والفحص عن أدلتهم أقواله وأقوال أصحابه وكتابه المسماة بالمشتر
 المبين في بيان أدلة مذاهب المجتهدين كآقل بذلك فاني جمعت فيه أدلة جميع المذاهب المستعملة
 والمتدريسة قبل دخولي بحجة طرق القوم ووقوفي على عين الشريعة التي يتفق عن منها أقوال جميع
 المجتهدين ومقلديهم وقد من الله تعالى على عطاء مساند الإمام أبي حنيفة الثلاث من نسخة
 صحيحة عليها خطوط الحفاظ آخرهم الحافظ الديلمي فرأيت لا يروى حديثا إلا عن
 أخبار التابعين العدول الثقات الذين هم من خير القرون بشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كالأسود وعلقمة وعطاء وعكرمة ومجاهد ومكحول والحسن البصري وأضرابهم رضي الله عنهم
 أجمعين فكل الرواة الذين بين وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عدول ثقات أعلام أئمة
 ليس فيهم كذاب ولا متهم بكذب وناهيك يا أخا عبادة من ارتقا لهم الإمام أبو حنيفة رضي الله
 عنه لأن يأخذ عنهم أحكام دينه مع شدة تورعه وتحيزه وشقيقته على الأمة المجتعية وقد بلغنا
 أنه سئل يوما عن الأسود وعلقمة أيهم أفضل فقال والله ما نحن بأهل أن نذكرهم فكيف
 نفاضل بينهم على أنه ما من راو من رواة الحديثين والمجتهدين كلهم إلا وهو يقبل الجرح كما تقبل
 التعديل لو أصيب إليه ما عدا الصحابة وكذا التابعون عند بعضهم لعدم العصمة والحفظ
 بعضهم ولكن لما كان العلماء رضي الله عنهم أماء على الشريعة وقد هو الجرح أو التعديل على

مع قول كل الرواة لما وصفوا بالافتقار إلى ما تقدم حمودهم التقديس على الجرح وقالوا
الأصل العدالة والجرح طارئ لثلاث يذهب غالب الأحاديث الشرعية فبحسب ما قالوا أيضا إن لصحة
الظن بجميع الرواة المستورين أولى وكما قالوا إن مجرد الكلام في شخص لا يستقطر فيه فلا بد
من الشخص عن حاله وقد خرج الشيخان لخلق كثير من تكلم الناس فيهم إثبات الأدلة
الشرعية على أنها لا يجوز للناس فضل العمل بها فكان في ذلك فضل كثير للأمة أفضل من
تجريحهم كما أن في تضعيفهم للأحاديث أيضا راحة للأمة بتخفيف الأمر بالعمل بها وإن لم يقصده
الحفاظ ذلك فانهم لو لم يضعفوا شيئا من الأحاديث وصححوا لها المكان العمل بها واجبا وحجرا
عن ذلك غالب الناس فاعلموا ذلك قال الحافظ الزاوي والحافظ الزيلعي رحمهما الله تعالى ومن
خرج لهم الشيخان مع كلام الناس فيهم جعفر بن سليمان الصنيع والحارث بن عبيد ابن بن
تأبيل الحبشي وخالد بن محمد القسوطي وسويد بن سعيد الحداد وأبو إسحق
السبيعي وأبو الوليد بن الشخيرين شروط في الرواية عن تكلم الناس فيهم لا بد من
عنه إلا ما توبع عليه وظهرت شواهد وعلموا أن له أصلا فلا يروون عنه ما انفرد به أو خالفه فيه
التفان وذلك كحديث أبي الوليد الذي رواه مسلم في صحيحه مرفوعا بقول الله عز وجل فثبتت
الصلاة بلي وبني عبد بن نضيقين الحديث مع أنه لم يفرجه به بل رواه غيره من التفان كرواه
الأمم مالت وشيعته وابن عيسى رضي الله عنهم وصار حديثه متايقا قال الحافظ الزاوي و
الدهمياطي وهذه العلة قد راجت على كثير من الحفاظ لاسيما من اشتد رغبته على التحصيلين صاحب
عبد الله الكافر فكثيرا ما يقول وهذا حديث صحيح على شرط الشيخين وأحدهما معزول فيه
هذه العلة إذ ليس كل حديث جرحه راويه في الصحيح يكون صحيحا إذ لا يلزم من كونه راويه
صحيحا به في الصحيح أن يكون كل حديث وحده له يكون صحيحا على شرط صاحب ذلك الصحيح لا محال
فقد شرط من شرط ذلك الحافظ كما قد مضاه فان أحدا غير أصحاب ذلك الصحيح لم يلتزم هذه
الشروط في الصحيح عنده انتهى فقد بان لك أنه ليس لما تروى حديث كل من تكلم الناس فيه
بجرح الكلام فربما يكون قد توبع عليه وظهرت شواهد وكان له أصل وإنما التزكت ما انفرد به
وخالف فيه التفات ولم يظهر له شواهد ولوانتافتحت أبواب التواتر لحديث كل راو تكلم بعض الناس
فيه مجرد الكلام لذهب معظم الحكماء الشرقة كما مر إذا أدى الأمر إلى مثل ذلك فالواجب على
جميع اتباع المجتدين إحصان الظن برواة جميع أدلة المذاهب المتخالفين لئلا يهملهم فان جميع ما روي
لم يخرج عن مرتبة الشرقة الملتزمين لها التحقيف والتشديد وقد قال الشيخ تاج الدين السبكي
في الطبقات الكبرى ما نصه ينبغي لك إيها المسترشدان لتلك سبيل الأدب مع جميع الأئمة
الماضيين وإن لا تنظر إلى كلام بعض الناس فيهم إلا بدهان واضح ثم إن قدرت على التأويل
وتحسين الظن بحسن ذلك فافعل وإلا فاضرب صفحا عما ترى بينهم فانك باسحق لم تخلق
مثل هذا وإنما خلقت للاشتغال بما يعينك من أمر نيك قال لا يزال الطالب عدي ببلد حتى ينجو
فيما جرى بين الأئمة فلهذا الحكاية وظلمة الوجه فإياك ثم إياك أن تضنعي لما وقع بين أن حيفة

وسيات التورى ليعين مالت وابن ابي ذئب اوبين احمد بن صلح والشعبي اوبين احمد بن جعفر
والخارث الحاسبي وهلم جرا الى زمان الشيخ عز الدين بن عبد السلام والشيخ تقي الدين بن الصلح
فانك ان فعلت ذلك خفت عليك الهلال فان القوم ائمة اعلام ولا قولهم محامل ربما لم يعفوه
غيرهم فليس لنا الا التوضي عنهم والسكوت عما جرى بينهم كما نسكت عما جرى بين الصحابة رضي الله
عنهم اجمعين قال وكان الشيخ عز الدين بن عبد السلام يقول اذا بلغت ان احمل من الائمة شئ د
النكرو على احد من اقرانه فانما ذلك خوفا على احد ان يفهم من كلامه خلافا مرادة لاسيما
علم العقائد فان الكلام في ذلك اشد وقد اختفى احمد بن حنبل في دار اسماعيل بن اسحاق
السراج وكان الخارث الحاسبي يمارس حنبله هو واصحابه فلما صلوا العشاء تذاكروا في الطريق
وبكوا فبكى احمد معهم فلما اصبحت قال ما رايت مثل هؤلاء القوم ولا سمعت في علوم الحقائق شيئا يشبه
كلام هذا الرجل مع هذا فلا اري لك يا اسمعيل صحة خوفك عليك ان تفهم عنهم غير ما هم
انتهى كلام ابن المشي فاعلم ان كل دليل ورد مناقضا لدليل آخر فليس هو بمناقض حقيقة
وانما هو محمول على جالين من وجوب نذب او تحريم وكراهة او اهل الحل يثين منسوخ لا بد
من ذلك اذا التناقض في كلام الشارع ممنوع كما مر من قال ان حديث من مس ذكره فليتوضأ
يناقض حديث هل هو الا بصفة منك فما حقق النظر ان حديث النقض بمس الفرج خاص
بالمرءة المؤمنين وحديث هل هو الا بصفة منك خاص بالعوام كما سيأتي بسط في توجيه كلام
الائمة ان شاء الله تعالى فان قيل اذا قلنا بان ائمة مذهب الامام الى حنيفة رضي الله عنه ليس
فيها شئ ضعيف لسلامة الرواية بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصحابة والتابعين
من الجرح فاجابكم عن قول بعض الحفاظ عن شئ من ائمة الامام الى حنيفة بانه ضعيف
فالجواب يجب علينا حمل ذلك جزما على الرواية النازلة عن الامام في السند بعينه وقت رضي الله عنه
اذا روي ذلك الحديث من طريق غير طريق الامام اذ كل حديث وجدناه في مساليند الامام الثلاثة
فهو صحيح لانه لو لا صح عنه ما استدل به ولا يقدر فيه وجود كذاب او متهم بكذب مثله في سننه
النازل عن الامام وكفانا صحة الحديث استدلال مجتهد به ثم يجب علينا العمل به ولو لم يروه
غيره فتأمل هذه الحقيقة التي نبهناك عليها فلعلك لا تجد لها في كلام احد من المجتدين وايات
ان تنادى الى تضعيف شئ من ائمة مذهب الامام الى حنيفة الا بعد ان تطالع مسالينده الثلاثة ولم
تجد ذلك الحديث فيها ويحتمل ان يكون مراد القائل في شئ من ائمة مذهب الامام انه ضعيف ادلة
مذهب اصحابه الذي دل به بعده وفوضوه من كلامه لجرم هذا بحقيقة المذهب اذ مذهب الامام
حقيقة هو ما قاله ولم يرجع عنه الى ان مات لا ما فهم من كلامه كما مر في ائمة الفصل وهذا الجمل
فيه كثير من طلبنة العلم فضلا عن غيرهم فيقولون عن مذهب اصحاب الامام انه مذهب لم مع
ان ذلك الامام ليس له في تلك المسئلة كلام وقد ما واما مثل ذلك من قلة الورع في المنطق وسوء
المصير يفتواوا من بركة العلم وقوة المعرفة به عجز وكل قول الى قائله على التعيين لينظر العلماء
فيه ويكونوا على ثقتهم في غروه اليه بخلاف نحو قولهم قال بعض العلماء كذا فانه عز وناقض لثمة من

العلماء من جعل الله تعالى كلامه القبول ومنهم من لم يجعل عليه فتولا فيقطع فيه الناس وها أنا
قد ابدت لك عن صحة أدلة مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنهما وان جميع ما استدلل
بمذهب مذهب اخذه عن حياي التابعين وان لا يتصور في سنده شخص منهم مذهبهم يكن بأكبر
وان قيل بضعف شيء من أدلة مذهب ذلك الضعيف انما هو بالنظر في الرواية النازلة عن سنده
بعلو موته وذلك لا يقدر فيما اخذ به الإمام عند كل من استصحب النظر في الرواية وهو صاعد الى
النبى صلى الله عليه وسلم وكذلك تقول في أدلة مذهب أصحابه فلم يستدل أحد منهم بمذهب
ضعيف فخرج لرياء الامن طريق واحدة أبدا كما تتبعنا ذلك انما يستدل أحد هو محمد بن
صحيح أو حسن أو ضعيف قد كثر طرق حتى ارتفع لدرجته الحسن وذلك أمر لا يختص بأصحاب
الإمام أبي حنيفة بل يشترك فيه جميع المذاهب كلها كما مر أيضا فانه لا يخفى أن النعصب
على الإمام أبي حنيفة وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين وإيالك وتقليدكم هالين بأحواله وما
كان عليه من الورع والزهد والاحتياط في الدين فتقول ان أدلتنا ضعيفة بالتقليد فتخشى مع
التحسين وتبين أدلتنا كما تتبعنا ما نعرف أن مذهبهم رضي الله عنه من أصحاب المذاهب كبقية
مذاهب المجتهدين رضي الله عنهم أجمعين وان شئت أن يظهر لك صحة مذهبكم كالتصريح في الظهور
ليس دونها سحاب فاسلك طريق أهل الله تعالى على الاخلاص في العلم والعمل حتى تقف على عين
المشاهدة التي قد مرنا ذكرها في أوائل الكتاب فهناك ترى جميع مذاهب العلماء واتباعهم
تقرع منها وليس مذهب أولي بها من مذهب لا ترى من أقوال المذاهب قولا واحدا خارجا
عن الشريعة فرحم الله تعالى من أزم الأدب حلا لمتكلمهم واتباعهم فان الله تعالى جعلهم
قدوة للعباد في سائر أقطار الارض فانها كلها هدى من الله تعالى ونور وطريق الى دخول الجنة
وعن قريب يقدم عليهم في الآخرة من أزم الأدب معهم وينظر ما يحصل لهم من الفرح والسرور
حين يأخذون بيدهم ويشفعون فيهم ما يحصل لهم من اساءتهم الأدب والحمد لله رب العالمين

فصل في بيان ضعف قول من قال ان مذهب الإمام أبي حنيفة أقل المذاهب احتياطاً في
الدين اعلم يا أخي ان هذا قول متعصب على الإمام رضي الله عنه وليس عن صاحب ذوق في العلم
فاني بحمد الله تتبعته مله فوجدته في غاية الاحتياط والورع لان الكلام صفة المتكلم وقد
أجمع السلف والخلف على كثرة ورع الإمام وكثرة احتياطه في الدين وخوفه من الله تعالى فلا
يشأ عنه من الأقوال الامكان على شاكلته حاله على انه ما من امام الا وقد شدد في شيء وترك
التشديد في شيء آخر توسعة للإمام كما يعرف ذلك من سير مذهبهم كلها مثل ما سبناها فبتقدير
وجود قلة الاحتياط في شيء من مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه فلا خصوم عني له في ذلك
فأمكن يا أخي ما قلته لك في جميع أبواب الفقه من باب الطهارة الى آخر الأبواب تعرف صدق
قولي لا سيما في الاموال والابضاع فانه ان احتاط امام المشتري قل احتياطه للبائع وان احتاط
امام لوقوع الطلاق من الزوج قل احتياطه لمن يتزوجها بعده وبالعكس فقد لا يكون
الطلاق وقهر ذلك اللفظ الذي قاله الخالف ومن على ذلك سائر مسائل الخلاف ثم ان

هذا المعنى من قلة احتياط من الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ليس هو بقلة احتياط وإنما هو تيسر
 وتسهيل على الأمة بتعالما بلغه عن الشارع صلى الله عليه وسلم فإنه كان يقول ليس فوا ولا تقتل
 يعني في كل شيء لم تصرح به شريعتي والأكل شيء صرح به الشريعة ليس فيه نصيبتي ولا مشتقة
 على أحد أبدا فجمع الأمر في مثل ذلك إلى مرتبتي الميزان تخفيف وتشديد بتعالما ورد عن
 الشارع سواء وقد كان طلحة بن مصرفا والده وسفيان الثوري وغيرهم يكرهون لفظ الاختلاف
 بين العلماء ويقولون لا نقولوا اختلاف العلماء وقولوا توسعه العلماء وقد قال تعالى إن أطيعوا
 الدين ولا تنقضوا فيه أنتي ينبغي على كل مقلد أن لا يعترض على قول المجتهد خفف أو شد فإنه
 ما خرج عن قواعد الدين ولا عن مرتبتي الميزان السابقة الجامعة لجميع أقوال المجتهدين
 وأتباعهم وكذلك يجب عليه الاعتقاد الجازم بأن ذلك الإمام الذي خفف أو شد على هدي
 من ربه في ذلك حتى يمين الله تعالى عليه بالوقوف على عين الشريعة المطهرة التي يتفرع منها كل قول
 من أقوال علماء الشريعة وقد أجمع أهل الكشف على أن الدائر مع رفع الحرج عن الأمة أولى
 من الدائر مع الحرج عليهم لأن رفع الحرج هو الحال الذي ينبغي أمر الخلق إليه في الجنته
 فيتبشرون منها حيث شاءوا والمجتهد فيها على أحد عكس الحال في الدنيا والحمد لله
 رب العالمين

فصل في بيان ذكر بعض من اطلب في الثناء على الإمام أبي حنيفة من بين الأئمة على
 الخصوص وبيان توسعته على الأمة وسعة علمه وكثرة ورعه وعبادته وعفته وعينه للشرع والإمام
 أبو جعفر الشيرازي عن شقيق البلخي أنه كان يقول كان الإمام أبو حنيفة من أروع الناس
 وأعلم الناس وأعبد الناس وأكرم الناس وأكثرهم احتياطا في الدين وأبعدهم عن القول بالروايات
 في دين الله عز وجل وكان لا يضيع مسألة في العلم حتى يجهر أصحابه عليها ويعقد عليها مجلسا
 فإذا اتفق أصحابهم على موافقتها للشرعية قال لا يوسعها ويوسعها في الباب الفلاني
 انتهى وقد مر ذلك في الفصول السابقة فانظروا في شدة ورعه هذا الإمام وخوفه من الله أن يزيد
 في شرعه ما لم يقبله شريعة نبيه صلى الله عليه وسلم وروى أيضا بسنده إلى إبراهيم بن عكرمة
 الحنزي رحمه الله تعالى أنه كان يقول ما رأيت في عصرى كله عالما أودع ولا ازهد ولا أعبد ولا أعلم
 من الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه وروى الشيرازي أيضا عن عبد الله بن المبارك قال
 دخلت الكوفة فسألت علماءها وقلت من أعلم الناس في بلادكم هذه فقالوا كلهم الإمام
 أبو حنيفة فقلت لهم من أروع الناس فقالوا كلهم الإمام أبو حنيفة فقلت لهم من أزهى الناس فقالوا
 كلهم الإمام أبو حنيفة فقلت لهم من أعبد الناس وأكثرهم اشتغالا للعلم فقالوا كلهم الإمام
 أبو حنيفة فما سألتهم عن خلق من الأخلق الحسن إلا وقالوا كلهم لا أعلم أحدا أتخلق بذلك غير
 الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه وكان شقيق البلخي يمدح أبا حنيفة ويثني عليه كثيرا ويقول على
 رأس الإشهاد في الملأ العظيم من مثل الإمام أبي حنيفة في الورع كان إذا شذى أحدهم ثوبا
 وخطت عنه على الغلة ثم ردها عليه يعطى صاحب الثوب جميع الغلة التي عنده ويقول قد اخططت

دراهمك بذراهمي فخذها كلها وساتجملات يا أخي ديتا وأخرى وهذا ورع لم يبلغنا وقوعه
من غيره رضي الله عنه وروى أبو جعفر الشيرازي أيضا أن الإمام أبي حنيفة وكل وكيل فيهم
غائب من خرو كان فيها ثوب معيب فقال للوكيل لا تتبع هذا الثوب حتى تبين عيبه فباعه ولسني
أن يبين عيبه وخطب ثمنه على عن يقية الثياب فلما أخبره الوكيل بذلك تصدق بغير الثياب
كلها على الفقراء والمساكين ولما خرج أهل الدقة قال وروينا عن شقيق البلخي أن الإمام أبا
حنيفة رضي الله عنه كان يجلس في ظل جدار عريجه ويقول إن لي عندك قرصا وكل قرص
جرتقا فهو ربا وجلوبي في ظل جداره انتقام لي ظل جداره ومن دقيق ورع رضي الله عنه
أن أبا جعفر المنصور الخليفة لما بع الإمام أن يفتي سألت أنته في الليل عن الدم الخارج من
الفتان ولم يكن ممن يخون إمامه بالعيب التي وانظر يا أخي إلى شدة مراقبته لله عز وجل كان
هذا المنع للإمام رضي الله عنه قبل اجتماعه به ومعرفة مقام الإمام في العلم وروى أبو يعقوب وغيره
عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه أنه صلى الصبح بوضوء العشاء أكثر من خمسين سنة ولم يكن
يضع جبينه إلى الأرض في الليل أبدا وإنما كان ينأى عن الحطة بعد صلاة الظهر هو جالس ويقول
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استعينوا على قيام الليل بالقبولة يعني النوم بعد الظهر
وروي الثقات عنه أنه لما مات القاضي الذي كان في عصره فلتش الخليفة في بلاده عن أحد
يكون مكان القاضي الذي مات فلم يجد أحدا يصلح لذلك غير الإمام بكثرة علمه وورعه وعفته
وخوفه من الله تعالى وقيل إنه مات في السجن وبلغ الإمام أبا حنيفة أنهم قالوا للخليفة قد فتشنا
العلماء فما وجدنا أحدا أفتقروا ورع من الإمام أبي حنيفة ويلييه سفيان الثوري وصلة بن أشيم
وشريك فقال الإمام أبو حنيفة أنا أخن لكم تحييا ما أنا فاضرب وأحلبس ولا ألي وأما سفيان
فهرب وأما صلة بن أشيم فقتل مات وتخلص وأما شريك فبقع فكان الأمر كما قال الإمام فان
سفيان ليس ثياب الفيتان وأخذ بيده هصا وخرج إلى بلاد اليمن فلم يعرف أحد حين خرج وأما
شريك فتولى وأما صلة فدخل على الخليفة وقال له كم عندك من الكبر والبراذن وأيش طبعك
اليوم فقال الخليفة أخرجوه عنى هذا مجنون قال الشيرازي وبلغنا عن الإمام أبي حنيفة وسفيان
وصلة أنهم هموا بشر يحلحله ما تواتر وقالوا كان يمكنه عمل الكيلة ويخلص من هذه الورطة فلم يفعل
رضي الله عنهم إجماعا وأما توسعة الإمام رضي الله عنه على الأمة فكثيرا لمن تبعه
أقواله وسيأتي غالبها في توحده أقوال الأئمة أن شاء الله تعالى فمن ذلك قوله رضي الله عنه
بصلة الطهارة من ماء التحامات المسخنة بالسرجين وعظام الميتة فأنه
في غايته التوسعة على الأمة عكس من قال بمنع الطهارة من ذلك
الماء ومدة كل الخبز المحبوز بالنجاسة وإن كان كل من المذ هبيل يرجع
إلى مرتقى الميزان من تخفيف وتشديد ومن ذلك قوله رضي الله عنه بطهارة الفخار الذي
خلط بالنجاسة وقوله إن النار تطهر من ذلك فان ذلك في غاية التوسعة على الأمة فلو لا هذا القول

رضي الله عنه غريب وحليس يلى القضاء فضبر على ذلك وهو كان سريعا على القضاء

مكان يجوز لنا استعمال شيء من الأزياء والأباريق والشقف والزبادى والقلل والكبران والطواجن
 والحوائى ورواد النجاسة الذى يبنى به وقد بلغنا ان جميع ما ذكرنا من خلطه بالسرجين ليس
 مما سكب بل رأينا ذلك وشاهدناه من صانعه الفخار والشقف ولو لا تقليد الناس للإمام أبى حنيفة
 رضى الله عنه فى قوله يحل استعمال الفخار المكنوز لشكر رعيته الناس وضاعت مصالحهم وقيل
 استنبطت لقول رضى الله عنه فى ذلك دليلا وهو ما ورد من تطهير عصاة المسلمين بالنار اتبعوا
 ذلك يدخلون الجنة لأن من شأن الجنة ان لا يدخلها الا المطهرون من الدنس الظاهر والباطن
 فكما كانت النار مطهرة من الذنوب المعنوية فكذلك تكون مطهرة من الامور المحسوسة كالسرجين
 الذى يحسن به الفخار فان قلت فما تقولون فيها كان نجسا من أصل خلقته كعظام الخنزير
 وبقيتها فإنه اذا احرقت عند من يقول بنجاسته من أصل الخلقة ذاتا وصفته فاجواب مثل
 ذلك لا ينبغي اضافته الى الامام أبى حنيفة لانه نظير اجسام الكفار فلا يطهره احواله بالنار
 كما سبقت بسطه فى توجيه أقوال العلماء ان شاء الله تعالى فعلم انه يجب على كل مكلف ان
 يشكر الله تعالى على إيجاده مثل الامام أبى حنيفة رضى الله عنه فى الدنيا ليوسع على الناس بقا
 لتيسير الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وجميع ما سكت الشريعة عنه ولم يتعرض فيه
 لأمر ولا نهى فهو عافية وتوسعة على الأمة فليس لأحد ان يحرم عليهم ثم ان وقع من عالم الخيال
 فى مثل ذلك كان على سبيل الاستنزه وانقورع كما منى النبى صلى الله عليه وسلم أهل بيته عن الشر
 المحرم مع قول صلى الله عليه وسلم حمله للإناث دون الرجال والعلماء امناء الشارع على شريعتهم
 من بعده فلا اعتراض عليهم فيما بينوه للخلق واستنبطوا من الشريعة لاسيما الامام أبو حنيفة
 رضى الله عنه فلا ينبغي لأحد الاعتراض عليه لكونه من أجل الأئمة وأقد هم تدوين المذهب
 وأقرهم سند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومشاهد الفعل أكابر التابعين من الأئمة
 رضى الله عنهم اجمعين وكيف يليق بأمثالنا الاعتراض على امام عظيم أجمع الناس على جلالة
 وعلمه وورعه وهداه وعفته وعبادته وكثرة مراقبته لله عز وجل وخوفه منه طول عمرة
 ما هذا والله الاعشى فى البصيرة لأن جميع ما وسع به علينا انما هو من توسعة الشارع بتقدير عدم
 تضييق الشريعة بذلك فهو من باب اجتهاده ونور قلبه امام عظيم يوسع علينا بلجته ادة مع شدة
 ورعه واحتياطه فى دينه وشدة احتياجه الى ما وسع به علينا كيف يسوغ لمسلم عاقل ان يخرض
 عليه مع شدة احتياجه هو الى ما وسع به الامام عليه ليللا ونهارا فاعلم ذلك وتأمله فانه نفيس
 وايات أن نخوض مع الخائفين فى اعراض الأئمة بغير علم فتحسن فى الدنيا والآخرة فان الامام
 رضى الله عنه كان متقيلا بالكتاب والسنة متبوعا من الراى كما قلنا مناه لك فى عدة مواضع من
 الكتاب من قلش مذهبه رضى الله عنه ووجه من أكثر المذاهب احتياطا فى الدين ومن قال
 غير ذلك فهو من جملة الجاهلين المتعصبين المنكرين على أئمة الهدى بفهم السقيم وحاشى ذلك
 الامام الاعظم من مثل ذلك حاشاه بل هو امام عظيم متبع الى انقراض المذاهب كلها كما اجزى
 به بعض اهل الكشف الصحيح وأنبأه لن يزوالا فى ازدياد كلما تقارب الزمان وفى مزيد

اعتقاد في أقواله وأقوال أتباعه وقد قلنا قول ما منا الشافعي رضي الله عنه الناس كلهم عيال
في الفقه على الحقينة رضي الله عنه وقد ضرب بعض أتباعه وحسب ليقول غيره من الأئمة قلم
يفعل ما ذلك والله سدى لا عترة بكلام بعض المتعصبين في حق الإمام ولا يقولهم الله من
حاله أهل الرأي بكلام من يطعن في هذه الإمام عند المحققين يشبهه الخديانات ولو أن هذا الذي
طعن في الإمام كان له قلم في معرفتنا من أئمة المجتهدين ودقة استنباطاتهم لقدم الإمام ^{حقينة} آتياً
في ذلك على غالب المجتهدين لثقة مدركه رضي الله عنه وأعلمنا أخى انتى ما بسطت لك
الكلام على مناقب الإمام الحقينة أكثر من غيره الأئمة بالمتورين في دينهم من بعض طلبة المذاهب
المخالفة له فانهم ربما وقعوا في تضييع شيء من أقوال الصنفاء مدرك عليهم بخلاف غيره من
الأئمة فان وجوه استنباطاتهم من الكتاب والسنة ظاهرة لغالب طلبة العلم الذين لهم قلم
في الفهم ومعرفت المدارك وأذيان التتوي الأئمة كلهم من الرأي فاعمل بكل ما تجده من كلام
الأئمة باستراح صدره ولو لم تعرف مدركه فانه لا يخرج عن إحدى مرتبتي الميزان ولا يخرجوا
تكون أنت من أهل مرتبة منها وإياك والتوقف عن العمل بكلام أحد من الأئمة المجتهدين
رضي الله عنهم فانهم ما وضعوا قولاً من أقوالهم إلا بعد المبالغة في الاحتياط لأنفسهم ولأن
ولا تفرق بين أئمة المذاهب بالجهل والتعصب فان من فرق بين الأئمة فكانه فرق بين
الرسائل كما صرح به في الفصول قبله وإن تقاوت المقام فان العلماء ورثة الرسل وعلى من حرم
سلكوا في هذا إهمهم وكل من استمع نظره وأشرف على عين الشريعة الأولى وعرف ضارعه أقوال الأئمة
ورأهم كلهم بخلافون أقوالهم من عين الشريعة لم يبق عنده توقف في العمل بقول إمامهم
من كان بشرط السابق في الميزان وقد تحققنا بذلك والله أعلم فليس عندي توقف في العمل
برخصة قال بها إمام إذا حصل شرطها أبداً ومن لم يصل إلى هذا المقام من طريق الكشف
وجب عليه اعتقاد ذلك في الأئمة من طريق الإيمان والتسليم ومن فهم ما ذكرناه من هذا
البيان العظيم يتقوله عند في الخلف عن اعتقاده ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربه
أيد أو يقال كل من توقف عن ذلك الاعتقاد أن هؤلاء الأئمة الذين توقفوا عن العمل بكلامهم
كانوا أعلم منك وأورع بيقين في جميع ما دونوه في كتبهم لا يتابعهم وإذا دعيت أنك أعلم منهم
نسبت الناس إلى الجنون والكذب مجداً وعناداً وقد أفتى علماء سلفك بتلك الأقوال التي تراها
أنت ضعيفة ودانوا الله تعالى بها حتى ما تواقوا فلا يقدر في علمهم وورعهم جهل مثلك غيظهم وخفا
مداركهم ومعلوم بل مشاهد أن كل عالم لا يضع في مؤلفه عادة إلا ما بقيت محررة ووزنه غير
الادلة وقواعد الشريعة وحرره تحريراً ذهبه الجوهر فإياك ان تقتبض نفسك من العمل بقول
من أقوالهم إذا لم تعرف منزعه فانك عاى بالنسبة إليهم والعالي ليس من مرتبة الانكار عليه
العلماء لانه جاهل بل عمل يا أخى بجميع أقوال العلماء ولو مرجحته أو رخصته بشرطها المعروف
بين العلماء وشاكل بعضك بعضها وفتش نفسك فربما أيتها تنقم في الكياثر من غل وحسن فكر
ومكر واستنزاع الناس وعينة فهم وأكل حرام فضلاً عن الشبهات وغير ذلك من الكياثر فضلاً

الشاطبية في علم القراءات وغير ذلك من المختصرات **والقسم الثاني** ما شرفه على العلماء
 فقراءت بحمد الله شرح جميع هذه الكتب على العلماء رضي الله عنهم مرارا قراءات بحث وتحقيق
 حسب طاقتي ومرايتي فقراءت شرح المنهاج للشيخ جلال الدين المحلي على الاشياخ مع تجميع ابن قاضي عجلاون
 مع مطالعة شرحه الموجودة في مصر عشر مرات وقراءت شرح الروض على مؤلفه سيدنا ومولانا
 شيخ الاسلام زكريا كاملا وقراءت عليه شرح المنهاج ايضا وشرح البهجة الكبير وشرح التحرير و
 شرح التيقظ وشرح رسالة القشيري وشرح آداب البحث واداب القضاء وشرح البخاري
 للمؤلف وشرحه للشيخ شمس الدين الجرجي وكتاب القوة للاذري والقطعة والتكملة
 للزركشي وقطعة السبكي عن المنهاج وكتاب التوضيح لولد وشرح ابن الملقن على المنهاج والنبية
 وشرح ابن قاضي شهبة الكبير والصغير وقراءت شرح الروض على الشيخ شهاب الدين ارملي وكنت
 اكتب على كل درس منها زوايد شرح **الروض** وزوايد الخادم وزوايد للمهازي
 شرح المذهب وغير ذلك حتى كان الشيخ يتعجب من سرعة مطالعتي لهذه الكتب يقول لي ولا كتابك
 زوائد هذه الكتب لما كنت اظن انك طالعت كتابا واحدا من هذه الكتب لما قرأت شرح الروض
 على مؤلفه شيخ الاسلام زكريا كنت اطالع عليه جميع المواد التي تيسرت لي من القراءة وتخوير
 جميع عباراته من اصولها كلها حتى احطت علما باصول الكتاب التي استعملتها في الشرح
 كالمهيات والخادم وشرح المذهب والقطعة والتكملة وشرح ابن القاضي شهبة والرافع
 الكبير والبسيط والوسيط والوجيز وفتاوى القفال وفتاوى القاضي حسين وفتاوى ابن
 الصلاح وفتاوى العراقي وغير ذلك وكنت انبه الشيخ على كل عبارة نقلها مع اسقاط شيء منها واطلعت
 على اثنتي عشرة مسألة ذكرها من زيادة الروض على الروضة والحال انها مذكورة في الروضة
 في غير ابوابها والحققها للشيخ بشرح واطلعت على مواضع كثيرة ذكرها من ابحاث الزركشي و
 غيره في الخادم والحال انها من اقوال الاصحاب فاصلحها في الشرح وقراءت شروح الفيتة
 ابن مالك كابن المصنف الاعني والبصير ابن امر قاسم والمكودي وابن عقيل والاشمولي
 مرارا على الشيخ شهاب الدين الحسائي وغيره وقراءت عليه شرح التوضيح للشيخ خالد وكتاب
 المغني وحواشيه وغير ذلك وقراءت شرح الفيتة العراقي مرارا فقراءت شرحها للمؤلف على الشيخ
 شهاب الدين الرضائي شرحها للسجاي على الشيخ أمين الدين الامام بجامع العنبري ثم اخضرت
 وقراءت شرحها للجلال السيوطي وشرحها للشيخ زكريا عليه مرة واحدة وكذلك علوم الحديث
 لابن الصلاح ومختصر النووي وقراءت شرح جميع الجوامع للشيخ جلال الدين المحلي وحاشيته
 لابن أبي شريف على الشيخ نور الدين المحلي وكنت اقرأ الحاشية والشرح عليه على
 ظهر قلمي اذا استيت الكرسي في البيت والشيخ نور الدين ماسك الحاشية وكان يتعجب من عت
 حفظي لذلك وحسن مطالعتي وقراءت العنبري وحواشيه على الشيخ عبد الحق السبائي
 وقراءت المطول ومختصره على الشيخ العلامة على العجمي بباب القراءة وحواشيه وقراءت شرح
 الشاطبية للسجاي ولابن القاصم وغيرها على الشيخ نور الدين الجارحي وغيره وقراءت من

كتبت التفسير وموادها تفسير الامام الهروي على شيخ الاسلام الشيخ شهاب الدين الشيشي
 الجبلي وقرأت الكشاف وحاشيته وتفسير البضاوي وحاشيته للشيخ جلال الدين السيوطي
 على شيخ الاسلام زكريا مرة واحدة وكتبت اطالع على ذلك تفسير ابن زهرة وتفسير ابن عادل
 وتفسير الكواشي وتفسير الواحدى الثلاثة وتفسير الشيخ عبد العزيز الديري الثلاثة وتفسير
 الثعلبي وتفسير الجلال السيوطي المسمى بالدر المنثور وغير ذلك ونشأت من قراءتي الحاشية
 التي وضعها شيخ الاسلام المذكور على تفسير البضاوي وقرأت شرح البخاري للشيخ شهاب الدين
 القسطلاني على مؤلفه المذكور وكتبت اطالع عليه تفسير القرآن العظيم لأجل مافي
 البخاري من الآيات لأعرف مقالات المفسرين فيها واطالع عليه أيضا شرح البخاري
 للمحقق ابن حجر وشرحه للكرمانى وشرحه للعيني وشرحه للبرماوى وغير ذلك وقرأت عليه
 شرح مسلم للإمام النووي وشرحه للقاضي عياض والقطعة التي شرحها الشيخ شهاب الدين
 المذكور على مسلم وقرأت كتاب الاحوذى على شرح الترمذى لأبي بكر بن العربي المالكي
 وكذلك قرأت عليه كتاب الشفا للقاضي عياض وكتاب المواهب اللدنية في المنهج المحمدية وغير ذلك
القسم الثالث فيما طالعته لنفسى وكتبت أراجع الاشياخ في مشكلات عدة قراءتي
 على الاشياخ جميع الكتب المتقدمة كلها طالعته شرح الروض نحو خمس عشرة مرة وطالعته
 كتاب الامام الشافعي رضى الله عنه ثلاث مرات وكتبت اطالع عليه استدراكات الاصول
 وتفسيراتهم عليه في شرحهم وتعاليقهم وطالعته مختصر المزني وشرحه الذى وضعه عليه شيخ
 الاسلام زكريا كذلك مرة وطالعته مسند الامام الشافعي رضى الله عنه مرات والحاموى مرة
 واحدة وطالعته كتاب المحلى لابن خزم في الخلاف العالى وهو ثلاثون مجلدا وكتاب الملل والنحل
 له وكتاب المحلى لمختصر المحلى للشيخ محيى الدين بن العربي وطالعته الحاموى لما وردى وهو عشرين مجلدا
 وكذلك الاحكام السلطانية له مرة واحدة وطالعته فروغ ابن الحداد وكتاب الشامل لابن
 الصياغ وكتاب العدة لأبي محمد الجويني وكتاب المحيط والفروق له مرة واحدة وطالعته
 الراغبى الليدرو الصغرى مرة واحدة وطالعته شرح المذهب للنووى والقطعة للسبكي عليه
 نحو خمسين مرة وطالعته شرح مسلم للنووى خمس مرات وطالعته المصنفات والتعقيبات
 عليها مرتين وطالعته التاجد مرتين ونصفا وطالعته القوت للأدرعى والتوسط والفتح له مرة
 واحدة وطالعته كتاب العدة لابن الملقن والجمالة وشرح التنبية له مرة واحدة وطالعته تفسير
 الجلالين نحو ثلاثين مرة وشرح المنهاج للجلال المحلى نحو عشرين مرة وطالعته فتح الباري على البخاري
 مرة وشرح العيني مرة وشرح الكرماني ثلاث مرات وشرح البرماوى مرتين والتفقيح للزركشى
 ثلاث مرات وطالعته شرح القسطلاني ثلاث مرات وشرح مسلم للقاضي عياض مرة ولفارسي
 مرة وطالعته تفسير الهروي ثلاث مرات والنخازن خمس مرات وابن عادل مرة والكواشي ثلاث
 مرات وتفسير ابن زهرة ومكي مرة واحدة وتفسير الجلال السيوطي المأثور نحو ثلاث مرات
 وطالعته الكشاف بحواشيه نحو حاشية الطيبي وحاشية التفتازانى

وحاشية ابن الميولي عليه ثلاث مرات وعرفت جميع المواضع التي وافق عليها أهل الاعتزال *
 وجمعها في جزء وطالعت على الكشاف أيضا البحر إلى جان واعراب السمين واعراب
 السقاقتي وطالعت تفسير البيضاوي مع حاشية الشيخ زكريا عليه ثلاث مرات وطالعت ^{تفسير}
 ابن النقيب المقدسي وهو مائة مجلد وطالعت تفاسير الواحدي الثلاثة وتفسير عبد الغني ^{الديلمي}
 الثلاثة كلامها مرات وطالعت من كتب الحديث ما لا أحصى له عدد في هذا الوقت من المسائل
 والأجزاء كموطاء الإمام مالك ومسند الإمام أحمد ومسائل الإمام أبي حنيفة الثلاثة وكتاب
 البخاري وكتاب مسلم وكتاب أبي داود وكتاب الترمذي وكتاب النسائي وصحيح ابن خزيمة
 وصحيح ابن حبان ومسند الإمام سعيد بن عبد الله الأزدي ومسند عبد الله بن حميد
 والغيلانيات ومسند الفرموس الكبير وطالعت معاجم الطبراني الثلاثة وطالعت من
 الكوامع للأصول كتاب ابن الأثير وحوامع الشيخ جلال الدين السيوطي الثلاثة وكتاب السنن الكبرى
 للبيهقي ثم اختصرتها وقد قال ابن الصلاح ما ذكر كتاب في الستة أجمع للآدلة من كتاب السنن الكبرى
 للبيهقي وكان له لم يترك في سائر أقطار الأرض حديثا إلا وقد وضعه في كتابه انتهى وهو من أعظم
 أصول التي استمدت منها في الجمع بين الأحاديث في هذه الميزان كما سبق في الفصول وطالعت
 من كتب اللغة صحاح الجوهري وكتاب النهاية لابن الأثير وكتاب القاموس وكتاب تهذيب
 الأسماء واللغات للنووي ثلاث مرات وطالعت من كتب أصول الفقه الدين نحو سبعين
 مؤلفا واحطت علما بما عليه أهل السنة والجماعة وبما عليه المخترعة والفكرية وأهل الشطط من
 غلات المنصوفة المتفعلين في الطريق وطالعت من فتاوى المتقدمين والمتأخرين ما لا يحصى
 له عدد كفتاوى القفال وفتاوى القاضي حسين وفتاوى الماوردي وفتاوى الغزالي وفتاوى
 ابن الحارث وفتاوى ابن الصلاح وفتاوى ابن عبد السلام وفتاوى السبكي وفتاوى
 البلقيني وكل من هاتين الأخيرتين مجلدات وطالعت فتاوى شيخنا الشيخ زكريا وشيخنا
 الشيخ شهاب الدين وغير ذلك كفتاوى النووي الكبرى والصغرى وفتاوى ابن
 الفرياح وفتاوى ابن أبي شريف وغير ذلك ثم جمعتها كلها في مجلد باستقاط استدلالها
 وطالعت من كتب القواعد قواعد ابن عبد السلام الكبرى والصغرى وقواعد العلائي وقواعد
 ابن السبكي وقواعد الزركشتي ثم اختصرتها عن الأخيرة وطالعت من كتب السير كثير
 كسيرات ابن هشام وسيرة الكلاعي وسيرة ابن سيد الناس وسيرة الشيخ محمد الشافعي وهي أجمع
 كتاب في السير وطالعت كتاب المعجزات والمخاض للجلال السيوطي ثم اختصرته وطالعت
 من كتب التصوف ما لا أحصى له عدد الآن كالقوت لأبي طالب المكي والرواية للهارث المحاسبي
 ورسالة القشيري والأجلاء للقرطبي وعوارف المعارف للسهروردي ورسالة النور لسبكي أحمد
 الزاهد وهي مجلدان وكتاب منحة السيد في معجزات الغررى وهو ست مجلدات وكتاب الفتوح
 الملكية وهي عشر مجلدات ثم اختصرتها وطالعت كتاب الملل والنحل لأبي خرم كذا كذا مرة
 وعرفت جميع العقائد الصحيحة والفاسدة ثم ترققت الهمة إلى مطالعة تفتية كتب الملاحمة ^{الاربع}

فطالعت من كتب المالكية التي عليها العمل كتاب الملذونة الكبرى التي تضمنت مسائلها فطالعت
 الصغرى وكتاب ابن عرفة وابن رشد وكتاب شرح رسالة ابن أبي زيد للتناوي والشيخ جلال الدين
 ابن قاسم وطالعت شرح المختصر لميرام والتناوي وغيره وابن الحارثي وكتب أراجع في مشكلاتها
 ابن قاسم والشيخ شمس الدين اللقاني وأخاه الشيخ ناصر الدين واحطت علما بما عليها الفتوى في
 مذهبيهم وما انفرد به الإمام مالك عن بقية الأئمة من مسایل الاستنباط وطالعت من كتب
 الكيفية شرح القدوري وشرح مجمع البحرين وشرح الكنى وقناوى قاصى خان ومنظومة
 السيف وشرح الهداية وشرح أحاديثها للمحافظ الزيلعي وكتب أراجع في مشكلاتها
 الشيخ نور الدين الطرابلسي والشيخ شهاب الدين بن السبلي والشيخ شمس الدين القرطبي
 وغيرهم وطالعت من كتب الكنايلة شرح الخرقى وابن بطة وغيرهما من الكتب وكتب أراجع
 مشكلاتها شيخ الإسلام الشيشيني الكلبى وشيخ الإسلام شهاب الدين الفتوحى وغيرهما من هذه
 المطالعة كانت بيني وبين الله تعالى وبارك الله تعالى في وفقى فهذه أمانتكم في هذا الوقت
 من الكتب التي طالعها ومن شك في مطالعتها من الأقران فليأتني بأي كتاب يشاء من هذه الكتب
 ويقرؤه على أنا أحله له غير مطالعة فان الله تعالى على كل شيء قدير وقد أخبرني سيدي على
 المصطفى رحمه الله تعالى أنه قرأ في يوم وليلة ثلثمائة ألف ختم وستين ألف ختم هذا كلامه لي
 رضى الله عنه وذكر الشيخ جلال الدين السبوطي رحمه الله تعالى أن محمدا بن جوير الطبري جاسبه
 البكار قبل موته على ألف رطل جبراً وثمانية ابطال انتهى وقد كنت أطالع الجزء الكامل من شرح المذهب
 أولهيات وكتب زوايده على درسى في الروضة في ليلة واحدة وكان غالباً أقرأني يقطن
 أنني توليت الاشتغال بالعلوم لكوني كنت لأحضر روساً وأشياخهم ويقولون لو أن فلاناً دام
 على الاشتغال بالعلوم كان من أعظم المفتين في مصر الآن وكتب أحضر دروسهم في بعض الأوقات
 فذو البحث ولا أتكلم ولا استشكل مسألة من المسائل لكوني أعرف المنقول فيها فطالعها يا أخي
 مثل ما طالعت من هذه الكتب أن أردت الاطاعة بأقوال العلماء كلها واحمد لله
 رب العالمين ولنتشرع في الجمع بين الأحاديث الشرعية وتنزيلها على مرتبتي الشرعية المطهرة
 من تحريف وتشديد عملاً بقول الإمام الشافعي وغيره أن أعمال الكهنة ينحلها على حالين
 أولى من الغلو أحدهما قول وباللغة التوفيق من الأحاديث التي انقلها العلماء رضى الله عنهم
 في معناها حديث اليماني مرفوعاً خلق الله تعالى الماء طهوراً لا ينجس شيئاً ويشق اليماني أيضاً
 عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في البين امرأة طيبة
 وماء طهور ثم توضأ صلى الله عليه وسلم على مع حديث ابن حبان وغيره الماء طهور لا ينجس شيئاً
 إلا ما غلب على طعمه ولونه وريحه ومع حديث اليماني مرفوعاً الصبي الطيب وضوء المسلم ولو لي
 عشر سنين حتى يحل الماء فاذا وجد في خمسة حلقاً فإنه خير من حديثي الأولين الخفقان والكذبتان
 الآخران مشددان فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان فليس من قدر على الماء الخالص والمتغير
 يسيراً ولو بطرح تمر وزبيب في إناء يتيمم بالتراب فالمراد بالبين الذي قال الإمام أبو حنيفة يعني

الامور به شاعرا للشارع ما لم يخرج الى حد الفقهاء كما ان المراد بسم الله ليس بواجب لقوله في حديث
 عبد الله بن مسعود مائة طلبة وماء طهور فافهم ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
 في حديث مسلم وغيره في الشاة الميتة هلا أخذتموها فاحرقوها فانفقتموها مع قوله صلى الله
 عليه وسلم في حديث البيهقي عن عبد الله بن حكيم انه قال كتب اليك رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قبل موته بشهر وبأربعين يوما لا تنفقوا من الميتة باهلا ولا عصيف الحديث الاول
 فيه التحفيف على من احتاج الى مثل ذلك الجدل بقريته ان الشاة كانت لي مونة وهي من الفقراء
 كما في بعض طرق الحديث وكانوا يصدقوا بها عليها والحديث الثاني محمول على من لم يخرج الى مثل
 ذلك من الاغنياء واصحاب الرفاهية فراجع الحديثان الى مرتبتي الميزان من تخفيف وتشديد
 ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي اذ فتوا الاطفاق والدم والشعر فانه ميتة مع
 حديث البيهقي ايضا من فوقه الا باس عسل الميتة اذ اذ به ولا بأس بشعرها وهو فها وقرنها اذا
 غسل بالماء ففي الحديث الاول نجاست الشعر الذي على الجلد المدبوغ وفي الحديث الثاني انه
 متنجس بظهر غسله بالماء ويقال الحسن واختر له محمد بن مسلم في ذبائح البرية والجوس من قوله
 صلى الله عليه وسلم في جلد ذبائحهم دبا غده طهورا فمثل الشعر الذي على الجلد فيحصل الحديث
 الاول على أهل الرفاهية الذين لا يحتاجون الى مثل ذلك ويحل الثاني على المحتاجين الى مثله
 من ذوي الحاجة نظير ما تقدم في اهاب الميتة فراجع الحديثان في شعر الميتة الى مرتبتي
 الميزان في التخفيف والتشديد ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في منزالها جميعا في عظم
 العاج كما رواه مسلم وغيره عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب
 من السباع مع حديث البيهقي عن ثوبان قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اشترى
 لقاطمة قلادة من عصب وسوارين من عاج ومع حديث البيهقي ايضا عن انس كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم غثشتا بالعاج ففي الحديث الاول من استعمال عظم الفيل وفي الحديث الثاني
 وبما معه جواز استعماله فيحل الاول على الذين يجدون غيره أو على استعماله فيما فيه رطوبة ويحصل
 الثاني على أهل الحاجة اليه أو استعماله في الشئ الحاف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان من تخفيف
 وتشديد ومن ذلك حديث المسور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال في بريدة من
 فريدة المشركين فاسقوا صحابه منها وحديث البيهقي عن جابر كنا نغزو وامر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فنصيب من كل آنية المشركين واسقيتهم ونشتمع بها فلا يعاب علينا مع حديث
 البيهقي عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يني عن الشرب من
 اواني الصنادي وفي رواية للشيخين ان ابا ثعلبة قال يا رسول الله انا باارض أهل كتاب اوقا كل
 في آنيةهم فقال صلى الله عليه وسلم ان وجدتم غير آنيةهم فلا تأكلوا فيها وان لم تجدوا غيرها
 فاغسلوها وكلوا فيها ففي الشق الاول التخفيف وفي حديث عائشة التشديد فقط وفي حديث أبي
 ثعلبة التشديد من وجه التخفيف من وجه التشديد في حق من وجد غير آنيةهم والتخفيف في
 حق من لم يجد غيرها كما ترى فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ان كان في حديثك او ما يدل على

ان الامر وقع حيث علم بنجاسته ايتهم فليتنامل + ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى عليه مع حديثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انه لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما امر الله تعالى انتهى والمراد بقوله كما امر الله تعالى يعني في القرآن وليس فيما امر الله تعالى التسمية على الوضوء ففي الحديث الاول التشديد بنفي الصحة والكمال وفي الثاني التخفيف فوجه الحديثان الى مرتبتي الميزان كما سيأتي بسطه في الجهم بين اقوال المجتهدين + ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي من توضأ فليتمضمض وليستشق مع حديثك مسلم مرفوعا عشر من الفطرة وعد منها المضمضة والاستنشاق فالحديث الاول مشدد لما فيه من صيغة الامر والحديث الثاني مخفف فوجه الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث ابن عباس الذي رواه البيهقي عن ابن عباس كان اذا توضأ فقبض قبضة من ماء ثم تقبض يده فمسح بها رأسه واذنيه ثم يقول هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ مع حديثه ايضا باسناد صحيح عن عبد الله بن زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأخذ لأذنيه ماء خلاف الماء الذي أخذ له رأسه وكان ابن عمر اذا توضأ يعيد أصبعيه في الماء ليسح بهما أذنيه فالحديث الاول فيه تخفيف والحديث الثاني وعقل ابن عمر فيه تشديد فوجه الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن المتذلل انه قرأ على رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم عليه وهو يتوضأ فلم يرد عليه صلى الله عليه وسلم السلام فأخذه ما قرب ما بعد فلما فرغ صلى الله عليه وسلم من وضوئه قال انه لم يمنعني ان أرد عليه الا اني كرهت ان أذكر اسم الله تعالى الا على الطهارة مع حديث مسلم عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر اسم الله تعالى على كل حيانه فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف فيحمل الاول على أهل الكمال في الادب والثاني على من دونهم فوجه الامر بينهما الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قاما مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبول وهو جالس قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه لا تبلى قاما فبالا عمر قائما بعجتي ما ن فالاول فيه تخفيف فعلم صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز والحديثان الاخران فيما تشديد بالنظر كمال أهل كمال الادب والحياء وحال غيرهم فوجه الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا من استح فليوتر وحديث البيهقي اذا استح حملكم فليستح ثلاثا مع حديثه ايضا من استح فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج فالحديثان الاولان فيما تشديد والحديث الثالث فيه تخفيف فوجه بين الاحاديث الى مرتبتي الميزان ومن حمل الوترية في الحديث الثالث على ما يكون من الوترية الثلاث فهو راجع الى موتبة التشديد وكذلك رواية انه صلى الله عليه وسلم رد الروية وقار الشئ بحجر تشديد بالنسبة لموتبة هذه التريادة ومن ذلك الاستنجاء بالتراب لموتبة فيه شئ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واتما جاء عن الصحابة والتابعين فبعضهم منعه فشدد وبعضهم جوزه مخفف + ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا العيتان وكاء السه فمن نام فليتوضأ مع حديث البيهقي عن

حذفت بن اليان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اختصه من خلفه وهو جالس يخفق رأسه
 فقال يا رسول الله وجب على وضوء قال لا حتى تضع حبتك فالاول عام في تقض وضوء النائم
 وهو جالس متمكنا والثاني فيه علم تقض وضوء من تام جالساً وعليه فيجل الاول على حال
 الاكابر من اهل الدين والورع ويحل الشا على حال غيرهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان تخفيف
 وتشديد + ومن ذلك تفسيره صلى الله عليه وسلم قوله شحاً او لاسم النساء بغير الجاء
 بقوله لما عز لعلك قلت ا و لست مع حديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
 يقبل بعض نساء ثم يخرج للصلاة ولم يتوضأ فالحديث الاول يشترى تقض الوضوء باليسر والتخفيف
 والثاني صريح في عدم التقض فيجل التقض على حال من لا يملك اربه وعدم التقض على من ملك اربه
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان على قياس ما قاله العلماء في نظيره من قبله الصائم وكذلك
 الحكم في الملبوس + ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي وغيره مرفوعاً
 اذا مس أحدكم ذكره فليتنوضأ وفي رواية فلا يصلي حتى يتوضأ وفي رواية له من مس فرجاً
 فلا يصلي حتى يتوضأ وفي رواية البيهقي ايما امرأة مست فرجها فليتنوضأ مع محمد طلق بن عدي
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له حين سأل عن مس ذكره هل هو الايضغمت فالحديث
 الاول بطرق مشددة محمول على حال الاكابر وحديث طلق مخفف محمول على حال غيرهم بدليل
 كون طلق كان راعياً لا بل قوم وقد كان على بن ابي طالب رضي الله عنه يقول لا بالي مست
 ذكرى أما في فرج الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم احتجم فضلى ولم يتوضأ مع حديث البيهقي مرفوعاً اذا قاء أحدكم في صلاته
 او قلنس أو رشف فليتنوضأ ثم يبين على ما مضى من صلاته ما لم يتكلم فالاول مخفف والثاني
 مشدد وكذلك القول في حديث القهقري في الصلاة الذي رواه البيهقي من ان أعمى وقع في حفرة
 والبيهقي رضي الله عنه سلم في الصلاة فضحك طوائف من الصحابة فامر النبي صلى الله عليه وسلم من
 صلات ان يعيد الوضوء والصلاة مع قول فقهاء المدينة وغيرهم من الصحابة انه يعيد الصلاة
 دون الوضوء هو ليجمع الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك قول عمر رضي الله عنه في حديث مسلم ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات يوم فتح مكة بوضوء واحد وفي رواية البيهقي انه صلى خمس
 صلوات وضوء واحد بهم حديث البخاري وغيره عن انس رضي الله عنه ان رسول الله صلى
 كان ينوء اء عمداً في صلاة وكان أحدنا يكفيه الوضوء ما لم يجد ثوباً فالحديثان الاولان
 ومنه ان يمتنع في بيت سالت فيه التشديد بان يتبع صلى الله عليه وسلم على مثل ذلك فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابن عباس رضي الله عنهما من ترك المضمضة والاستنساخ
 عنهما حكمه عاتقاً له مع قول الحسن لا يعيد فالاول مشدد والثاني مخفف + ومن
 ان كان في الصلاة من اراد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل هو وعائشة من ناءوا
 من الصحابة فالتشديد في رواية مختلفة ايدينا فيه مع حديث البيهقي وقال رجاله
 في ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في ان يغتسل المرأة بفضل ظهور الرجل او يغتسل الرجل

بفضل ظهور المرأة فلحديث الاول يعطى التحفيف والحديث الثاني يعطى التشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكذلك قول عبد الله بن سرجس رضي الله عنه تنوضاء المرأة وتغسل من فضل غسل الرجل وظهوره ولا غس فهو يرجع الى التشديد والتحفيف + ومن ذلك حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل للحجاة قبل ان ينام وتارة يتوضأ ثم ينام مع حديث البيهقي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينام وهو جنب ولا يغسل ماء فيحتمل انه لا يغسل ماء أصلاً ويحتمل انه لا يغسل ماء للغسل فلحديث الاول مشدد والثاني مخفف + ومن ذلك حديث البيهقي عن عمار بن ياسر قال اثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم في التيمم على الوجه والكفين وفي رواية أخرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعمار حين سألته عن التيمم بعد ان كان تمعك في التراب انما كان يلقيك هكذا ثم ضرب بيده الأرض ثم رفع قفها ثم مسح وجهه وكفيه ثم لم يجاوز الكوع مع حديث البيهقي أيضاً انه صمد يديه الى المرفقين فلحديث الاول مخفف والثاني مشدد وهو أولى اذ القياس ان يكون البذل من الشيء على صورته فرجع الامر الى التشديد والتحفيف + ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل جماعة من الصحابة في طلب قلادة لعائشة كانت فقدتها فادركتهم الصلوة فصلوا بغير وضوء فلما اتوا النبي صلى الله عليه وسلم وشكوا ذلك اليه لم ينكر عليهم صلى الله عليه وسلم مع حديث البيهقي وعجزه لا يقبل الله تعالى صلاة بغير طهور فكم انه صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليهم حين صلوا الحرمه الوقت فكذا لم ينكرهم اذا عدم الماء والتراب فلحديث الاول مخفف في أمر الطهارة مشدد في أمر الصلاة والحديث الثاني مشدد في أمر الطهارة ولكل منهما وجه فرجع الامر الى الميزان + ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤم المتيمم المتوضئين وكره ذلك علي بن عمر أيضاً صلاة ابن عباس بجماعة من الصحابة وهو متيمم وبه قال سعيد بن جبير والحسن وعطاء والزهرى فالاول وعامة فيه تشديد والاثر بعده وفيها التحفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان + ومن ذلك حديث أبي داود في المراسيل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اغتسل فرأى لمعة على منكبيه لم يصبها الماء فأخذ خصله من شعر رأسه فغصرها على منكبيه ثم مسح بيده على ذلك المكان وحمل البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بفضل ماء كان في يده مع حديث عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأخذ لكل عضو ماء حين يدا فالاول فيه تحفيف والثاني فيه تشديد ويحتمل ان الماء الذي عصره صلى الله عليه وسلم من شعره كان من ماء الغسلة الثانية أو الثالثة فرجعت المرتبتان بهذا الاحتمال الى واحدة + ومن ذلك حديث مسلم مرثوعاً اذا ولغ الكلب اثناء أحلكم فليرقه ثم يغسله سبع مرات احداهن بالتراب وبه كانت عائشة وابن عباس وأبو هريرة يفتون الناس مع حديث البيهقي فغسلوه ثلاثاً أو خمساً أو سبعة فالاول مشدد والثاني مخفف فيحمل الاول على التقدير على السبع ويحمل الثاني على العجز عنها + ومن ذلك حديث مالك وغيره مرثوعاً ان الهرة ليست بنجس وقول

عائشة رضي الله عنها رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بفضلهما مع قول أبي هريرة رضي الله عنه يغسل الأبناء من الهر كما يغسل من الكلب في رواية عنه إذا ولع الهر في الأثناء غسل مرة أو مرتين بعد أن يهراق فالحديث الأول فيه التحفيف ومقابلته من قول أبي هريرة رضي الله عنه فيه التشديد إن كان أبو هريرة رأى في ذلك شيئاً عن النبي صلى الله عليه وسلم فرجع الأمر إلى المرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً ما أكل لحم فلان بأس بسوره وفي رواية له أيضاً لأس بأس بول ما أكل لحم مع الأحاديث التي تعطي الجحاسة في سائر أحوال الحيوانات فالأول محقق والأحاديث مقابلة مشددة فرجع الأمر في ذلك إلى المرتبة الميزان ومن ذلك حديث الماء طهور لا ينجسه شيء وفي رواية الماء طهور كله لا ينجسه شيء رواه البيهقي وغيره ثم قال وهو مخصوص بالإجماع إن ما تغير بالجحاسة فهو نجس قليلاً كان أو كثيراً فرجع الحديث قبل الإجماع والإجماع إلى المرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره إن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الماء الخف ثلاثة أيام وليلتين للمسافر ويوماً وليلة للمقيم الحديث بجميع طرقه مع حديث البيهقي رضي الله عنه عن خزيمة قال جعل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثراً ولو استزدت لزدني يعني المسح على الخفين وفي رواية له وإيم الله لو مضى السائل في مسئلة لجعلها خمسين وفي رواية للبيهقي عن أبي عمار رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله أمسح على الخفين قال نعم فقلت يوماً قال ويومين فقلت قال ثلاثة قلت يا رسول الله وثلاثة قال نعم وما بد لك وفي رواية قال نعم وما شئت وفي رواية قال نعم حتى عد سبعاً ثم قال صلى الله عليه وسلم نعم ما بد لك فحديث مسلم وغيره فيه تشديد وحديث البيهقي بجميع طرقه فيه تحفيف ويصح حمل الأول على حال الإكراه والثاني على حال غيرهم وبالعكس من حيث قوة حياة الأبدان وضعفها بفعل الطاعات أو المعاصي فرجع الأمر إلى المرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن معمر رضي الله عنه إذا تمزق الخف ونجس منه الماء من مواضع الوضوء فلا تمسه عليه مع قول الثوري أمسح على الخفين ما تعلقا بالقدم وإن تمزقا وقال كذلك كانت خفاف المهاجرين والأبصار حرقاً مشتقاً فقوله معمر فيه تشديد وقول الثوري فيه تحفيف ولم نجد في ذلك شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما ورد في خبر اللحم الذي لم يحل للغلبيين وحديث الخفين من أمره صلى الله عليه وسلم المحرم أنه يقطعها أسفل من الكعبين فإن في ذلك دلالة على أن الخف إذا لم يخط جميع القدم فليس هو نجس يجوز المسح عليه فرجع الأمر في ذلك إلى المرتبة الميزان ومن ذلك حديث الشيخان غسل الجحمة واجب على كل محتلم وحديث البخاري إذا جاء أحدكم الجحمة فليغتسل مع حديث البيهقي مرفوعاً من توضأ يوم الجحمة فيها ونعمت ونجى عن الفريضة ومن اغتسل بالغسل أفضل فالأول فيه التشديد والثاني فيه التحفيف وحمل بعضهم الأول على من كانت راحته تؤذي الناس الثاني على من ليس له راحة كريحته فرجع الأمر إلى المرتبة الميزان قال بعضهم وإنما خص صلى الله عليه وسلم وجوب الغسل بالمحتلم لأنه هو الذي يظهر منه الصنات الذي يؤذي الناس أو يضعف جسده بارتكاب المعاصي ومن شأن الغسل أن يزيل القدر وينعش البدن فلذلك أمر

المحتلمة ومن ذلك البيهقي وخبره في الحائض اصنعوا كل شيء الا الجماع مع حديث عائشة
 أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يباشر الحائض الا من وراء الثوب أو الا زابروا البيهقي فالاول
 فيه التحفيف والثاني فيه التشديد وحمل بعض العلماء الاول على من عملت غمريه والثاني على من لم
 عملت اربعة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك قول ابن عمر عتوكه في المستحاضة انها
 تغتسل من الظهر الى الظهر وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها تغتسل عن كل يوم وضلا
 واحد مع قول علي وابن عباس رضي الله عنهما تتوضأ المستحاضة عند كل صلاة وكانت
 ام حبيبة بنت جحش تغتسل عند كل صلاة من قبل هبتها لا يأمروا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فومر بن صهيف ومشد فوجع الامر الى مرتبتي الميزان

فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الاخبار والآثار كتاب الصلاة

ضمن ذلك حديث البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما في امامة جبريل بالبي صلى الله عليه وسلم
 ان جبريل صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء حين غاب الشفق وانه صلى به في المرة
 الثانية حين مضى ثلث الليل الاول وقال الوقت ما بين هذين يعني ما بين مغيب الشفق الى ثلث
 الليل الاول مع حديث ابن عباس أيضا وقت العشاء الى الفجر فالحديث الاول فيه التشديد
 لا بما فيه خروج الوقت بمعنى الثلث الاول من الليل وفي الثاني التحفيف لتأخذه الى طلوع الفجر
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وكذلك القول في احاديث امامة جبريل بالبي صلى الله عليه وسلم
 في صلاة العصر والصبح وقوله فيها الوقت ما بين هذين مع قوله عليه السلام في العصر وقت العصر
 ما لم تغرب الشمس مع قوله في الصبح ما لم تطلع الشمس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك
 قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن الا متوضئ وقيل انه من قول أبي هريرة مع حديث عائشة ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذكر الله على كل حيائه ومع قول ابراهيم النخعي سمعنا ابا هريرة
 يابسا أن يؤذن الرجل على غير طهر وفي رواية موضوعه فالحديث الاول مشدد والثاني مذهب
 تحفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم قال من أذن فهو يقيم وفي رواية انما يقيم من أذن مع حديثه أيضا في قصته + ومن ذلك
 مشروعيته الاذان ان عبد الله بن زيد قال يا رسول الله أرى الويل لي في كيفية الاذان فلو ذك
 بلال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قافمت فتفي الحديث الاول لتشديد في المتأخر
 تحفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث مسلم وفيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم جمع بين الاذان والاقامة لكل صلاة ليلته المز دلفه مع حديثه صلى الله عليه وسلم
 انه صلاهما باذان واحد واقامتين مع حديثه الى داود انه صلى الله عليه وسلم
 صلاهما باذان واحد واقامة واحدة لكل صلاة ولصيناد في الاولى وفي رواية
 ولم يناد في واحدة منهما قال البيهقي وهي اصح الروايات عن ابن عباس فاما حديث
 الاول وما وافقه فيه التشديد ومقابله فيه التحفيف فرجع الامر الى مرتبتي
 الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث البيهقي عن عائشة رضي الله عنها

وفي رواية لمالك واذا اكبر للركوع مع حديث البيهقي عن البراء بن عازب قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة يرفع يديه ثم لا يعود ومع قول ابن مسعود لما صلى بالناس لأصليين يكبر صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من فرقة واحدة ومعلوم أن ذلك في حكم المرفوع فالحديث الأول مشدّد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، ومن ذلك حديث البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قال سمع الله لمن حمده قال اللهم ربنا لك الحمد وقوله كان عبارة عن دوام ذلك وبه قال علي وابن سيرين وعطاء والبولودة مع حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا ولك الحمد وفي رواية البيهقي اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فليقل من خلفه ربنا لك الحمد مع ما اخذ الشافعي حيث استحب للمؤمنين الجمع بين الذكرين فالاول مشدّد والثاني مخفف بالنظر لمشاهد المصلين فمن رأى الامام واسطة بينه وبين الله تعالى في الاجازة عن كونه تعالى قبل حمد المؤمنين فالربنا ولك الحمد على ذلك ومن حجب عن هذا المشهد قال سمع الله لمن حمده تفاؤلا بقبول حمدك فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، ومن ذلك حديث البيهقي وغيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد تقم ركبته قبل يديه واذا رفع رفع يديه قبل ركبته وفي رواية لابي داود فاذا نهض نهض على ركبته واعتمد على فخذه مع حديث ابي داود والبيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سجد أحدكم فلا يترك كما يترك البعير وليضع يديه ثم ركبته فالحديث الأول مشدّد والثاني مخفف باقماده على يديه اذا قام من السجود فرجع الحد يثان إلى مرتبتي الميزان ، ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بوضع الكفين في السجود يعني مكشوقين وحديثه أيضا شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حواله مضاء في جباهنا واكتفينا فلم يشكنا مع حديث البيهقي عن بعض الصحابة انه كان يسجد على الفر والطويل الكمين للمشقة في اخراج يديه وكان النخع يقول كان الصحابة يصلون في بشا تقم وبراسهم وطيا لستهم ما يخرجون أيديهم وروى البيهقي انه صلى الله عليه وسلم صلى وعليه كساء ملتفت به يصنع يديه عليه يقيه برد الحصباء وفي رواية لم يبق بالكساء برد الارض بيده ورجله فالحديث الأولان مشدّدان ومقابلهما مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، ومن ذلك حديث البخاري وغيره في صفة قيام النبي صلى الله عليه وسلم عن الجلس عن مالك بن الحويرث انه كان يصل للناس صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس ثم اعتمد على الارض مع حديث البيهقي عن عبد الله بن عمر انه كان اذا رفع رأسه يوجه من سجدتين من الصلاة على صدره وقدميه ويقول انما كان صلى الله عليه وسلم يقوهم معتد على يديه من أجل ضعف كان به فالحديث الأول مخفف والثاني مشدّد فرجع الحديثان إلى مرتبتي الميزان ، ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا فعل في الصلاة وضع ذراعه اليمنى على ركبته ورفع أصبع السبابة فحشاها شيئا وهو يدعولها كما مع حديثه أيضا عن ابل بن حجر انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع أصبعه عن شهايد غوبها ومع

حديثه ايضا مرفوعا تحريك الاصبع في الصلاة مذكورة للشيطان فالاول مخفف والثاني مشدد وسياقي توجيههما في الجمع بين أقوال الأئمة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث الشيخين عن عبد الله بن مسعود قال لعني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد كفي بين يديه كما علمت السورة من القرآن النجيات لله الى آخوه مع حديث عمر بن العاص ان صحرا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قعد الامام آخر ركعة من صلاة ثم احدث قيل ان يتشهد فقد تمت صلاة وفي رواية فاحث قيل ان يسلم فقد جازت صلاة فالاول مشدد والثاني مخفف فيجعل الثاني على حال أصحاب الصرح رات والاول على غيرهم كما هو الغالب على الناس فرجع الامر الى المرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث مسلم عن أبي موسى الاشعري قال كان أول ما يتكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس للتشهد النجيات لله الى آخوه مع حديث البيهقي عن جابر وعن عمر في إحدى الروايتين عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد باسم الله وبالله النجيات لله الى آخوه فالاول مخفف بثلاث التسمية والثاني مشدد بذكرها فرجع الامر الى المرتبتي الميزان وقال البخاري حديث جابر مخطئا فقل ذلك يرجع الامر الى مرتبة واحدة كالحديث الذي ورد فرج ١ + ومن ذلك حديث البيهقي وغيره السابق مرفوعا لا صلاة الا بفاتحة الكتاب مع حديث الامام أبي حنيفة رضى الله عنه والبيهقي مرفوعا من صلى خلفهم فان قراءه الامام لم يقرأه قلت وهذا محمول على حال الاكابر الذين يجتمعون قلوبهم على حضرة الله تعالى اذا سمعوا قراءة امامهم كما ان من يقرأ القرآن بعد قراءة امامه كما يسأل في محمول على حال من لم يجتمع بقلبه على حضرة ربه بقراءة امامه وبالاول قال ابن عباس وابن مسعود وابن عمر جماعة من الصحابة والتابعين وفي حديث البيهقي مرفوعا الى ابي بكر تقرون وراء امامكم قالوا اجل يا رسول الله قال لا تفعلوا الا بما قرآن فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها وفي رواية لا تقروا بشيء اذا جهرتتم الا بما قرآن انتهى وقال عطاء كانوا يرون ان على المأموم القراءة فيما ليس فيه الامام دون ما يجهرون به فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + وسياقي في توجيهه الاقوال ان ابا حنيفة رحمه الله تعالى كان يكتفي عن القراءة بذكر اسم الله تعالى في الصلوة ويقرأ قوله تعالى وذكروا اسم ربه فصلى ان ذلك محمول على من يحصل له جمعية القلب اذ ذكر اسم ربه + ومن ذلك حديث البيهقي وغيره عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهر ليدعو على قوم ثم تركه الا في الصبح فلم يزل يقنت فيه حتى فارق الدنيا وفي رواية للبخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت في الوعدة الا خيرة من الصبح بعد ما قال سمع الله لمن حمده مع حديث البيهقي عن عبد الله بن مسعود انه قال ما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من صلواته وعن أبي محمد قال صليت خلف عبد الله بن عمر صلاة الصبح فلم تقنت فقلت لا اراك تقنت فقال ما أحفظ عن أحد من اصحابنا فالاول مشدد والثاني مخفف عند من لا يقول بالنسخ فرجع الامر الى المرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث البخاري مرفوعا الفحة عورة مع حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حصر الازار عن فخذه فالاول مشدد والثاني مخفف وبصره ان يكون

الاول نشرها لاهل المروءات والثاني لاحادها فخرج الامر في ذلك
 ذلك حديث الشيخان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل
 ١ وكلمه ثوبان مع حديث مسلم مرفوعا لا يصلي الرجل في التوبة الا ان
 مشد فخرج الامر الى موثق الميراث ومن ذلك حديث الشيخان ان
 عليه وسلم سئل عن الرجل يجزئ الصلاة شيئا فقال لا يصلي في شيء من
 مع حديث البيهقي في قوله اذا قام الرجل في الصلاة فوجد في نفسه
 مامض ما لم يسلم فالاول محقق والثاني مشد فخرج الامر الى موثق الميراث
 هو غلبة التوبة في حديث اذا استقاء بعد ركعة فوجد في نفسه ما لم يسلم
 وان اختلف حكم الصيام مع الصلاة وهو مؤثر في حديث مسلم مرفوعا
 الله صلى الله عليه وسلم وهو يميل في حديث علي بن ابي طالب مرفوعا
 مع حديث البيهقي وغيره ان المصلي يرد بين السجدة والاربعين في الصلاة
 الامر الى موثق الميراث ويخرج الاول عن علي بن ابي طالب مرفوعا
 من الاما غرض لا يتاخر في رد السلام غيره ومن ذلك حديث البيهقي
 صلاة الرجل اذا لم يكن بين يديه مثل شجرة او شيء من الاشياء
 حديث مسلم وغيره ايضا عن عائشة قالت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الليل انا معش فنته بينه وبين ان يتركه كما عثر في الحديث ان
 صلى الله عليه وسلم كان يصلي في الحارة وترتفع بين يديه من البيت
 عثمان وعلي رضي الله عنهما لا يترفع صلاة من صلى في الحارة الا ان
 من لا يقول بالنشر فخرج الامر الى موثق الميراث ومن ذلك حديث
 تعالى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو جازتني في يوم
 الناس وان كنت قد صليت في بيوتهم واطاعتهم في بيوتهم
 مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 رواية لا صلاة مكتوبة في يوم مرتين حتى كان في ذلك
 يصلي معهم ويصلي ان يكون في الصلاة فانه في كل صلاة
 ان ياتي من اجل كونه في الصلاة فانه في كل صلاة
 فالحديث الذي ياهي بالعادة في الصلاة في كل صلاة
 ذلك ما رواه البيهقي عن الحسن بن الحسن بن احمد بن محمد بن
 قياسا على ما قام من زعمين فلم يحسن منعه في كل صلاة
 الصبح بالناس فلم تقم قال البيهقي في الحديث ان من صلى في كل صلاة
 لاجله بدافا لاول مشد والثاني محقق فخرج الامر الى موثق الميراث
 البيهقي عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال

اليه في ايضا انه صلى الله عليه وسلم ولم يشهد مع رولته ايضا انه صلى الله عليه وسلم تشهد قبل
 السجدة ثلث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وسياقي توجيه القولين
 في الجمع بين اقوال الائمة ان شاء الله تعالى ومن ذلك حديث اليه في مرفوعا لا صلاة
 لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ولا صلاة لمن لم يصل على نبي الله صلى
 الله عليه وسلم وقول الشعبي من لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد فليعد صلاته
 او قال لا تجزئ صلاته مع قول أبي مسعود البصري لو صليت صلاة لا أصلي فيها على محمد وآل
 محمد لم ايت ان صلاتي لا تكم فان الحديث الاول عامه يشير الى الوجود في الشريعة وقول أبي
 مسعود يشير الى الصحة مع النقص فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك حديث اليه في مرفوعا مفقأ الصلاة الطهور واحرامها التكبير واحرامها التسليم أي
 قول المصل السلام عليكم مع قول الامام أبي حنيفة رضي الله عنه المراد بالتسليم التشهد وهو قول
 عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حتى انه لو أحدث قبل التسليم صحته صلاته فالحديث الاول
 على التفسير الاول مشدد والاثران بعد مخففان فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 حديث الامام مالك والشافعي رضي الله عنهما عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه صلى بالتاسع
 صلاة المغرب فلا يقرأ شيئا حتى سلم منها فلما سلم قيل له انك لا تقرأ شيئا فقال اني كنت
 اجزأ بها الى الشام فجلت انزلها منقلدة حتى قدمت الشام فبعثتها واقتابها واحرامها واحرامها
 قال المخنف فاعاد عمر واعادوا مع رواية اليه في عن عمر رضي الله عنه انه قال حين اعلموه
 بانهم لم يقرأ في المغرب شيئا فكيف كان الركوع والسجود قالوا حسنا قال فلا بأس اذا
 ومع رواية اليه في عن علي رضي الله عنه ان رجلا قال له اني صليت فلم اقرأ قال أتممت الركوع
 والسجود قال نعم قال عمت صلاتك فالاول مشدد والاثران مخففان فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان وسياقي توجيه ذلك في ذلك الجمع بين اقوال الائمة ان شاء الله تعالى وانما يحتمل ان
 يكون المراد بالقراءة قراءة السورة بعد الفاتحة جميعا بين الاضداد والاعادة كانت باجتها ومنه
 ومن ذلك حديث الشيخين في باب اامة الحبيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم بالصلوة
 ثم ذكر انه جنب فاضرف قطرها ثم جاء ورأسه تقطر ماء فمضى بهم أي ولم يأمرهم بالاعادة
 للاحرارهم مع رواية اليه في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالتاسع وهو جنب فاعاد واعادوا
 وبه قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه وروى اليه في ان عمر رضي الله عنه صلى بالقوم الصبح وهو
 جنب فاعاد ولم يأمرهم بالاعادة وذكر مثل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن في
 الحديث الاصغر فالحديث الاول مخفف ان صح انهم كانوا داخلوا في الاحرام والثاني مشدد مع
 اثره على مع اعادة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر بن القوم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك قول المسورين محقة كما رواه اليه في ان من وجد في ثوبه أو نعله خبثا وهو
 في الصلوة القاع عنه واستأنف الصلاة مع قول عبد الله بن عمر رضي الله عنه انه يلغى
 على ما مضى فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً إذا جاء أحدكم المسجد فليقلب نعليه فلينظر فيها خبثاً فإن وجد فيها خبثاً فليمسحها بالأرض ثم ليصل فيها وحديث البيهقي عن أم سلمة رضي الله عنها أنها سألت عن المرأة تطيل ذيلها وتمشي في المحان القذر فقالت أم سلمة رضي الله عنها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يطهرها فابعده وفي رواية له عن أبي هريرة رضي الله عنه قلنا يا رسول الله أتأمر بالمسح فتنظف الطريق؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم الطريق يطهر بعضها بعضاً وفي حديث البيهقي مرفوعاً إذا وطئ أحدكم بنعليه في الأذى فإن التراب له طهور انتهى مع ما أخذ به الإمام الشافعي وغيره صليحاً وجوب غسل الثوب والغسل إذا اتجنس من القذر في الأرض فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت لقد رأيتني أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركا وفي رواية له فاعينه وفي رواية أخرى للبيهقي لقد رأيتني وأنا أمسيه يعني المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا جفحتته مع رواية البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أصاب ثوبه المني غسل ما أصاب منه ثوبه ثم خرج إلى الصلاة وأنا أنظر إلى أثر البقع في ثوبه ذلك في موضع الغسل فالأول مخفف والثاني مشدد سواء كان الغسل لتنجاسة المني أو للتنظافة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث البيهقي وغيره أن أعرابياً بال في المسجد فامر النبي صلى الله عليه وسلم أن يصب عليه ذنوب من ماء مع قول أبي قلابة من سبأ التابعين ومع قول الإمام أبي حنيفة زكاة الأرض يمسحها بالحديث الأول مشدد والأول مخفف ولأن أبا حنيفة وأبا قلابة رأيا في ذلك شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قالاه وصرح بعضهم برفع فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث الحاكم وقال أنه على شرط الشيخين مرفوعاً من سمع النداء من جرات المسجد وهو يصيح من غير عز رقله يجب فلا صلاة له وكان على رضي الله عنه يقول لأصلاة لجار المسجد إلا في المسجد فقتل له من جوار المسجد فقال من سمع المنادي فقال البيهقي وقد روي ذلك مرفوعاً مع ما ورد من تقريره صلى الله عليه وسلم بعض الصحابة على صلاة وحده في بيته ولم يأمروا بالعادة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك أن عمر بن عبد العزيز في كنيه من لا يعرف البوكة أنه يؤمر بالناس مع قول الشعبي والنخعي والزهري أنه يؤمر فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك قول ابن عباس فيما رواه البيهقي لا يؤمر الغلام حتى يتكلم مع حديثه عن عمر بن سلمة أنه كان يؤمر قوم في الفرائض والنجاسات في المساجد وكان ابن سلمة أوسب سبب فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث حذيفة رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم

ان يقوم الامام فوق ويبقى الناس خلفه وفي رواية لمرفوعة لا يصلي الامام على ثوبين اعلى منها عليه اصحابه
 مع رواه البيهقي عن صالح مولى التومة قال كنت اصلي انا وابوه مرة فوثق ظهر المسجد بصلية صلاة
 الامام وتلك في المكتوبة فالاول مشدد والثاني مخفف ويصح حمل الاول على من فعل ذلك
 تكبرا والثاني على غير ذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ٥ ومن ذلك حديث
 البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع باربعين
 رجلا وبه قال جماعة من الصحابة والتابعين وحديث البيهقي مرفوعا ليس على ما دون
 الخمسين جمع حديث البيهقي عن ام عبد الله الدوسية قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الجمعة واجبة على كل قريته وان لم يكن فيها الا ربعه وقال علي بن ابي طالب رضي الله عنه لا جمعة
 ولا تشرقي الا في مصر جامع ونحو ذلك من الآثار فالاول ومأمعه مخفف من حيث علم الوجوب في
 الثاني ومأمعه مشدد من حيث الوجوب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ٥ ومن ذلك حديث الترمذي
 والبيهقي وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في الصلوة في عيد الفطر والاضحى
 سبعا في الاولى وخمسا في الثانية سوى تكبيرة الصلوة مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الاضحى والفطر اربعا تكبير على المجتاز وكان عبد الله بن مسعود
 رضي الله عنه يقول التكبير في العيدين خمس في الاولى واربع في الثانية قال الحديث
 الاول مشدد والثاني مخفف في العدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ٥ ومن ذلك حديث
 مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف في كل ركعة اربع ركوعات
 وفي رواية خمس ركوعات وفي رواية ثلاث ركوعات مع حديث البخاري انه صلى الله عليه وسلم
 صلى لكسوف الشمس يوم مات ابنه ابراهيم ركعتين في كل ركعة ركوع واحد وقال ابن
 عباس رضي الله عنهما المراد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى لكسوف ركعتين في كل
 ركعة ركوعان فالاول بجميع طرق مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ٥ ومن
 ذلك حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كان لا يصلي للزلازل اذا وقعت ولا
 غيرها من الايات كالظلمة او موت احد مع رواه الامام الشافعي وغيره ان عليا رضي الله عنه
 صلى لزلزلة سنت ركعات في اربع سجرات وخمس ركعات وسجدتين في ركعة وركعة وسجدتين
 في ركعة وثبت مثل ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه ايضا كما ثبت عنه انه خساخسا لما بلغه
 ان امرأة من ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ماتت فقيل له ذلك فقال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذا رايتهم آية فاسجد واواي آية أعظم من ذهاب ارجل النبي صلى الله عليه وسلم وكان
 ذلك قبل طلوع الشمس فاثبت عمر رضي الله عنه مخفف واثبت على ومأمعه مشدد ويصح حمل الشك
 على من توثق فيه الآيات ويعظم علة الخوف من الله فيكون السجود كالماء الذي يصب على النار
 يخفف حرها والاول على من لم يكن عنده كل ذلك الخوف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ٥ ومن
 ذلك حديث مسلم وغيره مرفوعا بين الرجل وبين الشربة والكفن ترك الصلوة زاد في
 رواية البيهقي فمن تركها فقد كفر مع ما ورد في الاحاديث بعد كفر الكفر الذي يخرج به

عن الاسلام قال اول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر فيه الى مرتبة الميزان + ومن ذلك
حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع شهداء أحد يومهم ولم يصل عليهم
ولم يغسلوا مع حديث البرقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على شهداء أحد فان
كان الحديث الاول هو الثابت كان مخففا وان كان الحديث الثاني هو الثابت كان مشددا وان
كان الحديثان ثابتين حملت الصلاة على انها على جماعة ما توافوا بعد القضاء الحرجا وعلى الدعاء فقط
ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا اذا رآيم الجنازة فقوموا حتى تتخلفكم او توضع زدي رواية
البيهقي وان لم يكن احداكم ماشيا معها وروى الشيخان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك
جنازة فقام لها فقبلها جنازة يهودي فقال اليست نفسا وفي رواية للبيهقي انما قتلت للملك وعلو
ذلك من الاحاديث الآمرة بالقيام مع حديث الشافعي ومالك ومسلم ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يقوم للجنازة ثم ترك القيام فلم يكن يقوم لها اذا رآها فان لم يثبت ان هذا ناسخ
للاول فهو مخفف والاو مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان + ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم صلى على النجاشي وكبر أربعين مرة وروى البيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم
صلى على قبر فكبّر أربعين مرة وغير ذلك من الاحاديث مع حديث مسلم وغيره ان النبي صلى الله عليه
وسلم كبر خمسا في صلاة على بعض اصحابه صلى على رضى الله عنه على سهل بن حنيف وكبر
عليه ستا ثم التفت الى الناس وقال انه من اهل بدر وفي رواية للبيهقي ان عليا صلى على ابي قتادة
فكبر عليه سبعا وكان يدبر يا قال العلماء واكثر الصحابة على ان التكبير اربع فان لم يثبت تسع
نرا على الاربع فالاول مخفف والباقي مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان + ومن ذلك حديث
مسلم وغيره عن عتبة بن عامر قال ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ
ان يصلي فنهى او تقويمين موتانا قد كرمنا وحين تضيق الشمس للغروب حتى تغرب مع حديث
مسند وغيره ايضا من دفعه صلى الله عليه وسلم كثير من اصحابه ليلا وتقريره لهم على ذلك ومن
ما نقل عن عتبة انه قبل له ان يقرأ بالليل فقال قد فن أبو بكر بالليل فالاول مخفف والثاني
مشدد لمن يخشى المشتقة في الليل فرجع الامر الى مرتبة الميزان + ومن ذلك حديث البيهقي ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فسلم تسليمه واحلة مع حديثه ايضا عن عبد الله
بن ابي اوفى انه صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فسلم عن عينه وبساره كالصلاة ذات الرءوس
وسجود فالاول مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في حديث البيهقي عن ابي امامة
بن سهل انه كان اذا صلى على جنازة سلم تسليم خفيفا مع حديثه ايضا ان ابن عمر كان
اذا صلى على جنازة ليسمع من يليه فرجع الامر الى تخفيف وتشدد كما في
الميزان ويصح حمل الجهر على الاقرباء من الناس وعدم الجهر على من اش
فيه الحزن على ذلك الميت وعسمة الخشية والخوف فلم
يستطع الجهر كما كان عليه السلف الساكن حتى ربما كان
احدهم اذا صلى على جنازة لا يقد على المشي فيرجعون به في النفس + ومن ذلك حديث

فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالثاني هو مشدد والاول هو مخفف والدعاء فقط +

مسلم وغيره مرفوعاً عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على سهل بن بيهق في المسجد فلما أنكر بعض الناس ذلك قالت ما أسهر ما لنبي الناس روى البيهقي أن أبا بكر وعمر صلى عليهما في المسجد مع مثل النومة عن الهريزة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له قال صالح فكانت الجنازة توضع في المسجد فرايت أبا هريزة إذا لم يجد موضعاً إلا في المسجد الضرف ولم يصل عليها قال الحديث الأول ومما ضعفه والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان أن لم يثبت نسخ لأحد الكلبيين شيئاً في توجيه ذلك في الجهميين أقوال المذاهيب ومن ذلك حديث مسلم مرفوعاً قاذو حيت فلا يتكلم بالكينة قالوا وما ألوجب يا رسول الله قال إذا مات معصيتي البخاري عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نعى جعفر وزيد بن حارثة وعبد الله بن راحة وعيناة نذراً فاني مع خيرهم عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل رقباً مة فبكي وأبكي من حوله فمع مثل البيهقي أن عمر انتهى ساء يسكن مع الجنازة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فليكن دعوتهم يا عمر فإن العابر بالكينة دامق والمقتسم مصابة والعهد قريب ومع الحديث الثابت عنه صلى الله عليه وسلم أن الله لا يعذب بالسمع العين ولا يجزئ القلب لكن يعذب بهذا وأنتال إلى لسانه أو توجم فالحديث الأول مشدد بإباحة البكاء إلى الموت فقط والثاني مخفف بإباحة البكاء قبل الموت وبعد فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن أم عطية قالت كفينان عن أبقار الجنازة ولم يغرم صليتنا مع حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى لسوءه جلوساً ينتظرون الجنازة قال أتحملن فيمن يحمل قلن لا قال فقلن فيمن يدي قلن لا قال فتغسلن فيمن يغسل قلن لا قال فارجعن ما زورات غير ما جورتا ومع حديث أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى فاطمة رابحة من تغزية لأهل ميت فقال لها والذي نفسي بيده لو بلغت معهم الكداء يغني القنور ما رأيت الجنة حتى يراها جلاً بك فقول أم عطية ولم يغرم عليتنا فيه تخفيف وقوله ما زورات غير ما جورتا وما بعده فيه التشديد في النبي فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

در فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الزكاة إلى الصوم فمن ذلك ما رواه البيهقي عن ابن عمر قال ليس في مال العبد ولا المكاتب زكاة حتى يعقوب مع قوله أيضاً حين شل هل في مال المملوك زكاة فقال في مال كل مسلم زكاة في مائتين خمسة فما زاد في الحساب أي في مائتين درهم فضنة فالأول مخفف والثاني مشدد ويصح حمل الأول على من كان عبد الأهل الشريف والمجمل والثاني من حيث عموم العبد على من كان عبد الأهل الكرم والسخاء من حيث أن الزكاة متعلقة بعين ذلك المال لا بالمكلف مع أن الرقيق عبد لله كما أن سيده عبد لله وكما أن سيد العبد مستخلف في مال الله فكذلك العبد مستخلف في مال سيده الأصغر فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث أبي داود والبيهقي وغيرها في الصدقات عن معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث إلى اليمن قال خذ الحب من

الحب والمشاة من العلف والبعر من الابل والبقرة من القوم حديث البيهقي عن طاووس قال قال
 معاذ بن جبل اني بخصي وليست اخذه منكم مكان الصدقة وفي رواية مكان الخريته فانه
 أهون عليكم وخير للمهاجرين بالمدينة فالاول مشد لتخصيصه على اخذ الواجب من عين كل جلس
 ونقله في بعض الاحاديث الى بدل معين في الحيوانات والثاني مخفف لاخذ من المجلس
 غير الجنس من المتقومات فرجع الامر الى مرتبة الميزان ان لم يثبت نسخ لاحدى الروايتين
 ثم وتصحح لرواية الخريته مكان الصدقة وروى البيهقي ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مر على ناقة مسنة في ابل الصدقة فغضب وقال قال تل الله صاحب هذه الناقة فقال يا رسول
 الله اني ارتجتها ببعدين من حواشي الصدقة قال فتعم اذا وفي رواية اندراى في ابل الصدقة
 ناقة كومة فسأل عنها فقال المصدق الى اخذتها بابل فسكت فقيه جواز اخذ القيمة في
 الزنثان ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على
 المسلم في عبده ولا فرسه صدقة وفي رواية للبيهقي وغيره مرفوعا ليس في الخيل والبقرة زكاة
 الا زكاة الفطر في الوقت مع حديث مسلم وغيره مرفوعا من صلح فذهب ولاضحة لا يؤدى عنها
 حقها الى ان قيل يا رسول الله فالخيل ثلاثة هي لرجل ورجل ورجل ورجل ستر
 قاما الذي هي له ستر ورجل ربطها في سبيل الله ثم لم يبين حق الله في ظهورها ولا زكاتها وفي رواية
 لا ينسى حق الله في ظهورها وبطونها في عسرها وبسررها ومع حديث البيهقي مرفوعا في الخيل
 السائمة في كل فرس دينار ومع رواية البيهقي عن عمر بن الخطاب انه ضرب على كل فرس دينار
 دينار فالاول مامع مخفف بالعموم والثاني ومامع مشد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك حديث البيهقي عن ابي موسى ومعاذ ان ابني صلى الله عليه وسلم قال لهما لما بعثهما
 الى اليمن لا تأخذوا في الصدقة الا من هذه الاصناف الاربع الشجر الحنطة والزبيب والتمر
 مع حديث الشافعي ومالك عن ابن شهاب الزهري في الزنثان العشر يؤخذ من عصر زيتونة يوم
 يعصره فيما سقت السماء والابهار وكان بعلا العشر فيما سقى برشاء الناضح نصف العشر
 وبه قال عمر بن الخطاب اذ ابلغ حبه خمسة اوسق فيعصر يؤخذ عشر زيتة فالاول مخفف والثاني
 مشد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن ابن عمر ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال العسل في كل عشرة اراقاق وفي رواية له ان رجلا قال يا رسول الله ان
 نحرق قال اذ العشر قال يا رسول الله احمر حبله فحمله له مراما وراه الشافعي ومالك ان رجلا جاء
 الى عمر بن عبد العزيز فقال هل علي في العسل صدقة قال لا ليس في الخيل ولا في العسل صدقة
 وبه قال علي ومعاذ والجنس فالاول مشد والثاني ومامع مخفف ان لم يثبت نسخ ومن ذلك
 رواية البيهقي عن عمر بن الخطاب قال ليس في الخضر وات صدقة ورواية عن علي بن ابي طالب
 يقول صدقة وبه قال عطاء قال ليس في ثمن الخضر وات صدقة والفواكه كلها صدقة
 في فيها صدقة مع حديث مسلم وغيره فيما سقت السماء والعيون وكان علويا ابي يتيقن السحاب
 العشر فتم كل نبات فالاول مشد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان

ومن ذلك رواية مالك والشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب ليس في الحلى زكاة مع رواية البيهقي
عن عمر بن الخطاب أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري أن مر من قبلك من ساء المسلمين أن
يصدقن حيلهم قال عبد الله بن مسعود إذا بلغ ذلك مائة درهم فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان + ويصح حمل الاول على حل المرأة الفقيرة عرفاً والثاني على أهل
الثروة والغنى + ومن ذلك رواية البيهقي عن ابن عمر وغيره أنهم كانوا يقولون من أسلف
مألاً فعليه زكاته في كل عام إذا كان في يد ثقة وفي رواية عن ابن عمر وعثمان ما كان من دين
في يد ثقة فهو بمنزلة ما في أيديكم وما كان من دين مظنون فلا زكاة فيه حتى يفضيه
مع قول عطاء وغيره ليس عليك في دينك زكاة وإن كان في يد مليء وبه قال عمر وعائشة ونكوة
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث البخاري و
غيره عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة رمضان صاعاً من تمر
أو صاعاً من شعير وفي رواية صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً
من أقط أو صاعاً من زبيب مع حديث البيهقي وأبي داود أن صحاباً صاعاً من دقيق فالاول
مشدد من حيث تعيين الخراج المحب والثاني مخفف كما ترى فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان +
ومن ذلك حديث الشيخين عن عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا أطعست المرأة
من بيت زوجها غير مفسدة فلها أبوها وله مثله وفي رواية وللخازن مثله لك بما اكتسب ولها
بما أنفق لا ينقص بعضهم أبو بعض شيئاً مع رواية البيهقي عن أبي هريرة أنه سئل عن المرأة تصيد
من بيت زوجها قال لا إلا من ثوبتها وألجر بينهما ولا يعل لها أن تصيد من مال زوجها إلا بإذن
وغير ذلك من الأثلا فالاول مخفف على المرأة والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
+ ويصح حمل الاول على زوجة الرجل الكريم الراعي بذلك وحمل الثاني على زوجة
النجيل + ومن ذلك حديث مسلم وغيره لا تستألفوا الناس شيئاً فمن سأل الناس أو مالهم
تكثر أفاعلهما يسئل جبراً فليستقل منه أو ليكثر مع حديث البيهقي وغيره عن الفراء عن
الله عنه أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم أسأل يا رسول الله قال لا ولكن كنت
سائلاً ولا بد فاسأل الصالحين وفي رواية المسائل كدوس وفي رواية حماد بن في
صاحبها يوم القيامة فمن شاء أبقى على وجهه ومن شاء تركه إلا أن يسأل الرجل في أمر
لا يجد منه بداً وإذا سلطان ومع حديث البيهقي أيضاً ما المعطى بأفضل من الأخذ إذا كان
محتاجاً فالاول فيه تشديد ومقابله فيه تخفيف كما ترى فرجع الأمر إلى مرتبتي

الميزان +

وفصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الصيام إلى الحج + ومن ذلك ما روى مسلم عن عائشة
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتينا فيقول هل عندكم من ماء فاقول لا فيقول أني صائم
وفي رواية فيقول إذا أفصوم معرواية الشافعي والبيهقي عن حفصة رضي الله عنه أنه كان إذا
يدأله الصوم بعد ما زالت الشمس صام ومع قول ابن مسعود وأحدكم بالخيار ما لم ياكل أو يشرب

قالوا مشدداً يا شتراط الميت قبل الزوال والثاني مخفف لجعل الميت قبل الزوال وبعد الزوال
 الغروب دليل من أوجب تثبت الميت في صوم النفل قوله صلى الله عليه وسلم من لم يبيت
 الصيام قتل الفجر فلا صيام له فرجع الأمر إلى مرتلي الميزان . ومن ذلك حديث البيهقي
 عن عائشة أنها سألت عن صوم اليوم الذي يبتك فيه فقالت لأن أصوم يوماً من شعبان أحب
 إلى من أن أفطر يوماً من رمضان مع حديث البيهقي عن أبي هريرة مرفوعاً إذا مضى النصف من
 شعبان فامسكوا عن الصيام حتى يدخل رمضان وفي رواية إذا انتصف شعبان فلا تصوموا
 وفي رواية البيهقي عن أبي هريرة قال بنى رسول الله أن يجعل شهر رمضان بصوم يوم أو يومين
 إلا رجلاً كان يصوم صياماً قاتلاً على صيامه مع قوله أبي هريرة من صام يوماً الذي يبتك فيه
 فقه عصي يا القاسم صلى الله عليه وسلم قالوا لم يخفف في الصيام من شعبان والثاني مشدداً
 منع صيامه وميثاقاً توحيه هذا الحديث لا يرد في الجمع بين قولهم فرجع الأمر إلى مرتلي الميزان
 ومن ذلك حديث الشيخين عن عائشة قات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع جنتاً
 في رمضان من جماع غير احتلام فيذكر الفجر فيغتسل ويصوم مع قوله أبي هريرة رضي الله عنه
 في رواية البيهقي من صام جنتاً فطر ذلك اليوم فإن لم يبتك لشره قوله أبي هريرة رجع الأمر إلى
 مرتلي الميزان . ومن ذلك حديث أبي داود والبيهقي مرفوعاً من ذرعه القح وهو يوم فليس
 عليه قضاء وإن استنقذ فليقتض مع رواية البيهقي عن أبي الدرداء أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قاء فافطروا مع رواية أيضاً مرفوعاً لا يفطروا من قاء ولا من إجماع قالوا يا ميايين مخفف
 ومشدد ومفصل فرجع الأمر إلى مرتلي الميزان كما ترى . ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً
 ليس من البر الصيام في السفر مع حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صام
 في السفر للحديثين ومع رواية مسلم عن أبي سعيد الخدري قال كنا نقرأ مع رسول الله
 في رمضان فمنا الصائم ومنا المفطر فلا يجد الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم يقولون إن
 من وجد قوة فضاهاه فان ذلك حسن ويرون أن من وجد ضعفه فافطروا فان ذلك حسن وكان
 الحسن بن مالك يقول للمسائل أن أفطرت فريضة الله وإن صمت ففطر فضل قالوا لم يخفف والثاني
 مشدد ولو في أحد شقي حديث التفصيل فرجع الأمر إلى مرتلي الميزان . ومن ذلك حديث البيهقي
 عن حسين بن الحارث الجدي قال سمعت خطيب مكة يقول عهد النبي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أن تنسك للرؤية فإن لوثه وشهد شاهد عدل لشكنا بشهادته ما نقرأ قال إن
 من هو أعلم بالله ورسوله مني وشهد هذا الأمر عن رسول الله صلعم وأما ما يذكرون إلى
 رجل قال البيهقي هو ابن عمر مع حديث البيهقي أن عمر بن الخطاب البراء ابن عازب قلا
 شهادة رجل واحد في هلال رمضان وعمر الناس بصيامه قالوا مشدداً من حيث اشتراط العمل
 في الشهود مخفف من حيث الصوم واشتراط العمل فرجع الأمر إلى مرتلي الميزان . ومن ذلك
 حديث الشيخين عن عائشة مرفوعاً من مات وعليه صيام صام عنه وليه مع رواية البيهقي
 عن عائشة وابن عباس لا يصوم أحد عن أحد وفي رواية عن عائشة لا تصوموا عن موتاكم

واطعموا عنهم فالاول مخفف بالصوم والثاني مشددا بالطعام ويصح ان يكون الامر بالعكس في حق
 أهل الرفاهية والغنى فان اطعامهم عنهم أهون من الصوم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن
 ذلك رواية البيهقي عن عائشة وابي عبيدة بن الجراح انهما كانا يقولان من كان عليه قضاء فصا
 فان شاء قضاها مفروقا وان شاء متتابعا مع حديث البيهقي عن ابي هريرة مرفوعا من كان
 عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يفطر ويدلك قال علي وابن عمر فالاول مخفف والثاني مشد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك رواية البيهقي عن عمر بن عبد الله بن ابي رافع ان رسو
 الله صلى الله عليه وسلم كان يكتمل بالاشد وهو صائم وكان يقول عليكم بالاشد فانه يحلو
 البصر ينبت الشعر مع حديث البخاري في تاريخه والبيهقي عن ابي النعمان الانصاري قال حدثني
 ابي عن جدي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لا تكتمل بالهنا وأنت صائم اكتمل ليل
 الاكتمل يحلو البصر ينبت الشعر فالاول مخفف من حيث الاكتمال في الصوم والثاني مشد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 احتجم وهو صائم مع حديثه ايضا مرفوعا افطر الحاجم والمحجوم فالاول مخفف والثاني مشد
 ان لم يثبت لشيء وسياقي توجيه ذلك في الجمع بين اقوال ائمة المذاهب فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان + ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن عائشة انها قربت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حبسا فاكل منه وقال قد كنت أصبحت صائما مع عائشة انها قالت احل لي البيت حليس وقد
 أصبحت صائمة فقال صلى الله عليه وسلم قربه واقض يوما مكانه فان ثبت أمره لها بالقضاء
 الاول تحققا والثاني مشد فيحتمل النذب لا الوجوب وعلمه وعليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك رواية البيهقي عن عائشة وابن عباس وغيرهما لا اعتكاف الا بصوم مع حديث
 البيهقي عن ابن عمر مرفوعا ليس على المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه فالاول مشد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

روضيل في أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب الحج الى كتاب الميعر فمن ذلك حديث مسلم وغيره في
 حديث الاسلام ان جبريل عليه الصلاة والسلام قال يا محمد ما الاسلام قال ان تشهد أن لا اله الا الله
 وان محمد رسول الله وان تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعم وتغتسل من الجنابتين
 وتنف الوضوء وتصوم رمضان كحديث حديث البيهقي عن رجل من بني عامر قال يا رسول الله
 الى شيخ كبير لا يستطيع الحج والعزرة ولا الطعن قال حج عن ابيك واعتمر وكان عبد الله بن
 عون يقرأ أوامرا الحج والعمرة لله فحي واجتسكا الى انتي مع حديث البيهقي مرفوعا الحج جهاد
 والعمرة تطوع وحديثه عن جابر قال قلت يا رسول الله العمرة واجبة وفريضة كالفريضة الحج
 قال لا وان تعمر خير لك وكان الشعبي يقرأ أوامرا الحج والعمرة لله أي برفع العمرة ويقول هي تطوع
 فالاول مشد في العمرة والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث مسلم
 عن اسماء بنت ابي بكر انها كانت تلبس المعصرات المشبهات وهي محفة ليس يتهاز عفران
 ورواية البيهقي ان عائشة كانت تلبس الثياب الموردة بالعصفر الخفيف وهي محفة مع رواية

داود وغيره أن امرأة جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء من ثيابهم بعصفى فقالت يا رسول الله انى اريد البيع فالحرم في هذا فقال لك عينه قالت لا قال فاسرى فيه فالاول محقق والثاني مشدود في الجاهل شفى التفتيش فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث مسلم مرفوعاً بما عصى حج فقد قضت عنه حجة ما دام صغيراً فاذا بلغ فعليه حجة أخرى مع قول بعض الصحابة ان كان قاله عن توقيف انه لا يلزمه حجة أخرى بعد البلوغ فالاول مشدود والثاني محقق فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ان

فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب البيع الى الجراح + فمن ذلك حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى عن بيع الغرل وعن بيع الحصاد مع رواية البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار اذا آه أن شاء أخذه وان شاء تركه وكان ابن سيرين يقول ان كان على ما وصفه له فقد لزمه فالاول مشدود من حيث قوله لما لم يره والثاني ان صح الحديث فيه لمحقق فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعاً المتناهيان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتغير بالابيع الخيار وفي رواية لمسلم ما لم يتغير قاه ويكون بيعها على خيار مع قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان البيع صفقة أو خيار فالاول محقق لان فيه التخيير بعد العقد وقبل التفريق واثبت عمر رضي الله عنه مشدود ان صح لانه لو جعل لهما بعد الصفقة خياراً فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى عن بيع الغرل مع رواية البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اجاز بيع القمح في سبيله اذا بيع في الاول مشدود في عدم صحة كل ما يتغير والثاني محقق ان صح ويكون خاصاً مستخرج من عدم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك رواية البيهقي والامام الشافعي عن سعد بن أبي وقاص انه باع حائطاً له فأصابته مشترية جالسة فاخذ الثمن منه مع حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ارايت اذا منعت البقرة فبم يأخذ احدكم مال أخيه ومع حديث البيهقي عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان بعثت من أخيك تمراً فأصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً ثم تأخذ ما لا أخيك بغير حق ومع حديث مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بوضعه الجولج فالاول مشدود ان كان سعد بلغه فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم والثاني محقق فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى عن بيع وشروط مع حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتاع رجلاً فاستثنى عليه صاحبه حملاً الى أهله فلما قدم الرجل الى أهله اتى النبي صلى الله عليه وسلم فنقد عنه ثمران بغيره فبعض طرق حديث البخاري يدل على ان ذلك كان شرطاً في البيع وبعضها يدل على ان ذلك كان تفضلاً وتكرماً ومعلوم ان بيعاً البيع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فان حملنا الحديث الاول على ان الشرط كان في صلب العقد كان محققاً والا فهو مشدود فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

بنى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن مع حديث البيهقي بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم عن ثمن الكلبة كلب صيد وفي رواية الأكلية ضاريا فالأول مشدد والثاني
 مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم بنى عن ثمن السنور وفي رواية عن ثمن الهر مع قول عطاة أن كان بلغه في ذلك شيء عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس بثمن السنور فالأول مشدد والثاني مخفف سببنا الأول
 على الخبر أو كراهة التنويه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك رواية البيهقي في رجب
 وغيره أنه كره بيع المصحف وأن يجعل للتجارة مع روايته عن الحسن والشعبة أنها كانا
 لا يريان بذلك بأسا فالأول مشدد بقطب الكلام الله تعالى والثاني مخفف طلبا للوصول إلى
 الانتفاع به بتلاوة أو غيرها من الفرائد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث
 أبي داود والبيهقي أن رجلا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله سمرنا فقال
 إن الله تعالى يخفض ويوقع وإلى لا رجاء أن ألقى الله تعالى وليس لأحد عندي مظالم وفي رواية
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى هو المسعر نقابض البأسط الرزق مع رواية مالك
 والشافعية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سمر فالأول مخفف والثاني مشدد أن لم يكن عمر فعل ذلك
 من قبل نفسه فقد جاء من طريق أنه رجع عن التسعير قال إنما قصدت بذلك الخير للمسلمين
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا لا يعلق الرهن بالوادي من
 صاحب الذي رهنه لغنمه وعليه غنمه ومغنى لا يعلق أي لا يبيع صاحب الرهن من مباحه المهر
 أي لم أوفت إلى كذا وكذا فهو لك والمهر دغنه زيادته وبغرمه هلاكه أو نقضه مع حديث
 أيضا مرفوعا الرهن بما فيه أي فاذا رهن شخص فتر سأمثلا فنفق في دينه ذهب حق المهر
 فالأول مشدد في الضمان والثاني مخفف لعدم الضمان فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
 حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم باع حوا فلقى دين كان عليه مع حديث مسلم
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل أصيد ثمارا فباعها فكثر دينه فقصدها عليه
 فقصدها عليه فلم يبيع ذلك وقلة دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ وأما وجدته وليس
 لكم إلا ذلك فالأول مشدد لولا معارضة الإجماع والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ومن ذلك حديث الشيخين عن ابن عمر قال عرضني رسول الله صلى الله عليه وسلم في القتال وأنا
 ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني فلما كان يوم البندق وأنا ابن خمس عشرة سنة أجازني معك
 رواه محمد بن القاسم مرفوعا رفع القلم عن ثلاث عن الأدم حتى يتعلم فإن لم يتعلم فمحب
 يكون ابن ثمان عشرة سنة فالأول مشدد والثاني مخفف أن صح الحديث فقد قيل أنه موهوم
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا لا يبيع المرأة عطية في ما
 إذا مال زوجها عصمتها وفي رواية إذا مال الرجل المرأة لم يجز عطيتها إلا بأذنه وفي رواية
 والمالك مرفوعا لا يبيع لامرأة عطية إلا بأذن زوجها مع الإجماع على جواز تصرف المرأة في ما
 غيرها من زوجها فالأول مشدد أن صح والإجماع مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان

مرتبة التشديد والرجاء الى مرتبة التخفيف ، ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا مطلق العنى
 ظلموا اذا ابتغى احدكم على ما يلقى عليه معرواية البيهقي عن عثمان بن عفان انه قال ليس على مال
 امرئ مسلم تواء يعنى حوالة يتقلد برصحة ذلك عن عثمان فان الامام الشافعي قال قد اجمعت على ان
 الحسن بن عثمان قال في الحوالة او الكفالة يرجع صاحبها الا تواء على مال امرئ مسلم فيتقدر
 ثبوت هذا عن عثمان فلا حجة فيه لانه لا يدري اقال ذلك في الحوالة او الكفالة فان صح ما ذكر
 يرجع الامر الى مرتبة الميزان التخفيف وتشديد الحديث الشيخين لا يرى الرجوع على المحيل ومقابلته
 يرى الرجوع على المحيل ، ومن ذلك حديث الحاكم والبيهقي مرفوعا على اليد ما اخذت حتى
 تؤذيه وروى البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعار من صفوان بن أمية اذ عاتقا
 اعضبا بالحمل فقال لا بل عارية مضمونة حتى تؤذيها اليك فلما اراد ردها اليه ففقد منها درع فقام
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لصفوان ان شئت غرمتها لك فقال يا رسول الله ان في قلبي اليأس
 من الايمان ما لم يكن يوم اعزتك انتى ، وكان ابن عباس يضمن العارية وكذلك ابو هريرة كان
 يغرهم من استعار بعيرا فخطب عنده وغير ذلك من الآثار مع ائمة البيهقي عن شرح القاضي انه
 كان يقول ليس على المستعير غير المغل ضمان قالوا اول مشد في الضمان والثاني تخفف فيه فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ، ومن ذلك حديث البخاري عن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بالشفقة في كل ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفقة لاحد مع جسد
 البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار الحق بسبقته قال الاصمعي والشفقة
 اللزيق ومع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جار الدار أمحق بالدار من
 غيره قالوا اول مشد والثاني تخفف يجعل الشفقة للجار وسبيل الى توجيهه في الجمع بين قول العلماء
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ، ومن ذلك حديث البيهقي وقال انه منكم لا شفقة ليهوادي
 ولا نصراني مع ما رواه البيهقي عن اياس بن معاوية انه قضى بالشفقة لذي قالوا اول مشد ان
 الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ومقابلته تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ، ومن ذلك
 حديث البيهقي مرفوعا وقال انه منكم لا شفقة لواء ولا يغير ولا شريك على شريك اذا
 سبقت بالشراء معرواية ايضا عن جابر مرفوعا وقال انه منكم لا شفقة حتى يدرك اذا
 ادرك فان شاء اخذ وان شاء ترك قالوا اول مشد والثاني تخفف بالنسبة الى الصبي ان صح
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ، ومن ذلك حديث مسلم مرفوعا
 الشفقة كل شريك اذ يغنى وحائط لا يصلح ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان باع فهو باع حق
 حتى يؤذن مع ما رواه البيهقي موصولا الشريك شفعه والشفقة في كل شيء ومع رواية مرفوعا
 ايضا بالشفقة في العبد وفي كل شيء قالوا اول مشد والثاني لا شفقة في الحيوان والثاني تخفف
 ان صح الخبر بان الشفقة في الحيوان وفي كل شيء فرجع الامر الى مرتبة الميزان ، ومن ذلك
 ما رواه البيهقي عن شرح انه قال الشفقة على قدر الاضلاع مع ما رواه عن الفقهاء الذين ينتمون
 الى قولهم في المدينة انهم كانوا يقولون في الرجل له شاة في دار فيسلبها الشاة الشفقة لا رجلا

واحد أراد أن يأخذ بقدر يحق من الشفقة فقالوا ليس بذلك إمام أن يأخذها جميعاً وإما أن
يتوكلها جميعاً فالأول يخفف والثاني مشدد بالزامه أن يأخذ الكل أو يترك الكل فراجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان ، ومن ذلك ما رواه الشافعي رحمه الله عن شرح القاضي أنه كان
يضمن الأجواء وصفق فصاروا يحرقون بيته فقال بعضهم وقد احترق بليق فقال شرح أرأيت
لو احترق بيته هل كنت تترك له أجور أي المال الذي عليه لك من جهة معاملته أو غيرها
وما رواه البيهقي عن علي رضي الله عنه أنه كان يضمن القصار والصباغ ويقول لا يصلح للناس
الأدلة مع رواية البيهقي عن علي من وجه آخر وعطاء الله ما لا يضمنان صابغاً ولا صبغاً
فالأول مشدد والثاني يخفف فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، ومن ذلك ما رواه البيهقي
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه بعث إلى امرأة من اليمن في تحميم عوها إلى محل فقهرت
فألفت ما في بطنها فأفنت بعض الصبيات أنه لا ضمان على عمر قالوا له إنما أنت مؤدب مع افتائه
به علي بن أبي طالب رضي الله عنه من الضمان فالأول يخفف والثاني مشدد بتضمن
الإمام في الحدود والمعلم في التأديب فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وفصل بعضهم في ذلك بين
أن يكون التأديب بقدر ما يستلزمه الشرع أو مع زيادة على ذلك فعليه في الرائد الضمان ذو
الأصل لأن ذلك ثابت في الشرع لا ضمان فيه ، ومن ذلك حديث البخاري مرفوعاً حق
ما أخذتم عليه أحراركم الله تعالى مع حديث البيهقي عن عباد بن الصامت علمت رجلاً القرآن
فأهدى لي قوساً فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن كنت تحب أن تطوق
بطوق من نار فأقبلها وفي رواية أنه صلى الله عليه وسلم قال الهجرة تقلدتها بدين كنت فيك أو قال
تعلقها فالأول يخفف والثاني مشدد ويصح حمل الأول على من به حضاؤه والثاني على أصحاب
الثروة وعدم الحاجة إلى مثل ذلك تغليباً للعبادة على الأجور الدنيوية ولما فيه من حرمة
المروءة فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم بنه عن كسب الحمار والقصار الصائم مع روايته أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
احتجهم وأعطى الحمار أجورته ولو علم خبيثاً لم يعطه فالأول مشدد والثاني يخفف بحمل النبي للتزنية
فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن قطع السدر وقال من قطع سدره صور الله رأسه في النار مع ما رواه البيهقي عن عروة
وغيرهم أنهم كانوا يقطعون السدر في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينكر عليهم ومع حديث
البيهقي وخبره في الميت اغسلوه بماء وسدر ولو كان قطع السدر منهياً عنه لذاته لم يأمرنا صلى الله
وسلم بغسل الميت به فالأول مشدد إن صح والثاني يخفف فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، ومن
ذلك حديث البيهقي مرفوعاً لا ضرر ولا ضرار مع حديث البيهقي أيضاً من سأل جاره أن يغور
خشيته في جداره فلا يمتعه فالأول يخفف والثاني مشدد بديل على الجار على أن يكون جاره
من وضع خشبه في جداره مع أنه مشترك في الدالة على أن قواعد الشريعة تستلزم أن كل مسلم أحق
بجأله فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان قال الإمام الشافعي وأحسب أن قضاء عمر رضي الله عنه

في امرأة المفقود من بعض هذه الوجوه التي عمن فيها الضرب بالمرأة اذا كان الضرب عليها ابلين من
 صبرها الى بيان موته كما قضى به الامام علي بن ابي طالب وقال ايها امرأة ابتليت فلتصبر كما تنكر
 حتى ياتيها يمين موته وجها فرجع الامر في هذه المسئلة كذا لك الى تحقيقه بالتزويج ونسبها
 بالبر الى تبين موته كما في مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث اللقطة الذي رواه البيهقي من ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قضى بانها تعرف بنته مع حديثه ايضا انها تعرف وقتا واحدا ثريا كلها او تنفع
 بها فاول مشدود والثاني مخفف ان لم يصح وجود الاضطرار للواحد واستدلوا بالثاني بان
 عباد رضى الله عنه وجد يثارا فاني به فاطمة فخرجت ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال هو رزق ساقه الله اليكم فاشترى به عليا ودقيقا وطبخا واأطوفان هذا يدل على ان
 عليا غنى الدنيا قبل التعريف في الوقت او انه عرفه في ذلك الوقت فقط ورأى ذلك كما فينا
 في التعريف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي مرفوعا من توريث ذوي
 الارحام مع حديثه كما حكاه من عدم توريثهم فالاول مخفف على ذوي الارحام مشدود على بقية
 الورثة والثاني عكسه لكل من الحديثين قطعه طويلة تركنا ذكرها اختصارا فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يدرأني
 احب لك ما احب لنفسى لا تلبين مال يقيم مع حديثه كالبخاري انا وكافل اليتيم في الجنة كما تبين
 واثار بالسبابة والتي تليها فالاول مشدود يشير الى ان الاول بالضعيف ترك الولاية على
 مال اليتيم والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك ما رواه البيهقي عن
 الامام ابي بكر رضى الله عنه من انه لا ضمان على وديع مع ما رواه عن عمر رضى الله عنه انه
 ضمن الوديع فالاول مخفف والثاني مشدود ان ثبت انه ضمنه من غير تقييد فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا صدقة تؤخذ من ائمتنا ثم ترد على
 فقهاءهم مع حديث البيهقي مرفوعا ان صم رفعه نقد قوا على اهل الاديان فالاول مشدود يصرح
 الى المسلمين فقط والثاني مخفف ان لم يحل على صدقة التطوع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 + ومن ذلك ما رواه البيهقي وغيره مرفوعا وموقوفا لا يحل الا بولي مع ما رواه البيهقي ايضا
 موقوفا مرفوعا الايم احق بنفسها من وليها واليكر نسا ذن في نفسها الحديث وفي رواية
 ان شيب بن ابي اليمر فالاول مشدود والثاني مخفف لانه صلى الله عليه وسلم شارك بين الريم والولي
 ثم قلدهما بقوله احق وقد صح العقد منه فوجب ان يصح منها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان +
 ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا لعن الله المحلل والمحلل له وسئل ابن عمر عن تحليل المرأة
 لزوجها فقال ذاك السقاس مع ما عليه الجمهور من الصحة اذا لم يشترط ذلك في صلب العقد
 كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سماه محملا دل على صحة النكاح لان المحلل هو المثبت
 له فان كان فاسدا لما سماه محملا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان مخفف وتشديد ويصح حمل
 انه لا يدرأني المروعة من العلماء والكاثر والثاني على غيرهم كما حاد العوام + ومن ذلك
 ما رواه مسلم وغيره لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صرغ مع حديث البيهقي وغيره من المحذوم فزارك

من الاسد فالاول مشدد والثاني مخفف يصح حمل الثاني على ضعف الحال في الايمان واليقين والاول
 على من كان كاملا في ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان + ومن ذلك حديث الشيخين عن جابر قال
 كنا نغزل والقرآن ينزل زاد البيهقي فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا عنه
 فارواه البيهقي عن عمر بن علي وعنه ما من النبي عنه فرجع الامر الى مرتبة الميزان تخفيف
 وتشديد وكذلك القول في رواية البيهقي المفصلة بين الحرة والامة وهو انه صلى الله عليه
 وسلم منى عن الغزل عن الحرة الا يادنها بخلاف الامة وهو يرجع الى تخفيف وتشديد + ومن ذلك
 حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في رجل تزوج امرأة فمات ولم يزل
 معها ولم يفر من لها بان لها الصداق كاملا وعليها العدة ولها الميراث مع حديثه ايضا عن ابن عمر
 انه قضى ان لا صداق لها فالاول مشدد يجعل الصداق على الزوج والثاني مخفف فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان + ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم منع عليا ان يدخل
 على داطمة حين تزوجها لا بعد ان يعطيها شيئا اي من صل افها وانه اعطاها درع الخطيب
 قبل دخوله بها وكان ابن عباس يقول اذ انكح الرجل امرأة قسم لها صداقا فاداد ان يدخل
 عليها فليلق البهار داء او خاتما ان كان معه حديث البيهقي ان رجلا تزوج امرأة على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فمهرها صلى الله عليه وسلم انبه من قبل ان يتقدما شيئا وفي رواية
 انه كان معسرا فلما ايسر ساق اليها شيئا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 + ومن ذلك ما رواه الامام مالك والامام الشافعي ان الامام عمر بن الخطاب قضى في المرأة يتزوجها
 الرجل انه اذا رخصت السور فقد وجب الصداق مع قول ابن عباس ان عليه نصف الصداق
 وليس لها اكثر من ذلك اى لانه لم يثبت انه مسها وقضى بذلك شريح لكنه حلف
 الزوج بالله انه لم يقربها وقال له لك نصف الصداق فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان + ومن ذلك حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم منى عن النبي وفي رواية البيهقي منى عن نبي الغلبان مع حديث البيهقي انه صلى الله عليه
 وسلم تزوج بعض سبائه فنثر عليه التمر ثم قال بخفض صوت من شاء فلينترب فالاول مشدد
 والثاني مخفف ان صح الخبر فرجع الامر الى مرتبة الميزان + ومن ذلك ما رواه البيهقي عن علي
 كل الطلاق جائز الاطلاق المعتوه وكان سعيد بن المسيب وسيدان بن يسار يفتيان لان اذا
 طلق السكران جاز طلاقه وان قتل مسلما قتل به مع رواية البيهقي عن عثمان بن عفان انه قال
 ليس للمجنون ولا للسكران طلاق فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك ما رواه البخاري وغيره ان عثمان بن عفان رضي الله عنه ورث من طلق في مرض الموت
 طلاقا مبيتا مع ما رواه البيهقي عن ابن الزبير انه افتى بعدم ارثها فالاول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان + ومن ذلك ما رواه الشافعي والبيهقي عن علي رضي الله عنه انه
 قال امرأة المفقود لا تزوج فاذا قدم وقرب تزوجت حتى امرأته ان شاء طلق وان شاء
 امسك ما رواه مالك والشافعي والبيهقي في عمر بن الخطاب انه قال في امرأته

فقدت زوجها المتدراين يموت فأنها انتظر أربعين شهرا وعشرا ثم تحل وبه
قضى عثمان بن عفان بعد عمره قالوا ولما مشد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن
ذلك ما رواه مالك والشافعي ومسلم عن عائشة كان فيما أنزل من القرآن عشره نعمان معكوا
يخرج من ثم نسحق بمجنس مخلوقا يخرج من مع ما رواه البيهقي عن علي وابن الزبير وابن مسعود
وابن عمر أنهم كانوا يقولون يحرم من الرضا قليله وكثيره قالوا ولما مخفف والثاني مشد فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان

في فصل في بيان أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب الجراح الى آخر أبواب الفقه + فمن ذلك حديث
البيهقي وغيره مرفوعا لا يقتل مسلم بكاف وفي رواية بمشرك مع حديث البيهقي أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قتل مسلما معاهدا وقال أنا الكرم من وفي بذي متان صح الحديث والاثار على الصحابة
في ذلك قالوا ولما مخفف والثاني مشد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث
البيهقي مرفوعا من قتل عبدا قتلناه ومن جلد عبدا جلدناه ومن خصاه مخصيناه مع حديثه
أيضا مرفوعا لا يقاد على من مالكة ولا ولد من والده وكان أبو بكر وعمر يقولان لا يقتل المسلم
بعينه ولكن يضرب يطال حليته يحرم سبه ان صح الحديث والاثار قالوا ولما مشد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث الشيخين وغيرهما أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قضى في امرأة ضربت فطرحت جيلها بغرة عبد أو أمة مع حديث البيهقي وغيره
رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجني بغرة عبد أو أمة أو فري أو بغل ومع حديثهما
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في جين المرأة بما تشاء وفي رواية بمائة وعشرين شاة
قالوا والثالث بر وأيته مشد دان من حيث الحصر قد تكون الشيا على قيمة من العمل أو الله
والثاني أن صح مخفف من حيث التجيز فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك ما رواه الشافعي
والبيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال اقتلوا كل ساحر وساحرة مع ما نقله ابن عمر
عن عثمان رضي الله عنه أنه عاب علي من قتل الساحر قالوا ولما مشد والثاني مخفف وبؤيدة
قوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها عصمو
من دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا من بدل دينه فاقتلوه يعني في الحال مع حديثه
عن علي رضي الله عنه أنه يستتاب ثلاث مرات فان لم يبت قتله ومع حديث مالك والشافعي
والبيهقي عن عمر أنه قال يحبس ثلاثة أيام ثم يستتاب قالوا ولما مشد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث البخاري والبيهقي في حديث طويل
يؤخذ منه انه لا حد الا في قذف صريح بيني مع ما رواه البيهقي وغيره عن عمر أنه كان
يضرب الحد في التعريض قالوا ولما مخفف والثاني مشد فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان + ومن ذلك حديث البيهقي أن رجلا قال يا رسول الله ما ترى في حريته الخيل
قال هي مثلها والشوا قال يا رسول الله فكيف ترى في الثمر المعلق قال هو ومثله مع

والكمال مع الحديث الشافعي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في ناقة البراء بن عازب
ان على اهل الاموال حفظها بالثمن وما افسدت المواشي بالليل فهو ضامن على اهلها قال الشافعي
وانما يصمون ذلك بالقيمة لا بقيمتين ولا يقبل قول المدعي في مقدار القيمة لقول النبي صلى الله
عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه فالاول يقتضي تضعيف الغرامة والثاني
يقتضي عدم تضعيفها وان عقوبة السارق انما هي في الابدان لا في اموال فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان + ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المختلس لا على
المترتب ولا على الخائن قطع مع رواية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع المترتب ومته التي كانت تستلزم
الحل والمنازع على آفة الناس ثم تجد فالاول مخفف والثاني مشدد ان قلت ان المترتب ومته قطعت
بسبب الخيانة اذ قد يكون انما قطعت بسبب السرقة في وقت اخر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان +
ومن ذلك حديث البيهقي وعينه مرفوعا انها كره عن قليل ما اسكر كثيرة وفي رواية ما اسكر
كثيرة فقليل عوام مع حديث البيهقي مرفوعا اشربوا ولا تسكروا فالاول مشدد والثاني مخفف
ان صح لان علة المترتب عند من قال بذلك انما هي الاسكار فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك ما رواه البيهقي عن ابي بكر الصديق لما ارسل يزيد بن ابي سفيان اميرا على انقرة انه
قال له سجدوا قواما زعموا انهم جلسوا نفوسهم في الصوامع لله تعالى فذرهم وما زعموا هم جلسوا
نفوسهم له وفي رواية فتركهم وما جلسوا له انفسهم مع رواه البيهقي ايضا عنه ان الصحابة
قتلوا شيئا فطعن في السن لا يستطيع قتالا ثم اخبروا بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلم ينكره فالاول مخفف على الرهيات والثاني مشدد عليهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان +
ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عبد الله بن عمر انه كان يقول ايام التضحية يوم العيد يومان
بعده مع ما قاله ابن عباس التضحية ثلاث ايام بعد يوم العيد مع ما رواه البيهقي مرفوعا الضحايا الى
اخر الشهر لمن اراد ان ياتي ذلك فالاول مشدد ومقابله مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن
ذلك حديث البيهقي مرفوعا يذبح عن العلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة لا يضرهم ذكر
انا كن ام انا ثم حديث ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحسن كبتا وعنه الحسين
كبتا فالاول مشدد في حقيقة العلام والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك
ما رواه البيهقي وعينه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل من لحم الاربع مع جده البيهقي
انه صلى الله عليه وسلم قال في الاربع لا اكلها ولا امرها فالاول مخفف والثاني فيه نوع تشديد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + وكذلك الحكم فيما ورد في الضئير والتغلب والتنفذ
والحنبل والجلالة كله يرجع الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك ما رواه البيهقي وعينه ان
الضئير اكل على ما ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر اليهم
باكلون مع حديث البيهقي انه صلى الله عليه وسلم نهي عن اكل الضئير فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث الشيخان ايضا ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهي عن سب الجحاش وفي رواية نهي عن شتم الدم مع حديث الشيخان ايضا ان رسول

الله صلى الله عليه وسلم احتجهم وامرهم ببيعهم من طعام فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال ان كان في شيء من ادويةكم خيلون في شريطة الحجام وشرب عسل ولذ عتبار توافق الداء وما
 احب ان اكوي مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كوى اسد بن زرارة من
 الشوكلة واكتوى ابن عمر من اللوقنة وكوى ابنه فالاول كالمشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث الحاکم والبيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل عر
 قارة وفعت في سمن فقال القوها واما حوتها واكلوها فقتل يا رسول الله افرأيت ان كان السمن
 ما تخافون ان تنفقوا به ولا تأكلوه مع حديث البخاري والحاكم فروعا ان الله ورسوله حرم بيع الخمر
 والميتة والكذب وفقتل يا رسول الله افرأيت شحوم الميتة فانه يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود
 ويستصب بها الناس فقال لا هو حرام فالاول مخفف والثاني مشدد ويصح حمل الاول على اهل
 الخصاصة والثاني على اهل الرفاهية والثروة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث
 الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئى عن الحلف بغير الله وقال لا تحلفوا بآياتكم
 مع حديث الحاكم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل يابعد عن الصلاة وفيها
 اقله واثبته ان صدق فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عمر بن الخطاب انه كان يقبل شهادة القاذف اذا تاب مع
 ما رواه ايضا عن القاصي شريح وعنه انهم كانوا يقولون لا تجوز شهادة القاذف ابدا و
 توبته فيما بينه وبين ربه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن
 ذلك ما رواه البيهقي عن مجاهد انه لا تجوز شهادة العبد لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من
 رجالكم مع رواية عن انس وابن سيرين وشريح وغيرهم ان شهادة العبد جائزة وقالوا كلهم
 عبيد واما فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + وكذلك الحكم
 في شهادة الصبيان فقد صغها ابن عباس وجوزها ابن الزبير فيما بينهم من الجراح ومن ذلك
 حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يحلف مع البينة ويقول للحكم شاهدا
 او يمينه مع ما رواه الشافعي والبيهقي ان عليا رضي الله تعالى عنه كان يرى الحلف مع البينة وبه
 قال شريح وغيره فالاول مخفف والثاني مشدد لاسيما ان قامت البينة على ميت او غائب او طفل
 او مجنون فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث الشيخين وغيرهما فروعا ان الاول
 لمن اعتق قال الحسن بن وحيد لقطا مبنوذا فان نقطة لم يثبت له عليه ولا ميراثه للمسلمين وعليهم
 جريته وليس للملحق شيء الا لا جرم حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب انه قضى لسعيد بن
 المسيب في النقاظ مبنوذا بانده حرو لسعيد ولا وكة وعلى عمر رضاه فالاول مشدد والثاني مخفف
 ان جرم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث الشيخين ان رجلا من الارضا را غرق
 مملوكا عن دبر لم يكن له مال غيره فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم بكونه كان محتاجا مع
 ما رواه الحاكم فروعا المدبول لبيع ولا يوهب فالاول مخفف بان الله يبيعه متى شاء والثاني

مثل ذلك ان صح رفقته فانه لا يبايع ولا يوهب فخرج الامر للمرتضى الميزان ومن ذلك حديث
 الشريف عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال بغنا أمهات الاولاد في عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وأبي بكر فلما كان زمن عمر بن الخطاب عن ذلك فالتفتينا فالاول لم نحقق والثاني مشدود وواقف
 على ذلك جمهور الصحابة فكان كالأجماع منهم على تحريم بيع أمهات الاولاد وقالوا انهم يعتقدون
 بموت السيد والله تعالى أعلم وليكن ذلك آخراً أراد الله تعالى من الجميع بين الأحاديث التي ظاهرها
 التناقض عن بعض العلماء ما يشهد لم يبق الميزان من التخييف والتشديد وبقيت الأحاديث مجمعة
 على الأخذ بها بين الأئمة فليس فيها الأمر بتية واحدة لعدم حصول مشقة فيها على أحد من المكلفين
 فافهم ولحم لله رب العالمين وأعلم يا أخي انني ما تركت الجمع بين آيات القرآن التي أخذ بها الأئمة
 واختلفوا في معانيها جهلاً بها وإما ذلك بحقاء مدارك المجتهدين بها بخلاف أحاديث الشريعة
 فانها جاءت مبينة لما أحبل في القرآن وأيضا فان قسم التشديد في القرآن الذي يؤخذ
 به العارفون نفوسهم لا يكاد يعرف أحد من علماء الرومان فضلا عن غيرهم وقد وضعت في ذلك
 كتابا سميت به بالجواهر المصونة في علوم كتاب الله المكنون ذكرت فيه نحو ثلاثين آية علم وكتبت
 عليه مشايخ الإسلام على وجه الإيمان والتسليم لأهل الله عز وجل ومن جملة من كتب عليه الشيخ
 ناصر الدين القلانسي وبعد فقد أطلعت على هذا الكتاب العزيز المنال الغريب المثال فرائد
 مشكوة بالجواهر والمعارف الروبانية وعلمت انه مخمّر لا يكاد يضيئ نطاق النطق عن وصفه
 ويحل الفكر عن ادراك كنهه وكشفنا شتى وأخفيت في طيه مواضع استنباطها من الآيات
 عيزة على علوم أهل الله تعالى أن تذاع بين المحجوبين وقد أخذ به الشيخ شهاب الدين بن السني
 عبد الحق عالم العصر فمكت عنه شرا وهو ينظر في علومه فيخرج عن معرفته موضع استخرج
 علم واحد منها فقال لي وضعت هذا الكتاب في هذا الزمان لأى شىء فقلت وضعت بضعة لأهل الله
 عز وجل كون غالب الناس ينسبهم إلى الجرحل بالكتاب والسنن فقال لي إنا أقول في نفسى انى عالم
 مصر والشام والحجاز والروم والعجم قد عجزت عن معرفة استخراج نظير علم واحد منه من القرآن
 ولا فهمت مما فيه شيئا ومع ذلك فلا أقدر على رده من كل وجه لان صولة الكلام الذى فيه
 ليست بصولة مبطل ولا عانى اننى قد استخرج أختي أفضل ندين من سورة القاشحة ما تقي ألف
 علم وسبعة وأربعين ألف علم وتسعمائة وستة وستين علما وقال هذه علوم أمهات علوم
 القرآن العظيم ثم ردها كلها إلى البسمة ثم إلى الباء ثم إلى النقطة التى تحت الباء وكان هو الله
 عنه يقول لا يكمل الرجل عندنا فى مقام المعرفة بالقرآن حتى يصير يستخرج جميع أحكامه وجميع مزاياه
 المجتهدين فيها من أى حرف شاء من حروف الهجاء انتهى ويؤيده فى ذلك قول الإمام علي
 رضى الله عنه لو شئت لأؤقرت لكم ثمانين بعيرا من علو النقطة التى تحت الباء فهذا
 كان سبب عدم جمعى بين آيات القرآن التى اختلف المجتهدون فى معانيها بين تخفيف ومشد
 فحقت من ذكر مرتبة التشديد التى فى القرآن فتم باب الإنكار على العلماء بالله تعالى وبأحكامه
 وأما ما وضعت هذه الميزان ان محمد الله تعالى الأسد آيات الإنكار على الأئمة فاعلم ذلك وإما ذكرت

الاحاديث الضعيفة عند بعض المقلدين احتياطاً لهم ليعملوا بها فقد تكون صحيحة في نفس
 الامر فاقابل الحديث الصحيح في بعض المواضع بالضعيف الذي اخذ به المجتهد احو كل ذلك
 ادباً مع ائمة المذاهب رضي الله عنهم على أن من تطريعين الايضاح علم بالقرائن ان ذلك الحديث
 الضعيف الذي اخذ به المجتهد لو لا صحه عنده ما استدل به وكفانا صحة الحديث استدل المجتهد به
 لمن هبه ومن سمع النظر في هذه الميزان لم يجد ليلاً ولا قولاً من أدلة المجتهدين وأقوالهم
 عز احدى مرتبتي الشريعة ابدأ ولكن من المرتبتين رجال في حال مباشرتهم الاعمال فمن قواي
 منهم طوبى بالعمل بالتشديد ومن ضعف منهم خوطب بالعمل بالرخصة لا غير كما مر ايضاً
 في الفصول الاول والحمد لله رب العالمين انتهى اجمع بين الاحاديث + وانشرع في اجمع بين أقوال
 الائمة المجتهدين وبيان كيفية ردّها الى مرتبتي الميزان أن من تخفيف وتشديد مصدرين على
 الاجماع والاتفاق في كل باب من كتاب الطهارة الى اخر ابواب الفقه وبيان تأشير الشريعة
 بتوجيه اهل الحقيقة وعكسه غالباً وبيان ان الائمة المجتهدين كانوا علماء بالحقيقة كما علموا
 بالشرعية فانهم كلهم ما يتوافقوا على هذا اجمع الا على الحقيقة والشرعية معا بل اخرجني بعض اهل
 الكشف انهم ائمة للبحث ايضاً وان كل هذا هب طلبة من لجن يتقيدون به لا يدرون عن
 كماله ثم اعلم ان هذا الامر الذي التزمته في هذا الكتاب لا أعلم احد المحمدين سيقى
 التزام من اول ابواب الفقه الى اخرها ابدأ كما مر بيانه في آخر الفصول السابقة وتقدم هناك
 أن الحقيقة لا تتخالف الشريعة ابدأ عند اهل الكشف لان الشريعة الحقيقة هي الحكم بالامور
 على ما هي عليه في نفسها وهذا هو علم الحقيقة بعينه فلا تتخالف شريعة حقيقة ولا عكسه وانما
 هما مثلان كمالا زمة الظل للتلخيص حال وجود نور الشمس وانما يظهر تخالفهما فيما اذا
 حكم الحاكم ببيتية زور في نفس الامر فظن الحاكم صدق البيت لا غير فلو ان البيت كانت
 في باطن الامر كظاهره لنقد الحكم باطناً وظاهره في الدنيا والآخرة فعلم ان قول الامام
 ابي حنيفة ان حكم الحاكم يتقد ظاهراً وباطناً محمول عند المحققين على ما اذا حكم ببيتية عاد
 اذ ذلك من باب حسن البطن بالله عز وجل + انه قد يتصور لبواب شرعية الشريعة يوم القيامة
 فيعقوا عن شهود الزور وعن الحاكم بذلك وعيشي حكمه في الآخرة كما مشاه في الدنيا اذ ابدل
 في النظر في البيتة وأما قول بعضهم ان حكم الحاكم يتقد في الدنيا والآخرة ولو علم ان البيت زور
 فقد تاباه قواعد الشريعة لان كان الله تعالى لا ما يريد اذا علمت ذلك فأقول وبالله التوفيق
 (كتاب الطهارة) +

اجمع الائمة الاربعة على وجوب الطهارة بالماء للصلاة مع التمكن من استعمالها حساً وشرعاً
 كما اجمعوا على وجوب التيمم عند حصول فقد ذلك وعلى ان ماء الورد والخلاف لا يطهر عن
 الحدث وعلى ان المتغير بطول الملك طهور وعلى ان السوائل ما موريه هذه مسائل الاجماع في
 هذا الباب + وأما ما اختلفت الائمة الاربعه وغيرهم فيه فكثير ومن ذلك قول فقهاء الامصار كلهم
 انقاء البخر كلها عندها واجلها بمنزلة واحدة في الطهارة والتطهير مع ما حكى ان قوماً مسغوا

الوضوء على البحر قوماً وإجازة للضوء وقوماً أجازوا ويتم مع وجوده فالأول تخفيف وما بعده
 فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول إطلاق الماء في قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي
 ومعلوم أن الطهارة ما شرعت بالأصالة إلا لانعاش بدن العبد من الضعف الحاصل بالمعاصي
 أو أكل الشهوات والوقوع في الغفلات فيقوم العبد بعد الطهارة إلى الحاجة ربيد حتى فيناجيه
 بيدنه كله أو يفعل ما شرط الشارع للطهارة ووجه الثاني أن صاحبه لم يبلغ حد دين هو الطهارة
 ماؤه الحل ميتة مع كون ماء البحر المالح عقيماً لا ينبت شيئاً من الزرع ما لا ينبت الزرع لا روحانية
 فيه ظاهرة حتى ينعش البدن ومع حديث تحت البحر والتار مظهر غضبي فلا ينبغي للعبد
 أن يتضمم بما قارب محل الغضب ثم يقوم بناجي ربه فهو قريب في المعنى من مياه قوم لوط التي هي
 الشارع عن الوضوء منها ومن هنا قدم بعضهم التيمم عليه كما يروى لما في التراب من الروحانية
 إذ هو عكارة الماء كما سيأتي بسطة في باب التيمم إن شاء الله تعالى ومن ذلك اتفاق العلماء على
 أنه لا تصح الطهارة إلا بالماء مع قول ابن أبي ليلى والأصم بجواز الطهارة بساتر أنواع المياه خـ
 المنعصرة من الأشجار ونحوها فالأول مشدود والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الأول انصراف الذهن إلى أن المراد بالماء في نحو قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم
 به هو الماء المطلق ووجه الثاني كون تلك المياه أصلها من الماء سواء في ذلك ماء الأرض
 والبقول والأزهار فإن أصله من الماء الذي تشتبه العروق من الأرض لكنه ضعيف الروحانية
 حال فلا يكاد ينعش الأعطاء ولا يحبسها بخلاف الماء المطلق ولذلك منع جمهور العلماء من
 التطهيرة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة لا تزا النجاسة إلا بالماء مع قول الأمام أبي حنيفة
 النجاسة تزيل بكل ما لم يغير الأدهان فالأول مشدود والثاني مخفف ووجه الأول أن الطهارة إنما شرعت
 لإجلاء البدن أو التوثيق للبدن أصل والثوب يحكم التبعينه ومعلوم أن الماء ضعيف الروحانية
 لا يكاد يحيى البدن ولا يورث الثوب فإن القوة التي كانت فيه قد تشتت بها العروق ونحوها
 الأعضاء فالأوراق والأزهار والثمار ووجه الثاني كون الماء المائع المنعصر من الأشجار مثلاً
 روحانية ما على كل حال أيضاً فالحكم النجاسة أخف من الحدث بل يورث عن عائشة
 رضي الله عنها أنها كانت إذا أصاب ثوبها دم حيض بصقت عليه ثم فركته بعوج حتى تزل عليه
 ويدل صحة صلاة المستحجم بالحجر ولو بقي هناك أثر النجاسة بخلاف الطهارة عن الخث لو بقي
 على البدن معه كالأثر لم يصحبها الماء لم تصح طهارته إلا بغسلها فافهم ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة بعدم كراهية استعمال الماء المستحس في الطهارة مع الأصح من هذه الشافعي من كراهية استعمال
 فالأول مخفف والثاني مشدود فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم صحة دليل فيه فلو
 أنه كان يضر الأمة بنبههم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو في حديث واحد إلا أثر في ذلك عن
 عمر رضي الله عنه ضعيف جداً فيبقى الأمر فيه على الإباحة ووجه الثاني أن الخوض بالاحوط في الحجة
 ومن ذلك الماء المستحس بالشارع هو غير مكروه بالاتفاق مع قول المجاهد كراهية مع قوله الجليل كراهية
 المستحس بالنجاسة فالأول مخفف والثاني مشدود والثالث مفسد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان

ووجه الاول عدم وجود بعض من الشارع فيه ووجه الثاني ان النار مظهر غضبي لا يجزى الله بها
 الا العصاة فلا ينبغي لعدائهم تضرع تأثر بها الا سيما ان سخن بالنجاسة قادم ومن ذلك الماء المستعمل
 في فرض الطهارة هو طاهر غير مطهر على المشهور من مله الامام أبي حنيفة وعلى الاصح من مذهب
 الامام الشافعي واحمد بشرطه وفي الرواية الاخرى عن أبي حنيفة انه نجس وهو قول أبي يوسف
 مع قول الامام مالك هو مطهر فالاول مشدد وقول مالك مخفف فرجع الامر الى من استدل
 اليمن ان وجه من منع الطهارة بالماء المستعمل في فرض الطهارة كون الخطايا خرونت
 فيه كما ورد في الصحيح فهو مستقدر شرعا عند كل من كل مقام ايمانه او كان صاحب كشف فلا يتأثر
 كل من كل في مقام الايمان ان يتطهر به كما لا يناسب احد أن يلقم بالبصاق او المخاط او الصنارة
 ويقوم ينجي ربه والعفو تابع للمشفقة فما لا مشقة فيه لا ينبغي العفو عنه كما قالوا في دم البواغيت اذا
 عمر الثوب كله او عم البدن عيار السرجين او دخان النجاسة وكثر انه لا يعفى عنه ووجه من قال
 بقهر الطهارة بالماء المستعمل في فرض الطهارة كون القدر الذي حصل في الماء من خور الخطايا
 أمرا غير محسوس لغالب الناس ولا يطالب كل عبد الا بما شرب من من الطهارة به للمؤمن فهو تشريفي
 ومن جوزها به له فهو تخفيف فالاول خاص بأهل الكشف من العلماء والصالحين والثاني خاص
 بعامة المسلمين ووجه من قال ان المستعمل المذكور نجس سواء كانت نجاسة مغلظة او مخففة
 الاخذ بالاحتياط المتوضي به مثلا فانه لو كشف له لرأى ماء الميضأة التي تتكرر الطهارة منها للعلم
 كالماء الذي اتقى فيه ميتة كلاب او غيرها من الحيوانات حتى صارت رائحة منتنة فرضى الله عن
 الامام أبي حنيفة ورحمهما صما به حيث قسموا النجاسة الى مغلظة ومخففة لان المعاصي لا تخرج
 عن كونها كباثرا وصغائر فتشال عنسالة الكباثرة مثال ميتة الكلاب وبولها ومثال عنسالة الصغائر
 مثال ميتة غير الكلاب من سائر الحيوانات المأثولة او غير المأثولة فوجه كون العنسالة المذكورة
 كالنجاسة المغلظة الاخذ بالاحتياط الكامل للمتوضي به مثلا لاحتمال أن يكون ذلك عنسالة كبيرة
 من الكباثرة ووجه كون العنسالة المذكورة كالنجاسة المتوسطة احسان الظن به بعض الاحسان
 وانه لم يتركب كبيرة وانما ارتكب صغيرة ووجه من قال انه يجوز الطهارة به مع الكراهة احسان الظن
 بذلك المتوضي اكثر من ذلك الاحسان وانه لم يتركب كبيرة ولا صغيرة وانما وقع في مكروه
 خلاف الاولى مثال الاول ميتة البعوض ومثال خلاف الاولى ميتة البواغيت والصبيان
 ومثال ذلك لا يؤثر في الماء تغيره بظننا في العادة وسمعت سيدي عليا الخواص رحمة
 الله تعالى يقول علميا أخى ان الطهارة ما شرعت بالاغصالة الا لتزيد أعضاء العبد نظافة
 وحسنا وتقديسا ظاهرا وباطنا والماء الذي خوت فيه الخطايا بحسنا وكشفها وتقديرها وايمانا
 لا يزيد الأعضاء الا تقديرا وتنجسا لتعاليم تلك الخطايا التي خوت في الماء فلو كشف للعبد
 لو رأى الماء الذي يتطهر منه الناس في المطاهر في غاية النظافة والنق فكانت هذه لا تطيب
 باستعماله كما لا تطيب باستعمال الماء القليل الذي مات فيه كعب أو هرة أو فارة أو نحو ذلك كالبغايا
 والصبيان على اختلاف تلك الخطايا التي خوت من كباثرة وصغائر ومكروهات

وخلاف الأولى فقلت له فاذن كان الإمام أبو حنيفة وأبو يوسف من أهل الكشف حيث قالوا
 بنجاسة الماء المستعمل فقال نعم كان أبو حنيفة وصاحبه من أعظم أهل الكشف فكان إذا رأى
 الماء الذي يتوضأ منه الناس يعرف أعيان تلك الخطايا التي خوت في الماء ويميز غسالة الكبار
 عن الصغار والصغار عن المكروهات والمكروهات عن خلاف الأولى كالأمور المحسنة حسناً
 على حد سواء قال وقد بلغنا أنه دخل مطهر جامع الكوفة فرأى شاباً يتوضأ فنظر في الماء المتقار
 منه فقال يا ولدي تب عن عقوق الوالدين فقال تبث إلى الله عن ذلك ورأى غسالة
 شخص آخر فقال لبياً أخي تب من الزنا فقال تبث من ذلك ورأى غسالة شخص آخر فقال لبياً أخي
 تب من شرب الخمر وسماح آلات اللهو فقال تبث منها فكانت هذه الأمور كالمحسوسات عنده
 على حد سواء من حيث العلم بها ثم بلغنا أنه سأل الله تعالى أن يحجب عن هذا الكشف لما فيه
 من الإطلاع على سورات الناس فاجاب الله إلى ذلك فعلم أن الأمر حال كشفه كان قوله في الماء
 المستعمل تابعاً لما رواه قد خرم من الخطايا من كبائر وصغائر ومكروهات وخلاف الأولى لأنه كان
 يعبر بالقول بالنجاسة كل ماء خرم من المتطهرين من سوائه كما قد يتوهم بعض مقلديه قائلين غسالة
 الزنا واللواط وشرب الخمر وعقوق الوالدين وأكل الرشا والديانة والسعاية ونحو ذلك
 من غسالة النظر إلى الأجنبية والقبلة لها أو مواعدتها على الفاحشة أو الوقوع في الغيبة وأن
 غسالة هذه المنكورات الأخيرة من غسالة استعمال المكروه كالاستنجاء باليمين من غير عذر
 وتقدير غسل اليد اليسرى اليمنى مثلاً وكذلك الحكم في غسالة خلاف الأولى كتوسيع الأكمام
 بغير حاجة وتكبير الجماعة والتبسط بالأكال والمشارب وبناء الدور ونحو ذلك لحصول الغفلة
 في حين من الأحيان عن تنقيح من أمور الآخرة انتهى فقلت لهذا الحكم أهل الكشف وأهل
 الإيمان الكامل فحكم الضعفاء في ذلك فقال هم مع ما يقوم عندهم من شهود تلك
 الذنوب التي خوت في الماء ولا أرى الاحتياط الأولى لهم فيجتنب أحدهم الغسالة لتلك الغفلة
 كما أنها غسالة ثبائر أو صغائر من غير إساءة ظن بمن هي غسالة وذلك بأن يعامل ذلك الماء معاملة
 ماء من أتى الكبار أو الصغار من غير أن يغفل وقوعه في ذلك وسمعت مرة أخرى يقول الأولي
 كل مقلد أن يجتنب غسالة الماء المستعمل كأنه نجاسة مغلظة أخذ أبا حنيفة وان نزل عن هذه
 الترتيب جعلها كالنجاسة المتوسطة كبول الإهائم لاحتمال ارتكاب صاحبها شيئاً من الصغائر كما هو
 الغالب وإن نزل في هذا المقام جعلها كالنجاسة المخففة حتملاً على أن ذلك المتطهر إنما
 ارتكب مكروهات دون الكبائر والصغائر وإن نزل عن ذلك لم يجنب في الاستعمال
 كما يجتنب استعمال ماء البطين وماء البقل ونحوها مما هو طاهر في نفسه غير مطهر لغيره لاحتمال أن يكون
 المتطهر ارتكب خلاف الأولى فقط ومثل ذلك لا يلتزم بالنجاسة المخففة فضلاً عما فوقها انتهى
 وسمعت مرة أخرى يقول كان الإمام أبو حنيفة من أهل الكشف فكان تارة يرى غسالة الكبار
 في الماء فيحكم بإجتهاده أو كشفه بأنها كالنجاسة المغلظة وتارة يرى غسالة الصغائر
 في الماء فيقول إنها كالنجاسة المتوسطة لأن الصغائر متوسطة بين الكبائر والمكروهات فهي

مرتبين النجاسة المغلظة والمخففة بتعالصها فلبست قول التلثة ان صحت فيه في غسله
 واحدة كما توهم بعض مقلديه وانما ذلك في غسلات مشددة انتهى فعلم ان الائمة الاربع
 ما بين لمخفف ومشد في الماء المستعمل احتياطاً وتورعاً وما بين متوسطاً فيه ما بين لمخفف كذلك
 وتؤيد ما ذكرناه من التقسيم حديث عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله حسبك من
 صفته هكذا تغمي قصيرة فقال يا عائشة لقد قلت كلمة لو مزجت بماء البحر نجاسة وكما قال صلى
 عليه وسلم اي لو قدرت بحسب ما وطرح في البحر المحيط لغيرت طعمه ولو نزل وريحه او كليهما لقتلت
 فاذا كان مثل هذه الكلمة يغني البحر المحيط كل هذا التغيير العظيم فكيف بالذنوب العظام اذا خرجت
 من جميع المتوضئين في مطهرة المسبح مثلاً فوجم الله تعالى مقلدي الامام ابو حنيفة رضي الله
 عنه حيث منعوا الطهارة من ماء المطاهر التي لم تستجر لما يخرج منها من خطايا المتوضئين وامروا
 اتباعهم بالوضوء من الانهار والابار والبرك الكبيرة او من الجياض المغطاة التي لا يعود فيها
 ماء المنظهرين فان هذا الماء انما لا يصلح للطهارة لتناقص كثرة حياته لاسيما اعضاؤها المتألفة
 التي كادت ان تموت من كثرة المخالقات فيها ان يغشيها الماء الذي لم يستعمل فضلاً عن المستعمل
 ولو كثير اعرفا فنعمة الله ما فعل اصحاب هذا الامام رضي الله عنه وعنهم فانه اولى بكل حال لانه
 ان كان هناك ضعف للجسد او فتور حي وقوي استعشى وان لم يكن هناك ضعف اذ لا الجسد
 جسماً ورضاعة + وكان سيدك على الخواص حمداً لله تعالى مع كونه كان شافعي لا يتوضأ من مطاهر
 المساجد في كثير اوقاته ويقول ان ماء هذه المطاهر لا يغسل جسد مثلاً لتقديرها بالخطايا
 التي خرجت فيها وتارة كان يتوضأ منها ويقول الذي اعطاه الكشف ان هؤلاء المتوضئين
 لم يقهوا في ذنب فتترك باثار ماء طهارتهم كما كان السجادة يفعلون مع بعضهم بعضاً في المطاهر
 بذلك قال مالك وقارة كان يكشف له عما خفي في ذلك الماء من الذنوب فيجلبه على علمه ويان وكان يمتن
 بين غسلات الذنوب يعرف غسلات الحرام من المكروه من خلاف الاولى ودخلت معه مرة مبيضة
 المدهسة الازهرية فاراد ان يستنجي من المعطس فتطوفه ورجع فقلت له لم لا تطهر فقال
 رأيت فيه غسلات ذنب كبير غيرة في هذا الوقت وكنت انا قد رأيت الشخص الذي دخل قبل
 الشيخ وخرج فتبعته واخبرته الخبر فقال صدق الشيخ قد وقعت في زنا ثم جاء الى الشيخ وقال هذا
 امر شاهدة من الشيخ فان قيل هذا حكم من تطهر من اهل الذنوب فما حكم من لم يقع منه ذنب
 قبل ذلك الوضوء فالجواب الاول ان ينزل مثل هذا منزلة ما هو ظاهر في نفسه عن مطهر لغيبه
 لضعف روحانيته يا زالت المانع الذي كان يمنع من الصلاة مثلاً وكما قالوا في
 ماء طهارة الصبي فان قتل فلاي شيء شد الامام ابو حنيفة في ماء الطهارة
 من الحدث ومخفف في ماء ازالة النجاسة وقال انها تنال لكل مائع مؤيد فالجواب
 ان باب الحدث صديق وباب النجاسة اوسع ابريل ما ورد في المعنى الذي
 يصلي به نجاسة من الماء يطهره السجادة بالترايب اذا حركه يده ومشي به لبي
 في رواية يطهره ما بعد ما يغتسل من الارض اذا زالت العينين بالثوب فان قلت فيه

ان النار تظهر النجاسة اذا احرقت بها فالجواب بحجة القياس على تطهير العصاة من الموحدين
 بالنار فتريد حلون النجاسة بعد ذلك فكما انها تطهر العصاة من النور المصنوية كذلك تطهر
 النجاسة المحسوسة فافهم وسمعت سيدي عليا الخواصر رحمه الله تعالى يقول من شئت في ان
 من هذه الامم التي صيقت لصفى الله عشرة اولى بالاتباع من مذهب غيره في الاقتران من التطهر من
 مياضة المساجد فليتوضأ من ماء الكبار والانهار والمياه التي لم تستعمل ويتطهر من غشاة
 فانه يجد ما قد انتعشت به ذلك اكثر من الماء الذي يختلف فيه ايدي الناس من هنا يتقدم لك
 يا اخي سر الامور بالطهارة بالماء اثر التراب عند فقده أو العجز عن استعماله وذلك انه انما شرع
 لنا الطهارة به لاجل اعضاءنا التي ماتت من المعاصي او الغفلات كما مر قال تعالى وجعلنا من الماء
 كل شيء حي فلا يؤمنون ولم يطعم بعضهم على هذه العلة فقال ان تخصيص استعمال الماء في
 الطهارة تعبدى لا يعقل معناه احم والحق ان علة معقولة مشروطة وهي اناس البهائم والاعصا
 واصاؤها بعد فطورها وموتها فافهم فان قلت فهل الخلاف الذي في الماء المستعمل يجري في
 التراب المستعمل وهل يخرج طيا بالميتيم بالتراب في التراب كما ورد في الماء فالجواب لم يثبت
 نعمت عليه في ذلك لعله لضعف روحانية التراب من وجد في كلامهم أنهم اجروا ذلك في التراب
 المستعمل فليحقق بهذا الموضوع من كتابي هذا فلهذا اختلفت منازع المجتهدين والحمد لله رب العالمين
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة متعلق الطهارة بالماء المتغير كثيرا بطاهر كونه ان ونحوه
 مع قول الامام الى حنيفة واصحابه يجوز الطهارة به ان لم يطهر أو يغلب على اجرائه فالاول
 مستند في شأن الماء والتالي مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ضعف روحانية
 الماء المذكور عن احياء الاعضاء او اغشائها فمن تطهر به فانه لم يتطهر ووجه الثاني النظر
 الى قوة روحانية الماء من حيث هو الا ان يخرج عن طبع الماء بطهر شيء من الطاهر فيه او كثره
 المتغير جدا بحيث يغلب على اجرائه ويؤيد الاول حديث الماء طهر لا ينجس شيء الا ما غلب على
 طهره ولو نه أو ربحه وقد اخذ اهل الكشف باطلاق الحديث وقالوا لا يحتاج الى حمل المطلق على المقيد
 لان الماء في ذاته لا ينجس شيء غيره فاذا اصاب على الماء غيره فبنيهما برزخ ما من دخول النجس في الآخر
 ولو لا ذلك لما كانا شيئين ولكن لما كان يلزم من اعتراق الماء الطاهر ان يغيره شيء من ذلك المخلوط به
 استغنا من استعماله فطلقنا عليه اسم النجس مثلا بشرط توسعنا كما ان اهل الكشف يطلقون عليه اسم الطاهر
 كذلك توسعنا وفي الحقيقة لا اختلاف بين اهل الكشف وغيرهم الا من حيث العلة فاهل الكشف يقولون علة استعمل
 اعترافنا ذلك النجس مع لا ينجس ذاته وغير اهل الكشف يقول العلة في ذلك تنجس قافهم ومن ذلك اتفاق
 الائمة على ان يغير الماء بطول المكث لا يضر في الطهارة مع قول محمد بن سيرين بمنع الطهارة به فالاول مخفف
 والثاني مستند فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم حمل شيء في الماء يخال عليه الضعف لروحانية
 ووجه الثاني وجود التغير من حيث هو كالطعام المتغير بطول المكث فانه قد رشح عا ولا ينجس التطهر به كما

لا ينبغي أكل الطعام المذنب وكل شيء لا ينجزه أهل الطباع السليمة فافهمه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 إن الشمس والنار لا يؤثقان نجاسة تطهيرهما قول الأمام أبي حنيفة إن النار والشمس يطهران بعض
 أشياء في بعض الأحوال فإذا جف جلد الميتة عنده طهر بلاد نجر و إذا تنجست الأرض فحقت
 في الشمس ظهر موضعها وجازت الصلاة عليها إلا التي جف عنها إذا يلزم من كون الشيء طاهراً
 في نفسه أن يكون مطهر الغيرة فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
 الأول أن الأصل في الطهارة أن تكون بالماء في الحدث والحجث ووجه الثاني أن المراد
 من ذلك القدر في رأي العين فلا فرق عنده بين إزالة الماء وبين إزالة بطول الزمان وغير ذلك
 ويدل على قوله صلى الله عليه وسلم في ذيل الثوب الطويل امرأة إذا أصابته نجاسة يطهره ما بعده
 يعني بالنزابة الذي يبرأ به ويمسه فافهم ومن ذلك نجاسة الماء الواكل القليل أي دون القلتين
 إذا وقعت فيه نجاسة ولو لم يتغير عند الأمام أبي حنيفة والشافعية وأحمد في إحدى روايتهم
 قول مالك وأحمد في الرواية الأخرى أنه ظاهر لم يتغير فإن تغير فنجس إن بلغ قلتين فالأول
 مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان وكذلك الخلاف في الجارية فإنه كالواكل عند
 الأمام أبي حنيفة وأحمد وهو الجذيين من مذهب الشافعية وقال مالك لا ينجس الجارية إلا بالتغير
 قليل وكان أو كثيراً واختاره جماعة من أصحاب الشافعية كالبعوي وإمام الحرمين والغزالي فالأول
 مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه المشدد في هذه المسئلة والتي قبلها
 وجود نجاسة في الجملة تقتلوه عنها ولو لم تظهر لنا أدباً مع الله تعالى أن نقوم بين يديه متطهرين
 دنس إذا باطن عندنا ظاهر عنده تعالى فمن شدد رأيها عنده تعالى ومن خفف رأيها عنده
 العباد فافهمه ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن استعمال والى الذهب والفضة حتى في غير
 الأكل والشرب حرام على الرجال النساء إلا في قول للشافعية مع قول داود وإمام الحرم الأكل
 والشرب خاصة فالأول مشدد والثاني مخفف وافق على حد ما ورد فراجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه الأول كمال الشفقة على دين الأئمة والاحتياط بها لا حوط فيه إذا كحلوا في الوضوء
 منها مثلاً كالحيلاء في الأكل والشرب ولا ينبغي لمن ينظر أن يكون متكبراً معجباً بنفسه
 إذا طهر ومفتاح الصلاة التي هي حضرة الله عز وجل الخاصة وقد جمع أهل الكشف على أنه
 لا يصح دخول حضرة الله لمن كان فيه شيء من الكبر بل يطرد من القرب منها كما طرد إبليس
 فافهمه وما استعجالها في غير الوضوء فبالأولى لأنه إذا ترك استعمالها في مواطن الطاعات
 من الاحتياط ففي غيرها من باب أولى فافهمه ومن ذلك المصيب بالفضة ضئيلة كبيرة
 حرام عند الأئمة الثلاثة بتفصيل عند الشافعية مع قول أبي حنيفة لا يحرم المصيب بالفضة مطلقاً
 فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول كمال الشفقة على دين الأئمة كما مر وذلك أن من
 استعمل الأناء المصيب بالفضة أو الذهب يصدق عليه أنه استعمل أناء كان بعض أحواله
 من الفضة والورع المتعبد عن الأناء المصيب كالتعبد عن الأناء الكامل من الفضة ووجه
 الثاني العفو عن مثل ذلك ومن ذلك السواك قد اتفق الأئمة الأربعة على استحبابه

وقال اودهو واجب وزاد اشق بن راهويه ان من تركه عامدا بطلت صلاته لاسيما ان تأذى
 بتركه المجلس فالاول مخفف والثاني مشدّد ويدل لهما معا قوله صلى الله عليه وسلم
 لولا ان اشدق على امتي لامرهم بالسواك أى امر ايجاب فان فيه راحة كون الامر للوجوب ولكن
 ترك ذلك رحمة بالامة فكانه صلى الله عليه وسلم اشار بقوله لولا ان اشدق الى انه واجب على
 من لا مشقة عليه فيه وعلى ذلك فمن لم يجد فيه مشقة وجب عليه ومن وجد فيه مشقة لا يجب
 عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني مراعاة كمال التقويم والادب في مناجاة
 الله عز وجل وهو خاص بالاجاب من العلماء والصالحين الذين لا يشق عليهم ذلك في جنب
 ما يشهدونه من عظمة الله تعالى وما يستحقه مقام خدمته بل ربما شق عليهم تركه ووجها
 الاول مراعاة حال مقام المحبوبين عن مثل ذلك المشهد من العوام الجاهلين بما يستحقه مقام
 خدمته تعالى ومناجاة فان ايجاب السواك عليهم ربما يشق عليهم كجهلهم المذكور فان رجاهم
 لا يكاد يتجلى لقلبه تلك العظمة التي يتجلى للعلماء والصالحين وهذا من باب توسع حسن الابرار
 سيئات المقرين فافهم ومن ذلك علم كراهة السواك للصائم بعد الزوال عندا بمختلفة ومالك
 واحمد في احدي روايته لا يكرهه وقال الشافعي واحمل في الرواية الاخرى بتركه فالاول مخفف
 والثاني مشدّد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مع ملاحظة ما تقدم مراعاة المسلم الذي
 الصرم عن جليلة حتى لا يتأذى احد برأهته فيه ومعلوم ان كل ما يؤذى المجلس ينبغي نقده
 ان الله على حصول الفضائل وايضا فان الصائم بعد الزوال ينبغي له التاهب للقائه الى
 حين يجلس للاكل على ما ذكره مشاهير هذا هو اللقاء الا معصا بالنظافة وحسن الرائحة كما
 ورد في حديث للصائم فرحتان وان كان الحق تعالى لا يوصف بالتأذى بذلك حقيقة اذ هو الخالق
 لذلك ولكن قد ينعم الشرع العرف في كثير من المسائل وقد ورد في عدة احاديث اشارة الى التجو
 في اطلاق صفة التأذى عليه سبحانه وتعالى كما اشار اليه حديث البخاري لا احدا صبر على تأذى من الله
 ونحو حديث من أذى لي وليا فقد أذى لى واعتقدنا ان المراد من نسبتة نحوه الصفات التي
 الله سبحانه وتعالى انما هو غاياتها كما هو مقرر في محالة من ابواب الفقه فافهم ووجه
 الثاني الترغيب في الصوم وكون مثل تلك الراحة محمودة الاثر في طريق العبادة كما كان صلى
 عليه وسلم يترك الصلاة على بعض الشهداء ترغيبا للعباد في الجهاد فيقول اذا كانت الشهادة
 توصل صاحبها الى مقام لا يحتاج الى احد يدعوله بالمغفرة والرحمة فلا ينبغي ان تركه فتترك داعيته
 للجهاد وبزول عنه الجبن فاعلم ذلك والله تعالى اعلم

(باب النجاسة)

اجمع الامم على نجاسة الخمر الا على من ادّاه قال بطهارتها مع تحريمها وكذلك اتفقوا
 على ان الخمر اذا تمخلت بنفسها طهرت وأجبروا على ان ميتة الجراح والسمك طاهرة وعلى
 ان الجنين والكائن والمتركة اذا غرس يده في ماء قليل فالماء باق على طهارته واتفقوا على

ان الرطوبة التي تخرج من المعدة نجسة الا ما حكي عن أبي حنيفة هذا اما ان لا يخرج من مسالك
 الاضمار والاتفاق ٤ واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الاربعة ان النجس نجس مع قول
 داود بطهارة نجس يخرجها كما هو فالاول مشدد وابلغ في الزجر والثاني مخفف من جهة
 عدم وجوب التطهر منها لانه لا يلزم من نجسها نجاسة عليها كما للميسر والاضمار والازلام
 واقامى نجس من حيث صفتها ومن هذا الباب قوله تعالى انما المشركون نجس فراجع الامر الى
 مرتبة الميزان وان كان الثاني ضعيفا جازا فاقم به ومن ذلك قول الامام الشافعي
 واحمد والى حنيفة بنجاسة الكلب مع قول الامام مالك بطهارة فالاول مشدد في نجاسة
 وفي الطهارة من ولو غرس سبعا لئلا يستل الا على أبي حنيفة فانه يقول الغسل مرة ان زالت
 العين بها والا فلا بد من غسل حتى يغلب على الظن ان الماء ولو بغير مرة واكثر كسائر
 النجاسات الاسبعا وقال مالك هو طاهر ويغسل من ولو غرس سبعا لئلا يستل ذلك تعبد في الغسل
 وكذلك القول فيما اذا دخل الكلب عضو من اغضائه في الاثر فانه كولو غرس خلا فاما مالك
 فانه خص الغسل سبعا بالولو غرس فقط فراجع الامر الى المرتبة الميزان ووجه من قال بنجاسة عينه
 وصفته معا عدم صحتها كشكالات الصفة عن الذات ووجه من قال بطهارة ذاته ان الاصل في الاشياء
 الطهارة وانما النجاسة عارضة فانها صادرة عن تكوين الله تعالى القدر وهو الطاهر ومن الادب
 قولنا بطهارة عينها ثمر رأينا آثارها يضرب استعمالها في بدن أو دين اجتنابا لها وقد أجمع أهل
 الكشف على ان الاكل والشرب من سؤر الكلب يورث القساوة في القلب حتى لا يصير العبد
 يحسن الى موعظة ولا يفعل شيئا من الخيرات وقد جرب ذلك شخص من أصحابنا المالكية فشرى من
 لبن شرب منه كلب فسكت تستغنا شربه وهو مقبوض القلب عن كل خير حتى كاد ان يهلك والشئ
 الذي يحصل منه ما ذكره يجب اجتنابه ويجوز اطلاق النجاسة عليه سواء أوردنا الذات مع الصفة
 أو الصفة فقط كما اطلق الله تعالى اسم الرحمن على المشركين من حيث صفتهم التي هي الكفر فاذا
 سلم أحد هم طهروا لو كانت النجاسة عينه كان لا يطهر بالاسلام وسمعت لبيدي عليا الخواص
 رحمه الله تعالى يقول ليس لنا دليل على نجاسة ذات الكلب كما هي عنه الشارع من بيعه أو اكل
 ثمنه واما من جهة صفة فهو نجس من حيث ان سؤره يبيت القلب فيجب اجتنابه كما يختلف سم
 الافاعل من حيث ضررها في البدن مع القول بطهارة ذاتها بل هو أولى بالاجتناب لانه يضرب في
 الدين قالوا لا بد في تسمية الكلب نجسا حتى يثرب وطهر من حيث عينه كما سمي الله تعالى المشرك نجسا وطهر الانصاب
 والازلام رجسا مع اجماع العلماء الاربعة على طهارة جسم المشرك وكذلك النجاسة الانصاب والازلام قالوا لما كان سؤر
 يورث في القلب الذي عليه مدار الجسد تأوه وضعفا يمنع من قبول المواعظ التي تدخل النجاسة بالشرع صلح في الغسل من سؤر
 سبعا اصلها بقراب فغال ذلك الاثر بالكلية فانه جميع قبيل الملة التراب الذي اذا اجتمعنا اتقنا الزرع فاما انما الشارع
 بالغسل من ولو غرس سبعا لا ينافي القول بطهارة جسمه كالتعميم كما في ذلك بالشرع في الامر بالغسل من سبعا اصل

في الشفقة على ديننا والرحمة بنا وكذا لا ينافي القول بنجاسة صفة القول بطهارة جسمه
 لعدم انفصال الصفة المذكورة من الذات التي فكما اطلاق الامام الشافعي ومن وقفه
 بنجاسة الكلب ذاتا وصفة توسعا كذلك التمسك ومن وافقه اطلاق الطهارة على الكلب ذاتا
 وصفة توسعا وتقليبا لعدم انفكاك الصفة عن موصوفها وعكسه كما مر وكان ينبغي افضل الدين
 رحمه الله يقول التحقيق ان الكلب طاهر العين نجس الصفة وسمعت سيدي عليا الخواص
 رحمه الله تعالى ايضا يقول لا اعتراض على من قال ان وجوب الغسل من الكلب واستنجاء به
 علته لا تفصل نجاستها على غالب الناس لان ما اطلع عليها فيما علمنا الا بعض اهل الكشف
 فقط وقد ألزم بعضهم من قال ان الغسل من الكلب يقتضي لا يعقل بان ذلك يؤدي الى ان
 الشارع خاطب الاقليات لا يفهمون له معنى وذلك يكاد ان يقرب من صفة العيب الذي ينزه
 عنه مصيب الشارع وقد مر والله ان يبين للناس ما اتوا اليهم اى امر اياه بان يبلغوا اليهم وذلك
 لا يكون الا بان يبلغ اليهم اللفظ والمعنى تبليغا شافيا بحيث يتجلى لهم اموه فلا يلتبس عليهم منه شيء
 وقال له فان لم تفعل فما بلغت رسالته وهو معصوم من عدم البيان مطلقا اقول وقد يورد
 الازام بان مثل ذلك قد يكون جلاء امتحانا لايمان بعض الناس بالمعنى المتصور في التقاسير هل
 يبادرون الى امتثال الامر بفعل ذلك الشيء ولو لم يتعقلا علته أم يتخلفون عن المبادرة حتى يعلموا
 حكمة ذلك وقد قال اهل الكشف ان العمل بالعلل شيء كان أقوى في مقام الايمان واعظم
 اجرامه اذا علل لانه ربما يكون معظم الباعث للمكلف معيشة على العمل بحكمة تلك العلة من
 ثوابه غيره لا يحسن امتثال امر الله تعالى ورسوله وذلك نقص عن مقام الكمال والله اعلم
 وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لا يفدر القائل بطهارة الكلب على رد النص
 الوارد في الغسل من ولو غلب بل يرى العمل به وایمان وقع الاختلاف بين العلماء فاذا ذلك اختلافا
 في العلة او في التبيين وعدمه فاما الاختلاف في العلة والعدد فذلك لا يفهم في الدين فان
 القائل بطهارة الكلب قائل بالغسل منه كما ورد وما التبيين فحين ولو جعلنا الامر فيه للاستحباب
 فقد نهض به الاجتهاد الى الوجوب عليه القائلون بنجاسة فاعلم ذلك فانه تقيس به وقد
 اتفنا في ذلك مؤلفا وذكرنا ما يرد على ذلك من لطيف الاسئلة والجواب عنها وحاصل ذلك ان
 اهل الكشف متفقون مع اهل النقل على الحكم بنجاسة الكلب والغسل منه وانما اختلفوا في
 العلة فقط ومعلوم ان الاختلاف في العلة لا يفهم في الاحكام فغلبة الاصلية عند اهل الكشف
 بنجاسة صفة من حيث انها تمتت القلب بالحجر والميسر الاضمار والاذلام ونضد عن ذكر الله
 وعن الصلاة وعلة عند غير اهل الكشف اما بنجاسة عينه وصفته معا وعلة لا تعقل عند من
 قال بطهارة تمامها والغسل منه يقتضي ولا يخفى ما في هذا اذا الامر بالغسل منه سبعا يقتضي
 بنجاسته ولا بد والى ان كلام الشارع كالعبث فلا بد من القول بنجاسته اما ذاتا واما صفة انتهى
 ومن ذلك قول الامام الشافعي واى حنيفة بنجاسته لخبر بوانه يغسل منه سبعا عند الشافعي
 ومرة عند الامام ابي حنيفة نظير ما تقدم في الكلب مع قول الامام مالك رحمه الله تعالى

يطهارة نجيا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقد اختار الامام
 النووي طهارته من حيث الدليل فقال في شرح المذهب الرابع من حيث الدليل انه يكفي في
 بول الخنزير غسله وحلته بلاتراب وبهذا قال اكثر العلماء وهو المختار لان الاصل عدم
 وجوب الغسل منه كالكلب حتى يرد في الشرع لحاقه بالكلب انتهى ووجه من التحفة بالكلب
 في وجوب الغسل منه كونه اجنبيا وحما من الكلب فقياسه على الكلب واضح ووجه من قال
 بطهارته عدم ورود نص في الغسل منه سيمران كالكلب واما الحقير لمحمد فلا
 يلحقه بالكلب في النجاسة فقد حرم الله الميتة والحمل ولم يأمرنا الشارع بالغسل منها سيما
 احدهن بتراب فافهم + ومن ذلك عدم وجوب العدة في غسل سائر النجاسات عند أبي حنيفة
 ومالك والشافعي وأحمد في إحدى روايتيه مع الرواية الاخرى عنه انه يحل العدة في سائر
 النجاسات غير الارض وفي رواية عنه انه يجب غسل الاناء سبع مرات وفي رواية اخرى ثلاثا
 وفي رواية اخرى اسقاط العدة فيما عدا الكلب والخنزير فالاول مخفف ومقابلته مشدد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان + فالاول خاص بعوام الناس الذين لا يراعون الورع ولا الاحكام
 والثاني خاص بكابر الناس كالعلماء والصالحين نظير ما ورد في التقصص من الفرج وعدم
 التقصص به كما سيأتي بسطه في بابيه ان شاء الله تعالى + ومن ذلك قول الامام الشافعي
 ان جلود الميتة كلها تطهر بالدباغ الا جلد الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من احد هما
 وهو اصل الروايتين عن أحمد وأظهر الروايتين عن مالك مع قول الامام أبي حنيفة
 ان الجلود كلها تطهر بالدباغ الا جلد الخنزير ومع قول الزهري انه يتيقن بجلود الميتة كلها من
 غير دباغ فالاول مشدد من حيث اشتراط الدبغ وكثرة المستثنيات والثاني فيه تخفيف فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول زيادة التنزه عن استعمال ما سماه الشرع نجسا أديا مع الله
 تعالى أن يجالس العبد وهو ملاصق لشيء نجس شرعا ووجه الثاني القائل بان جلد الخنزير لا يطهر
 بالدباغ المباعدة في التنزه عنه وكونه يستحب قتله مطلقا بخلاف الكلب فان فيه تقصيرا فكان
 اخف حكما من الخنزير من هذا الوجه ووجه الثالث القائل بجواز الانتفاع بجلود الميتة من غير
 دباغ حمل أحاديث الديلم على الاستحياب دون الوجوب فالاول خاص بالكابر من العلماء
 والثاني خاص بمن هو دونهم في التنزه والثالث خاص بأهل الضرورات كما بدل بعض الآثار
 فافهم + ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان الذكاة لا تنقل شيئا فيما لا يؤكل مع قول أبي حنيفة
 ومالك انها تنقل الا في الخنزير واذا ذكي عندها سبع أو كلب طهر جلده ولحمه لكن اكله حرام
 عند أبي حنيفة ومكروه عند مالك فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول ان ما لا يؤكل لحمه خفي فلا تؤثر فيه الذكاة طهارة ولا طيبا بل حكم ذبحه حكم
 موته حنف انقله قال تعالى في مدح نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وحرم عليهم الخبائث ووجها
 الثاني انه لا يلزم من طهارته حله فقد حرم الشيء الطاهر ضرورة في بدن أو عقل ولحمه لا يؤكل
 وان قبل بطهارته بصر في البدن كما جرب من ثلث فليحرب لولم يكن الا أنه يورث كلاله

المبالغة حتى لا يكاد يفهم طواهر الامور فضلا عن بواطنها. ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة بالعفو
 عن مقدار الدرهم من الدم في الثوب والبدن مع قول الشافعي في الجديده انه لا يعفى عنه ومع
 قوله في القديم انه يعفى عما دون الكف فالاول والثالث مخفف والثاني مشدد فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان. ومن ذلك قول الامام الشافعي بنجاسته شعر الميتة غير
 الادنى وصوفها ووبرها مع قول أبي حنيفة وأحمد بطهارة الشعر والصوف والوبر زاد
 أبو حنيفة فقال بطهارة القرن والسق والعظم والريش اذ لا روح فيه ومع قول مالك بطهارة
 الشعر والصوف والوبر مطلقا سواء كان يؤكل لحمه كالنعماء ولا يؤكل كالكلب والحمار ومع قول الاوزاعي
 ان الشعر ونحوه نجس يطهر بالغسل فالاول مشدد والثاني وما بعده مخفف فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عموم قوله تعالى حرمت عليكم الميتة ووجه الثاني
 ان سياق الآية فيما يؤكل لا فيما زاد على الاكل من وجوه الاستعمال هذه الاشياء لا تؤكل
 عادة فاستعمل في غير الاكل كاللبس والاقتراض ولو بلا غسل عند غير الاوزاعي على ان
 التحقيق في الشعر والريش نحوها ان لها في حال حياة الحيوان وجه الى الحياة من حيث انها
 تنمو ووجهها الى الموت من حيث ان الانسان وغیره لا يتأثر اذا قطعت فافهم. ومن ذلك
 قول الامام أبي حنيفة ومالك بنحو ان لحم البقرة نجس مع قول الشافعي بمنع ذلك وقول أحمد بكراهته
 ومع قول النخعي بالليف نجس فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث والرابع بينهما
 راحة تشديد ان لم يرد أحمد بالكراهة المنع فيؤخذ به الاكابر من أهل الورع ويسألهم به الاصاغر
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول البناء على القول بطهارته ووجه الثاني البناء على
 القول بنجاسته ووجه الثالث والرابع الاخذ بالاحتياط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان. ومن
 ذلك قول الامام مالك وأحمد والشافعي في أرجح قوليه بطهارة الادنى اذا مات مع قول
 الامام أبي حنيفة والمروزي من قول الشافعي انه نجس لكنه يطهر بالغسل فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول شرف ذات الادنى روحا وجسمًا
 ووجه الثاني شرف روحه فقط فاذا خرجت من الجسد نجس لانه ما كان طاهر الا بسلامات
 الروح فيه لكونه مركبا لها وهي من امر الله وامر الله طاهر مقدس بالاجماع فكذا ما جاء في
 فافهم وأكثر من ذلك لا يقال فان قال قائل كيف قال الامام أبو حنيفة رضي الله عنه بنجاسته
 الادنى مع حديث ان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا فالجواب يحتمل ان هذا الحديث لم يبلغ
 أو بلغه ولم يصح عنده. ومن ذلك قول الاثني عشرية بطهارة سؤر البغل والحمار وان لم يطهر
 عن توقف لابي حنيفة في كونه مطهرا ومع قول الثوري والاوزاعي ان ما لا يؤكل لحمه سؤرة
 نجس فالاول مخفف ومقابل مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول كون علة مسوغ
 الطهارة لسؤر البغل والحمار لا بطلع عليها الاكابر العلماء بالله فمخفف الامر فيه على العوام بخلاف
 الاكابر وبذلك حصل توجيه لثاني فافهم. ومن ذلك قول الشافعي بنجاسته البول والروث
 مطلقا مع قول الامام مالك وأحمد بطايرتهما من مأكول اللحم ومع قول النخعي جميعه بوال

الحيوانات الطاهرة طاهرو مع قول الامام الى حنيفة سرق الطير لما كول اللحم كالجم والعصاير
 طاهرو ما عدله يحسن فالاول مشدد ومقابلته مخفف ولو بالنظر الى حد شق التفصيل فرجع الامر
 الى موثني الميزان + ووجه الاول كون البهائم من شأنها ان تاكل مع الغفلة عن الله تعالى
 فلا تكاد تدكر ربها وما لم يذكر اسم الله عليه فهو قد شرعاً كما هو مقرر في الشريعة وهو خاص
 بالكلية والعلماء والصالحين الذين يتدلسون في الخلطة الغافلين عن الله لما هم عليه من شق الطهارة
 والتفليس بخلاف الاصاغر الذين تغلب عليهم الغفلة فانهم لا يتأثرون بفصلات اهل الغفلة
 لعدم تفديس ذواتهم وبذلك حصل توجيه الثاني وقد جاءت الشريعة على مرتبة الخواص
 ومرتبة العوام والعلماء ينعم لها اي للشرعية + ومن ذلك قول الامام الى حنيفة ومالك بنجاسة
 المتى من الاكل مع قول الشافعي واحمد انه طاهر بزيادة الشافعي وكذا المتى كل حيوان طاهر واما
 حكم التنزه عنه فيحسب عند مالك رطباً وبائساً وعند أبي حنيفة بغسل رطباً وبغسل
 بائساً ورد فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى موثني الميزان + ووجه الاول
 كونه يخرج مع الغفلة عن الله تعالى غالباً فلا يكاد الشخص يدرك ان يدين يدي الله ابد ابل
 نعم حسده الغفلة بتعاليم اللذة ومعلوم ان اللذة النفسانية تمتنع كل عمل مرت عليه من هنا
 امرنا الشافعي بالغسل من خروج المتى لكل البدن الغاشا للبدن الذي الذي فتروضعف من شدة
 الحجاب عن الله تعالى كما سيأتي بسط في باب الغسل ان شاء الله تعالى وكل ما حجب عن الله تعالى فهو
 رخص عند الاكابر بخلاف الاصاغر فكلهم الى حنيفة ومالك خاص بالاكابر من العلماء
 والصالحين وكلام الامام الشافعي واحمد خاص بعوام المسلمين فلذلك غسله النبي صلى الله عليه
 وسلم تارة وتركه اخرى تشرى بالاكابر والاصاغر فاقم + ومن ذلك قول الامام الى حنيفة
 في البئر التي يتوضأ منها اذا خرجت منها قارة ممتلئة انها ان كانت متفتحة اعاد صلاة ثلاث ايام
 وان لم تكن متفتحة اعاد صلاة يوم وليلة مع قول الشافعي واحمد انه ان كان الملاء يسير اعاد من الصلاة
 ما يغلب على ظنه انه توضأ منه بعد موته وان كان كثيراً ولم يتغير لم يعد شيئاً وان تغير عاد من وقت
 التغير وقال مالك ان كان معيناً ولم يتغير لم يعد وصافه فلا إعادة وان كان غير معين فحين فنية لو اتينا
 فالاول ان التشديد خاص بالاكابر والتخفيف خاص بالاصاغر بالنظر لمقامهما في الطهارة
 والتفليس + ومن ذلك قول الامام الشافعي اذا اشتد طاهر ومحبس جتهد وتطهر بما طهر
 طهارته من الاواني مع قول الامام الى حنيفة انه لا يجوز الاجتهاد الا اذا كان عند ائمة ابطال
 اكثر ومع قول احمد انه لا يجزى بل يريق الجميع + ونجسها ويقيم فالاول مخفف والثاني
 وما بعد مشدد فرجع الامر الى موثني الميزان وهو محمول على جالين فالاول خاص بالعوام
 والثاني وما بعده خاص بالاكابر لشدة تورعهم واعفافهم فاخبرهم والله سبحانه وتعالى اعلم
 + (باب اسباب الحدث) +

فجمعوا على نقض الوضوء بالخارج المعتاد من السيلين وهو البول والغائط والتفقوا على ان

من مسخ كره أو دبره بعضه من أعضائه غير يديه لا ينقض والتقوى على أن نوم المصطحيم والمتكبر
 بشرط يتقضى الوضوء وعلى أن القهقهة في الصلاة تبطلها دون الوضوء خلافاً لآبي حنيفة كما
 سيأتي وعلى أن أكل الطعام المطبوخ بالنار واكل الخبز لا ينقض الوضوء وعلى أن من يتقن
 الطهارة وشك في الحدث فهو باق على طهارته إلا ما حكى عن بعض أصحاب مالك وكذلك اتفقوا
 على أنه لا يجوز للحث من المصحف ولا حمله إلا ما حكى عن داود وغيره من الجواز هذا ما وجدته
 من مسائل الأئمة والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا ينقض
 الخارج النادر كالدود والحصاة والريح من القبل مع قول أبي حنيفة ينقض الريح الخارج من القبل
 وهو الواجب من مذهب الإمام الشافعي فإنه قال بالانقض بالثلاثة فالأول مخفف والثاني فيه
 تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الدود دخلت الحياة والحصاة من الأكل
 ليست من الطبيعة المتولدة من الطعام وأناقض حقيقة أنها مآثر من الطعام ومن لقض
 بالحصاة فإنما هو من حيث ما كان عليها من الطبيعة كما هو الغالب لأن أفعالها كما سيأتي بسطه
 في أوائل خاتمة الكتاب إن شاء الله تعالى ووجه من قال بقض الريح الخارج من القبل ندرته
 حتى أنه ربما لا يقع بل بعد في عمر مرة واحدة فأخبرهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن المني
 فاقض للطهارة مع الأصح من مذهب الإمام الشافعي أنه لا ينقض الطهارة وإن أوجب الغسل
 فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الدود خرج المني
 قد يذره لا تعادها الدود نفسانية ومن لازم ذلك شدة العقلة والغلبة عن الله تعالى فهو أولى بالانقض
 من خروج البول والغائط من حيث الدود لأن حيث عينه ووجه الثاني كون ذلك خاصاً
 بالأكابر والأولياء الذين يعدون العقلة عن الله تعالى أحد تأخذه منه التوبة والطهارة فالأول
 بالأكابر والثاني خاص بالعوام فأعلم ذلك فأقول فيه تعرف أنه لا فائدة في القول بعدم نقض
 الطهارة بالمنى إلا كونه منشأً لا دمي لا غير فإن من خرج منه المنى ممنوع من الصلاة ومخوها
 أشد من من المحدثات لا يعرفونهم ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة لا ينقض الوضوء
 من الفرج مطلقاً على أي وجه كان مع قول الشافعي والقول الآخر من مذهب أحمد بإشفاض
 الوضوء ببطن الكف وزاد أحمد نقض الطهارة بلمس الذكور بظهور الكف أيضاً ومع قول مالك
 أن مسه بشهوة انتقض والأول فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد فرجع
 الأمر إلى مرتبتي الميزان فالأول خاص بعوام الناس ومقابلته خاص بالأكابر وذلك لأن ناقص
 حقيقة هو كل ما تولد من الأكل وأما النقض بالفرج فإنما هو لمجاورة الفرج الخارج بل وزاد أنه
 صلى الله عليه وسلم كان ينظر سراً ويديه لمجاورتها لمجاورة الفرج مباغته في التزويج وليقتدى به
 خواص أمته دون عوامهم كما أشار إليه حديث هل هو لا يضره منك وقال الأكابر من مس
 فرجه فليتوضأ كما أؤمنا ذلك في كتاب أسرار الترتيب وفي خاتمة هذا الكتاب فراجعوا
 وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول إنما قال صلى الله عليه وسلم لطلق ابن عدي
 حين سأله عن من الفرج هل هو لا يضره منك لينبهه على ما أجمع عليه أهل

اكتشف من ان النافض حقيقة انما هو ما كان متولدا من الطعام والشراب وخرج من الفرج لاسر
 ذات الفرج وكان طلق بن عدي هذا راى بل يقوم فحقت الشكوك عليه رخصته بخلاف الاكابر
 من العلماء والصالحين يؤمنونهم بالوضوء من مس الذكر مشاكلة لمقامهم في التورع والنزهة
 عن من تجاوز الخارج بخلاف الفلاحين والفراسين ونحوهم فان مقامهم لا يقتضي هذا التورع
 العظيم فرجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان فان قال الشافعي ان حديثه هو لا يضره
 منك منسوخ قلنا السادة الحنفية لا يقولون بفسخه بل هو في حكم عندهم فلا بد له
 من وجه يحمل عليه وقد صح حمل على ايجاد العوام دون العلماء والصالحين فيلغى لكل متدين
 من الحنفية ان يتوهم من مس الفرج خروج من خلاف الامة ولا ينبغي له ان يمس فرجه
 ويصلي بلا تجديد طهارة فان قال قائل انكم قلتم ان علة التقص بمس الفرج انما هو لكونه
 مجاوز للخارج لا لذاته فلم توجبوا الوضوء بمس نفس الخارج فالجواب انما يلزمنا الشارح
 بالوضوء من مس الخارج لانه لا لذة في مسه بخلاف توجهه فان العين يجد لذة وراحة بخروجه
 فمما نعلمه البدن فلذلك كان فيه الوضوء كاملا بخلاف مس الخارج الملوث فافهم واما وجه من
 نقصن الطهارة بلبس الذكر بظهور الكف او باليد الى المرفق فهو الاحتياط لكون اليد تطلق على
 ذلك كما في حديث اذا قضي احدكم بيده الى فرجه وليس بينهما سترو ولا حجاب فليتوضأ وسمعت
 مرة اخرى يقول ليس لنا ناقض للطهارة الا وهو متولد من الاكل حتى القهقرة عند من يقول
 بانها تنقض الطهارة اذا وقعت في الصلاة لانه لو لا شيع ما قهقه فان الجميع لا يكاد يستقيم
 عن القهقرة انتهى اما من حلفه الدبر فقال ابو حنيفة ومالك لا ينقض الوضوء وقال الشافعي
 في ارجح قوليه واهل بنقض هذا برواية من مس فرجه فشمم القبل والدبر فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول الشافعي واهل بنقض طهارة من مس فرجه غيره صغيرا كان المحسوس
 اكبر حيا كان او ميتا مع قول مالك انه لا ينقض مس فرجه الصغير ومع قول ابي حنيفة
 انه لا ينقض مطلقا فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول طلاق نقض الطهارة بمس
 الانسان فرجه نفسه فليس عليه من فرجه غيره بجماع علة القبح في ذلك فبانقض طهارة العبد
 من نفسه كذلك ينقضها من غيره اخذ بالاحتياط ويؤخذ من ذلك توجيه قول الامام ابي
 حنيفة والشافعي واهل بنقض طهارة المحسوس مع قول مالك ينقضها فان الاول مخفف والثاني
 مشدد وان الاول خاص بالاها عز والثاني خاص بالاكابر من المتورعين وقد اجمع اهل الكشف
 على انه ليس لنا ناقض الا وفعله سوء ادب او فيه راحة من سوء الادب مع الله تعالى ومن هنا ورد
 الاستغفار عند الخروج من الخلاء فلا يقع العبد في ناقض الا وهو غائب عن مشاهدة ربه عز وجل
 ولا يكاد يحضر مع الله عز وجل في حال خروج الحدث او وقوعه ابدا وذلك اى عدم الخضوع
 حدث عن الاكابر يتطرون منه اجباء كبدنهم الذي مات باديابهم عن شهود كونه في حضرة
 ربه فافهم وهذا من باب قولهم حشوات الاوارسيئات المقربين + ومن ذلك قول الامة
 الثلاثة نعلم نقض الطهارة بلبس لاهل الجليل مع قول الامام مالك بايجاب الوضوء بلبس

وصلى ذلك أيضا عن الإمام أحمد وغيره فالأول محقق والثاني مشدد ووجه الأول عدم ورود شيء من الشارع في ذلك ولو كان ذلك ناقضا لورد لنا حكمه ولو في حديث واحد وجه الثاني كون الأحكام دائمة مع العلة غالباً فكانت العلة في النقض بلبس المرأة الشهوة للامس أو الملبوس ولهما عادة احتياط الإمام مالك للاستدراك بالنقض الأمر الذي يشترى تقبيلاً مثلاً لأنه رضي الله عنه فمن أمتهم الشارع على شريعة من بعده فكل أمر حدث بعد موت الشارع من مستحسن أو مستقيم عرفاً فلا يمتنع أن يلحقه بما يشاكله في الشريعة فالنقض بالأمر خاص بأهل الناس وعدم النقض خاص بأشراف الناس الذين لا يشتهون إلا ما أباحه الله تعالى لهم فإن تنزه الأكارع عن مس الأمر فهو كمال في التزويج وقد يقال إن عدم النقض بمس الأمر خاص برعاة الناس والقول بالنقض خاص بأكارع العلماء والصلحاء مشاكلاً لمقامهم في التباعه عن محل ما لم يأذن به الله تعالى ومن ذلك قول الإمام الشافعي إن لبس البالغ المرأة من غير حائل ينقض بكل حال إلا أن كانت المرأة محرماً للامس من قول مالك وأحمد إن كان ذلك في شهوة نقض إلا فلا ومع قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن ذلك ينقض بشرط انتشار الذنوب بذلك فينتقض باللبس إلا انتشاره مع قول محمد بن الحسن أنه لا ينقض وإن انتشر ذكره ومع قول عطاء إن لبس أجنبية لا يخل بالنقض وإن لبس زوجته وأمه لم ينقض فالأول مشدد ومقابل له محقق على التفصيل المذكور فيه فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان فالأول محقق خاص بالأكارع الذين يقيمون محل الشهوة إذا فقدت مقام وجودها ومقابل له أثر مع وجود الشهوة بشرطها المذكور فمن العلماء المشدد والمتوسط والمحقق وأما الملبوس فبذلك هو مالك والشافعي من قول الشافعي وأحمد الروايتين عن أحمد أنه كاللص في النقض فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان في هذه المسئلة والتي قبلها ووجه من قال بالنقض لبس الأجنبية النظر للنقض بالانوثة من حيث هي فكأنها حدثت ووجه من قال إنها لا تنقض إلا بقول عائشة رضي الله عنها إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نسائه ثم يقوم إلى الصلاة ولا يحدث وضوءاً وهذا خاص بمن ملك أربه وكان الشيخ محمد الدين بن العربي رضي الله عنه يقول ووجه من منع النقض بلبس المرأة بالنظر إلى كمالها من حيث المنفعة القائمة بها المشار إليه بقوله تعالى وإن تظاهرا عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهيري وهو سر لا يطلع عليه إلا من أطلع الله تعالى على محل صدور العالم وعرف تلك القوة التي في حفصه وعائشة حجة جعل الله تعالى نفسه وأولي الغرم من الملائكة والبشر في مقابلة نفسها وهو سر لا يجوز لتشفه المحجوبين + وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول نقض الطهارة بلبس النساء خاص بأحد الناس من لم يطلع الله تعالى على كمال النساء من حيث انهن محل انتاج العالم والانتاج بيت الكمال نظير قولهم إن الخير المتعدى أفضل من القاصر وأما عدم النقض بلبس من ياهل الكمال الذين يعرفون مراتب الوجود كشفاً ويقيناً لا الذين يشهدون النقض في النساء ويرون الذكورة أكمل من الانوثة انتهى + وسمعت أيضاً يقول

لو لم يكن من كمال المرأة وقوتها الاكلونها لتستدعي بالكمال اكلها ولو لم يكن من كمالها الى صورة السجود
 عليها حالة الوقوع كان في ذلك كفاية في بيان قوتها انتهى وسمخته ايضا يقول الاولى القول
 يتنقض انجازه والمخارم والصغيرة لان العلة في النقض بها قد لا تكون هي الشهوة وانما ذلك
 بخصوص وصف في الاتي فيقف المتورع على القول بان يتنقض حتى ياتي له نص بخبرهم
 عن النقض وقد اطلق الله تعالى اسم النساء في قصة فرعون بقوله تعالى ذر انساءهم ويتجسبي
 نساءهم على الاطفال فانه كان لا يذبح الاتي القرية العهد بالولادة فكما اطلق الله اسم النساء
 على المرأة الكبيرة في قوله تعالى اولاستم النساء من غير تقييد بالبالغة فكذلك اطلقت على البنت
 ساعته ولادتها على كل سواء وهو مذنب او درج الله فمن الاثمة من دار مع حصول الشهوة
 ومنهم من راعى محل الشهوة وان لم تحصل شهوة واما وجه من قال المراد ليس النساء في الآية
 هو الجماع لا المس باليد فهو لكون المس أمرا خفيا لا يغيب الانسان بلذته عن ربه تعالى بخلاف
 الجماع فان صاحبه لا يكاد يحضر قلبه مع ربه بل يغيب عن موافقته وشهوته بالكلية وذلك
 حدث عند الاكابر من الاولياء باتفاق ولما كانت اللذة لتسرى في بدن الجماع كله لا تتجزأ
 محل دون آخر أمرا المكلف بتعميم البدن في الغسل ينعش بالماء مقام من بدنه ليسر بان تلك
 اللذة فيه فانها عمت جسده كله اذ المني وان كان فوما من الدم فهو نوع اقوى من أصله ان
 البول والغائط والدم اقد رمنه في ظاهر الامور اذ العلة فيه سران شهوة المغيبة عنه عن شهوة الحق تعالى
 لاقدارة اللون والرائحة مثلا وهما يؤيد من قال ان المراد بالمس آية اولاستم النساء الجماع
 قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فان المراد بالمس هنا الجماع وقد يكون من قال
 بذلك انما قال به لكونه نظر في لغة العرب فواي ان المس والمس واحد لكن ذلك ينبغي ان
 يكون خاصا برعاء الناس خلاف الاكابر فان مقامهم ان يتنزهوا عن لمس النساء ولو بلا
 شهوة حتى عن لمس لشعر الظفر السن كما يتنزهون عن الصلوة اذا اكلوا اللحم الحرام والابواب
 طهارة يتابعونها لكونها محلا لركوب الشياطين على ظهورها كما ورد لا تكونها لحما اذ لحم
 كل من سائر الحيوان في ذلك واحد فافهم ذلك فانه تقيس + ومن ذلك قول الامام ابي
 حنيفة رضي الله عنه ان من نام في صلاة على حالة من احوال المصلين لا يتنقض وضوءه وان
 طال نومه وانه ان وقع انتقض مع قول مالك يتنقض في حال الركوع والسجود وان طال
 دون القيام والقعود ومع قول الشافعي انه ان نام فمكنا مقعدة لم ينتقض ولو طال النوم
 والا انتقض ومع قول احمد في أصح الروايات انه ان طال نوم القائم والقاعد والراعي
 والساجد فعليه الوضوء والا فلا فالاول مخفف ومقابل مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول ان النائم في الصلاة قريب من المستيقظ لتعلق قلبه بحضرة الله تعالى
 وقلة استغراق قلبه في امور الدنيا وكذلك القول في نوم المكلن مقعدة لعدم استغراق
 قلبه في النوم بخلاف نوم غير المكلن مقعدة من الارض ولذلك قال اشياخ الطرقات
 من أراد خفة نومه فليضرم تحت رأسه فخذ عالية وينم على شقة الايمن فان نومه يكون +

خفيفا جدا وأما وجه من قال من العلماء ان النوم ينقض الوضوء فمقتضى ما قلنا من أن من نسي الوضوء لم يفسد
 لكونه في النوم ما يبرزه إلى اليقظة ووجه إلى الموت بدليل ما ورد في الحديث النوم
 هو الموت فكان القول ينقض الطهارة به من الأخذ بالاحتياط + وسمعت سيدي عليا
 الخواص رحمه الله يقول وجه من نقض الطهارة يخرج الدم الخارج وبالفقهية وبسوء الحظ
 مقتضى أو عيسى الأبط الذي فيه صتان أو عيسى الأبط من الأكل والشرب والاحتياط ولا نقض غير
 ذلك مما ورحت فيه الأخبار والآثار وتولد من الأكل والشرب الأخذ بالاحتياط ولا نقض
 إلا والقليل غافل عن مراقبته الله عز وجل فلو صحت مراقبته العبد لرب له نفسه عن من كل
 قد رخصي + ومعنوي تعظيما لحضرة ربه فلما كانت هذه الأمور من لازم صلاحها الغفل عن الله تعالى
 نقض بعض العلماء الطهارة بها قال جميع المواضع متولدة من الأكل وليس لنا نقض من غير
 الأكل أبدا فان من لا يأكل لا ينام ولا يجري الدم ولا ينجس في الصلاة ولا يتقيأ حتى يلا فيه
 ولا يخرج من أبطه صنان ولا يحصل له بول ولا حزام ولا يعصى ربه بمصنعة ما فضلا عن
 والشرك بل هو كالمشكوك وأما من قال ينقض من الكافر فلا لأنه محال السخط الله تعالى فاحتاط
 المؤمن لنفسه بالتطهر من مس فرار من موضع السخط والغضب فهو تطلو ما تقدم من الوضوء
 من أكل لحم الخنزير لما ورد أن ظهورها ماوى الشياطين لأم من حيث أت اللحم وما ورد في
 عن الوضوء من المياه المغضوب عليها كياه قوم لوط وما ورد من أنه من الكلبوس على جلود النمل
 والسباع من حيث أنها تورث النفساوة في القلب كما سيأتي بيانه في باب اللباس كذلك لو
 الأكل والشرب ما اشتبهنا لمس النساء ولا جماعهن ولا خرج منامق ولا جن أحدا ولا أعمى عليه
 تكلمنا بغيبته ولا نيمته ولا اتخذ أحد من الكفار صليبا يعبده فان هذه الأمور لا تقم إلا بعمل الجاهل
 بالأكل وأصل ذلك أكلت السيرة آدم من الشجرة فأكفأ ما كانت بيانا للصورة ما يقع فيه بنوه من
 بعده من حجامهم بالأكل عن الله تعالى أمر وبالترك بالغسل + والوضوء من كل ما تولد من الأكل
 ملازمة الخفاف الغفلت به عن الله عز وجل ولذلك أبطل العلماء الصلاة بالأكل مما لا
 لا متناع صحة حال الحاجة العبد لربه في صلاة حال الأكل فمتنع لذة الأكل عن شهودكم الأفعال
 مناجاة رب لا متناع اجتماع لذين معاني أن واحد ومراعاة الأدب معه كما سياتي سبط ذلك في
 الخاتمة ان شاء الله تعالى + ومن ذلك الوضوء عما مست النار كالطين والخبز فانفق الارتقاء على
 النقض به وقال ابن عمر أبو هريرة وزيد بن ثابت يجب الوضوء من أكله فالأول محقق والثاني
 مشدد وجه الثاني ان النار مظهر غضبي يعذب الله تعالى بها من شاء من العصاة فلا يناسب
 أكل مما مسته أن يقف بين يدي الله تعالى إلا بعد التطهر من طهارة كاملة ووجه الأول اخفاء هذا
 الوجه على غالب الناس فلذلك كان الوضوء من خاصا بالأكابر الذين يعرفون وجه ذلك الخلق
 الأصا عز فلا يؤمرون بالوضوء منه وكان ذلك آخر الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 توسعة على الأمة فرجع الأمر إلى موثق الميزان قاهم + ومن ذلك قول الأئمة الذين يفتنون
 الطهارة وشك في كبريتها انه يعمل باليقين الآن ظاهر من هذا الأمر ما لا ينبغي على الحديث

ويتوضأ وقال الحسن إن كان شك في الحدث حال الصلاة بنى على يقينه في صلاة وإن كان خارج
 الصلاة أدخل بمقتضى الشك وهو الحدث فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 فلا تقي بالأكابر إلا من باليقين دون الشك ولو على اصطلاح الفقهاء فإن الله تعالى لم يذكر
 يتبعون الظن إلا أن يحجر وأعن اليقين بطريق من الطرق فاعلم ذلك + ومن ذلك قول الأئمة
 الأربعة يتخير من المصحف على الحدث مع قول داود وغيره بالجواز وكذلك قول الأئمة الأربعة
 يجوز للحدث حمل بغيره وعلاقة الاعتدال شافعية كما يجوز عند حمل في أمته وتفسيره وذبابه
 وقلب ورقه يعود فالأول مشدد وقول داود وغيره مخفف والأول في مسألة الحمل بخروج وعلاقة
 مخفف ومقابلته مشدد فرجع الأمر في المسئلتين إلى مرتبة الميزان ووجه الأول في مس المبالغة
 في التعظيم وعمل بظاهر قوله تعالى لا يمس المظنون والوجه الثاني فيه أن كلام الله تعالى ليس هو
 عالاً في الكتابة التي في الورق وإنما هو على ما كماله في الجوهر على وجه الماء وكه صورة الراية
 المرئية في المرأة فلا هي عين الراية ولا هي غيره وهنا أسرار لا تمليها العبارة ووجه الأول في حمل
 المصحف بعلاقة عدم مس المصحف لأنه انما مس العلاقة فصورته صورة من قلب ورق المصحف
 يعود لأن صورته صورة المعظم على كل حال ووجه الثاني المبالغة في التعظيم ولأنه نفس حامل للمصحف
 بالعلاقة فلكل من المزاياه وجه ولا يخفى أن الورع يتنوع بتنوع المقامات في الأكابر والأصاغر
 فاعلم ذلك + ومن ذلك قول مالك والشافعية وأحمد في أشهر الروايات عنه يتخير من استقبال
 القبلة واستدبارها في الصلوة وقول أبي حنيفة يحرم الاستقبال والاستدبار في الصلوة وفي البيان
 مع قول داود يجوز الاستقبال والاستدبار فيهما جميعاً فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر
 إلى مرتبة الميزان + ووجه الأول أن من جعل جهة وقوف بين يدي الله تعالى في صلاة هي جهة
 بوله وغائطه فقل أساء الأدب فلذلك غائز الشارح بين الجهتين بقوله شرقوا وغربوا وذلك خاص
 بالأكابر الذين بالغوا في تعظيم جناب الله عز وجل ووجه الثاني خفاء مثل ذلك على غالب الناس
 فهو خاص بالأصاغر فلا يكاد أحد منهم يلحظ ما لحظه الأكابر من التعظيم فلكل مقام رجال
 فاعلم ذلك + ومن ذلك قول مالك والشافعية وأحمد إن الاستنجاء واجب لكن عند مالك
 وأبي حنيفة إن صلى من غير استنجاء صحته صلاة وقال أبي حنيفة هو سنة وهو روي عنه
 عن مالك فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول المبالغة
 في وجوب التنزه وهو خاص بالأكابر ووجه الثاني كثرة تكرار خروج النجاسة من هذين المحلين
 مخفف فيهما بالاستنجاء من هنا قال أبو حنيفة بوجوب غسل النجاسة في غير محل الاستنجاء
 إذا كانت مقدار الدرهم البخل لأن ذلك هو مقدار النجاسة التي تكون على محل الاستنجاء عادة
 ومن ذلك قول الشافعية وأحمد بوجوب الاستنجاء بثلاثة أحجار وإن حصل الانتقاء يدونها مع قول
 مالك وأبي حنيفة يجوز الحج الواحد إذا حصل به الانتقاء فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول العمل بأمر الشارع مع زيادة التنزه ووجه الثاني حمل الثلاثة في
 التحديق على الغالب إذا حصل الانتقاء بمسحة واحدة فلا معنى للثانية والثالثة لعدم شيء يمسح

هناك مع ما في ذلك من راحة العظم للوترية لشرفها بحجة الله تعالى لها كما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم ان الله وتر يحب الوتر ولكن لما كان دون الثلاثة أشجار لا يكفي في العادة قدم الشارع إزالة النجاسة على مراعاة ما هو أدب في العرف مع ان المقام الوترية لا يكاد يخطر على قلب المستنير لغلظة الغفلة على العمل حال الاستنجاء فافهمه ومن ذلك قول الشافعي وأحمد لا يجزئ الاستنجاء بغير ولا روث مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يجزئ بهما لكن مع الكراهة بهما فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول مني الشارع عن الاستنجاء بهما والتمني يقتضي الفساد ووجه الثاني ان التمني عن الاستنجاء بهما مني تنزيه فالأول خاص بالأكل والشرب خاص بالإصاغر لأن علة كون العظم طعاما لجنات الجن يخفى على كثير من الناس وأما علة الروث فلان المراد بالبحر التحفيف والله اعلم

* (باب الوضوء) *

اتفق الأئمة على انه لو نوى تقبيل من غير لفظ أجزاء الوضوء بخلاف غسله وعلى أن غسل الكفين قبل الطهارة مستحب غير واجب كما حكي عن أحمد وعلى أن تحبيل اللبنة الكثيرة في الوضوء سنة وعلى أن المرفقين يدخلان في اليدين في الوضوء خلافا للزفراء وأجمعوا على أنه لا يجوز مسح الأذنين عوضا عن مسح الرأس وعلى أن تؤضأ فدا أن يصلي بوضوئه ماشيا ما لم ينقطع خلافا للحنفية في قوله لا يصلي بوضوئه واحد أكثر من خمس صلوات وقال عبيد بن عمير لا يصلي بوضوء واحد غير فيضة واحدة وينتقل ما شاء وأجبر بالآية يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا الآية هذا ما وجدته من مسائل الأئمة والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول كافة العلماء انه لا ينضم طهارة الآية فتجب الآية في الطهارة عن الحدث الأكبر والأصغر مع قول الإمام أبي حنيفة لا يفتقر الوضوء والغسل إلى البنية بخلاف أبي حنيفة لا بد فيه من الآية فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان ووجه دليل الأول حديث أنما الأعمال بالنيات ووجه الثاني الذي راجع في فروع الإسلام كلها في نيت الإسلام كما قال به ابن عباس وأبو سليمان الدلائلي فقال لا يحتاج شيء من فروع الإسلام إلى نية بعد أن اختار صاحب المدخل فيه أي في الإسلام ووجه استثناء الإمام أبي حنيفة التيمم كون التراب ضعيف الروحانية فلا يكاد ينعثن البدن من الضعف الذي حصل فيه من المعاصي والعقوبات فذلك خارج إلى تقويتها بالنية كما سيأتي بيانه في باب الله تعالى بخلاف الماء فإنه قوي الروحانية في كل محل نزل عليه ولو بلا قصد فأصده وسمعت سيدي علي الخواص رحمه الله يقول حقيقة الآية عزم المكلف على الفعل مع المقارنة فالباوم قال انه يتصور من المكلف فعل العبادة بلا نية فما حقق النظر لانت لو قلت للحنفي وهو يتطهر ماذا تضمن فقال لك التطهر أما من لا يعرف ما يصنع فليس هو بمكلف أصلا قال ولعل شبهة من نقل عن الإمام أبي حنيفة عدم فرضية البنية كونه لا يعرف اصطلاحه فان الفرض عنده ما صرح القرآن بالأمر به أو ما أحق به من السنة المتواترة والاجماع وغير الفرض ما جاء في السنة الجزئية المتواترة الأمر به ثم انه ينقسم إلى ما هو واجب إلى

ما هو مندوب كالختان والاستنجاء وقص الاظفار فانه ثبت بالاستسقاء في السنة ما هو واجب فيها
 ما هو مندوب فلا يلزم من نفي الامام الى حليفة فرضية النية نفي وجوبها وتطير ذلك اصطلاح
 السلف على التعبير عن الحرام بلفظ الكراهة فاذا قتل وكره سفيان الوضوء بالليلين مثلاً فراههم
 المنع وعدم الصحة فافهم واعرف مصطلح الائمة قبل الاعتراض عليهم فانهم اهل ادب مع الله
 تعالى فخابروا بين لفظ ما جاء في القرآن وبين لفظ ما جاء في السنة وان كانت السنة ترجع الى
 القرآن لانه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى ونظير ذلك تخصيصهم
 الدعاء للانباء بلفظ الصلاة دون الرحمة وان كانت الصلاة من الله رحمة تميز الانبياء عن
 الاولياء فيقال في الولي رحمه الله اوصني عنه ورايقال فيه صلى الله عليه وسلم الا يحكم التبعين
 للانباء كما هو مقرر في كتب الفقه وغيرها وسمعت رضي الله عنه يقول كان الامام ابو حنيفة من
 اكثر الائمة اديامع الله تعالى ولذلك لم يجعل النية فرضاً وسمى الوتر واجبا لكونها اثنتا
 بالسنه لا بالكتاب فقصد بذلك تمييز ما فرضه الله وغيّر ما أوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فليس الخلف لفظيا كما قال بعضهم بل معنويا ايضا فان ما فرضه الله أشد مما فرضه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من ذات نفسه حين جيزه الله تعالى ان يوجب ما شاء أولا يوجب ما طال
 في ذلك ثم قال فاللايق بكل متدين ان لا يعمل عملا الابنية سواء كان ذلك من الوسائل أم من
 المقاصد من حيث انها أمور بها شرها ولو لم يقل امامنا بوجوبها فانها تستلزم على كل حال وعرض
 بها الى الوجوب اجتهاد المجتهد فان قلت فما وجه من اوجب نية رفع الحدث الاصغر مع الاكبر
 اذا اجتمع الحدثان على المكلف فالجواب في وجه ان الاصل في كل حدث اضافة بنية ففقد
 ليكون الشارع يري ان درج الاصغر في الاكبر كمنه تحققي على غالب الناس وقد بسطنا
 الكلام على ما يورد على هذا من العلماء في النية منطوقا ومفهوما في كتاب الاخرية عن الائمة
 فراجع ٤ ومن ذلك قول الائمة ان النطق بالنية كمال في العبادة مع قول مالك انه يكره النطق
 بها فالاول كالمشدد والثاني مخفف فراجع الامور الى مرتبة التميزان ٥ ووجه الاول هو اعادة حال
 غالب الناس من عدم وصولهم في الهيئة والتعظيم الى حد يمنهم من النطق او تفكر عليهم اذا
 أقبلوا على فعل ما يوجب وجوبه الثاني هو اعادة حال الفقهاء الذين استحكمت فيهم عظمة الله تعالى
 حتى منعهم من القدرة على النطق بالنية بين يديهم الا ان امرهم بذلك فلم يصح لنا في ذلك
 بالنطق بها ٦ وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول اني اقدر على النطق بنية الطهارة
 ولا اقدر على النطق بنية الصلاة من حيث ان الطهارة مفتاح طريق الصلاة فهي بعدة عن
 مقام الحاجة لله تعالى عادة ورفق بين الوسائل المقاصد فاعلم ذلك فانه نفيس وسيأتي في بيان
 حكمه الجبر في اولى المغرب والعشاء ان من خصائص الحق حل وعلا ان العبد يورداد هيبته
 وتعظيما كلما طال الوقوف بين يديه بخلاف ملوك الدنيا ولذلك كان الابرار
 مستحيين في غير الركعتين الاولتين من الفرائض الجهرية والله سبحانه وتعالى اعلم
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة واحد في الروايتين عن احمد ان التسمية في الوضوء

مستحبة مع قول داود **أحدا** وأجبت الأصغر الوضوء إلا بها سواء في ذلك العن والسهم مع قول
استحاق أن نسيها امرأة طهارة أو الأفلأ فالأول الخفيف والثاني مشدّد والأول محمول على حال
أهل القرب من شهود حضره الله عز وجل والثاني على غيرهم فذلك كان ذكر الله تعالى مستحبا
لا واجبا، وسعيت سبيل عليا الخواص رحم الله تعالى يقول كل ما لم يذكر اسم الله تعالى
عليه فهو قريب من الميتة في الحكم من حيث عدم طهارته بقرينة ظاهر قوله تعالى
ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه يعني ولو أنهر دجها بالدم القاسل الذي يضر البدن في أكمله
فما جعل في بيعة المخرت رجسا إلا هدم ذكر اسم الله عليه بالنجاسة بما يحل أهل الكتاب فإن الشريعة
أباحها أنتهي أي فإن الآية وإن كانت نزلت فيمن ذكر على اسم الأصنام فظاهرها يشهد لما قاله
الشيخ كما يشهد له أيضا حديث لا وضوء لمن يذكر اسم الله عليه فإن طهره عند بعضهم نفى الفحش
وأن حمله بعضهم على الكمال كما مر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن غسل اليدين قبل الطهارة
مستحب مع قول أحمد أن ذلك واجب لكن من نوم الليل دون النهار ومع قول بعض أهل الظاهر
بالوجوب مطلقا بعد الإبتاستة فإن أدخل يده في الأثناء قبل غسلها لم يغسل الماء إلا عند الحسن
البصري فالأول خفيف والثاني مشدّد فرجع الأمر إلى موثقي البصر أن + ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة باستحباب المضمضة والاستنشاق في الوضوء مع قول الأئمة أحمد في أشهر الروايتين
بوجوبهما في الحديث الأكبر والأصغر فالأول خفيف والثاني مشدّد أما ظاهر حديث غضمضوا
واستنشقوا عند من صححه فإن الأمر للوجوب حتى يصر فيه صارف وأما أن أصلا مستحب
ونهمض به إلى الوجوب اجتهاد المجتهد فرجع الأمر إلى موثقي البصر أن + ووجب الاستحباب
أن الفم والأنف باطنهما من جنس الباطن والطهارة ما شرعت بالإصالة الأعلى الظاهر من
البدن فالعرض لهما الظاهر هو على سبيل الاستحباب ووجب الوجوب كون الفم محل في
اللسان والطعام فكم وقع اللسان في الثمر وكم نزل منه إلى الجوف حواما وشبهات وقد صرح
أحمد بيبان اللسان أكثر الأعضاء مخالفة بقوله صلى الله عليه وسلم لما ذو هل يكبت الناس في
النار على وجوههم إلا حصائلهم فوجب على هذا القول على العمل إذا تطهروا أن يغسل فيه
غسلا جيدا بالماء مع التحلل فمن وقع هو في عروضة من سائر الناس والأكثار من الاستغفار كما هو
مقرر في كتب الشريعة وأما وجوب الاستنشاق فهو كون الأنف محل مبيت الشيطان كما
ورد وحل ظهور الكبرياء والاتفة عن الحق والعمل به ولا يكاد يسلم أحد من هذا الكبر إلا أن
صار يروي نفسه دون المسلمين أجمعين كما سبطنا الكلام عليه أول عهود المشتايين فراجعهم وكان
سيدني الشيخ ابراهيم الدسوقي يقول كلمة الغيبة أشد في النجاسة من خروج الريح ومن أكل اللحم
وكان يقول لا ينبغي لقارئ القرآن أن يقرأه إلا باللسان طاهر من الغيبة والغيبة وأكل الحرام
والشبهات فقد جمع أهل الله تعالى على أن من أكل حراما أو وقع في غيبة فقد تنجس بنجاسة تمنعه
من دخول حضره الله سواء في الصلوة وغيرها قالوا و مراد الشارع لا أنه أن لا يقوم أحد منهم بفتح
ربه في الصلوة الأعلى طهارة ظاهرة وباطنة من سائر الذنوب قالوا مثال من تكلّم بالقيء ثم تقيأ

أن من قال من روى صحفا في قاذورة ولا شك في كفره وسمعت سيب بن علي الخواص رحمه الله
 يقول أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم المضمضة والاستنشاق وقدمها على غسل الوجه باذن من ربه
 غر وجه ثلث يغفل الناس عنها كونهما الايمان من توجهه الا بعرا معان النظر الى باطنها فلا يقال
 كان ينبغي تأخيرها عما شرعه الله عز وجل من غسل الوجه لان الشارع معصوم من الوقوع
 في سوء الادب وقد قد منا انه انما سنها باذن من ربه عز وجل كما أخر مسلم الا الذين كذبوا
 من ربه انتهى + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان البياض الذي بين شعر الاذن والحية من
 الوجه مع قول مالك وابي يوسف انه ليس من الوجه فلا يجب غسله مع الوجه الوضوء فالاول مثل وثالث
 فحذف فرجع الامر الى مرتبة الميزان + ووجه الاول حصول المواجهة به في حضرة الله تعالى
 عند خطابه ووجه الثاني عدم وقوع المواجهة به فان الشراء قد يتم العرف في ذلك
 عند القائل به والافضل جزء من بدن العبد ظاهره وباطنه ظاهر للمحق تحت كما أشار اليه
 فرض الحق تعالى ليلة الاسراء الغسل لجيم البدن عند كل صلاة تخفف الله ذلك بالوضوء ورضي
 منهم به في الصلاة مع الاستنجاء ثم لما كان القلب محل النظر الحق تعالى من العبد أم الله تعالى
 العبد بالتوبة فوراً مسارعة للتطهير من النجاسة المعنوية لان الماء لا يصل الى القلب فافهم
 + ومن ذلك قول الأئمة الاربعة بان المرفقين يدخلان في وجوب غسل اليدين مع قول الامام داود
 والامام زفرهما الله تعالى انما لا يدخلان فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان + ووجه الاول انهما محل الارتفاق وتكمل الحركة بهما في فعل الخائفات
 ووجه الثاني كونهما مجموع شيئين ابرة الذراع ورأس العطين فلم يتحصلا للذراعين
 فحذف فيهما + ومن ذلك قول الامام مالك احمد في اظهر الروايات عنه بوجوب مسح جميع
 الرأس في الوضوء مع أبي حنيفة والشافعي بوجوب البعض فقط مع اخلا فهما في قدارة
 الشافعي يقول يجب ما يطلق عليه اسم المسح وأبو حنيفة يقول البعض هو ريع الرأس ويكون
 ذلك ثلثة من اصابه حتى لو مسحه رأسه باصبعين لا يتقي وقال الشافعي لا يتقيان المسح باليد
 فالاول مشدد والثاني فيه بعض تشديد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول الاحتياط فمسح جميع محل الرياسة التي عند المتوضئ يخرج عن الكبر الذي فيها
 ويمكن من دخول حضرة الله تعالى في الصلاة فان كان عنده متقال ذرة من كبر لا يمكن
 من دخوله الجنة يوم القيامة كما ورد اذهى الحضرة الخاصة وكذلك القول في حضرة الصلاة
 ووجه من يقول بمسح البعض فقط ان العبد لا يمكن الخروج عن الرياسة بالكلية لانه لا بد
 أن يامر غيره أو ينهك وذلك رياسته ووجه من يقول بوجوب مسح ريع الرأس فقط الوجهين
 بالعوام فان غالبهم يغلب عليه الرياسة والكبر الحجاب عن مقام عبوديته فلا يكاد يرى نفسه تحت
 حكم غيره الا قهراً فذلك سوء أحدهم يتقلد ثلاثة ارباع رياسته واكتفى بربع عبوديته ومن
 ذلك قول الأئمة الثلاثة ان المسح على العمامة لا يجزئ مع قول أحمد بأنه يجزئ لكن بشرط أن
 يكون تحت الخمار من شئ رويته واحلة وان كانت مزرعة لاذوايته طابعي التمام لم يخرج المسح

وعنه في مسح المرأة على قناعها المستدير تحت حلقها رواية وهل يشترط أن يكون لبس العمامة على ظهره وايتان فالاول مشدد والثاني مخفف بالشروط التي ذكره ووجه الاول ان الرياسة حقيقة في نفس الرأس لا فيما عليها من عمامة وقد نسوة فوجب مباشرتها بالمسح دفعا للرياسة والكبر ووجه الثاني النظر الى كون الرياسة حقيقة انما هي في القلب والرأس بدل عنه لاحتقال أن يكون اسمه مشتقا من الرياسة وهو من المتعاقبات في الاشتارة ايديا بالمسح بين أن يكون ذلك محائلا أو بلا محائل ومن ههنا حقت الأئمة الثلاثة باستحياب مسحه مرة واحدة فقط وشد الشافعي باستحياب مسحه ثلاثا ووجه الاول انه محمول على حال الأكابر الذين لم يظهروا عليهم كبر وثالثا خاص بالأصاغر الذين يظهرون عليهم الكبر فيمسحون رأسهم ثلاث مرات مبالغة في إزالة الكبر الذي عندهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الذين من الرأس يستحب مسحها معه مع قول الشافعي انها عضوان مستقلان يحسان بما يجد بين مسح الرأس وقال الزهري ههنا من الوجه فيغسلان ظاهره وباطنه مع الوجه وقال الشعبي وجباة ما قبل منهما فمن الوجه يغسل معه وما أدبر منها من الرأس بمسحه معه فالاول مخفف وقول الشافعي مشدد وكذا ما بعده ووجه الاول كون الذين لا يتوضؤون فيها عصيان حقيقة وانماها طريقان الى وصول الكلام الحرام منها الى القلب فلذلك خفف فيها بالمسح لكون الكلام الحرام يمر عليهما وعيها صا ووجه الثاني كونها كإسبا لوصول سوء الظن بالناس من كثرة ما يسمعان ذلك ويوصلانه الى القلب فهما ثمن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها فلذلك وجب غسلها إزالة لذلك لوزر في الظاهر وأوجبنا على العبد التوبة من سوء الظن في الباطن ومن هنا يعرف توجيه قول الامام ابو حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنهما انها يحسان مرة واحدة وقول الامام الشافعي انها يحسان ثلاثا وهو الرواية الأخرى عن أحمد ومن ذلك قول مالك والشافعي ان مسح صفحة العنق بالماء ليس سنة مع قول أبي حنيفة وأحمد وبعض الشافعية انه مستحب فالاول مخفف ومقابل له مشدد ووجه الاول عدم ثبوت حديث فيه فكان بدعة ووجه الثاني ما رواه الدليلي مسح العنق أمان من الغسل مع ما جوب من زوال الغم والهم اذا مسح العنق فلا بد لذلك من حكمة واذا ضعف النقل عملنا بالخبرية ومن ذلك اتفاق الأئمة على ان غسل القدمين في الطهارة مع القدرة فرض اذا لم يكن لايسا للتحف مع ما حكي عن أحمد والاوزاعي والثوري ابن جبر من جواز مسح جميع القدمين وان الانسان عندهم غير بين الغسل وبين المسح فالاول مشدد ومعه ثبوت الفعل من رسول الله صلى الله عليه وسلم والثاني مخفف ومعه ظاهر القرآن في قراءة الحجر فرجم الامم الى مرتبة الميزان ووجه الاول مؤاخذة العبد بالمشي بها في غير طاعة الله عز وجل وكونها حاملة للنجم كله ومحمد بن له بالقوة على المشي فاذا ضعف بالمخالفة أو العقلة سري ذلك فيما حمله كما يسر منها القوة التي فوقها اذا غسل فاما كعرق الشجرة التي تشرب الماء وتملأ بهصان بالاوراق والثمار فتعاقب فيها الغسل دون المسح ووجه الثاني كونها لا يكثر منها العصبية بخلاف ما حمله من الاعضاء

فالتعريف بهذا القول بحسب ما مع قوله بان الغسل افضل ولا بد وقد كان ابن عباس يقول
 فرج بن الرحيلين المسح لا الغسل فاعلم ذلك + ومن ذلك قول بعضهم بكراهة التقصير عن
 الثلاث في غسلات الوضوء ومسحاً مع قول بعضهم بعدم الكراهة لثبوت الاقتضار على مرة واحدة
 مرتين من رسول الله صلى الله عليه وسلم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان وبغير حمل الاول على حال العوام الذين يقعون في المعاصي والغفلات وحمل الثاني على
 ائمة العلماء الذين لا يقعون في معصية فان هؤلاء حياة ابد انهم يكفينهم الغسل او المسح مرة
 واحدة او مرتين ويصح ان يكون الامر بالعكس فيكفي المرة الواحدة او الاثنان لانه هو
 الذي يليق به الرخصة بخلاف الكاين والخال لك اشار صلى الله عليه وسلم بقوله بعد ان توضأ ثلاثاً تارة
 هذا وضوء وضوء الانبياء من قبلي انتهى وذلك لانهم كانوا في حضرة الله فيطالون بغير تكرار
 وجاة كل عضو بخلاف العادة فاعلم ذلك + ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة ومالك في
 اصل غسل يديه بعد وجوب للترتيب في الوضوء مع قول الشافعي واحداً بوجوبه فالاول
 مخفف والثاني مشدد ووجه الاول فهو اني حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى من القرآن ان
 المقصود غسل هذه الاعضاء ومسح بعضها وتحمل طهارتها قبل فعل ما يتوقف على الطهارة سواء
 تقدم بعضها على بعض كالرجلين على غسل الوجه وتأخر عنه كالوضوء فلو كان الامام
 علي بن ابي طالب يقول لا اباي باي أعضاء الوضوء بدات وتقبل بوجوبه فاصدقته
 بالاعتناء ونهض به الى الوجوب اجتهاد الاثمة القائلين به ووجه الثاني ان الوضوء الخالي عن
 الترتيب لم يرد لنا فيه شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخاف ان يكون داخل في عموم
 قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو ردأي غير مقبول لكن لما استند الى الاجتهاد
 كان معذراً من حيث ان الشارع قرر حكم المجتهد وانما لم يرد لنا حد يثبت تقديم احد الحدين
 او الاخرين على الاخر لان حكمه تفهم اليميني من اليدين والرجلين انما هو تكون المنة
 اقبى من اليسار عادة واسرع الى المعصية من اليسار فلذلك نذب الشارع الى تقديمها مسارعة
 لطهارتها كما كانت اسرع لفعل المخالفات ولا يمكن الحذر والاذنان فانه لا يتصور فيها
 ما لا يكون في ان يحد من فذلكت كانا بطهران فنفذ واحدة والله اعلم + ومن ذلك قول الامام
 ابي حنيفة يات الموازية مستند وهو اصح القولين عند الشافعية مع قول مالك واحداً في أشهر
 الوجهين اذ هما واجبة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الامر الى الاصل اني ابراهيم انظر من عدم عصباتها ربه وعدم طول غفلتها عنه ومن
 ان كان التمسك به في غير موضع فلهذا خفف كل عضو قبل غسل ما بعدة سواء قلنا
 ان يجرى في الاصل في ابراهيم انظر من عدم عصباتها ربه وعدم طول غفلتها عنه ومن
 ان كان التمسك به في غير موضع فلهذا خفف كل عضو قبل غسل ما بعدة سواء قلنا
 ان يجرى في الاصل في ابراهيم انظر من عدم عصباتها ربه وعدم طول غفلتها عنه ومن
 ان كان التمسك به في غير موضع فلهذا خفف كل عضو قبل غسل ما بعدة سواء قلنا
 ان يجرى في الاصل في ابراهيم انظر من عدم عصباتها ربه وعدم طول غفلتها عنه ومن

الى تشديد في الموالاة حياة الله انهم بالماء ولو طال الفصل بين غسل اعضاءهم فعمل قول
من قاله بوجوب الموالاة على طهارة عوام الناس يحمل قول من قال باستحباب على طهارة علماءهم
وصالحهم وسمعت سيبا عليه النواص رحمة الله تعالى يقول نعم قول من قال بوجوب الموالاة
في هذا الزمان فان من لم يوجها يؤدي قوله الى جواز طول الفصل جدا وزيادة البطء
في زمن الطهارة وفوات اول الوقت كان يغسل وجهه في الوضوء للظهور بعد صلاة الصبح
ثم يغسل يديه ربع النهار ثم مسح رأسه بعد زوال الشمس ثم يغسل رجليه قبيل العصر مع
وقوع ذلك المتوضي مثلا في الغيبة والخيم والاستراء والسحرية والصلوات والغفلة وغير ذلك
من المعاصي والمكروهات او خلاف الاول ان كان ممن يؤخذ به كما يؤخذ بكل الشهوات فمثل
هذا الوضوء وان كان صحيحا في ظاهر الشرع من حيث انه يصدق عليه انه وضوء كامل فهو
النفع لعدم حصول حياة الاعضاء به بعد موتها او ضعفها او فقدها فقلت حكمة الامر
بالموالاة في الوضوء وجوبا واستحبابا وفي الغسل البدن وجبانه قبل الوقوف بين يدي الله
تعالى للمناجاة ثم لو قد رخص وقوع ذلك المتوضي الذي لم يوال في معصية او غفلة في الزمان المحقق
بين غسل الاعضاء فالبدن لا شفاء كالاعضاء التي عنها العقل والسر والملك والشماع والحيات
الى حال الاقبال على الله تعالى حال مناجاته وبالجملة فالموالاة من اصلها سنة ونهضة
الروح والجهاد في مطلوبة بكل حال والله اعلم ومن خلت اتفاق الائمة الاية بعدت
من تواتر واحد اكثر من خمس صلوات مع قول عبيد بن عمير يجب الوضوء لكل صلاة والامة
بالآية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاجماع
من اهل الشريعة والحقيقة على ذلك ووجه قول الخفي ما ثبت انه صلى الله عليه وسلم اجتمع بين
صلوات يوم الاحزاب فلا يرد على ذلك ووجه قول عبيد بن عمير العمل بظاهر القرآن وهو
خاص عن يقع في الذنوب كثيرا والاول اخص عن لا يقع في ذنب والثاني متواسع بين اذلول
والثالث والله تعالى اعلم

باب الغسل

اجمع الائمة على انه يحرم على الجنب غسل المصحف ومسح على جوب تعميم البدن
لا يكتفى في الجنابة مسح الرأس بالماء قياسا على الخف اي فكما انه يجب ترغيب في
الرجلين ولا يكتفى فيه بالمسح فكذلك الرأس الجنابة يجتمع كون كل منهما
لذلك دليلا صريحا هذا ما وجدته من مسائل الاجماع وما ما اقله
اتفاق الائمة الاربعة على وجوب الغسل من التقاء المحتاتين وان لم يجتمع
قول داود وجماعة من الصحابة بان الغسل لا يجب الا بالانزال ان لم يثبت في ذلك
ولا فرق بين فرج الآدمي وبهيمة عند مالت والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة
لا يجب الغسل في وطء الهيمته الا بالانزال فالاول مشدد والثاني مخفف
في مشدني حصر الآدمي والهيمته فرجع الامر

انما يصح بوضوء من الغسل من ماء ينطق بوضوءه مع قول الجنب

الى مرتبة الميزان ووجه الاول في المشككتين حصول اللذة التي يغيب معها العبد عن مشاهدة
 حضرة ربه عادة مع ثبوت الدليل فيه ووجه الثاني فيهما عدم كمال اللذة اذ لا تكمل الا بالانزال
 فالاول خاص بالكابر الذين يباعدون في التنزه والثاني خاص بالاصاغر الذين لا يقدررون على
 المشق على ما عليه الاكابر ويصح ان يكون الامر بالعكس من جهة غلبة الشهوة وضعفها فلا
 يجب الغسل على الاكابر الا بالانزال لان الجماع من غير انزال لا يؤثر فيهم فبقيت عن ربهم لما هم
 عليه من القوة كما يؤيده قول عائشة واكرم بملك اربه كما كان صلى الله عليه وسلم ملك اربه فبقيت
 تقبيل نسائه وهرصا ثم اوهو متوضي ثم يقوم الى الصلوة فاعلم ذلك ومن ذلك قول الامام
 الشافعي ان الغسل يجب بخروج المني وان لم يفرق ان اللذة مع قول أبي حنيفة ومالك انه لا يجب
 الغسل الا مع مقارنته اللذة بخروج المني بشرطه فالاول مشد والثاني مخفف والقول فيه
 كالقول في الجماع مع الانزال او بلا انزال فلا يضره ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة واخرج
 لو خرج منه مني بعد الغسل من الجنابة فان كان بعد البول فلا يغسل والا وجب الغسل مع قول
 الشافعي وجوب الغسل مطلقا ومع قول مالك لا يجب الغسل مطلقا فالاول فيه تشديد والثاني
 مشد بالكلية والثالث مخفف بالكلية فرجع الامر الى مرتبة الميزان فاحد الشقيين في الاول
 وقول الشافعي خاص بالكابر والاشق الآخر وقول مالك خاص بالاصاغر كالعوام فما خرج اجد
 من الامة عن مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي يجب الغسل بخروج المني وان لم يفرق
 مع قول الامة الثلاثة بعدم وجوب الغسل اذ لم يفرق فالاول مشد ومقابله مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامة الثلاثة انه لا يجب الغسل الا بانفصال
 المني من رأس الذكرا مع قول الامام أحمد بوجوب الغسل اذا أحس بانتقال المني من الظهرا
 الى الاحليل وان لم يخرج فالاول مخفف خاص بعوام المسلمين والثاني مشد خاص بالاكابر
 ومن ذلك قول مالك وأحمد بوجوب الغسل على الكافر اذا أسلم مع قول أبي حنيفة والشافعي
 باستحباب ذلك فالاول مشد والثاني مخفف ووجه الثاني ان الله تعالى أطلق الحياة
 على من أسلم بقوله ومن كان ميتا فأحييناه ومن صاوحى جيا بعد موت فلا يجب عليه غسل
 انما ذلك على وجه الاستحباب وزيادة التنزه ويؤكد ذلك قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتموا
 يفضلهم ما قد سلف ووجه الاول كمال المبالغة في الحياة فالاسلام أحى الباطن والماء يحيى
 الظاهر فرجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك بوجوب امر الابد على
 المبدن في غسل الجنابة مع قول الامة الثلاثة بان ذلك مستحب فالاول مشد والثاني مخفف
 ووجه الاول المبالغة في العاش البدن من الضعف الحاصل له من سريان لذة خروج المني
 والجماع ووجه الثاني الاكتفاء من الماء على سطح البدن فانه يحيى بالطبع كل ما مر عليه من
 البدن فاللائق بتقريب الالتداد بالجماع أو بخروج المني الاستحباب واللائق بمن غاب باللذة
 عن احساس الوجوب الله أعلم ومن ذلك قول الامة الثلاثة انه لا بأس بالوضوء والغسل
 من فضل ماء الجنين والحائض مع قول أحمد انه لا يجوز للرجل ان يتوضأ من فضل وضوء

المرأة اذا لم يكن يشاهدها ووافق محمد بن الحسن على انه يجوز للمرأة الوضوء من فضل الرجل للمرأة
 فالاول المحقق الثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجوب الاول بثبوت الاول فيه ووجه
 الثاني ما في ماء طهارة المرأة من شدة القذارة عادة ولذلك قيلت احدى ذلك بما اذا لم يكن يشاهدها
 فبمسحها على انها لم تكن بمطيفة حال نظهرها ليس على بدنها قذر بخلاف ما اذا كان يشاهدها
 حال غسلها فانه يعمل بعلمه من طهارة او امتناع فعلم ان اللائق بالاكابر الثاني واللائق
 بالعوام الاول ونظير ذلك اتفاق الامة على ان المرأة اذا اجبت ثمرها صحت كفها غسل واحد
 قول اهل الظاهر انه يجب عليها غسلان ومن ذلك اختلاف اصحاب الشافعي في وجوب
 الفصل من الولادة بلا بل مع قول بعضهم بعدم وجوبه فالاول مشدد والثاني مخفف
 ووجه الاول المباعدة في التنزه من خروج المني ولو صار ولدا ووجه الثاني ان الغسل المثل
 ما شرع الا للقدرا الحاصل بالولادة عادة فاذا لم يكن قذر فلا يجب الغسل مع ما فيها ايضا من شدة
 الوجه حال الطلق فان ذلك يعني اللذة المضعفة للبدن بالكلية لعدم حصول غفلة عن الله تعالى
 حال الطلق بل تصير كل شعرة منها متوجهة الى الله حاضرة معه وذلك ربما يقوم مقام الماء
 في حياة البدن فاعلم ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحدا في
 احدي الروايتين بتحريم قراءة القرآن على الجنب والمخلص ولو آتت أو آتت مع قول الا هم الى
 حقيقة يجوز قراءة بعض آية ومع قولها ان يجوز قراءة آية أو آيتين ومع قول داود يجوز
 للجنب قراءة القرآن كله كيف شاء فالاول مشدد والثاني فيه تشديد الثالث مخفف
 بالكلية فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الجنب
 ولا الخائض شيئا من القرآن فذكر شيئا فشمّل بعض الآية كحرف مع تأييد ذلك بما قاله اهل
 الحقيقة من ان القرآن كلام الله تعالى وهو اى الكلام من صفات الحق تعالى الطاهر المقدس
 فلا يناسب ان يبرز من محل موصوف بالقذارة معني اوصاف سوء قليلة وكثيرة وايضا فان القرآن
 مشتق من القراءة وهو الجهم لكونه يحجم القلب على الله تعالى فطلب الشارع من المؤمن ان لا يقرأ
 شيئا يدعوه بالخاصية الى الحضور مع الله الاعلى اكمل حال في الطهارة بخلاف الجنب والخائض
 فعلم ان للجنب وخيرة ان يقرأ الفرقان من الاحكام والاذكار لانه لا يحجم القلب على الله تعالى
 وعليه يحمل قول داود من حيث ان الفرقان قرآن وعشيرة عند الاكابر بخلاف المجوسين فانهم
 وعما من جهة الفاظ القرآن والتحقيق ان وجه قول داود ان القرآن له وجهان وجه الى حضرة
 صفات الله تعالى وهو القائم بالذات ووجه الى الخلق وهو المكتوب في المصحف والمنطوق به في
 اللسان والمفوظ في القلوب فكلام داود يتمشى على احد الوجهين ولا يخفى الورع وطلب شدة
 التعظيم من كل مكلف وان لم يكن القرآن حالا في النساء واللفظ حقيقة واكثر من ذلك لا يقا
 والله سبحانه وتعالى اعلم

باب التيمم *

اجمع الامة على ان التيمم بالصعيد الطيب عن عدم الماء والخوف من استنساخ الجائر واصحابها

على جوب التيمم للحديث وعلى ان المسار اذا كان سعة وحشي العطش فله ان
يجلسه ليشرب به ويتمم وعلى ان الحديث اذا تم لم يجل الماء قبل الدخول في الصلوة بطل تيممه
ولو استعمل الماء وعلى انه اذا اراد ان يجل الماء بعد فرائض من الصلوة التي تسقط بالتيمم لا تختب
اعادتها وان كان الوقت باقيا وعلى ان التيمم لا يرفع الحديث خلافا لادود وعلى ان من خاف التلف
من استعمال الماء جاز له تركه وان يتيمم بخلاف هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق
واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الامام الشافعي واحمد ان الصبي في الآية هو التراب
فلا يجوز التيمم بجميع اجزاء الارض ولو كان ترابا عليه ورمل لا يخلو فيه وزاد مالك فقال
انه يجوز التيمم بما افضل بالارض كالنبات فالاول مشدود والثاني مخفف فرجع
الامور الى موثق الميزان ووجه الاول قرب التراب من الماء في الروحانية لان التراب
هو ما يحصل من عكارة الماء الذي جعل الله تعالى كل شيء قريبا شيئا الى الماء بخلاف
الحجر فان اصله الزبد الصاعد على وجه الماء فلم يتخلص للماية ولا للترابية فكان ضعيفا
الروحانية على كل حال بخلاف التراب وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول
انما رقى الشافعي ويذره يصح التيمم بالحجر مع وجود التراب لبعده عن طبع الماء وضعفه
روحانية فلا يكاد يجيى العضو المحسوس به ولو لم يبق لاسيما اعضاها مثلنا التي كانت من
المعاصي الغفلات واكل الشهوات وسعته مرق اخرى يقول نعم ما فعل الشافعي من تخصيص
التيمم بالتراب لما فيه من قوة الروحانية بعد فقد الماء لاسيما اعضاءه من كثر من الوقوع في الخطايا
من امثالنا فعلم ان وجوب استعمال التراب خاص بالا صاعرو وجوب استعمال الحجر خاص
بالا كابر الذين لا يعصون ربهم لكن ان تيمموا بالتراب انه ادوار روحانية وانتفاشا وسعته مرق
اخرى يقول وجه من قال يصح التيمم بالحجر مع وجود التراب كونه راي ان اصل الحجر من الماء
كما ورد في الصحيح ان رجلا قال يا رسول الله جئت فسألت عن كل شيء فقال له رسول الله صلى
الله عليه وسلم كل شيء خلق من الماء انتى فجميع ما على وجه الارض من طبقاتها اصله
من الماء فالطين ما اريد منه والحجر ما تخرج منه حين خلق الله الجمال لذلك كان الحجر يفطر ماء
اذا اوقد عليه في النار فلو ان اصله من الماء ما عظماء لكن لا ينبغي للتورع التيمم بالحجر الا بعد
فقد التراب لانه مرتبة من عبقرة بالنظر للتراب قد قال تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وقال صلى الله
عليه وسلم اذ امرتكم ياقرى فاقوامنا استطعتم فمن فقد التراب كان التيمم بالحجر
بيدي وجهه تشبهها بالما سجين بالتراب وقد قال تعالى فاسجدوا بوجوهكم وايد بكم فيه فظاهر
الآية انه لا بد في صحة التيمم من افضل ما جبر من الشئ المضروب عليه
في اليد وانه لا يكتفى افضل روحانية من ذلك وان كانت شيعا
لطيفا ونظير ما نحن فيه قول علماءنا في باب الحجر ان من لا شعر برأسه
يستحب امرأه موسى عليه تشبهها بالحق القين فكذا تلك الامور من فقد التراب
المعروفة بغير حجر تشبهها بالضرابين التراب ومن ذلك قول مالك والشافعي بوجوب

التراب ان طهره او لم يطهره
في غير ما ذكره في قوله تعالى
فاتقوا الله ما استطعتم
فانما هو ليقين الارض
بوجوب التيمم

للماء قبل التيمم والله شرط صحة وهو واضح الروايتين عن أحمد مع قول أبي حنيفة وأحمد
 في الرواية الأخرى بعدم اشتراط الطلبي لصحة التيمم فالأول مشدود والثاني مخفف ووجه
 لأول قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا ولا يقال فلان لم يجدوا الماء إلا بعد أن ظنوا أنه لا ماء
 الثالث اطلاق قوله تعالى فلم تجدوا أى لم تجدوا ماء عند أراد تكلم الطهارة فشمم الفقد مع
 لسكوت وعدم الطلب من الجيران ونحوهم فرجع إلى مقتضى الميزان + ومن ذلك قول أبي حنيفة
 والثشافعي في المجد يدان مسح اليدين بالتراب إلى المرافق كالغسل في الوضوء مع قول مالك
 وأحمد إن المسح إلى المرافق مسحتي فقط وإلى الكوعين جائز ومع قول الزهري إن المسح يكون
 إلى الإبط فالأول والثالث مشدود والثاني فيه تخفيف ووجه الأول أن الأصل في البذل
 أن يكون على صورة المبدل ما أمكن ولو من بعض الوجوه ووجه الثالث ضعف
 لثواب عن روحائنه الماء فلذلك لم يصح هذا القول لعضو كمال المسح إلى الإبطين ووجه
 الثاني ثبوت الحديث في المسح إلى الكوعين تارة إلى المرفقين تارة وكلاهما خاص بالأخبار
 الذين نقلوا معاصي أيديهم بخلاف من يكثر معاصي يديه فإن الضعف ينتشر من الكفين
 إلى المرفقين إلى الإبطين فلذلك كان المسح مطلوباً إلى هذين المحلين فرجع الأمر إلى مقتضى
 الميزان وسالت سيدي علياً الخواص رحمهم الله تعالى عن مسح الرأس بالماء في الوضوء ولو ترك
 التيمم فقال إنما من الشوارع بمسح الرأس في الوضوء تفاؤلاً بإزالة الرياسة المعانقة من خلود
 حضرة الله تعالى في الصلاة والمتميم لما وضع التراب على محاسن وجهه فكانه خرج من الكبر فلم
 يجهت إلى مسح رأسه بالتراب كفى بوضع التراب على وجهه ذلاً وانكساراً وسمعت سيدي علياً
 الخواص رحمهم الله تعالى يقول إنما جاوز العلماء الطهارة بالماء قبل دخول الوقت دون التيمم
 لأن الماء لقوة روحائنه لينتم انتعاش الأعضاء به حتى يدخل وقت الصلاة التي بين يديها انحلال
 التراب فإن روحائنه ضعفت لا تنعش الأعضاء إلى الصلاة الآتية فلذلك اشتراط الطهارة
 في صحة التيمم دخول الوقت لأنه هو الذي يتخاطب بالصلاة فيه كما أشار إليه قوله تعالى يا أيها الذين
 آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة إلى خالائكم فإن الأمر بالتيمم داخل في جزاء أمر بالطهارة بالماء على
 من سواء لكن خرجت الطهارة بالماء بدليل وبقي التيمم على الأصل من أنه لا يتطهر للصلاة
 إلا عند دخول وقتها + ومن ذلك قول الإمام الشافعي أن التيمم إذا وجد الماء بعد دخوله في
 الصلاة أنها إن كانت تسقط بالتيمم مضي فيها ولم تبطل وإن كانت لا تسقط بالتيمم فالأصل
 فطره باليتوضأ مع قول الإمام مالك أنه يمضي فيها ولا يقطعها وهي صحيحة ومع قول الإمام أبي حنيفة
 يبطل تيممه يلزمه الخروج من الصلاة ومع قول أحمد أنها تبطل مطلقاً فنسب إلى مالك
 المغلب لمراعاة أمر الطهارة ومنهم المغلب لمراعاة أمر الصلاة فرجع الأمر إلى مقتضى الميزان +
 ووجه من قال يمضي في صلاة أنه استعظام حضرة الله تعالى أن يقارفتها العبد
 حيث دخلها بطهارة صحيحة في الجملة ووجه من قال يقطعها ويتوضأ استعظام حضرة
 الله تعالى أن يقف العبد فيها بطهارة صحيحة لا تنعش أعضاؤه ولا يحصل بها إلا ما عني بها

الله عز وجل + وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول وجب من قال ان من
 وجب الماء في اثناء الصلاة لا يقطعها بل يتمها استحياؤه ان يفارق حضرة الله تعالى لفصيلته الوضوء
 لان مناجاة الله تعالى اهم ولان الصلاة من المقاصد فلا تقطع للوسائل مع استغناء عنها
 بوسيلة اخرى ووجه من قال تقطع الصلاة اذا استمر الوقت ويتوضأ ثم يلتقي بمصلاة اخرى هو غلبة
 عظمت الله تعالى على قلبه فاستحى منه ان يقف بين يديه بجلية بطهارة ضعيف لا تتعش
 روحانيته اعضاؤه فزاي ان ذرة من مناجاة الله تعالى مع حياة البدن افضل من امثال الجبال
 من مناجاة مع موت البدن او ضعفه او فتوره وفي الحديث لا يستحيب الله تعالى عاء من قلب
 غافل وفي رواية من قلب لاه ولا شك ان حكم ضعيف الاعضاء كالغافل واللاهى او انشأه
 من حيث ضعف توجهه الى الله تعالى انتهى + ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي واحمد انه لا
 يجوز الجمع بين فرضين بغير واحد سواء في ذلك الحاضر والفاث وبه قال جماعة من اكابر
 الصحابة والتابعين وقال ابو حنيفة اليتيم كما لو وضوء بالماء يصلى به من الحدث الى الحدث
 او وجود الماء وبه قال الثوري والحسن فالاول مشد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان + ووجه من قال لا يجمع باليتيم بين فرضين الوقوف على حد ما نقل عن الشارع صلى
 الله عليه وسلم فلم يبلغنا عنه صلى الله عليه وسلم انه جمع بغير بين فرضين ابد الحكا
 نقل اليه ذلك في الجمع بين الفرائض بوضوء واحد يوم الاحراب والاصل وجوب الطهارة لكل فرضين
 لظاهر قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الا انه فيقاس به اليتيم اى فيكون الاصل
 فيه وجوب الطهارة لكل فرضين ونضعف روحانيته ايضا عن روحانية الماء لاسيما ان يتم
 اول الوقت واخر الصلاة الى آخر الوقت فان اعضاءه تضعف بالكلية حتى كأنه لم يتطهر واما
 وجه من قال يجمع باليتيم ما شاء من الفرائض فهو لكونه بدلا عن الطهارة بالماء فله ان يغسل
 به ما يعمل بانوضوءه والغسل بحاله ان يتم قبل دخول الوقت كما قال به ابو حنيفة على اصل قاعده
 البدلته وان لم يلحق البدل بالمبدل منه في كل الامور فان اعضاء اليتيم ناقصة عن اعضاء الوضوء
 وروحانيته التراب تضعف عن روحانية الماء ذكر بعض المحققين ان اليتيم عبادة مستقلة
 وليس هو ببدل عن الوضوء والغسل امرنا الله تعالى به عند المرض وقد امله فرا + وحضر او قال
 مالك والشافعي واحمد لا يجمع اليتيم قبل دخول الوقت واجمعوا على انه اذا رأى الماء بعد الفراغ
 من الصلوة باليتيم لا عادة عليه وان كان الوقت باقيا كما في اول الباب + ومن ذلك قول
 ربيعة وشمال بن الحسن انه لا يجوز لليتيم ان يشترى ما يتوضأ به مع اتفاق الامة على جواز ذلك
 فالاول مستند والثاني مخفف ووجه الاول ان اللانق بالامام ان يكون الحمل بالناس
 طهارة لانه واسطة بين الله تعالى وبين عبادة واقرب الى حضرة ربهم من حيث ان طهارة
 ووجه الثاني ان اليتيم طهارة على كل حال فحيثما جازت صلاته بها متفردا جاز بها صلاته
 ما + من ذلك اتفاق الامة الثلاثة على انه لا يجوز اليتيم لصلوة الصديق والجماعة في
 بعده وان جففه فواتها مع قول الى حنيفة يجوز ذلك فالاول مشد في الطهارة مخفف في امر

الصلاة والثاني بالعكس لكل منهما وجه فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان + ومن ذلك قول الإمام
 الشافعي من نذر رجليه الماء في الحضر وخاف فوت الوقت فإن كان الماء بعيدا عند أوتى يترك
 ولو استيق منه خرج الوقت أنه يتيمم ويصلي ثم إذا وجد الماء أعاد مع قول مالك أنه يصلي بالتيمم
 ولا يعيد ومع قول أبي حنيفة أنه يصير إلى أن يقبل على الماء فالأول مشدد والثاني فيه لتشديد
 والثالث مخفف في أمر الصلاة مشدد في أمر الطهارة فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان + ووجه
 الأول الأخذ بالاحتياط في الطهارة المقترنة بها وفي الصلاة ووجه الثاني الاحتياط في الصلاة
 ووجه الثالث الاحتياط كمال الأدب مع الله تعالى فاستخفى من الله تعالى أن يقف بين يديه
 في تلك الصلاة بطهارة ضعيفة لا يجتنب أعضاء الحياة التي بها يصير به كمال الإقبال على ما
 ربه + وقد ضبط الإمام البيهقي غلوة السهم التي يطلب التيمم الماء منها بما بين ثلثمائة ذراعا إلى
 أربعمائة ذراعا انتهى فاعلم ذلك فإنه قل من العلماء من صرح به + ومن ذلك قول
 الإمام الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين أنه يجب على المكلف استعمال ما وجد من الماء
 القليل الذي لا يكفي ويقيم عن باقي الأعضاء مع قول باقي الأئمة أنه لا يجب عليه استعماله
 بل يتزكك ويتيمم فالأول مشدد ويؤيده حديث إذا تركتم بأمرنا أوامرنا استقطعتم وأما فيه
 تخفيف بعدم استعمال الماء القليل مع التيمم ووجهه أن الطهارة المعصية يميلقها عنها عن
 الشارع صلى الله عليه وسلم واصلح هذا القول بقول في قوله تعالى فلم تخرجوا وأما أي يفتيكم
 تلك الطهارة فتيمموا ومقابلته يقول قد استقطعت طهارة بعض الأعضاء بالماء فوجب تنبيلها
 بالتيمم فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان + ومن ذلك قول الإمام الشافعي من كان بعضه
 من أعضاء الجرح أو كسر أو قرح أو الصنع بحيرة وخاف من نزعها التلف أنه يمسح على الجرح
 ويتيمم مع قول أبي حنيفة ومالك أنه إذا كان بعض جرحه صحيحا وبعضه جريحا ولكن الأكثر هو
 الصحيح غسله وسقط حكم الجرح ويستحب مسحه بالماء عاون كان الصحيح هو الأقل تيمم وسقط
 العضو الصحيح وقال أحمد بن حنبل الصحيح ويتيمم عن الجرح من غير مسحه للجرح فالأول مشدد والثاني
 مخفف بالتقصيل فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان + ووجه الأول الأخذ بالاحتياط بزيادة
 وجوب مسحه بحيرة لما تأخذه من الصحيح غالبا للاستمسك ووجه الثاني أنه إذا كان الأكثر
 الجرح أو القرح فالحكم له أن يشده إلا أنه حث على أن يرحم في طهارة العضو من غسله بالماء قال
 الإمام ابن كثر أن الخطايا محضنة للذنوب لم ينزل الله تعالى في القرآن إلا التيمم فقط ولم يذكر
 في طهارة البعضة في العبادة الواحدة بالماء والتواب معا + ومن ذلك قول مالك وأحمد من جلس في المنصر
 فلم يقد رجليه الماء يتيمم وصلى لا إعادة عليه مع قول جماعة من أصحاب الإمام أبي حنيفة وهو أهل الرواية
 عنه أنه لا يصلي حتى يخرج من المجلس أو يجلس الماء ومع قول الشافعي أنه يصلي ويعيد وهو الرواية
 الأخرى عن أبي حنيفة فالأول مخفف والثاني مشدد في أمر الطهارة مخفف في أمر
 الصلوة فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان + ووجه الأول أنه فعل ما كلفه
 بحسب الوقت فلا يلزمه إعادة ووجه الثاني أن ذلك عذر نادرا مع قول المحققين

ان يبدل المكلف الوسم بحيث لا يبقى لنفسه بقية راحة عشر جلا كان من الاحتياط الصلاة
 لحمة الوقت ثريين . ومن ذلك قول الامام الى حنيفة واحدا من منى الملم في رحله
 حتى يتم صلى ثم وجده انه لا عادة عليه مع قول الشافعي بوجوب الاعادة ومع قول مالك
 باستحبابها فالاول للحنف والثاني فيه تشديد ووجه الاول انه ادى وظيفة الوقت بوقوفه
 بين يدي الله بطهارة صحيحة في الجملة ووجه الثاني الاحتياط والوقوف بين يدي الله
 بطهارة كاملة فخرج الامر الى مرتبة الميزان . ومن ذلك قول الامام الى حنيفة ان فاق
 الطهورين لا يصلح حتى يجرد الماء والتراب مع قول الشافعي في ارجح القولين انه يصلح بغير
 اذا وجد احدهما وهو على الروايتين عن مالك واحدا والرواية الاخرى عن مالك لا يصلح
 بحسب حاله ولا يعيد والاخرى عن احمد يصلح لا يعيد فالاول فيه تشديد من جهة الطهارة
 وتخفيف من جهة الصلاة والثاني فيه تشديد من جهة الصلاة وتخفيف من جهة الطهارة
 فخرج الامر الى مرتبة الميزان . ووجه قول ابى حنيفة ان الشارع شرط الطهارة للصلاة
 وسكت عن الامر بها اذا لم يجد المكلف ماء ولا توابا مع استعظام حضرة الحق تعالى ان يقف
 العبد فيها بتلك الذنوب التي كانت تحرم الماء فهو ممن تلطخ يديه وثيابه عذرة ثم نادى قنا
 يا عبد الملك قد اذن لكم الملك في حضور الموث بين يديه فارح جميع المتطهرين بعد روت مثل
 هذا التخص في عدم الوقوف بين يدي الملك ويفهمون عنانه لم يتركوا الحضور استهانتا
 الملك وانما ذلك من شدة التعظيم لحضرة واما وجه من قال يصلح لحرفة الوقت فهو لان الله
 تعالى لم يكلفنا الا بما قدرنا عليه والقائمة الشرعية ان الميسور لا يسقط بالمسور وقد قدرنا على
 الصلاة دون الطهارة فوجب علينا الصلاة وفي الحديث اذا امرتكم بامر فاقوامه ما استطعتم
 جميعا شرط الوقت للصلاة ايضا في قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا
 فان ظاهر الالفة اشتراط فعلها في الوقت وانها لا تقضى وبه قال بعض المالكية ويؤيده ما ورد
 في حديث من فاته يوم من رمضان لم يقضه الا بدواما وجه من اوجب الاعادة على فاق الطهورين
 فلان ذلك على زبادر بما لا يقع للعبد سرور واحدة في عمره لمخاطب العلماء الذين ابتاعهم بالاداة
 لعدم وجود مشتق في ذلك معلوم ان استقاط الاعادة عن العبد في كل عبادة فعلمهم الحل
 انما سببه المشتق يدل قولهم بعدم الاعادة في العذر المتأدرا اذا وقع ودوام وقد ورد في السنة
 يؤيد وجوب الاعادة للصلاة النافضة وهو رجل او امي اسبب الجبل عليه يوم القيامة من عمله
 الصلاة وانما ان كملت للعبد له سائر اعماله وان نقصت نقص سائر اعماله وسمعت سبيل
 عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول نوصي للعبد بدل الوصية كاملا في تحصيل المكلف به ما سأل العلماء
 الدنيا مودة بالاعادة ولكن لما علموا من التبا ان لا يدان يبقى لنفسه بقية من الراحة امرهم بالان
 ومن هنا قال بعض المحققين ان العمل بقول تعالى فالتقوا الله حق تقاته امور من العمل بقول تعالى
 فالتقوا الله ما استطعتم قال لان من شأن النفس الكسل ليس في الراحة فلا تكدت
 وسعها في مرضاة ربه كما لا يخفى فالتقوا الله حق تقاته فانه يقام بالعبد اليه بآيانه لولا

ان الله تعاوقاه فخل ما فيه بخط الله تعا ما قد ان يتقى ذلك انتهى ويصح حمل قوله تعا
فالتقوا الله ما استطعتم على قوله فالتقوا الله حتى تقاوتان يحمل ما استطعتم على بذل الوسع
بحيث لا يقبل الزيادة وعليه الجمهور ومن ذلك قول الامام أحمد ان من كان مستطهرا وعلى
بدنه نجاسة ولم يجد ما ينيلها به انه يتيمم عنها كالحديث ويصلي ولا يعيد مع قول الائمة الثلاثة
انه لا يتيمم مع النجاسة ومع قول الى حنيفة انه لا يصلح حتى يحل ما ينيلها به مع قول الشافعي انه
يصلح ويعيد فالاول مخفف في امر النجاسة والثاني مشدد فيها فرجع الاموالى مرتلتي الميزان
ومن ذلك قول الامام الى حنيفة في المنزوعة وهو الاصح من قول الشافعي انه لا يد من
ضرتين في التيمم الاولى للوجه والثانية لليدين مع قول مالك وأحمد بخبري ضربة
واحدة للوجه والكفين بان يكون بطون الاصابع لمس الوجه ويطون الراحتين للكتف
فقالوا بطل مؤيد بالحديث والثاني مخفف فرجع الاموالى مرتلتي الميزان وتوجهما لا يذكروا
الامتنان في غموضه فمن نفس يا اخي باطل الحلال والاخلاص في الاعمال وانت تظن
نعم اسر الشريعة والله اعلم

باب في صحيح الخفين

اشيع الامة على ان المسح على الخفين في السفر جائز ولم يمنع احد من المسلمين جوازه الا الخوارج
واتفقوا على جوازه في الحضر وعلى انه اذا اقتصر على مسح على الخفين جاز وان اقتصر على مسح
على الخفين وعلى ان مسح الخفين مرة واحدة مخير وان متى كوع احد الخفين وجب عليه نزع الآخر
وعلى ان ابتداء مسحة المسح من الكحل بعد اللبس لمن وقت المسح الا ما حكي عن أحمد ان ذلك
من وقت المسح واختاره ابن المذر والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة ان مسحة المسح للمقيم مقدار يوم وليلة والمسح
مقدار ثلاثة ايام بلباسها مع قول مالك رحمه الله تعا انه لا توقيت في مدة المسافر ولا المقيم بل مسح
ما بدلهما لم ينزع مسحاً وبهيد حياته فالاول مشدد في التوقيت والثاني مخفف فيه فرجع الاموالى
الى مرتلتي الميزان ووجه الاول اعتدال مدة المسح للمقيم والمسافر فلا هي طويلة ولا هي قصيرة
بل اعتدلتها الشارع والعلماء في مواضع كمدة الجنازة للمسح ومدة قل الخيض وانما كانت مدة
المسح اقل من مدة السفس لان العصب لا هو الله تعالى في الحضر اكثر وقوعاته في السفر اقل
بل زاد في المدة في الحضر حتى يوم وليلة او في السفس على ثلاثة ايام لرعا ضعفته من حيايته البنية
اشد لضعفه بعد مدة تعا ههنا بالمأخذ حتى الحقها الخفاف بالوجه والشرع الى لا احسان
في افضار من اجابها الوجها استاجاة الجاد في ضعف الروحانية والاشد في نقص الاربعة
وشد في الشهود للرجل وعلا وسعت سبيلى عيا الخوارج عن رحمة الله تعا يقولون ومن
الحكام راجع الى الشافعي ولا يمنع من ان يقولوا بوجوب الشافعي كذا ادون كذا بل
لم يهر له حكمه ذلك وقد قال بعض الحكماء ان نوتت المسح للمقيم والمسافر في يوم واحد
وام بلباسها خاص بالامام بن النضر في تكرارهم وقوت المعالي في الليل والليل والليل

التوقيت خاص بالأخبار الذين لا يكادون يقعون في مخالفة واحدة لربهم في اليوم واليلة
 أو ثلاثة أيام لأن أبحاث الأخبار بقوة الروحانية لتوالي الطاعات فلا يصح أن يجعلهم يعزل
 غسلها القوة حياتها وروحانيتها فزجر الأمر في ذلك أمينا إلى مرتبة التحفيف والتشديد
 ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أن الستة في مسحة الحنف ان عيسى علاه وأسفله معاملة قول
 الإمام أحمد أن الستة مسحة فقط فالأول مشدد والثاني مخفف فزجر الأمر إلى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول الإمام مالك أنه لا يخرج في مسحة الحنف إلا الاستيعاب محل العزم لكن لو احتل
 بمسحه ما يجازى القدم أعاد الصلاة استخبايا مع قول أحمد أنه لا يجب الاستيعاب المذكور
 وانما يخرج في مسحة الأكتاف مع قول أبي حنيفة أنه لا يخرج إلا مقدار ثلاثة أصابع فاكش ومع
 قول الشافعي أنه يخرج ما يقع عليه اسم المسح فالأول مشدد والثاني دونه في التشديد والثالث
 حول الثاني في التشديد والرابع مخفف فزجر الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مراعاة
 الاستيعاب خطوطا كالاستيعاب في الغسل وتكون الرخصة والتخفيف في إسقاط مسحه
 ما بين الخطوط ووجه الثاني أن اسم المسح باليد لا يكون إلا بالمسح بأكثر الأصابع الخمسة أو كلها
 ووجه الثالث أن مسحة الحنف بأكثر أصابع اليد هو الذي يطلق عليه اسم مسحة الحنف وذلك لأن
 ما قارب النبي أعطى حكمه ووجه الرابع عدم ورود نص في تقدير مسحه فتصل ما ينطلق عليه
 الاسم + ومن ذلك اتفاق الأئمة على أن ابتداء مدة المسح من الحدث الواقعة بعد البس لا
 من وقت المسح مع قول أحمد في رواية أنه من وقت المسح واختاره ابن المنذر وقال النووي
 أنه هو الأرجح دليلا ومع قول الحسن البصري أنه من وقت البس فالأول فيه تشديد من حيث
 تقصير المدة والثاني فيه تخفيف من حيث تطويلها والثالث مشدد من حيث المبالغة في
 تقصيرها فزجر الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الحديث هو ابتداء الرخصة ووجه
 الثاني أن المسح هو ابتداء العبادة ووجه الثالث أن البس هو ابتداء الشرع في الرخصة ظاهر
 الحديث إذا ظهر فلبس خفية فانه جعل ابتداء المدة من ذلك لا من الطهارة ولا من الحدث
 ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أنه إذا نقصت مدة المسح بطالت الطهارة مع قول مالك
 أن طهارته باقية حتى يجردت لعله قوله بالتوقيت في المسح وأنه عيسى ما يدل له ولكل وجه +
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو مسح الحنف في الحضر ثم سافر أتم مسحه مقيم مع قول أبي حنيفة
 أنه إن لم يكمل مسحه المقيم يتم مسحه السافر فالأول مشدد والثاني مخفف فزجر الأمر إلى مرتبة
 الميزان والأول خاص بقيل الطوائف كالعوام والتأخرين الطوائف كالعلماء أذا من شأن
 الطمأنينة أعضاء المقيم مسحه المسافر بخلاف قليل الطاعات فإن بدنه يحتاج إلى الماء بعد
 النوم أو إذا حدث في قاعه + ومن ذلك قول الشافعي في أربع فويله والإمام أحمد بأنه إذا كان في
 الحنف حرق لسير في غسل العزم من أربعين يظهر منه شيء من القدرين لو خرج المسح عليه
 + ومن ذلك قول مالك أنه لا يخرج من مسحه ما يقع عليه من شيء من القدرين لو خرج المسح عليه
 + ومن ذلك قول الشافعي أنه لا يخرج من مسحه ما يقع عليه من شيء من القدرين لو خرج المسح عليه
 + ومن ذلك قول مالك أنه لا يخرج من مسحه ما يقع عليه من شيء من القدرين لو خرج المسح عليه

الأوزاعي يجوز المسح على ظاهر من الحنف على باقي الرجال مع قول أبي حنيفة أن كان الحنف مقلداً
ثلاثة أصابع في الحنف ولو متفرقة لم يجز المسح عليه وإن كان دونها جاز فقول الشافعي وأحمد
مشدد وقول أبي حنيفة دونه في التشديد وقول مالك دون ذلك وقول الثوري والأوزاعي
مخفف وقول داود مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووافقت الحقيقة الشريعة
في ذلك ومن ذلك في أرجح قوليهما أنه لا يجوز المسح على الجرمين مع قول أبي حنيفة
وأحمد بالجواز وهي رواية عن مالك والقول الآخر للشافعي فالأول مشدد والثاني مخفف
ووافقت الشريعة الحقيقة في التحفيف والتشديد فأجوز خاص بالحاجة وعدم
الجواز خاص بنفس الحاجة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعدم جواز المسح على الجرمين
الآن يكونا محيلين مع قول أحمد بجواز المسح عليهما إذا كانا صفيقين لا يشف الرجل
منهما فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجهاً
الجواز إطلاق اسم الحنف عليهما ووجه الثاني عدم إطلاقه وقد سكت
الشافعي عن بيان ذلك فجاز المسح وعدمه بحملهما على حالين فمن وجب غيرهما لا يجزى
ومن لم يجز غيرهما مسح عليهما ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أرجح قوليه أن من
زرع الحنف وهو بطهر المسح غسل قدميه سواء طالتم مدة النزاع أو قصرت مع قول مالك وأحمد أنه
إن طال الفصل استأنف مع قول الحسن وداود لا يجزى غسل قدميه ولا استئناف الطهارة
وجعل على كاهن حتى يجرد حذائها مستأنفاً فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف
بالكلية فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فالغسل والاستئناف خاص بمن يقع في المعاصي وترى ذلك
خاص بمن لا يقع فيها كالعلماء والصالحين فإن أبدانهم حيت لا يحتاج إلى أحيائها بالماء بعد النزاع
يجزى أبدان من يعصى فاحرم والله تعالى أعلم

(رباب الحيض) +

أجمع الأئمة على أن فرض الصلاة ساقط عن الحائض متى حيضت وأعلى أنه لا يجب عليها
قضاؤها وعلى أنه يحرم عليها الطواف بالبيت والبيت بالمسجد وعلى أنه يحرم وطؤها حتى ينقطع
حيضها وعلى أن وطء الحائض في الفرج عدوامة وعلى أنه إذا انقطع دمها لا قل الحيض لم يجز وطؤها
حتى يقتسل وقال ابن المنذر إن ذلك كالأجاء وعلى أن الصلاة تحرم على الحائض كالحائض
وعلى أنه يحرم بالنقاس ما يحرم بالحيض هذا ما وجدته من مسائل الأجاء والاتفاقيات
وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد إن أول سن الحيض في الأنثى
تسعة سنين وهو القول الرابع عند أبي حنيفة أيضاً مع الرواية الأخرى عند أبي حنيفة إن أول
سكان البلوغ من خمس عشرة سنة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
فالأول خاص بمن بلادة حارة غالباً والثاني خاص بمن بلادة باردة كذلك ومن ذلك
أقول مالك والشافعي أنه ليس لأمه انقطاع الحيض معه ميتة وإنما الرجوع فيه إلى عادة البلوغ
فإنه يختلف باختلافها في الحرارة والبرودة مع قول أبي حنيفة في أحد قوليه إن أمه سلتون

وفي الرواية الاخرى ان لم يدر في الروايات الخمس وخمسين ومع قول احمد في رواية ان امله
 خمسون مطلقا في العرييات وغيرهن وفي الرواية الاخرى ستون وفي الرواية الثالثة
 ان اكن عرييات فستون او عجوزات فخمسون فالاول محقق والثاني مشد فيهم الامر
 مما يتلوه ومن ذلك قول ابي حنيفة ان اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام مع قول
 الشافعي ان اقل الحيض يوم وليلة واكثره خمسة عشر يوما ومع قول مالك ان اقل الحيض
 لرجل ويجوز ان يكون ساعة واكثره خمسة عشر فالاول والثاني محقق في امر الصلاة والثالث
 مشد فيهما ويصح ان يكون الامور العكس لان من احتياط للصلاة قل احتياط للطهارة
 وبالعكس فرجع الامر الى ما يتلى الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان اقل
 طهرين الحيضين خمسة عشر يوما مع قول احمد انه ثلاثة عشر يوما ومع قول مالك لا أعلم بين
 الحيضتين وقتا يعتمد عليه وعن بعض اصحابه ان اقل عشرة ايام فالاول مشد والثاني
 فيه تشديد والثالث محتمل للامرين ولغيرهما فرجع الامر الى ما يتلى الميزان ولا يخفى ان
 الاحتياط للصحة الصلاة اولى من الاحتياط للطهارة من حيث ان المقاصد امرها الدائم
 الواسع ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي تحريم الاستبراء بما بين السرة والركبة من
 الحائض مع قول احمد ومحمد بن الحسن بعض اكابر المالكية وبعض اكابر الشافعية يجوز الاستبراء
 فيما دون الفرج فالاول مشد وهو محمول على من لم يملك اربه والثاني محقق وهو محمول على من
 يملك اربه سمي الاول تحريم الحرام لا تحريم العين تحريم الفرج ولذلك اختلف العلماء
 في تحريم الاول واتفقوا على تحريم الثاني ونظير ذلك ما قالوه في قبلة النساء فتحرم على من
 لا يملك اربه ويجوز لمن يملك اربه يؤيد الاول ظاهر قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطمئن
 ما بين السرة والركبة يطلق عليه قرآن ومن حاكم على الحي ثبوت ان يقع فيه فرجع الامر الى ما يتلى
 الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في ارجح قوليه احمد في اصل الرواية
 ان من وطئ عله في فرج الحائض لا عزم عليه انما عليه الاستغفار والقوبة مع قول احمد انه
 يستحب له التصدق بدينار ان وطئ في اقبال الدم ونصفه في ادياره ومع قول الشافعي في
 الفرج ثم انه يلزم الغرامة وفي قدرها قولنا ان المشهور دينار لقول احمد الثاني عتق رقبة كل
 وفي الرواية الاخرى عن احمد بل دينار ونصفه من غير فرق بين اقبال الدم وادياره فالاول
 محقق والثاني فيه تشديد عتق الرقبة غاية التشديد هنا فرجع الامر الى ما يتلى الميزان فالاول
 محرم على حال الفقراء الذين لا مال لهم والثاني محمول على حال المتوسطين وعتق الرقبة محمول على حال
 اكابر الاعضاء من الامراء ونحوهم فافهم ومن ذلك قول اكثر العلماء نه تحريم وطء من لم تقطع
 ذمها حتى تغتسل ولو كان الاقطار لاكثر الحيض مع قول ابي حنيفة انه ان تقطع ذمها لاكثر
 الحيض جاز وطؤها قبل الغسل ان اقطع لذن اكثر الحيض لم يوطئ وطؤها حتى تغتسل او يغتسل
 وقت صلاة ومع قول الاوزاعي وداود اذا غسلت فرجها جاز وطؤها ثلث غسلها وثلاث غسلها
 تشديد والثالث محقق جاز ووجه من قال يحرم الوطء لمن اقطع ذمها حتى تغتسل غسلها

للبدن كله هو المبالغة في التطهيف والتطهير لما عساه ان ينتشر من الدم الى خارج الفرج بالتشار
 العرق تطير ما ورد في حديث فانه لا يدري أين باتت يده ووجهه من قال يجوز وطؤها اذا غسلت
 فرجها فقط ان الاذى الذي حرم الوطء لاجله خاص بالدم الحادث في الفرج وليس خارج الفرج
 دم يؤذى ذكر المجامع فاذا غسلت المرأة فرجها بما جاز وطءها لان تعمير البدن بالماء لا يؤذي الفرج
 طهارة ولا نظافة زيادة على غسله الذي في داخل الفرج وقد غسلته فيحمل قول الائمة
 بتحريم الوطء حتى تغتسل على من لو تشبه غلته كالشيخ الهرم ويحمل قول الاوزاعي وداود على
 من اشتدت غلته كالشاب فوجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك قول الشافعي واحمد ان
 الحائض اذا انقطع دمها ولم يتجدد ماء انفا تنجم ويحمل وطؤها مع قول مالك والي حنيفة في المشهور
 عنه انه لا يحل وطؤها حتى تغتسل واما الصلاة فتتيمم وتضلى فالاول مخفف والثاني مشد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ويصح حمل الاول على من خاف العنت والثاني على من لم يخف
 ذلك + ومن ذلك اتفاق الائمة على ان الحائض كالجنب في الصلاة واما في القراءة فقال
 ابو حنيفة والشافعي واحمد انها لا تقرأ القرآن مع قول مالك في احدي روايتيه انها تقرأ القرآن
 وفي الرواية الاخرى انها تقرأ الايات اليسيرة والاول نقله الاكثر من اصحابه هو من ذهب الى الاول
 والثالث مخفف واحدي الروايتين عن مالك مشددة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والقواعد
 الشرعية تحكم على ان كل ما يجوز للتصوم لا يتقدر بقدرها + ومن ذلك قول ابو حنيفة ومحمدا
 ان الحامل لا تحيض مع قول مالك والشافعي في ارحم قولها انها تحيض فالاول مشد في غير
 الصلاة وان الحامل اذا رأت الدم تضلى والثاني مخفف في امر الصلاة وانها اذا رأت الدم لا
 قالوا راعى امر الصلاة والثاني راعى امر الطهارة ولكن منها وجه ولكن من راعى المقاصد
 مقدم على من راعى الوسائل في العمل قالوا وسيد خروج الدم من الحامل ضعف الولد فانه تغل
 بدم الحليض فاذا ضعف الولد قاص الدم وخروج ثم ان الضعف لا يكون غالبا الا في الاشتقاق
 من الشهور فان الولد يقوى في الفرح ولد ذلك كان من ولد لسيفه اشهر يعيش من ولد لها بنت
 اشهر لا يعيش والله اعلم + ومن ذلك قول الائمة الثلاثة يجوز وطء المستحاضة كما تضلى تصوم
 قول اهل يجرم وطؤها في الفرج الا ان خاف حليلها العنت فيجوز في اصح الروايتين + فالاول
 مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ويصح حمل الاول على من خاف العنت
 أيضا فان دم المستحاضة لا يخلو من بعض اوصاف دم الحيض ففيه بعض اذى لذكر المجامع
 فافهم + ومن ذلك قول الشافعي ان زمن التقابل بين اقل الحيض حيض مع قول من قال انه
 طهر فالاول مخفف في امر الصلاة والثاني مشد في امرها وامر الطهارة حتى لا تقف الحائض
 بين يدي ربها في الصلاة وهي قلرة منتنة الراحة فكل منهما وجه من حيث علمها بالاحتياط
 للصلاة وللطهارة وجه الثاني الاخذ بظاهر حديثها فاذا اقبلت الحيضة فدعي الصلاة واذا
 فاعسلى غلت الدم وصلى ثم لا يرد لا تقطع عن فعل الحيض وانقطاعه بعد كثره واعتدله في
 تحريم الصلاة فتجوز للدم فاذا انقطع ولم يتقاطر فلها ان تتسلى وتضلى كما يفعل عن القطع بعد

أكثر الحيض فتأمل : ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أكثر النقاس أربعين يوماً مع قول مالك
والشافعي أن أكثره ستين يوماً وقال الليث ابن سعد سبعين فالأول مشدد في أمر الصلاة
والثاني فيه تخفيف وقول الليث مخفف جداً فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان - ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة إذا انقطع دم النفساء قبل بلوغ الغاية جاز وطؤها أي بشرطه من غير كراهة مع
قول أحمد ليس له وطؤها في ذلك الطهر لا بعد أربعين يوماً فالأول مخفف والثاني مشدد
ويصح حمل الأول على من كان يخاف العنت والثاني على من لا يخاف العنت وقد تركنا من الباب
بعض مسائل فقنيس يا أخى ما لفتنك من مسائل الحيض على ما ذكرناه من رجوعه إلى مرتبتي
الميزان والله تعالى أعلم بالصواب

* ركن الصلاة *

أجمع المسلمون على أن الصلوة المكتوبة في اليوم واليلة خمس هي سبع عشرة ركعة فرضها الله
تعالى على كل مسلم بالغ عاقل على كل مسلمة بالغه عاقله خالية من حيض أو نقاس وعلى أن
كل من وجب عليه من المكلفين تركها جاحداً لوجوبها كفر وعلى أن الصلاة من الفروض
التي لا تنضم فيها النيابة بنفس ولا يمال وتقفوا على أن الأذان والاقامة صلوات المحسنين
مشموعان وأجمعوا على أنه إذا اتفق أهل بلد على تركه قوتلوا لأنه من شعائر الإسلام فلا يجوز
تخطئه وعلى أن التشويش مشروع في أذان الصبح خاصة وأجمعوا على أن السنة في العيدين
والكسوفين والاستسقاء النداء بقوله الصلاة جامعة وعلى أنه لا يعتد إلا بأذان المسلم العاقل
وأنه لا يعتد بأذان المرأة للرجال وعلى أن أذان الصبي المميز معتد به وكذلك أذان المخد إذا كان
محدثاً صحيحاً اتفقوا على أن أول وقت الظهر إذا زالت الشمس وانها لا تقبل قبل الزوال وأجمعوا
على آخر وقت الصلاة الصبح طلوع الشمس اتفقوا على أن تأخير الظهر عن وقتها في شدة الحر أفضل
إذا كان يصليها في مسجد الجماعة هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق : وأما ما اختلفوا
فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن فرض الثلاثة لا يسقط عن المكلف مادام عقله ثابتاً ولو
بأحراء لصلاة على قلبه مع قول الإمام أبي حنيفة أن من عاين الموت وعجز عن القيام برأسه يسقط
عنه الفرض فالأول مشدد والثاني مخفف وعليه عمل الناس سلفاً وخلفاً فلم يبلغنا أن أحداً منهم
أمر بالمختصر بالصلاة ووجه قول الإمام أبي حنيفة المتقدم أن من حضره الموت صار في جميعته
قلبه مع الله تعالى أعظم من اشتغاله بمراعاة أمر الصلاة لأن الأفعال والأقوال التي أمرنا الشارع
بها في الصلاة أعماً منها بها وسيلة إلى الحضور مع الله تعالى فيها والمختصر انتهى سيرة إلى
الحضرة وتمكن فيها فصار حلقته **ح** من الولي المجدوب وهذا سرار لا تسطر
في كتاب فافهم : ومن ذلك قول الإمام مالك والإمام الشافعي أن من أعنى عليه بمرض
أو سبب ما يحس سقط عنه فضله ما كان عليه في حال إغمائه من الصلاة مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب
القسم إذا كان في غيبوبة يوم أو ليلة فنادونه فان زاد على يوم وليد لم يجب القضاء
بأنه إذا كان في غيبوبة يوم أو ليلة فنادونه فان زاد على يوم وليد لم يجب القضاء

والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حرج المعصية عليه عن التكليف
 حال غناه ووجه الثاني الاخذ بنوع من الاحتياط مع خفة المشتقة في قضاء ما كان يوما وليلا
 بخلاف ما زاد فانه يشق ووجه الثالث الاخذ بالاحتياط الكامل مع امكان القضاء
 نستشيد الشارع فالامر يا كمال الصلاة وكفيه عن ان يأتي العبد يوم القيامة وصلاته ناقصة فكل
 من هذا هبة وجهه فاللائق بالاكابر من العلماء والصالحين وجود القضاء لان التخفيف
 في عدم القضاء انما هو للعوام وقد كان الشيبلي يؤخذ عن احساسه كيشرا فبلغ ذلك الجليل فقال
 هل يرد عقله عليه في اوقات الصلوات فقالوا نعم فقال الحمد لله الذي لم يخرج عليه نبيان ديني في
 الشرعيات انتهى + ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي ان من ترك الصلاة كسلا لا يحمل
 بوجوبها قتل حد الاكفر ابا سيف ثم خرجي عليه بعد قتله احكام المسلمين من العسل الصلاة
 عليه والدفن والارث والصحة من من هب الشافعي قتله بصلاة فقط بشرط اخراجها عن وقت
 الضرورة ويستتاب قبل القتل فان تاب وارتحل مع قول الامام ابي حنيفة انه يحبس بدل حجة
 يصلي وقال احمد في احدى رواياته واختارها أصحابه انه يقتل بالسيف بترك صلاة واحدة والحق
 عند جمهور أصحابه انه يقتل لفكره كل مرتبة وتجرى عليه احكام المرتدين فلا يصلي عليه ولا يورث
 ويكون ماله فداء فالاول فيه تشديد من جهة القتل والثاني لمخفف من حيث الحبس وعدم
 القتل والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان + ووجه الاول اننا لانكفر احدا من
 اهل القبلة بذنب غير الكفر المحم عليه ووجه الثاني علم الامام ابي حنيفة بان الحق جل وعلا
 يحب يقاء العالم اكثر من اتلاف مع غناه عن المعاصي والمطيم وقد قال الله تعالى ان حجوا للسلام
 فاجزها وورد ان السيد داود عليه الصلوة والسلام لما اراد بناء بيت المقدس كان كل شيء بناء
 بينهم فقال يا رب اني كما بنيت شيئا من بيتك يهدم فاحي الله تعالى اليه ان يني لا يقوم على
 يدي من سفك الدماء فقال يا رب ليس ذلك في سبيلك فقال بلى لكن اليسوا عبادي انتهى
 وفي الحديث لان يخطي الامام في العفو خطي الله من ان يخطي في العقوبة انتهى فانه لا ينبغي
 لاحد ان يقتل رجلا يقول ربي الله الا بامر صريح من الشارع + واما وجه الثالث فهو غلبة الغيرة
 على جناب الحق جل وعلا فالعمل به راجع الى اجتهاد الامام لا مطلقا فان رأى قتله اصل
 للاسلام والمسلمين قتل كما قتل العلماء كالحاج محمد بن عيسى وقاتلوا في فحش في الاسلام نفرة لا يسأل الا راسلهم في
 الامام ترك قتله رجع لمصلحة ترجح على قتله تركه قافهم ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة ان الحمار اذا صلب النور والنقل في
 باسلامه مع قول الشافعي انه لا يحكم باسلامه الا ان صلى في دار الحرب واتي فيها بالشهادتين
 ومع قول مالك انه لا يحكم باسلامه الا اذا صلى في الامن فحنانا قال واذا صلى في السفر
 وهو يخاف على نفسه لم يحكم باسلامه مطلقا سواء صلى في جماعة منفردا في مسجد او غيره
 في دار الاسلام وعينها فالاول لمخفف جريا على قواعد الشارع من التخفيف على الضعفاء
 وقد بايع رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم على انه لا يزيد على صلاة ثنتين فقط من الحسن فبايعه
 وقال يخفض صوت سبيل الحسن ان شاء الله تعالى ووجه الثاني الاخذ بالعزيمة وهو انشا

لا تحكم بسلامه الا اذا لم يكن في اسلامه ريبه كما وجه قول الامام مالت فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك قول الامام الى حيفته ومالت والشافعي ان الاذان والاقامة سنتان للصلوات الخمس والجمعة مع قول الامام احمد انها فرض كفاية على اهل الامصار ومع قول داود انها واجبان لكن يصح الصلاة مع تركها ومع قول الازداعي ان نسي الاذان وصلى عاد في الوقت ومع قول اعطاء من نسي الإقامة أعاد الصلاة فالاول يخفف والثاني والثالث فيها تشديد ما والرابع مشدد في الاذان والخامس مشدد في الإقامة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ووجه الاول ان المسلمين لا يحتاجون الى تشديد تشديد في دعائهم الى الصلاة بل همته كل واحد منهم متوفقة على فعل كل صلاة بدخول وقتها فكان الاذان الذي هو اعلامهم بالوقت انما هو على سبيل الاستحياب فقط ووجه الثاني ظاهر وهو انه يكفي اهل القرية اعلام رجل واحد او رجال بحسب عموم الصوت والاصوات لاهل القرية لئلا يفتح باب الشاهل بالصلاة في اول وقتها ويتبادى الناس الى ان يجاد الوقت يخرج وايضا فانه ورد اذا اذن في قرية آمن أهلها ذلك اليوم من نزول القرآن وما كان كذلك فالتشديد فيه مطلوب لذلك تشدد داود رحمه الله تعالى بقوله بالوجود تشدد غيره في إعادة الصلاة في ترك الاذان او الإقامة من حيث انه في كل منهما فتح باب النهي للوقوف بين يدي الله تعالى ووجه الخشوع وكما الكضور لان الصلاة بدونها خارجة من دوة على صلحتها كما ورد فالاذان اول مراتب استئجار الحضور في محل الجماعة مثلاً ولذلك كان الاكابر لا يحضرون الى المسجد الا بعد قول المؤذن حي على الصلاة حي على الفلاح وأما الإقامة فهي ثاني مرتبة للتهيء للحضور وقول الله اكبر ثالث مرتبة فهكذا فلفهم الأحكام + ومن ذلك قول الائمة الثلاثة لسان النساء الإقامة مع قول الشافعي انها السنن في حق من قالوا تخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان النساء ما يحلن بالصلاة لإقامة شعاب الدين انما ذلك للرجال ووجه الثاني عموم خطاب الحق جل وعلا بإقامة الدين للرجال والنساء وأظهر شعاره فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك قول الامام الى حيفته انه يؤذن للفقهاء ويقوم مع قول مالت والشافعي في الجليل انه يقيم ولا يؤذن ومع قول احمد انه يؤذن للاولى ويقوم للمباقي وهو رواية عن الى حيفته فالاول مشدد في امر الاذان والاقامة لتهيء الناس للوقوف بين يدي الله عز وجل والثاني يخفف ووجه ان الإقامة تكفي في تهيء الناس لان الاذان كان للحضور الى مكان الجماعة والناس قد حضروا فبالمباقي الا الإقامة بين يدي الله تعالى ووجه الثالث زيادة النهي بالاذان للاولى ولئلا يفوت الناس آخر سماع الاذان لربانهم بل يؤذن فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك قول الامام الى حيفته ان الإقامة مشدد متى كان الاذان مع قول مالت انها كلها فرادى وكذلك عند الشافعي واحمد الا قول قد قامت الصلاة فهو متين فالاول مشدد والثاني يخفف والثالث في تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول تكوينا لكثير ما بعده تجرئ بالاسلام والايمان وان لم يخرج المكلف بالقرينة

عنه كما كان الصحابة يقولون اجلسوا بنا تؤمن ساعة أي تنزل أروفي العلم فتزداد إيماناً وهذا
خاص بمن غلبت عليه الاستغفار بأمور الدنيا فاذا لم يحضر قلبه في المرة الأولى حضر في المرة +
الثانية نظير ما سبقت في تثليث اذكار الركوع والسجود ان شاء الله تعالى وعلم من ذلك ان افراد
الوقاة خاصة بالاكابر من العلماء والصلحاء الذين يستحضرون كبرياء الحق تعالى ويحصل لهم
بتحديق إيمانهم واسلامهم بالمرة الواحدة فافهم + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان التوجيع
في الشهادة بين سنتين مع قول أبي حنيفة انه لا يثبت فالاول مشدد والثاني مخفف فالاول خاص
بأكابر العلماء والصلحاء الحاضرين مع الله تعالى فاذا أذن أحدهم ابتداءً بلحماً لا يحتاج
إلى جليل بحضور التزجيم بخفض صوت والثاني خاص بمن كان قلبه مستشغلاً في أوديته الدنيا
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز بلا كراهة للصبي إذا نكح
أحداهما قبل الفجر مع قول أحمد ان ذلك مكروه لكن في شهر رمضان خاصة فالاول موافق للوارد
في أذان الصبي والثاني الخوف من الالتباس على الناس في رمضان بالاذنين فرمما سمع
أحد الأذان الثاني فاعتقد أنه الأول فاكل وجامع مثلاً فاقطاع الإمام أحمد للصوم أكثر
من الأذان فنعم ما فعل ولسان حاله يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شرع الأذان
للصبي مرتين الا لكون أهل المدينة كانوا لا يلبس عليهم الأذان الا وكما أشار إليه قوله صلى الله عليه
وسلم ان بلا لا تؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تشبعوا ذال ابن ام مكتوم انتهى فكانوا يعرفون
صوت كل متما فيقاس على ذلك غير أهل المدينة اذا كانوا يعرفون صوت الأول ويميزون بينه
وبين صوت الثاني والا كان مكروهاً كما قال أحمد فقد رجع الأمر في هذه المسئلة إلى مرتبة
الميزان + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان التثويب لأذان الصبي لم يجعلين سنة
مع قول في العشاء وقال النخعي سيح في جميع الصلوات فالاول في المسئلة الأولى مشدد والثاني مخفف
والاول من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ووجد الأول في المسئلة الأولى الابتاع ووجه الثاني تأخير السنة المختلف فيها عن الأذان
المتفق عليه في ذلك من طريق اجتهد الإمام أو اطلاع على دليل في ذلك ووجد الأول في
المسئلة الثانية الابتاع ووجه الثاني فيها الخوف من تأخير العشاء لعدم صلاحها في جماعة +
حق أصحاب الأعمال المشاقة في النهار ووجه الثالث ان كل صلاة يختم بها يكون لها ثواباً أو عاقبة
على النوم فينبغي المؤذن بذلك على فصل تقديم الصلاة على النوم سواء كان المراد بالنوم هنا نوم
الجسم أو نوم القلب وهما معاً كما هو الغالب على أهل الغفلة + ومن ذلك اعتداد الأئمة
الثلاثة بأذان النجيب مع قول أحمد في رواية انه لا يعتد بأذانه بحال وهي المختارة فالاول
مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في أخذ الإخوة على الأذان فقال أبو حنيفة وأحمد لا يجوز
وقال مالك وأبو بصير الشافعي يجوز وكذلك القول في نحن المؤذن في أذانه يصيح كذا
عند الثلاثة وقال بعض أصحاب أحمد لا يصح فالاول من الأقول لمخفف والثاني مشدد ووجه

في غير الصبح وقال الحسن بن صالح بن حي
في غير الصبح وقال الحسن بن صالح بن حي
في غير الصبح وقال الحسن بن صالح بن حي

الاول منها كونه ذكرا لا قرآنا ووجه الثاني منها كونه داعيا الى حضرة الله تعالى ولا يليق بالواقف
 فيها أن يكون جنيا بحال ووجه الاول من المسئلة الثانية كون الاذان من متعاضد الاسلام
 وذلك واجب على الامة ولا يجوز اخذ الاجرة على شئ من الواجبات ووجه الثاني منها
 كونه عملا ترجع مصلحته على المسلمين ويحتاج الى تعيب في مراعات الاوقات فيحان أخذ
 الاجرة عليه وقد رزق الائمة الواشدون المؤذنين واعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ
 مرة صبرة فيها فضة فكان الصبي يرون ان ذلك كان يسبب اذانه ووجه الاول في مسئلة
 اللحن كون ذلك لا يخل بالمعنى الذي شرع له الاذان وهو الاعلام بوقت الصلاة ووجه الثاني
 فيها كونه نطق بالكلمة على غير ما شرعت من عدم اللحن فدخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم
 كل عمل ليس عليه امرنا فهو ردأي غير صحيح ومن ذلك قول مالك والشافعي ان الظهر
 يجب بزوال الشمس وجوبا موسعا الى أن يصير ظل كل شئ مثله وهو آخر وقتها المختار عندهما
 مع قول الامام أبي حنيفة ان الظهر لا يتعلق الوجوب بها الا آخر وقتها وان الصلاة في أول وقتها
 والفقهاء بأسرها على خلاف ذلك فالاول مشدد من حيث تعلق الوجوب بأول الوقت والثاني
 مخفف من جهة تعلقه بآخر الوقت ووجه الاول الاخذ في التاهب للصلاة من زوال الشمس
 اهتماما بها ووجه الثاني ان حقيقة الوجوب لا تظهر الا اذا صاق الوقت فهناك يحرم التأخير
 فالاول خاص بالاكابر الذين لا تشغلهم بخارة ولا بيع عن ذكر الله والله في خاص بمن له
 اشتغال ديني ضروري كمن عليه دين وللمصاحبة في طلبه فصار يتسبب ليوفي ذلك الدين
 فافهم ومن ذلك قول الامام الشافعي ان أول وقت العصر اذا صار ظل كل شئ مثله يعني ظل
 الاستواء مع قول مالك ان آخر وقت الظهر هو أول وقت العصر على سبيل الاشتراك وقال الأصحاب
 أبي حنيفة أول وقت العصر اذا صار ظل كل شئ مثليه وآخر وقتها غروب الشمس فالاول مشدد
 من حيث توجه الخطاب للمكلف بالفعل أو الوقت والثاني فيه تشديد ما من حيث توجه
 الخطاب على المكلف في الوقت المشترك وان كان فيه تخفيف من حيث جواز تأخير النظر الى
 ذلك الوقت والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني شدة الاهتمام بأمر
 الصلاة أول وقتها وهو خواص بمن لا علاقة له بدينيته من العباد والزهاد والاول خاص بمن هو
 دون ذلك في الاهتمام ووجه الثالث اعتبار العدل بين أول الوقت وآخره الى ان يتأهب لعبادة
 الشمس للسجود لها فان التجمل الالهى يشترط أول الوقت ويأخذ في الخفة بعد ذلك بأسدال الحجاب
 على العباد كما شأني بسط في الكلام على حكمة القراءة في السرية والجهرية في باب صفة الصلاة
 ان شاء الله تعالى ومن ذلك قول مالك والشافعي في الجديد أن وقت المغرب عزوب
 الشمس لا يؤخر عنه في الاختيار عند مالك وفي الجواز عند الشافعي مع قول أبي حنيفة وجمهور
 لها وقتين أحدهما كقول مالك والشافعي في الجديد والثاني ان وقتها الى أن يغيب الشفق وهو
 القول القديم نلت الشافعي الشفق هو الحمر التي تكون بعد الغروب فالاول متدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بمن يخاف فوت الوقت لا اشتغاله بالعشاء أو غيره

والثاني خاص من لا يختلف ذلك لكن صلاة أول الوقت زيادة في الفضل لا سيما ان كان من أهل الصفوف
الاول بين يدي الله عز وجل وكذلك القول في وقت العشاء فانه يدخل اذا غاب الشفق عند
مالك والشافعي وأحمد ويبقى الى الفجر في قول ان العشاء لا تؤمّ عن ثلث الليل وفي قول ابو حنيفة
لا تؤمّ عن نصفه فالاولون محقق والثالث مشدد والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة تبقى
الميزان والاول خاص بالضعفاء الذين لا يقدرون على تحمل التحلي والثاني والثالث خاصان
بالكاملين من الاولياء والعلماء لشغل التحلي الا في فيه فان الموكب الا في لا ينصب الا اذا
دخل الثلث الاخذ غالباً وفي بعض الاوقات ينصب من اول النصف الثاني واذا وقع التحلي
خفت اشغل الذي كان المصل يحده في النصف الاول كما يعرف ذلك كل من كشف الله تعالى
حجابه حتى صار كما لا شك به بل قول الحق تعالى هل من سائل فاعطيه سؤله هل من مبتلى فاعلّمه
الى آخر ما ورد فلو لا خفة التحلي ما لاطفت الحق تعالى عباده بهذا انشغال فافهم + ومن
ذلك قول الامام الثلاثة ان المختار في فعل صلاة الصبح ان تكون وقت التغليس دون الاسفار
مع قول ابي حنيفة ان وقتها المختار هو الجمع بين التغليس والاسفار فان فاتته ذلك فالاصحار اولى
من التغليس الا في المزملة فانه التغليس اولى وفي رواية اخرى لاحد ان الاعتبار بحال المصليين
فان شق عليهم التغليس كان الاسفار افضل وان اجتمعوا كان التغليس افضل فالاول مشدد
والثاني فيه تخفيف والثالث تخفف لما فيه من التخصيص فرجع الامر الى مرتبة يبقى الميزان ووجه
الاول خوف فتور النهضة والتوجه الحاصل للمصليين من تحلي ربهم في الثلث الاخر من الليل وهو
خاص بالضعفاء ووجه الثاني وجود امتداد للهمة والغرم في مناجاة الله تعالى صلاة الصبح
وهو خاص بالاقياء الذين هم على صلاة وهم دائماً فاعلم ذلك فانه نقيس + ومن ذلك
الاتفاق على ان تأخير الظهر عن اول الوقت في شدة الحر افضل اذا كان يصليها في مسجد الجماعة
مطلقاً الا عند غالب اصحاب الشافعي فانهم شرطوا في ذلك ابدال المحار وفعلها في المسجد بشرط ان
يفضله من بعد فالاول محقق والثاني فيه تشديد ووجه الاول فتور غرم المصل في الحر عن
كمال الاقبال على مناجاة الله عز وجل ولذلك كرهوا للقاضي ان يقضي في كل حال يسوء خلفته
فيه ووجه الثاني المباداة الى الوقوف بين يدي الله مع الصفوف الاول تقطعها بحجاب الحق تعالى
فان تأخير امر الله تعالى لا يقدر عليه الخواص وكذلك اختلج ابراهيم عليه الصلاة
والسلام بالفاس المعبر عنها في رواية بالقدوم حين امر الله بالاختتان فقالوا انه هل
لاصبر حتى يجزأ موسى فقال تأجلوا امر الله تشديداً + ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة رحمه الله
ان صلاة الوسطى هي العصر مع قول مالك والشافعي انها الفجر فالاول مشدد والثاني محقق
التحلي الا في وقت العصر لطيفة الامكان والاولياء بخلاف التحلي وقت صلاة الصبح ولشغل التحلي في العصر
فيه بالجرح وشفقة بالخلاف الصبح فانما تحلي اللطف والمختار غالباً كما يعرف ذلك
ازاياء القلوب فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقائدة معرفة الصلوة الوسطى التي يزيد الغنى الاخذ في زيادة الخضوع والخشوع
اكثر من غيرها وكان سيدنا عن الخواص حمد الله يقول الصلاة الوسطى تارة تكون الصبح وتارة تكون

العصر سرف لك لا يذكو الامشاحتوي قاس بما ذكرناه بقيقة المسائل في هذا الباب والله اعلم

* ر يا صفة الصلاة *

أجمع الأمة رضي الله عنهم على أن الصلاة لا تصح الا مع العلم بدخول الوقت وعلى أن للصلاة أركاناً داخلية منها وعلى أن النية فرض وكذلك تكبيرة الإحرام والقائم مع القراءة والقراءة والركوع والسجود والمجلوس في التشهد الأخير ورفع اليدين عند الإحرام شيئاً بالإجماع واجمعوا على أن ستر العورة عن العيون واجبة أنه شرط في صحة الصلاة واجمعوا على أن طهارة النجس في ثوب المصلي وبذنه ومكانه واجبة وكذلك أجمعوا على أن الطهارة عن الحدث شرط في صحة الصلاة فلو صلى جنب يقوم فصلاته باطلة بخلاف سواها كان عالماً بجنبته وقت دخوله فيها أو ناسياً وكذلك أجمعوا على أن استئصال القبلة شرط في صحة الصلاة الا من عذر وهو في شدة الخوف في الحرب وفي النقل للمساويف أو سقراط طويلاً على الواحدة للمضرة مع كونه مأموراً بالاستئصال حال التوجه وفي تكبيرة الإحرام ثمران كان المصلي بحضرة الكعبة توجه إلى عيناها وان كان قريباً منها فإلى يقين وان كانت غائبة فإلى اجتهاد والخبر والتقليد لاهل هذا ما وجدته من مسائل الاجتهاد التي لا يصح دخولها في مرتبتي الميزان * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك ستر العورة قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد أنه شرط في صحة الصلاة واختلف أصحاب مالك في ذلك فقال بعضهم أنه من الشرائط مع القدرة والذكر حتى لو تعذر وصلى مكشوف العورة مع القدرة على السوا كانت الصلاة باطلة وقال بعضهم هو شرط واجبة نفساً الا أنه ليس من شرط صحة الصلاة فان صلى مكشوف العورة عامداً على وسقط عنه الفرض والمختار عند متأخري أصحابه أنه لا يصح الصلاة مع كشف العورة بحال فالأول مشدد مع ما انتقاه متأخرو أصحاب مالك ومقابله فيه تشديد من وجه وتحفيف من وجه لما فيه من التفصيل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن كشف العورة في الصلاة بين يدي الله تعالى لا يصح لصاحبه دخول حضرة الصلاة أبداً ومن لم يدخل حضرة الصلاة فكان له لم يجز بهما فلا صلاة له فهو ممن ترك لمص من أعضائه بلا غسل أو كمن صلى وعلى يديه نجاسة لا يعفى عنها ووجه الثاني أنه لا يحب عن الله شيئاً في نفس الأمر فلا فرق عن صاحب هذا القول بين صلاة من عليه ثوب لا بين صلاة العريان وإنما شتر العورة في الصلاة كمال لا يتدح في صحتها وان عصى بتركه وهذا من المواضع التي تبع الشرع فيها العرف وقد قال تعالى يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد والزينة مفسرة بالثياب الساترة للعورة وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول لسان حال من وقف بين يدي الله تعالى بثياب زينة يقول لأهل تلك الحضرة على وجه التحدث بالنعمة انظروا إلى ما ألقى الله تعالى به على من الثياب النفيسة مع إلى لا أستحق مثل ذلك وانظروا إلى اذنه تعالى في دخول بيته وضاجاته من به كلاله مع كوني لا أستحق شيئاً من ذلك بخلاف من وقف بثياب دنسة فخرقة فان حال

يشتر برأى تحت من كثر ان النعمة انتهى وسمعت ايضا يقول عروا اما علم ان يشتر في الصلوة كالحوائز
 أمخل أبا الاحتياط فقل تكون العلة في ذلك الاثنية لا دناءة الاصل وعدم الميل اليهن فان
 هذه العلة تنقضي بما اذا كانت الامة جملة ترجح على الحرم في الحسن والوضاعة واما وجه من قال
 انها تستر كالرجل فهو جار على عمل طائفة من السلف الصالحين الذين جعلوا العلة في وجوب السترة
 للنساء ميل النفوس الى النظر اليهن غايلا لا يشتره من عادة البعض افراد من الناس والباقي
 بقدر طبعه من انتهى وسمعت يقول ايضا انما كانت الحرم تكشف وجهها وكيفية في الصلاة فتبني
 لياب زيادة التعظيم لله تعالى عند العارفين ليقول احد هم ان هذه في حضرة الله وحفظ
 يجوز لاحد ان يطرح بصره اليها بوجه من الوجوه كولد اللبوة في حجر اللبوة وهذا هو السر في كشف
 وجهها أيضا في الاحرام فانها في حضرة الله تعالى الخاصة فكان حكم كشف وجهها حكم الحجة
 التي يصاد بها الطير في الفجر فمن حفظ الله تعالى عظم الحضرة ولم ينظر الى وجهه المحرم الا المصلحة
 أبدا أديا مع الله التي هي في حضرته ومن اشتقاه الله تعالى غفل عن ذلك فنظرا استحق المقت
 من الله تعالى من هنا أموال العلماء بوضع النقاب المحتاج على وجهها حال احوالها بسبب خوفه على
 العوام من المقت اذا نظر الى وجهه من هي في حضرة الله تعالى غير اذن منه وسمعت ايضا يقول ان
 العارف اذا نظر الى شيء امر شيئا من الشرع به على خلاف العادة فاول ما ينظر في حكمته ويتطلمها من
 الله تعالى انتهى وهذا الذي ذكرناه من جملة الحكمة في ذلك فتأمل فيه فانه نفيس ومن ذلك
 قول الامام أبي حنيفة وأحمد انه يجوز تقديم النية على التكبير وانما يبرهان بيسر مع قول مالك والشافعي
 بوجوب مقارنتها للتكبير وانما لا يخفى قبله ولا بعده ومع قول الفقهاء امام الشافعية رعا قارنت
 النية ابتداء التكبير فانقضت الصلاة ومع قول الامام النووي انه يكفي المقارنة العرفية على المختار
 بحيث لا يبعد عما قلنا عن الصلاة اقتداء بالاولين في مساهمتهم بذلك رخصة على الامة فالاول فحفظ
 والثاني مشدد وما بعده فيه تخفيف فوجع الامر الى مرتبتي الامر ان وجه الاول عدم وجود دليل
 عن الشارع بوجوب مقارنته النية للتكبير فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا
 يسمع الناس الا بالتكبير فلا يدرى هل كانت النية تتقدم أو تتأخر أو تقارن ووجه الثاني
 ان التكبير من اول اركان الصلاة الظاهرة ولا يكون الركن الا بعد وجود بناء في شخص المصلي
 افعال الصلاة واقوالها في ذهنه حال التكبير ووجه كلام الفقهاء والنووي التخفيف عن العوام
 وايضا ح ذلك ان من غلبت روحانية على جسمانية يسير على استحضار النية في النية
 واحدة للطائفة الارواح بخلاف من غلبت جسمانية على روحانية فانه لا يكاد يتغفل الامور
 الاشياء بل شيء لكثافة حجابها فالاول خاص بالاكابر والثاني خاص بالعوام لكن لا ينبغي ان
 غلبت روحانية على جسمانية نية هو المصلي حقيقة لدخوله حضرة الله التي لا يصح الصلاة الا
 فيها بخلاف من كان بالعكس فانه مصطل صورة لا حقيقة فاعلم ذلك فانه نفيس من ذلك
 اتفاق الامة على ان تكبير الاحرام فرض وانما لا تصح الا بلفظ مع ما حكى عن الزهري ان الصلاة

تعتقد بحجج اليانة من غير تلفظ بالتكبير فالاول مشد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول ان تكبير الحق جل وعلا وان كان مرجعا الى القلب فهو مطلوب الاظهار اقامة
 شعار كبرياء الحق تعالى في هذا العالم وتذكير الناس ان يكبروا ربهم عن كل عظيمة تجلت لهم
 ويقولوا الله اكبر عن كل كبرياء وعظيمة تجلت لقلوبنا وهذا خاص بالاخبار من الاولياء والعلماء
 بخلاف الاصاغر فانه ربما تجلت لهم عظيمة الله تعالى لم يتصورها قلوبهم المستظلمة منهم المنطق
 وايضا فان كبرياء الحق تعالى لا يطلب من العبد اظهارها الا في عالم الحجاب واما في عالم الشهادة
 فنلت مشهود لجميع اهل الحضرة فلا يحتاج الى اقامته شعاره بالقيام تهود الكبرياء في قلوب
 الكل ما فهم فان قال قائل ما الحكمة في قول المصلي الله اكبر مع قوله كل شيء خطي يا الله فان الله
 مجاز في ذلك فاجيب ان الحكمة في ذلك كون المصلي يستغفر عظمة الله عز وجل والله تعالى
 اكبر من جميع ما خطر بالبال والقلب من صفات التعظيم لكن من رخص الله تعالى العباد بانه
 امرهم ان يخاطبوا ما يتجمل لهم بقوله اياك نعبد و اياك نستعين باسكارة جعل تعالى فيهم
 عين ما تجل لقلوب عباده فافهم فاعلم ان خلاص العبد ان يخاطبها منزها عز وجل ما يخط بالبال
 كما عليه الاخبار من الاولياء ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة انه لا يتعين لفظ الله اكبر بل يعتقد
 الصلاة بكل لفظ يقتضي التعظيم والتفخيم كالعظيم والمجليل حتى لو قال الله ولم يزد عليه
 اعتقدت الصلاة مع قول الشافع انما لا تعتقد بذلك وتعتقد بقوله الله اكبر ومع قول مالك
 واحمد انها لا تعتقد الا بقوله الله اكبر فقط فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال ظاهرة ومن ذلك قول مانت واحمد
 والشافع انه اذا كان يحسن العربية وكبريغرها لم تعتقد صلاته وقال ابو حنيفة تعتقد
 فالاول مشد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني كون الحق تعالى
 عالم بجميع اللغات فلا فرق بين اللغة العربية ولا بين غيرها ووجه الاول التفتيد بما صرح عن
 الشارع من لفظ التكبير بالعربية فهو اولى ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد
 باستحباب رفع اليدين في تكبيرات الركوع والرفع منه مع قول ابي حنيفة بانه ليس بسنة فالاول
 مشد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكذلك القول في حد الرفع فان ابا حنيفة
 يجعله الى ان يجاذى اذنيه ومالك والشافعي واحمد في أشهر اياته الى حد وهو منكر فالاول
 مشد والثاني فيه تشديد ووجه الاول في المسئلة الاولى ان رفع اليدين بالاصالة كالتيج
 عند القدم على الملك عند مفارقة حضرة المصلي كالقادم على الملك في حال ركوعه كالودع
 للحضرة قربه في حال الرفع الى القيام في الاعتدال فكان لسان حال من رفع يديه للاعتدال يقول
 يا رب ما ادبرت عن حضرتك عن ملل وانما ذلك امتثال لامرك وكذلك القول في الرفع
 من السجدة الاولى واما عدم مشروع عية الرفع عند الانتقال من الاعتدال الى الهوى للسجود
 فلان الهوى الى كور غاية الخطوع لله عز وجل وفي ضمنه غاية التعظيم لله عز وجل فاغنى عن
 رفع اليدين ووجه الثاني انها حقيقة لا روم افا هو تكبير الاحرام فقط فحيث كبس حضر

قلبهم الله الى اخر الصلاة من غير مفارقة لتلك المحضرة فلا يحتاج الى رفع وهذا خاص بالاكابر
 والاول خاص بالعوام الذين يقع منهم الخروج من حضرة الله الخاصة بعد تكبير الاحرام فافهم وجوب
 الاول في حد الرفع ان الرأس محل تكبير العبد فيرفع يديه بالتكبير إشارة الى ان تكبير العبد الحق تعالى
 فوق ما يتعلق العبد من تكبيره الحق جل وعلا كما هو الامر عليه في نفسه ووجه اثبات اختلاف الناس
 في الهيئة التي كان صلى الله عليه وسلم يفعلها فحكي كل واحد ما رآه وكل حالة منها تغطي المقصود
 من الخفية . ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من عجز عن القعود في الصلاة صلى مضطجاً
 على جنبه الا بمن مستقبل القبلة فان لم يستطع استلقى على ظهره ويستقبل برجليه حتى يكون
 ايماؤه في الركوع والسجود الى القبلة فان لم يستطع أن يوحى برأسه في الركوع والسجود
 وما يطرحه قول أبي حنيفة انه اذا عجز عن الإيماء بالرأس سقط عنه فرض الصلاة فالاول
 مشدود بتدليس في نحو حديث اذا أمر تكبر يامر فأنوا منه ما استطاعتم والثاني مخفف
 وجهه ان استدعاء الصلاة لا يفسد الا بالقيام والقعود واما الإيماء بالطرف فلا يقوم به شعاعاً
 المختصر لم يبلغنا عن أحد من السلف انه أمر المختصر العاجز عن الإيماء بالرأس بالصلاة انما ذلك
 راجع الى عدم العبد مع ربه عز وجل كما مر . ومن ذلك قول الأئمة بوجوب القيام في الفريضة
 على المصلي في سفينة مالم تحش العرق أو دوران الرأس مع قول أبي حنيفة لا يجب القيام في
 السفينة فالاول مشدود والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول شدة الاهتمام
 بأمر الله بالتوقف بين يديه وهو خاص بالاكابر الذين لا تشغلهم مراعاة الوقوف ولا خوف
 السقوط عن حضور قلوبهم مع الله ووجه الثاني خوف التشويش بمراعاة الوقوف وعدم السقوط
 المذهب المشدود الذي هو شرط في صحة الصلاة عنده وهو خاص بالاصاغر فاذا صلى أحد هم
 جالساً قد راعى الخشوع والحضور فكان القعود أكمل في حقه لعدم حضور قلبه مع الله اذا قام فثابت
 . ومن ذلك اتفاق الأئمة على استحباب وضع اليمنى على الشمال في القيام ومقامه مع قول
 مالك في أشهر ما يروى انه يرسل يديه ارسالاً ومع قول الاوزاعي انه يتخير فالاول مشدود والثاني
 وما بعده مخفف وان تفاوت التحفيف ووجه الاول ان ذلك صورة موقف العبد بين
 يدي سيده وهو خاص بالاكابر من العلماء والاولياء بخلاف الاصاغر فان الاولى لهم ارجاء اليدين
 كما قال الله مآلت رجلكم الله وإيضاح ذلك ان من وضع يمينه على اليسار يجتاز في مراعاته الى صرف
 ان يدهن اليه فيخرج بذلك كمال الاقبال على ما جاءه الله عز وجل التي هي روح الصلاة وحقيقتها
 بخلاف ارجائها بجذبيه ثم اختلفوا في محل وضع اليدين فقال أبو حنيفة تحت السرة وقال مالك
 والشافعي تحت صدره فوق سرة وعن أحمد روايتان اشهرهما تحت يمينه حنيفة واختارها الحر
 ووجه الاول خفة كونهما تحت السرة على المصلي بخلاف وضعهما تحت الصدر فانه يحتاج
 الى مراعاتهما ثقل اليدين وتدنياهما اذا طال الوقوف فراجع الامر الى مرتبة الميزان فلذلك
 كان استحباب وضع اليدين تحت الصدر خاصاً بالاكابر الذين يفقدون على مراعاة شلطين
 معاني ان واحد دون الاصاغر وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول وجه قول من

قال بعد استجاب وضع اليدين تحت الصدر مع ورود ذلك من فعل الشارع كون مراعاة المصل
 يد واهما تحت الصدر يشغل غاليا عن مراعاة كمال الاقبال على مناجاة الله عز وجل فكان
 ارسالهما او جعلهما تحت السرّة مع كمال الاقبال على المناجاة والحضور مع الله أولى من مراعاة
 هيئة من الهيئات فمن عرف من نفسه العجز عن مراعاة كون يديه تحت صدره في الصلاة الا
 العقل عن كمال الاقبال على الله عز وجل فارسل يديه بحكيمة أولى ويصرح الشافعي في الام
 فقال وان ارسلهما ولم يبعث بهما فلا بأس من عرف من نفسه القدرة على الجمع بين الشيئين معا
 في أن واحد كان وضع يديه تحت صدره أولى وبذلك حصل الجمع بين أقوال الأئمة رضي الله
 عنهم انتهى ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة باستحباب عام الافتتاح بعد التكبير قبل القراءة مع
 قول مالك استحبابه بل يكبر ونقطة القراءة فالاول مشدود والثاني مخفف فرجع الامر الى
 مرتقتي الميزان ووجه الاول كون الاستفتاح كما لا يستثنى ان في الدخول على الملوك ووجه الثاني
 تنزيه الحق تعالى عن التخيّل حتى يستأذن عليه فصاحب القول الاول يقول ان الشرع تبع في
 ذلك العرف وصاحب القول الثاني يمنع ذلك خوفا من توهم التخيّل فافهم ومن ذلك قول
 حنيفة بالغود أول ركعة من الصلاة فقط مع قول الشافعي أنه يتعوذ اول كل ركعة ومع قول
 مالك أنه لا يتعوذ في الفريضة ومع قول النخعي وابن سيرين ان محل التعوذ انما هو بعد القراءة فالاول
 صحف والثاني مشدود والثالث فيه تخفيف وكذلك الرواية فرجع الامر الى مرتقتي الميزان ووجه
 الاول حمل المصل على الكمال حتى انه من شدة غرضه يطرد ابليس عن حضرة الصلاة فاذا استعا
 منه أول ركعة ذهب لم يرجع اليه في تلك الصلاة ووجه الثاني حمل المصل على حال غالب
 الناس من عدم قوة الغرم في طرد ابليس فلذلك كان يعاوده المرة بعد المرة فلما صار هذا المصل
 الى تجديد الاستعاذة منه ليطرده عن حضرة ووجه الثالث حمل المصل على شدة الغرم في القيام
 الى الفريضة وشدة اقباله على الله تعالى فيها وذلك أمر محرق ابليس كما حينا بخلافه في التوكل
 فان الهمة فيها تافضته والمكلف فيها يجتهد بين الفعل والتروك فلذلك كان ابليس يحضره فيها
 ليوسوس له بالاعجاب بنفسه ورؤيته باي ذلك على من لم يفعل كفعلة فخرج الى طرده ووجه
 الرابع حمل قوله تعالى فاذا قرأت القرآن على الفراغ منه وذلك لان ابليس يحضر قراءة القرآن
 لانه مشتق من القرء الذي هو اجمع فاذا حضر كما ذكرنا احتاج القارئ الى طرده بالاستعاذة
 وهذه نكتة استنبطناها من لفظ القرآن ولو أنه تعالى قال فاذا قرأت القرآن لم يجز القارئ
 الى استعاذة وان كان القرآن قرأنا فافهم فعلم ان الاستعاذة في أول الركعة الاولى فقط
 خاص بالاكال والدين اذا استعاد احدهم من الشيطان مرة واحدة فريضة فلا يعود يقرب منه حتى يخرج
 من الصلاة والاستعاذة في كل ركعة خاصة بالاصاغر الضعفاء الغرم الذين لا يقدر احد
 على طرد الشيطان من اول الصلاة الى آخرها بالاستعاذة الواحدة فلذلك امر الأئمة بمثل هذا
 بالاستعاذة في كل ركعة معاودة الشيطان للمرة بعد المرة ولان قراءته في كل ركعة يتخللها ركعة
 وسجود بين القراءة الاخرى فكانها قراءة تجددت بعد طول زمن وقد قال تعالى فاذا قرأت

انظر ان قاستغذ بالله من الشيطان الرجيم فكان في ذلك عمل بالاحتياط فان قلت فما الحكمة
 في الامر بالاستغادة من ابليس بالاسم الله دون غيره من الاسماء الالهية فهل لان حاشية
 والجواب ان الحكمة ذلك كون الاسم الله اسما جامع للحقايق الاسماء الالهية كلها وابليس علم
 بحضرات الاسماء فلوانه تعا امر العبد بالاستغادة بالاسم الرجيم او المتعقم مثلا لا في الله
 ابليس فوسوس له من حضرة الاسم الواسع والمجد مثلا فلان الله تعا على ابليس جميع
 طرق الاسماء الالهية التي يدخل منها ابليس الى قلب العبد بالاسم الجامع فان قيل ان ذكر
 ابليس في تلك الحضرة قد يتبع بتوبيخ حضرة الله عنه فالجواب انما امرنا الحق تعا ان لا نذكر ابليس للحق
 في تلك الحضرة مبالغة في الشفقة علينا من وسوسته التي يخرجنا من حضرة شهودنا للحق
 تعا ولولا هذه الشفقة ما كان امونا بل كرهنا للعين في حضرة المظاهرة من باب دفع الاشياء
 بالادخف فان قيل كيف امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاستغادة من ابليس وهو معصوم فالحق
 انما هو معصوم من العمل بوسوسته لا عن حضوره كما اشار الى ذلك قوله تعا وما ارسلنا من قبلك
 من رسول ولا نبى الا اذا تمنى القى الشيطان في امينة الآية فكل نبى معصوم من عمل بوسوسته
 لا من وسوسته ويصح ان يكون ذلك من باب القشر بع لامة ايضا سواء كانوا اكابر او اصاغر
 عصمتهم ولذلك اتفق الائمة على استحباب الاستغادة دون كونها مرة او اكثر من مرة احتياطا
 للناس فرض الله تعا عن الائمة ما كان اشققهم على دين هذه الامة آمين امين وسبحك
 عليا الخواص رحمهم الله يقول وجه من قال من الائمة ان المصلي يستعيد مرة واحدة في الركعة
 الاولى احسان الظن به وانه من شدة غرضه بفرقه الشيطان من اول مرة فلا يعود اليه ولو ان
 ذلك المصلي فان لذلك الاما ان ابليس يعاود في المرة بعد المرة لانه بالاستغادة منه في كل مرة لانه
 اكثر احتياطا وهذا هو وجه من قال من الائمة انه يستعيد في كل ركعة وليس هو سوء ظن في
 حق ذلك المصلي فافهم وتامل في هذا العمل فانك لا تجد نجده في كتاب به حصل الجمع بين اقوال
 الائمة واستدعى الطالب معرفة عن تصحيح قول غير الله اعلم ومن ذلك قول الشافعي
 واحمد تعا القراءة في كل ركعة من الصلوات الخمس مع قول الى حنيفة انما لا يجزى الا في
 الاولتين فقط ومع قول مالك في احد روايته ثانه ان تلك القراءة في ركعة واحدة من صلاته
 سجد للسجود واخراته صلاته الا الصبي فانه ان ترك القراءة في احدى ركعتيه استأنف الصلاة
 فالاول مشد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد فارجع الامر الى موثقي الميزان وجه
 الاول الاتباع والاحتياط وهو خاص باهل الفرق في صلاة بهم فقرا في كل ركعة ليجتمع قلبه
 على الله تعا الذي هو صلا الكلام اذا القرآن مشتق من القراء الذي هو الجمع كما هو ولا يرد
 قراءة الشارح في كل ركعة فان ذلك نشر بلامه لانه رأس من اجتمع بقلبه على الله عز وجل
 بقراءة وغيرها ووجه الثاني ان من اجتمع قلبه في ركعتين مدة ذلك الاجتماع الى اخر صلاته فلا
 يحتاج الى قراءة مجمعة ووجه الثالث وجود القراءة في معظم الصلاة ان كانت رباعية او ثلثية
 فكان الباقي كالسنة بخبر يسجد السجود والله اعلم ومن ذلك قول الامام الى حنيفة رحمه الله

بعدم وجوب القراءة على المأموم سواء جهراً وأسريراً لئلا تشن له القراءة خلف الإمام بحال وتلك
قال مالك وأحمد أنه لا تجب القراءة على المأموم بحال بل كونه مالك للمأموم أن يقرأ فيما يجهر به
الإمام سواء سمع قراءة الإمام أو لم يسمع واستحب أهل القراءة فيما خافت فيه الإمام مع قول الشافعي
تجب على المأموم القراءة فيما يسريه الإمام خروماً وفي الجهرية في أرجح القولين وقال الأصم والحسن
بن صالح القراءة سنة فالأول محقق والثاني والرابع في كل منهما تخفيف وأما الثالث فمستند
فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان + ووجه الأول والثاني ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم
من كان له إمام فقرأه الإمام له فراءة انتهى وذلك أن مواد الشارع من القراءة جمع قلب المصلي
على شهوده وذلك حاصل لسماع قراءة الإمام حاشاً من حيث اللفظ ومعنى في حق الأكارب من
حيث السريان في الباطن من الإمام إليه ووجه استحباب حمل القراءة فيما خافت فيه
الإمام دون الجهرية قوله تعالى وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا فخرج القراءة السرية فإنه
لا يصح السمع فيها ولا الانصات فكانت القراءة خلف الإمام فيها أولى وأما وجه من كونه القراءة
خلف الإمام فهو من حيث انفصاله فيها عن إمامه بالقلب كما عليه الأصاغر والأقاليم
مرتبطون به ولولم يسمعوا قراءته كما مر مما وجه من أوجب القراءة على المأموم فهو الأخذ
بالأحوط من حيث أنه لا يجزئ قلب المصلي على الله تعالى على وجه الكمال الاقراءته هو وهو خاص
بالأصاغر من أهل الفرق وأما وجه من قال أن القراءة سنة فهو مبني على أن الأمر بالقراءة
للنبي وصاحب هذا القول يقول في نحو حديث لأصل الصلاة الألفية مكتوبة أي كما صلاة
تطير لأصل الصلاة لحجار المسجد الأبي المسجل + ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أشهر
الروايات عنه أنه تتعين القراءة بالفاتحة في كل صلاة وأنه لا يجزئ القراءة بغيرها مع قول
أبي حنيفة أنه تتعين القراءة بها فالأول مستند خاص بالأكارب والثاني محقق خاص بالأصاغر
ويصح أن يكون الأمر بالعس أيضاً من حيث أن الأكارب يجتمعون بالقلب على الله بأي شيء قرأوه
من القرآن بخلاف الأصاغر إذا قرأ في اللغة الجمة يقال قرأ الماء في الخوض إذا اجتمع
وايضاح ذلك أن من قال بتعين الفاتحة وأنه لا يجزئ فراءة غيرها فقد ارمع ظاهر الاتحاد
التي كادت يتلحم حل التواتر مع تأييد ذلك بعمل السلف والخلف وافتلتنا أنها خاصة بالأكارب لاها
جامعة لجميع أحكام القرآن فمن قواها من أهل الكسوف فكانت قراءتهم جميع القرآن من حيث
الثواب وفيهم جميع أحكامه ولذلك سميت أم القرآن قالوا وأعظم دليل على وجودها وتعينها
حديث مسلم مرئياً يقول الله عز وجل فتمت الصلاة بربي وبين عبد بن نضيفين ولعبد بن نضيفين
يقول العبد الحمد لله رب العالمين فيقول الله تعالى الحمد لله رب العالمين فيقول الله تعالى الحمد لله رب العالمين
بالقراءة وجعلها جزءاً منها وأما وجه من قال لا تتعين الفاتحة بل يجزئ أي شيء قراءه المصلي من
القرآن فهو أن القرآن كله من حيث هو يرجع إلى صفات الحق تعالى ولا تفاضل في صفاته
الحق تعالى بل كلها منسوبة فلا يقال رحمة أفضل من غضبه ولا عكسه من حيث الصفات
النافذة بالذات وإنما التفاضل في ذلك راجع إلى ما يتعلق بالخلق من حيث النعيم والعذاب وقلة

أجمع القوم على أنه لا تفاضل في الأسماء الإلهية وهي حقيقة الصفات فكل شيء جمع قلب العبد على
 الله تعالى صحت به الصلاة ولو أسما من أسماء كما أشار إليه ظاهر قوله تعالى وذكر اسم ربه
 فصل فأن قيل قد ورد تفضيل بعض الآيات والسور على بعض فأنوجه ذلك فالجواب
 وجهه أن التفاضل في ذلك راجع إلى القراءة التي هي مخلوقة لا إلى المقروء الذي هو قد يسمى
 تظهير ما إذا قال الشارع لنا قولوا في الركوع والسجود الذكر المأثور فإن قولنا ذلك الذكر أفضل من
 قراءة القرآن فيه بل ورد المعنى عن قراءة القرآن في الركوع وذلك من حيث أن القارئ تأنيب
 عن الخلق تعالى في تلاوة كلامه والتأنيب الغرض الذي هو محل صفة القيام لا الذل الذي هو محل
 الركوع كما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فعلم من جميع ما ذكرناه أن كل من أعطاه الله
 تعالى القدرة على استخراج أحكام القرآن كلها من الفاتحة من أكابر الأولياء يتعين عليه القراءة
 بالفاتحة في كل ركعة ومن لا فلا والحديث الوارد في قراءتها بالخصوص لم يحول على الحكماء عند حساب
 هذا القول كما في نظائره من نحو قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجمار المسجد إلا في المسجدا
 بأنه مثل حديث الصلاة الألفاظ تحت الكتاب على حد سواء كما هو وقد سمعت سيدي
 عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول قد كلف الله تعالى أكابر الأعلام على جميع معاني القرآن
 الطاهرة في كل ركعة فقرأوا ذلك كل مجمل لهم من قراءة الفاتحة فلو قروا قراءتها ولم يكلف
 الأصاغر ذلك لعجزهم عن مثل ذلك فكلام الأئمة الثلاثة خاص بأكابر الأولياء وكلام الأئمة
 أبي سبعة خاص بالعوام ووجه كون تعين الفاتحة في صلاة العوام حقيقة عدم تكليفهم بفهم
 معاني جميع القرآن منها كما أن قراءة غير الفاتحة قد تكون تشديدا على الخواص أيضا من حيث
 تكليفهم بجميع القلب على الله تعالى بذلك فانه ليس بام للقرآن كالفاتحة والغالب فيه التفريق
 امر ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة ومالك أن البسملة ليست من الفاتحة فلا يجزئ مع قول الأشا
 واحمد في أنها فتحة وكذا القول في الجهر بها فان من هب الشافعي الجهر بها ومذهب أبي حنيفة
 الأسرار بها وكذلك أحمد وأما مالك فيجب تركها والإفتداء بالحمد لله رب العالمين وقال ابن
 أبي ليلى يتخير وقال الشافعي الجهر بها بدنه فجميع الأدس في المسألتين إلى مرتبتي الميزان ووجه
 الأول في المسألة الأولى والثانية الانتفاع فقط ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأها مع
 الفاتحة تارة ويتركها تارة أخرى فأخذ كل مجتهد بما بدنه من إحدى الحائتين وفي ذلك تشريع
 للأكابر والأصاغر من أهل الكشف والحجاب فمن رفع حجابها حين دخل في الصلاة وكان
 مشاهدا للمحقق تعالى بقلبه فلا يناسبه ذكر الاسم الذي هو شعار أهل الحجاب من لم يكن يفت
 حجابها فأنما سبب ذكر الاسم الشريف ليتنكب به صاحب الاسم كما ورد في بعض الهدايا الربانية
 إذا لم ترق فالزم اسمي فأخذنا من هذا (أن من رآه بقلبه لا يؤمر بذكر اسمه ومن هنا لغس
 بعضهم ذلك في شعره فقال

يذكر الله تزداد الذنوب + وتنظم ليصاير والسلوب
 وذكر الله أفضل كل شيء + وتشمس الذات ليس لها مغيب

وتبين ذلك أيضا قول الشبلبي رحمه الله حين قالوا لصحبه يستترهم فقال لا اذلم ارا الله تعالى لا
 افي لان الله لا يكون الا في حال الحجاب عن شهود المذكور فقامتني الشك الاحضرة الشهود لانها
 هي التي لا يرى الله تعالى بها ذكرا ليلسانه اكتفاء بعيشاهلته تعالى ومناجاة بالقلب وحضرة
 الحق تعالى حضرة كعبت وخوس لشدة ما يطوق أهلها من الهيبة والمجلى قال تعالى وضعت
 الاصوات للوحي فلا تسمع الا همسا وسمعت اخي افضل الدين رحمه الله يقول ان كروا بالناس
 مشروعا لا كالبر والاصاغر لان حجاب العظمة لا يرتفع لاحد ولا لانياء فلا يهون حجاب
 بدق فقط انتهى وهو كلام يقين لا يوجب في كتاب سمعت سيد عليا الخواص رحمه الله
 يقول ذكر الله تعالى على نوعين ذكر لسان وذكر حضور كما ان ترك الذكركذلك على نوعين
 من حيث العقلة وترك من حيث الحضور والاهمسة فالاول من الذكورين مفصول والثاني فاضل
 والاول من التركيبين مفصول والثاني مجود وهو الذي حملنا عليه قول الشبلبي انفا وسمعت
 سيد عليا المرصفي رحمه الله تعالى يقول انما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول السلام
 في بعض الاوقات ويذكرها في بعض الاوقات تشريعا لضعفاء امته واقويائهم والافهم
 صلى الله عليه وسلم حاضر مع ربه على الدوام لانه ان الحضرة واخو الحضرة وامام الحضرة وسمعت
 سيد عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لولا ان الله تعالى امر الاكابر بالحسين بالقراءة و
 الاذكار اذ اوقفوا بين يديه في الصلاة ما اخرج احد منهم ان ينطق بكلمة نعوذ بالهيبة لاهل
 ملكة الحضرة ولكن رعايتهم للحق نعم في بعض الاوقات بالهوق طاقة فيخرج عن الجبرم
 او بالتكبر فيكون ذلك من باب قول صلى الله عليه وسلم انما السني يستن لي فافهم ومن ذلك
 قول بعض اصحاب الشافعي انه ينبغي القراءة بالافتقار والاطهار والافتقار والافتقار والافتقار
 ونحو ذلك مع قول بعضهم ان ذلك لا ينبغي في الصلاة لئلا يشتغل العبد عن كمال الاقبال على
 مناجاة الحق تعالى فالاول مشدد والثاني مخفف فوجع الامر الى موثقي الميزان ووجه الاول
 في نحو قوله صلى الله عليه وسلم حلسوا القرآن باصواتكم اى حسنوا اصواتكم بالفاظ القرآن
 والا فالقرآن من حيث هو قرآن لا يهون من احد تحسينه لانه قديم وصفة من صفات الحق تعالى
 وانما التحسين راجع للقراءة والتلاوة لا للقرآن المتلو ومع ذلك فمراعاة ذلك في الصلاة جانبا
 بالاكابر الذين لا يشتغلهم ذلك عن الله عز وجل وعدم مراعاة ذلك لخاص بالاصاغر الذين
 يشتغلهم ذلك عن الله عز وجل وهو حال اكثر الناس سلفا وخلفا والله اعلم من ذلك قوله
 ابي حنيفة وما لك فيمن لا يحسن القاءته ولا غيرها من القرآن انه يقوم بقدرها مع قول الشافعي
 انه يسير بقدرها فالاول مخفف والثاني مشدد فوجع الامر الى موثقي الميزان ووجه الاول
 الوقوف على حلها ورد فلم يرد لنا ان من لم يحسن القاءته ولا غيرها من القرآن انه يسير
 الله بدل ذلك وقد قال بعضهم ان الاتباع اولى من الابتداع ولو استحسن وقد يكون في قوله
 القرآن خصيصته لا توجد في غيره من الاذكار كما تقدم من ان القرآن مستثنى من القرء
 الذي هو الجمع فيجمع القلب على الله وأما وجه الثاني في القياس فيجامع ظاهر قوله تعالى

وذكر اسم ربه فصلي اذ انكر الله تعالى محرم قلبا لعبد على الله تعالى اياها فكان ان يلحق بالقول من
 حيث حصول جملة القلب فيه على حضرة الله تعالى واما وجه تخصيص الامام الشافعي بالذكر
 يقول المصنف سبحانه الله واحمد الله ولا اله الا الله والله اكبر فلما ورد مرقوعا انه احب
 الكلام الى الله عز وجل فاقم + ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة انه ان شاء المصنف قرا
 بالفارسية وان شاء قرا بالعربية مع قول ابي يوسف وحنبل ان كان يحسن الفاتحة بالعربية لم يحرر
 غيرها وان كان لا يحسنها فقرأها بلغة اجرة مع قول يقيته الا انه لا يجوز في القراءة بغير
 العربية مطلقا فالاول لمحقق والثاني مفصل والثالث مشدود فجمع الامر الى مرتبتي الميزان +
 ووجه الاول ان لم يصح رجوعه عنه ان الله تعالى عالم بجميع اللغات ولم يرد لنا من عن القراءة
 بالفارسية فصار الامر الى اجتهاد المجتهدين فان قال قائل ان القراءة بغير العربية تخرج القراء
 عن الاجازة قلنا لا يحل هذا المصطلح بالنظر للمعنى فانه يدرك ان القرآن بالفارسية
 لا يقدر احد من الخلق على النطق بمثله ووجه الثالث الوقوف على ما بلغنا عن الشارع وعن
 اصحابه فلم يبلغنا ان احدا منهم قرا القرآن بغير العربية وكذلك الشارع صلى الله عليه وسلم
 فكان الوقوف على ما بلغنا اولى وقد يكون الامام ابو حنيفة رأى في ذلك شيئا عن النبي
 صلى الله عليه وسلم فان امامته وجلالته اعظم من ان يجترأ على شيء لا يرى فيه دليلا وسمعت
 بعض الكهنة يقول جميع اللغات كلها واحدة عند الله تعالى في حضرة مناجاة فكل واحد
 يتاجر بلغته وثوبه قوله بحوز الترجمة في بعض الاذكار الواردة في الستة انتهى ولا
 يخفى ما فيه فان كل باب لم يفتح الشارع فليس زاد ان يفتح وقد اجمع العلماء على انه لا يصح
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبلغ القرآن بلغة اخرى خلاف ما انزل واما قوله تعالى
 لتبين للناس ما نزل اليهم فلا ينافي ما ذكرناه لان البيان قد يكون بلغة اخرى لمن يفهم اللغة
 التي انزلت ولذلك قال بعض اصحاب ابي حنيفة انه صرح رجوعه الى قول صاحبه والله اعلم
 ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة لو قرا في صلاة من المصحف بطلت صلاة مع قول الشافعي
 واحمد في احدي روايتيه ان صلاة صحيحة ومع قول مالك واحمد في الرواية الاخرى ان ذلك
 جائز في النافلة دون الفريضة فالاول مشدود والثاني لمحقق والثالث مفصل فجمع الامر
 مرتبتي الميزان ووجه الاول اشتغال المصطلح بالنظر الى اللطافة عن كمال مناجاة الله تعالى وهو
 خاص بالاصاغر ووجه الثاني كون ذلك لا يشغل عن الله تعالى وهو خاص بالاكابر وانه
 يشغلهم عن كمال الصلاة ولكن سلم العلماء فيه لكن من متعلقات الصلاة ووجه الثالث
 كون النافلة لمخفها فيها بابل جواز تركها بخلاف الفريضة فاحاط العلماء في ترك ما يشغل
 الله فيها ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة انه لا يجزى بالتأمين سواء الامام والمأموم
 مع قول احمد والشافعي في ارجح القولين انه يحرم الامام والمأموم ومع قول مالك يجزى
 المأموم وفي الامام روايتان من غير توجيه فالاول لمحقق والثاني مشدود والثالث فيه
 لشذوذ فجمع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول كون امين ليست من الفاتحة وربما توهم

بعض العوام انهم ان القائحة اذا جهر بها فكان عدم الجهر بها اولى عند صاحب هذا القول اللهم الا ان يكون المأمومون كلهم عالمين بانها ليست من القائحة كما كان الصحابة يعملونها فلا بأس بالجهر بها ورماعا قوى الخشوع على المصلي حين التأمين فالتفتي بالتأخير بقلبه ووجه الثاني ان الجهر يأمين فيه اظهار التضرع والحاجة الى قبول الدعاء بالهداية الى الصراط المستقيم ووجه الثالث ان المأموم أحق خشوعا من الإمام عادة لان الامم لا تنزل على الامم اولا ثم تفيض على المأمومين فليعلم من النقل الخشوع بقل وما يفرق بين المأمومين فلذلك يخفف على الامم في احدى الروايتين الاولتين وشد عليه في الاخرى جلاله على القوة والكمال فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة وهو الارحح من قولي الشافعي انه لا يسن سورة بعد القائحة في غير الركعتين الاولتين مع قول الشافعي في القول الاخر انها تسن لمحدث مسلم في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ووجه الاول كون غالب النفوس تزهد من حضرة الله عز وجل بعد الركعتين الاولتين فاذا قرأ الإمام السورة فيما بعد همار بما خرجت النفس من الحضرة لا مورا معاشها وتدبيرها والها فصار واقفا بين يدي الله تعالى جسا بلا راحة فلا تقبل له صلاة ووجه الثاني بثوت قراءة السورة بعد القائحة في صحيح مسلم وهو خاص بالاكثر الذين لا يزدادون بتطويل الامام في القراءة الاحضورا وخشوعا وكان صلى الله عليه وسلم يخفف فيما بعد الركعتين الاولتين تارة قلما عادة حال الاصغر ويطول اخرى مراعاة لحال الاكابر لتشريع الدلالة ومن هنا ينقدح لك يا اخي تحقيق المناط في قول من قال بتطويل القيام افضل من تطويل الركوع والسجود مطلقا وعكس فان ذلك في حق شخصين فمن كان ضعيفا عن تحمل التحلي الواقعة في الركوع والسجود كان طول القيام في حقه افضل لملا تزهد روحه من الركوع والسجود كلما ركع وسجد بخلاف من كان قويا على تحمل التجليات الواقعة في السجود فرجح الله الائمة في تفضيلهم المذكور فان من قال من اين اعظم طول القيام افضل مطلقا هو في حق الاصغر ومن قال كثرة الركوع والسجود افضل هو في حق الاكابر كذلك وايضا في ذلك بين القيام محل بعد بالنسبة للركوع والركوع محل بعد بالنسبة للسجود فان بعد لما اطال في مناخا ربه بكماله حال القيام لاح له بارقة تعظيم وهيبة من الحضرة الالهية فحضر لذلك فمن الله عليه بالركوع فبارككم تحلي له من عظمة الله تعالى امر ازيد على ما كان عليه حال مناخاة في القيام فرجح الله بالامر برفع راسه من الركوع لباغذ في الناهب الى تحمل تحلي عظمة الله التي تحمل في السجود ولولا ذلك لرفع لربما اذا جسه ولم يستطع السجود ثم لما سجد وتحلت له عظمة اخرى اعظم مما كان في الركوع امر الله برفع راسه حجة ليجلس بين السجودتين وياخذ له راحة وقفة على تحمل عظمة تحلي السجدة الثانية وذلك لان من خصائص تجليات الحق ان التحلي في السجدة الثانية اعظم من الاولى وفي الثالثة اعظم من الثانية وهكذا اولئك من الشارع جلسته الاسر اخذ بهما الوقوف من السجدة راحة بالمصلي الحقيقي ولوانه امره بالقيام عقبه فغفر من السجدة الثانية من غير جلوس استراحة ككلمة ما لا يطبق هذا حكم من يصلي الصلاة الحقيقية

وأما من يصلي الصلاة العادية فلا يذوق شيئاً مما قلناه وكيفيه فغل ذلك على وجه الناس بالشارة
 صلى الله عليه وسلم سمعت سيد عبد القادر الدمشقي رحمه الله تعالى يقول من رحمه الله تعالى
 بالعين يخترع بين أطالته الفيتام في الصلاة بالقراءة بين يديه وبين أطالته الركوع والسجود
 وبين تخفيف القيام فمن لم يقدر على طالة الركوع والسجود بين يدي الله تعالى فهو مأثور بطول
 القيام وتخفيف الركوع والسجود ومن قدر على طول المكنة بين يدي الله تعالى في محل القرب
 في الركوع والسجود فهو مأثور بطول الركوع والسجود وذلك ليتنعم بطول مناجاة ربه
 ويكون له وقت يدعو لنفسه ولاخوانه المسلمين فيه اغتنماها لذلك فقد يكون ذلك أحوال اجتماع
 قلبه على ربه حال حياته قال وقد استحكمت في قلبي مرة هبته الله عز وجل فصرخ أسأل الله
 الحجاب وكنت كلما أتذكر أني واقف بين يديه أوراكم وأسأل من بعضي يذوب كما يذوب
 الرصاص على النار وكنت أعدل الحجاب من رحمه الله تعالى لي لعدم طاقتي لرفع عني أم وسمعت
 أخي أفضل الدين رحمه الله تعالى يقول الحجاب للبعد عن شهود الحق تعالى كما
 بالعاجزين وعذاب على العاجزين فالعاجزين في حال الحجاب العارف يغيب به انتهى وسمعت سيد علي
 الخواص رحمه الله تعالى يقول من رحمه الله تعالى بعبدة المؤمنين خطور الأكوان على قلبه جان ركوعه
 وحال سجوده لأن تلك الحضرة تقرب من حضرة قاب قوسين يحكم الارث لرسول الله صلى
 الله عليه وسلم وما كل أحد يصلي للملك فيها أو يقدر على تحمل التحلي الذي يهود أركان العبد
 في تلك الحضرة فاذا أراد الله تعالى رحمه بالصديق في تلك الحضرة احضر في قلبه شيئاً من الأكوان
 ثانياً في الأكوان من رائحة الحجاب عن شهود تلك العظمة وولاد تلك الخطور لوعذاب عظمه
 ولحمه ونقطعت مفاصله أو اضحل بالكليته كما وقع لبعض تلامذه سيد عبد القادر الجليل رضي
 الله عنه أنه سجد فصار يضحك حتى صار قطرة ماء على وجه الأرض فاحزها سيد عبد القادر
 لقطنه ودفنها في الأرض وقال سبحان الله رجع إلى صلبه التحلي عليه انتهى ويؤيد هذا الذي
 قلناه ما ورد في بعض طرق احاديث الاسراء من أنه صلى الله عليه وسلم لما دخل حضرة الله تعالى
 به أرا من هبته الله عز وجل وصار يتمايل كما يمايل السراج الذي هب عليه الريح اللطيف الذي
 يميل ولا يطفئه فسمع في ذلك الوقت صوتاً يشبه صوت أبي بكر رضي الله عنه يا محمد قف
 إن ربك يصلي معك أنه تعالى لا يشغل شيئاً عن شأن فاستأذن صلى الله عليه وسلم بذلك الصوت
 وزال عنه ذلك الاستيغاث الذي كان يجده في نفسه علم بعد ذلك معنى قوله تعالى هو الذي
 يصلي عليكم وملائكته وصار تنكرو ذلك فكان في سماع ذلك الصوت تقوية وتأيد لربه الله
 صلى الله عليه وسلم مع أنه أشد الناس تحملاً للجليات الحق حلالاً فانه ابن الحضرة وأمام
 الحضرة وأخوها وأشد الناس مخوفة بعظمة الله عز وجل وسمعت سيد عبد القادر الدمشقي
 رحمه الله تعالى يقول لا يصح إلا بشيء بالله تعالى بعد لا تشغل المجانسة بينه تعالى وبين عبده وأما
 تأييد العين حقيقة بما من الله لا بالله تعالى كما تشبه بنور عالمه وتقرسات الحق لقان من
 حضرة حضرة التقريب الهيبة والاطراق والتعظيم وعلم الأدلال على الله وكل من ادعى

مقام اتقرب مع ادلاله على الله فلا علم له بخبر التقرب بل هو محجوب بسبعين الف حجاب
انتهى وسمعت سيدنا عليا المصطفى رحمه الله تعالى يقول طول القيام في الصلاة على القائل
يش من ضربه بالسيف لما في القيام من راحة الحجاب الكبير علم طهارة الخشوع لله تعالى
فاذا بلغت ثمانين من الاكابر طال القيام فهو تشريع لقوم الصنفاء وخدمهم والا
فاغتقادنا ان اكابر الصحابة والتابعين والائمة المجتهدين كان مقامهم اكرم من مقام باقي الاولياء
يقلين وكانوا مع قدرتهم على تطويل الركوع والسجود يقوم اهلهم بثلث القرآن او نصفه او ثلثه
اربعة او كله في قيام ركعة واحدة انتهى وسمعت سيدنا الشيخ احمد السطيفي رحمه الله تعالى
يقول من اولياء الله تعالى من رحمه الله بالحجاب ولو انه كشف له من عظمته تعالى لما استطاع
ان يقف بين يديه ابدا فهو صالح في امور الدنيا واذا استحضرت عظمة الله تعالى صار له بالايدي
لشيء فيتحير الناس من امره حين يرونه صليحا في امور الدنيا ولا يرونه يصل ركعة فقلت له فاذا
صحا من ذلك الحال فهل يجيب عليه قضاء الصلاة اذا قدر عليها فقال نعم ذلك واجب انتهى فاعلم
ذلك وتأمل فيه فانك لا تكاد تجد في كتاب العمل على تحصيل مقام الخشوع مع ربك في صلاة
على يد شيخ صادق واباك ان تخرج من الدنيا ولم تصل صلاة واحدة كما ذكرنا وتكتفي بها نور أسكت
عند سماعك بأحوال العارفين واحمد الله رب العالمين ومن ذلك اتفاق الائمة على ان المصلحة
اذا جهر فيما ليس فيه الاسرار أو أسر فيما ليس فيه الجهر لا يتطل صلاة الا فيما حكى عن بعض
اصحاب مالك انه اذا اتحد ذلك بطلت صلاة فالاول تخفيف والثاني مشد فخرج الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول عدم ورود صلاة يتصرح بالهنيئ عنه ووجه الثاني عموم قوله صلى الله عليه
وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد أي لا يقبل من صاحبه لا سيما ان تعذر ذلك فانه مخالفة
للمشادة والمخالفة انقطاع وصلة القارئ المذكور معنى الصلاة وكأنه لم يصل فافهم
ومن ذلك قول مالك والتشافعي باستحباب الجهر المنفرد فيما يجهر فيه مع قول احمد ان ذلك لا
يستحب مع قول أبي حنيفة هو بالخيار ان شاء جهر أو سمع نفسه ان شاء أسمع غيره وان شاء
اسر فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث تخفيف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
حمل المنفرد على القوة على تحمل تلك العظمة التي تجلت له حال قراءته كما عليه العمل فلذلك
جهر به ووجه الثاني عدم قدرته على تحملها فلم يقدر بجهر بالقراءة من شدة الهيبة ووجه الثالث
عدم ورود أمر فيه جهر أو اسرار فكان الامر راجعا الى قدرة المصلي واختياره فان قال قائل
فما الحكمة في الجهر بقراءة بعض الصلوات دون بعض ولما كان الجهر في الركعتين الاولتين
الجهرية دون ما بعدهما فالجواب ان ذلك تابع لنقل التحلي كما قد مناه وخففة على القلوب وقت
تلك الصلاة أو الركعة أو الركعتين فان تجلى النهار ثقل من تجلى الليل فلو كلف الله تعالى
العبد بالجهر في الظهر والعصر مثلا كان ذلك كالتكليف بما لا يطاق عادة لنقل التحلي فيه فان
قال قائل ان صلاة الجمعة وصلاة الصبح والصلوات في النهار ومع ذلك فكان صلى الله عليه وسلم يجهر
فيها اذا كان اماما ويقوم المأموم على الجهر بالصبح فالجواب انما كان صلى الله عليه وسلم يجهر في الصبح

فصل في القاري

لان وقتها يوزن لوجه الى النهار ووجه الى الليل اما وجه الليل فهو بالنظر للحج بالقرعة فيه
 واما وجه النهار فلا يشترط الامساك عن المفطرات فيه للصائم من طلوع الفجر وايضا
 فانها اول صلاة لتستقبل العبد من صلوات النهار بعد النوم الذي هو اخو الموت فكانه
 بعث وخلق خلفا صليدا فكانت قوته شديدة لم ينالها طهايق الحرف والصنائع وراى تعيق
 ارتحاب المعاصي والغفلات واكل الشهوات فلذلك امر بالحج في الصبح لقدرته عليه وغلبته
 على جسمه فينتزعا للملائكة وسمعت سيد عبد القادر الدمشقي رحمه الله تعالى يقول لولا
 ان الله تعالى احب الصنائع والحرف عن كمال شهوده في السجود لما استطاع احد منهم ان
 يعمل حرقة ويخطف مصالح الناس لذلك شرع لهم القراءة في صلوات النهار سرار خفية
 فها قد رعى على عمل الحرف مع علم الحجاب في النهار الا افراد من الاولياء انتهى واما الامام
 والمسيوق في الجمعة والعبدان فانما امر بالحج فيها لقدرته على ذلك باستئناس بكثرة الخلق
 الذين يحضرون هاتين الصلاتين خاصة فقوى على ذلك لحياته بشهود الخلق على التحلي الواقع
 لقلبه في الجمعة والعبدان اولكون الحق تعالى امام في هاتين الصلاتين بالقوة من حيث انه
 ثابت للمشارع في الامامة على العالم واسطة في اسماء الاماميين كلام ربهم وتكبيره وتحميله
 اولغوا ذلك من الاسرار التي لا تذكر الا مشافهة لاهلها ولا يورد المسبوق لانه محمد من الامام فان
 قلنته فلم كانت الركعتان الاخيرتان من العشاء او الركعة الثالثة من المغرب سر مع ال
 ذلك من صلاة الليل والتحلي الليلي خفيف والجواب انما كان ذلك رخصة بضعفاء الاقويان
 من شأن تحلي الحق تعالى القلوب المحيوية انه يخفف على قلوبهم او لا وثقل عليهم آخره وذلك
 لان عظمة الله تعالى تنكشف لقلوبهم شيئا بعد شيء فيكون التحلي في ثاني ركعة اقل من التحلي
 في اول ركعة وهكذا ولو ان الحق تعالى كلفهم بالحج في ثالثة المغرب والاخيرتين من العشاء
 لوما عجزوا عن ذلك لما تحلى لهم من العظمة التي لا يطيقونها فان قبل هذا الحكم فمن قدره
 على تحمل ثقل التحلي في الركعة الثالثة من المغرب والاخيرتين من العشاء فالجواب حكمة ابتلاء
 الستة في ذلك لان الشارع جعل ذلك كالضابط لنقل التحلي وخففة والبرق بحال غالب
 الخلق لا يافراد من الناس وقد يحصل التحلي الثقيل المصلي في ثالثة الركعة سرية ويختلف من
 الادب ان يسر ابتاعا للسته واطهارا للصنعة ويؤيد ما ذكرناه من ثقل التحلي والهيئة كلما
 اطال العبد الوقوف بين يدي الله تعالى عكس ما يقع للعبد اذا اطال الوقوف بين يدي ملوك
 الدنيا من خفة الهيئة ما قرره سيد علي الخواص رحمه الله تعالى في معنى قوله تعالى المتكبر
 على وزن المنفعل من انه تعالى انما سمى نفسه المتكبر لكونه تكبر في قلب عبده المؤمن
 شيئا بعد شيء كلما انكشف له الحجاب لان الحق تعالى في ذاته يتكبر لان ذاته تعالى وصفاته
 لا تقبل الزيادة كما لا تقبل النقصان وانما الزيادة والنقصان اجعان الى شهود العبد في شهادته
 من حضرة الله تعالى وبعده عنها تطير شهود العبد ظل ذاته في السراج فكما قرع عظم ظلال
 ونور السراج في شهوده وكما جعل عنه معبر سمعت سيد علي الخواص رحمه الله تعالى ايضا يقول

تجليات الحق تعالى لقلوب عباده لا تنضبط على حال من أكاو واصاغرو في الفرائض والنوافل
فقد يتجلى الحق تعالى للاصاغرو والاكابريما لا يطبقون معه الجهر فلذلك رحم الله الأمة بعد
أمرهم بالجهر في بعض الصلوات والاذكار ولو أنه تعالى كان أمرهم بالجهر مع ثقل ذلك التجلي لما
أطاقوه لاسيما في حق من انكشف حجابهم من أجل العارفين وشهدوا بجلال الله تعالى
وعظمته وتقدم ذكر الحكمة في الجهر في أولي المغرب العشاء وفي الحجّة والعيدين وهي أن التجلي
ينحف في الليل وأما الحجّة والعيدان فلما فيها من كثرة الاستغناء بكثرة الجماعة عادة فلم
تتكشف لهم عظمة الله تعالى كل ذلك لا تكشف الذي يقع للعارف إذا صلى منفردا وكذلك
سيأتي في باب صلاة الجماعة أن أصل مشروعيتهما في الباطن هو تقوى المصلين على الوقوف بين
يدي ملك الملوك الاستغناء بهم ببعضهم بعضها في تلك الحضرة التي تدل لها أعناق الملوك
ولولا الحكمة لما قدر المنفرد أن يقف وحده بين يدي الله تعالى فكان الحث على صلاة الجماعة
بالأمة وشفقة عليهم ليؤدوا تلك الصلاة كاملة من غير هول عن شيء منها فإن قيل فلم قلتم
باستجاب الأسرار في كسوف الشمس لا أكابروهم قد رزقهم على تجلي التجلي النهار فالحجواب إنما أمر
الأكابر بالأسرار فيها كالاصاغرو لما فيها من التخويف فأنها من الآيات التي يخوف الله بها
عباده فكان فيها قد رزقناك على ثقل تجلي النهار وأيضاً فإن الأكابر مأمورون بالتشريع لأمرهم
في البكاء والخوف والخشية من الله تعالى فإن لم يقع لهم ذلك في قلوبهم ففعلوا فيه ليتعلموا
على ذلك وعليه محل قول عبد الله بن عمر أن لرسولنا كواكب في حق العارفين الذين
لهم اتباع لا مطلقاً فقد علمت أن عدم تكليف الأكابر بالجهر في صلاة كسوف الشمس اعتباره
لعظيم ما يتجلى لقلوبهم زيادة على تجلي النهار ومن هنا يعلم حكمة الجهر في كسوف القمر وإن
كان كسوف من الآيات التي يخوف الله بها عباده كذلك لأنه ليلى وتجلي الليل خفيف
بالنسبة لتجلي النهار والضعف آية عن آية الشمس فإن نور القمر مستفاد من نور الشمس عند
أهل الكشف ولا عكس أيضاً فلتجلى الحق تعالى باللفظ في الليل بل قيل في النصف الثاني
من الليل هل من سائل فأعطيه سؤاله هل من تائب فأتوب عليه هل من مستغفر فأغفر له هل من
مبتلى فأعافيه ما قال مثل ذلك لعباده الأكابر أن قواهم على خطابة التنصير اليه سرا وجهراً
وقد سمعت سيدي عبد القادر الدشوطي رحمه الله تعالى يقول تجليات الحق تعالى بالعظمة
في هذه الدار فمروجة باللفظ والحنان ولو أنه تعالى تجلي بالجلال البصر لما أطاق أحد حمله
انتهى فإن قلت فما وجه طلب الجهر من الأمام في صلاة الاستسقاء مع أن عدم نزول المطر أو طول
اليل مثلاً مما يخوف الله تعالى عباده فالحجواب أن سبب طلب الجهر بالقراءة فيها إظهار التذلل
والخضوع لله تعالى وأيضاً فإن الناس مضطرون للسقيا والمضطرون حرج عليه في رفع صوته
بطلب حاجته ولا يغفل ما يحتاج العذرة في ذلك فهو كالذي يصيح ويستغيث إذا ضرب جالسه وقد
سببني عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول ولا اشتغال قلوب غالب الناس بأمور معاشهم لما توا
من خشية الله تعالى العظيم ما يتجلى لقلوبهم في صلاة النهار فإن قلت فما وجه عدم طلب الجهر

في صلاة الجنازة ليلا ونهارا مطلقا عند من لا يرى الجهر بالليل فالجواب انما لم يطلب الجهر
 من الامم والمبقر في صلاة الجنازة كما لما مومنين لما عندهم من شدة الحزن على الميت والتوجع
 لاهله وذكر الموت وأحوال القبر وما بعده ولذلك كانت السنة في المشي مع الجنازة السكوت
 رخصة بالمأثنين معها فلما كان الشارع كلهم بقراءة أو ذكرهم الشوق عليهم ذلك وحاشا من
 تكليف أمة بما يشق عليهم وانما شأهم علما ونافيا في عدم الاحتياز على الذكوري أمام الجنازة بوضع
 الصوت حين غلب على الناس فراغ قلبهم من الميت وأهله واستغفروا لهم بحسب ما أهدى الله به
 رعا ضحك أهلهم وهو مع الجنازة فلما رآوا وقوع الناس في ذلك اتقوا الناس على الذكور وأروا
 في ذلك المحل خلو من اللغو وسمعت أختي أفضل الدين رحمه الله تعالى يقول انما كانت السنة في
 المشي مع الجنازة السكوت لأن الله تعالى يحل الحاضر في بالقه حتى لا يستطيع المؤمن الكامل
 أن يقطع فكان أمرهم بالسكوت من رضا الله تعالى بهم وإن الله بالناس لرؤوف رحيم
 فاعلم ذلك وتأمل جميع ما قررت لك فانه نقيس الاحتياط في كتاب الله ومن ذلك التقاض الأئمة
 على التكبير للركوع مستروعا مع ما حكى عن سعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز انما قال لا يكسر
 الا عند الاقتتار فقط فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الأمر الى موثني الميزان ووجوب
 الاول ان التكبير مطلوب على كل قدم على حضرة الله تعالى وأثبت ان حضرة الركوع حضرة
 قريب من الله تعالى بالنسبة لحضرة القيام فكان المصلي قدم على حضرة جديدة له كحال الله أدل
 الصلاة وهذا خاص بالأصابع من الناس والاكابر الذين يترقون في مقامات القدم بأدب كل
 لحظة كما ان قول سعيد بن عمر في حق الاكابر الذين لا يترقون في مواضع القرب كما ذكرنا في شهرهم
 والذين اتهموا الى حد علموا أن الحق تعالى لا يقبل الزيادة في ذاته قال الذي له من شهرهم
 اول اقتتارهم الصلاة هو الذي ينتهي مشربهم اليه آخر الصلاة فلكل إيجاز مستر
 والله اعلم ومن ذلك قول الامم الى حيفتان طماننة في الركوع والسجود سنة
 لا يجتمع قول الأئمة الثلاثة بوجوبها فيهما فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الأمر الى موثني
 الميزان ووجه الاول عجز غالب الناس عن تحمل ما تجل لقلوبهم في الركوع والسجود فلو
 أن أحدهم اطمأن فيه لخرق ووجه الثاني قدرة الاكابر على تحمل توالي عظمت الله تعالى
 على قلوبهم فالاول راعى حال الضعفاء والثاني راعى حال الاقوياء وكل منهما رجال ومن
 ذلك قول الأئمة الثلاثة ان التسليم في الركوع والسجود سنة مع قول احمد انه واجب فيها مرة
 واحدة وكذلك القول في التسميع والدعاء بين السجدتين الا ان تركه عنده ناسبا لا يبطل
 الصلاة فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الأمر الى موثني الميزان ووجه الاول ان عظمت
 الله تعالى قد تجلت للمصلي حال ركوعه حال سجوده فحصل بهما حال الخضوع لله تعالى فاستغفر
 المصلي بالفعل بالمكان والاعتقاد بالحيثان عن التسليم بالنية او النية فانهم فادوا التسليم عن غير
 معصوم فخرج أي لانه يقتضي توهم كسوف نقص في جناب الحق حتى طلبت تركه تركه
 خاص بالاكابر والثاني خاص بالأصابع الذين بطروا ثم تركهم كسوف نقص حتى تركه تركه

صرفه وينزه الحق تعالى عنه وان لم يكن ذلك مستقرا عندهم ومثل هؤلاء الا ليق في حقهم
 الوجوب دفعا لما توهمه بخلاف الا كما يقول أحدهم سبحانه الله على سبيل التلاوة لاسيما
 الله لا دفعا لما توهمه الاصاغر وقد يكون في الا كما أيضا خروء ضعيف يتوهم كما لا صاعوق قد لا
 كان التسليم في حق هذا مستحبا لا واجبا لاستهلال ذلك الخرج في تزييد الله تعالى وانه خرج عن
 الخرج سوى الانبياء عليهم الصلاة والسلام فان قيل ما الحكمة في قول الراكم سبحانه في العظيم
 والساجد سبحانه في الاعلى سواء كان من خواص الامة أم غيرهم فالجواب الحكمة في ذلك
 ان في الركوع بنية تكبر عند الراكم مخرجه عن كمال الخضوع لله تعالى فكانه يقصد بتدبيره من
 بنية تلك العظمة التي يقين في نفسه وظاهره أي ان العظمة لله وحده وليس لي منها شيء
 يخاف الساجد يقول سبحانه في الاعلى لانه نزل بنفسه الى غاية الخضوع حتى ان العارف
 يتجمل نفسه في السجود تحت الارضين السفليتين فاعلم ذلك ومن ذلك اتفاق الامة على وضع
 اليدين على الركبتين في الركوع وعلى ان التسليم ثلاث مع ما حكى عن ابن مسعود انه يحمله
 يدين وركبه ومع ما حكى عن الثوري انه يسبح خمسا اذا كان اماما يتمكن المأموم من قوله ذلك
 ثلاثا فالاول في المسئلة الاولى مشددة والثاني مخفف فيها والاول في المسئلة الثانية مخفف
 والثاني مشددة ووجه المشكلين ظاهر لا يحتاج الى توجيه ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
 بوجوب الوقوف من الركوع والاعتدال مع قول أبي حنيفة بعدم وجوبه وانه يحزبه ان يخط من
 الركوع الى السجود مع الكراهة فالاولا مشددا خاص بالا كما والثاني مخفف خاص بالاصاغر فوجه
 الامر الى موافقة الميزان وايضا ان ذلك ان البعد اذا وصل الى محل القرب من الركوع والسجود
 بالنسبة لما قبله من القيام والركوع قائي فاقفة لرجوعه الى محل البعد والحجاب لولا ضعفه
 عن محل نقل التحمل ولو انه قد على توالي محل تجليات الحق تعالى على قلبه ما كان له رفع
 عن محل القرب فائدة حتى ان بعض الائمة راعى حال الضعفاء فابطل الصلاة اذا لم يطيق
 في الركوع والاعتدال عن الركوع وعن السجود وذلك لان الضعيف لا يطيق تحمل طول
 الملك في حصة القرب فوجه الشارع بامره بالرجوع الى محل البعد الذي كان قبله خروء حتى
 يأخذ عليه راحته بقدرتها على تحمل نقل التحمل للسجود والركوع وسمعت سيدا عليا الخواص
 رحمه الله تعالى يقول ما شرعت القوة والاعتدال عن الركوع والسجود الا للتعف عن
 الضعفاء من مشقة نقل التحمل في الركوع والسجود حتى ان بعض الائمة بالغ في الرحمة للاكابر
 الذين يفقدون على توالي تجليات الحق تعالى وامرهم بتطويل الاعتدال طيبا كما لا احتتم
 فيه كما ان بعضهم بالغ في الرحمة كذلك للاكابر وامرهم بعدم الطمأنينة في الاعتدال لما في
 الاعتدال من الحجاب بعد ان ذاقوا رفعة وتلك واقربهم من حضرة الحق تعالى كما ان بعض الائمة
 من الحجاب بعد ان ذاقوا رفعة وتلك واقربهم من حضرة الحق تعالى كما ان بعض الائمة
 توسط في ذلك وقال انه يطول الاعتدال فيقدر الله الوارد فيه فهم بيني يخفف ومشددة
 ومتوسط بالنظر لمقامات الناس من الاكابر والاصاغر وسمعت سيدي عبد القادر القادر في
 رحمه الله تعالى يقول لولا ان بعض العلماء قال منه بل الاعتدال ما قدر للاصاغر اذا

حضر امر الله ان ينزل احد هم الى السجود من غير اعتدال فكان تطويله رحمة بهم ليستريحوا به من
 ثقل العظمة التي تتجلى لهم حال الركوع والسجود فلو لا الوقوف بعد الركوع لما قدر احد منهم على تحمل
 ثقل العظمة التي تتجلى له في السجود الاول والثاني انتهى وسمعت سيدي عليا المرصفي
 رحمه الله تعالى يقول طول الاعتدال يغلب على الاصابع وعذاب على الاكابر فكم
 ان المريد يضيء من طول الركوع والسجود كذلك العارف يضيء من طول الاعتدال
 فلذلك كان المريد يحسن الى رفع رأسه من الركوع والسجود والعارف يحسن الى نزوله اليهما لا
 في الاعتدال ردا له الى الحجاب وهو أشد العذاب على العارفين حتى كان الشبلي رحمه الله تعالى
 يقول اللهم مما عذبني شئ فلا تعذبني بسبب الحجاب عن شهودك وسمعت أخى افضل الدين
 رحمه الله تعالى يقول طول الطائفة في الركوع والسجود خاص بالاكابر وطول القيام
 والاعتدالين خاص بالاكابر فان الاصابع اذا كان أهلهم قائما كان في غاية الاستراخاء
 والاكابر اذا كان أهلهم قائما كان في غاية التعب ولذلك تؤزمت أقلامهم من طول القيام
 عادة وان كان ذلك لا يتقيد بالاحساس بالتعب كما اذا غاب بلذة المشاهدة لرب عن نفسه فان
 الشئ عنده تكون كلمة يارق لا يحس فيها بتعب فافهم وسمعت أيضا يقول ينبغي للمصلي اذا كان
 وحده أن لا يركع حتى يتجلى له عظمة الله تعالى ويخرج عن القيام فهناك يؤمر بالركوع
 وما دام يقدر على الوقوف فهو بالخيار أن شاء ركه وان شاء طول القراءة ولكن موضوع
 الركوع أن لا يفعل الاعتدال على العظمة التي لا يطيق العبد القيام معها فنادام يطيقه فلا ينبغي
 له الركوع فقلت له هذا حكم من يشاهد عظمة الله التي تتجلى لقلبه فباحكم من كان غافلا عن
 ذلك في قيامه وركوعه وسجوده فقال مثل هذا طول الطائفة والاعتدال في جنة فضل
 وهو رحمة به عكس من كان حاضرا مع ربه من الاصابع وكان تعب مثل هذا في ركوعه
 كالادمان لتحمل ثقل العظمة التي تستقبله في السجود حتى يكون اقرب ما يكون من حضرة ربه
 كما ورد وما استحضر الساجد عظمة الله تعالى فاهذب أركانه فلم يستطع كمال الرفع وربما
 استحضر بعض الاصابع عظمة الله تعالى الركوع أو السجود فكانت روحه تزهق منه فبادر
 الى ان الوقوف من الركوع أو السجود يسرته من غلوطه فمثل هذا ربما يعذر في عدم امتنائه
 الطائفة وهو في السجود أكثر عذرا كما حارب ومن أراد الوصول الى ذوق هذا فليجهد حواسه
 في السجود وينفي الكون كله عن ذهنه فيبت بلبس كل شئ الا الله تعالى فانه يكاد يجرق وتذوق
 مفاصله ولولا جلوسه للاستراحة لما استطاع النهوض الى القيام وقد كان صلى الله عليه وسلم
 يطول الاعتدال نارا ويخففه أخرى تشتريها الضعفاء أمته وقويائهم وفي الحديث كان صلى
 الله عليه وسلم نارا يطول الاعتدال عن السجود حتى يقول قل شئ ويخففه نارة حتى كان
 جالس على الوضوء الحجارة المحيطة بالنار وكذلك ورد في جلسته الاستراحة انه كان يسرع
 بها نارة ويتأني بها أخرى بحسب ثقل ذلك التجلي الواقعة في السجود تشتريها القوياء والضعفاء
 من أمته فان قلت فهل الاولى للقوى على تحمل العظمة الحاصلة له في السجود أ

يتولد جلستما لاستراحة لعدم الحاجة اليها ثم يفعلها تاسيا بالشارع صلى الله عليه وسلم فالجواب
 الاول لم يجلس للاستراحة فقد يكون يجلس الاستراحة معنى آخر غير العجز عن تحمل العظمة
 المحاصلة للصبر في السجود ولا يقال ان متلكا لعبت في الصلاة بغير حاجة انتهى + قال
 قلت فما تقولون في حديث لا صلاة لمن لم يقيم صلبه في الصلاة فالجواب ان معناه لا صلاة لك
 لان لا طاقته بطول المكث في الركوع والسجود وهو خاص بالأصابع كما مر ولو انه طول ذلك
 لزهقت روحا أو ضميرا أو تعلق فخرجت روحه من الحضرة وإذا خرجت من الحضرة فلا صلاة
 له أصلا أو صلاة خالجه ووجه القول الاول ان من خرجت روحه من شدة الحصر الضيق صار
 وقوفه كالمركة على الصلاة بلا إيمان ولا نية صلاة باطله لا ثواب فيها ولا سقوط فان احتج
 علينا بحديث المثنى صلاة قلنا هذا لا ينافي ما قرناه لا تناقض قرنا أن طول الاعتدال خاصر
 بالأصابع وقد كان المثنى صلاة وهو خلاص رافع الزرق من الأصابع كما أشار إليه قولهم انه
 مسعى صلاة ولم يكن سن أكابر الصحابة لأن أكابر الصحابة لا يسيح أحدهم بالمسعى صلاة
 فكان أمره صلى الله عليه وسلم بالمسعى صلاة بالطائفة ولمن فعل مثل فعله رخصته خوفا عليه
 أن يتشبه بالأكابر في عدم تطويل الاعتدال فزهق روحه فيخرج عن حضرة ربه عز وجل
 ويقع في النفاق يظاهرة القوة في التشبه بالأكابر فكانه صلى الله عليه وسلم قال له أفعل
 ذلك في صلاتك كلها ما دمت لم تبلغ مقام الأكابر وأفعل ذلك من باب الكمال لا من باب
 الوجوب وقد علمت من جميع ما قرناه ان الأئمة ما بنوا قواعد أقوالهم الأعلى مشاهد صحيحة
 فشرعوا للامة ونفعوا للشارع صلى الله عليه وسلم وأن أصل الرفع من الركوع والسجود متفق
 عليه بين الأئمة وإنما اختلفوا في المبالغة في الرفع وعدم المبالغة فالأكابر يقدرون على توالي
 التجليات في الركوع والسجود والأصابع لا يقدرون على ذلك إلا بعد مبالغة في الرفع منها
 وقد قدمنا ان من وصل إلى محل القرب لا يؤمر بالرجوع إلى محل الكجاب الأحكام ولعلها عجز ذلك
 العبد عن تحمل توالي التجليات الحق تعالى على قلبه في ركوعه وسجوده + فان قيل فما الحكمة
 في تشيئة السجود دون الركوع في غير صلاة الكسوف + فالجواب حكمته ثقل القلب
 الواقع في السجود دون الركوع فلذلك أمر العبد بالرفع من السجود والرجوع إليه بعد
 اعتدال تنفيسا له رخصته ليكمل الدعاء والاستغفار في السجود في حق نفسه وفي حق أخوانه
 وهذا الأمر في حق الأكابر والأصابع على حد سواء فلو قدر ان أحدا من الأكابر أخطأه الله
 تعالى قوة بنينا محمد عليه الصلاة والسلام فلا بد له من سجدتين يتنفس بينهما والاربعاء هلك
 وأما تكرار الركوع في صلاة الكسوف فمما فيه من ثقل التحمل وشهود الآيات فكانت اعظم
 التجلية فيه كالاعظم المجلية في السجود بآعظم لما ورد من تكرار الركوع في صلاة
 والحكمة في ذلك تمهيد طريق الخضوع الى شهود عظمة الله الواقع للمكث في خير قوام
 آيات فكان غاية تكوان الركون خمسة وثلث مثلا أن يورد العبد الى حالة خضوع في سجد
 وقت الآيات والآيات انما هي من سجدات الآيات وحفظ العبد وشهود قلبه عن مد صوته

العظم فتأمل وسمعت بعض العلماء يقول إنما كان السجود مرتين في كل ركعة دون الركوع
 لأن السجدة الأولى كانت امتثالاً للأمر الإلهي لنا بالسجود والثانية شكر الله تعالى على إقداره
 لنا على ذلك انتهى وقد بسطنا الكلام على أشرار الصلاة وغيرها في محلد ضخمة سميناها
 الفتح المبين في إسهار أحكام الدين والحمد لله رب العالمين + ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة أن الإمام لا يزيد على قوله سمع الله من حمده شيئاً ولا المأموم على قوله ربنا ولك الحمد
 مع قول مالك بالزيادة في حق المنفرد في إحدى الروايتين عنه ومع قول الشافعي بالجمع بين الزكوة
 استحباً بالإمام والمأموم والمنفرد فالأول مخفف والثاني مشدّد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجهاً الأول أن الإمام واسطة بين المأمومين وبين ربهم فلا يعلمون بتوابع عابثهم وحمدهم إلا
 فإذا قال سمع الله من حمده فكانه يخبرهم عن الله تعالى بأنه قبل حمدهم فأمرهم أن يقولوا
 بالحمد ربنا ذلك الحمد الذي على قول حمدنا ويؤيده الحديث إذا قال الإمام سمع الله من حمده
 فقولوا ربنا ذلك الحمد ووجه الثاني عدم الوقوف مع جعل الإمام واسطة بين المأمومين وبين
 ربهم في تبليغهم قول حمدهم بل كل منهم كالإمام في ذلك فيقول أحدهم سمع الله من حمده آمين
 طريق الكشف والشهود القلبي وأما من جهة الإيمان وحسن الظن بالله عز وجل وهذا
 بالكتاب والذين ارتفع حجابهم والأول خاص بالأصاغر المحييين عن الله تعالى بأماهم وسمعت
 سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول وجه مناسبتة قول المصلي سمع الله من حمده عند
 الوقوف من الركوع كون الركوع أول مرتبة للقرب فلما كان واقعاً في القراءة كان يعبد عن
 حضرة علمه يكون الحق تعالى قبل حمد عبده الذي هو معظم أركان ذكوا القيام فلم يضرهم في
 الركوع قرب من حضرة السجود فسمعوا وعلموا قول الحق تعالى الحمد عبدة فأخبرهم بذلك ليشعروا
 لهم انتهى فعلموا أن الأماهم متقبلون بالتبعية للإمام إلا في أفعال الصلاة الظاهرة من سجود
 وسجود وغيرها وهم مع الله تعالى كما هو مع الله انتهى فأخبرهم + ومن ذلك قول الإمام أبي
 حنيفة المفروض من أعضاء السجود السبعة الجبهة والالفة مع قول الشافعي بوجود الجبهة قولاً
 واحداً وله في باقي الأعضاء قولان أظهرهما الوجوب هو المشهور من مذهب أحمد وأما الالفة
 فالأصح من مذهب الشافعي استنباطه هو إحدى الروايتين عن أحمد ومع قول مالك في رواية
 ابن القاسم عنه أن الفرج يتعلق بالجبهة والالفة فإن أحل به أماد في الوقت مستحباً وإن خرج
 الوقت لم يعد فالأول مخفف من وجه والثاني كذلك مخفف من وجه آخر والثالث مشدّد
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان + ووجه الأول أن المراح من العبد اظهار الخضوع بالوأسى حتى
 بحس الأرض بوجه الذي هو أشرف أعضائه سواء كان ذلك بالجبهة أو الالفة بل رجاء
 الالفة عند بعضهم أولى بالوضع من حيث أنه مأخوذ من الألف والكبرياء فإذا وضع في الأرض
 فكانه خرج عن الكبرياء التي عنده بين يدي الله تعالى إذا حضرة الطهية محرم دخولها على من
 فيه أدنى ذرة من كبر فأنها هي الجنة الكبرى حقيقة وقد تعالى صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة
 من في قلبه مثقال ذرة من كبر فافهم ووجه قول الشافعي في خصوصه أن وضع الجبهة واجب جرمها

دون الانفاق ان الجنة هي معظم اعطاء السجود كقوله الحق عرفة والتوبة هي الندم واما
الانفاق فليس هو معظم ولا الخمر خالص فكان له وجه الى الوجوب ووجه الى الاستحباب
فاخذ ما لك بالوجوب وغيره من الشافعي فاحمل بالاستحباب ووجه من اوجب وضع جزء من
الاعضاء السبعة ان كمال الخضوع لا يحصل الا بجميعها ولذلك قال الشافعي امرت ان اسجد على
سبعة اعظم وهو لا يؤمر في حق نفسه الا باعلى مراتب الكمال ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك
واحمد في احدى روايتيه ان يخرجه السجود على ثوب عمامة مع قول الشافعي واحمد في الرواية
الاخرى انه لا يخرجه ذلك فالاول لمخفف والثاني مشد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول وجود صورة الخضوع بالواش والوجه وجه الثاني الاحل بالاحتياط من انه
لا يخرجه السجود في معظم الاعضاء بمائيل بخلاف اليدين والركبتين والقدمين يخرجه السجود
عليها بالمائيل لان الخضوع بها لا فرق في اظهاره بين ان يكون بالمائيل او بمائيل بخلاف
الجنة فان وضعها على مائيل من ملبوس صاحبها يؤذن بكبرياء صاحبها بين يدي ربه وحاصل
الكبر لا يدخل حضرة الله تعالى واذا لم يدخل حضرة الله تعالى فلا تصح صلاة فلذلك بطلت
حين سجد وصبر ما فعلتها قبل السجود ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد والشافعي في
اصح القولين انه لا يجب كشف اليدين مع قول مالك والشافعي في احد القولين انه يجب
فالاول لمخفف والثاني مشد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما قلناه في المسئلة
قبلها من عدم الفرق في الخضوع الظاهر باليدين بين ان يكون بمائيل او بمائيل ووجه الثاني
القياس على الجنة عند من اوجب كشفها ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد وجوب
الجلوس بين السجدين مع قول الاسلام الى حليقة انه سنة فالاول محمول على حال الضعفاء الذين
لا يقدرون على تحمل توالي تجليات السجود على قلوبهم فخرجهم الشافعي عنهم بالجلوس بين
السجدين لياخذ والهم راحة من تعب السجود والثاني محمول على حال الاكابر الذين يقدرون
على تحمل ذلك فكان طوله في حقهم غير واجب لعدم مشقة حاجتهم اليه فلو لم يوجب الاثمة
الا عند الربين السجدين لوجبا يكلف الازمان في طول السجود ما لا يطيقونه اذا تمت لهم
عظمة الله تعالى فكان وجوب طول السجود عليهم وجوب حتمه وشفقة يحتمل ان الاجل بهم
الله تعالى على توكه ويحتمل ان يعذبهم عليه كائنه الاصل وذلك لان العبد اذا تكلف شطرا
خرجت روحه من حضرة الله تعالى وذلك حرام في الصلاة بغير ضرورة وما كان سيال اليهم فهو
حرام فافهم ومن ذلك قول الامة الثلاثة انه لا يستحب جليسة الاستراحة بل يقوم من السجود
وينهض معتلا على يديه مع قول الشافعي انفاسته ومع قول ابي حنيفة انه لا يعتد بيديه على
الارضين قالوا واشد في حق الاصاغر الذين لم يتحمل لهم من عظمة الله تعالى ما لا يطيقون
لمخفف في حق الاكابر وفي حق من تجلت لهم عظمة الله تعالى التي لا يطيقونها من الاصاغر
ووجه من قال يعتد بيديه على الارض حال الهوض اظهار الضعف والخشنة بين يدي ربه
ووجه من قال لا يضعها على الارض اظهار الهمة والقوة تعظيما لاوامر الله عز وجل ليجز العبد

من صفة الكسل : ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة باستحباب التشهد الأول مع قول أحمد
 بوجوبه فالأول في حق الأكابر لقدرتهم على تحمل ما وقع لهم من تحليات العظمة في سجود الركعة
 الثانية فكان الجالس في حقه مستحباً لأنه محل آخر على كل حال إنما شرعت التحية فيه لأنه
 كما لا يقال الجدي يد على حضرة الحق تعالى بالنسبة لما كان في الشجر من القرب المفطر فكان بمنزلة
 رفع راسه خوجه مع أنه لم يخرج فهو في حق الأصاغر الكد من الأكابر بخلاف التشهد الأخير
 اتفق الأئمة على وجوبه لتقل التحلي فيه على الأكابر والأصاغر لأن من حضرات التحليات الحق
 تعالى أن يكون آخرها أثقل من جميع ما مضى كما تقدم بسببه موارد وأما وجه من قال بوجوب
 التشهد الأول والجالس له فهو غلبة الشفقة والرحمة على الاعتدال أن يتحلى لهم في
 سجودهم من العظمة لا يطيقونه فيكون إيجاب الجالس عليهم إيجاب شفقة والله أعلم ومن
 ذلك قول الأمام الثاني أن الستة في الجالس للتشهد الأول والاقتراش للتشهد الثاني بالتورك
 مع قول البيهقي بأن الاقتراش ستة في التشهدين معا ومع قول مالك بالتورك فيها معا فالأول
 مفصل فيه التحقير والثاني تخفيف والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان : ووجه
 الأول الانتفاع ووجه الثاني الاقتراش هو جلست العبد بين يدي الله تعالى مطلقاً وإشارة
 إلى أن السيرة إلى حضرة الله تعالى لم ينقطع حتى يتورك وكذلك وجه من يقول بالاقتراش في
 التشهدين وأما وجه التورك في الأخير فهو خاص بمن يشهد النقط لم يسره في الصلاة وقد جوبوا
 الاقتراش فوجدوه أعون في توجه القلب إلى الله تعالى والحضور معه ووجه الثالث أن التورك
 يحصل به الراحة أكثر لكل من حصل له تعب في سجودة فكل واحد وجه : ومن ذلك قول أبي
 حنيفة ومالك بأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير ستة مع قول الشافعي
 وأحمد في أشهر الروايتين أنها فرض فيه تبطل الصلاة بدلتها فالأول تخفيف والثاني مشدد
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان : ووجه الأول أن موضوع الصلاة بالأصالة إنما هو لله تعالى
 تعالى وحده والمناجاة له بكلامه لكن لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الواسطة ^{يعظم}
 بيننا وبين الحق تعالى في جميع الأحكام التي شرعها لنا ونعبدنا بها كان من الأدب أن لا ننساه
 من سؤال الله تعالى أن يصلي عليه كلما حضرنا معه تعالى فلا بد لإيقار في الحضرة الإلهية أبدأ فاستحبنا
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خاص بالأصاغر ووجوبها خاص بالأكابر وإيضاح
 ذلك أن الأصاغر بما يتحلى الحق تعالى لقلوبهم قد هتوا بين جلاله وجلاله وأصطلوا عن
 شهود ما سواه فلو أجوا عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم لستق ذلك عليهم
 الأكابر الذين أقدرهم الله تعالى على تحمل تحلياته في قلوبهم وقد روي أن شهود المخلوق مع شهود
 الحق تعالى فإنه يجب عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعطوا كل ذي حق حقه
 فحال الأصاغر كحال عائشة رضي الله تعالى عنها لما أتت الله تعالى براءتها من السماء وقال
 لها أبوها قومي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشكري من فضله فقالت والله لا أقوم
 إليه ولا أجعل إلا الله تعالى انتهى فكانت مصطمة عن الخلق لما تحلى لها من عظيم نعمته

الله تعالى عليها بأبداءتها من السماء ولو أنها كانت في مقام أيها السمعت لو ألد لها وقامت إلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فتكررت فطلعه فان الحق تعالى ما اعتنى بها هذا الاقتناء إلا أكراماً
 لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم وقد ذكرنا في كتاب الأجرية عن العالمين قول القاضي عياض في
 كتاب الشفاء وشذ الشافعي فقال بوجوب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة
 ليس هو قل حافي مقام الإمام الشافعي وإنما هو إشارة إلى كماله صلى الله عليه وسلم في المقام وأنه كان يقدّر
 على شهود الخلق مع الحق تعالى لا يشغل شهود الحق تعالى عن الخلق ولا عكسه فامر الناس بذلك
 على سبيل الوجوب إحساناً للظن بهم وإثباتاً لمقام الكمال كما أن الإمام أبا حنيفة ومالكاً أخذوا
 بالاحتياط للامة فلم يوجبوا ذلك عليهم لاحتمال أن يقع لهم اصطلاح عن شهود الخلق حال الصلوة
 للشهادة فيشتق عليهم تكليفهم بمشاهدة غير تعالى فعلم أن قول القاضي عياض وشذ الشافعي
 ليس مراداً بذلك ضعف قوله كما يتبادر إلى الذهن وإنما مراده أنه شذ عن مراعاة حال الأصناف
 كما عليه الجمهور وراعى حال الأكابر قياماً بما يجب حق رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يؤيد
 ما جرح إليه القاضي عياض في الشفاء من تعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن كتاب الشفاء
 كله موضوع للتعظيم للإتياء فكيف يظن بالقاضي عياض أنه يريد بقوله وشذ الشافعي الشذوذ
 الذي هو الضعف هذا بعد من البعيد وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول إنما
 أمر الشارع المصلي بالصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم في التشهد لينبيه القائلين
 في جلوسهم بين يدي الله عز وجل على شهود بنبيهم في تلك الحصة فانه لا يفارق حضرة الله
 تعالى أبداً فيحتاجون به بالسلم مشاهدة انتهى وقد بسطنا الكلام عليه في الباب السادس من
 كتاب طهارة الجسم والنفوس من سوء الظن بالله تعالى وبالعباد فراجع إن شئت والله أعلم
 ذلك قول الإمام أبي حنيفة أن السلام من الصلاة ليس بركن فيها مع قول الأئمة الثلاثة أنه
 ركن من أركان الصلاة فالأول فحفظ الثاني مشدد ووجه الأول أن السلام إنما هو خروج
 من الصلاة بعد تمامها فلم يكن يحصل بتركه خلل في هيئة الصلاة ووجه الثاني أن التحلل منها
 بالسلم واجب كنية الدخول فيها وقد قال صلى الله عليه وسلم اقتنوها التكبير تحليلاً للتسليم
 فخرج به بالتسليم مطلق للصلاة لعدم التحلل فهو واجب كالتحلل بعد من أعمال الحج فالأول
 خاص بالأكابر الذين هم على صلاتهم دائمون فلا يخرجون من حضرة الله تعالى يقولون
 فكان السلام من الصلاة في حقهم مستحسناً واجباً لما عساه يطرقهم من الخروج من حضرة
 الله تعالى إذا تخلفت عنهم الغاية الربانية والثاني خاص بغالب الناس الذين هم على
 صلاتهم فيما قظون فيخرجون من حضرة الله تعالى ويدخلون بيلاً ونهاراً فافهم ومن ذلك
 قول بعض أصحاب الشافعي بوجوب تقديم الشهادتين في التشهد على الصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم مع قول بعضهم أن ذلك ليس بواجب فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول
 أن ذكر الشهادتين من الإيمان والإيمان مرتبة التقدم على سائر العبادات التي من جملة شهادتها
 سؤال الله تعالى أن يصلي على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن حقق النظر في رسول

الله صلى الله عليه وسلم فقد تم ذكر الشهادتين على الصلاة عليه والتسليم من حيث إن
 البتات والشهادة تين متعلقتان بوجه عز وجل والصلاة والتسليم عليهما متعلقان بربا الصلاة
 لم يقارفاً ذكر اسم الله تعالى في نحو قوله اللهم صل وسلم على محمد وآله وسلم قال لا يجب
 تقديم الشهادتين على الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم بل ذلك من جهة الشارح
 جعلها في التشهد العلماء وقالوا إن الله تعالى أمرنا بها وأول ما أمركم بها أن تكون في أو آخر التشهد
 الأول والآخرة وأصل دليل العلماء في جعلها في الصلاة قول الصحابة قد أمرنا الله أن نصل على
 يا رسول الله وكيف نصل على علي بن أبي طالب في الصلاة فإن قولهم في الصلاة لا يجزئ
 يكون من جهة الصلاة ذات الركوع والسجود ويحتمل أن يكون مرادهم بذلك صيغة الصلاة
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما ما يحولها العلماء في أول الصلاة لأن شكاها وسائط عادة
 لا يكون إلا بعد شكر الله تعالى فالركعتان ولتان كالشكر لله والصلاة على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم شكر لصلو الله عليه لأنه هو المعلم لنا كيف نصل على فافهم + ومن ذلك
 قول الإمام مالك والشافعي أن الواجب من التسليم هو التسليم الأول فقط على الإمام والمنفرد
 وزاد الشافعي وعلى المأموم أيضاً مع قول أهل والتسليمين واجبتان ومع قول أبي حنيفة أن
 الأولى سنة والثانية ومع قول مالك أن الثانية لا تسن إلا مع الإمام ولا المنفرد وأما المأموم
 فيستحب له أن يسلم عند مالك ثلاث تسليمات شتين عن عيينة وشماله والثالثة تلقاها وجهه
 يردّها على إمامه فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث محقق كالقول في التسليم
 الثاني للإمام والمنفرد عنده ووجه القول الأول التحليل من الصلاة بحصول التسليم الأول
 فقط ووجه الثاني أنه لا يحصل التحلل إلا بالتسليمين كحديث وتحليلها التسليمين فشمّل الأولى
 والثانية ووجه قول أبي حنيفة باستحباب التسليمين كون صورة الصلاة قد تمت بالتشهاد
 فكان السلام كالاستئذان للخروج من حضرة الملك ومثل ذلك يكفي فيه الاستحباب كنية
 الخروج من الصلاة بعد السلام ووجه الثلاث تسليمات ظاهر والله أعلم + ومن ذلك بين
 الخروج من الصلاة قال مالك وأحمد بوجوبها وقال الشافعي في أحسن قوله باستحبابها فالأول
 مشدد في الأدب مع الله تعالى وهو خاص بالأكثر والثاني مخفف في الأدب وهو خاص بالأقل
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان قالوا وتكون نية الخروج مع السلام عندها لك فانه قال وينوي
 الإمام بالسلام التحلل وأما المأموم فينوي بالأولى التحلل وبالثانية الرد على الإمام وقال
 أبو حنيفة ينوي السلام على الحقة وعلى من على عينية ويساره وقال الشافعي ينوي المنفرد السلام
 على من عن عينية ويساره من ملائكة والسرور حتى وينوي الإمام بالأولى الخروج من الصلاة
 والسلام على المقتولين وينوي المأموم الرد عليه وقال أحمد ينوي الخروج من الصلاة ولا يصح عليه
 شيئاً آخر ووجه هذه الأقوال كلها ظاهر لا يحتاج إلى توجيه إلا قول أحمد فإن وجهه توصيل الفصل
 في الأمور هو وبما من التشرية في العبادة أذ قيل إن السلام من صلب الصلاة فافهم وسمعت
 سيد علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول وجه من قال بوجوب نية الخروج من الصلاة هو

ان المصلي كان في حضرة الله تعالى الخاصة ومعلوم ان من الادب في حق الاكابر استئذانهم
عند الانصراف من حضرة الملوك الى موضع اخر هو دون تلك الحضرة في الشرف استئذانهم لقلوب
اخوانهم في تلك الحضرة واعطاء الادب مع الملوك حقيقة فبقية الشرع في ذلك العرف وان كان
الحق تعالى لا يتخير في جهة مخصوصة عند العارفين فلذلك كان الاستئذان واجبا في حق
الاكابر مستحبا في حق الاكابر الذي يشهد بان الوجود كله حضرة الحق جل وعلى فهم لا
يرون مفارقة من حضرة ولا يرون خروجا وايضا قلوا ان ذلك كان واجبا لامرنا الشارع به
في حديث واحد لم يبلغنا التصريح بذلك في حديث ولا اثر انما قاسه العلماء على ما ورد
السلام على القوم اذا راد الانسان القيام من مجلسهم يقول اليسن الا الى باحق من الاخوة او من عم
حديث انما الاعمال بالنيات اذا خرج من مجلسه على كذا لا ينبغي ما فيه فاجبهم ولما سكنت الشارع عن
الامر به فمابقي الا انه من ادب العبد لا يغربل قال بعضهم ان ذلك لا يلحق بالمندوبات الشرعية
لان منصب الشارع يجب ان يساويه احد في التبرير واطال في ذلك ثم قال وتأمل اذا كان
جلساتك من مجلسك من غير استئذان انك كيف تجد في قلبك منه وحشة بخلاف ما اذا استأذنت
فانك تجد في قلبك منه السنا وود التقدير حضراتك عن ان يفارقها بغير اذن منك وما كان ادبهم
المخلوق فهو مع الله تعالى اولى بما قورناه يعرف توجيهه من قال من العلماء ان المصلي ينصرف من
الصلاة الى صوب حاجته فان ترك ذلك لجهة فالى اي جهة شاء ومن قال منهم ينصرف عن
يمينه فان الاكابر يرون الوجود كله حضرة الله تعالى لا توجه لجهة على جهة اخرى الا ينص عن الشارع
وانما قدم العلماء صوب مقصد العبد في حاجته على اليمين لان النيت من سنة يستحب الحضور فيه
واذا كان حاجته في جهة وجه او يسارة تبصر نفسا تنزع فلا يجزى في تلك السنة وهذا
نظير ما قالوه في استحباب تفرغ المصلي نفسه قبل الصلاة من كل ما يشغل قلبه من بول وغائط
واكل وشرب نحو ذلك انتهى وسمعت مرة اخوى يقول يجتنبهم المصلي في الانصراف الى اي جهة شاء
خاص بالاكابر وامرهم لا الانصراف عن اليمين مع هذا المشهد خاص بالاكابر الذي يشهد بان
تخصيص حضرة الصلاة بمرئيه فضل فلا ينتقل احد منهم عنها الا لما هو مفصول فيكون جهة اليمين
تزيد على ذلك المفصول شرفا فان الشارع اذا رجع بقعة على بقعة في الفضل قلنا ناه
في ذلك وسنخنا حكم عقلمنا ومشهدنا لكونه اعلم منا بالامور بقريته ما ورد من الامر بتقدير
الرجل اليمنى اذا دخلنا المسجد ونقدهم اليسرى اذا خرجنا منها فافهم ومن هنا يتفقد ذلك ايضا
توجيه من قال من العلماء انه يندب للمصلي ان ينتقل من موضع الفرض اذا انتقل
وعكسه انه ما قال ذلك الا من باب العدل بين البقاع فانها تتفاضل على ظهورها
من الخير في ذلك الهنا ربل ورد ان البقعة تتفاضل على اخرتها اذا مر عليها ذاك
وتقول هل مررت ذاك في هذا النهار مثلي وجه الترجيح في قولنا ان ينتقل للمقل من موضع فرضه ولا عكس
مناجاة الله تعالى في الفرائض اشرف من حضرة مناجاة في التواضع بل لعل قوله تعالى في الحديث القدسي ما تقر اليه المقر
عقل ادله ما افتوضت عليهم فتدبعت البقاع في الفصل ما فعل فيها من قاضل ومنه قول فرج الامرا

في هذه المسائل كلها الى مرتبتي الميزان بتحقيق وتشديد فتأمل ماذا كونا في هذا الباب فانك لا تجد في كتاب قد وجهنا أقوال العلماء فيه على مقام مرتبة الاسلام دون مقام مرتبة الايمان والاحسان والايقان لعلوا مرا في عن غالب الافهام والحمد لله رب العالمين

باب شروط الصلاة +

أجمعوا على أن ستر العورة عن العيون واجب في الصلاة وغيرها وإن شرط في صحة الصلاة وعلى أن السقم من الرجل ليست بعورة وعلى أن الطهارة عن الحدث والنجس في الثوب والبدن والمكان واجبة وعلى أن الاستقبال القبلة شرط في صحة الصلاة إلا عند كسرة القتال والتحام الحرب والتففل على الراحة في السفر الطويل وكالمريض لا يجد من وجهه القبلة وكالمربوط على خشية وكالغريق ونحو ذلك وعلى أنه يجب عليه الاستقبال حال التكبير والتوجه وتقدم بقبته ما أجمعوا عليه من الشروط أول الباب قبله فراجع + وأما مسائل الخلاف فمن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وهو أحادي الروايتين عن مالك وأحمد أن عورة الرجل ما بين سرة وركبته مع الروايتين الأخريين عن مالك وأحمد أنها القبلة والذكر فقط قالوا وأشد وهو خاص به لما رواه الناس كالعلماء والأمراء والثاني لم يخفف خاص بأراذل الناس كالمواتين وأحد الفلاحين والثواسين وغيرهم ممن لا يستحي من كشف فخذة فرجيه الأمر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الإمام مالك والشافعي وأحمد أن الركبة من الرجل ليست بعورة مع قول أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي أنها عورة قالوا ولخفف خاص بأحد الناس من الأصاغر والثاني مشدد خاص بأحد الناس على وزان المسئلة قبلها + ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايته أن الحرة كلها عورة إلا وجهها وكفيها مع قول أبي حنيفة أنها كلها عورة كذلك الوجه وكفيها وقديها ومع الرواية الأخرى عن أحمد إلا وجهها خاصة قالوا وفيه تشديد عليها في السرد والثاني لم يخفف والثالث مشدد فرجيه الأمر الى مرتبتي الميزان + ووجه الأول البناء ووجه الثاني التوسعة عليها بأخارج القدمين من وجوب السرد ووجه الثالث أن الوجه هو المحل الأعظم للفتنة والسر في وجوب كشف الوجه وغيرها فما ذكر في الصلاة وعدم مراعاة التشارع توقع نظر الناظرين الى محاسن النساء كون الكشف المثل كور من ذكر اللعارين بالله عز وجل وأنه ما أمر المرأة بذلك إلا ليقدم الحجة على من يدعي الكياء منه والادب من الناس عفت من ينظر الى حومه في حضرة فتصير أمته تنظر بقلبه الى مشاهد جلاله وجماله وذلك الفاسق يسارق النظر اليها ولا يراعي نظرا لله تعالى اليه فان صاحب الادب أول ما يوقى المرأة وهي مكشوفة الوجه على خلاف عادتها ينتبه بمراقبة من هي في حضرة فالحرمة بين يده عز وجل في الصلاة كولد البوة في حجرها والله المثل الأعلى فهذا هو السر في كشف المرأة وجهها في الصلاة وفي الأحرار كحج أو عمرة كما تقدمت الإشارة اليه في الباب قبله ومن ذلك قول مالك والشافعي أن عورة الأمة في الصلاة ما بين سرتها وركبتها كما لرجل وهو أحد الروايتين عن أحمد والرواية الأخرى أن عورتها القبلة الذكر فقط مع قول أبي حنيفة أن عورتها عورة الرجل وتزيد عليه

بأن جميع ظواهرها وبطنها عورة ومع قول بعض الشافعية أن الاقمة كلها عورة إلا مواضع التقليل
 منها وهي الرأس والتأعدان والتأق فالأول فيه تخفيف والثاني مخفف جداً والثالث فسهل
 شديد وكذلك ما بعدة ووجه الأول العمل بما كان عليه السلف الصالح من عدم الشهوة إلى نظف
 الأمان خارج الصلوة فكانت العورة راجعة إلى ما يسوءها هي كشف فقط وذلك ما بين
 السرة والركبة عند بعضهن والقبيل والذراع عند بعضهن وما عدل مواضع التقليل عند
 بعضهن الآخر فافهم ٤ ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو انكشف من السواكين قدر الدرهم
 لم يتطل الصلاة وإن كان أكثر من ذلك بطلت وفي رواية عنه إذا انكشف من الفخذ أقل من
 الربع لم يتطل الصلاة مع قول الشافعي يتطل بانكشاف القليل الكثير ومع قول أحمد إن كان
 يسير لم يضر وإن كان كثيراً بطلت مخرج اليسير والكثير العرف وقال مالك إذا كان قادراً إذا كرا
 وصلى مكشوف العورة بطلت صلاة فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف فمجمع
 الأمر إلى موافقة الميزان ٥ ووجه الأول القياس على النجاسة التي يعفى عنها في البدن بجامع أن
 كلامها يجب حثايب ووجه الثاني القياس على تحريق الخف فانه يضر ولو يسيراً ووجه الثالث
 حديث رفع عن أمي الخطأ والسيان مع حديث إذا أمرتكم بأمر فأقوامه ما استطعتم وما لم تقبل
 العبد عليه لا يقدر في صحته ما فعله بدليل صحة صلاة الغريان وأوجب أحمد ستر المنكبين
 في الفريضة وفي النافلة وإيتان فالأول مشدد والثاني مخفف وتوجيه ذلك ظاهر ٥ ومن ذلك
 قول مالك والشافعي إذا لم يجد المصلي ثوباً لزمه أن يصلي قائماً ولو ركع وتيسر له صلاة صحيحة وقال
 أبو حنيفة هو مخير إن شاء يصلي جالساً وإن شاء قائماً وقال أحمد يصلي قائماً ولو شئ بالركوع والسجود
 فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف من جهة الإيلاء ودليل الأول الاتباع بحديث
 إذا أمرتكم بأمر فأقوامه ما استطعتم مع قاعدة الميسور لا يسقط بالمعسور ووجه الثاني أن ذلك
 راجع إلى قوة جلاء المصلي وقلة جلاء من التمسك كذلك ثلث خاص بشد بد الجلاء وهذا كله
 رحمة من الله تعالى للعبد فافهم ٥ ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد أن الطهارة عن
 النجس في الثوب والبدن والمكان شرط في صحة الصلاة مع قول مالك في أصح رواية أنه إن صلى
 عالماً بها لم يضره صلاة أو جاهلاً أو ناسياً صحبت والرواية الثانية عنه الصحة مطلقاً وإن كان
 عالماً عامداً والثالثة البطلان مطلقاً فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فمجمع الأمر إلى موافقة الميزان
 ٥ ووجه الأول الاحتياط ووجه الثاني الجمل والسيان ووجه الرواية الثانية عن
 مالك غلبة مراعاة القلب دون الجوارح الطاهرة كما يؤيده خبر مسلم مرفوعاً أن الله تعالى
 لا ينظر إلى صوركم وأجسامكم ولكن ينظر إلى قلوبكم انتهى فقال صاحب هذا القول إن شئت
 لا ينظر الله إليه فالأمر فيه سهل بخلاف القلب ولا يورد على ذلك خبر الشيخين مرفوعاً إذا قبلت
 الحيض فلعني الصلاة وإذا أدبرت فاعسلي غت الدم وصلي لأن قوله دعي الصلاة قد لا يكون
 لإجل الدم وإنما هو لعلته أخو في الحيض لأن غاية دم الحيض أن يكون كسلس البول فتغسل
 الدم عنها وتصلّي كلما دخل وقت الصلاة وقد أورد بعض الشافعية على مالك وجوب اجتناب

التي استخرج الصلاة بهذا الحديث وقال إذا وجب اجتنابها في غير الصلاة أولى وجعل
 العلم هي التضمن بالدم ولما أريد قول مالك أيضا حديث لا يقرب الجنب ولا الخائض شيئا
 من القرآن فانه جمع الخائض مع الجنب واجتناب أمر مقدر على البدن وكذلك الخائض فيها
 يؤيده أيضا إجماع الأئمة على الطهارة عن الحدث كما مردون الطهارة عن الجنب مما سمعنا
 بعضهم في مقدار الدرهم من الدم دون مقدار العدستين من البدن إذا لم يصيبها الماء وما يؤيد ذلك
 أيضا ورود النص من الشارع بعدم قول الصلاة مع الجنب كما ورد في الحديث كقوله
 صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة أحكم إذا أحل حتى يتوضأ فافهم + ومن ذلك قول مالك
 والشافعي أن من صلى خلف جنب غير عالم بذلك ولا إمامه ضلانة صحيحة مع قول الإمام أبي
 حنيفة أن صلاة باطلنة فالأول محقق والثاني مشدود فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه
 الأول الله تعالى لا يؤخذ العبد إلا بما علم ووجه الثاني الإخذ بالاحتياط والسعي في براءة
 الذمة من غير كبير مشقة + ومن ذلك قول مالك والشافعي في الجنب إذا حمل إن من سبق
 الحديث بطلت صلاة مع قول أبي حنيفة والشافعي في القديم أنه ينبغي على صلاة بعد الطهارة
 ومع قول الثوري أن كان حدثه رجاء أو قتيلا ينبغي على صلاة وإن كان رجاء أو ضحكا أو غلاما
 فالأول مشدود والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان + ووجه الأول
 الإخذ بالاحتياط ولا التفتات ليستق الحديث لحديث لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث
 حتى يتوضأ فشمئذ ذلك الحديث الواقع قبل دخوله في الصلاة والواقع في أثناءها ووجه الثاني في
 الفرق بين الواقع قبلها والواقع في أثناءها ويقول ما وقع قبل الحدث فهو صحيح فكان حكم ذلك حكم الصلاة
 فلا يبطل أحدها بالحديث في الأخرى + ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أن غلبة الظن في دخول
 وقت الصلاة تكفي في الوجوب مع قول مالك أنه لا تكفي غلبة الظن وإنما يشترط العلم بدخوله فالأول
 مخفف والثاني مشدود فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان + ووجه الأول أن الظن قريب من العلم
 فيكفي ذلك في الإذن الخاص في الوقوف بين يدي الله تعالى ووجه الثاني يقتضي أن من
 الدخول إلى حضرة الله تعالى وأنه يتعين العلم بالإذن فإن الظن قد يخطئ فالأول خاص بالأصل
 والثاني خاص بالأمر كابر أصحاب النظر في العواقب وقد سمع بعض الفقهاء إذا نافي غير
 الوقت فوقف للصلاة فما كان إلا أن ذاب + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا صلى
 بالاجتهاد إلى جهة ثم بان الخطأ أنه لا إعادة عليه قول الشافعي في أرجم قوله أنه يقضي أن يخرج أو
 أو يعيد إن كان الوقت باقيا فالأول مخفف والثاني مشدود فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان +
 والأول خاص بالعوام والثاني خاص بالكابر أهل الاحتياط لديهم وقد ينسب إلى تقصير في
 تقاطيع ما يظلم قلبه خفي حجب عن رؤية الكعبة ولم يعرف جهتها + ومن ذلك اتفاق الأئمة
 الثلاثة على أنه لا يبطل صلاة من تكلم ناسيا أو جاهلا بالتحريم أو سبق لسانه ولم يطلعه
 قول أبي حنيفة أنها تبطل بالكلام ناسيا أو بالسلام أو ما إن طال الكلام فالأصح عند الشافعي
 البطلان وقامالك إن كان لمصلحة الصلاة كالعلم الإمام بسبوه إذا المرتبة الأولى الكلام فلا يبطل

وقال الاوزاعي ان كان فيه مصلحة كما رشادضا لم يتخذ يرضى ولا يبطل فالاول من المسئلة
الاولى مخففه والثاني منها مشددا والاول من المسئلة الثانية مشددا والثاني فيه تخفيف والثالث
مخفف فخرج الامر في المسئلتين الى مرتبة الميزان ووجه الاول في المسئلة الاولى العدل
بالنسيان والجهل وسبق اللسان كما في نظايره ووجه الثاني منها عدم قبول العذر من
حيث ان الصلاة فيها افعال ذكره بالصلاة واما الجهل فانه غير معذور به كذا للتقصير بتروك
تعليل الواجب عليه من امر دينه فلذلك لم يعذر به واما وجه البطلان فيها اذا طال الكلام فظاهر
واما وجه كلام مالك فهو لكون ذلك الكلام لمصلحة الصلاة واما وجه كلام الاوزاعي فخرج
المؤمن ووجوب تكليفنا دفع كل ما يحصل به الضرر لقواعد الشريعة تشهد بتقديم مثل ذلك
وعلى مراعاة بطلان الصلاة عند من يرى بطلانها بذلك في الحديث كل معصية في صلاة انتهى
وذلك لان صاحبه في ذلك تحت امر الحق تعالى فمخرج بذلك عن الصلاة ولو لم يفهم
ومن ذلك اتفاق الائمة على بطلان الصلاة بالاكل ناسيا وعلى بطلانها كذلك بالشرع
أحمد في النافلة فالاول في الاكل مشددا والثاني مخفف ووجه الاول في الاكل والشرب مشددا
اللذة الحاصلة للانسان بالاكل والشرب فيريد العبد يجمع بين لذة الاكل والشرب بين
مناجاة الله تعالى على المراقبة والحضور معه فلا يقدر فلما تعارض عند المصلي ذلك حكم العلماء
الاكل والشرب في الصلاة وامر به بان ياكل او يشرب قبل الدخول في الصلاة حتى لا يبقى له
التفات الى غير رب في صلاة ووجه رواية احمد في الشرب في النافلة كون العبد فيها أمرا بنفسه ان
شاء خور منها وان شاء دام فيها حتى يسلم منها وايضا فان الله اوجب على الاكابر عدم
الاتفات بقلوبهم الى غير ما هم فيه في الفريضة وتزل على قلوبهم برد الرضى فبردت نيران نفوسهم
فلم يحتاجوا الى ما يطغى تلك النار ولا هلك الامر في النافلة فان الروح تكاد تزهق من شدة
العطش فلذلك سوغ العبد بالشرب فيها كما يعرف ذلك من صلى الصلاة الحقيقية فافهم
وقد كان سعيد بن جابر يشرب في النافلة وكان طاووس يقول لا بأس بشرب الماء في النافلة
ومن ذلك قول الشافعي ان من ناب عنه في صلاته سجد ان كان ذكرا وصفيق ان كان امرأة
مع قواما لك انما يسجدان جميعا فالاول مخفف والثاني مشددا فخرج الامر الى مرتبة
الميزان + والاول محمول على المرأة التي يخاف من صوتها الفتنة والثاني محمول على من
لا يخاف من صوتها ذلك مع جملة على انه لم يبلغ الحديث ايضا والمقصود من ذلك كله التنبيه
فاذا حصل بالتيسر من المرأة كان اولي لانه ذكر الله على كل حال بخلاف التصديق فافهم
ومن ذلك قول الائمة انه اذا افرم التيسر تجزى او اذا نال يبطل الصلاة مع قول الحقيقة
بأنها تبطل الا ان يقصد تنبيه الامام او دفع المأزبين يديه فالاول مخفف والثاني
فيه تشديد فخرج الامر الى مرتبة الميزان + ووجه الاول وهو خاص بالصاغر ان ذلك
لا يقدر في حال الصلاة لما فيه من المصلحة ووجه الثاني ان الصلاة موضوعة
الاستغفار بالله وحده فذكر غيره ولو قلبه يبطلها وهذا خاص

بالإكابر. ومن ذلك البكاء من خشية الله تعالى يبطل عند بعضهم غير مبطل عند قوم آخرين
 ووجه الأول أنه كان الوجه على الجسد أن يسأل التطويق الوياضة حتى يصير يكي بقلبه دون
 عينيه. وليسمع مواعظ القرآن كلها فلا يظهر عليه بكاء ووجه الثاني كون البكاء من خشية
 الله يحجم القلب على الله فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان. ومن ذلك قول الأئمة الأربعة
 أنه يستحب رد السلام بالإشارة من المصلي إذا سلم عليه أحد مع قول التوري وعطاء أنه يريد
 بعد فراغه وقال ابن المسيب الحسن يريد لفظاً لا أول مشدّد في رد السلام بالإشارة في الصلاة
 والثاني تخفيف فيه والثالث مشدّد في الرد في الصلاة لفظاً ووجه الأول حصول المقصود
 من السلام بالإشارة وهو الأمان من شره ووجه الثاني مراعاة الإقبال على الحق تعالى في الصلاة
 دون خلقه مع أنه يحصل المقصود بالرد بعد السلام ووجه الثالث خوف حصول ضل إذا فرغ
 باللفظ وهو خاص بمن يرد على المتقلب كالجمل من الولاة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان.
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يبطل الصلاة بمروحيوان يدين بيد المصلي ولو كان حائضاً
 أو حماراً أو كلباً أسود مع قول أحمد يقطع الصلاة الكلب الأسود وفي قلبه من الحمار والمرأة التي
 ومن قال بالبطلان عند مرور ما ذكره ابن عباس السخري ابن المسيب فالأول تخفيف والثاني فيه تشديد
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان. ووجه الأول قوله عليه الصلاة والسلام آخر مرة لا يقطع الصلاة
 مع رشيء وهو خاص بالإكابر الذين لا يحجمهم عن مشاهدة الحق تعالى في قلبهم شيء ولا يشغل
 قلبهم عنه ووجه الثاني كون ذلك محجوباً يشغل عن مشاهدة ما تجلي لعين المصلي وقلبه
 من ملاطفات الحق تعالى فهو خاص بالأصاغر قالوا والحكمة في قطع الصلاة بالحمار والمرأة
 والكلب الأسود كون الشيطان لا يفارقهم كما هو مشاهد بين أهل الكشف والشیطان
 لا يمر بأحد من الأفتال ولا يعبه منه طيف يقطع مشاهدته للحق وإذا قطع مشاهدته قطع صلاته
 أي صلاته شهوة وإنما لم يقطع مثل ذلك شهود الإكابر لتمكنهم من شدة معرفتهم بالله فلا ينظر من
 من جميع المخلوقات إلا إلى السر القائم بهم وذلك من أمر الله لا خارج عنه فافهم. ومن ذلك
 قول مالك والشافعي يجوز للرجل أن يصلي إلى جانب امرأة مع قول أبي حنيفة يبطلان الصلاة
 بذلك فالأول تخفيف خاص بالإكابر الذين لا يشغلهم عن الله شغل والثاني مشدّد خاص
 بالأصاغر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان. وإيضاح الأول شهود الإكابر وجه الحال الباطن في المرأة
 الذي منه جعل الحق تعالى نفسه ويجري وصله المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهور أي
 معينا لمحمد صلى الله عليه وسلم على عائشة وحفصة من استدعت المرأة أيضاً أعظم ملوك
 الدنيا لهيئة السيوف لها حال الوقاع ومنه كان أقوى الملائكة وأشدهم جلاء من كان مخلوقاً من القابر
 النساء ومنه قدرة المرأة على إخفاء ما في نفسها من هجة الوقاع عن الرجل مع أن شهوتها أعظم
 من شهوة الرجال بسبعين ضعفاً وغير ذلك من الأسرار وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله
 يقول من تأمل في قوله تعالى وان تظاهرا علياً إلى آخر الآية علم أن محمد صلى الله عليه وسلم
 أكمل الخلق في مقام العبودية على الإطلاق ولذلك انتصر الحق تعالى هذا الانتصار العظيم

ولو انه كان عنده راحة من الدعوى والقوة في نفسه لكان وكله الى نفسه بعض الكو
عزاء وفاقا واكثر من ذلك لا يقال انتهى وأما وجه قول الى حقيقة فهو لاجل ظهور نقصها وال
التمسك بالطبع وهو خاص بالاصاغر ولا كالاعمال به أيضا للجزء الذي فيه لم يشهد نقص المرأة
وعملها بالشهوة فرحم الله الأئمة ما كان أدق مداركهم التي تضمنت على بعض التقليدين فافهم
ومن ذلك اتفاق الأئمة على انه لا يكره قتل الحية والعقرب في الصلاة مع قول النخعي بكراهته
ذلك فالاول فحسب خاص بالاصاغر الذين يخافون غير الله في حضرة الله وكلام النخعي خاص
بالاكابر الذين يكومون عدو الله في حضرة الله تعظيما لمعيتهم عن شهود أمرهم بذلك
ومثله ذلك ابرغوث والقملة فيصير على قتل ما ذكر حتى يفرغ من الصلاة فكل من يجزئ شهادته
ومن ذلك قول الامام الى حليفة والشافعي بصحة الصلاة في الموضع المهي عن الصلاة وبها مع
الكراهية قال مالك الا في المقبرة المبنوثة فان كانت غير مبنوثة كرهت واجزأت مع قول
أحمد انها تبطل على الاطلاق فالاول لمحقق والثاني فيه تشديد والثالث مشد فخرجهم الى
مرئتي الميزان ووجه الاول ان مكان الصلاة خارج عن افعال الصلاة فهو كالحائض والمجان
لمن صلى ويحاسبه كافر وخمر وميسر وغير ذلك مما ساء الله تعار حبا ووجه قول أحمد اجلال
حضرة الله تعالى ان يتابعه الصيد في مثل المقبرة والمخزرة والحمام والمزبلة وقارعة الطوق واعطا
الابل فان الله تعالى تعار اعنى تطهير حضرة عن مثل ذلك ونهى أن يتخاطبه العبد فيه وأمرنا بلبس
التياب الطاهرة الطيبة والراحة اجلالا لحضرة ولذلك صلت الاكابر من الاولياء كسيد عيا
القادر الجلي وسيد علي بن وفا والشيخ محمد الحنفى والشيخ مدين والشيخ الى الحسن البكرى
رواه سيدى محمد على المضربات النفيسة المنجزة بالعود والند والعنبر والحامور تعظيما لحضرة
ربهم ولكن جمهور العلماء والصالحين على محبتهم للصلاة على الارض والحجيرة نحو ذلك مما
لا يثبت فيه خوفا من اتباعهم ان يتبعوهم على ذلك مع جهلهم بمقاصدهم فيجبوا بالعجب والكلين
عن ربهم فيكتب أحد هؤلاء الاشياخ من الأئمة المضلين ويحل حال سيدى عبد القادر ومن
يتبعه على انه كان لهم حال يحبون به مريدهم ان يتبعهم على ذلك وأما وجه كراهة الصلاة فوق
ظهر الكعبة فلا يذكر الا مشاهدته فافهم ذلك واباك والمبادرة الى الابتكار على من يفرش لمضرتة
في مثل جامع الازهر والحرم وغيرها البصلى عليها فان الله عبادا خلقهم للزينة والمجاسنة
وطهر قلوبهم من الشوائب ورجلا خلقهم للذل والابكسار وتجلي لهم بالهيئة لمحق نفوسهم حتى
صاروا لا يرفعون لهم رؤسا وعلاقتهم ميل زبايرهم على اتناهم ونظروهم دائما الى صدورهم فاعلم
ذلك والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الحمد لله رب العالمين ()

أجمع الأئمة كلهم على ان سجود السهو في الصلاة مشروع وان من سها في صلاة نجي ذلك
بسجود السهو وانفق الأئمة الاربعة على ان المأموم اذا سها خلف الامام لا يسجد للسهو وعلى
انه اذا سها الامام لمحق المأموم سجد هذه مسائل الاجماع واماما اختلفت الأئمة فيه فمنته

قول الامام احمد والكوفي من الحنفية ان سجود السهو واجب مع قول مالك انه يجب في النقضات
 وليس في الزيادة ومع قول ابي حنيفة في رواية الشافعي انه مسنون على الاطلاق فالاول
 مشدد خاص بالاول والاولياء والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فجمع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول تعظيم حصة الحق محل وعلا عن السهو فيها عما امر به سواء كان ذلك من جهة
 الاشتغال بالاكوان او من جهة ما تجلي له من عظيم الهيته والجلال اما من جهة الاشتغال
 بالاكوان فظاهر اما من جهة ما تجلي به وعظيبت فلتقريبه في الرياضة والمجاهدة عن
 الوصول الى مقام الكمال فيصير يقدر على تحمل ذلك التجلي ويعرف ما يفعل وما يترك ولا يخفى
 مشاهدته ربه عما يفعل ولا عكسه كما كان عليه الانبياء عليهم الصلاة والسلام ولذلك
 قال صلى الله عليه وسلم انا انسى ليلتي بي فاضلته وصل الى مقام لا يقع فيه سهو ولا نسيان
 وتبعه على ذلك الاكابر من الصحابة والتابعين حتى ورد عن عمر بن الخطاب انه كان يقول اني لا
 دخل في الصلاة فاجهر بحديثي اربثوا في الصلاة ومن قال انه ذكر ذلك من باب اظهار
 الضعف والنقص فقد اخل بمقام هذا الامام الاعظم فعلم ان سهوا عما يفعل من صلاة لعظيم
 ما تجلي له من عظمة الله فهو كامل بالنظر الى المقام الذي تحته فمن سهيا اشتغاله بالاكوان
 ناقص بالنظر الى المقام الذي فوق كما قرئناه فافهم فان ذلك نقيض لعلك لم تستمع من قبل
 واما وجه قول مالك فهو ظاهر في النقص جبر الخلل الواضح لتضعف صلاة كاملة في ذلك الوقت
 واما في الزيادة فلو قوعها كاملة فكان السجود بها غير واجب ووجه قول ابي حنيفة والشافعي
 ان السهو في عامة المؤمنين مغفور فكيف الاستغفار والسجدتان للسهو ان شاء وقد كان عليه
 ابن عباس وجماعة يسجدون عقب كل فرضة للسهو وان لم يقع منهم خلل في ترك شيء من السنن
 الظاهرة ويقولون صلاة امثالنا لا تسلم من الخلل بقلة الحكم الترمذي في كتابه نوادر الاصول
 ويظهر ذلك قول عطية انه لا نافلة لامثالنا وانما هي جوارب للخلل فان النوافل لا تكون الا لمن كملت
 فرائضه كالانبياء استنى وانفقوا على انه اذا ترك سجود السهو سهوا لم ينطل صلاته الا في رياء
 عن احمد ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة في رواية ان موضع سجود السهو قبل السلام
 وهو الارحج من قول الشافعي مع قول مالك انه كان عن نقصان فهو قبل السلام وان كان
 عن زيادة فبعده وان اجتمعا على المصلي سهوا ان احلها نقص والآخر زيادة فهو بعده
 قبل السلام واما احمد فقال هو قبل السلام الا ان يسلم من نقصان في صلاته ساهيا وتساها
 في عدد الركعات فليق على غالب فهمه فانه يسجد بعد السلام فالاول مخفف على الشاهي
 يجعل سجوده قبل السلام لكون نيته لم تنزل للحر وج كما يقع للمصلي بعد سلامه والثاني فيه
 تخفيف وكن لك ما بعده فجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول وما وافقه لا يتابعهم عدم
 ادخال نافلة في الفريضة قبل السلام ووجه قول مالك الظاهر وكن لك احمد فكان سجود
 السهو بعد السلام شبه بالنوافل التي بعد الفريضة في الجبار ومن ذلك قول مالك والشافعي
 وابي حنيفة في المنفر ان من شك في عدد الركعات اخذ بالاقل وبني على اليقين وعن

أبي حنيفة في الامام روايتان أحدهما ينفي على غلبة الظن وقال أحمد إن حصل منه الشك مرة بطلت
صلاته وإن كان الشك يعتاده ويكره منه ينفي على غلبة ظنه بحكم التخيّر فإن لم يقع له ظن في
على الأقل وقال الحسن البصري يأخذ بالاكتر ويسجد للسجود وقال الأوزاعي متى شك في صلاة
بطلت قالوا أول أخذ بالاحتياط والثاني مفصل والثالث مخفف والرابع مشدد فراجع الأمر
إلى مرتبة الميزان واللائق بالأكابر البناء على الأقل واللائق بالعوام الأخذ بالأكثر
لعلته زهوق نفوسهم من حضرة الله عز وجل فلو أخذوا بالأقل لحصل لهم الملل وصارت
صلاتهم كصلة المكرة وتلك لا ثواب فيها واللائق بالأكابر البطلان فأفهمهم ذلك
قال الامام الشافعي إن من ترك التشهد الأول فذكره بعد انقضاء الصلاة لم يعد له صلاة
وسجد للسجود وان بلغ حد الرأى مع قول أحمد أنه ذكره بعد انقضاء الصلاة لم يقرأ فهو مخير
والأولى أن لا يرجع ومع قول النخعي يرجع ما لم يشترع في القراءة ومع قول الحسن يرجع
يرجع ومع قول مالك أنه أن فارتقت الآية الأرض لا يرجع قالوا وما بعده فيه تخفيف وقول
مالك فيه تشديد من حيث علم الرجوع وتخفيف من حيث الرجوع إلى التشهد فراجع الأمر
صرت إلى الميزان ووجه الأول أن التشهد الأول إنما الاسترخاء من تعب الحضور مع
الله تعالى في السجود فحيثما قام منتصباً فمات في الرجوع للجلوس قائلاً لا سيما وقد وقف بين
يدي الله تعالى قائماً ووجه قول النخعي أن الرجوع ليس ترجيحاً ويتأهب للحطاب الحق تعالى في
القيام أولى من خطابه مع القنور وانحاء للأعضاء ووجه قول الحسن اظهار الضعف قبل
الغفلة والسهو في ترك ما موريه ووجه قول مالك أن مفارقة الأرض ولو سهواً تدل على قوت
تحمل ضلابة الله تعالى في القيام مع أن محل الجلوس الأصلي إنما هو بعد انقضاء وظيفة العبودية
وذلك في الجلوس الأخير فما سن الشارع الأول الاتقياس للضعفاء الذين لا يقدر ركون على تأدية
الرباعية أو الثلاثية بلا جلوس في وسطها فإن قال قائل فلم كان الجلوس للتشهد الأخير فرضاً
دون الأول مع أن كلامه تعالى يسجد تسليماً فإنما كان الجلوس في الجلوس واجباً
زيادة رخصة لمصلي من حيث أن تجلي الحق تعالى في السجود الأخير أشد من تجليبه في السجود
الذي قبل التشهد الأول وذلك من خصائص تجليات الحق تعالى كما مر بسطه في صفة الصلاة
فأفهمهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من قام إلى الخامسة سجدته ذكر فإنه يجلس فإن كان
لم يجلس الواجب للتشهد تشهد في الخامسة وسجد للسجود وإن كان قد تشهد فيها يسجد للسجود وسجد
مع قول أبي حنيفة في رواية أنه إن ذكر قبل أن يسجد في الخامسة رجع إلى الجلوس فإن ذكر
بعد ما سجد فيها سجدة فإن كان قد فعل في الرابعة قد را تشهد بطل فرضه وصار السجود نقلاً أو
مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان فمن ذلك اتفاق الأئمة على أن من صلى
المغرب أربعاً سجداً إن سجد للسجود ويحتر به صلاته مع قول الأوزاعي أنه يضيف إليها سجدة أخرى
وليسجد للسجود لا تكون المغرب شفعاً فالأول مخفف خاص بالمحويين والثاني مشدد خاص بمن
ارتفع حجابهم ووجه الأول أن العوام لا يتأثرون من مشهود الشفع بخلاف الأكابر وتدل عليه آياتهم من

مشاهدته وليس احتم الا في شهود الوتر ولا جعل الحق تعالى بعض الصلاة شقوا و اقدرهم
على فعله لما قدروا كما يعرف ذلك اهل المتابعة لله فان قال قائل ان تقسم شفعت الحق تعالى
فالجواب انه لا يشفع الحق الا وجود غير الشاهد مع الحق واما الشاهد لا يقدر في الوتيرة لا هنا
لا تكون الا في المرتبة الثالثة قال تعالى ما يكون من بخوي ثلاثة الا هو را بعهم وكشف القناع
عن وجهه المسئلة لا يذكر الا مشافهة فرحم الله الا وراعي في غوصه على مثل هذا الشر من
ذلك قول الامام الشافعي واحمد ان من اجره بما ترك تركه مثالا لا الوجه الى قولهم والله
يجب عليه العمل بيقين نفسه مع قول ابي حنيفة واحمد في احدى الروايات عنه انه يرجع الى قولهم
فالاول محقق والثاني مشدود فرجع الامر الى موثقي الميزان ووجه الاول الاحتياط
لنفسه فانه اعلم بافعاله من غيره فلا يخرج عن عهده التكليف الا بذلك ووجه الثاني
ان شهادة الغير محوط لان النفس بما ليست على صاحبها ولا هكذا الامر في الايطني قافهم
ومن ذلك قول الامام الشافعي انه لا يسجد لترك صلوات الا القنوت والتهنيد الاول والصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم مع قول ابي حنيفة انه يسجد لترك تكبيرات العبد ولترك الحجر في موضع
الاسراء وعكسه ان كان اماما ونية قال مالك لكن يختلف محل السجود عنده فان كان
جهر في موضع الاسراء يسجد بعد السلام وان كان اسر في موضع الحجر يسجد قبل السلام وقال
احمد ان يسجد لمثل ذلك فحسن وان ترك فلا بأس فالاول محقق والثاني مشدود فرجع الامر
الى موثقي الميزان ووجه الاول ان القنوت والتهنيد الاول يشبهان الاركان فاستحقا جهرهما
بالسجود تدارك الكمال هيئته الصلاة ووجه الثاني ان تسميات العبد وتكبيراته صارت شعارا
ذلك الجهر العظيم فنذكر القائلين بكبرياء الحق تعالى حتى يجوعوا عن شهودهم يشهدوا اكثر
وليس الزينة ومشاهدة اللهو واللعب في ذلك اليوم عادة وكذلك القول في الجهر موضع السجود
وعكسه فان الشارح ما شبه الاكمال في الصلوات فمن اسر موضع الجهر وعكسه نقص كمال
صلاته كما بسطنا الكلام على ذلك في باب صحة الصلاة عند الكلام على حكمة الجهر والاسرار
ووجه قول احمد النظر الى احوال غالب الناس في تقصير صلاتهم فلا تكاد تسلم لهم صلاة من
النقص ولو بالغوا في الاحتراز عن ذلك فذلك كان السجود اجعا الى احتيال المصلي فان جاز
في نفسه عزما وهمة يسجد والا فلا ومن ذلك اتفاق الائمة على انه يكفي للسجود اذا تكرر
سجدتان مع قول الا وراعي انه اذا كان السجود جنسين كالزيادة والنقصان يسجد لكل واحد
سجدتين ومع قول ابن ابي ليلى انه يسجد لكل سجدتين مطلقا فالاول محقق خاص
بالعوام والثاني فيه تشديد خاص بالمتوسطين في المقام والثالث مشدود خاص بالاكابر المتقين
في كمال الاحتياط فرجع الامر الى موثقي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي
واحمد في احدى رواياته ان المأمور يسجد للسجود اذا سجد امامه ولم يسجد امامه للسجود مع
الي حنيفة انه لا يسجد الا ان يسجد امامه فالاول مشدود والثاني محقق فرجع الامر الى موثقي
الميزان ووجه الاول الاحتياط وبشدة الارتباط والتحصيل الجابر للنقص مع

انقضاء القدوة ووجه الثاني مبني على قوله تعالى ولا تزروا زرة وزرا خرى وعلى ضعفه لا ترتباط
قال اول خاص بالاكار الذين يرون امامهم كالجزء منهم كما اشار اليه حديث مثل المؤمنين كالجسد
الواحد فاذا اشتكى منه عضو تداعى له جميع الجسد بالحس والسر الثاني خاص بالاكار الذين
يشهدون امامهم كالجار لهم لا جزء منهم والله اعلم

باب سجد التلاوة

اجمع الامة على انه يشترط السجود التلاوة شرط الصلاة وحكي عن ابن المسيب انه قال الحائض
توفي برأسها اذا سمعت قراءة السجدة وتقول سجد وحبي للذي خلقه وصوره وانقلبت
الامة في سجود التلاوة هل هو واجب أو مستحب فقال ابو حنيفة هو واجب وقال غيرهم هو مستحب
عند التلاوة للقارى والمستمع قال اول مشد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
الاول ان من شأن بني ادم الكبر هو حرام يحل للشعبي في ازالته وانخرج عنه باظهار التواضع
لله تعالى والمخضوخ له فمن لم يسجد عند تلاوة نحو قوله تعالى ان لا يسجد والله الذي يخرج
المكب في السموات والارض او ساءها فقد اشبه حاله من امتنع من السجود طاهرا فوجب
السجود ليخرج من صفته الكبر ايضا ح ذلك ان التكبر خاص بالكن والاس قفط دون غيرها
من الحيوانات والجمادات من حيث ان المتوجه على ايجادها من الاسماء اسماء الخنات واللطيف بخلاف
غيرها من سائر المخلوقات فانه كان المتوجه على ايجادهم اسما اكبر ياء والعظمة قلن لك
خرجوا من تحت حكم هذه الاسماء اذ لاء صاغرين لا يعرفون لكبر ياء طعما بخلاف الجحش
والالبش فانهم خرجوا متكبرين لا يعرفون لذلك والتواضع طعما فان تكبر وافه ويحكم الطبع
وان تواضعوا قلن وجهم عن الطبع ومن هنا وجب عليهم الرياضة والمجاهدة ليخرجوا عن الكبر
وجب الرياضة ويقفوا على اصل عبوديتهم وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول وجوب
السجود خاص بالاكار الذين لم يكملوا في مقام التواضع واستحياءه خاص بالاكار الذين حقق
الله تعالى جميع ما كان في نفوسهم من الكبر وصاروا محضين برى نفس قل استحققت الخسف له لولا
عفو الله عن وجل وصارت قلوب الخلق كلهم تشهد لهم بالذل والاكسار بين يدي الله عز وجل
انتهى فرحم الله الامام ابا حنيفة ما كان ادق نظره وخفاء مواضع استنباطه ورحم الله بقية
الامة في تحقيقهم عن العامة لعدم وجوب سجود التلاوة عليهم لانهم تحت سباب العفو فيهم
من الكبر فلا يكاد احدهم يخرج عنه بل ربما رأى نفسه بالسجود على من لم يسجد مثله فوقع في
الكبر ايضا زيادة على الكبر الاصلي وتكبر في محل الذل والاكسار فاخبرهم ومن ذلك قول الامة
الثلاثة ان السامع من غير استماع لا يتأكد السجود في حضرة قول الامام ابا حنيفة استمعوا
قال اول مخفف وهو خاص بالعوام والثاني مشد يد وهو خاص بالاكار وعلة الوجع في اذكر
الامتنان لاهلها لان ذلك من دقائق مسائل التوحيد ومن ذلك قول الامة الثلاثة
ان التالي اذا كان خارج الصلاة والمستمع في الصلاة ان المستمع لا يسجد في الصلاة سواء منها
قول ابي حنيفة انه اذا فرغ سجد فالاول مخفف والثاني مشد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

ووجه الاول ان المستمع اذا كان في الصلاة فهو مشغول بمناجاة ربه بالمأمور بها في ذلك الوقت
 فلم يؤمر بالاستتعال بعجزها ولولا ان الامام من شأنه ارتباط المأموم معه ما كان يسوغ للمأموم السجود
 لقراءة غير نفسه فكان الامام نائب للحق تعالى في تلاوة كلامه تعالى على عباده ولا هكذا الحكم
 في غير الامام ووجه قولنا الى حقيقته انه يسجد بعد الفراغ العمل بالامرين معا فلم يستغل بغد
 المناجاة المأمور بها في الصلاة فلما فرغ منها قضى ما فاته من سجود التلاوة لتقصير عدم
 الرياضة الى وصوله الى مقام الجمع بحيث لا يشغل مناجاة الله تعالى عن الخلق ولا الخلق عن
 الحق وبعضهم يبيح تشهد ان الحق تعالى هو التالي كلامه على نفسه الصل عدم أو هو وجود
 هو يقرأ كلام ربه على ربه فمثل هذا السجد في المشهد الثاني دون الاول ولم أر هذا المقام ذاتا
 الى وقتي هذا والله اعلم ومن ذلك قول الشافعي وأحمدان في الحج يسجدتين مع قولنا الى
 حقيقته ومالك انه ليس في الحج الا السجدة الاولى فقط فالاول مشد والثاني مخفف فراجع
 الامر الى موثق الميزان ووجه الاول العمل بظاهر القرآن في قوله يا أيها الذين امنوا اركعوا
 واسجدوا فقلوه واسجدوا يشمل السجدة التي في صلب الركعة في الصلاة والسجدة التي هي سجدة
 التلاوة ولكن جمع السجود مع الركوع قرينة على ان ذلك في الصلاة ذات الركوع وهو واجب
 قولنا الى حقيقته لانه يقول المراد بقوله تعالى اركعوا واسجدوا السجود الاصل في الصلاة لا العاقل
 واما السجدة الاولى في الحج فافقوا في اوج حقيقته في باقية الأئمة لما في آيتهما من التوعد بالعذاب
 لمن لم يسجد من الناس وأيضا ذلك ان مواخذه العبد في عدم حضور الموائب الالهية العظيمة
 اشد من مواخذته في غير الموائب المذكورة فانه تعالى اجزا من كل من في السموات والارض
 والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب فجميع المولدات كلها ثم قال وكثير من الناس
 وكثير حق عليه العذاب وانما حق على هذا الكثير من الناس العذاب لمشاهدته السجود لله فمن
 هودونه في الدرجة وكان الاولى به وهو ان يكون أول ساجد وهذا مما يشهد للامام الى حقيقته
 في قوله بوجوب السجود فافهم فان قال قائل فمن أي باب وقع من البشر عدم السجود لله مع
 انه لا يصح لاحد التكبر على ربه أبدا وانما يقع التكبر على جنس من الخلق فالجواب انه وقع عدم
 السجود من الحجاب عن صفات العبودية ولذلك كان تارك السجود كافرا وقائلا لا يبيأ لله
 وأوليائه لانهم يدعون الى ما يضيئ به صلواتهم واكثر من ذلك لا يقاؤون مثل الشيخ
 أبو علي عن جديتنا أذ أحب الله عبد نادى فنادى من السماء ان الله تعالى يجيبنا فاجابوا
 فحييهم أهل السماء وبوضع له القول في الارض انتهى الحديث فاذا وقع الذاء بذلك فابن كان
 قتلته الاينياء والاولياء من هذا الذاء فقال قد سمعوا ذلك ولكن حجبا في وقت معاد انهم
 للابنياء والاولياء يحكم القضاة فلذلك أطاع الابنياء والاولياء بعض قومهم وهضم البعض
 الاكثر كما في تعالى وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا من المحرمين أي ومثله الولي لان الانبياء
 والاولياء على الخلائق الالهية في الناس بها ولكن تلك قضى تعالى على قوم بعدم السجود الذي
 كناية عن اطاعة لأمه ليناسي به الابنياء والاولياء اذا عصي قومهم فافهم ومن ذلك

قول الى حليفة ومالك واحمد في إحدى روايته ان سجدة ص من عزائم السجود وليست بسجدة
تسكرو مع قول الشافعي واحمد في الرواية الاخرى عنه وهو المشهورة انها سجدة شكر تستحب في
غير الصلاة قالوا واشتد والثاني فحقت فرجع الاموالى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الله
تعالى ما ذكرها الا تعريضا لنا بالسجود عند تلاوتها أو سماعها من الامام لا سيما ان كان أحدنا
وقع في معصية ولم يلب منها أو تاب ولم يظن انها قبلت فانه يؤمر بالسجود في الصلاة اكثر مما يلو
خارجها لانها حضرة يغلب فيها العفو والوصفي عن العبد وهذا خاص بالا صاعدا كما ان سجود
سجدة شكر يجعلها خاصة بالا كابر الذين لم يقعوا ذنب او وقعوا فيه لكن غلب على ظنهم قول
توبتهم وانما قال الشافعي بطلان الصلاة بها لانها لا تعلق له بالصلاة التي هو فيها
ولم يبلغنا ان صلى الله عليه وسلم سجدها في الصلاة فخاف اصحاب هذا القول من دخولهم اذا
سجدوها في الصلاة في عموم قول صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه مرتا فهو رد كما ثبت في
الصحيح فكل من المذهب وجه فافهم ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على ان في المفصل ثلاث
سجدات في النعم والاستتقاء والعلق مع قول مالك في المشهور عنه انه لا يسجد في المفصل
وواقع الائمة في بقية السجدة وهي احد عشرة سجدة ماعدى السجدة الاخيرة من الحج
ووجه الاول الاتباع لذلك الثاني وهو قول السن لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في المفصل
من عند تحول الى المدينة فكل امام وقف على جلد ما بلغه مع ان من اثبت السجود في المفصل
مشد ومن نقى السجود فيه فحقت فرجع الاموالى مرتبتي الميزان وسمعت سيدي عليا الخواص
رحمه الله يقول انما لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في المفصل منذ تحول الى المدينة لاستقرار
نفوس غالي الصحابة حتى تحولوا الى المدينة في كمال الايمان والانتقاد بخلافهم حين كانوا في
مكة كان منهم طوائف عندهم يقايا تكبر فكان صلى الله عليه وسلم يسجد بهم كثيرا ليزيل
ما في قلوبهم المؤلفة قلوبهم فمن اسلم قريبا انتهى ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بان الركوع
لا يقوم مقام السجود للتراوة اذا قرأ آية السجدة في الصلاة مع قول الامام الى حليفة انه يقوم
مقامه استحياءا فالاول مشد والثاني فحقت فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
الاول ان الغالب في الناس ان لا يخضعوا في الركوع كالسجود فلذلك كان الركوع عندهم
لا يقوم مقام السجود ووجه الثاني ان الامام لم يفتقر من الركوع بعين التعظيم كالسجود
فلذلك كان يقوم مقام السجود فرحم الله الامام ابا حليفة ما كان ادق مداركه ورضي الله عنه
بقية الائمة ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يكره للامام قراءة السجدة في الصلاة
مع قول الى حليفة يكره قراءة آيةها فيما ليس فيه القراءة دون ما يجر به وبه قال احمد
حتى انه قال لو اسر فيها لم يسجد فالاول فحقت والثاني مشد فرجع الاموالى مرتبتي الميزان
وجه الاول عدم ورود من عن قراءة آية السجدة في الصلاة وهو خاص بالا كابر
الذين يقدمون على التزول الى السجود ولو لم يطل القيام ووجه الثاني ان الامام ما
الماموم قد يكونان لم يقدر على التزول الى السجود لعدم قوة استعبد ادهما

قطاب طول القيام حتى يقع لها الاذن بالسجود وذلك بوجودها القوة على حمل الحمل الواقع
 في السجود فلذلك كرهه للامام قراءة آية السجدة لانه وجهه على نفسه على من هو مثله بالسجود
 ولو لم يكن قراء آية السجدة ما كان يخطب بالسجود للتلاوة مع هذه المشقة فافهم + ومن ذلك
 قول الشافعي انه اذا سجد الامام للتلاوة فلم يتابعه المأموم بطلت صلاته كما لو ترك الفوت
 مع قول غيره انها لا تبطل لان ذلك شتم في الصلاة فالاول مشد والثاني مخفف فوجع الامر
 الى هاتين الميزان ووجه الاول ان ذلك لاختلاف على الامام والاختلاف يقطع القدوة واذا
 انقطعت القدوة بطل حكم الوضوء بحضرة الله واذا بطل بطلت الصلاة ووجه الثاني ان الثاني
 لا يجب الا فيما هو من طيل الصلاة كالاركان فكل وجه ومن ذلك قول الامام الشافعي اجماع
 ان سجود التلاوة يقتصر الى السلام من غير تشهد مع قول أبي حنيفة ومالك انه يكبر للسجود
 وللرفع ولا يسلم فالاول مشد بالسلام والثاني مخفف بعدم وجوب السلام ووجه
 الاول كونه كان في حصة يغيب فيها عن الخلق عادة فكان قراعه من السجود كالقدوم على
 قوم بعد غيبته عنهم ووجه الثاني قصر من تلك الغيبة عادة فكان الساجد الخوار عن غير
 وسعت سيد علي الخواص رحمه الله يقول لا يكمل الرجل عندنا في مقام الولاية حتى لا يغيب
 عن شهود الخلق بالسجود بين يدي الحق تعالى بل يكون مشاهدا للسر القائم بالخلق وذلك من
 امر الله يتقن وما زاد عليه فمحمل لا وجود له حقيقة فكان معدوم والسلام لا يكون الا على
 موجود او الموجد لم يحتجب لم يغيب فافهم وهنا اسرار لا تستطع كتاب فرحم الله الامام بالحنيفة
 حيث لم يقل بوجوب السلام من الصلاة لهذا المشهد الذي ذكرناه من عدم وجود من يسلم عليه
 بعد الغيبة لكونها حضرة جمع لا يصح فيها غيبة + ومن ذلك قول الأئمة انه لو قرا آية السجدة
 وهو على غير طهر لم يسجد في الحال ولا بعد نظهره مع قول بعض الشافعية انه يتطهر ويأتي
 بالسجود وان كان قد كور الآية موارا في جميع السجودات فالاول مخفف والثاني مشدد
 ووجه الاول انه لا يخطب بالسجود الا من كان متطهرا ووجه الثاني توجه اللوم عليه في قراءته
 القرآن على غير طهر فكان الخطاب منوجها عليه بالسجود في الاصل فلذلك امر بتدارك
 ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو كور آية السجدة في مجلس كفاه سجدة واحدة عن الجميع مع قول
 بقية الأئمة انه لا يلقى السجود في آية عن السجود في مرة اخرى بل يكرر السجود على عدد تكرار
 القراءة فالاول مخفف والثاني مشد ووجه القولين ظاهر والله اعلم

باب سجود الشكر

قد استخبر الشافعي عند مجتد نعمة أو النافع نفقة فيسجد لله شكرا على ذلك وبه قال الجمهور كان
 أبو حنيفة والطحاوي لا يريان سجود الشكر بل يقل محمد بن الحسن عنه انه كرهه كما كرهه مالك
 حارجا عن الصلاة وقال عبد الوهاب المالكي لا بأس به وهو الصحيح من مذهب مالك
 فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان النعم لا تزال دائمة على العبد كما ان النعمة
 لا تزال مد فوعنه عنه فلا يحصى العبد ثناء على الله تعالى كن ثرا نعم وتقدر كبرى تتجد وتندفع

فكان السجود هنا أجمل ووجه الثاني إجماع العبد بسجود الشكر ليس لله عليه نعم إلا ما تجد
له وإن دفع عنه وذلك مؤذن بقلته الشكر فلهذا كرهه من كرهه فكان تاركه يقول لا أحصى ثناء
على الله لو سجدت له من اقتناح الوجود ودمت على ذلك أبدا لبدن مع تقديركون ذلك خلقا على
فكيف وأنا وأفعالي خلق له جل وعلا فذلك كان ترك السجود أظهر في الاعتراف بالنعم
والعجز عن مقابلتها بسجود أو غيره فافهم + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه ليس يجب للمصلي
إذا مزياية رجمان يسألها أو آية عذاب أن يستعيد مع قول إلى حنيقة بكونه ذلك في الفرض
فالأول محقق والثاني مشكوك فوجه الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أظهر العبد
الفاقة والحاجة إلى الرحمة وترك العقوبة لاسيما في محل القرب الذي هو الصلاة وهذا
خاص بالأكار الذين يقدرون على النطق مع تحلهم بتجليات الحق تعالى قلوبهم والثاني خاص
بالأصابع الذين أحسنهم هبة الله تعالى وأمرهم بالسؤال بما قدره وأعلى النطق فكان من تركه
الله تعالى عنهم عدم تكليف هذا الإمام لهم بالسؤال في ترايضهم لما فيه من شدة الهيبة و
العظمة بخلاف النواقل لعلط الحجاب فيها وخفة الهيبة فافهم والله أعلم

• رابطة صلاة المقل •

يتفق الأئمة الأربعة على أن السواقل الراقية سنة وهي ركعتان قبل الفجر وركعتان قبل الظهر
وركعتان بعد ما وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وكذلك تتفق على وجوب قضاء الفوا
من الفرائض فهذا ما اتفقوا عليه + وأما ما اختلفوا فيه فنسب قول مالك والشافعي إلى
الروايت مع الفرائض الوتر مع قول أحمد أن أكرها ركعتا الفجر ومع قول أبي حنيفة أن الوتر
واجب فالأول والثاني محقق بجعل الوتر أو الفجر نافلة مؤكدة والثالث مشكوك بجعل الوتر
واجبا فوجه الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم في حديث فرض
الصلوات الخمس للأعرابي حين قال له هل على غير ما قال لا إلا أن تطوع فظاهره نفى وجوب
ما زاد على خمس صلوات إلا أن يجب يعارض كذا ووجه الثاني كثرة التاكيد من الشارع
في صلاة الوتر ودونه تأكيدا في صلاة الفجر وماكد فيه الشارع فهو بالوجوب أشبه فيكون
مرتبة فوق النافلة ودون الفرض وفي ذلك من الأدب مع الله تعالى ما لا يخفى على عارفهم
الله الإمام بأحقيقة حيث غاير بين لفظ الفرض والواجب وبين معناها فجعل ما فرضه الله
تعالى أعلى مما فرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان لا ينطق عن الهوى أذبا مع الله
تعالى ونفس رسول الله صلى الله عليه وسلم يمدح الإمام بأحقيقة على مثل ذلك لأنه صلى
الله عليه وسلم يجب رفع رتبة لتشرع ربه على تشريعه هو ولو كان ذلك يا ذنبي تعالى والي نظر
إلى ذلك من جعل الفرض والواجب مترادفين وقال الخلف لفظي والحق أنهما عند الإمام أي
حنيفة متفاضلان والخلف معنوي كما هو لفظي إلا أن يكون ذلك الأمر الذي أوجب صلى الله
عليه وسلم عند الله تعالى في رتبة ما فرضه الله تعالى لا يعلم من الله إلا ما أتاه بالشارع عنه
وفائدة ما قلناه أن المكلف يفعل ذلك الواجب وهو معتن به بالفرض وتطويعا قلناه هنا المختص

الاشياء عليهم الصلاة والسلام بالعلم بلفظ الصلاة دون لفظ الرحمة والترحم وان كانت
 الصلاة من الله في اللغة الرحمة فتحتمل مشارعهم على شان الاولياء وكثيرا ما سئل الشارح اشياء
 على سنن واحد يوجب بعضها بالجملة بآية تارة كالحائض فان الشارح ذكره مع قص الاطلاق وتفق
 الايطا وغير ذلك من خصال الفطرة كالاستنجاء فانه من خصال الفطرة وقال المالكية بوجوبه
 فان من السنة عندهم ما هو في ما هو عندهم غير واجب وقد ذهب بعضهم عن اصطلاح
 الامام مالك فظن انه يقول بعدم وجوبه اخذ من قوله انه سنة فصار يقرر ذلك في درسه ويقول
 الاستنجاء سنة عند مالك فلو صلى من غير استنجاء صحته صلاة ومالك لم يقل بذلك
 اوجه من حيث انه نجاسة تجب ان لها قبل الصلاة فافهم ومن ذلك قول الشافعي انه لا يجب
 ان يصلي قبل العصر اربعاً وبعدها اربعاً مع قول أبي حنيفة بذلك لكن مع رد الامر الى العمل
 فقال فيها ان شاء صلى اربعاً وان شاء صلى ركعتين مع انه شدد في سنة العشاء التي قبلها
 فجعلها اربعاً كما جعل التي بعدها اربعاً فالاول في سنة الظهر والعصر مشدد والشافعي
 تخفف في سنة العشاء بالعكس فرجع الامر الى الميراثي الميزان ووجه الاول في الظهر والعصر
 والعشاء طول زمن الادماء في الناقلة قبل الدخول في الظهر والعصر ذلك لاكتشاف جلال الله
 الله تعالى للمصلح وقت الظهر وقرب القلوب من ربها في وقت العصر لانه مأخوذ من العصر الذي
 هو الصبح كعصر الثوب وكثافة الحجاب في وقت العشاء على غالب الناس فلا يكاد احدهم يتلذذ
 بمناجاة ربه فيها وما الا ربع التي جعلها اربعاً بوجوه حتى كالبحر لعمري كمال الحصون فيها الكثافة
 الحجاب فافهم + ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان السنة في صلاة التطوع بالليل والنهار ان
 من كل ركعتين فان سلم من كل ركعة جاز عند الائمة الثلاثة خلافه في حنيفة فانه منع السلام
 من كل ركعة وقال في صلاة الليل ان شاء صلى ركعتين او اربعاً او ستاً او ثمانية بتسليمة واحدة
 فضل واما بالنهار فيسلم من كل اربع فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الاول مراعاة
 حال غالب الناس من قلرتهم على الوقوف بين يدي الله تعالى مع ثقل تلك التحلي فكان تسليم من
 كل ركعتين في محل الاعتدال بين الاكابر والاصغار ووجه من قاله يسلم من كل ركعة مراعاة
 حال الاصغار الذين لا يقدر على الوقوف بين يدي الله في صلاة الليل او النهار اكثر من مقدار
 ركعة ووجه قول أبي حنيفة مراعاة حال الاكابر الذين يقدر على طول الوقوف بين يدي
 الله تعالى مع ثقل التحلي اكثر من ركعتين ووجه من منع الزيادة على الركعتين في النهار ثقل الوقوف
 بين يدي الله في النهار على الاكابر واحسانهم به عكس ما عليه الاصغار الذين لا يحسبون
 زيادة ثقل التحلي ولا نقضانه فرحم الله الامام ابا حنيفة ما كان اكثر مراعاته لمقامات
 الاكابر والاصغار ورحم الله بقية الائمة ما كان اكثر شفقتهم على الامة + ومن ذلك قول
 الشافعي واحداً قل الوتر ركعة واكثره احدى عشرة وأدنى الكمال ثلاث ركعات مع قول
 أبي حنيفة الوتر ثلاث ركعات بتسليمة واحدة لا يزداد عليها ولا ينقص منها ومع قول مالك
 الوتر ركعة قبلها شفع منه صل ولا صل لما قبلها من الشفع ولكن قل ركعتان +

فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث تويب منه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول الاتباع لامر الشارع والحكمة في كون العبد له صلاة الوتر بزيادة أو نقص مراعاة الشارع
 لاحوال امته على اختلاف طبقاتهم بالنظر لسرعة الحضور وبطئه في آخر ركعة من صلاة الوتر
 فرد الفرد كما قال تعالى وكلهم آتية يوم القيامة فحرقا فممن كان استعداده قويا وحصل
 الحضور مع الله تعالى في اول ركعة أو ثلث ركعة التي بذلت ومن لم يحصل له الحضور فله الزيادة
 حتى يحضر ذلك باحدى عشرة ركعة أو ثلاث عشرة ركعة أو أكثر كما قال مالك ووجه قول أبي
 حنيفة انه لا يزداد على ثلاث ركعات كون ذلك وترا لليل كما ان المغرب تراه في النهار ومن القواعد المقررة
 ان المشيه به على من المشيه فلا ينبغي الزيادة عليه ولا النقص عنه ما أمكن وقد سمعت سيد
 عليا الخواص رحمه الله يقول لا يسمى نقلا الا ما كان له نظير من الفرائض وما لا نظير له لا يقال
 فيه نقل وانما يقال فيه عمل به وخير وسمعت موارا يقول لا يكون النقل الا لمن كملت فرائضه
 وذلك خاص بالانبياء لعصمتهم وقد يتشبه بهم بعض الاولياء فيكون له اسم نقل انتهى وسمعت
 يقول ايضا ووجه قول مالك والشافعي انه يقرأ في ركعة الوتر الاخلاص والمعوذتين ان من أوثر
 فقد وجد الله تعالى واتقى عنه الشر ودخل طريق السعادة وذلك بغض ما يكون الى ابليس
 قلل لك أمره ان الامامان بقراءة المعوذتين دفعا للشركية وسوسته فهو خاص بالانبياء
 ووجه قول أبي حنيفة انه يقرأ في الأجزاء سورة الاخلاص فقط عدم الخوف من وسوسته ابليس
 في تلك الحصة وهو خاص بالانبياء انتهى ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان من أوثر
 ثم يحل لا يعيد الوتر مع قول أحمد انه يشفع بركعة ثم يعيده فالاول مخفف بعدم إعادة الوتر
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع في قوله صلى الله عليه وسلم
 لا وتران في ليلة وهو خاص بالانبياء الذين لا سبيل لا يلبس على توحيدهم ووجه الثاني الاتباع
 لبعض الصحابة وهو خاص بالاصاغر الذين لا يعلمون من كثرة التوحيد ولا لا يلبس عليهم سبيل
 ومعنى الحديث السابق ان من أوثر قبل ان يتأخر فقد في ما عليه فاذا قام يصلي بعد النوم فله ان يجتم
 بالشفع عما يقول الشارع لا وتران في ليلة أي فمن ختم آخر صلواته بالليل يشفع فهو تحت أمر
 في ذلك وسنتي ومن فهم هذا لا يحتاج الى نقص الوتر فافهم ومن ذلك قول مالك المشهور
 في الشافعي باستحباب القنوت في النصف الثاني من رمضان في آخر ركعة من تراويح مع قول
 أبي حنيفة وأحمد باستحباب ذلك في الوتر جميع السنة وبه قال جماعة من الشافعية كابن عبد الله
 وأبي منصور بن هجران وأبي الوليد البتاني يورى فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الشارع فعل ذلك في النصف الثاني من رمضان دون غيره ووجه
 الثاني ان فعله صلى الله عليه وسلم بالاصالة يقتضي الدعاء فاحذر الامام أبو حنيفة وأحمد بالاحتياط
 ومن الحكمة في ذلك ان الدعاء عقب التوحيد لا يورد والوتر بما يشهد لله بالقرنية والاحدية
 والواحدية وكان من الفتوة الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في تلك الحصة ولا يخص النفس فيها
 بالدعاء فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد ان صلاة النواويح في شهر رمضان

عشرون ركعة وانما في الجماعة افضل مع قول مالك في احادي الروايات عنه انها ستة وثلاثون
ركعة وان فعلها في البيت احب وبذلك قال ابو يوسف فقال من قدر على ان يصلي الزاوية
في بيته كما يصلي مع الإمام فالأحب ان يصلي في بيته فالاول في تشديد من حيث الامر بفعلها
في الجماعة وفيه تخفيف من حيث العذر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول وهو خاص
بالضعفاء ان الجماعة فيها رحمة بهم لعدم قوّة احصائهم على الوقوف وحده بين يدي الله تعالى
في عشرين ركعة فكان الايجمل لهم فعلها في جماعة خوفا ان تؤهق نفس من هبته الله عز وجل
ويخرج من حضرة لعدم من يتاسى به في ذلك الوقوف بخلاف اذا صلاها في جماعة ووجه الثاني
مراعاة حال الاكابر الذين يقدرون على الوقوف بين يدي الله تعالى افراد او مع خوفهم على انفسهم
ايضا من الوقوع في الرياء بخضعة الناس في المسجد كما سيأتي بسطه ان شاء الله تعالى
في الكلام على صلاة الجماعة في الفرائض ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد
انه يجوز قضاء الفوائض في الاوقات المني عنها مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز فالاول هو الحق
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انها صلاة لها سبب فكان ذلك
كاذن الملك في الدخول في حضرة بعد ان كان منع الناس من الدخول اليه ووجه الثاني ان الحق
تعالى منع من الصلاة في هذه الاوقات منعاً عاماً ولم يستثن صلاة فتشمل المقضية كما تشمل
المؤداة وايضا حذرت ان هذه الاوقات اوقات غضب الحق تعالى ولا ينبغي الوقوف بين يدي
ملوك في وقت غضبهم وذلك لان وقت الاستواء لا يوجد فيه تشاخص ظل يظهر ايما بخلاف بقول الزوا
فان الشاخص ان لم يكن ساجداً فظل نائب منابه وانما استثنى العلماء وقت الاستواء يوم
الجمعة لما ورد من قوعا ان جهنم تستجر كل يوم وقت الاستواء الا يوم الجمعة واسجارتها تباينة
عن الغضب الالهي ووجه استثناء حرم مكة من المنى عن الصلوة فيه في الاوقات المكيه
كون العبد هناك في حضرة الملك الخاصة فكانه من اهل البيت أو خدامه الذين لا ينبغي
من القرب من خدمته في وقت من الاوقات ووجه المنى ان الصلاة من بعد صلاة العصر
وبعد صلاة الصبح حتى تغرب الشمس وتطلع وتوقف قدر ما يكون عباد الشمس يتأهبون للسمجود
للمشمس في ذلك الوقت فتها أنا الشرع عن موافقتهم في الوقوف بين يدي الله في ذلك الوقت
هو با من مشاركتهم في صورة العبادة وان كان القصر مختلفاً من صلى العصر والصبح في أول
وقته كان المنى في حقه مني تحريم أي تحريم وسائل التحريم مقاصد كما تقدم في تحريم الاستمنا
من الجائز بما بين السرقة والوكية وان كان التحريم بالاصالة انما هو للاستمتاع بالفرح
فقط وقد بلغنا ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى حذيفة يصلي بعد العصر نافذة فعلاه
بالدرة فقال حذيفة انما كنت اعن موافقة الكفار وهم الآن لم يسجدوا فقال له عمر كل
الناس جرحون ذلك انتي وهذا سبب العلماء على المصلي الباب من خيان يفعل صلاة
العصر الصبح لئلا يتسلسل الامر الى موافقة الكفار في السجود للمشمس فافهم ومن
ذلك قول الشافعي في أرجح قوليه واحداً في احاد روايته انه ليس لمن فاته شيء من الصلوات

الروايات ان يقضيها ولو في اوقات الكراهة كالفرائض مع قول أبي حنيفة انها تقضى مع الفريضة
 اذا كانت ومع قول مالك انها لا تقضى وهو القول القديم للشافعي فالاول مشتد والثاني
 فيه بعض تشديد والناسات مخفف فرجع الامر الى مذهب الميراث وهو الاول القياس
 على الفرائض اذا كانت بجامع اذ لها وقتا معيناً وهي جوايزها يحصل في انقضائها من النقص
 فمن قضائها كاملة فقد احسن الادب مع ربه حيث لم يهمل اليه شيئاً اياها كتنظيره في
 الاضحية والكفارة وغيرها وان كان الكل منه تعالى واليه وجه قول أبي حنيفة ان التواتر
 التي كانت مع فريضةها تخالفي الاداء فلا ترتفع الفريضة الا ومعها اليها برنقضا وقد كان غنى
 ابن ابي طالب رضي الله عنه يذوق عذوبة اكل الرغيفين بعد المغرب قائماً ورفاعاً مع الفريضة
 فيقاس بذاته غيره كما قد ذكره ان من آداب ماوت الدنيا ان لا يكون في خادهم نقص في
 عصبية او دس او هزام في ديبك لتلايقهم بصرهم على نافر و ما كان اداً باسم ملول اليد
 دم فادب مع ملك الملوك من باب اولي وان كان الحق تعالى هو الخالق لذلك البلاد فادب
 ووجه انه ايما لا في الشافعي في انهم ان الروايات لا تقضى هو ان كل وقت لم يصيب من الخلة اذا
 قامت فلهذا لا يرد منه دس واربعة واربعة شيوخ يريدون ان يفرض الوقت المستقل من تلك
 العبادات ووجهها وقت الماصي مع انه كل في الحقيقة فمن اراد جعل العبادات المستقلة التي
 الماصي فكانت بعد اتيانها من قبل الحقيقة الى اولها وهذا خاص بنظر الاسكندر
 والاشافعي حاص بنظر اصاعه فرحم الله الائمة المجتهدين ما كان اكثر اديهم مع الله وخلفه
 ومع بعضهم بعضاً فكل ما لم يرد به المجتهد ذكره المجتهد الاخر من عادة لمتأه العباد علواً وسفلاً
 من خواص وتجهيز بين ومن ذلك قول الشافعي واحمد انه ليس لمن دخل المسجد وقد
 اقيمت الصلاة ان يصلي تحت المسجد ولا يغيرها مع قول أبي حنيفة ومالك انه اذا امرت
 الكوفة الثانية من الضيق استغل بكفني الفجر خارج المسجد في صورة ما اذا اقيمت الصلاة وهو
 خارج المسجد فالاول مشتد في امور التيمم والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مذهب الميراث
 ووجه الاول غلبة الهيبة والتعظيم على العبد في الفريضة وعلم بشدة مواخذه الله تعالى
 للعبد اذا اخل بالادب فيها اكثر من مواخذه له اذا اخل بادب في النافلة فقصد هذا العبد
 بفعل نتيجة الادمان على تحمل ما بين يديه في الفريضة من الهيبة والتعظيم ووجه
 الثاني شدة مواخذه فحصل اتيان تلك الصلاة في جماعة رجاء ان يكون الله تعالى غرض
 بعد من صلى في تلك الجماعة وشفعه في جميع المأمومين او غفر له معه ورجاء استخفاف
 طبعه في غير فلهذا قد اتفق بين يدي الله وحده في الفريضة فكان مختصلاً وقوفه مع
 الجماعة في زمن الله تعالى بالادب فقد ولى على حضرة الله عز وجل وتقريبه الحضور مع تلك
 الفريضة بانه من شدة الهيبة كما يعرف ذلك من صلى الصلاة على وجهها فتأمل ذلك
 فانه ما سمع عن ذلك فوالله في ذلك رحم الله تعالى ان كل وقت مني الشارع عن الصلاة
 في الاصل فضاء الصلاة فيه والتفعل الاسجد التلاوة مع قول الشافعي وغيره ان كل من

لها سبب متفق عليه يجوز فعلها فيه كالتي في الطواف والمندورة وسجود التلاوة والركعتين
عقب الوضوء قالوا واشتد في عدم صحة الصلاة في الوقت المذكور والثاني فيه تخفيف
الامر الى مرتبة الميزان وتقدم توجيهه بين القولين في الباب وانفقوا على كراهته التثقل بعد فعل
العصر والصبح حتى تغرب الشمس وظلم وقال ابو حنيفة صلى الصبح عند طلوع الشمس
لم يصح واذا شرع فيها فطلعت الشمس وهو فيها بطلت صلاته ومن ذلت قول أبي
حنيفة والثاني واحد كلوا هذه التثقل بعد ركعتي سنتي الفجر مع قول مالك بعدم كراهته ذلك
قالوا اول شدة في كراهته والثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
الاتباع فلم يبلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينقل بعد صلاة سنتي الفجر
شيئا انما كان يتحدث مع اصحابه فان لم يجد احدا يتحدث معه اصطفى على وجهه ورفع
رأسه على دراعه المنصوب حتى تقام الصلاة ثم ان ذلك خاص بقوام الليل الذين ادهر كواكب
النجم الا انهم حتى كادت مفاصلاهم تنقطع من الخشية فيكون ترك الصلاة بعد ركعتي الفجر كائنا
لزال الغيب الذي اصابهم فيجل هذا على حال الاكاره ويجل قول أبي حنيفة على حال الاصابع
الذين لم يحضروا ذلك التجلي الالهي مع اليقظة او ناسوا عنه يصح حمل ايضا على اكاره الاكارين
الذين حضروا ذلك التجلي الالهي واقد رهم الله تعالى على تحمله فلهم ايضا التثقل لقدرتهم
عليه كالاصابع فافهم ومن ذلك قول مالك والثاني باستثناء التثقل بمكة من التثقل
قول أبي حنيفة واحد كلوا هذه ذلك فالاول تخفيف والثاني مشد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول ان التثقل بمكة كعدم الملك في داره المأذون لهم في الدخول عليه
ساعة تاء ومن ليل او نهار بخلاف الوارد في الملك من الاتفاق ليس لهم الوقوف بين يديه
الا بعد اذن صريح من خدام الملك لهم ولو كان احدهم من اكبر الامراء فافهم ووجه الثاني ان
الخدوم ولو كان ماذون لهم في الوقوف بين يدي الملك اي وقت شاءوا فلزومهم الادب الا
باذن جدي اول لان الحق تعالى لا يقيد عليه فله ان يوجه عن ذلك الاذن بيليل وقوم
السنخ في الاحكام الشرعية والله تعالى اعلم

باب صلاة الجماعة

اجمعوا على ان صلاة الجماعة مشروعة وان يجب اظهارها في الناس فان امتنعوا منه قوتلوا
وانفقوا على وجوب الجماعة في حق المأمومين على ان اقل الجماعة امام ومأموم قائم عن يمينه فان
لم يبق عن يمينه بطلت صلاته عند اهل كاسياتي وعلى انه اذا سلم الامام وفي المأمومين مسكنون
فقد مضى بتمام الصلاة في الجمعة لم يخرج بخلافه في غير الجمعة فانهم اتفقوا في ذلك كاسياتي
وكذلك اتفقوا على ان من دخل في فرض الوقت فاقمت الجماعة وقد قام الى الثالثة قايس له
ان يقطعها او يدخل في الجماعة وكذلك اتفقوا على انه اذا انقضت الصلوة ولم يكن بينهم طريق
او يهزم الا تمام وكذلك اتفقوا على جواز التثقل بالاعتذار وكذلك اتفقوا على ان
امامه الاعلى غير هذا الاعلى ابن سيرين كاسياتي وكذلك اتفقوا على عدم صحة امامته المرأة

بالرجل في الفرائض وعلى ان الصلاة خلف المحدث لا يجوز وكذلك اتفقوا على كراهة ارتقاء
 المأموم على إمامه بغير حاجة فهذا ما وجدته من مسائل الجماعة والاتفاق وأماما اختلفوا
 فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة ان الجماعة في الفرائض غير الكيفية فرض كفاية وهو الأصح من قول
 الشافعي مع قوامها الكيفية وبه قال جماعة من أصحاب أبي حنيفة والشافعي مع قول الجماعة
 انها فرض عين وليست بشرط في صحة الصلاة عنده ولكن ان صلى منفردا عن القدوة مع الجماعة
 أتم وصحة الصلاة فالأول فيه تشديد والثاني تخفيف والثالث مشدّد فرجع الأمر إلى مريئتي
 الميزان ووجه الأول ان المقصود من الجماعة بالأصل إقامة شعار الدين في دولته الظاهر
 والباطن واشتدّ القلوب الأبدان فلا بد من طائفة في البلد تقوم بذلك والادعى ان الجماعة
 الدين وذهاب المقاصد والتساعّد وغلبة كلمة أهل الكفر على أهل كلمة الإيمان وأيضا فان
 صلاة الجماعة من جملة رحمة الله تعالى بالأصابع غر ليعتقوا ويشهدوا بكثرة الجماعة ورؤية بعضهم
 على الوقوف بين يدي رب الأرباب في حضرة تكاد أعضاء الأبناء والملائكة ان تتفصل منها فلو
 ان المنفرد أقبل في تلك الحضرة وحده وتجلّت له هيئة الله تعالى لما قدر على أن يقف حتى يتم
 الصلاة من شدة الخلال لعضائه حتى خضع فكان من رحمة الله تعالى به انه أمره أن يصلي مع
 جماعة يصح له انسانيه وتقوته العزم بهم كما يعرف ذلك من صلى الصلاة الحقيقية فان من صلى
 الصلاة العادية لا يعرف شيئا من ذلك وغايته ان يطأ في ركوعه وسجوده ويأعي معاني
 ما يقرأ من القرآن والذكر من شأن هذا المحبوب عما ملأه لماعة الأفعال والأقوال في الظاهر
 فافهم ووجه من قال انها تستلحقها باللسان التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم ولم يوجها كما ان
 المجتهد ان يلحقها بالواجب كما في صلاة الجمعة بحكم اجزائه وهكذا الحكم في جميع ما فعله الشارع
 ولم يبين لنا مرتبته هل هو واجب ومستحب فمن كان مقلدا لإمام فهو تحت حكمه فيما يقول من
 وجوب أو نهي ومن لم يكن مقلدا فليكنه التماسي رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الفعل
 فيأتي به بقطع النظر عن ثوبه فرضا أو سنة لملايحه فما وسع الشارح أو وسع ماصنفه الشارع
 وعلى ذلك جماعة من أهل الله عز وجل ووجه من قال انها فرض عين أخذه بظاهر الكلام وأمره
 تعالى بها في وقت شدة الخوف والتمام الحروب فلو أنها لم تكن واجبة على الإعيان لساخى تعالى
 الناس بها في وقت نظائر الرؤوس قد أمر الله تعالى العباد بها في شدة القتال أمرعا لم يسأله
 أحد في التخلف عنها الا لغيره لبقية المتأملين حال اشتغالهم بالصلاة ومنجاة ربهم فإذا
 صلى بهم ما شرع لهم أحرموا به كذلك وفي ذلك من الحكمة انه لو لا هؤلاء الذين هم سوا المكمل
 للصلاة المحضوم مع الله تعالى كان أحدهم يلتفت خوفا من ان يقال العذر ضرورة من حيث الخرج الذي
 فيه يتخاف من غير الله فانه يروق ولا يقطع قافهم ومن ذلك قول الجمهور ان الصلاة في الجماعة الكثرة
 أفضل مع قوامها ان فضل الصلاة مع الواحد أفضلها مع الكثير فالأول يخفف خاص بالضعفاء
 الذين لا يقدرون على الوقوف بين يدي الله مع الواحد والاثنين والثاني مشدّد خاص بالأقوياء
 الذين يقدرون على طول الوقوف بين يدي الله مع الواحد لغلبة العلم بالله بما زاد على الجوع

البشرى بخلاف غيرهم والله أعلم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بأن النساء أمانة الجماعة
 في بيوتهن من غير كراهة في ذلك مع قول أبي حنيفة ومالك بكراهة الجماعة لهن فالأول
 مخفف والثاني مشدد فوجه الأمر إلى مرتبتي الميزان + وجه الثاني أن الجماعة ما شرعت
 بالأصالة إلا لتأليف قلوب المؤمنين بعضها على بعض لأجل نصر الدين وإقامة شعائره
 فإن القلوب لا تزال تلتف ريعا عارضت بعضها بعضا في إزالة المنكر بعضا في ذلك العذر
 الذي يطلب إزالة فيفسد نظام الدين ومعلوم أن النساء لم يرصدن لمثل ذلك والاول
 تقوى الشارع جماعة النساء في عصرهم على قاصرين الجماعة في بيوتهم وفي المساجد خلف الرجال
 وإن لم يكن فيه نصر في الدين كالجهاد وإزالة المنكرات فقيه أشلاف لقلوب المؤمنين
 المسلم وذلك يؤل إلى نصر الدين في ذلك الباطن بين يدي الله عز وجل إذ التكليف بالحق
 عام للذكور والإناث فافهم + ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا يجب على الإمام نية الإمامة
 في غير الجماعة إنما هي مستحبة مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب عليه نية الإمامة إلا إن كان
 خلفه نساء فإن كانوا رجالا فلا يجب استئني الجماعة بعرفة والعبد بن فقال لا بد من نية
 الإمامة في هذه الثلاثة على الإطلاق وقال أحمد نية الإمامة شرط فالأول مخفف والثاني
 فيه تخفيف فتشديد من وجهين والثالث مشدد فوجه الأمر إلى مرتبتي الميزان + وجه
 الأول عدم ورود أمر بنية الإمامة عن الشارع وأيضا فإن صورة الارتباط قد حصلت
 بربطهم أفعالهم على أفعال ذلك كاف في إقامة الشعار ووجه الشق الأول من قول أبي حنيفة +
 ضعف رابطة النساء بالرجال في التعاضد والتعاون على إقامة شعار الدين فاحتاجوا إلى توجيه
 نية الإمام اليهن ليتقوى ربطهن به وبذلك علم توجيه ما إذا كانوا رجالا ووجه استثناء الجمعة
 والعبد بن والجمعة بعرفة شدة أمر الشارع بذلك وحصول الشعار بكثرة الجمع في هذه الصلوات
 فاستغنى الإمام فيما عدا ذلك عن تأكيد الارتباط به فيه ووجه قول أحمد الاحتياط
 ليرتبط المؤمن بالإمام يقينا وعكسه وهذا خاص بالضعفاء والأول خاص بالأقوياء الذين يشهدون
 ارتباطهم بالإمام في قلوبهم كالأمر المحسوس حتى أن بعضهم لا يلتبس عليه الحال لو غلط المبلغ
 في الأفعال كان كبدل الكروعر ولم يركع الإمام ومثل هذه في الرابطة الحقيقية التي كان عليها
 السلف الصالح فعلم أن من ادعى صحة الارتباط الباطن بإمامه وتبع المبلغ في الغلط هو من أهل
 التلبس على نفسه فتأمل + ومن ذلك قول مالك والشافعي في أصح قوليه وأحمد أنه لو نوى
 المنقرح الدخول في الجماعة من غير قطع للصلاة صح مع قول أبي حنيفة أن ذلك يبطل الصلاة
 فالأول مخفف والثاني مشدد فوجه الأمر إلى مرتبتي الميزان + وجه الأول أنه طلب ارتباط
 صلوات الجماعة فزاد جزاؤهم في إقامة الشعار حسنة ووجه الثاني أن نية الإمامة
 في أثناء الصلاة كالاشتغال بالخلق عن الحق بخلافها في أول الصلاة نسوهم العبد بها ليدخل
 في الارتباط بإمامه وهذا خاص بالأصاغر كما أن الأول خاص بالأكابر وأصح مقام الجمع فلم
 يخرجوا بذلك عن شهود الحق تعالى بل ازدادوا به شهودا عما كانوا عليه من الانفراد وفي ذلك

من الادب مع الله ما لا يخفى على عارف قاله ما كل أحد يقدر على خطاب الحق تعالى من اول الصلاة
الى اخرها بلا واسطة وهو منقطع فافهم ١ ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة ان ما اذرك
انما موم من صلاة الامام فاول صلاة في التشهدات واخر صلاة في القراءة مع قول
الشافعي انه اول صلاة فخلا وحكما فيعيد في الباقي القنوت ومع قول مالك في التشهد رعة
اخرها وهو احدي الروايتين عن احمد فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث فيه
تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي المبران ٢ ووجه الاول عدم الاختلاف على الامام ظاهر بما خلفه
الافعال فلا يصح القراءة بل ربما كانت قراعة وحده اتم من قراعة مع الامام من حيث الحضور
مع الله تعالى ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط فيوافق الامام فيما هو فيه فلا يخفف عليه ياتي
به ثانيا في محله الاصل فلذلك كان بوافق الامام في التشهد والتسبيحات وكره بتنعيل
بل عاء الافتتاح لان موافقة الامام في هذا الموضع اهم ووجه الثالث الكفاية تسبوق بما فعله
مع الامام من التشهد والقنوت وغير ذلك وهو تاس بالاصح والذين يتقاهم عليهم مناجاة الله
في القنوت والكلوسى حلهم كما ان كلام الشافعي محقق على حال الركاء بولهم فدررة على مناجاة
الحق جل وعلا وحدهم فافهم ٣ ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة ان من دخل المسجد
فوجد امامه قد فرغ من الصلاة كره له ان يتأخر في صلاة اخرى الا ان يكون السيد
على من الناس مع قول احمد انه لا يكره اقامته انما بعد الركعة الثانية فافهم ٤ وتخفيف
والتالي تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي المبران ٤ ووجه الاول خوف ثانياة السلب عن
الامام الاول او حصول تنويع له من جهة الاقنية ان عليه قيصر يصلي بالناس في ذلك
وهو شك في تفسيره كذا يرك في قلوب السامعين به ووجه قولهم ان في اقامة الجماعة ثانيا
زيادة الاجر والثواب للجماعة ان يتدلى كما واصله من شيئا الاول او من شيئا من الجماعة
ان لم يكونوا صلو او بما كان في الجماعة الثانية من شيئا من شيئا من الجماعة
في الصلاة او لا يستطعم الوضوء وحده اصل من شدة هذه فافهم ٥ ومن ذلك قول الشافعي
ان من صلى منفردا ثم اذرت جماعة يصلون استحب له ان يصليها معهم ومن ذلك قول مالك الا في
المغرب فان صلى جماعة ثم اذرت جماعة اخرى فالواجب من ذلك ذهب الشافعي الى عيها وهو قول
احمد الا في الصبح والعصر مع قواما لك في رواية الاخرى ان من صلى جماعة عذرا بعيد ومن صلى
منفردا أعاد في الجماعة المغرب وقال الا واذعي الا الصبح والمغرب قال ابو حنيفة لا يعيد الا الظهر
والعشاء وقال الحسن يعيد الا الصبح والعصر فالاول فيه تشديد في مسألة من صلى منفردا
ومن صلى جماعة والثالث فيه تخفيف وكذلك ما بعد فرجع الامر الى مرتبتي المبران ٦ ووجه الاول
الاتباع وربما كان في الصلاة الاولى تقص فجار في الصلاة الثانية وانما استثنى مالك المغرب تخفيفا
على الناس لضيق وقتهم ولمراحة العشاء بفتح العين لرعاة وانما استثنى احمد الصبح والعصر لهنى
الشتاء عن الصلاة بعد فعلهم الى ان تغرب الشمس وتطلع الشمس مع ما في الامة من
أجدة الفل من حيث جواز الترتيب وان كان لها حكم القرص من جهة وجوب القيام فيها

مع القدرة وتحريم الخروج منها بعد عن رفع العلم ان للصلاة المعادة وجهين وجه الى القليلة ووجه
الى الفريضة لا وجه واحد وجه قول الاوزاعي ما قلناه من التي عن الصلاة عقب الصبح
وتخفيف الامر على الناس بعد المغرب ووجه قول أبي حنيفة الا الظهر والعشاء أي فانه بعد
كون وقت الظهر قد يغلب فيه الحجاب فلا يكاد العيد فيه يأتي بالصلاة على الكمال فكانت
اعادته جارية لما فيه من النقص وما العشاء فانه عقب نقيب النهار في آخر الحرف والمعاشر
عادة مع غلظ الحجاب فيها أيضا وبذلك استحب الشارع لامة تأخيرها الى ان يمضي ثلث الليل
الاول كما أشار اليه حديث لولا ان استق على الفتى لآخرت العشاء الى ثلث الليل ووجه قول
الحسن هو الوجه في قول أحمد والله اعلم + ومن ذلك قول الامام الشافعي في آخره ان فرض
اداءه هو الاول والثانية تطوع مع قول الشافعي في التيمم ان فرضه الثانية مع قول
مسند وأحمد والأوزاعي والشعبي انما جميعا فرضه فالاول تخفيف والثاني مشدد وانتقلت
في التشيين فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + وجه الاول مستوفى بخطاب عنه بهما وجه الثاني
خذ بالحناط ونبذة الجرح لما عساه يقع في الاول من التيمم وجه الثالث راعى فيه
الله تعالى ادب مع الشارع حيث سكت عن بيان وجود ذلك ووجه قول عبد الله بن عمر وقال
+ من سئل عن ذلك الى الله يحبس الله تعالى منه ما يشاء + ومن ثلث قول الشافعي
وأحمد ان الامم اذا أحس بداخل وهو العزم او في التشهد الآخر لم ينتهي الى انتظار مع قول
أبي حنيفة ومالك بكراهة ذلك وهو قول الشافعي فالاول مشددا مستحب لا انتظار وادب
تخفيف في ترك ذلك أصلا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان في ذلك عوارض
استسهل على تغيير فضيلة الخضوع لله في الركوع مع تركه عن أو جلوسه بركبة مع
استسهل بين وجه الثاني للمغرب من التشريك بين مواءمة الخوض ومواءمة الخوض في ذلك
مثل ذلك مغفورا أو سمعت مسك علب الخواص رحمه الله تعالى يقول انما من لم يركب في الركعة
انتظار بداخل اذا أحسن الامم في الركوع أو التشهد لا حرام فيه بل هو ان ذلك لا يغير
انتظار ذلك الداحل عن ربه عز وجل من حيث انها من عيب الامم الا عظيمة ولو ارب
هذين الامامين علما أن ذلك يشغل ذلك الامم عن ربه ما استحب في ذلك فافهم وسنة ضحا
يقول كلام الشافعي وأحمد خاص بالامم الذي أعطاه الله سبحانه الفوز ويحذر له ما أعين
فغير ينظر بها الى الحق جل وعلا وعين ينظر بها الى الخلق والى ما يرضى به من سبها الى
الحق والخلق معا فاعلم ان الكراهة خاصة بالاصاغر أما الكبار ومنهم من ذلك وطعا
فافهم + ومن ذلك قول الامام أحمد وهو الواجب من مذهب الامام الشافعي انه لو نوى التمام
ومفارقة امامه من غير ان يرتبط مع قول أبي حنيفة ومالك انها تبطل فالاول تخفيف
الثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان تمام الصلاة خلف الامم انما
ادب بل صفة صلاة فؤادي فيما عدا الجمعة والصلاة المعادة ووجه الثاني انه بالخوض في
ربط نية تمام الصلاة خلفه فكانه قطع الصلاة بالنية وذلك مبطل ومنصب الامم في الصلاة

يجوز جواز الخروج من طلعتة وموافقتة كالامام الاعظم بل الامامة في الصلاة هي منصب
بالاصالة فمن فارق امامه فستق ومات ميتة جاهلية كمن فارق اتباع رسول الله صلى الله عليه
وسلم ونجح عن شرع لا سيما ان اوهمت للمقارفة القديمة في دين الامام فافهم + ومن ذلك
قول الامام مالك والشافعي بصحة قدوة المأموم بالامام وبينهما منرا وطريق مع قول أبي حنيفة انها
لا يصح فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان المراد معوق المأموم بانتقالات الامام
وهو حاصل ووجه الثاني ان شرط الارتباط ان يحول بين الامام والمأموم حائل ولو معنويا
فكما انقطعت صورة الارتباط بينهما من حيث الجسم كذا ان انقطعت من حيث القلوب كما أشهد
اليه خبر ولا تختلفوا عليه فتختلف قلوبكم فانه صلى الله عليه وسلم حكم باختلاف القلوب
لاختلاف الصدور وعدم استوائها في الموقف فلكل من القولين وجه + ومن ذلك قول مالك
والشافعي واحمد ان من صلى في بيت يصلاة الامام في المسجد وهذا حائل يمنع رتبة الصلوة
لم يصح مع قول أبي حنيفة في المشهور عنه انه يصح في الاول مشدد والثاني مخفف فرفع الامور
مرتبة الميزان + ووجه الاول اظهار الشعار المقصود من صلاة الجماعة في دولة الظاهر للمخلق
ووجه الثاني في ذلك حصول الشعار في دولة الباطن الذي هو علم الله تعالى وحضرة فلكل
وجه وقد رأت من يصلي خلف امام بيت المقدس أو مكة وهو بمطهر لا تحت الجبال ولا غيرها
ولكن قلقات هذا قصيدة امتثال امر الشارع بالاجتماع مكان واحد عرفا وكان سيدا على
الخواص رحمه الله تعالى يذهب مكة وبيت المقدس وغيرها فيصلي مع الامام ثم يرجع ويقول
اتباع السنتي ولي وكذلك كان يفعل سيد ابراهيم المبتولى كما اخبرني بذلك شيخ
الاسلام زكريا رحمه الله تعالى انتهى ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك واحمد انه لا يجوز
الاقتداء المفترض بالمتفعل كما لا يجوز عندهم ان يصلي فرضا خلف من يصلي فرضا اخر مع قول
الشافعي ان ذلك يجوز فالاول مشدد والثاني مخفف فرفع الامور الى مرتبتي الميزان + ووجه
الاول ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم ولا تختلفوا عليه أي الامام فتختلف قلوبكم فانه شمل
الاختلاف عليه في الافعال الباطنة كما شمل الاختلاف عليه في الافعال الظاهرة على حد سواء
ووجه الثاني كون اختلاف أفعال القلوب لا يظهر به مخالفة الامام عند الناس فالأمة
الثلاثة راعوا المخالفة القلبية والشافعي راعى المخالفة الظاهرة ولا شك ان من رعى الباطن
والظاهر معا أكمل ممن راعى أحدهما مع جواز كل منهما على الفزادة فافهم + ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة بعدم صحة امالة الصبي المميز في الجمعة مع قول الشافعي بجواز الاقتداء به
كغيرها وان كان البالغ أولى بالامامة من الصبي بل اختلاف فالاول مشدد والثاني مخفف
ووجه الاول ان منصب الامامة في الجمعة وغيرها من منصب الامام الاعظم وقد اتفقوا على ان
من شرطه ان يكون بالغاً بالغاً والثاني ان المراد عدم اخلاقه بواجبات الصلاة وادائها وذلك
حاصل بالصبي المميز الذي يميز بين الفرائض والسنن ويحترز عن الصلاة مع الكحل والنحو أيضا
فانه لا ذنب عليه بخلاف البالغ فاشبه الامام العادل المحفوظ من الذنوب فافهم + ومن ذلك قول

الائمة الثلاثة ان امامة العبد في غير الجماعة صحيحة من غير كراهة مع قول الخليفة بكونه
امامة العبد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
سكوت الشارع على امامة العبد باصحابه وقوله صلى الله عليه وسلم الا افضل من علي بن ابي طالب
عبد علي حوالا لا تقوى وربما يكون ذلك العبد اتقى لله من الحرم اكثر ذلوا انكسار ابن زيد رضي الله
منهما عند الله على الحوال الذي عند كبر وغوة نفس ووجه الثاني كون الامامة في الاصل من
منصب الامام الاعظم ومعلوم انه يشترط أن يكون حرا فكذا القول في نائيه وان كان البديل
ليس من شرطه أن يكون على صورة المبدل من كل وجه فافهم ومن ذلك قول الامام الشافعي
ان البصير والاعمى في الامامة سواء مع قول ابن سيرين وعلى حقيقته ان البصير اولى واختاره
ابو اسحق السيرازي من الشافعية وجماعته مع انها صحيحة بما لا يتناقض فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم ورود خبر في ذلك مع ان الله
على نور القلب عند الله تعالى لا على نور البصر الظاهر ووجه الثاني ان الامامة من منصب
الامام الاعظم فكما لا يكون الامام الاعظم اعمى فكذلك نائيه ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة بكونه امامة من لا يعرف كونه مع قول جليل كراهة فالاول مشدد والثاني مخفف
ووجه الاول طلب الائمة اتصال سنده بالامام الى حضرة خطاب الله عز وجل ومن لا يعرف
الهامون اياه مقطوع النسب والوصلة بحضرة خطاب الله عز وجل لان ولد الزنا لا ينبغي ان
يكون واسطة بيننا وبين خطاب الله عز وجل بالقراءة وبالدعاء لئلا يفسد تقصده وتكون
تولد من عصيته كما اشار اليه قوله تعالى في الزنا انه كان فاحشة ومقتنا وساء سبيلا وايضا
روى عن بعضهم انه قال ان الله تعالى راعى السند الباطن كما راعى السند الظاهر بل اولى ووجه
الثاني عدم ورود خبر في ذلك ويقول صاحب قد آمنوا الله تعالى بالسمع والطاعة لمؤيده
عليها وان كان ناقصا اديا مع الله الذي ولاه وتقصد راجع نفسه لا يثبت بها البناء انهم من
ذلك قول الخليفة والشافعي واحمد في احدي روايته بصحة امامة الفاسق مع كراهة مع قول
مالك واحمد في امته وابنيه انها لا تصح الا لنفسه بل لا تأويل ويعين من صلى خلفه الصلوة وان
يتأويل اعاد مادام في الوقت فالاول مخفف والثاني مشدد بالشرط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان ووجه الاول صلاة الصحابة خلف الحجاج قال ابن عمر رضي الله عنهما قد اخطا من
قتلهم من الصحابة والتابعين فبلغوا مائة الف وعشرين الفا وانما صحبة الائمة الذين كانوا من صلاة
المامونين خلفه لانه يحتمل انه يتوب عقوب كل ذنب توبة صحيحة وانما كونه خلفه لا خصال
اصرارهم وقال بعضهم لا ينضو لنا الصلاة خلف فاسق اذا اتى بانعزال الصلاة على الكمال لانه
ما من تكبير لله وقراءة وركوع وسجود ونسبح واستغفار من حين يحرم بها الى ان يسلم منها
فلا توصف بفسق في جوهرها وانما جاءت الكراهة من استحباب الذهن فيستقاه الذي
فعله خارج الصلاة الى ان دخل في الصلاة وذلك تقصص موجه لكراهة المامونين للامام
وقد صرح الشافعي بعدم رفع صلاة من امر قوما وهم له كارهون وقال يجعلوا اعتكاف خيبر كما

قائم وفدكم فيما بينكم وبين ربيكم انتهى ووجه من قال بعدم صحة امامته عدم اتصال السند
 للمؤمنين بحضرة الله عز وجل من جهة الارتباط الباطن اذا فاسد لا يصح له دخول حضرة الله
 الخاصة ابد حتى يتطهر من ذنوبه كلها فان الذنوب الباطنة فضل عن الظاهرة علم
 كالنجاسة المحسوسة عند الله تعالى على حد سواء فكما ان من صلى في بدنه نجاسة لا يعفى عنها
 او لغة بلا طهارة لا تصح صلاته فكذا من تلبس بالذنوب وفسق بها فافهم + ومن ذلك
 اتفاق الأئمة الثلاثة على عدم جواز امامة المرأة في صلاة التراويح بالرجال مع قول أحمد بجواز
 ذلك لكن بشرط أن تكون متأخرة فالاول مشدد والثاني مخفف فوجه الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول مني الشارع عن امامة المرأة للرجال لان الامامة في الصلاة من منصب
 الامام الاعظم وهو لا يصح أن يكون امرأة ووجه الثاني عدم المنى في امامتها في التراويح
 من حيث أن الجماعة فيها بدعة عند أحمد ان كانت حسنة بخلاف امامتها في مثل العيدين
 والكسوف والاستسقاء وغيرها مما شرعت فيه الجماعة فلا تصح امامتها فيه إجماعا بطلا
 ولنصب الشارع ان يتأخر عن القيام به الرجال ويقدم له النساء فان ذلك يؤذي بقلة
 الاعتناء به فافهم + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الاقعة الذي يحسن الفاتحة أولى من
 الاقراء مع قول الجمل ان الاقراء الذي يحسن القرآن كله دون احكام الصلاة أولى فالاول مشدد والثاني
 في معرفة الفقه دون القراءة والثاني عكسه فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان معرفة
 المصلي واجبات الصلاة فقط أولى من الاقراء الذي لا يعرف الواجبات ووجه الثاني عكسه
 لزيادة تكثرة حمل الوحي لاسيما ان كان يحفظ القرآن كله وصاحب هذا القول يقول
 الاصل السلافة من وقوع الامام في السهو وفيما يحل بالصحة ويصح حمل قول الامام أحمد على
 الاقراء الذي يعرف الفقه كما كان عليه السلف الصالح فلا يكون مخالفا لبقية الأئمة فتأمل ومن
 ذلك قول أبي حنيفة لا تصح صلاة القارئ خلف الا في لبطلان صلاتها مع قول مالك بطلان
 صلاة القارئ وحده ومع قول الشافعي يصح صلاة الا في لبطلان صلاة القارئ
 الا في قولين فالاول مشدد والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث فوجه الامر الى مرتبة
 الميزان قالوا والافى هو الذي لا يقيم الفاتحة ووجه الاول نقص الا في عن منصب الامامة
 فهو كالمراة اذا صلت بالرجل وان قيل يصح صلاة تهادون الرجل ووجه الثاني ان صلاة الا في
 نفسه صحيحة لانه صلى بحسب ما قدر عليه من الفصاحة بخلاف القارئ ما كان له ان يصلي خلف
 ناقصا لكن وبذلك يوجه أرجح قول الشافعي رحمه الله تعالى ويصح حمل الاول على حاله هل
 الورع والاحتياط والثاني والثالث على من كان دونهم في الاحتياط فتأمل ومن ذلك
 قول الشافعي وأحمد تصح صلاة من صلى خلف محدث في غير الجمعة ثريان له حديثه أما في الجمعة
 فلا يصح الا بشرط أن يتم العذر بغيره مع قول أبي حنيفة تبطل صلاة من صلى خلف المحدث بكل
 حال ومع قول مالك ان كان الامام ناسيا لمحدث نفسه صحته صلاة من خلفه وان كان عالما
 فالاول والثالث فيهما تشديد والثاني مشدد فوجه الامر في ذلك الى مرتبة الميزان ووجه الاول

العمل بظن القدي طهارة امامه عن الحديث الا في الجملة لا بشرط كمال العدد وصحة صلاتهم
 فيها والحديث لم يصر صراحة ولذلك شبه الائمة في الجملة خلف امام يادون غيرها ووجه الثاني
 العمل بقوله تعالى ولا تؤدوا ذرة وزر اخرى وتوجيه الشق الاول من قول مالك كتوجيه الاول
 فافهم + ومن ذلك قول الشافعي بجملة صلاة التمام خلف القائل بعد رجع قول أبي حنيفة
 واحمل انهم يصلون خلفه قعودا وهو قول مالك في احاديث روايته قالوا لم يخفف اخذ بالاحتياط
 والثاني مستند في القعود اخذ بالرخصة فرجع الامر الى مرتبة الميزان + ووجه الاول ان الله
 تعالى كلف كلام من الامام والمأموم أن يبذل وسعه وقد بذل كل منهما وسعه ووجه الثاني
 العمل بحديث واذا صلى يعني الامام قاعدا فاضلوا قعودا اجمعين وهذا الحديث وان كان منسوخا
 عند جماعة فلم يثبت شذذه عند صاحب هذا القول فجوز العمل به سدا لباب الاختلاف على
 الامام في الافعال الظاهرة مطلقا فافهم + ومن ذلك قول الشافعي واحمل انه يجوز للراعي
 والساجد ان يتأبأ بالموي في الركوع والتسجود مع قول مالك والي حنيفة بان ذلك لا يجوز
 فالاول مخفف واشتاق مستند فرجع الامر الى مرتبة الميزان + ووجه الاول كون الشارع
 لم يكلف كل واحد من الخلق الا بقدر استطاعته وقد فعل كل واحد استطاعته ووجه الثاني
 ان الموي لا يصلح ان يكون اماما لان الامعاء لا يهتدى اليه اكثر الناس وربما ثبتت الحركات
 على المأمومين القادرين فقوتهم فضيلة المتابعة ومن شأن الامام ان يكسب الناس الفضيلة
 لانه يقصدهم اياها ومن هنا قالوا ان يقرب الامام لا يكون الا بالمصالح فافهم + ومن ذلك قول
 الامام مالك والشافعي واحمد انه لا ينبغي للامام ان يقوم للصلاة لا بعد فرائض المؤذن من الإقامة
 فيقوم حينئذ ليعمل الصلوة مع قول أبي حنيفة انه يقوم عند قول المؤذن حتى على الصلاة ويتبعه
 الى خلفه فاذا قال قد قامت الصلاة كبر الامام وأحرم فاذا تمت الإقامة أخذ الامام في القراءة
 فالاول مخفف والثاني مستند فرجع الامر الى مرتبة الميزان + ووجه الاول اني امر الاذن
 في الوقوف بين يدي الله تعالى لا يحصل الا بتمام لفظ الإقامة ووجه الثاني ان قول المؤذن
 حتى على الصلاة اذن في الوقوف أي هلموا الى الوقوف بين يدي ربكم فمنهم السريع ومنهم البطي
 فمن كان اسرع للوقوف بين يدي الله تعالى كان اقرب من الله تعالى في الجنة واسرع في
 المنهوض على الصراط فافهم + ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الواحد يقف عن يمين الامام
 فان وقف عن يساره ولم يكن أحد على يمين الامام لم يتبطل صلاته مع قول احمد انها تبطل ومع
 قول سعيد بن المسيب يقف المأموم عن يسار الامام ومع قول النخعي يقف خلفه الى ان يركع
 فان جاء آخر والا وقف عن يمينه اذ اركع فالاول مخفف بعدم بطلان الصلاة والثاني
 مستند والثالث مخفف والرابع مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع
 ويكون البمين اشرف ووجه الثاني ان فيه مخالفة السنة وقد صرحت الاحاديث برده على كل من خالفها
 ووجه الثالث كون اليسار محل القلب الذي هو قطب المأمور في الاقتداء ولهذا كان من يكسب

على يسار القطيباً على مقاما من يجلس عن يمينه واذا مات القطيب ورثه الذي على اليسار وجلس
 الذي كان على اليمين على اليسار وقد شئى اكا بوالد له على ذلك ايضا ووجه الرابع ان موقف
 المأموم حقيقة انما هو خلقه اى بعد كما هو بعينه في الافعال فاعلم ذلك ومن ذلك اتفاق الاثمة على
 ان الرجلين يصنفان خلف الامام اذا جاء مع قول ابن مسعود ان الامام يقف بينهما فالاول
 دليله الاتباع والثاني ان فيه عدل لهما ووجه الاول ان الاثنين صف ووجه الثاني ان
 الصفين يكونان ثلاثة فالكثرة ومن ذلك قول الشافعي انه اذا حضر رجال وصبيان ونساء
 ونساء يقف خلف الامام الرجال ثم الصبيان ثم النساء مع قول مالك وبعض اصحاب الشافعي
 انه يقف بين كل رجلين صبي ليتعلم الصلاة منهما فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول
 ان الياءين أولى بالتقديم والصبي من جنس الرجال على كل حال والكنى يحتمل انه ذكر فقدم
 على النساء ووجه الثاني مراعاة تعليم الصبي افعال الصلاة مما يكون عن يمينه ويميلون عن
 شماله فانه أسهل في التعليم ممن هو امامه فقط فوجه الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 قول الاثمة الثلاثة انه اذا وقفت امرأة في صف الرجال لم تبطل صلاة واحد منهم مع قول مالك
 حقيقة بطلان صلاة من على يمينها ومن على شمالها وصلاة من خلفها ان صلاة كل واحد من
 مخفف وهو خاص بالاكا بوالدين لا يلهمهم عن الله شئ من شهوات الدنيا من نساء وغيرهن
 والثاني مشدد وهو خاص بالاصاغر الذين يميلون الى الشهوات بحكم الطبع فوجه الامر الى
 مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان من صلى منفردا خلف الصف طحت صلاته
 مع الكراهة عند بعضهم مع قول احمد ببطلان صلاة ان ركع مع الامام وهو وحده ومع قول
 النخعي لا صلاة لمن صلى خلف الصف وحده فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث
 مشدد فوجه الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان مدار القدوة على الاقتداء بالافعال في
 الموقف وانما كره ذلك لخروجه عن صورة الاختفاء الطاهرة التي شرع لاجلها الجماعة من حيث
 انها دليل الاختفاء القلوب كما اشار به حديث ستوية الصفوف في قوله لا تختلفوا صلواتكم
 تختلف قلوبكم ووجه الثاني ان الواقف خلف الصف حكم حكم من يربط صلاته بامامه
 وفعل معه زكنا وذلك يقطع ارتباط صلاته خلف الامام بخلاف ما اذا لم يركع فيحكم بغيره
 بقصر الزمن ومن هذا يعلم توجيه كلام النخعي ومن ذلك قول ابى حنيفة واهله الشافعي في اجماع
 قوله ببطلان صلاة من تقدم على امامه في الموقف مع قول مالك بغيره صلاة فالاول مشدد
 في الموقف والثاني مخفف فيه فوجه الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول مراعاة منصب الامام
 في الظاهر من حيث ان الواقف امام امامه فيه من سوء الادب لا يخفى وليس هو بمنزلة امام
 عند من يراه فانه واقف في مكان الامام ووجه الثاني ان الله تعالى يضرب الامام في الارض
 كالتاب عنه في تبليغ امره وبهية لا يعرف كما ان الحق تعالى لا يتجيز في جهة فكل ذلك
 ناشئ من حيث المعنى وكما اننا لا نشاء الا ما شاء الله وهو في غير جهة فكل ذلك القول
 في التاب يجب ان تكون افعالنا بتعالا فعاله ولو لم يكن في جهة القبلة ويؤيد الامام

مالك في ذلك اختلاف الصحابة في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه ان يكون فان طأ ثقت
من الصحابة كانت تقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اماما مع تقدمه الى بي بي
عليه في الموقف وتقريره له على ذلك وهذا اعظم شاهد لصحة صلاة المأموم مع تقدمه في الموقف
على امامه لكن لما نظر الى الاحتمال ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم مأموما سقط
الاحتجاج به عند الأئمة الثلاثة فافهم وهذا سرار يعرفها اهل الله تعالى لا سطر في كتاب ومن
ذلك قول الامام مالك ان من صلا في دابة صلاة الامام في المسجد وكان يسمع التكبير صحت
صلاة الا في الجمعة فانه لا يصح الا في الجامع او رحابه المتصلة به مع قول الامام الى حليفة تصح صلاة
من ذكر خلفه في الجمعة وغيرها مع قول عطاء ان الاعتبار بالعلم بانتقالات الامام دون
المشاهدة ودون الحلل في الصفوف وهو قول الحنفى والحسن البصرى وبه قال الشافعى فالاول
فيه تشديد والثاني تخفيف فارجع الامور الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان مراد الشارع باجتماع
الناس في الجمعة صلاة الائتلاف ليتعاضدوا على القيام بالجهاد وشعائر الدين فحاشا لامام مالك
ان يخلف قلوبهم باختلاف موقفهم فشد فيه قياسا على قوله صلى الله عليه وسلم سووا صفوفكم
ولا تختلفوا فاختلف قلوبكم فحكم بوقوع الاختلاف في القلوب باختلاف الموقف واذا اختلفت
القلوب وقع التقاطع والقد الرواوة وصار كل واحد يعارض الآخر في أقواله وافعاله
ولو امر بمعرف ومهيا عن منكر ومن شئت فليجرب واحفظ عن الامام مالك انه سئل عن
الصلاة في البيت المنقلب بالمسجد هل يلحق بوجاهة حتى تصح الصلاة فيه مطلقا فقال ان احتاج
ذلك البيت الى استئذان في الدخول فلا تصح الصلاة فيه والا صحت انتهى ووجه هذا ان كل
مكان احتاج الدخول اليه الى استئذان فهو بيوت الناس أشبه فان بيوت الله لا تحتاج الى
اذن من الخلق ووجه الثاني وما بعده من أصل المسئلة ان الاعتبار بالعلم بانتقالات الامام فقط
فيحت كان المأموم يعرف انتقالات الامام صحت صلاته وكأنه معه في موضع واحد ومن هنا قلنا صحة
صلاة من صلى بمصر خلف من يصلي بالحرم المكي أو بيت المقدس مثلا اذا كشف له عنه وطار
يعرف انتقالاته لان أصحاب هذا المقام قلوبهم متلفذة ولو كان بينهم وبين امامهم بعد المشرقين
لزوال الحسد والبغضاء من قلوبهم ولا يحتاجون الى قوب الرحمة بل ربما كانت أجسامهم مع
البعاد اقرب من الضيق لمحبة الدنيا بكتف أخيه كما قال تعالى يحسبهم جميعا وقلوبهم شتى
والله أعلم

* باب صلاة المسافر *

اتفق الأئمة كلهم على جواز القصر في السفر وعلى انه اذا كان السفر اكثر من صلاة ثلاثة أيام
فالقصر افضل هذا ما وجدته من مسائل الاجماع * ولما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الامام
أبي حنيفة ان القصر عزيمته مع قول الأئمة الثلاثة انه رخصة في السفر الجائرة ومع قول داود انه
لا يجوز الا في سفر واجب عنه أيضا انه يختص بالخوف فالاول محقق والثاني مشدود والثالث
فيه تشديد وكذلك الرابع فارجع الامور الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان بعض الناس ربما

أفقت نفوسهم من القصر فشد الإمام أوحيفة عليهم فيه كما قالوا في مسجده الخف انه اذا فترت
 منه النفس وجب ليخرج عن العيصا للشارع في الباطن ووجه الثاني التخفيف على العباد فان
 السفر مظنة المشقة ولو سافر العبد في حققة فمن وجد قوة في نفسه كان الاكمل افضل ومن
 مشقة كانت رخصته الشارع له افضل ومولد الشارع من العباد ان يأتي احدهم الى العباد
 باقتراح صدر من سرور ويعز ذلك من جملة فضل الله عليه الذي اهدى لان يقف بين يديه نتيجة
 كما بناجيه الايناء والملايكة ومن كان يجد في نفسه حصرا وصيقا من طول الوقوف بين يديه
 فالفضل له افضل مثلا يصبر اقل كما المكره فيمقت الله على ذلك قال تعالى فمن يرد الله أن يهدي
 بشره فهو له لا سلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا مما يصعد في السماء
 فالاول خاص بالاصاغر والثاني خاص بالمتوسطين ووجه الثالث ان السفر الذي تنظر
 والصحابة فيه كان واجبا من حيث انه يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم حال حياته واد
 رأس علماء أهل الظاهر فوقف على حد ما كان في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وقاس عليه كل
 مكان واجبا من السفر وكذلك تخصيصه القصر بالخوف هو على حد ما ورد في القرآن فافهم
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجوز القصر في سفر العيصية ولا الترخيص فيه برخص السفر
 بحال مع قول الامام أبي حنيفة يجوز الترخيص في سفر العيصية فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى المرتبة الميزان ووجه الاول كون الرخص لا تتناط بالمعاصي وقد قال تعالى
 في المضطر الى اكل الميتة فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لاثم وقال فمن اضطر غير بالغ ولا
 ومن كان يائسا او متعديا حذر الله فهو عدو لله لا يستحق لزول الرخصة عليه ولا التخفيف عنه
 بل عقبة الوجود كله ومن عقبة الوجود كله فاللائق به كثرة الحكمة وزيادة الكرم والسجود
 حتى يقيه السيد ويوصي عليه وهيئات أن يوصي ربه بصلاة تامة من غير قصر اذ
 من هذا الوجه ان تكليفه بطول الوقوف بين يدي ربه بزيادة ركعتين وهو غضبان
 عليه أشد عليه من دخول النار فكما وقف بين يديه ينظر اليه نظرا غضيب ذلك أشد
 عقوبة له باطنا ومن هنا يعلم توجيه قول أبي حنيفة بأن العاصي يقصر خوفا عليه من حصول
 زيادة المقت بطول وقوفه بين يدي الله وهو غضبان عليه فحين القصر في حق رخصة وقال
 بعضهم ان الرخص انما وضعت بالاصالة لا بقص الناس مقاما وهو العاصي فانه لا نقص
 منه فكان عدم جواز القصر له من باب ويلوناهم بالحسنات السيئات لعلهم يرجعون من
 من العلماء جواز القصر له فله ان يتشدد لك على قيم فعله فينبو ثمره يخص وكذلك من جاز
 القصر له مراده ان ينظر جواز توسعة الله تعالى عليه مع عصيانه له وعدم قطع احسانه اليه
 يستحى من الله فيرجع فرضي الله عن الأئمة مكان أدق مداركهم وجواهرهم الله خير اعلم
 بينهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الاتمام جائز اذا بلغ السفر ثلاث مراحل ويعبر عن
 ذلك بمسيرة ثلاثة أيام مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز وهو قول بعض المالكية فالاول مخفف
 والثاني مشدد ووجه الاول ان الاتمام هو الاصل والقصر عارض فاذا رجع الانسان الى الاصل

فلا حرج عليه ووجه الثاني الانتفاء للشارع وجموده أصح فيه في هذه الرخصة فإن الإتمام بحيث
 رخصته الشارع وما رخصها إلا مع علمه بحالها العباد فالترخيص منتهى والمتم رعا يطلق عليه
 مستند فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يقصر حتى يجاوز
 بيتان بلدة مع قول مالك في إحدى الروايتين عنه أنه لا يقصر حتى يفارق بيتان بلدة ولا يجاوز
 عن عيونه ولا عن يساره وفي الرواية الأخرى أنه لا يقصر حتى يجاوز ثلاثة أميال ومع قول الخلق
 ابن أبي ربيعة أن له القصر في بيته قيل إن يخرج للسفر وصلى بالناس صلاة ركعتين في بيته وفيهم
 الأسود وعمر وأحد من أصحاب عبد الله بن مسعود ومع قول مجاهد أنه إذا خرج نهاراً لم يقصر
 حتى يدخل الليل وإن خرج ليلاً لم يقصر حتى يدخل النهار فالأول محقق والثاني فيه تشكيك الثالث
 محقق جداً وكذلك الرواية الثانية عن مالك والروابع مشهور فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان +
 ووجه الأول أنه شرع في السفر بمفارقة البيتان ولو من جانب واحد ووجه الرواية الثالثة لا يشترط
 في السفر حقيقة الإجازة البلد من جميع الجوانب ووجه الرواية الثانية عن مالك أنه لا يسمى
 مسافراً إلا بمفارقة البلد لا يتعلق ببلده غالباً وذلك بجوارفة الزرع واليساتين وهي في الغالب
 لا تبعد عن البلد فوق ثلاثة أميال ووجه من قال يقصر في بيته إذا غرم على السفر أنه جعل حصول
 بيته السفر مبيحة للقصر قد حصلت البيته ووجه مجاهد أن المشقة التي هي سبب الرخصة لا تحسب
 بها المسافة عادة إلا بعد يوم أو ليلة وادق من هذه الأوجه كلها كون المسافر كلما قرب من
 حضرة الله تعالى التي هي منتهى قصد المسافر كان مأموراً بالتحقيق لبطوى المدة ويجالس ربه
 في تلك الحضرة وتأمل السراب لما قصد الطمان على ظن أنه ساء كعبه وحده الله عنده وهذا سر
 لا يشعر به الأكل من عرف الحق جل علا في جميع مراتب التكرار فإن الحق تعالى قد أوصانا بتأدية
 حقوق الجار ومعلوم أنه تعالى لا يوصينا على خلق حسن إلا وهو له بالأصالة وكيف يأمرنا
 بالنظر الجميل به عند طلوع روضه ولا يوفينا ما طنتاه به من شهوده عند انتهاء سيرته لو قصدنا
 فأعلم ذلك + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو اقتدى مسافر بمقيم في جوف من صلاة لزمه
 الإتمام مع قول مالك رحمه الله تعالى لا بد من صلاة خلفه ركعة فإن لم يدرك خلفه ركعة فلا
 يلزمه الإتمام حتى أنه لو اقتدى بمن يصلي الجعة ونوى هو الطهر قصر الزم الإتمام لأن صلاة الجعة
 في نفسها صلاة مقيم ومع قول أحمد رحمه الله يجوز قصر المسافر خلف المقيم وبه قال أصحاب
 ابن راهويه رحمه الله فالأول مستند في لزوم الإتمام لمن أتم خلف مسافر في جزء من صلاة مما
 فيه تخفيف إلا في صورة الجعة والثالث محقق فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
 عظيم منصب الإمام أن يخالف أحد ما التزمه من متابعة ويتبعه هو ووجه الثاني أنه لا يسمى
 تابعاً إلا أن يفعل معه ركعة إذا بقي كالمتكلم يراها ووجه الثالث أن كل واحد يعمل ببيته نفسه ولو
 ربطها مع الله تعالى ونسبها ربطه مع الخلق إذ هو الأدب الكامل لا سيما إن كان يتأذى بتطويل
 الصلاة من حيث أنها تطول عليه مسافة الوصول إلى مقصده الذي هو عبارة عن دخول حضرة
 الحق تعالى الخاصة بمجالسته كما مر بها حجة آفاقاً والله أعلم + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن

الملاح إذا سافر في سفينة فيها أهله وماله له القصر مع قول أحمد أنه لا يقصر قال أحمد وكذلك
المكاري الذي يسافر دأماً وخالفه فيه الأئمة الثلاثة أيضاً فقالوا إن له الترخيص بالقصر
الفطر فالأول محقق والثاني في المشككتين مشد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن
مسافر عن وطنه الأصلي عن أهله وأصحابه إذا السفينة ليست بوطن حقيقة فكانها
ساحة به في بؤية فكان له الفطر والقصر ووجه الثاني في المشككتين يقول من كان أهله وماله في
سفينة فكانه حاضراً فلا يترخص بخص السفر ومدا الأمر على أن السفر مشتق من السفر
فكل من كسفت له عن حضرة الله كان له القصر طلباً بالسرعة دخولها إذا الصلاة معدة عنه
العارفين من جملة السفر فلا يدخل أحدهم حضرة الله الخاصة إلا بانتهاء الصلاة والله أعلم
ومن ذلك قول الأئمة الأربعة وغيرهم من جماهير العلماء أنه لا يكره لمن يقصر التنقل في السفر
زيادة على الروايت وكره ذلك عبد الله بن عمر وأكره على من رآه يفعله وقال لوط بن الشارح
ذلك ما أبا من القصر في السفر فالأول فيه رد الأمر إلى همة المسافر وعزمه والثاني فيه شدة
الرحمة به وسبغى شفقة وله نظائر كثيرة في الشريعة فإن الشارع أوجب للمؤمنين من أنفسهم
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن طلب الوقوف بين يدي الله تعالى لا ينبغي لأحد
منعه إلا بدليل ولم يرد لنا دليل في ذلك فيما بلغنا ووجه الثاني أن السفر عادة على المشقة
واستغال اليال عن مراقبته الله تعالى من تكلف الوقوف بين يدي الله تعالى فقد كلف نفسه تطيلاً
ثم لا يقدر على جمع قلبه كما يقع له في الحضرة غالباً فكان حكمه حكم من لم ياذن له الحق تعالى في الوقوف
بين يديه فلا يمان على ما فعل لأن الشارع ما ضمن المعونة إلا لمن كان تحت أمره وإذا كان
غالب الناس لا يكاد يحضر مع الله في فرائضه من أهلها إلى آخرها فكيف يماز إذا قامهم وانبع
الجمهور فإن الإتيان للجمهور بالصلاة والتابعين أولى من مخالفتهم إذا حصل للتنقل الحضور
والأقول ابن عمر وأولى فيحمل قول الجمهور على حال الأكابر وكلام ابن عمر على حال الأصاغر والله أعلم
ومن ذلك قول مالك والشافعية أنه لو نوى المسافر إقامة أربعة أيام غير يومى الخروج والدخول
صار مقيماً مع قول أبي حنيفة أنه لا يصير مقيماً إلا أن نوى إقامة خمسة عشر يوماً فما فوقها ومعه
ابن عباس تسعة عشر يوماً ومع قول أحمد أنه أن نوى مدة يفعل فيها أكثر من عشرين صلاة
أقم فالأول مشد وكذلك الرابع وقول أبي حنيفة تخفف وابن عباس قوله فيه تخفف فوجه
الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول الاحتياط وتقليل زمن الرخصة وهو خاص بالأصاغر
الذين يؤدون الفرائض مع نوع من النقص فجعل لهم الأئمة مدة القصر ومدة معتدلة لتلا
يطول زمن الرخصة فينقص عن ما لهم بعدم إتمام الصلاة بخلاف الأكابر والذين يؤدون الفرائض
مع الكمال لا يؤق مقامهم فلم يزيادة على أربعة أيام لأن كل ذرة من صلاتهم ترجع عن قضاها
من أعمال الأصاغر ويصير أن يعلى الأول بتعجيل الثاني وبالعكس من حيث أن الأكابر
يتقدمون على طول الوقوف بين يدي الله تعالى ولا يصبرون على الحرج الطويل بخلاف الأصاغر
ومن أسرارهم وقوا أهل الله تعالى لا يستطرون في كتاب ويجزأ عرف قليل قول أبي حنيفة أن المشكك

لو أقام ببلد يتيمة أن يوحد إذ حصلت حاجة بثوبها كل وقت من أنه يقصر أبداً وقول الشافعي
 أنه يقصر ثمانية عشر يوماً على الرابع من مذهب قبل أربعة والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة
 الأربعة أن من فاتته صلاة في الحضر فسأفروا إذا فضلها في السفر أنه يصليها تأمناً قال ابن
 المنذر ولا أعرف في ذلك خلافاً مع قول الحسن البصري ولم يأتني أن له أن يصليها مقصوداً لا
 مشدداً والثاني مخفف فيصير الأمر إلى موثقي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن من
 فاتته صلاة في السفر فله قصرها في الحضر مع قول الشافعي وأحمد أنه يجب عليه الأتم
 فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن تأمناً السفر حين فاتت لتتمكن الأربعة
 فإذا أتم من السفر فضاها على صحتها حين فاتت ووجه الثاني زوال العذر للمسبح بحوز القصر
 وهو السفر قياساً على فائته الحضر قبل سفره فإنه لا يجوز له قصرها في السفر لا تخالف فائته
 كما نتأثر بما فيها إلى الفضلاء الأداء فقول الشافعي وأحمد خاص بالأهل الذين والاضاً
 والأول خاص بالأصاغر لأنهم هم أهل الرخص ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز لهم
 بين الصلاتين بعد السفر بحال الأفي عرفة ومزدلفة فالأول مخفف وهو خاص بالأصاغر
 الثاني مشدد وهو خاص بالأهل الذين هم أهل الرخص ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز لهم
 زيادة الأدل على فضل الله تعالى من العبد في دخوله حضرته أي وقت شاء الأفي وقت
 الكراهة ووجه الثاني ملازمة الأدب والزيادة منه كما يقرب العبد من حضرة الله فلا يقف بين
 يديه إلا بأذن خاص في كل صلاة دول الأذن العام إذ الحق تعالى لا يقتدر عليه إلا بأذن
 للعبد أنه يدخل حضرته متى شاء ثم يرجع عن ذلك بدليل ما وقع من التسبيح في بعض أحكام
 السريفة فاجتمع والله تعالى أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد بن حنبل جواز الحزم بالمسطى
 بين الظهر والعصر تقديماً وتأخيراً مع قول الشافعي أنه يجوز الحزم بينهما تقديماً في وقت الأول
 أمهما ومع قول مالك وأحمد أنه يجوز الحزم بين المغرب والعشاء بعد المطر لا بين الظهر والعصر
 سواء أقوى المطر أم ضعفه إذ قبل التوب فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه مخفف
 فوجه الأمر إلى موثقي الميزان ووجه الأول عدم المشتقة غالباً في المشي في المطر في النهار و
 وجه الثاني الأخذ بالاحتياط لخصوص صلاة الجماعة فرمياً إذا دام المطر فخرج عن المشي فحمل
 الجماعة فلذلك جاز تقديماً لا تأخيراً لو من ذلك عرف وجه قول مالك وأحمد ثم إن الرخصة
 تختص بمن يصلي جماعة بحل بعيد يتأدى بالمطر في طريقه فلو كان بالمسجد ويصلي في بيتها
 أو بمشي إلى محل الجماعة في كن أو كان محل الجماعة على باب أريه فالأصح من مذهب الشافعي و
 أحمد عدم الجواز وحكي أن الشافعي يرضى في الأملاء على الجواز ومن ذلك قول الشافعي
 أنه لا يجوز الحزم بالوحل من غير مطر مع قول مالك وأحمد يجوز ذلك ولم أر لأبي حنيفة كلاماً
 في هذه المسئلة لأنه لا يجوز الحزم عند الأفي عرفة ومزدلفة كما هو فالأول مشدد والثاني
 مخفف ووجه ظاهره ومن ذلك قول الشافعي بعدم جواز الحزم للمرضى والخوف مع قول أحمد
 جوازه واختاره جماعة من متأخري أصحاب الشافعي وقال الثوري أنه قوي جوازه

وهما الجمع من غير خوف ولا مرض فيجوز له ابن سيرين لحاجة ما لم يتخذ ذلك عادة وكذلك اختيار
ابن المنذر وجماعته حوازا للجمع في الحضر من غير خوف ولا مرض ولا مطر ما لم يتخذ ديدنا فقول
الشافعي مشددة وقول أحمد مخفف وكذلك قول ابن سيرين وابن المنذر ورجح الأمر إلى مؤسسته
الميزان ووجه الأول علم ورود نص بجوازها ووجه قول أحمد ومن وافقه كون المرض والخوف
أعظم مشقة من المطر والوصل غالبا ولم يعرف دليلا لقول ابن سيرين وابن المنذر وكان الأول
مهما عدم التضييق بجواز ذلك مطلقا وتأمل يا اخي قول مالك لما قيل له ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم جمع بالمدينة من غير خوف ولا مرض فقال اراه بعد المطر ولم يجمع شيئا من جهة
نفسه يتخذ في غاية الادب فاياك يا اخي ان تنقل ما ذكره عن ابن سيرين وعن ابن المنذر الا مع
بيان ضعفه وبيان ان المتقدم المنكور انما هو في الصلاة التي ورد الشرع بجواز جمعها
بخلاف ما لا يجوز الجمع فيه اجماعا لجمع الصبح مع العشاء والمغرب مع العصر نحو ذلك
* رباب صلاة الخوف *

فجمعوا على ان صلاة الخوف ثابتة المحكم بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ما حكى عن
المراني انه قال هي منسوخة والاما حكى عن ابي يوسف من قوله انها كانت فمختصة برسول الله
صلى الله عليه وسلم وجمعوا على انها في الحضر اربع ركعات وفي السفر للقاصرين ركعتان واتفقوا
على ان جميع الصفات المروية عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم معتد بها وانما الخلاف في
الترجيح واتفقوا على انه لا يجوز للرجل لبس الحرير ولا الجلود عليه ولا الاستناد اليه لما حكى
عن ابي حنيفة من تخصيص الترخيم باللبس فقط هذا ما وجدته من مسائل الاجماع واما ما انفرد
فيه فحق ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز صلاة الخوف للخوف المحذور في المستقبل مع قول
ابي حنيفة بجوازها فالاول مشددة والثاني مخفف فرجح الامر الى من تلقى الشريعة ووجه
قول ابي حنيفة اطلاق الخوف في الايات والاجاز فشملى الخوف الحاضر والخوف المتوقع
وليعلم حمل قول ابي حنيفة على من اشتد عليه الوعب من اهل الجبال دون الشجران
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة وغيرهم انها تقضى جماعة وفرادى مع قول ابي حنيفة انها لا تقضى
جماعة فالاول فيه تخفيف على الامة من جهة تخييرهم في فعلها جماعة أو فرادى والثاني تخفيف
على الامة بالتشديد في ترك فعلها جماعة ومشدد عليهم لو أنهم اختاروا فعلها جماعة فرجح
الامر الى من تلقى الميزان ووجه الاول علم ورود نص في المنع من فعلها جماعة ووجه الثاني
التوسعة على الامة بعدم ارتياطهم بفعل الامم فان كل واحد مشغول بالخوف على نفسه فادام
يكن مرتبطا بامام كان القتال أهون عليه لعجزه عن مراعاة شيئين معاني وقت واحد وهما
الامم والعدو ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بجواز صلاة الخوف في الحضر فيصلي بكل ركعة
ركعتين مع قول مالك بانها لا تفعل في الحضر فالاول مخفف والثاني مشدد فرجح الامر الى
من تلقى الميزان وقد اجازها في الحضر اصحاب مالك ووجه القولين ظاهر وهو وجوب الخوف فان
الشارع لم يصرح بتقييده بالسفر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا التحم القتال واشتد

الخوف يصلون كيف أمكن ولا يؤخرون الصلاة إلى أن ينتهوا سواء كانوا مشاة أو ركبا فاستقبلوا القبلة أو غير مستقبلها يؤمّون بالرکوع والسجود برؤسهم مع قول إلى حنيفة إنهم لا يصلون حتى ينتهوا قالوا لمشتد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاحتياط ووجه الثاني أنهم ما أمروا بالصلاة حال الخوف إلا بتركها بالافتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم أو بتأخيرها ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم انتفى ذلك الغرض وصار تأخير الصلاة مع الكف عن الأفعال المشتغلة عن الله تعالى أولى لمن عرف مقدار الحضور مع الله تعالى على الكسوف والشهود فإن الجهاد مبني على نوع من الحجاب ولا يقدر على المجاهدة في الكفار مع الكسوف والشهود إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن تأمل متدبرا قوله تعالى يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين وغلظ عليهم وقوله تعالى لغيره من الأمة وليجدوا فيكم غلظة قد يتضح له ما أشرفنا إليه ونحور رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ورثة لا غير فقول إلى حنيفة خاص بالأصاغر وقول لبقية الأئمة خاص بالكبار فافهم + ومن ذلك قول إلى حنيفة والشافعي في أظهر قوليه أنه يجب حمل السلاح في صلاة الخوف مع قول غيره أنه لا يجب قالوا خاص بالأصاغر الذين لا ينفذون من أحدهم بين يدي الله لقوة يقينهم بأن الله يحفظهم من عدوهم فبأنقى الأئمة مستحب واجب ووجه الاستحباب أن حمل السلاح لا ينافي اليقين بالله ولا التوكل عليه كما قالوا في الدعاء فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان + ومن ذلك اتفاق الأئمة على أنهم يقضون إذا صلوا السواد ظنوه عدوا ثم بان خلاف ما ظنوه مع القولين للشافعي وأحد الروايتين عن أحمد أنهم لا يقضون ووجه الأول الاحتياط وأنه لا عبادة بالظن البين خطأ ووجه الثاني حصول العذر بحال الصلاة لكن لا ينبغي استنجاب الإعادة فافهم + ومن ذلك قول مالك والشافعي وأبي يوسف ومحمد يجوز لبس الحرير في الحرب مع قول إلى حنيفة وأحمد بكراهته فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول انتفاء العلة التي حرم لبس الحرير لاجلها وهو إظهار التحذير بالثياب إذا لا ينسب لبس في الحرب إلى تحذير وإفاجئ على الضرورة مع مسافة الشارع في الجلاء الحرب بقرينة جواز التحذير فيه ووجه الثاني أنه لا ينافي شهامة السجود في الحرب يذهب صوابهم في العيون بخلاف لبس الأشياء غير الناعمة كغليظ الجلد والليف مثلا ومن ذلك اتفاق الأئمة على تحريم الاستناد إلى الحرير كاللبس مع قول إلى حنيفة فيما حكى عنه أن التحريم خاص باللبس فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان + ووجه الأول الاحتياط لأن لفظ الاستعمال الوارد في الحديث يشمل الجلوس والاستناد ووجه الثاني الوقوف على حد ما ورد وعلى صحة الحديث والحمد لله رب العالمين

+ (باب صلاة الجمعة)

اتفق الأئمة على أن صلاة الجمعة فرض واجب على الأعيان وعلطوا من قال هي فرض كفاية وعلى أنها تجب على المقيم دون المسافر إلا في قول الزهري والتخفي أنها تجب على المسافر

في قول الزهري والتخفي أنها تجب على المسافر

اد اسم النداء و انفقوا على ان المسافر اذا امر بصلوة فيها حنيفة تجزئ بين فعل الجمعة والظهور وكذا
 انفقوا على انها لا تجب على الاعمى الذي لا يحيط فائدا فان وجد فائدا وجبت عليه الا عند ابي
 حنيفة و اتفقوا على ان القيام في الحظيتين مشروع وانما اختلفوا في الوجوب كما سألنا وعلى
 انهم اذا قاموا صلاة الجمعة صلوا ما ظهر ارضا واحدة من مسائل الاتفاق وانما ما اختلفوا
 فيه فمن ذلك قول الامامان الجمعة لا تجب على صبي ولا عبيد ولا مسافر ولا امرأة الا في رواية
 عن احمد في العبد خاصة وقالوا و تجب فالاول للحنيفة والثاني مشدد فوجه الامور الى
 موثقي الميزان ووجه الاول الاتباع وذلك لان الجمعة موكلة ما يدين الله تعالى اعظم من
 موكب غيرها فكان الا ليق بها الحكماء لكون لانهم اخف من الادعاء في دولته الطاهر واما
 وجوبها على المسافر فليست ذهنية في الغالب فلا يقدر على الخضوع والحضور بل يكره
 عز وجل في ذلك الحجم العظيم ووجه الثاني في الكل اذ في العبد خاصة لاخذ بالاحتياط
 فان الاتصال ان الصلوات كلها تجب على العبد كما لم على صواب فجامع ان كليهما عبيد لله
 عز وجل وخطاب الحق تعالى لعباده بالتكليف ليشده ولو وقع استثناء المشارع العبد من
 وجوب تكليفه بما مر فاما ذلك شفقة من الله ورضاه به بل ان لو صلى الجمعة صحته ولا
 مخ منها الا بعد شرعي وهما يؤيد قولنا وكون المشتقة في صلاة الجمعة خفيفة على العبد
 لانها لا تفصل الاكل اسبوعا سيما ان امره سيرا بذل لتخفيفهم ومن ذلك قول الامام الثاني
 بوجوب الجمعة على الاعمى البعيد عن مكان الجمعة اذا وجد فائدا مع قول ابي حنيفة انها لا
 تجب على الاعمى ولو وجد فائدا فالاول مشدد والثاني مخفف فوجه الامور موثقي الميزان
 ووجه الاول زوال المشتقة التي خفف عنها الاعمى بالحضور من اهلها ووجه الثاني اطلاق
 قوله تعالى ليس على الاعمى حرج فكلما خفف عنه في الجهاد فكذلك لا يقول في الجمعة ومن ذلك قول
 الامام الثاني ان الجمعة تجب على كل من سمع النداء وهو ساكن بموضع خارج عن الموضع
 فيه الجمعة مع قول ابي حنيفة بانها لا تجب عليه ان سمع النداء فالاول مشدد اخذ بالاحتياط
 والثاني مخفف اخذ بالرخسة فوجه الامور الى موثقي الميزان ووجه الاول العمل بظاهر قوله تعالى
 ايها الذين امنوا اذ اودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله فانهم كل من سمع النداء
 بالحضور الصلاة الجمعة ووجه الثاني قصر ذلك على اهل البلد الذين يجب عليهم فعل الجمعة في
 بلدهم فالاول خاص بالايمان من اهل الدين والودع والاحتياط والثاني خاص بالاصغر ومن ذلك
 قول الامام الثاني انه لا تكراه الجماعة في صلاة الظهر في حق من لم يكنهم اتيان مكان الجمعة بل
 قال الشافعي بالسمع الجماعة فيها مع قول ابي حنيفة بكراهة الجماعة في الظهر المذكورة فالاول
 فيه تخفيف من جهة عدم مشروعية الجماعة فيها وقول الشافعي فيه تشديد من جهة استيجاب
 الجماعة فيها وقول ابي حنيفة فيه تشديد في الترك فوجه الامور الى موثقي الميزان ووجه الاول
 عدم ورود امر بالجماعة في الظهر المذكورة لان السر الذي في صلاة الجمعة من حيث الامام
 الحاكم لا يوجد في صلاة الظهر كما يعرفه اهل الكشف ولا من شأن المؤمنين الخرج ونسب

على فوات خطه من الله تعالى في ذلك الحجم العظيم لأنه مصيبة وأهل المصائب إذا هم الحزن
تكون الواحدة لهم أولى بل خلق أبواباً لهم عليهم فلا يتفرغون لمراعاة الاقتداء بالامام
مراعاة في الأفعال فاعلم ذلك ومن ذلك قول الشافعي إذا وافق يوم عيد يوم جمعة فلا تسقط
صلاة الجمعة صلاة العيد عن أهل البلد بخلاف أهل القرى إذا حضر آذانها تسقط عنهم وجوب
ترك الجمعة والانصراف مع قول أبي حنيفة بوجوب الجمعة على أهل البلد والقرى مع قول أحمد
لا تجب الجمعة على أهل القرى ولا على أهل البلد بل يسقط عنهم فرض الجمعة بصلاة العيد ويصلون
الظهر مع قول عطاء تسقط الجمعة والظهر معاني ذلك اليوم فلا صلاة بعد العيد إلا العصر فالأول
فيه تخفيف على أهل القرى والثاني مشدّد والثالث فيه تخفيف والرابع مخفف جداً فراجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول في أهل البلد أن الجمعة والعيد لا يتداخلان وظاهر الشريعة
مطالبتنا بكل منهما ذلك اليوم ندبا في العيد وجوبا في الجمعة وما وقع من أنه صلى الله عليه وسلم
صلى العيد وأتقى به ذلك اليوم ولم يحضر وقت الجمعة فقال البيهقي وغيره إنه صلى الله عليه وسلم
قدم الجمعة على الزوال وترك العيد مع أنه يطلق على الجمعة أيضا لفظ العيد كما ثبت في الأحاديث
ووجه قول أبي حنيفة أن الشارع إنما خفف عن أهل القرى لعدم وجوب الجمعة عليهم إذا لم يحضر
إلى مكان الجمعة فاما إذا حضر فإما تبقى لهم عذر في الترك اللهم إلا أن يتضرر أحدهم بطول الانتظار
فلا حرج عليهم في الانصراف كما يشهد له قواعد الشريعة ووجه قول أحمد أن المقصود بالجمعة هو
اشتراك القلوب في ذلك اليوم وقد حصل ذلك بصلاة العيد مع أنهم قد استعملوا العيد من واحد
الليل إلى صغرة النهار وهم متفقون من اشتغالهم وشهوات نفوسهم المباحة في ذلك اليوم حتى صلى
فلا يزالون عليهم بالتقيد ثانيا للصلاة الجمعة وسماء الخطبة فكان الظهر أخف عليهم لأسباب يوم العيد
يوم كل شرب وبالكاء ووجه قول عطاء الأخذ بظاهر الاتباع وإن النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم أتقى لهم الجمعة بالعيد لأنه قد أمم الجمعة في وقت العيد قبل الزوال فاعلم ذلك ومن ذلك
قول أبي حنيفة ومالك أنه يجوز لمن لم يركب الجمعة السفر قبل الزوال مع قول الشافعي أحمد
حوازه ذلك الآن يكون سفرهما دفالا ولا تخفف والثاني مشدّد فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ووجه الأول أن لزوم لا يتعلق بالمكلف إلا بعد دخول الوقت ووجه الثاني كون السفر سببا
لتفويت الجمعة فالأول ذلك قالوا يحرم السفر بعد الزوال إلا أن تمكنه الجمعة في طريقه أو كان
يتضرر بتخلفه عن الوقت ثم تعيل أدق من هذا لا يذكر إلا مشافهة ومن ذلك قول الشافعي ومن
واقفه باستحياب التقليل قبل الجمعة وبعد ما كالظهر مع قوما لك ومن واقفه أن ذلك لا يستحب
فالأول مشدّد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن فعل التاخرة قبل
الجمعة كالإدمان لكمال الحضور والتعظيم في صلاة الجمعة وهو خاص بالأصاغر الذين لم يفهموا
السرا الذي في صلاة الجمعة ولا تجلت لهم عظيمة الله تعالى فيها كما أن كلام مالك في حق من تجلت لهم
عظمة الله تعالى حال إتيانهم من موتهم فما دخل محل الجماعة إلا وهم في غاية الهيبة والتعظيم فلم
يحتاجوا إلى أدمان فاعلم ذلك هو السر في عدم التقليل قبل صلاة العيد أيضا فاعلم ذلك

ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي يحرم البيع بعد الاذان الذي يدل على الخطيب يوم الجمعة
 لكنه صحيح مع قول مالك واحمد انه لا يصح فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فوجه الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجه الاول ان البيع مشروط على كل حال للحاجة اليه وهو خاص بالايمان
 الذين لا يشتغلوا بذلك عن الله تعالى لقوة استقلالهم وحضور قلوبهم ووجه الثاني
 خوف الاستغفار بذلك عن الله تعالى وهو خاص بالاصاغر الذين يلهمهم البيع عن ذكر الله
 وعن مراقبته وقد دلح الله تعالى الاكاره بقوله رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله
 فوجههم بالرجولة لقيامهم في الاستماع علم الاستغفار بما عن ذكر الله فافهم ومن ذلك
 قول الشافعي وانما يجوز الكلام حال الخطبة لمن لا يسمعها ولكن يستحب الايضات مع قول
 أبي حنيفة يحرم الكلام على من سمع ومن لم يسمع ومع قول مالك الايضات واجب قريبا
 امر بعد فالاول فيه تخفيف والثالث مشدد في الكلام والثالث كذلك فوجه الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه الاول ان بعض الناس قد يعطيه الله الكمال فيكون مع الله في كل حال
 لا تشتغل عنه شاغل ولا يذكره بذكره فذكر وهو خاص بالاكاره ووجه الثاني الاخذ
 بالاحتياط من حيث ان غالب الناس يشتغل بالكلام عن الله تعالى فيفوتهم سماع ما يعظه
 به الخطيب على لسانه تعالى ويفوتهم المعنى الذي لا حيلة بشرعت الخطبة وهو جمعية القلب
 على الله تعالى بذلك الوعظ والتذكير فان الخطبة دهليز لدخول حضرة الله تعالى ومن لم يسمعها
 فانه معنى الجمعة وكانت صلاة كالمصروية فقط وسيأتي ان صلاة الجمعة ما سميت بذلك
 الا لجمعية القلب فيها على ان له تعلقا اجتماعيا خاصا ووجه الثالث هو وجه القول ثانيا ومن ذلك
 قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في القديم انه يحرم الكلام لمن يسمع الخطبة حتى الخطيب الا
 ان مالك اجاز الكلام للخطيب خاصة بما فيه مصلحة للصلاة كمنوز جوارح الداخلين عن تخطي
 الوقاب وان خاطب السنانا يعبه جاز ذلك الانسان ان يحبس سماعه فعمل عثمان مع عمر رضي الله
 عنهما وقال الشافعي في الام لا يحرم عليها الكلام بل يكره فقط والمشهور عن احمد انه يحرم على
 المستمع دون الخطيب فالاول مشدد وكلام احمد فيه تشديد وكلام الشافعي في الجديد فيه
 تخفيف فوجه الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول العمل بظاهر قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا
 وانصتوا قال المفسرون انها نزلت في سماع الخطبة يوم الجمعة ووجه قول مالك ان رجلا من تخطي
 الوقاب مثلا من جملتنا لا يعرف والتمنى عن التكرار الذي وضعت لاحله الخطبة ووجه قول
 احمد ان مرتبة الخطيب تقتضي عدم التحجير عليه لانه نائب عن الشارع
 فلا بد من تحت عموم الخطاب على احد القولين ووجه كلام الشافعي
 في التحديد حمل الامر بالايضات على الذب في ذكره الكلام لاسيما
 في حق من يسمع الكلام عن الله أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كما عليه اهل حضرة الجهم او جمع الجهم + ومن ذلك قول الشافعي لا يصح الجماعة
 الا في ابينة يستقرها من شغلهم الجماعة من بلدة او قرية مع قول بعضهم لا تصح الجماعة

لا يصح الجماعة في صلاة الجمعة اذا لم يحصل اجتماع قلبهم

الا في قرية اصبحت يسوعاً ولها مسجد وثوق ومع قول الى حليفة ان الجمعة لا تصح الا في مصر
 جامع لهم سلطان قالوا اول مشد من حيث اشتراط الائمة والثاني مشد من جهة افضال الاول
 والسوق والثالث مشد من اشرف فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع ولكن
 الثاني فلم يبلغنا ان الضميمة اقاموا الجمعة الا في بلدان وقرية دون البرية والسفر واعتقادنا
 ان الامام مالكوا ايا حليفة ما شرط المسجد والسوق والدور والسلطان الا بدليل وجده في
 ذلك قالوا اول قرية جمعت بعد الردة من قري البجرين قرية تسمى جواتا وكان لها مسجد وسوق ووجه
 الثالث ظاهر فان من لا حاكم عندهم امرهم مبدل لا ينتظم لهم امر وقال بعض العارفين ان هذه
 الشروط انما جعلها الائمة تخفيفا على الناس وليست بشرط في الصفة فلو صلى المسلم في غير
 ابيه ومن غير حاكم جاز لهم ذلك لان الله تعالى قد فرض عليهم الجمعة وسكت عن اشتراط ما ذكره
 الائمة انتهى + ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على انها لا تصح مع قول الى حليفة انها تصح اذا
 كان ذلك الموضع قريبا من البلد كمصلى العبد قالوا لا ومشد والثالث تخفف فرج الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع ولما فيه من دفع البلاء عن عمل استيطانهم باقامة الجمعة فيه
 فاذا اقاموا الجمعة خارج بلدهم دفعوا البلاء عن ذلك المكان الذي لا يسكنه احد وجه قول الى
 حليفة ان ما قارب الشيء اعطى حكمه فلو خرج عن القرب بحيث لو ارآه الراعي من بعد سكت في
 كون ذلك المسجد يتعلق ببلد المصلين ام لا لم يصح + ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الجمعة
 اقامتها بعرض اذن السلطان ولكن المستحب استئذان مع قول الى حليفة انها لا تتعقد الا باذنه
 قالوا لا تخفف والثاني مشد ووجه الاول احوالها يجري بقيقة الصلوات التي امرنا بها النبي
 بالاذن العام ووجه الثاني ان منصب الامة في الجمعة خاص بالامام الاعظم في الاصل كما
 لها من يد خصه بوضيعة على بقيقة الصلوات وكان من الواجب استئذانه ومن هنا سمع العلماء تغلظ
 في بلد بغیر حاجة كما سيأتي بيانه قريبا ومن ذلك قول الشافعي واحدا ان الجمعة لا تتعقد
 الا بربعين مع قول الى حليفة انها تتعقد باربعة ومع قول مالك انها تصح بمادون الاربعة غير انها
 لا تجب على الثلاثة والاربعة ومع قول الاوراعي والى يوسف انها تتعقد بثلاثة ومع قول الى
 ثوران الجمعة كسائر الصلوات متى كان هناك امام وخطيب صحت أي متى كان حال الخطبة رجلا
 وحال الصلاة رجلا ن صحت فان خطب كان واحدا منها نسمي وان صلى كان واحدا منها نثا نقر
 به قالوا لا ومشد في عدد اهل الجمعة وما بعد فيه تخفيف ووجه الاول ان اول جمعة جمعها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كانت باربعة ووجه ما بعد من اقول الائمة عدم صحة دليل على وجوب
 عدد معين وتالوا كان يجتمع صلى الله عليه وسلم بالاربعة بين
 رجلا وهو افقه حال ولو انه وحيد دون الاربعة نكسبهم بهر فتا ما
 يستعار الجمعة حين فرضها الله تعالى لحصول اسم الجماعة ولذلك اختار
 المحقق ابن حجر وغيرهم انها تصح بكل جماعة قام بهم شعار الجمعة في الداهم وتختلف
 باختلاف كثرة المقيمين في البلد وقلتهم فالبلد الصغير تكفي اقامتها فيه في مكان والبلد الكبير

٢
الآن في محل استعطائهم فلو خرجوا عن البلد أو للصرق أو القويمة أو أقاموا الحجّة لم يرضهم

لا يكتفى الاقامتها في اماكن متعددة كما عليه غالب الناس سمعت سيدنا عليا الخواص رحمه الله يقول اصل مشروعية الجماعة في الجمعة وغيرها عدم قدرة العبد على الوقوف بين يدي الله وحده فشرع الله الجماعة لئلا تسهل العبد شروجه حتى يقدر على اتمام الصلاة مع مشهود عظيمة الله التي يتحلل تعلقه قد حله اختلاف العلماء في العدة الذي تقام به الجمعة على اختلاف مقاييس الناس في القوة والضعف فمن قوى منهم كفاه الصلاة مع ما دون الاربعين الى الثلاثة او الاثنان مع الامام كما قال به ابو حنيفة او مع الواحد كما قال به غيره ومن ضعف منهم لا يكفي الا الصلاة مع الاربعين او الخمسين كما قال به الشافعي واحمد والله اعلم ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه لو اجتمع اربعون مسافرا او عبيدا او اقاموا الجمعة لم تصح مع قول أبي حنيفة انها تصح اذا كانوا موضع الجمعة فالاول مشد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع فلم يليخنا عن الشارع اننا اوجها على مسافروا عبيدا لا امر المسافرين والعبيد باقامتها وانما جعل جمعهم اتباعا لغيرهم ووجه الثاني علم ورود نص في ذلك فلوان اقامتها في التوطن شرط في صحتها لينة الشارع ولو في حديث ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يصح امامة الصبي في الجمعة الا انهم متوا امامته في الفرائض ففي الجمعة أولى وقال الشافعي تصح امامة الصبي في الجمعة ان كان العدة بغيره فالاول مشد والثاني مخفف فوجه الامر الى موثقي الميزان ووجه الاول ان الامامة في الجمعة من منصب الامام الاعظم بالاصالة وهو لا يكون الا بالغا ووجه الثاني ان التائب لا يشترط ان يكون كالاصيل في جميع الصفات وقد اجمع اهل الكشف على ان الروح خلقت بالحق لا تقبل الزيادة والتكليف عليها حقيقة فلا فرق بين روح الصبي الشيخ فكل صلاة صححت من الصبي صححت امامته فيها ومن نازع في ذلك فعليه الدليل انتهى ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك اذا حرم الامام بالعدة المعتر ثم انقضوا عنه فان كان قد صلى ركعة وسجد منها سجدة أمها جمعا وقال ابو يوسف ومحمد ان انقضوا بعد ما حرم بهم أمها جمعا وقال الشافعي في أحسن قوليه وأحمد انها تنبطل وينبطلها فالاول فيه تخفيف والثاني مخفف والثالث مشد فوجه الامر موثقي الميزان ووجه الاول والثاني حصول اسم الجماعة بما ذكر في الجمعة ووجه الثالث ظاهرا لا يتقاء العدة المعتر عند تأكله ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يصح فعل الجمعة الا في الظهر مع قول احمد لصحة فعلها قبل الزوال فلو شرع في الوقت وصلها حتى خرج الوقت أمها ظهرا عند الشافعي وقال ابو حنيفة تنبطل بخروج الوقت ويتبدل الظهر وقال مالك اذا حمل بصل الجمعة ما لم تغرب الشمس ان كان لا يفرغ الا بعد غروبها فالاول مشد باشتراط فعلها بعد الزوال والثاني مخفف من حيث الرخصة في تحجيلها قبل الزوال قول أبي حنيفة فيها اذا لم يحنى خرج الوقت مشد في البطالان الرابع مخفف فوجه الامر الى موثقي الميزان ووجه الاول الاتباع ولان في ذلك تحقيقا وعلى الناس من حيث خفة القيل الا لى بعد الزوال بخلاف قبله فانه ثقيل لا يطبقه الا كحل الاولياء ولذلك لم يجعل الشارع بعد الصبح صلاة الا الصبي ويهمل ان يقرأ عن امثالنا على اوطئة على فعلها لنقل التحلى كما قرب الزوال ومن هذا يعرف توجيه قول مالك

واحد من من حيث التحفيف وان كان من خصائص الحق تعالى زيادة ثقل التحليل لما طال
 وقت كما يعرف ذلك اهل الكشف لكن لما كان كل واحد لا يحسن ثقله سميناه تخفيفا فافهموا ومن
 ذلك قول مالك والشافعي وأحمد ان المسبوق اذا ادرك مع الامام ركعة ادرك الجماعة وان ادرك
 دون ركعة صلى ظهر الامام قول ابي حنيفة ان المسبوق يتروك الجماعة باي قدر ادركه من صلاة الامام
 ومع قول طائفة ان الجماعة لا تدرك الا بدرك الخطبتين فالاول فيه تشديد والثاني فيه
 تخفيف والثالث مشدد فوجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الركعة معظم افعال
 الصلوة والركعة الثانية كالتركيز لها ووجه الثاني انه ادرك الجماعة مع الامام في الجماعة ووجه
 الثالث الاخذ بالاحتياط فقد قيل ان الخطبتين بدل عن الوكعتين فيضمان الى الركعة التي قال بها الامة
 على ان الخطبتين قبل الصلوة شرط في صحته انعقاد الجماعة مع قول الحسن البصري انها مستفادة
 مشددة والثاني تخفيف فوجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاحتياط فلم يلقنا
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الجماعة بغير خطبتين يتقدمانها وذلك من
 اول دليل على وجوبها ووجه الثاني عدم ورود نص بوجوبها ولو ادفعها كانا واجبتين
 لورد النص بوجوبها ولو في حديث واحد وقد قال اهل الكشف ان الشارع اذا فعل فعلا
 وسكت عن النص بوجوبه أو نذر به فالادب ان يتأسي به في ذلك الفعل بقطع النظر عن ترجيح
 القول بغيره أو نذر به فان ترجيحنا لاحل الامرين بخصوصه قد لا يكون مراد الشارع وما
 اوجبوا اقامة صلاة الجماعة على اثر الخطبة من غير تحلل فصل عرفا عملا بما كان عليه الخلفاء
 الراشدون وخوفنا من فوات المعنى الذي شرعت له الخطبة فانها انما شرعت بمهيدا لطريق
 تحصيل جمعة القلب مع الله تعالى جمعة خاصة رائدة على الجماعة الحاصلة في غيرها من الصلوات
 الخمس فاذا سمع المصلي ذلك التوقيف والتخبر والترغيب الذي ذكره الخطيب قام الى الوقوف
 بين يدي الله تعالى بجمعة قلب بخلاف ما اذا تحلل فصل فربما غفل القلب عن الله تعالى
 ونسى ذلك الوعظ ففاته معنى الجماعة وانما لم يكف الشارع بخطبة واحدة في الجماعة والعبدان
 ونحوها مبالغة في تحصيل جمعة القلب بتكرار الوعظ ثانيا فان بعض الناس ربما يذلل هل شن
 سماع ذلك الوعظ اذا كان مرة واحدة ومن هنا كان سبيل كل خواص ربه الله يقول ينبغي
 حل من يقول بوجوب خطبة فقط على حال الاكابر العلماء ووجوب الخطبتين على حال احوال
 الناس اذا كان ليطهارة قلوبهم ليكتفون في حصول جمعة قلوبهم على الله يادني تلبية بخلاف
 غيرهم وكذا القول في خطبة العبدان والكسوفين والاستسقاء فان قال قائل فلم تشرع
 الخطبتين بين يدي شيء من الصلوات الخمس بمهيدا لخصور القلب في الله تعالى
 كما الجمعة فالجواب انما لم يشرع ذلك تخفيفا على الامم ولان الصلوات
 الخمس قربية من بعضها لبعضا في الزمن بخلاف ما يأتي في الاسبوع أو في
 الشهر مرة فان القلب ربما كان مشغولا في دينة الدنيا فاحتاج الى تمهيد
 طريق بجمعة فافهم + ومن ذلك قول الشافعي ومالك في ارجح رواية انه لا بد من

الاثنان في خطبة الجمعة بما يسمى خطبة في العادة مشتملة على خمسة أركان حمد الله تعالى والصلوة
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية بالتقوى وقراءة آية مفهومة والدعاء للمؤمنين
 والمؤمنات مع قول أبي حنيفة ومالك في إحدى روايته أنه لو سجد أو هلك أو أوه ولو قال الحمد
 ونزل كفاه ذلك ولم يحجج إلى غيره وخالف في ذلك أبو يوسف ومحمد فقال لا بد من كلام يسمى خطبة
 في العادة ولا يجوز الخطبة إلا بلفظ مؤلف له بالآل والأول مشدد وما بعده مخفف فرجع الأمر إلى
 مرتبتي الميزان ووجه الأول الابتداء فلم يبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب للجمعة
 إلا وتغرض في الخمسة أركان المذكورة ووجه ما بعده حصول تذكر الناس الوعظ يذكر الله تعالى
 تحمده وتحليله وتبجيده في القرآن العظيم وذكر اسم ربه صلى الله عليه وسلم فإذا كان ذكر اسم الله بكفى
 عن قراءة القرآن في الصلوة ففي خطبة الجمعة أولى وقد قال هل للجمعة كل كلام يشتمل على
 اسم عظيم يسمى خطبة واسم الله هو جليل عظيم بالاتفاق ومن ذلك قول مالك وأصحابه
 بوجوب القيام على القادر في الخطبتين مع قول أبي حنيفة وأحمد بعدم وجوبه فالأول مشدد والثاني
 مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن منصب الداعي إلى الله تعالى يقتضي
 اظهار الغرم وشدة الاهتمام بامر الله تعالى والخطبة جالسا تنافي ذلك فكان القول بالوجوب
 للقيام حال الخطبتين متعيينا لاسيما عند من يقول أنها بديل عن الركعتين ووجه الثاني أن المراد
 يصلح كذا الوعظ إلى أسماء الحاضرين والغرض من ذلك يحصل مع الخطبة جالسا لاسيما عند
 من يقول باستحباب الخطبتين كالحسن البصري فاعلم ذلك ومن ذلك قول الشافعي بوجوب
 الجلوس بين الخطبتين مع قول غيره بعدم الوجوب فالأول مشدد ودليله الابتداء والثاني مخفف
 ودليله القياس على جلسته الاستراحة في الصلاة فجميع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 قول مالك وأبي حنيفة والشافعي في القول المرجوح بعدم اشتراط الطهارة في الخطبتين مع قول
 الشافعي في أرجح قوليه باشتراط الطهارة فيها فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى
 مرتبتي الميزان ووجه الأول أن غاية أمر الخطبتين أن يكونا قرا ناصرا وذلك جائز مع الحدث
 بالاجماع ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط مع الاتباع للشارع والخلفاء الراشدين ولا يخفى أن
 يكونا بدلا من الركعتين عند الشارع كما قال به بعضهم فتعبر ما فعل الشافعي في اشتراط الطهارة
 للخطبتين وإن كان الأرجح عنده أن يجمع صلاته كاملة على جياها وليس الخطبتان بدلا عن
 ركعتين وذلك في غاية الاحتياط فاشتراط الطهارة لاحتمال كونها بدلا عن الركعتين ولم
 يجعلها بدلا عن الركعتين جرما لأنه لم يرد عن الشارع فيه شيء ومن ذلك قول الشافعي وأحمد
 سمى للخطبتين أصعد الميزان سلم عن الإمامين مع قول أبي حنيفة ومالك أن ذلك مكره
 ووجه الأول الابتداء ولأنه قال عرص بالضعوف عن الحاضرين تأستدباره ياهم فسق لهم السلام
 على قاعدة السلام في غير هذا الموضع ووجه الثاني أن السلام إنما شرع للإيمان من وقوع الأذى
 لمن سلم عليه منصب الخطبة يعطى إلا أن يداه إلى بعضهم يغير ذلك عيسى ثيابه إذا خرج منهم
 فالسلام عليهم مدي عن سلمهم إلى سوء الظن به وسوء ظنونهم ففهم قد قال قائل إن رسول الله

صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين كانوا يسلمون إذا صعدوا أحد هم المنبر فالحجاب أن سلام
 الأئمة والصالحين محمول على البشارة للحاضرين أي أنهم في أمان من أن تتجاوزوا ما وعظناكم به
 على تسان الشارع وليس المراد أنهم في أمان منا أن نؤذيكم بغير حق وقد تقدم نظير ذلك في الكلام
 على قول المصلي في التشهد السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته أي أنت في أمان منا
 يا رسول الله أن تخالف شرحت لأن الأمان في الأصل لا يكون إلا على الأعلى للادنى ومن
 ذلك قول أبي حنيفة ومالك في أرحم روايته لا يجوز أن يصلي بالناس في الجمعة إلا من خطب
 إلا بعد رجوعهم مع قولهما الثاني في الرواية الأخرى عنه أنه لا يصلي إلا من خطب ومع قول الشافعي
 في أرحم قوله يجوز ذلك وهو إحدى الروايتين عن أحمد فالأول فيه تشديد والثاني مشد
 والثالث تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاتباع فلم يسلطوا أحد أصغر
 بالناس الجمعة في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعصر الخلفاء الراشدين إلا من خطب ومنه
 يعرف الجواب عن قول مالك ووجه الثالث عدم وروده عن ذلك وإن كان الأولى أن يصلي
 بالناس إلا من خطب فافهم ومن ذلك قول الأئمة أنه يستحب قراءة سورة الجمعة والمنافقين في
 ركعتي الجمعة وسبح والفاشية مع قول أبي حنيفة أنه لا يختص القراءة بسورة دون سورة فالأول
 مشد والثاني تخفيف ووجه الأول الاتباع ووجه الثاني سد باب الرغبة عن شيء من القرآن
 دون شيء كما أنه يقع فيه بعض المحبوبين عن شهود تناوى نية القرآن كله إلى الله تعالى
 السواء والأول قال ولو كان نية القرآن إلى الله تعالى واحدة فممن يمتثلون أمر الشارع في
 تخصيص قراءة بعض السور في بعض الصلوات دون بعض ومن ذلك قول جميع الفقهاء
 بسنية الغسل للجمعة مع قول داود والحسن بعدم سنية فالأول مشدد والثاني تخفيف وذلك
 الأول الاتباع وتعظيم حضرة الله تعالى عن القدر المعنوي والكسبي وطلب أن لا يقع نظر الحق
 تعالى الأعلى بدن ظاهر نظيف وإن كان الحق تعالى لا يصح حجاب عن النظر إلى بواطنه من
 حيث تدلوه أعياده ووجه الثاني طلب دخول حضرة الله تعالى بالذل والافتكاس وشهود الصلاة
 قد أدره جسده ليظهرها لله تعالى بالنظر إليه ولو أنه نظف جسده لو بما رأى نظافة نفسه من
 فحجب عن شهود الذل وطلب المغفرة فكان إبقاء دنس جسده مذكرا للطلب بالمغفرة وشهود
 الذل والافتكاس يبين مدى ربه ليوجهه فكل جهل مشد ومن ذلك تخصيص الأئمة الأربعة
 مطلوبة الغسل بمن حضر الجمعة مع قول أبي ثور أنه يستحب لكل أحد حضور الجمعة ولو لم يحضر
 ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم من أتى الجمعة فليغتسل فخص الأمر بالغسل بمن حضر
 صلاة الجمعة ووجه الثاني ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم حق على كل مسلم أن يغسل
 جسده في كل سبعة أيام انتهى وذلك لعموم نزول الأمر أو الإلهي يوم الجمعة على جميع المسلمين
 من حضر الجمعة ومن لم يحضر فميتا في أحد هم من ربه على ضلالة وحياة جسده وانتفاضة
 بارتحابه المتخالفات أو بارتحابه المقتلات وكل الشبهات ولا فرق في تخصيص الغسل بمن حضر
 من المقتل بوجوب الغسل ولا بين المقتل بسنية لكن ينبغي حمل الوجوب على بدن من يتأذى

الناس يواجبه بدينه وثبائه كالتصديق حمل الاستحباب على بدن الطار والتأخر ونحوهما
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو اغتسل الجنب بيته غسل الجنابة والجمعة معا جازاة مع
 قول مالك انه لا يجوز عن واحد منهما فالاول مخفف والثاني مشدد فوجع الامر الى مرتبة
 الميزان فالاول خاص بالاكار الذين حفظهم الله تعالى من الوقوع في المعاصي فكانت ابدانهم
 حرة لا تحتاج الى تكرار الغسل بالماء لحياتها وانفاستها والثاني خاص بالاصابع الذين
 كثرت وقوعهم في المعاصي فاجابوا الى تكرار الغسل حتى ابدانهم فوجع الله الائمة ما كان
 ادق نظرهم في استخراج الاحكام الثلاثية بالاكار والاصابع ومن ذلك قول ابي
 حنيفة والحمد والشافعي في ارجح قوليه ان من زوجه عن السجود وامكنه ان يسجد على ظهر
 الشان فعل والقول الثاني للشافعي ان شاء الله تعالى حتى يزول الزحام ان شاء الله تعالى
 ظهره مع قول مالك بكونه السجود على الظهر بل يصبر حتى يسجد على الارض فالاول مخفف والثاني
 مشدد فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بحديث اذا امرتك بما امرت فافعل
 لما استطعت ولم يستطع هذا المرحوم ان يمتثل امر الشارع في اتباعه للامام في السجود الا
 كذلك فالامر بالسجود ثابت عن الشارع على التوسيع والامام واما الانتظار حتى يزول الزحام
 عنه والعمل بمقتضى المنطوق اولى ووجه الثاني ان السجود اعظم افعال الصلاة في الخضوع
 والذل ولا يكون ذلك الا على الارض الحقيقية التي هي التراب او ما فرش عليها من حصير
 او حصي ونحو ذلك واما السجود على ظهر ادى فربما فهم منه الكبر ولو صورة ولو كان الادى
 اصلا من التراب ايضا فافهم فان الساجد على ظهر انسان كانه يستعمل ما ذاك الظهور
 وذلك خارج عن سياق مقام العبودية الذي هو الذل والانكسار لله رب العالمين ومن
 ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الامام اذا حدث في الصلاة جاز له الاستحالة وهو الجدي والرجل
 من هذا المشافعي مع قوله في القديم بعدم الجواز فالاول مخفف والثاني مشدد فوجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة المصلحة للمؤمنين والتسديد في حصول كمال الاجر بكمال
 الاقتداء في الجملة كلها او بعضها ووجه الثاني انه حصل للمؤمنين الاجر بمجرد احوالهم خلف
 الامام في الجملة وفارقوا الامام بعد زفريجي لهم حصول كمال الاجر بالنية حيث عجز عن الفعل
 ان شاء الله تعالى ومن ذلك قول الأئمة الاربعة انه لا يجوز تعدد الجمعة في بلد الا اذا كثروا
 وعسر اجتماعهم في مكان واحد قال مالك واذا اقيمت في جوامع فالقديم اولى وليس للامام ابي
 حنيفة في المسئلة شيء ولكن قال ابو يوسف اذا كان للبلد جانبان حاربه اقامة جمعيتين وان كان
 لها جانب واحد فلا يجوز وعبرة الامام احمد واذا عظم البلد وكثرت اهلها كبغداد جاز فيه جمعتان
 وان لم يكن لهما حاجة الى اكثر من جمعة لم يحن وقال الطحاوي يجوز تعدد الجمعة في البلد الواحد
 بحسب الحاجة ولو اكثر من جمعيتين وقال داود والجمعة كسائر الصلوات يجوز لاهل البلد
 ان يصلوها في مساجدهم فالاول وما عطف عليه فيه تخفيف وقوله داود مخفف فوجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول ان اقامة الجمعة من منصب الامام الاعظم فكان الصلابة لا يصلح

الحجة الاخلفة وتبعهم الخلفاء الراشدون على ذلك فكان كل من جمع يقوم في مسجد آخر بخلاف
 المسجد الذي فيه الإمام الأعظم يلوث الناس به ويقولون ان فلانا ينازع في الإمامة فكان يقول
 من ذلك فتن كثيرة فسد الأئمة هذا الباب لا عذر يرضى به الإمام الأعظم كصينق مسجد ه عن
 جميع أهل البلد فهذا سبب قول الأئمة انه لا يجوز تعدد الحجمة في البلد الواحد الا اذا عسر
 اجتماعهم في مكان واحد فيطلان الحجمة الثالثة ليس لذات الصلاة وانما ذلك لخوف الفتنة
 وقد كتب الإمام عمر بن الخطاب الى بعض عماله اقيموا الجماعة في مساجدكم فاذا كان يوم
 الحجمة فاجتمعوا كلكم خلف امام واحد انتهى فلما ذهب هذا المعنى الذي هو خوف الفتنة
 من تعدد الحجمة جاز التقدير على الاصل في إقامة الجماعة ولعل ذلك مراد داود بقوله ان الحجمة
 كسائر الصلوات ويؤيد عمل الناس بالتعدد في سائر الامصار من غير مخالفة في التفتيش عن
 سبب ذلك ولعله مراد الشارع ولو كان التعدد مهيأ على لا يجوز فعله بحال لورد ذلك ولو في حالات
 واحد فلهذا اتفقت همة الشارع صلى الله عليه وسلم في التشهيل على ائمة في جواز التعدد في سائر
 الامصار حيث كان أسهل عليهم من الجمع في مكان واحد فافهم فان قلت فبما عادة بعض
 الشافعية الحجمة طهرا بعد السلام من الحجمة مع ان الله تعالى لم يفرض يوم الحجمة صلاة الظهر
 وانما فرض الحجمة فلا يصلي الظهر الا عند العجز عن تحصيل شروط الحجمة مثلاً فالجواب ان وجه
 ذلك الاحتياط والخبر من شبهة منع الأئمة التعدد بقطع النظر عما ذكرناه من خوف الفتنة
 او خوف وقوع التعدد بغير حاجة بغير حاجة كما هو مشاهد في أكثر مساجد مصر وغيرها فقد صار الغيا
 الذين تقرون على قنول الاموات او الالوان بقلوس بخطون ويصلون بان الحجمة من غير تكبير الله
 الأئمة التفتيش ان جواز التعدد مشروط بالتحاجة فكان صلواتها طهرا في غاية الاحتياط
 وان كانت الحجمة صحيحة على مذاهب اودنا فافهم + ومن ذلك قول أبي حنيفة
 ومالك ان الحجمة اذا كانت وصلوها طهرا تكون فرادى مع قول الشافعي واحمد بجواز
 صلواتها جماعة فالاول محقق والثاني مشدد فراجع الامر الى موتبقي الميزان ووجه الثاني
 القاعدة ان الميسور لا يستقط بالمعسور وقد نفس حصول الحجمة وتيسر الجماعة في الظهر والجمع
 من فعلها جماعة على الاصل في مشروعية الجماعة ووجه الاول التخفيف على الناس اجمعين ووجه
 الجماعة في الحجمة مشروط بصلواتها حتمه فلما كانت خفت في بدنها بصلواته فرادى والله اعلم
 + (باب صلاة العيدين) +

اتفقوا الأئمة على ان صلاة العيدين مشروعة وعلى جواز تكبير الاحرام ولها وعلى مشروعية
 رفع اليدين مع التكبيرات كلها الاروائية عن مالك وكذلك اتفقوا على ان التكبير سنة في
 حق الحرم وغيره خلف الجماعة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق + وأما ما اختلفوا فيه
 فمن ذلك قول أبي حنيفة في احدى روايته ان صلاة العيدين واجبة على الاعيان كالحججة
 مع قول مالك والشافعي انها سنة ومع قول احمد ان صلاة العيدين فرض على الكفاية فالاول
 مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تشديد فراجع الامر الى موتبقي الميزان ووجه الاول

عدم التصريح من الشارع بحكم هاتين الصلاتين فالحاقهما بالإمام أبو حنيفة وجعلهما
 فرضين عين مع كونهما ليس فيهما كبر مشقة لكونهما يقعان في السجدة واحدة فلا فرق بينهما وبين
 الحجعة في الصلوة فانهما ركعتان بخطبتين فعلهما رسول الله صلى الله عليه وسلم في جماعة ووجه
 الثاني الأخذ بالتوسعة على الناس مع العمل بمحدث الدين يسر وأمدد النازلة في يومها أكثر
 وأعم من الحجعة من حيث أن المرح فيها ينال من حضر صلاتها مع الجماعة ومن لم يحضر بخلاف
 الحجعة فإن المرح خاص بمن يحضر لأن تخلف عنها بعد روي وجه قول أحمد أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فعلها بجماعة وأقر كثير من الناس على عدم الحضور في صلاتها فكانت أشبه
 بفرض الكفاية وكان من حضر بين يدي الله تعالى فيها كالشافعي لمن لم يحضر فحصل له
 الفضل بعد من شفع فيهم ولذلك قال العلماء أنه أفضل من فرض العين لكونه اسقط المرح
 عن صلته عن غيره فلو لم يكن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن من شرط الصلاة العبدان
 العز والاسيطة واذن الإمام في إحدى الروايتين عن أحمد كما في الحجعة وزاد أبو حنيفة
 وإن تقام في مصر مع قواها لك الشافعي أن ذلك كله ليس بشرط وأما إذا صار فردا لمن
 شاء من الرجال النساء فالأول مشد والثاني مخفف فجميع الأمر إلى من تبقى الميزان ووجه
 الأول ما تقدم أتقاه من كونها يشترط صلاة الحجعة في الخطبتين والركعتين وعظم موكلها
 بالسنة ببقية الصلوات ووجه الثاني ابتداء ظاهر كلام الشارع من حيث أنه جعل أيام العبد
 أيام أكل وشرب وذكر لله وفي رواية وبما لا يشاء من جماع فلما خفف الشارع في يومها في قولنا ذكر
 دون يوم الحجعة كان حضورها مستحبا لا واجبا وأيضا فلما ورد أن القيامة تقوم يوم الحجعة فالحق
 الأمة لمن يكون على الدين وإيمان في ذلك اليوم من العصاة الظاهرين على الحق في ذلك
 اليوم بإيجاب الحضور عليهم في الحجعة والاقبال على العبادة لئلا تقوم القيامة عليهم وهم غافلون
 في أكلهم وشربهم وغير ذلك بخلاف العبد لم يرد أن القيامة تقوم فيه ومن الحكمة في جواز
 العبدان فرادى زيادة التوسعة على العبد لعدم وجوب ربطه بالإمام لا يتحرك إلا بعد تحريكه فلو لم
 يرد ذلك قول أبي حنيفة أنه يستحب أن يكبر بعد تكبيرة الإحرام ثلاث تكبيرات في الأولى
 خمسا في الثانية مع قول مالك وأحمد أنه يكبر ستا في الأولى وخمسا في الثانية ومع قول
 الشافعي يكبر سبعا في الأولى وخمسا في الثانية ثم قال الشافعي وأحمد أنه يستحب الذكر بين كل
 تكبرتين وقال أبو حنيفة ومالك أنه يوالي بين التكبيرات ستقا فالأول مخفف في عدد التبر
 والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد ومن قال يوالي التكبيرات مخفف ومن قال لا يوالي
 المذكورين تأملا مشد فجميع الأمر إلى من تبقى الميزان ووجه انتفاوت في عدد التكبيرات ظاهر
 لأن كل إمام ينعى الله عن الشارع أو الصحابة وأما وجه من قال يوالي التكبيرات فلا
 هو المبدأ إلى أنهم من كلام الشارع وهو خافس بالأمم الذين يقدرون على حمل ثوالي فحليا
 الحق تعالى فيهم من أكثر ما عليه فيهم وأما وجه من قال يستحب الذكر بين التكبيرات
 فهو لكون الارتفاع بالأنواع المذكورة من التكبيرات مخفف على غالب الناس فإن غايتها

لا يقدر من على تحمل توالي تجليات الكبرياء والعظمة على قلوبهم فكان القاء الزهن الى معنى
التبشير والتحييد والتوحيد مع التكبير كما لمقوى للعبد على تحمل تجليات العظمة والكبرياء
فاقرم وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول انما شرط العلماء الجماعة في الجمعة
العبدان لان تحمل الحق تعالى في صلاة الجمعة أشد من تجليده في صلاة العبدان فلذلك
الجماعة في الجمعة فرض عين وفي العبدان سنة وايضا ذلك ان الجمعة لو شرعت فرادى
لما ابتدأ ان المصلين من شدة الهيبة والعظمة التي تجلب لقلوبهم فكان في مشروعية صلاة
مع الجماعة رحمة بهم لاستئناسهم ببعضهم من البشر فان قال قائل ان الكثرة التي في كل
عبد موجود فلم لا التفتيم بالاستئناس بحجابه قلنا الخرج المذكور لا يحصل به استئناس بقدر
معه العبد على تحمل التجلي المذكور مع غيره فحول عن افعال الصلاة واقوالها فلما يحصل به
المعنى المذكور جعلناه كالعدم وشرعنا الجماعة الخارجية عنه انتهى وتقدم في باب صلاة
الجماعة ان مشروعية الجماعة فيها رحمة بالخلق فان قال قائل فلم كانت الجماعة الحاضرة
في العيد أكثر من جماعة الجمعة فالجواب انما كان جماعة العبدان أكثر لجماعتهم بشهود كثير
عن شهود تلك العظمة التي تجلب لهم بكل سرهم يوم العيد لولا شهود تلك الكثرة لما
انسطح يوم العيد فكان عدم ثقل التجلي عليهم مع كثرة تهم هو سبب كبرهم في يوم العيد
ومن ذلك قول مالك والشافعي انه يقدم التكبير على القراءة في الركعتين وهو أحد الروايتين
عن أحمد مع قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى انه يعاين بين القراءةتين فيكبر في الأولى
قبل القراءة وفي الثانية بعد القراءة فالأول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الأول وهو
خاص بالأصابع ان القراءة بعد مشاهدة كبرياء الحق جل وعلا أقوى على الخضوع من التكبير
وابعون على فهم كلامه ووجه جعل التكبير بعد القراءة في الركعة الثانية كون الركعة الأولى
تخطيها للحق تعالى ابتداءً وكلامه فكان تقدم التلاوة أعور لهم على تحمل تجلي كبرياء
الحق تعالى على قلوبهم عكس الأصاغر فان العظمة تطرق قلوبهم أولاً ثم يلقي الله تعالى
عليهم الحجاب لرحمة بهم لتلايد وبوا من مشاهدة كبرياءه وعظمته كما هو معروف بين
العارفين الذين يصلون الصلاة الحقيقية + ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان من فاتته
صلاة العيد مع الإمام لا يقضيها مع قول أحمد والشافعي أحد قوليه انها تقضى فرادى فالأول
مخفف والثاني فيه تخفيف من جهة كونها فرادى تشديد من جهة القضاء فرجهم الأمر الى من يتلوا
الميزان ووجه الأول ان ما فاته من الفضل مع الإمام لا يسترجع بالقضاء ووجه الثاني ان صلاة
جماعة تالي مرف فيه مستغنى على الإمام والمؤمنين مع عدم ورود نص في قضائها بالتصوير ايضاً
فان صلاة تها فرادى تغمر على فوات العبد من الأمدد الإلهية التي تحصل له لو كان صدم مع الإمام
فانه يريد ان يحضر مع ربه في الصلاة متفرخ كما كان مع الإمام فلا يصح له ذلك فكانت صلاة
فرادى تليها على قدر ما فاته من الاجر والثواب ليغمر على الحرص على حضورها مع الإمام في الأعياد
المستقبلة فاهم + ومن ذلك قول الشافعي انه يقضيها ركعتين كصلاة الإمام مع فوات

احمد انه يقبضها أربعاً لصلاة الظهر وهذه الرواية هي المختارة عند تحقيق أصحاب الرواية الأخرى
 عنه انه يصلي بين قضائيه ركعتين أو أربعاً فالأول محقق والثاني مشدود وجه الأول محاكاة القفلة
 للاداء في ذلك على الأصل فيه وجه الثاني قياس صلاة العيد على صلاة الجمعة في ان الخطبة
 فيها بدل عن الركعتين قلها فامة الصلاة والخطبتان مع الإمام كان من الاحتياط فعلها أربعاً
 فان صلاها ركعتين فقط صحت ولكن قالة الاحتياط وقد تقدم في صلاة الجمعة أن الشارع
 اذا فعل أمر أو لم يبين لنا هل هو واجب أو مندوب فمن الأدب فعلنا له على وجه التأسى به
 صلى الله عليه وسلم نقطع البطلان عن الجرم بوجوبه أو ندبه وصلاة العيد من ذلك قائل ومن
 ذلك قول الأئمة ان فعلها بالصبر بظاهر البلد أفضل من فعلها في المسجد مع قول الشافعية بأن
 فعلها في المسجد أفضل اذا كان واسعاً فالأول مشدد بالخروج إلى الصبر وفيه تخفيف بالنظر
 لعدم حصر النفوس في المسجد وهو خاص بالأصاغر والثاني محقق وهو خاص بالأكابر وذلك
 لأن الأصاغر لا يقدر أن على حصر نفوسهم في المسجد يوم العيد إلا بمشقة لأنه يوم زينة واكل
 وتقاطي شهوات بأبصار الشارع فيه فكان صلاتهم للعيد في القضاء أرفق بهم وأما الأكابر
 فانهم يرون ملكهم ياتي يدي الله في بيته أو سمع هما بين السماء والارض وقد قالوا سمع
 الخياط مع الإجابات ان قاضهم ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يجوز التثقل قبل
 صلاة العيد وأما بعد ما فيجوز ولم يفرق بين المصاوغ وغيره ولا بين الإمام وغيره مع قول مالك
 انه اذا فعلها في المصاوغ لا يتقبل قبلها ولا بعد ما ساء الإمام والمأموم وعنه في المسجد وإيتان
 ومع قول الشافعي يانه يتقبل قبلها وبعد ما في المسجد وغيره إلا الإمام فانه اذا ظهر للناس لم
 يصلي قبلها ومع قول احمد لا يتقبل قبل صلاة العيد ولا بعدها مطلقاً فالأول مشدد والثاني
 تشديد من حيث أن رواية الثانية والثالثة فيه تخفيف والرابع محقق بالترك فخرج الأمر إلى
 مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ورود نص عن الشارع في جواز التثقل قبلها وكل عمل لغير
 أمر الشارع فهو مرفوع وغير مقبول إلا بما استثنى من الأمور التي تشبه لها الشريعة بعد خروجها
 عن عموماتها وإيضاح ذلك أن الشارع هو الدليل لنا في جميع أمورنا فكل شيء لم يثبت عنه فعله
 فهو ممنوع منه على الأصل في قواعد الشريعة فلو علم الشارع أن الله تعالى أذن لأحد في التثقل
 قبل صلاة العيد لاجراً ثابته لكان هو فعله ولم يبلغنا انه يتقبل قبل صلاة العيد إنما آتت
 بالضعف التثقل بعد صلاة العيد لكون العلة التي كانت قبل الصلاة زالت وهي الهيئة العظيمة
 الأولية التي تتجلى للصلاة قبل صلاة العيد بخلاف الأمر بعد الصلاة فانه حصل للصلاة الأدق اسماء
 الكسبية فقد روي أن يتقبل بعدها أو جعل الأذن بالوقوف بين يديه تعالى في صلاة الأذن لبيان
 يتقبل بعد الصلاة وقبل الخطبة ووجه قول مالك انه لا يتقبل في الصبر قبلها ولا بعد التخفيف
 على غالب الناس فان الإمام ما صلى بهم في الصبر إلا مداواة لقلوبهم مما كان يحصل لهم من
 الحصر بفصلاتهم في المسجد فلما مروا بالتثقل في الصبر لذهب المعنى الذي قصد الإمام و
 صلاتهم كانت في المسجد من حيث الحصر واليقين في نفوسهم فيقفون بين يدي الله

في الصلاة كالسالي او كما للمكرهين فانهم ووجه قول الشافعي انه لا يكره التنفل قبلها لغير
 الامام اي ولمن شاء من الرعايا الذين يقتضون بمناجاة الله تعالى والوقوف بدينه ولا
 يسمون من ذلك ولا تطالبهم نفوسهم بالله واكل الشرب يوم العيد بخلاف الامام فان
 ما مورون بما يباحه فاذا تنفل تنفلوا وفيهم الذين يعلي عليهم مواقفة حذو نفوسهم فلو
 الامام سببا لمحضو الحج والعتيق عليهم في الصلاة فيقف احدهم في الصلاة وهو
 عنها حقيقة ولما راي الامام احمد الى هذا الموضع قال لا يتنفل الامام ولا غيره قبل صلاة العباد
 ولا بعد ما تحققت على الصلوة من الناس فاهم ومن ذلك اتفاق الائمة الاربع على انه
 يستحب ان ينادي لها الصلاة جامعة مع قول ابن الزبير انه يؤذن لها قال ابن المسيب والاول
 من اخذ صلاة العيد معاوية فالاول لحقق في القاطع المذكور والثاني مشعر فيها ووجه
 الاول الاتباع والنبه على فعلها في جماعة لما يتساهل الناس في فعلها فرادى اذ الجماعة
 فيها هو المقصود الاعظم ولكون كل عبد يفعل في العام مرة واحدة ووجه قول ابن الزبير
 وسماوية القياس على الفرائض بحاجته المشروعية ولعل ابن الزبير لم يبلغه في ذلك شيء
 والا فتم ورود النص لا يحتاج الى قياس ومن ذلك قول الشافعي انه يستحب قراءة سورة
 في الاول واقتربت في الثانية وقراءة بسم الله ربك الاعلى اراو والغاشية في الثانية
 مع قول مالك احمد انه يقرأ بسم الله والغاشية فقط ومع قول أبي حنيفة انه لا يستحب تخصيص
 القراءة فيها بسورة فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث اخف فوجه الامور متضمن للميل
 فالاول خاص بالركعة الاولى والثاني خاص بالركعة الثانية والثالث بالركعة الاولى وان كان
 في يوم العيد والحجزة ترك الحرف في التمسك والاستتعال بأهوية النفوس فربما نسي العبد
 من الموقد وهو اليوم القناعة فكان قوله هذه السورة المعينة كالمذكر بعد تلك الاهوال فلا
 يطول عليه من العقلة عن الله تعالى عن اندار الاخرة فيكون قليلا ويضعف ان كان
 الحاصل من شرطه ان يحجم بين الفرح والحزن معافي يوم العيد فان قلت ان مثل سورة اذا سمع
 كوت اكثر في ذكر الاهوال من قراءة سورة في الجوارب ان التجلي الالهي في هذه الدار يغالب عليه ان
 يكون مفرجا بالبحار راحة بالخلق ولو انه تعالى تجلي للخلق بصفة الجلال الصريح ما كان كثير من
 الناس فلت ذلك كان اللائق بصلاة العيد من قراءة سورة بسم الله من النسيه وصفات الجلال
 والكمال وكذلك القور في سورة ق واقتربت هي مفرجة بصفتها الجلال لمن تأمل فاهم واما
 وجه قول أبي حنيفة فهو خوف الوقوف في الوعنة عن شيء من القرآن فتصيب نفس العبد تكبره
 وقراءة غير السور التي عذبت للقراءة فالكامل ولو اتى بالسور المعينة راوحي عندها وانما
 رجا رغب عن غيرها فسد الزمام الوحيية الباب بالقول بعدم التخصيص فوجه الله تعالى عليه
 ما كان اذ في نظره في الشريعة وما اشد خوفه على امة ورحم الله طائفة الامة ومن ذلك
 قول الشافعي في أرجح القولين انهم لو شهد يوم الاثنين من رمضان بعد الزوال بؤنة الهدل
 قضيت موسعا مع قول مالك انها لا تقضي وهو مذهب احمد فان لم يكن جميع الناس في ذلك اليوم

حصلت من بعد هذا الشافعي ومن قال بقوله وقال أبو حنيفة صلاة عيد الفطر تقضى يوم الثلاثاء
 والثالث فالاول فيه تشديد من حيث الامر بالقضاء والثاني تخفيف لعدم الامر به والثالث
 متوسط فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول طلب المبادأة الى تدارك ما فات ووجه
 الثاني طلب التخفيف على الامة لعدم حصرهم في سماع الخطبة والصلاة بعد الزوال حينئذ
 نفوسهم الى تناول شؤنها ذلك اليوم بعد ان استعدت للصلاة من تكرار النهار فلم يشد
 احد بروية الهلال الى الزوال ووجه الثالث ظاهر لان القلب يعرض عن صلاة العيد بعد يوم الثلاثاء
 وتذهب بختي صلاة العيد فاذا امر بقضائها بعد اليوم الثالث وقف وقلبه شاكرا انه ليس في
 صلاة ٤ ومن ذلك اتفاق الامة على ان التكبير في عيد النحر مسنون وكذلك في عيد الفطر
 الا عند أبي حنيفة مع قول داود بوجوبه وقال المتحفي انما يفعل ذلك الحواكين قال ابن هبيرة
 الصحيح ان تكبير النحر يوم النحر لقوله تعالى وتكلموا العزة وتكبر الله على هذا كرم فالاول
 مشدد والثالث أشد والثاني والوابع مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ٤ ووجه الاول
 والثالث الاتباع والخذ بالاحتياط فان الامر للوجوب بالاصالة حتى يصرفه صارفا
 ووجه قول أبي حنيفة والمتحفي ان يوم العيد يوم سرور وفرح والتكبير يقتضي استبشار
 الهيبة والتعظيم فيورث العبوسة والحزن ويذهب الفرح والسرور المطلوب يوم العيد
 خاص بالاصالح الذين لا يقدر على الجمع بين شهود العظة والسرور والاول خاص بالاصالح
 ومن ذلك قول مالك انه يكبر يوم عيد الفطر ون ليلة وانتهاءه عنده الى ان يخرج الامام الى
 المصلي وفي قوله الى ان يخرج الامام بصلاة العيد وهو الواجب من قول الشافعي والثالث الى
 ان يخرج منها واما ابتداءه فحين يري الهلال وهي إحدى الروايتين عن أحمد لما انتهت
 فيه روايتان لأحدهما اذا خرج الامام والثانية اذا فرغ من الخطبتين فالاول من قول
 مالك تخفف في وقت التكبير والثاني منه مع قول الشافعي وما بعده من قول مالك حيث
 تشديد من حيث امتداد وقت الخروج الامام من الصلاة وقول أحمد في الروايتين
 كقول مالك فيه تشديد وفي الرواية الاخرى أشد من حيث انه ينتهي بفراغ الخطبتين وخبر
 قول مالك الاول ان التكبير لله تعالى تعظيم له وإظهار التعظيم في النهار اولى لانه محل ظهور
 شعار العبودية عادة بين الناس بخلاف الليل يكونون فيه في قعود بيوتهم لا يتشربون فيه
 لمعاشهم ولا يعيشون فيه في شوارعهم وأسواقهم ووجه بقية الاقوال ظاهر ٤ ومن ذلك قول
 أبي حنيفة وأحمد انه يشفع التكبير في أوله واخوه فيقول الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله الله أكبر
 الله أكبر الله أكبر مع قول مالك في رواية له ان شاء كبر ثلاثا وان شاء قرئين ومع قول الشافعي انه
 يكبر ثلاثا مستقيا في أوله وثلاثا في أخوه واختار أصحابه انه يكبر ثلاثا في أوله ويكبر ثنتين في أخوه
 ووجه هذه الأقوال ظاهر ولعل دليل كل واحد على قوله هو ما بلغه عن الشارع وأصحابه ومن
 ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ان ابتداء التكبير في عيد يوم النحر من صلاة الفجر يوم عرفة الى ان
 يكبر لصلاة العيد من يوم النحر وقول مالك والشافعي في أظهر القولين انه يكبر من ظهر النحر الى صلاة

الصبر من اخرايام التشرقي وهو رابع يوم الخمر سواء كان محلا أو محرما عند العمل عند
 أصحاب الشافعي على ان ابتداء التكبير في غير الحايض من صبح يوم عرفته الى ان يصلي عصر ثم
 ايام التشرقي قالوا ولحقف وما بعده مشد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه اول
 التحفيف على الناس وهو خاص بالاصاغر الذين لا يقدر روعا على استتعار شدة عظمتهم
 تعالى وهيتهم الى عصر اخرايام التشرقي بل تزهد روحهم من ذلك وليدل عليهم الحجاب
 من ذلك الشهود ومقابله خاص بالاكابر الذين يقدر روعا على استتعار ذلك فلا يشغلهم
 ظهور عظمتهم كبرياء الحق تعالى لهم عن موانعة السرور والفرح مدة ايام التشرقي بخلاف الاكابر
 والاضاح ذلك ان العبد لا يسمي حقيقة عند القوم مكبرا لله تعالى الا ان استحضرت عظمتهم في قلبه
 وما يكبره باللسان والقلب غافل فليس هو مقصود الشارع وقد حصل شتاز التكبير بقول
 الى حليفة واحمد في الجملة في حق الاصاغر فافهم من ذلك قول الى حليفة واحمد في
 احدي روايته ان من صلى منفردا في هذه الاوقات من محل وحرم لا يكبر مع قول مالك
 والشافعي واحمد في روايته الاخرى انه يكبر لمخلف النوافل فانفقوا على انه لا يكبر عقبها
 الا في القول الرابع للشافعي فالاول فحقف والثاني مشد في المشككين ووجه الاول في
 المسئلة الاولى ان من صلى منفردا يستشعر عليه هيتهم الله تعالى وقيام تعظيمهم في قلبه فيثقل عليه
 النطق بالتكبير بل لا يكلف به فان الهيته قد عنته فلا يطالب باقامة شعائر اظاهر هذا خاص
 بالاصاغر والثاني خاص بالاكابر الذين يقدر روعا على رفع صوتهم بالتكبير مع قيام التعظيم
 والهيته في قلوبهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك يعلم توجه القولين في التكبير عقب
 النوافل التي يصلي فرادى فان الهيته ربما عمت صاحبها بخلاف اذا كان في جماعة منها فان
 البشر يستأنس ببعضه بعضا عادة فيجب له شهود الخلق عن شهود كمال عظمتهم الله تعالى فلا ينقل
 عليه رفع صوته بالتكبير والله تعالى اعلم

(باب صلاة الكسوفين)

اتفقوا على ان الصلاة لكسوف الشمس ستة موكلة زاد الشافعي واحمد في جماعة هذا وحده
 من مسائل الاتفاق في هذا الباب واما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي واحمد ان
 الستة في صلاة الكسوفين ان يصلي ركعتين في كل ركعة قياما وسجدة ركعتان وسجدة ركعتان
 مع قول الى حليفة انها تصلى ركعتين صلاة الصبح فالاول مشد والثاني فحقف فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول مطلوبة زيادة الخضوع لله تعالى يتكرر هذه الاركان لشدة
 الخوف الذي حصل للعباد من الكسوف فربما اشتدت الهيته على قلوبهم فلم يحصل لهم مراعاة كمال
 الخضوع لله تعالى والخضوع له في اول كل ركعة أو سجود تكونها يفعلان في محل القرب
 وايضا فلما ورد من تشبيه التجلي الاخرى في الوتية بها فكان الكسوف لها في الدنيا اعظم
 فتنة من فتنة الدجال فان الحق تعالى لا يصح في جناب عظمتهم تقصير لولا ان الحق تعالى
 املن على العارفين عبرة من مراتب التكرار والاكالات ففتنوا في دينهم وهنا اسرار تطير بها

الاضيق الاستطر في كتاب فيهم ما ذكرناه وأومأنا إليه عرفان تكرير الوكوس والاعتدال
 والسجود كالجواب لذلك النقص الحاصل في فعل كل أول ركن ومن ذلك يعرف توجيه
 عن الشارع من فعلها يتكرر هذين الركعتين ثلاث مرات وأربع مرات وخمس مرات وذلك
 لزيادة الهيبة والتعظيم في قلوب الصماتة في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم فالتوفى رسول
 صلى الله عليه وسلم خفت تلك الهيبة والعظمة عند غائب الناس فلم يذهلوا عن حال الخشوع
 والحضور فكلام الأئمة خاص بالأكابر والمتوسطين وكلام إلى حذيفة خاص بالأصغار الموحين
 في كل زمان فانهم لحضور وتجلى الهيبة والتعظيم في قلوبهم على حالة واحدة فلا يحتاجون
 إلى تكرير شيء من هذه الأدكان كيقينة الصماتة + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يحسن القراءة
 مع قول أحمد أنه يحسن بها فالأول مخفف خاص بالأصغار الذين غلبت عليهم هيبة الله
 فلم يقدروا على الجهر والثاني مشدّد خاص بالأكابر الذين يقدرون على النطق مع شدة الهيبة
 قال تعالى لا تكلف الله نفسا إلا وسعها فانهم + ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في المشهور
 عنه أنه لا يستحب لكسوف القمر ولا كسوف الشمس خطبتان مع قول الشافعي أنه يستحب
 خطبتان كالجمعة فالأول مخفف وهو خاص بالأكابر الذين قام الخوف في قلوبهم من رؤية
 الكسوف والخسوف فلا يحتاجون إلى سماع خطبة ولا وعظ ولا تخويف والثاني مشدّد في
 استغفار الخطبة وهو خاص بالأصغار المحييين عن المعنى الذي في الكسوف فلم يهمل في إلهامهم
 خوف مخرج فلذلك احتاجوا إلى خطبة مع شهود الكسوف ليقوم الخوف في قلوبهم وينتد كروا
 به أهوال يوم القيمة فيتأهبوا بالأعمال الصالحة وتترك المعاصي ولما كان الناس يوم الحاجة
 وغير الخائف في كل عصر أعي الشارع والأئمة ضعفاء الناس الذين يحضرون في صلاة الجماعة
 في هاتين الصلاتين وخطبوا لهم مراعاة كمال المصلحة ليلبثه الذي لا يقهره خوف الكسوف والخسوف
 وينداد خوفهم كان حصل له به خوف فاعلم ذلك + ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في المشهور
 عنه أنه لو اتفق وقوع الكسوف وقت تراحم صادة فلا تضرب فيه ويجعل مكانها تسبيحا مع توالف
 الشافعي ومالك في إحدى روايته أنها تضرب في كل الأوقات فالأول مخفف يعلم الوقوف
 بين يدي الله تعالى وقت تقدمت منه النبي عن الوقوف بين يديه فيه والثاني مشدّد وهو
 خاص بالأكابر من أهل الكشف الذين يعرفون من طريق الإلهام الأذن لهم بالوقوف بين يدي
 في ذلك الوقت أو الأذن منهم الأمر إلى برئتي الميزان ويصح توجيه الأول بأنه خاص
 بالأكابر الذين يعلمون الحق تعالى فيبين عليه في شيء يلقيه إلى قلوبهم يجوز أن الحق تعالى
 قد يوجه عن الأذن في ذلك الزمان فكان لهم أنوقف عن فعل ما أذن لهم فيه من طريق الإلهام
 بخلاف ما جاءهم عن الشارع فإن الأدب المبادرة إلى فعل ما أمر به من غير توقف فانهم
 ذلك قول أبي حنيفة + والتبع من استغفار الجماعة في صلاة الكسوف بل يصلي كل واحد لنفسه
 مع قول الشافعي وأحمد أنها يستحب جماعة ككسوف الشمس فالأول مخفف والثاني
 مشدّد فرجع الأمر إلى برئتي الميزان + ووجه الأول أن التجلي الإلهي ينقل في خسوف الليل

وتعظم الهيبة فيه على القلوب فتخفف عنهم بعد ان يتباطئهم بامام براعون افعاله فهو خاص
بالامم باغزو وجه الثاني ان الاكابر ياتقيدون على مراعاة اولي آل امامهم مع قيام تلك العظمة
والهيبة في قلوبهم تنقوى قلوب بعضهم وبعض استمدادهم من بعضهم فكانت الجماعة في حقهم
ولي يجوزوا افضل الجماعة كما ان الجهر بالقراءة ايضا في حقهم اولي الجوز والاصل في ثقل عليهم
النطق كما هو نظيرة اتفاقا وكان الثوري وحج بن الحسن بقولان هم مع الامام ان صلوا جماعة
صلوها معه ولا صلوا أفرادا ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان يجوز لكسوف من الايات
لا يسب له صلاة كالزلازل والاصواعق والظلمة في النهار مع قولهم انه يصلي لكل اية في
الجماعة ومع قول الشافعي انه يصلي فرادى عليه العمل وقول الامام على رضى الله عنه في الرواية
قوله ان يخفف والثاني مشددا ووجه الاول علم وروى في ذلك ووجه الثاني ايقار
عبيته في محبة ما يخوف الله تعالى عباده ويذكرهم باحوال يوم القيامة
والله اعلم

(صلوة الاستسقاء)

اتفقوا على ان الاستسقاء مسنون وعلى انهم اذا انصرفوا بالمطر فاستسقاء ان يسألوا الله
هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الامامة الثلاثة
والى يوسف بن محمد بن الحسن انه يستحب صلاة الاستسقاء في جماعة مع قول ابي حنيفة انه لا يسب
لها صلاة بل يخرج الامام ويدعو فان صلى الناس وحدها فلا بأس قالوا ومشددا والثاني مخفف
وجه الاول الانتاء ووجه الثاني كون الحاجة والضرورة قد عميت الناس كلهم فصار
كل واحد منصرفا الى الله تعالى سائلا ان التصرف ربه بكل شعرة فيه فلا يحتاج الى استمداد في
التوجه من غيره مع عدم بلوغ بعض في ذلك الى قائله وهو في حق من تنقوى بعضهم باستمداد
من بعض ومن ذلك قول الشافعي واحدا في صلاة الاستسقاء كصلاة العيد فيجهر بالقراءة
فيها مع قول مالك انها كعتان كسائر الصلوات وانه يجهر فيها بالقراءة ان كان الوقت وقت صلاة
جهوية قالوا وفيه تشديد والثاني فيه تخفيف وجهها ظاهر ومن ذلك قول مالك في
الشافعي واحدا في أشهر رواية باستحباب خطبتين للاستسقاء وتكونان بعد الصلاة مع
ابي حنيفة واحدا في الرواية الثانية المنصوص عليها انه لا يخطب لها وانما هو دعاء واستغفار قالوا
فيه تشديد والرواية الاولى لاحد مشددة بالخطبتين وقول ابي حنيفة واحدا في الرواية الثانية
مخفف فوجه الامر الى موثقي الميزان ووجه الاول الاتباع وكذا الثاني وهو خاص بالاصاغون
اهل الحجاز لانهم هم الذين يحتاجون الى خطبة وعظ لتلطيف بواطنهم ولبوق حجابهم في دعاء
الله تعالى بقلوب صافية راجية فلا حاجة بخلاف الاكابر لا يحتاجون الى مثل ذلك لقوة استعمالهم
وهو قول ابي حنيفة واحدا في الرواية الثانية فان خطب خطب بركا بر من العلماء فانما ذلك للفقهاء
حماير كان عندهم او يقصد الاصاغون الحاضرين مع الاكابر فانهم ومن ذلك قول الامامة الثلاثة
انه يستحب تحويل ترعاء في الخطبة الثانية للامام والمأموم مع قول ابي حنيفة انه لا يستحب ومع

قول أبي يوسف ان ذلك يشترع للامام دون المأمومين فالاول مشرعه والثاني محقق والثالث
فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الايتاع والتفاوت وهو خاص بالاصاغر
الذين لم يطلعهم الله تعالى على قدره لهم وقسم من نزول الماء في تلك السنة او عدمه ووجه الثاني
ان الاكابر لا يحتاجون الى التفاؤل بتحويل الودء لان الله تعالى قد اطلعهم من طرق الكشف على
ما قدره وقسمه لهم من نزول الماء او عدمه فان تحول الامم للاكابر وتبعوه على ذلك فاما ذلك
لسنة الاطلاق فقد يرجع الحق تعالى كما كان اطلع الاكابر عليه ووجه قول أبي يوسف ان كان
الامام محجوبا يتفاؤل وان كان من اهل الكشف فهو لاجل التفاؤل فمن هو محجوب من
المأمومين قافهم والله تعالى اعلم

كتاب الجنائز

أجمع العلماء على استحباب الاكثار من ذكر الموت وعلى ان الوصية مستحبة حال الصحة لكل
من له مال او عنده لاحد مال وعلى تأكلها في المرحى وعلى انه اذا اتقن الموت فجه الميت للقبلة
واتفق الائمة الاربعة على انه يحجر الميت من رأسه مقدما ذلك على الدين وقال طاووس ان
كان ماله كثيرا فبن رأس المال والا فمن ثلثه واتفقوا على ان غسل الميت فرض كفاية على
ان للزوجة ان تغسل زوجها وعلى ان السقط اذا لم يبلغ أربعة أشهر لا يغسل ولا يصلى عليه وعلى
انه اذا استهل بكى يكون حكمه حكم الكبير وعن سعيد بن جابر انه لا يصلى على الصبي
يلعب واجمعوا على انه ان مات غير محقون لا يجتن بل يتولد على حاله وعلى ان الشهيد الذي مات
في قتال الكفار لا يغسل وعلى ان النفساء تغسل ويصلى عليها واتفقوا على ان الولي من الغسل
ما تحصل به الطهارة وان يكون الغسل وتراوان يكون مديا يسد في البصرة كافوا وعلى
تكفين الميت واجب مقدم على الدين والورثة وان كان داخلا في مؤنة التجمل كما في اتفقوا
على ان المحرم لا يطيب ولا يلبس المحيط ولا يحجر رأسه الا في رواية الى حنيفة ان احرامه سطل من
فيفعل به ما يفعل بجميع الموتى واتفقوا على ان الصلاة على الجنازة في المسجد جائزة وانما اختلفوا
في الكراهة وعدمها واتفق الائمة الاربعة على اشتراط الطهارة وستر العورة في صلاة الجنائز
وعلى ان تكبيرات الجنازة أربع وعلى ان قاتل نفسه يصلى عليه وانما الخلاف في صلاة الامم عليه
يعني الاعظم واتفقوا على ان حمل الميت بركب او ام واتفقوا على انه لا يجوز جفرا الميت ليدفن
عنده الا اذا مضى على الميت زمان يبلى في مثله ويصير ميمما فيكون حينئذ وكان عمر بن عبد
العزيز يقول اذا مضى على الميت زمان يبلى في مثله ويصير ميمما فيكون حينئذ وكان عمر بن عبد
واتفقوا على استحباب التفرقة لاهل الميت واجمعوا على استحباب اللبن والقصب في القبر على
كرثية الاجر والحشيش واتفقوا على ان الستة اللحد وان الشق ليس بجنة واتفقوا على ان
الاستغفار للميت والدعاء له الصداقة والعنق والحجر عنه ينفع واتفقوا على ان من دفن بعثر
صلاة عليه يصلى على قبره وعلى عدم كراهة الدفن ليلا والله اعلم فهذا ما وجدته من مسائل
الاجماع واتفاق الائمة الاربعة واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي في حمل الجرح

روايتها ان الادي لا يغسل بالموت مع قول ابي حنيفة انه يغسل بالموت واذا غسل ظهره
قول الشافعي واحمد في روايتها الاخرين فالاول لمخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
مرايقتي الميزان ووجه الاول ان الله تعالى قال ونفخ كرماني ادم وقضيت التكرم انه لا يحكم
بينما ستم بعد الموت وفي الحديث ان المسلم لا يغسل عبا ولا مبتئا ووجه الثاني ان الروح هو
الذي كان مطهر الجسد الادي فلما خرج منه صار نجسا على الاصل في الميتة واما الاول بان
الروح ما خرجت منه حقيقة واما ضعف تدبرها لتعلقها بعالمها العلوي فقط بدليل سوال
فكر وتكبر وعز ابها في القبر او بغيرها واحسان الميت بذلك وهذا سر يعرفها اهل الله
لاستطري في كتاب فان الكتاب يقع في بداهة وعبر هله ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان
الافضل ان يغسل الميت بجزء من القيص لكن مستورا العورة مع قول الشافعي واحمد ان الافضل
ان يغسل في قيص الاول عند الشافعي ان يكون تحت السماء وقيل الاول ان يكون تحت
فالاول لمخفف من حيث علم الباس القيص والثاني مشدد في الباس فرجع الامر الى مرايقتي
الميزان ووجه الاول الاشارة الى ان مال الناس الى التجر عن الدنيا اذ ماتوا فخرجوا عليهم
غيرهم من الاجيال فان التجر اظهر في حصول الاعتبار وايضا فلقية الروح الثالثة من السبل
كما اشار اليه من قال انه لا يغسل تحت سقف ووجه من قال انه يغسل في قيص الاتباع للصحة
في تقصيصهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في قيص فالاول خاص بالاوصاغ والثاني خاص
بالاكابر ووجه قول من قال يغسل تحت سقف الاخذ بالاحتياط من ان ينزل عليه بلاه
من السماء فربما مات مصرا على ذنب فكان السقف يحل عنه شيئا من البلاء النازل عليهم
باب توقف السبب المسبب فاهم ٤ ومن ذلك قول الائمة ان غسل الميت بالماء البارد اولى
بالضرورة كبره شديد ووجه مع قول ابي حنيفة ان الماء المسخن اولى لكل حال فالاول لمخفف
والثاني مشدد من حيث شيخين الماء فرجع الامر الى مرايقتي الميزان ووجه الاول التقاؤل
بالنعيم بقرينة هنيهة صلى الله عليه وسلم عن اتباع الجنازة بنار ووجه الثاني التقاؤل برضى الميت
بقضاء الله تعالى عليه بدخول النار مثلا لو وقع هذا ما ظهر لي من الحكمة في هذا الوقت ومن
ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز للزوج ان يغسل زوجته مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز فالاول
لمخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان ذلك مبني على اصل القولين من ان الموت كالطلاق
الرجعي ووجه الثاني مبني على انه طلاق بائن كما هو مقرر في باب الرجعة واذا ماتت امرأة
لا زوج لها ولا غاسلة يميت عند ابي حنيفة ومالك وعلى الراي من ههنا الشافعي واحمد
والرواية الاخرى عنها ان الغاسل يلف على يديه خرقة ويغسلها وقال الاوزاعي تدفن
من غير غسل ولا يتم ووجه من قال انما يتم ان السلالة مقدمة على الغنمة فخلاص العبد
من مس بدنه من لا تحمل له مقدم على حليه النظافة لئلا ذلك الميت لا سيما عند من يروي بنجاسة
الميت بالموت ووجه من قال انه يلف خرقة على يديه العمل على تحصيل مصلحة الغاسل
والمعسول ووجه من قال بدفن مجاله تعارض الامر بغسل الميت والنهي عن مس الاجيني

عنه فيظهر له دليل في توجيه امر بفعله + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز للمسلم تقبيل
قوبته الكافرة قوماً كالكافرة لا يجوز قال اول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول
لوقوع تحقق القربة الضمنية في الجملة وان كان الغسل لا ينطف الكافر ووجه الثاني وجوب
اظهار المسلم قطيعة قوبته الكافر اذا لم يواله بينهما ولا دم حقيقة فكان في غسله اظهار
مبيل وموالاة اليه في الجملة وله بوزة فالاول خاص بالاكار الذين لا يخاف عليهم المبيل الى قوبتهم
الكافر ولا الحزن على فراقه والثاني خاص بالاصاغر وقد غسل على بن ابي طالب والدة
بأذن النبي صلى الله عليه وسلم + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يستحب للغاسل ان يوضئ
الميت كالحي يستوك أسنانه ويدخل أصبعيه في مخريه ويعسلهما مع قوله الى حنيفة
ان ذلك لا يستحب وكذلك قال الأئمة الثلاثة انه يستحب صف شعره من المرأة ثلاث صفائر
تتر تلقى خلفها اذا غسلت مع قول الى حنيفة ان الشعر يترك على حاله من غير صفراء لقواها بين
متدد ومخفف ووجه قول الأئمة في المسئلة الاولى انه يوضئ الميت كالحي الى آخره مع الغسل في
الاكبر والاول لا يقول ابتداء خلفها وهو الاحوط كما مر في باب الغسل من الجنابة والنسوانك
وتنظيف المخترين تابع لذلك في التراخل وعدم ذلك القول في تشريح الميتة أو عدم غسل
وجه من قال ان شعر المرأة يصفر ثلاث صفائر القياس على الغسل وتراؤها حكمة كونها تلقى
خلفها فليست تشترط وجهها فيمنع وصول الرجة الى بشرتها وجهها اذا شعرت من الامور التي
تزال في نقار في الجسم في الجملة بخلاف بشرة الجسد وما قالوا ايكوا هذه التلثم في الصلاة بشكل
يحجب اللثام الوجه عن الوجه الذي يوجه المصلي ووجه من قال اياها من شعور غير صفراء انه شعور أهل
المصائب وهو أظهر في الحزن والندم على ما فات تلك الميتة من الطلح ونقصها من الصلوات
أيام الحيض وغيرها لينظر الله تعالى اليها فوجه هذا ما ظهر لي من حكمة ذلك والله اعلم
ومن ذلك قول الى حنيفة والشافعي ان الحامل اذا ماتت وفي بطنها جنين حتى يشق بطنها
قول مالك في إحدى روايته وأحمد انه لا يشق قال اول مشدد من حيث حرمة الجنين والثاني
مخفف من جهة علم الشق مشدد من جهة حرمة الميتة فوجه الامر الى موثني الميزان + ومن ذلك
قول الى حنيفة ان السقط اذا ولد بعد أربعه أشهر وجد ما يدل على الحياة من عظام
وحركة ورضاع غسل وصلى عليه مع قول مالك كذلك الا في الحركة فانه اشترط ان تكون
حركة يصحبها طول مكث وتيقن معها الحياة ومع قول الشافعي في الجديده انه لا يصلى عليه
الا ان ظهرت أمارات الحياة وقيل يحمل يغسل ويصلى عليه وأما الغسل فقد اتفق الاربعة على
انه يغسل ووجه هذه الاقوال ظاهر + ومن ذلك قول الى حنيفة
والشافعي في اصح قوليه انه لا يجب نية الغاسل مع قول مالك
بوجوبها فالاول مخفف والثاني مشدد فوجه الامر الى موثني الميزان
وجه الاول ان المقصود من الغسل النظافة وهي حاصلة بلا نية ووجه
الثاني ان الغسل ثابت عن الميت في هذه الطهارة ولو قلنا ان المغفر فيها النظافة فهو من

جملة الاعمال الصالحة وقد قال صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات فلا يكون عمل صالح الا بنية
ومن ذلك قول ابي حنيفة واصحابه الشافعي انما اذا خرج من الميت شي بعد غسله وجب ازالته
فقط مع قول اهل انه يجب عادة الغسل ان كان الخارج من الفرج فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني المبالغة في التطييف وهو قول الشافعي
ايضا لكون ذلك اخر عهد الدنيا والاخرة الامر ان تعامله معاملة الحي فيكون عليه الوضوء
فقط ووجه الاول معاملة الميت بالسهولة لعدم تكليفه بازالة النجاسة لزوال التكليف ومن
ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه يكره تنقيط الميت وحلق عاتقه وحرق شاربه بل شد ومالك
فقال يغرم من فعله وقال الشافعي في الجديد واحمل انه لا بأس به في حق غير المحرم وفي القديم
المختار انه مكروه ونقل البيهقي ان ثمانية من الصحابة كانوا يحفون شواربهم فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجهها ظاهر ومن ذلك قول
الشافعي في الاملاء واحمل انه يجوز تقليم اظفاره مع قول ابي حنيفة ومالك والشافعي
في القديم انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان ذلك من جملة الطاقة المألو
بها العبد مادام في الدنيا مع كونه لا يؤلم الميت ووجه الثاني ان في ذلك نصرا في بدن الميت
لم يصرح الشارع فيه بامور فكان تركه مقدما على فعله ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمله
في احلى روايته انه يصل على الشهيد والشافعي انه لا يصل عليه لا يستغفنه ممن شافع
فالاول مشدد في الصلاة على الشهيد والثاني مخفف فيها ووجه الاول انه لا يستغفى أحده
عن زيادة الاجر بدليل صلاة الصحابة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى الاطقال في عصر
صلى الله عليه وسلم وبعده الى عصرنا هذا ودليل الثاني لتجيم الناس على الجهاد بترك الصلاة
على الشهيد ويقول احدهم كيف لا اجاهد حتى اقتل شهيدا ويغفر الله لنا ذنوبي واستغفرت عن شفع
يستغفر لي وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى على الشهداء تارة وترك الصلاة عليهم اخري
وهو محمول على حالين فكان اذا رأى عند بعض الناس فلورا عن الجهاد او جبناعنه بترك الصلاة
على الشهداء تشجيعا لهم على الجهاد واذا رأى عند الناس اقل اما صلى عليهم لزوال ذلك المعنى
الذي ترك الصلاة عليهم لاجله ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه ان من رفته دابة وهو في قتال
المشركين او تودي عن فرسه او اصابه سلاحه فبات في المعركة انه يغسل ويصل عليه مع قول
الشافعي انه لا يغسل ولا يصل عليه فالاول مشدد بخدم حصول الشهادة والثاني مخفف في
حصولها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الشهيد عرفا هو من قتله كافرا
بالمباشرة أو بالسبب بخلاف من رفته دابة مثلا ووجه الثاني قيام فعل الدابة أو السلاح مقام
فعل الكافر من حيث انها آلة قتل بها في المعركة بعد ان بايع الله تعالى على القتل في سبيل الله
طويقه وانه لا يصرفه عن ذلك صارف ولا يورده عنه السيوف والمثاقف وهنا أسرار يعرفها
اهل الله لا يستطر في كتاب ومن ذلك قول ابي حنيفة انه يستحب ان يكون في كل غسل
شي من السدر مع قول مالك والشافعي ان المستحب ان يكون في واحدة من الغسل سدر

فقط فالاول مستلزم والثاني مخفف فجميع الامور التي يرتبها الميزان ووجه استعمال السدور
ظاهر من حيث الاستعانة به على ازالة الوسخ واما الحكمة الباطنة فلا تدرك الا مشافهة لمن
يعرف معنى بنى الشارع عن قطع شجره + ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد ان المستحب
ان يكفن الرجل في ثلاثة اوثاب بيض وهي لقائف كلها مع قول أبي حنيفة ان المستحب ان يرد
واما المرأة والمستحب تكفينها في خمسة اوثاب فيص ومثرد ولقائف ومقنعة والخامسة
تشد فخذ يها عند الشافعي واحمد وقال أبو حنيفة سدا هو الافضل وان اقتصر على ثلاثة اوثاب
فيكون الخمار فوق القنيص تحت اللقافة وقال مالك ليس للكفن حد واما الولي يستتر الميت
ووجه هذه الاقوال ظاهر من حيث العادة واما توجيهها من حيث الحكمة الباطنة فلا يدل ثرا
الامشاهدة + ومن ذلك قول الشافعي واحمد بكراهة تكفين المرأة في المعصرم والمزعرور والحريز
مع قول أبي حنيفة ان ذلك غير مكروه فالاول مستلزم والثاني مخفف ووجه الاول ان ليس
ما ذكرها انما كان غير مكروه في الحياة لما فيه من الويت الداعية الى الاستمرار وقد زال
هذا المعنى بالموت ووجه الثاني اطلاق الشارع اباخرة ذلك للمرأة من غير رض بالكراهة فشم
جاءها وموتها واما حديث من ليس الحريز في الدنيا لم يلبس في الاخرة فهو مؤول فجميع الامور الى
مرتقى الميزان + ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك واحمد ان المرأة ان كان لها مال فالكفن
في ما لها وان لم يكن لها مال فقال مالك هو على زوجها وقال محمد بن الحسن هو في بيت
المال كما لو أعسر الزوج فانه في بيت المال بالاتفاق وقال أحمد لا يجب على الزوج كفن زوجته
بحال ومذهب الشافعي ان محل الكفن اصل التركة فان لم يكن فعلى من عليه نفقته من
قريب وسيد وزوج وقال المحققون من اصحابه هو على الزوج بكل حال وهو المختار ووجه هذه
الاقوال ظاهر من كور في كتب الفقه + ومن ذلك قول الائمة ان الصلاة على الميت فرض بكفايته
مع قول اصيبغ من اصحاب مالك انها سنة فالاول مستلزم والثاني مخفف فجميع الامور التي يرتبها
الميزان ولا يضر في ذلك عن الشارع ويصح دخول قول اصيبغ في قول الائمة لان السنة في
اصطلاح السلف ما ثبت بالحديث لا بالكتاب ومنها واجب وغير واجب بخلاف اصطلاح
المتأخرين فيصم اسمية فرض الكفاية سنة قياسا فلا يكون بين الائمة واصيبغ خلاف
والله اعلم + ومن ذلك قول الشافعي انها لا تترك في شيء من الاوقات الهنيئ من الصلاة فيها
قول أبي حنيفة واحمد انها تترك فيها ومع فذلك انها تترك عند طلوع الشمس وعند غروبها وقتها
فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تحديد ووجه الاول انها تقتضاه في ايها وطالب
المغفرة له فلا يمنع منها في وقت من الاوقات مع كونها صلاة ذات سبب صارف عن شهوة كون
ذلك المصلي تاصلا بالصلاة ما يقصد به عباد الشمس بل لا يكاد ذلك يحظر على قلب مسلم الا ان
وجه قول أبي حنيفة اطلاق الشارع الهني عن الصلاة في هذه الاوقات فشم صلاة الجنازة
وهذا الحوط ووجه قول مالك في طلوع الشمس وغروبها وجهها في قول أبي حنيفة ووجه
عدم قوله بالكراهة في وقت الاستواء ان الميت قد صال في حضرة الله تعالى بالموت فها عليه

وأهل الحضرة لا يبيعون من الوقت بين يدي الملك في ساعته من ليل أو نهار بل يبيعون استثناء من
كان لحرم مكة من أوقات النبي وإيضاح ذلك أن جميع الأوقات التي أذن الحق تعالى
لعباده أن يفتقروا بين يديه فيها أوقات رحمة ورضى فإن الصلاة ساجدة تحت أقدام مظلواها
فلو قدر أن انعزل لم يسجد لله تعالى في تلك الأوقات كان ظله قابلاً عنه في السجود بخلاف وقت
الاستواء لا يرى فيه ساجد لله تعالى من شاخص ولا ظل قافهم وهنا أسرار يعرفها أهل الله تعالى
لا يستطيع في كتاب فرج الله الأئمة ما كان أدق وجوه استباطاتهم آمين. ومن ذلك قول
الشافعي وأحمد بعد كراهة الصلاة على الميت في المسجد مع قول أبي حنيفة ومالك بکراهة ذلك
قالوا ولحقف والثاني مشدد فوجه الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن المسجد حضرة الله
الخاصة والصلاة على الميت شفاعته ومعلوم أن الشفاعته في عبد في حضرة شهود الحق تعالى أقرب
فتولاه من حضرة الحجاب وجه الثاني أن مقام الشفاعته مع الجليل أقوى في التوجه إلى الله تعالى
وأبعد عن مقام الأدل لما يطرق صاحب الحجاب من الهيئة غالباً بخلاف من رفع حجاب من
الأولياء فإنه ربما كان لا يرى للعبد دنياء حتى يستغفر فيه لكون تلك الحضرة مستقطبة أفعال
العبد إليه الشهود صاحبها أنه تعالى هو الخالق لأعمال عباده فلا يجد الشافع لذلك الميت دنياء
فيستحق الشفاعته فيه إجماله وأيضاً فإن صاحب هذا المقام لا يكاد يسلم من وقوعه في الأعيان
بنفسه وذلك موجب لعدم قبول شفاعته في الميت فمن صلى في المسجد فقد تعرض للأعيان بنفسه
فأساء على الميت وعلى نفسه قافهم. ومن ذلك قول الأئمة بکراهة الشفاعة للميت والثناء عليه بخلاف
الأعلام بموته فإنه لا بأس به عند الشافعي وأبي حنيفة وقال مالك هو مندوب إليه ليصل العلم
بموته إلى جماعة المسلمين مع قول أحمد أنه مكروه وفي رواية أبي حنيفة إن ذلك لا يكره ما لم يخالف
المشروع قالوا ولحقف والثاني مشدد وجه القولين ظاهر وحاشا أن الشفاعة إذا جازت الميت
فلا بأس به وإن لم يكن فهو مكروه كراهة تنزيه أو تحريم بحسب اجتهاد المجتهدين. ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة والشافعي في القلم أن الوالي أختي بالامانة على الميت من الولي مع قول الشافعي
في الجليليد الباجي أن الولي من الوالي تمال أبو حنيفة والأولى المولى إذا لم يحضر الوالي أن يحضر
امام الخي قالوا ومشدد والثاني لحق فوجه الأمر إلى مرتبة الميزان وجه الأول خوف
الفتنه إذا أراد الإمام الصلاة ومنه وجه الثاني أن المقصود ازعظم من الصلاة على الميت الدعاء
له والشفاعة فيه ولا شك أن الولي في هذا الزمان أئمة على الميت من غلبة لالة هذا الزمان
وأجاب صاحب هذا الزمان الثاني بأن الولاد إنما كان السامع بقدر فهمه في صلاة الجنازة على الولي
الخاص لكونهم كانوا في الزمن الماضي متخلفين بالشفقة على الناس أكثر من أنفسهم
وقد ذهب هذا الأمر من الولاية كما هو شأن أهل وفد كان السامع البصرى رحمه الله تعالى
يقول أدرك الناس وهم يرون أن الأختي بالامانة شاربها من أئمة لاهر الله بهم وسمعت
سيدى علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول لعلى من قال أن رأى بالامانة على الميت
رأى أن الحق تعالى إذا لم يعزل من عياله في الدين ليس يخفى أن يرد شفاعته

واجابة دعائه في حق احد كما وقع لفرعون حين توقف بيل مصر سآله القبط في طلوعه مع
قونية قول موسى وهارون فقولاه قولنا فان في ذلك ارشادا الى الادب مع فرعون وهذا
وان كان طلوع النيل يسأل الحق في ذلك يدل على الاستدراج فقيه تأييس لما قلناه فافهم
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو وصى لوجل يصلي عليه لم يكن أولى من الولي مع قول أحدهم
انه يقدم على كل لي قالوا ولحقف في الثاني مشددا فوجع الامر الى مرتبتي الميزان + ووجه
الاول ان الولي أشفق من الاجبني ولو كان من أعظم الاصدقاء لان ارتباط النسب
أقوى والشفقة والمحنو تابع لذلك دليل الارث ووجوب اليد على العاقلة ووجه الثاني ان
الصدق قد يكون أشفق عليه من وليه وأجاب عن الاول بأنه شفاعته في جوعه منه فلا يكاد يوجد
فيها ما يوجد في الشفاعته في الاجبني من ظهور احتياجه الى ذلك فان الانسان لا يكاد يوصي
فيم ذنوبه حتى يتضرع الى الله تعالى في مغفرتها بخلافه في روية ذنوب غيره فان الذنوب كلها
فتمت في رأي العين كلما قبلت الشفاعته فيها أكثر وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله عز
يقول لا تقده وافي الصلاة في ميتكم الاخذ اق من العلماء والصالحين الذين يعرفون
مراتب الناس كما لا نقصا وياكم وتقديم من لا يخفى في الناس الا الخير فانه لا يورى للميت
ذنبا يشفع له عند الله تعالى فيه انتهى + ومن ذلك قول مالك ان الابن يقدم على الاب
والاخر أولى من العبد والابن أولى من الزوج وان كان أباه مع قول أبي حنيفة انه لا ولاي
للزوج في الصلاة على زوجته ويكره للابن ان يتقدم على أبيه ووجه قول مالك ان الابن مقدم
على الاب ان الابن أشد توجها الى تحصيل مصلحته من أبيه اليها لاستمداده منها في الوجود
وفي المال وايضا فانه أدبر وأعرض عنه من حين ألقى نطقه في رحم أمه ووجه كون الآخر
أولى من العبد كونه في مرتبة الميت فكان ارتباطه من غير واسطة بخلاف العبد ومعلوم
ان الحنو والشفقة يضعفان بالعبد ووجه كون الابن أولى من الزوج ظاهر لان الزوج بمجرده
زوجته يتوجه قلبه الى تزويج غيرها فيصير موصفا عنها بالقلب ولو أظهر الحزن عليها في الظاهر
فكانت شفاعته فيها خادما بخلاف الابن ومنه يعرف توجيه قول أبي حنيفة من انه لا ولاي
للزوج في ذلك + ومن ذلك قول الأئمة الاربعة ان الطهارة شرط في صحة الصلاة على الجنازة
مع قول الشعبي ومحمد بن جرير الطبري انها تجوز بغير طهارة قالوا مشددا والتاقي محقق
فوجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انها صلاة على كل حال وقد قال صلى الله عليه وسلم
لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ وفي حديث آخر لا يقبل الله صلاة بغير
طهور فتتم صلاة الجنازة وما في معناها كسجدة التلاوة والشكر ووجه قول الشعبي وابن جرير
انها شفاعته في الميت والشفاعة لا يشتر فيها الطهارة وانما استثنى فقط كما قالوا في الدعاء وتلاوة
القران لغير الجنب ونحوه ويصح حمل من قال باشتراط الطهارة على حال الاصابه بالابن ابلانهم
ضعفت من المعاصي وقلوبهم في حجاب عن الله تعالى فكان اشتراط الطهارة بالماء وما يقوم مقامه
منعشلا بلبانهم وقلوبهم حتى يدخل أحد هم حضرة الله تعالى ويتشفع في غيره بخلاف الاكابر

الصالحين والعلماء العاملين الذين ابداهم وقلوبهم حجة اعظم من حياة الاصابع على استعمال
 الماء مثلاً فانهم لا يجنبون الى طهارة تلغش ابدانهم وتحني قلوبهم حتى يشفوا في غيرهم
 يصح تحليل حال الكا برجال الاصابع وليس لهم الاصابع عن اشتراط الطهارة لما جاء الله تعالى
 دون الاكابر فان قلت لم وقع خلاف اشتراط الطهارة لصلاة الجنازة دون غيرها من النوافل
 فضلاً عن الفرائض فالجواب انما وقع الخلاف فيها لعدم الركوع والسجود فيها للذين هم محل
 للقرب العادي من حضرة الله عز وجل فكان الواقع يستغف للميت في صلاة الجنازة في محل
 اجد من حضرة الله تعالى الخاصة بالركوع والسجود وما شرعت الطهارة بالاصالة لا تقطع الحجة
 القرب فافهم. ومن ذلك قول الشافعي والى يوسف ومحمد بن الحسن ان السند ان يقف
 الامام عند رأس الرجل وعنوة المرأة مع قول ابي حنيفة ومالك انه يقف عند صدر الرجل
 وعنوة المرأة ووجه الاول ان الرأس اشرف ما في الرجل كما انه عند قوم آخرين اشرف ما فيه
 القلب الذي في الصدر مع ما ورد في ذلك من فعل الشارع وسمعت سبل علياً انما صرح
 الله تعالى يقول من خصص الوقوف بعنوة المرأة طلباً لستر عورتها الظاهرة فقلتم للناس
 كشف سواها الباطنة فيتن لكل فصل يوقف عند عنقها صوتها حجم عجزها فكانت براها
 تغطي انتهى. ومن ذلك قول الائمة الاربعة بان تكبرات الصلاة على الجنازة اربع مع قول محمد بن سيبويه
 انهن ثلاث ومع قول ابي حنيفة بن ايمان انهن خمس وكان ابن مسعود يقول كبر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم على الجنازة تسعا وسبعاً وخمسة واربعاً فأكبر واما كبر امامكم فان زاد على اربع لم يقبل
 صلاته انتهى وقال الشافعي ان من صلى حلف امام فزاد على اللديع لم يتابعه في الزيادة
 وقال احمد يتابعه الى سبع فالاول محقق والثاني اخف والثالث فيه تشديد
 والواحد فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه فخرج الامر الى من يلحق الميزان ووجه
 الاول الاتباع وجعل كل تكبيرة بمثابة ركعة من الرباعية ووجه الثاني جعل كل تكبيرة
 بمثابة ركعة من الثلاثية ووجه من قال انهن خمس وسبع القياس على تكبير صلاة الجسد
 ووجه من قال انهن سبع بتقديم التاء على السين ان ذلك على الافلاك العلوية كانه يقول
 اكبر من جميع ما يليه به اهل هذه الافلاك كلها وحلته ذلك شدة منافاة صفة الموت
 لصفات اليا رى جل علاه فكان زيادة التكبير لزيادة بعد صفة ذلك الميت عن صفات الحي
 فافهم. ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لا يرفع يديه في التكبيرات خذ وامسك الا في
 التكبيرة الاولى فقط مع قول الشافعي انه يرفع في جميع التكبيرات فالاول مخفف وهو خاص
 بالاكابر الذين يعرفون عظمة الله عز وجل ويدخلون حضرة ياول تكبيرة فلا يخرجون منها حتى
 يرفعوا من الصلوة والثاني مشدد وهو خاص بالاصاغر الذين لا يعرفون عظمة الله تعالى
 تلك المعرفة ولا يكاد احدهم يدخل حضرة الله تعالى باول تكبيرة بل يخرج روحه من حضرة
 الله تعالى المرة بعد المرة ثم يدخل وهو يرفع يديه عند كل دخول لانه قد ومجد يد على حضرة الله
 عز وجل فافهم ومن ذلك قول الشافعي واحمدان قراءة الفاتحة بعد التكبيرة الاولى فمن

مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يقرأ في شيء من القرآن قالوا لا مستلاد والثاني مخفف فجميع
الأمور إلى موثقي الميزان ووجه الأول أن القرآن مشتق من الفروع وهو الحزم وهو يقرأ تقاؤ لا
يجمع ووجه ذلك المبيت على حضرة ربه المحطون الخاص على وجه الأكرام والتعظيم بمشاهدته
ووجه الثاني أن المبيت إذا خرجت روحه لقي ربه فحصل لروحه الحقيقة بحضرة ربه فلا يحتاج
قراءة قرآن ليجمع بها بخلاف الدعاء للميت لا يستغنى أحد عنه لا حياة ولا ميتا فافهم ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يسلم من صلاة الجنائز لتسلمتين مع أحل وهو المشهور عند ذلك
أنه يسلم واحدة عن يمينه فقط فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول التقاؤ المحصول
الامان للميت من الجهتين ووجه الثاني التقاؤ المحصول الامان من جهة واحدة فقط وذلك
إشارة إلى أنه ليس لنا معرفة الا بظاهرة فقط دون سرية فكأن الاله هو صفة سرية فلو
اعطاه الامان من جهة الجهتين بها وسلم الله تعالى في عبده وهو ما من بأهل الأدب فافهم
لا يجر من على الله تعالى بخلاف زنا صاغر فكل ما مشبه فافهم ومن ذلك قول الشافعي
أن فاته بعض الصلاة مع الإمام فبقيت الصلاة ولا ينتظر تكبيرة الإمام مع قول أبي حنيفة
وأحمد أنه ينتظر تكبيرة الإمام ليكبّر معه وهو أحد الروايتين ما لك فالأول مخفف والثاني
مشدد وأقرب تشديد فوجه الأمر إلى موثقي الميزان ووجه الأول المبادرة إلى مصلحة الميت
بالقراءة أو الدعاء أو الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أذ هو الواسطة بيننا وبين
الله تعالى في قبول شفاعتنا في ذلك الميت ووجه قول الشافعي أيضا القياس على ما للمؤمنين
بموافقة إمام في صلاة الجماعة في أي جزء أدركه معه أن لم يحسب ووجه من يقول أنه ينتظر تكبيرة
الإمام كونها شفاعته والإمام هو الشافع حقيقة والمؤمنون كالمؤمنين على دعائه فكأن من
الأدب انتظار تكبيرة لأن كل ما موم فمبوس في دائرة إمامه لا يعرف من أمور الحق تعالى
إلا ما جاءه على يد إمامه كما يعرف ذلك أصحاب الكشف ومن ذلك قول أحمد أن من فاته
الصلاة على الميت وقيل أبدا فالأول مخفف والثاني مشدد ومخفف ولم يرد لنا في ذلك نظر
فكان كالدعاء لمن مات من أخواننا فقد عولاد متافى الدنيا والأصغر من مذهب الشافعي
تخصيص صحة الصلاة على القبر بمن كان من أهل فوضها وقت الموت وشرط أبو حنيفة مالك
في صحة الصلاة على القبر أن يكون قد دفن قبل أن يمسي عليه ولكل من هذه الأقوال وجه ومن
هذه قول الشافعي وأحمد بصحة الصلاة على الغائب مع قول أبي حنيفة ومالك بعدم صحتها فالأول
مخفف والثاني مشدد فوجه الأمر إلى موثقي الميزان ووجه الأول الاتباع في صلاة رسول
الله صلى الله عليه وسلم على النجاشي والثاني يقول ذات خصيصه للنجاشي فلا يقاس عليه على أنه
مات غائب عند أهل الكشف بل جميع من في الوجود حاضر فوؤب
المبسر للاسكار وروية البصيرة للاصاغر ودليل الاكابر
حديث زويت الارض فرأيت مشايرها ومغاربها وكل مقام كان لرسول
الله صلى الله عليه وسلم يحوز أن يكون لخواص أمنا ما لم يردن بخلافه وهذا

والله اعلم بالصواب

بذوقها

ين وقتها أهل الله تعالى لا ينظر في كتاب + ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أنه لا يلوكة الله في ليلا
 مع قول الحسن البصري بكراهته قالوا ولحقف خاص بالأصغر والثاني مشدد خاص
 بأركاب من أهل الأدب فإن الليل بمثابة إرخاء الملك الشريفة وبين الناس من الميت
 ادخاله حضرة سر الملك بخلاف النهار فإنه موضوع للحكم بين العباد وإن كان الحق تعالى
 له حجاب لكن الشرع قد تبع الرف في إيمان كثره كسنة صحة الصلاة عايبا مع وجود ما يستلزم
 به عورته وإن كان الحق تعالى لا يصح أن يحجب شيئا فافهم ومن هنا ذكره بعض السلف الطويل
 فالكعبة ليلا وإن كان النض ورد لا تمتنعوا أحدا فافهم صلى آية ساعة شاء من ليل أو نهار
 من يعلم كمن لا يعلم فافهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد إذا وجب عضو ميت غسل وصلى
 عليه مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يصلي عليه إلا أن وجد أكثر الميت قالوا ولحقف والثاني
 مشدد ووجه الأول أن الصلاة حقيقة انما هي على الروح والروح لا فرق بين تعلقاتها بالعنود
 الذي وجدناه ولا بين سائر الجسم ووجه الثاني أن الحكم يكون في ذلك لا غلبته الذي يطلو
 عليه أنه إنسان كما لو وجدنا إنسانا مقطوع الرميالين مثلا أو وجدناه كلبا لا يورثه وبالحكمة فإذا
 كان الصلاة حقيقة انما هي على الروح فالصلاة تلحق بجميع أجزاء البدن المتفرقة ولو في ألف مكان
 ويحصل لجميعها المغفرة والرحمة والمسامحة وتكفير السيئات ورفع الدرجات ومن لا يقول
 إلى حنيفة وأشافع أن الإمام يصلي على قاتل نفسه مع قول مالك وأحمد من قتل نفسه وقتل
 في حد فإن الإمام لا يصلي عليه ومع قول أحمد لا يصلي الإمام على الغازي ولا على قاتل نفسه ومع
 قول الزهري لا يصلي على من قتل في رجم أو قصاص وكروك عم بن عبد العزيز الصلاة على من قتل
 نفسه وقال الأوزاعي لا يصلي عليه وعلى قتادة أنه لا يصلي على ولد الزنا وعن الحسن أنه لا يصلي
 على النفساء قالوا ولحقف في جواز الصلاة على من ذكر وما بعد مشدد ووجه الأول العمل
 بقول صلى الله عليه وسلم صلوا على من قال لا إله إلا الله أي ولو قتل نفسا وقتل في الزنا
 أو القصاص أو كان غالا في الغيبة أو نفساء أو كان ولد زنا ووجه الثاني أن الصلاة تطهير
 لا تطهر من عليه حق لآدم بل الحقوق باقية عليه إلى يوم القيامة ووجه عدم الصلاة على النفساء
 أنها شهيدة كما ورد + ومن ذلك قول مالك وهو الأصح من مذهب الشافعي أن الجنائز استناب
 لا يغسل ولا يصلي عليه مع قول أبي حنيفة أنه يغسل ويصلي عليه ومع قول أحمد أنه يغسل
 ولا يصلي عليه قالوا ولحقف بترك الغسل والصلاة والثاني مشدد وفيما والثالث فيه تخفيف
 ووجه الأول استحباب الناس للقتال وبيان أن الشهادة تطهر الشهيد حسا ومعنى ووجه الثاني
 أن أحد الاستغنى عن زيادة فضل ربه عليه بالدعاء بالمغفرة والرحمة ولا عن تطهير جسده
 بل بزيادة الدعاء درجات والماء العاشا ووجه قول أحمد أن الجنائز نوع آخر بخلاف صدقات الموت
 فيحتاج إلى غسل وإن كان الشهيد حيا عند ربه يورث كما صرح به القرآن فالغسل بزيادة وضاء
 وحياتا فافهم + ومن ذلك قول مالك والشافعي في رجم قولهم أن المقتول من أهل العدل في قتال
 البغاة غير شهيد فيغسل ويصلي عليه مع قول أبي حنيفة أنه لا يغسل ولا يصلي عليه وعن أحمد

روايتان فالاول مشددا والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فوجه الامر الى مرتبتي الميزان : ووجه
الاول ان البغاة من المسلمين على كل حال والشهادة لا تكون الا لمن قتل الكفار الذين هم أعداء
الدين حقيقة ووجه قول أبي حنيفة انه قتال لضرورة دين الله تعالى على كل حال وان نزل الامر
عن ضرورة أصل الدين في الدرجة يجامع ان كلا من المقتولين باثم نفسه لله تعالى بضرورة لدينه :
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من قتل من اهل البغي في حال الحرب يغسل ويصلى عليه مع
قول أبي حنيفة لا قالوا ولمشدد من جهة الصلاة والغسل والثاني مخفف من جهة عدم الصلاة
والغسل فوجه الامر الى مرتبتي الميزان : ووجه الاول انه مسلم على كل حال ووجه الثاني
انه كالحارب للدين الله تعالى فلا يصلى عليه بل ولا تنفذ الصلاة عليه ولا الغسل الا ان يتو
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من قتل ظلما في غير حرب يغسل ويصلى عليه مع قول أبي حنيفة
انه ان قتل بجديده لم يغسل ان قتل بمنقل غسل وصلى عليه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
ووجه الاول انه غير شهيد في احكام الدنيا وان كان له ثواب الشهيد في الآخرة ووجه احكام
الشقيين في قول أبي حنيفة في ان من قتل بجديده لا يغسل ان الجديده تخرج من الدم فخرج
مع الخنث الواقع في روجه بحكم المجاورة للجسد بخلاف من قتل بمنقل فان الخنث باق في الدم
لم يخرج فيحتاج الى الغسل والصلاة عليه من ذلك قول الشافعي وغيره ان المتشي فأم الجنازة
أو قتل من قول الثوري ان الواجب يكون ورءها والمماشي حيث يشاء وكوه النخعي الجمل بين
يدي العمودين وقال الشافعي هو افضل من التزبيح ودليل ذلك كله ما بلغ كل واحد عن
الشارع واصحابه : ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من مات بالبحر لم يكن يقربه ساحل
جعل بين لوجين وألقى في البحر ان كان في الساحل مسلما وان كان فيه كفار ثقل وألقى في
البحر ليحبل بقراءة مع قول أحمد انه ثقل ويرى في البحر يحل حال اذا تقدر دفنه فالاول مشدد
بالتفصيل والثاني مخفف فوجه الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاحتياط لحركة المسلم
فوجبا يجده أحد في الساحل من المسلمين فيدفنه في الارض لانه هو الدفن الحقيقي الذي يتو
به الذم له ويكون المسلمون الذين يجدون ذلك الميت كالتائبين عن الذين حضروا موته في
الدفن بخلاف ما لو كان في الساحل كفار فانه ثقل لينزل فوار البحر لانه تملك حرمته الكفار ووجه
الثاني ان المقصود الأعظم من الدفن الوفاء بحقوق الميت والرام جسمه بعد الموت بتعيسه عن العيوب
وعدم تأذي الناس بواحه وتعرضهم للوقوع في سبه اذا شتموا بغير وجه : ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة ان رأس الميت توضع عند رجل القبر ثم يسيل الميت سلا القبر مع قول
أبي حنيفة ان الجنازة توضع على حافة القبر مما يلي القبلة ثم يترك على القبر معترضها
فالاول مخفف على من ينزل الميت القبر مسهل عليه في نزوله والثاني مشدد في نزوله الى الحد
لكون الجنازة المعترضة أكثر عملا من جعلها عند رجل القبر فوجه الامر الى مرتبتي الميزان
ودليل القولين ما بلغ كل واحد من الدليل : ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان المسلم
للقبر أولى لان الشيطان قد صار من شعار الروافض مع قول الشافعي في أرجح القولين ان

التسليم أولى فالاول مشددا بالتسليم من حيث انه عمل زايد على التسليم والثاني مخفف
 ووجه الاول التقاؤل بعلم الدرجات عند الله تعالى ووجه الثاني عدم الحكم على الله تعالى بشئ
 يفعل من ذلك الميت فيسطىء وقفا على موقف السواء من غير ترجيح حتى يفعل الحق تعالى فيه
 ما يشاء من رفع درجة أو اخذة + ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بعدم كراهة المشي بالنعالين
 القبور مع قول احمد بكراهة فالاول مخفف والثاني مشددا فرجع الامر الى مرئى الميزان
 ووجه الاول عدم ورود نص صريح بالهتى عن ذلك ووجه الكراهة ما ورد من قول
 صلى الله عليه وسلم لمن رآه يمشی بين المقابر ينعلان اخلم نعليك انتهى فانه يحتمل أن يكون
 أمره بتجلمعهما آخر ما للموتى من حيث أن الميت يدرك اعتقار الناس له اذا مشوا على قدمه بالمخل
 وان لم يلحق جسمه بذلك ألم ووجه من لم يكره ذلك مراعاة حق الحي وتقدمه على حق الميت
 من حيث ان الحي رعا تضررت رجلاه بحجارة الارض مثلا ويحتمل أن يكون الامر بتجلمع النعلين
 لكونهما كاللباس أهل الاعجاب كما يقتضيه سياق الحديث من انها كاستيئين في ليس
 عيها مشعروا لله أعلم + ومن ذلك قول الى حليفة ان التعزية سنة قبل الدفن لا بعد به
 قال الثوري مع قول الشافعي واحملها لمن قبله بعده الى ثلاثة ايام فالاول مخفف والثاني
 مشددا من حيث التعزية بعد الدفن مخفف من حيث امتدادها الى ثلثة ايام فرجع الامر الى مرئى
 الميزان + ووجه الاول ان شدة الحزن انما تكون قبل الدفن فيغري ويدعاه تخفيف الحزن
 ووجه الثاني استمرار الحزن غالبا بعد الدفن الى ثلاثة ايام وقد يكون شديدا مشغولا
 بامرهم وقع فيه فلم يفرغ للتعزية الا آخر الثلاثة ايام فلور امتداد وقت التعزية بعد الدفن
 لو بما وقع بين المغري اسم فاعل والمغري عداوة اذ المرئى انك التعزية بعد الدفن ويصح كإيم الى
 حليفة على حال الاكابر الذين لا يخبرون على فوات أهل وقال كل ذلك الحزن وحمل كلام الائمة
 على حال غالب الناس من الحزن على الميت + ومن ذلك قول مالك والشافعي و احمد بكراهة
 الجلوس للتعزية مع قول الى حليفة بعدم الكراهة فالاول مشددا والثاني مخفف ووجه
 الاول انه تنق على المقربين بتجلمعهم المشي اليه اذا سمعوا انه جلس للتعزية ووجه الثاني
 انه خفف على المغريين بالجلوس لهم بخلاف ما اذا لم يجلس فرميا جالدا في قلم بحارة فتحتاج
 احدهم الى الحج آخر بعد ذلك لا سيما من وراءه شغل مهم دائم + ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
 ان القبر لا يبنى ولا يحصص مع قول الى حليفة يجوز ذلك فالاول مشددا والثاني مخفف
 ووجه الاول غلبة التسليم لله عز وجل بالقائه في القبر بين يدي الله عز وجل من غير حال في
 ما يجمع عنه شئ من الآفات وهو خاص بالاصغر ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط والتقاؤل
 بنوقف الامور على مسيبتها من اعقل وتوكل فهو خاص بالاكابر وقد قال العارفون
 ان سكنى الدار المهندفة أولى من الدار الجديدة من حيث ان السكان في الدار المتهللة يكون
 العالم عليه التوكل على الله خصوصا بخلاف السكان في الدار الجديدة المحكة زائدا انه فائدة
 الغالب عليه الاعتماد على الدار من حيث أحكامها لا على الله تعالى فانه وسر ذلك قول الائمة

الشراثة باستحياب القرءة للقرآن عند القيد مع قول أبي حنيفة بكراهتها فالأول لمحقق والثاني
 مشدود ووجه الأول أن القرءة عند القيد سلب لا ترال الرحمة على الميت ووجه الثاني أن في
 ذلك إمتنانا للقرآن نظير ما ورد من النهي عن الصلاة في المقبرة والخلاف في وصول ثواب
 القرآن للميت أو عدم وصوله فهو ولكل منهما وجه فذهب أهل السنة للإنسان أن يجعل ثوابه
 لغيره ونبه قال أحمد بن حنبل وأما حكمة الدعاء للميت بعد الدفن بالثبوت فهو عشرة
 الصلاة عليه والدعاء له في الصلاة إذا شأف عون حكمهم حكم العسكر إذا وقف
 بباب المملكت ليشتفع فحين أذيت الوقوف على القبر بعد الدفن هو المدة صود
 الأعظم لا سيما عن سؤال العسكر ويكبر وجن يذهل من روبيتهم
 فلا يقال إن الصلاة تكفي عن الدعاء له بعد الدفن
 فافهم والله تعالى أعلم بالصواب
 واليه مرجع المطالب
 آمين
 تم

٢٦٠ / ٢٦٠

تراخي الجزء الأول من الميزان الكبير لقطب العارفين وإمام الواصفين سيّد عبد الوهاب الشحراني
 نقعنا الله به آمين في غايته ربيع الأول هو من شهر سنة خمس وثمانين بعد الف وما يتيان
 من هجرة رسول التقلين على صاحبها أفضل الصلوات في الملوين * * *
 بلي الجزء التالي أول كتاب الزوّة

* فهرست الجزء الثاني من كتاب الميزان *

صحيته	صحيته
٢ كتاب الزكاة	٨١ باب اختلاؤ المتبايعين وهدايا المبيع
٥ باب زكاة الجوان	٨٢ باب السلم والقرض
٦ باب زكاة النابت	٨٥ كتاب الرهن
٨ باب زكاة الذهب والفضة	٩٤ كتاب القبلس والحجر
١٠ باب زكاة التجارة	٨٩ كتاب الصلح
١٠ باب زكاة المعدن	٩١ كتاب الحوالة
١١ باب زكاة الفطر	٩١ كتاب الصمان
١٥ باب قسم الصدقات	٩٣ كتاب الشفعة
٢٠ كتاب الصيام	٩٤ كتاب الوكالة
٢١ باب الاعتكاف	٩٦ كتاب الفوار
٣٣ كتاب الحج	٩٨ كتاب الوديعة
٤٠ باب الموافقة	٩٩ كتاب العارية
٤١ باب الاحرام ومخطوراته	١٠٠ كتاب الغصب
٤٢ باب ما يجب بمخاطبة الاحرام	١٠٢ كتاب الشفعة
٤٣ باب صفة الحج والعمرة	١٠٤ كتاب القراض
٥٤ باب الاحصار	١٠٥ كتاب المساقاة
٥٨ باب الاصلحة والعقيقة	١٠٦ كتاب الاجازة
٦٢ باب النذر	١١٠ كتاب اجلاء الموان
٦٤ كتاب الاطعمة	١١١ كتاب الوقف
٦٨ كتاب الصبي والذبايح	١١٢ كتاب الهبة
٧١ كتاب البيوع	١١٣ كتاب اللقطة
٧٢ باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز	١١٥ كتاب اللقيط
٧٤ باب تفرق الصفقة وما يقبل البيع	١١٥ كتاب الجمالة
٧٤ باب الربا	١١٦ كتاب الفرائض
٧٨ باب بيع الاصول والثمار	١١٨ كتاب الوصايا
٧٩ باب بيع المصراة والرد بالعيب	١٢٢ كتاب النكاح
٨٠ باب البيوع الممنوعة عنها	١٢٤ باب ما يحرم من النكاح
٨١ باب بيع المراجعة	١٢٤ باب النكاح في النكاح والرد بالعيب

صحيحة	صحيحة
١٤٣ باب حكم البغاة	١٣١ كتاب الصداق
١٤٣ باب الزنا	١٣٣ باب القسم والنشور وعشرة النساء
١٨٠ باب حل القذف	١٣٣ كتاب الخلع
١٨٢ باب السرقة	١٣٥ كتاب الطلاق
١٨٩ باب قطاع الطريق	١٣٩ كتاب الرجعة
١٩٢ باب حد شرب المسكر	الم ١ كتاب الأيلاء
١٩٤ باب التقدير	الم ١ كتاب الظهار
١٩٦ باب الصياح وضمان الولاية وإلهاثم	١٣٩ كتاب اللعان
١٩٤ كتاب السير	١٤٥ كتاب الإيمان
٢٠٠ كتاب قسم الفی والغينة	١٥٣ كتاب العرد والاستبراء
٢٠٨ باب الخيرية	١٥٥ كتاب الوضاع
٢١١ كتاب الاقتضنة	١٥٦ كتاب النفقات
٢١٨ باب القسمة	١٥٨ كتاب الحضانة
٢١٩ كتاب الدعاوى والبيّنات	١٥٩ كتاب الجنایات
٢٢٢ كتاب الشهادات	١٦٢ كتاب الديات
٢٢٨ كتاب العتق	١٦٤ باب القسامة
٢٣٠ كتاب التذليل	١٦٨ باب تقارة القتل
٢٣١ كتاب الكناية	١٤٠ كتاب حكم الشجر والساحات
٢٣٣ كتاب الهات الأولاد	١٤١ كتاب الحدود والسبغ المرتبة على النجا
٢٣٣ خاتمة الكتاب في بيان بنية صالحة	١٤١ باب الردة
تتعلق بأسرار أحكام الشريعة	

الجزء الثاني من كتاب الميزان
للعارف الصمداني
والقطب الرباني
سيدى عبد
الوهاب الشيرازي
نفعنا الله
بعلومه
والمسلمين ائمين بحجاء النبي الامين ائمين

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الزكاة

اجتمع العلماء على ان الزكاة احدى اركان الاسلام وعلى ان وجوبها في اربعة اصناف المرواشي وجنس
الاشنان وعروض التجارة والمكبل والمدخر من الثمار والزروع بصفات مقصورة واجمعوا على وجوب الزكاة
على حر المسلم البالغ العاقل المجنون على ان يحول شرط في وجوب الزكاة الا ما حكى عن ابن مسعود
وابن عباس من قوليهما برجوبها من حين الملاك ثم اذا حال الحول وجبت وكان ابن مسعود
اذا اخذ عطاءه زكاة في حال واجمعوا على ان اخراج الزكاة لا يصح الا بنية وقال الاوزاعي لا يقتصر
اخراج الزكاة الى نية وعلى ان من امتنع من اخراج الزكاة بغير نية اخذت منه
قهر او يمسذروا وعلى انه ليس في المال سوى الزكاة وقال مجاهد والشعبي ان حصد الزرع وجب عليه
ان يلقى شيئا من المسنابل للمساكين وكذلك اذا جرد النخل يجب عليه ان يلقى شيئا للفقراء من الثمار
هذه اوجدها من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابى حنيفة يجب على
المكاتب العشر في زرع لا فيما سواه مع قول مالك والشافعي لا يجب عليه زكاة ومعه قول ابو ثور
يجب عليه الزكاة من الزرع الاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشددة فارجعوا الى هرثمة
الميزان ووجه الاول ان المكاتب لما طلب الخروج من عبودية سيده استحق التشديد به عليه
في وجوب العشر من زرعته كما ان عبودية له وان كان هو في الرق ما بقي عليه درهم ووجه الثاني
نقص ملكه التام في نفسه في الحق تعالى عليه به بما وجب الزكاة عليه توسعة عليه

ليصرف ذلك في ثلث مرقبة من رقيق العبيد الى الرق الخالص الذي هو رقيق الله العلي العظيم فانه
هو ثالث الحقيق وذلك غير على مقام الحق تعالى ان يشترك احد من العبيد في مسمى الملك
ووجه الثالث التثنية بد العظم عليه لما هو عليه من الكبر ولو كان من اهل التواضع لله لرضى ان
يكون عبد العبيد الله تعالى تواضعا لله عز وجل فلذلك اوجب الله عليه الزكاة زيادة على مال الكفاية
تدبيرها عليه وافوه ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه لا يسقط عن المراتد ما اوجب عليه
من الزكاة حال اسلامه مع قول ابي حنيفة انها تسقط والاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر
الى ما سمي المميزين ووجه الاول تغلقها بما له حال الزكاة الاحكام الشرعية قل حروجه من اصل
الدين فكلما حطت به من كمال حبيبت مرادها وانما هي الاسلام على كل شيء مفتضاة فبهم
ذلك لا اوجب عليه من الزكاة في عسوم قوله تعالى قل ان يرين كفرا ان يستمروا دحرهم
هذا قد سلف فكانت رويها عليه من باب التلخيص ووجه الثاني انها اظهرت للروس والمال اوجها
الله تعالى في مال عبده المؤمن بحبه فيه وشهنة تليده وتخلي ما اياه ان يذبحها حيث كان اللان
يقول المرنى عدم ايجابها عليه اعراضا عن التامر عند وشهنة عليه وانه اسوة حاله من الكافر
الا صلى لرفضه الاسلام وايضا فان الزكاة بالعدة الاصل ومن ذلك قول الائمة الثالثة ان الزكاة
تجب في مال الصبي والمجسور وتخرجها اولى من ما لها ووجه قال جماعة من الصحابة مع قول
ابي حنيفة رضى الله عنه لا زكاة في ما لها وحسب العشر في ما راعها مع قول الاوساعي
والشورى لوجوب الزكاة في الحال لكن لا يخرج حتى يسلم الصبي ويقيم المجنون فالاول والثالث
مشدد والثاني فيه تخفيف فوجه الامر الى مرتبة المميزين ووجه الاول والثالث الاخذ بالاحتياط
والعمل بقاعدة ان كل من وجب عليه شيء وتخرج عن مباشرة حائرا لا سبابة فيه باذنه
وبان الحاكم ووجه الثاني عدم توجه الخطاب الى الصبي وانجسوا لعدم التكليف وكان تاحير
اخراجها عند الاوساعي والنوراني البنوع والافاقية اولى لخرجها بحسب نفس بخلاف العشر في الاوساعي
نسماحة النفوس به غالبا ومن ذلك قول السافعي واحمد انه لو طك نصرا اتم بائعه في
انتاء الحول او بآله ولو بعير جنسه انقطع تحول منه قول ابي حنيفة انه لا يقسم بامساك والد
والفطنة وسقطت الماشية ومع قول مالك انه ان ياد به بحسبه لم يفتقر رواية فريادته ولا يفتقر
من جوب الزكاة والله الى نية السند بل من وجب التكليف من رجاء التامة معسلي
فراجع الامر الى ما تبني المميزين ووجه الاول ان من راد او باخرهم يصرف عليه ربحا
على مصان الحول فلا زكاة ووجه قول ابي حنيفة ان من راد بن هيب ونصرة فكان له به
انه سنده على كل حال بخلاف الماشية ووجه الثاني مالك يعزب عما قرأه فتأمل ومن ذلك
قول ابي حنيفة والسافعي انه ان تاد بعض له من ارضه او من ارضه او من ارضه او من ارضه
قول ابي حنيفة انه ان تاد بعض له من ارضه او من ارضه او من ارضه او من ارضه
قول ابي حنيفة انه ان تاد بعض له من ارضه او من ارضه او من ارضه او من ارضه
قول ابي حنيفة انه ان تاد بعض له من ارضه او من ارضه او من ارضه او من ارضه

في احادي روايته ان المال المصوب والضال والمجرب اذا عاد يركب عن الماضي مع قول ابن حنيفة
وصاحبيه والشافعي في القديري انه يستأنف الحول من عوده ولا زكاة فيما مضى وهو احد
الروايتين عن احمد ومع قول مالك ان عليه اذا عاد زكاة حول واحد فالاول مشدد والثاني
مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكل من ذهب وجه ومن ذلك
قول الشافعي في اظهر الروايات ان الدين المستغرق للنصاب او لبعضه لا يمنع وجوب الزكاة
مع قول ابن حنيفة وهو الا قول القديري للشافعي انه يمنع فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال كلها ظاهر ومن ذلك قول الامام الشافعي ان الزكاة تجب
في عين المال لا في الذمة مع قول ابن حنيفة انها تتعلق بالعين كتعلق الجناية بالرقبة
ولا يزول ملكه عن شيء من المال الا بالدفع الى المستحق وهو احد الروايتين عن احمد في الاموال
الظاهرة ومع قول مالك انها تتعلق بالذمة ويكون جزء من المال مرتبها بها وله ان يؤدي الزكاة
من غيرها فالاول مشدد من حيث وجوبها في عين المال والثاني فيه تخفيف من حيث نعلقها
بالعين وتشديد من حيث نعلقها بذمة يما سب عليها يوم القيمة وكذلك الثالث فيه التشديد
من جهة كون جزء منه مرتبها حتى يؤديها مرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال
ظاهر ومن ذلك قول ابن حنيفة ومالك والشافعي انه لا يجوز تقديم النية على الاخراج مع قول
احد انه يستحب مقارنة النية للاخراج فان تقدمت بزمان يسير جاز وان طال لم يجز كالطهارة
والصلوة والنجس في رواية عن ابن حنيفة انه لا بد من نية مقارنة الاداء او لغز قدر الواجب
فالاول مشدد وكذلك الثالث والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات فكلف العبد بوجوب النية في سائر العمل فلا يكفي
في جزء منه ولو كثر ذلك الجزاء وبذلك عرف توجيه الرواية عن ابن حنيفة ووجه حوا تقديمها
بزمان يسير ان ما قارب الشيء اعطى حكمه وايضا ذلك كله ان النية هي الاخلاص فمتى فارقت
النية العمل لم يحصل اخلاص فلا تقبل منه الزكاة ومن ذلك قول مالك والشافعي
ان من وجبت عليه زكاة وقد راعى اخراجها لم يجز له تاخيرها فان اخرضها في سنة
عنه بتلك الزكاة مع قول ابن حنيفة تسقط بتلفه ولا تصير ضمنه عليه ومع قول احمد
الاداء ليس بشرط لا في الوجوب ولا في الزمان واذا تلف المال بعد الحول استمرت الزكاة في ذمته
امكنه الاداء لا فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث اخف من الاول فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال ظاهرة وعمر ذلك قول الامامة الثلاثة
عليه سكتة ومات قبل ادائها اخرت من نكته في باب الجنبين رتبها تسرياً بآراء
مشددة والشافعي في ذلك رتبة في مرتبة الميزان رتبة في الميزان
بكمال احرار زكاة التي ترتب في ذمته في ذمته الزكاة في ذمته
في ذمته انما يراه في ذمته في ذمته في ذمته في ذمته في ذمته
ار

ذلك والله اعلم ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي ان من قصد الفراء من الزكاة كان وهب
من ماله شيئا او باعه ثم اشتراه قبل الحول سقطت عنه الزكاة وان كان مسيئا عاصيا مع
قول مالك واحمد لا تسقط فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حمل
على تغيير نية الفاسدة بعد ذلك قبل انزاله العين ووجه الثاني حمله على استصحابها فحادثة الله
عز وجل ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان تعجيل الزكاة جائز قبل الحول اذا وجد النصاب
مع قول مالك ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الثاني جعل تقديم الزكاة كتقديم الصلوة وتتمام الحول كدخول الوقت ووجه الاول انه فعل
خير واعتبار كمال الحول انها جعل توسعة لصاحب المال فاذا اختار اخراجها قبل كمال الحول فلا
يمنع بخلاف تقديم الصلوة عن وقتها لا يجوز لا بشرط الوقت في صحتها كما هو مقر في كتب
الفقه ولكونها لا يتعدى للفقراء نفقها بخلاف الزكاة والله اعلم

باب زكاة الحيوان

اجمعوا على وجوب الزكاة في النعم وهي الابل والبقر والغنم بشرط كمال النصاب واستقرار الملك
وكمال الحول وكون المالك حرا مسلما واجمعوا على ان النصاب الاول في الابل خمس وفيه شاة
وفي عشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي العشرين اربع شياه فاذا بلغت خمسا وعشرين
ففيها بنت مخاض فاذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون فاذا بلغت ستا واربعين ففيها حقة
فاذا بلغت احدى وستين الى احدى وثمانين ففيها بنت لبون فاذا بلغت ثمانا واربعين ففيها حقة
في شئ منها بين العلماء واجمعوا على ان الجناني والعراب والذكور والاناث في ذلك سواء واتفقوا
على انه لا شئ فيما دون الثلاثين من البقر وعن ابن المسيب انه يجب في كل خمس من
البقر شاة الى الثلاثين كما في الابل كذلك اتفقوا على ان النصاب الاول في البقر ثلاثون وفيها
تبعية فاذا بلغت اربعين ففيها مسنة واجمعوا على ان نصاب الغنم اربعون وفيها شاة ثم لا شئ
فيما زاد حتى تبلغ مائة واحدى وعشرين ففيها شاتان وفي ثمانين وواحدة ثلث شياه الى اربع مائة
ففيها اربع شياه ثم يستقر في كل مائة شاة والضأن والمغرساء واتفقوا على ان الخيل اذا كانت
معدة للتجارة ففي قيمتها الزكاة اذا بلغت نصابا وكذلك اتفقوا على وجوب الزكاة في البغال والحمير
اذا كانت معدة للتجارة هذا ما يجهل من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن
ذلك قول ابى حنيفة والشافعي اذا كان سندا خمس من الابل فاخرج واحدة منها انها تجزئيه
مع قول مالك واحمد انها تجزئيه واذا بلغت ابله خمس او عشرين ولم يكن في ماله بنت مخاض
ولا ابن ابل فقه مالك تلزمه مع قول الشافعي واحمد انه مخير بين شاة واحدة منهما وقال ابو
حنيفة لا بد من واحدة او غيرها من هذه الاقوال ما بين مخفف ومشدد ولكن
الاجماع في هذه المسألة ان الزكاة في هذه الاقوال ما بين مخفف ومشدد ولكن
الاجماع في هذه المسألة ان الزكاة في هذه الاقوال ما بين مخفف ومشدد ولكن
الاجماع في هذه المسألة ان الزكاة في هذه الاقوال ما بين مخفف ومشدد ولكن

انها تجب في كل قليل وكثير خاص بالكبر لا طلاق الخراج العشر من العسل في بعض الاحاديث
 وقول احمد خاص بالاصغر ومن ذلك قول الشافعي انه لا تجب الزكاة الا في نصاب من كل جنس
 فلا يضم جنس الى جنس اخر مع قول مالك ان الشعب يضم الى الخطة في كمال النصاب
 بعض القطبية الى بعض واختلف الروايات عن احمد في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم ورود نص صحيح في ذلك ووجه الثاني ان
 الاجناس كلها قوت فكانها شئ واحد ومن ذلك قول الاثمة الثالثة انه ليس بخرص النيران بل
 صلاحها على ما لها تزوقا به وبالفقر وتخليصا لذمتها مع قول ابي حنيفة ان الخرص لا يشتر
 فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه
 الثاني انه تخمين قد يخطئ فلا خلاص فيه للخاص ولا للفقراء ولا للمالك ويصح حمل الاول على
 الخراص المجاذق الذي لا يخطئ غالبا والثاني على الخراص الذي قد يخطئ كما ان يصح حمل
 الاول على حال اهل الورع والثاني على عامة الناس بل منع الناس اليوم زكاة التمر والعنب
 وما سواه مشاهد في مصر ومن ذلك قول مالك واحمد والشافعي في الرأى من مذهبهم انه يجب
 العشر في الارض الخراجية مع الخراج لان الخراج في عينها والعشر في غلتها مع قول ابي حنيفة انه لا يجب
 العشر في الارض الخراجية ولا يجتمع العشر والخراج على انسان واحد فاء اذا كان الزرع لواحدا
 والارض لا خروجه للعشر على مالك الزرع عند الشافعي ومالك واحمد وابي يوسف ومحمد
 مع قول ابي حنيفة العشر على صاحب الارض والاول مشدد والثاني مخفف واما وجه
 وجوب العشر على مالك الزرع اذا كان الزرع لواحدا والارض لا خروجه متوسط بين الامرين
 لان صاحب الارض قد استفاد من الارض كما استفادها صاحب الزرع فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثالثة ان مالك الارض اذا جرها فعشر زرعها على الزارع مع قول
 ابي حنيفة انه على صاحب الارض ففي كل من الامرين تشديد من وجه وتخفيف من وجه احده
 وتوجيه هما كتوجيه ما تقدم انفرد من ذلك قول الشافعي واحمد انه اذا كان له سهم ارض
 الخراج عليها فباعها من ذمي فلا خراج عليه ولا عشر في زرعها مع قول ابي حنيفة يجب عليه الخراج
 ومع قول ابي يوسف يجب عليه عشران ومع قول محمد بن محمد بن شاذان ومع قول مالك لا يصح
 بيعها منه فالاول مخفف والثاني مشدد بوجوب العشر والاثمة الثالثة مشدد بوجوب العشر والثاني
 فيه تخفيف والمخاسر مسدود فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مشدد بوجوب العشر والثاني
 الذي كان لها حال ملك المسلم فلا يجد على الذمي خراج بقصد انصاعه وشوكته ووجه الثاني
 هو ان حال الذمي في احداث الصغار عليه والدل على ملكه الارض اياه كرامة ووجه الثالث
 قول ابي يوسف ومحمد ووجه قول مالك الثاني بيع الارض المذكورة في ذلك لا يفتى في ذلك
 علينا بملك تلك الارض واعراضها منها بخلاف من كان يربها بالخراج فانها كانت حرة
 وقد مر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بعض دور المسلمين فترى فيها سكة حربة فدخلها
 ما دخل هذا دار قوم الا دخل عليهم الذي اى لاصل الخراج الذي على ارضهم فلو كان ذلك

مالك لا بكل نصا بالاجتناسه فلا يجب عليه زكوة اذا كل بنبر جنسه وتوجيه ذلك ظاهر فيهم مما سبق ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد ان من له دين لا نرم على مقر على انك لا يجب عليه الاخراج الا بعد قبض الدين مع قول الشافعي في القول الجديد انه يلزمه اخراج زكوة كل سنة وان لم يقبضه ومع قول مالك لا زكوة عليه فيه وان اقام سنين حتى يقبضه فيزكيه لسنة واحدة وان كان ثمن قرض او ثمن صبيع وقال جماعة لا زكوة في الدين حتى يقبضه فيزكيه وبستانف به الحول منهم عائشة وابن عمر وعلمية والشافعي في القديمر وابو يوسف فالاول والثالث وما وافقهما محمد والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الدين كالمال الصائغ فلا يدري صاحبه هل يصل اليه ام لا فقد يحال بينه وبينه ولو كان على مقر على كان ينزل عليه لص فياخذ جميعه له وهذا خاص بالاصغر الذين في يقينهم ضعف بخلاف قول الشافعي فانه خاص بقوى الايمان والبقين الذي رجاني الحق تعالى ان لا يقطع بل يجازيه على ذلك اضعافا مضاعفة وكن لك قول مالك خاص بالاصغر اما تركيته سنة واحدة اذا قصه فلانه لم يكن في قبضته وتصرفه حقيقة قبل ان يقبضه لعدم وصوله الى النصف فيه بالبيع والشراء متداولا كان معدو طاعده وهذا ملحوظ عائشة وغيرها في اخراج كل الماضي بعد القبض كما تقدم ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك والشافعي واحمد في اظهر روايتيه انه يكره للانسان ان يشتري صدقته وانه ان اشترىها صحه مع قول مالك واصدا احد بطلان البيع فالاول مخفف في شراء الصدقة وصحة شرائها والثاني مشدد فيها ووجه الكراهية في القول الاول الفرار من صورة الرجوع في الصدقة بعد ان اخرجها عن ملكه للفقراء والمساكين وغيرهم من نفية الاستانبة وهذا خاص بمقام الاصغر كما ان من ابطال الشراء خاص بمقام الاكابر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن قبل الشك في ائمة الثلاثة اذ كان لرب المال دين على احد من اهل الزكوة قدر زكوته لم يجز له مقاصصة عن الزكوة وانما يدفع اليه من الزكوة قدر دينه ثم يدفعه المدين اليه عن دينه فليامع قول مالك انه يتجوز المقاصصة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالاول خاص بالاصغر الذي يخاف من جحودهم وارتفاعهم الى المحكام وحلفهم ان المدين لم يدفع اليهم الدين والثاني خاص بالاكابر الذين لا يخاف منهم ذلك وهذا نظير قول مالك بصحة البيع بالمعاطاة من غير لفظ يدل على البيع كما ياتي فانه خاص بالاكابر بخلاف قول الشافعي به لا يصح الا بلفظ لا به خاص بالاصغر وهم اكثر الناس اليوم الذين يبيعون او يشترون ثم ينكرون ويحلفون وقد قال تعالى واشهدوا اذا تابعتم فلولا اللفظ ما صح لنا شهادة بالبيع فافهم ومن ذلك قول الشافعي في اصغر القرضين واحمد انه لا يجب الزكوة في الحل المباح المصوغ من الذهب والفضة اذا كان مما يلبس ويعاصر مع قول الشافعي في القول الاخر انه يجب فيه الزكوة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي ومالك في اشهر روايتيه انه لو كان لرجل حل للاجارة للنساء فلا زكوة فيه مع قول بعض اصحاب مالك بالوجوب وبه قال

الزهري من ائمة الشافعية بناء على قوله انه لا يجوز اتخاذ الحلي للاجارة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الائمة انه لا يجوز ثوبه السقوف بالذهب الفضة مع قول بعض اصحاب ابى حنيفة يجوز ذلك ولما دخل الشافعي دار محمد بن الحسن وجد سقوفها كلها موهنة بالذهب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه اضاعة مال الا ان يفعل ذلك باجتهاد ولعل ما فعله محمد بن الحسن كان كذلك ووجه الثاني انه يزيد الاجرة لاسيما اذا كان موقفا على الارامل والايتام والعريان والله تعالى اعلم

باب زكاة التجارة

اجمعوا على ان الزكاة واجبة في عروض التجارة وعن داود انها تجب في عروض القنية وكن لك اجمعوا على ان الواجب في عروض التجارة ربع العشر هذا ما وجدته من مسائل الاجماع واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا اشترى عبد للتجارة وجبت عليه فطرته وزكاة التجارة عند تمام الحول مع قول ابى حنيفة ان زكاة الفطر تسقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الزكاة وجبت في العبد من جهتين مختلفتين فلا مانع من وجوب الجمع بينهما ووجه الثاني ان العبد محسوب من مال التجارة فلا يجمع على مالك العبد من كاتان لكن ان اخرجها المالك صتيها فلا يمنع ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي واحمد ان العروض للتجارة اذا كانت مترجاة للماء ويترتب بها للنفاق والاسواق تتقوم عند كل حول ويذكرها على قيمتها مع قول مالك انه لا يقومها كل حول ولا يزيكها ولو دام سنين حتى يبيعها بذهب او فضة فتزكى لسنة واحدة الا ان يعود حول ما يشتري او يبيع فيجعل لنفسه شهرا من السنة فيقوم فيه ما عنده ويزيكها مع الناض ان كان له فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الامرين ظاهر لعدم ورود نص بكيفية الاخراج ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي في احوالهم انه اذا اشترى عرضا للتجارة بما دون النصاب اعتبر النصاب في طرفي الحول مع قول مالك والشافعي يعتبر كمال النصاب في جميع الحول فالاول فيه تخفيف من حيث نقص النصاب في اثنا عشر يوما ووجه الزكاة وتشديد على المستحقين من حيث عدم اخراج الزكاة والثاني مشدد على المستحقين ايضا لعدم اخراج الزكاة الا مع تمام النصاب في جميع الحول وتخفيف على صاحب المال بعدم وجوب الزكاة عليه اذا نقص النصاب في اثنا عشر يوما فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاعتبار بوقتي الاعتقاد والوجوب فلا يتعداهما الحكم ووجه الثاني مبني على قاعدة اطلاق التصرف وعدم انضباط الامر ودوام المرجح توسعة على الناس وليس في ذلك نص في تعيين احد الامرين ومن ذلك قول مالك واحمد ان زكاة التجارة تتعلق بالقيمة مع قول الشافعي في احوالهم انها تتعلق بالمال تتعلق الشركة وفي قول تغلق الرهن وفي قول بالذمة ووجه كل من الاقوال ظاهر والله اعلم

باب زكاة المعدن

اتفقوا على انه لا يشترط الحول في زكاة المعدن الا في قول للشافعي واجمعوا على انه يعتبر الحول في الركاز واتفقوا على انه يعتبر النصاب في المعدن الا ابا حنيفة فانه قال لا يعتبر النصاب بل يجب في قليله وكثيره الخمس واتفقوا على ان النصاب لا يعتبر في الركاز الا عند الشافعي فانه جعله شرطاً للوجوب هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي في المشهور عنهما ان قدر الواجب في المعدن ربع العشر مع قول ابي حنيفة واحمد ان الواجب الخمس فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي ان زكاة المعدن تختص بالذهب والفضة فلو استخرج من معدن غيرهما من الجواهر لم يجب فيه شيء مع قول ابي حنيفة ان حق المعدن يتعلق بكل شيء يخرج من الارض مما ينطبع بالنار كالحديد والرصاص لا بالقبور وزجر ونحوه ومع قول احمد يتعلق بالمنطبع وغيره كالخيل فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول صفاء جوهر النقيين وكثرة رواجهما فكانما نقدان مضروبان ووجه الثاني اطلاق المعدن على كل منطبع ووجه الثالث مطلق الانتفاع ولكل من الاقوال وجه وتقدير مصرف ذلك راجع الى راي الامام فله ان يضع على اصحاب المعدن ما يراه احسن لبית المال خوفاً ان يكثر مال اصحاب المعدن فيطلبوا السلطنة وينفقوا على العساكر فيحصل بذلك الفساد والحمد لله رب العلمين والله تعالى اعلم

باب زكاة الفطر

زكاة الفطر واجبة باتفاق الائمة الاربعة وقال الاصم واسماعيل بن علية هي مستحبة واتفقوا على ان كل من لزمت زكاة الفطر لزمت زكاة اولاده الصغار وماله اليه المسلمين كما اتفقوا على وجوبها عن الصغير والكبير وعن علي بن ابي طالب انها تجب على كل من اطاق الصلوة والصوم وعن سعيد المسيبي انها لا تجب الا على من صام وصلى واتفقوا على انه يجوز تعجيل الفطرة قبل العيد بيومين ووجه اتفاق الائمة الاربعة على وجوب زكاة الفطر كونها طهرة للصائم من الرث و غيره مما وقع في الصوم تعظيماً لصفة الصمدانية التي تخلق الصائم باسمها ووجه قول الاصم وغيره انها مستحبة كون العبد لا تسلم له عبادة من النقص سواء الاكابر والاصاغر ما عدا الانبياء عليهم الصلوة والسلام فلذلك كانت مستحبة ويعجز تقليل الوجوب بتعليل المستحب فتكون واجبة في حق من يقع الخلل في اداءه ومستحبة في حق الانبياء وعن ورثهم في المقام فانهم ووجه من قال انها تجب على الكبير والصغير كون الشارع صرح بذلك ووجه قول علي وابن المسيبي القياس على الصلوة وانهم وذلك بالتمييز والقدرة على الجوع ووجه جواز تعجيل الزكاة المذكورة قبل العيد بيومين فقط قرب ذلك من يوم العيد وما قام به الشرع من حكمة فكان يوم العيد كالتمكين من ميقات الصلوة للوقت فانهم واتفقوا على انها لا تسقط بالتأخير بعد الوجوب بل تصير بينا حتى يؤدى هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق

بين الأئمة الأربعة وأماما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي والجمهور أن زكاة الفطر من واجب بناء على أن الفرض هو الواجب وعكسه مع قول أبي حنيفة أنها واجبة وليست بفرض لأن الفرض أكد عند من التواجب فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول تعظيم السنة المحمدية كتعظيم القرآن من حيث أن ما أمر به في مرتبة ما أمر به القرآن في وجوب الفعل ووجه الثاني الفرق بين ما أمر به الحق تعالى في كتابه وبين ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ونعم ذلك الاصطلاح من الإمام أبي حنيفة فإن نفس رسول الله صلى الله عليه وسلم يدرجه على ذلك من جهة رفع رتبة الحق تعالى على عبده وإن كان لا ينطق عن الهوى فهو نظير تخصيص الأنبياء في الدعاء لهم بلفظ الصلوة وإن كانت في اللغة هي الرحمة تفخيماً لشأنهم وتفرقاً بين لفظ الترحم على الأولياء والترحم على الأنبياء عليهم الصلوة والسلام فانهم ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنها تجب على الشريكين في العبد المشترك وفي رواية لأحمد أن كل من الشريكين يؤدي عن حصته صاعاً كاملاً مع قول أبي حنيفة أنها لا تجب على الشريكين عنه فالأول فيه تشديد وأحمد الرايتين عن أحمد مشددة والثالث مخفف فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول الأخذ بنوع من الاحتياط ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط الكامل ووجه الثالث انصراف العبد في الحديث إلى من ملكه واحد فقط وإن كان المعنى يشمل المشترك فانهم ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يلزم السيد زكاة عبده الكافر مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا تجب عليه إلا في عبده المسلم فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول إطلاق العبد في بعض الأحاديث فشم الكافر ووجه الثاني أن الزكاة طهارة والكافر ليس من أهل التطهير مع تصريح الشارع بذلك في الأحاديث فحمل أصحاب هذا القول المطلق على المقيد هذا أحوط من حيث الأدب مع الشارع والأول أحوط من حيث براءة الذمة وعليه أهل الكمال من العارفين فيفعلون بالطلاق في محله والمقيد في محله هو ما من الشارع مع الشارع ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب على الزوج فطرة زوجته كما يجب عليه نفقتها مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب على الزوج فطرة زوجته فالأول مشدد على الزوج والثاني مخفف عنه مشدد على الزوجة فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن ذلك من كمال الوسادة للزوجة ولا يليق بحاسن الأخلاق أن يكلف زوجه بدل مال في تطهيرها من الرجس الظاهر والباطن ووجه الثاني أن المحاطب بهذه الزكاة إنما هي المرأة لعود مصلحة ذلك عليها في دينها وإن كان الأولى من الزوج إخراجها عنها مكافأة لها على عانتها على غص طرفه في رمضان يحياها أو يشبع نفسه برؤيتها فانهم ومن ذلك قول أبي حنيفة أن من بعثته محرراً وبغضيه رقيق متلاً لا فطرة عليه ولا على مالك نصفه مع قول الشافعي وأحمد أنه يلزمه الفطرة بحريته ومع قول مالك في أحدي روايته أن على السيد النصف لا شيء على العبد مع قول أبي ثوبان يجب على كل واحد منهما صاع فالأول مخفف والثاني فيه تشديد وهو معنى قول مالك المذكور والثالث مشدد

الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ظاهر لأن السيد لم يملكه كله والزكاة موصوفة بأن تكون عن جملته لا شأنا
 لا عن بعضه ووجه الثاني مراعاة العدل وهو تكليف السيد أن يزكي عن العبد بقدر حصته والعبد لا مال له
 يخرج من نفسه ووجه الثالث الأخذ بالاحتياط فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك ^{الشافعي} مالك
 وأحمد أنه لا يعتبر في وجوب زكاة الفطر أن يكون المخرج يملك نصابا من الفضة وهو مائة درهم بل قالوا إن كل من فضل عن
 وقوت من تلزمه نفقته يوم العيد ليلة شيء قدر زكاة الفطر وجبت عليه مع قول أبي حنيفة إنها لا تجب إلا
 على من ملك نصابا كاملا فاضلا عن مسكنه وعبد وفرسه وسلاحه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى ^{شيء}
 الميزان ووجه الأول كون القدر المخرج في زكاة الفطر من يسير فلا يشترط أن يملك صاحبه نصابا بخلاف ربع العشر
 في الفضة مثلهما النفوس بما انحلت به ووجه الثاني إلحاق زكاة الفطر بأخرتها من زكاة النقد وغيرها في
 اعتبار ملك النصاب ولكن إن أخرجها من يملك دون النصاب فلا بأس ومن ذلك قول أبي حنيفة إنها لا تجب بطلوع
 فجر أول يوم من شوال مع قول أحمد أنها لا تجب بغروب الشمس ليلة العيد مع قول مالك والشافعي أنها لا تجب بغروب شمس
 ليلة العيد على الأرجح من قوليهما ووجه القولين ظاهر ومن ذلك اتفاقهم على أنه لا يجوز تأخيرها عن يوم العيد
 مع قول ابن سيرين والنخعي أنه يجوز تأخيرها عن يوم العيد قال أحمد وأرجوان لا يكون به بأس فالأول مشدد
 والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قياس يوم العيد على وقت الصلوات الخمس ووجه الثاني
 كونه لم يرد في ذلك نص بوجوب تخصيص اليوم عند القائل بذلك وأما خبر اغنواهم عن الطواف في هذا اليوم
 فهو محمول عنده على الاستحباب ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز إخراجها من خمسة أصناف من البر والشعير
 والتمر والزبدية لا قط إذا كان قوتا مع قول أبي حنيفة إنها لا تجزى في الاقط أصلا بنفسه ونجزي بقيمة وقال الشافعي
 كل ما يجزى فيه العشر فهو صالح لإخراج زكاة الفطر منه كالارز والذرة والدخن ونحوه فالأول والثالث فيه تخفيف
 والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا يجزى دقيق ولا سويق مع
 قول أبي حنيفة أنها لا تجزى أصلا بانفسهما وبه قال الأئمة الشافعية ووجه أبو حنيفة إخراج القيمة
 عن الفطرة فالأول مشدد على المخرج وعلى الفقراء والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الأول الإقتصار على الوارد في ذلك ووجه الثاني أن الدقيق والسويق اسمان على الفقراء من الحبوب وذلك أن
 يوم العيد يوم سرور فالأغنياء في سرور يوم العيد لا يستغنائهم عن تهئية ما يأكلون ذلك اليوم بخلافهم فلا
 يجوز لهم إلى التعبد في تحصيل قوتهم المنفصل لهم عن كمال السرور بخلاف الفقراء فإنهم إذا أخذوا الحبوب يحتاجون إلى غريبتة ^{والحنبل} شقبتها
 وعجنها فخذ هذه عادة ذلك فيفصل عنهم السرور في يوم العيد لا دل يقول لما علم الشارع هذا المعنى قسم التعبد بين الأغنياء والفقراء فيكون
 على الفقراء شرط التعبد على الأغنياء الشرط الآخر قيا بالعدل ولكن إن أخرج الأغنياء للفقراء الطعام المهيب لا كل بل لا تعبد كان أقرب

الى تحصيل سرورهم عنى الفقراء واما من جوز اخراج القيمة فوجهه ان الفقراء يصيرون بالخيار بين ان يشتري احدهم حبا او طعاما مهيا للاكل من السوق فهو مخفف من هذا الوجه على الاغنياء و الفقراء فانه يوم اكل وشرب ويعال وذكر لله عز وجل فالطعام يسترا اجسام الناس وذكر الله يسترا واحدهم فيحصل بذلك السرور الكامل للارواح والاجسام وقد ذقتنا ذلك مرة في ليلة الجمعة فصرنا ناكل ونذكر فحصل لنا سرور لا يعبأ له سرور ومن شك فليجرب لكن بعد جلاء قلبه من الرعونات والادناس هذا ما ظهر لي في هذا الوقت من حكمة اخراج الحب الدقيق ونحوه وسمعت سيدنا عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول المطلب من الاغنياء يوم العيد زيادة البر والاكرام للفقراء والمساكين ولذلك اوجب الشارع على الوالد اخراج الزكاة عن الصبي الذي لم يبلغ الطاقه على الصوم توسعة على المساكين والافنا هناك صوم يكون معلقا بين السماء والارض حتى يؤمر الصبي بالاخراج انتهى والله اعلم ومن ذلك قول مالك واحمد ان اخراج التمر افضل من البر في زكاة الفطر مع قول الشافعي ان البر افضل ومع قول ابي حنيفة ان افضل ذلك اكثر ثمننا فالاول مخفف محمول على حال من كان التمر عندهم اكثر واهنى من البر والثاني محمول على من كان البر عندهم اكثر واهنى من التمر ووجه الثالث مراعاة الاكثر قيمة فانه مؤذن بانه ان طعاما اذ غلاء الثمن دائر مع شدة اللذة وكثرة النفع فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الواجب صاع بصاع النبي صلى الله عليه وسلم من كل جنس من الخمسة اجناس السابقة مع قول ابي حنيفة انه يجوز من البر نصف صاع فالاول كالشدة والثاني كالمخفف ووجه كل منهما الاتباع للوارد عن الشارع وعن اصحابه فان معاوية وجماعة جعلوا نصف الصاع من الخنطة يعادل صاعين من الشعير فلو لا انهم راوا في ذلك شيئا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قالوا به اذ هم اكثر الناس بعدا عن الرأي في الدين ومن قال ان معاوية من اهل الاجتهاد قال يحتمل ان يكون فعل ذلك باجتهاد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وجعلوا اصحابه ان مصر الفطرة يكون الى الاصناف الثمانية كما في الزكاة مع قول الاصطخري يجوز صرفها الى ثلثة من الفقراء والمساكين بشرط ان يكون المزكى هو المخرج فان دفعها الى الامام لزمه تعميم الاصناف لكثرة ما في يده فلا يتعذر عليه التعميم مع قول مالك وابي حنيفة واحمد يجوز صرفها الى فقير واحد فقط قالوا ويجوز صرف فطرة جماعة الى مسكين واحد واختاره ابن منذر وابو اسحاق الشيزاري فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال ظاهر المعنى ومن ذلك قول ابي حنيفة انه يجوز تقديم زكاة الفطر على شهر رمضان مع قول الشافعي انه لا يجوز تقديمها الا من اول شهر رمضان ومع قول مالك واحمد انه لا يجوز التقديم عن وقت الوجوب فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان من قدم فقد عجل للفقراء بالفضل فلا يمنع منه وسكت الشارع عن تعيين وقت الوجوب كما سكت عن بيان وقت انتهائه فجاء تعجيل الزكاة قبل يوم العيد ومن اول شهر رمضان وقبله ووجه الثاني

الاخذ بالاحتياط فقد يكون يوم العيد شرطا في صحة الاخراج كاوقات الصلوات
الخمس اذ اثم يجتمع والحمد لله رب العالمين

باب قسم الصدقات

اتفق الاثمة الاربعة على انه لا يجوز اخراج الزكاة لبناء مسجد وتكفين ميت واجمعوا على تحريم
الصدقة المفروضة على بني هاشم وبني عبد المطلب وبهم خمس بطون آل علي وآل العباس وآل جعفر
وآل عقيل وآل الحارث بن عبد المطلب واجمعوا على ان الفارابين هم المديونون وعلي ان ابن السبيل هو
المسافر هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك
قول الاثمة الثلاثة انه يجوز دفع الصدقات الى صنف واحد من الاصناف الثمانية المذكورين
في آية انها الصدقات للفقراء والمساكين مع قول الشافعي انه لا بد من استيعاب الاصناف
الثمانية ان قسم الامام وهناك عامل والا فالقسمة على سبعة فان فقد بعض الاصناف قسمت
الصدقات على الموجودين منهم ولكن لا يستوعب المالك الاصناف ان انحصر المستحقون في البلد
ودفعهم المال والا فيجب عطاء ثلاثة فلو عدم الاصناف في البلد وجب النقل او بعضهم رد على
الباقين فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان
المراد من الآية الجنس ووجه الثاني ان المراد بهم الاستيعاب وهو احوط ومن ذلك قول
ابي حنيفة ان حكم المؤلفات قلوبهم منسوخة وهو احدى الروايتين عن احمد والمشهور من مذهب
مالك انه لم يبق للمؤلفات قلوبهم سهم لغناء المسلمين عنهم والرواية الاخرى انه اذا احتج اليهم
في بلد او غراستانف الامام لوجود العلة مع قول الشافعي في اظهر الاقوال انهم يعطون سهمهم بعد
رسول الله صلى الله عليه وسلم وان سهمهم غير منسوخ وهي الرواية الاخرى عن احمد فالاول
والثاني فيه تشديد وتضييق على المؤلفات وقول الشافعي مخفف عليهم فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول وما وافقه حمل من اسلم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاختيار
عدم الاكراه فلا يحتلج ان يعطى ما يؤلفه ووجه الثاني اطلاق المؤلفات قلوبهم فلم يقيد ذلك ببعضهم
صلى الله عليه وسلم فيعطى كل من اسلم في اي عصر كان لانه ضعيف القلب ناقص على كل حال لا يكاد
يلحق بقلب من ولد في الاسلام فافهم وقد اسلم شخص من اليهود في عصرنا هذا فلم يلتفت اليه
المسلمون بالبر فقال لي انا قد صمت على اسلامي فاني معيل واليهود جفوني والمسلمون لم يلتفتوا الي
فلولا اني كلمت له شخصا من العمال يكتب عنده بالقوت لصرخ بالردة ومن ذلك قول مالك والشافعي
ان ما ياخذه العامل من الصدقات هو من الزكاة لا عن عمله مع قول غيرهما انه عن عمله فالاول
فيه تخفيف على الاصناف والثاني فيه تشديد على العامل وتطهير له من اخذ او ساء
الناس في اخذ نصيبه اجرة لا صدقة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
انه لا يجوز ان يكون عامل الصدقات عبدا ولا من ذوى القربى ولا كافرا مع قول احمد انه يجوز
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني ان العامل اجير فلا
يشترط فيه الكمال بالحري والاسلام قال وانما منع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولده العباس

ان يكون عاملا وقال لم اكن لاستعمالك على غسلة ذنوب الناس تشريفا له على وجه الذب لا الوجوه وجه
الاول ان العبد يكتفى بنفقة سيده عليه صودي القرني اشرف فمعون من ان يكون احدهم عاملا تشريفا لهم كما
يمنعون من قبول الزكاة المفروضة والكافوا يصلح ان يكون له حكم على المسلمين ولكن ائمتنا في العلماء يخرجهم جعل الكاف
جائبا للظالم او للخارج او كاتبا او حسابا ومن ذلك قول الائمة ان الرقاب هم المكاتبون في دفع اليهم سهمهم ليشودوه في
الكتابة مع قول مالك ان الرقاب هم العبيد فلا يجوز دفعهم من الصدقات اليهم وانما يشترى من الزكاة رقبة كاتبة
فتعق وهي رواية عن احمد فالاول مخفف والثاني مشدد فجمع الامر الى مرتبتي الميزان وكل من القولين وجد ومن
ذلك قول الائمة الثلاثة ان المراد بقوله تعالى وفي سبيل الله الغزاة مع قول احمد في اظهر روايته ان منه
الحج فالاول مشدد لا خذ به لاحتمال انصراف الذهن الى الغزاة ببادي الرأي والثاني مخفف يجوز صرف مال الزكاة
فجمع الامر الى مرتبتي الميزان وكل من القولين وجه ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يصرف المغارم مع الغنى
شي من مال الزكاة مع قول الشافعي انه يصرفها مع الغنى فالاول مشدد على الغارم من ماله والثاني مخفف
فجمع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول العمل بظاهر الآية والحديث والقرائن فانها تعطى ان القادر على دفع
المغارم من ماله ليس محتاجا الى المساعدة وموضع الزكاة انها لا تصرف الا للمحتاج ووجه الثاني ان الشارح
اطلق الغارم في مصالح المسلمين فيعطى من مال الزكاة تشجيعا له ولغيره على بذل المال في مصالح المسلمين في
المستقبل فان من شأن غالب البشر ان يقدم غرامته لا صلاح ذات البين مثلا اذ لم يكن بينه وبينهم قرابة
ولا نسب لا سيما ان لم يكن يشكروه على ذلك او ذموه بل سيما قال ثبت الى الله تعالى ان عدت اعمال خيرا الى مع من
لا يستحقه وفي كلام الشافعي رحمه الله اصل كل عداوة اضطناء المعروف الى اللئام والله تعالى اعلم ومن ذلك
قول ابو حنيفة وه الزدان ابن السبيل هو المحتار دون منشي السفر به قال احمد ايضا في اظهر روايته مع قول
الشافعي انه كلاهما اي هو منشي سفر او محتار فالاول مشدد والثاني مخفف فجمع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
الاول ان المحتار هو المحتل بحقيقة فالصرا اليه احوط بخلاف منشي السفر فقد يري السفر ثم يتركه لعلنا نفيج
الى السفر باعه يصرف على المحتل اليه من بقية الاصداف الثمانية ويجاب عن القائل بالاول ان الغالب على من يري السفر
ان يوصي في سفره ومن ذلك قول ابو حنيفة واحمد يجوز للشخص ان يعطى زكوة كلها لو احذر ان يخرجها الى الغنى او من
اعلم ان ذلك مع قول الشافعي اقل ما يعطى من كل صنف ثلثة فالاول مخفف والثاني مشدد فجمع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
الاول ان المراد بصيغة جمع الفقراء في اية انما الصدقات للفقراء والمساكين الخمس فكل من كان فقيرا اعطى الزكاة ولو كان حرا
ووجه الثاني اخذ بالاحتياط لاحتمال ان يكون المراد بالمساكين والعاملين وما بعده في الآية جماعة من كل صنف
دون الواحد ومن ذلك قول مالك والشافعي في اظهر قوليه واحمد في اظهر روايته انه لا يجوز نقل الزكاة الى بلد اخر

واستثنى مالك ما اذا وقع باهل بلد حاجة فينقلها الامام اليهم على سبيل النظر والاجتهاد بشرط
احمد في تحريم النقل ان يكون الى بلد تقصر فيه الصلوة مع عدم وجود المسكين في البلد المنقول
منه وقال ابو حنيفة يكره نقل الزكاة الا ان ينقلها الى قرابة محتاج او قوم هم امر حاجة من
اهل بلده فلا يكره فالاول فيه تشديد بشرطه المذكور فيه والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ووجه الاول وجود كسر خاطر الفقراء والمساكين ونحوهم من اهل بلده اذا خرج
ركابهم عنهم مع تطلع نفوسهم اليها طوي عامهم ووجه الثاني عدم الالتفات الى كسر خاطر
ذكر الاعلى سبيل الفرض لا الوجوب اذا المراد دفعها للاصناف التي في الآية وقوله في الحديث
صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتزد على فقراءهم يشهد للفقولين لان قوله فتزد على فقراءهم يشمل
فقراء بلد المزكي وفقراء غيرها اذ هم من فقراء المسلمين بلا شك ومن ذلك قول الائمة الاربعة
وغيرهم انه لا يجوز دفع الزكاة الى الكافر مع تجويز الزهري وابن شبرمة دفعها الى اهل الذممة
ومع تجويز مذهب ابي حنيفة دفع زكاة الفطر والكفارات الى الذمي فالاول مشدد ومقابله
مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول كونها طهرة وشرقا فلا يليق بذلك الا المحل
الذي هو محل رضى الله تعالى لا الكفرة الذين هم محل سخطه في الحالة الراهنة وان احتل حسن
الخاتمة وثم لتأييد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتزد على فقراءهم
واهل الذممة ليسوا من فرائشنا من حيث اختلاف الدين ووجه كلام الزهري وابن شبرمة ان
الزكاة وسلم المسلمين فيجوز دفعها الى الكفار لما سبقتهم الى الوسم ومن هنا كره بعض المتورعين
الاكل من اموال الجوع الى وقال ابنها او سائر الكفار ومن كسبهم كهاب الربا والمعادلات الفاسدة
وقال لم يكن السلف الصالح باكلون منها وانما كانوا يصرفونها في علف الدواب نفقة الخدام
تنزهاعها على وجه الدرب والكراهة لا على الوجوب والتحريم انتهي وعلى ما قرناه في مذهب
ابي حنيفة يكون المراد بفقراءهم في الحديث فقراء بني ادم او فقراء بلد المزكي من مسلم وكافر وقد
يكون من جوز دفعها الى الكافر انما قال ذلك باجتهاد فافهم ومن ذلك قوله **يخفيف**
رضي الله عنه في الغني الذي لا يجوز دفع الزكاة اليه انه هو الذي يملك نصيبا من اى مال كان مع
قول مالك في المشهور ان الغني من مائة اربعين درهما وقال القاضي عبد الوهاب لم يجز مالك
لان لك حدا فانه قال يعطى من له المسكن والخدم والذابة التي لا غنى له عنها وقال يعطى من له
اربعون درهما وقال للعالم ان ياخذ من الصدقات وان كان غنيا ردها الى الفقير ان الاعتبار
بالانانية فله ان ياخذ مع عدمها وان كان له اربعون درهما واكثر وليس له ان ياخذ مع
وجودها ولو قل مع علمها هو مقرر في كتب مذهبه وقال احمد الغني هو من يملك خمسين درهما
او قيمتها ذهباً وفي رواية اخرى عنه ان الغني هو من له شئ يكفيه على الدوام من تجارة او حرفة
عقار او صناعة او غير ذلك فالاول مخفف على الاغنياء والثاني فيه تشديد عليهم والثالث مفصل
والرابع اشدد تخفيفا على الاغنياء فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول القياس على معظم
ابواب الزكاة اذ العنى فيها كلها هو من تلك النصاب سواء المواتي الحق او النقود اذ لو لم يكن

غنياً بذلك كان كالفقير لا تلزمه الزكاة ووجه الثاني أن الأربعين درهمها يصيرها الإنسان
 ذامال كثير لا اعتبار الشرع لها في مواضع كقوله من صلى عليه أربعون شخصاً لا يشركون بالله
 شيئاً غفر له فجعل ذلك من حد الكثرة في الشفعاء والأربعون هم المراد بالعصبة أولى القوة في سورة
 القصص ومن ذلك اعتبار حق الجار وأنه أربعون داراً من كل جانب ووجه الثالث أن الكفاية
 هي المراد من الغنى فكل من كان له شيء يكفيهِ عن سؤال الناس فهو غني ووجه الرابع أن الخمسين
 درهمها هي التي تكف صاحبها عن السؤال ولكل من هذه الأقوال وجه لأن كل شئ لهم ينص الشارح
 فيه على أمر معين فالعلماء فيه بحسب نظرهم ومداركهم وذكر الأربعين والخمسين جرى على
 الغالب من أحوال السلف فلا يكاد أحد منهم يطلب من الدنيا في يده أكثر من هذا القدر
 ولا يفقد لا يكفي صاحب العيال الآن المائة درهم في طريق تجارتها أو نفقته فافهم ومن
 ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه يجوز دفع الزكاة إلى من يقدر على الكسب لصحته وقوته مع قول
 الشافعي وأحمد أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
 الأول أن من لا مال له فهو إلى الفقراء أقرب وإن كان قادراً على الكسب ويؤيده قوله تعالى يا أيها
 الناس انتم الفقراء إلى الله أي إلى فضله فلا يستغني أحد عن حاجته إلى الله تعالى وإنما علقنا
 الفقر في الآية بفضل الله لا بالله حقيقة لأن الحق تعالى لا يستغني به من حيث ذاته وإنما
 يستغني بامنه لا به فافهم فإن هذا هو الأدب مع الله تعالى فإن العبد إذا جامع وسأل الله في أمره
 ضرورة دله على الرغيف فما دفع الغنى عن الجوع إلا بالورع وحاصل ذلك أن الله تعالى علق الوجود
 ببعضه ببعض وسخره لبعضه ببعضاً وربطه ببعضه ببعضاً وإن كان الكل عنه وبأمره وتكوينه فافهم
 ووجه الثاني أن من قدر على الكسب فلا يحل له أخذ وسائر الناس تنزيهاً له عنها وهذا خاص
 بالأكابرة أصحاب الأهل خاص بالأصاغر ممن قلت مرأته ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد
 في إحدى روايتيه أن دفع زكاته إلى رجل ثم علم أنه غني اجزاه ذلك مع قول مالك والشافعي
 في أظهر قوليه أنه لا يجوز وهو قول أحمد في الرواية الأخرى فالأول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاكتفاء بغلبة الظن بأنه فقير ووجه الثاني
 أنه لا يكفي إلا العلم ولا عبارة بالظن البين خطؤه ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أنه لا يجوز دفع الزكاة
 للوالدين وإن علوا ولا للمولودين وإن سفلوا مع قول مالك يجوز دفعها إلى الجد والجدة وبنى
 البنين لسقوط نفقتهم عنده فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الأول تشريف الوالدين والمولودين عن دفع وسائر الناس إليهم قياساً على بني هاشم وبنى
 المطلب فإن الزكاة إنما حرمت عليهم تشريفاً لهم وتقديساً لذواتهم وأرواحهم وأفلوا محتاجوا إلى
 ذلك صرف إليهم منها كما أفتى به الإمام السبكي وجماعة قال بعضهم محل جواز إعطاء لهم عند الحاجة
 ما إذا لم يستغنوا بغير الزكاة من هبة وهدية ونحوهما لقول جدهم صلى الله عليه وسلم
 في الزكاة إنها لا تحل لجد ولا لآل محمد لكن يؤيد ما أفتى به السبكي مفهوم حديث أن لكم في
 خمس الخمس ما يكفيكم وإيضاً فإن نفقة الوالدين والمولودين واجبة على الأغنياء منهم من باب

البر والأحسان وهم مستغنون بذلك عن أوساخ الناس مع عدم المنفعة عليهم من أولادهم غالباً
 كما أشار إليه حديثك أنت ومالك لا بريك ووجه الثاني أن من كان ساقط النفقة لبعده وحجبه
 بالأقربين حكمه حكم غير القريب فيعطى من الزكاة فأفهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وأحمد
 في إحدى روايتيه أنه لا يمنع من دفع زكوة إلى من يرثه من الأخوة والأعمام وبنيتهم مع قول
 أحمد في أظهر روايتيه أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه الأول عدم تأكل الأمر بالانفاق عليهم كالأصول والفروع فربما أخل قريتهم الغنى بالأحسان
 إليهم فيكونون كالأجانب فيعطون من الزكاة ووجه الثاني أن ترغيب الشارح في الانفاق على القرابة
 لا يخرج القريب إلى الأخذ من الزكاة فالقولان محمولان على حالين فمن أغناه قرابته
 عن سؤال الناس بانفاقه عليه فلا يحل له أخذ الزكاة ومن لم يغنه قرابته عن سؤال
 الناس بعد ما نفقاهم عليه حل له أخذ الزكاة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز
 للرجل دفع زكوة إلى عبد مع قول أبي حنيفة أنه يجوز دفعها إلى عبد غيره إذا كان سيده فقيراً
 فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن نفقة العبد واجبة على السيد فهو مكلف بها عن الزكاة
 ووجه الثاني أن نفقة السيد قد لا تكفيه كما هو الغالب على التجار وغيرهم من التجار مع دناءة
 الرقيق في الغالب وعدم تنزهه عن أكله من أوساخ الناس فكانت الزكاة في حقه كاجرة الحجام
 يعلف منها الناضح ويطعم منها العبيد والإماء ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر
 روايتيه أنه لا يجوز للزوجة الغنية دفع زكوة زوجها مع قول الشافعي يجوز ذلك وقال مالك
 أن كان يستعين بما أخذه من زكوةها على نفقتها لم يحز وإن كان يستعين به في غير نفقتها كأولاده
 الفقراء من غيرها أو نحوهم جاز فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فراجع الأمر إلى
 مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد في أظهر روايتيه أنه لا يجوز دفع الزكاة إلى بنى عبد
 المطلب مع قول أبي حنيفة يجوز دفعها إليهم فالأول مشدد والثاني مخفف وكذلك القول
 في موالى بنى هاشم حرمها أبو حنيفة وأحمد وهو الأصح من مذهب مالك والشافعي هو يرجع إلى
 مرتبة الميزان ووجه الأول قياس بنى عبد المطلب على بنى هاشم ووجه الثاني فيه عدم قياسهم
 عليهم لضعف وصلتهم برسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كانوا لم يعرفوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم في جاهلية ولا إسلام ووجه تحريمها على الموالى الشريف المشار إليه بقوله صلى الله عليه وسلم
 مولى القوم منهم أي وإن لم يلحق بهم ووجه الثاني أن الموالى ليس لهم وصلة في شرف نسبتهم كوصلة
 ساداتهم على أن تحريم الصدقة عليهم إنما محله غناهم بما يعطونه من خمس الخمس فإن شنعوا منه
 جاز لهم أخذ الزكاة إلا أن كان هناك من يكفيهم من نوع الهدايا أو صدقات النقل على بر وسمعت
 سيدى علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول تحريم الصدقة على بنى هاشم وبنى المطلب
 تحريم تعظيم وتشريف وتنزيه لهم عن أخذ أوساخ الناس لأنهم عليهم لو أخذوها أنت هو
 في ذلك نظر فقد يكون منعه رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم من أخذها تحريم تكليف
 فيأثمون به والله تعالى أعلم

كتاب الصيام

اجمعوا على ان صوم رمضان فرض واجب على المسلمين وانه احد اركان الاسلام واتفق الاثمة
الاربعة على انه يتحتم صومه على كل مسلم بالغ عاقل طاهر عاقل قادر على الصوم وعلى ان الحائض
والتنفاء يحرم عليهما الصوم ولو انهما صامتا لم يصح ويلزمها قضاءه وعلى انه يباح للعامل
والمرضع الفطر اذا خافتا على نفسيهما وولديهما لكن لو صامتا صح واتفقوا على ان المسافر والمريض
الذي يرجى برؤه يباح لهما الفطر فان صامتا صح وان تضار كره وقال بعض اهل الظاهر لا يصح الصوم
في السفر وقال الاوزاعي الفطر افضل مطلقا اي لان الشارح نفى البر في صوم السفر بقوله
ليس من البر الصيام في السفر واتفقوا على ان الصبي الذي لا يطيق الصوم والمجنون المطبق جنونه
غير محاطين به لكن يومه بالصبي لسبع ويضرب عليه لعشر واتفقوا على ان صوم رمضان يجب
برؤية الهلال او باكمال شعبان ثلاثين يوما واتفق الاثمة على انه لا يثبت هلال شعبان بواحد قال
ابو ثور يقبل واتفقوا على انه اذا روى الهلال في بلد قاصية انه يجب الصوم على ساير اهل الدنيا
الا ان اصحاب الشافعي صحوا انه يلزم حكمه البلد القريب دون البعيد واتفق الاثمة الاربعة على انه
لا اعتبار بعرفة الحساب والمناسك الا في وجهه عن ابن شريم بالنسبة الى العارف بالحساب
واتفق الاثمة الاربعة على وجوب النية في صوم رمضان وانه لا يصح الا بالنية وقال عطاء وزفر
لا يفتقر صوم رمضان الى نية واجمعوا على صحة صوم من اصبح جنبا لكن يستحب له الاغتسال
قبل طلوع الفجر خلافا لابي هريرة وسالم بن عبد الله في قولهما يبطلان الصوم وانه يمسه
ويقضي وقال عمرو والحسن ان اخر الغسل بعد لم يبطل صومه او بغير عذر بطل وقال النخعي
ان كان في الفرض يقضي واتفقوا على ان الغيبة والكذب مكروهان للصائم كراهة شديدة وان صح
الصوم في الحكم وقال الاوزاعي يبطل الصوم واتفقوا على ان من اكل وهو يظن ان الشمس قد
غابت وان الفجر لم يطلع ثم بان الامر بخلاف ذلك انه يجب عليه القضاء واجمعوا على من ذرعه
القي لم يفطر خلافا للحسن البصري واجمعوا على ان من وطئ وهو صائم في رمضان عامدا من عذر
كان عاصيا وبطل صومه ولزومه امساك بقية النهار وعليه الكفارة الكبرى وهي عتق ساقية فان
لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاعطاهم مسكينا وقال مالك هي على التحجير
 واجمعوا على ان الكفارة لا تجب في غير اداء رمضان وعن قتادة الوجوب في قصائه واتفقوا على ان
من تعمدا اكل والشرب صحيا مقيما في يوم من شهر رمضان يجب عليه القضاء وامساك بقية النهار
واتفقوا على ان من افسد صوم يوم من رمضان بالاكل عامدا يجب عليه قضاء يوم مكانه فقط وقال
ابو بصير لا يحصل الا باثني عشر يوما وقال ابن المسيب يصوم عن كل يوم شهرا وقال النخعي لا يفرض
الا بصوم يومه وقال علي وابن مسعود لا يقضيه صوم الدهر واتفقوا على عدم صحة صوم من اعطى
تحريره طول نهاره وحل انه اوام جميع النهار عن صومه خلافا لاصطخري من الشافعية واتفقوا
على ان من صام من رمضان فمات امكنت القضاء فلا تدرك له ولا اثم وقال طاووس
فتدائة يجب ان لا يتعدا عن كل يوم مسكينا واتفقوا على استحباب صيام الليالي البيض الثلث وهي

الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وسياتي
توجيه احوال من خالف اتفاق الائمة الاربعة في الباب ان شاء الله تعالى وأما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول الشافعي في ارجح قوليه واحمد ان الحامل والمرضع اذا افطرتا خوفا على ولديهما
القضاء والكفارة عن كل يوم مد مع قول ابي حنيفة انه لا كفارة عليهما ومع قول ابن عمر وابن
عباس انه يجب الكفارة دون القضاء فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه فطر ارتفق به الولد مع امه ووجه الثاني ان الكفارة
موضوعها ارتكاب المعاصي لا المأمورات الشرعية او المباح ووجه الثالث انه كان الواجب عليهما
تحمل المشقة وعدم الفطر لاحتمال ان الصوم لا يضر الولد فلذلك كان عليهما الكفارة دون
القضاء لا سقاط الصوم عنها بترجيح الفطر فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من اصبح
صائما ثم سافر لم يجز له الفطر مع قول احمد انه يجوز له الفطر واختاره المزني فالاول مشدد والثاني
مخفف ووجه الاول تغليب المحضر ووجه الثاني تغليب السفر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول ابي حنيفة واحمد ان المسافر اذا قدم مفطر او برئ المريض او بلغ الصبي او اسلم الكافر
او طهرت الحائض في اثناء النهار لم يمسك بقية النهار مع قول مالك والشافعي في الاصح
انه يستحب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
نزول العذر بالمعسر للفطر فيلزم الصوم وان لم يحسب له حرمة رمضان وكذلك القول في بقية المسائل
السابقة ووجه الثاني ان الاصحاب خارج عن قاعدة الصوم فان صوم بعض النهار دون بعض
لا يصح فكان اللاتق بالمسك والندب لا الوجوب فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان المرتد
اذا اسلم وجب عليه قضاء ما فات من الصوم حال رده مع قول ابي حنيفة انه لا يجب فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول التقليد عليه لانه امر متدا
بعد ان ذاق طعم الاسلام ووجه الثاني انه لم يكن مخاطبا بالصوم حال رده بل كفر وقد قال تعالى
قل للذين كفروا ان ينتموا يفرلهم فاقد سلف فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يصح صوم
الصوم مع قول ابي حنيفة انه لا يصح فالاول مشدد في الصوم من حيث خطابه به على وجه
الندب من باب فمن تطوع خيرا فهو خير له والثاني مخفف عنه لعدم صحته منه من حيث انه
صفة صمدانية لا يطبق التلبس بها ولا القيام باثارها سادة بخلاف البالغ فان الله تعالى يجعل له
قوة تعينه على القيام باثارها وما يؤيد قول ابي حنيفة ان الصوم عن الاكل والشرب ما شرع لا
لكسر شهوة النفس الحاصلة بتكرار الاكل جميع السنة والصبي الذي عمره سبع سنين مثلا
بعيد من اثار شهوة الجماع بالاكل فكان صومه بالعبث اقرب بخلاف المراهق فرحم الله الامام
ابا حنيفة ما كان ادق مداسا له ورضي الله تعالى عن بقية الائمة اجمعين فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان المجنون اذا افاق لا يجب عليه قضاء ما فات
مع قول مالك انه يجب وهو احدي الروايتين عن احمد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجهها ظاهر ومن ذلك قول ابي حنيفة وهو الاصح من مذهبه

الشافعي ان المريض الذي لا يرجى برؤه وللشيخ الكبير لا صوم عليها وانما تجب عليها الفدية فقط
مع قول مالك انه لا صوم عليها ولا فدية وهو قول للشافعي ثم ان الفدية عند ابى حنيفة واحمد
نصف صاع عن كل يوم من برأوتهم وعند الشافعي مد عن كل يوم فالاول فيه تشديد في المستثنين
والثاني تخفيف فيها فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
وهو احدي الروايتين عن احمد انه لا يجب الصوم اذا حال دون مطلع الهلال غير اوقتر
في ليلة الثلاثين من شعبان مع قول احمد في اظهر الروايات عند صحابه انه يجب عليه الصوم قالوا
ويتعين عليه ان ينويه من رمضان فالاول مخفف في ترك الصوم والثاني مشدد في فعله فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان قاعدة الوجوب لا تكون الا بدليل واضح او بينة او مشاهرة
ولم يوجد هنا شيء من ذلك ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط وهو خاص باهل الكشف الذين
ينظرون الهلال من تحت ذلك الغيم والقتر كما يشهد بذلك قول اصحاب احمد انه يتعين على
الصائم ان ينوي ذلك من رمضان اذ الحزم بالنية لا يصح مع التردد وكان على هذا القسم سيدي
على النواص ودرجته كانا يكشفان ما تحت الغمام والقتر وينظران الشياطين وهم يصفدون
ويزمون في الابار والبحار فيصبحان صائمين وغالب اهل مصر مفطرون ومعلوم ان الشياطين
لا تصفد الا ليلة رمضان وقال المخالف قد تصفد الشياطين اخر ليلة من شعبان اي دخل رمضان
وهم يكلمهم مصفدون كما ان ابليس يوسوس للعصاة في شعبان بالمعاصي التي يقعون فيها في رمضان
فافهم ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لا يثبت هلال رمضان اذا كانت السماء مصحبة الا بشهادة
جميع كتير يرفع العلم بخبرهم واما في الغيم فيثبت بعد واحد رجلا كان او امرأة حر كان او عبدا
مع قول مالك انه لا يقبل في ذلك الا عدلان ومع قول الشافعي واحد في اظهر روايتهما انه يثبت
بعد واحد فالاول مشدد والثاني دونه في التشديد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول ان السماء اذا كانت مصحبة فلا يخفى الهلال على جمع كثير من الناس
بجلاء الغيم يخفى على غالب الناس فيكتفي بواحد كما قال به الشافعي واحمد في اظهر قوليهما
وجه قول مالك نزيلة التثبت في العدلين لان ذلك عند من باب الشهادة لا من باب الرواية
عكس قول الشافعي واحمد في الرابع من قوليهما فرجع ابو حنيفة ومالك مثان صوم رمضان
على شان الصلوة تعظيما للشهر رمضان فانه يكتفي في دخول وقت الصلوة عندهما باخبار عدل
واحد ومن شرف رمضان انه ليس بجاري الشيطان من جسد ادم ان لم يجزقه بغيبة
وتحريمه او برؤيه يخفى في الصوم بخلاف الصلوة ثم يروى فيها انها جنة اي ترس يفتيها الشيطان
كما اورد في الصوم فان الصائم الحقيقي لا يصير للمعاصي عليه سبيل من العام الى العام فافهم ومن
اورد قول الائمة الثلاثة ان من راي الهلال وحده صام ثم ان راي هلال شوال فطر سرا مع قول
احمد وابن سيرين انه لا يجب عليه الصوم برويته وحده فالاول مخفف على الصائم مشدد
في النبيذ والذات عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المراد من اشتراط العدول
العدلين او العدل حصول العلم وقد حصل له العلم برويته هو وان لم يقبل الناس ذلك

منه ووجه الثاني ان الحسن قد يغلط بتبع المعنى الحاكم عليه كصاحب المرة الصفر فيجد طعم
العسل مرارة وقه صحيح وحكمه باطل فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يصوم يوم
الشك مع قول احمد انه ان كانت السماء مصحبة كره او مغيمة وجب فالاول مشدد في الاحتياط
خوفا ان يخل في رمضان ما ليس منه والثاني مخفف لعدم مشروعية الصوم فيه لرجع الامر
الى مرتبة الميزان لكن قول احمد اولى بالعمل من حيث الصوم فقد يكون من رمضان في نفس
الامر ويغتر التردد في النية للضرورة ولا يضربنا صوم يوم نرائد ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة ان الهلال اذا روى بالنهار فهو ليلة المستقبل مع قول احمد انه روى قبل الزوال فليليلة
الماضية او بعد الزوال فروايتان فالاول مخفف لعدم القضاء لليوم الماضي والثاني مفصل في
وجوب قضاءه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجهها ظاهر ذلك القول في رواية احمد وثمة
بعد الزوال ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا بد من التعيين في النية مع قول ابي حنيفة
انه لا يشترط التعيين بل ان نوى صوما مطلقا ونفلا جاز فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان التعيين من جملة الاخلاص المأمور به ووجه
الثاني ان المقصود وجود الصوم في رمضان الذي هو ضد الفطرية فيخرج المكلف عن العهد
بذلك ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان وقت النية في صوم رمضان ما بين غروب الشمس الى
طلوع الفجر الثاني مع قول ابي حنيفة انه لا يجب التعيين اي التبيين بل تجوز النية من الليل
فان لم ينو ليلا اجزاته النية الى الزوال وكذلك قولهم في النذر المعين فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط والقياس على سائر
الاعمال الشرعية فان موضوع النية في اول العبادات الا ما استثنى ووجه الثاني الاكتفاء
بوجود النية في اثناء الصوم اذ لم يمض اكثر النهار كما في صوم النفل وصاحب هذا القول يجعل
النية هنا قبيل الفجر مستحبة لا واجبة تحصيل الكمال لا للصحة فافهم ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة ان صوم رمضان يفتر كل ليلة الى نية مجردة مع قول مالك انه يكفي نية واحدة من
اول ليلة من الشهر انه يصوم جميعه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول القياس على الصلوة وغيره فان كل صلوة عبادة على حدتها فكذا القول في صوم
كل يوم لا سيما مع تخلل كل ليلة بين كل يومين ربما يكون فيها اكل وشرب وجوع وغير ذلك مما يبطل
الصوم ووجه الثاني انه عمل واحد من اول الشهر الى آخره فالاول مخفف خاص بضعفاء المسلمين
والثاني خاص بالاولياء الذين يحضرون مع الله تعالى بقولي بهم من اول الشهر الى آخره
بنية واحدة فاذا نوى احد منهم في اول ليلة دام حضوره باستصحاب تلك النية ولا يفتريها
تخلل الليل فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان صوم النفل يصوم بنية قبل الزوال مع قول
مالك انه لا يصوم بنية من النهار كالواجب واختاره المزي في الاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما ورد من الاتباع في ذلك ثلث اقسام في توسعته وتضييقه
في امر النفل ووجه الثاني الاحتياط للنفل كالنفل في فرض نجاس ان كلاهما تامر به الله عز وجل

وقد قال صلى الله عليه وسلم من لم يبيت النية من الليل فلا صيام له فشمل النفل لا طلاقه
لفظ الصيام ويصح ان يكون الاول خاصا بالاصغر والثاني خاصا بالكابر وافهم ومن ذلك
قول الاثمة لا رخصة ان صوم الجنب صحيح مع قول ابي هريرة وسالم بن عبد الله انه يبطل صومه
كما مر اول الباب انه يمسه ويقضى ومع قول عروة والحسن انه ان اخرج الغسل بغيره بطل
صومه ومع قول النخعي ان كان في الفرض يقضى فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول تقرير الشارع من اصب جنبا على صومه وعدم امره
بالقضاء ووجه الثاني ان الصوم يشبه الصداقية في الاسم فلا ينبغي ان يكون صاحبها
الاممهر من صفات الشياطين والجن في حضرة الشيطان ما لم يغتسل فكما تبطل صلوة من
خرج من حضرة الله الخاصة فكذلك يبطل صومه من خرج من حضرة الله تعالى الى حضرة الشياطين
ومن هنا يعرف توجيه القول المفصل واما وجه قول النخعي فهو ان الفرض لا يجوز الخروج
منه بخلاف النفل فلذلك شدد فيه بالقضاء لعدم تادية على وجه الكمال فالاول
خاص بالاصغر والثاني خاص بالكابر وكذلك ما وافقه ومن ذلك قول الاوزاعي
بابطال الصوم بالغيبة والكذب مع قول الاثمة بصحة الصوم مع النقص فالاول خاص بالاممهر
والثاني خاص بالاصغر ومن غالب الناس اليوم فلا يكاد احدهم يسلم له يوم واحد من غيبة
او كذب ومن هنا اختل بعض الفقهاء في جميع رمضان حفظ نفسه من الغيبة او سماعها من
غيره ومن ذلك قول ابو حنيفة واكثر المالكية والشافعية ان الصوم لا يبطل بنية الخروج
منه مع قول احمد ببطلانه فالاول مخفف خاص بالاصغر والثاني مشدد خاص بالكابر فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي انه يفطر بالقيء ما مد معه
قول الامام ابو حنيفة انه لا يفطر بالقيء الا اذا كان ملء فيه ومع قول احمد في شهر رويانه انه
لا يفطر الا بالقيء الفاحش ومع قول الحسن انه يفطر اذا ذرعه القيء فالاول وما قرب منه مشدد
او فيه تشديد وقول الحسن مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ثبوت الدليل
بالفطر لمن قاء عامدا وله يفرق بين ان يكون ذلك قليلا او كثيرا ووجه الثاني وما وافقه ان القيء
ليس مفطرا لذاته وانما هو لكونه يخل بالمعدة من الطعام فيضعف الجسم فربما أدى الى الافطار
خوف المرض الذي يليه الفطر فلذلك شرط احمد وابو حنيفة القيء الكثير من ملء القم فاكثر
فان مثل القم او نحوها لا يحصل به ضعف في الحسد يؤدي الى افطار وهذه هي العلة الظاهرة
في الافطار بالقيء نظريا وسياتي في الفطر بالحاجة من حيث ان كلا من القيء والحاجة يضعف
الجسد الذي ربما اوتاه الحكماء واهل الشريعة بوجوب الافطار فيها حفظا للروح عن العدم
او لغيره تشديدا الذي لا يرد عادة ووجه قول الحسن ظاهرا لانه يتولد غالبا من الاكل
والشراب الذي لم ياذن له الشارع فيه وهو انزاعه عن حاجته لانه لو اكل لحاجته لو لم يقف
بالطعام لكان القيء باطلا واول اخذ الاحتياط فيقضي ذلك ليسمى القيء الفقي
فانما هو الذي لا يرد عادة ووجه قول الحسن ظاهرا لانه يتولد غالبا من الاكل

أف يكون حكمه كالمكره ولا يخفى حكم عيادته فالعلماء عابدين مباينين في الاحتياط وما بين متوسط فيه فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو بقي بين أسنانه طعام فجرى به ريقه لم يفطر إن عجز عن تمييزه ووجبه وإنه ان ابتلعه بطل صومه مع قول أبي حنيفة أنه لا يبطل صومه وقد بعضهم بالحصاة وبعضهم بالسمنة الكاملة فالأول مخفف في عدم الإفطار إن عجز عن تمييزه ووجهه مشدد في الفطر بابتلاعه ووجه الثاني أن مثل ذلك لا يورث في الجسم قوة تضاد حكمه الصوم فإن الأصل في تحريم الأكل كونه يثير الشهوة للمعاشرة والغفلات ومثل الحصاة أو السمنة لا يورث في البدن شيئا من ذلك لكن لما رأى العلماء أن تناول ما لا يورث شهوة لا يضبط على حال سد الباب فانهم آمناء الرسول على الشريعة بعد موتهم في كل زمان وليس لأحد من العارفين تعاطي نحو سمنة فيما بينه وبين الله أربابا مع العلماء كما سيأتي بيانه في مسألة الإفطار بإدخال الميل في أحليله أو أذنه ويسمى مثل ذلك بتحريم الحريم السما خوذ من حديث كالأرعي يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه ونعم ما فعلوا رضي الله عنهم ونظير ذلك فيهم الاستمتاع بما بين السرة والركبة وإن كان التحريم بالأصالة إنما هو الجماع لما فيه من إثم المضرب بالذكر كما جرب فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الحقنة تفتل في رواية من مالك وكذلك التقطير في باطن الأذن والأحليل والإسقاط مفطر عند الشافعي ولم أجده غيره في ذلك كلاما فالأول من أقوال الحقنة مشدد ورواية مالك مخفف فرجع إلى مرتبة التميزان ووجه الأول أن إدخال الدواء من الدبر والأحليل مثلا قد يورث في البدن قوة تضاد حقنة الصوم ووجه رواية مالك أن الحقنة تضعف البدن باخراجها ما في المعدة فلا تقطر أجاب صاحب هذه الرواية أن معنى أنها تقطر أي يؤول أمرها إلى فطر المحقون لعدم وجود شيء تشتغل فيه القوة الهاضمة فتصير تدغ في الأمعاء إلى أن يحصل الاضطراب فيبطل الفطر أو أقول بعضهم بالإفطار إذا بلغ الصائم حجرا لا يتخلل منه شيء أو أدخل الميل في أذنه أو الخيط في حلقه ثم أخرجه فهو سد للباب لأنه ليس مطعوما للغة ولا شرعا ولا عرفا ولا يتولد منه قوة في البدن فإن قلت هل للعالم فعل مثل ذلك فيما بينه وبين الله تعالى من أنه لا يورث الشهوة المضادة للصوم قلنا ليس له فعل ذلك أربابا مع العلماء الذين افتوا بالفطر فقد تكون العلة في الإفطار علة أخرى غير إثارة الشهوة فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الحجامة لا تقطر الصائم مع قول أحمد أنها تقطر الحاجم والمجروح فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن المنزوع منه إنما هو استعالي ما يقوى الشهوة لا ما يضعفها وقال إن دليل أحمد مؤول بأن المراد تسببا في الفطر أما المجروح فظاهر وأما الحاجم فزجاله عن أن يتسبب في إفطار أحد وذلك أن الجسم يضعف بخروج الدم لا سيما إن كان الصائم قليل الدم فالتقطير ليس هو لعين الحجامة وإنما هو لما يؤول إليه أمرها فرجع الأمر إلى مرتبة التميزان ومن ذلك اتفاق الأئمة على أنه لو أكل بشاكا في طلوع الفجر ثم بان أنه طلع بطل صومه مع قول عطاء وداود وأصحابهم أنه لا قضاء عليه وحكي عن مالك أنه يقضى في الفرض فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مفضل فرجع

الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول تقصيره بالأقدام على الأكل من غير علم أو ظن ببقاء الليل
 ووجه الثاني أنه لا يمنع من الأكل إلا مع تبين طلوع الفجر ووجه الثالث الاحتياط للفرض
 بخلاف النفل لجواز الخروج منه وتركه بالكلية عند بعض الأئمة فافهم ومن ذلك قول
 أبي حنيفة والشافعي أنه لا يكره الكحل للصائم مع قول مالك وأحمد بكراهته بل لو وجد طعم
 الكحل في الحلق افطر عندهما وقال ابن أبي ليلى وابن سيرين يفطر بالكحل فالأول مخفف والثاني
 فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول الثلاث ظاهراً
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن العتق والأطعام والصوم في كفارة الجوع في نهار رمضان
 عامداً على الترتيب مع قول مالك أن الأطعام أولى وانها على التخيير فالأول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن العتق والصوم أشد من الأطعام وابلغ في الكفارة
 ووجه الثاني أن الأطعام أكثر نفعاً للفقراء والمساكين بخلاف العتق والصوم لاسيما أيام الغلاء ومن
 ذلك قول الشافعي وأحمد أن الكفارة على الزوج مع قول أبي حنيفة ومالك أن على كل منهما كفارة
 فإن وطئ في يومين من رمضان لزمه كفارتان عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة إذا لم
 يكفر عن الأول لزمه كفارة واحدة وإن وطئ في اليوم الواحد مرتين لم يجب بالوطء الثاني كفارة
 وقال أحمد بئزله كفارة ثانية وإن كفر عن الأول فالأول مشدد على الزوج مخفف على الزوجة
 والثاني مشدد عليها لا اشتراكهما في الترفه والتلذذ المنافي لحكمة الصوم ويقاس على ذلك ما
 بعده من قبل أبي حنيفة وأحمد في التشديد والتخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
 قالوا وحكمة الكفارة أنها تمنع من وقوع العقوبة على من جنى جناية تتعلق بالله وحده أو تتعلق
 بالله وبالخلق فتصير الكفارة كالظلة عليه تمنع من وصول العقوبة إليه من باب تعليق الأسباب
 على مسبباتها ومن ذلك اتفاق الأئمة الأربعة على أن الكفارة لا تجب إلا في أداء رمضان
 مع قول عطاء وقتادة أنها تجب في قضائه فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى
 مرتبتي الميزان ووجه الأول ظهور أنها كحرمة شهر رمضان بين الناس بخلافه في القضاء فإن
 انتهك لا يكره له عين وإن كان الأداء والقضاء واحداً عند الله تعالى فافهم ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة أنه لو طلع الفجر وهو يجامع ونزع في الحال لم يبطل صومه مع قول مالك أنه
 يبطل فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول ظاهر ووجه
 الثاني محبة اللذة والترفه في حال النزع فكان ذلك من بغية الجوع كما هو الغالب على
 الناس فكانه في حال النزع متما في الجوع ويؤيد ذلك ما قاله أبو حنيفة في نظيره من الخارج
 من أن الجوع إذا كان خروجه ويصم أن يكون الأول خاصاً بالأكابر الذين يملكون
 منتهى الدنيا خاصة بالأكابر الذين يملكون منتهى الدنيا فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة
 في حديثه في إحدى روايته أن القبلة لا يجرى على الصائم إلا أن حررت شهره مع قول مالك
 في كل حال فالأول مخفف خاص بالأكابر والثاني مشدد خاص بالأكابر
 من غيرهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو قيل فاعذني لم يفطر مع قول

احمد انه يفطر وكذلك لو نظر شهوة فانزل لم يفطر عند الثلاثة وقال مالك يفطر فالاول في
المسئلتين مخفف والثاني منها مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول في الاول
عدم انزال المفتي ووجه الثاني فيها ان المذكي فيه ان تقارب المفتي ووجه الاول في المسئلة الثانية
عدم المباشرة ووجه الثاني فيها حصول اللذة المضادة لحكمة الصوم ولو لا ان تلك النظر تشبه
لذة المباشرة ما خرج المفتي منها فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان للمسافر الفطر بالا كل
الشرب والجماع مع قول احمد انه لا يجوز الفطر بالجماع ومتى ما جامع المسافر عنده فعليه الكفارة
فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اطلاق الشارع
الفطر للمسافر فشمّل الإفطار بكل مفطر ووجه الثاني ان ما جوز للحاجة يتقدر بقدرها وقد احتاج
المسافر الى ما يقويه من الأكل والشرب فجوز الشارع له بخلاف الجماع فانه محض شهوة تضيق
القوة ويمكن الاستغناء عنها في النهار بالجماع في الليل فلا حاجة اليه في النهار
ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان من افطر في نهار رمضان وهو صحيح مقيم تلزمه الكفارة
مع القضاء مع قول الشافعي في ارجح قوليه واحمد انه لا كفارة عليه فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني عدم ورود نص عن الشارع في وجوب الكفارة
بدل ذلك ووجه الاول التقليط عليه بانها كسرنة رمضان وقد ايسر الشارع العلماء على شرايعته
من بعده وامرهم بالعمل بما ادى اليه احتياطهم فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان من اكل
او شرب ناسيا لا يفسد صومه مع قول مالك انه يفسد صومه ويلزمه القضاء فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم من اكل
او شرب ناسيا فانهما يطعمهما الله وسقاه ووجه الثاني نسبته في النسيان الى قلة التحفظ
وان كانت الشريعة رفعت الاثم عنه كنظائره من اكل طعواء لغير ناسيا ونحو ذلك مع ان الامر الذي
يحصل بالاكل عامدا قد حصل بالاكل ناسيا وهما اثار الشهوة المضادة للصوم ويصح حمل الاول
على حالة العامة والثاني على حال الخواص فرحم الله العالم ما كان ادق نظره وسامع الله
بقية المجتهدين ما كان احبهم للتوسيع على الأمة ومن ذلك قول الاثمة الاسر بعة
ان من افسد صوم يوم من رمضان بالاكل او الشرب عامدا ليس عليه الا قضاء يوم مكانه مع
بيعة انه لا يحصل الا بصومها نى عشر يوما ومع قول ابن المسيب انه بصوم عن كل يوم شهرا ومع
قول النخعي انه لا يحصل الا بصوم الف يوم ومع قول علي وابن مسعود انه لا يقضيه صوم
الدهر فالاول مخفف وما دعه فيه تشديد والثالث مشدد والرابع اشد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول سكوت الشارع عن الزام المفطر بشئ نرائد على قضاء ذلك اليوم ووجه البقية
التقليط على ذلك المفطر بغير عذر فغلط كل مجتهد على ذلك المفطر بحسب اجتهاده عقوبة له
ووجه قول علي وابن مسعود ان الله تعالى شرط ذلك الصوم في ذلك فلا يلحقه فيه صوم الا
لانه في غير وقتته الشرعي الاصل وقد قد منّا نظير ذلك في الصلوة واستدلنا عليه بقوله
ان الصلوة كانت على المؤمنين كتبنا صلاتهم على ربهم فلو لم يكن يومه

في ذلك فان قضاء صوم ذلك اليوم الذي افطر فيه مثله لا عينه فافهم ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان من اكل او شرب او جامع ناسيا لم يبطل صومه مع قول مالك انه يبطل ومع قول احمد انه يبطل بالجماع دون اكل والشرب وتجب به الكفارة فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم من اكل او شرب ناسيا وهو صائم فانه اطعم الله وسقاه انتهى ومن اطعم الله وسقاه فلا يبطل صومه لان الشارع اذا نهى عن شيء من الاكل ثم صبه في جوف المكلف من غير قصد المكلف فلا بدخل في جملة ما نهاه عنه فكانه استثنى ذلك المكلف من النهي فكان النهي في الباقي كالمنسوخ في حق هذه الناس لا انتفاء قصده وعدم انتهاكه حرمة رمضان بالنسيان ووجه قول مالك بالبطلان نسبه الى قلة التحفظ كما مر ايضاحه قريبا ووجه قول احمد ان الجماع للصائم بعيد وقوعه من المكلفين لغلبة التحفظ من الجماع على غالب الناس ولانه لا يقع من الصائم الا مع مقدمات تذكره به كضعف الداعية المتولدة من الجوع فلا يكثر انتشاره بالجماع الا بمشقة بخلاف من اكل او شرب ناسيا لكثرة تكرره ووقع ذلك بخلاف الجماع فافهم ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في امرج قوليه عند الرافعي انه لو اكره الصائم حتى اكل او شرب او اكرهت المرأة حتى مكنت من الوطء لم يبطل صومها مع الاصح عند النووي من البطلان وهو القول الاخر للشافعي ومع قول احمد انه يبطل بالجماع دون اكل فالاول مخفف بناء على قاعدة الاكراه والثاني فيه تشديد بناء على ان الاكراه في ذلك فادولفظ الجماع في الثالث وشدة منافاته للصوم وهذا اسرر في حكمة الجماع يعرفها اهل الله لا تسطر في كتاب ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان طرسبق ماء المضمضة او الاستنشاق الى جوف الصائم من غير مبالغة يبطل صومه مع قول الشافعي في امرج قوليه وهو قول احمد انه لا يبطل فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني ان سبق ماء المضمضة او الاستنشاق متولد من مأذون فيه ووجه الاول ترك الاحتياط للصوم فهو شرط بما اذا لم يخف سبق ماء المضمضة او الاستنشاق فان خاف به وتضعض او استنشق ونزل الماء جوفه بطل صومه ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد ان من اخر قضاء رمضان مع امكان القضاء حتى دخل رمضان اخر لم يصح مع القضاء لكل يومه مع قول ابي حنيفة انه يجوز له التأخير والكفارة عليه واحتاره المزني وقال الائمة الثلاثة انه لا يجوز خيرا القضاء فالاول في المسئلة الاولى والثاني مخفف وقول الائمة الثلاثة في عدم جواز التأخير مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال الثلاثة ظاهر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة باستحباب صيام ستة ايام من شوال مع قول مالك لا يستحب صيامها وقال في الموطأ لم يراحد من اشياخه يصومها واخاف ان يظن انها فرض انتهى فالاول مشدد بالاستحباب ودليله ما ورد فيها انها صيام الله والثاني مخفف لعدم الاستحباب لما ذكره من العلة وان كان قال ذلك مع اطلاعه على الحديث فيجوز ان لم يصح عنده وترك العمل به من باب الاجتهاد فادى اجتهاده الى ان ترك ذلك

اولى من فعلها الضعف حديثها مع خوف وقوع الناس في اعتقاد فرضيتها ولو على طول السنين
نظير ما وقع للنصارى في زيادة صومهم وفي الصحيح مرفوعا للتبعين سنن من قبلكم شبرا بشبر
وذراعا بذراع قالوا يا رسول الله اليهود والنصارى قال فمن فافهم ومن ذلك قول ابى حنيفة
ومالك انه لا شيء بعد فروض الاعيان افضل من طلب العلم ثم الجهاد مع قول الشافعى ان الصلوة
افضل اعمال البدن مع قول احمد لا اعلم شيئا بعد الفرائض افضل من الجهاد انتهى ولكل من
هذه الاقوال شواهد من الكتاب والسنة فكل قول مع مقابله لا بد ان يكون ملحقا بالتشديد
والتحفيف ووجه القول الاول ان العلم هو ميزان الدين كله فلو لا العلم ما علمنا مراتب الاعمال
ولا فضل شيء على شيء ووجه كون الجهاد افضل على كون طلب العلم كون الجهاد يضعف كلمة
الكفر ويهدى طريق الوصول الى العمل باحكام الدين واظهار شعائره ووجه كون الصلوة افضل
اعمال البدن ان فيها مناجاة الله تعالى ومجاالسته ولان الله تعالى جمع فيها سائر عبادات العالم
العالى السفل كما يعرف ذلك اهل الكشف والله اعلم ومن ذلك قول الشافعى واحمد ان
من شرع في صوم تطوع او صلوة تطوع فله قطع صا ولا قضاء عليه ولكن يستحب له اتمامها
مع قول ابى حنيفة ومالك بوجوب الاتمام ومع قول محمد بن الحسن لو دخل الصائم تطوعا على اخر له
فحلف عليه افطر وعليه القضاء فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مراتب
الميران ووجه الاول ما ورد ان المتطوع امير نفسه فان شاء صام وان شاء افطر فحينما خير
الشارع العبد في الافطار وعده فلا يلزمه الاتمام ووجه وجوب الاتمام بتكثير حصة الحق حل وعلم
عن نقص ما ربطه العبد معه تعالى ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم لم قال له هل على غيرهما
اى على الصلوات الخمس قال لا الا ان تطوع اى تدخل في صلوة التطوع اى فتكون عليك بالدخول
ومالم تدخل فيها فليس هي عليك فالاول خاص بالعوام والثاني خاص بالكابر من باب حسنات
الابرار بسبب المقربين فافهم ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انه لا يكره افراد الجمعة
بصوم مع قول الشافعى واحمد وابى يوسف بكرهه ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مراتب الميزان ووجه الاول ان الصوم يقرب استعداد العبد للمحصول والوقوف
بين يدي الله عز وجل في صلوة الجمعة وفي جميع يومها وليلتها الاية لانها اليوم عرفة عند
اهل الكشف وذلك خاص بالاصاغر الذين يحبون بالاكل والشراب عن شهواتهم انهم في
حضرته بهم فيها ووجه الثاني ان يوم الجمعة يوم عيد والعيد لا صوم فيه انما المطلوب من العبد
الافطار فيه وهو خاص بالكابر الذين يفهمون اسرار الشريعة فان الجمعة فيها جمع القلوب على
الله تعالى وذلك قوت للدواعي فيصير الجهم ينازع الروح ويطلب قوة الجسماني ولا يسكن الا
باكل الطعام وشرب الماء وذلك هو كمال السور كما اشار اليه حديث للصائم فرحتان فرحة عند
افطاره وفرحة عند لقاء ربه فمن صام من الاكابر يوم الجمعة نقص سروره فكل مقام رجاء
وهذا لا يدين وقتي هل الله لا تضر في كتاب ومن ذلك قوم الاثمة الثلاثة انه لا يكره
لهم الصوم مع قول الشافعى انه يكره للصائم بعد الزوال والتمتع عند ما حرم في الايام

صلوة الصبح انتهى فربما ظن بعض الناس أن تلك الليلة ليلة القدر المشهورة بين العلماء وليس كذلك إنما هي ليلة قدر أخرى ومن هنا قالوا إذا صادفت ليلة وتر من العشر الأخيرة ليلة الجمعة كانت قدرًا والحال أنها مثلها لا عينها فظن الرائي أنها هي فعلى هذا كل أقوال العلماء في تعيينها صعبة ونقل ابن عطية في تفسيره عن الإمام أبي حنيفة أنه كان يقول إنها سرفت قال وهو مردود انتهى والحق أن مراد الإمام أن ليلة القدر التي أنزل فيها القرآن بعينها سرفت ولا فمثل الإمام أبي حنيفة لا يخفى عليه حكمها فإنه من أهل الكشف وهم كلهم مجمعون على بقاءها إلى مقدمات الساعة فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا يصح الاعتكاف إلا بمسجد والجامع أولى وأفضل مع قول أبي حنيفة لا يصح الاعتكاف إلا بمسجد تقام فيه الجماعة وقال أحمد لا يصح الاعتكاف إلا بمسجد التقى فالأول مخفف والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث والرابع مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول مساعدة المعتكف على جمع قلبه في حضرة الله الخاصة بالمسجد فإنه اختص بتسميته ببيت الله فإذا كانت الجماعة أو الجمعة تقام فيه كان أشد في جمعية القلب لاسيما المساجد الثلاثة وسمعت عليًا النخوص يقول يحتمل أن يكون اشتراط المساجد الثلاثة أو المسجد الذي تقام فيه الجمعة أو الجماعة خاصًا باعتكاف الأصاغر الذين يحتاجون إلى شدة المعونة في جمع قلوبهم ويكون مطلق المساجد خاصًا باعتكاف الأكابر فافهم ومن ذلك قول الشافعي في المزدبيد أنه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المعترل المهيأ للصلوة مع قول أبي حنيفة والشافعي في القديعان الأفضل اعتكافها في مسجد بيتها بل يكره اعتكافها في غيره فالأول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول الاتباع فلم يبلغنا أن الشارع ولا أحد من عياله اعتكف في غير المسجد ووجه الثاني أن اعتكافها في مسجد بيتها استلزامها وفيها ساعية ورد في حديث فضل صلاتهن في قعودهن على صلاتهن في المسجد بجامع مطلوبية جمع القلب في الصلوة والاعتكاف جميعًا وافهم وسمعت مسيد بن علي النخوص رحمه الله يقول لا خلاف حقيقة بين من منع اعتكاف المرأة في بيتها وبين من أجازها لأن الجواز خاص بأداء الشياطين الذي يحصل بخروجهن محظور والمنع خاص بأداء الله الصالحات الذي لا يحصل بخروجهن للمسجد محظور كراعاة وسفيانة قال صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا أماء الله مساجد الله فافهم فإن أماء الشيطان من حيث الأفعال الربية بمنع من باب نفس عبد الدينار والدرهم ونظيره أيضًا قوله تعالى عبنا يشرب بها عباء الله استعبد الاختصاص ومن ذلك قول أبي حنيفة وذلك إذا أذن الزوج لزوجته في الاعتكاف فدخلت فيه فليس له منعها من اتسامه مع قول الشافعي وأحمد أن له ذلك فأول مشدد على الزوج خاص بالأكابر والثاني مخفف عليه خاص بالأصاغر فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول غلبة قيام التقدير لحضرة الله التي دخلت زوجته فيها بناءً على وجه الثاني تقديم حظيرة بيتها فقره وضعف حاله وعلمه باستغناء الحق تعالى عن جميع طاعات عبادة ربه

وأدبارهم عنها عندة على حد سواء وما رجع الحق تعالى أقبالهم على أدبارهم المصلحة في تعوذ عليهم
 لا عليه تعالى فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد أنه لا يجوز الاعتكاف إلا بصوم
 مع قول الشافعي أنه يصوم بغير صوم فالأول مشدد وهو خاص بالأصاغر لضعفهم عن جمعية قلوبهم
 في اعتكافهم إذا فطروا وتناولوا الشهوات والثاني مخفف وهو خاص بالكبار الذين بقدرهم عن جمعية قلوبهم
 جمعية قلوبهم مع الله تعالى في حال افطارهم وذلك لأنهم لا ياكلون إلا بقدر الضرورة فلا يثر شر
 فيهم افطارهم حجباً لقلوبهم عن شهود حضرة ربهم فافهم ومن ذلك قول مالك وأحمد في إحدى
 روايتيه أن الاعتكاف لا يصح بدون يوم مع قول الشافعي وأحمد في الأخرى أنه ليس زمان
 بمقدور فيجوز اعتكاف بعض يوم فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة المميزين
 ووجه الأول وهو خاص بالأصاغر أن استجلاب حضور القلب بجمعه من أودية الشتات لا يصح
 بدون يوم في الغالب فيكون حقيقة الاعتكاف إنما هو قبيل الغروب واليوم كله دهلير لذلك وجه
 الثاني وهو خاص بالكبار أن الغالب على الكبار حضور القلب فلا يحتاجون إلى طول زمن في جمع شتات
 قلوبهم بل يجوز ما ينوي أحدهم الاعتكاف حصل له الجمعية عقب النية وذلك حقيقة الاعتكاف
 فإن حقيقة العكوف بالقلب على شهود حضرة الرب يحكم الاستحباب من غير تحلل
 حجاب كما هو مقام سهل بن عبد الله التستري رحمه الله فكان يقول أن من منذ ثلاثين سنة أكل
 الله والناس يطعنون في أكلهم انتهى فالأول داعي حال الأصاغر والثاني مراعي حال الكبار
 فافهم ومن ذلك قول الأئمة الأربعة إلا أحمد في رواية له أن من نذر اعتكاف شهر بعينه لزمه
 متولياً فإن أخل بيوم قضى ما تركه وقال يلزمه الاستئناف وإن نذر اعتكاف شهر مطلقاً
 جازاه أن يأتي به متتابعاً ومتفرقاً عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك يلزمه المتتابع
 وهو إحدى الروايتين عن أحمد فالأول من المسئلة الأولى فيه تشديد وقول أحمد فيها مشدد والأول
 من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيها مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة المميزين ووجه الأقوال الأربعة
 ظاهر في كتب الفقه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو نوى اعتكاف يوم بعينه دون ليلته
 صح مع قول مالك أنه لا يصح إلا مع إضافة الليلة إلى اليوم وأنه لو نذر اعتكاف يومين متتابعين
 لم يلزمه اعتكاف الليلة التي بينهما مع ما مع أبي حنيفة والشافعي في أصح القولين أنه يلزمه
 اعتكافها فالأول من المسئلة الأولى مخفف باعتكاف اليوم دون ليلته والثاني فيها مشدد
 وذكر ذلك الحكم في المسئلة الثانية فرجع الأمر إلى مرتبة المميزين فالتخفيف خاص بالكبار والتشديد
 خاص بالأصاغر الذين قلوبهم مشتتة في أودية الدنيا ومن ذلك قول أبي حنيفة
 ومالك إذا اعتكف بغير الجامع وخرج للجمعة لا يبطل اعتكافه مع قول الشافعي في أصح
 المنزعين أنه يبطل إلا أن شرط الخروج فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول ظهر القائل به
 حتى ولو شهود أصحاب المعتكف أنه يبين يدي الله عز وجل من حين خرج من معتكفه إلى أن
 دخل الجامع فهو خاص بالكبار ووجه الثاني الظن به أن هذا اليهودي قطع مخرج الأسماء أن
 أخبرنا المعتكف عن نفسه بذلك فافهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن المعتكف إذا شرط

خروجه لعارض في قرينة كعبادة مريض وتشيع جنازة جازله الخرج ولا يبطل اعتكافه مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يبطل فالأول مخفف وهو خاص بالكابر والثاني مشدد وهو خاص بالأصاغر كما هو توجيهه في نظيره ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قولييه وأحمد إن المعتكف لو باشر فيما دون الفرج بطل اعتكافه إن أنزل مع قول مالك والشافعي في القول الآخر أنه يبطل اعتكافه إن أنزل أم لا فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان والأول خاص بالأصاغر ليسا محتملهم بالوطء بغير أنزال بخلاف الكابر ويحتمل أن يكون الأمر بالعكس فيسأله الكابر بالأنزال لكونهم يملكون أدبهم بخلاف الأصاغر فيجب أحدهم عن حضرة ربه بغير دلالة الجماعة وإن لم ينزل ومن ذلك قول الإمامة الثلاثة أنه لا يكره للمعتكف الطيب ولا لبس رفيع الثياب مع قول أحمد بكرهه ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن المعتكف في حضرة الله تعالى كالصلوة فلا يكره له التجمل بالطيب ولبس النقيس من الثياب ووجه الثاني أن المعتكف في حضرة الله كالصوم لا ينبغي له الترفه ولكل من المرتبتين رجال يقوم بين يديه أعزاء بعز الطاعة كما هو الحال مع قوم بين يديه أذلاء أما التجمل الهيبة على قلوبهم وأما الوقوع في سالف الزمان في مخالفة ولكن جمهور الأنبياء والعلماء والأولياء على الذل بين يدي الله كلما حضروا في صلاة أو اعتكاف أو غيرها ذاتا وصفة أي في نفوسهم وثيابهم فافهم ومن ذلك قول مالك وأحمد أنه لا ينبغي للمعتكف اقراء القرآن والحديث والفقهاء لغيره مع قول أبي حنيفة والشافعي أن ذلك مستحب ووجه ما قاله مالك وأحمد أن اقراء القرآن والحديث والعلم لما يقع فيه من الجدال والاشكال ورفع الصوت غالباً يفرق القلب عن المعنى المقصود أمن الاعتكاف وهو اشتغال القلب بالله تعالى وحده دون غيره ولذا لك أجمعوا على استحباب تلاوة القرآن والذكر والصلوة لعدم تعلق ذلك بالغير فإن قال قائل إن قراءة القرآن والحديث والفقهاء تفرق القلب عن الله تعالى بذهاب الفهم إلى معانيها فإية تذهب بالقارئ إلى الجنة وما فيها فيشاهدها بقلبه وإية تذهب به إلى النار وما فيها فيشاهدها بقلبه وإية تذهب به إلى معنى الطلاق والعدة أو المورث ونحو ذلك ولا يكاد من يتدبر القرآن ينفك عن هذه الأمور فالجواب أن هذا المقام هو الذي يقدر على الوصول إليه غالب الناس فهو خاص بالأصاغر فلا يؤثر في مقامهم نهاب فكروهم إلى معاني ما يقرأونه ويدكرونه بخلاف الكابر فأنهم يتفرقون بهذه المعاني عن شهود الحق تعالى فيؤثر ذلك في مقامهم وما بقي الخلاص لا يسلك مقام الكابر وهم الذين تنزههم أفكارهم وعقولهم إلى معاني القرآن والذكر ولا يتفرقون بذلك عن صاحب الكلام وتسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول داسمى القرآن بالقرآن لا لكونه مشتقاً من القرء الذي هو أجمع فقومهم بجمعهم بتلاوته على فيه من الأحكام والمعاني والأخبارات والتوبيخات والقوارع والروايجر والآداب وقوم يجمعهم بتلاوته على الحق جل وعلا وحده وقوم يجمعهم بتلاوته على الحق مع شهود هذه الأمور كلها فلا يحجبون بالحق عن الأحكام ولا بالأحكام عن الحق ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء فاعلم ذلك

كتاب الحج

اجمع العلماء على ان الحج احد ارکان الاسلام وانه فرض واجب على كل مسلم حرا بالغا عاقل
 مستطيع في العمر مرة واحدة واتفقوا على من لزمه الحج فلم يجز وقات قبل التمكن من ادائه
 سقط عنه الفرض واجمعوا على انه لا يجب على الصبي حج وان جبه قبل البلوغ لا يسقط عنه فريضة
 الحج واتفقوا على استحباب الحج لمن لم يجد زاد ولا رحلة ولكنه يقدر على المشي وعلى صنعة يكتسب
 بها ما يكفيه للنفقة وعلى انه لا يلزم بيع المسكن للحج وعلى جواز النيابة في حج الفرض عن الميست
 وعلى انه لا يجوز ادخال الحج على العمرة بعد الطواف واتفق الامر بعبادة على وجوب الدم على المتمتع
 ان لم يكن من حاضري المسجد الحرام وكذلك القارن وهو شاة وقال طاوس وداود لادم على القارن
 هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابي حنيفة
 واما ان العمرة سنة لا فريضة مع قول احمد والشافعي في ارجح قوليه انها فريضة كما في الاول
 مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان اعمال العمرة داخلية
 في ضمن افعال الحج فكان العمرة المستقلة تنقل بالحج ووجه الثاني العمل بظاهر قوله تعالى واتموا
 الحج والعمرة لله اي اشتوا بهما تامين فلم يكتف بالحج عن العمرة وجمع بعضهم بين القولين
 فقال العمرة واجبة في غير اشهر الحج مرة واحدة في العمر مستحبة في اشهر الحج فهي في اشهر الحج كالطهارة
 الصغرى مع الكبرى تدخل فيها فان شاء العبد اكتفى عنها بالحج وان شاء فعلها مع الحج من حيث
 انها نوع خاص انتهى وفيه نظر فليتأمل ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز فعل العمرة
 في كل وقت مطلقا من غير حصر يعني في العدد بلا كراهة مع قول مالك بكراهة ان يعتصر في
 السنة مرتين فالاول مخفف من حيث عدم الحصر خاص بالكابر والثاني مشدد خاص بالاصغر
 ويصح تغلبه بالعكس فيكون الاول في حق الاصغر والثاني في حق الكابر من مقام الادب
 الكامل مع الله تعالى فهم يستحقون من دخول حضرة الله الخاصة الا في مثل كل سنة مرة
 وشهر مرة واحدة بخلاف الاصاغر فان احلهم سراما دخل حضرة الحق وخرج ولا يعرف شيئا من
 ادبار الله له بد مثل فكان تكريمه للعمره مطلوبا وهيات ان يتحصل من ذلك التكرير مرة
 واحدة من شمر الكابر فكل من الاثمة اخذ بحكم فنه من راعى حال الاصاغر ومنهم راعى حال
 الكابر مراعاة حال الاصاغر اولى لانه هو الطريق الذي فيه معظم الناس ووجه كراهة
 عالت الاعتقاد في سنة مرتين عدم اطلاعه على دليل في التكرار وخوفه على المعتمر من الاخلال
 بحركة المدينة اذ رآه مرتين في السنة بخلاف اعتباره في السنة مرة لان التقويم للمدينة يحذر
 في قلب المعبد كل سنة في حق المعتمر كما حارب او في كل شهر كما قال به بعض اصحاب مالك
 رحمه الله فهو نظير حدوث التقويم للمدينة في كل خمسة اعوام في حق الحاج كما ورد فافهم
 ومن ذلك قول الاثمة انه تستحب المبادرة بالحج لمن وجب عليه فان اخره بعد الوجوب جاز
 عند الشافعي لانه لا يجب عنده على التراخي وقال الاثمة الثلاثة بوجوبه على الفور ولا يؤخر اذا وجب
 في الاول ثم ذهبوا في مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان لكن الاول خاص بالاصاغر

اصحاب الضرورات والعوائق الدينية والثاني خاص بالأكابر الذين لا علاقة لهم وحجهم مرتفعة
فبستحيي احدهم ان يؤخر امر الله تعالى وقد بلغنا ان الله تعالى لما امر الخليل عليه الصلاة
والسلام بالاختتان باذنه واختن بالفاس المعبر عنه بالقدم فقالوا له يا خليل الله هلا صبرنا
حتى تجد موسى فقال ان تاخير امر الله تعالى شديد انتهى ومن ذلك قول الشافعي واحمد ان
من مات بعد التمكن لا يسقط عنه الحج بل يجب الحج عنه من راسه سواء وصى به او لم يوص
به كالدين مع قول ابي حنيفة ومالك انه يسقط عنه الحج بالموت ولا يلزم ورثته ان يحجوا عنه الا ان
يوصى فيحجوا عنه من ثلثه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
القولين ظاهر ويصح ان يكون الاول في حق الخواص والثاني في حق احاد الناس ومن ذلك
قول ابي حنيفة واحمد انه يحج عن الميت من ديرة اهله مع قول مالك من حيث اوصى به
ومع الراجح من مذهب الشافعي انه من اليقات فالاول والثاني مشدد والثالث مخفف وهو اللائق
بمقام غالب الناس فان المحرم من ديرة اهله قليل ولما حج السلطان قايتباي احرم من قلعة الجبل بمصر
مرجه الله فعدوا ذلك من النوادر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بصحة حج الصبي باذن وليه
اذا كان يعقل ويميز ومن لا يميز يحرم عنه وليه مع قول ابي حنيفة انه لا يصح احرام الصبي بالحج
فالاول مخفف فصحة الحج من الصبي ودليله الاحاديث الصحيحة والثاني مشدد فيها ووجه تعظيم
امرك وكثرة المشقة في تادية المناسك وفي اتيانه من البلاد البعيدة غالبا وكونه لا يهتدى
بكمال التعظيم اللائق بالحق تعالى وبحضرته اذ هو اعظم مواكب الحق تعالى فلا يكون الا من كامل
في المعرفة بالله تعالى ولذلك قال القوم اعرف صاحب البيت قبل البيت ثم حج ولذلك
وجب في العمر مرة واحدة فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بكراهة حج من يحتاج الى مسئلة
الناس في طريق الحج مع قول مالك انه ان كان له عادة بالسؤال وجب عليه الحج فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقول مالك في عاية التحقيق فان فيه جمعا بين القولين
بجمليهما على الحالين فيكره الحج في حق اهل المروءات كالعلماء والصالحين وغيرهم من ارباب المراتب
ولا يكره في حق اراذل الناس والمتجردين عن الدنيا من الفقراء فان قيل اي فائدة في اشتراط
وجود الزاد والراحلة ونفقة الطريق مع جواز فقده النفقة والزاد بوقوع ذلك
منه او سرقة لص او موت الراحلة فالجواب فائدة ذلك ان من حصل الزاد والراحلة فقد سافر
تحت نظر الشارع فاستحق حمايته من الافات ولومات جوعا او تعباً كان طاعا لله تعالى بخلاف
من خرج للحج بلا زاد ولا راحلة ثم مات جوعا او تعباً فانه يكون عاصيا وما ضمن الشارع الكفاية
والمعونة الا لمن كان تحت امره فهو ولومات دابته او سرقت نفقته في كفاية الله عز وجل ولا بد ان
يسخر له من يقوم بكفايته في الطريق لادبه مع مرهبة العبد يحصل الزاد والراحلة ويعتمد بعد ذلك
على الله تعالى الذي هو خالق القوة في الراحلة والمنعم بالنفقة والزاد لا على غيره وهذا من باب
اعقل وتوكل فعلم انه لا ينبغي لفقير ان يحج على التجريد اعتمادا على ما يفتح الله تعالى به عليه
في الطريق من غير زاد ولا راحلة ويقول ان الله عز وجل لا يضيع عنى لان في ذلك مخالفة لا مسر

الشارع وقد قال تعالى وتزودوا فان خير الزاد التقوى واتقون يا اولي الاالباب فامر بالزاد الجسماني الذي هو الطعام والروحاني الذي هو التقوى وان يكون ذلك حلالا خالصا لوجهه الكريم فان قوله تعالى واتقون اي في الزاد والعمل في الحج فان قيل ان بعض مشائخ السلف كان معدودا من الاكابر وكان يخرج للحج وغيره بلا زاد وذلك نقص في الادب فكيف الحال فالجواب لعل ذلك وقع من هؤلاء قبل كما لهم في الطريق على ان احدهم كان لا يخرج الى السفر الى الحج او غيره بلا زاد ولا ماء الا بعد رباخته نفسه في الحضرة اذ فيها صار احدهم يطوي الاربعين يوما واكثر لا يحتاج الى طعام ولا شراب فصاحب هذا الحال لا اعتراض عليه الا في تركه الكمال لا في الجوانر ولو لا ان احدهم راض نفسه وعرضه عنها عدم الحاجة الى الطعام والشراب فكان يخرج ابدا بلا زاد ولو امره الناس بذلك لسفه رأيهم وانكره عليهم وقد حج اخي افضل الدين من مصر الى مكة باربعة ارغفة فاكل في كل ربع مرغيفا فاياك ان تخكم على الناس بحكم واحد وتفتقر باب الاعتراض على الفقراء الا بعد شدة التخص عن احوالهم والله اعلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يصح حج من استوجر للخدمة في طريق الحج مع قول احمد انه لا يصح حجه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان من سافر للخدمة للناس قد جمع بين حق الله تعالى وبين حق عباده وذلك خاص بالاكابر الذين لا يقصدون باعمالهم الدنيوية والاخرية الا وجه الله تعالى ولا يشغلهم احد الحقيقين عن الاخر مع ان الخدمة غالباً لا تكون الا في وقت يكون فيه فارغا من عمل الناس فلا يقع في كسبه شبهة ولا في عمله في الحج شركة فمن اين جاءت الكراهة فتأمل واما وجه الثاني فهو محمول على حال الاصاغر الذين تكون هممتهم مصروفة الى طلب الدنيا وذلك حال غالب الناس اليوم فمن الائمة من راعى حال الاكابر ومنهم من راعى حال الاصاغر من الفلمان والجمالة فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو غصب ابنة في عليها او مالا فجربه انه يصح حجه وان كان عاصيا بذلك مع قول احمد انه لا يصح حجه ولا يجزيه فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحرمة لا امر خارج عن افعال الحج فلا يؤثر فيه البطالان وهو خاص بالاصاغر ووجه الثاني انه عاص بها فعل والعاصي بغضب الله عليه فلا يرضى عليه الا ان تاب ولا تقم توبته حتى يرد ذلك الحق الى اهله ومن لا تقم توبته لا يصح له دخول حضرة الله ولودخل مكة فحكمه حكم دخول ابليس المسجد فهو ملعون ولو كان في حضرة الله تعالى فافهم وهذا خاص بالاكابر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجزى على مروجبة عليه اجرة خفارة في الطريق مع قول مالك انه يجب عليه الحج ان كانت بسيرة ومن العدد فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ويصح حمل الاول على حال من يقدم دنياه على اخرته والثاني على عكسه ولا يكلف الله نفسا الا وسعها ومن ذلك قول الائمة الاربعة انه يجب السفر في البحر للحج اذا غلبت السلامة مع قول الشافعي في احد قوليه انه لا يجب فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه مستطيع عادة ووجه الثاني ان البحر

لا تؤمن غائلته وقد تشوهر به عظمة في تلك السنة فيغرق كل من في السفينة وليس بيد أحد وثوق بما يقع في المستقبل فقد تسلم المركب خمس سنين متوالية وتغرق في تلك المرة بخلاف البر فانه اذا عجز في الطريق يجر من يحمله غالباً من الحجاج او عرب البوادي ويصم حمل الاول على من رزقه الله قوة اليقين والتوكل والثاني على من كان بالصد من ذلك ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان العاجز عن الحج بنفسه لمرض او من مائة لا يرجي برؤه ومنها اوله وروى جدد احدة من يحج عنه لزمه الحج فان لم يفعل استقر القدر في ذمته مع قول احمد به لا يجب عليه الحج وانما يجب الحج على من كان مستطيعاً بنفسه خاصة فالاول مشدد في استقرار الفرض في ذمته والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان روجه الاول ان الحج يقبل النيابة في حق الا صاغر من باب قوهم لعلى ابراهيم او اري من يراه هو حيث كان عاجزاً عن تحمل تلك المشقة الواقعة في سفره لحضرة محبوبه روجه الثاني انه لا يشفى المحبين رسالة بسلام ولا رسول لاسيما والمقصود الاعظم من الحج تقدس الذات الواردة على تلك الحضرات وتقدس النائب لا يغني عن تقدس من استأجره بل يجب على الكابران يذهب احدهم لتلك الحضرة ولومات في الطريق لقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجراً الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره على الله فافهم وقد تشددوا فوالله ما يشفى الغليل رسالة ولا يشتكي شكوى المحب رسول

ومن ذلك قول الائمة الاربعة الا في رواية لا بي حيفة انه لو استاجر من يحج عنه وقع الحج عن المحج عنه مع قول ابي حنيفة في هذه الرواية انه يقع عن الحاج والمحج عنه ثواب النفقة فالاول مخفف عن المحج عنه والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه هذين القولين قريب من التوجيهين فيما قبلها فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاعشى انا وجد من يقوده لزمه الحج بنفسه ولا يجوز له الاستنابة مع قول ابي حنيفة انه يلزمه الحج في ماله فيستتيب من يحج عنه فالاول مشدد والثاني مخفف روجه هذان القولان كوجهيهما فيما قبلهما فالاصاغر يستنبون والاكابرة يحجون بانفسهم طلباً للتقديس ذواتهم ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد والشافعي في اصح القولين انه لا يجوز الاستنابة عن الميت في حج التطوع بخلاف حج الفرض فانه يجوز بالاتفاق كما مر اول الباب مع قول الشافعي في القول الاخر انه يجوز الاستنابة في حج التطوع عن الميت فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان حج الفرض لا رخصة في تركه فمن عجز عن مباشرته بنفسه جازت النيابة فيه بخلاف حج التطوع لا ضرورة اليه ويجوز تركه مع القدرة ووجه القول الاخر للشافعي انه قرينة على كل حال فتجوز الاستنابة فيه كالفرض بجامع القرينة وان تفاوت الوجوب والندب ومن ذلك قول الشافعي واحمد في اشهر روايتيه انه لا يجوز لمن لم يسقط عنه فرض الحج ان يحج عن غيره فان حج عن غيره وعليه فرضه انصرف الى فرض نفسه مع قول احمد في الرواية الاخرى انه لا ينعقد احرامه الا عن نفسه ولا عن غيره ومع قول ابي حنيفة ومالك انه يجوز مع الكراهة ماله فالاول فيه

تشديد والرابعة الثانية عن حمل مشددة والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول ان الامر بالجم لا ينصرف الى فرض العبد يخرج عما كلف به فاذا فعل ما كلف به جاز له
الحج عن غيره ووجه رواية احمد ان احرام بالجم عن غيره مع بقاء الفرض عليه هو خارج عن
قواعد الشريعة وكل عمل يخالف الشريعة فهو مردود مطلقا اما لعدم صحته اصلا واما نقصه
كالصلوة المندرجة ووجه الثالث حمل النهي الوارد في ذلك على الكراهة دون التبرؤ لانه
من باب البشار بالقرب الشرعية وقد منع بعضهم الكراهة اذا كان ايتار العبد اخاه بالقرب
قيام بحق الاخوان لا رغبة عن الطاعة فافهم ومن ذلك قول الشافعي واحدا انه لا يجوز ان
يتنفل بالجم عليه فرض الحج فان احرم بالنفل انصرف الى الفرض مع قول ابي حنيفة واصله انه يجوز
ان يضيق بالجم من عليه حج الفرض ويتعقد احرامه بما قصده وقال القاضي عبد الوهاب
المالك عتدي لا يجوز ذلك لان الجم عندنا على الفور فهو مضيق كما يضيق وقت
التسلوة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين معلوم مما
سبق في نظائره قريبا ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يكره الجم باحدى هذه الكيفيات الثلاث
المشهورة على الاطلاق وهي الافراد والتمتع والقران مع قول ابي حنيفة بكراهة القران والتمتع للمكي فالاول
مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول ثبوت كل من الكيفيات الثلاث عن الشارع صلى
الله عليه وسلم فعلا وتقريراً من غير ثبوت في ذلك ووجه الثاني ان التمتع والقران
المعقود بمكة لا حاجة اليه لما عنده من الراحة وعدم التعب بخلاف الافاقي والعلماء امناء على
الشريعة فذهب ان يضيقوا ويوسعوا في كل شيء لا تردده قواعد الشريعة فافهم ومن ذلك قول
الائمة الثلاثة ان الافراد افضل من القران والتمتع مع قول احمد والشافعي في احد قوليه ان التمتع
افضل من الافراد فالاول مشدد خاص بالكابر والثاني مخفف خاص بالصاغر وهو حال غالب
الناس اليوم لضعف ابدانهم وايما منهم عن تحمل المشقة ايام الافراد مع انشراح القلب ولا عانة التمتع
على تحصيل الجم الجود واختاره جماعة من اصحاب الشافعي من حيث الدليل وقد رايت شخصا
من اخواننا احرم بالحج على وجه الافراد فورمت راسه ووجهه وصار عبدة في الجم ثم ندم
وكان ذلك في ايام الشتاء فيجمل قول من قال الافراد افضل على ما اذالم تحصل له تلك المشقة
تشديده ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه يجوز ادخال الجم على العمرة قبل الطواف والوقوف
مع قول احمد والشافعي في احد قوليه ان ذلك لا يجوز بخلاف ادخاله عليها بعد الطواف
وانه يجوز بالاتفاق كما هو اول الباب لانه قد اتى بالمقصود فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان العبد قد ربط نيتة مع الله تعالى على فعله
العمرة فلا ينبغي له تغييرها لعبادة اخرى ولو كانت افضل منها كما لا يجوز ان يدخل في فرض
انظهر سم يجعله عصرا ولا في صلوة تغلثم يجعلها فرضا ووجه الثاني المسامحة في مثل
ذلك مع ان الحج فيه عمل العمرة وزيادة وفي الحديث دخلت العمرة في الحج الى الابد
فهذا الله تعالى لا يغيرها اهل الله تعالى لا تضر في كتاب ومن ذلك قول الائمة الاربعة انه يجب على

القارن دم كدم المتمم وهو شاة مع قول طاوس وداود انه ليس له دم ومع قول بعض الاشعة ان عليه بدنة فالاول فيه تشديد والثاني مخفف والثالث مشدد فرجع الى مرتبة الميزان ووجه الاول حصول الاتفاق بالقران كما يحصل بالتقسيم من حيث قرب زمن احرامه ومن حيث ان كل فعل يقوم مقام فعلين ووجه الثاني عدم ورود امر في ذلك كما ورد في المتمم ووجه الثالث شدة التغليظ على القارن مع سهول البدنة عليه وهو خاص بالاكار وقد حج سفيان الثوري ماثبيا حافيا من البصرة فتلقاه فضيل بن عياض من مسجد عائشة فقال له هلا اتخذت لك نعلا اوداية فقال يا فضيل ما يرضى العبد الا بق اذا اتى لمصالحته سيده بعد اباقة وسوء اجرامه وعدم الخسفة به مع استحقاقه خسفا لارض به الا ان ياتي راكبا منتعلا والله لو سجدت على الحجر لكان قلبيا فضلا عن اتيانى لمصالحته تعالى حافيا راجلا وفي رواية وهل ينبغي يا فضيل لمن جاء يصالح سيده ان ياتي الى حضرته راكبا انتهى ومن ذلك قول الشافعي واهل في رواية ان حاضري المسجد الحرام هم من كان على دون مسافة القصر من مكة مع قول ابي حنيفة هم من كان دون الميقات من الحرم ومع قول مالك هم اهل مكة وذو طوى فالاول خاص باهل النعظيم التام لله تعالى وشهودهم انهم في حضرته الخاصة ماداموا على دون مسافة القصر من الحرم والثاني خاص باكار الاكار فان بعض المواقيت اكثر من مسافة القصر والثالث خاص بالاداء عن الدين لا يقوم ذلك التعظيم في قلوبهم الا ان كانوا في مكة او بفنائها وقد اسقط الحق تعالى الدم عن حاضري المسجد الحرام لكونهم في حضرته كاهل مجلس السلطان لا يكفون بما يكلف به غيرهم من الخارجين عن حضرته وهنا اسرار بين وفها اهل الله تعالى لا تسيطر في كتاب ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان دم المتمم يجب بالاحرام بالحج مع قول مالك انه لا يجب حتى يرمى جمرة العقبة واما وقت جواز الذبح فقال ابو حنيفة ومالك انه لا يجوز الذبح للهدي قبل يوم النحر وقال الشافعي ان وقته بعد الفراغ من العبرة فالاول من المسئلة الاولى مستند والثاني منها مخفف والاول من المسئلة الثانية فيه تخفيف والثاني منها فيه تشديد من جهة تاخير الذبح لو كان المراد تقديمه فرجع الامر الى مرتبة الميزان في المسئلتين ووجهها ظاهر ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يجوز صيام الثلاثة ايام لمن فقد الهدي الا بعد الاحرام بالحج مع قول ابي حنيفة واحد في احدي الروايتين ان له صومها اذا احرم بالعبرة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقوله تعالى ثلاثة ايام في الحج يشهد للقولين فان العبرة حج اصغر ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي في اظهر قوليه انه لا يجوز صوم ثلاثة ايام في ايام التشريق مع قول مالك والشافعي في القديم واحدا في روايته انه يجوز صومها في ايام التشريق فالاول مشدد في عدم الصيام من حيث ان القوم في ضيافة الله عز وجل في ايام العيد ولا يليق بالضيف ان يصوم عند من كان في بيته الا باذنه وهو لم يصح بالاذن له بالصوم وفي الحديث ايام مني ايام اكل وشرب ويعال وذلك ليكمل للقوم السرور فان الابتسار لا يحصل لها سرور الا بالفطر فاراد الحق تعالى للحجاج حصول السرور لاجلهم بتهنؤ كونهم في حضرته ولا جسامهم باكلهم

وشرهم فيها كذلك انتهى ويؤيد هذا المعنى الذي ذكرناه حديث للصائم فرجتان فرجة عند افطاره وفرجة عند لقاء ربه وفرجة الاجساد بالافطار وفرجة الارواح بلقاء الله تعالى اي بكشف الحجاب عن قلب العبد في حياته وبعد مماته وايضا حركته انه اذا كشف حجاب راي ربه اقرب اليه من جبل الوديد فلا يعلم قدر سرور العبد ولا قدر فرجه في تلك المحضرة الا الله عز وجل واما قول مالك ومن وافقه انه يجوز صوم ثلاثة ايام في ايام التثنية في وخصا بالاصاغر الذين هم في حجاب عن حضرة شهود ارواحهم للحق جل وعلا فيقومون غذاء الارواح وغذاء الجسم فيحصل لهم الضعف العظيم عن عمل المناسك مع ما في ذلك من المسارعة لبراءة الذمة بما الزمهم الحق تعالى به من الصوم في الحج فلكل امام مشهد بما يخفى على بعض مقلديه فاعلم ذلك ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يفوت صوم الثلاثة ايام يفوت يوم عرفة مع قول ابي حنيفة انه لا يسقط صومها ويستقر الهدى في ذمته وعلى الراجح من هذه الشافعي انه يصومها بعد ذلك ولا يجب تأخير صومها وقال ان اخر الصوم بعد روزه وكذا ان اخر الهدى من سنة الى سنة يلزمه دم او اذا وجد الهدى وهو في صومها فعند الثلاثة يستحب الانتقال الى الهدى وقال ابو حنيفة يلزمه ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في المسئلة الثانية والثالثة فرجع الامر الى الميزان ووجه الاول في المسئلة الاولى ان يوم عرفة ليس هو اخر اركان الحج وقد قال تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج ووجه ما بعده ظاهر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في صوم قوله واحمد ان وقت صوم السبعة ايام اذا رجع الى اهله مع القول الثاني للشافعي مجبوا من صومها قبل الرجوع ثم في وقت جواز ذلك وجهان احدهما اذا خرج من مكة وهو قول مالك والثاني اذا فرغ من الحج ولو كان بمكة وهو قول ابي حنيفة فالاول فيه تخفيف وهو ظاهر القول والثاني فيه تشديد ووجه الاول ان قوله تعالى اذا رجع اي شرع في الرجوع من سفر الحج ووجه الثاني ان المراد اذا فرغ من اعمال الحج كما هو مقرر في كتب الفقه ومن ذلك قول مالك والشافعي ان المتمتع اذا فرغ من اعمال العمرة صار حلالا سواء ساق الهدى او لم يسقه مع قول ابي حنيفة واحمد انه ان كان ساق الهدى لم يجز له التحلل الى يوم النحر فيبقى على احرامه فيوم بالحج ويدخله على العمرة فيصير قارنا ثم يتحلل منهما فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر

باب المواقيت

اتفق الائمة الاربعة على انه لا يصح الاحرام بالحج قبل شوال وعلى ان المواقيت المكانية تكون لاهلها وللمن مر عليها من غير اهلها كما صرح به الاحاديث الصحيحة وعلى ان من بلغ ميقاتا لم يجز له وعلى ان يجاوزه بغير احرام يلزمه العود الى الميقات ليحرم وحكي عن النخعي والحسن البصري انهما قالوا لا احرام من الميقات مستحب لا واجب ثم اذا لزمه العود وكان الموضع مخوفا او ضاق الوقت لزمه دم لمجاورته الميقات بغير احرام وحكي عن سعيد بن جبيرانه قال لا ينعقد احرام هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق ووجه قول النخعي والحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بين

المواقيت ولم يبين كون الاحرام منها واجبا او مندوبا فاحتمل الاستحباب توسعة على الاممة
واحتمل الوجوب اخذ بالاحتياط ووجه قول سعيد بن جبير انه عمل بخالف للسنية فكان مردودا
اما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة ان وقت احرام الحج يستمر الى ذى الحجة مع قول
الشافعي انه يستمر الى عشر ليل من ذى الحجة فقط فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم تنصيص الشارع على تعيين عقدي الحجة في انتهاء الاحرام
بالحج فحيثما جاز تاخير الاحرام الى فجر يوم العيد جاز في اخر الشهر وما قارب الشئ اعطى حكمه وفيه
من التوسعة على الاممة ما لا يخفى ووجه الثاني الاخذ بما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم
والصحابة والتابعون ومن بعدهم من الائمة فلم يبلغنا ان احدا منهم احرم بالحج بعد فجر يوم
النحر بل كان الوقوف على حد ما كان عليه الشارع واصحابه اولى وان كان العلماء اصناء على الشريعة
وعلى الاممة بعد فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو احرر بالحج في غير اشهره كره
له ذلك وانعقد حجة مع قول اصحاب الشافعي انه ينعقد عشرة ايام وجمع قول مالك انه لا ينعقد
فالاول مخفف على المحرم المذكور بالنعقاد احرام حجة والثاني فيه تشديد عليه من حيث عدم
انعقاد حجة والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بظاهر قوله صلى الله
عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانهم تصرح من الشارح بالمنع منه وانما صرح به بيان الميقات
فيحتمل ان ذلك مستحب لا واجب ووجه الثاني ان اصحاب الشافعي جعلوا الميقات شرطا في صحة
انعقاد الحج فاذا لم يصح الحج انعقد عمره اذهى حج اصغر فكان حكمه حكمه من احرام بصدقة الفرض
قبل دخول الوقت ظاهرا دخوله ثم بان انه لم يدخل وانما تشبها فلا بد من حصول صورة استهلاك
حرمة تلك الحضرة الشريفة ووجه الثالث الاخذ ^{ظاهرا} داودا قلت من ومن ذلك قول ابي حنيفة
ان الافضل ان يحرم من ديرة اهله مع قول غيره ان الافضل ان يحرم من الميقات وهو
الذي صحى النووي من قول الشافعي فالاول مشدد خاص بالا كابر وثناني مخفف خاص
بالاصاغر كما مر بيانه في الباب قبله ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من دخل مكة بغير احرام
لم يلزمه القضاء مع قول ابي حنيفة انه يلزمه القضاء الا يكون مكبا فلا فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم وجود نص في ذلك من الشارع باصر
فكان الامر على التحذير من تطوع بالاحرام فلا بأس ومن ثم يتصور فداؤه كحجة المسجد بحجاصم
ان كلا من الحرم والمسجد حضرة الله عز وجل ووجه الثاني ان دخول هذه الحضرة بغير احرام
فيه انها لك ان كان عليه الفقهاء تدارك لما اثاره من سوء دية وهذا خاص بالا كابر المطالبين
بالادب الخاص بخلاف غالب الناس من الخدام والذرائع

باب الاحرام والخطورة

التحق الائمة الاربعة على كراهة الطيب في ذى الحجة ومعه رواية يمسحون بالخط لرجل ويسلمون
راسه فان احرامه فيه ولا فرق في غير ذى الحجة من ذى الحجة في ذى الحجة من ذى الحجة من ذى الحجة
الخطوة والقباء والخف وكل خطيئ يحسب ذنبا ولا بد من كراهة ذنبا

اتفقوا على تحريم الجماع والتقبيل واللمس بشهوة والتزويج وقتل الصيد واستعمال
الطيب وإزالة الشعر والظفر ودهن داسه ولحيته بسائر الأدهان والمرأة في ذلك كله كالرجل
إلا أنها تلبس الخيط وتستتر رأسها ولا بد من كشف وجهها لأن أحرامها فيه واجمعوا على أنه لا يجوز للمحرّم
أن يعقد النكاح لنفسه ولا لغيره ولا أن يوكل فيه واتفقوا على أنه إن قتل الصيد ناسيا أو جاهلا
وجب عليه الفدية هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك
قول الأئمة الثلاثة أنه يستحب الطيب للأحرام مع قول مالك إن ذلك لا يجوز إلا أن كان طيبا
لا تبقى له رائحة فإن تطيب بها تبقى رائحته بعد الإحرام وجب غسله فالأول مخفف والثاني مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الإتيان بوجه الثاني سد باب الترفه جملة لأن المحرم
إذا تطيب للأحرام فكانه تطيب بعد الإحرام وإن لم يبق له رائحة لا طلاق الشارع النهي عن التطيب
مع أنه لا بد من رائحة طيبة تكون في الطيب تميزه عن رائحة التراب مثلا فإن قال قائل
فلماذا شئ حرم الطيب على المحرم مع أنه في حضرة الله الخاصة كالصلوة والطيب مستحب في الجمعة
فالجواب أنها حرم ذلك لحد يث المحرم اشعث اغبر ولا يطلب من المحرم إظهار الذل والمسكنة
واستشعار النخل من الحق تعالى وطلب الصنع والعفونة خوفا من معالجة العقوبة
كما ورد أن السيد دم عليه الصلوة والسلام لما حج من بلاد الهند فاشيا تاب الله عليه
في عرفات وتلقى هناك كلمات الاستغفار بقوله ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا
لنكونن من الخسرين وسمعت سيدي عليا الخواص يقول من كشف حجابي في الحج لا بد له من الحياء
من ربه والنخل منه حتى يود العبد في تلك الحضرة أن لو ابتلعت الأرض وحجب عن شهود كونه بين يدي
الله عز وجل ومن كان هذا مشهده فهو مشغول عن استعمال الطيب ونحوه مما يفعل الأمنون
من عذاب الله في حضرة الرضى كوقت صلوة الجمعة فإن تجلى الحق تعالى فيها مشرو وجب بالجمال
دون الجمال فابن حال من كان لا يعرف هل رضى الحق تعالى عنه فمن يعلم أو يظن أنه تعالى رضى
عنه فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يحرم عقب ركعتي الأحرام مع قول الإمام الشافعي
في أصح القولين أنه يحرم إذا انبعثت به نراحتة وإن كان ماشيا فيحرم إذا توجه لطريقه
فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول والثاني الإتيان بالتقرير ولكن الأول أولى للأكابرة
والثاني أولى للأصاغر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه ينعقد أحرامه بالنية
فإن لم يكن بالنية لم ينعقد مع قول داود أنه ينعقد بمجرد التلبية ومع قول أبي حنيفة لا ينعقد إلا
بالنية والتلبية معا وبسوق الهدى مع النية فالأول فيه تشديد والثاني مخفف والثالث مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الإتيان في نحو قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات
وقوله لبياك اللهم لبياك معناه الإجابة أي أنا يا رب قد أجبتك إجابة فالأولى حين كنا في
الأصلا ب والثانية حين حججنا الآن فهي أي الإجابة منطوية في الأحرام لأنه ما أحرم حتى أجاب
ووجه الثاني أن في التلبية إظهار الإجابة بخلاف النية فإنها من أفعال القلوب هو أن كان
المنطوي بالمنوى مستحب ووجه الثالث الخروج من خلاف العلماء فإذا نوى ولي أو نوى وساق

الهدى فقد تحقق الانعقاد فافهم ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك بوجوب التلبية مع قول الشافعي واحدا منها سنة فان ابا حنيفة قال انها واجبة اذا لم يسبق الهدى فان ساقه ونوى الا حراما صار محرما وان لم يلزم واما مالك فقال بوجوبها مطلقا ووجب دعا في تركها فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان التلبية شعار الحج كتكبيره الاحرام في الصلوة ووجه الثاني ان الاجابة قد حصلت بمجرد النية فانه ما نوى الا بعد ان اجاب دعا الحق تعالى ووجه قول ابي حنيفة بالوجوب اذا لم يسبق الهدى تقوية النية فان من ساق الهدى مع النية فقد تأكدت اجابته فلا يحتاج الى التلبية ووجه وجوب الدم في تركها انها صار مت شعاعا في الحج كالا بعاض في الصلوة فكما يجزئ ترك البعض في الحج كذلك يجزئ ترك التلبية بالدم فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يقطع التلبية عند رمي جمرة العقبة مع قول مالك انه يقطعها بعد الزوال بينهم معرفة فالاول مشدد في التلبية والثاني مخفف فيها ووجه الاول انه شرع في التحلل برمي جمرة العقبة والادبار عن افعال الحج ومعلوم ان التلبية انما تناسب الاقبال على الفعل لا الادبار عنه ووجه الثاني ان معظم الحج الوقت بعرفة كما ورد في حديث الحج عرفة فافهم ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان للهمزة ان يستظل بها لا يماس راسه من محل وعبر مع قول مالك واحدا ان ذلك لا يجوز له وعليه الفدية عندهما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم تسمية ذلك تغطية للرأس ووجه الثاني انه في معنى التغطية بما مع الترفه وحجب الشمس والبرد عن الرأس والحرم من شاته ان يكون اشعث اغبر والمظلة المذكورة من الغبار ويصحب حمل الاول على حال احاد الناس والثاني على حال الخواص كما يصح التوجيه بالعكس ايضا فيكون المنع في حق من لم يعلم رضي الله تعالى عنه بالقرائن والاباحة في حق من احس برضاه عنه فمن شهد كثرة معاصيه وغضب الحق تعالى عليه كان اللاتق به التشعيف والاعتبار ومن شهد رضي الله عنه كان له التظليل المذكور فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجب عليه الفدية اذا لبس القباء في كتفه ولم يبد خيل يديه في كفيه مع قول ابي حنيفة انه لا فدية عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الاحتياط فان كل ما تدخل فيه الرأس من الثياب يسمى لباسا ووجه الثاني انه ليس له يحصل به كمال الترفه فحفف في الفدية فيه ومن ذلك قول الشافعي واحدا انه لا فدية على من لبس السراويل عند شقق السراويل مع قول ابي حنيفة ومالك انه يجب عليه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ستر العورة امر لازم اشترط من لزوم ترك لبس الخيط فكان لبس السراويل امر لا ترفه فيه وايضا فان شهود عدم التركيب خاص بالاكابر وما كل احد يشهد كونه في سيطا في تلك الحضرة لغلبة شهود الفناء فيها على البقاء فكان لا يحرر كخطاب الصنف لم يصر فيها ووجه الثاني الاحتياط فانه يصدق ان لبس السراويل ان لبس الخبيث ووجه شهود التركيب ان لا يلبس في ثياب البهائم فلو كانت الثياب كالبهائم لكانت

ترك الترفي الى مقام شهيد البسائط وهذا اسرا - يعرفها اهل الله لا تسطر في كتاب من ذلك
قول الائمة الثلاثة ان من لم يجد ثعلبين جازله لبس الخفين اذا قطعهما اسفل من الكعبين
ولا فدية عليه الا عند ابي حنيفة فالاول مخفف ومن اوجب الفدية مشدد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين في هذه المسئلة يعرف من توجيه ما قبلها ومن ذلك قول
الشافعي باحدا انه لا يحرم على الرجل ستر وجهه مع قول ابي حنيفة ومالك انه يحرم فالاول مخفف
والثاني مشدد ووجه الاول عدم ورود نص في النهي عن ستره ووجه الثاني ان ستر الوجه بلثام
او غيره ترفه والمحرمان شعث اغبر وايضا فان الرحمة تواجه العبد هناك فاذا ستر وجهه وقعت
الرحمة على السائر الذي يخلم دون بشرة الوجه التي لا تقارق العبد كما امر بضاحه في الكلام على
كراهة التلثم في الصلوة ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بتحريم استعمال الطيب في الشرب
والبدن مع قول ابي حنيفة انه يجوز جعل الطيب على ظاهر الثوب دون البدن وان له التبخر
بالعود والندوشم جميع الرياحين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول انه لا فرق في الترفه باستعمال الطيب بين الثوب والبدن عرفا ووجه
الثاني ان الثوب ليس لازما للتشخيص كملابسة جلده بل يخلم تارة ويلبس اخرى ومن ذلك قول
ابي حنيفة ومالك انه يجوز للمسلم اكل الطعام المطيب وانه لا فدية في كفه وان ظهر ريحه مع قول
الشافعي باحدا انه لا فرق في استعمال الطيب بين البدن والثياب والطعام فالاول مخفف
والثاني مشدد ووجهها ظاهر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الحذاء ليس بطيب مع قول
ابي حنيفة انه طيب يجب فيه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يكره رائحة الحناء ولوانه كان طيبا لم يكرهه لانه كان يحب الطيب ووجه
الثاني انه طيب عند بعض الاعراب فيجبون رائحته فكان فيه الفدية مع ما فيه ايضا من الرينة
التي لا تناسب المحرم ومن ذلك قول الائمة كلهم بتحريم الادهان بالادهان المطيبة كدهن
الورد والياسمين وانه يجب فيه الفدية واما غير المطيبة كالشخير فاختلفو فيه فقال الشافعي
لا يحرم الا في الراس والحية وقال ابو حنيفة هو طيب يحرم استعماله في جميع البدن وقال مالك لا يدهن
بالشخير شي من الاعضاء الظاهرة كالوجه واليدين والرجلين ويدهن به الباطنة وقال
الحسن بن صالح يجوز استعماله في جميع البدن والرأس والحية فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد
والثالث مفصل والرابع مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الدهن بظاهر
كثيرا في الراس والحية دون غيرهما انحرافا فمافوق ووجه الثاني انه يظهر به الترفه في سائر
البدن ستره ابشرا والمحرمان شعث اغبر والدهن يذهب غيرة وشعث داسه ووجه قول مالك
ظاهر ووجه قول الحسن انه غير طيب ولا يظهر به كبر ترفه وقد تدعو الحاجة اليه اذا حصل
نسعيث كلبه اريدست الطبيعة جدا بحيث يحصل له بذلك ضرر فيدهن بدنه وبطنه ليزول
طبعه التي يتأذى منه بالاسهال في حين من كان ياكل النوشك كالقرا فيش ولعل الشارح راى
اذا ذكرناه باستعمال الطيب تحت الاحرام لانه يباح طاهر من الاحرام فخرج النسعيث عن العادة

فمن خالفه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المحرم لو عقد النكاح لم ينعقد مع قول أبي حنيفة أنه يتعقد فالأول مشدد ودليله اطلاق النكاح على العقد ولو فحانزا ووجه الثاني أن حقيقة النكاح إنما تكون بالدخول بها فما قبل الدخول من مقدمات النكاح وهي لا تحرم عند بعضهم وأجاب الأول بأن العقد دهلير للوقوع في الجماع فيجوز كما يحرم الاستمتاع بما بين السرة والركبة للمحاضر وقد يحمل القولان على حالين فمن خاف الوقوف كالشباب الذي به غلبة حرم عقدة ومن لم يخف كالشيخ الذي بردت نار شهوته لم يحرم فاعلم ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز للمحرم أن يزوجته مع قول أحمد أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الرجعية في حكم الزوجة التي في العصمة لبقاء أحكام الزوجية في حقها ووجه الثاني أنها كالأجنبية بدليل أنه لو لم يراجعها لتزوجت الغير من غير إحداث طلاق آخر فعلم أن الرجعية لها وجهان وجه للزوجية ووجه للمبينة فافهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لو قتل الصيد خطأ وجب الجزاء بقتله والقيمة لما لكه أن كان مملوكا مع قول مالك وأبي حنيفة أنه لا يجب الجزاء بقتل الصيد المملوك ومع قول داود أنه لا يجب الجزاء بقتل الصيد خطأ فالأول مشدد والثاني مخفف وكذلك الثالث فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن ملك الخلق في تلك الحضرة الخاصة ضعف والحكم الظاهر لله تعالى فكان من الواجب عدم قتل من هو في حضرة اجلاله تعالى فوجه الثاني مراعاة ملك العبد في تلك الحضرة بدليل صحة نصرة في ذلك الحيوان بالبيع وغيره ووجه قول داود ما ورد من رفعائم الخطأ عن الأمة ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا جزاء على من دل على صيد وإن حرمت الاعانة على قتله مع قول أبي حنيفة يجب على كل منهما جزاء كامل حتى لو كانا جماعة محررين فدلهم شخص على الصيد محررا كان أو حرا لا يجب على كل واحد منهما جزاء كامل فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الدلالة لا تلحق بالمباشرة ووجه الثاني أنها تلحق بها وله نظائر في الفقه كقوله صلى الله عليه وسلم افطر الحاجم والمحجم فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه يحرم على المحرم أكل ما صيد له مع قول أبي حنيفة لا يحرم بل إذا ضمن صيدا ثم أكله لم يجزم عليه جزاء آخر وقال أحمد يجب فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الثلاثة أن قال ظاهره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الصيد إذا كان غير فاكول ولا مولد من هاكل لم يحرم على المحرم قتله مع قول أبي حنيفة أنه يحرم بالاحرام قتل كل وحشي ويجب بقتله الجزاء إلا الدب فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن غير المأكول لا حرمة له في حق المحرم لأنه لا يصاد عادة إلا المأكول فانصرف الحكم إليه ووجه الثاني اطلاق النهي عن الصيد وقتله في القرآن على المحرم ووجه استثناء الدب كونه قليل النفع فلا يؤكل ولا يحمل عليه ولا يحرس زرعاً ولا ماشية فافهم ومن ذلك قول الشافعي أنه لا كفارة على المحرم إذا تطيب أو أدهن ناسيا أو جاهلا بالتحرية مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يجب عليه الفدية فالأول مخفف والثاني

مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اقامة العذر له بالنسيان والجهل ووجه الثاني
 عدم عذره في ذلك لقلة تحفظه فافهم ومن ذلك قول الائمة الاربع ان من ليس قبيصا ناسيا
 ينزعه من قبل راسه مع قول بعض الشافعية انه يشقه شقا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الرفق بذلك المحرم فقد يكون فقيرا لا يجد غير ذلك الثوب
 وقد فعل ما كلف ينزعه من راسه ووجه الثاني تقدير المسارعة الى الخروج مما هي لله عنة
 ولو تلف بذلك طاله كله فضلا عن شق الثوب فان الدنيا كلها لا ترز عند الله جناح بعوضة
 وهذا محمول على حال الاكابر والاول على حال الاصاغر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلق
 راسه او غيره او قلم ظفره ناسيا او جاهلا فلا فدية عليه مع قول الشافعي في ارجح قوليه ان عليه
 الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين يعرف من
 توجيه من تطيب اوادهن ناسيا او جاهلا كما تقدم قريبا ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه
 لو جامع ناسيا او جاهلا لزمته الكفارة مع قول الشافعي في ارجح قوليه انه لا كفارة عليه
 ولا يفسد بذلك حجه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني
 ظاهر لعذر الجهل بالنسيان في الجملة ووجه الاول كثرة تساهله وقلة تحفظه وبعد وقوع ذلك
 من المحرم فان الاحرام هيبية وحرمة تمنع المحرم من الاقدام على فعل ما هي عنه لاسيما والاحرام
 قليل وقوعه في العمر فكانت الهيبية فيه اعظم من الهيبية فيما يتكرر وقوعه ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
 انه يجوز للمحرم حلق شعر الحلال وقلم ظفره ولا شيء عليه مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز له ذلك
 وان عليه صدقة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 انه ليس في ذلك ترفه له اي للمحرم ووجه الثاني اطلاق الشارع النهي للمحرم ان ياخذ شعرا
 او يقلم ظفرا فتشمل ذلك اخذ شعر غيره وقلم ظفره نظير قوله افطر المحاجم والمجوم وقد يكون
 للنهي عن ذلك علة اخرى غير الترفه لم يعرفها نحن فلذلك الزمه الامام ابو حنيفة بالفدية
 احتياط له ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز للمحرم ان يغتسل بالسدر والخطمي
 مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز وتلزمه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد ولكل منهما
 وجه وصح حمل الاول على حال العوام والثاني على حال الخاص الاخذين لانفسهم بالا احتياط
 والفرار من كل شئ فيه ترفه ما ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا حصل على يديه
 وسيم جاز له ازالته مع قول مالك انه يلزمه بذلك صدقة فالاول مخفف والثاني فيه ترفه
 ووجه كل منهما ظاهر ومن ذلك قول الائمة الاربع انه يكره للمحرم الاكتمال بالانثد
 سيد بن الحسين بالمنع من ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 وقول كوزي اي لا تشد زينة فكره ونهى يحرم ووجه الثاني الاخذ بالا احتياط في كل تنبأ
 حال المحرم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه ليس على المحرم شئ بالفصد والجهامة
 مالك فيه صدقة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني
 انه من باب التداعي من المرض فلا يلزمه به صدقة لعدم ورود نص في ذلك ووجه الثاني

ان فيه تخفيف المرض فكان ذلك ترفه لتلذذه بالعافية وتخفيف الالم عقب الفصد والحجامة
فكانت الصدقة كفارة لذلك والله اعلم

باب ما يجب بحظوات الاحرام

اتفق الاثمة على ان كفارة الحلق على التخيير ذبح شاة او الحام ستة مساكين كل مسكين نصف
صاع او صيام ثلاثة ايام وكذلك اتفقوا على ان الحرم اذا وطئ في الحج والعمرة قبل التحلل الاول
فسد نسكه ووجب عليه المضى في فاسده والقضاء على الفور من حيث كان احرم في الايام واتفقوا
على ان عقد الاحرام لا يرتفع بالوطء في الحالتين وقال داود يرتفع فان قال قائل فلا شيء لم تامرنا
الحرم اذا فسد حجه بالجماع ان بنشئ احراما ثانيا اذا كان الوقت متسعا كان وطئ في ليلة عرفة فالجواب
قد انعقد الاجماع على ذلك ولا يجوز خرقه ولعل ذلك سببه التغليظ عليه لا غير واتفقوا على
ان الحامة الملكية تضمن بقيمتها وقال داود لا جزاء فيها وكذلك اتفقوا على ان من قتل صيدا
ثم قتل صيدا اخر وجب عليه جزاء ان وقال داود لا شيء عليه في الثاني واتفقوا على تحريم قطع
شجر الحرم وكذلك اتفقوا على تحريم قطع حشيش الحرم لغير الدراء والعلف وكذلك اتفقوا على تحريم
قطع شجر حرم المدينة وقتل صيده هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن
ذلك قول الامام ابي حنيفة واحمد في احدي روايتيه ان الفدية لا تجب الا في حلق ربيع الراس
مع قول مالك انها لا تجب الا بحلق ما تحصل به امانة الاذى عن الراس ومع قول الشافعي
انها تجب بحلق ثلاث شعرات وهو احدي الروايتين عن احمد فالاول فيه تشديد والثاني يخفف
التخفيف والتشديد والثالث في غاية الاحتياط فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول هو
القياس على مسحه في الوضوء ووجه الثاني هو انزاله الاذى عن ثلث اربع او ثلثة ابرباع ونحو
ذلك وما زاد على ذلك فحرام ووجه الثالث ظاهر ومن ذلك قول الشافعي واحمد ان الحرم اذا حلق
نصف راسه بالغداة ونصفه بالعشي لزمه كفارتان بخلاف الطيب واللباس في اعتبار المقارنة
او التتابع مع قول ابي حنيفة ان جميع المحظورات غير قتل الصيد ان كان في مجلس واحد
فعليه كفارة واحدة سواء كفر عن الاول او لم يكفر وان كانت في مجلس وجبت لكل مجلس كفارة
الا ان تكون تكراره لمعنى واحد كمرض وبين ذلك قال مالك في الصيد اما في غيره فكقول الشافعي
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط في الحلق ووجه قول ابي حنيفة
انصراف الذهن الى ان الفدية لا تجب الا بكمال الترفه وهو حلق الراس كله سواء كان ذلك في
مجلس او مجالس ووجه قول مالك معلوم ومن ذلك قول الشافعي واحمد ان من وطئ في الحج والعمرة
قبل التحلل الاول فسد نسكه ولزمه بدنة ووجب عليه المضى في فاسده والقضاء على
الفور مع قول ابي حنيفة انه ان كان وطئه قبل الوقوف فسد حجه ولزمه شاة وان كان بعد
الوقوف لم يفسد حجه ولزمه بدنة وظاهر من ذهب مالك كقول الشافعي فالاول فيه تشديد
بالبدنة وقول ابي حنيفة فيه تخفيف بالشاة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين الظاهر
وتقدم الاشكال في ذلك وجوابه اول الباب ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه يستحب

لها أي الواطئ والموطوءة أن يتفرقا في موضع الوطء مع قول مالك وأحمد بوجوب ذلك فالأول
 مخفف خاص بمن ضعفت شهوته والثاني مشدد خاص بمن قويت شهوته فراجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن من وطئ ثم وطئ ولم يكفر عن الأول لزمه شاة إلا أن يتكرر
 ذلك في مجلس واحد مع قول مالك أنه لا يجب بالوطء الثاني شيء ومع قول الشافعي أنه تجب كفارة
 واحدة ومع قول أحمد أنه إن كفر عن الأول لزمه بالثاني بدنة فالأول فيه تخفيف يشترطه
 والثاني مخفف والثالث مشدد بالبدنة فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الوطء الثاني
 كالتممة للأول ولذلك خفف فيه بشاة ووجه الثاني أن الحكم دائر مع الوطء الأول فقط ولذلك
 أوجب الشافعي فيها كفارة واحدة ووجه قول أحمد ظاهره مفصل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 أنه إذا قبل بشهوة أو وطئ فيما دون الفرج فأنزل لم يفسد حجه ولكن يلزمه بدنة في قول الشافعي
 مع قول مالك أنه يفسد حجه ويلزمه بدنة فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فراجع الأمر
 إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن التقبيل والوطء فيما دون الفرج لم يصرح الشارع بأن
 حكمه حكم الوطء في الفرج فلذلك لم يفسد به الحج وأما وجه البدنة فللتنديد بخروج الهني وقد حصل
 ووجه الثاني الحاق ذلك بالوطء في الفرج سد للباب والحصول معنى الوطء بالأنزال وأفهم ومن
 ذلك قول الأئمة الثلاثة أن شراء الهدى من مكة أو الحرم جائز مع قول مالك أنه
 لا بد من سوق الهدى من الخلل إلى الحرم فالأول فيه تخفيف والثاني تشديد فراجع الأمر إلى
 مرتبة الميزان ووجه الأول النظر إلى أن شراء الهدى وتفرقة على مساكين الحرم من غير سوق
 بفتح الثاني يسمى هديا لكن به محصلا المقصود ووجه الثاني الأخذ بظاهر القرآن في قوله هيا يا أيها
 الكعبة فإنه يقتضي هجيثه من موضع بعيد خارج الحرم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا
 اشترك جماعة في قتل الصيد ثم ذبحوا جزءا واحداً قول أبي حنيفة أنه يلزم كل واحد جزءا واحداً
 فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول القياس على ما إذا قتل جماعة أو صيداً لم يشترط رمية
 فأنه لا يلزمهم إلا رمية واحدة ووجه الثاني القياس على أنهم يقتلون به جماعة من قتل لم يارب به الله
 فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الحمام وما جرى مجراه يضمن بشاة مع قول مالك أن
 الحمامة المكينة تضمن بقيمتها ومع قول داود أنه لا جزاء في الحمام كما هو دليل الباب فالأول فيه
 تشديد والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجهها ظاهر وأما قول داود فأعدم
 بلوغ شيء من الشارع في ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب على القاتل ما يجب على
 المفرد فيما يرتكبه وهو كفارة واحدة مع قول أبي حنيفة أنه يلزمه كفارتان وكذلك في قتل البهيمة
 الواحد جزاءات فإن أصل الجزاء لزم القضاء قارناً والكفارة رد دم القاتل ودم البهيمة قارناً
 أحد فالأول في مسألة القاتل مخفف والثاني مشدد وأما قول داود في مسألة قتل البهيمة
 مشدد وكذلك القول فيهما ففسد جزاءه وهو مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجهها
 ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا جزاء في الحمامة المكينة كما هو دليل الباب فالأول فيه
 تشديد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجهها ظاهر وأما قول داود فأعدم

مشدد اذ لا فرق في الحقيقة عند أبي حنيفة في احترام الصيد في الحرم بين ان يكون من نفس الحرم او دخله من خارجه وهذا الثاني خاص بالاكابر من اهل الادب والاوّل خاص بالاصاغر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي انه يلزم في قطع الشجرة الكبيرة من الحرم بقرة رقي الصغيرة شاة مع قول مالك انه ليس عليه في قطعها شئ لكنه مسمى فيما فعله ومع قول أبي حنيفة ان قطع ما انبتته الارض فلا جزاء عليه وان قطع ما انبتته الله تعالى بلا واسطة الارض فعليه الجزاء فالاول فيه تشديد وعمل بالاحتياط والثاني فيه تخفيف فانه لا ينبغي لاحد ان يغير ما لم تدخله يد الحوادث لكنه يضاف الى الله تعالى بهادى الرأى فلذلك شدّد الاثمة في احترامه بخلاف ما دخلته يد الحوادث فانه يصير يضاف اليهم بهادى الرأى فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز قطع الحشيش لعلف الدواب وللدواب مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول استثناء الشارب الاذخر لما قال عمه العباس الاذخر يا رسول الله فقال الاذخر فيقاس عليه الحشيش من حيث انه مستخلف ان قطع اوليس له مرتبة الشجر ان قلع فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في الحديمان شجر المدينة يحرم قطعه ولكن لا يضمن وكن ذلك يحرم قتل صيد حرم المدينة ايضا مع قول مالك واحمد والشافعي في القديم انه يضمن بان يؤخذ سلب القتال والقاطع فالاول مخفف والثاني فيه تشديد تبعاً لما ورد في كل منهما والله اعلم

باب صفة الحج والعبرة

اتفق الاثمة الاربعة على ان من دخل مكة فهو بالخيار ان شاء دخل منها وان شاء دخل ليلاً وقال النخعي واسحاق دخوله ليلاً افضل وعلى ان الذهاب من الصفا الى المروة والعود اليها بحسب مرتبة ثانية وقال ابن جرير الطبري الذهاب والعود بحسب مرة واحدة ووافقه على ذلك ابو بكر الصيرفي من اثمة الشافعية ووافق الاثمة الاربعة جماهير الفقهاء وعلى انه اذا وافق يوم عرفة يوم جمعة لم يصلوا الجمعة وكذلك الحكم في منى وانما يصلون الظهر ركعتين ووافقهم على ذلك كافة الفقهاء وقال ابو يوسف يصلون الجمعة بعرفة قال القاضى عبد الوهاب وقد سأل ابو يوسف مالكا عن هذه المسئلة بحضرة الرشيد فقال مالك شبانا بالمدينة يعلمون ان لاجمة بعرفة وعلى هذا عمل اهل الحرمين وهم اعراف من غيرهم بذلك واتفقوا على ان المبيت بمنى دفعة تسلك وليس بركن وحكى عن الشعبي والنخعي انه ركن واجمعوا على استحباب الجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء بمنى دفعة واتفقوا على حرم الرمي وعلى انه يستحب بعد طلوع الشمس وعلى انه اذا كان المرمى تطوعاً فهو باق على ملكه يتصرف فيه كيف يشاء الى ان يخرج وعلى ان طواف الافاضة ركن وعلى ان رمي الجمرات الثلاث في ايام التشريق بعد الزوال كل جمرتين بسبع حصيات واجب وقال ابن الماجشون رمي جمرة العقبة من اركان الحج لا يتحلل احد من الحجج الا بالاثنيان به هذا ما وجدته من مسائل الاجماع واتفق الاثمة الاربعة ووجه قول النخعي واسحاق ان دخول مكة ليلاً افضل كون الداخل يرى نفسه كالحجيم الذي غضب

عليه السلطان واتوا به مغلولاً ليعرضوه عليه والناس كلهم واقفون ينظرون الى ما يصنع به السلطان ولا شك ان دخول هذا البلاستار له وآما وجه قول ابن جرير وهو الاخذ بالاحتياط اذا المطلوب البداءة بالصفا قبل المروءة في السعي فالعلماء جعلوا ذلك مطلوباً في اول مرة من السبع وابن جرير جعل ذلك مطلوباً في كل مرة من السبع فينبغي للمتوسر العمل بذلك خروجاً من الخلاف ووجه قول ابي يوسف انهم يصلون الجمعة بعرفة وصنى ان ذلك يوم عيد تغفر فيه الذنوب فكما هو المناسب صلوة الناس الجمعة فيها لما هو عليه من الطهارة من الذنوب فيجتمع لهم بذلك عيدان فاذا صدر الجمعة فلا منه لعدم ورود نهي عن الشارعة في ذلك ووجه كلام الجمهور عدم ورود امر بذلك كذلك فكان عدم فعل الجمعة اخف على الناس وقد قال اهل الكشف ان الاصل عدم التججير فانه امر المدي ينتهي اليه امر الناس في الجنة فلذلك كان رافع الحرج دائراً مع الاصل والدائر مع الحرج دائراً مع خلاف الاصل انتهى ووجه كون المبيت بمنزلة ركنا نص الشارعة عليه وظهور شعار الحجة وكذلك القول في رمي جمرة العقبة فان ظهور الشعار به أكثر من رمي بقية الجمرات فافهم وآما ما اختلف الائمة فيه من الاحكام فمن ذلك قول الشافعي ان من قصد دخول مكة لا ينسك يستحب له ان يحرم بحج أو عمرة مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز لمن هو وراء الميقات ان يجاوزه الا محرم أو من هو دونه فيجوز له دخوله بغير احرام وقال ابن عباس لا يدخل احد الحرم الا محرم أو مع قول مالك والشافعي في القديم انه لا تجوز مجاوزة الميقات بغير احرام ولا دخول مكة بغير احرام الا ان يتكرر دخوله كطاب وصياد فالاول مخفف خاص بالا صاعداً والثاني مشدد خاص بالا كابر والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح جعل الاستحباب في حق الاكابر والنوجوب في حق الا صاعداً وذلك ان الاكابر قلوبهم لم تنزل عاكفة في حضرة الله تعالى وغاية احرامهم بحج أو عمرة ان يزيد بهم بعض حضور زيادة على ما هم عليه بخلاف الا صاعداً قلوبهم محجوبة عن حضرة الله تعالى فاذا وردوا عليها وجب عليهم دخولها بالخروج عن الوقوع في ارتكاب حرمة حضرة الله تعالى فافهم ومن ذلك قول الائمة يستحب الدعاء عند روية البيت وان طواف القدوم سنة لا يجبر بدم مع قول مالك انه لا يستحب رفع اليدين بالدعاء عند روية البيت ولا رفع اليدين فيه وان طواف القدوم واجب يجبر بدم فالاول فيه تشديد باستحباب الدعاء ورفع اليدين والثاني فيه تخفيف بترك ذلك وتشديد في طواف القدوم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الانتفاء ووجه الثاني عدم بلوغ من في ذلك لما لك رحمه الله ووجه ترك طواف القدوم قوله باجتهاد ووجه ظاهر فانه من فتناء البيت ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الطهارة وسائر العورة شرط في صحة الطواف وان من احث فيه توصاً وبني مع قول ابي حنيفة ان الطهارة فيه ليست بشرط فالاول مشدد ودليله الانتفاء والثاني مخفف ودليله الاجتهاد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلوة الا ان الله قد احل فيه النطق فلم يثبت الا الكلام والآثار في حركات فيه فلا يصح ما تشدد به لان المنهي عن حقيقة الطواف لا راسخ في ذهب تروية

الطواف جملة وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول لابد للراقد في حضرة الله من
السيرة في المقامات طوافا كان او صلاة تكن سيرة الصلاة بما في قلبه لوجوب استقبال القبلة
والاعام فيها من اولها الى آخرها بخلاف الطواف سيرة فيه بالمجوارح زيادة على القلب بنشابة الأيون
الفار من ذنوبه الى من يحميه من العقوبة فافهم ووجه الثاني ان غاية الامر من الطائف
ببيت الله ان يكون كالحارس في المسجد مع الحديث الاصغر وذلك جائز قال ابو حنيفة بعد
اشتراط الطهارة فيه وان كان الادب الطهارة فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان السيرة
على الحجر الاسود سنة كالتيقيل بل هو تقييل وزيادة مع قول مالك ان السجود عليه بدعي الاول
مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني عدم بلوغ القائل به ما ورد في السجود عليه
فوقف عند بلوغه من التقييل فقط ومن ذلك قول النسائي انه يستلم الركن اليماني ولا يقبل
مع قول ابي حنيفة انه لا يستلمه ومع قول مالك انه يستلمه ولكن لا يقبل يده بل يضعها
على فيه ومع قول احمد انه يقبله فالائمة ما بين مخفف ومشدد في الاستلام والتقييل فرجع الامر
الى مرتبة الميزان وحكمة ما ذكر لا تذكر الا مشافهة لا من علم لا سر ومن ذلك قول
الائمة ان الركنين الشاميين اللذين يليان الحجر لا يستلمان مع قول ابن عباس وابن الزبير وجابر
باستلامهما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالا صاغر
الذين لا يشهدون السرا لا في ركن الحجر الاسود واليما في فقط والثاني خاص بالا كبار الذين يشهدون
السرا لا مداد لا يختص بجهة من البيت بل كله ورد واسرا ولكن منها ما ظهر للمخاصم والعام ومنها ما ظهر
للمخاص فقط وقد اخبرني من اتق به من الفقهاء ان الكعبة صافحت حين صافحها و
كلمته وكلمها ونشدته اشعارا ونشدها وشكرت فضله وشكر فضلها فانها حية باجماع
اهل الكشف ومن شهدها اجاد الارواح فيه فرح محجب عن اسرار الجبل فان نطق المعاني اعجب
من نطق الاجسام وقد ورد في صحيح ابن خزيمة ان الصيام والقران يشفعان في العبد يوم القيامة
فيقول الصيام يا رب قد منعت شهوته ويقول القران يا رب قد منعت النوم في الليل فيشفعهما الله
تعالى فيه وذكر الشيخ محي الدين بن العربي انه لما حج تلمذت له الكعبة ورفاها الى مقائق لم تكن
عندها قبل ذلك وخدمته انتهى ومن هنا وجب اهل الله تعالى على من يريد الحج السرا لورث
على يد شيخ عارف بالطريق حتى يصير يرى حياة كل شئ ثم بعد ذلك يحج واخبرني سيدي
على الخواص ان سيدي ابراهيم المتبول لما طاف بالكعبة كافأته على ذلك بطوافها بـ سنه
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الرمل والاضطباع سنة مع قول مالك ان الاضطباع لا يعرف
وما رايت احدا يفعله فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاتباع ووجه الثاني كون مالك لم يرد
من فعله فظن انه لو كان سنة لفعله بعض الناس واهام المالك ومنع من سبوا ذلك فاهام
في الاضطباع فقد يكون مذهبه من زوال الحكم بزوال العلة فان تلك العلة التي يزعم صلى
الله عليه وسلم اصحابه بالاضطباع والرمل لا جملها قد زالت في حياة رسول الله عليه وآله
وهو مخالفة ما ظنه فريش من الرهن والضعف في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

باحتقارهم في العيون فلما اضطبعوا ورموا رجم قریش عما كانت ظننت فيهم وقالوا كما نهم
 الغزلان ولكن القول الاول اظهر واكثر اذ اورد با مع الله فقد يكون الشارح اراد واما ذلك الفعل
 نزول علتها المذكورة لعل اخرى فان قيل قد قال العارفون ان اظهر الضعف والمسكنة اعلى
 في المقام عند الله تعالى من اظهر القوة فالجواب صحيح ذلك فهم يظهر من القوة لعدم علمنا بشئ
 بهم وهم في غاية الضعف في نفوسهم بينهم وبين الله تعالى وقد نفى الشارح عن التبختر في المشي
 الا في دار الحرب وجوز صبغ اللحية البيضاء بالسواد في الحرب مع انه نفى عنه في غير الحرب فافهم
 ومن ذلك قول الائمة الاربعة انه اذا ترك الرمل والاضطباع فلا شئ عليه مع قول الحسن
 البصري والماجشون ان عليه رما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول انه سنة ووجه الثاني انه واجب بالاجتهاد ولكل منهما رجال ومن ذلك قول
 جماهير العلماء ان قراءة القرآن في الطواف مستحبة مع قول مالك بكراهتها فالاول مخفف والثاني
 مشدد في عدم تلاوة القرآن فيه ووجه الاول ان القرآن افضل الاذكار فقراته في حضرة الله
 تعالى اولى كما في الصلوة بجامع ان الطواف بمنزلة الصلوة كما هو في مناجاة الحق تعالى فيه بكلام
 القدير اعظم ووجه الثاني ان الذكر المخصوص بحمل يرجع فعله على الذكر الذي لم يختص وان كان
 افضل قياسا على ما قالوه في اذكار الصلوة بل ورد النهي عن قراءة القرآن في الركوع فافهم
 ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي في القول المرجح ان ركعتي الطواف واجبتان مع قول
 مالك واحمد والشافعي في القول الاسرج انها سنة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ولكل منهما وجه لان الشارح اذا فعل شيئا ولم يبين كونه واجبا ولا مندوبا
 فلا يجتهد ان يجعله مستحبا تخفيفا على الامة ولما ان يجعله واجبا احتياطا لهم فافهم ومن ذلك
 قول مالك والشافعي ان السعي لم يكن في الحج مع قول ابى حنيفة واحمد في احدي روايتيه انه واجب
 يجبر تركه بدم ومع قول احمد في الرواية الاخرى انه مستحب فالاول مشدد والثاني فيه
 تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما هو فيه من الاحاديث
 ووجه الثاني انه صلا من شعائر الحج الظاهرة كالرمي والمبيت بمنزلة ووجه الثالث العمل بظاهر
 قوله تعالى فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومن تطوع خيرا فان الله شاكر
 عليم فقوله فلا جناح عليه ان يطوف بهما فيه رفع الحرج الذي كان قبل ان يؤمر الناس بالسعي لا غير
 الاسما وقد عقبه تعالى بقوله ومن تطوع خيرا فجعله من جملة ما يتطوع به واجاب الاول
 والثاني بان القاعدة ان كل ما جاز بعد من وجب وان الواجب يطلق عليه طاعة الله تعالى
 كما يطلق عليه خير لان من فعله فقد اطاع الله تعالى ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا بد
 من البراءة بالصفا في صحة السعي مع قول ابى حنيفة انه لا حرج عليه في العكس فيبدأ بالمرورة
 ويختم بالصفا فالاول مشدد ويشهد له ظاهر الكتاب والسنة والثاني مخفف ويشهد له باطن
 الكتاب والسنة وهو ان المراد التطوف بهما سواء ابدأ بالصفا ام بالمرورة نظير قول مالك في ترتيب
 الوضوء انه ليس بشرط وان المراد ان يغسل جميع اعضاء الوضوء قبل ان يدخل في الصلوة مثلا

سواء تقدم الرجلان على الوجه مثلاً أو تأخر أعينه ولكن البدأة بالله فاستحبة عند من
لا يقول بوجوبها الثبوتها عن الشارع دون العكس وقد قال ابن عباس سألت النبي صلى الله عليه
وسلم عن البدأة بالصفا فقال ابدءوا بما بدأ الله به أي بذكره فأنهم فرجوا الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الجمع في الوقوف بعرفة بين الليل والنهار مستحب مع قولهم
بوجوبه فالأول مخفف والثاني مشدد فرجوا الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول والثاني الاتباع
وهو يحتمل الوجوب والندب ولكن القول بالوجوب هو الأحوط فإن ليلة عرفة قد جعلها الشارع
متأخرة عنها فهي معدودة من جملة وقت الوقوف بعرفة إلى أن يطعم الفجر فليليلة عرفة
فصيب من الدعاء وربما ضاق النهار عن تذكر الإنسان جميع ذنوبه التي فعلها طول عمره
أو تلك السنة أو ذنوبه من يشفع له من أصحابه أو غيرهم من المسلمين فكان الوقوف في تلك الليلة
منعياً إلى أن يفرغ من تذكر ذنوبه ولو إلى الفجر لأن الشارع قال الحج عرفة فمن فارق عرفة وعليه
ذنب لم يبق منه احتاج إلى شفاعته الناس فيه عند الله تعالى وذلك ليشق على روى المروءات
من الأكابر بخلاف الأصاغر هم الأنصار من عرفة قبل الغروب لأنهم معتدون على شفاعته
غيرهم فيهم وفي أصحابهم وذلك لأن الموقف على قسمين أكابر وأصاغر والأكابر لا يحتاجون إلى شافع
هناك والأصاغر يحتاجون وقد اجتمعت بالشافعين في أهل عرفة ودعوا إلى ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة أن الركوب المشي في الوقوف بعرفة على حد سواء مع قول أحمد والشافعي في القديم
أن الركوب أفضل فالأول مخفف خاص بالأصاغر والثاني مشدد خاص بالأصاغر ووجه الأول
بهم وورد نص في ترجيح أحدهما على الآخر ووجه الثاني الإشارة إلى أن الفضل لله تعالى
الذي حمله إلى حضرة ذلك أكمل في الشكر من أتى بحضرته ما شيا فانه ربما حصل له
بذلك إلال على الله تعالى وقد سألت سيدي علياً النخاوص عن حكمة طوافه صلى الله
عليه وسلم راكباً فقال حكيمته أن يراه المؤمنون فيساووا به ويراه العارفون فيعتبروا وسألت
شيخنا شيخ الإسلام زكريا عن ذلك فقال مخذلك وهو أن طوافه صلى الله عليه وسلم بالبيت أكابر
يحتل شيشين أما يراه الناس فيستفتونه عن وقالهم في الحج وأما يعلم الناس أنهم جامدات محمولين على
كف القدرة الإلهية أظهار الفضل الله عليهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو لم يجمع بين
المغرب والعشاء بمزدلفة وصلى كل واحدة منهما في وقتها جاز مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز
فالأول مخفف والثاني مشدد فرجوا الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
أن الجمع المذكور مستحب ووجه الثاني أنه واجب وفعل النبي صلى الله عليه
وسلم ذلك يحتمل الوجوب والندب لعمالة المندوب جائزة ومخالفة الوجوب
لا تجوز ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز رمي الجمرات بغير الحجارة مع قول
أبي حنيفة أنه يجوز بكل ما كان من جنس الأرض ومع قول داود يجوز بكل شيء فالأول مشدد
ودليله الاتباع والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجوا الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الثاني والثالث أن المقصود نكايه الشيطان حين يأتي الرامي عند كل حصاة بشبهة

يدخلها عليه في دينه على عدد الخواطر السبعة التي تخطر له عند كل حصة فاذا اتاه بنحو
الامكان للذات وجب رعيه بحصة الاقتدار الى المبرج وهو انه تعالى واجب الوجود لنفسه واذا
اتاه بانه تعالى جوهر وجب رعيه بحصة اقتدار ذلك الى التحيز والوجود بالغير واذا اتاه بنحو
البحسية وجب رعيه بحصة الاقتدار الى الاداة والتركيب والابعاد واذا اتاه بالعرضية وجب
رعيه بحصة الاقتدار الى المحل والحركات واذا اتاه بالعلية وجب رعيه بحصة دليل مساوات
العلل للمعلول في الوجود وقد كان تعالى ولا شيء معه واذا اتاه بالطبيعة وجب رعيه بالحصة
السادسة وهي دليل نسبة الكثرة اليه واقتدار كل واحد من احاد الطبيعة الى الامور الاخر
في الاجتماع به الى ايجاد الاجسام الطبيعية فان الطبيعة مجموع فاعلين ومنفعلين حرارة وبرودة
ورطوبة ويوسسة ولا يصح اجتماعها لذاتها ولا افتراقها لذاتها ولا وجود لها الا في عين الحار والبارد
واليابس والرطب واذا اتاه بالعدم وقال له فاذا لم يكن هذا ولا هذا ويعدله ما تقدم فهاشم شيء
وجب رعيه بالحصة السابعة وينتج دليلا اثاره في الممكن اذ العدم لا اثر له ومعنى التكبير عند
كل حصة اي الله اكبر من هذه الشبهة التي اتاه بها الشيطان كما اوضحنا ذلك في كتاب اسرار
العبادات فاذا رمى ابليس بجدي او نحاس او رصاص او خشب او عظم حصلت نكايه الشيطان به
اذا مسه فافهم ومن ذلك قول الشافعي واحمدان وقت الرمي يدخل من نصف الليل فاذا رمى
بعد نصف الليل جازم مع قول ابي حنيفة ومالك ان الرمي لا يجوز الا بعد طلوع الفجر الثاني ومع قول
مجاهد والبخاري والثوري انه لا يجوز الا بعد طلوع الشمس فالاول مخفف والثاني فيه تشديد
والثالث كذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه هذه الاقوال لا يذكر الا مشافهة لاهله
لانهم من الاسرار ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يقطع التلبية مع اول حصة من رمي جمرة
العقبة مع قول مالك انه يقطعها من زوال يوم عرفة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الاجابة قد حصلت بلبلة المزدلفة وما بقي الا الشروع في
التخلل من التسليم فلا يناسب التلبية ووجه الثاني ان الاجابة تحصل بالوقوف لحظة بعد الزوال
من يوم عرفة لان الوقوف هو معظم الحج فتناسب ترك التلبية بعد حصول المعظم فافهم ومن ذلك
قول الائمة الثلاثة انه يستحب الترتيب في افعال يوم النحر فيرمي جمرة العقبة ثم يحرث ثم يحلق
ثم يطوف مع قول احمد ان هذا الترتيب واجب فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ولكل من القولين وجه يدل له الاتباع فانه صلى الله عليه وسلم فعل هذه الامور على
هذا الترتيب فيحتمل ان يكون ذلك واجبا ويحتمل ان يكون مستحبا ولكن الاستحباب
اقرب في حق الضعفاء لما ورد انه صلى الله عليه وسلم ما سئل عن شيء قدمه ولاخر في يوم
النحر الا قال افعل ولا حرج ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الواجب في طي الراس الرابع
مع قول مالك ان الواجب حلق الكل والاكثر ومع قول الشافعي ان الواجب ثلث
شعرات والا فضل حلق الكل فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالمتوسطين في مقامه

العبودية والثاني خاص بالعوام والثالث خاص بالكابر العارفين وذلك لان الخلق تابع للرياسة الموجودة في حق من ذكر فكما خضعت الرياسة خلق الشعر فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الخالق يبدأ بخلق الشق الايمن مع قول ابي حنيفة انه يبدأ بالايمن فاعتبر يمين الخالق لا المحروق له ودليل الاول الاتباع من حيث انه تكريم ووجه الثاني انه انزاله قدر فتناسب البداءة به وهذان القولان كالقولين في السواك فمن جعله تكريما قال يتسوك بيمينه ومن جعله انزاله قدر قال يتسوك بيساره ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من لا شعر براسه يستحب له امرار موسى عليه مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يستحب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الرياسة قاسمة بكل ذات وخلق الشعر كناية عن انزالها فلما فقد الشعر نابض المجلد بالموسى في نزول الرياسة مقام خلق الشعر وان كانت الرياسة حقيقة فحملها القلب لا الراس فافهم ووجه الثاني ان الشارب لم يامر بالخلق الا من كان له شعر يزل امرار موسى على الجند لم يزل شيئا في راي العين فلا فائدة لامرار موسى فافهم ومن ذلك قول الائمة باستحباب سوق الهدي وهوان يسوق معه شيئا من النعم لينجيه وكذلك اشعار الهدي اذا كان من ابل او بقرة في صفه سنامه الايمن عند الشافعي واحمد وقال مالك في الجانب الايسر وقال ابو حنيفة الاشعار محرم فالاول والثاني دليله الاتباع والثالث وجهه انه يعيب الهدي في الظاهر ويشوه الصورة واجاب الاول ان الاشعار كناية عن كمال الازعان لامتنان امر الله في الحاج وإشارة الى ان الانسان لو ذبح نفسه في رضى ربه كان ذلك قليلا فضلا عن حيوان خلق للذبح والمأكلة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يستحب ان يقد الغنم نعلين مع قول مالك انه لا يستحب تقليد الغنم انه التقليد للابل فقط فالاول مخفف في ترك استحباب تقليد الغنم والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع ووجه قول مالك ان الغنم لا تحاظرها الشياطين بخلاف الابل فكان النعل في الابل كناية عن صفه الشياطين بالنعال بخلاف الغنم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الهدي اذا كان منذورا يزول صدقه عنه بالنذر ويصير للمساكين فلا يدبر ولا يبدل مع قول ابي حنيفة انه يجوز بيعه وايداله بغيره فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الزام النذر بالوفاء ليس هو تكملة له وانما ذلك عقوبة له حيث انه اوجب على نفسه ولم يوجب الله تعالى عليه ونزاحم الشارب في مرتبة التشريع فكان في خروجه على ملكه بالنذر مبادرة الى استيفاء الفسوق ليرضى عنه مر به حيث ارتكب منه هيا عنه ووجه الثاني ان المراد اخراج ذلك النذر وراومه في القيمة فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجزئ شرب افضل عن ولد الهدي مع قول احمد انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان النذر حقيقة انها وقع على ما كان ثابت في جسمه لا يستحقه وانما لا يستحقه ويجزئ شربه في الانتفاع به ووجه الثاني دخول اللبن في اللبن مركب من لبنين ابيضين

في المبيع فافهم ومن ذلك قول الشافعي ان ما وجب في الدماء حرام لا يוכל منه مع قول أبي حنيفة
 انه يוכל من دم القران والتمتع ومع قول مالك انه يוכל من جميع الدماء الواجبة الا جزاء
 الصيد وقدي الاذى فالاول مشدد خاص بالاكابر والثاني فيه تخفيف خاص بالمتوسطين
 والثالث مخفف خاص بالعوام ووجه استثناء جزاء الصيد وقدي الاذى انه في الاول كفارة للجناية
 على الصيد وفي الثاني لاجل ما حصل له من الترفه بتقصير مدة الاحرام المذكورة عن مدة الافراد فافهم
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يكره الذبح ليلا مع قول مالك ان ذلك لا يجزئ فالاول مخفف
 والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين مقاربة في الفقه ومن ذلك
 قول الائمة الثلاثة ان افضل بقعة لتجيم المعتر المروة والحاجر مقي مع قول مالك انه لا يجزئ المعصر
 الذبح الا عند المروة ولا الحجيم الا بمضى فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان
 ودليل القولين الانبياء ونهض في اللوجوب اجتهاد الامام مالك ولا يخفى انه احوط من القول الاول
 فتأمل ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان وقت طواف الركن من نصف ليلة النحر وافضل له ضحي
 يوم النحر ولا اخر له مع قول أبي حنيفة اول وقته طلوع الفجر الثاني واخره ثاني ايام الشريق فاب
 اخره الى الثالث لزمه دم فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فراجع الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجب ان يبدا في رمي الجمرات بالتى تلى مسجد الخيف ثم بالوسطى
 ثم بالجمرات العقبية مع قول أبي حنيفة انه لورمى منكسا اعاد فان لم يفعل فلا شيء عليه فالاول مشدد
 والثاني فيه تخفيف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان البداية بالجمرات التى تلى مسجد
 الخيف هو الا ما الوارد وكل عمل ليس على امر المشرع فهو مردود ووجه الثاني انه مردود من حيث
 كمال الاتباع فهو مقبول لكنه ناقص في الفضل عن الاول فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
 ان نزول المحصب مستحب مع قول أبي حنيفة انه نسيك وبه قال عمر بن الخطاب رضي الله
 فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ونزول النبي صلى الله عليه وسلم
 فيه يحتمل الامرين معا ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من ينفر في اليوم الثاني حتى غربت
 الشمس وجب مبيتها ورمى الغد مع قول أبي حنيفة ان لسان ينفر ما لم يطلم عليه الفجر فالاول
 مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحدا ان المرداة
 اذا حاضت قبل طواف الا فاضلة لم تنفر حتى تظهر وتطوف ولا يلزم الجبال حبس الجبل لها بل ينفر
 مع الناس ويركب غيرها مع قول مالك انه يلزمه حبس الجبل اكثر من مدة الحيض وزيادة ثلاثة
 ايام ومع قول أبي حنيفة ان الطواف لا يستلزم فيه طهارة فتطوف وتدخل مع الحجج فالاول
 مشدد والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان وقد افق البارزى
 النساء التى حضن في الحج بذلك ونقله عن جماعة من ائمة الشافعية ومن ذلك قول الائمة
 الثلاثة ان طواف الوداع واجب من واجبات الحج الا في حق من اقام بمكة فان لا وداع عليه
 مع قول أبي حنيفة انه لا يسقط بالاقامة فالاول مخفف والثاني مشدد وهو الا حوط ويكون
 الوداع لا فعال الحج لا البيت والله سبحانه وتعالى اعلم

باب الأحكام

اتفق الأئمة الأربعة على أن من أحصر عدو عن الوقوف أو الطواف أو السعي وكان له طريق آخر يمكنه الوصول منه لزمه قصده قرب أو بعد ولم يتحلل فإن سلكه ففاته الحج أو لم يكن له طريق آخر لتحلل من أحرامه بعمل عمره عند الثلاثة مع قول أبي حنيفة إن شرط التحلل أن يحصره العدو عن الوقوف والبديت جميعا فإن أحصره عن واحد منهما فلا ومع قول ابن عباس أنه لا يتحلل إذا كان العدو كافرا فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث كذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فالتقيل فلم يشرع الهدى للمحصر مع أن المحصر لم يقم باختياره وإنما ذلك على مرتبة أنفس العبد وموضوع الكفارات أنها هو عن الوقوع في أمر عصى به العبد به فالجواب الأصدر كذلك وأيضا أنه إن العبد ما صد عن دخول حضرة الله عز وجل إلا لما عنده من الرياسة والكبر فلم يصلح لدخول حضرة الله الخاصة التي هي الحرم المكي فكان الهدى كالهديّة بين يدي الحاجة وأنه يسهل قضاؤها وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله فإن الحلق للرأس إشارة لزوال الرياسة والكبر الذين كانا مانعين من دخول المحضقات قال قتال قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان معصوما من الكبر وحب الرياسة وقد كان مع صحابه حين صدقهم المشركون فالجواب إن ذلك كان من باب التشريع لا منه فادخل نفسه في حكم تواضعهم وشم وجوه أخرى لا تذكر الاستأففة لأنها من مسائل الخلاف التي كان يفتي به الخوارج من الفقهاء والله أعلم ومن ذلك قول الشافعي أنه يتحلل بنية التحلل وبالذبح والحلق مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح الذبح حيث أحصر وإنما يصح بالحرم فيوطئ رجلا يرقب له وقتا ينحدر فيه فيتحلل في ذلك الوقت ومع قول مالك يتحلل ولا شيء عليه من ذبح وحلق فالأول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن في التحلل بما ذكره باصم الله تعالى كما في نية الخروج من الصلوة ووجه الثاني العمل بظاهر السنة قياسا على الدعاء الواجبة بفعل حرام أو ترك واجب وهذان القولان خاصان بالأكابر وقول مالك خاص بالأصاغر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في أظهر القولين أنه يجب القضاء إذا تحلل من الفرض لا من التطوع مع قول مالك أنه إذا أحصر عن الفرض قبل الإحرام سقط عنه الفرض ولا قضاء على من كان نسكه نظرا عندها ومع قول أبي حنيفة بوجوب القضاء بكل حال فرضا كان أو تطوعا وهو أحد الروايتين لأحمد فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول تعظيم أمر الفرض لاسيما بعد التزامه والدخول فيه بخلاف التطوع وقول مالك أن من أحصر قبل التلبس بالأحرام فإنه لم يحصل له استطاعة في تلك السنة فسقط عنه الفرض ووجه قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه تعظيم أمر الحج بدليل أنه لا يخرج منه بالفساد بل يجب المضي في ناسده والقضاء وإن كان نسكه نظرا ومن ذلك قول الشافعي أنه لا قضاء على المحصر المنقطع بالمرض إلا إن كان شرط التحلل به مع قول مالك وأحمد أنه لا يتحلل بالمرض ومع قول أبي حنيفة أنه يجوز التحلل مطلقا

فالأول فيه تخفيف تبعاً لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة قولي اللهم محلي حيث حبستني والثاني فيه تشديد والثالث مخفف ووجه هذين القولين أن المرض عند كالعبد وأجاب مالك وأحمد بأن المريض تمكنه الاستنابة بخلاف من أحصره العبد ولا يخلو الجواب عن اشكال ومن ذلك اتفاق الأئمة الأربعة أن العبد إذا حرم بغير إذن سيده فليسيد تحليله مع قول أهل الظاهر أنه لا ينعقد حرانه وإلزامه كالعبد إلا أن يكون لها من زوج فيعتبر إزانه مع السيد ومع قول محمد بن الحسن أنه لا يعتبر إذن الزوج مع السيد فالأول مخفف على السيد والثاني أخف عليه لعدم احتساب فيه التحليل العبد ووجه اعتبار إذن الزوج إلفه مع السيد كونه مالكاً الاستمتاع في ذلك الوقت ووجه عدم اعتبار إزانه مع السيد كون السيد مالك الرقبة واستمتاع الزوج بها امرأاً ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بجواز أحرام المرأة بغير إذن الزوج مع قول الشافعي في إرجح القولين أنه ليس لها أن تحرم بالفرض إلا بإذنه فالأول مخفف ودليله أن حق الله تعالى مقدم على حق الأدمي لا سيما والي يجب في العشرة واحدة والثاني مشدد في حق الزوج وذلك لضعفه وضعفه عن شهر شهوته أيام الحج ويصح حمل الأول على حال الأكار الذين يملكون شهوتهم والثاني على حال الأصاغر الذين هم تحت قهر شهوتهم وكذلك القول في تحليلها من الحج بعد انعقاده فإن الشافعي يقول في إرجح قوليه أن له تحليلها وذلك وأبو حنيفة يقولان ليس له تحليلها هكذا صرح به القاضي عبد الوهاب المالكي وكذلك له منها من حج التطوع في الابتداء فإن أحرمت به فله تحليلها عند الشافعي فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان في هذه المسائل ووجه تحليلها وعلمه ظاهر لأن من الأئمة من راعى تعظيم حرمة الحج ومنهم من راعى تعظيم حق الزوج لكون حقه عينياً على المشاحمة والله تعالى أعلم بالصواب

باب الأضحية والعقيقة

أجمع المسلمون على أن الأضحية مشروعة بأصل الشرع وإنما اختلفوا في وجوبها وتفقدوا على أن المرض ليسير في الأضحية لا يمين الأجزاء وسلي الذنير بمنع لأنه يفسد اللحم وعلى أن الجرب يمين الأجزاء ولكن العودوا جمعوا على أن المقطع لا يجرى وكذلك مقطوع الذنب لفوات جزء من اللحم وتفقدوا على أنه لا يجوز أن يأكل شيئاً من لحم الأضحية المذسرة وكذلك انفقوا على على أنه لا يجوز بيع شيء من لحم الأضحية والحديث أن لا كان أو تطوعاً وكان ذلك بيع الجمل خلافاً للحنفي والأوزاعي كما سيأتي في الباب وتفقدوا على أن المذنة والبقرة تجزئ عن سبعة والشاة عن واحد وقال إسحق بن راهويه تجزئ البقرة عن عشرة وتفقدوا على أن وقت ذبح العقيقة يوم السابع من ولادته وكذلك انفقوا على أنه لا يمس بأس المولود بدماً العقيقة وقال الحسن بطلي مأس المولود بدماً هذا ما وجدته من مسائل الأجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة وصاحب الإمام أبي حنيفة أن الأضحية سنة مؤكدة مع قول أبي حنيفة أنها واجبة على المقيمين من أهل مصر واعتبر في وجوبها النصاب فالأول مخفف والثاني مشدد من جهة الوجوب مخفف في اعتبار النصاب فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن البداء

الذي شرعت الاضحية لرفعه غير محقق لاسيما في حق الاكابر الذين طهر الله تعالى من المخالفة
ورزقهم حسن الظن به ووجه الثاني شهود استحقاق العبد نزول البلاء عليه في كل يوم
طول السنة لسوء ما يتعاطاه من الوقوع في المخالفات المحضة او لما يقع فيه من التقصير
في المأمورات فكان اللائق باهل هذا المشهد وجوب الاضحية واللائق باهل المشهد الاول
استحبابها وجاءهم التأكيد فيها من حيث اتهامهم نفوسهم فانهم وقروا ذلك قول الشافعي انه
يدخل وقت الذبح بطول الشمس من يوم النحر ومضى قدر صلوة العيد والخطبتين صلى الامام
العيد اولهم يصل مع قول الائمة الثلاثة ان شرط صحة الذبح ان يصل الامام العيد ويخطب الا ان
ابا حنيفة قال يجوز لاهل السواد ان يصحروا اذا طلع الفجر الثاني وقال عطاء بن رقت الاضحية
بطول الشمس فقط فالاول مشدد في دخول الوقت ودليله الاتباع والثاني فيه تشديد سيد الا
في حق اهل السواد وذلك ليتسرع لهم ابتداء الوقت وعمل الطعام بين ذهابهم الى حضور الصلوة
والخطبتين ورجوعهم الى بيوتهم فيجدوا الطعام قد استوى فلولم يقل ابو حنيفة بدخول وقت
الذبح بالفجر الثاني لكانوا اذا رجعوا من الصلوة وسماوا الخطبتين لا يستوى طعامهم لا بغير
الزوال مثلا فيصير اهل المصاري كلون وفرحون واهل السواد في عهم حتى يسئروا معاصرتهم
ومعلوم ان يوم العيد يوم طهور ولعب وسرور عادة فكان بدخول الوقت والفجر الثاني في معادلة
ذهابهم لسماوا الخطبتين والصلوة ورجوعهم من ذلك فرحم الله امام ابا حنيفة ما كان اطول
بأعه في معرفة اسرار الشريعة ومن ذلك قول الشافعي ان اخروقت التضحية هو اخر ايام التشريق
الثلاثة مع قول ابي حنيفة ومالك ان اخروقت التضحية هو اخر اليوم الثاني من ايام التشريق
ومع قول سعيد بن جبير انه يجوز لاهل الامصار التضحية في يوم النحر خاصة وسع قولنا انما
انه يجوز تأخيرها الى اخر شهر ذي الحجة فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد
والرابع مخفف جدا فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال الاربعة ظاهرا قاله ما ورد في
الاحاديث والاشار ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاضحية اذا كانه . جبه لهم بنفس
ذبحها بفوات ايام التشريق بل يذبحها وتكون قضاء مع قول ابي حنيفة ان الذبح مستحب وذرعه
الى الفقراء حية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول والثاني
ان الواجب يشدد فيه ويخفف بالنظر لتقبيد الذبح بايام التشريق ووجه تقبيد الذبح ووجه ذلك قول
الشافعي واحمد انه يستحب لمن اراد التضحية ان لا يخلق شعرة ولا يقدم طعاما في عده ووجه الحجج
يصح بان فعله كان مكروها وقال ابو حنيفة بباح ولا يكره ولا يكره ولا يكره ووجه قول احمد انه
يحرم فالاول مخفف لعدم الوجوب وقول احمد مشدد وقول ابو حنيفة اخف من ذلك
الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع وهو يشهد بالاستحباب والحيثية والوجه الثاني ان الله
مراتب الامر هو الاستحباب واعلى المخالفة الامر التحريم ووجه الثالث ان الله
لا يكون الا بدليل خاص كما هو مقرر في كتب الاصول
الثلاثة انه اذا اتمم اضحية معينة وكانت سليمة ففوت

ابي حنيفة انه يمنع فالاول مخفف والثاني مشدد فيحمل الاول على حال الاصاغر والثاني
 على حال الاكابر من اهل الورع المدققين في الادب مع الله تعالى وقد راجع الامر في ذلك
 الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاثمة الاربعة ان العصى في الاضحية بمنع الاجزاء مع قول
 بعض اهل الظاهر انه لا يمنع فالاول مشدد خاص بالاكابر الذين يستحيون من الله تعالى ان يتقربوا
 اليه بشئ ناقص من الصفات والثاني مخفف خاص بالاصاغر الذين لا يراعون الا ما ينقص
 اللحم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه شكره مكسولة القرن
 مع قول احمد انها لا تجزئ فالاول مخفف والثاني مشدد ويحمل الامران على حالين بالنظر للاكابر
 والاصاغر ومن ذلك قول مالك والشافعي ان العرجاء لا تجزئ مع قول ابي حنيفة انها تجزئ
 فالاول مشدد خاص بالاكابر من اهل الورع والتردد الذين يسهل عليهم تحصيل السليمة من
 العرج والثاني مخفف خاص بالاصاغر ومن ذلك قول الشافعي انه لا تجزئ مقطوعة شئ من الذنب
 ولو يسيرا مع اختيار جماعة من متأخري اصحابه الاجزاء ومع قول ابي حنيفة ومالك انه ان ذهب
 الاقل اجزاء او اكثر فلا دلا حسد في ما زاد على الثلث روايتان فالاول مشدد خاص
 بالاكابر وما بعده مخفف خاص بالاصاغر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاثمة
 الثلاثة انه يجوز للمسلم ان يستنيب في ذبح الاضحية مع الكراهة في الذمى مع قول مالك
 انه لا يجوز استنابة الذمى ولا تكون اضحية فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول كون
 الذمى من اهل الذبح في الجملة ووجه قول مالك ان الاضحية قربان الى الله تعالى فلا يليق
 ان يكون الكافر واسطة في ذبحها وهذا السر في احكام الكافر والمشرک والفرق بينهما لا تستطرق في
 كتاب ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو اشترى شاة بنية الاضحية لا تصير اضحية
 بغير ذلك مع قول ابي حنيفة انها تصير فالاول مخفف خاص بالاصاغر والثاني مشدد خاص
 بالاكابر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي ان ترك التسمية على الذبيحة
 عداوسها ولا يضر مع قول احمد انه ان ترك التسمية عدا لم يحز اكلها وان تركها ناسيا فقيه
 روايتان وبذلك قال مالك وعند رواية ثالثة انها تحل مطلقا سواء تركها عداوسها او مذهب
 اصحابه كما قاله القاضي عياض الوهاب ان تارك التسمية عدا غير متاول لا تؤكل ذبيحته ومع قول
 ابي حنيفة ان الذابح اذا ترك التسمية عدا لم تؤكل ذبيحته وان تركها ناسيا اكلت فالاول مخفف
 والثاني وما بعده مفصل الا الرواية الثالثة عن مالك فانها مخففة فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه من منع الاكل ما لم يذكر اسم الله عليه ولو نسيانا الاخذ بظاهر قوله تعالى ولا تأكلوا
 مما لم يذكر اسم الله عليه وان كانت الآية عند المفسرين انما هي في حق من يذبح على اسم الاصنام
 والا وثان ووجه من اباح الاكل بمسلم يذبح اسم الله عليه ولو عمدا العمل بقراش الاحوال
 فان المسلم لا يذبح الا على اسم الله لا تكاد الاصنام والا وثان فخط على باله وقل اجمع الاثمة
 الاربعة على استحباب التسمية في جميع امرنا الشارعية فيه بالتسمية وما خالف في ذلك الا بعض
 اهل الظاهر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان تخفيفا وتشديدا بالنظر لحال الاكابر

والاصاغر فافهم ومن ذلك قول الامام الشافعي تستحب الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند النجوم من قول احمد ان ذلك ليس بمشروع ومع قول ابي حنيفة ومالك انه تكره الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند النجوم قال الثلاثة ويستحب ان يقول اللهم هذا منك ولك فتقبل مني وقال ابو حنيفة تكره قول ذلك فالاول من المسئلة الاولى مشدد ودليله الاتباع والثاني مخفف ودليله قول بعض الصحابة والثالث مشدد في الترك ووجهه التباعد من شراكة غير الله مع الله عند النجوم والمبالغة في التنفير عن صفة من كان بين نجم على اسم الاصنام فافهم واما وجه استحباب قول الناجم اللهم هذا منك ولك فظاهر الفضل في ذلك لله تعالى اي هذه النجمة بحجة من فضلك وهي لك تملكها الى لم يخرج عن ملكك فذبحتها لعبادك ووجه كراهة قول ذلك ايها امر لا ينبغي وضعه في كتاب فرحم الله امام ابا حنيفة ما كان ادق علمه ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على استحباب الاكل من الاضحية المتطوع بها مع قول بعض العلماء بوجوب الاكل فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان سبب مشروعية التضحية دفع البلاء عن المضحى واهله وجميع اهل الدار من المسلمين ومن المروءة ان صاحب الاضحية يتشارك الناس في ذلك البلاء وهذا خاص بالاصاغر واما الوجوب فهو خاص بالكابر الذين لا يقدر على تحمل ثقل منة الخلائق عليهم وللشافعي في الافضل من ذلك قولان احدهما ياكل الثلث ويهدي الثلث ويتصدق بالثلث والثاني وهو المرجح عند اصحابه انه يتصدق بها كلها الا لقم ما يتبرك باكلها ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على انه لا يجوز بيع جلد الاضحية المندورة او المتطوع بها مع قول القنعي والاوزاعي انه يجوز بيعه بالمال البيت التي تقاسر كالقاس والتقدير والمخل والغربال والميزان فالاول مشدد خاص بالكابر واهل الرفاهية والثاني مخفف خاص بالاصاغر واهل الحاجات وحكي ذلك عن ابي حنيفة ايضا وقال عطاء لا بأس ببيع اهاب الاضاحي بالدرهم وغيرها ووجه عدم بلوغ عطاء فهي عن ذلك ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الابل افضل ثم البقر ثم الغنم مع قول مالك ان الافضل الغنم ثم الابل ثم البقر ووجه القولين معروف فان الابل اكثر لحما والغنم اضيب فيحمل الاول على حال الفقر والساكنين والثاني على حال الكابر في الدنيا المترفين فيضحى كل انسان بما هو عيسر عنده ويجب ان ياكل منه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز ان يشترك سبعة في بئنة سواء كانوا منفردين او من اهل بيت واحد مع قول مالك انها لا تخزى الا اذا كانت تطوعا وكانوا اهل بيت واحد فالاول مخفف والثاني فيه تستدبد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي ان العقيقة مستحبة مع قول ابي حنيفة انها مباحة ولا اقول انها مستحبة ومع قول احمد في اشهر روايته انها سنة والثانية انها واجبة وحدثنا بعض اصحابه وهو ابن هب الحسن وداود فالاول والثالث مخفف والثاني اخف والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وظاهر الادلة يشهد للوجوب والندب معا وكل منهما سراجال فالاستحباب خاص بالمتوسطين الذين يساهمون نفوسهم بترك بعض المسنن

والوجوب خاص بالأكابر الذين يؤخذون نفوسهم بذلك ولا باحة خاصة بالأصاغر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن السنة في العقيقة أن يذبح عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة ومن مالك أنه يذبح عن الغلام شاة واحدة كما في الجارية فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الله تعالى جعل الذكر بمثابة الأنثيين في الإرث وفي الشهادة وغير ذلك ووجه الثاني النظر إلى الروح المدبرة للجسد فإنها واحدة لا توصف بذكورة ولا بانوثة فإن ذبح صاحب هذا المشهد عن الغلام شاتين فهو احتياط مع موافقته لمراد ومن ذلك قول الشافعي وأحمد باستحباب عدم كسر عظام العقيقة وإنما تقليم أجزاء كبار تقاؤ لا بسلامة المولود مع قول غيرهما أنه يستحب كسر عظامها تقاؤا لا بالذبول وكثرة التواضع وخمود نار البشرية والله تعالى أعلم

باب النذر

اتفق الأئمة على أن النذر يجب الوفاء به إن كان طاعة وإن كان معصية لهم يحجر الوفاء به و على أنه لا يصح نذر صوم يوم العيد أو أيام الحيض فإن نذر صوم العيدين وصائم صومه مع التحريم عند أبي حنيفة وعلى أنه لو نذر صوم عشرة أيام جاز صومها متتابعاً ومتفرقاً وقال داود يلزمه صومها متتابعاً فالأول خاص بالأصاغر والثاني خاص بالأكابر من أهل الاحتياط هذا ما وجدت من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يلزم نذر المعصية كفارة مع قول أحمد في إحدى روايته أنه ينبغي فعله ويجب به كفارة فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ورود نص في ذلك بالكفارة ووجه الثاني الثاني أنه نذر معصية فهو معصية بذاته وإن لم يفعلها فيأثم على ذلك فكان وجوب الكفارة لا تقاؤه دافعاً عنه أثم نية فعل تلك المعصية ومن ذلك قول الشافعي أنه لو نذر من ذبح ولده أو نفسه لم يلزمه شيء مع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه أنه يلزمه ذبح شاة وبه قال مالك ومع قول أحمد في الرواية الأخرى أنه يلزمه كفارة يمين فالأول مخفف والثاني والثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ورود نص في ذلك ووجه الثاني ما بعده أنه معصية فكان فيه شاة قياساً على الدماء الواجبة في الحج بفعل حرام أو كفارة يمين قياساً على اليمين إذا حنث فيها ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من نذر نذراً مطلقاً صح وهو الأصح من مذهب الشافعي والقول الثاني أنه عدم الصحة حتى يعلقه يعني النذر المذكور بشرط أو صفة فالأول مخفف والقول الثاني للشافعي فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول سلوك الأديب مع الله تعالى أن لا يغارق حضرة بلا حصول شيء بجر عليه لأن ذلك كله كرامة لا يحب فيها من نوى من الصلوة مطلقاً من غير تعيين فإنه أشبه به ذبيحة الثاني أن تعيق بشرط أو صفة هو موضوع للنظر فإنهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من نذر من عيده لم يلزمه شيء مع قول أحمد في إحدى روايتيه أنه يلزمه ذبح شاة والأخرى يلزمه كفارة يمين فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول وجوب

مثل ذلك قريبا ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان من نذر بالحج يلزمه الوفاء به لا غير مع
قول الشافعي في احدي القولين انه يلزمه كفارة لا غير والقول الاخر يتخير بين الوفاء به وبين
كفارة يمين فالاول مشدد والثاني وما بعد فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول الشافعي ان من نذر قربة في الجاهل كان قال ان كلمت فلانا فله على صوم او صدقة فهو مخير
بين الوفاء بما التزمه وبين كفارة يمين مع قول أبي حنيفة انه يلزمه الوفاء بكل حال ولا تخير به
الكفارة ومع قول مالك واحمل انه يتخير الكفارة ويقال ان العمل عليه فالاول فيه تخفيف
والثاني مشدد والثالث قريب منه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثالث ظاهر في كتب
الفقه ورجعه الاجتهاد ومن ذلك قول الشافعي في من نذر ان يتصدق بماله انه يلزمه ان
يتصدق بجميعه مع قول أبي حنيفة انه يتصدق بثلاث جميع امواله المذكورة استحبابا وفي قول
اخر انه يتصدق بجميع ما يملكه ومع قول مالك انه يتصدق بثلاث جميع امواله المذكورة و
غيرها ومع قول احمد في احدي روايتيه انه يتصدق بجميع الثلاث من امواله وفي الرواية
الاخرى الرجوع اليه فيما نواه من مال دون مال فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف وما بعده
قريب منه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال معروف ورجعه الاجتهاد
ومن ذلك قول مالك واحمد والشافعي في صحة قوله ان من نذر الصلوة في المسجد الحرام تعين
فعله باقية ركز القول في مسجد المدينة ولا تنقض مع قول أبي حنيفة ان الصلوة لا تعين
في مسجد بجال فالاول مشدد وخاص بالا حصر الذين يشهدون تعاضدا للمساجد في الفضيلة
من حيث ما ورد في بعضها من الفضل والثاني مخفف وهو خاص بالا كبار الذين يشهدون لتسائر
المساجد في الفضل من حيث نسبتها الى الله تعالى بقوله وان المساجد لله لا من حيث ما حصل الله
تعالى للمكانة من الفضل للمساجد الثلاثة ويصح ان يكونوا اثلاثا فالاول يشهدون كذلك وهذا
المشهد بالاصالة ثم زادوا عليه من حيث ما ورد من انه فضيلة فيكره اكمل من القائلين
فقط واظهر ذلك الاسماء الالهية لا يقال ان الاسم المرجح فضله على اسم المستقيم منه
الاسماء كلها الى ذات واحدة فلكذلك الغالب في نسبة المساجد الى الله وما ورد في المصاحف بينها
راجع الى العبد بحسب ما يقوم في قلبه من التعظيم لذلك الاسم او بالنظر الى اعلى الله للعبد في ذلك
من الثواب لا غير ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انهم لو نذر صوم يوم يسه ثم افطر بعد قضاءه مع
قول مالك انه اذا فطر بالمرض لا يلزمه القضاء في ليل فيه تلهيد وهو خاص بالا كبار والثاني فيه
تخفيف من حيث التفصيل وهو خاص بالا صغار ووجه الاول قياس النذر على الفرض في حقوقه
تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر بما صم الوجوب في كل منها ووجه الثالث
تخلف النذر عن درجة العرض لانه ما اوجب عبدا على نفسه دون الحق تعالى ولا شك ان الحق
ما امره بالوفاء به الا عقوبة له على سبه في فراجه منه انذارا في التشريع ولذلك ورد
الله تعالى عنه وعده بعض المحققين من جملة افضل المنهج عنه واما مدح الله تعالى الدار
بالنذر الا من حيث تداركه خوفا به لا من حيث انذاره فممن ذاك ذاك

واحدا نذر قصد البيت الحرام ولم يكن له نية حج ولا عمرة او نذر المشي الى بيت الله الحرام
لزومه القصد بحج او عمرة ولزومه المشي من ديرة اهله مع قول ابي حنيفة انه لا يلزمه شيء
الا اذا نذر المشي الى بيت الله الحرام واما اذا نذر القصد والذهاب اليه فلا فالاول مشدد والثاني فيه
تحفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكل منهما وجه بالنظر للاكابر والاصاغر ومن ذلك قول
الشافعي في حال القولين واي حنيفة ان من نذر المشي الى مسجد المدينة او الاقصى لا ينعقد نذره
مع قول مالك واحمد والشافعي في ارجح قوليه انه ينعقد ويلزمه فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقد تقدم توجيه تفاوت المساجد تساويها قريبا رجعه
ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه نذر فعل صباغ كان قال الله على ان امشي الى بيتي
او اركب فرسي او البس ثوبي فلا شيء عليه مع قول الشافعي انه يلزمه كفارة يمين اذا خالف وان
كان لا يلزمه فعل ذلك مع قول احمد انه ينعقد نذره بذلك وهو مخير بين الوفاء به وبين الكفارة
فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تحفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
كل من هذه الاقوال راجع الى اجتهاد القائل به والله تعالى اعلم

كتاب الاطعمة

اجمعوا على ان لحوم النعم حلال واتفقوا على ان كل طيرة مخلب له فهو حلال وكذلك اتفقوا على ان
الارنب حلال وكذلك اتفقوا على ان المحلال من حيوان البحر هو السمك واتفقوا على ان الجلالة
اذا حبست وعطفت طاهر حتى زالت رائحة النجاسة حلت عند احمد وزالت الكراهة عند من
لا يقول بتحريمها كالثلاثة الثلاثة قالوا ويحبس البعير والبقرة اربعين يوما والشاة سبعة ايام
والدجاجة ثلثة ايام واجمعوا على جواز اكل من الميتة عند الاضرار وكذلك اتفقوا على ان
السمن او الزيت او غيرها من الادهان اذا وقعت فيه فارة فاليف واحولها حل اكل الباقى
وكان طاهرا وكذلك اجمعوا على تحريم اكل من البستان اذا كان عليه حائط الا باذن مالكه
هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الامام
الشافعي واحمد وابي يوسف ومحمد يحل اكل الخيل مع قول مالك بكراهته وقول اصحابه بحرمته
وهو قول ابي حنيفة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول انه مستطاب عند الاكابر من الامراء وابناء الدنيا ووجه الكراهة
كونه نائلا في الاستنابة عن لحوم النعم ووجه التحريم خوف انقطاع نسائها اذا قيل باباحتها
فيضعف الاستعداد لامر الجهاد كما اشار اليه قوله تعالى واعدا لهم ما استطعمتم من
قوة ومن رباط الخيل فان الامر ببرباطها يقتضى ابقائها وعدم ذبحها ولو حل اكل لحمها في الجملة
فالخصم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة بتحريم اكل لحم البغال
والحمر الاهلية مع قول مالك بكراهته كراهة مطلقة وقال
محققوا اصحابه انه حرام ومع قول الحسن يحل اكل لحم البغال وقال ابن
عباس يحل اكل لحوم الحمر الاهلية فالاول والثالث مشدد والثاني فيه

تخفيف والرابع مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال كلها ظاهر محمول على اختلاف طباع الناس فمن طاب له اكل شيء من ذلك فلا حرج ومن لم تطب نفسه باكله فلا ينبغي له ذلك لما فيه من حصول الضرر في الجسم غالباً ومن ذلك اتفاق الاثمة الثلاثة على تحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير يعذوبه على غيره كالعقاب والصقر والناز والمشاهين وكذا ما لا مخلب له اذا كانت يأكل الجيف والنسر والرخم والغراب لا يقم والاسود غدير غراب الزرع مع قول مالك باباحة ذلك كله على الاطلاق فالاول مشدد وقول مالك فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه غير مستطاب لاهل الطبائع السليمة ولان فيه قسوة من حيث انه يقسر غيره ويقهره من غير حجة بذلك الحيوان المقسود فيسري نظير تلك القسوة في قلب الاكل له واذا قسى قلب العبد صار لا يحسن قلبه الى موعظة وصار كالحمار ومن هنا ورد النهي عن الجلوس على جلود النمار والسباع لانه يورث القسوة في القلب كما جرب ووجه تحريم ما ياكل الجيف انه مستحب ووجه قول مالك ان بعض الناس يستطيبه فيباح له اكله فان العلة في تحريم غير المستطاب انها هي من جهة الطيب وذلك لان كل ما لا تشهيه النفس يكون بطيء الهضم فيورث الامراض عكس كل الانسان ما تشهيه نفسه فانه يكون سريع الهضم وكلما اشتدت الشهوة اليه كان اسرع فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة في المشهور عنهم انه لا كراهة فيما نهي عن قتله كالخفاف والهدهد والخفاش واليوم والبيغاء والطاووس مع قول الشافعي في ارجح القولين انه حرام فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه لو كان اكله يؤذي لما كان نهي عن قتله والثاني انه لا يلزم من النهي عن قتله حل اكله فقد يحرم وذلك كل كلب الصيد والماشية فافهم ومن ذلك قول الاثمة بتحريم اكل كل ذي ناب من السباع يعذوبه على غيره كالاسد والنمر والذئب والفيل والذئب والهرمة الا ما لكافانه اباح اكل ذلك مع الكراهة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الثاني على حال اصحاب الضرورات والاول على حال اصحاب الرفاهية فافهم ومن ذلك قول صاحب التيجين بتحريم اكل الزرافة مع قول انسبكي في الفتاوى الحلبية ان المختار حل اكلها فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل ذلك على حال اهل الضرورات وحال اصحاب الرفاهية ومن ذلك قول الشافعي واحمد بجل الثعلب والضبع مع قول مالك بكراهة اكل لحميهما ومع قول ابي حنيفة بتحريمهما فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه ذلك كله ظاهر يرجع الى اجتهاد المجتهدين ومن ذلك قول مالك والشافعي باحالة لحم الضب وفي البيوع روايتان فالاول مخفف والثاني فيه تشديد وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة بتحريم اكل جميع حشرات الارض كالقار والذباب والدود المنقر عن معدته او الذئب يسهل تمييزه مع قول مالك بكراهته دون تحريمه ويصح حمل ذلك على حالين ومن ذلك الاثمة الثلاثة ان الجراد يؤكل ميتا على كل حال مع قول مالك انه لا يؤكل منه ما مات خف انفه من

غير بسبب يصنعه فالأول مخفف والثاني فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي يحل أكل القنفذ مع قول أبي حنيفة وأحمد بتحريمه ومع قول مالك لا بأس بأكل الخلد والحيات إذا ذكيت والخلد دابة عمياء تشبه الفار فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في أصح قولييه أنه يحرم أكل ابن ياروي مع قول مالك أنه مكروه فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قولييه أن الله الرحيم حرام مع قول مالك أنها مكروهة فقط ومع قول أحمد في إحدى روايتيه أنها مباحة وفي الأخرى أنها حرام فالأول الرابع مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال يرجع إلى اجتماع المجتهدين ومن ذلك في حنيفة لا يؤكل من حيوان البحر إلا السمك وما كان من جنسه خاصة مع قول مالك أنه يجوز أكل غير السمك من السرطان وكتب السماء والضفدع وخنزيره لكن الخنزير مكروه عنده وروى أنه توقف فيه ومع قول أحمد يؤكل جميع ما في البحر إلا التمساح والضفدع والكرسم ويفتقر غير السمك عنده إلى الذكاة كخنزير البحر وكتبه وإنسانه ومع قول بعض أصحاب الشافعي وهو الأصح عندهم أنه يؤكل جميع ما في البحر وقال بعضهم لا يؤكل إلا السمك وقال بعضهم لا يؤكل كلب الماء ولا خنزيره ولا فأرته ولا عقربه ولا حيتته وكل ماله شبهة في البر لا يؤكل وسارح بعض الشافعية أن كل ما في البحر حلال إلا التمساح والضفدع والحية والسرطان والسحفاة فالأول مشدد والثاني وما بعده فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ظاهر الآيات والأخبار يعطي اختصاص حل السمك فقط لأنه هو المستطاب الذي أمر الله تعالى علينا به ووجه قول مالك الأخذ بقوله تعالى أحل لكم صيد البحر فشمل كل ما فيه إلا الخنزير وأوحى التحريم وهو مبني على أن الأحكام تدور على الأسامي أو الذوات وقد سئل مالك عن الخنزير هل يحل فقال هو حرام فقبل له أنه من البحر فقال إن الله حرم لحم الخنزير وأنتم سميتموه خنزيرا وبقيته وجوه الأقوال ظاهرة من كونه في كتب الفقه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بكراهة أكل لحم الجلالة من بقرة وشاة وغيرهما مع قول أحمد بتحريم أكل لحمها ولبنها وبيضها فالأول فيه تخفيف وهو خاص بأصحاب الحاجات والثاني مشدد وهو خاص بأهل الرفاهية فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي أنه يجوز للضطر أكل الميتة ولا يجب مع قول غيره أنه يجب فالأول مخفف والثاني مشدد على قاعدة ما كان ممنوعا منه ثم جاز وجب ووجه الأول مراعاة ترجيح تحريم الميتة ووجه الثاني مراعاة ترجيح ما يدفع الهلاك عن العبد فالأول خاص بالأكابرة المتورعين المشددين والثاني خاص بالأصاغر فكان لسان حال الأكابر يقول لما ترك أكل الميتة تنزهها بطوننا عن أكل النجاسة من حيث أنها محل نظر الله اليها كما ورد وكان لسان حال الأصاغر يقول إن مراعاة بقاء نفوس من حيث أنها ودیعة لله عندي أولى من مراعاة أكل النجاسة فإن الله تعالى يحب بقاء العالم أكثر من ذهابه قال تعالى لا تلتقوا بأبديكم إلى التهلكة وقال تعالى وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وقد تقدم أن داود عليه الصلوة والسلام لم يأبى

بيت المقدس كان كل شيء بناه يهدم فسكا الى الله عز وجل فادعى الله تعالى اليه ان يبيتي لا يقوم
بناؤه على يدي من سفك الدماء فقال يا رب اليس ذلك في سبيلك يعني الجهاد فقال الله تعالى
بلى ولكن اليسوا بعبادي انتهى ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي في احد قوليه انه لا يجوز
له اى للمضطر الشبع وانما ياكل سد الرمق مع قول مالك واخذ في احدي روايتيه انه يشبع
ومع قول الشافعي في ارجح قوليه انه ان توقع حلا لا قريبا لم يجز غير سد الرمق ومع قوله ان ينقطع
في طريق يشبع ويتزود فالاول فيه تشديد وهو خاص بالاكابر والثاني فيه تخفيف وهو خاص
بالاصاغر الذين لا يقدرين على شدة الجوع ووجه الراجح من قول الشافعي العمل بقاعدة ما حاز
للضرورة يتقدر بقدرها ووجه جواز التزود منها الاخذ لنفسه بالاحتياط فقد لا يجد شيئا بعد
ذلك ياكله حتى يشرف على الهلاك ومن ذلك قول مالك واكثر اصحاب الشافعي وجماعة من اصحاب
ابي حنيفة ان المضطر اذا وجد ميتة وطعام الغدير ياكل طعام الغدير اذا كان غائبا بشرط
الصمان ويترك الميتة مع قول جماعة من اصحاب ابي حنيفة وبعض اصحاب الشافعي انه ياكل
الميتة فالاول مشدد في اجتناب الميتة والثاني مشدد في اجتناب مال الغدير فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول ان الغالب سهولة بذل العبد طعامه للمضطر وعدم توقفه في ذلك فقد علم
الميتة ووجه الثاني ان الميتة لا تتبعه فيها لاحد من المخلوق في الدنيا ولا في الآخرة فكان اكلها اخف
من اكل طعام الغدير ولو حصل باكلها بعض مرض في الجسد فيرجى الشفاء منه بالمداواة ان شاء الله
تعالى وقدر على شخص من ارباب الاحوال في الخليل ايام حصد الماء وهو ينهش في دجاجة مبيسة
فتظرت اليه شرا فقال لي استعذ بالله تعالى من زمان صار الفقير فيه يقدر
الميتة على ما في ايدي الناس ومن ذلك اتفاق الاثمة الاربعة على تعذر تطهير الدهن المائل اذا
تجسس ان ثمنه حرام مع قول بعضهم ان الدهن يطهر بنفسه فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكذلك اتفقوا على جواز الاستصباح به مع قول الشافعي انه لا يجوز
الاستصباح به فيحمل كلام المانم في المسئلتين على حال اهل الرقاهية من الاغنياء ويحمل كلام
الجوز على اهل الضرورات ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي بابا حجة الشحوم التي حرمها
الله تعالى على اليهود اذا تولى ذبح ما هي فيه يهودي مع قول مالك في احدي روايتيه انها
تحرم وفي الرواية الاخرى انها مكروهة وهما كالروايتين عن احمد واختار جماعة من اصحاب
التحريم وجماعة الكراهة منهم الخ في فالاول مخفف ومقابل له من التحريم مشدد ومن الكراهة
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه هذه الاقوال ظاهر ومن ذلك قول ابي
حنيفة ان من اضطر الى شرب الخمر لعطش او دواء له شرها وهو احد اقوال الشافعي مع قول الشافعي
في اصح قوليه المنع مطلقا مع قوله في القول الاخر انه يجوز للعطش ولا يجوز للتداوي واختار
جماعة فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول ان الضرورات تبين المحظورات ووجه الثاني ان الله تعالى حرم شراب الخمر ولم يصرح
لنا بجواز شرها بالعطش او دواء فنقف عن الشر ان شراب يقطع النظر عن كون ذلك مباحا ونقوب

منه ونستغفر الله تعالى ويصم حمل الاباحة على حال الا صاغر والمنع على حال الا كابر ووجه المنع
في التداوى دون العطش قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى لم يجعل شفاء امي شيئا حرام
عليها ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز لمن من بيستان غيره وهو غير محوط ان يأكل
من فاكهة الرطبة من غير ضرورة الا باذن مالكه وامام مع الضرورة فيما كل بشرط الضمان مع قول
احمد في احدي روايتيه انه يباح له الاكل من غير ضرورة ولا ضمان عليه وصع قوله في الرواية
الاخرى انه يباح للضرورة ولا ضمان عليه فالاول مشاهد وهو احوط للدين والثاني مخفف
وهو خاص بعوام الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة باستحباب
ضيافة المسلم للمسلم اذا مر على قريته ولم تكن ذات سوق ولم يكن به ضرورة دون الوجوب مع
قول احمد بوجوب الضيافة المذكورة لكن الوجوب ليلة واحدة والثالث مستحب ومقتضى امتنع
من الواجب صار عليه ديناً فالاول مخفف خاص بأحد الناس والثاني مشدد خاص باهل المروءات
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه مطالبة الضيف بحق ضيافته تعليم اخيه الكريم والمروءة وطلب
تخليص ذمة اخيه من تبعة اخلاقه بحقه شأن من المروءة اسقاط ذلك الحق بعد ترتيبه
في ذمة المضيف ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان اطيب الكسب الزراعة والصناعة مع
قول الشافعي في اظهر قولييه ان افضل الكسب التجارة ووجه القولين ظاهر مارجع الى الا خلاص
وكثرة النفع المتعدى الى الناس قد مر وما يشهد لكل من القولين والله تعالى اعلم

كتاب الصيد والذبائح

اجمعوا على ان الذبائح المعتد بها ذبيحة المسلم العاقل الذي يتاقي منه الذبح سواء الذكور والانثى
وكذلك اجمعوا على تحريم ذبائح الكفار غير اهل الكتاب وعلى ان الزكوة تصم بكل ما اجر الدم وحصل
به قطع الحلق والمري من سكين وسيف ونزاجير وحجر وقصب له حل يقطع كما يقطع السلام المحرد
واتفقوا على انه لو ابان الراس لم يحرم ذلك المذبح وقال سعيد بن المسيب يحرم ووجه هذا القول
انه ليس على كيفية الذبح المشروع وكذلك اتفقوا على ان السنة ان تحم الا بيل قاشمة معقولة
وعلى ان تذبح البقر والغنم مضطجعة واتفقوا على جواز الاصطياد بالجوارح المعلة كالكلب و
الفهد والصقر والشاهين والبازي الا الكلب الاسود عند احمد كما سيأتي وعن ابن عمر و
ما هدا انه لا يجوز الا بالكلب فقط ولو رمى طائراً فخرجه فسقط الى الارض فوجده ميتاً حل
باتفاق الاربعة فهذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمد ذلك قول
الائمة الثلاثة انه لا يجوز الذكوة بالسن والظفر مع قول ابي حنيفة تصم اذا كانا منفصلين يعني
عن الذبائح فالاول مشدد ودليله النهي عن الذبح بهما والثاني فيه تخفيف وجهه اذا كانا منفصلين
انهما يظهران الدم بخلافهما متصلين فان حركتهما تكون ضعيفة لا تكاد تقطع الحلقوم والمري
فيؤدي ذلك الى تعديب الحيوان وعدم الاسراع في الذبح المأمور به حتى قال بعض
العلماء انه يشترط في الذبح ان لا يرفع السكين لسنها مثلاً ومقتى رفعها ثم عاد حرمت الذبيحة
فاخبرهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك يجب قطع هذه الاربعة وهي الحلقوم

والمرئ والودجان مع قول الشافعي انه يجب قطع الحلقوم والمرئ فقط ومع قول ابى حنيفة انه
يجب قطع ثلاثة من الحلقوم والمرئ والودجان فالاول فيه تشديد والثاني مخفف وما بعده فيه
تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه ما ظاهر فان كلامه ما خرج للدم الذي يضر بقاؤه
في الذبيحة ولو مع بطء ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي انه لو ذبح الحيوان من قفاه وبقي
فيه حياة مستقرة عند قطع الحلقوم حل والا فلا وتعرف حياة المستقرة بالحركة الشديدة مع
خروج الدم وقال مالك واحد لا تحل بحال فالاول مخفف والثاني مشددة ووجه الاول معروف
ووجه الثاني انه خلاف الذبح المشروع ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو ذبح ما يذبح
او ذبح ما يذبح حل مع الكراهة مع قول مالك انه لو ذبح بعيرا او خروشا من غير ضرورة لم يركب
وحله بعض اصحابه على الكراهة فالاول فيه تخفيف والثاني تشديد ان لم يحصل على
الكراهة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه التحريم انه ذبح غير مشروع وكل عمل لا يوفق
الشريعة فهو غير صحيح فلا يحل ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو ذبح حيوانا ما كولا
فوجد في جوفه جنينا ميتا حل اكله مع قول ابى حنيفة انه لا يحل فالاول محمول على حال من
طابت نفسه باكله مع العمل بمحدث ذكاة الجنين بذكاة امه والثاني فيه تشديد محمول على حال
من لم تطب نفسه باكله ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز الاصطياد بالكلب المعلم
سواء كان اسودا او غيره وبغيره من الجوارح المعلقة مع قول احمد انه لا يحل صيد كلب الاسود
ومع قول ابن عمر ومجاهد انه لا يجوز الاصطياد الا بالكلب فقط فالاول مخفف والثاني فيه
تشديد وكذلك الثالث ووجه استثناء الكلب الاسود ما ورد من انه شيطان وصيد الشيطان
رجس لانه لا كتاب له ولو كان له كتاب لحل صيده كذبجه فافهم ووجه قول ابن عمر ومجاهد ان
الاصطياد بالكلب هو الوارد في الاحاديث وان كان المراد بالكلب كل ما فيه ثكلب فشمع السبع
وغيره مع انه ورد ما يشهد للتسمية السبع كلب اللهم سلط عليه كلبا من كلابك فسلط الله تعالى
عليه السبع فاكله ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يشترط مع كون الكلب المعلم اذا استرسل
على الصيد يطلبه واذا انزجر عنه انزجروا اذا شلاه استشلى كونه اذا اخذ الصيد امسكه على
الصائد وخلي بينه وبينه مع قول مالك ان ذلك لا يشترط فالاول فيه تخفيف والثاني فيه
تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني حصول الانقياد للصائد بثلاثة شروط الاول
فكان فعل الجارح اذا اجتمعت الثلاثة فعل الصائد ووجه الاول انه لا يحصل كمال الانقياد
الا بكونه بمسك الصيد للصائد ويخلي بينه وبينه ولا ياكل منه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول ابى حنيفة واحدا انه يشترط في الجارح ان تتكرر منه الشرط مرات حتى يسمى معلما
واقل ذلك مرتان مع قول مالك والشافعي ان ذلك يحصل بمرة واحدة فالاول فيه تشديد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على حال اهل الورد والثاني على غيرهم
ومن ذلك قول الشافعي باستحباب التسمية عند ارسال الجارح على الصيد
وانه لو تركها ولو عامدا لم يجرم مع قول ابى حنيفة انها شرط في حال كونه ذاكرا فان تركها

ناسيا حل عامدا فلا ومع قول مالك انه ان تعمد تركها لم يحل وان نسي ففيه سر وابتان ومع قول
احمد في اظهر رواياته انه ان تركها عند لم يسأل الكلب الرمي لم يحل الاكل من ذلك الصيد على
الاطلاق عما كان الترك اوسمها ومع قول داود والشعبي وابو ثور ان التسمية شرط في الاباحة
بكل حال فاذا ترك التسمية عامدا وناسيا لم تؤكل تلك الذبيحة فالاول مخفف والثاني والرابع مشدد
والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والاحاديث تشهد لجميع الاقوال فان الامر بالتسمية
يشمل الوجوب والندب فاقوم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الكلب لو عقر الصيد
ولم يقتله ثم ادرك وفيه حياة مستقرة فمات قبل ان يسع الزمان الزكاة حل مع قول ابى
حنيفة انه لا يحل فالاول مخفف والثاني والرابع مشدد واللاق باهل الورع الثاني واللاق
بغيرهم الاول ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك في اشهر روايتيهما والشافعي في اصح قوليه ان الجارح
لو قتل الصيد بثقله حل مع قول احمد وابى يوسف ومحمد وغيرهم لا يحل فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان واللاق باهل الخصاصة الاول وباهل الرفاهية
الثاني ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي في ارجح قوليه واحمد ان الكلب المعلم لو اكل من
الصيد حرم وكذا ما صاده قبل ذلك مما لم يأكل منه مع قول مالك والشافعي في القول الاخر انه يحل
فالاول مشدد خاص باهل الورع والثاني مخفف خاص باحد الناس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان جارحة الطير في الاكل كالكلب مع قول ابى حنيفة انه لا يحرم
ما اكلت منه جارحة الطير فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
قول الشافعي في اصح قوليه واحمد انه لورم صيدا وارسل عليه كلبا فنقده وغاب عنه
شتم وجد ميتا والعقر مما يجوز ان يموت به لم يحل به مع قول ابى حنيفة انه ان
وجد في يومه حل او بعد يومه لم يحل واختار جماعة من اصحاب الشافعي الحل لصحة الحديث
فيه فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
انه لو نصب اجولة فوقع فيها صيد ومات لم يحل مع قول ابى حنيفة انه ان كان فيها سلاح فقتله
بحر حل فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة انه لو تحش انسى لم يقدر عليه فنكاته حيشا فماتت ذكاته الوضئ مع قول مالك ان ذكاته
في الحلق واللثة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهرا
ومن ذلك قول الشافعي واحمد في احدي روايتيه انه لورم صيدا فنقده نصفين حل كل واحد من
القطعتين بكل حال مع قول ابى حنيفة انها لا يحلان الا ان كانتا سواء ومع قول مالك ان كانت
القطعة التي مع الراس اقل لم تحل وان كانت اكثر حلت ولم تحل الاخرى فالاول مخفف والثاني
فيه تشديد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال ما جمع لاجتهاد
المجتهدين ومن ذلك قول الشافعي ومالك في احدي روايتيه انه لو ارسل الكلب على الصيد
فوجره فلم ينزجر ونزاه في عدوه لم يحل اكله مع قول ابى حنيفة واحمد يحله فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهرا ومن ذلك قول الائمة

الثلاثة أنه لو اقلت الصيد من يده لم يزل ملكه عنه مع قول أحمد أنه إذا بعد في البرية نزل ملكه عنه فالأول مخفف والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكل واحد وجه أجم إلى ما ظهر للجمهور من ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو صاد طائر أربيا وجعله في برج فصار إلى برج غيره لم يزل ملكه عنه مع قول مالك أنه إن لم يكن أنس ببرجه بطول مكته صار ملكا لمز انتقل إلى برج فأن عاد إلى برج عاد إلى ملكه فالأول مخفف والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

ولنشرع في مبحث البيوع وما بعده من بيع النكاح والمباح إلى آخر أبواب الفقه على وجه الاختصار في ذكر مسائل الخلاف وتوجيهها جدا فلا يطول الكتاب وتيسر كتابته على غالب الناس فاقول وبالله التوفيق والهداية وهو حسبي ونعم الوكيل

كتاب البيوع

اجتمع العلماء كلهم على حل البيع وتخريم الربا واتفقوا على أن البيع يصح من كل بالغ عاقل مختار مطلق التصرف وعلى أنه لا يصح بيع المجنون هذا ما وجدته من مسائل الأئمة والافتقار في البناء وأما المسائل التي اختلفوا فيها فمن ذلك قول الإمام الشافعي ومالك أنه لا يصح بيع الصبي مع قول أبي حنيفة وأحمد أنه يصح إذا كان مميزا في باب البيع لكن أبو حنيفة يشترط في انعقاد البيع أن يكون من الولي وأحمد يشترط في الانعقاد أن يكون الولي فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف بشرط الاذن المذكور فرجع الأمر في ذلك إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول العمل بظاهر قوله تعالى ولا تؤثروا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما الآية والتصرف في البيع والشرع في معنى إعطاء السفهاء المال لاستلزام البيع والشرع لبذل المال والجامع بينهما نقص العقل الموقف لكل منهما في ضاعة المال في غير طريقه الشرعي ووجه الثاني أن العمل في ذلك على إذن الولي لا على الصبي فصح البيع لأن الصبي حينئذ كاللذال والعاقبة غيره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح بيع المكره مع قول أبي حنيفة بصحته فالأول مشدد ودليله الأحاديث الصحيحة في ذلك والثاني مخفف ووجه الأخذ بظاهر الحال لأنه لا اطلاع لنا على صحة الأكره لرجوعه إلى طي قلب العبد فقد يكون عنده قدرة على احتمال الضرب أو الحبس خلا ما ظهر لنا من العجز وقد صرح لنا بالبيع لما رأى لنفسه في ذلك من الخطر والمصلحة لا سيما أن قبض الثمن مختار فسادناه على ذلك لتخصسه من عقوبة الظالم له بحبس وغيره وجعلنا الأئمة على الظالم فقط دون المشتري ويصح الحاق الأئمة بالمشتري أيضا حيث علم بالأكره ومن ذلك قول الشافعي في إرجع قوله وأبي حنيفة وأحمد في أحادي الروايتين عنهما أنه لا ينعقد البيع بالمعاطاة مع قول مالك أن البيع ينعقد بها واختاره ابن الصبان والنووي وجماعة من الشافعية وهو قول الشافعي الآخر وقول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى عنهما فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم إنما البيع عن تراض والرضا خفي فاعتبروا بديل على ذلك من اللفظ لا سيما أن وقع تنازع بعد ذلك بين البائعين

والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثاني والثالث راجع إلى اجتهاد المجتهد بحسب اختلاف مراتب الناس في تعظيم أصول الدنيا وهوانها عليهم ورؤيتهم الحظ الأوفر لا خيهم أولا أنفسهم كما تقدم الكلام عليه في الكلام على خيار المجلس ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن الخيار إذا شرط إلى الليل لم يدخل الليل في الخيار مع قول أبي حنيفة إن الليل يدخل في ذلك فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف وتوسعة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يلزم البيع إذا مضت مدة الخيار من غير اختيار فسخ ولا إجازة مع قول مالك إن البيع لا يلزم بمجرد مضى المدة بل لا بد من اختيار أو إجازة فالأول مخفف والثاني فيه تشديد واحتياط للدين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بفساد البيع إذا باعه سلعة وشرط أنه لم يقبضه الثمن في ثلاثة أيام فلا بيع بينهما وذلك لفساد الشرط وكذلك القول فيما إذا قال البايع بعثك على أني إن رددت عليك الثمن بعد ثلثة أيام فلا بيع بينهما مع قول أبي حنيفة بصحة البيع ويكون القول الأول لأجل اثبات خيار المشتري وحده ويكون الثاني لأثبات خيار البايع وحده وكذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يلزم تسليمه الثمن في مدة الخيار مع قول مالك أنه يلزم فالأول في المسئلتين الأولتين مشدد وقول أبي حنيفة فيهما مخفف والأول في المسئلة الثالثة مخفف والثاني فيهما مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه المسائل الثلاث ظاهر في كتب الفقه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من ثبت له الخيار فسخ البيع في حضور صاحبه وفي غيبته مع قول أبي حنيفة ليس له فسخه إلا بحضور صاحبه فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن صاحبه لما رضى أخيه بالخيار فكانه أذن له في الفسخ متى شاء فلا يحتاج إلى حضوره عند الفسخ ووجه الثاني أنه قد يدبر له عند حضوره غير ذلك فراجع أبو حنيفة الاحتياط في صحة الفسخ ويسمى الأول على حال الكابر الذين يرون لأخيهم الحظ الأوفر وحمل الثاني على حال من كان بالضد من ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه إذا شرط خيار مجهول في البيع بطل البيع والشرط مع قول مالك يجوز وتضرب له مدة كمدة خيار مثله في العادة ومع ظاهر قول أحمد بصحة ما ومع قول ابن أبي ليلى بصحة البيع وبطلان الشرط فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف والرابع مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول فساد البيع والشرط بفساد الشرط ووجه قول مالك ظاهر في وجه قول أحمد بصحة ما قام عنده من طريق اجتهاده ووجه قول ابن أبي ليلى إن البيع قد انعقد بالصيغة ولزم فلا يؤثر فيه بعد ذلك الشرط الفاسد ثم إن هذا كله راجع إلى اجتهاد المجتهد فإني لم أر له حليلا ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من له أزمات ^{الخيار} ينتقل الحق إلى وارثه مع قول أبي حنيفة إن الخيار يسقط بموته وفي الوقت ينتقل الملك فيه إلى المشتري في مدة الخيار إن كان البائت البائت وتوجيه ذلك من كونه في كتب الفقه بقا صيله ونفاربعه فلا يطيل بذكره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز للبائت وطعاً تجارية في مدة الخيار ولا يجوز ذلك للمشتري مع قول أحمد أنه لا يحل وطوعه للبائت ولا للمشتري فالأول مخفف

والثاني مشدداً فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن انتقال تلك البائع عن الجارية
لم يثبت إلا بانقضاء مدة الخيار فكأنها لم تخرج عن ملكه ووجه امتناع المشتري من الوطء
توقف حله على الاستبراء ولم يوجد وجه قول أحمد كون الوطء لا يجوز الاقدام عليه إلا مع تحقق
صحة الملك ولم يوجد ذلك في مدة الخيار فافهم ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم والحمد لله رب العالمين

باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز

اجمعوا على صحة بيع العين الطاهرة واتفقوا على أنه لا يجوز بيع أم الولد خلافاً لداود وبه قال علي وابن
عباس وكذلك اتفقوا على عدم جواز بيع ما لا يقدم على تسليمه كالطير في الهواء والسمك في البحر
والعبد الأبق خلافاً لابن عمر رضي الله عنهما في قوله بجواز بيع الأبق وعن عشرين
عبد العزيز وابن أبي ليلى أنها أجاز بيع الطير في الهواء والسمك في بركة عظيمة وإن احتج في أخذه
إلى مؤنة كبيرة واجمعوا ببيع المسك وكذلك فآرته أن انفصلت من حي عند الشافعي واتفقوا
على لبن المرأة طاهر وعلى شراء المصحف وإنما اختلفوا في بيعه هذا ما وجدته من مسائل
الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يجوز بيع
العين الخمسة في نفسها كالكلب والخنزير والخمر السرجين فإن تلف الكلب أو تلف فلا قيمة له و
كذلك لا يصح عند الثلاثة بيع النجس ولو غسل بالماء مع قول أبي يوسف أنه يجوز بيع الدهن
النجس ولو لم يغسل ومع قوله أيضاً أنه يصح بيع الكلب والسرجين وإن يוכל المسلم ذمياً في بيع الخمر
والنبيذ وفي ابتاعهما ومع قول بعض أصحاب مالك بجواز بيع الكلب مطلقاً وقول بعضهم
أنه مكروه ومع قول بعضهم يجوز بيع الكلب المأذون في أمساكه فالأول مشدد والثاني فيه
تخفيف والثالث مخفف والرابع فيه تشديد والخامس مفصل ولكل من هذه الأقوال وجه بحسب
اجتهاد صاحبه مع أنه لم يرد لنا دليل صريح على منع بيع السرجين بخلاف الخمر ويصح حمل قول
أبي يوسف يجوز للمسلم أن يكل ذمياً في بيع الخمر على كونه كان يرى أن الوكيل غير سفير محض و
الحديث إنما لعن بائعها وهو هنا الذم لا المسلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز بيع
المدير مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز إذا كان المدير مطلقاً فالأول مخفف والثاني
مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والأول خاص بالأصاغر الذين قد يحتاجون إلى ثمن المدير
بعد التدبير فيكون توسعة الأئمة عليه بجواز بيع المدير وشره ثمنه في ضروراته رحمة به وذلك أحق
من حقوق المدير ووجه الثاني أن ربط النية مع الله تعالى بالتدبير لا يجوز الرجوع فيها وهو خاص بالأكابر
من الأولياء والأمراء فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز بيع الوقف مع قول أبي حنيفة
أنه يجوز بيعه ما لم يتصل به حكم حاكم أو يخرج الوقف عن مخرج الوصايا فالأول مشدد
والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والأول خاص بالأكابر كما في المسئلة قبلها
والثاني خاص بالأصاغر فافهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يجوز بيع لبن المرأة مع قول
أبي حنيفة أنه لا يجوز بيعه فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول دخول بيعه

في ضمن قوله تعالى فان أرضعن لكم فائقهن اجورهن اي ثمن لبنهن واجرة حضائهن
 للطفل فقوله تعالى فائقهن اجورهن مؤذن بصحة بيعه ووجه الثاني انه لا يحتاج الى لبن
 الأدمية في العادة الا الأدميون ومن المعروف ان تسقى المرأة لبنها الولد اخيها المسلم بلا ثمن لشرف
 النوع الانساني ومن ذلك قول الشافعي واحمد في احري روايته انه يجوز بيع دوسر مكة
 لكونها فتحت صلحا مع قول ابي حنيفة واحمد في با صح روايته انه لا يصح بيعها ولا اجارتها
 وان فتحت صلحا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول تقرير النبي صلى الله عليه وسلم عقيل على بيعة دوسر لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم
 وعلى والعباس الى المدينة ووجه الثاني ان مكة حضرة الله تعالى الخاصة فلا ينبغي بيعها
 ولا اجارتها كما لا يجوز بيع المسجد ولا اجارته ادبا مع الله تعالى ان يرى العبد له ملكا مع الله
 تعالى في حضرته على الكشف والشهود فان البيع انما شرع بالا صالة لمن هو في حجاب عن ربه عز وجل
 ولو ان ذلك الحجاب رفع لم يشهد الا الله فليس يبيع ولذلك قال بعض الصوفية ان الانبياء والاولياء
 لا زكاة عليهم لرفع حجابهم فلا يشهدون لهم مع الله تعالى ملكا انتهى وان كان الجسم هو
 على خلافه اذ لا بد من اجراء الاحكام على العبد من حيث الجزء البشري فاقم ومن ذلك
 قول الشافعي في سرجم قوله انه لا يصح بيع ما لا يملكه بغير اذن مالكه مع قول ابي حنيفة و
 احمد في احري روايته انه يصح ويوقف على اجازة مالكه وهو التقديم من قول الشافعي بخلاف
 الشراء فانه لا يوقف على الاجازة عند ابي حنيفة ومع قول مالك انه يوقف البيع والشراء على
 الاجازة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه
 الاول ظاهر فان الاجازة تلحق ذلك ببيع ما يملك حال العقد انما ذلك تقديم وتأخير
 ومن ذلك قول الشافعي ومحمد بن الحسن انه لا يجوز بيع ما لم يستقر ملكه عليه مطلقا قبل قبضه
 عقارا كان او منقولا مع قول ابي حنيفة يجوز بيع العقار قبل القبض ومع قول مالك لا يجوز بيع
 الطعام قبل القبض واما ما سواه فيجوز ومع قول احمد ان كان المبيع مكيلا او موزونا او معدودا لم
 يجز بيه قبل قبضه وان كان غير ذلك فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه
 تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول هي الشارح عن بيع ما لم يقبض ووجه الثاني
 ان العقار لا يخاف تغيره غالبا بعد وقوع البيع وقبل القبض ووجه قول مالك غلبة التغير على الطعام
 بخلاف ما سواه ووجه قول احمد سهولة قبض المكيل والموزون والمعدود عادة فلا يتعذر عليه
 القبض ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان القبض في المنقول يكون بالنقل وفيما لا ينقل كالعقار والثمار
 على الاشجار بالتخلية مع قول ابي حنيفة ان القبض يكون في الجميع بالتخلية ووجه القولين
 ظاهر اما الاول فلان المنقول يسهل دخوله في اليد فكان قبضه لا يحصل الا بالنقل بخلاف
 العقار ووجه الثاني ان البائع اذا خلى بين المشتري وبين المبيع فقد ملكه منه فحصل الغرض
 من النقل بذلك ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز بيع عين مجهولة كعبد من عبيد
 او ثوب من اثواب مع قول ابي حنيفة انه يجوز بيع عبد من ثلاثة اعيان او ثوب من ثلاثة ابواب

بشرط الخيار دون ملزاد على الثلاثة فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ووجه القولين ظاهر لأن شرط الخيار يرجع الأمر إلى الرضا فكان المشتري رضى بالعيب إن
كان هناك عيب ومن ذلك قول مالك والشافعي في إرجاع القولين أنه لا يصح بيع العيبين
الفاصلة عن العاقلين ولم توجب طما مع قول أبي حنيفة أنها نكصم ويثبت للمشتري الخيار عند
الرؤية وبه قال أحمد في أصح الرايتين عنه واختلف أصحاب الحنفية فيها إذا لم يذكر الجنس والنوع
كقوله بعثك ما في كمي فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ويصح حمل الأول على بيع ما يغلب فيه التغييرين مدة العقد والرؤية والثاني على ما لم
يغلب تغييره وبه قال بعض الشافعية ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح بيع الأعشى وشراؤه
وأجارته ورهنه وهبته ويثبت له الخيار إذا المساء مع قول الشافعي في إرجع قوليه أنه لا يصح بيعه
ولا شراؤه إلا إذا كان رأى شيئا قبل العسي مما لا يتغير كالحديد فالأول مخفف والثاني مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول حديث أنما البيع عن تراض وقد رضى الأعشى بذلك ووجه
الثاني قصور الأعشى عن إدراك الجيد والردى فربما ندبهم إذا خبره الغير برذاعة لونه مثلا
ويحتاج إلى ردده مع الحياء والمجمل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح بيع الباقلاء
في قشرة الأعلى مع قول أبي حنيفة بمجازه فالأول مشدد خاص بأهل الورع والثاني مخفف
خاص بعوام الناس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بصحة بيع
الخطبة بسنيلها مع قول الشافعي في إرجع قوليه أنه لا يصح فالأول مخفف خاص بالعوام
والثاني مشدد خاص بالأكابر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
أنه يصح بيع النخل في كوارته أن شوهده مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز بيع النخل فالأول مخفف
خاص بالعمامة والثاني مشدد خاص بالأكابر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وطريق الإنسان
في لانتها عبه أن يتصبه من صاحبه وذلك لأنه لا ينضب بعدد ولا وزن ولا كيل فخرج عن
موضوع المبيعات ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز بيع اللبن في الضرع مع قول مالك
بجواز بيعه أيا ما معلومة إذا عرفت قلدها فبالأول مشدد ودليله الحديث الصحيح في ذلك
والثاني مخفف لنسأله غالب الناس به أيا ما معلومة غالباً بل رأينا من يسأله بلبن بقرته الشهر
وأكثر بطريق الإباحة أو الهبة والأول خاص بالأكابر من أهل الورع والثاني خاص بالعمامة
حيث طار ما به نفس الباييم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بإباحة بيع المصحف من غير كراهة
مع قول أحمد والثاني في إرجع قوليه بكراهته وصرح ابن قيم الجوزية بالتحريم فالأول
مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن البيع حقيقة أنها هو الجلد والورق وأما القرآن فليس
هو إلا في الورق ووجه الثاني أنه لا يعقل انفصال اللفاظ عن المعاني فكره البيع
لدخول معاني القرآن في ضمن ذلك تخيلاً لا سيما وقد جعله أهل السنة والجماعة حقيقة
كلام الله وإن كان المطن به واقعا منافع فصح وأكثر من ذلك الآية لا ولا يسطر في كتاب ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح بيع العنب لعاصم الخمر مع الكراهة مع

قول احمد بعدم الصحة فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد ووجه الاول ان المقاصد هي التي
يواحد بها العبد فاما الوسائل فقد يجال بين العبد وبينها فلذلك كان بيع العنب لمن يريد ان
يعصره خرا غير حرام لعدم تحققنا انه يتمكن من عصرة وكان الحسن البصري يقول لا بأس ببيع
العنب لعاصر الخمر وكان سفيان الثوري يقول بيع الحلال لمن شئت ووجه الثاني سد الباب
لان ما يتوصل به الى الحرام فهو حرام ولو بالقصد كما لو نظر انسان الى ثوب موضوع في طاق على ظن
انه امرأة اجنبية فانه يحرم عليه فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بتحريم اجرة ضرب
الفحل مع قول مالك بجواز اخذ العوض على ضرب الفحل فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بجواز التفريق بين الاخوين في
البيع مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه حصول التاذي
لكل منهما فهو يشبه التفريق بين الام وولدها قبل البلوغ فرجع الامر الى مرتبة الميزان و
من ذلك قول الائمة الثلاثة اذا باع عبد بشرط العتق صح البيع مع قول ابي حنيفة في المشهور
انه لا يصح ووجه الاول ان الشارع ناظر الى حصول العتق ووجه الثاني الاخذ بالا احتياط للعموم
فهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط فلم يستثنى العتق فيما ظفر به قائل هذا القول من
الحديث والانسان متبع ما هو مشهور فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة يحرم التفريق في
البيع بين الام والولد قبل البلوغ مع قول ابي حنيفة بصحة البيع مع تحريم التفريق قبل البلوغ
فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان

باب تفريق الصفقة وما يفسد البيع

اتفقوا على انه لو باع عبد بشرط الولاء لم يصح وعن الاصطحي من اصحاب السانعي انه يصح
البيع ويبطل الشرط نظير ما قاله الحسن وابن ابي ليلى والنخعي انه لو باع دارا بشرط ان يسكنها
البائع من انه يجوز البيع ويفسد الشرط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان والله تعالى اعلم

باب الربا

اجمعوا على ان الاعيان المنصوص على تحريم الربوا فيها سبعة الذهب والفضة والبر والشعير والتمر
والزبيب والملم اذا علمت ذلك فقد اجمع المسلمون كلهم على انه لا يجوز بيع الذهب بالذهب منفردا
والورق بالورق منفردا تبرها ومصرورها وحليها الا مثلا بمثل وزنا بوزن يدابيد ويحجر نسيئة واتفقوا
على انه لا يجوز بيع الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملم بالملم اذا كان
بعبارة امثلا بمثل ويدابيد ويجوز بيع التمر بالملم والملم بالتمر متفاضلين يدابيد هذا ما وجدته
من مسائل الاجماع والاتفاق واما اختلافوا فيه فمن ذلك قول الشافعي العلة في تحريم الربا
في الذهب والفضة كونهما من الاثمان او من جنس الاثمان مع قول ابي حنيفة ان علة الربا
فيهما كونهما موزونين جنس فيجرم الربا في سائر الموزونات واما العلة في تحريم الربا في البر والشعير
والتمر والزبيب في القول المجدي للشافعي فهي كونها مطعنة فيجوز الربا في الممر

العذب والأدهان على الأصح وقال في القديم أنها مطعومة أو مكيلة أو موزونة وقال أهل الظاهر
 الربا غير معلل وهو مخصص بالمنصوص عليه فقط وقال أبو حنيفة العلة فيها كونها مكيلة
 في جنس قال مالك العلة وما يصلح للقوت من جنس وعن أحمد روايتان أحدهما كقول الشافعي
 والثانية كقول أبي حنيفة وقال ربيعة كل ما يتجب فيه الزكاة فهو يبيح فلا يجوز بيع بعير
 ببعيرين وقال جماعة من الصحابة أن الربا خاص بالنسبة فلا يجره التفاضل انتهى وتوجيه
 هذه الأقوال ظاهر عند رباها فاعلم بذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز بيع بعض
 الدواب المغشوقة ببعض ويجوز أن يشتري بها سلعة مع قول أبو حنيفة أنه إن كان الغش قليلا
 جاز فالأول مشدد خاص بأهل الذمة من قاعدة مدحجة ودرهم والثاني مخفف خاص بعوام
 الناس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا ربا في الحديد والرصاص
 وما أشبههما لأن العلة في الذهب والفضة الثمنية كما مر مع قول أبي حنيفة وأحمد في ظاهر
 الروايتين أن الربا يتعدى إلى النحاس والرصاص وما أشبههما فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول تخصيص الشارع الذهب والفضة بالذكر في الرب
 دور غيرهما ووجه الثاني إلحاق الحديد والنحاس بهما في الجنسية والصفة قوله
 فنسب فيهما الحلول والمساواة والتقابل قبل التفرق إذا باع جنسا بجنس ومن ذلك قول
 الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز بيع حيوان يئكل بلع من جنسه مع قول أبي حنيفة أن ذلك جائز
 والأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول النظر لعل الجنسية
 ووجه الثاني عدم النظر إليها فلا يكون عند الحيوان من جنس اللحم إلا إذا ذبح وما لم يذبح فهو جنس
 آخر ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا يجوز بيع دقيق الخطة بمثل مع قول أحمد بجواز
 ربه قول أبي حنيفة أنه يجوز بيع أحدهما بالآخر إذا استويا في النعومة والخشونة فالأول
 مندد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القول في ذلك
 الوجهين في المسئلة قبلها في المثلية وعدمها والله تعالى أعلم بالصواب

باب بيع الأصول والثمار

اتفقوا على أنه يدخل في بيع الدار الأرض وكل بناء حتى حائطها إلا المنقول كالدلو والبكرة والسريد
 ويدخل الأبواب المصنوعة وحلقها والأجانات والرف والسلم المسمر وكذلك اتفقوا على أنه
 إذا باع غدا أو جارية وعليها ثياب لم تدخل في البيع وكذلك اتفقوا على أنه لا يدخل في بيع الدابة
 الحبل والمقود والنجار وكذلك اتفقوا على أنه إذا قال بعثك شجرة هذا البستان إلا سربها
 صر وبيع الأوزاعي أنه لا يصح هذا ما وجدته من مسائل الأئمة والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه
 من ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا باع نخلا وعليها طلع مؤبر دخل في البيع أو غير مؤبر
 لم يدرى ما دخل مع قول أبي حنيفة أنه يكون للبائع بكل حال ومع قول ابن أبي ليلى إن الثمرة
 لا يشتري بكل حال فالأول مفصل والثاني والثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الشق الأول من قول الأئمة الثلاثة أن الطلع قد صار ظاهرا مبرشا فدخل في البيع بقب

النجاة عكس الشق الثاني ووجه قول أبي حنيفة أن البيع وقع على جملة النجاة فشمط طلوعها سواء ظهر أم لم يظهر ومن هذا يعلم توجيه قول ابن أبي ليلى والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا باع الثمرة الظاهرة مع ما يظهر بعد ذلك لم يسم البيع مع قوله أنه يسم فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن النقد قد شتمل على معلوم ومجهول قد لا يخرج به الله تعالى من الشجرة ووجه الثاني العمل بحسن الظن بالله تعالى وبمساعدة العبد لأخيه بالجزء من الثمن المقابل للذي يخرج به الله من الثمرة ونظير ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا باع شجرة واستثنى غصنا منها لم يسم مع قول مالك أنه يجوز ذلك فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول عسر تخليص ذلك الغصن من الشجرة من غير زيادة ولا نقص من مجاوزة الأغصان وهو خاص بالأكابير من أهل الوسر ووجه الثاني المساعدة بمثل ذلك عادة فصم استثناء الغصن والله أعلم

باب بيع المصرة والرد بالعيب

اتفق الأئمة على أن التصرية في الأبل والبقر والغنم على وجه التدليس على المشتري حرام وكذلك اتفقوا على أن البايع إذا قال للمشتري أمسك المبيع وخذا رش العيب لم يجز للمشتري على ذلك وإن قال له المشتري لم يجز البايع وكذلك اتفقوا على أن المشتري إذا تلقى البائع فسلم عليه قبل الرد لم يسقط حقه من الرد خلافاً لمحمد بن الحسن واتفقوا على أنه إذا اشترى عبداً على أنه كافر فخرج أنه مسلم ثبت له الخيار واتفقوا على أنه إذا ملك عبده مالا وباعه وقلنا أنه أي العبد يملك لم يدخل ماله في البيع إلا أن يشترطه المشتري وقال الحسن البصري يدخل ماله في مطلق البيع تبعاله وكذا لو عتقه وحكي ذلك عن مالك هذا ما وجدته من مسائل اتفاق الأئمة الأربعة وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة يثبت الخيار في بيع المصرة مع قول أبي حنيفة بعد مبنوته فيه فالأول مخفف على المشتري مشدد على البايع والثاني عكسه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول وقوع التدليس من البائع فمخفف عن المشتري ودونه ووجه الثاني ظاهر وهكذا القول في سائر ما شدد فيه العلماء لأن قصدهم التنفير من الوقوع في الخوف على بعضهم بعضاً ومن رؤية الخطأ أو فرادى أنفسهم دون إخوانهم انتهى ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن الرد بالعيب على التراضي مع قول مالك والشافعي أنه على الفور فالأول مخفف خاص بالأكابير الذين لا خوف عندهم على أحد من إيمانهم ولا يرحمون أنفسهم على إيمانهم والثاني مشدد خاص بالأصاغر الذين يرون الخطأ أو فرادى أنفسهم ولا يكاد أحد منهم يرى الخطأ أو فرادى أخيه وربما رأى الخطأ أو فرادى أخيه ثم يتغير الحال عليه بعد ذلك فكان اشتراط الفورية أحوط لديهم فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والثالثي أنه إذا وجد بالبيع عيب بعد قبض المبيع والتمس منه لم يثبت الخيار للمشتري مع قول الإمام مالك وإن عهدة الرقبة إلى ثلثة أيام إلا في الجور والمبرص ويجوز أن يفسر في سنة فيثبت له الخيار إذا مضت سنة أو لأول سنة من ثلثة أو أربع سنوات وفيه جاءت الأحاديث والثاني من فصل ووجهه أنه تفصيل

في الشق الأول من كلام مالك الجري على قاعدة الخيار في البيع ووجهه في الشق الثاني من كلامه القياس على قالوه في باب خيار النكاح في العنة فانهم ضربوا لها هناك سنة وايضا فان اقل مدة يزول فيها الجذام والبرص والمجنون اذا طرأ مدة سنة وهناك يبين انه مستحكم فيثبت به الخيار والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

باب البيوع المنهى عنها

اتفق ائمة على تحريم بيع المحاضر للبادي على الصورة المشهورة في كتب الفقه ولكن اتفقوا على تحريم احتكار الاقوات وهو ان يبتاع طعاما في الغلاء ثم يمسكه ليزداد ثمنه ولكن اتفقوا على تحريم التجش على تحريم بيع الكالئ بالكالئ وهو بيع الدين بالدين هذا ما وجدته من مسائل الفقهاء واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من اغتر بالتجش واشترى فشرأه صحيح وان اثم الغارم قول مالك بطلان الشراء فالاول مشدد في تحريم التجش فقط دون الشراء والثاني مشدد فيهما فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان القرية لا امر خارج عن عين المبيع ووجه الثاني شدة التقدير من الوقوع في مثل ذلك سد الباب التجش المعنى عنه كما اشار اليه حديث انما البيع عن تراض اه اذ لو اطعم المشتري على ان المبيع لا يسوى الثمن مع تلك الزيادة التي خدع بها الناجش لما اشتراه ومن ذلك قول الشافعي بجواز بيع العينة مع الكراهة وذلك بان يبيع سلعة بثمن الى اجل ثم يشتريها من مشتريها نقدا باقل من ذلك مع قول ابي حنيفة ومالك واحمد بعدم جواز ذلك فالاول مخفف خاص بالعسوام والثاني مشدد خاص بالكابر من اهل التورع فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان كلا من البائع والمشتري باع واشترى فحتمل وظاهر الشريعة يشهد لهما بالصحة ووجه الثاني مراعاة الباطن في غش المشتري الثاني وموافقته على فعل السفهاء والله اعلم ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي بتحريم التسعير مع قول مالك انه اذا خالف واحد من اهل السوق بزيادة او نقصان يقال له اما ان تبيع بسعر السوق واما ان تنزل عنهم فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول سد باب التحكم على الناس في اموالهم التي اباح الحق تعالى لهم التصرف فيها كيف شاءوا ولو كثرت الفائدة وهو خاص بالاصاغر الذين غلب على قلوبهم حب الدنيا وهم اكثر الناس في كل زمان ووجه الثاني سد باب الخوف والجور على الناس الوارد ذمه في الشريعة في نحو حديث لا يكمل ايمان احدكم حتى يحب لاختيه ما يحب لنفسه وهو خاص بالكابر الذين لم يغلب عليهم حب الدنيا وطهرهم الله من محبتها المذمومة بالكلية والله اعلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان بيع المكروه لا يصح مع قول ابي حنيفة انه ان كان المكروه له هو السلطان لم يصح البيع او غير السلطان صح البيع ثم ان سعر السلطان على الناس فيلزم رجل متاعه وهو لا يريد بيعه فهو مكروه فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اطلاق الاكراه في الاحاديث فلم تفرق بين اكراه السلطان وعذيره ووجه الثاني ضعف جانب غير السلطان عن فعل ما يصح به الاكراه وهو قوله

عن كراهه بالشرع والسياسة بخلاف السلطان الأعظم فإن القاضي وغيره يعجزون عن رده
إذا كره أحد من رعيته لاسيما أن نظرياً لكونه أتم نظر من رعيته وأكثر شفقة من بما رأى
المصلحة في كراهه شخص على بيع ماله والله تعالى أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك يجوز
بيع الكلب مع الكراهة فإن بيع كلب لم يفسخ البيع أن أمكن الانتفاع به عندهما وقال الشافعي
وأحمد لا يصح بيع الكلب بوجه من الوجوه ولا قيمة له إن قتل أو تلف فالأول مخفف
والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الشافعي عن ثبته لا يلزم منه عدم
صحة بيعه نظرياً ورجح في كسب الحجام فإن الحجاماة جائزة وكسبها مكروه ووجه الثاني أن النوى
عن أكل ثمن الكلب يقتضي عدم صحة بيعه لندور الحاجة إلى بيعه لكثرة الكلاب في كل زمان
ومكان مع قول جمهور الأئمة بنجاستها وخبثها وأمر الشارع بالغسل من فضلاتها سبع مرات
أحدان بالتراب الطهور ويصح حمل القولين على حالين فمن احتاج إلى كلب لماشية أو حراسة
دار فله شراؤه ومن لا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم

باب بيع المراجعة

اتفقوا على جواز بيع المراجعة بصورتها المشهورة وتقولون كره ذلك ابن عباس وابن عمر ولم يجوزه
اسحاق بن راهويه وكذلك اتفقوا على أنه إذا اشترى بثمن مؤجل لم يجز بمطلق بل يجب البيان
وقال الأوزاعي يلزم العقد إذا طلق ويثبت الثمن في ذممه مؤجلاً وقال الأئمة الأربعة يثبت
للمشتري الخيار إذا لم يعلم بالتأجيل ووجه هذه المسائل ظاهرهم بين مخفف ومشدد على البائع
أو على المشتري بحسب مداركهم والله تعالى أعلم بالصواب

باب اختلاف المتبايعين وهلاك المبيع

اتفق الأئمة الأربعة رضي الله تعالى عنهم على أنه إذا حصل بين المتبايعين اتفاق في قدر الثمن
ولا بدنية تخالفها ما وجرت به من مسائل الاتفاق في الباب وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول
الأمام الشافعي أنه يبدأ بيمين البائع مع قول أبي حنيفة أنه يبدأ بيمين المشتري فالأول مشدد على
البائع والثاني مخفف على البائع ووجه كل من القولين أن أحدهما قصد الخطأ أو فر لنفسه من أخيه
فلذلك غلط الأئمة عليه بالبداءة باليمين فافهم ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد في أحد
روايتيهما أن المبيع إذا كان هالكاً واختلفا في قدر ثمنه تخالفاً ففسخ البيع ورجع بقية المبيع
إن كان متقوماً وإن كان مثلياً وجب على المشتري مثله مع قول أبي حنيفة أنه لا تخالف
على هلاك المبيع والقول قول المشتري وقال زفر بن زهير القول قول المشتري بكل حال وقال
الشعبي وابن سريج إن القول قول البائع فالأول مشدد وقول أبي حنيفة مخفف لعدم وجود
العين التي تخالفاً لجلها ووجه قول أبي ثور ومن قرأ المشتري معه الطاهر ووجه قول الشعبي
وابن سريج أن البائع هو المال الأصلي فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في
أحد القولين أنه إذا باع عينا بثمن في الذمة ثم اختلفا فقال البائع لا أسلم المبيع
حتى أقبض الثمن وقال المشتري في الثمن مثله إن البائع يجبر على تسليم المبيع ثم يجبر المشتري

على تسليم الثمن مع قول أبي حنيفة ومالك إن المشتري يجبر أو لا فالأول مشدد على البائع لكون أصل
المبيع له والثاني مشدد على المشتري مع كونه فرجا عن البائع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول أبي حنيفة والشافعي إن المبيع إذا تلف بائنه سماوية قبل القبض انفسخ
البيع مع قول مالك وأحمد إن المبيع إذا لم يكن مكبلا ولا موزونا ولا معدودا فهو من ضمان المشتري
فالأول مشدد على البائع والثاني مشدد على المشتري فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
أن المبيع لم يدخل في يد المشتري فلا يستحق المشتري الثمن لعدم المثل ووجه الثاني أن البائع
أذن له في قبضه فله من حين بقاء اللفظ أو بالعاطاة صار في يد المشتري وحياته ولو لم يقبضه
ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي إن المبيع إذا تلفه البائع انفسخ البيع كالتلف بالأفة
مع قول أحمد إن المبيع لا ينفسخ بل على البائع قيمته إن كان متقوما ومثله إن كان مثليا
فالأول مشدد في الفسخ والثاني مشدد في الغرم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
أن المتلف هو الله تعالى حقيقة فكانه تلف بائنه سماوية فلا غرم عليه من قيمة أو مثل واحد
نظر إلى أن البائع برز منه الفعل فعليه القيمة والمثل وإن كان فعل البائع من جملة أفعال الله
تعالى فإن له تعالى الفعل بلا واسطة والفعل بلا واسطة فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة
والشافعي في أصح قوليه إن المبيع إذا كان حرة فتلفت بعد التخلية إنها من ضمان المشتري مع
قول مالك إن كان المتلف أقل من الثلث فهو من ضمان المشتري أو الثلث فما زاد فهو من ضمان
البائع ومع قول أحمد إنها إن تلفت بئنه سماوية كانت من ضمان البائع أو ينهب أو سرقة
فمن ضمان المشتري فالأول مدد وبالضمان على المشتري لأنه المقصر في القبض بعد التخلية والثاني
مفصل وكن الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الشق الأول من كلام مالك أن النقص
إذا كان أقل من الثلث يحتمل المشتري عادة بخلاف الثلث فأكثر فانه لا يحتمل ووجه الشق
الأول من كلام أحمد أن التلف بالأمر السماوي بعد التخلية ليس كالتلف به بعد القبض فكان
من ضمان البائع ووجه الشق الثاني في كلامه أن التلف بعد التخلية كالتلف بعد
القبض فكان من ضمان المشتري فإن البيع قد صح قبل التلف وإنما القبض من تمام البيع
كإتمامه لا غير وأصل

باب أسلمة والقرض

اتفق الأئمة على أن أسلمة يصح ب ستة شروط يكون في مجلس معلوم بصفة معلومة ومدة معلومة
معلوم وأجل معلوم وطرفة مقدار رأس المال وتسمية مكان التسليم إذا كان لحملة مؤنة كركب
أو حنيئة يسمى هذا التابع شرطا وبإحدى الأئمة يسمى لا زميا وكذلك اتفقوا على جواز أسلمة
في المديارات والمديونات والمندوبات التي تضبط بالوصف وكذلك اتفقوا على حواجه
في المديارات التي لا سداوت أحاديها كالجوز واللوز البيض إلا في رواية أحمد وكذلك
اتفقوا على أن أسلمة سرور باليه وبنيان من أن أسلمة على نفس إلى أجل فلا يحل له
أن يعتمده عند بعض الدين قبل لأجل لمعجل إليه في رواية أحمد أيضا أن يحل له قبل

الاجل بعضه ويؤخر الباقي الى اجل اخر وعلى انه لا يحل له ان ياخذ قبل الاجل بعضه عيبنا
 وبعضه عرضا وعلى انه لا بأس اذا حل الاجل ان ياخذ منه البعض ويسقط البعض ويؤخره الى
 اجل اخر هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق، وأما ما اختلف فيه الاثمة فمن ذلك قول ابي
 حنيفة لا يجوز السلم فيما يتفاوت كالمزاج والبطيخ لا وزنا ولا عددا مع قول مالك يجوز ذلك مطلقا
 ومع قول الشافعي يجوز وزنا ومع قول احمد في شهر ربيعته انه يجوز مطلقا عددا قال احمد
 وما اصله الكيل لا يجوز السلم فيه وزنا وما اصله الوزن لا يجوز السلم فيه كيلا فالاول مشدد
 مائل الى الورع والثاني مخفف مائل الى الترخيص ولكل منهما رجال والثالث مفصل فيه نوع
 تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي انه يجوز السلم حالا ومؤجلا مع قول
 ابي حنيفة ومالك واحمد انه لا يجوز السلم حالا بل لابد فيه من اجل ولو مدة يسيرة فالاول مخفف
 بترك الاجل والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان السلم في اصله
 بيع والبيع يجوز حالا ومؤجلا فكذا السلم ووجه الثاني انه بيع عين في الذمة الغالب فيه
 التاجيل فانصرف الحكم اليه ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد رجمه هو الصحابة والتابعين
 انه يجوز السلم والقرض في الحيوان من الرقيق والبهائم والطيور ما عدا الجارية التي يحل وطؤها للمقترض
 مع قول ابي حنيفة انه لا يصح السلم في الحيوان ولا اقراضه ومع قول المزني وابن جرير الطبري
 يجوز قرض الاماء اللواتي يجوز للمقترض وطؤها من الاول مخفف على الناس وقول ابي حنيفة
 مشدد وقول المزني وابن جرير مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول صحة الاحاديث
 فيه ووجه الثاني سرعة موت الحيوان او ابقائه او اضلاله وتفسير جوده مثله لبرده اليه فان المثلية
 في مثل ذلك عزيزة والاجود المأمور به شرعا لا تنضم غالب النفوس به ووجه الثالث
 استبعاد وقوع المقترض في وطء الجارية من غير ملك البضع على القول بعدم الملك
 بالقض فهو محمول على الكابر من اهل الدين كما ان مقابله محمول على حال رعاء الناس فافهم
 ومن ذلك قول مالك يجوز البيع الى الحصاد والنيرون والمهرجان وعيد النصارى والجدار
 مع قول ابي حنيفة والشافعي واحمد في اظهر روايته ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف خاص
 بالا صاغرا الى الحاجات والضرورات والرخص الثاني مشدد خاص باهر الاحبالي والورع
 ورؤية المحظ الاور من عالمهم فلا يحتاج مثل دوة الى تعيين اجل على التحديد بل هم من اخوانهم
 المسلمين على الراحة لهم بخلاف صاغر الذين يرون المحظ الاور لانفسهم فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان فاعلم ذاك ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز السلم في اللحم مع قول ابي حنيفة
 ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف لشدة حاجة غالب الناس اليه وطرا لملهم وان احدهم
 يعيش الى وقت لك الاجل مثلا والثاني مشدد خاص بالا كابر الذين يهدون في اكل اللحم ويقصر
 املهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي بانه لا يجوز السلم
 في الخبز مع مالك يجوز السلم فيه وفي كفايته النار فالاول مشدد خاص بالا كابر من
 اهل الورع والى مخفف خاص بالا صاغر الذين تمس حاجتهم ومن ذلك للضيفين ونحوهم

فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد انه لا يجوز السلم الا فيما كان موجودا عنده
عقد السلم وغلب على الظن وجوده عند المحل مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز الا اذا كانت
موجودة من حين العقد الى المحل فالاول فيه تخفيف خاص بالا صغار الذين تمس حاجتهم الى مثل
ذلك ويشق عليهم الصبر والثاني مشدد خاص بالكابر الذين يجتاطون لآخيتهم فربما
فقد ذلك بعد عقد السلم واستمر ذلك الى وقت المحل فصار المسلم اليه في مشقة من جهة الوفاء
بما اسلم اليه فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز السلم
في المحاور النفيسة النادرة الوجود مع قول مالك يجوز ذلك فالاول مشدد خاص باهل العوام
والثاني مخفف خاص بالعوام الذين يرمون انفسهم على الشجر وقت الحاجة ويقولون لكل شيء
وقت فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي واحمد بسنن الاشارة
التولية في السلم بخلاف البيع مع قول مالك يجوز ذلك فالاول مشدد خاص باهل الودع الذين
يريدون دخول الضرر في عقد السلم فلا يضمن اليه امر اخر والثاني مخفف خاص بالعوام الذين
لا يلتفتون الى مثل ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك ان القرض اذا اجل
يلزم مع قوله الاثمة الثلاثة انه لا يلزم التاجيل بل له المطالبة به متى شاء فالاول مشدد
خاص بمن يرى وجوب الوفاء بالوعد والثاني مخفف خاص بمن لا يرى وجوب ذلك من العامة
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز قرض الخبز مع قول ابي حنيفة
ان ذلك لا يجوز بحال فالاول مخفف خاص بالعوام والثاني مشدد خاص بالكابر من اهل الودع
الذين يخافون ان يكون ذلك من جملة الربا بالناء الموحدة فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الشافعي في اصح الوجهين انه لا يجوز قرض الخبز عددا ويجوز وزنا وهو
احدى الروايتين عن احمد مع قول مالك انه يجوز بيع الخبز بالخبز تحريا فالاول فيه تشديد
خاص بالكابر والثاني فيه تخفيف خاص بالعامة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول الشافعي واحمد يجوز قبول المقرض هدية ممن اقترض منه شيئا واكل طعامه وشرب
ذلك من سائر الانتفاعات بمال المقرض اذا جرت عادة بذلك قبل القرض بل ولو لم تجر في قول
الشافعي مع قول ابي حنيفة ومالك بجرم ذلك وان لم يشترطه وحمل الشافعي حديث كل قرض جر
نقعا فهو ربا على ما اذا اشترط ذلك فان كان من غير شرط فهو جائز وعبارة الروضة واذا
هدى المقرض للمقرض هدية جاز قبولها بلا كراهة ويستحب للمقرض ان يرد ما اقترض
للمقرض الصحيح في ذلك ولا يكره للمقرض اخذها انتهى فالاول مخفف خاص باهل الحاجة من العوام
والثاني مشدد خاص باهل الودع نظير ما قالوه في هدية القاضي بحكم التفصيل في ذلك فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك انه اذا كان لشخص دين على اخر من جهة بيع
او قرض مؤجل بمدة فليس له ان يرجع في التاجيل بل يلزمه ان يصبر الى تلك المدة التي
احكامها اركان ذلك بركار القرض مؤجلا فذلك في الاجل وبذلك قال ابو حنيفة الا في الجناية والقرض
منه اذ لا يملك الشافعي ان لا يرجع في التاجيل بل له المطالبة قبل ذلك الاجل الثاني اذا حال لا يؤجل

فالأول مشدّد خاص بالكابر من أهل الوفاء بالوعد والثاني مخفف خاص بعوام الناس الذين يرجعون
في أقوالهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم والحمد لله رب العالمين

كتاب الرهن

اتفق الفقهاء على أن الرهن جائز في السفر والحضر قال داود هو مختص بالسفر ووجه قول داود
أن المسافر كالمفقود فيحتاج صاحب الدين إلى وثيقة لا يملكها الحاضر فإن القلب مطمئن من جهته
غالباً هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الإمام مالك رحمه الله
الرهن يلزم بالقبول وإن لم يقبض ولكن يجبر الراهن على التسليم مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد
أنه لا يلزم الرهن إلا بقبضه فالأول مشدّد على المرتهن مخفف على الراهن والثاني عكسه فيجعل
الأول على حال أهل الصدق الذين لا يتغيرون فيما يقولونه كالأولياء والعلماء ويجعل الثاني
على من كان بالضد من ذلك فمن يريد المحظ أو فرأى نفسه دون أخيه ولا يحتاج إلى آخرته
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فتأمله ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح رهن المشاع مع
قول أبي حنيفة أنه لا يصح وسواء عند الثلاثة كان مما يقسم كالعقار أو كالعبد هو جائز ووجه
الأول كونه مما يصح بيعه وكل ما يصح بيعه جائز رهناً ووجه الثاني عسر العتق فيه على المرتهن غالباً
لقلة من يرغب في شراء المشاع إذا حثيتم إلى البيع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فمن الأئمة من
رأى الاحتياط للراهن ومنهم من رأى الاحتياط للمرتهن ومن ذلك قول الشافعي أن استدانة
الرهن في يد المرتهن ليست بشرط مع قول أبي حنيفة ومالك أنها شرط فنقح خرج الرهن من
يد المرتهن على أي وجه كان بطل الرهن إلا أن أبا حنيفة يقول إن الرهن إذا عاد بوديعة أو عارية
لم يبطل فالأول مخفف على الراهن مشدّد على المرتهن والثاني عكسه بالشرط المذكور في قول
أبي حنيفة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكن الأول خاص بالعوام الذين لا يحتاجون لديهم
كل ذلك الاحتياط والثاني خاص بالكابر الذين يحتاجون لديهم فإن المرتهن ما أخذ الرهن
الأسيلة إلى تحصيل حقه فإذا خرج من يده فكانه لم يرتهن شيئاً فكان المرتهن شرط في
رضاه بالرهن سلامة العاقبة وذلك ليجده فيبيعه عند الحاجة ومن ذلك قول مالك في المشرك
والشافعي في أراجيح الأقوال أنه إذا رهن عبد أو ثمة عتقه فإن كان موثقاً بعتقه فله قيمته
يوم عتقه ويكون رهناً وإن كان معسراً لم ينفذ وفي قول آخر مالك أنه إن طرأ له مال أو قضى
المرتهن ما عليه نفذ العتق وما وافقه قول مالك الآخر والأول قال أبو حنيفة وأحمد ينفذ العتق
على كل حال لكن قال أبو حنيفة إن العبد الموهون يسعى في قيمته للمرتهن حال عساره سيده
فالأول والثاني فيهما ما تخفيف على العتق بما فيهما من التفصيل والثالث مشدّد عليه وعلى العبد هو
قول أبي حنيفة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول موافقة القواعد الشرعية في التقرب إلى
الله تعالى من إخراج الصدقة بالعتق بخلاف المعسر فإن من ولازمة غالباً صعوبة التقرب بعتق
عبد لا سيما عند الحاجة إليه ولا ينشرح الصدر إليه فهو إلى الرمد أقرب من القبول و
وجه الثاني كون السيد هو الذي تلفظ بالعتق اختياراً منه والشارع منشور إلى الشفقة والرحمة

بالإبراء فاء بدليل قوله صلى الله عليه وسلم وهو فحضر لصلوة وما ملكت إيمانكم أي حافظوا على
الصلوة واستوصوا عما صكت إيمانكم خيرا من أن القاتل بالحكم على السيد بالعقوق قاتل
ر عوب نفية عليه أن كان مؤسرا وعلى العبدان كان سيده معسرا كما أمر فمافات من حق المرتقن
سني والله تعالى أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد إن أدارهن شيئا على مائة ثم
قرضه مائة أخرى وأراد جعل الرهن على الدين جميعا لم يجز مع قول مالك بالجواز وجه الأول
أن الرهن لا يرم بالدين الأول والعين المرهونة رقيقة من جهة المائة الأولى فلا تكون وثيقة للدين
آخر ووجه الثاني أن المرتقن قد رضى بذلك ثم وثيقة عن الدين بل له ترك الرهن أصلا
كما سبأ كان الراهن والمرقن من الصلحاء والأصدفاء فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول مالك والشافعي وأحمد لا يصح الرهن على الحق قبل وجوبه مع قول أبي حنيفة أنه يصح
في الأول مخفف خاص من يجذب عليه عدم الرد فخرج عليه أن يتصرف في أخرج ماله لمن ليس له عنه
حق والثالث خاص بالأكابر الذين يتصرفون في مالهم بحسب ما يرونه أحوط لدينهم لأن الدنيا
لا تساوي عندهم جناح بعوضة بل لو قدر أنه رهن عداخيه شيئا قبل ترتيب الحق عليه ثم
أكل المرتقن منه أو تلفه لم تنكسر منه شقرة ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد إن الراهن
أخذ من الرهن أن المرتقن يبيعه عند حلول الدين به ثم دفعه للمرتقن جائز مع قول
الله أفعى به لا يجوز المرتقن أن يبيع المرهون بغير إذن الراهن أو وكيله بأذن المرتقن فإن أبي
أحمد والحاكم يفتون بالدين أو ببيع المرهون فالأول مخفف على المرتقن خاص بكل المؤمنين
والثاني يرون الخطأ لا وفر لا حريم ولا بندون على ما يتصرف أخوهم فيه بماله في الدنيا والآخرة
والثالث يرون أنهم كتمهم في أموالهم بأنفسهم بالخطأ لا وفر في الدنيا والآخرة
والرابع خاص بمن كان الصدق مما ذكرنا فربما نسب المرتقن إلى عدم بيعه بالخطأ لا وفر
والخمس يرون فبعض بينهما النزاع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك
وحنابلة أنه إذا حتما أدارهن والمرقن في فرد الدين الذي حصل به الرهن والتبيل فربما
أمر الرهن بميناء كان قال الراهن رهنه على جسمائة درهم وقال المرتقن رهنه على ألف
ورقيمة لمرقن يشاء أي أي الربادن على جسمائة مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد
أن التوبل فور الراهن فما بد له مع بمينة من ألفا وجسمائة درهم وإذا دفع إلى المرتقن
ما حلف عليه أخذ به فالأول مشدد على الراهن مخفف على المرتقن والثاني عكسه فزجه
إلى المرتقن الثاني من حيث احتياط المال الراهن ومنهم من احتياط المال المرتقن دون
الراهن فزجه بالأصاغر والأكابر يرون الخطأ لا وفر لا يرون والأصاغر بالعكس
وذلك قول أبي حنيفة أن الرهن مضمون على كل حال بأقل الأصددين
والثالث يرون الذي هو رقيقة عليه مع قول مالك أن يظهر هلاكه كالحبوان المع
والرابع يرون أنه يوجب هلاكه كالمعدن يوجب فلا يهيل بوله فيه إلا أن يخرجه
والخمس يرون أن الراهن يوجب الرهن كسائر الأمانات يظهر

بالتعديك ومع قول شريح والحسن والشعبي ان الرهن مضمون بالحق كله حتى لو كان فيه الرهن
درهما والحق عشرة آلاف ثم تلف الرهن سقط الحق كله فقول ابي حنيفة مستند وقول مالك
مفصل وقول الشافعي واحمد مخفف وقول القاضي شريح والحسن والشعبي بالشد من الكس
فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكل من هذه الاقوال وجه لا يخفى على من له فهم فمن ذلك
قول مالك ان المرتهن اذا ادعى هلاك الرهن وكان مما يخفى بان اتفقا على القيمة فلا كلام
وان اتفقا على الصفة واختلفا في القيمة سئل اهل الخبرة عن قيمة ما هذه صفتها ونحوها
قول ابي حنيفة ان القول غير المرتهن في القيمة مع يمينه ومع قول الشافعي ان القول بطلان
فالأول مفصل والثاني مشدد على المرتهن باليمين والثالث مخفف على العامه راجع
الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

كتاب التقليل والحج

اتفق الائمة على ان بينة الاعسار تسعه بعد الحبس وعلى ان الاسباب ترجحه
الصغر والرق والجنون وعلى ان الغلام اذا بلغ غير رشيد لم يسلم اليه ما يله وسائر احواله
من صاحب المال الرشيد سلم اليه هذا ما وجدته من مسائل لا اتفاق دامها
فمن ذلك قول الشافعي ومالك واحمد ان الحجر على مجلس طلب المراءاة حاله يدان المدين
مستحق على الحاكم وان له صعه من التصرف حتى لا يضر بالدعاء وان اليه كم يسيرون المدين
امنعه من بيعها ويقسمها بين عرائه بالخصص مع قول ابي حنيفة ان البعير يبيعه
بل يحبس حتى يقضى الدين وان كان له مال لم يصره كما لم يملكه ولا يبيعه
يكون ماله دراهم ودينه دراهم فيقضيه القاضي فادبه واوله عسره من سائر
صنعه من التصرف في ماله لمصلحة الغراء تخليص الذمتة وهوذا هو الحاكم الذي يملكه
من المجلس الثاني مشدد عليه بالحبس مخفف عليه بعدم المبادرة الى بيع ماله قبل الحبس
من كان عبده تمره وامتناعه من اداء الحق فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن زاد قوله
في اظهر قوليه انه لا ينفذ تصرفات المجلس في ماله بعد الحجر عليه بيمينه ولا يبيعه
قوله احمد في احدي روايتيه انه لا ينفذ تصرفه الا في الغنوة خاصة ومع قوله
انه لا يحجر عليه في تصرفه وان حكمه به باخر لم ينفذ تصرفه له شيكركه في
الحجر عليه صحه تصرفاته كرها سواء اضمنت الفسخ او لم تضمن وان وجد الحجر عليه
بهم يحتمل الصبر كالسحر والبرق والندم والعق ودخل في ماله في بيعه وبيعه
والا يملكه ونحو ذلك فالاول مستند ودخل المجلس لعولهم في بيعه وبيعه
وهو من الدين والى ان يبيعه تخفف بصحة العتق والله ان يبيعه من
في حاله رايا ابن فرهم المطالب به وروى في يمينه ولا يحبس الحجر عليه
فما ليس هو له انما حتى يفسخ بيمينه وروى في يمينه ولا يحبس الحجر عليه
اذا بيعه وهو باللفظ

ومخفف فيه كما ترى ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه لو كان عند المفلس سلعة وأدركها
 صاحبها ولم يكن البائع قبض من ثمنها شيئا والمفلس حي فصاحبها أحق بها من الغراء فيفوز
 باخذها ومنهم مع قول أبي حنيفة أن صاحبها كاحد الغراء فيقاسمون فيها فلو وجدها صاحبها
 بعد موت المفلس ولم يكن قبض من ثمنها شيئا فقال الثلاثة صاحبها أسوة للغراء وقال الشافعي
 وحده أنه أحق بها فالأول مخفف على صاحب السلعة مشدد على الغراء والثاني عكسه كالأول في
 المسئلة الثانية فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول في المسئلة الأولى الحديث الصحيح
 في ذلك ووجه الثاني فيها أن السلعة صارت ملكا للمفلس لفرق بينهما وبين غيرها من سائر
 أمواله فصار صاحبها كاحد الناس ولعل صاحبها لو يبلغه الحديث ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة أن المفلس إذا قرب بين بعد الحج تعلق ذلك الدين بدينه ولم يشارك المقر له الغراء الذين
 لا حجر عليه كإجلهم مع قول الشافعي أنه يشاركهم بشرطه فالأول مشدد على المقر له والثاني مخفف
 عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول تقصير المقر له في الفحص هل على المفلس دين لغيره
 أم لا ووجه الثاني أن حكم الحج يشمل الدين الذي قبله والذي بعده على حد سواء مع أنه ربما يكون
 سماعي لا قرار المذكور ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه إذا ثبت عسر المفلس عند الحاكم
 أخرجه الحاكم من الحبس ولو بغير إذن الغراء وحال بينه وبينهم فلا يجبر حبه بعد ذلك ولو لا
 علة زمنه بل يمهل حتى يوسر مع قول أبي حنيفة أن الحاكم يخرج من الحبس ولا يحول بينه وبين
 مائة بعد خروجه فيلزمونه ويمنعون من التصرف ويأخذون فضل كسبه بالخصص فالأول
 مخفف عن المفلس مشدد على الغراء والثاني عكسه مع الأخذ بالاحتياط والمساورة لبراءة ذمة
 المحبس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن البينة
 بأشهر أسرارهم قبل الحبس مع الظاهر من ذهب أبي حنيفة أنها لا تستمع إلا بعد الحبس
 لأن مخفف على المفلس والثاني عكسه ولكن يحسم الأول على حال أهل الدين والورع المتأقين
 في حشر الخلائق ويجعل الثاني على من كان بالصد من ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن المفلس إذا قام بينة بأعسار لا يحلف بعد ذلك
 مع قوله مالك والشافعي أنه يحلف بطلب الغراء فالأول مخفف على المفلس محمول على ما إذا كان
 باليمين والورع والثاني مشدد عليه محمول على ما إذا كان بالصد من ذلك فرجع الأمر إلى
 مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن بلوغ الغلام يكون بالاحتلام أو الانزال فان لم
 يرس حتى يتم له ثمان عشرة سنة وقبل سبع عشرة سنة وأما بلوغ الجارية فبالحجب والاختام
 أو بالانجاب أو الفحش يتم لها ثمان عشرة سنة أو سبع عشرة سنة مع قول مالك والشافعي وأحمد
 أن البلاء أربع عشرة سنة أو خروج المني والحيض والحبل فالأول معصية حذرة
 عدم القول بتكليفه والثاني جازم فيه الأخذ بالاحتياط فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه من منها الاستفراق من الأئمة المجتهدين ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه إن كان لا يرضى
 الحكم بالبلوغ مع قول مالك وأحمد أنه يقتضيه ومع الأصح من ذهب إليه أن نبات العانة

يقضي الحكم ببلوغ ولد الكافر دون المسلم فالاول مخفف على المكلفين والثاني مشدد عليهم
والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان التكليف الواجب قامها شديد
فلا تجب على المكلف الا بعد بلوغه يقينا لان نبات العانة يحتمل ان يكون من شدة حرارة البدن
ويقول الحديث في ذلك مؤل ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط للمكلف ليفوز بثواب التكليف
ويؤاظب عليها اذا اعتقد وجوبها عليه وان لم تكن واجبة عليه في نفس الامر ووجه الثالث ظاهر
تجديلا لاخذ الجزية وحصول الصغار والذل للكافر ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك واحمد ان
الرشد في الغلام اصلح ماله ولم ير اعوانا فسقا ولا عدالة مع قول الشافعي ان الرشد صلاح الدين
والمال ولا فرق بين الجارية والغلام في ذلك وقال مالك لا ينفك الحجر عنها ولو بلغت رشيدة حتى
تتزوج ويدخل بها الزوج وتكون حافظة لها كما كانت قبل التزويج وقال احمد في المختار من وليته
انه لا فرق في حد الرشد بين الغلام والجارية والرواية الثانية كقول مالك ونزاد حتى يحول عليها
حول عنده او تلد ولذا فالاول مخفف لعدم اشتراط صلاح الدين ووجهه ان الباب معقود في الرشد
في الاموال ومن غيرها من الصلوة والزكاة والصوم ونحو ذلك فاذا اصلح ماله جاز تسليم ماله اليه
شرعا ولو كان غير مصلح لغير ذلك من امور دينه وهذا نظير قول عبد الله بن عباس انه
تقبل شهادة من عهد منه صدق الحديث ولو فسق من جهة اخرى والقول الثاني مشدد
ووجهه ان من تساهل بترك الصلوة او شرب الخمر فلا يعبد منه ان يصنع ماله في غير طاعة
الله فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكذلك الحكم في توجيه بلوغ الجارية فمنهم من احتفظ وبالفرد
في صفات الرشد ومنهم خفف في ذلك ويصح حل ذلك على جالين فمن الجوارى من لا يظهر رشدها
بسر بلوغها ومنهم من لا يظهر رشدها الا بعد التزويج ومعرفة تربيها في مال الزوج في
غيبتها وحضوره ولو تلد ومنهم من لا يظهر رشدها الا بعد الولادة لانها اخر مراتب الامتنان
لها في الرشد ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الصبي اذا بلغ وانس منه الرشد يدفع اليه ماله
فان بلغ غير رشيد لم يدفع اليه بل يستمر محجورا عليه مع قول ابي حنيفة رحمه الله انه اذا انتهى
سنه الى خمس وعشرين سنة يدفع اليه المال بكل حال فالاول مشدد في دام الحجر عليه حتى يحصل
الرشد ولو بعد خمسين سنة واكثر والثاني مخفف عليه بعد خمس وعشرين سنة فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر القرآن في قوله تعالى فان انسجم منهم رشدا فادفعوا
اليهم اصولهم فلم ياذن في الدفع الا بعد حصول الرشد ولطال الزمان ووجه الثاني ان العقل
يكمل بعد خمس وعشرين سنة فلا حجر عليه بعدها لكن في كلام الامام علي رضي الله عنه ينتهي
بلوغ الصبي بخمس عشرة سنة وينتهي طوله بانتهائيتين وعشرين سنة ويكمل عقله بانتهاء
ثمان وعشرين سنة وما بعدة تمهلب الى ان يموت انتهى وهو قريب من كلام ابي حنيفة
رضي الله عنه

كتاب الصلح

اتفق الائمة على ان كل من علم عليه حقا فصالحا على بعضه لم يحل لانه هضم للحق وعلى للمالك

يتصرف في ملكه بما لا يضر جاره وعلى ان المسلم ان يعلى ببناءه على بناء جاره لكن لا يجعل له ان يطعم
على عرش جيرانه هذا وحديث من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أنه إذا لم يعلم ان عليه حقاً وادعى عليه قصم المصالحمة مع قول الشافعي أنها لا تقصر فالاول
مشدد مبالم في الاحتياط في برائة ذمته وهو خاص بأهل السماحة من كمل المؤمنين والثاني مخفف
ووجهه ان من ممكن احد من اخذ ماله بغير طريق شرعي فهو مساعد للمدعي على اكله مسائل
الناس بغير حق وربما خرج عن الرشد بذلك اللهم لا ان يصالحه ويبرئ ذمته فلا منع فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بان الصلح على الجهل جائز مع قول الشافعي
بالمنع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه من جملة
استبراء المؤمن لدينه ووجه الثاني ان الذمة لا تبرا الا بالدين المعلوم بذمة المبرأ اسم مفعول
لا تبرا ولكل منهما وجه ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انها اذا تداخيا سقفا من بيت
وعرفة فرقة ان السقف لصاحب السفلى مع قول الشافعي واحداً بينهما نصفان فالاول مشدد
على احدهما والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الظاهر مع فقل من
بني بيتاً لا يجعل له سقفا ووجه الثاني العدل بينهما كما كان صلى الله عليه وسلم يقضي
في العين الواحدة اذا ادعاهما شخصان ولا مرجح لاحدهما على الاخر فكان يقسمها بينهما ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة لو نهدم العلو والسفل فامراد صاحب العلوان يبنيه لم يجبر صاحب السفلى
على البناء والتسقيف ليعلى صاحب العلوة بل ان اختار صاحب العلوان يبنى السفلى من ماله
ويمنع صاحب السفلى من الانتفاع به فله ذلك حتى يعطيه ما انفق عليه مع قول اصحاب
الشافعي انه لا يجبر صاحب السفلى ولا يمنع من الانتفاع اذا بنى صاحب العلو بغير اذنه بناء على
اصوله في قوله الجديان الشريك لا يجبر على العماره والقديم المختار عند جماعة من متأخري
اصحابه انه يجبر الشريك على ذلك دفعا للضرر وصيانة للمالك عن التعطيل فالاول مخفف على
صاحب السفلى ونقل ايضا عن الشافعي والثاني مشدد عليه بالاجبار دفعا للضرر فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة والشافعي ان له ان يتصرف في ملكه بما يضر الجار
مع قول مالك واحمد بمنع ذلك فالاول مخفف على المنصرف مشدد على الجار والثاني بالعكس فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوة الملك وضعف حق الجار ومشورة بان يبنى
حما او مرحاضا او يحفر بئرا مجاورة لبئر شريكه فينقص باؤها لذلك او يفتح بحائطه شبكاً
يشرف على جاره ومن ذلك قول مالك واحداً انه اذا كان سطحه اعلى من سطح غيره يلزمه بناء
سائرته تنفعه عن الاشراف على جاره مع قول ابي حنيفة والشافعي انه لا يلزمه ذلك فالاول مشدد
على صاحب السطح خاص بأهل الدين والورع والثاني مخفف خاص بأحد الناس ووجه التوجيه
بالعكس فيكون جعل السائر لمن خاف وقوع بصره على عورة الجار وتركه على من
لم يخف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك
انه اذا كان بين رجلين جدار او بئر فتعطل او جدار سقط فطالب احدهما

الأخر بالبناء فامتنع أو بمشقة الدكايب والنهر مثلاً فامتنع أن يجبر مع قول غيره هاتين يجبر
على تحرير نقل في ذلك فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الأول أنه معروف واجب وجه الثاني أنه أمر مستحب فإن شاء فعله وإن شاء تركه ويؤيد الأول
حديث لا ضرر ولا ضرر والله تعالى أعلم

كتاب الحوالة

اتفق الأئمة على أنه إذا كان لسان حق على آخر فاحاله على من له عليه أن يمتنع من قبول الحوالة
وقال داود يلزم القبول وليس للمحال عليه أن يمتنع من قبول الحوالة عليه هذا ما وجدت
من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي
أنه لا يعتبر رضى المحال عليه وفي رواية عن أبي حنيفة أنه إذا كان المحال عليه عدو له لم يلزم
قبولها وقال الأصمعي من أئمة الشافعية لا يلزم المحال عليه القبول مطلقاً كانت
المحال عليه أم لا ويحكى ذلك عن داود فالأول مشدد على المحال عليه والثاني مفصل والثالث مخفف
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قافية من المسارعة إلى براءة الذمة طردها أو كرهاً وفي
رواية أبي حنيفة توقع الضرر بتسليط العدو عليه بالمطالبة بالشدة وعدم الرحمة ووجه قول داود
والأصمعي أن صاحب الدين إنما أحال المدين على غيره على سبيل الفرض فإن شاء قبل وإن
شاء لم يقبل ومن ذلك قول العلماء أجمعين صاحب الحق إذا قبل الحوالة على من لا يحيل
يبرأ على كل حال مع قول زفر أنه لا يبرأ فالأول مخفف على المحيل والثاني مشدد عليه فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح أن يكون الأول محمولاً على أهل حال الدين والخوف من الله عز
وجل فيسارعون إلى وزن الحق لمن أحيل عليهم والثاني محمول على حال العوام الذين لا يبادرون
إلى وفاء ما عليهم من الحقوق فلا يثبت براءة ذمتهم إلا بالوزن لا بمجرد الحوالة ومن ذلك قول
الشافعي وأحمد أن المحال لا يرجع على المحيل إذا لم يصل إلى حقه بوجه من الوجوه سواء غره بفلس
أو جحد أو لم يغيره مع قول غيره هاتين يرجع على المحيل إذا لم يصل إلى حقه فالأول مشدد على المحال
والثاني مخفف عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول نقصير المحال بعدم التفتيش
في حال المحال عليه وجه الثاني أن ذلك مما يخفى على غالب الناس وما احتال عليه إلا لظنه
الوصول منه إلى حقه ولا عبرة بالظن البين خطأه فرجع على المحيل وكان الحق لم ينتقل
عنه وهذا موافق لقواعد الشريعة فيدبر كل من أحال شخصاً على آخر أن يبادر إلى وزن
الحق إذا جحد المحال عليه مثلاً ولا يشارعه عند الأحكام فإن خلاص ذمته في ذلك وبه قال
أبو حنيفة ولقطه إذا حال شخصاً بحق هو عليه فأنكره المحال عليه على المحال والله أعلم

كتاب الضمان

اتفق الأئمة على جواز الضمان وعلى أن كفاية البدن صحيحة على كل من وجب عليه الحصول إلى
مجلس الحكم لا طباق الناس عليه ومسبب الحاجة إليها وعلى أن الكفيل يخرج من العهد
بتسليمه في المكان الذي شرطه أو إرادته المستحق إلا أن يكون دونه يد عادية طاعة فلا يكون

تسليما وعلى ان الضامن اذا لم يعلم مكان المكفول لا يطالب به وعلى ان ضمان الدرك جائز صحيح
 لكن يشترط عند الشافعي ان يكون بعد قبض الثمن لا طباق جميع الناس عليه في جميع الاعصار
 ولشافعي قول انه لا يصح لانه من ضمان ماله يجب هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما
 اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الاربعة ان الحق لا ينتقل عن المضمون عنه المحي بنفس الضمان
 بل الحق باق في ذمة المضمون عنه لا يسقط عن ذمته الا بالاداء مع قول ابن ابي ليلى وابن شبرمة
 وابن ثور وادسانه يسقط فالاول مشدد في ذمة الضامن والثاني مخفف عنه فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان والاول محمول على حال اهل الدين والورع والثاني محمول على حال غيرهم ويصح ان يكون
 الامر بالعكس لان الضامن اذا كان يخاف الله فكان صاحب الحق وصل الى حقه بخلاف
 العكس ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الميت لا تبرأ ذمته من الدين المضمون عنه بنفس
 الضمان كالحى مع قول احمد في احادي روايتيه انه يبرأ فالاول مشدد على الميت محمول على حال
 الا صاغر من العوام والثاني مخفف عليه محمول على اهل الدين والخوف من الله تعالى فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك واحمد ان ضمان الجهول جائز وكذلك
 ضمان ماله يجب مع قول الشافعي في المشهور ان ذلك لا يجوز كالا براء من المجهول
 فالاول مخفف محمول على اهل الدين والورع في المسئلتين والثاني مشدد محمول على من
 كان بالصد من ذلك فمن اذا وعد اخلف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك
 والشافعي واحمد وابى يوسف وخمسة اذا مات انسان ولم يخلف دفا للدين الذى عليه جاز وفاء الدين
 عنه مع قول ابى حنيفة انه لا يجوز الضمان عنه فالاول مخفف ووجهه انه من افعال الخير وفي
 السنة ما يؤيده وهو انه صلى الله عليه وسلم كالا يصلى على من مات وعليه دين لم يخلف له
 وفاء حتى يقول احد من الصحابة صل يا رسول الله وعلى وفاءه والثاني مشدد ووجهه تقييد شأن
 الدين في عيون الناس مع احتمال عدم بلوغ الحديث للقائل به وذلك لثلاث مسائل اهل الناس في
 الوفاء اعتمادا على اخوانهم واصدقائهم فيجاء بين اصدقائهم واخوانهم وبين الوفاء بعراض فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة لصحة الضمان من غير قبول السالب
 مع قول ابى حنيفة ان ذلك لا يصح الا في موضع واحد وهو ان يقول المريض لورثته او بعضه
 اضمن عن ديني والغراء غيب فيجوز ان لا يسمي الدين وان كان في الصحة لم يلزم المكفيل بشئ
 فالاول مخفف لعدم اشتراط قبول المالك الائمة لان والثاني افيده تشريدا فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول انه من الوفاء بحق اخيه المسلم بان شاء المالك قبل ذلك وان شاء لم يقبل
 وهو خاص باهل الدين والورع الطاهرين لثواب الاخرة ووجه الثاني ان تأكد مشروعية الوفاء بحق
 اخيه المسلم لا يكون الا اذا طلب ذلك فترد يهرب من المدة عليه وعلى المضمون ثم لا يراه الدين
 في الدنيا والاخرة ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بصحة كفالة الدين عن ادعى عليه من غير
 ابى حنيفة بعدم صحتها فالاول مخفف على المكفول والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول انه طريق الى تخليص الحق الذي لا خيبه عليه فان المدين

لما هرب اضربدين نفسه وبمال اخيه ووجه الثاني عدم ورود نص في ذلك انها ورد ضمان الدين لا البدن ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان المكفول لو تغيب وهرب فليس على الكفيل غير احضاره ولا يلزمه المال واذا تعدر عليه احضاره بنسبة امهل عند ابي حنيفة مدة السير والرجوع بالمكفول فان لم يأت به حبس حتى ياتي به مع قول مالك واحمد انه اذا لم يحضره غرم المال ولا يغرم المال عند الشافعي مطلقا فالاول مخفف على الكفيل والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه لم يلزمه المال وانما التزم احضار المدين فقط لا سيما ان كان الكفيل فقيرا جدا والمكفول عليه دين ثقيل كالف دينار مثلا فان العقل يقتضي بان الكفيل لم ينوبه وزن المالح فرأى وجه الثاني انه تسبب في اطلاق المكفول من يد خصمه بضمان احضاره فكان عليه المال على قاعدة التقريب بالسبب في ذلك احوال في دين الكفيل لا سيما ان كان من كرام الناس الذين اذا حضروا في قضية كفي صاحبها مؤنتها فان الذهن يتبادر الى انه دخل بكفالة الدين في وزن المال على عادته السابقة ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد انه لو قال ان لم احضر به غدا فانا ضامن ما عليه فلم يحضر به او مات المطلوب ضمن ما عليه مع قول الشافعي ومالك انه لا يضمن فالاول مشدد على من ضمن احضار المدين وهو خاص باهل الدين ولورع المؤمنين بما يقولون مالك والثاني مخفف عليه وهو خاص باحد الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن انه لو ادعى شخص على اخيه مائة درهم فقال شخص ان لم يوف بيا غدا فعلى المائة فلم يوف بها لم يلزمه المائة مع قول ابي حنيفة واحمد انها تلزمه فالاول مخفف على ملتزم الوفاء والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه وعد والوفاء بالوعد خاص بحجبه بالا كابر فيعمل على حال احاد الناس كما ان قول ابي حنيفة واحمد محمول على حال كمال المؤمنين من اهل الدين والورع العاطلين بوجوب الوفاء بالوعد والله اعلم

كتاب الشراكة

تفق الاثمة على ان شراكة العنان جائزة صحيحة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي واحمد ان شراكة المفاوضة باطله مع قول ابي حنيفة يجوزها ووافقه مالك على ذلك لكن باختلاف في صورتها فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما فيه من عدم تخليص المدة فان صورتها ان يشترك رجلان في جميع ما يملكانه من ذهب فضة به يبقى لواحد منهما من هذين الجنسين الا مثل ما لصاحبه وانما زاد فان احدهما اسلم الى الاخر لم يجر حتى لو ردت احدهما لم يبطئ الشراكة لان ماله زاد على صاحبه وكل امرئ بما كان شراكة بينهما وكل ما ضمن احدهما من غصب وغيره ضمنه الاخر هذه صورتها عند ابي حنيفة واما عند مالك فانه قال يجوز ان يزيد ماله على صاحبه ويجوز ان يكون الرجوع على قدر المالكين وضمنه احدهما هو كمال تجارتيتهما فيهما ما واد الغصب ونحوه فلا وعند مالك ايضا لا فرق بين ان يكون مالهما عروضا او ديارهما

ولا فرق عندنا ايضا بين ان يكونا شريكين في كل ما يمكنه ويجعلانه للتجارة او في بعض ماليهما
 ولكن لك لا فرق عندنا بين ان يخطا مالهما حتى لا يتميز احدهما عن الاخر ام كان متميزا بعد ان
 يجمعاه ويصديراه بينهما جميعا في الشركة وقال ابو حنيفة تصم الشركة وان كان مال كل واحد منهما
 في يده ووجه الثاني ان هذه الشركة جائزة حيث وفي كل منهما بما اتفق عليه مع صاحبه وهذا
 خاص باهل الكمال في الايمان فانه لا فرق عندنا في مال الشركة بين ان يكون عند احدهما
 او عند شريكه لما يعلم كل واحد من الخير والايثار في حق صاحبه ووجه الاول تخصيص ذلك
 بمن كان بالصدق مما ذكرناه فلا يكاد مثل هذا يوفى بما اتفق عليه فابطله الشافعي واجم لما يورثي
 اليه من النزاع وصحبه كل واحد لان يكون سراجا لا خاسرا فاعلم ذلك ومن ذلك قول ابي
 حنيفة واحمد يجوز شركة الوجود مع قول مالك والشافعي بطلانها وصورتها ان لا يكون لهما
 رأس مال ويقول احدهما الاخر اشتراكنا على ان ما اشتراه كل واحد منا في الذمة يكون شركة
 والرجح بديننا فالاول مخفف وهو خاص باكابر المؤمنين والثاني مشدد وهو خاص باحد الناس
 الذين يتفقون مع بعضهم بعضا ولا يوفون فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 مالك والشافعي انه اذا كان رأس المال متساويا في شركة العنان وشرط احدهما ان يكون له
 من الربح اكثر مما لصاحبه فالشركة فاسدة مع قول ابي حنيفة تصم اذا كان المشترط لذلك
 اصدق في التجارة واكثر عملا فالاول مشدد والثاني مخفف بشرطه فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان وشرط الشافعي في صحة شركة العنان ان يكون رأس مالهما نوعا واحدا ويخطاانه بحيث
 لا يتميز عن مال احدهما عن الاخر ولا يعرف ولا يشترط عنده تساوي قدر المالين فاعلم ذلك
 والله تعالى اعلم

كتاب الوكالة

اجمع الاثمة على ان الوكالة من العقود المجازة في الجملة لان ما جاز فيه المباشرة من الحقوق جازت
 فيه الوكالة كالبيع والشرع والاجارة وقضاء الديون والخصومة في المطالبة بالحقوق والتزويج
 والطلاق ونحو ذلك واتفق الاثمة على ان اقرار الوكيل على موكله في غير مجلس الحكم لا يقبل
 بحال وكذلك اتفقوا على ان اقراره على موكله في الحدود والقصاص غير مقبول سواء كان بمجلس
 الحكم وغيره ولكن لك اتفقوا على انه لا يجوز للوكيل ان يشتري باكثر من ثمن المثل ولا الى احيل
 وعلى ان قول الوكيل مقبول في تلف المال يمينته هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق
 واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يصح اقرار الوكيل على موكله بمجلس الحكم
 مع قول ابي حنيفة انه يصح الا ان يشترط عليه ان لا يقر عليه فالاول مشدد خاص باحد
 الناس والثاني فيه تشديد خاص بكامل المؤمنين الذين هم اولى بالموكل من نفسه من باب
 الاحتياط لدينه بحكم الارث في ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومثل هذا لا يقبل على موكله
 الا بما يراه افضل له واكمل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وبالله
 واحمد ان وكالة الحاضر صحيحة وان لم يرخص خصمه بشرط ان لا يكون الوكيل عند الخصم مع قول

ابى حنيفة انه لا تصح وكالة الحاضرة الا برضى الخصم الا ان يكون الموكل مريضاً او مسافراً على
 ثلاثة ايام فيجوز حينئذ فالاول فمخفف على الموكل مشدد على الخصم والثاني عكسه فراجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي مالك واحداً انه اذا وكل شخصاً في استيفاء حقوقه
 فان كان بحضرة الحاكم جاز ذلك ولا يحتاج فيه الى يدية سواء وكله في استيفاء الحق من رجل
 بعينه او جماعة وليس حضور من يستوفي منه الحق شرطاً في صحة توكيله وان وكله في غير مجلس
 الحكم ثبتت وكالته بالبينة على الحاكم ثم يدعى على من يطالبه بمجلس الحكم مع قول ابى حنيفة
 انه ان كان الخصم الذي وكل عليه واحداً كان حضوره شرطاً في صحة الوكالة او جماعة كان حضور
 واحد منهم شرطاً في صحتها فالاول فيه تخفيف خاص باهل الدين والورع والثاني فيه تشديد
 خاص بمن لا يؤمن رجوعه عن قوله الاول فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول
 مالك والشافعي واحداً ان للوكيل عزل نفسه بحضور الموكل وبغير حضوره مع قول ابى حنيفة
 ليس للوكيل فسخ الوكالة الا بحضور الموكل فالاول فمخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول ان
 ذلك من باب من تطوع خيراً فهو خير له فلا الزام ووجه الثاني مراعاة خاطر الموكل والوفاء
 بحقه حيث دخل معه في عقد التوكيل اذ هو من باب صدق الوعد الذي خلفه من صفات
 المنافقين فيكون العزل بحضوره لينظر هل يتكدر من ذلك او يرضى ومن ذلك قول مالك و
 الشافعي بان للموكل ان يعزل الوكيل وان الوكيل ينعزل وان لم يعلم بذلك مع قول ابى حنيفة
 واحداً في احدي روايتيه انه لا ينعزل الا بعد العلم بذلك فالاول فمخفف على الموكل فكما تبرع
 بالتوكيل للوكيل كذلك له الرجوع عنه متى شاء والثاني فيه تشديد عليه الا انه احوط لدين
 الموكل في تصرفات الوكيل قبل العلم بالعزل وبغير احوط للوكيل فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن
 ذلك قول مالك والشافعي واحداً وابي يوسف وجهان له لو وكله في البيع مطلقاً اقتضى البيع بثمن
 المثل وينقد البطلان له لو باعه به لا يتعابن الناس بمثله او نسيئة او بغير نقد لبطلان بيعه لا برضى
 الموكل مع قول ابى حنيفة انه يجوز ان يبيع كيف شاء نقد او نسيئة وبدون ثمن المثل وبما
 لا يتعابن الناس بمثله وينقد البطلان وبغير نفرة فالاول مشدد خاص بالوكيل القاصر في النظر
 للمصالح التي ترجحها ميزان موكله والثاني فمخفف خاص بمن كان كامل النظر في مصالح الموكل فان مثل
 هذا لا يتصرف لموكله الا بما يراه انفع لموكله في دينه وايضا فان الموكل قد اطلق له الوكالة ولم
 يقيد بها فما تصرف الا بما فهمه عنه فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك
 والشافعي واحداً ان من كان عليه حق لشخص في ذمته اوله عنده عين عارية او ودعة فجاءه
 انسان وقال له وكلني صاحب الحق في قبضه منك وصدقه انه وكيله ولم يكن للوكيل بديهة انه
 لا يجبر على تسليم ذلك الى الوكيل مع قول ابى حنيفة وصاحبها انه يجبر على تسليمه فاني ذمته
 وآما العين فقال محمد يجبر على تسليمها عنده كما في الذمة فالاول فمخفف على المدعي والثاني مفصل
 فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ويمكن حمل الاول على اهل الدين والتقوى وحمل الثاني على من
 كان يصعب عليه وزن الحق ويصعب ان يكون الحمل بالعكس وذلك ان الحاكم ينصرف على الناس

بها يبرأ اخلص لبيئهم وابرا لن متهم لانه امين على اديانهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان
 البينة تسمع بالوكالة من غير حضور الخصم مع قول ابي حنيفة انها لا تسمع الا بحضوره فالاول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول اجراء احكام الناس على الظاهر من ان البينة
 لا تكذب والخصم لا يتوقف في وزن الحق ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط للتصرفات الواقعة من
 الوكيل وبيان رضى الخصم بمطالبة ذلك الوكيل له فقد يكون عدو الخصم فيطالبه بعنف
 وشدة ومن ذلك قول مالك والشافعي في اظهر قولي واحد في احوال رواية ان الوكالة تصح
 في استيفاء القصاص في غيبة الخصم مع قول ابي حنيفة انها لا تصح الا في حضوره فالاول
 مخفف على المدعى مشدد على المدعى عليه والثاني بالعكس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول ان القصاص حكم حكم غيره ووجه الثاني الاحتياط للرداء فانها اعظم من الاموال فاذا
 كان المدعى عليه حاضرا فربما اجاب عن نفسه بما يحصل به شبهة فيسقط عنه القصاص
 ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه لا يصح شراء الوكيل من نفسه مع قول مالك ان له
 ان يبتاع من نفسه لنفسه بزيادة في الثمن ومع قول احمد في اظهر وايته انه لا يجوز بحال
 فالاول مشدد محمول على من لا تؤمن منه الخيانة ويرى الخط الاوفر لنفسه دون الموكل والثاني
 فيه تخفيف محمول على اهل المدين والورع والثالث اشد محمول على من اشتهر عنه عدم التورع
 ورأى لنفسه حظ الاوفر حتى قويت التهمة فيه ويصح رجوعه الى القول الاول فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول احمد وابي حنيفة انه يصح توكيل الصبي المميز
 المراهق مع قول مالك والشافعي انه لا يصح فالاول مخفف على الموكل والثاني مشدد فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المراهق كالبالغ من حيث الاحاطة بامور الدنيا ووجه
 الثاني نقصه في ذلك عن البالغ عادة والله تعالى اعلم

كتاب الاقرار

اتفق الائمة على ان الحر البالغ اذا اقر بحق لغيره وارث صح اقراره ولم يكن له الرجوع عنه والاقرار
 بالدين في الصحة والمرض سواء فيكون للمقر لهم جميعا على قدر حقوقهم ان وقت التركة بذلك اجماعا
 واتفقوا على انه لو مات رجل عن ابنين واقرا احدهما بالثالث وانكر الاخر لم يثبت نسبه وعلى ان الاستثناء
 جائز في الاقرار لانه في الكتاب والسنة موجود وفي الكلام معهود فيصح باتفاق الائمة
 اذا كان من الجنس واما غير الجنس ففيه خلاف سياقي وكذلك اتفقوا على جواز استثناء
 الاقل من الاكثر واما عكسه فاختلفوا كما سيأتي هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق
 واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاقرار بالدين في الصحة والمرض سواء
 فان لم تفر التركة تخاص الغرأء في الموجود على قدر ديونهم مع قول ابي حنيفة ان غريب الصحة مقام
 على غريم المرض فيبدأ باستيفاء دينه فان لم يفضل شيء فلا شيء عليه وان فصل شيء صرف
 الى غريم المرض فالاول مخفف على الغرأء بحكم العدل والثاني مشدد على غريم المرض فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان حق غريم الصحة يتعلق بعين مال المدين قبل المسرور

الأئمة الثلاثة ان لو اقر العبد الذي لم يؤذن له في التجارة بما يتعلق به عقوبة بدنه كالقتل العمد والزنا والسرقه والقذف وشرب الخمر انه يقبل اقراره ويقام عليه محله اقربه مع قول احد انه لا يقبل اقراره في قتل العمد وبه قال المزني ومحمد بن الحسن وداود كما لا يقبل في المال الا في الزنا والسرقه فقط فانه يقبل فيما فالاول مشدد على العبد والسيد والثاني فيه تخفيف عليهما فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول موافقة هذا الاقرار لقواعد الشريعة ووجه الثاني ان العبد قد يقدر بقتل العمد كذا باليستريح من ثقل الخدمة اذا كان سيده لا يرحمه ولا يشفق عليه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو شهد شاهد لزيد على عمر بالف درهم وشهد له شاهد بالفين ثبت له الالف بشهادتهما وله ان يحلف مع الشاهد الذي نراه لفا اخرى مع قول ابي حنيفة انه لا يثبت له بهذه الشهادة شئ اصلا لانه لا يقضي بالشاهد واليمين عنده فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني عدم ورود نص من الشارع بذلك قال تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامراتن فلم يقبل او رجل وبمين

كتاب الوديعه

اتفق الأئمة كلهم على ان الوديعه من القرب المندوب اليها وان في حفظها ثوابا وانها امانة محضه وان الضمان لا يجب على المودع الا بالتعدي وان القول قوله في التلف والرد على الاطلاق مع يمينه وعلى انه متى طلبها وجب على المودع ردها مع الامكان والا ضمن وعلى انه اذا طالبه فقال لا اودعني شيئا ثم قال بعد ذلك ضا عت له انه يضمن لخروجه عن حلال امانه فلو قال ما تستحق عندي شيئا ثم قال ضا عت كان القول قوله بيمينه هذا ما وجدته من مسائل الاثقال واما ما اختلفوا فيه فسر ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا قبض الوديعه بينة انه يقبل قواله في الرد بلا بينة مع قول مالك انه لا يقبل الا بينة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المودع ائتمنه او لا ومقتضى ذلك قبول قوله في الرد ووجه الثاني انه قد نظر اعلية الحيانة بعد ان استأمنه فيدعي الرد كذبا وقلة دين ومن ذلك قول مالك رحمه الله انه لو استودع دنانيرا ودرهما ثم اتفقا وانلفها ثم رد مثلها في مكانه من الوديعه ثم تلف المردود بغير فعله فلا ضمان عليه فان عنده لو خلط دراهم الوديعه او الدنانير او الخطة بمثلها حتى لا يتميز لم يكن عنده ضمان للتلف مع قول ابي حنيفة ان ضمان مرده بيمينه لم يضمن التلف وان رد مثله لم يسقط عنه الضمان ومع قول الشافعي واحدا انه ضامن على كل حال بنفس اخراجه لتعديبه ولا يسقط عنه الضمان سواء رده بيمينه الى حرزه او رد مثله فالاول مخفف والثاني مفصل والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الثلاثة اقوال ظاهر ومن ذلك قول الشافعي ومالك واحدا انه اذا استودع غير نقد كثوب او دابة فتعدي بالاستعمال ثم رده الى موضع اخر فاما الدابة فاذا ركبها ثم ردها فصاحبها بالخيار بين ان يضمن الوديعه وقيمتها وبين ان ياخذ منه اجرها قال القاضى عبد الوهاب ولم يبين مالك حكمها ان تلفت بعد ردها الى

موضع الوديعة ولم يقل في الثوب كيف يعمل اذا البسه ولم يبله فتمرده الى حرزه لم يضمنه
ثم قلنا والذى تقوى ان نفسى ان الشئ اذا كان مما لا يوزن ولا يكال كالدراب والشياب واستعمله
كان اللزم قيمة لا مثله فانه يكون متعديا باستعماله خارجا عن الامة فرده الى موضعه لا يسقط
عنه الضمان بوجه مع قول ابى حنيفة انه اذا تعدى ورده بعينه ثم تلف لم يضمنه فالاول
مفصل فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه والثالث مشدد على المورد فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك وابى حنيفة واحدا انها اذا سلم الوديعة الى عيال المورد
في داره ممن يلزمه نفقتهم ولو من غير عند لم يضمن لانه كالدرا الى المورد مع قول الشافعي
انه اذا اودعها عند غيره من غير عند رخص فلا ولا يخفف خاص بها اذا كان العيال من اهل
الدين والامة والثاني مشدد خاص بمكاننا من اهل الحياطة فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان

كتاب العارية

اتفق الاثمة على ان العارية مندوب اليها ويثاب عليها هذا ما وجدته من مسائل الاجماع
واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي واحدا ان العارية مضمونة عن المستعير مطلقا تعدى
اولم يتعد مع قول ابى حنيفة واصحابه انها امانة على كل حال لا بتعدى فالاول مشدد
وهو احوط للدين خاص بالاكار من المؤمنين الذين يكافئون من عارهم ولا يحملون
لهم منه والثاني فيه تخفيف خاص باحد الناس ويؤيد الاول ما ورد في الاحاديث الصحيحة
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الحسن البصري والثوري والاوزاعي والشافعي
انه يقبل قوله في التلف مع قول مالك انه اذا ثبت هلاك العارية لا يضمنها المستعير سواء كانت
ثيابا او حيازا او حليا يظهر ويخفى لان تعدى فيها في اظهر الروايات عن مالك ومن قول قتادة
وغیره انه يضمن الا اذا شرط المعير على المستعير الضمان فانه يضمن للشرط فان لم يشرطه فلا
يلزمه ضمانها فالاول مخفف على المستعير والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الثلاثة ظاهرة ومن قول ابى حنيفة ومالك انه اذا استعار شيئا له
ان يغيره لغيره وان لم ياذن له المالك اذا كان لا يختلف باختلاف المستعير مع قول احمد واصحابه
الشافعي في اصح الوجهين انه لا يجوز للمستعير ان يغير العارية لغيره وليس
للشافعي فيها نص فالاول مخفف خاص باهل الدين والوسمة والذين يوفون بحقوق
الاخوة في الاسلام ولا يشكون على اخوانهم بشئ منهم والثاني مشدد خاص
باهل الشم والجنل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي
واحمد انه يجوز للمعير ان يرجع فيها عاره متى شاء ولو بعد القصد وان لم ينفع
بها المستعير مع قول مالك انه ان كان ذلك الى اجل فلا يجوز للمعير الرجوع الا بعد انقضاء الاجل
وليس للمعير استعادة العارية قبل استقاع المستعير بها قال مالك وليس له ان يرجع في
الارض اذا عارها لبيتاء رعرس وبني او رعرس بل الميت بان يعضيه بجزء من ثوبه او ارضه

بالقلم ان كان ينتفع بمقلوعه فان كان له مدة فليس له ان يرجع قبل انقضائها فان انقضت فالتحليل للمعير كما تقدم ومع قول ابي حنيفة انه ان وقت له وقتا فله ان يجبره على القلم اي وقت اختاره وان لم يشترط فان اختار اي المستعير القلم قلمه وان لم يجتز فالمعير بالخيار بين ان يملكه بقيمته او يقلم ويضمن ارش النقص ان لم يجتز المعير لم يقلم ان بذل المستعير الاجرة فالاول مخفف جار على قواعد الشريعة وهو خاص باحد الناس والثاني فيه تشديد على المعير مع كونه امير نفسه في تصرفاته في ماله والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى اعلم

كتاب الغصب

اجمع الائمة على تحريم الغصب وتاثيم الغاصب وانه يجب عليه رد المقتصوب ان كان عينه باقية ولم يخف من نزاعها اتلاف بنفسه وانه اذا كتم المقتصوب وادعى هلاكه فاخذ منه المالك القيمة ثم ظهر المقتصوب فله اخذه ورد القيمة وانفق الائمة الا في رواية لاجل على ان العروض والحيوان وكل ما كان غير مكبل ولا موزون اذا غصب تلف يضمن بقيمته وان المكبل والموزون يضمن بمثله اذا وجد وانفقوا على انه اذا غصب خشبة فوارخلها في سفينة وطالبه بها ما نكها وهو في لجة البحر انه لا يجب عليه قلعها وما حكي عن الشافعي من انه يجب قلعها محمول على ما اذا لم يخف تلف نفس او مال هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك في المشهور ان من جنى على متاع انسان فالتلف عليه غرضه المقصود منه لزمه قيمته لصاحبه وياخذ الجاني ذلك الشيء المتعدى عليه قال ولا فرق في ذلك بين المركوب ولا بين ان يقطع ذنب جمار القاضي واذنه او غيرهما مما يعلم ان مثله لا يركب كذلك اي على هذا الحال سواء كان بغلا او حمرا او فرسا مع قول ابي حنيفة انه لو جنى على ثوب حتى اتلف اكثر منافعه لزمه قيمته ويسلم الثوب اليه فان اذهب نصف قيمته او دونها فله ارش ما نقص وان جنى على حيوان ينتفع بلحمه وظهره فقلع احدى عينيه لزمه دفع نصف قيمته وفي العينين جميعا القيمة ويرد على الجاني بعينه ان كان ماله قاضيا او عدلا واما غير هذا الجنب فيجب عليه ارش ما نقص ومع قول الشافعي واحدا في جميع ذلك ما نقص فالاول مخفف على الجاني من حيث اخذه ذلك الشيء المتعدى عليه والثاني مشدد عليه في شئ مخفف عليه في شئ والثالث مخفف على الجاني بالزامه ارش ما نقص فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك ان من جنى على شئ غصبه بعد غضبه له جناية لزمه الكه اخذه مع ما نقصه الغاصب او يدفعه الى الغاصب ويلزمه قيمته يوم الغصب مع قول الشافعي واحدا انه يلزمه لصاحبه ارش ما نقص فالاول فيه تشديد على المالك من حيث الزامه باخذ المقتصوب منه مع ما نقصه الاخره والما في فيه تخفيف على الغاصب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك ان من مت بعبد كعظم يده او رجله او انفه او فم سنه عنق عليه مع قول الائمة الثلاثة انه لا يعتق عليه بالمثل والاول مندرج السبد مخفف على العبد لما في عكسه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك وابي حنيفة

وأصحابه ان من غصب جارية على صفة فزادت عنده زيادة سمن وتعلم صنعة حتى غلبت قيمتها
 بئ لك ثم نقصت القيمة بالهراب او نسيان الصنعة كما كان لسيدها اخذها بلا ارش ولا زيادة مع
 قول الشافعي واحمد ان له اخذها وارش بنقص تلك الزيادة التي كانت حدثت عند الغاصب فالاول
 مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك وابي حنيفة
 ان الزيادة المنفصلة كالولادة احدثت بعد الغصب فهي غير مضمومة مع قول الشافعي واحمد انها
 مضمومة على الغاصب بكل حال فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك قول ابي حنيفة ان منافع المصوب غير مضمومة مع قول مالك والشافعي واحمد في
 احدي رواياتها انها مضمومة فالاول مخفف على الغاصب والثاني مشدد عليه فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان من غصب جارية فوطئها فعليه الحد والرد
 مع الارش مع ظاهر مذهب ابي حنيفة ان عليه الحد ولا ارش عليه للوطئ فالاول مشدد والثاني
 فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحمد ان الغاصب اذا وطئ الجارية
 المصوبة راودها وجب له الولد وهو رقيق للمصوب منه وارش وانقصتها الولادة مع قول
 ابي حنيفة ومالك ان الولد جبر النقص فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لو غصب ثوبا او دارا او عبدا وبقي في
 يده مدة ولم ينتفع به اذ لا شيء عليه لا في سكنى ولا استخدام ولا كراء ولا لبس الى حين اخذه من
 الغاصب وكذا الاجرة عليه للمدة التي بقي ذلك المصوب عنده فيها ولم ينتفع به مع قول الشافعي
 واحمد ان عليه اجرة المدة التي كانت في يده فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن ان اجرة المثل في العفار ولا شياء تضمن
 بالغصب فمضى غصب ثياب من ذلك فتلف بسبل او حريق او غيرهما لم يضمنه يوم الغصب مع قول
 ابي حنيفة وابي يوسف ان لا ينقل كالعقار لا يكون مضمونا باخراجه عن يد مالكه الا ان يجنى
 الغاصب عليه فيتلف بسبب الجناية فيضمنه بالاتلاف والجناية فالاول فيه تشديد من حيث
 وجوب الاجرة في غصب العفار والثاني فيه تخفيف من حيث عدم وجوبها فيه فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد ان من غصب اسطوانة او لبنة ثم بنى عليها
 لم يملكها مع قول ابي حنيفة انه يملكها ويحب عليه قيمتها للبضري الحاصل على الباقي بهدم البناء
 بسبب اخراجها فالاول مشدد حار على ظاهر الشريعة تغليظا على الغاصب لئلا يعود الى
 غصب شيء اخر مرة اخرى فلو طلب المالك الاسطوانة او اللبنة وجب عليه اخراجها ولو هدم بناؤه
 لعدم حرمة البناء والثاني فيه تخفيف عليه بالشرط المذكور فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان من غصب نحاسا او رصاصا او حديد امثلا فاشحذ
 منه انية او سيفا يكون عليه في ذلك مثل ما غصب في وزنه وصفته وكذا لو غصب خشبة فجعلها
 ابوابا او تراسا فجعل له لبنا او حنطة فطحنها وخبزها مع قول الشافعي انه يرد ذلك كله على المصوب
 منه فان كان فيه نقص الرم الغاصب بالنقص وكذلك الفون فيمن غصب ذهب او فضة ثم صاعده

حليا او ضربه دنانير او درهم انه يريد مثله الى المصوب منه عند مالك وحده فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد انه لو قم قفص طائر
بغير اذن مالك لخطا من ضمن ذلك لئلا يحل دابة من قيدها او عبدا من قيده فرب عليه القيمة
وسواء عند مالك اطار الطائر ام هربت الدابة او العبد عقب الفخ او الحبل او وقف بعدة مدة ثم طار
او هرب مع قول الشافعي انه ان طار الطائر او هربت الدابة بعد الفخ او اكل بساعة فلا ضمان
عليه ومع قول ابي حنيفة انه لا ضمان على من فعل ذلك على كل حال فالاول مشدد بالزام الغاصم
او الحال لقيد الدابة او العبد بالقيمة والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول مالك انه اذا غضب عبدا فابق او دابة فرب او عينا فسرقته او ضاعت انه
يضمن قيمة ذلك وتصدير القيمة ملكا للمصوب والمغصوب ملكا للغاصب حتى لو وجد المصوب
لم يكن للمصوب منه الرجوع فيه ولا للغاصب الرجوع في القيمة الا بتراضيهما وبذلك قال
ابو حنيفة ايضا الا في صورة واحدة وهي لو فقد المصوب فقال المصوب منه قيمة دابة وقد
الغاصب خمسون وحلف وغرم الخمسين ثم وجد المصوب وقيمتها مائة فان للمصوب منه الرجوع
فيه ورد القيمة وعند مالك يرجع المالك بفضل القيمة مع قول الشافعي ان المصوب فيما ذكر باق
على ملك المصوب منه فاذا وجد مرد المصوب منه القيمة التي كان اخذها واخذ المصوب والاول
مخفف على الغاصب خاله المصوب في ملكه والثاني مشدد عليه جريانا على ظاهر قواعد الشريعة
من انه لا يملك مال غيره الا بطريق شرعي وطيب نفس بذلك فرجع الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو غضب عقرا فتلف في يده بهدم او سبل او حريق ضمن القيمة
مع قول ابي حنيفة انه اذا لم يكن ذلك بسببه فلا ضمان عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان من غضب ارضا فزرعها سر بها
قبل ان ياخذ الغاصب الزرع له اجباره على القلم مع قول مالك انه ان كان وقت الزرع لم يفت
فلما ملك الاجبار وان كان فانت فاشهر الروايتين عنه انه ليس له ثلعه وله اجرة الارض ومع
قول احمد انه ان شاء صاحب الارض ان يبقى الزرع في ارضه الى الحصاد وله الاجرة وما نقص
الزرع فله ذلك وان شاء دفع له قيمة زرعه وكان الزرع له فالاول مشدد والثاني مفصل
كذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحمد انه اراق مسلم خمر على
دعي فلا ضمان عليه وكذلك اذا تلف عليه خنزيرا مع قول مالك وابي حنيفة انه يغرر له القبضة
في ذلك فالاول مخفف على المسلم في ذلك والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
الاول ان الخبر ليس بمال عندنا وجه الثاني انه مال عند الذمي فغرامتنا له القيمة احوط لنا
من جهة الحساب يوم القيمة والله اعلم بالصواب

كتاب الشفعة

اتفق الامم الاربعة على بثرتها للنسب في الملك واختلفوا فيما سوي ذلك من مسائل
فمن ذلك قول مالك والشافعي انه لا شفعة لتجارهم الا بطلان الموت واذا وحيته به الشفعة

ولم يعلم بها أو علم بها ومات قبل التمكن من الأخذ انتقل الحق إلى الوارث مع قول أبي حنيفة بخمس
الشفعة بالجوار فالأول مخفف على الشريك في حق الجوار والثاني مشدد عليه فيحمل الأول
على حال العوام الذين لا يراعون حق الجوار ويحمل الثاني على حال كمل المؤمنين الذين يراعون
حق الجوار إلى أربعين داراً من كل جانب فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة
والشافعي في سراج أقواله وأحمد في إحدى رواياته أن الشفعة على الفور مع قول مالك
وأحمد والشافعي في أحد قوليهما أنها ليست على الفور وإذا لم تكن على الفور عند مالك فروى عنه
أنها لا تسقط إلا بمضي سنة وفي رواية أخرى عنه إلى خمس سنين وقال إن هذه المدة يعلم بها أنه
معروض عن الأخذ بالشفعة وفي رواية أخرى عنه أن حق الشفيع باق إلى أن يرفع المشتري إلى
المحاكم فيأمره بالأخذ أو الترك فإذا بيع المشفوع والشريك حاضر يعلم بالمبيع فله المطالبة بالشفعة
حتى يشاء ولا تنقطع الشفعة بأحد الأمرين السابقين فالأول مشدد خاص بالأكابري الذين
يرون الخطأ ولا يفرحون بغيرهم المسلم فلا يحصل عندهم ندم إذا سبقهم أحد بالشراء والثاني مخفف
خاص بمن يحصل عندهم ندم من ذلك من أحاد العوام فلذلك جعل لهم مالك مدة يتردى فيها إلى
سنة أو خمس سنين وجعلها قاطعة للأعداء فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي
حنيفة ومالك أن الثمرة إذا كانت على النخل وهي بين شرطين فباع أحدهما حصته إن نشر يترك
الشفعة مع قول الشافعي وأحمد أنه لا شفعة في ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عسر القسمة في الثمرة على وجه التحريم المبرئ للذمة فكان ذلك
الصغير الذي لا ينقسم ووجه الثاني ظاهر ومن ذلك قول الشافعي ومالك والشافعي والثوري
ولا تبطل بالموت مع قول أبي حنيفة أنها تبطل بالموت ولا تترد ومع قول أحمد أنها تترد
إلا أن كان الميت طالباً فالأول مخفف على الشفيع والثاني مشدد والثالث مفصل في بيع
الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن المشتري إذا ابتاع أو غرس نسيماً
اشتراه ثم طلب الشفيع الشفعة فليس له مطالبة المشتري بهدم ما بنى ولا قطع ما غرس مصداق
التمس مع قول أبي حنيفة أن الشفيع أجابره على القلع والهدم وعم ذهب قوله إلى أن الشفيع
يعطيه ثمن الشقص ويترك البناء والغراس في موضعه فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث
فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك في إحدى روايته والشافعي
أن كل ما لا يقسم كالسبتر والحمام والطريق والرحى والباب لا شفعة فيه مع قول أبي حنيفة ومالك
في رواية أخرى أن في ذلك الشفعة فالأول مخفف على المشتري والثاني مشدد عليه فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن كمال الانتفاع المشروع لا جله الشفعة لا يحصل بالشفعة الذي
لا يقسم من السبتر والحمام مثلاً ووجه الثاني حصول الانتفاع المشروع لا جله المشددة ولو
وجه من الوجه ومن ذلك أبي حنيفة والشافعي أنه يجوز الاحتياال لسقوط الشفعة من أن
يباع سلعة مجهولة عند من يرى ذلك مسقط للشفعة وإن يقر له ببعض المالك ثم يبيع
الباقى أو يهبه له مع قول مالك وأحمد أنه ليس له الاحتياال على إسقاط الشفعة فالأول مشدد

والثاني مشد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ورود الحيلة في الكتاب والسنة
 ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط للدين من جهة الشريك وطلب الخط الاوفر لاختيه المسلم
 ان الحيلة انما هي لخصه لضعفاء المؤمنين ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الشفعة اذا
 وجبت للشريك فبذلك له المشتري درهم على ترك الاخذ بالشفعة تجازله اخذها وتملكها مع
 الشافعي ان ذلك لا يجوز له ولا يملك الدرهم وعليه ردّها ولا صحابه في اسقاطها بذلك وجهان
 فالاول مخفف خاص بالعوام والثاني مشد خاص باهل الودع من كل المؤمنين لان الشفعة حقه
 لا يحتاج فيه الى بذل مال فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحدا انه
 اذا ابتاع اثنان من الشركاء نصيبهما صفقة واحدة كان للشفيع اخذ نصيب احدهما بالشفعة
 كما لو اخذ نصيبهما جميعا مع قول مالك وابي حنيفة انه ليس له اخذ حصّة احدهما دون الآخر بل
 ياخذ نصيبهما جميعا او يتركهما جميعا فالاول مخفف والثاني مشد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الشفعة تثبت للذمي مع قول احمد
 انه لا شفعة للذمي فالاول مخفف على الذمي والثاني مشد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول اطلاق الاحاديث بان الشفعة للشريك من غير تقييد ذلك بالمسلم وتقدير تقييد
 ذلك بالمسلم فهو جري على الغالب كما قالوا في حديث لا يبيع احدكم على بيع اخيه ولا يخطب على خطبة
 اخيه ووجه الثاني التعليق على الذمي من حيث ان في اثبات الشفعة له تسليط على المسلم ياخذ
 حقه بنزع من القهر والغلبة لاسيما مع عدم طيب نفس المسلم بذلك والله اعلم

كتاب الفراض

اتفق الاشارة على جواز المضاربة وهي القراض بلغة اهل المدينة وهو ان يدفع انسان الى شخص
مالا ليتم فيه والربح مشترك هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وامامنا اختلفوا فيه فمن ذلك قول
مالك والشافعي واحمد انه لو اعطاه سلعة وقال له بعها واجعل ثمنها قرضا فهو قراض فاسد مع
قول ابي حنيفة انه قراض صحيح فالاول مشدد والثاني مخفف فارجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
الاول انه خلاف ما عليه عمل الناس ووجه النظر الى ان الاذن له في جعل ذلك ثمنها ثم قرضا
كما عطاءه التقدر قرضا على كل سواء نظير للمعنى ومن ذلك قول الاشعري بمنع القراض بالفلس
مع قول اشعري والى يوسف بجواز القراض بها اذا راجت رواج النقود فالاول مشدد والثاني
مخفف فارجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول عامة العلماء ان العاقل لا يبرأ اذا اخذ
مال القراض ببينة الا براه ببينة مع قول اهل العراق انه يقبل قوله من جهة ما لا يبرأ منه
خاص بمن غلب على قلبه محبة الدنيا فلا يبعد ان يخلف باطلا ويدعي ربه الثاني مخفف
خاص بمن غلب عليه الزهد في الدنيا ويرى المسلم ان ناديه الامانة ويرى غيره ان ناديه
الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاشعري للاشارة الى ان المعنى ان القرض انما هو
العاقل منه سلعة ثم هو مال قبل دفعه الى البائع فلا يبرأ من القرض حتى يرد له ثمنه
وعليه ثمنها مع قول ابي حنيفة انه يرجع ذلك على رب المال فالاول مخفف على رب المال والثاني

وأطعموا عنهم فالأول مخفف بالصوم والثاني مشدد بلا طعام ويصح أن يكون الأمر بالعكس أي
حق أهل الرفاهية والغنى فإن لا طعام عندهم أهون من الصوم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك رواية البيهقي عن عائشة وابي عبيد بن الجراح أنهما كانا يقولان من كان عليه قضاء
رمضان فإن شاء قضاها متفرقا وإن شاء صمتا بعام حديث البيهقي عن أبي هريرة مرفوعا من كان
عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يفطر وبذلك قال علي بن عمر فالأول مخفف والثاني مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك رواية البيهقي عن عمر بن عبد الله بن أبي رافع أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان يكتحل بالأنثى وهو صائم وكان يقول عليكم بالأنثى فإنه يجعل لبصر
ويثبت الشعر مع حديث البخاري في تاريخه والبيهقي عن أبي النعمان الأنصاري قال حدثني أبي
عن جدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لا تكتحل بالنهار وانت صائم الكحل ليلا
الأنثى ويجوز أن يثبت الشعر فالأول مخفف من حيث لا احتمال في الصوم والثاني مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
احتجم وهو صائم - - - - - سناء مرفوعا فطر الحاجم والمحجوم فالأول مخفف والثاني مشدد
أن لم يثبت نسجه وسما في توجيه ذلك في الجمع بين أقوال الميزان هب فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن عائشة أنها قرأت في رسول الله صلى الله عليه وسلم
حسبا فاكل منه وقال قد كنت أصبحت صائما مع حديث عائشة أنها قالت أهدى إلينا حبس
وقد أصبحت صائمة فقال صلى الله عليه وسلم قربة واقض يومه مكانه فإن ثبت مرة لها بالقضاء
كان الأول مخففا والثاني مشددا فيقتل الذب لا الوجوب وعكسه وعليه فيرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ومن رواية البيهقي عن عائشة وابن عباس وغيرهما لا اعتكاف إلا بصوم
مع حديث البيهقي عن ابن عمر مرفوعا ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه فالأول
مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان

فصل في امثلة مرتبة الميزان من كتاب الحج إلى كتاب البيعة فمن ذلك حديث مسلم وغيره في
حديث الإسلام أن جبريل عليه الصلوة والسلام قال يا محمد ما الإسلام قال أن تشهد أن لا إله إلا
الله وأن محمدا رسول الله وأن تقم الصلوة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعتق وتغتسل من الجنابة
وتتم الوضوء وتصوم رمضان الحديث وحديث البيهقي عن رجل من بني عامر قال يا رسول الله إن
أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمره ولا الطعن قال أحج عن أبيك واعتمر وكان عبد الله بن عون
يقول وأنتوا الحج والعمره لله وهي واحدة كالحج انتهى مع حديث البيهقي مرفوعا الحج جهاد والعمره
نزهة وحديث عن جابر قال قلت يا رسول الله العمره واجبة وفريضة الحج قال لا وإن
تغير خير لك وكان الشعبي يقرأ راتما الحج والعمره لله أي برفع العمره ويقول هي تطوع فالأول
مشدد في العمره والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم
عن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت تلبس المعصرات المشيعات وهي محرمة ليس فيها عفران ورواية
البيهقي أن عائشة كانت تلبس الثياب الموردة بالعصفر الخفيف وهي محرمة مع روايه أبي

كالنخل والعنب والتين والجوز وغير ذلك وبه قال أبو يوسف ومحمد والمتأخرون من أصحاب الشافعي مع قول الشافعي في الجوز بأنها لا تجوز إلا في النخل والعنب خاصة ومع قول داود أنها لا تجوز إلا في النخل خاصة فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الأصم إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم نفي الشارع عن المساقاة في غير النخل والعنب ووجه الثاني الوقوف على حد ما ورد من المساقاة على النخل والعنب فقط من حيث كونها ذكر يسير ووجه الثالث الوقوف على حد مساقاة أهل خيبر فإنها في النخل فقط ومن ذلك قول الشافعي وأحمد إذا كان بين النخل بياض وإن كثرت صحت المزارعة عليه مع المساقاة على النخل بشرط اتحاد العامل وعسرا أفراد النخل بالسقي والبياض بالعمارة ويشترط أن لا يفصل بينهما ولا تقدم المزارعة بل تكون تبعا للمساقاة مع قول مالك بجواز دخول البياض اليسير بين الشجر في غير المساقاة من غير اشتراط ومع قول أبي يوسف ومحمد بجواز ذلك على أصلهما في جواز المحاسبة وهي على الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل بالاتفاق فالأول مخفف بالشروط المذكورة والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في الجوز أن المزارعة باطلة وهي أن يكون البذر من مالك الأرض مع قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد والمتأخرون من أصحاب الشافعي واختاره النووي من حديث الدليل بصحة المزارعة قال النووي وطريق جعل الغلة لهما ولا أجره أن يستأجره بنصف البذر ليسرعه له النصف الآخر ويعيره نصف الأرض فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول خروج المزارعة عن قواعد البيع وعن قواعد القراض ووجه الثاني أن التراضي بآمرين اثنين حكم ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه لو ساقاه على شجرة معلومة موجودة ولم يبد صلح الثمرة جازوات بدار صلاحها لم يجز مع قول أبي يوسف ومحمد ومخون بجواز ذلك على كل شجرة موجودة من غير تفصيل فالأول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والميزان ووجه الأول في الشق الثاني أنه إذا بدأ صلح الثمرة ما بقي يجتزأ إلى المساقاة فهو كالعنب ووجه مقابله أن الثمرة ولو بدأ صلحها تحتاج إلى كمال التسمية حتى يبلغ إلى حال الكمال فلا عبث في ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أهل الاختلاف في الجزء المشروط والقول قول العامل مع يمينه مع قول الشافعي أنها يتخالفان وينفسخ العقد ويكون للعامل أجره مشترط فيما عمل بناء على صلح في اختلاف المتبايعين فالأول فيه تخفيف على العامل والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وأنه سبحانه وتعالى أعلم

كتاب الإحاطة

أنفق كناية أهل العلم على أن لا جارة جائزة خلافاً لأصحابنا عليه السلام فإنه جارة أو وجه الذي عدم وصوله إليه في ذلك فزاع أن من شرط بيع المذانة قبضها بغير جارة واحدة كقبض العين المبيعة وأما قبضه في قبض المنفعة شيئاً فقل من جوارزها شيء بأكبر أموال الدنيا من الباطل سيما أن كانت لا جرة في الزمة فلا هو اعطى الإجارة بغيرها ولا هو استوفى المنفعة

ولا يرد عليه السلم لأنه خرج بدليل ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن عقد الإجارة لازم من الطرفين جميعاً فليس لأحدهما بعد عقدها الصحيح فسحها ولو بعذر إلا بما يفسخ به العقد اللازم من وجود عيب بالعين المستأجرة مثلاً كما لو استأجر داراً فوجد بها منهد متعثلاً لا تصلح للسكنى أو انهضت بعد العقد أو مرض العبد المستأجر أو وجد الإجير بالأجرة المعينة عيباً فيكون للمستأجر الخيار لأجل العيب مع قولنا في حقيقته وأصحابه أنه يجوز قسم الإجارة بعد حصول ولو من جهة واحدة مثل أن يكثرى حائطاً ليتخرب فيه فيرقى ماله أو يسرق أو يفسد أو يفسد فيكون له فسخا الإجارة مرة ومع قولنا تقوم أن عقدها لازم من جهة المستأجر فقط كالمجاعة فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف من حيث كونه له الفسخ بالعذر والثالث فيه تخفيف كذلك من حيث جواز فسحها للموثر فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول للهرب من صفات المنافقين بأن يرجع أحدهما في قوله الذي وافق صاحبه عليه ووجه الثاني أن لزوم العقد انبهاهم مع شرط سلامة العاقبة ووجه الثالث ظاهر ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه إذا استأجر دابة أو داراً أو حائطاً صدقة معلومة بأجرة معلومة ولم يشترط التجبيل لأجرة ولا نصاً على تأجيلها بل أطلقاً أنها تستحق بنفس العقد فإذا سلم المؤجر العين المستأجرة إلى المستأجر استحق جميع الأجرة لأنه قد ملكه جميع المنفعة بعقد الإجارة فوجب تسليم الأجرة ليترجم تسليم العين إليه مع قولنا في حقيقته وطالك أن الأجرة تستحق جزئاً فجزءاً كلما استوفى منفعة يوم استحق أجرة فالأول مشدد خاص بأهل السخاء والكرم والثاني فيه تخفيف خاص بأهل المشاحنة فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو استأجر داراً كل شهر بشئ معلوم أنه تضم الإجارة في الشهر الأول وتلزم وأما ما عداه من الشهور فلا يلزم إلا بالدخول فيه مع قول الشافعي أنها تبطل الإجارة في الجميع فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن تفصيل الأجرة وتوزيعها على الشهر وبمثابة العقد الواحد في مدة معينة ووجه الثاني الجهل بمدة الإجارة وإن لكل شهر يحتاج إلى عقد جديد لا فائدة بأجرة معينة ولم يوجد عقد وذلك يقتضي البطلان ومن ذلك قولنا في حقيقته وطالك والشافعي وأحمد أنه لو استأجر عبداً مدة معلومة أو داراً بشئ قبض ذلك العبد أو الدار بشهات العبد قبل أن يعمل شيئاً أو الهدمت الدار قبل أن يسكنها ولم يمض من المدة شيء أنه لا يستحق عليه شيء من الأجرة وبطل الإجارة مع قولنا في ثبوت المنافع في هذه المواضع من ضمان المكترى فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الأجرة لا تجب إلا بالعمل مثلاً ووجه الثاني أن الموت أو الإعدام ليس هو في يد المؤجر وقد سلم المستأجر الأجرة وأباح لقا بضها التصرف فيها فكان ملكها له فلا ينبغي رجوعه فيها وهذا خاص بالكابر والأول خاص بعوام الناس المشائخين على الدنيا ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن عقد الإجارة على الدابة والدار والعبد لازم لا يفسخ بموت العاقبة جميعاً أو أحدهما فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه

مرتبة التشديد والاجماع الى مرتبة التخفيف ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا مطلق الغنى
ظلم واذا التبع احكامهم على ملى فليتبمع مع رواية البيهقي عن عثمان بن عفان انه قال ليس على مال
امرئ مسلم تواء يعني حوالة بتقدير صحة ذلك عن عثمان فان الامام الشافعي قال قد احتج محمد بن
الحسن بن عثمان قال في الحوالة والكفالة يرجع صاحبها الا تواء على مال امرئ مسلم بتقدير وثبت
هذا عن عثمان فلا حجة فيه لانه لا يدرى اقل ذلك في الحوالة والكفالة فان صم ما ذكر مرجع
الامر الى مرتبتي الميزان تخفيف وتشديد فحديث الشيخين لا يرى الرجوع على المحيل ومقابل له
يرى الرجوع على المحيل ومن ذلك حديث الحاكم والبيهقي مرفوعا على اليد ما اخذت حتى تؤديه
وروى البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعار من صفوان بن امية ادرعا فقال
اغصبا يا محمد فقال لا بل عارية مضمومة حتى تؤديها اليك فلما اراد مردها اليه فقد منها درهم فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم صفوان ان شئت غرمتها لك فقال يا رسول الله ان في قلبي
اليوم من الايمان ما لم يكن يوم اعزتك انتى وكان ابن عباس رضي عنهما يعرض عن العارية ولكنك ابو هريرة
كان يغرم من استعار بعيرا فعطى عنده وغير ذلك من الآثار مع اثر البيهقي عن شرح القاسمي
كان يقول ليس على المستعير غير المغل ضمان فالاول مشدد في الزمان والثاني مخفف فيه فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البخاري عن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه
وسلم بالشفعة في كل ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة لاحد مع حديث
البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار احق بسقبة قال الا صمغ والسلب
الزريق ومع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جار الدار احق بالدار
من غيره فالاول مشدد والثاني مخفف يجعل الشفعة للجار وسيأتي توجيهه في الجمع بين اقوال
العلماء فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وقال انه منكر لا شفعة لليهود
ولا نصارى مع ما رواه البيهقي عن اياس بن معاوية انه قضى بالشفعة لذى فالاول مشدد
ان صم الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ومقابل له مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا قال انه منكر لا شفعة لغائب ولا صغير ولا شريك على شريك
اذا سبقه بالشرع مع روايته ايضا عن جابر مرفوعا وقال انه منكر الصبي على شفخته حتى يدرك فاذا
ادرك فان شاء اخذ وان شاء ترك فالاول مشدد والثاني مخفف بالنسبة الى الصبي ان صم ذلك
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث مسلم مرفوعا
الشفعة في كل شرك ربعة ارحاظ لا يصلح ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان باع فهو احق به حتى
يؤذنه مع ما رواه البيهقي مرفوعا لا الشريك شقيق والشفعة في كل شيء ومع رواية مرفوعا
ايضا الشفعة في العبيد وفي كل شيء فالاول مشدد في انه لا شفعة في الحيوان والثاني مخفف
ان صم الخبر بان الشفعة في الحيوان وفي كل شيء فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك ما
رواه البيهقي عن شريك انه قال الشفعة على قدر الانصاء مع ما رواه عن الفقهاء الذين ينتهي
الى قولهم في المدينة انهم كانوا يقولون في الرجل له شركاء في دار فيسلم اليه الشريك بالشفعة لا رد

واحدا اراد ان ياخذ بقدر حقه من الشقعة فقالوا ليس له ذلك اما ان ياخذها جميعا واما ان
 يتركها جميعا فالاول مخفف والثاني مشدد بالزامه ان ياخذ الكل او يترك الكل فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان وقمن ذلك طروا الشافعي رحمه الله عن شرح القاضى انه كان يضمن
 الاجراء وضمن قصاصا احترق بيته فقال تضمني وقد احترق بيتي فقال شريحا رايت
 لو احترق بيتي هل كنت تترك له اجر كل اى المال الذى عليه ذلك من جهة معاملة او غيرها
 ومارواه البيهقي عن علي رضي الله عنه انه كان يضمن القصاص والصباغ ويقول لا يصلح للناس
 الا ذلك مع رواية البيهقي عن علي من وجه اخر عن عطاء انهما كانا لا يضمنان صانعا ولا جيرا
 فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه انه بعث الى امرأة من اليمن في ثمة يدعوها الى محله ففرغت
 فالقت ما في بطنها فافق بعض الصحابة انه لا ضمان على عمر وقالوا له انما انت مؤدب مع ما افتاه
 به علي بن ابي طالب رضي الله عنه من الضمان فالاول مخفف والثاني مشدد بتضمن الامام
 في الحدود والمعلم في التاديب فرجع الامر الى مرتبة الميزان وفصل بعضهم في ذلك بين ان يكون
 التاديب بقدر ما حدث له الشريعة او مع زيادة على ذلك فعليه في الزائد الضمان دون الاصل لان
 ذلك حد ثابت في الشريعة لا ضمان فيه ومن ذلك حديث البخاري مرفوعا حق ما اخذت عليه
 اجر اكتاب الله تعالى مع حديث البيهقي عن عبادة بن الصامت علمت من رجل القرآن
 واهدي الى قوسا فنكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان كنت تحب ان تطوق
 بطوق من نار فاقبلها وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم قال له جمرقة ثقلتها بين كتفيك
 وقال تعلقتها فالاول مخفف والثاني مشدد ويصح حمل الاول على من به خصاصة والثاني
 على اصحاب الثروة وعدم الحاجة الى مثل ذلك تغليبا للعبادة على الاجر الدنيوي ولما فيه من
 خرم المروءة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن كسب الحمام والقصاب والصائغ مع روايته ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 احتمى واعطى الحمام اجرتة ولو علمه خبيثا لم يعطه فالاول مشدد والثاني مخفف يجعل النهي للتنزيه
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
 قطع السدر وقال من قطع سدره صوب الله راسه في النار مع ما رواه البيهقي عن عروة وغيره
 انهم كانوا يقطعون السدر في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينكر عليهم ومن حديث
 البيهقي وعنه في الميت اغسلوه بماء وسدر ولو كان قطع السدر منهيا عنه لذاته لم يامرنا صلى
 الله عليه وسلم بغسل الميت به فالاول مشدد ان صم والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا لا ضرر ولا ضرار مع حديث البيهقي ايضا من ساله جاره
 ان يغرن خشبة في جداره فلم يمنعها فالاول مخفف والثاني مشدد يدل على اجبار الجار على تكمين جاره
 من وضع خشبة في جداره مع انه مشترك الدلالة على ان قواعد الشريعة تشهد بان كل مسلم احمق
 بما له فرجع الامر الى مرتبة الميزان قال الامام الشافعي واحسب ان قضاء عمر رضي الله عنه

تأمل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إذا استاجر شخص شيئاً من ديار وعبد فلم ينتفع به فعليه الأجرة مع قول أبي حنيفة أنه لا أجرة عليه لكونه لم ينتفع بذلك فالأول مشدد خاص بأهل الدين والورع والثاني مخفف خاص بأحد الناس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله أعلم

كتاب أحياء الموات

اتفق الأئمة على جواز أحياء الأرض الميثة للمسلم ولو موات الإسلام هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز للذمي أحياء موات الإسلام مع قول أبي حنيفة أنه يجوز فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن تمكين الذمي من الأحياء فيه عزله يخرج به عن الصغار ووجه الثاني أن لا فرق بين أحيائه موات الإسلام وبين عمارته بيتاً في العمران لمن تأمل ومن ذلك قول أبي حنيفة يشترط في جواز الأحياء إذن الإمام مع قول مالك أن ما كان في الفلاة أو حيث لا يتشاجر الناس فيه لا يحتاج إلى إذن وما كان قريباً من العمران أو حيث يتشاجر الناس فيه افتقر إلى الإذن مع قول الشافعي وأحمد أنه لا يحتاج إلى إذن للإمام مطلقاً فالأول مشدد خاص بأهل الأدب مع قول الأمر والثاني مفصل والثالث مخفف ودليله الحديث الصحيح من أحيى أرضاً ميتة فهي له فإن لفظه يعم المسلم الذي من إذن له الإمام ومن لم يذن له فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن ما كان من الأرض مملوكاً ثم باداه له وخرب وطال عهده يملك بالأحياء مع قول الشافعي وأحمد في ظاهر روايته أنه لا يملك بالأحياء فالأول مخفف خاص بأحد الناس والثاني مشدد خاص بأهل الورع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن أحياء الأرض وطولها يكون بتجديد وإن يتخذ لها ماء وأما الدار فتحتوي عليها وإن لم يسقفها مع قول مالك أن الأرض بما يعلم بالعادة أنه لأحياء مثلها من بناء وغراس وحفر يتر وغير ذلك ومع قول الشافعي أن كانت للزراعة فملك بزراعتها واستخراج جاعها وإن كانت للسكنى فتقطعها بيوتاً وتسقيفها فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن حريم البئر أربعون ذراعاً وإن كان الأبل تسقى دانيها منها وإن كانت للناس فستون ذراعاً وإن كانت عينا فثلثمائة ذراعاً وفي رواية عنه خمسمائة ذراعاً فمن لم ير أن يحفر في حريمها صنع منه مع قول مالك والشافعي أنه ليس كذلك حد مقدس والرجوع في ذلك إلى العرف ومع قول أحمد أن كانت في أرض موات فخمسة وعشرون ذراعاً وإن كانت في أرض عامة فخمسون ذراعاً وإن كانت عينا فخمسمائة ذراعاً فالأول مفصل وكذلك الثالث والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولعل الأمر في ذلك يختلف باختلاف صلابة الأرض وسخاوتها وكثرة الوارد من على الماء وقلتهم فكلام الأئمة كلهم صحيح ووجه ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في ظاهر روايته أنه إذا نبت خشيش في أرض مملوكة لم يملكه صاحب الأرض فكل من أخذها صار له مع قول الشافعي أنه بملك الأرض ومع قول مالك أن كانت الأرض محوطة بملكه صاحبها وإن كانت محوطة لم يملك فالأول مشدد على المالك بخلافه

على المسلمين والثالث مفصل ظاهر القواعد بعض قول الشافعي ويشهد للاول ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاث الماء والكلاء والنار فانه يشمل الكلاء النابت في الملك وفي التوت فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحشيش لا يلتفت اليه صاحب الارض في الغالب بخلاف ثمر الاشجار ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط فلا ينبغي لاحد ان ياخذ ذلك الحشيش الا بطيب قلب صاحب الارض وهو خاص باهل الودع ووجه قول مالك ان التحويط يدل على الالتفات الى الحشيش فليس لاحد اخذه الا باذن صاحب الارض بخلاف ما اذا لم يكن محوطا عليه فانه يدل على مسامحة الناس به ومن ذلك قول مالك انه اذا فضل عن حاجة الانسان وبهاثمه وزرعه شئ من الماء الذي في نهر أو بئر فانه كان النهر والبئر في البرية فالمالك احق بمقتل حاجته منهما من غيرم ويجب عليه بدل ما فضل من ذلك وان كانت في حائط فيلزمه بدل الفاضل لجارته الى ان يصلح بئر نفسه او عينه فان تهاون باصلاحه لم يستحق شيئا وهل يستحق عوضه فيه روايتان مع قول ابي حنيفة واصحاب الشافعي انه يلزمه بذله لشرب الناس والدواب من غير عوض ولا يلزمه ذلك للزرع ولا اخذ العوض ويستحب تركه مع قول احمد في احدى روايتيه انه يلزمه بذله من غير عوض للماشية والسقي معا ولا يجزى له البعير فالاول مخفف على المالك والثاني مشدد على المالك رحمة بالناس والدواب والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم

كتاب الوقف

اتفق الأئمة على ان الوقف قرينة جائزة وعلى ان ما يصح الانتفاع به الا باطلا فعيته كالذهب والفضة والماكول لا يصح وقفه وعلى ان وقف المشاع جائز كهبته واجارته خلافا لمحمد بن الحسن فقط في قوله بامتناع اجارة المشاع ووقفه وعلى انه اذا خرب الوقف لم يعد الى ملك الواقف هذا ما وجدته من مسائل لا تنفك داماما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي انه يلزمه باللفظ وان لم يحكم به حاكم ويؤول ملك الواقف عنه وان لم يخرج عنه عن يده مع قول محمد بن الحسن لا يصح الا اذا خرج عن يده بان يجعل للوقف وليا ويسبله اليه وهو احدى الروايتين عن مالك ومع قول ابي حنيفة الوقف عطية صحيحة ولكنه غير لازم ولا يؤول ملك الواقف عنه الا بعد ان يحكم به حاكم او يعلقه بموتة كأن يقول اذا مت فقد وقفت دارى على كذا فالاول مشدد على الواقف والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الثلاثة اقوال ظاهر ومن ذلك قول الشافعي واحمد ومالك في احدى روايتيه انه يصح وقف الحيوان مع قول ابي حنيفة ومالك في الرواية الاخرى عنه انه لا يصح بناء على قاعدة ما انه لا يصح وقف المنقول فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان الميزان ووجه الاول انه فعل معروف وان غلب عليه التلف بعد مدة ووجه الثاني ان الواقف ما يتخذ للتأبير ودوام الانتفاع والحيوان يغلب هلاكه فلا يصح ومن ذلك قول اصحاب الشافعي ان المالك في دفن الموقوف ينتقل الى الموقوف عليه مع قول ابي حنيفة وجماعات من اصحابه

فقدت زوجها لم تدر اين يموت فاتها تنتظر اربع سنين ثم تنتظر اربعة اشهر وعشرين ثم تحل به
 به قضى عثمان بن عفان بعد عمره الاول مشدداً والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك ما رواه مالك والشافعي ومسلم عن عائشة كان فيما انزل من القرآن عشرة ضعات معلوماً
 يحرم من ثم تسخن بخمس معلومات يحرم مع ما رواه البيهقي عن علي وابن الزبير وابن مسعود وابن
 عمر انهم كانوا يقولون يحرم من الماء ايله وكثيره فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان

فصل في بيان امثلة مرتبتي الميزان من كتاب الجراح الى اخر ابواب الفقه فمن ذلك حديث
 البيهقي وغيره مرفوعاً لا يقتل مسلم بكافر وفي رواية بمشرك مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قتل مسلماً بعماله وقال ناكراً من وفي بن منته ان صح الحديث ولا تار عن الصحابة
 في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي
 مرفوعاً من قتل عبده قتلناه ومن جلد عبده عناه ومن خصاه خصيناه مع حديثه ايضاً
 مرفوعاً لا يقاد مملوك من ماله ولا ولد من ولده وكان ابو بكر وعمر يقولان لا يقتل المسلم بعبده
 ولكن يضرب ويطال جسده ويحرم سهمه ان صح الحديث والاثران فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث الشيخين وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه
 قضى في امرأة ضربت فطرحت جنينها بغرة عبداً وامه مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله
 وسلم قضى في الجنين بغرة عبداً وامه اوفرس او بغل ومع حديثه ايضاً ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قضى في جنين المرأة بمائة شاة وفي رواية بمائة وعشرين شاة فالاول
 الثالث بروايته مشددان من حيث الحصر وقد يكون الشياه اعلى قيمة من العبد والامة والثاني
 ان صح مخفف من حيث التحجير فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك ما رواه الشافعي
 والبيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال اقتلوا كل ساحر وساحرة مع ما نقله ابن عمر
 عن عثمان رضي الله عنه انه عاب علي من قتل الساحر فالاول مشدد والثاني مخفف ويؤيده
 قوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا
 مني دماءهم واموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعاً من بدل دينه فاقتلوه يعني في الحال مع
 حديثه عن علي رضي الله عنه انه يستتاب ثلاث مرات فان لم يتب قتل ومن
 مالك والشافعي والبيهقي عن عمر انه قال يحبس ثلاثة ايام ثم يستتاب فالاول مشدد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي والبخاري في
 حديث طرطيل يؤخذ منه انه لا حد الا في قذف صريح بين ما رواه البيهقي وغيره عن عمر
 انه كان يضرب الحد في التعريض فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ومن ذلك حديث البيهقي ان رجلاً قال يا رسول الله انزى في حراصة احميل
 قال هي ومثلها وانكارت قال يا رسول الله فكمية نزي في انتم المدة قال ال هود وعذابه صفة

بطلت الهبة وعبارة ابن أبي نزيه القيراني في رسالته ولا تتم هبة ولا صدقة ولا حبس إلا بالحيازة
 فان مات قبل الحيازة فهو ميراث مع قول احمد في احدي روايتيه ان الهبة تملك من غير قبض
 فالاول مشدد جار على قواعد الشريعة كالبيع وغيره من سائر التملكيات والثاني مخفف على
 الموهوب له مشدد على الواهب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
 انه لا بد في صحة القبض ان يكون باذن الواهب مع قول ابى حنيفة انه يصح القبض بغير اذن منه
 فالاول مخفف على الواهب عكس الثاني فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك و
 الشافعي ان هبة المشاعر جائزة كالبيع وصفة قبضه ان يسلم الواهب الجميع الى الموهوب له
 فيستوفي منه حقه ويكون نصيب شريكه في يده كالوديعة مع قول ابى حنيفة ان كان ممن
 لا ينقسم كالعبد الجوهر جازت هبته وان كان مالا ينقسم لم تجز هبة شيء منه مشاعا فالاول مخفف
 والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يستحب للاب
 وان علا ان يسوي بين اولاده في الهبة مع قول احمد ومحمد ان له ان يفضل الذكور على الاناث
 كقسمته الامث فالاول فيه تشديد على الاب والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ثم اذا فاضل الاب بينهم فهل يلزمه الرجوع في الفاضلة قال الثلاثة لا يلزمه ذلك وقال احمد
 يلزمه الرجوع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه ليس للاب الرجوع
 في هبته لولده بحال مع قول الشافعي ان له الرجوع فيها بكل حال ومع قول مالك ان له الرجوع
 ولو بعد القبض في كل ما وهبه لابنه على جهة الصلة والمحبة ولا يرجع فيما وهبه على جهة
 الصدقة قال وانما يسوغ الرجوع اذا لم تتغير الهبة في يد الولد او يستحدث ديناً بعد الهبة او
 تتزوج البنت او يختلط الموهوب بمال من جنسه بحيث لا يتميز منه والا فليس له الرجوع مع قول
 احمد في احدي رواياته واطهرها ان له الرجوع بكل حال كنهى ابى حنيفة فالاول مشدد
 خاص بالاكابر في الدين والثاني مخفف خاص باحد الناس والثالث مفصل فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان بعض الاولاد قد يكون مغايبه كالاخايب بل كالاعداء
 ووجه الثاني قوله صلى الله عليه وسلم لو دانت وطالك لابيك ومن ذلك قول ابى حنيفة و
 الشافعي واحمد واكثر العلماء ان الوفاء بالوعد في الخير مستحب لا واجب ولو تركه فانه الفضل
 وارتكب كراهة شديدة ولكن لا يأنم مع قول جماعة منهم عمر بن عبد العزيز ان الوفاء بالوعد
 واجب مع قول بعض اصحاب مالك ان الوعد ان كان مشترطاً بسبب كقوله تزوج ولك كذا ونحو
 ذلك وجب الوفاء به وان كان وعداً مطلقاً لم يجب فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه من باب فمن تطوع خيراً فهو خير له وهو خاص
 بمن كان عنده بقية بخل من الناس ووجه الثاني التباعد من صفات المنافقين فان من
 اخلف الوعد فهو منافق خالص وان صام وصلى وقال اني مسلم كما ورد في الصحيح ووجه

الثالث ظاهر

كتاب اللقطة

اجمع الاثمة على ان اللقطة تعرف حولا كاملا اذا لم تكن شيئا تافها يسيرا او شيئا لا بقاء له وعلى ان صاحبها اذا جاء فهو احق بها من الملتقطها وعلى انه اذا اكلها بعد الحول فصاحبها فخير بين التضمن وبين الرضى بالبذل وجميعا على جواز الالتقاط في الجملة وانما اختلفوا في ان الافضل اخذها او تركها هذا ما وجدته من مسائل الاجماع في الباب واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابي حنيفة ان اخذ اللقطة في الجملة اولى من تركها مع قول احمد ان تركها افضل من اخذها ومع قول الشافعي في احد قوليه بوجوب الاخذ ومع الاصل عند اصحابه ان اخذها مستحب ان وثق بامانة نفسه فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد والرابع مفصل فرجع الامر الى مرتبتى الميزان ووجه الاول ان حفظ مال اخيه ووجه الثاني ان فيه اخلاص من تبعات الناس ووجه الثالث هو وجه الاول لكن هذا على سبيل الوجوب والاول على سبيل الافضلية والرابع وجهه ظاهر ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو اخذ اللقطة شتم ردها الى مكانها فان كان اخذها ليردها على صاحبها فلا ضمان والا ضمن مع قول الشافعي واحمد انه يضمن بكل حال ومع قول مالك ان اخذها بنية الحفظ شتم ردها ضمن وان كان مترددا بين اخذها وتركها شتم ردها فلا ضمان فالاول مفصل والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتى الميزان ووجه الاقوال الثلاثة ظهري ومن ذلك قول مالك ان من وجد شاة بفلاة من الارض وخاف عليها فهو بالخيار في تركها او اكلها ولا ضمان عليه وكذلك البقرة اذا خاف عليها السباع مع قول الاثمة الثلاثة ان من اكلها فعليه الضمان اذا جاء صاحبها فالاول مخفف على الملتقط في عدم الضمان اذا اكلها والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبتى الميزان ومن ذلك قول مالك ان اللقطة في الحرم وغيره سواء فملتقط ان ياخذها على حكم اللقطة ويملكها بعد ذلك وله ان ياخذها ليحفظها نقط وبه قال ابو حنيفة مع قول الشافعي واحمد ان له اخذها ليحفظها على صاحبها ويعرفها ما دام مقيما بالحرم فاذا خرج سلمها للحاكم وليس له ان ياخذها للتملك فالاول مخفف على الملتقط والثاني تشديد عليه فرجع الامر الى مرتبتى الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي ان الملتقط اذا عرفت اللقطة سنة فله ان يحبسها ابدا وله ان يتصدق بها وله ان ياكلها غنيا كان او فقيرا مع قول ابي حنيفة ان الملتقط اذا كان فقيرا جاز له ان يملكها وان كان غنيا لم يجز ويجوز له عند ابي حنيفة ومالك ان يتصدق بها قبل ان يملكها على شرط ان صاحبها اذا جاء مضى ذلك مضى وان لم يجز ذلك ضمن له الملتقط مع قول الشافعي واحمد انه لا يجوز له ذلك لانها صدقة موقوفة فالاول مخفف على الملتقط والثاني مفصل والاول من المسئلة الثانية مفصل والشافعي منها مشدد فرجع الامر الى مرتبتى الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي انه اذا وجد عبدا بادية وحده لم يجز له ان ياخذها فلو اخذه ثم ارسله فلا شيء عليه عند ابي حنيفة ومالك وقال الشافعي واحمد عليه الضمان فالاول مخفف والثاني مشدد خاص باهل الدين و الاحتياط فرجع الامر الى مرتبتى الميزان ومن ذلك قول الاثمة الاربعة انه اذا مضى على اللقطة

حول وتصرف ليها الملتقط بنفقة او بيع او صدقة فاصحها اذا جاء ان ياخذ قيمتها يوم تمكينا
مع قول داود انه ليس له شيء من ذلك فالاول مخفف خاص بالكثير الناس والثاني فيه تشديد
خاص باهل الرعي والخوف من تبعات الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول مالك واحمد ان صاحب اللقطة اذا جاء بوصفها بصفاتها وجب على الملتقط ان يرد بها له
ولا يكلفه مع ذلك بيينة مع قول ابي حنيفة والشافعي انه لا يلزمه ذلك لا بيينة فالاول مخفف
خاص بما اذا كان صاحبها غيرهم في دعواه والثاني فيه تشديد خاص بما اذا كان صاحبها
متما في رقة دينه فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم

كتاب اللقيط

اتفق الاثمة على انه يحكم باسلام الطفل باسلام ابيه او امه الا في رواية عن ابي حنيفة هذا
ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة اذا وجد
لقيط في دار الاسلام فهو مسلم مع قول ابي حنيفة انه ان وجد في كنيسة او بيعة او قرية من قري
اهل الذمة فهو ذمي فالاول مشدد في الحكم باسلامه بالدار والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ولكل من القولين وجه ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد واصحاب مالك ان
اسلام الصبي غير البالغ العاقل صحيح مع قول الشافعي في رجم اقواله واقوال اصحابه انه لا يصح
اسلام صبي مميز استقلاله وللشافعي قول انه موقوف الى البلوغ فالاول مشدد في حصول الاسلام
احتياطاً للصبي وللحاكم باسلامه والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول مالك واحمد ان اللقيط في دار الاسلام اذا امتنع بعد البلوغ من الاسلام فنل مع قول
ابي حنيفة انه يحل ولا يقتل ومع قول الشافعي انه يزجر عن الكفر فان اقام عليه اقر عليه فالاول
مشدد في تحصيل الاسلام والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان

كتاب الجعالة

اتفق الاثمة على ان اذا اُتي بغيره ان شرط ذلك هذا ما وجدته من مسائل
الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك ان مراد الأبق اذا كان معروفاً
بذلك استحق الجعل ولو لم يكن شرط ذلك على حسب قرب الموضع وبعدة واما اذا لم يكن مراد الأبق
معروفاً فلا جعل له ويعطى ما اتفق عليه مع قول ابي حنيفة واحمد انه يستحق الجعل على الاطلاق
ولم يعتبر بوجود الشرط ولا عداً ولا ان يكون معروفاً بل مراد الأبق ان لا يمتنع قول الشافعي انه لا يستحق
الجعل الا بالشرط فالاول مفصل والثاني مشدد على مالك الأبق والثالث مفصل كالاول فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول من تفصيل الامام مالك العمل بالقرينة وهي احدى
الدلة وفيها خلاص لزمه صاحب الأبق وتشجيع المراد على المداومة على مراد الأبق لا نحو ان
المسلمين وازالة كراهة لاسيما من كان عاجزاً وليس له قدرة على شراء عبد يخدمه او دابة
يركبها او نفقة يحصلها وتوجيه الثاني كتوجيه الاول واشد حثاً على اعطاء المراد جعلته لما
قلناه من خلاص الذمة وتشجيع المراد على ان يديم على مراد الأبق فان منعه اعطاه الجعل

بعد تعبها يكسره ويكسله عن التعب بعد ذلك في راتب آخر لا سيما من ليس له حرفة يتفق منها على عياله ونفسه غير تلك الحرفة ووجه الثالث ان الوجوب في الجعل انما يكون بالشرط والطلب على قاعة الاجراء فان لم يكن شرط فانما يكون اعطاؤه الجعل من باب البر والاحسان وذلك معروف واجب ومن ذلك قول ابي حنيفة ان من ردا الأبق من مسيرة ثلثة ايام يستحق اربعين درهما وان رده من دون ذلك رخص له الحاكم مع قول مالك ان له اجرة الممثل ومع قول احمد ان له دينارا واثنى عشر درهما ولا فرق بين قصير المسافة وطويلها ولا بين للمصر وخارج المصر خلافا لاجل في قوله في رواية له اخرى انه ان جاء به من المصر فله عشرة دراهم او من خارج المصر فله اربعون درهما ومع قول الشافعي انه لا يستحق شيئا الا بالشرط والتقدير فالاول مفصل والثاني فيه تخفيف باجرة المثل والثالث فيه تشديد بالاجرة على مالك الأبق والرابع فيه تشديد على ردا الأبق فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه اذا انفق نفقة على الأبق بغير اذن سيده فلا شيء على السيد لانه انفق متبرعا فهو كالذي يتفق بغير اذن الحاكم وان انفق باذنه كان على السيد دين عليه وللرأى ان يحبس العبد عنده حتى ياخذ ما انفق له على العبد في طريقه ومع قول احمد هو على سيده بكل حال ومع قول مالك ان له اجرة المثل فالاول مفصل والثاني مشدد على السيد والثالث مخفف على السيد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر والله اعلم

كتاب الفرائض

اجمع المسلمون على ان الاسباب المتوارث بها ثلاثة ترحم ونكاح وولاء وان الاسباب المانعة من الميراث ثلثة برق وقتل واختلاف دين وعلى ان الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين لا يورثون وان كل ما يتركونه يكون صدقة تصرف في مصالح المسلمين ولم يخالف في ذلك الا الشيعة ولذلك انكروا على ابي بكر الصديق رضي الله عنه حين قال لفاطمة ما قال ولم يورثها من ايها صلي الله عليه وسلم شيئا وكذلك اجمعوا على ان الوارثين من الرجال عشرة الابن وابنه وان سفل والاب وابوه وان علا والاخر وابنه الام والعم وابنه الام والام والزوج والمعتق وعلى الوارثات من النساء سبع البنت وبنت الابن وان سفل والام والجدة والاخت والزوجة والمعتقة وعلى ان الفروض المقدرة في كتاب الله عز وجل ستة النصف والربع والثلثان والثلث والسدس الى غير ذلك من مسائل الفرائض المجمع عليها واتفق الاثمة على ان المسلم لا يرث الكافر ولا عكسه وحكي عن معاذ وابن المسيب والنخعي انه يرث المسلم من الكافر ولا عكس كما يترجم المسلم الكافر ولا يترجم الكافر المسلمة واتفقوا ايضا على ان القاتل عدا ظملا لا يرث من المقتول شيئا وكذلك اتفقوا على ان العول لا يكون الا في الاصول الثلاثة الستة والاثنى عشر والاربعة والعشرين وان العول صحيح معول به عند كافة العلماء وان عقد اجماع الصحابة عليه في خلافة عمر بن الخطاب خلافا لابن عباس وعلى انه لو اجتمع ابناء عم احدهما اخر لام كان للاخر منهما السدس والباقي بينهما بالعصبة خلافا لابن مسعود والحسن هذا ما وجدته من مسائل الاجماع

والإتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي أن ذوى الأرحام لا يرثون بل يكون المال الفاضل بعد أصحاب الفروض والعصبات لبني المال وهو قول أبي بكر وعمر وعثمان وزيد والزهرى والأوزاعي وداود ومع قول أبي حنيفة وأحمد يتورثونهم وحكى ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس لكن عند فقهاء أصحاب الفروض والعصبات بالإجماع وعن سعيد بن المسيب أن الخال يرث مع البنت فعلى ما قال مالك والشافعي إذا مات عن أمه كان لها الثلث والباقي لبني المال أو عن بنته فلها النصف والباقي لبني المال وعلى ما قاله أبو حنيفة وأحمد المال كله للأم الثلث بالفرض والباقي بالرد وكذلك البنت النصف بالفرض والباقي بالرد ونقل القاضي عبد الوهاب المالكي عن الشيخ أبي الحسن أن الصحيح عن عثمان وعلي وابن عباس وابن مسعود إنهم كانوا لا يرثون ذوى الأرحام ولا يرثون على أحد ثم إن ما يحكى عنهم في الرد وتورث بيت ذوى الأرحام أنها حكاية فعل لا قول كما ترى وابن خزيمة وغيره من الحفاظ يذكرون الإجماع على هذا فالأول مشدد على ذوى الأرحام والثاني مخفف عليهم فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول بعد ذوى الأرحام عن المحبة والعصبية التي تكون في أصحاب الفروض والعصبات ووجه الثاني أنهم لا يخلون من محبة ولا عصبية ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد إن مال المرتد إذا قتل أمات على الردة يكون في ثلث بيت المال حتى المال الذي كان كسبه في إسلامه مع قول أبي حنيفة أن مال المرتد يكون لورثته من المسلمين سواء اكتسبه في إسلامه أم في ردته فالأول مشدد على ورثة المرتد والثاني مخفف عليهم ووجه الأول إقطاع المولاة بين المرتد وورثته حين الردة أو ضعف المولات فكان من الورع رجوع ماله لبني المال يصرف في مصالح المسلمين العامة ووجه الثاني لا خيال لأخواننا المسلمين الذين لهم حق في بيت المال فلا نطمع ما فيه من راحة شبيهة فكانت ورثته أولى بذلك المال كما يرثون مال مورثهم المقتول ولو كان مكسبه حراما لا يمكن رده إلى أربابه فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد إن من قتل خطأ لا يرث مع قول مالك أنه يرث من المال الذي كان ملك المقتول دون الدية فالأول مشدد على القاتل والثاني فيه تخفيف عنه من حيث التفصيل فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول إطلاق الحديث في أنه لا يرث القاتل من مقتله شيئا ووجه الثاني تنفير القاتل من القتل بحرامته من مال الدية الحاصل فقط نزع جلاله عن التجري على قتل مورثه وأما المال الذي لم يحصل من جهة القتل فهو باق على الأصل في التركات فلحق أكرم أن يرثه منه والله أعلم ومن ذلك قول مالك وأحمد إن أهل الملل من الكفار كاليهودى مع النصراني لا يرث بعضهم بعضا مع قول أبي حنيفة والشافعي إنهم كلهم ملة واحدة وكلام كفار يرث بعضهم بعضا فالأول مشدد ودليله ظاهر حديث لا يتورث أهل ملتين والثاني مخفف ودليله أن ما عدل ملة الإسلام كله ملة واحدة فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي أن من بعض سحر وبعضه سريق لا يرث ولا يرث مع قول أحمد وأبي يوسف ومحمد أنه يرث ويرث بقدر ما فيه من الحرية فالأول مشدد ووجهه ضعف ملكه والثاني

فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان الكافر
 والمراتد والقاتل عدا ومن فيه سرق ومن خفي مائة لا يجزون كما لا يرثون قول ابن مسعود
 وحده ان الكافر والعبد والقاتل عدا يجزون ولا يرثون فالاول مشدد على من تقدم ذكرهم
 والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ورجع القولين ظاهر ومن ذلك قول
 الائمة الاربعة ان الاخوة اذا اجبوا الام من الثلث الى السدس لم يخذلوه مع ما روى عن ابن
 عباس ان الاخوة يرثون مع الابن اذا اجبوا الام فيأخذون ما جوبها عنه والمشهد عن ابن
 عباس موافقة الكافة فالاول وما وافقه من قول ابن عباس مشدد على الاخوة والثاني مخفف
 عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على ان الفرقى والقتلى
 والهدي والموتى بحريق او طعن اذا لم يعلم ايم مات قبل صاحبه لم يرث بعضهم بعضا وتركه
 كل واحد منهم لباقي ورثته مع قول احمد في رواية انه يرث كل واحد منهم تلامس طرفه
 وسبقه الى ذلك على وشرايح والنخعي والتبعي فالاول مشدد على من ذكر بعدهم من بعضهم
 بعضه والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الجدة
 ام الابلا ترث مع وجود الاب الذي هو ابنها شيئا مع قول احمد انها ترث مع السدس ان كانت
 وحدها او تشارك الام فيه ان كانت موجودة فالاول مشدد على الجدة المذكورة والثاني فيه
 تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول اجماع الائمة على الاخوين يجبا
 من الثلث الى السدس مع قول ابن عباس ان لهما الثلث حتى يصيروا ثلاثة فيكون
 لهما السدس فالاول مشدد والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول جميع الفقهاء ان الاخوات مع البنات عصبية مع قول ابن عباس انهن لسن
 بعصبية ولا يرثن شيئا مع البنات فالاول مخفف على الاخوات والثاني مشدد عليهن فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ومن ذلك قول كافة العلماء ان الارث لا يثبت بالملااة مع قول النخعي انه يثبت بها
 ومع قول ابي حنيفة انه ان ولله وعاقده كان له نقضه ما لم يعقل عنه فالاول مشدد و
 الثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ان ابن
 الملاعة تسحق ام جميع ماله بالعرض والعصبية مع قول مالك والشافعي ان الام تآخذ
 الثلث بالعرض والباقي لبيت المال ومع قول احمد في إحدى روايته ان عصبته عصبية امه فاذا
 خلفها وخلا فلام الثلث والباقي للمخال والرواية الثانية لاحد انها عصبية فيكون المال جميعا
 لها تفصيلا فالاول مخفف على الام والثاني فيه تخفيف عليها وكذلك باقي الاقوال فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد ان السقط اذا استهل صار خالا يرث ولا يرث وان
 تحرك او تنفس الا ان يرضع فان عظم فغن مالك نر وايستان مع قول ابي حنيفة والشافعي
 انه ان تحرك او تنفس او عظم ورث وورث عنه فالاول مشدد في الاحتياط في الارث
 والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

اجمعوا على ان الوصية مستحبة غير واجبة وانها تمليك ويضاف الى ما بعد الموت فان كان الانسان عنده امانة لغيره وجب عليه الوصية وكذلك اذا كان عليه دين لا يعلم به من هوله او عنده ودعية بغير اشراد وجمعوا على انها لا تجب للوارث خلافا للزهري واهل الظاهر في قولهم يوجب الوصية للاقارب الذين لا يرثون سواء كانوا عصبة او ذوى رحم اذا كان هناك وارث غيرهم وعلى ان الوصية لغير وارث بالثلث جائزة ولا تقتصر الى اجازة الورثة وعلى ان الوصية للوارث جائزة موقوفة على اجازة بقية الورثة واتفق الاثمة على انه لو اوصى لبقى فلا يلزم له ان يدخل الا ان يكون له يكون بينهم بالسوية وعلى انه لو اوصى لولد فلا يدخل الذكور والانات ويكون بينهم بالسوية واتفق الاثمة على ان العتق والهبة والوقف وسائر العطيات المنجزة في مرض الموت معتبرة من الثلث خلافا لما جاهد وداود فانهما قالوا انها بمنجزة من راس المال هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك اذا اوصى بأكثر من ثلث فله واجازة الورثة ذلك ينظر فان اجازوا في مرضه لم يكن لهم ان يرجعوا بعد موته وان اجازوا في صحته فله الرجوع بعد موته مع قول ابي حنيفة والشافعي ان لهم الرجوع سواء كان ذلك في صحته او مرضه فالاول فصل والثاني مخفف على الورثة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو اوصى بجمل او بعير جاز ان يعطى انثى وكذلك ان اوصى ببذنة او بقرة جاز ان يعطى ذكرا فالذكر والانثى عندهم واحد مع قول الشافعي في احد قوليه انه لا يجوز ان يعطى في البعير الا الذكر ولا في البذنة والبقرة الا الانثى فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكن الاول محمول على حال عوام الناس والثاني محمول على حال المتورعين فيعطون الا فصل احتياطاً ومن ذلك اتفاق الاثمة الاربعة على انه اذا اوصى بشئ لشخص ثبأ وصى به لا خسر ولهم يصريح برجوع عن الاول فهو بينهما نصفين مع قول المحسن وعطاء وطاوس انه سرجوع فيكون الثلثان ومع قول داود انه للاول فالاول فيه تخفيف بالعدل بينهما والثاني فيه تشديد على الاول والثالث فيه تشديد على الثاني فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثالث انه لما اوصى به الاول خرج عن ملكه بذلك فباقي له فيه تصرف اخر وهو خاص باهل الورع كما ان الثاني ايضا يصح حله على اهل الورع لان الوصية به ثانياً كالناسخ للحكم الاول ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك واحمد والشافعي في اظهر القولين ان من قدم ليقص منه او من كان في الصنف بارسن اللعد او كانت حاملا فجاءها الطلق او كان في سفينة وهاجر البحر فعطياها من الثلث مع قول الشافعي الاخر انه من جميع المال ومع قول مالك ان الحامل اذا بلغت ستة اشهر لم تنصف في اكثر من ثلث مالها فالاول مشدد على الموصى والثاني مخفف عنه والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد انه تصم الوصية للعبد مطلقا سواء كان عبده او عبدا غيره مع قول الشافعي لا تصم مطلقا ومع قول ابي حنيفة انها تصم لعبد نفسه بشرط ان يكون في الورثة كبير ولا تصم الى عبد خيرا فالاول مخفف ووجه ان الوصية احسان من ائد على الواجب وقد باح الشرع ذلك والثاني مشدد ووجه عدم مالك العبد

لذلك الوصية ومعلوم ان الوصية تمليك والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول الشافعي واحدا انه لا يجوز لمن له اب او جد ان يوصي الى اجنبي بالنظر في امر اولاده اذا
كان ابوه او جده من اهل العدالة مع قول ابى حنيفة ومالك انه لا تصح الوصية الى الاجنبي في
امر اولاده وفي قضاء ديونته وتنفيذ الثلث مع وجود الاب او الجد فالاول مشدد محمول على ما
اذا عرف الموصي ان الاب والجد اشفق على اولاده من الاجنبي والثاني مخفف محمول على عكسه فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي واجم في احادي الروايتين انه لو وصى الى عدل
ثم فسق نزعته منه الوصية كما اذا اسند الوصية اليه ابتداء فلا تصح لانه لا يؤمن عليها مع
قول ابى حنيفة واحمد في الرواية الاخرى انه اذا فسق يضم اليه عدل اخر فاذا وصى الى فاسق وجب
على القاضي اخراجه من الوصية فان لم يخرج القاضى وتصرفت نفذ تصرفه وصحته وصيته
فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة
الثلاثة ان الوصية تصح لكافر سواء كان حربيا او ذميا مع قول ابى حنيفة بعدم صحتها لاهل
الحرب وصحتها لاهل الذمة خاصة فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واصحابه ومالك ان له ان يوصي بما وصى به اليه غيره
ولو لم يكن الوصى جعل ذلك اليه مع قول الشافعي واحمد في اظهر روايته بالمنع فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الوصى اذا كان
عدلا لم يحتمل الى حكم الحاكم وتنفيذ الوصية اليه وانه يصح جميع تصرفاته مع قول ابى حنيفة
انه ان لم يحكم له حاكم بجميع ما يشترطه ويبيعه للصبي فهو مردود وما يتفق عليه فقوله فيه مقبول
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على حال اهل
الدين والورع وحمل الثاني على من كان بالصد من ذلك ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
انه بشرط بيان ما يوصى فيه فان اطلق الوصية فقال اوصيت اليك فقط لو يصح وهو لغو مع
قول مالك انها تصح وتكون وصية في كل شيء فالاول مشدد محمول على اهل الصدق الذين لا يرجعون
فيما عزموا عليه والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة
انه لو وصى لجيرانه لم يدخل في ذلك الا الملاصقون له مع قول الشافعي انه يدخل في ذلك
اربعون داسر من كل جانب ومع قول احمد في احادي روايته ثلاثون داسر ومع قول مالك
انه لا حد لذلك فالاول مخفف في حق الجوار خاص بالعوام وهيئات ان يقوم احدهم بحق الجوار
الملاصق لداره والثاني والثالث والرابع مشدد خاص بالاكابر على حسب مقامهم في المروءة
والايمان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ببطلان الوصية للميت مع قول مالك بصحتها فان
كان عليه دين او كفارة صرفت فيه والا كانت لورثته فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني ان المقصود بالوصية ايصال خير الى الميت مادام
لو يدخل الجنة فان البرزخ ويوم القيمة معدودان من ايام الدنيا ودار التكليف بدليل
كون اهل الاعراف يسعدون بالسجدة يوم القيمة وترجع ميزانهم بها ثم يدخلون الجنة فلم لا

ان هذه السجدة في طر التكليف ما يرجع بها ميزانهم ومن ذلك قول مالك بصحة الوصية من غلام
 لم يبلغ الحلم اذا كان يعقل او وصى به مع قول ابي حنيفة بعدم الصحة وهو من هب احمد الاصح
 من مذهب الشافعي فالاول مخفف على الغلام لانه امر يثاب عليه كغيره من العبادات الواقعة
 منه والثاني مشدد عليه لاحتمال انه اذا بلغ يبدله فعمل خير بتلك الوصية ارجح مما كان
 فعله حال صباه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحدا انه اذا اعتقل
 لسان المريض لم تقم وصيته بالاشارة مع قول الشافعي انها تقم وهو الظاهر من مذهب مالك
 فالاول مشدد حفظ المال للمريض والثاني مخفف حفظ الدين وحرصا على تقديم فعل الخير فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو كتب وصيته بخطه ويعلم انها
 بخطه ولكن لم يشهد فيها لم يحكم بها مع قول احمد انه يحكم بها ما لم يعلم رجوعه عنها فالاول مشدد
 على الوصي والثاني مخفف عليه طلبا للحصول الخيرة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
 ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو وصى الى رجلين اى اسند وصيته اليهما واطلق فليس لاحدهما
 تصرف دون الاخر مع قول ابي حنيفة انه يجوز في ثمانية اشياء مخصوصة وهي شراء الكفن
 وتجهيز الميت واطعام الصغار وكسوتهم ودرم الدعية بعينها وقضاء الدين وانفاذ الوصية بعينها
 وعتق العبد بعينه وكذا الخصوصية في حقه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يصح التزويج في مرض الموت مع قول مالك
 انه لا يصح للمريض الخوف عليه ان يتزوج فان تزوج وقع فاسدا سواء ادخل بها ام لم يدخل ويكون
 الفسخ بالطلاق فان برئ من ذلك المرض فهل يصح ذلك النكاح ام يبطل روايتان له فالاول
 مخفف والثاني مشدد محمول على من يفعل ذلك ليحرم ورثته من ميراثه فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول ابي حنيفة انه يجوز للوصي ان يشتري لنفسه شرا من مال اليتيم بزيادة على
 القيمة استقبالا فان اشتراه بمثل قيمته لم يجز مع قول مالك يجوز له ان يشتريه بالقيمة ومع
 قول الشافعي ان ذلك لا يجوز على الاطلاق ومع قول احمد في اشهر روايته ان ذلك لا يجوز
 وفي الرواية الاخرى انه اذا وكل غيره جاز فالاول فيه تخفيف على الوصي بالشرط المذكور لان
 المنوع انما هو من يرى الخط الا وفر لنفسه دون الطفل فاذا اشترى بزيادة على القيمة
 فلا منعه والثاني فيه تخفيف على الوصي وهو خاص بمن كان من اهل الدين والورع والثالث
 مشدد خاص بمن كان رفيق الدين والرابع محمول كذلك على رقيق الدين والخامس مفصل ووجه
 الخامس ان الوكيل كالاجنبي فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحدا
 انه لو ادعى الوصي دفع المال الى اليتيم بعد بلوغه فالقول قوله مع يمينه فيقبل قوله
 في الدفع كما يقبل في تلف المال وفي كل ما يدعيه من الاطلاق اذ هو امين وكذلك الحكم
 في الاب والاحكام والشريك والمضارب مع قول مالك والشافعي انه لا يقبل قول الوصي لا ببينة
 فالاول مخفف على الوصي على قواعد الامناء والثاني مشدد عليه ويصح حمل الاول على اهل الصدق
 والدين والثاني على من كان بالصد من ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن

فذلك قول الأئمة الثلاثة أنه تصح الوصية للمسجد مع قول أبي حنيفة أنها لا تصح إلا أن يقول يتفق
منها عليها فالأول مخفف لآفته من جملة المقررات الشرعية كبنائه والثاني مفصل فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الوصي إذا كان غنيا لا يجوز له أن يأكل من مال
اليتيم عند الحاجة لا بقرض ولا بغيره مع قول الشافعي وأحمد إن له أن يأكل بأقل الأمرين من
أجرة عمله وكفايته فالأول مشدد خاص بمن لا يرى الخطأ ولا وفر لليتيم والثاني فيه
تخفيف خاص بأهل الديرة والمعروف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد
في أحل قوليهما أن الوصي إذا أكل من مال اليتيم عند الحاجة ثم استغنى يلزمه رد العوض
مع قول مالك أنه إن كان غنيا فليستغفف وإن كان فقيرا فليأكل بالمعروف بمقدار نظره وأجرة
مثله فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله أعلم

كتاب النكاح

اجتمع الأئمة على أن النكاح من العقود الشرعية المستنونة بأصل الشرع واتفق الأئمة على
استحبابه لمن تآقت نفسه إليه وخاف الزنا وبكون في حقه أفضل له من الحج والجهاد والصلوة
والصوم التطوع واتفقوا على أنه إذا قصد نكاح امرأة سن به نظره إلى وجهها وكفيها خلافاً لما روي
فأنه قال يجوز النظر إلى سائر جسد ها خلافاً للسويعين وكذلك اتفق الأئمة على أن نكاح من
ليس بكفو بالنسبة غير محرر وهذا ما وجدته من مسائل الإجماع ولا تضائق وأما ما اختلفوا
فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي أن النكاح مستحب لمحتاج إليه يحل به ما حبت مع قول
أحمد أنه متى تآقت نفسه إليه رخصي الحنت وجب ومع قول أبي حنيفة أنه يستحب مطلقاً
بكل حال ومع قول داود بجوبه مطلقاً على الرجل والمرأة لكن مرة في العسر فالأول مفصل
في الاستحباب وعندنا والثاني مفصل في التخيير وعدمه والثالث محقق والمراتب مشدد
من وجهه وتخفف من وجهه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قوله تعالى وليستعفف
الذين لا يجدون نكاحاً أي عونا عليه حتى يفهم الله عن فضله ووجه الثاني أنه طريق إلى
السلامة من الزنا ووجه الثالث أن الاستحباب كاف في هذا النكاح لكون ذلك مصداقاً
للوازع الطبيعي من محبة النكاح بالطبع فلا يحتاج إلى التشديد بالأيجاب ووجه الرابع أن أمنا
أمر الشارع يحصل بالمرة الواحدة فلم يبدل دليل على التكرير ومن ذلك قول الأئمة الأربعة
يجوز نظر الرجل إلى مخرج زوجته وأمثته وعكسه مع قول بعض أصحاب الشافعي أن
ذلك يحرم فالأول مخفف يحصل على أحاد الناس من الأئمة والثاني مشدد خاص
بأكابر العلماء وأصحاب البرودة وأكبياء فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
الشافعي أن عبد المرأة محرر لها بنته نظره إليه وحليته جمهور أصحابه مع قول جماعة منهم
الشيخ أبو حامد النووي أنه ليس بمحرر نسباً وهو الذي ينسب إلى القطع به وأقول بأنه محرر
لها ليس له دليل ظاهر إلا أنهما ورضي في أقواله الأول مخفف خاص بأهل العفة والدين
والثاني مشدد خاص بغيره كتاب النكاح من الأئمة الأربعة

على الولي والوصي والثالث مشدد على الوصي فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجه الاول الى الولي
 قد يرى ذلك الوصي انهم نظر واشفق على موليته من اخيه ممثلا وتوجه الثاني ان الحاكم قد يكون
 انهم نظر من الولي والوصي ويحل قول الشافعي ان عاصرها لا يلحق الوصي على الغالب فلا نقض لكلامه
 وتوجه الثالث ان شفقة الولي لا تعادل لها شفقة غيره فالاقوال محمولة على احوال ومن ذلك
 قول الشافعي واحدا انه لا ولاية لفاسق مع قول ابي حنيفة ومالك ان الفسوق لا يمنع الولاية
 فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي ان الولي
 الاقرب اذا غاب الى مسافة القصر نزحها الا بعد من العصبية مع قول الائمة الثلاثة ان الغيبة
 اذا كانت منقطعة انتقلت الولاية الى الابعد وان كانت غير منقطعة تنقل والمنقطعة عند ابي
 حنيفة واحده هي الغيبة بكان لا تصل اليه القافلة في السنة الامرة واحدة فالاول مشدد على
 الولي الاقرب والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول محمول على حال من يخاف
 عليها العنت فانه يجب التجمل بتزويجها كما قال به داود والثاني محمول على من لا يخاف عليها
 ذلك ومن ذلك قول مالك وابي حنيفة واصحابه ان الولي الاقرب اذا غاب عن البكر وخفي خبره
 ولم يعلم له مكان ان اخاها يزوجه ابا ذرهما مع قول الشافعي بخلاف ذلك فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي ان الجدة والاب تزويج البكر بغير رضاها
 صغيرة كانت او كبيرة وبذلك قال مالك في الجدة وهو اشد الروايتين عن احمد في الجدة
 مع قول ابي حنيفة ان تزويج البكر البالغة العاقلة بغير رضاها لا يصح لاحد بحال ومع قول مالك
 واحمد في احدي الروايتين انه لا تثبت للجدة ولاية الاجبار بخلاف الاب فالاول مخفف على الاب
 والجدة والثاني وما وافقه مفصل والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال
 الثلاثة لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز لغير الاب تزويج الصغيرة
 حتى تبلغ وتاذن مع قول ابي حنيفة ان ذلك يجوز لسائر العصبات غير انه لا يلزم العقد في حقها تثبت
 لها الخيار اذا بلغت ومع قول ابي يوسف ان العقد يلزمها عند هم فالاول مشدد على غير الاب والثاني
 فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر ومن ذلك قول الشافعي وغيره
 ان الصغيرة اذا التبت كارتها بوطء حلال او حرام لا يزوجه الاب ولا غيره حتى تبلغ وتاذن مع قول احمد
 انها تزوجه اذا بلغت تسع سنين واذنت في النكاح فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان ولي المرأة ينسب او لا وعلم له ان يزوجه نفسه منها على الاطلاق
 مع قول احمد انه لا يزوجه نفسه منها الا بطريق تركيله غيره في ذلك لئلا يكون موجبا قابلا ومع قول الشافعي
 انه لا يجوز له القبول بنفسه ولا يوكل غيره بل يزوجه الحاكم ولو خليفة او ناسبا وقال ابو يحيى البلخي من اصحابه
 يجوز له القبول بنفسه او ثبت عنه انه تزوجه امرأة ذو امرها من نفسها فالاول وما بعد الثالث مخفف والثاني
 والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لو اعتق امته
 ثم اذنت له في نكاحها من نفسه بجازله ان يلى نكاحها من نفسه وكذلك من له بنت صغيرة
 يجوز له ان يوكل من خطبها منه في تزويجها من نفسه مع قول غيرهما في المسئلتين ان ذلك لا يجوز

فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 أن ما إذا اتفق الأولياء والمرأة على نكاح غير الكفو صح مع قول أحمد أنه لا يصح فالأول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول حصول الرضى ووجه الثاني أنه
 تصرف بغير المحظ والمصلحة ومن ذلك قول الشافعي أنه إذا تزوجها أحد الأولياء برضاها
 بغير كفولهم يصح مع قول مالك أن اتفاق الأولياء واختلافهم سواء فإذا انت في تزويجها المسلم
 فليس لواحد من الأولياء اعتراض في ذلك ومع قول أبي حنيفة يلزم النكاح فالأول مشدد
 والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي
 تعتبر الكفاءة في خمسة أشياء الدين والنسب والصنعة والحرة والخلوص من العيوب مع قول محمد
 ابن الحسن أن الديانة لا تعتبر في الكفاءة إلا أن يكون بحيث يسكر ويخمر فليسخر منه الصبيان ومع
 قول مالك أن الكفاءة تعتبر بالدين لا غير ومع قول ابن أبي ليلى أن الكفاءة في الدين والنسب والمال
 وهي رواية عن أبي حنيفة ومع قول أحمد في أخرى روايته أن الكفاءة تعتبر في الدين والصنعة
 وفي الرواية الأخرى عن أبي حنيفة أنها تعتبر في الدين والكسب والمال فالأول مشدد في شروط
 الكفاءة والثاني فيه تخفيف في شروطها والثالث مخفف وكذلك ما بعده والرابع نحوه فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان ولكن الأول كلها محمولة على اختلاف الأغراض ومن ذلك قول بعض أصحاب
 الشافعي أن السن يعتبر مع قول البعض الآخر أنه لا يعتبر فللشيخ أن يتردد في الشابة
 فالأول مشدد محمول على حال من غلب عليه الطباع النسائية وقصر أوطأه على زينة
 الدنيا والثاني مخفف محمول على من غلب عليه الزهد في الدنيا وعلق قلبه بأحوال الآخرة
 وغاب عن حظوظ نفسه ومن ذلك قول أبي حنيفة أن فقد الكفاءة بوجوب نكاح الأولياء حق الاختيار
 مع قول مالك أنه يبطل النكاح وهو الأصح من قول الشافعي وأحمد إلا أن حصل معه رضاهما
 الزوجت والأولياء فالأول فيه تخفيف على الزوجين والثاني فيه تشديد عليه بما بالشرط المذكور
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر لفظن ومن ذلك قول الشافعي ومالك
 أحمد وأبي يوسف ومحمد أن المرأة إذا طلبت التزويج من كفول دون مهر مثلها أنزل الولي
 اجابتهام مع قول أبي حنيفة أنه لا يلزم الولي اجابتهما فالأول مشدد خاص بقاصر النظر
 من الأولياء والثاني مخفف خاص بتمام النظر منهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا بعد
 إذا تزوج مع حضور الولي الأقراب لم يصح مع قول مالك يسمي الأقراب في حق البكر والوصى وأنه
 يجوز للأب بعد التزويج فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة إذا أقام رجل قلعة زوجة حتى صدقته عني لم يثبت النكاح بانفاقهما مع قول
 مالك أنه لا يثبت حتى يرى متلا وخارجا من عندها إلا أن يكون في سفر فالأول مخفف والثاني
 فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولعله جاز لا يبرأ أهل الدين وأما ما بعده
 على غيرهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح النكاح إلا بعد سادة مع شيا
 مالك أنه يصح من غيره إلا أنه يبعد عن المتأخرين والتواضع بالكنة حتى أو عقد في السر

واشتهر كتمان النكاح فسمع عنده وأما عند الثلاثة فلا يضر كتمانهم مع حضرة الشاهدين فالأول
مشدد محمول على من لا يؤمن بجوده بعد العقد والثاني مخفف محمول على حال أهل الصدق والورع
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يثبت النكاح إلا بشاهدين
عدلين ذكرين مع قول أبي حنيفة أنه ينعقد برجل وامرأتين وبشهادة فاسقين فالأول مشدد
والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه قول أبي حنيفة القياس على الأموال
في ثبوتها بالرجل والمرأتين وأما الفاسقان فإنه يحصل بهما الاستعانة بالنكاح وذلك كاف
في الخروج عن صورة نكاح السفاح ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا تزوج مسلمة ومسيحية
لم ينعقد النكاح إلا بشاهدين مسلمين مع قول أبي حنيفة أنه ينعقد بين صبيين فالأول مشدد
والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول تغليب حكم الإسلام ووجه الثاني تغليب
حكم أهل الكفر وذلك لأنهم يقبلون شهادة أهل ملتهم إذا وقع جوده مثلاً ومن ذلك قول عامة
العلماء أن الخطبة سنة وليست بأجبة مع قول داود أنها واجبة عند العقد فالأول مخفف
والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنها كالنسمية على الطعام أو عند
الوضوء أو الخروج للمسفر وتخوذلك ووجه الثاني أنها كخطبة الجمعة فلم يبلغنا أنه صلى الله
عليه وسلم تركها عند تزويج أحد من بناته أو غيرها ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يصح
التزويج إلا بلفظ التزويج أو النكاح مع قول أبي حنيفة رحمه الله أنه ينعقد بكل لفظ يقتضي
التعليق على التابيد في حال الحيوة حتى أنه روى عنه في لفظ الأجارة رأيين ومع قول مالك أنه
ينعقد بذلك مع ذكر المهر فالأول مشدد والثاني مجاهد مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه الثاني أنه لم يثبت عن الشافعي أنه ينعقد باللفظ مخصوص لا يرى خلافه كلفظ التكبير في
الصلوة بل يجوز أن كل لفظ يشعر بالرضى كالبيع ووجه الأول أن القرآن نطق بالتزويج والنكاح
دون غيرها ومن ذلك قول عامة العلماء أنه لو قال تزوجت بنتي من فلان فبلغه فقال
قبلت النكاح لم يصح مع قول أبي يوسف أنه يصح ويكون قوله تزوجت فلان أقواله في العقد
تزوجتك فلانة فيقول قبلت فالأول مشدد محمول على حال من لا يؤمن بجوده ولا كونه
والثاني مخفف محمول على حال أهل الصدق والورع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي
في صحيحه القولين أنه لو قال زوجتك بنتي فقال قبلت فقط ولم يقل نكاحها أو تزويجها لم يصح مع
قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في القول الآخر أنه يصح فالأول مشدد مشدد
على حال من يخاف جوده ونزاعه في النكاح والثاني مخفف خاص بأهل الدين والصدق
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز للمسلم أن يتزوج كفاً بمسيحية
من دينها الكتابي مع قرن أحبات ذلك لا يحج فالأول مخفف تغليب المزاوجة بحكم الكفر والثاني
مشدد تغليب أحكام أهل الإسلام فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والثاني
والشافعي في القديم أن النسب يملك أحبار عبدة الكلب يرث النكاح مع قوله أحمد في النسب أن النسب
في الجحش بل أنه لا يسمي بذلك فالأول مخفف في النسب والثاني مشدد في النسب

الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه كل من القولين لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في اصح قوليه ان السيد لا يجبر على بيع عبده اذا طلب ذلك منه فاستمع مع قول احمد انه يجبر على ذلك فالاول مخفف على السيد محمول على حال احاد الناس والشافعي مشدد محمول على حال اهل الورع والدين الذين لا يرون لهم حقاً على عبيدكم بالملك انما يراه اخاه في الاسلام ان كان العبد مسلماً ويؤديه قوله صلى الله عليه وسلم في حق الاسرقاء ومن لا يلايكم فيبيعه ولا تعذبوا خلق الله انتهى ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لا يلزم الابن اعفان امه بالنكاح اذا طلب الاب ذلك مع قول الشافعي واحمد في اظهر روايتيه انه يلزم الابن اعفان بالنكاح بشرط حرية العبد عند محقق اصحاب الشافعي فالاول مخفف على الابن والثاني مشدد عليه بالشرط المذكور فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد والشافعي في اصح القولين انه يجوز للولي ان يزوجه ام ولده بغير رضاها مع قول احمد في احدى روايتيه انه لا يجوز له ذلك فالاول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه لو قال اعتقت امي وجعلت عتقي صداقاً بمحض شاهدين فالنكاح غير منعقد مع قول احمد في احدى روايتيه انه ينعقد واما العتق فهو صحيح اجماعاً فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان الامنة لو قالت لسيدها اعتقني على ان تزوجك فيكون عتقي صداقاً فاعتقها صح العتق واما النكاح فقال ابو حنيفة والشافعي هي بالخيار ان شاءت تزوجه وان شاءت لم تزوجه ويكن لها ان اختارت تزوجه صداقاً مستأناً وان كرهت فلا شيء عليها عند ابي حنيفة ومالك وقال الشافعي له عليها قيمة نفسها وقال احمد تصير حرة وتارز مه قيمة نفسها فان تراضيا بالنعقد كان العتق مهلاً ولا شيء عليها سواء فالاول مشدد في امر العتق مخفف في امر النكاح بجعل الخيار لها والثاني من الشقين في الخيار مشدد بالزامها قيمة نفسها اذا لم يتراضيا بجعل نفس العتق مهراً فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى اعلم

باب ما يحرم من النكاح

اتفق الائمة على ان ام الزوجة تحرم على التابيد بمجرد العقد على البنت خلافاً لعل وزيد بن ثابت ومجاهد وانهم قالوا لا تحرم الا بالدخول بالبنت وقال زيد بن ثابت ان طلقها قبل الدخول جاز له ان يتزوج امها وان ماتت قبل الدخول لم يحزن له تزويج امها فجعل الموت كالدخل فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر واتفق الائمة ايضا على ان الربيبة تحرم بالدخول بالام وان لم تكن في حجر زوج امها وقال داود يشترط ان تكون الربيبة في كفالتهم وكذلك اتفقوا على ان المرأة اذا زنت لم ينفسخ نكاحها خلافاً لعل والحسن البصري واتفقوا ايضا على انه لا يجوز لمن يجل له نكاح الكفار وطء اماتهم بملك اليمين خلافاً لابي شعبة فانه قال لا يجوز وطء جميع الاماء بملك اليمين على اي دين كن واتفق الائمة على

تحرير الجمع بين الاختين في النكاح وكذا بين المرأة وعمتها أو خالتها واجمعوا على ان نكاح المتعة باطل لا خلاف بينهم في ذلك وصفته ان يتزوج امرأة الى مدة فيقول تزوجتك الى شهر او سنة ونحو ذلك وطور في ابحاثه منسوخ باجماع العلماء وقد يما وجد يثا باسهم خلافا للشيعية ورواه عن ابن عباس والثابت عنه بطرانه وسياتي عن زفر نحوه في مسائل الخلاف هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق داموا اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يحل نكاح الزانية مع قول احمد انه يحرم نكاحها قبل التوبة من الزنا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي ان من ذنى بامرأة لم يحرم عليه نكاحها ولا نكاح امها وبنتها مع قول ابى حنيفة واحمد يتعلق تحرير المصاهرة بالزنا ونحو ذلك عليه احمد فقال اذا لا ط بغير حرمته عليه امره وبنته فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين لا ينجي على الفطن ووجه تحرير الامم بالمواطى ولدها الذكر كونها محلا لولادته كالانثى على حد سواء تعظيما للحمل ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي انه لو زنت امرأة ثم تزوجت حمل للزوج وطوعها من غير عدة لكن يكره وطء الحاملة المذكورة حتى تضع مع قول مالك واحمد انه يجب عليها العدة ويحرم على الزوج وطوعها حتى تنقضي عدتها ومع قول ابى يوسف اذا كانت حاملا حرم النكاح حتى تضع وان كانت حاملا لم يحرم ولم تعتد فالاول مخفف خاص باحد الناس والثاني فيه تشديد خاص باهل المروءات من العلماء والصالحين والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول افتاء النبي صلى الله عليه وسلم بكل ذلك وقال قد خرجا من سفاح الى نكاح ووجه القولين الاخرين ظاهر ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد ومالك في احدي روايتيه انه يحرم على الرجل نكاح المتولة من ذناه مع قول الشافعي ومالك في الرواية الاخرى انها تحل مع الكراهة فالاول مشدد خاص باهل الورع بعد التوبة والثاني مخفف خاص باسراذل الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الاسربعة بتحرير الجمع بين الاختين في الوطء بمالك السمين مع قول داود بابا حجة الجمع بين الاختين في الوطء بمالك اليميني وهو رواية عن احمد في رواية لابي حنيفة انه يصح نكاح الاخت على اختها غير انه لا يحل له وطء المنكوحه حتى يحرم الموطوءة على نفسه فالاول مشدد ويؤيده ظاهر قوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين والثاني مخفف لان سياق الآية انما هو في المحرمات بالنكاح والعقد الصحيح فلا يدخل فيه الجمع بين الاختين بمالك اليميني والثالث مخفف في جوامع العقد على العقد لكن من غير وطء فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من اسلم تحتها اكثر من اربع مختار منهن اربعا ومن الاختين واحدة مع قول ابى حنيفة ان كان العقد رقة يمين من في حالة واحدة هو باطل وان كان في عدة يرد صح النكاح في الاربع الاول وكذا الامتان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الآية ليس بظاهر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الكفارة صالحة تتعلق بها الاحكام التي يقر الله تعالى فيفسد من قول مالك عاصدة فالاول مخفف على الكفارة

والثاني مشدّد عليهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم تعرض السلف للبصيرة
عن انكحاتهم في الفساد أو الصحة ووجه الثاني عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه
أمرنا فهو ردي ويمكن تحديد عقد أحدهم إذا سلم بسهولة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه
لا يجوز للمحرّك نكاح الأمة إلا بشرطين خوف العنت وعدم الطول لنكاح حرّة مع قول أبي حنيفة
لا يجوز للمحرّك ذلك مع فقد الشرطين وإنما لما نفع عنده من ذلك أن يكون تحتها زوجة حرّة أو معتقة
منه فالأول فيه تشديد محمول على أهل الشرف والحسب الذين يرون نكاح الأماء عندهم عاراً
ونقصاً في النسب الثاني مخفف محمول على أحاد الناس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يحل لمسلم نكاح الأمة الكتابية مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك
مع عدم الشرطين فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف محمول على حالين كما في المسئلة قبله
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز للعبد أن يجمع بين الأربع
سوى بين زوجتين فقط مع قول مالك أنه كالحرق جواز الجمع بين أربع فالأول مشدّد والثاني
مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يجوز للمحرّك أن يزيد
في نكاح الأماء على أمة واحدة مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يجوز له أن يتزوج من الأماء أربعاً
كما يتزوج من الحرّ فالأول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الشافعي أنه يجوز للرجل أن يتزوج بأمة زنى بها و
يجوز له وطؤها من غير استبراء وبه قال أبو حنيفة لكن لا يجوز عنده وطؤها من غير
استبراء بحیضة أو بوضع الحمل إن كانت حاملاً فالأول مخفف والثاني مشدّد فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك يكره التزويج بالزانية مطلقاً مع قول أحمد لا يجوز أن يتزوج
الأب بشرطين وجوب التوبة منها واستبراء ثبوت الحمل أو بالأقراء أو بالشهر فالأول مخفف
والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حمل الثاني على أهل الورع بعد توبتهم
وحمل الأول على أحاد الناس وذلك أن الناس يلوثون بأهل الورع إذا تزوجوا زانية قبل
ظهور توبتها الخالصة للناس وحملها على الصدق في التوبة بخلاف أحاد الناس الذين يقعون
في الرذائل ومن ذلك قول الأئمة كلهم أن نكاح المتعة باطل مع قول زرارة من الخفية أن الشرط
يسقط ويصح النكاح على التابيد إذا كان بلفظ التزويج وإن كان بلفظ المتعة فهو موافق للجماعة
في البطلان فالأول مشدّد لعدم نكاح المتعة بأجسام الأئمة والثاني مخفف بالشرط الذي
ذكره فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن نكاح الشغار باطل
مع قول أبي حنيفة أن العقد صحيح والمهر فاسد فالأول مشدّد والثاني فيه تخفيف فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه إذا تزوجها على أن يحلها مطلقاً ثلاثاً
وشرط أنه إذا وطئها فهي طالق أو فلا نكاح أنه يصح النكاح دون الشرط وفي حلها للأول عنده
رواية أن مع قول مالك أنها لا تحل للأول إلا بعد حصول نكاح صحيح يصدر عن
مرحمة وصدق من غير قصد تحليل ويطؤها أحداً لا وهي طاهرة غير حائض فإن شرط التحليل

أو توافد العقد ولا تخل للثاني ومع قول الشافعي في أصح القولين أنه لا يصح النكاح ومع قول
 أحمد لا يصح النكاح مطلقا فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث والرابع
 مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال لا تخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة
 والشافعي أنه إذا تزوجها ولم يشترط تحليلها ولكن كان في عزمه التحليل صح النكاح لكن مع الكراهة
 عند الشافعي مع قول مالك وأحمد أنه لا يصح فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو تزوج امرأة بشرط أن لا يتزوج ولا
 يقسري عليها أو لا ينقلها من بلدها أو دارها أو لا يسافر بها فالعقد صحيح ولا يلزم ههنا
 الشرط ولها مهر المثل لأن هذا شرط يحرم التحلل فكان كما لو شرطت أن لا تسلبه نفسها مع
 قول أحمد أن العقد صحيح ولكن يلزمه الوفاء به ومتى خالف شيئا من ذلك فلها الخيار في الفسخ
 فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم

باب الخيار في النكاح والرد بالعيب

أعلم أنه ليس في هذا الباب مسألة مجمع عليها وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا
 فسخ بشيء من العيوب وإنما للمرأة الخيار في الحب والعنة فقط مع قول مالك والشافعي أنه
 يثبت في ذلك كله الخيار إلا في الفتق ومع قول أحمد بثبوته في الكل وأعلم يا أخي أن العيوب
 المثبتة للخيار تسعة أشياء ثلاثة تشترك فيها الرجال والنساء وهي الجنون والجذام والبرص
 واثنان مختصان بالرجال هما الحب والعنة وأربعة تختص بالنساء وهي القرن والرقن
 والفتق والعقل فالحب وقطم الذكر والعنة العجز عن الجماع بعد الانتشار والقرن عظم يكون في الفرج
 يسمن من الوطء والرقن انسداد الفرج والفتق اخراق ما بين محل الوطء ومخرج البول والعقل لحم يكون
 في الفرج وقيل رطوبة تمنع من لذة الجماع فالأول من الأقوال مشدد على الزوج والثاني
 فيه تخفيف عليه والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك
 والشافعي وأحمد أنه إذا حدث عيب في الزوج بعد العقد قبل الدخول تخيرت المرأة وكذلك
 بعد الدخول إلا العنة عند الشافعي وأما إذا حدث العيب بالزوجة فله الفسخ على الرأى
 من مذهب الشافعي وأحمد مع قول مالك والشافعي في القول الآخر أنه لا خيار له
 فالأول مخفف على المرأة مشدد على الزوج إلا في العنة عند الشافعي والثاني عكسه
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن المرأة إذا اعتقت وتزوجها
 مرقبوق أنه يثبت لها الخيار ما دامت في المجلس الذي علمت بالعتق فيه ومتى علمت
 ومكنته من الوطء فهو رضى به مع قول الشافعي في أصح أقواله أن لها الخيار على الفور والثاني
 إلى ثلاثة أيام والثالث ما لم تمكنه من الوطء فالأول فيه تشديد على المرأة والثاني فيه زيادة تشدد
 والقول الثاني من أقوال الشافعي فيه تخفيف على الزوجة وكذلك الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه قول أبي حنيفة والقول الثاني من أقوال الشافعي الحاق العتق بخيار المجلس والشرط
 في البيع ووجه كون الخيار هنا على الفور لما فيه بالاطلاع على عيب المعيب ومن ذلك

قول الأئمة الثلاثة إذا عتقت الأمة فزوجها حر فلا خيار لها مع قول أبي حنيفة أنه يثبت لها الخيار مع حرية فالأول مشدد على المرأة والثاني مخفف عليها وأوجه الأول تساويهما في الحرية بالعتق ووجه الثاني أنه كأنشاء عقد النكاح فلا ينبغي تزويجها إلا من ترصاه فقد نكرهه لأمر آخر فيه غير العيب بالتق في هذا الباب والله تعالى أعلم

كتاب الصداق

أعلم أني لم أرفيه شيئا من مسائل الإجماع والاتفاق إلا اتفاقهم على استقرار المهر بين أحد الزوجين وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي وأبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايتيها أن النكاح لا يفسد بفساد الصداق مع الرويتين الأخريين لمالك وأحمد أنه يفسد بفساد الصداق فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن فساد المهر لا يتعلق به بذات النكاح فيصم النكاح ويلزم الزوج بدل ذلك المهر أو مهر المثل ووجه الثاني أن المهر طريق إلى إباحة النكاح والاستمتاع فهو كالطهارة للصلوة ويؤيده حديث قد استعملتم فروجهن بكلمة الله وحديث من تزوج امرأة في نيتة أن لا يوفيها صداقها تلقى الله يوم القيمة وهو نكاح ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن أقل الصداق مقدار مع قول الشافعي وأحمد أنه لا حل لأقله وعلى التقدير فقال مالك وأبو حنيفة أقله ما يقطع به يد السابق وهو عشرة دراهم أو دينار عند أبي حنيفة أو ربع دينار أو ثلاثة دراهم عند مالك فالأول من أصل المسئلة مشدد خاص بأحد المؤمنين الذين يقعون منهم النزاع فيكون التقدير انفع لهم ليرجعوا إليه والثاني مخفف لأن فيه مرد الحكم إلى ما ترضى به الزوجة أو وليها من قليل أو كثير فالزوج جعل الصداق مبدءا لجل الثور ذهباً فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أصح روايتيه أنه يجوز جعل تعليم القرآن مهرًا مع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه أنه لا يكون مهرًا فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول تصريح السنة بجواز اخذ الأجر عليه ووجه الثاني أن المال هو اللاتق يجعله صداقا لغلبة ميل القلوب إليه فيحصل به التاليف بين الزوج والزوجة وأهلها أكثر كما هو مشاهد في الناس فتعطيه ديناراً فيجعله لذة أكثر من تعلم آية أو حديثاً ويصير يحبك لأجل ذلك ويحتمل أن الإمام أبا حنيفة قصد إجلال كلام الله عز وجل أن يكون عوضاً عن الاستمتاع بجدة وبغت بدم الحيض و النفاس ولا تساوى فلساً في السوق لو قطعت وبيعت ومن ذلك قول أئمة الثلاثة أن المرأة تملك الصداق بالعقد مع قول مالك أنها لا تملكه إلا بالدخول أو بعمى الزوج فلا يستحقه بمجرد العقد وإنما الملك يعقبه فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا أوفاه مهرها فله أن يسافر بزوجته حيث شاء مع قول أبي حنيفة في إحدى روايتيه أنه لا يخرجها من بلدها إلى بلد آخر وعليه الفتوى كما قاله صاحب كتاب الاختيار لفساد أهل الزمان فالأول مخفف على الزوج والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أصح روايتيه أن المفوضة إذا

تزوجت ثم طلقت قبل المسيس في الفرض فليس لها الا المتعة مع قول احمد في الرواية الاخرى
 ان لها نصف مهر المثل ومع قول مالك ان المتعة لا تجب لها بحال بل هي مستحبة فقط فالاول
 والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه ايجاب المتعة على القول
 الاول انها من المعروف وحسن المعاملة والمعاشره ووجه الثاني القياس على طلاق المفروض
 لها مهر ووجه الثالث ان المفوضة لم تعلق املها بالمهر كل ذلك التعلق فكانت المتعة لها مستحبة
 ويصح حمل الوجهين على حال الاكابر من اهل الردع والثاني على حال احوال الناس ومن
 ذلك قول ابي حنيفة ان المتعة اذا وجبت فهي مقدرة بثلاثة اثواب درهم وخمار ومحفة بشرط
 ان لا يزيد ذلك على نصف مهر المثل مع قول الشافعي في اصح قولييه واحمد في احدى روايتيه ان
 ذلك مفروض الى اجتهاد الحاكم بقدرها بنظره قال الشافعي والمستحب ان لا تنقص عن ثلاثين
 درهما وله قول اخر انها تصم بما ينطق عليه الاسم كالصداق فتصم بما قل وكثر في رواية لا احمد
 انها تقدر بكسوة تجزيها في الصلوة وذلك ثواب درهم وخمار لا ينقص عن ذلك فالاول فيه
 تشديد بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تخفيف وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولعل
 ذلك محمول على اختلاف احوال الناس في اليسار وعدمه ومن ذلك قول ابي حنيفة ان مهر
 المثل معتبر بقراباتها من العصابات خاصة ولا يدخل في ذلك لامها ولا لخالها الا ان تكون
 نفس عشرينها مع قول مالك انه معتبر باحوال المرأة في جمالها وشرها والهارون انسابها الا ان
 يكن من قبيلة لا يزيدون في صداقهن ولا ينقصن ومع قول الشافعي انه معتبر بقراباتها العصابات
 فبما هي حال اقرب من تنسب اليه واقرب من اخت لا بون ثم لا ب ثم بنات اخر ثم عمات كن ذلك
 فان فقد نساء العصابات او جهل مهرهن فادحاهم كجذات وخالات ويعتبر سن وعقد وسائر بركات
 وما اختلف به غرض فان اخصت بفصل او غيره زيد ونقص لا ينقص بالحوال ومع قول احمد هو مقدرة
 بقراباتها النساء من العصابات وغيرها من ذوي الارحام كالاول فيه تشديد والثاني منسحل فبما هي حال
 مشدد والرابع فيه تشديد كالقول الاول فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولعل هذا هو
 المختلف باختلاف احوال الناس ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الزوجين اذا اختلفا في قبض
 الصداق فالقول قول الزوجة مطلقا مع قول مالك ان كان المرف جاريا في تلك البلد بدفع المهر
 قبل الدخول كما كان بالمدينة فالقول بعد الدخول قول الزوج وقبل الدخول قولها فالاول مخفف
 على الزوجة مشدد على الزوج والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي في ارجح قولييه ان الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج مع قول
 مالك والشافعي في القديوانه الولي ومع قول احمد في احدي روايتيه كنه الشافعي في الجديد والثاني
 كنه مالك والشافعي في القديم ثم لا يخفى ان لكل من القول وجهان فان عفو الولي فيه مصلحة
 للزوج وعفو الزوج فيه مصلحة للولي فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة
 ان العبد اذا تزوج بغير اذن سيده ودخل بالزوجة وقد سمي لها مهر لا يلزمه شيء في الحال
 فان عتق لزمه مهر مثلها مع قول مالك ان لها المسمى كله ومع قول الشافعي ان لها مهر

المثل وانه يتعلق ببنية العبد وعن احمد وابتان فالاول مخفف على العبد والثاني مشدد
 الثالث فيه تخفيف والرابع كالمذهبين فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ان
 الزيادة على الصداق بعد العقد تلحق بالصداق في الثبوت سواء دخل بها او مات عنها فان طلقها
 قبل الدخول لم تثبت فلها نصف الزيادة مع نصف المسمى فقط مع قول مالك ان الزيادة ثابتة
 ان دخل بها او مات عنها فان طلقها قبل الدخول لم تثبت فلها نصف الزيادة مع نصف المسمى وان
 مات قبل الدخول وقبل القبض بطلت وكان لها المسمى بالعقد على المشهور عنده ومع قول الشافعي
 هي هبة مستأنفة ان قبضها مضت وان لم يقبضها بطلت ومع قول احمد حكم الزيادة حكم الاصل
 فالاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث كذلك والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك قول ابي حنيفة واحدا المرأة اذا سلمت نفسها قبل قبض صداقها فدخل بها الزوج وخلا
 بها ثم امتنعت عنه بعد ذلك جازها مع قول مالك والشافعي ليس لها منعه بعد الدخول ولها
 الامتناع منه بعد الخلوة فالاول مخفف على الزوجة والثاني فيه تشديد عليها فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجه القولين لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول الشافعي في اظهر قوليه ان
 المهر لا يستقر الا بالوطء مع قول مالك بانه يستقر اذا طالت الخلوة وان لم يطأ ومع قول ابي حنيفة
 واحدا ان المهر يستقر بالخلوة التي لا مانع فيها وان لم يحصل وطء فالاول مخفف على الزوج و
 الثاني فيه تشديد عليه والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول
 الشافعي في اظهر قوليه والاثمة الثلاثة ان وليمة العرس سنة مع قول الشافعي في القول الاخر
 انها واجبة فالاول مخفف والثاني مشدد ولعل الامر يختلف باختلاف اخلاق الناس في الجود
 والسخاء فتجب على اهل البرودة وتستحب لغيرهم ومن ذلك قول مالك في المشهور والشافعي
 في اظهر القولين والى حنيفة وحمد في احدى روايتيهما ان الاجابة الى وليمة العرس واجبة مع
 قول الاثمة المذكورين في القول الاخر لهما انها مستحبة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على ما اذا ترتب على عدم احابته فدية والثاني على ضد
 اذا كان الحمد لله من رب العالمين ومن ذلك قول ابي حنيفة واحدا في رواية انه لا بأس بالشار
 في العرس ولا يكره التقاطه مع قول مالك والشافعي بكرهه والاول مخفف خاص بما
 اذا لم يكن فيه نسبة الى دناءة الهممة والمروعة والثاني فيه تشديد ولعل حمل على ما اذا
 ترتب على ذلك دناءة هممة ومروعة كما هو حال غالب الناس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن
 ذلك قول الاثمة الثلاثة انه تستحب وليمة غير العرس كالحختان ونحوه مع قول احمد انها لا
 تستحب بالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله اعلم

باب القسم والنشوة وعشرة النساء

اتفق الاثمة على ان القسم انما يجب للزوجات فلا قسم لزوجته مع امته وعلى انه لا تجب التسوية
 في الجاهل بالاجماع وعلى ان النشوة حرام تسقط به النفقة بالاجماع وعلى انه يجب على كل واحد من
 الزوجين معايشة صاحبه بالمعروف وعلى انه يجب على كل منهما بذل ما وجب عليه من غير كراهة

ولا مطلق بالاجماع وعلى انه يجب على الزوجة طاعة زوجها وملازمة المسكن وعلى ان لا يمنعها من الخروج وعلى انه يجب على الزوج المهر والتفقة فهذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في هذا الباب وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي ان العزل ولو بغير اذنها باطل صريح الكراهة مع قول الائمة الثلاثة ان ذلك لا يجوز الا باذنها فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم تحققنا ان الله تعالى يخلق من ذلك الماء بشرا فقد يلحق المني الفساد فلا ينعقد منه ولد ووجه الثاني ان الاصل الانقار والفساد عامر ض والاصل عدمه ويقاس على ذلك عزل الحر اذا كانت تحت امة فالشافعي يجوز العزل عنها بغير اذن سيدتها والائمة الثلاثة يحرمون ذلك الا باذن سيدتها والله اعلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا تزوج بكرا اقام عندها سبعة ايام او ثلثيا اقام عندها ثلاثة ايام ثم دار بالقسم على نسائه في صورتين مع قول ابي حنيفة ان الجديدة لا تفضل في القسم بل يسوي بينهما وبين اللاتي عنه فالاول مشدد على الزوج وبه جاءت الاحاديث والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ان للرجل ان يسافر ببعضهن من غير قرعة وان لم يرضين مع قول مالك في حديث روايته واحمد والشافعي انه لا يجوز الا برضاهن وان سافر بغير قرعة ولا تراض وجب عليه القضاء لمن عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ومالك في الرواية الاخرى لا يجب عليه القضاء فالاول مخفف والثاني مشدد والاول في المسئلة الثانية مشدد في وجوب القضاء والثاني مخفف فيه فراجع الامر الى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى اعلم

كتاب الخلع

اتفق الائمة على ان الخلع مستر الحكم خلافا للبكر بن عبد الله المزني التابعي الجليل في قوله ان الخلع منسوخ قال العلماء وليس بشئ واتفق الائمة على ان المرأة اذا كرهت زوجها لغير منظر وسوء عشره جاز ان تخلعه على عوض وان لم يكن من ذلك شئ وتراضيا على الخلع من غير سبب جاز لم يكره خلافا للزهري وعطاء وداود في قولهم ان الخلع لا يصح في هذه الحالة اي لانه عبث العبد غير مشروع وغير المشروع مردود واتفقوا على ان الخلع يصح مع غير وجهته بان يقول اجنبى للزوج طلق امرأتك بالف مثلا وقال ابو ثور لا يصح هذا وجده في الباب من مسائل الاجماع واتفق الائمة الاربعة في الباب وأما ما اختلف فيه الائمة فمن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في اظهر قوليه واحمد في احكم روايتيه ان الخلع طلاق مع قول احمد في احكم روايتيه ان لا ينقص عدد اوليس بطلاق وهو القديم من مذهب الشافعي واختاره جماعة من متأخري اصحابه بشرط ان يكون ذلك مع الزوجة ولفظ الخلع وان لا ينوى به الطلاق فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول مالك والشافعي ان الخلع لا يكره باكثر من المسمى مع قول ابي حنيفة ان كان المشتركون قبلها اكثر اخذ اكثر من المسمى وان كان من قبله اكثر اخذ شئ مطلقا صح

مع الكراهة ومع قول احمد بكروه الخلع على اكثر من المسمى مطلقا فالاول فمخفف الثاني مفصل
والثالث مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان حكم الحل في العقد حكم العقد
فكماله ان يزيد في المهر فاشاء فكذا في عوض الخلع ووجه الاول من شق التفصيل ان الضرر
منها اكثر فراجع الزوج ان يشك عليها باخذ ما زاد على المسمى ووجه الشق الثاني انه من جملة
اخذ اموال الناس بالباطل وهو خاص باهل الدين والورع واما غيرهم فربما اخذ ذلك مع
كونه ظالما عليها بسوء عشرته وكثرة بخله وشتم نفسه ومصادرتها بالتزويج والتسري عليها ويرى
انه بعد ذلك خاص من تبعها والحال انه تحت حكمها في الاخرة فانه لو لا كثرة ابنته لها
ما دنت نفسها منه بمال حتى تستريح منه ومن رويته ووجه قول احمد ان الزائد على المسمى
خارج عن حكم العزل فالحق يتصرف السفية ومن ذلك قول ابو حنيفة انه يلحق المختلعة الطلاق
في مدة العدة مع قول مالك انه ان طلقها عقب خلعه متصلا بالخلع طلقت وان انفصل
الطلاق عن الخلع لم تطلق ومع قول الشافعي واحدا انه لا يلحقها الطلاق بحال فالاول مشدد
على الزوج والثاني مفصل والثالث مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه كل من الاول
ظاهر ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه ليس للاب ان يختلم ابنته الصغيرة بشئ من اهلها
مع قول مالك وبعض اصحاب الشافعي ان له ذلك وكذلك ليس له ان يختلم زوجة ابنته الصغيرة
عند الاثمة الثلاثة مع قول مالك بان له ذلك فالاول في المسئلتين مشدد على الاب والثاني
فيها مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة امها لو قالت طلقني ثلاثا
على الف فطلقها واحدة استحق ثلث الالف مع قول مالك انه يستحق الف في كل سواء طلقها
ثلاثا ام واحدة كانهما تملك نفسها بالواحدة كما تملك بالثلاث ومع قول الشافعي انه يستحق
ثلث الالف في الحالين ومع قول احمد انه لا يستحق شيئا في الحالين فالاول مخفف والثاني
مشدد والثالث فيه تخفيف من وجه وتشد يد من وجه والرابطة في هذا بعد هذه الاثمة
فعلة للسؤال فصم الخلع ولغا المال ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة امها لو قالت طلقني واحدة
بالف فطلقها ثلاثا طلقت واستحق الالف مع قول ابى حنيفة انه يستحق الف في الواحدة والطلاق
فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فراجع الامر الى مرتبة الميزان

كتاب الطلاق

اتفقوا على ان الطلاق بكروه في حالة استقامة الزوجين بل قال ابو حنيفة في غيرهما والبرقة
على تحريم الطلاق في الحيض لم يدخل بها او في ظهر حائض فيه الا انه يمنع ذلك جمع رواية
الثلاث يقيم مع النهي عن ذلك في تحريم عند بعضهم ونهي كراهة عند بعضهم وكل ذلك اتفقوا
على انه اذا قال لزوجته انت طالق نصف طلقة لزمه طلقة واحدة بخلاف داود في قوله ان
لا يقيم شئ والفقهاء كلهم على خلافه وعلى ان الزوج اذا قال لغيره من غيرها انت طالق لا يبين
كالطلاق الثلاث هذا ما وجدته في الباب من مسائل لا تفارق في احوالهم ومما
فمن ذلك قول ابى حنيفة رحمه الله انه يصح تعليق الطلاق والمباركة بالعتق فيمنع

والعتق سواء اطلق او عجم او خصص صورته ان يقول لأجنبية ان تزوجتك فانت طالق
او كل امرأة تزوجها فهي طالق او يقول لعبد ان ملكتك فانت حراً وكل عبد اشتريته فهو حر
مع قول مالك انه يلزم الطلاق او العتق اذا خصص وعين قبيل نحو قرية او امرأة بعينها لا ان
اطلق او عجم ومع قول الشافعي واحد انه لا يلزم الطلاق والعنق مطلقاً فالاول مشدد والثاني
مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وادلة هذه الاقوال مسطوية في كتب
العلماء من كل مذهب ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الطلاق يعتبر بالرجال مع قول الج
حنيفة انه يعتبر بالنساء وصورته عند الجماعة ان المحرم بك ثلاث تطليقات والعبد بتطليقتين
مع قول ابي حنيفة ان المحرم تطلق ثلاثاً والامة اثنتين حراً كان زوجها او عبداً فالاول مخفف
على الزوج والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك
انه اذا طلق طلاق زوجته بصفة كقوله ان دخلت الدار فانت طالق ثم ابانها ولم تفعل المحلوف
عليه في حال البينونة ثم تزوجها ثم دخلت فان كان الطلاق الذي ابانها دون الثلث فاليمين باقية
في النكاح الثاني لم تفل فيحدث بوجود الصفة مرة اخرى وان كانت ثلاثاً انحلت اليمين مع قول
الشافعي في اعم الاقوال انه متى طلقها طلاقاً بائناً ثم تزوجها وان لم يحصل فعل المحلوف عليه
انحلت اليمين على كل حال ومع قول احمد يعود اليمين سواء بانتهى بالثلاث او بما دونها اما اذا حصل
فعل المحلوف عليه في حال البينونة فالأئمة الثلاثة على ان اليمين لا تعود مع قول احمد انه تعود
اليمين بعق النكاح فالاول في المسئلة مفصل الثاني فيه تخفيف والثالث مشدد والاول في
المسئلة الثانية مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة
ومالك انه اذا جمع الطلقات الثلاث دفعة واحدة فهو طلاق بدعة مع قول الشافعي انه
طلاق سنة وهو احدي الروايتين عن احمد واختارها الحنفية فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على حال هل العلم والحلم والثاني على اهل الجمل
والرعونات ومن ذلك قول ابي حنيفة انه اذا قال لزوجته انت طالق عدد الرمل والترايب
انه يقع طلاقاً واحداً تبين بهما مع قول الأئمة الثلاثة انها تطلق ثلاثاً فالاول مخفف من حيث
حكمه بالبينونة الصغرى والثاني مشدد ومن ذلك قول اصحاب ابي حنيفة ومالك واحمد ان
من قال لزوجته ان طلقتك فانت طالق قبله ثلاثاً ثم طلقها بعد ذلك وقع عليه طلاقاً منجزاً
ويقع بالشرط تمام الثلاث في الحال مع قول الرافعي والنووي انه يقع المنجز فقط دفعا للدور ومع
قول المزني وابن سريج وابن الحداد والقفال وابي حامد وصاحب المذهب غيرهم انه لا يقع
طلاقاً صلاً وحكى ذلك عن بعض الشافعي ومن اصحاب الشافعي من قال بوقوع الثلاث كمدعي
الجماعة قال النووي والفتوى على وقوع المنجز فقط فالاول فيه تخفيف من وجه وتشد بغيره
وجه والثاني مخفف على الزوج فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من الاقوال وجه لا يخفى على
الفطن ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي واحمد ان كنايةات الطلاق تفتقر الى تبيين
او دلالة حال مع قول مالك انه يقع الطلاق بمجرد اللفظ فالاول مخفف والثاني مشدد

فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو انضم الى هذه الكنايات دلالة
 حال من الغضب او ذكر الطلاق فان كان في ذكر الطلاق وقال لم ارده لم يصدق في جميع الكنايات
 وان كان في حال الغضب ولم يجر ذكر الطلاق صدق في ثلثة الفاظ من الكنايات وهي اعتدى
 واختارى امرك بيدك ولا يصدق في غيرها مع قول مالك ان جميع الكنايات الظاهرة متى قالها
 مبتدئا او عجيبا لها من سواها الطلاق كان طلاقا ولم يقبل قوله لم ارده ومع قول الشافعي ان جميع
 الكنايات تقتضي النية مطلقا كما مر ومع قول احمد في احدي روايتيه يقتضيه في الاخرى لا يقتضيه
 الا ان ابا حنيفة الصريح عنده لفظ واحد وهو الطلاق واما لفظ السراح والفراق فلا يقع به
 طلاق عنده فالاول مفصل والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول ابي حنيفة انه اذا نوى بالكنايات الظاهرة الطلاق ولم ينو عددا وكان جوابا عن سؤالها
 الطلاق يقع طلقة واحدة مع يمينا مع قول مالك ان كانت الرجعة مدخولا بها لم يقبل فيه الا ان
 يكون في خلع وان كانت غير مدخول بها قبل ما يدعيه مع يمينا ويقع ما ينويه من دون الثلث وفي
 رواية اخرى له انه لا يصدق في اقل من الثلث ومع قول الشافعي انه يقبل في كل ما يدعيه
 في ذلك من اصل الطلاق واعداه ومع قول احمد متى كان مع ما دلالة حال او نوى الطلاق وقع
 الثلاث نوى ذلك ام لم يتوهم كانت مدخولا بها او غير مدخول بها فالاول فيه تخفيف والثاني مفصل
 والثالث كذلك مخفف والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ان
 الكنايات الخفية كما خرجي واذهبي وانت مخلاة ونحو ذلك كالكنايات الظاهرة على حد سواء من قوله
 انت خلية بريئة بان بنتا بئرا اعزبي اعزبي حبلك على غار بك انت حرة امرك بيدك اعتدى
 المحقق باهلك فان لم ينو عددا وقعت واحدة وان نوى الثلث وقعت وان نوى اثنتين لم يقع الا واحدة
 مع قول احمد والشافعي انه ان نوى بها طلقين كانت طلقتين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة انه اذا قال اعتدى او استبرئى راحمك
 ونوى بها ثلاثا وقعت واحدة رجعية مع قول مالك انه لا يقع بذلك الطلاق الا اذا وقعت ابتداء
 وكانت مع ذكر الطلاق او في غضب فحينئذ يقع مانواه مع قول الشافعي انه لا يقع الطلاق بها الا اذا
 نوى الطلاق ويقع مانواه من العدد في المدخول بها والا فطلقة ومع قول احمد في احدي روايتيه انه
 يقع الثلث وفي الاخرى انه يقع مانواه فالاول فيه تخفيف والثاني والثالث مفصل والرابع
 يرجع الى المذهبين فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد انه لو
 قال لزوجته انا منك طالق امر الامر اليها فقالت انت صني طالق لم تقع شيء مع قول مالك
 والشافعي انه يقع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه
 لا يصح للمرأة طلاق نفسها لان ذلك من مقام الزوج من حيث انه قائم عليها دون العكس ووجه
 الثاني انه كالوكيل الاجنبي في طلاق نفسها ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو قال لزوجته انت
 طالق ونوى الثلث وقع واحدة مع قول مالك والشافعي واحدا في احدي روايتيه انه يقع الثلاث
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي

حنيطة انه لو قال نزوجته امرأك بيدك وتوى الطلاق فطلقت نفسها ثلاثا فان نوى الزوج الثلاث
 وقعت واحدة او واحدة لم يقع شيء مع قول مالك انه يقع ما ادعت من عدد الطلاق اذا قررها
 عليه فان ناكرها حلف وتثبت عليه من عدد الطلاق ما قال ومع قول الشافعي لا يقع الثلاث الا ان
 نواها الزوج وانه ان نوى دون الثلاث لا يقع الا ما نواه ومع قول احمد يقع الثلاث سواء نوى الزوج الثلاث
 او واحدة فالاول مفصل وكذلك الثاني والثالث مع اختلاف لفظ التفصيل والرابع مشدد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى خيفة ومالك انه لو قال نزوجته طلقني
 نفسك فطلقت نفسها ثلاثا لا يقع شيء مع قول الشافعي واحمد يقع واحدة فالاول مخفف
 على الزوج والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه
 لو قال لغير مدخول بها انت طالق انت طالق انت طالق وقعت واحدة مع قول مالك رحمه الله
 انه يقع ثلاث فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان طلاق غير المدخول بها
 يكفي فيه واحدة لكون المراد به البيوتنة الصغرى القائمة مقام البيوتنة الكبرى في
 البعد عنها لعدم وقوع الاختلاف بينهما بخلاف المدخول بها فان العادة انه لا يتنفس
 بالطلاق الا عقب الخامسة والغضب فاوخذ بالطقة الثالثة وسوهم بالاولى والثانية ووجه
 الثاني قياس غير المدخول بها على المدخول بها ومن ذلك قول ابى خيفة ومالك انه لو قال لمدخول بها
 انت طالق انت طالق انت طالق وقال اردت اقها ما بالثانية والثالثة وقع الثلاث مع قول
 الشافعي واحمد انه لا يقع الا واحدة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 القولين ظاهر ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان طلاق الصبي العاقل لا يقع والمراد به من يعقل امرأ
 الطلاق مع قول احمد في اظهر ما يتيه انه يقع وبه قال الطحاوي والكرخي من الحنفية والزمي
 وابو ثور من الشافعية فالاول فيه تخفيف على الزوج والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى خيفة انه لو طلق او اعتق مكرها وقع الطلاق وحصل
 الاعتاق مع قول الاثمة الثلاثة انه لا يقع اذا نطق به واقعا عن نفسه فالاول مشدد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المكرة اسم فاعل خيره بين احتمال
 ذلك الضرر وبين وقوع ما كرهه عليه فكانه اختار وقوع الطلاق او العتق لاسيما والشارع
 منشوق الى العتق ووجه الثاني اخذ بعسر مرخصة الله تعالى فانه اذا كان المحكم
 بالكفر لا يصح مع الاكراه مع كونه اعظم اذ نوب فكيف باحد فرور الدين ومن ذلك قول
 الاثمة الثلاثة واحد في احادي رواية ابى خيفة ان غلبة الظن في وقوع ما هدد به كافي في حصول
 الاكراه مع قول احمد في الرواية الاخرى واختارها الحزقي انه لا يكون اكراها ومع قول احمد
 في الرواية الثالثة عنه ان الاكراه ان كان بالقتل او القطع للطرف فهو اكراه وان كان بغير ذلك فلا
 فالاول فيه تخفيف على المكرة اسم مفعول والثاني فيه تشديد عليه والثالث مفصل فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ويحتمل ان يكون الاول في حق اتحاد الناس الذين لا يصبر عند هم من المتر فنهين
 في الدنيا والثاني في حق اهل الصبر والاحتمال من العلماء العاصمين او اللصوص من يخاف

العيب يستحي ان يقول اه اذا سلم الى جلدته ولكن لك القول في الثالث المفصل ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا فرق بين ان يكون المكره له السلطان او غيره كلص او متغلب مع قول ابي حنيفة واحمد في احدي روايتيهما ان الاكره لا يكون الا من السلطان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد انه اذا قال لزوجته انت طالق ان شاء الله تعالى وقع الطلاق مع قول ابي حنيفة والشافعي انه لا يقع فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا اشك في الطلاق لا يقع مع قول مالك في المشهور عنه انه يغلب الايقاع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على احاد الناس والثاني على اهل الدين والورع ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا طلق المريض زوجته طلاقا باثنا عشر مات في مرضه الذي طلق فيه انها ترث منه وهو الاظهر من اقوال الشافعي الا ان ابا حنيفة يشترط في ايرثها ان لا يكون الطلاق عن طلب منها وهو قول الشافعي في التعديع ثم على قول علي بن يونس انها الى متى ترث فقال ابو حنيفة ترث مادامت في العدة فان مات بعد انقضاء عدتها لم ترث وله رواية اخرى انها ترث ما لم تتزوج وبه قال احمد وقال مالك ترث وان تزوج وللشافعي ثلاثة اقوال كهذه المذاهب فالاول من الاقوال في اصل المسئلة مشدد على الزوج والثاني مخفف عليه ولكل من القولين وجه ووجه قول ابي حنيفة انها ترث مادامت في العدة دون ما اذا انقضت كونها في حيالته مادامت في العدة بخلاف ما اذا انقضت وكذا القول في قوله ما لم تتزوج فانها بسبيل ان ترجع اليه ما لم تتزوج ووجه قول مالك انها ترث وان تزوجت بزيادة العوبة عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لو قال لزوجته انت طالق الى سنة طلقت في الحال مع قول الشافعي انها لا تطلق حتى تسلم السنة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي لو قال من له اربع زوجات زوجتي طالق ولم يعين طلقت واحدة منهن وله صفر الطلاق الى من شاء منهن مع قول مالك واحمد انهن يطلقن كلهن فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة انه اذا اشار بالطلاق الى ما لا ينفصل من المرأة مع السلامة كاليد فان اضاف الى احد خمسة اعضاء الوجه والراس والرقبة والظهر والفرج وقع وفي معنى ذلك عنده الجزء الشائم كالنصف والرابع قال وان اضاف الى ما ينفصل في حال السلامة كالسن والظفر والشعر لم يقع مع قول الائمة الثلاثة ان الطلاق يقع بجميع الاغضاء المتصلة كالاصبع وما لا ينفصل كالشعر فقال مالك والشافعي يقع بها خلافا لاجد فالاول مفصل والثاني فيه تشديد كالقول الاول من الاغضاء المنفصلة والثاني من الاقوال في المنفصلة مخفف بعدم الوقوع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من الاقوال المذكورة وجه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

اتفق الأئمة على جواز ارتجاع المطلقة وعلى أن يطلق زوجته ثلاثاً لم يخل له إلا بعد أن تنكح
زوجاً غيره ويطأها في نكاح صحيح وعلى أن المراد بالنكاح الصحيح هنا الوطء وأنه شرط في جواز
حلها الأول وأن الوطء الأول في النكاح الفاسد لا يحلها إلا في قول الشافعي هذا ما وجدته
من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايتيه أنه
لا يبرم ووطء الرجعية مع قول مالك والشافعي وأحمد في القول الآخر أنه يحرم فالأول مخفف
والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنها في حكم الزوجة بدليل لحوق
الطلاق لها والإيلاء والظهار واللعان منها والارث لها منه وارثه منها ووجه الثاني أنه بطلان
صارت اجنبية بدليل أنه لا بد من طهرها من قولها جئتكم إلى نكاحي ونحو ذلك ومن ذلك قول
أبي حنيفة وأحمد إن الرجعة تحصل برطه لها ولا يحتاج معه إلى لفظ سواء نوى الرجعة به
أم لا مع قول مالك في الشهرور أنه لا تحصل به الرجعة إلا أن نواها به ومع قول الشافعي لا تنضم
الرجعة إلا بلفظ فالأول مخفف والثاني فيه تشديد في أحد شقي التقصيل والثالث مشدد
فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول حملة على أنه ما وطئها إلا وقد نوى رجعته إذ سجد
وقوع المومن في وطء من طلقها وهو لم ينو ارتجاعها ووجه الثاني أنه قد يقع في وطئها حراماً غير
نية ارتجاعها فلا بد من نية ذلك ووجه الثالث قياس الرجعة على إنشاء عقد النكاح فلا بد فيه
من لفظ فالأول محمولة على حوال ومن ذلك قول مالك وأحمد وأبي حنيفة أنه لا يشترط الإشهاد
في الرجعة مع قول الشافعي في إحدى قولييه وأحمد في إحدى روايتيه أنه شرط ولا يصح عند
أصحاب الشافعي في أظهر قولييه وكذلك أحمد في أظهر قولييه أن الإشهاد مستحب قال شيخ الإسلام
الصفدي في كتابه رحمه الأئمة في اختلاف الأئمة وما حكاه الرافعي من أن الإشهاد شرط عند
مالك لم أره في مشاهير كتب المالكية بل صرح القاضي عبد الوهاب والفرطبي في تفسيره أن
من هب مالك الاستحباب ولم يجع فيه خلافاً وكذلك ابن هبيرة من الشافعية في كتابه أيضاً
فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد وتوجيهها كتوجيه المسئلة قبلها فمن قال لا بد من اللفظ
في الرجعة قال لا بد من الشهود وليشهدوا على اللفظ فإن النية لا يصح فيها إشهاد إلا الشافعي فإنه
وإن اشترط اللفظ في الرجعة فقد اعترف بعدم الإشهاد لكونها أمساكاً لا إنشاءً ومن قال لا يشترط
فيها لفظ يقول لا يحتاج إلى الإشهاد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أن وطء
الرجعية في حال الحيض أو الإحرام لا يحلها مع قول الأئمة الثلاثة نعم فالأول مشدد والثاني
مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الوطء محال الحيض أو الإحرام ممنوع منه شرعاً
فكانه وطء في نكاح فاسد ووجه الثاني أن الحائض والحرة تخريم وطئها عارض ومن ذلك
قول مالك في الصبي الذي يمكن جماعه أنه إذا وطئ في نكاح صحيح لا يحصل به المحل مع
قول الثلاثة أنه يحصل به أحل فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه الأول قول الشارع في حديث التخليل حتى تزدقي عسيلاً وبين وق عسيلاً و
العسيلة هي اللذة بالجماع وذلك لا يكون إلا بخروج المنى غالباً ووجه الثاني أن نفس الجماع

فيه لذة وأن لهم ينزل وإنما خرج المعنى من كمال اللذة بدليل وجوب الغسل على من جامع ولم ينزل
عند الأئمة الأربعة خلا للدود وجماعة من الصحابة كما مر أول باب الغسل والله أعلم

كتاب الأيلاء

اتفق الأئمة على أنه إذا حلف بالله عز وجل أن لا يجامع زوجته مدة تزيد على أربعة أشهر كانت
مولى أو أن حلف على أقل من ذلك لم يكن مولى أو على أن المولى إذا فاء لزوجته كفارة يمين بالله عز
وجل إلا في قول قد ربيم الشافعي هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب وأما اختلافوا فيه فمن
ذلك قول أبي حنيفة أن الحلف أن لا يطأ زوجته أربعة أشهر أيلاء ويرى مثل ذلك عن أحمد
مع قول مالك والشافعي في المشهور عنه أنه ليس بأيلاء فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا مضت أربعة أشهر لا يقع بمضيها
طلاق بل يوقف الأمر ليفي أو يطلق مع قول أبي حنيفة أنه متى مضت المدة وقع الطلاق فالأول
مخفف بالوقف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد أن
المولى إذا امتنع من الطلاق على قول الوقف يطلق عليه الحاكم وهو لا يظهر من قول الشافعي مع
قول أحمد في الرواية الأخرى والشافعي في القول الآخر عنه أن الحاكم يضيق عليه حتى يطلق
فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك أبي حنيفة والشافعي
في أصح قوليه أن من ألى بغير اليمين بالله عز وجل كالطلاق والعتاق وإيجاب العبادات
وصدقة المال لا يكون مولى أو سواء قصد الأضرار بها أو رفعه عنها كالمريض والمريض
أو عن نفسه مع قول مالك أنه لا يكون مولى إلا أن يحلف حال الفصك بقصد الأضرار بها
فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي
أنه لو ترك وطأ زوجته الأضرار بها من غير يمين أكثر من أربعة أشهر لا يكون مولى
مع قول مالك وأحمد في إحدى روايتيه أنه يكون مولى أو لا أول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول مالك أن مدة أيلاء
العبد شهران حرة كانت زوجته أو أمة مع قول الشافعي أنها أربعة أشهر مطلقا ومع قول أبي
حنيفة أن الاعتبار في المدة بالنساء فمن كانت تحت أمة فشهران حرة أو كان أو عبدا ومع قول أحمد
في إحدى روايتيه كمد هب مالك والثانية كمد هب الشافعي فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أن أيلاء الكافر لا يصح مع قول
الثلاثة أنه يصح ومن فوائده مطالبة بعد إسلامه بالفيئة أو الطلاق فالأول مخفف على الكافر
والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله أعلم بالصواب

كتاب الظهار

اتفق الأئمة على أن المسلم متى قال لنزوجه أنت على كظمها في مظاهرها لا يجعل له وطؤها
حتى يقدم الكفارة وهي عتق رقبة إن وجدها فإن لم يجدها فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع
فإطعام ستين مسكينا وعلى أنه لا يجوز دفع شيء من الكفارات إلى الكافر والحربي وكذلك اتفقوا

على صحة ظهار العبد وأنه يكفر بالصوم وبالأطعام عند مالك إذا ملكه السيد كذلك
اتفقوا على أن المرأة إذا قالت لزوجها أنت على كظمها أي فلا كفارة عليها إلا في رواية اختارها الخ
هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك وإبي حنيفة أنه
لا يصح ظهار الذمي مع قول الشافعي وأحمد أنه يصح فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الذمي غير ملتزم أحكامنا في نفسه ووجه الثاني اكتمالنا
منه بالتزامه للأحكام ظاهرا ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح ظهار السيد من أمته
مع قول مالك أنه يصح فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن الوارد في الشريعة إنما هو
في حق الزوجة ووجه الثاني أن السيد مالك للاستمتاع بامته كالزوج فصح ظهاره ومن ذلك
قول أبي حنيفة أنه لو قال لزوجته حرة كانت أو أمته أنت على حرام فإن نوى الطلاق بذلك كان
طلاقا وإن نوى الطلاق ثلاثا كان ثلاثا وإن نوى شتين أو واحدة فواحدة فإن نوى التحريم ولم ينو
الطلاق أوله يمكن له نية فهو يمين وهو مول إن تركها أربعة أشهر وقعت عليه مطلقا بأئمة
وإن نوى الظهار كان مظاهرا وإن نوى اليمين كانت يميناً ويرجع إلى نيته كم إذا مهرها واحدة أو
أكثر سواء المدخول بها وغيرها مع قول مالك أن ذلك طلاق ثلاثا إن كانت مدخولاً بها واحدة
إن كانت غير مدخول بها ومع قول الشافعي أن نوى بذلك الطلاق لو الظهار كان مانواً وإن نوى
اليمين لم يكن يميناً ولكن عليه كفارة يمين وإن لم ينو شيئاً فالأمر يرجع من قوليه أنه لا شيء عليه
والثاني أن عليه كفارة يمين ومع قول أحمد في أظهر روايته أن ذلك صريح في الظهار ولو لم ينو
وفيه كفارة الظهار والثانية أنه طلاق فالأول مفصل وكذلك الثاني والثالث والرابع مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وترجيح هذه الأقوال لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة
وأحمد أن من حرم طعامه أو شرابه أو أمته كان حالفاً وعليه كفارة يمين بالحنث من غير أن
يحرم ذلك ويحصل الحنث عندهما بكل جزء منه ولا يحتاج إلى أكل جميعه مع قول الشافعي أن
من حرم طعامه أو شرابه أو لباسه فلا كفارة عليه وليس بشيء وإن حرم أمته فالأمر يرجع إليها لا يحرم
ولكن عليه كفارة يمين ومع قول مالك أنه لا يحرم عليه شيء من ذلك على الإطلاق ولا كفارة عليه
فالأول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في أظهر روايته أنه يحرم على المظاهر القبلة واللمس بشهوة مع قول
الشافعي في أظهر قوليه أن ذلك لا يحرم فالأول مشدد لخاص بأهل الدين والوسم والثاني
مخفف لخاص بأحد الناس من العوام فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي
حنيفة ومالك أن المظاهر إذا وطئ وجب عليه أن يستأنف الصيام ولو في خلال الشهرين
ليلاً كان أو نهاراً عامداً كان أو ناسياً مع قول الشافعي أنه إن وطئ في الليل لم يلزمه
استئناف وإن وطئ بالنهار عامداً فسد صومه وانقطع التتابع ولزمه الاستئناف
بنص القرآن فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
زوجه الأول أن عدم التتابع رخصة والرخص لا تنطبق بالعاصي ممن جنى واستحق العقوبة

ووجه الثاني ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه أنه لا يشترط الإيمان في الرقبة التي يكفر بها المظاهر مع قول مالك والشافعي وأحمد في الرواية الأخرى أنه يشترط فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الكفار غالب فيها كونها عقوبة لمن وقع فيها وذلك حاصل بوزن قيمتها ولو كانت كافرة ووجه الثاني أن الكفارة مما يتقرب به إلى الله فلا يكفي في الأدب التقرب إليه بمعيب الكفر كما ورد في الأضحية والهدى ويصح حمل الأول على حال اتحاد الناس والثاني على أهل الدين والورع والأدب مع الله تعالى ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يجوز دفع الكفارة إلى ذمي مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز والله تعالى أعلم

كتاب اللعان

اتفق الأئمة على أن من قذف امرأته أو راها بالزنا أو نفى حملها واكذبته ولا بينة يلزمه الحد ان يلاعز وهو أن يكرر اليمين بأربع مرات أنه لمن الصديقين ثم يقول في الخامسة وإن لعنت الله عليه أن كان من الكذابين فإذا لاعن نزل بها حينئذ الحد ولها دسره باللعان وهو أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكذابين فيما رأتني به من الزنا ثم تقول في الخامسة وإن غضب الله عليها أن كان من الصديقين وإن فرقة التلاعن واقعة بين الزوجين هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الزوج إذا نكل عن اللعان يلزمه الحد مع قول أبي حنيفة أنه لا حد عليه بل يحبس حتى يلاعن أو يقر ويخرج النكول يصير به الزوج فاسقا وقال مالك لا يفسق حتى لا يحد فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايتيه أن المرأة إذا نكلت حبست تلاعن أو تقر مع قول مالك والشافعي أنه يجب عليها الحد بمجرد النكول فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي أن الزوج إذا لاعن زوجته عن الحمل قبل وضعه لم يصح ولا ينتفى عنه الولد فإن قذفها بصرايح الزنا لاعن بالقذف ولم ينتف بنسب الولد سواء ولدته كسسته أشهر أو لا قل مع قول مالك والشافعي أن له أن يلاعن لنفي الحمل إلا أن مالكا اشترط أن يكون استبراءها بثلاث حيضات ولو بحضنة واحدة على خلاف بين أصحابه فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ثبوت ذلك في السنة كما أشار إليه حديث أنظر واليه أي إلى الحمل فإن جاءت به أحمر خدر لم يساقين ووجه الثاني حصول الريبة بمجرد الحمل فيصير اللعان لأجله مبادرة للمخلوص من

العار ومن ذلك قول مالك واحد في إحدى روايته ان الفريقة تقع بلعانها خاصة مقراً
 الحاكم مع قول أبي حنيفة واحمد في ظاهر روايته انها لا تحصل الا بلعانها وحكم الحاكم
 فيقول فرقت بينكما مع قول الشافعي انها تقع بلعان الزوج خاصة كما يتفق النسب بلعانه وانما
 لعانها يسقط الحد عنها فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الفريقة ترتفع بتكذيب نفسه فاذا كذب نفسه
 جلد الحد كان له ان يتزوجها وهي رواية عن احمد مع قول مالك والشافعي واحمد في ظاهر روايته
 انها فريقة مؤبدة لا ترتفع بحال فالاول فيه تخفيف محمول على اراذل الناس والثاني فيه تشديد
 محمول على خواص الناس من اهل الدين والودع والمروءة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 أبي حنيفة ان فريقة اللعان طلاق لا فسخ مع قول الاثمة الثلاثة انها فسخ وفائدة ذلك انه كان
 طلاقاً لا يتأبد التحريم حتى لو اكدب نفسه جائز له ان يتزوجها مع قول مالك والشافعي انه
 تحريم مؤبد كالرضاع فلا تخل له ابداً وبه قال عمرو بن دينار وسعد بن عبد الله وعطاء بن رباح
 والاوزاعي والثوري ومع قول سعيد بن جبيرة انما يقع باللعان تحريم الاستمتاع فاذا كذب
 ارتفع التحريم وعادت زوجته له ان كانت في العدة فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث
 مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو قذف زوجة
 برجل بعينه فقال زنى بك فلان لا عن الزوجة وحد للرجل الذي قذفه ان طلب الحد ولا يسقط
 باللعان مع قول الشافعي في ارجح قوليه انه يجب عليه حد واحد لهما والثاني لكل منهما حد فان
 ذكر القذف في لعانه سقط الحد ومع قول احمد ان عليه حداً واحداً لهما ويسقط بلعانها فالاول فيه
 تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 مالك انه لو قال لزوجته يا زانية وجب عليه الحد ان لم يثبت له ان يلاع عن حتى يدعى
 رويته بعينه مع قول أبي حنيفة والشافعي ان لعان يلاع ولو لم يذكر في رويته فالاول مشدد
 والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك انه لو شهد على المرأة اربعة
 منهم الزوج قبلت شهادتهم وتخذ الزوجة مع قول غيره انها لا تقبل فالاول مشدد والثاني مخفف
 على الزوجة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الزوجة لو اعنت قبل الزوج
 اعتد به مع قول الاثمة الثلاثة انه لا يعتد به فالاول مخفف والثاني مشدد تبعاً للنصر الفران
 فمن العلماء من اوجب الترتيب ومنهم من لم يوجب فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول الاثمة الثلاثة انه يصح لعان الآخرس اذا كان يعقل الاشارة ويغتم الكناية ويعلم ما يقوله
 وكذلك يصح قذفه مع قول أبي حنيفة انه لا يصح قذفه ولا لعانه فالاول مخفف على الآخرس
 والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك انه اذا بان
 زوجته منه ثم رآها تزنى في العدة فلا لعان يلاع ولو ظهر بها حمل بعد طلاقه وقال كنت استبرأ
 بحضرة مع قول الشافعي انه ان كان هناك حمل او ولد فله ان يلاع ولا قذف ومع قول أبي حنيفة
 واحمد انه ليس له ان يلاع احداً فالاول مشدد على الزوجة والثاني مفصل والثالث مخفف

فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد انه لو تزوج امرأة ثم طلقها عقب العقد من غير امكن وطء وانت بولد لستة اشهر من العقد لم يلحق به كالواحدة به لا قبل من ستة اشهر مع قول ابي حنيفة انه يلحقه اذا عقد عليها بخضرة الحاكم ثم طلقها عقب العقد وانت به لستة اشهر لا اكثر منها ولا اقل فان الولد حينئذ يلحقه لحرثته قبل الطلاق فالاول مخفف والثاني فيه تشديد على الزوج بالشرط المذكور فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو تزوج امرأة وغاب عنها سنين فانتها خبر وفاته فاعتدت ثم تزوجت وانت باولاد من الثاني ثم قدم الاول ان الاول لا يلحقك بالاول وينتفون من الثاني مع قول الائمة الثلاثة ان الاول لا يكونون للثاني وعند ابي حنيفة ايضا انه لو تزوج امرأة بالمغرب وهو بالمشرق فانت بولد لستة اشهر من العقد كان الولد ملحقا به وان كان بينهما مسافة لا يمكن اجتماعهما فيها لوجود العقد فالاول مشدد على الزوج الاول والثاني مخفف على الثاني فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قول الشارح صلى الله عليه وسلم الولد للفرش وقد صارت فرشا الزوجها بالعقد فالولد له بنص الشارح اذا احكام يرجع وضعها اليه ولو لم يقبلها بعض العقول ووجه الثاني ظاهر لا يحتاج الى دليل والله سبحانه وتعالى اعلم

كتاب الايمان

اتفق الائمة على ان من حلف على يمين في طاعة لزمه الوفاء بها وعلى انه لا يجوز للكلف ان يجعل اسم الله عرضة للايمان يمتنع به من بر وصلة ترحم وعلى ان الاولى له ان يحنث ويكفر اذا حلف على ترك بر وانه يرجع في الايمان الى النية وعلى ان اليمين بالله تعالى تنعقد بجميع اسمائه الحسنى ومائتهم الا وهو حسن كالرحمن الرحيم والحي وبجميع صفات ذاته انه كفرة الله وجلاله الا ان ابا حنيفة استثنى علم الله فلم يره يمينا واجمعا على انه اذا حلف على امر مستقبل ان يفعله او لا يفعله وحنت وجبت عليه الكفارة وعلى ان من قال وعهد بالله وميثاقه فهو يمين وعلى انه لو حلف بالمصنف العقد يمينه وجبت عليه الكفارة اذا حلف خلافا لمن لا يعتد بقوله ونقل ابن عبد البر اتفاق الصحابة والتابعين على ان عقاد اليمين بالحلف عليه وجوب الكفارة اذا حنث وكذلك اتفق الائمة على ان الكفارة تجب بالحنث في اليمين سواء كانت في طاعة او في نهية او مباح وعلى انه لو حلف لا شرب ماء هذا الكون فلم يكن فيه طاعة لم يحنث خلافا لابي يوسف في قوله انه يحنث وعلى انه اذا قال والله لا كلمت فلانا حينا ونوى به شيئا معينا انه على ما ادعى وكذلك لو قال لزوجته ان خرجت بغير ادنى فانت طالق ونوى شيئا معينا فانه على ما ادعى ولو حلف ليقتلن فلانا وكان ميتا وهو لا يعلم بموته لم يحنث وكذلك اتفقوا على ان كفارة اليمين بالاحكام عشق صاكين او كسوتهم او تخير برقبة والحالف مخير في فعل ايها شاء فان لم يجد اتقى الموت بايام ثلاثة ايام واجمعوا على انه لا يجزى في الاعتناق الرقبة مؤمنة سليمة من العيوب خالية من الشكة خلافا لابي حنيفة فانه لم يعتبر الايمان في الرقبة قال العلماء وهو مشكل لاننا لم نسمع ثمرته تخليص رقبة لعبادة الله عز وجل فاذا اعتق رقبة كافر فاما ما خصصه بالعبادة باليمين

فان العتق قرينة ولا يحسن التقرب الى الله تعالى بكافر قلت وفي دعوى الاجماع مع مخالفة الامام
ابي حنيفة نظر فليتأمل وكذلك اتفقوا على انه لو اطعم مسكينا واحدا عشرة ايام لم يحسب الا اطعم
واحد خلافا لابي حنيفة في قوله انما يجزئ عن عشرة مساكين واجمعوا على انه يجزئ دفعها
الى فقراء المسلمين الاحرار والى صغير يقبضها له ولية هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق
واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابي حنيفة واحدا انه ليس له ان يعدل عن الوفاء في الكفارة
مع قدرته عليها مع قول الشافعي ان الاول له ذلك وانه يجوز له العدول وتلزم الكفارة وعن مالك
روايتان كالدين هبين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
القولين ظاهر ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك واحدا في احدي روايتيه ان اليمين الغموس
وهي الحلف بالله تعالى عن امر ماض متعمد للكدب فيه لا كفارة لها لانها اعظم من ان تكفر
مع قول الشافعي واحدا في الرواية الاخرى انها تكفر فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ولعل
الاول محمول على حال الاكابر من العلماء العارفين بالله تعالى والثاني على الجاهلين به تعالى
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وايضا ذلك مشددا ظهور راحة الاستهانة بمجناب الحق جل وعلا
من العارفين اذا حلف به باطلا بخلاف الجاهل بشدة عظمة الله تعالى فانه يكون معدورا بعض العذر
فلذلك خفف في حقه باجزاء الكفارة في يمينه المذكورة ومن ذلك قول ابي حنيفة واحدا انه لو قال
اقسم بالله او اشهد بالله فهي يمين وان لم يكن له نية مع قول مالك انه متى قال اقسمت بالله او قسم
بالله لفظا او نية كان يمينيا وان لم يتلفظ به ولا نواه فليس يمين ومع قول الشافعي انه متى قال اقسم بالله
ونوى به اليمين كان يمينيا وان نوى الاخبار فلا واختلف اصحابه فيما اذا اطلق والا صرح انه ليس
بيمين فالاول مشدد من حيث الصيغة والثاني مشدد من حيث الحكم والثالث
مفصل لرجوع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحدا في اظهر روايتيه ان من
قال اشهد بالله لا فعلت ولم ينو شيئا انه يكون يمينيا مع قول مالك والشافعي واحدا في الرواية
الاخرى انه لا يكون يمينيا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
قول الائمة الثلاثة انه لو قال بحق الله تعالى كان يمينيا مع قول ابي حنيفة انه لا يكون يمينيا
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحدا في احدي
الروايتين انه لو قال بالله او وايم الله فهو يمين نرى به اليمين ام لا مع قول احمد في الرواية
الاخرى وبعض اصحاب الشافعي انه ان لم يتوقف يمين فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف بالمصنف انعقد
بيمينه واذا حنت لزمته الكفارة بل نقل ابن عبد البر الاجماع عليه مع قول
بعضهم انه لا يتعقد بالحلف بالمصنف يمين فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الاول
ان عقاد الاجماع على ان بين الدفتين كلام الله وكلام الله صفة من صفاته هو القائم بذلك
لا بالورق ولا يخفى ما يترتب على ذلك من فم باب انتهاك المحرمات والحق ان لكلمات الله تعالى
اطلاقات حقيقية في الموجودات الاربع لا مجازية فرجع الامر الى مرتبتي الميزان على هذا

الاعتقاد ومن ذلك قول مالك والشافعي انه يلزمها اذا حلف بالمصحف وحنت كفارة
 واحدة مع قول احمد انه يلزم بكل اية كفارة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجه الاول ان جميع القرآن صفة واحدة لعدم انفصال اية منه عن آخرها
 لاستحالة ذلك على الله تعالى فان كلامه تعالى لا عن صمت متقدم ولا عن سكوت متوهم ووجه
 الثاني ان كل اية يطلق عليها صفة ومن ذلك قول احمد انه لو حلف بالنبي صلى الله عليه وسلم
 ان يعقد يمينه فان حنت لزمته الكفارة مع قول الائمة الثلاثة انه لا ينعقد بذلك يمينه
 ولا تلزمه كفارة فالاول مشدد خاص بالخواص الذين يعلمون سر قوله تعالى ان الذين يبايعونك
 انما يبايعون الله وقول الله تعالى من يطعم الرسول فقد اطاع الله والثاني مخفف خاص باحد الناس
 الذين لا يعلمون ذلك السر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان يمين الكافر
 لا تنعقد مع قول الثلاثة انها تنعقد وتلزم الكفارة بالحنث فالاول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الكافر لا حظ له في معرفة جلال الله وعظمته
 بل هو جاهل به والكفارة انما تجب على من يعرف شيئا من عظمة الله عز وجل ووجه الثاني انه
 لا بد ان يعرف الله تعالى بوجه من الوجوه لكون الحق تعالى هو الذي خلقه ودرسه ومن ذلك
 قول ابى حنيفة انه لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث مطلقا انما تجزئ اذا اخرجها بعد الحنث
 مع قول الشافعي انه يجوز تقديمها على الحنث المبهم ومع قول مالك في احدي روايتيه واحمد
 انه يجوز تقديمها مطلقا فالاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك رضي الله عنه انه اذا كفر قبل الحنث فلا فرق في ذلك
 بين الصيام والعنق والاطعام مع قول الشافعي رضي الله عنه انه لا يجوز التكفير بالصيام تقديم
 ويجوز بغيره فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول وسر الاختيار
 في هذه الكفارة ووجه الثاني ان التكفير بالصيام لا يتعدى نفعه الى غيره من الفقراء بخلاف العنق
 والاطعام ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك واحمد في احدي روايتيه ان لغواليهم بالله هو ان يحلف
 على امر يظنه على ما حلف عليه ثم يتبين انه بخلافه سواء قصد او لم يقصده فسبق على لسانه
 سواء كان في الماضي ام في الحال مع قول احمد في الماضي فقط وقال الشافعي لغواليهم ما لم
 يعقده كقوله لا والله وبلى والله عند المحاورة والغضب والجلب من غير قصد سواء كان على ماض
 ام مستقبل وهو رواية عن مالك واحمد ايضا فالاول مخفف وكذا الثالث والثاني فيه تشديد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا اثم في لغواليهم
 ولا كفارة مع قول احمد ان فيه اثم ولذلك كان الامام الشافعي يقول ما حلفت بالله تعالى
 صادقا ولا كاذبا فالاول مخفف خاص باحد الناس من الصائم والثاني مشدد خاص بالكاذب
 العلماء بالله والصالحين فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو حلف
 ان يتزوج على امراته بسجدة العقد مع قول مالك واحمد انه لا بد من وجوب شرطين ان يدخل بها
 وان تكون مثلها في الجمال فالاول مخفف والثاني تشديد ووجه الاول صدق التزويج باي

امراة كانت بجرم العقد ووجه الثاني ان الغرض بالتزوج انما هو مكاثرة نواجته ومغاثرتها
والشوهاء مثلا لا تعيظ الزوجة غالبا فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي رحمه الله
لو قال والله لا شربت لزيد ماء يقصد بذلك قطع المنة عليه حنت بكل شيء انتقم به من ماله
سواء كان ذلك باكل او شرب او عارية او ركب او غير ذلك مع قول ابي حنيفة والشافعي انه لا يحنث
الا بما يتناول لفظه من شرب الماء فقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ولعل العمل في الشكاين على القرينة ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف ان لا
يسكن هذه الدار وهو ساكنها فخرج منها بنفسه دون اهله ورجله لا يبر حتى يخرج بنفسه واهله
ورجله مع قول الشافعي لا يخرج بنفسه فالاول مشدد في امر الحنت والثاني مخفف فيخرج
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يدخل دار فلان فقام على
سطحها او حائطها او دخل بيتا فيه شارع الى الطريق حنت مع قول الشافعي انه لا يحنث
فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول انه مستقر فيها ووجه الثاني ان الوقوف على السطح
والحائط لا يسمى دخولا انما يكون الدخول عادة في محل يسكن فيه من غير مشقة في السكني
والواقف على السطح او الحائط لا يحنث باقية من المشقة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول مالك والشافعي انه لو حلف لا يدخل دار زيد هذه فباعها سرا يداخها لمخالفة حنت
مع قول ابي حنيفة انه لا يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول تغليب لفظ الاشارة ووجه الثاني مبادرة الدهن الى قصده الدخول حال كونه
ملك زيد حال غضبه عليه مثلا ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو حلف لا يكلم ذا الصبي فصار
شيخا او لا ياكل في الخروف فصار كبشا او البسر فصار طيبا او الرطب فصار تمر او التمر فصار خلا
او لا يدخل هذه الدار فصار تحت مساحة حنت في مسألة الصبي والخروف والساحة دون غيرها
فلا يحنث في البسر والرطب والتمر وهو احد الوجهين عند الشافعي مع قول مالك واحمد يحنث
في الجميع فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يدخل بيتا فدخل المسجد والحرم لا يحنث مع قول احمد انه
يحنث فالاول مخفف والثاني مرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم غلبة اطلاق
البيت على المسجد والحرم ووجه الثاني انه قد سمي المسجد بيتا في حديث المسجد بيت كل تقى
والحق بالحرم ومن ذلك قول ابي حنيفة واقتضاه قواعد مذهب مالك انه لو حلف لا يسكن
بيتا فسكن بيتا من شعرا وجلا وخيمة وكان من اهل الامصار لم يحنث او كان من اهل البادية
حنث مع قول الشافعي واحمد انه يحنث قرويا كان او بدويا فالاول مفصل والثاني فيه تشديد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو حلف لا يفعل شيئا فامر غيره بفعله
فان كان نكاحا او طلاقا حنت وان كان بيعا او اجارة لم يحنث الا ان يكون من عادة ان يتولى
ذلك بنفسه فانه يحنث مطلقا مع قول احمد انه لا يحنث الا ان تولى ذلك بنفسه ومع قول الشافعي
ان كان سلطانا او من يتولى ذلك بنفسه عادة او كانت له نية في ذلك حنت والا لا ومع قول احمد

يبحث مطلقا فالاول مفصل والثاني مخفف والثالث مفصل والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول الائمة انه لو حلف ليقضين دين فلان في حذف قضاة قبله لم يبحث
مع قول الشافعي انه يبحث فلان صاحب الحق مات قبل الغد حنت عند ابي حنيفة واحمد وقال
الشافعي لا يبحث وقال مالك ان قضاة للورثة او للقاضي في الغد لم يبحث وان اخرج حنت فالاول
اصل المسئلة مخفف والثاني منها مشدد كالاول في المسئلة الثانية والثاني منها مخفف والثالث منها
مفصل فرجع الامر في المسائلتين الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان يمين المكره
لا ينعقد مع قول ابي حنيفة انه ينعقد وقيل ان احدا لا نص له فيها فالاول مخفف والثاني مشدد
ووجه الاول ظاهر وجه الثاني ما فيه من راحة الاختيار فكان المكره بكسر الراء خيرا المكره
بفتحها بين ان يحلف وبين ان يتحل الضرر فاختار الحلف وكان الاولى له تحمل الضرر اجلا لا
عذابا الحق كما عليه الاكابر من العلماء ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لو فقد المحلوف
عليه نسيان لا تلفا حنت مطلقا سواء كان الحلف بالله تعالى او بالطلاق او بالعقاق او بالظهار
مع قول الشافعي في اظهر القولين انه لا يبحث مطلقا ومع قول احمد في احدي روايتيه انه ان كان اليمين
بالله او بالظهار لم يبحث وان كان بالطلاق او بالعقاق حنت فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث
مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد انه لو حلف ليشرب ماء هذا
الكوز في غد فاهريق قبل الغد لم يبحث مع قول مالك والشافعي انه ان تلف قبل الغد بغير اختياره
لم يبحث فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة
واحمد انه لو قال والله لا كلمت فلانا حينما ولم ينوشيا معينا حنت ان كلمه قبل ستة اشهر
وقال مالك سنة وقال الشافعي ساعة فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي في المجدي انه لو حلف لا يكلمه
فكانت اوراقه فاشارب بيه او عينه او راسه لم يبحث مع قول مالك انه يبحث بالمكاتبه
وفي الرسالة والاشارة روايتان ومع قول احمد والشافعي في القديم انه يبحث فالاول مخفف
والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجوه الاقوال الثلاثة لا تخفى
ادلتها على الفطن ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو قال لزوجته ان خرجت بغير اذني فانت طالق
ونرى شيئا معينا فانه على ما نواه وان لم ينوشيا وقال انت طالق ان خرجت بغير اذني فلا بد
من الاذن كل مرة وان قال الا ان اذن لك او حتى اذن لك والى ان اذن لك كفى مرة واحدة
ولذلك كان القول قوله في الحلف بالله تعالى في هذا الباب مع قول مالك والشافعي الخروج
الاول يحتاج للاذن فقط وقال ابو حنيفة يحتاج الى الاذن في الجميع وقال الائمة الثلاثة ولو انه
اذن لزوجته من حيث لا تسمع لم يكن اذنا مع قول الشافعي انه اذن صحيح وتقدم حكاية اتفاق
الائمة الاربعة على المسئلة الاولى اوائل الباب فالاول منها مخفف والثاني مشدد والاول من
المسئلة الثانية مشدد والثاني منها مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك
واحمد انه لو حلف لا ياكل الرأس ولا يتيه له واطلق ولم يوجب سبب يستلزمه على النية حمل ذلك

على كل ما يسمى له حقيقة في وضع اللغة وعرفها من رؤس الأنعام والطيور والحيتان مع قول أبي حنيفة أنه يحمل على رؤس البقر والغنم خاصة ومع قول الشافعي يحمل على البقر والأبل والغنم فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد أنه لو حلف ليضربن زيدا مائة سوط فضربه بضفت فيه مائة شمر آخر لم يبر مع قول أبي حنيفة والشافعي أنه يبر فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه القولين ظاهر ولعل الأول محمول على حال أهل الورع والثاني محمول على حال أحوال الناس من أصحاب الضروبة كما وقع للسيد أيوب بالنظر للضروب ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يذهب فلان أهبة فتصدق عليه حنث مع قول أبي حنيفة أنه لا يحنث فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف ليقتل فلانا وكان يعلم أنه صيت حنث مع قول مالك أنه لا يحنث مطلقا علم أم لم يعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو حلف أنه لا مال له وله دين لم يحنث مع قول الثلاثة أنه يحنث فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الدين في حكم المفقود ووجه الثاني أنه في حكم الموجود بدليل صحة الحوالة به ووجوب الزكاة فيه ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو حلف لا يأكل فاكهة فاكل رطباً أو عنباً أو رماناً لم يحنث مع قول الثلاثة أنه يحنث ووجه الأول أن العطف يقتضي المغايرة وقد قال تعالى فيها فاكهة ونخل ورمان فلوان النخل والرمان دخلا في صسمى الفاكهة لا كفى الحق تعالى بذكر الفاكهة عنهما ووجه الثاني أن المراد بالفاكهة كل ما يتفكه به مما ليس هو بقوت ولا دم فدخل النخل والرمان فقد رجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو حلف أن لا يأكل دماً فاكل اللحم والجبن أو البيض لا يحنث إلا بأكل ما يطبخ منها مع قول الأئمة الثلاثة أنه يحنث بأكل الكل فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر عند الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لو حلف لا يأكل لحماً فاكل سمكاً لم يحنث مع قول بعض الأئمة أنه يحنث فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الثاني أن الله تعالى سمى السمك لحماً في القرآن ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يأكل لحماً فاكل سمكاً لم يحنث مع قول مالك أنه يحنث فالأول فيه تخفيف لأن السمك لم يخص إلى اللحمية بل هو مخلوط بالدهن والثاني مشدد لأن أصل السمك لحم ولكن لما حصل في البهيمية السمك من نراد دسها فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يأكل شهياً فاكل من سمك الظهر حنث مع قول أبي حنيفة أنه لا يحنث فالأول فيه تشديد خاص بأهل الدين والورع والاحتياط والثاني مخفف خاص بأحوال الناس فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول شمول السمك لما في الظهر ووجه الثاني عدم شموله ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يشم البغية فشم دهنه حنث مع قول الشافعي أنه لا يحنث فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة لو حلف

انه لا يستخذه هذا العبد فخذ من غير ان يستخذه وهو ساكت لا ينهيه عن خذ منه
 فان لم يسبق منه خذ له قبل اليمين فخذ به بغير امره لم يحث وان كان قد استخذه قبل اليمين
 وبقي على الخذ منه حث مع قول الشافعي انه لا يحث في عبد غيره وفي عبد نفسه وجهان
 لا صحابه ومع قول مالك واحدا انه يحث مطلقا فالاول مفصل وكذلك الثاني والثالث مشد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يتكلم فقرأ القرآن
 لم يحث مطلقا مع ابي حنيفة ان قرأ القرآن في الصلوة لم يحث او في غيرها حث فالاول
 مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان قراءة القرآن قرينة الى
 الله عز وجل فلا ينبغي شمول نيته لها وهو توجيه الاول من شقي التفصيل في الثاني لتاكدا لامر
 بالقراءة في الصلوة بخلاف قراءته في غير الصلوة ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي واحدا
 في احد قوليهما انه لو حلف ان لا يدخل على فلان بيتا فادخل عليه فاستدام المقام معه لم يحث
 مع قول مالك واحدا والشافعي في القول الاخر يحث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك انه لو حلف لا يسكن مع فلان دارا بعينها فاقسمها
 وحال بينهما حائط وكل واحد منها باب وغلق وسكن كل واحد منهما في جانب حث مع قول
 الشافعي واحدا لا يحث وعن ابي حنيفة روايتان فالاول فيه تشديد خاص باهل الومر و
 الثاني فيه تخفيف خاص بالحداد الناس والثالث له وجه الى كل من القولين فلم يجزم الامام
 ابو حنيفة في المسئلة بشئ تورعا فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة
 انه لو قال ماليكي او عبيدي احرار دخل في ذلك المدبر وام الولد والمكاتب في احدي الروايتين
 عنه وبه قال الشافعي مع قول مالك انه يدخل في ذلك المكاتب والمشقص مع قول ابي حنيفة
 ايضا في رواية ان المكاتب لا يدخل الابالية واما المشقص فلا يدخل اصلا ومع قول احمد ان الكل
 يدخل وفي رواية عنه ان المشقص لا يدخل الابالية فالاول فيه تشديد والثاني مشدد
 والثالث مفصل والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحدا
 انه يجب التسابع في صوم الثلاثة ايام في الكفارة مع قول مالك ان التسابع فيها لا يجب وهو قول
 المراجع من مذهب الشافعي فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك ان مقدار ما يطعم
 لكل مسكين مد وهو رطلان بالبغدادى وشئ من الادم فان اقتصر على مد اجزاه مع قول ابي حنيفة
 انه ان اخرج برا فصف صاع او شعيرا او تبرا فصاع ومع قول احمد انه يجب مد من حنطة او
 دقيق او مدان من شعيرا او تبرا او رطلان من خبز ومع قول الشافعي يجب لكل مسكين مد
 مطلقا فالاول فيه تشديد بالادم والثاني مفصل والثالث مخفف وكذلك ما بعده
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك واحدا انه يجب في الكسوة اقل ما تجزئ
 ١٥ الصلوة ففي حق الرجل ثوب قميص او زامر وفي حق المرأة قميص وخمار ومع قول ابي حنيفة
 والشافعي انه يجزئ اقل ما يقع عليه الاسم وفي رواية لا يبي حنيفة اقله قباء او قميص او
 كساء او مرءاء وله في العمامة والمنديل والسر اويل والمئزر روايتان ومع قول الشافعي

جميع ذلك حتى القلنسوة عند جماعة من أصحابه فالاول مفصل والثاني مخفف وكذلك فاعيد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز دفع الكفارة الى صغار
 لم ياكل الطعام مع قول احمد انه لا يجزئ فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان وتوجيه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد انه يجوز
 ان يطعم خمسة ويكسو خمسة مع قول مالك والشافعي ان ذلك لا يجزئ فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حمل قوله تعالى اطعام عشرة مساكين
 او كسوتهم على الاستحباب ووجه الثاني حمل ذلك على الوجوب ومن ذلك قول ابي حنيفة
 ومالك واحمد في احد ما رواه ائني انه لو كرر اليمين على شيء واحد او على اشياء وحنث لزمه لكل
 يمين كفارة الا ان مالكا اعتبر اعادة التاكيد فقال ان اداد التاكيد فكفارة واحدة وان اراد
 بالتكرير الاستئناف فلهما يمينان مع قول الشافعي واحمد في الرواية الاخرى ان عليه كفارة واحدة
 فالاول مشدد والثاني مخفف في احد شقي التفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
 ذلك قول الشافعي ان العبد اذا اراد التكفير بالصيام فان كان سيده اذن له في اليمين
 والحنث لم يمينه والا فله منعه مع قول احمد انه ليس لسيده منعه على الاطلاق ومع قول ابي
 حنيفة ان للسيد منعه مطلقا الا في كفارة الظهار ومع قول مالك ان اضرب الصوم فله منعه فلا
 وله الصوم بغير اذنه الا في كفارة الظهار فليس له منعه مطلقا فالاول مفصل والثاني مشدد
 والثالث مفصل وكذلك الرابع فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة لا يخفى على
 الفطن ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد انه لو قال ان فعلت كذا فهو كافر او بريء من الاسلام
 او الرسول صلى الله عليه وسلم وفعل ذلك الامر حنث ووجبت الكفارة مع قول مالك والشافعي
 انه لا كفارة عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 مالك والشافعي لو قال وامانة الله انه يمين مع قول غيرهما انه ليس يمين فالاول مشدد والثاني
 مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يلبس حلي
 حنث بلبس الخاتم مع قول ابي حنيفة انه لا يحنث الا ان يكون من ذهب او فضة فالاول مشدد
 والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه
 لو قال والله لا اكل هذا الرغيف ولا اشرب ماء هذا الكوز فشرب بعضه او اكل بعض الرغيف
 او لبست من غزلة فلانة فلبس ثوبا فيه من غزلها او ادخلت هذه الدار فادخل مرحله
 او بده لم يحنث مع قول مالك واحمد انه يحنث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد انه لو حلف لا ياكل هذا الدقيق فسفه او خبزه
 واكله حنث مع قول ابي حنيفة انه ان سفه لم يحنث وان خبزه واكله حنث ومع قول الشافعي
 انه ان سفه حنث وان خبزه واكله لم يحنث فالاول مشدد والثاني والثالث فيه تفصيل فيجب
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يسكن دار فلان حنث
 بما يسكنه بكذا وكذا لو حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده حنث مع قول الشافعي

لا يحنث الاثمة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يشرب من الدجاجة او الفرايت او النيل فعرف بيده او باناء من ماءها وشرب بحنث مع قول ابي حنيفة انه لا يحنث حتى يكره بغيره منها كرها فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يشرب ماء هذا البئر فشرب منه قليلا حنث الا ان ينوي ان لا يشرب جميعه مع قول الشافعي انه لا يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف انه لا يضرب وجهه فحتمها او حضها او نتف شعرها حنث مع قول الشافعي انه لا يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان الضرب يطلق على العض والخنق و نتف الشعر مجامع الضرر ووجه الثاني اتباع العرف في عدم تسمية ذلك ضربا ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يهبط فلانا شيئا ثم ذهب فلم يقبله حنث مع قول الشافعي انه لا يحنث الا ان قبل ذلك منه وقبضه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يبيع فباع بشرط الخيار لنفسه حنث مع قول مالك انه لا يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه المسائل ظاهرة لا تخفى على الفطن ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه اذا كان له مال غائب او دين ولم يجد ما يعقب به او يطعم او يكسولم يحزله الصيام وعليه الضمان حتى يصل اليه ماله فيكفر بالمال مع قول ابي حنيفة ان يحزله الصيام عند غيبة المال فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم بالصواب

كتاب العدة والاستبراء

اتفق الاثمة على ان عدة الحامل مطلقا بالوضع سواء المتوفى عنها زوجها والمطلقة وعلى ان عدة من لم تحض او يئست بثلاثة اشهر وعلى ان عدة من تحيض ثلاثة افراس اذا كانت حرة فاذا كانت امة فقرة وان وقال داود ثلثة وعلى ان اقل مدة الحمل ستة اشهر وعلى ان الاحداد واجب في عدة الوفاة وهو ترك الزينة وما يدعوا الى النكاح خلافا للحسن والشعبي في قولهما بعدم وجوبه وكذلك اتفقوا على ان من ملك امة ببيع او هبة او سبي لزما استبرأؤها بحيض او قرء ان كانت حائلا وان كانت هم لا تحيض لصغرها وكبر فبشهر هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاجماع والاتفاق واماما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي واحمد في احدي روايتيه ان الاقراء هي الاطهار مع قول ابي حنيفة واحمد في الرواية الاخرى ان القرء هو الحيض فالاول مشدد لطول مدة الطهر غالبا والثاني مخفف لقصر مدة الحيض عادة ويصح ان يكون الامر بالعكس فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة في المرأة التي مات زوجها وهي في طريق الحج انه يلزمها الاقامة على كل حال ان كانت في بلد او ما يقارب به ومع قول الاثمة الثلاثة انها ان خافت فوت الحج بالاقامة لقضاء العدة جاز لها السفر فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف بالتفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي

في القول الجديد الرابع واحد في إحدى روايتي ان زوجة المفقود لا تحمل للزوج حتى تنتهي مدة
لا يعيش في مثلها غالباً مع قول مالك والشافعي في المقديم واحد في الرواية الأخرى انها لا تصح له
سنتين وهي أكثر مدة الحمل وأربعة أشهر وعشرون مدة عدة الوفاة ثم تحمل للزوج ورجعه من
متأخرى أصح للشافعي وهو قوي فعل بعمر رضى الله عنه ولم ينكره الصحابة وعلى الأول
فالعسر الغالب حده أبو حنيفة بمائة سنة وحدث الشافعي واحد بسبعين سنة ولها طلب النفقة
من مال الزوج مدة التبرص والعسر الغالب فالأول مشدد على الزوجة والثاني مخفف عنها فجمع
الأمري مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ان المفقود اذا قدم بعد ان تزوجت
زوجته بعد التبرص بطل العقد وهي للزوج وإن كان الثاني وطئها فعليه مهر المثل وتعتل
من الثاني ثم تد إلى الأول مع قول مالك ان الثاني اذا دخل بها صارت زوجته ووجب عليه دفع
الصداق الذي اصدقها لها الأول وإن لم يدخل بها فهي للأول وله رواية أخرى انها للأول بكل حال
ومع قول الشافعي في ارجح القولين ان النكاح الثاني باطل وفي القول الآخر بطلان نكاح الأول
بكل حال ومع قول احمد ان الثاني ان لم يدخل بها فهي للأول وإن دخل بها فلا أول
الخيار بين ان يسكنها ويدفع الصداق اليه وبين ان يتركها على النكاح الثاني واخذ الصداق
الذي اصدقها منه فالأول مشدد على الزوج الثاني والقول الثاني مخفف عليه مع ما يوافق
مع أحد شقي التفصيل ولكن ذلك القول الأول للشافعي مشدد على الزوج الثاني عكس
أقول الثاني والقول الرابع مفصل فجمع الأمري مرتبتي الميزان ومن ذلك قول
أبي حنيفة ان عدة أم الولد اذا مات سيدها او اعتقها ثلاث حيضات سواء
اعتقها او مات عنها مع قول مالك والشافعي ان عدتها حيضة في الحالين وهي إحدى
الروايتين عن احمد واختارها الخ في ومع قول احمد في الرواية الأخرى انها من البتة
حيضة ومن الوفاة عدة الوفاة فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فجمع الأمري
إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول المباعدة في استبراء الرحم ووجه الثاني القياس على
استبراء المسبية التي بيانها قريباً ويصح حمل الأول على حال أهل الدين السور
والثاني على إحاد الناس ووجه الشق الثاني من الرواية الأخرى لا أحد الاخذ بالاعتناء
ولان عدة الوفاة الواردة في القرآن تشتمل ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة ان أكثر
مدة الحمل ثنتان مع قول مالك في رواياته انها أربع سنين او خمس سنين او مسبة
سنتين ومع قول الشافعي ان أكثرها أربع سنين وهو إحدى الروايتين عن احمد والثاني
كمنه بآبي حنيفة فالأول فيه تخفيف على الزوج والثاني وما بعده فيه تشديد على
الولديه فجمع الأمري مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ان
اذا وضعت علقه او مضغة لا تنقض عدتها بذلك ولا تصير بذلك أمه
في أحد قوليه ان عدتها تنقض بذلك وتصير بها أم ولد وهو قول احمد في الرواية
فالأول مخفف بالنظر إلى الزوج مشدد بالنظر إلى المرأة والثاني بالعكس

روي في الميزان ومن ذلك قول الشافعي في الجديد ومالك واحد في إحدى الروايتين ان المعتدة
 ليست بمتحدة لا احداً عن غيرها مع قول أبي حنيفة والشافعي في القديم واحد في الرواية الاخرى انه يجب
 عليها الاحداد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 أبي حنيفة والشافعي في ظاهر قوليه ان البائن لا تخرج من بيتها نهائياً الا لضرورة مع قول
 مالك واحمد ان لها الخروج مطلقاً ولا حد لرواية اخرى كمن ذهب الى حنيفة فالاول مشدد و
 الثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الصغيرة والكبيرة قسوا
 في الاحداد مع قول أبي حنيفة انه لا احداد على الصغيرة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الذمية اذا كانت تحت مسلم وجب
 عليها العدة والاحداد وان كانت تحت ذمي وجب عليها العدة لا الاحداد ومع قول أبي حنيفة انه
 لا يجب عليها احداد ولا عدة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه
 القولين ظاهر اما الاول فهو ان الاحداد ورد في السنة في حق الزوج المسلم ويدل للشافعي حديث لا يحل
 لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تتحد على غير ذم فخرج الذمي لان الحزن لا يكون الا على
 الزوج المسلم اما الذمي فلا ينبغي الحزن عليه الا بقدر الوفاء بحقه ودمته واما كونه لا عدة
 لزوجته فينبغي على ان انكحة الكفار باطلة ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو باع امرأته من
 امرأة او خصى ثم تقايد لم يكن له وطؤها حتى يستبرأها مع قول أبي حنيفة انها اذا تقايد لا قبل
 التقيض فلا استبراء وبعد لزمه الاستبراء فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان وتوجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا فرق في جرب الاستبراء بين
 الصغيرة والكبيرة والبكر والثيب مع قول مالك انها ان كانت ممن يوطأ مثلها لم يجز وطؤها قبل الاستبراء
 وان كانت ممن لا يوطأ مثلها جاز وطؤها من غير استبراء وقال داود لا يجب استبراء البكر فالاول
 مشدد والثاني مفصل وكذلك قول داود فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجه الاول ان الغالب
 في باب الاستبراء التقيد ولو لم يعقل معناه فقد يكون الاستبراء لامرأة اخرى غير براءة الرحم
 وتوجه اول الشافيين من قول مالك ان الاستبراء لبراءة الرحم والتي لا يوطأ مثلها عادة لا تحبل
 فاما البكر فامرأها ظاهر ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان من طلق امرأة جاز له بيعها قبل
 الاستبراء وان كان قد وطئها مع قول الحسن والنفثي والثوري ابن سيرين انه يجب الاستبراء
 على البائنة كما يجب على المشتري ومع قول عثمان بن عفان رضي الله عنه ان الاستبراء يجب على
 البائنة دون المشتري فالاول مخفف على البائنة والثاني مشدد والثالث فيه تشديد على البائنة
 وتخفيف على المشتري فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر ومن ذلك
 قول مالك والشافعي واحد انه اذا اعتق ام ولد او عتقت بموت وجب عليها الاستبراء بحضرة
 مع قول احمد وداود وعبد الله بن عمر بن العاص انه اذا مات عنها سيدها تعتد بأربعة اشهر
 وعشرة ما لا ريب فيه والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم

اتفق الاثمة على انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وعلى ان التحريم بالرضاع يثبت اذا حصل للطفل في سنتين فاقل خلافه اورد وقوله ان الرضا الكبير يحرم وهو مخالف لكافة الفقهاء ويحكي ذلك عن عائشة رضي الله عنها وكذلك اتفقوا على ان الرضاع انما يحرم اذا كان من لبن انثى سواء كانت بكر ام ثيبا موطوءة او غير موطوءة وخالف احمد في ذلك فقال انما يحصل التحريم بلبن امرأة ثار لها لبن من الحمل وكذلك اتفقوا على ان الرجل لو دبر له لبن فامرضه منه طفلا لم يثبت به تحريم وكذلك اتفقوا على ان السعوط والوجور يحرم الا في رواية عن احمد فانه شرط الامر رضاع من الثدي وكذلك اتفقوا على ان الحقة باللبن لا تحرم الا في قول قدسيم الشافعي وهو رواية عن مالك هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابى حنيفة ومالك ان العدد لا يشترط في الرضاع فيكفي فيه رضعة واحدة مع قول الشافعي واحمد في احدي روايتيه انه لا يثبت الا بخمس رضعات ومع قول احمد في الرواية الثانية انه يثبت بثلاث رضعات فالاول مشدد والثاني مخفف كما ثبت في الاحاديث والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان اللبن اذا خلط بالماء فان كان اللبن غالبا حرم او غير غالب لم يحرم كان صلقوا فيه باقلي واما المخلوط بالماء فلا يحرم عنده بحال سواء كان غالبا او مغلوبا مع قول اصحاب مالك انه يحرم اللبن المخلوط بالماء ما لم يستهلك فان خلط اللبن بما استهلك اللبن فيه من طيب او دواء لم يحرم عند جملة اصحابه ومع قول الشافعي واحمد ان التحريم يتعلق باللبن المخلوط بالشراب والطعام اذا سقى المولود خمس مرات سواء كان اللبن مستهلكا او غالبا فالاول مفصل وكذلك الثاني والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولعل التشديد محمول على اهل الردء والتخفيف محمول على احاد الناس والله سبحانه وتعالى اعلم

كتاب النفقات

اتفق الاثمة الاربعة على وجوب النفقة لمن تلزم نفقته كالاب والزوجة والولد الصغير وعلى ان الناشئة لا نفقة لها وعلى انه يجب على المرأة ان ترضع ولدها اللبأ وعلى ان الولد اذا بلغ مريضا استمرت نفقته على ابيه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان نفقة الزوجات تعتبر بحال الزوجين فيجب على الموسر للموسرة نفقة الموسرين وعلى الفقير للفقيرة اقل الكفايات وعلى الموسر للفقيرة نفقة متوسطة بين النقيضين وعلى الفقير للموسرة اقل الكفايات والباقي في ذمته مع قول الشافعي انها مقدرة بالشرع لا اجتهاد فيها معتبرة بحال الزوجية فاذا احتاجت الى خادم وجب اخلاصها فالاول مخفف على الزوج والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انها اذا احتاجت الى اكثر من خادم فلا يلزم ذلك الزوج مع قول مالك في المشهور عنه انها اذا احتاجت الى خادمين او ثلاثة فاكثر وجب على الزوج ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك واحمد والشافعي في اظهر القولين انه لا نفقة للصغيرة

التي لا يجامع مثلها اذا تزوجها كبير مع قول احمد في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخرات
 لها النفقة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 ابي حنيفة واحدا منها لو كانت الزوجة كبيرة والزوج صغير لا يجامع مثله وجب عليه النفقة
 وهو اصم القولين للشافعي مع قول مالك انه لا نفقة عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الاعسار بالنفقة والكسوة لا يثبت للزوجة
 الفسخ ولكن يرفع يده عنها التكتسب مع قول مالك والشافعي انه يثبت لها الفسخ بالاعسار عن
 النفقة والكسوة والسكنى فاذا مضى زمان ولم ينفق على زوجته سقطت عنه النفقة عند ابي
 حنيفة طالم يحكم بها حاكم او يتفقا على قدر معلوم فيصير ذلك دينا باصطلاحهما وقال مالك
 والشافعي واحدا في اظهر روايتيه ان نفقة الزوجة لا تسقط بمضي الزمان بل تصير دينا عليه
 لانها في مقابلة التمكين والاستمتاع فالاول من المسئلة الاولى مخفف على الزوج والثاني منها
 مشدد عليه والاول من المسئلة الثانية مخفف على الزوج باسقاط النفقة اذا حكم بها حاكم والثاني
 منها مشدد على الزوج بعدم سقوطها عنه بمضي الزمان فرجع المسئلان في الحكم الى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ان المرأة اذا سافرت باذن زوجها سفر غير واجب عليها سقطت
 عنه نفقتها مع قول مالك والشافعي انها لا تسقط لخروجها عن النشوز باذنه لها فالاول مشدد
 على الزوجة مخفف على الزوج والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 ابي حنيفة ان المبتوتة اذا طليت اجرة مثلها في الرضاع لولدها فان كان ثم متطوع بالرضاع
 او بدون اجرة المثل كان للاب ان يسترضع غيرها بشرط ان يكون الرضاع عند الام مع قول مالك
 في احدي روايتيه ان الام اولى ومع قول الشافعي واحدا ان الام احق بكل حال وان وجد
 متبرعا بالرضاع او باجرة المثل اجبر على اعطاء الولد الام باجرة مثلها فالاول مفصل والثاني
 مخفف على الام وكذلك ما بعده مشدد على الزوج فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 الائمة الثلاثة ان الام لا تجبر على ارضاع ولدها بعد سقيه اللبن اذا وجد غيرها مع قول مالك انها
 تجبر اذا امت في زوجية تايه الا ان يكون مثلها لا يرضع لشخص او عذرا او يسارا وكان يسقم بلبنها انفسا
 اللين ونحو ذلك فالاول مخفف على الام والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
 ذلك قول ابي حنيفة ان الوارث يجبر على نفقة كل ذي رحم محرم فدخل فيه الحال عنده والعممة
 ويخرج ابن العم ومن ينسب اليه بالرضاع مع قول مالك ان النفقة لا تجب على الوارث الا للوالدة
 الا قريبا سواء كان ابا او اما او من ولد الصلب ومع قول الشافعي بوجوب النفقة للوالد وان
 علا والولد وان سفل ولو تعدى عمدي النسب ومع قول احمد انها تلزم كل شخص جرى بينها الميراث
 بفرض او تعصيب من الطرفين كالابوين والاد الاخوة والاخوات والعصومة وبينهم رواية
 واحدة وان كان الارث جاريا بينهم من احد الطرفين وهم ذوا الارحام كابن الاخر مع عمته
 وابن العم مع بنت عمه فعن احمد روايتان فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه
 تشديد والرابع مشدد بالكلية فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه اقوال ظاهر لا يخفى

على الفطن ومن ذاك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لا يلزم السيد نفقة نفقة مع قول الشافعي
 تلزمه وهو أحد الرأيين عن مالك والرواية الأخرى أنه إن استنفقه صغيراً لا يستطعم لشي
 على نفسه تلزمه نفقته إلى أن يسعى فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان ولعل الأول محمول على جرد الناس من العوام والثاني خاص بأهل المروءات
 والكرم ومن ذلك قول أبي حنيفة أن نفقة الغلام تسقط إذا بلغ صحيحاً ولا تسقط إذا سلب
 معسر الأخرى له ولا تسقط نفقة الجارية إلا أن تزوجت مع قول مالك أنها لا تسقط بالعقد
 إنما تسقط بالدخول ومع قول الشافعي تسقط نفقة ما إلى الغلام والجارية بالبلوغ صحيحاً ومع قول
 أحمد لا تسقط نفقة الولد عن أبيه ولو بلغ إذا لم يكن له مال وكسب فالأول مفصل والثاني فيه
 تشديد والثالث مخفف والرابع مشدد على الأب فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأ قول
 لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو بلغ الولد مريضاً ويرى من مرضه شـم
 عاوده المرض عادت نفقته مع قول مالك أن نفقته لا تعود فالأول فيه تشديد على الوالد
 الثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا تزوجت الجارية
 ودخل بها الزوج ثم طلقها ان نفقتها تعود إلى الأب مع قول مالك أنها لا تعود فالأول فيه تشديد
 على الأب والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن من له
 حيوان لا يقوم به فليس للحاكم إجباره على القيام به بل يأمره على طريق الأمر بالمعروف والنهي عن
 المنكر مع قول الأئمة الثلاثة أن الحاكم إجباره ومنعه من تحميلها ما لا يطيق فالأول فيه تخفيف
 على المالك والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

كتاب الحضانة

اتفق الأئمة على أن الحضانة تثبت للأم ما لم تتزوج وإذا تزوجت ودخل بها الزوج سقطت حضانتها
 هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة و
 الشافعي أن الأم إذا تزوجت ثم طلقت طلاقاً بائناً عادت حضانتها مع قول مالك في المشهور
 عنه أنها لا تعود بالطلاق فالأول مخفف على الأم إذا طلقت رجوع حضانتها للولد لها والثاني
 فيه تشديد عليها فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة في إحدى روايته
 أن الزوجين إذا فترقا وبينهما ولد فالأم أحق بالغلام حتى يستقل بنفسه في مطعمه ومشربه
 وهلبسه ووضوئه واستنجائه ثم الأب أحق به والأم أحق بالانتقى إلى أن تبلغ ولا يخير
 واحد منهما مع قول مالك أن الأم أحق ما لم تتزوج ويدخل بها الزوج وكذلك الغلام عنده في
 القول المشهور هي أحق به ما لم يبلغ ومع قول الشافعي أن الأم أحق بهما إلى سبع سنين
 ثم يخيران فمن اختاراه كانا عنده ومع قول أحمد في إحدى روايته أن الأم أحق بالغلام إلى
 سبع سنين ثم يخير والجارية بعد السبع تجعل مع الأم بدو تخيير والرواية الأخرى كماله ذهب إلى حنيفة
 فالأول مخفف على الأم وكذا الثاني مع اختلاف السبب والثالث مشدد عليها مخفف على الأب
 وأما كونك مخفف عليها من جهة الانتقى فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذاك

قوله أبي حنيفة ان الولد اذا اختار الام وكان عندها ثم امره الاب بالسفر ان ولد في اخرى بنى
 الاستيطان فليس له اخذ الولد منها مع قول الائمة الثلاثة ان له ذلك فادانت الزوجة
 المستقلة بولدها قال ابو حنيفة فلها ان تنتقل بشرطين احدهما ان تنتقل الى بلد لها والثاني ان
 يكون العقد وقع ببلد لها الذي تنتقل اليه فان فقد احد الشرطين منعت الا ان تنتقل الى بلد
 قريب يمكن المضي اليه والعود قبل الليل فاذا كان انتقاليها الى امر اخر او من مصر الى سراد و
 ان قريب منعت من ذلك مع قول مالك والشافعي واحمد في اخرى روايتيه ان الاب الحق بولده
 سواء كان هو المنتقل ام هو مع قول احمد في الرواية الاخرى ان الام ادلى به عالم بتزويج فالاول
 مشدد على الاب والثاني مخفف عليها فرجع الامر الى ميزان والميزان والله تعالى اعلم بالصواب

كتاب الجنائيات

اتفق الائمة الاربعة على ان القاتل لا يدخل في النار لو دخل وان اتوبته من القتل صحيحة بخلاف
 ابن عباس وزيد بن ثابت والصفاء فقالوا لا تقبل له توبة ابد فالاول مخفف تبعوا لظاهر الاحاد
 والثاني مشدد تبعوا لظاهر القرآن في قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا
 فيها الآية وكذلك اتفقوا على ان من قتل نفسا مسلمة مكافئة له في الحرية وثم ينزل مقتولا
 اب القاتل وكان في قتله متعمدا وجب عليه القود وكذلك اتفقوا على ان اسيد اذا قتل عبده
 لا يقتل به وان تعمد وكذلك اتفقوا على ان العبد يقتل بالحر وان العبد يقتل بالعبد وكذلك
 اتفقوا على ان الكافر اذا قتل مسلما قتل به وكذلك اتفقوا على ان الابن اذا قتل احدا بوريه قتل
 واتفقوا على انه اذا جرح رجلا عمدا فصار ذافراش حوات يقتص منه دمعي اذا انت
 رجل من اولياء الدم سقط القصاص وانتقل الامر الى المسية وعلى انه اذا امر به لشهود ريس
 استيفاء القصاص وقالوا اخطانا لم يجب عليهم القصاص وعلى ان اولياء ابناء المؤمنين بالباغين
 الغائبين اذا حضروا وطلبوا القصاص لم يؤخر الا ان يكون الجاني امرأة حاملا فتؤخر حتى تضعم وكذلك
 اتفقوا على انه اذا كان المستحق صغيرا او غائبا كان القصاص مؤخر لا فالا في حنيفة
 وانه قال اذا كان للصغار اب مستوفى القصاص ولم يؤخر وكذلك اتفق الائمة على ان
 اذا كان المستحق صغيرا او غائبا او مجنونا اخر القصاص في مسألة الغائب فقط وكذلك اتفق
 الائمة على ان الامام اذا قطر يد السارق او رجله فسرك ذلك الى النفس فلا ضمان عليه وكذلك
 اتفق الائمة على انه ليس للاب ان يستوفى القصاص لوئده الكبير وكذلك اتفقوا على انه لا تقطع
 اليد الصحيحة بالشلاء ولا يمين بيمين ولا يسار بيسار ويمين وعلى ان من قتل بالبحر جاز قتله
 هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي
 ان يهدى المسلم اذا قتل ذميا او معاهدا لا يقتل به وبه قال مالك والائمة ثم قال ان قتل
 ذميا بانه معاهدا او مستأمرنا بجيلة قتل ذميا لا يجوز كولو العفو عنه نعموا بقوله الا في امة
 هم ام مع قول ان حنيفة ان المسلم يقتل بالذمي لا بالامة من ذميا ولا من مجنون بل لم يكلام
 بالامة مخفف والثاني مشدد جمع الامر الى ميزان والميزان والله تعالى اعلم بالصواب

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الحر لا يقتل بعبد غيره مع قول أبي حنيفة أنه يقتل به فالأول
 مخفف على الحر والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة أن الأب لا يقتل بقتله ابنه مع قول مالك أنه يقتل بحجر القصد كما ضجاعة ونحوه فإن
 حذوه بالسيف غير قاصد لقتله فلا يقتل والجدي في ذلك كالأب فالأول مخفف على الأب والثاني
 مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة واحد في إحدى روايته
 أنه إذا اشترك جماعة في قتل واحد قتلوا به إلا أن مالك استثنى من ذلك القسامة فقال لا يقتل
 بالقسامة إلا واحد مع قول أحمد في الرواية الأخرى أنه لا يقتل الجماعة بالواحد ونحوه بالدية دون القود
 فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة أن الجماعة إذا اشتركو في قطع يد قطعوا أكلامهم فتقطع يد كل واحد مع
 قول أبي حنيفة أن الأيدي لا يقطع باليد وتؤخذ دية اليد من القاطعين بالسواء فالأول مشدد
 والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجب القصاص
 بالقتل بمثل كالخشب الكبيرة والحجر الثقيل الذي يغلب في مثله أنه يقتل ولا فرق عندهم
 بين أن يخذل به بحجر أو عصا أو يفرقه أو يحرقه بالنار أو يخنقه أو يطعن عليه بالبناء أو
 يسمعه الطعام والشراب حتى يموت جوعا أو عطشا أو يهدم عليه بيتا أو يضربه بحجر عظيم
 أو بخشبة عظيمة محددة أو غير محددة وبذلك قال محمد وأبو يوسف مع قول أبي حنيفة أنها يجب
 القصاص بالقتل بالنار والحديد والخشبة المحددة أو الحجر المحدد فاما إذا غرقه في ماء أو قتله بحجر
 أو خشبة غير محددة فإنه لا قود فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن في عدم الخطأ الدية إلا أن الشافعي قال إن كثرة الضرب حتى
 فعلية القود مع قول مالك بوجوب القود في ذلك أي في عدم الخطأ بأن يتعمد الفعل ويخطئ في القصد
 أو يضرب بسوط لا يقتل مثله غالبا أو يكره أو يلطمه لطما بليغا فالأول مخفف بالدية
 والثاني مشدد بالقصاص فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل من القولين دليل عند القائل
 به من السنة ومن ذلك قول أبي حنيفة لو أكره رجل رجلا على قتل أخ أو قتل المكره دون المباشر
 مع قول مالك واحد يقتل المباشر ومع قول الشافعي يقتل المكره بكسر الرء قولا واحدا فاما
 المكره بفتح الرء ففيه قولان له الراجح منهما أن عليهما جميعا القصاص فإن كافأه أحدهما
 فقط فالقصاص عليه فالأول مشدد على المكره بكسر الرء دون المباشر والثاني عكسه والثالث
 مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أنه يشترط في المكره أن يكون
 سلطانا أو سييدا مع عبده أو منتظما في قدامهم جميعا إلا أن يكون العبد أعجميا
 جاهلا بتمزيق ذلك فلا يجب عليه القود مع قول الأئمة الباقيين أنه يصح أكرهه من كل يد عادية
 فالأول مخفف على غير من ذكر والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حمل
 قول الأول على حال أهل الجاه من الأمراء الذين لا يجاقون إلا من السلطان وحمل الثاني على
 حال أحد الناس الذين لا جاه لهم بوجه ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي لو أمسك

مرجل رجل فقتله آخر فالقود على المقاتل دون المسك ولكن على المسك التعزير مع قول مالك
 ان المسك والمقاتل شريكان في القتل فيجب عليهما القود اذا كان المقاتل لا يمكنه قتله الا بالامساك
 وكان المقتول لا يقدر على الهرب بعد الامساك ومع قول احمد في احدي روايتيه يقتل القاتل
 يجلس المسك حتى يموت ومع قوله في الرواية الاخرى انها يقتل ان على الاطلاق فالاول مشدد
 على المقاتل دون المسك والثاني مشدد عليهما بالشرط الذي ذكره والثالث مشدد ايضا فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان لتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهرة لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول ابى حنيفة
 ومالك في احدي روايتيه والشافعي في ارجح قوليه ان الواجب بالقتل العمد معين وهو
 القود مع قول مالك في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخر واحد في احدي روايتيه
 ان الواجب التحذير بين الدية والقود وفائدة الخلاف في هذه المسئلة انه اذا عفا مطلقا سقطت
 الدية فالاول مشدد بتعين القود والثاني فيه تخفيف بالتحذير بينه وبين الدية فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك في احدي روايتيه ان الولي اذا عفا عن
 القصاص عاد الى الدية بخير مرضى الجاني وليس له العود الى المال الا برضى الجاني مع قول الشافعي
 واحمد انه ذلك مطلقا فالاول فيه تشديد على الولي والثاني فيه تخفيف عليه فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة انه اذا عفت المرأة سقط القود مع قول مالك
 في احدي روايتيه انه لا مدخل للنساء في الدم ومع قوله في رواية اخرى للنساء مدخل في الدم كالرجال
 اذ لم يكن في درجتهن عصبة ومعنى ان لهن مدخل اي في درجتي القود والدية معا وقيل
 في القود دون العفو وقيل في العفو دون القود فالاول مخفف على الجاني والثاني فيه تشديد
 عليه والثالث كذلك بالشرط الذي ذكر فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى
 حنيفة ومالك ان القصاص لا يخر اذا كان المستحق صغيرا او مجنوننا مع قول الشافعي
 واحمد في اظهر روايتيه انه يؤخر لا جلدهما حتى يبلغ الصغير ويفيق المجنون فالاول
 مشدد على الجاني مخفف على المستحق والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول ابى حنيفة ومالك ان الابن يستوفي لولده الصغير سواء كان شريكه ام لا وسواء كان في
 النفس ام في الطرف مع قول الشافعي واحمد في اظهر روايتيه انه ليس له ان يستوفيه له
 فالاول فيه تشديد على الجاني والثاني فيه تخفيف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك اذا قتل الواحد جماعة فليس عليه الا القود ولا يجب عليه شيء اخر
 بعده مع قول الشافعي انه ان قتل واحد بعد واحد قتل بالاول والباقي الديات وان قتلهم
 في حالة واحدة اقرب بين اولياء المقتولين فمن خرجت قرعته قتل به والباقي الديات مع قول
 احمد اذا قتل واحد جماعة فحضر الاولياء وطلبوا القصاص قتل بجماعتهم وكادية عليه وان طلب
 بعضهم القصاص وبعضهم الدية قتل لمن طلب القصاص ورجبت الدية لمن طلبها وان طلبوا الدية
 كان لكل واحد الدية كاملة فالاول فيه تخفيف على الجاني والثاني فيه تشديد عليه والثالث
 مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة اذا جنى رجل على رجل

فقطعه يديه اليمنى ثم على آخر فقطعه يديه اليمنى وطلباً منه القصاص قطعت يدها وأخذ منه دية
 أخرى لها مع قول مالك أنه تقطع يمينه بهما ولا دية عليه ومع قول الشافعي يقطع يمينه للأول
 وبغيرم الدية للثاني وإن كان قطع يديهما دفعة واحدة أقرع بينهما عند الشافعي كما في النفس
 وكذا إذا اشتبه الأمر مع قول أبي حنيفة أنهما إن طلبا القصاص قطع لهما ولا دية وإن طلب
 أحدهما القصاص وأحدهما الدية قطع لمن طلب القصاص وأخذت الدية للأخر فالأول مشد
 والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول
 حنيفة ومالك أنه لو قتل متعمداً ثم مات سقط حق ولي الدم من القصاص والدية جميعاً مع قول
 الشافعي وأحمد أن الدية تبقى في تركته لأوليائه المقتول فالأول مخفف والثاني فيه تشديد
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يستوفي القصاص إلا بالسيف
 سواء قتل به أم بغيره مع قول مالك والشافعي أنه يقتل بمثل ما قتل به وهو إحدى الروايتين عن
 أحمد فالأول فيه تخفيف وأحسن المقتل والثاني فيه تشديد لأنه ربما قتل بمثل فرجع الأمر
 إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو قتل خارج الحرم ثم لجأ إليه أو قتل بكفر
 أو زناً أو ردة ثم لجأ إليه لم يقتل في الحرم ولكن يضيق عليه ولا يباح ولا يشارى حتى يخرج
 منه فيقتل مع قول مالك والشافعي أنه يقتل في الحرم فالأول فيه تخفيف على الجاني بتأخير
 القصاص عنه مدة والثاني فيه تشديد بعدم التأخير فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ودليل الثاني
 أن الحرم لا يعيد عاصياً ولا فارقاً بهم ودليل الأول شهود شدة حرمة الحرم الذي هو حضرة الله
 الخاصة فيحمل هذا على حال الحاكم الذي غلبت عليه هيبة الله تعالى فانطرت فيها إقامة
 حدوده حرمة له ويحمل الثاني على الحاكم الذي لم تغلب عليه تلك الهيبة أي سرعة إقامة القصاص
 أحمد للفتنة من التأخير والله تعالى أعلم

كتاب الديارات

اتفق الأئمة على أن دية المسلم الحر المذكورة من الأبل في مال قاتل العام إذا عدل إلى الدية وعلى
 أن الجروح قصاص في كل ما يتأتى فيه القصاص واتفق الأئمة على أنه ليس في هذه الجروح
 الخمسة مقدار شرعي وهي الحارصة والرأمية والباضعة والمتلاخمة والسحاق ونفسه هذه
 الخمسة معروفة في كتب الفقه وأجمعوا على أن في كل واحدة من هذه الخمس حكومة بعد الاندخال
 والحكومة أن يقوم المجنى عليه قبل الجناية كأنه كان عبداً ثم يقدر له قيمة بعد ذلك
 فيكون له بقدر التقادير من دينه بخلاف بقية الجروح التي بيانها في مسائل الخلاف
 كالموضحة التي توضع العظم والهاشمة التي تقسم العظم وتكسر إلى أجزائها وأجمعوا على أن في الموضحة
 القصاص إن كان عمداً وعلى أن في المنقلة وهي التي توضع وتقسّم وتنقل العظام خمسة عشر من
 الأبل وعلى أن في المأمومة ثلث الدية وهي التي تصل إلى جلد الدماغ وكذلك انعقد الإجماع
 على أن في الجائفة ثلث الدية وهي التي تصل إلى جوف البطن والصلب ونقرة الحنجر والكبد
 والمخاصرة وانفقوا على أن العين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن وعلى أن

في العينين الدية كاملة وفي الأنف اذا جردت الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي
 مجموع الاسنان الدية وهي اثنان وثلاثون سناً وعلى ان في كل سن خمسة ابعرة وفي اللحيين الدية
 وفي اللحي الواحدة ان بقيت الاخرى نصف الدية واستشكل المتولى من الشافعية وجوب الدية
 في اللحيين وقال لم يرد في ذلك خبر صحيح والقياس لا يقتضيه لانه من العظام الداخلة كالترقوة
 والضلع وعلى ان في الاجفان الاربعة الدية في كل واحد ربع الدية الا ما نقل عن مالك بان فيها حكومة
 واجمعوا على ان في كل يد نصف الدية وكذا الاصل في الرجلين وكذلك اجمعوا على ان في اللسان الدية
 وفي الذكر الدية وفي ذهاب العقل الدية وفي ذهاب السمع الدية واجمعوا على ان دية
 المرأة الحرة المسلمة في نفسها على النصف من دية الرجل الحر المسلم وتفق الاثمة على ان الدية
 في قتل الخطأ على عاقلة الجاني وعلى انما تجب عليه مؤجلة في ثلث سنين هذا ما وجدته في هذا
 الباب من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان دية
 المسلم الحر الذي ذكر حالة مع قول ابي حنيفة انها مؤجلة ثلاث سنين فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تعظيم حرمة المسلم المجنى عليه ووجه الثاني تعظيم حرمة
 الجاني فان المجنى عليه قد نفذت فيه الاقدار عند انتهاء اجله والجاني ترحى توبته والعفو عنه
 اذا جلت الدية ثلاث سنين ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان دية شبه العمد مثل دية العمد
 المحض في كونها مثلثة مع قول مالك في احدي روايتيه انها خمسة فالاول فيه تشديد بالتثليث
 والثاني فيه تخفيف بالتخمس فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد
 ان دية الخطأ خمسة عشرون جذعة وعشرون حقة وعشرون بنت لبون وعشرون ابن
 مخاض وعشرون بنت مخاض وبذلك قال مالك والشافعي الا انها جعلوا مكان ابن مخاض ابن
 لبون فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 ابي حنيفة واحمد انه يجوز اخذ الديار والدرهم في الديار مع وجوب الابل مع قول الشافعي
 انه لا يجوز العدول عن الابل اذا وجدت الا بالتراضي فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن لان المقصود بالدية تعظيم حرمة ذلك
 المجنى عليه فاذا وجدنا الابل كانت هي المقدمة والافقيمتها يحصل بها الردع وتعظيم حرمة ذلك
 المجنى عليه وانما قدر بها الشارح بالابل لكونها كانت اكثر اموالهم كما هو مشهور في كتب الفقه وكان
 مالك يقول الابل اصل في الديار فان فقدت او شح اولياء الجاني عدل الى الف دينار او اثني عشر الف
 درهم ومبلغ الدية عند ابي حنيفة عشرة الاف درهم وعند الثلاثة اثنا عشر الف درهم
 ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الدية لا تغلظ بالقتل في الحرم ولا بالقتل وهو محرم بالحج او العمرة
 ولا هو في شهر حرام ولا بقتل ذي رحم مع قول مالك ان الدية تغلظ في قتل الرجل ولده فقط وصيغة
 التغلظ في كل مذهب مذكورة في كتب الفقه ومع قول الشافعي انها تغلظ في الحرم وفي الحرم
 وفي الاشهر الحرم فالاول معظم حرمة المسلم على الحرم فانه اعظم عند الله من الكعبة كما ورد
 والثاني معظم للولد دبا مع الله تعالى حين نهي عنه بقوله ولا تقتلوا اولادكم ويقول

ولا يقتلن اولادهن والثالث كالأول فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة
الاربعة في الدية مع قول مالك في رواية امان فيها حكومة فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان في العين القائمة التي لا
يبصر واليد المشلاء والذراع المشلاء وذكر النحوي لسان الاخرس والا صبيغ الزائدة والسن الزائد
او السواء حكومة مع قول الشافعي واحد في اظهر قوليها ان في المذكرة كانت كلها الدية فقال
احمد في كل ضلع بعير وفي الترقوة بعير وفي كل من الذراع والساعد والفخذ بعيران وقال الائمة
الثلاثة في ذلك حكومة فالاول من المسئلة الاولى مخفف والثاني مشدد كما ان الاول من المسئلة
الثانية مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة
والشافعي في احد قوليها انه لو ضرب به فاوضحه فذهب عقله فعليه دية للعقل ويلخل فيه ارش
الموضحة مع قول مالك واحد والشافعي في ارجح قوليها ان عليه لذهب العقل دية كاملة وعليه ارش
الموضحة فالاول فيه تخفيف بدخول ارش الموضحة في الدية والثاني فيه تشديد بعدم
ارسال الارش المذكور فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد انه لو
قلم سن من قد تغرلا يجب عليه ضمان مع قول مالك والشافعي في اصم قوليها انه يجب الضمان
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة لو قطع
لسان صبي لم يبلغ حد النطق ففيه حكومة مع قول الائمة الثلاثة ان فيه دية كاملة فالاول
فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد انه لو قلم
عين اعور لزمه دية كاملة مع قول ابي حنيفة والشافعي انه يلزمه نصف دية فالاول مشدد والثاني
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحد لو ضرب رجل رجلا
فاذهب شعر لحيته فلم تثبت اذ ذهب شعر رأسه او شعر حاجبيه او اهداب عينيه فلم يعد ففي ذلك
الدية مع قول مالك والشافعي ان فيه حكومة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة لو طئ زوجته فافصاها وليس مثلها يوطأ فلا ضمان
عليه مع قول الشافعي ومالك في احد روايتيه ان عليه دية ومع قول مالك في اشتهر روايتيه ان
في ذلك حكومة فالاول مخفف لتولد ذلك من ما ذور فيه في الجمان والثاني مشدد والثالث فيه
تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ان دية اليهودي والنصراني كدية
المسلم سواء في العمد والخطأ من غير فرق مع قول مالك انها على النصف من دية المسلم في العمد
والخطأ من غير فرق ومع قول الشافعي انها ثلث دية المسلم في العمد والخطأ من غير فرق ومع قول
احمد ان كان للنصراني او اليهودي عهد وقتله مسلم عدا قد يتكدرية المسلم وادله حجة انقضت
دية المسلم واختارها الخزي وفي رواية له انها نصف دية المسلم فالاول مشدد والثاني مخفف
وكتبت اعيانهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين الى اخر التمسق فان الله تعالى في شتمها باس
اخرى في شتمنا لاسيما وصاحبه لا يقول بجواز شتم القرآن بالسنة والتأديب من سائر الامم
فيه تخفيف على الجاني والرابع مفصل في احد ثقبية تفيد جيلان في دية الزانية

الميزان ومن ذلك قول مالك إذا أصلحتم الفارسان الحران فما تافعل عاقلة كل واحد منهما
 دية للأخر كما صلة مع قول أحمد في إحدى روايتي إن على عاقلة كل واحد منهما نصف دية
 الأخر وبه قال الشافعي ولم أجد للأمام أبي حنيفة في ذلك قولاً قال الثلاثة وفي تركة كل واحد
 منهما نصف قيمة دية الأخر فالأول مشدد والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول أبي حنيفة إن الجاني يدخل مع العاقلة فيؤذي معهم ويلزمه ما يلزم أحدهم وبه
 قال ابن القاسم من أصحاب مالك مع قول غيرهما إن الجاني لا يدخل مع العاقلة ومع قول الشافعي
 إن اتسعت العاقلة إلى الدية لم يلزم الجاني شيء وإن لم تتسع لزمتهم مع قول أحمد أنه لا يلزم شيء
 سواء اتسعت العاقلة أم لم تتسع وعلى هذا إذا لم تتسع العاقلة لتحمل جميع الدية انتقل ذلك إلى
 بيت المال فالأول فيه تشديد على الجاني والثاني مخفف والثالث مفصل فأحد شقي التفصيل
 فيه تخفيف والرابع مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الجاني في الأصل
 أولى بالزعة من عاقلة لكونه هو الجاني ووجه الثاني أن العاقلة هي سبب تجريمه على الجناية
 ولولا اعتقادهم فيها أنهم لا يسلون لاهل المجنى عليه لما تجرأ على الجناية ووجه الثالث رجوع
 ذلك إلى نظر الإمام في ردع العاقلة وزجرها فإن رأى شدة عتوها وشدة قوتها حملها الدية كاملة
 لتصير تمسك عليها تعقله عن الجناية خوفاً من أن يغرمها الإمام الدية كاملة وإن رأى ضعفها
 عن تحمل الدية وعدم عتوها وتجريمها اشرك الجاني معهم في الدية ووجه الرابع أن العاقلة هي سبب
 تجريمه على الجناية كما قلنا في توجيه قول أبي حنيفة وأيضاً ذلك أن الجاني من قسم السفهاء
 عادة وتغريمه المال عنده لا يردعه طهوانه عليه فكانت الدية كاملة على العاقلة لتمسك
 عليه ولولا ما ورد من كون الدية على العاقلة لكانت الدية لا تتعدى الجاني قياساً على بقية قواعد
 الشريعة ومن ذلك قول أبي حنيفة إذا كان الجاني من اهل الديوان فد يوانه عاقلة
 ويقدمون على العصابة في القتل فإن عدواً فحينئذ تحمل العصابة وكن عاقلة السوقى اهل سوق
 ثم قرأته فإن عجزوا فاهل محلاته فإن لم تتسع فاهل بلده وإن كان الجاني من اهل القرى لم يتسع
 فالمصر التي تلي تلك القرى من سوادهم مع قول مالك والشافعي وأحمد لا يدخل لهم في الدية إلا إذا كانوا
 أقارب الجاني فالأول مشدد على اهل ديوانه واهل سوقه واهل محلاته واهل بلده وعلى اهل المصد
 التي تلي تلك القرية التي فيها سكن الجاني والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
 الأول أن اهل الديوان ومن عطف عليهم بسوءهم ما يسوء الجاني غالباً وليس لهم ما يسره
 فكانوا كالعصابة في الحماية ووجه الثاني ضعف اهل ديوانه ومن عدوهم عن حماية العصابة و
 العاقلة فلا يلزمهم ونسباني في باب قسم الهوى والغنيمة أن المراد باهل الديوان هم كل من
 أثبت اسمه في ديوان الجند من المقاتلة ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يسوى بين العاقلة فيؤخذ
 من ثلاثة دراهم إلى أربعة وأنه ليس فيما تحمله العاقلة من الدية بقدر ولا هو على قدر الطاقة
 ولا يمتداهم في ذلك واحد ليس هو بمقدور وإنما ذلك بحسب ما يسره ولا يضر ومع قول الشافعي
 أن يتقدر فيه على الغنى نصف دينار وعلى متوسط الحال ربع دينار ولا ينقص عن ذلك

فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد من حيث التقدير فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد والشافعي في احدي قوليه ان الغائب والحاضر من
 العاقلة سواء في تحمل الدية مع قول مالك ان الغائب لا يتحمل مع الحاضر شيئا اذا كان الغائب من العاقلة
 في اقليم اخر سوى الاقليم الذي فيه ببقية العاقلة ويضم اليهم اقرب القبائل ممن هو مجاور
 معهم فالاول مشدد والثاني مخفف بالشرط المذكور فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
 ذلك قول ابي حنيفة انه اذا مال حائط الانسان الى طريق او ملك غيره شئ وقع على شخص
 فقتله فان كان طوبى بالنقض فلم يفعل مع التمكن ضمن ما تلف بسببه والا فلا
 مع قول مالك واحمد في احدي روايتيه انه عليه الضمان ان لم ينقضه تراءى له بشرط ان يشهد
 عليه بالامتناع من النقض مع القدرة عليه ومع قول مالك في الرواية الاخرى انه ان بلغ الخوف
 الى حد لا يؤمن به الا فلا ضمن ما تلفه سواء تقدم طلب ام لا وسواء اشهد ام لا ومع قول احمد في
 الرواية الاخرى واحمد والشافعي في اصح الوجهين انه لا يضمن فالاول مفصل والثاني فيه تشديد
 والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال ظاهر ومن ذلك قول ابي حنيفة لو
 صاح انسان على صبي ومعتوه وهما على سطح او حائط فوق قمات او ذهب عقل لصبي
 او عقل البالغ فسقط او بعث الامام الى امارة يستدعيها الى مجلس الحكم فاجهضت جنينها
 فزاع او نزل عقلها فلا ضمان في شئ من ذلك جملة واحدة مع قول الشافعي ان على العاقلة الدية
 في ذلك كله الا في حق البالغ الساقط فانه لا ضمان على العاقلة فيه ومع قول احمد ان الدية
 في ذلك كله على العاقلة وعلى الامام في حق المستدعاة ومع قول مالك البدسية
 في ذلك كله على العاقلة ما عدا المرأة فانه لادية فيها على احد فالاول مخفف والثاني والرابع فيهما
 تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاول عدم المباشرة ووجه الثاني وما
 بعد التفریم بالسبب ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لو ضرب بطن امرأة فالقت
 جنينا ميتا ثم طئت فلا ضمان عليه لاجل الجنين وعلى الذي ضربها دية كاملة مع قول
 الشافعي واحمد ان في ذلك دية كاملة للجنين فالاول مخفف في ضمان الجنين مشدد في دية
 امه والثاني مشدد في ضمان الجنين فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
 انه لو حفر بئر في فناء داره ضمن ما هلك فيها مع قول مالك انه لا ضمان عليه فالاول مشدد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاول والثاني ظاهر ومن ذلك قول
 ابي حنيفة انه لو بسط باسرية في المسجد او حفر بئرا المصلحته او علق فيه قنديلا فنصب
 بذلك انسان فان لم ياذن له الجيران في ذلك ضمن مع قول احمد في ظاهر روايتيه والست فحى
 في احد قوليه انه لا ضمان بخلاف ما لو بسط فيه الحصاء وذلك بذكر انسان فانه لا ضمان عليه
 بخلاف الاول فيه تشديد بالشرط المذكور فيه والثاني مع احد شق التفصيل مخفف فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاول انه اذا لم ياذن له الجيران فما كان له المحفر ولا البسط
 تقدما لحق الجيران المعينين على حقوق غير الجيران المبهمين ووجه الثاني كونه قصدا بما فعله

الخيرية بالإصالة فليس عليه ضمان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لو ترك في دأمره
كلما عقورا قد دخل في دأره انسان وقد علم ان ثم كلما عقورا فعقرو فلا ضمان عليه مطلقا مع
قول مالك ان عليه الضمان لكن بشرط ان يكون صاحب الدار يعلم انه عقور ومع قول احمد في اظهر
روايته انه لا ضمان عليه فالاول والثالث مخفف والثاني فيه تشديد بالشروط المذكورة فيه فزعم
الاهل الى مرتبة الميراث وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر ويضمحل الضمان على حال اهل
الورع وكما اهل الشفقة على المسلمين والثاني على من كان دون ذلك في الفرع والشفقة والحمد
لله رب العالمين

باب القسامة

اتفق الاثمة على ان القسامة مشروعة اذا وجد قاتل ولا يعلم قاتله هذا ما وجدته في الباب من
مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة ان السبب الموجب للقسامة
وجود قاتل في موضع هو في حفظ قومه وحمايةهم كالحمة والدار ومسجد المحلة والقرية والقنيل
الذي تشرع فيه القسامة تسم لميت به اثر جراحة او ضرب او خنق فان كان الدم يخرج من انفه
او دبره فليس بقتيل بخلاف ما لو خرج الدم من اذنه او عينه فهو قاتل تشرع فيه القسامة مع قول
مالك ان السبب المعتبر في القسامة ان يقول المقتول دمي عند فلان عدا ويكن المقتول
بالغا مسلحا حرا سواء كان فاسقا او عدلا ذكرنا وانثى ويقوم لا ولياء المقتول شاهد واحد
واختلف اصحابه في اشتراط عدالة الشاهد وذكره في شرطها ابن القاسم والكتفي اذهب
بالفاسق والمرأة ومن الاسباب الموجبة للقسامة عند مالك من غير خلاف عنه ان يوجد المقتول
في مكان واحد خال من الناس وعلى راسه رجل معه سلاح مخضب بالدماء ومع قول الشافعي
السبب الموجب للقسامة اللوث وهو عنده قرينة تصدق المدعى بان يرى قاتل في محلة او قرية
صغيرة بينهم وبينه عداوة او تفرق جمع عن قاتل وان لم يكن بينهم وبينه عداوة وشهادة العبد
عنده لوث وكنا عبيدا ونساء او صبيان او فسقة او كفار على الراجح من مذهبه لا امرأة واحدة
ومن اقسام اللوث عند اهل السنة الخاص والعام بان فلانا قاتل فلانا ومن اللوث وجود تلطيخ بالدم
او سلاح عند المقتيل ومن اللوث ايضا ان يزدحم الناس بموضع او في باب فيوجد بينهم قاتل و
كنا لو تقاتل صبيان والتم الحرب بينهم وانكشفوا عن قاتل فهو لوث في حق الصف الاخر ومع قول
احمد لا يحكم بالقسامة الا ان يكون بين المقتول وبين المدعى عليه لوث واختلفت الرواية عنه
في اللوث فروى عنه العداوة الظاهرة في حق الصف الاخر والعصبة خاصة كما بين القباثل
من المطالبة بالدماء وكما بين اهل البغي واهل العدل وهذا قول عامة اصحابه وامادعوى المقتول
ان فلانا قاتلني فلا يكون لوثا الا عند مالك فاذا وجد مقتضى للقسامة عند كل واحد من هؤلاء
الاثمة حلف المدعى على قاتله حسين يمينا واستحققوا دمه اذا كان القاتل عدلا عند مالك واحرا وما
عند الشافعي فالجديد من مذهبه انهم يستحقون دية مغلظة انتهى كلام الاثمة في بيان السبب الموجب
للقسامة فتأمل فيه تجد بعضهم يشدد في الاخذ بدم المقتول وبعضهم يخفف في الاخذ بدمه ويكتفي

بالدية اخذنا بالاحتياط لعدم المتهم بالقتل لا يخرجون عن ذلك فان الذي مات قد انتهى لجه
وقضى ما كتب عليه والحي يرجي له الخير والمساعدة على قيام شعائر الدين فمن اشترط العدالة والذكورة
في الشاهد فقد راعى حق الحي وحرمة وصن لم يشترط ذلك فقد راعى حق الميت وحرمة
والله اعلم ومن ذلك قول الشافعي مالك واحد انه يبدل بايمان المدعى للقسامة لا بايمان
المدعى عليهم فان نكل المدعى ولا بينة حلف المدعى عليه خمسين يميناً وبرئ مع قول ابي حنيفة
انه لا يشرع اليمين في القسامة الا على المدعى عليهم فاذا لم يعينوا شخصاً بعينه يدعون اليه
حلف من المدعى عليهم خمسون رجلاً خمسين يميناً ممن يختارهم المدعى فيحلفون بالله ما قتلنا ولا
علمنا له قاتلاً فان لم يكونوا خمسين كرر اليمين فان نكلت الايمان وجبت الدية على عاقلة اهل العلم
ويلزم المدعى عليه اليمين بالله عز وجل انه ما قتل ويبرأ فالاول فيه تخفيف من عدم تخصيص
القسامة بالمدعى عليهم والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه البداء بايمان المدعى
للقسامة ظاهر لانهم هم الذين يطلبون اخذ المثار ووجه كون اليمين لا تشرع الا على المدعى عليهم
كونهم هم المتهمون بالقتل فيحلفون لتبأ ساحتهم ومن ذلك قول مالك واحد والشافعي في شهر
القولين ان الاولياء اذا كانوا جماعة قسمت الايمان بينهم بالحساب على حسب الارث مع قول ابي
حنيفة ان الايمان تكرر عليهم بالادارة بعد ان يبدل احدهم بالقرعة فالاول فيه تخفيف على
الاولياء والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين لا يخفى على
اللفظ ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان القسامة تثبت في العبيد مع قول مالك في احدي
روايتيه انها لا تثبت فيهم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
حرمة ادمي المسلم من حيث هي ووجه الثاني ان حرمة العبيد تنقص عن مثل ذلك لاساقصه
بالاموال في كون السيد يبيعهم وشرائهم كيف شاء بخلاف الاحرار فان الشارع نفى عن بيعهم الحرة
واكل ثمنه بياناً لتعظيم حرمة عند الله تعالى ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد ان ابي
النساء لا تسمع في القسامة مطلقاً الا في عمد ولا في خطأ مع قول الشافعي تسمع مطلقاً في العمد والخطأ
وانه في القسامة كالرجال ومع قول مالك ان ايمانهم تسمع في الخطأ دون العمد فالاول مخفف
على النساء مشدد على المتهوم والثاني عكسه والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
وتوجيه الاقوال ظاهر والله سبحانه وتعالى اعلم

باب كفارة القتل

اتفق الاثمة على وجوب الكفارة في قتل الخطأ اذا لم يكن المقتول ذمياً ولا عبداً وان
كفارة قتل الخطأ غنق مرقبة مؤمنة وان لم يجد قصيماً منهم برئ منه ابي حنيفة وقيل
ابي حنيفة لا يشترط الايمان في كفارة الضارب وغيره لعدم حملهم المطلق بل المتأخر
ما وجبته من مساكن الا عاقاً راعاً ما احدث تلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة
في قتل الدمي على الاطلاق وفي قتل ادمي مسلم على المشهور مع قول مالك لا يجب كفارة
الدمي فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول

العمل بوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم على الذمى في توعد من ظلمه بان يكون صلى
 الله عليه وسلم حججه يوم القيمة في حقوقه من ظلم ذميا كنت حججه يوم القيمة انتهى
 فاذا كان هذا فمن ظلمه ولو باخذ منهم او بكلمة في عرضه مثلا فكيف بمن قتل بغير حق واما
 وجوب الكفارة في قتل العبد المسلم فلانها في وصيته صلى الله عليه وسلم في حال اختصاره
 بقوله الصلوة واما ملك ايمانكم وقد ورد ان الوصية على الارتقاء من اواخر ما تكلم به رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهو مختصر فصاير يقول ذلك بتكليف لا يكاد لسانه يبينها كما ورد ومن وصى عليه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الوصية وهو صلى الله عليه وسلم مختصر وجب احترامه
 كل الاحترام ومن جملة احترامه وجوب الكفارة في قتله ووجه الثاني في قتل الذمى حمل وصية
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على اهل الذمة على فعل امور مخصوصة كاحذاله بغير حق وكالوفاء
 بين عتقه بغير الكفارة كتكفينه ودفنه اذا مات ونحو ذلك دون وجوب الكفارة فانه مراقب الدم
 في الجملة من حيث كفه به الله وتكذيبه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ذلك قول ابى
 حنيفة ومالك واحمد في احدي روايتيه لا تجب الكفارة في قتل العمد مع قول الشافعي واحمد
 في الرواية الاخرى انها تجب فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول ان المشاعر في امر القاتل عمد بالقتل والدية اذا عفا الاولياء عن قتله الى
 الدية فلا يزداد على ذلك ووجه الثاني ان العامل اخلاط انها من قتله خطأ فدان الكفارة به
 البق فمن كان قتله خطأ ويكون قوله من قال لا تجب الكفارة على الغالب من عدم تعدد
 القتل كما قالوا في سجد السم هو انه ليس السجود لمن ترك ذلك البعض عمدا والواو لهم باب
 سجود السم هو انها هجرى على الغالب فكل مجتهد مدرج ومخطئ ومن ذلك قول الشافعي واحمد
 يجب الكفارة على الكافر اذا قتل مسلما خطأ مع قول ابى حنيفة ومالك انه لا تجب عليه كفارة
 فالاول مشدد على الكافر من حيث تغريم الكفارة والثاني مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه الاول التغليب على الكافر كما اشرنا اليه بالتميز من حيث عدم تحفظه في حق
 المسلم ووجه الثاني ان الكفارة طهرة للقاتل دافعة عنه وقوع العذاب به والكافر ليس
 باهل لذلك لانه لا يطهر الا بحرقه بالنار يوم القيمة فكيف يطهر بالكفارة وقد سمعت شيخنا
 شيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول حيث وردت الكفارة فلا بد ان تكون بسبب ذنب
 وقع العبد فيه فتكون الكفارة كالترمس لما نزع من وقوعه لا ذى بالعبد كما ورد فيمن زنى ان ايمان به
 يرتفع فيصير على الزاني كالظلة فيمنع من وقوع العذاب به وكان هذا من جملة اخذ الايمان
 بيد صاحبه اذا وقع في محذور انتهى ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة انه تجب الكفارة على الصبي
 والمجنون اذا قتل مع قول ابى حنيفة انه لا تجب عليه كفارة فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول نسبة ما الى قلة التحفظ في الجملة فلو خلف الولي
 الصبي من القتل او ضبط المجنون بالقييد والغل لما كانا قدرا على قتل احد عادة مع كون
 المجنون ربما تعاطى اسباب الجنون باكله طعاما لا يناسب مزاجه مثلا فكان تغريم الكفارة

من باب المؤاخذة بالسبب عند من يقول به من الأئمة وسمعت سيدي عبد القادر الشافعي رحمه الله تعالى يقول إذا قتل المجنون بغير موجب أحد لم يقتل به كالمجنون بل أولى لأن المحذور لم يتسبب في جرده بل جرده الله الأقدار الإلهية إلى حضرة الحق تعالى بعنف لشدة غفقه عما كان فيه من المعاصي والغفلات وأما المحسوس فربما اتفاح السبب باستعماله طعاما لا يناسب فزاجه فزال به عقله انتهى ووجه قول أبي خنيفة أنه لا يجب على الصبي والمجنون كفارة خروج المجنون عن التكليف وعدم بلوغ الصبي من التكليف فلم يؤخذ بفعله ما وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول بما خرج أحد عن قاعدة الشرع والتكليف ولو صديا ومجنونا وإن اتفاح من قسم المباح وهو أحد الأحكام الخمسة انتهى وقص ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في أصح قول واحد في أحد ما رواه أنه لا يخرج الإطعام في كفارة قتل الخطأ مع قول الشافعي وأحمد في الروايتين الأخريين عنهما أنه يخرج فأول قوله فيه تستدبر والثاني فيه يحسد ورجم الأول إلى مرتبة الميزان ووجه الأول النظر إلى عظم حرمة المؤمن فحصر الكفارة بما هو من قسمه غالب من الإطعام ووجه الثاني العباس على المكفارة في بقية الأثام ولكن السامع منهم حرص على الأول وقص ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه يجب الكفارة على القاتل بالسبب من يجرى بحمد بـ ونصب سكين ووضع حجر في الطريق مع قول أبي حنيفة ما لا يخرج من ذلك وأما قوله في جمعوا على وجوب الدية في ذلك وأول مخفف والباء مسند فوجد في سري سريته في الأثر ووجه الأول إجماع السبب بالمباشرة ووجه الثاني عدم المحاورة والله تعالى أعلم

كتاب حكم السحر والساحر

اجتمع الأئمة على حرمة السحر وهو غش أو دس وسعد تؤثر في الأبدان والنفوس والقلوب فيمصرس ويقنس ويغرف بين أمر وزوجه قال طام الحرير ولا يظهر اسم إلا على يد فاسق كما لا تظهر الكرامة إلا على يد ولي وذلك يستفاد من إجماع الأئمة وقال مالك السحر زندقة وإذا قال رجل يا حسن السحر فليس فيه فعل نوته وقال التوري ابن الكاهن وعلم الكهان والتجيم والمصرح بالزمن واليهم وتعلمهم حرام بالهجر الصريح وقال ابن دامة الحنبلي حكم الكاهن را ضرب بالزمن عند أحمد بن حنبل ساحر حتى يموت أو يقتل لا قار وأما الذي يعزم على التصريح ويبرعهم الجحيم يطعن بذكره أصح ما في السيرة وروى أن أبا جهم وقف فهدما وقال يوشل سبعين السبب عن الرجل يوجد عنده من بلاديه فقال أنما في الله عما يبصر ولم يمتعه عما ينفعه ان الله طعت الله مع أحلك فافعل وهذا يدل على أن فاعل ذلك لا يكفر ولا يقتل انتهى واختلف الأئمة فيمن يتعلم السحر يهدى له هل يكفر بذلك فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد بكفر بذلك ومن أصحاب أبي حنيفة من دل أن تعلمه أجنبه لم يكفر وإن تعلمه معقدا جوازه أو معقدا أنه ينفعه كفر و اعتقد أن الشياطين فعل السحر ما يشاء وهو كافر قال الشافعي من تعلم السحر قلنا له صف لنا سحرك فان دون ما وجب الكفر مثل ما اعتقده أهل بابل من أن تقرسب إلى الكواكب السبعة وأنهم يفعل ما ياتهم منها فهو كافر وإن وصفه إلا يكفر إلا أن اعتقدا بإباحة السحر

اذا ارتد اهل بلد قتلوا وصارت اموالهم غنيمة هذا ووجدته من مسائل الاتفاق واما
 ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الامام ابي حنيفة ان المرتد يقتل في الحال ولا يتوقف على
 استتابته واذا استتيب فلم يمتب لم يمهل الا ان طلب الامهال فيمهل ثلاثا ومن اصحابه من قال انه
 يمهل وان لم يطلب هو الامهال وقال مالك تجب استتابته وان تاب في الحال قبلت توبته وان لم يمتب
 امهل ثلاثا لعله يتوب فان تاب ولا يقتل وقال الشافعي في اظهر قولييه تجب استتابته ولا يمهل بل
 يقتل في الحال اذا صر على رده وعن احمد روايتان احدهما كمن هب مالك والثانية لا تجب
 الاستتابة واختلفت الروايات عنه في وجوب الامهال وحكي عن الحسن البصري ان المرتد
 لا يستتاب ولا يجب قتله في الحال وقال عطاء بن كان على الاسلام وارتد فانه لا يستتاب انكا
 كافرا ثم اسلم ثم ارتد فانه يستتاب وحكي عن الثوري انه يستتاب ابدافقول ابي حنيفة والشافعي
 مشددا لا في الامهال عند ابي حنيفة وقول اصحاب ابي حنيفة فيه تخفيف وقول مالك كذلك من
 حيث الامهال ووجوب الاستتابة وكذلك احادي الروايتين عن احمد قول الحسن لمخفف وقول
 عطاء فيه تفصيل وقول الثوري فيه تخفيف من حيث انه يستتاب ابدافولا يقتل فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان وتوجيه هذه الاقوال كلها ظاهرة من ذلك قول الائمة الثلاثة ان حكم المرتدة
 حكم المرتد من الرجال مع قول الامام ابي حنيفة ان المرأة تحبس ولا تقتل فالاول مشدد والثاني
 فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه
 فاقتلوه بمجعل من شاطة لذلك كروا لا نثي ووجه الثاني جعل من خاصة بالرجل وايضا فان المرأة
 لا تظهر في دين الاسلام كبير خلل برغمها ولا تحارب عن دين الكفر اذا ارتدت بخلاف الرجل ومن ذلك
 قول ابي حنيفة واحمد في اشهر روايتيه وهو الظاهر من مذهب مالك انه تضمردة الصبي المميز
 مع قول الشافعي انه لا تضمردة الصبي المميز وهي الرواية الاخرى عن احمد فالاول مشدد على الصبي
 في صحة رده والثاني مخفف عنه بعد كصحة ما فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
 مراعاة حكم الارواح كما راعاه الحق تعالى يوم الست بربكم ووجه الثاني مراعاة حكم
 الارواح مع الاجسام مع ان ذلك هو مناط التكليف فكل منهما وجه ومن ذلك قول ابي حنيفة
 في اظهر روايتيه واصحاب الشافعي في الاصح من خمسة اوجه ان توبة الزنديق تقبل
 مع قول مالك واحمد في الرواية الاخرى انه يقتل ولا يستتاب فالاول فيه تخفيف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الحاقه بالكافر الاصل ووجه
 الثاني عدم الحاقه به لكونه ذاق طعم الاسلام في الجملة ظاهرا بخلاف الكافر المطلق والله تعالى
 اعلم ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة لو ارتد اهل بلد لم تصردا حرب حتى يجتمع فيها ثلاثة
 شروط ظهور احكام الكفر وان لا يبقى فيها مسلم ولا ذمي بالامان الاصل
 وان تكون متاخمة لدار الحرب مع قول مالك ان بظهور احكام الكفر في بلد
 تصردا حرب وهو مذهب الشافعي واحمد فالاول فيه تخفيف بالشروط التي ذكرها والناظر
 فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك

انه اذا ارتد اهل بلد لا يجوز ان تغنم ذرايعهم التي حدثت منهم بعد الردة ولا يسترقون بل
يجرون على الاسلام الى ان يبلغوا فان لم يسلموا حبسوا وتعدنهم المحاكم بالضرب جزا الى
الاسلام واما ذرايع ذرايعهم فيسترقون وقال احمد تسترق ذرايعهم وذرايع ذرايعهم وقال
الشافعي في اصر القولين انهم لا يسترقون فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

باب حكم البغاة

اتفق الاثمة على ان الامة فرض وانه لا بد للمسلمين من امام يقيم شعائر الدين وينصف المظلومين
من الظالمين وعلى انه لا يجوز ان يكون المسلمون في رقت واحد في جميع الدنيا اما ان لا متفقان
ولا مفترقان وعلى ان الاثمة من قریش وانها جائزة في جميع احاد قریش وان للامام ان يستخلف
وانه لا خلاف في جواز ذلك للامام ابى بكر الصديق وعلى ان الامامة لا تنحصر لامرأة ولا كافرا ولا
صبي لم يبلغ ولا مجنون وعلى ان الامام الكامل يجب طاعته في كل ما يامر به مالم يكن
معصية وعلى ان احكام الامام واحكام من ولاه نافذة وعلى انه اذا خرج على امام للمسلمين
ارعن طاعته طائفة ذات شوكة وان كان لهم تاويل مشتبه ومطاع فيهم فانه يباح للامام
قتالهم حتى يفيئوا الى امر الله تعالى فاذا فاؤا كف عنهم وعلى ان ما اخذ من البغاة من خراج ارض
او جزية تسمى يلزم اهل العدل ان يحتسبوا به وان ما يتلفه اهل العدل على اهل البغي لا ضمان فيه
هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي
واحمد انه لا يجوز ان يتبع مدبرهم ولا ان يذفف على جريحهم مع قول ابى حنيفة يجوز ذلك
مادامت الحرب قائمة فاذا انقضت الحرب برى اليهم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول مالك وابى حنيفة
والشافعي في الجرد الراجح واحمد في احدى روايتيه ان ما يتلفه اهل البغي على اهل العدل في حال
القتال من نفس او مال لا يضمن مع قول الشافعي في القدير واحمد في الرواية الاخرى انه
يضمن فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تأليف اهل البغي
لطاعة الامام العادل بالاحسان اليهم بعدم تضمينهم ما اتلفوه ووجه الثاني طلب اهل العدل
اظهار كلمتهم على اهل البغي لتقوم هيبتهم في قلوبهم فلا يتجرؤوا بعد ذلك على البغي فسل كل
من القولين وجه صحيح والله اعلم

باب الزنا

اتفق الاثمة على ان الزنا فاحشة عظيمة توجب الحد وانه يختلف باختلاف الزناة لان الزانية تارة
يكون بكرا وتارة يكون ثيبا وهو المحصن واتفقوا ايضا على ان من شرائط الاحصان الحرية والبلوغ
والعقل وان يكون قد تزوج تزوجا صحيحا ودخل بالزوجة وهذه الشروط الخمسة صححها
وافقوا على ان من كملت فيه شرائط الاحصان ثم زنا بامرأة ذك كملت فيه باثمة بقا الا وهو ان
بان كانت حرة بالغة عاقلة مدخولا بما في نكاح صحيح وهي مسلمة فهد ان ثيبان فمحصنان عابثه
الرجم حتى يموتا وعلى ان البكرين المحررين اثنان ياعنيهما الجلد حتى واحد منهما امانة متروك

وعلى ان العبد والامة اذا نزلت اليك كل واحد من احد من اهل البيت جلد واحد وانه لا فرق
بين اذكر ولا نفي منهم وانهم لا يرجحون بل يحل بان سواء احصنا ام لم نحصنا خلافا لبعض اهل الظاهر
كما سياتي في مسائل الخلاف واتفقوا في ثمة كما علم على ان البينة التي يثبت بها الزنا ان يشهد اربعة
رجال عدول به مع كونهم يعرفون حقيقة الزنا واتفقوا ايضا على تحريم اللواط وانه من الجوارح
العظام وانه الحش من الزنا وعلى ان البينة في اللواط لا تكون الا اربعة كشهر من الزنا الا بالبينة
فانه اثبت بها اشهادين وانفقوا على انه اذا عقد على محرم من الرضا او النسب فالعقد باطل اتفق
الاثمة على انه لو استنجر امرأة لم يثبت بها فعل فاعليه الحد الا ما يحكي عن ابي حنيفة من قوله
لا حد عليه وانفقوا على ان شهر الزنا اذا لم يكملوا اربعة فهو قذف عليهم الحد
الا في قول الشافعي وعلى انه لو شهد اثنان انه زنى بها مطاوعة واخران انه زنى بها مكرهه
فلا حد على واحد منهما وكذلك اتفقوا على ان الشهادة في القذف في الزنا او شرب الخمر تسعة في الحان
وانفق الاثمة على انه لا يجوز تلويح لطمه جارية زوجته ولو اذنت له في ذلك هذا ما وجدته
من مسائل الاثمة في ما اخبرنا به فمن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان من شرط الاحصان
لا سلامه مع اول الشافعي واحمد انه ليس من شرط الاحصان الا سلامه فيجد الدليل على ما
قالوا فحذف على النفي والثاني مشددا عليه شرعا لا امر الى امر يبقى الميزان ووجه الاول ان
الرجم تطهير في النفي ليس من اهل التطهير بل لا يطهر الا بجره بالزنا ووجه الثاني تخفيف
العذاب عليه في الاخرة اذا احدى في دار الدنيا من حيث انه عاظم بغيره السرعة لا سيما
ان تحاكم الذمى اليك فمن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي واحمد في امرى رواية
انه لو زنى بكر شتم ثانيا محصنا لا يحجم عليه الجلد قبل الرجيم وانما الواجب للرجيم خاتمة
مع قول احمد في امرى كاد رايته انه يجمع عليه الجلد قبل الرجيم فالاول مخفف والثاني مشدد
فراجع الامر الى امر يبقى الميزان ولعل ذلك راجع الى اجتهاد الامام ويصح حمل الاول على من جعل
عنده شدة ندم على ما وقع فيه والثاني على من لم يحصل له ندم فيكون ذلك ابلغ في تطهيره
ومن ذلك قول الاثمة اربعة ان الزنا اذا كان محرما كما قد تزوج ودخل في نكاحه فليس
لا يرجم مع قول ابي ثور انه يرجم فالاول مخفف عنه والثاني مشدد ووجه الاول نفى المسمى
عن دراجته المحرم في اقره على من شهرته المجرمة شهادة فلا يلحق به ووجه الثاني ان
الحاق به في رجيم الامر الى امر يبقى الميزان ومن ذلك قول الاثمة اثبات ان الزانيين الذين
البكرين يجب معن حفر ما بين الجدار والتعريب عاذا قال به ابو بكر وعمر وعثمان وعلي
رضي الله عنهم وبه قال تطام وظاهر من قول ابي حنيفة لا يصح البني الى الجلد رجما بل لا يجب
ما رجم الى الامام فان راى في التعريب مصلحة غريها على قدر ما يرى وعين ما لست
انه يجب تعريب الزان دون الزانية وهو ان ينفى سنة الى غير بلد في الاول مشدد
الثاني فيه تخفيف وقول طائفة في الرواية الثانية عنه فصل شرجم الامر الى امر يبقى
الطيران ووجه الاول تفسير الزنا في عين الزان وراحمته بغيبته من المكان الذي حصل له منه

الآذي بالتعديركل امرأة اهل بلده وحاضرة ووجه الرواية الثانية لما لك ان المرأة الذالِب عليها
يخلوسها في قعر بيته او خباياها وقل من يعرفها حتى يجيرها بما وقعت فيه بخلاف الرجل الغالب عليه
في الخلطة الناس في الحرب والصنائع والمساجد وغير ذلك فكل من رآه تذكر واقعتة رآه
فيحصل له الآذي ولمن غيره الا نهم وبه اقرناه يعلم توجيهه قولنا بما حنفية في قوله ان ذلك
راجع الى رأي الامام فان رآه يشتمل ضم التنزيب الى المجلد وتركه ركن في القول بالاثمة الاربعة
ان العبد لامة اذا نفي لا يرجع ان بل يجنح ان سواء احصنا ام لم يحصنا وقال ابن عباس ومجاهد
وسعيد بن جبيرة ان لم يحصنا فلا يجنح ان اصلا واذا حصنا فخذها خمسون جلدة وذهب
بعض الناس كما قاله القاضي عبد الرهاب في العيون الى انها كالا حرة سواء فان احصنا كان
خذها الرجم وان لم يحصنا فخذها المجلد خمسون وذهب داود الى ان جلدة العبد مائة والا صة
خمسون وذهب ابو ثور الى ان حد الرفيق كحد الحر فيجلد مائة فالاول فيه تخفيف والثاني وهو
كلام ابن عباس من معه مفصل والثالث وهو قول بعض الناس وكذا قول ابى ثور ان الذي هو
الخامس مشدد والرابع فيه تشديد على العبد والامة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه
الاقوال ظاهر الا قول داود فان وجهه ان الذكر اجر على الزنا من الامة لزيادة ما عندها من
الحياء عادة على ما عند الذكر ولذلك قدرت على اخفاء مجنبها للجامع معها انها تريد على الذكر في الشهوة
بسبعين ضعفا والله اعلم ومن ذلك قولنا بالاثمة الثلاثة انه لا يجب التنزيب في زنا العبد
والامة مع قول الشافعي في اصح القولين انه يعزب نصف عام فالاول فيه تخفيف والثاني فيه
تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول دناءة نسبة العبد فلا يثاب الا بالكل ذلك
التاثر كالا حرة ووجه الثاني انه على النصف من الحر في ذلك وركن من الاحكام وسبعت
شيف الاسلام زكرا يرحمه الله يقول العار يعظم يشرف النسب ويخفف بدناءة النسب
انتهى ومن ذلك قول ابى حنيفة واحدا انه اذا وجدت شرطا لا حصان في احد الزوجين
دون الاخر لا يثبت الا حصان لواحد منهما مع قول مالك والشافعي انه يثبت لمن وجدت شرطا
الا حصان فيه فان زنيا كان المجلد في حق من لم يثبت له الا حصان والرجم على من يثبت له قالوا
وصورة وجود الا حصان في احد الزوجين دون الاخر ان يطأ زوجته المجنونة او يطأ البالغ
زوجه الصغيرة المطيعة للوطء او يطأ الحرامه متزوجة فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انه لا يثبت الا حصان لليهودي
اذا زنى وهو محصن ولا يرجم لان عندهما لا ينصرون الا حصان في حقه لا شرطا هو الاسلام
في الا حصان ولكن يجلد عند ابى حنيفة ويغاقبه الامام عند مالك بحسب اجتهاده مع قول
الشافعي واحده هو محصن يرجم لان الاسلام عندهما ليس بشرط في الا حصان كما امر فالاول
فيه تخفيف عن اليهودي والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك
والشافعي واحدا ان المرأة العاقلة اذا مكنت مجنونا من نفسها فوطئها او زنى عاقل يجنونه
وجب الحد على العاقل صهما مع قول ابى حنيفة يجب الحد على العاقل دون العاقلة

فالأول مشدد على المرأة والثاني مخفف عليها فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الحكم ياتر مع العقل مطلقاً ووجه الثاني لا يبرأ من إشراف على مقام أبي خيفة مرضى الله عنه في مقام الاستنباط ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه لو رأى على فراشه امرأة فظنها زوجته فوطئها أو نادى إحدى زوجته فاجابته امرأة اجنبية فوطئها وهو يظنها من زوجته ثم بان أن الموطوءة اجنبية فلا أحد على الظان ولا يصح مع قول أبي خيفة أن عليها الحد فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول قيام عذره بالظن المجوز لا قبل على الوطئ في الجملة ووجه الثاني أن الظن لا يسوغ له الأقدام على الوطئ فكان الواجب عليه التبرص حتى يعلم أنها زوجته وقد يكون الظان والأصعي حاداً فظناً لا يخفى عليه حال زوجته من غيرها فأمره أمام أبو خيفة سد الباب بشفقة على دين الأمة لئلا يتجرأ أحد على مثل ذلك الفعل عمداً ويزعم أنه لا حد عليه لدعواه الظن بأنما زوجته والحال أنه كاذب بل بلغنى وقوع مثل ذلك من بعض الفسقة مع امرأة جاءتته زائرة باتفاق بينهما على ذلك ففسأل الله العافية ومن ذلك قول أبي خيفة وأحمد أنه يشترط العدم في الإقرار بالزنا وأنه لا يثبت إلا بأقراره بذلك أربع مرات على نفسه مع كونه بالغاً عاقلاً مع قول الشافعي أنه يثبت بأقراره مرة واحدة فالأول فيه تخفيف على الزاني بعد ما أقامه الحد عليه إذ لم يقر بذلك أربع مرات على نفسه مع كونه بالغاً عاقلاً والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول طلب التثبت في إقامة الحد وفان الله تعالى يحب بقاء العالم أكثر من ذهابهما كما أشار إليه قوله تعالى وإن جحدوا لكم فلا تنهواهم فان الله تعالى بعد كذب الإنسان على نفسه واعتراقه بما يوجب الجلد والرجم فان ذلك لا يقع إلا من أهل اليقين والإيمان الكامل وقيل ما هم فلما سرائناه شهد على نفسه بالزنا حملناه على كمال الإيمان بالعذاب يوم القيمة وأنه ما طلب التطهير بأقامة الحد عليه إلا لتحقيقه في نفسه أنه وقع في الزنا والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الشهادة الأربعة إذا لم يشهدوا بالزنا في مجلس واحد فهم قذرة وعليهم الحد إذا شهدوا في مجالس متفرقة مع قول الشافعي أنه لا بأس بتفريقهم وقبول أقوالهم فالأول فيه تخفيف على الزاني بعد ثبوت الزنا في حقه إذ لم يجتمعوا حال شهادتهم في مجلس واحد والثاني مشدد عليه ووجه الأول طلب التثبت في إقامة الحد ووجه الثاني لمبادرة إلى التطهير إذا كمل التصاب ولو في مجلس بحسب اجتهاد الحاكم وما يراه من الخطأ الأوفر والمصلحة للمسلمين ومن ذلك قول أبي خيفة ومالك في صفة المجلس الواحد هو أن يحض الشهود مجتمعين فان جاءوا متفرقين واجتمعوا في مجلس واحد فانهم قذرة يحدون لفقد الشرط من مجيئهم مجتمعين مع قول الشافعي ليس ذلك بشرط في مجيئهم ولا اجتماعهم بل متى شهدوا بالزنا متفرقين ولو واحداً بعد واحد وجب الحد ومع قول أحمد المجلس الواحد شرط في اجتماع الشهود وإداء الشهادة فإذا جمعهم مجلس واحد وشهدوا به سمعت شهادتهم وإن جاءوا متفرقين فالأول مشدد في الشهادة مخفف على من اتهم بالزنا والثاني عكسه والثالث قريب منه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه ذلك كله ظاهر وبعضهم يعلم من المسئلة قبله

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو أقر بالزنا ثم رجع عنه قبل رجوعه وسقط الحد مع قول مالك أنه لا يقبل رجوعه بالزنا ولا في السرقة ولا في الشرب إلا أن يرجع فتشهد بيته بعذرتيها في صورة الزنا فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول الفصل بحديث آخر والمحدود بالشبهات ووجه الثاني عمل قائله بحديث لا عذر لمن أقر أن ثبتت كونه حديثا ووجه الاستثناء في قول مالك أن الشهادة بعذرتيها تورث شبهة عند المحاكم ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن اللواط يوجب الحد مع قول أبي حنيفة أنه يعزب في أول مرة فإن تكررها منه قتل فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف من حيث اشتراط التكرير حتى يقتل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول ما ورد في الكتاب والسنة من تغليظ عقوبة الله لفاعله ووجه الثاني أن وطء الذكر ليس فيه اختلاط أنساب لا يغار الناس على الذكور يتجرؤون على قتل اللواط به كما يغارون على الحر إذا زنا أحد بهم وشدة العقوبات تابعة في الغالب لعظم الفساد في الوجود وجوز بعض الحنفية أن يعزب بالقائه من شأهق وإن أدى إلى موته ومن ذلك قول مالك والشافعي في أحد قوليه وأحمد في أظهر روايتيه أن حد اللواط الرجم بكل حال ثيبا كان أو بكرا مع قول الشافعي في أرجح قوليه وأحمد في أحادي روايتيه أن حده كحد الزنا فيفرق فيه بين البكر والثيب فعلى المحسن الرجم وعلى البكر الجلد فالأول مشدد والثاني فيه نوع تخفيف على البكر فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأقوال كلها ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في الرابع من أقواله أن من أتى بهيمة يعزب وفي الرواية التي اختارها المخزقي من أقوال أحمد مع قول مالك في الرواية الأخرى عنه والشافعي في أحد أقواله أنه يحد ويختلف بالبراءة والثبوت والقول الثالث للشافعي أنه يقتل بكرا كان أو ثيبا فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وأهل هذه الأحكام يختلف باختلاف أحوال الناس في الدين والورع كما لا ونقصا شبها وكهولة فيخفف على الأولئك والشباب بالتعزير فقط ويشدد على أشرف الناس والكهولة بالحد والقتل على قاعدة كل من عظمت مرتبته عظمت صغريته ومن ذلك قول أبي حنيفة أن كانت البهيمة الموطوءة تؤكل ذبحت وإلا فلا وهو الأرجح عند أصحاب الشافعي من عدة أوجه مع قول مالك لا تنجم بحال ومع قول أحمد أنها تذبح سواء كانت له أو لغيره وسواء كانت مما يؤكل لحمها مما لا يؤكل وعلى الواطئ قيمها فالأول فيه تشديد بذبحها والثاني مخفف فيه والثالث مشدد فيه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه من قال تنجم خفة العار على صاحب البهيمة وعلى الفاعل فيها فإن الناس كلما رادها تذكروا ذلك الأمر ووجه من قال لا تنجم عدم ورود شيء صحيح في الأمر بذبحها ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يجوز للواطئ الأكل منها إن كانت مما تؤكل مع قول مالك أنه يجوز له ولغيره الأكل منها ومع قول أحمد لا يأكل منها هرو ولا غيره ومع قول أصحاب الشافعي في أصح الوجهين أنها تؤكل مطلقا فقد ما يقتضي التحريم فالأول مشدد والثاني والرابع مخففان على الفاعل وغيره والثالث مشدد عليهما فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك

والشافعي واحدا لعقد على محرم من نسب او رضاع او على معتدة من غيره ثم وطئ في هذا العقد
عالمًا بالتحريم وجب عليه الحد مع قول ابي حنيفة انه يعزى فقط فالاول مشدد والثاني فيه
تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على اهل الدين والمروءة والودع والثاني
على اراذل الناس كما مر نظيره ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي واحدا في احدى
روايتيه انه لا يجب بوطء امته المزرعة مع قول احمد في الرواية الاخرى انه يجب فالاول فيه تخفيف
لشبهة الملك والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على من خاف الزنا
من بشدة الغلة والثاني على من لم يخف ذلك فيشدد عليه لتكلفه في الوطء والحرام بعد ان يقن
حقه الى الشخص الذي زوجها له من غير قوة غلة ولا دعية ومن ذلك قول ابي حنيفة واحدا
انه لو شهد اثنان انه زنى بها في هذه الرواية واثنان على انه زنى بها في رواية اخرى قبلت هذه
الشهادة ووجب الحد مع قول مالك والشافعي لا تقبل ولا يجب الحد فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على من قامت القرائن على عدم خوفه من الله
فلم يدع عنه الحد بشبهة اختلاف الشهود في محس وقوع الزنا بخلاف من يخاف الله تعالى الذي
حملنا القول الثاني عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان وسمعت شيخ الاسلام زكريا
رحمه الله تعالى يقول ليس اللوم على من يجد المتهمة وانما اللوم على المتهمة الذي فرط في حفظ
ظاهرة عن الوقوع في الرذائل حتى صار الناس يقبلون اضافتها اليه ولو انه كاحفظ ظاهره
ذلك لما قبل الناس اضافة شيء من النقائص اليه بل كما يبرؤنه من ذلك ويجيب عنه ومن
ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الشهادة في الزنا والقذف وشرب الخمر تسمع بعد مضي زمان طويل من
الواقعة مع قول ابي حنيفة انها لا تسمع بعد تطاول المدة الا اذا كان للشهود عنه كبراهم عن
الامام فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ذلك
حق لم يثبت لنا ما يبطله وقد تكون الفتنة لم تخمد الى ذلك الوقت الذي يقام الحد فيه والثاني
ان الفتنة قد تكون خمدت فتتحرك الحمية الجاهلية والنفس فيتولد من ذلك الفتنة الشديدة كما ان
الشارب كذلك قد يكون وقع له توبة سالحة ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو اقر بالزنا على نفسه
بعد مدة سمع اقراره ولا يسمع في اقراره بشرب الخمر بعد مدة مع قول الاثمة الثلاثة ان اقراره يسمع
في لكل فالاول فيه تفضيل والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القول
الاول من شق التفصيل انه لم يعرف لنا ما يبطله ووجه الشق الثاني منه في عدم قبول
اقراره باقراره حق يتعلق بالله وحده بخلاف الزنا والقذف فلذلك قال الامام ابو حنيفة في شرب
الخمر انه لا يسمع ومن ذلك قول ابي حنيفة انه اذا حكم الحاكم بشهادة شهم بان فسق الشهود
او بانوا غيبيا او كفارا ولا ضمان عليه مع قول مالك انه ان اقامت البينة على فسقهم ضمن
بتضييطة ومع قول الشافعي انه يضمن ما حصل من اثر الضرب فالاول مخفف والثاني مفصل
وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقرار الثلاثة ظاهرة من ذلك
قول ابي حنيفة والشافعي واحدا في احدى روايتيه ان ما يستوفيه الامام من الحد ودواله خاص

ويخطئ فيه فإرشده على بيت المال مع قول مالك أنه صدر ومع قول الشافعي واحد في القول
 الآخر كما أنه على عاقلة الإمام فالأول فيه تخفيف والثاني مخفف والثالث مشدد على العاقلة
 فوجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه الأقوال الثلاثة ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه
 لو وطئ جارية زوجته باذن زوجها له في ذلك فإن قال ظننت أنها حلت لي بالأذن فلا حد عليه
 وإن قال علمت النحر بحدهم قول مالك والشافعي أنه يحد وإن كان ثيباً رجم ومع قول أحمد يحد
 مائة جارية فالأول فيه تخفيف من جهة وتشديد من جهة أخرى والثاني مشدد والثالث متوسط
 فوجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وجه الأول العذر بالجمل بالنحر يوجب الشق الأول منه وجه
 الثاني عدم عذره بمثل ذلك لتدرة خفاء تحريمه على كل من خالط أهل الإسلام إذ الرطء لا يباح
 إلا بمالك أو عقد وجه الثالث أنه أمر مشتبه بين العلم والجمل فكان فيه المجدل ومن ذلك قول
 مالك في المشهور عنه والشافعي واحد أن للسيد أن يقيم الحد على عبده وأمته إذا قامت البينة
 عنده أو اقرب بين يديه لافرق في ذلك بين الزنا والقذف وشرب الخمر وغير ذلك وأما السرقة فقال
 مالك وأحمد ليس للسيد القطع وقال أصحاب الشافعي للسيد ذلك في أصح الوجهين لا طلاق الخمر ومنهم
 من قطع به وقال أبو حنيفة ليس للسيد إقامة الحد في الكل بل يرده إلى الإمام فكانت الأمانة
 من وجه فقال أبو حنيفة وأحمد للسيد حدة بجال بل هو للإمام أو نائبه وقال مالك والشافعي
 للسيد فعل ذلك بكل حال فالأول فيه تخفيف على السيد في إقامة الحد على من يتيقنه
 والثاني فيه تشديد من حيث منع السيد من إقامة الحد في يتيقنه في القطع وفيه تخفيف من
 حيث أباح ذلك له والثالث مشدد على السيد والأول من المسئلة الثانية في الأمانة المزوجة
 مشدد على السيد والثاني منها مخفف عليه فوجع الأمر في المسئلتين إلى مرتبتي الميزان وجه
 الأول من المسئلة الأولى كون العبد معدوداً من مال السيد فله تفويت المنفعة فيه على نفسه أو غيره
 بخلاف عتق رجل وجه الثاني كون إقامة الحد وبالاصالة من منصب الإمام الأعظم فكان
 مقدماً في ذلك على السيد لكونه أتم نظراً منه غالباً وإنما جعل الشارع إقامة الحد ودالاً إلى الإمام
 الأعظم دون كل من قدر على إقامتها من المتغلبة ونحوهم دفعاً للفساد في الأمر من الغلبة عدم قدرة
 الرعية على مد نفوسهم عن تنفيذ عضهم في بعضهم بعضاً حمية جاهلية لا نصرة للإسلام والشرعية
 بخلاف الإمام الأعظم أو نائبه ليس له غرض عند حدود أحد غالباً ويقدر على أن يهزم غصبه
 في غيره لا عكس فإذا قلنا لا يحد شخصاً ولو طال لا يقدر عصيته أن يقتلوا الإمام لأجله تدارة
 وقد رأيت شخصاً قتل أخيه فقتل قاتله فوجع أهل المفتول الثاني فقتلوا الآخر وأولاد عمره فلم
 يفتل فلا بين جهل وإن القتل كان عن يدي الإمام ما قتل أحد زائد على القاتل الأول فعلم أن
 السيد لا يحد من أفاضله الحد على رفيقه فتنة فهو كالإمام لعدم قدرة عصبة العبد على قتل السيد
 عادة أو مخطئه يده أو صريح فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي واحد في الظاهر وأنتبه أنه
 إذا طهرت يدي من دم غيره لم يحد به ولو طهرت يدي من دم غيره لم يحد به ولو طهرت يدي من دم غيره لم يحد به
 أو وطئت يدي من دم غيره لم يحد به ولو طهرت يدي من دم غيره لم يحد به ولو طهرت يدي من دم غيره لم يحد به

قولها في الشبهة والعصب لا ان يظهر اثر ذلك كجيشها مستغيثة وشبه ذلك مما يظهر به صدقها فالاول فيه تحقيق والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم تحققنا منها ما يوجب الحد لاحتمال انها وطئت وهي نائمة او معنى عليها فجلت من ذلك الوطء وقد روى البيهقي ان امرأة لا تزوجها اتى بها الى عمر بن الخطاب حين وجدها حاملا فقال عمر للحاضرين الذي عندي ان هذه ما هي من اهل التهمة ثم استفهمها عن شأنها فقالت يا امير المؤمنين اتى امرأة امر عي الغنم واذا دخلت في صلاتي فربما غلب على الخشوع فاغيب عن احساسى فربما اتاني احد من العتاة فغشيتني من غير علمي فقال لها عمر رضي الله عنه وذلك ظني بك ودرأ عنها الحد انتهى وقد حكيت ذلك لزوجتي الامة الصالحة ام عبد الرحمن فقالت ان الولد لا يتخلق الا من ماء الرجل والمرأة معا واذا كانت عاتبة العقل فلا شعور لها بلذة جماع ذلك الرجل حتى يخرج ماءها وتخلق الولد من ماء واحد من خصا ئص عيسى عليه الصلوة والسلام قالت والذي سئدي انها شعرت بوطء الرجل لها فخرج ماءها ولكن استحييت من الناس فاورث ذلك شبهة عند عمر فلما الحد عنها لا انه سلم قولها مطلقا فقلت لها وقد تكون هذه المرأة احتملت بعد نزول الرجل منها فاختلط منها بمنبه الباقي في رحمها فتخلق من ذلك الولد او انها كانت من ورثة تام عيسى في هذا المقام فكما قام نفخ الملك في ذيل نيس من يوم مقام ماء الزوج كذلك قام نفخ طائر او شيطان في ذيل هذه المرأة ماء الزوج او السيد عادة فقالت هذا بعيد انتهى واما وجه قول مالك الذي هو مقابل قول الائمة الثلاثة انها تحدر فهو لعدم ابدائها شبهة يدرك بها الحد عنها عندنا فاعلم ذلك والمحمد لله رب العالمين

باب حد القذف

اتفق الائمة على ان الحر العاقل البالغ المسلم المختار اذا قذف حرا قولا بالغامسا لم يعاقب في زماننا في سالف الزمان او قذف بالغة عاقله مسلمة عفيفة غير متلاعنة لم يحدر في ذنا صريح الزنا او كان في غير دار الحرب وطلب المقذوف بنفسه اقامة حد القذف ولمزه ثمانون جلدة وانه لا يزداد على ثمانين وعلى ان حد العبد في القذف نصف حد الحر وبه قال كافة العلماء خلافا للدواخي فانه قال حد العبد كحد الحر وكذلك اتفقوا على ان الحر لا يحدر في قذف عبده وبه قال كافة الفقهاء خلافا للدواخي فيما حكى عنه انه قال قاذف العبد الامة يحدر واتفقوا على ان القاذف اذا اتى ببينة على ما ذكر سقط عنه بها الحد وكذلك اتفقوا على ان القاذف اذا لم يتب لا تقبل له شهادة هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابى حنيفة ومالك في الشهور عنه انه لو قذف جماعة حد واحد او حد سواء قذفهم معا او مرتبا بكلمة او بكلمتين او بكلمات مع قول الشافعي في احد قوليه انه يحدر لكل واحد واحد او مع قول احمد في اشهر الروايتين عنه انه ان قذفهم بكلمة واحدة اقيم عليه حد واحد او بكلمات فلكل واحد حد والثاني من روايتي احمد انهم ان طلبوا متفرقين حد لكل واحد منهم حد فالاول فيه تحقيق والثاني في تدرج والتأنيث مفصل وكذلك ما بعد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكل من هذه الالاء

لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة ان التعريض لا يوجب الحد وان نوى به القذف
مع قول مالك انه يوجب الحد على الاطلاق ومع قول الشافعي انه ان نوى به القذف فليس به وجب
الحد مع قول احمد في احادي روايته انه يوجب الحد على الاطلاق والرواية الاخرى كمن ذهب
الشافعي فالاول مخفف على القاذف والثاني مشدد عليه والثالث مفصل وكذلك احادي روايته
احمد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول خفة امر التعريض في الاذى عادة وهو خاص
باصحاب الرعونات النفسانية والاكابرة الذين لا يراعون الخلق من الاولياء رضى الله عنهم
ووجه الثاني ثقله على غالب الناس وهو خاص بالاكار من اهل الدنيا الذين يراعون ناموسهم
عند الخلق ومنه يعلم توجيه قول الشافعي واحمد ويصح ان يقال وجه الاول ان قائل ذلك
لا يخلو من قصد احد بذلك في نفسه فناخذ له حقه منه وان كنا لانعلم عينه تطهير ذلك
القاذف وقد كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يضرب الحد في التعريض اذا قال له القاذف لم ارد
احدا معينا بذلك يقول له عمر وذكه على من شئت ووجه الثاني ان قد ف غير المعين لا يحصل به
كبير اذى للناس لان كل واحد يقول المراد بذلك غيري ومن ذلك قول مالك انه لو قال العربي يا بنطي
او يامرؤى او يابربرى او لغارسى يارومى او لرومى يا فارسى ولم يكن في بلدة من هذه صفة كان
عليه الحد مع قول الاثمة الثلاثة انه لا حد عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول سد باب الاذى جملة لما فيه من رائحة الطعن في نسبة رومى والى
بالزنا ووجه الثاني ندوة فهم القذف من مثل ذلك اللفظ والنادى لا حكم له غالبا ومن ذلك قول
ابي حنيفة ان حد القذف حتى الله تعالى فليس للقذف ان يسقطه ولا ان يبرى منه وان مات
لم يورث عنه مع قول الشافعي واحمد في اظهر روايته انه حق للمقذوف فلا يستوفى الا بمطالبتة
وان له اسقاطه وان يبرى منه وانه يورث عنه وربه قال مالك في المشهور عنه الا انه قال متى
رفع الى السلطان لم يملك المقذوف ولا اسقاطه فالاول فيه تشديد على القاذف والثاني في تخفيف
ووجه قول مالك في صورة الرفع الى السلطان ما ورد في الصحيحين وجوب الحكم باقامة الحد اذا
رفع اليه وتخريف قبول الشفاعة في اسقاطه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وسمعت شيخ
الاسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول كل شئ وقع فيه العبد من المعاصي فله وجهان وجه الحق
الله من حيث تعدى ذلك العاصي حدود الله ووجه الى العبد فاذا ابرأ العبد من حقه برى
وبقى حق الله تعالى والعبد فيه تحت مشيئة الله تعالى ان شاء عذبه وان شاء عفا عنه والى
وليس لنا حق في الوجود الا وهو مركب من فعل العبد وارادة الحق وليس لنا حق متقخص لله تعالى او غيره
متقخص الا للعبد مدخل فيه قال قد اجمع القوم على ان وقوع اسقام الربوبية لا يكون الا لحق
الخلق والا فالربوبية لا تنقسم لنفسها لكونها فاعلة في الحقيقة وخالفه لذلك الفعل اسمى وكان
عبد الله بن عباس ومحمد بن سيرين وغيرهما اذا وقع احد في عرصهم وطلب منهم ان يحالوا يقولون
ان الله تعالى حرم اعراض المؤمنين فلا يبيحها ويحلها لك ولكن غفر الله لك يا اخي والله تعالى
اعلم ومن ذلك قول ابي حنيفة ان حد القذف لا يورث ولكنه يسقط بموت

المقذوف مع قول مالك والشافعي انه يورثه فبين يرثه ثلاثة اوجه لا يحيا بالشافعي احدها جميع الورثة من الرجال والنساء والثاني ذو الانساب فخير منه الزوجان والثالث العصبة دون النساء فالاول مخفف على القاذف يكون للورثة وغيرهم المطالبة به والثاني فيه تشديد عليه ووجه الوجه الاول فيمن يرثه القياس على الاموال ووجه الوجه الثاني ان الزوجين يصح افتراقهما وابدال كل واحد عن صاحبه ويصير يخرج سهم عليه وينسب الاول ولا هكذا القرابة من النسب وجه الثالث من الوجة شدة ارتباط العصبة ببعضهم بعضا فكانوا اشد تعلقا وارتباطا بالمقذوف من مطلق الورثة فرجع الامر الى من تبنى الميزان والله تعالى اعلم بالصواب

باب السرقة

اجمع الائمة على ان الحرز معتبر في وجوب القطع واتفقوا على انه اذا اشترك جماعة في سرقة فصل لكل واحد منهم نصاب فعلي كل واحد القطع واتفقوا على انه اذا سرق قطعت يده اليمنى فاذا سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى واتفقوا على ان العين المسروقة تجزى ردها ان كانت باقية وعلى ان الوالدين وان علوا لا يقطعون بسرقته مال اولادهم وعلى ان من كسر صنما من ذهب لاضمان عليه وعلى انه اذا سرق من الغنم وهو من غير اهله قطع واجمعوا على ان السارق اذا وجب عليه القطع وكان ذلك اول سرقة وهو صحيح الاطراف فانه يبدأ يديه اليمنى من مفصل الكف ثم يجسم ثم ان عاد فسرق ثانيا فوجب عليه القطع انه تقطع رجله اليسرى من مفصل القدم ثم يجسم وانه اذا لم يكن له الطرف المستحق قطعه ان يقطع ما بعده هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابي حنيفة نصاب السرقة دينار وعشرة دراهم او قيمة احداهما مع قول مالك واحد في ظهور روايتيه ان ربع دينارا وثلاثة دراهم او ما قيمته ثلاثة دراهم ومع قول الشافعي هو ربع دينار من الدراهم وغيرها فالاول مخفف في القطع مشدد في قدر النصاب والثاني مخفف في امر النصاب مشدد في امر القطع وكذلك قول الشافعي فرجع الامر الى من تبنى الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة تراجع للاختلاف في ثمن المجن الذي ورث انه يقطع في ثمنه فعند ابي حنيفة ان ثمنه كان دينارا وعند مالك واحد والشافعي انه كان ربع دينار فكل حاكم له القطع بما قاله امامه ولا يخفى ان اشد اقرال الائمة في هذه المسئلة ورعا في حرمة المؤمن اذا سرق قول الامام ابي حنيفة كما ان اشد هم ورعا في حرمة الاموال قول يفتية الائمة وحاصل الامر ان من الائمة من راعى حرمة الدراهم من راعى حرمة الاموال ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة ان صفة الحرز الذي يقطع من سرق منه هو ان يكون حرز الشيء من الاموال فكل ما كان حرز الشيء منها كان حرز الجميع اصح قول الائمة الثلاثة انه يختلف باختلاف الاموال ولعرف معتبر في ذلك فالاول مشدد في امر الحرز من حيث انه جعل حرز الذهب مثلا كحرز غيره من الامتعة الخسيسة كما انه اصدر مشدد في القطع والثاني قد تبع العرف في ذلك فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول ان حرمة مال المسلم او غيره لا فرق بين قليله وكثيره فاما كان حرز الدراهم بفسرة فهو حرز الادب من الذهب ووجه الثاني اتباع العرف في الحرز والا فان كان

حرز الة المحرث من حرز الذهب والحرير وقد قال تعالى الحمد صلى الله عليه وسلم خذ العفو واهر
 بالعرف يعني اذ العفو هو اليك في معرفة مقدار شيء فرده الى العرف واعمل بالعرف فيه فصا
 العرف من توابع الشرع على هذا والعرف هو كل ما تعارفه الناس بينهم مع موافقته لقواعد الشريعة
 فليس هو من قسم القانون خلافا لبعضهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجب
 القطع فيما يسرع فسادا ذابا في الحر الذي يقطع في مثله بالقيمة مع قول ابي حنيفة انه لا قطع فيه
 وان بلغت قيمته نصابا فالاول مشد في القطع والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول الاحتياط لبراءة الذمة من حقوق الخلق ووجه الثاني الاحتياط في قطع عضو المسلم
 فلا يقطع فيما يسرع استتالة عادة بخلاف التقود والثياب ونحو ذلك مما يتفق به مع بقاء عينه
 فانه اشد في الحرمة لاسيما اذا كان الطعام في ايام الرخاء فان امره يخف على النفوس اكثر من ايام
 الغلاء ومن ذلك يعلم توجيه قول ابي حنيفة فان سرقة الطعام ايام الغلاء ربما تكون اشد على
 صاحبه من الذهب والحرير ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من سرق تمرا معلقا على الشجرة
 ولم يكن محرزا يجب عليه قيمته مع قول احمد تجنب قيمته مرتين فالاول مخفف بوجوب القيمة
 الواحدة والثاني مشدد بوجوب قيمتين فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة حرمة
 السارق ووجه الثاني مراعاة حرمة المال فكل وجه والا في مثل ذلك راجع للامام او نائبه
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان جاحد العارية يقطع اذا بلغت قيمة ذلك نصابا
 مع قول ابي حنيفة انه لا يقطع ولو بلغت قيمته نصابا فالاول مشدد في القطع والتأخف فيه
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان جعل العارية عنده كجعلها في حرز يجب
 انه استأمنه على حفظها فكان حمله لها كفتح المحرز واخذها لاسيما ما ورد في المحرز
 انها مضمونة ووجه الثاني ان المعير هو المفريط في اعارته من لا يؤمن منه الحمد فلما استأمنه
 كان من المعروف عدم قطعه ثانيا اذا عرضت له الخيانة ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
 ان جاحدا لوديعة لا يقطع مع قول احمد انه يقطع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان وتوجيهها يعلم من توجيه العارية قبله ومن ذلك قول ابي حنيفة والناس في انه
 لا قطع على جماعة اشتركوا في سرقة نصاب مع قول مالك انهم ان كانوا لا يحتاجون الى تعاون تلبية
 قطعوا وان كانوا لا يمكن الانفراد بمحمله فقولان لا صحابه فالاول مخفف على السارقين والثاني
 فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة عظمة عضو الادنى وتحقيق
 امر الدنيا ووجه الثاني من شق التفصيل عكسه ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو اشترك
 اثنان في نقب قد خل احدهما واخذ المتاع وناوله الاخر وهو خارج المحرز اوردى به اليه فاخذه
 فعلى الداخل القطع دون الخارج مع قول ابي حنيفة انه لا قطع على واحد منهما فالاول مشدد
 على الداخل في القطع والثاني مخفف عليه وعلى الخارج فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 ان الداخل هو السارق حقيقة والخارج كالوديعة ووجه الثاني عدم استقلال واحد
 منهما بالنقب والاخراج اللذين لا تكمل السرقة الا بهما جميعا عرفا فلذلك كان

لا قطع على واحد منهما تعظيما لحرمةهما واحتقارا لأمور الدنيا ومن ذلك قول أبي حنيفة
واحد أنه لو اشترك جماعة في نقب ودخلوا الحرن وأخرج بعضهم نصابا ولم يخرج الباقي
شيئا ولا أعانوا في الأخراج وجب للقطع على الجماعة كلام مع قول مالك والشافعي أنه لا يقطع إلا
من أخرج فالأول مشدد على من ساعد في النقب ولم يخرج ولم يعين والثاني فيه تخفيف على الداخل
الذي لم يخرج المتاع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه القولين يعلم من المسائل التي مضت
ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو نقب شخصان حرن ودخل أحدهما وقرب المتاع إلى النقب وتركه
فادخل الخارج بيده فأخرجه من الحرن فلا قطع عليهما مع قول مالك أن الذي أخرج
يقطع قوله واحد في الذي قربه لأصحابه قولان ومع قول الشافعي في أصح قولييه أنه يقطع
المخرج خاصة ومع قول أحمد عليهما القطع جميعا فالأول مخفف والثاني مشدد في القطع للذي
أخرج وفيه تخفيف للذي قرب والثالث مشدد على المخرج مخفف على غيره والرابع مشدد
على الناقب والمخرج والمقرب فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيهها لم يعلم من توجيه المسائل
السابقة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن النباش يقطع من قول أبي حنيفة وحده أنه لا يقطع
فالأول مشدد على النباش والثاني مخفف عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
أن الحد والشق كالحرز فكيف المبيت بعد دم التراب عليه مع زيادة الاعتبار وقيام النقرة من
المبيت ووجه الثاني أن ذلك ليس بجزء عادة ويصير كل الأول على الفساد في الحكمة في السد والثاني
على كونه بالصد من ذلك مع غفلة اللص غالباً عن مراقبة الله تعالى وعن الاعتبار بالموت
وتحو ذلك ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن من سرق من ستارة الكعبة ما يبلغ ثمنه نصاباً
قط مع قول أبي حنيفة وطائفة أنه لا يقطع فالأول مشدد خاص بمن دخل لايمان قلبه
وعرف عظمة حرمة الكعبة ونسبتهما إلى حضرة الله تعالى الخاصة ثم انتهك حرمتها والثاني
مخفف خاص برحمة الناس الذين غلط جبابهم وجهلوا كونهم في حضرة الله تعالى وغابوا عن
تعظيمها فلذلك خفف هذان الإمامان عليهم وقد أجبه أهل الكشف على أنه لا يصح لعبد أن
يحصي أمر الله تعالى على الكشف والشهود له أبداً ولا يد له من جواب إقله ظنه في الله تعالى أن
يعفوا له ذلك لأنه لا يؤخذ به فإنه لو ظن أنه يؤخذ به فارق في ذلك ويؤيد
حديث الحكيم النخعي في نوادره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
إذا أراد الله تعالى أن يفتن عبداً فقلبه وسلكه في العقول عقوهم حتى إذا مضى قضاءه وقدره
فيهم لم يعلمهم لعفوا الله تعالى ومعنى يعتدوا أي ليتوبوا ويستغفروا وقد فهم بعضهم أن هذا
اعتدوا الذي سلب هو عفو الكافي وقال في ذلك بشي عظيم لنا إذا عصينا لكوننا ما وقعنا قط
في معصية وعقلنا حاضر ومن ذهب بعقله فهو غير مكلف فلا يؤخذ الله تعالى انتهى وهذا فهم
سقيم لأنه يؤدي إلى أن الله تعالى لا يؤخذ العصاة بما فعلوا مطلقاً وهو خلاف الإجماع والبر
فهمته من ذلك أن المراد عقل الذي يسلب هو شعوره أنه بين يدي الله تعالى وهو تعالى يراه
فيتواري عنه هذا الشهود حتى يقع في المخالفة مرجحة من الله تعالى بالعبد ولو صرنا غير مجبور

عن الله تعالى لما كان يصح له الوقوع في مخالفة ابداءه ولو انه وقع في ذلك مع شهوده ان الله تعالى يراه لكان في اعلى طبقات سوء الادب واستحق الخسفة والمسخ لصورته بل روى الجلال السيوطي ان شخصا في جامع بني امية في زمن محمد بن قلاون عيش بمقعدة امامه وهو في الصلوة فسمعه الله خنزيرا وخرج هاسرا الى البراري والناس يرونه وانقطع خبره وكتبوا بدينك محاضرا فانظروا يا اخي الى عقوبة ذلك الشخص في كونه مس مقعدة امامه في حضرة الله على وجه الانتهاء او الغيبة عن التعظيم لمن هو في حضرة ربه وفي الحديث الصحيح ما يؤيد ما قلناه ايضا من التأويل وهو حديث الشيخين مرفوعا لا يزنني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن الحديث فان معنى وهو مؤمن اي يعلم ان ربه يراه حال زناه او سرقته بل يذهب ايمانه عنه ويصير عليه كالأظلمة مرحمة به كالحجاب الذي يمنع عنه نزول العذاب وصوله اليه فظاهر ارتفاع الايمان عنه بحسب ما يتبادر الى الازهار ان ارتفاع الايمان نعمة على العاصي والحال انه رحمة به وهذا من عناية الايمان بصاحبه ومن اراد ايضاح ما ذكرناه من تخصيص معنى الايمان الذي نقاه الله تعالى عن الزاني والسارق فليتنظر في سياق كل آية جاء فيها لفظ الايمان وتخصيصه بما فيها فان كان في ذكر الحساب او البعث او الحشر والنشر فمعناه لا يؤمنون بالحساب ولا يؤمنون بالبعث ولا يؤمنون بالحشر والنشر وهكذا فصح قولنا ان معنى لا يزنني الثاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن اي بان الله تعالى يراه فقط وليس المراد انه غير مؤمن بالله وطاعته وكتبه ورسله وبمنكر ونكير او البعث والحشر والحساب او الميزان ونحو ذلك وقول بعض العلماء ان الايمان لا ينتج اذا ارتفع بعضه اسبقه كله محمول على من لم يسبق له مخالطة بالعلماء وكان جاهلا بالصفات التي يجب للايمان بها فان مثل هذا لا يكمل ايمانه الا بايمانه بالصفات كلها ونظير ذلك حجة التوبة من ذنب هو مصر على ذنب اخر وبالجملة فالعقل الكامل لا يصح به احد حال عقله وقد اجمع القوم على ان كل من كتب عليه كاتب الشمال ذنبا واحدا فهو ناقص العمل وكان مالك بن دينار يقول من اراد ان ينظر الى قوم بلا عقل فليتنظر اليانا سمعت سيدنا عليا رضي الله عنه يقول انما احبب الله العبد عن شهود ربه حال المعصية لئلا يحمله دين يدينه وكما ان العبد يستحي من ربه اذا عصاه فكل ذلك الحق تعالى يستحي من عبده ان يشهده بانه تعالى يراه فان الله تعالى ما ندبنا الى خلق من الاخلاق احسنه الا وكان الله تعالى اولى منابد لك الخلق انتهى وسمعت ايضا يقول اذا بسط الحق تعالى بساط الكرم العباد المؤمنين في الآخرة باسطهم وانزل خجلهم وقايعادي ما كان وقع منكم في دار الدنيا من الخالفات لا بقصافي وقدرى وانفاذ مستيئي التي لا تقدر دون على ردها فيزول بهذا الكلام خجلهم ويكاد احدهم يطير من الفرح وهذا من اعلى غايات الكرم والجود حيث صار الحق تعالى مجتذرا عن عبده المؤمنين ويقيم لهم المعاذير في ترك الدار وما في الدنيا فستر ذلك عنهم لانهم لا يدر بل ذم العبد اذا قال في دار التكليف اي شئت انا ان الله ايم هو الذي قدرا على ذلك ان اخلت وادجب على الرضى بالقضاء دون المقضى وسلوك الادب به لان حضرة التكليف

وكشف القناع عن نسبة الفعل إلى العبد حقيقة لا تقبل المحاطة أو لو قبلت المحاطة لربما
احتمل الإنسان على ربه ولم يشهد حجة الله تعالى عليه في شيء فعلم أن الحق تعالى لا يباسط عبدا
في الآخرة ويعتد عنه إلا أن كان متادباً معه تعالى في حال التكليف وهذه عبدة من لباب المعرفة
فتأمل فيها تحطها على العلم وترجم إلى أصل المسئلة فنقول وما يؤيد الشافعي وأحمد في قولهما يقطع
يد من سرق من ستارة الكعبة ما يكون ثمنه نصاباً ما ورد في الحديث من تغليظ العقوبة على
السارق في الحرم فافهم والله أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أحدهما وبإتيه أنه إذا سرق
ثلاث مرة لا تقطع له يد ولا رجل أخرى لأن اليد والرجل أكثر ما يقطع في السرقة بل يجبس مع قول
مالك والشافعي أنه يقطع في الثالثة يده اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى وهي الرواية الأخرى
عن أحمد فالأول فيه تخفيف على السارق والثاني فيه تشديد عليه وتوجيه القولين ظاهر
عما تقدم فإن بعض الأئمة يراعي حرمه المال وبعضهم يراعي حرمه المؤمن وتقدم في مسائل
الاتفاق أن الأئمة اتفقوا على أنه إذا سرق قطع يده اليمنى فإذا سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى
فالمخلاف إنما هو في الثالثة والرابعة والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن حد السرقة
يثبت بأقراره مرة مع قول أحمد وأبي يوسف لا يثبت إلا بأقراره مرتين فالأول فيه تشديد على
السارق والثاني فيه تخفيف عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول استبعادات
أحد يقر على نفسه بما يوجب القطع كاذباً والتكرار استماعاً يكون عند خوف الريبة فيعمل الأول على
أهل الدين والورع السائلين في تطهيرهم في هذه الدائر قبل الموت ويحل الثاني على من كذباً بالصد
من ذلك احتياطاً له وللإمام إذا أقام على قطع عضواً مني وهدم بنية الله عز وجل عظيم
فلا ينبغي أن يهدم البنية إلا خالفها ولذلك ورد أن قاتل نفسه في النار تجزئه على هدم بنية الله
تعالى بخير أذنه فافهم فمن هنا كان التثبيت في الأقرار يتكرره مرتين عند هذين الإمامين واجباً
فلكل من الأئمة وجه والله أعلم ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة لا يجتمع على السارق
وجوب الغرم مع القطع وإن تلف المسروق فإن اختار السارق منه الغرم لم يقطع وإن اختار القطع
واستوفى لم يغرم السارق مع قول مالك أن كان السارق موسراً وجب عليه القطع والغرم وإن كان
معسراً لم يتبع بقيمته بل يقطع ومع قول الشافعي وأحمد يجتمع القطع والغرم على السارق فالأول
مخفف والثاني فيه تفصيل والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول سكوت
الشارع عن الغرم فلا يجب مع القطع شيء ووجه الثاني تغليظ على السارق بوجوب الغرم إن كان
موسراً بخلاف المعسر فحفف عنه لأن له راحة عند ما عنده من الفاقة والحاجة ووجه الثالث
التغليظ عليه تقيحاً لسوء فعله وبيان خسة نفسه والغفلة عن شهود الحق تعالى في الدنيا وعن
الحساب في الآخرة وقد كان الحسن البصري يقول والله لو حلف حالف أن أعمال الحسن أعمال
من لا يؤمن بيوم الحساب لقلت له صدقت لا تكفر عن يمينك فقبله في ذلك فقال لو كنا
مؤمنين بيوم الحساب أباننا كاملاً ما وقع أحدنا في مخالفة لاسر ولا جهرا انتهى ومن ذلك
قول أبي حنيفة أنه لا يقطع قلع أحد الزوجين بسرقته مال الآخر سواء سرق من بيت خاص

لا حلها او من بيت يسكنان فيه جميعا مع قول مالك واحد في احدي روايتيه والشافعي في ارجح اقواله انه يقطع من سرقة من حزن خاص للسرقة منه نراه مالك ولا يقطع من سرقة من بيت يسكنان فيه جميعا مع قول احمد في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخر انه لا يقطع احدهما بسرقته مال الاخر على الاطلاق والقول الثالث للشافعي انه يقطع الزوج خاصة فالاول مخفف على الزوجين والثاني فيه تخفيف عليهما من حيث انه لا يقطع احدهما الا ان سرقة من حزن خاص باحدهما كما انه مشدد من حيث القطع والثالث مخفف والرابع مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان كلا من الزوجين مع صاحبه متحد معه كانه هو ووجه الثاني ان كلا منهما كالاجنبي الثالث كالاول ووجه الرابع ان المرأة لها حق النفقة والكسوة على الزوج فلا تقطع للشبهة في استحقاقها بعض ما سرقته ولو بحكم الشيعي في ماله بخلاف العكس ومن ذلك قول الاثني عشرية الثلاثة ان الولد لا يقطع بسرقته من مال ابيه مع قول مالك انه يقطع بسرقته مال ابيه لعدم الشبهة فالاول مخفف على الولد والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول غلبة رحمة الوالد على ولده عادة حتى انه لم يبلغنا ان والدا سعي في قطع ولده حين سرق ماله ابدا والمخرد في الغالب انما انتقام تخليصا لحقوق العباد من بعضهم بعضا ووجه الثاني عدم الشبهة كما قاله الامام مالك ويصح حمل الاول على اهل الكرم والمروءة والثاني على اهل البخل والشم والحرص من يكون ماله عنده اعز من ولده فمثل هذا ربما اجابه الحاكم الى قطع ولده اذا طلب ذلك من الحاكم وربما قصد الوالد بقطعه راحة عن حمله عن الجراعة على معاصي الله تعالى استخفافا بها وربما اداه ذلك الى ما هو اشد من القطع فرجع ذلك الى الشفقة عليه لا الانتقام منه ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد انه لا يقطع بسرقته صنم من ذهب او فضة ولا ضمان عليه في كسره بالاتفاق كما مر اول الباب مع قول مالك والشافعي انه يقطع بسرقته الصنم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول النظر الى كونه مالا في الجملة وقد يكسره صاحبه ويصوغه حليا ووجه الثاني النظر الى كونه يعبد من دون الله فحكم من سرقه حكم من ازال منكرا او غيبه حتى لا يعبد من دون الله وذلك من جملة طاعة الله فلا يقطع ومن ذلك قول ابي حنيفة فيمن سرق ثيابا من الحمام عليها حافظ قطع ان كان ليلا فان كان نهارا لم يقطع مع قول الشافعي واحمد في احدي روايتيه انه يقطع مطلقا ولفظه من سرق ما كان في الحمام ما يحرس فعليه القطع او مما لا يحرس او وصى شخصيا وغفل فلا قطع فالاول مفصل والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الليل محل السرقة غالبا فكان كالسرقة من الحزن بخلاف النهار مع ملاحظة المحافظ ووجه الثاني ان سرقة من حزن على كل حال عرفا فاذا خلع الانسان ثيابه في المسكن ودخل الحمام كان موضع خلعها هو حزنها والله اعلم ومن ذلك قول ابي حنيفة ان سارق العين المفضية يقطع ولا يقطع السارق العين المسروقة ان كان سارق الاول قطع فيها فان لم يقطع الاول قطع الثاني معه سواء مالك انه يقطع كل منهما ومع قول الشافعي واحمد انه لا يقطع السارق من السارقات

ولا السارق من الغاصب فالاول مفصل والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول ان الغاصب اخذ العين المغصوبة جهرا وعناد للشرعية بخلاف السارق
فانه اخذ العين سرا وهو خائف معتد على الهرب فلذلك قطع السارق من الغاصب تغليظا عليه
دون السارق بالشروط الذي ذكره ووجه الثاني ان كلا من السارق والمسروق منه اخذ
مال الغير في ظاهر الامر من غير علم ان ذلك مسروق وتبطل يترتب عليه بذلك فهو متعد جدا والله
وكانه كان شريكا للسارق الاول حين سرق فلذلك وجب عليهما جميعا القطع ويؤيد حديث
من سن سنة تسبئة فعليه وشركها ووزر من عمل بها ووجه الثالث قوله تعالى ولا تزر وازة وزر
اخرى فكان الاسم على الغاصب والسارق دون السارق من كل منهما فلكل من الاقسام
الثلاثة وجه ومن ذلك قول مالك ان السارق لو ادعى ان المسروق من الحرم ملكه بعد
قيام بينة على انه سرق نصا بيا من حرم قطع بكل حال ولا يقبل دعواه الملك مع قول ابي حنيفة
والشافعي في احد رواياته انه لا يقطع وسماه الشافعي السارق الظريف ومع قول احمد
في اخرى رواياته انه لا يقطع وفي الرواية الاخرى انه يقبل قوله اذا لم يكن معروفا بالسرق ويسقط
عنه القطع وان كان معروفا بالسرق قطع فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوة التهمة وغلبة الكذب على مثل السارق وهو به
يوجب قطع يده او رجله وقد صرح الشافعي بقوله ولا يقر السارق حين يسرق وهو مؤمن فتقو
عنه الايمان ومن نفي عنه الايمان فلا يستبعد عليه الكذب فيما يدفع عن نفسه به القطع ووجه
الثاني العمل بحديث ادمع والحدود بالاشبهات وقوله ان هذا المسروق ملكي فيجوز ان الصدق
ووجه الرواية الثانية لاحد هو الوجه في القول الاول ووجه الشق الاول من الرواية الثانية
لفصلة لاحد ظاهر ووجه الثاني منه العمل بالقرائن ومن ذلك قول ابي حنيفة واحدا في
اظهر روايته واصحاب الشافعي ان القطع يتوقف على مطالبة من سرق منه ذلك المال مع قول مالك
واحدا في احاد روايته انه لا يقتصر الى مطالبة المسروق منه فالاول فيه تخفيف على السارق
والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الغلب في التظلم حرم
المخلوق والثاني عكسه ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو قتل رجل رجلا في داره وقال دخل
على لي اخذ مالي ولم يندفع الا بالقتل فلا قود عليه اذا كان الداخل معروفا بالفساد والافعليه
القود مع قول الائمة الثلاثة ان عليه القصاص الا ان ياتي ببينة فالاول مفصل فيه تخفيف
من وجه وتشديد من وجه والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجب به القتل بان
ظاهر لا يخفى على القطن ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجب القطع في الصبي الذي يركب المشقة
من حزمها وكذلك يجب القطع في جميع ما يتولى في العادة ربحا اخذ الاغراض عنه سواء كان
اصليا مباحا كالصيد والماء والحجارة ام غير مباح مع قول ابي حنيفة ان ربحا مباحا
صباحا فلا قطع فيه فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول انها مال محرر ووجه الثاني لنظر الى اصله تغليبا لحرره او لشيء على ربحه الا ان

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجب القطع بسرقه الخشب ان بلغت قيمته نصابا مع قول أبي حنيفة انه لا يجب القطع في الخشب الا خشب الساج والابنوس والصندل والقنفا فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الخشب مال على كل حال ووجه الثاني كثرة وجوده عادة فكان كالتراب - الا ما كان غاليا القيمة كالساج والابنوس ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان الجراد لو غلط فقطع اليسرى عن اليمنى جزأ ذلك مع قول الشافعي واحمد ان على القاطع الدية ويجب عند الشافعي في أظهر قولييه واحد في إحدى روايتيه إعادة القطع فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهرهما الاول فلحصول الردع والرجع بذلك واما الثاني فلانه قطع غير مشروء وكل عمل ليس عليه امر الشارح فهو مرد ومن ذلك قول أبي حنيفة لو سرق نصابا ثم ملكه بشراء أو هبة أو ارث أو خير ذلك سقط القطع مع قول الأئمة الثلاثة انه لا يسقط سواء كان قبل الترافع أم بعده فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه صار مستحقا لذلك المسروق ووجه الثاني ان القطع إنما هو في نظير تعدى حدود الله تعالى حال سرقته بدليل ما لم يسقط القطع ولو رد المسروق الى صاحبه ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة انه لو سرق مسلم نصابا من مال مستامن فلا قطع مع قول الأئمة الثلاثة انه يقطع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول النظر الى انه مال حر في الأصل ووجه الثاني النظر الى انه مملوك للمستامن فاجرى بنا عليه احكام اهل الذمة واهل الاسلام وادام في بلاد ومن ذلك قول مالك واحمد لو سرق مستامن او معاهد وجب عليهما بالقطع مع قول أبي حنيفة انه لا قطع عليهما او مع قول الشافعي في قول يقطعان وفي قول لا يقطعان فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث متردد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ثم الامر راجع الى رتبة الاخر في الحالين فان رأى قوة في اهل الاسلام ولم يكن لنا اسرى في بلاد الحرب تخاف الانتقام منهم بسبب قطع المعاهد والمستامن قطع ولا ترك مراعاة للمصالح انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم

باب قطاع الطريق

اتفق الأئمة على ان يرمى واشهر السامع خفيقا للسبيل خارج المصر بحيث لا يتركه انغرت فانه يحبس رتبة الطريق جاز عليه احكام المحاربين وانفقوا ايضا على ان من قتل اثنين المالك يجب عليه الدية وان قتل واحدا المقتول والمأخوذ منه فانه غير مؤثر في اسقاط الحد عنه وان سرق من اهل الذمة سرقته سقط عنه الحد اذ الحد وحقوق الله عن وجل وطلب بحقوقه كونه من اهل الذمة وان سرق من اهل الاسلام سرقته سقط عنه الحد اذ الحد وحقوق الله عن وجل وطلب بحقوقه كونه من اهل الاسلام وان سرق من اهل الذمة سرقته سقط عنه الحد اذ الحد وحقوق الله عن وجل وطلب بحقوقه كونه من اهل الذمة وان سرق من اهل الاسلام سرقته سقط عنه الحد اذ الحد وحقوق الله عن وجل وطلب بحقوقه كونه من اهل الاسلام

الميزان وتوجيه القولين ظاهر ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة كيفية الترتيب المذكور في الامور
الكريمة انهم ان اخذوا المال وقتلوا كما الامام بالخيار ان شاء قطع ايديهم وارجلهم من خلافه
او قتلهم او صلبهم وان شاء قتلهم ولم يصلبهم وصفة الصلب عنده على المشهور من رواياته ان يصلب
حيًا ويبيع بطنه برمح الى ان يموت ولا يصلب اكثر من ثلاثة ايام وان قتلوا ولم ياخذوا المال قتلهم
الامام حيا ولا يلتفت الامام الى عفو الاولياء وان اخذوا مالا لمسلم او ذمي والمأخوذ لو قسم
على جماعة اصاب كل واحد عشرة دراهم او ما قيمته عشرة دراهم قطع الامام ايديهم وارجلهم
من خلاف فان اخذوا قبل ان ياخذوا مالا ولا قتلوا نفسا حبسهم الامام حتى يجدوا توبة او يموتوا
فهذه صفة موجب الصلب والنفي عنده الامام ابي حنيفة وقال مالك المحاربون يفعل الامام فيهم
ما يراه ويجهل فيه فمن كان منهم ذمراى وقوة قتله ومن كان منهم ذاقوة فقط نفاه فحاصله انه
يجوز للامام قتلهم وصلبهم وقطعهم عنده وان لم يقتلوا ولم ياخذوا مالا على ما يراه امر دعاهم
ولا مثالبهم وصفة النفي عنده ان يخرجوا من البلد الذي كانوا فيه الى غيره ويجسوا فيه وصفة
الصلب عنده كصفة الصلب عند ابي حنيفة وقال الشافعي في رجل اذا اخذوا قبل ان يقتلوا نفسا
او ياخذوا مالا نفوا وصفة النفي عند الشافعي هو ان يطلبوا اذا هربوا ليقام عليهم الحد اذا تواجدوا
وصفته عند احمد في احدي روايتيه كالشافعي في الرواية الاخرى ان لا يتركوا يادون في بلد وان
اخذوا المال ولم يقتلوا قطع الامام ايديهم وارجلهم من خلاف ثم يخلون وان قتلوا واخذوا
امال وجب قتلهم حتما وصلبهم حتما وان قتلوا ولم ياخذوا المال وجب قتلهم حتما ويكون الصلب
عند الشافعي واحدا بعد القتل وقال بعض الشافعية يقتل بعد ان يصلب حيا ومدة الصلب عند
الائمة الثلاثة ثلاثة ايام وقال احمد ما يقع عليه الاسم فكل ام ابي حنيفة مفصل فائل الى التشديد
وكلام مالك يحتمل التخفيف والتشديد لكونه مرجعا الى امر الامام مع تخفيفه في صفة النفي الصلب
من وجه اخر وكلام الشافعي واحد مشدد من وجه مخفف من وجه اخر في تحت القتل وعدم
تحتمه واما الكلام في مدة الصلب فقول احمد اخف فرجع الامر الى من تبقى الميزان
ولكل شيء مما اختاره الامام وجه ومن ذلك اعتبار ائمة الثلاثة النصاب في قتل المحارب
مع قول مالك انه لا يعتد بذلك فالاول مخفف في قتل المحارب اذا كان المالك الذي اخذه دوت
نصاب والثاني مشدد فرجع الامر الى من تبقى الميزان ووجه الاول القياس على قطع السرقة ووجه
الثاني انه لا يشترط في قتل المحارب ان ياخذ قدر النصاب لانضمام المحاربة الى اخذه المال
فكان التعليل عليه من جهة المحاربة لا من جهة النصاب ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
انه لو اجتمع محاربون فباشروا بعضهم القتل والاخذ وكان بعضهم رد عما كان للرد حكم المحاربين
في حمية الاحوال مع قول الشافعي لا يجب على الرد غير التعريض بالحبس والتغريب ويحذر المشتد
فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى من تبقى الميزان ووجه الاول الاكتفاء
بوجود المحاربة سواء باشروا بعضهم القتل ام لم يباشروا ووجه الثاني ان المدارس في المحاربة على المباشرة
الا على من كان رد عمله ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان حكم من قطع الطريق داخل المصد

كمن قطع الطريق خارج مصر على حارس سواء مع قول أبي حنيفة أنه لا يثبت حكم قاطع الطريق إلا أن
 يكون خارج مصر فالأول فيه تشديد على قاطع الطريق والثاني فيه تخفيف عنه فراجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن محاربة شرع الله عز وجل وتعدى حدوده لا يختلف
 تحريمها بكونها خارج مصر أو داخله كغيرها من سائر المعاصي من زنا وشرب خمر وغير ذلك ووجه
 الثاني أن قطع الطريق خارج مصر هو المشهور المتبادر إلى الأذهان لعدم وجود من يغيبه و
 يخلصه من قاطع الطريق عادة بخلاف من قطع الطريق في المصر فإن الناس يغيبونه كثيرا فكان
 بالغصب أشبه فعليه التعزير ورد ما أخذ إلى مستحقه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه
 لو كان مع قاطع الطريق امرأة فوافقهم في القتل بأخذ المال قتلت حرام مع قول أبي حنيفة
 أنها تقتل قصاصا وتضمن فالأول فيه تشديد من جهة كون قتلها حدا والثاني فيه تخفيف من
 جهة كون قتلها قصاصا فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر ومن ذلك
 قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو زنى رجل وشرب الخمر وسرق ووجب عليه القتل في المحاربة أو غيرها
 قتل ولم يقطع ولم يجلد لأنها من حقوق الله تعالى وهي مبنية على المسامحة وقد اتى القتل عليها
 فغيرها لأنه الغاية مع قول الشافعي أنها تستوفي جميعها من غير تدخل على الإطلاق فالأول
 تخفف وقول الشافعي مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الحدود لا تختلف
 في مثل ذلك لكونها راجعة إلى المردم والزجر ووجه الثاني أن كل واحد يجب فيه الحد الذي شرع له
 كالحكم فيما إذا تفرقت على أشخاص متعددة فلا يقوم حد مقام حد ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 أنه لو شرب الخمر وقذف الحصان حد في الخبر والقذف مع قول مالك بتدخلها فالأول
 مشدد والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
 والشافعي في أحد قوليه أن توبة الفصاة ما عدا المحاربين من شربة الخمر والزنا والسارق
 لا تسقط الحد عنهم مع قول أحمد في أظهر روايتيه والشافعي في الرواية الأخرى أنها تسقط الحد
 عنهم من غير اشتراط مضي زمان وفي الرواية الأخرى لا حد لأحد من مضي سنة بعد التوبة فالأول
 مشدد والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ورود نص في إسقاط
 الحد عن هؤلاء فكان إقامة الحد عليهم أولى بقربينة ما رواه مسلم في المرأة التي أتت النبي صلى
 الله عليه وسلم وهي حبلى من الزنا فقالت يا رسول الله اني ابنت حرة من حدود الله فأقمه
 علي فقال لا وليا لها احصوا اليها فاذا وضعت فاتوني بها ففعلوا ذلك فأمر برجمها وصلى عليها
 وقال لقد تابت توبة لو قسمت على سبعين من أهل المدينة لوسعتهم انتهى فظاهر هذا الحديث
 أنه صلى الله عليه وسلم أقام عليهم الحد إلا بعد توبتها ولو لا أنها تابت ما طلبت إقامة الحد عليهم فأقامهم
 وأيضا فإن الحد ترتيب على هؤلاء من حيث تعديم حدود الله فلا يسقط عنهم بالتوبة ووجه الثاني
 قوله صلى الله عليه وسلم التائب من الذنب كمن لا ذنب له وقوله صلى الله عليه وسلم التوبة تحبب
 ما قبلها أي تقطع حكم المؤاخاة بالذنب في الدنيا أي وهم في الآخرة تحت المشيئة وسمعت شيعة
 شيخ الإسلام زكريا رحمه الله يقول لم يرد لنا أن أحدا يؤاخذ بنبه في الدنيا والآخرة

ألا المحاربين لقوله تعالى فيهم ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم انتهى فعلم
 أن من تاب من ذنب سقط عنه الحرفية على هذا التقرير ويصح حمل الأول على العتاة للمارقين
 الذين يتكرر منهم وقوع الزنا وشرب الخمر والسرقه فتكون إقامة الحق عليهم أقوى في الردع والزجر
 لهم كما أن الثاني يصح حمله على من جرى عليه المقدرة واحدة في عمره قدم وصنعت له الدنيا بما
 رحت وحصل له في نفسه شدة الخجل حتى صار يستحي أن يجلس بين اثنين عكس حال الأول
 ومن ذلك قول مالك والشافعي أن من تاب من المحاربة ولو يظهر عليه صلاح العمل لا تقبل
 شهادته حتى يظهر عليه صلاح العمل مع قول أحد تقبل شهادته وإن لم يظهر منه صلاح العمل
 فالأول فيه تشديد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الأخذ بالاحتياط
 لأحوال الناس وابتاعهم فإن من لم يظهر عليه صلاح العمل بعد التوبة فكانه لم يتب فلا يخرج
 عن التهمة في شهادته إلا إصلاح العمل والمشى على طريق كمال المؤمنين قال تعالى فمن تاب من
 بعد ظلمه وأصلح وقال تعالى إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا ونحوها من الآيات ووجه الثاني
 العمل بظاهر الأحاديث كالحديث السابق في المسئلة قبلها وكقوله صلى الله عليه وسلم وأتبع
 السيئة الحسنة تمحها في محرماتها ابتاع الحسنات بها ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن المحارب
 إذا كان مع المحاربة من لا يكافئه كالكافر والعبد والولد وعبد نفسه فقتله لا يقتل به
 مع قول مالك أنه يقتل إذا قتل من لا يكافئه ومع قول الشافعي فيه قولان كالمن هبين فالأول
 مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

باب حد شرب المسكر

اجتمع الأئمة الأربعة على تحريم الخمر ونجاستها وإن شرب الخمر قليلا وكثيرا ما هو جيب الخمر وإن
 من استحل شربها حكم بكفره وتقدم في باب النجاسة أن داود قائل بطهارة الخمر مع تحريمها واتفقوا
 على أن عصير العنب إذا اشتد وقذف من يده فهو خمر وتفقوا أيضا على أن كل شراب يسكر كثر بيرة
 وقليله حرام وإنه يسمى خمرًا وفي شربه الحد سواء كان من عنب أو زبيب أو حنطة أو شعير أو غيره
 أو من أو غسل أو لبن ونحو ذلك نبيذ كان أو مطبوخا خلافا لأبي حنيفة فإنه قال تغيم الخمر والزبيب
 إذا اشتد كان حراما قليلا وكثيرا ويسمى نبيذًا إلا خمرًا فإن أسكر ففي شربه الحد وهو نجس فإن
 طينًا أو كانا في طين حل منهما ما يغلب على ظن الشارب منه أنه لا يسكره من غير طوب فإن اشتد
 أحرم الشرب منه ولم يعتد بهما أن يذهب ثلثاهما وأما نبيذ الحنطة والأرز والشعير والذرة
 والعسل فإنه حلال عند نقيعها ومطبوخا وإنما يحرم المسكر منه ويحرف فيه ولكن لك اتفقوا على
 أن الملبس من عصير العنب إذا ذهب أقل من ثلثه فإنه حرام وإنه إن ذهب ثلثاه حل عالم يسكر
 فإن أسكر حرم قليلا وكثيرا وعلى أن حد العبد على النصف من حد الحر وعلى أن حد الشارب بقاء
 بالسوط الأماوي عن الشافعي أنه يقام بالأيدي والنعال والطراف الثياب وعلى أن عن غصن بلقمة
 ولم يجد غير خمر يسفها به يجوز له أساغتها به على كل حال هذا ما وجدته من مسائل الأجما
 والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه مضي على العصير

ثلاثة ايام ولم يشتد ولم يسكر لا يصير خمر حتى يشتد ويسكر ويقذف فيه مع قول احمد انه اذا مضى على العصير ثلثة ايام صار خمر او حرم شرعه وان لم يشتد ولم يسكر ولم يقذف فيه لم يثبت وورد في ذلك فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحكم يدور مع العلة غالباً فان فقدت علة الاسكار فهو مباح على اصله ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط فانه بعد مقدار ثلثة ايام يسكر غالباً فاخذ احمد بالاحتياط ان لو يكن احد راي في ذلك دليلاً عن الشارح يحرم شرعه وان لو يسكر فان الشارح وضع الاحكام حيث شاءا ويكون من باب تخريج الوسائل خوفاً ان يقع في تحريم المقاصد كما اشرنا اليه بقولنا ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط و يريد ما فكرناه حديث ما اسكر كثيره حرم قليله فان تحريم القليل لم يكن دافعاً مع العلة التي هي الاسكار ويحتمل ان من قال باباحة ما لا يسكر من النبيذ لم يطلع على هذا الحديث فظن ان علة التحريم هي الاسكار وقد فقدت ومن ذلك قول ابي حنيفة حد السكر ان يصير الانسان لا يعرف السماء من الارض ولا الطول من العرض ولا المرأة من الرجل مع قول مالك انه من استوى عند الحسن والقبير ومع قول الشافعي واحمد هو من يخلط في كلامه على خلاف عاداته فالاول مشدد في صفة السكر مخفف في وجوب الحد ان لم يصل الى تلك الصفة والثاني فوقه في التشديد في الحد والثالث فوق ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان من لا يعرف السماء من الارض اشد سكرًا ممن لا يفوق في الكلام بين الحسن والقبير كما ان من يخلط في كلامه فقط اخف سكرًا مما قبله فمن تورع في عدم اقامة الحد اذ لم يصل الى اعلى الحالات عنده فقد قل تورعه من جهة الغيرة على انتهاك محارم الله ومن تورع واقام الحد بوجوده في الصفات دون ما فوقها فقد قل تورعه من جهة احترام ذلك المسلم الشارب للمسكر فانهم وايضاً فلان من لا يعرف السماء من الارض من التمييز بالكلية ومن لا يعرف المرأة من الرجل يترك الاشخاص ولكن جهل الاوصاف ومن اختلط كلامه يترك السماء من الارض ويميز بين الرجل والمرأة ولكن عنده لمحات غيبة نظوقه فربما كان عنده شعور في اول كلماته ثم زال قبل ان يتمها فالاشمة ما بين ناصب لظاهر الشريعة وما بين محترم لذلك المسلم الشارب فلكل وجه ومشهد ومن ذلك قول ابي حنيفة وطالك ان حد شارب الخمس ثمانون مع قول الشافعي واحمد في احدي روايتيه ورجحهما الخزقي انه اربعون في حق الحر واما العبد فعليه النصف من ذلك بالاتفاق كما مر اول الباب فعلى الاول حده اربعون وعلى الثاني حده عشرون فالاول مشدد والثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحر الغالب عليه كمال العقل عكس حال العبد فلذلك كانت صغيرة الحكيمة دون العبد على قاعدة قوتهم من عظمت مرتبته كبرت صغيرته ويحتمل ان يكون الحد ثمانين في حق من يسكر ويعبر به ربه في الناس والاربعة في حق من كان بالصد من ذلك ومن ذلك قول الاشمة الثلثة انه لو اقرب بشره لم يوجد منه ريح حد مع قول الامام ابي حنيفة انه لا يحد فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مواخذته باقراره والحكم دأثر مع الشرح لا مع الرجوع عكس الثاني ومن ذلك قول الاشمة الثلثة انه لو وجد

منه سراج خمس ولم يقر لهم بحد مع قول مالك انه يحرم فالاول مخفف والثاني مشدد في اقامة الحد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد والثافعي في اصراف قوله انه
لا يجوز شرب الخمر للضرورة كالعطش والتداوى مع قول ابى حنيفة انه يجوز للعطش لا
للتداوى ومع قول الشافعي في القول الثاني انه يجوز شرب القليل للتداوى ومع قوله
في القول الثالث يجوز للعطش ما يقطع به الرى فقط فالاول مشدد في عدم جواز شربها
للضرورة والثاني مفصل وكذلك الثالث والرابع فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ويصح حمل الاول على حال الاكابر من اهل الصبر واليقين فيصبر احدهم حتى يضطر فيشرب
اذ ذاك خوفا ان يموت كما انه يصح حمله على ائمة الضرورة والعطش ووجه قول ابى حنيفة
ان شربه للعطش فيه بقاء الرحم واما التداوى ففي الحديث ان الله تعالى لم يجعل شفايا في
فيما حرم عليها وبقيت الوجوه ظاهرة والله تعالى اعلم

باب التعزير

اتفق الاثمة على ان التعزير مشروع في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة واختلفوا هل التعزير
فيما يستحق التعزير بمثله هو حق واجب لله تعالى ام غير واجب فقال الشافعي بعدم وجوبه
وقال ابو حنيفة ومالك ان غلب على ظنه انه لا يصلح الا الضرب وجب وان غلب على ظنه
اصلاحه بغيره لم يجب قال احمد ان استحق بفعله التعزير وجب فالاول مخفف والثاني مفصل
وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تعظيم حضرة الله تعالى ان يعصى
العبد ما به فيها وهو ينظر اليه سبحانه وتعالى فكان الضرب المؤلم له واجبا ليتنبه لقيم فعله
في المستقبل ويسير يتذكر الالم الذي حصل له في الماضي فيستغفر به منه وربما كان الذنب
الثاني معلقا تركه على سؤال الله عز وجل فيحول عنه بالسؤال والا فالقدر المبرم لا يصح تركه
واما وجه الثاني القائل بعدم الوجوب فهو خاص برعاء الناس الذين لا يعرفون قدر عظمة
حضرة الله ولا يؤثر فيهم الضرب بكل ذلك التأثير فلا يحصل به كبير زجر ولا مردع عن المعاصي
المستقبلة ان كانت معلقة على حصول الالم الواقع لذلك العبد ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
ان الامام لو عز سراجا فمات فلا ضمان عليه مع قول الشافعي ان عليه الضمان فالاول مخفف
على الامام والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان منصب الامام
يجل عن ان يذمر احد بغير المصلحة بخلاف غير الامام قد يغير غيره وعند مشايخ تشبه منه
لعادة سابقة مثلا وابلغنا ان احدا من السلاطين قتل بقتله احدا في تغزير ابل ولا غرم وية
وجه الثاني ان الشرع لا يحايية فيه لاحد فالامام الاعظم كاحاد الناس في احكام الشريعة
ومن ذلك قول مالك واحمد ان الاب او اضر به ولده تاديبا او المعلم اذا ضرب بالصبي تاديبا
فمات لا ضمان عليه مع قول ابى حنيفة والشافعي انه يجب الضمان فالاول فيه تخفيف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين يفهم من توجيه المسئلة قبلها لان الاب
كالامام الاعظم في كونه لا يضر الا ناصلا وكذلك المعلم في الغالب لذلك ضمنهما

ابو حنيفة والشافعي احتياطا لاولاد الناس وليتخفظ الوالد في ضربه ولده فانه ربما قامت
نفسه من ولده فضر به لا لمصلحة كالا جني فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز
ان يبلغ بالتعزير اعلى الحدود مع قول مالك ان ذلك يرجع الى رأي الامام فان رأى ان يزيد عليه
فعل فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الامام
ونائبه انما يحكمان على وفق الشريعة وليس لهما ان يزيدا على ما قدرتم ذرة واحدة ووجه الثاني
ان الشارح من الامام الاعظم على امته من بعده وامر الامة بالسمع والطاعة له في كل ما
لا معصية فيه لله عز وجل بل ضرب بعض العنائة والفسقة الحد المقدس بما لا يردعه فجاز للامام
الزيادة بالاجتهاد لمصلحة لان ذلك المعز اسم مفعول ومن ذلك قول ابو حنيفة والشافعي ان التعزير
لا يختلف باختلاف اسبابه كان يزداد في التعزير حتى يبلغ ادنى الحدود ولو في الجملة و
ادناها عند ابو حنيفة اربعون في الخمر وعند الشافعي واحد وعشرون فيكون اكثر التعزير عند
ابي حنيفة تسعة وثلاثين وعند الشافعي احدى تسعة عشر وقال مالك للامام ان يضرب
في التعزير اى على ما ادى اليه اجتهاده وقال احمد هو يختلف باختلاف اسبابه فان كان بالسوط
في الفرج بشبهة كوطء الشريك او بالوطء فيما دون الفرج فانه يزداد عنده على ادنى الحدود
ولا يبلغ فيه اعلاها فيضرب باية الاسوطا وان كان بغير الفرج كقبلة اجنبية او شتم او سرقة
دون نصاب فانه لا يبلغ فيه ادنى الحدود فالاول فيه تخفيف من حيث انه لا يزداد في الحد عن
الحد المقدس في الشرع وقول مالك فيه تشديد اذ ادى اجتهاده الى زيادة على الحد المقدس
وقول احمد مفصل فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول ابو حنيفة والشافعي انه يضرب قاتلها مع قول مالك انه يضرب قاتلها ومم قول احمد
في احدي روايتيه كمن هب لك والاخرى كمن هب ابي حنيفة والشافعي فالاول فيه تشديد والثاني
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ضربه قاتلها يبلغ في الزجر ووجه
الثاني ان المراد من الضرب الالم وهو حاصل بضربه قاتلها ومن ذلك قول ابو حنيفة والشافعي
انه لا يجرم في حد القذف خاصة ويجرم فيما عداه مع قول مالك انه يجرم في الحدود كلها ومع
قول احمد لا يجرم في الحدود كلها بل يضرب فيما لا يمنع الالم الضرب كالقميص والقميصين فالاول
فيه تخفيف من وجه ودون وجه والثاني مشدد في التجرم والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان وتوجيه الاقوال ظاهر ومن ذلك قول ابو حنيفة واحسان الضرب يفرق
على جميع البدن الا الوجه والفرج والراس مع قول الشافعي انه لا يضرب الوجه والفرج
والخاصة وسائر المواضع المخوفة ومع قول مالك يضرب الظهر وقاربه فالاول والثاني فيه
تخفيف والثالث فيه تشديد من حيث عدم تفرقة الضرب على جميع البدن الا ما استثناه الاول
والثاني فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابو حنيفة ان الضرب في الحدود يتفاوت
فاشد الضرب ضربه التعزير شتم الخمر ثم القذف ثم قول مالك ان الضرب في هذه الحدود
سواء ومع قول الشافعي ان ضرب حد الزنى اشد منه في حد القذف وان ضرب القذف اشد من

الضرب في شرب الخمر فالاول فيه تخفيف من حيث تخفيف الضرب في بعض الحدود
وتشديد من حيث شدة الضرب في بعضها وكذلك قول مالك ويصم العكس من حيث ان في
التساوي الحاق الادنى بالاعلى في بعض الحدود وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان

باب الصيال وضمان الولاة واليهام

لم نجد في الباب شيئا من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول
الائمة الثالثة انه يجوز دفع كل صائل من ادعى اربحية على نفس او طرف او بضع او مال فان لم
يندفع الا بالقتل فقتله فلا ضمان عليه مع قول ابي حنيفة ان عليه الضمان فالاول فيه تخفيف
من حيث عدم الضمان والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه
وجه صحيح لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه لو عرض عاص يد انسان فانترعه
من فيه فسقط اسنانه فلا ضمان عليه مع قول مالك في المشهور عنه انه يلزم الضمان
مخفف على المعضوض والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه
ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو اطلع انسان في بيت انسان فرماه ففقد عينه لزمه الضمان
قول الشافعي واحمد لا ضمان وقول مالك في روايته كالمذهبين فالاول كالشدد والثاني مخفف
والثالث محتمل لكل منهما فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على اطلاع اهل الدارين
والورع ممن لا يتولد من اطلاع كبير فتنة لقله وقبح مثله في النظر الى ما حرم الله تعالى وحمل
الثاني على من كان بالصد من ذلك فلا ضمان في فقه عينه زجر الله عن مثل ذلك ومن ذلك
قول مالك واحمد ان الامام لو ضرب في حد فمات المجرم او افضى الى هلاكه فلا ضمان على الامام
مع قول الشافعي من جملة تفصيل له انه ان مات في حد الشرب وكان جلده باطراف النعال
والثياب لم يضمن الامام قولا واحدا وان كان ضربه بالسوط فلا ضمان في ذلك وجهان احدهما
لا ضمان عليه وحكي ابن المسند عن الشافعي ان الامام ان ضرب بالنعال واطراف الثياب ضربا
لا يجاوز الاربعين فمات فيه فلا عقل فيه ولا قود ولا كفارة على الامام وان ضرب اربعين سوطا
فمات فديته على قلة الامام دون بيت المال فالاول مخفف على الامام والثاني مفصل على اختلاف
النقل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ذلك الضرب مشروط بقائمة غير مضمونة
كبقيية الحدود فانه باذن من الشارع ووجه الثاني من شقي التفصيل في حد الشرب
كونه بما لا يقتل غالبا واما وجه ما قاله اصحاب الشافعي من عدم الضمان وان كان ضربه
بالسوط كون ذلك مازونا فيه من الشارع وكذلك القول في اول شقي التفصيل الذي سنراه
ابن المنذر ووجه الوجه الثاني من وجهي اصحاب الشافعي كون الاربعين سوطا ربما تقتل
غالبا وانما كان على عاقلة الامام الدية دون القصاص لان اصل الضرب مازون فيه ولا بد من نصب
يحل عن مثل ذلك فاما الواجب القتل على الامام لقبيلنا الموضوع في تحجيرنا عليه مع ما في ذلك
من انتهاك حرمة في عيون العامة فتضعفت شوكته ولم يبلغنا ان اما قتل في قائمة الحد على
مستحقه ابدا ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه لا ضمان على اباب اليها ثم فيما التفتة منها

اذا لم يكن معها صاحبها وأما ما اتلفت له لئلا فضانه عليه مع قول أبي حنيفة أنه لا يضمن إلا أن يكون معها صاحبها أو كلبا أو قاعدا أو سائقا أو يكون قد أرسلها سواء كان ليلا أو نهارا فالأول فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد بالشرط الذي ذكره كذا فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه عدم الضمان في الشق الأول في كلام الأئمة الثلاثة خبران العادة في إرسال البهاائم نهارا ومنه يعلم توجيه الضمان فيما اتلفه لئلا ووجه الشق الأول من كلام أبي حنيفة كونه معها راكبا أو قائدا أو سائقا ووجه الثاني منه تعديه بالأرسال وذلك عم المحكم في عدم تخصيصه ذلك في ليل أو نهار ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو اتلفت الدابة شيئا وصاحبها عليها ضمن صاحبها ما اتلفت ببيدها أو فمها وأما ما اتلفت برجلها فإن كان بوطئها ضمن الراكب وإن سرحت برجلها فإن كان بوطئها في موضع ماذون فيه شرعا كالمشي في الطريق والوقوف في ملك الراكب أو في الفلاة أو في سوق الدواب لم يضمن وإن كان بموضع ليس بمأذون فيه كالوقوف على الدابة في الطريق والدخول في دار إنسان بخير أذن ضمن مع قول مالك إن يدها أو فمها أو رجلها سواء فلا ضمان عليه في ذلك إذا لم يكن من جهة راكبيها أو قائليها أو سائقيها سبب من غمز وضرب ومع قول الشافعي أنه يضمن ما جنت بفمها أو يدها أو رجلها أو ذنبها سواء كان من قائليها أو سائقيها سبب أو لم يكن ومع قول أحمد ما اتلفت برجلها وصاحبها عليها فلا ضمان فيه وما جنت بفمها أو يدها ففيهما الضمان فالأول الذي هو كلام أبي حنيفة مفصل وكلام مالك فيه تخفيف من حيث التفصيل وكلام الشافعي مشدد وكلام أحمد مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال الأربعة ظاهر لا يخفى على الفطن والله أعلم

كتاب السير

اتفق الأئمة على أن الجهاد فرض كفاية فإذا قام به من فيه كفاية من المسلمين سقط الحرج عن الباقيين وعن سعيد بن المسيب أنه فرض وكذلك اتفقوا على أنه يجب على أهل كل ثغر أن يقاتلوا من بين أيديهم من الكفار وأن يحجزوا ساعدتهم من يليهم الأقرب فالأقرب واتفقوا على أن من يتعين عليه الجهاد لا يخرج إلا بأذن أبيه إن كانا مسلمين وعلى أن من عليه دين لا يخرج إلا بأذن غريمه وأنه إذا التقى الزحفان وجب على المسلمين الحاضرين الثبات وحرر عليهم الفرار إلا أن يكونوا متحرفين لقتال أو متحيزين إلى فئة أو يكون الواحد مع ثلاثة أو المائة مع ثلثمائة فيبالح الفرار ولهم الثبات مع ذلك لاسيما مع غلبة ظنهم بالظهور عليهم وأنه تجب الهجرة من دار الكفر على من قدر عليها وعلى أن نساء الكفار إذا لم يكن يقاتلن فلا يقتلن إلا أن يكن ذوات رأي وعلى أن الأعمى الشيخ الفاني وأهل الصوامع إذا كان لهم رأي وتدير يقتلون وعلى أن المشركين إذا ترسوا بالمسلمين ليتقى المشركين بالمسلمين عن الرمي ويقصدوا المسلمين وعلى أنه لو قتل أحد الأسير وهو في الأسر لم يجز على القاتل شيء إلا التعزير فقط خلافا للأوزاعي في قوله تجب عليه الدية هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب أن يشترط في وجوب الجهاد رجوع الزاد والراحلة كالجم مع قول مالك أنه

لا يجب وموضع الخلاف اذا تقين الجهاد على اهل بلد وبينهم وبين موضع الجهاد مسافة القصر
 فالاول مخفف في وجوب الجهاد المذكور والثاني مشدد فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول ان من لم يجد الزاد والراحلة فقتاله للعدو خارج لا لتقات قلبه الى ما ياكل ويشرب
 ويركب فاذا وجد الزاد والراحلة قوي ما عزمه ولم يصصر عنده التقات لغير القتال ووجه الثاني
 عدم وجوب نص صريح باشتراط ذلك في السفر للجهاد ولو طويلا كشمس واكثر ولو انه كان شرطا
 لوصل البناء ولو في حديث واحد فان الشريعة لم تنزل محفوفة بوجود العلماء في كل عصر ويصح
 حمل كلام الائمة الثلاثة على حال اكابر الدولة من ذوى المروءات الذين يغلب عليهم الحياء من
 سؤال للناس للزاد والراحلة في الطريق وحمل كلام الامام مالك على حال من كان بالاضد من ذلك
 كما قال فيمن يجمع معتمدا على السؤال ويظن ان الركيب لا ينجبون سؤاله فانه يجب عليه المحج
 عنده ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان المسلمين اذا اخذوا اموال اهل الحرب ولم يمكنهم
 اخراجها وايصالها الى دار الاسلام جازهم اتلافها فيمن يجمع الحيوان ويكسر ون السلاح
 ويحرقون المتاع مع قول الشافعي واحدا انه لا يجوز الا لما لكه وذلك بعد القسمة فالاول
 مخفف على المسلمين والثاني مشدد في بعض ذلك عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 مراعاة المصلحة العامة للمسلمين فربما تغلب علينا الكفار واخذوا تلك الاموال التي غنمناها
 منهم فتفقدوا ما على قتالنا وانما لم يراع اهل هذا القول ما جئنا اليه اهل القول الثاني تقديم المصلحة
 العامة على مصلحة الخاصة ووجه الثاني ضعف تلك المتلفين لتعلق حقوق جميع المجاهدين
 بذلك وعدم خوف انقاذ تلك الاموال من ايدي المسلمين فكان بقاؤها من غير اتلاف انفس
 المسلمين في هذه الحالة ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك واحمد والشافعي في احدى قوليه ان
 شيوخ الكفار وعلمائهم اذا لم يكن لهم رأي ولا تدبير لا يجوز قتلهم مع قول الشافعي في الاظهر
 انه يجوز قتلهم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان
 يستتر حديد القتل بالاصالة انما هي في حق من فيه نكايه للمسلمين وهو لا نكايه منهم لنا
 فاما في حق الله الثاني ان الامام قد يرى قتلهم لمصلحة تدور بلغنا ان السيد داود عليه الصلوة والسلام
 لما في بيت المقدس كان كل شئ بناه يصمم منه ما مشترك ذلك الى مربه عز وجل فاولم يقاتل الله تعالى
 في ذلك لا يقتلهم على يد من سفلت ايدى فقال داود يا رب اليس ذلك في سبيلك فقال
 الله تعالى بل لا بل لكن اليسوا عبادي ويؤيد ذلك ايضا قوله تعالى وان جنوا السلم فاجنم لها فان
 في ذلك ترجيح للمصلحة على القتل ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لا دية على من قتل من
 المسلمين الدعوة مع ما نقل عن مذهب الشافعي واصحابه من خلاف ذلك على غير الراجح فالاول
 مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك ان من قس بيت
 من هم منا فقد بلغتهم الدعوة فلا تحتلج الى دعوتهم قبل القتال بل نقاتلهم ابتداء وما من بعد
 منهم فالدعوة اقلع للشك وقال ابو حنيفة ان بلغتهم الدعوة فحسن ان يدعواهم الامام الى
 السلام واذا اعجزت الجارية فللقنات والى تعلقهم فلا ينبغي للامام ان يبدأهم وقال الشافعي لم اعلم

احد من المشركين لم تبلغه الدعوة اليوم الا ان يكون قوم من المشركين خلف الترك والجنون
 لم تبلغهم الدعوة فلا يقاتلون حتى يدعوا الى الايمان فان قتل احد منهم قبل ذلك فعلى عاقلة
 قاتله الدية وقال ابو حنيفة لا شيء عليه والظاهر من مذهب مالك ان المحكم كذلك فالاول
 والثاني من اصل المسئلة مفصل والثالث مشدد من حيث ان جميع المشركين لان بلغتهم الدعوة
 مخفف من حيث انهم لا يقاتلون الا بعد الدعوة الى الايمان كما ان الاول مما تفرع من المسئلة مشدد
 من حيث وجوب الدية على عاقلة القاتل والثالث والرابع مخفف من حيث عدم وجوبها فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال ما ورد في الحديث من اختلاف الحكم بحسب الوقائع من
 الشارسع ومن امراء الفرات من الصحابة وغيرهم من بعدهم ومن ذلك قول ابي حنيفة
 والشافعي ان امان الكفار لا يصح الا من مسلم بالغ عاقل مختار فلا يصح امان الصبي
 والمجنون عندهما مع قول مالك واحمد يصح امان الصبي المراهق فالاول مشدد في صحة الامان
 للكفار والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان امان الكفار امر خطر
 يبني عليه مصالح ومفاسد فيحتاج الى غزارة عقل ونظر في العواقب والصبي والمجنون ليسا من
 اهل هذا المقام ووجه الثاني ان الصبي المراهق قد اشرف على البلوغ وما قرب الشئ اعطى حكمه
 في كثير من الاحكام وامان الكفار منها ثم ان حصل بعد امانه فتنة فولى الامر يتدارك
 الامر ويشدد على الكفار حتى يذلولوا ويخرجهم من بلاد الاسلام فكان امان الصبي المذكور بمثابة
 الاذن في دخول بلاد الاسلام لا في الاقامة بها حتى يفسدوا فيها ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
 انه يصح امان العبد المسلم كافر او اهل مدينة وبعض امانه شرطه عند الاثمة المذكورين
 مع قول غيرهم انه لا يصح امانه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه الاول ان امان العبد في النقص كما ان الصبي قد قد من امانه ووجه الثاني
 انه يحتاج الى كمال راي والعبد ناقص العقل والراي عادة ويصح حمل الاول على عبد ظهر للناس
 عقله وحسن رايه والثاني على من كان بالعكس ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لو
 اصاب احد من المسلمين مسلما في حال فتر من الكفار بالمسلمين فلا يلزم محدية ولا كفارة
 مع قول الشافعي واحمد في احدي روايتيه انه يلزمه الكفارة بلادية والثاني من قول
 الشافعي واحمد يلزمه الدية والكفارة فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال راجعة الى اجتهاد الاثمة ومن ذلك قول
 الاثمة الاربعة ان المسلم اذا حلف بالمبارزة جاز له ذلك بذكره مع قول ابن ابي هريرة من الشافعية
 ان ذلك يكره فالاول مخفف والثاني مشدد ولكن قول الاثمة الثلاثة ان المستحب ان لا يبارز
 احدا الا باذن الاهل لكن لو بارز بغير اذنه جاز مع قول ابي حنيفة ان المبارزة حرام الا ان
 يكون المبارز في منعة من المسلمين فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى المسئلة
 الى مرتبتي الميزان ووجهها ظاهر راجع الى حكم ذوي الراي من المسلمين ومن ذلك
 قول ابي حنيفة يجوز استرقاق كل من لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبد الاوثان لكن من

الجميع منهم دون العرب مع قول مالك والثاقي واحد في إحدى روايتيه ان ذلك لا يجوز مطلقا فالاول
مفصل والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم احترام من كان
كتاب له ولا شبهة كتاب من العجم ووجه الثاني شرف عنصر العرب فلا يجوز عليهم صغار كغيرهم
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو اسلم كافر قبل الاسر له عصم نفسه وماله وان كان في دار
الحرب مع قول ابي حنيفة ان ما كان في دار الحرب من العقار يقسم واما غيره فان كان في سيرة
او بين مسلم او ذمي لم ينعيم وان كان في يد حربي غنم فالاول مخفف على الكافر بالعصمة المذكورة
والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ودليل الاول قوله صلى الله عليه وسلم
امر بتان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم لا تجزى
الاسلام وحسابهم على الله ووجه الشق الاول من التفصيل في قول ابي حنيفة تغليب الحر
لدار الحرب في العقار ولما في ذلك من الاطاعة لهم على قتالنا ووجه التفصيل في الشق الثاني من كلام
ابي حنيفة واضح ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو دخل حربيون دار الاسلام لم يجز
سبيهم مع قول ابي حنيفة بجواز ذلك فالاول مخفف على الحربيين والثاني مشدد عليهم فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين راجع الى رأى امير السرية واهل الراى من
العسكر والله تعالى اعلم

كتاب قسم الفخ والغنيمة

اتفق الأئمة على ان ما حصل في ايدي المسلمين من مال الكفار بايجاف الخيل والركاب فهو
غنيمة عينه وعرضه الا السلب كما سيأتي تفصيله واتفقوا على ان اربعة اخماس الغنيمة الباقية
تقسم على من شهد الواقعة بنية القتال وهو من اهل القتال كل رجل سهم واحد واتفقوا على انهم
اذا قسموا الغنيمة وحازوها ثم اتصل بهم مدد لم يكن لذلك المدد معهم حصة واتفقوا على ان الامام
لو قسم الغنائم في دار الحرب نقلت القسمة وكذلك اتفقوا على ان الامام ان يفضل بعض العامة
على بعض وكذلك اتفقوا على ان الامام مخير في الاسارى بين القتل والاسترقاق واتفقوا على
انه لا يجوز لاحد من الغانمين ان يطأ جارية من السبي قبل القسمة واتفقوا على ان الغال من الغنيمة
قبل جيازتها اذا كان له فيها حق لا يقطع هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق واما
ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الثاقي واحدا انه اذا كان في مال الكفار المغنوم منهم سلب
استحققه المقاتل من اصل الغنيمة سواء شرط ذلك الامام لم يشترطه قالوا وانما يستحقه المقاتل
اذا عثر بنفسه في قتل مشرك وانزال امتناعه مع قول ابي حنيفة ومالك ان القاتل لا يستحق
السلب الا ان شرطه له الامام ثم بعد السلب يفر الخمس من الغنيمة فالاول مخفف على الغانمين
بشرطه والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تشجيع المسلمين على
القتال لما فيهم من الجزاء الذي يقا تل لاجل الدنيا واوالم يعط ذلك النصيب ضعف غزوة عن
القتال ووجه الثاني مراعاة الادب مع اصحاب الجيش فان سمح له بالسلب احزه والانكره لان
له النظر العام على العسكر وفد يحتاجون الى ذلك السلب او الى بيعه وقسمه بينهم فيكون

منع القتال منه فيه عدل بين المقاتلين لاسيما ان كان ذلك القاتل من لا تلتفت نفسه الى السلب
لغلبة قصده بالجهاد لاء كلة الله عز وجل دون الغنيمة ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الخمس يقسم
على ثلاثة اسهم سهم لليتي وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل فيدخل فقراء ذوى القربى
فيهم دون اغنيائهم واسهم النبي صلى الله عليه وسلم فهو خمس الله وخمس رسوله وهو خمس
واحد قد سقط بموت النبي صلى الله عليه وسلم كما سقط الصفي واسهم ذوى القربى فكانوا
يستحقونه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالتعيين وبعد فلا سهم لهم وانما يستحقون بالفقر
خاصة فيسترون فيه ذكروهم واناشم مع قول مالك ان هذا الخمس لا يستحق بالتعيين لشخص دون
شخص ولكن النظر فيه للامام يصرفه فيها يرى وعلى من يرى من المسلمين ويعطى الا مسام
القريبة من الخمس والفقير والخراج والجزية ومع قول الشافعي واحمد ان الخمس يقسم على خمسة
اسهم سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو باق لم يسقط حكمه بموته وسهم لبني هاشم وبني
المطلب دون بني عبد شمس وبني نوفل وانما كان مختصا لبني هاشم وبني المطلب لانهم ذوى القربى
حقيقة وقد منعوا من اخذ الصدقات فجعل هذا لهم غنيهم وفقيرهم فيه سواء الا ان للذكر مثل
خط الأنثيين فلا يستحقه اولاد البنات منهم وسهم لليتي وسهم للمساكين وسهم لابناء السبيل
وهؤلاء الثلاثة يستحقون بالفقر والحاجة لا بالاسم فالاول فيه تشديد من حيث حرمان اولاد
البنات ومن حيث ان للذكر مثل خط الأنثيين وفيه تخفيف من حيث كيفية القسمة والثاني
فيه تخفيف من حيث رد الامر الى الامام والثالث فيه تشديد من وجه وتخفيف
من الوجه الآخر كما ترى فرجع الامر الى ما تبقى الميزان ومن ذلك قول الشافعي ان سهم
النبي صلى الله عليه وسلم يصرف في المصالح من اعداد السلام والكراع وعقد القناطر وبناء
المساجد ونحو ذلك فيكون حكمه حكم الفتي مع قول احمد في احادي روايته انه يصرف في اهل
الديارات وهم الذين تصبوا انفسهم للقتال وانفردوا بالتغول لسد ما يقسم فيهم على قدر كفايتهم
والرواية الاخرى واختارها الحنفي كذهب الشافعي فالاول والثالث موسع والثاني مضيق
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال ظاهر ومن ذلك قول الشافعي ومالك واحمد
ان الفارس يعطى ثلاثة اسهم سهم له وسهم للفرس مع قول ابي حنيفة ان للفارس سهمين
فقط سهم له وسهم للفرس وقال القاضي عبد الوهاب لم يقل احد يعطى ابي حنيفة قيمته من
وحكى عنه انه قال اني اكره ان افصل بهيمة على مسلم قال القاضي ومن روى ان للفرس سهمين
عمر الخطاب وعلي بن ابي طالب لا يخالفهما من الصحابة ومن التابعين عمر بن عبد العزيز
والحسن وابن سيرين ومن الفقهاء اهل المدينة والاوزاعي واهل الشام والبيهقي واهل مصر
وسفيان الثوري والشافعي ومن اهل العراق احمد بن حنبل والوثوري وابو يوسف ومحمد بن الحسن وبالحسن
فلم يخالف في هذه المسئلة غيما ابي حنيفة مرضى الله عنه فان حملنا ذلك القول منه على ما
قاله يدل على ظفر ابيه او اجتهاد فهو مخفف على غيره من الغانمين تفرسهم من الثلاثة راسه تغاير
اعهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا كان مع الفارس فرسان لم يسهم الا الواحد مسهم

قول احمد يسهم للفرسين ولا يزداد على ذلك ووافقه ابو يوسف وهو رواية عن مالك فالاول
 مخفف والثاني فيه تشديد على الغائبين باخذ سهم للفرس الثاني فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يسهم للبعير مع قول احمد انه يسهم له سهم واحد فالاول
 مخفف على الغائبين والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول الائمة الثلاثة انه لو دخل دار الحرب بفرس فمات الفرس قبل القتال لم يسهم للفرس بخلاف
 ما اذا مات في القتال او بعده فانه يسهم له عندهم مع قول ابي حنيفة انه اذا دخل دار الحرب
 فارسا ثم مات فرسه قبل القتال اسهم للفرس فالاول مشدد على الفارس والثاني مخفف عليه
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول جمهور العلماء انه يسهم للفرس عربيا كان او غيره
 مع قول احمد انه يسهم للفحل سهمان وللبرذون سهم واحد ومع قول الاوزاعي ومكحول
 انه لا يسهم الا للفرس العربي فقط فالاول مخفف والثالث مشدد على الفارس مشدد على الغائبين باخذ
 السهم لغير العربي والثاني مفصل والثالث مشدد على الفارس فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول اطلاق الفرس في الاحاديث ووجه الثاني ان الفحل قوي من البرذون غالبا ووجه
 الثالث ان الخيل العربية لاكثر عند العرب فكان الحكم دأرا معها ومن ذلك قول مالك
 والشافعي واحمد في سهم الروايتين ان الكفار لا يمسكون ما يجنبونه من اموال المسلمين قال
 ابن هبيرة والاحاديث الصحيحة تدل على ذلك لان ثبت من ذهب اليه فرس فاخذها العبد فظهر
 عليه سهمان في رواية اخرى في سهم واحد في رواية اخرى في سهم واحد في رواية اخرى في سهم واحد
 عليه سهمان في رواية اخرى في سهم واحد في رواية اخرى في سهم واحد في رواية اخرى في سهم واحد
 على المسلمين مشدد على الكفار والتى بالعكس ترجح في رأي مرتبة الميزان ووجه الاول ان في
 عدم ذكر اموال المسلمين اعداء كونه الدين ووجه الثاني انه قد يمتنع انقاذ ذلك من
 الكفار لمصلحة تعود على المسلمين اعظم من اذى يجرى بهم فيكون ترك ذلك في ايدي الكفار أولى
 وان لم يملكوا وادعوا ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يرضخ من حضرته من ملوك وصوبى
 واهرة وذمى وآردى شتى بجمعة ياء في فردة ولا ياكلها ذمى منها مع قوله مالك ان انصبى
 المرء من اذا طاق العمل واجد ره لا يرضخ له السهم ولو لم يبلغ فالاول مخفف ودليله الاتباع
 والثاني مشدد على الغائبين ودليله الاجتهاد لعدم اطلاع القائل به على دليل في ذلك فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز قسمة الغنائم في ذلك الحرب مع قول
 ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز ومع قول احمد انه لا يام اذا لم يجد حيلة قسمها خوفا عليها لكن
 لو قسمها الا امام في دار الحرب نددت القسمة بالاتفاق كما مر اول الباب فالاول فيه تخفيف
 ولثان مشدد ولثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان وذلك كله راجع الى رأي الامام
 ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد في احدى روايتيه انه لا باس باستعمال الطعام والعلف
 والحيون لذى يكون ما ركب لم يجز ان الامم ون فضل عنه واخرج منه شيئا الى دار
 الامم كانت عبدة من ذمى مع موث الشافعي انه ان كان كثير له قيمة رد وان كان نزيلا فاصح

القولين أنه لا يرد ومع ما حكى من قوله أن ما أخرج إلى دار الإسلام فهو غنيمة فالأول مخفف على المسلمين والثاني مفصل والثالث فيه تشديد من جهة أن ما أخرج إلى دار الإسلام يكون غنيمة ولو قل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يجوز للإمام أن يقول من أخذ شيئا فهو له وأنه يشترط إلا أن الأول له أن لا يفعل مع قول مالك أنه يكره له ذلك لئلا يشوب قصد المجاهدين في جهادهم إرادة الدنيا ويكفون من الخمس لأن أصل الغنيمة وكذلك النقل كله عنده من الخمس ومع قول الشافعي أنه ليس بشرط لازم في أظهر القولين ومع قول أحمد أنه شرط صحيح فالأول مخفف على الغانمين والثاني فيه نوع تشديد والثالث فيه تخفيف لعدم لزوم الشرط والرابع فيه تخفيف على الغانمين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال لا تخفى على الفطن ومن ذلك قول مالك لو أسير أسير فحلفه المشرك أن لا يخرج من ديارهم ولا يهرب على أن يتركوه دين هب يحج نزمه أن يفغى بذلك ولا يهرب منهم مع قول الشافعين أنه لا يسع طاعت يفغى وعليه أن يخرج ويمينه يمين مكره فالأول مشدد خاص بالأكابير الصابرين على قضاء الله وقدره أو الأكابر من أهل الوعد الصادق والثاني مخفف على الأسير خاص بمن لا يطيق الصبر على خدمة الكفار ممن لا قدم له في التسليم لله تعالى ولا نظره في أسر أو أفعال المحكمة الإلهية فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة أن الإمام مخير في الأراضى التي فتحت عنوة وغنمت في العراق ومصر بين أن يقسمها وبين أن يقر أهلها عليها ويضرب عليهم خراجا وبين أن يصرفهم عنها ويأتي بقوم آخرين ويضرب عليهم الخراج وليس للإمام أن يقفها على المسلمين أجمعين ولا غانمها مع قول مالك في حديث روايته أنه ليس للإمام أن يقسمها بل تصير بنفس الظهور عليها وفقا على المسلمين ومع قوله في الرواية الأخرى أن الإمام مخير بين قسمتها ووقفها لمصالح المسلمين ومع قول الشافعي يجب قسمتها بين جماعة الغانمين كسائر الأموال إلا أن تطيب أنفسهم بوقفها على المسلمين ويسقطوا حقوقهم منها فيقفها ومع قول أحمد في أظهر رواياته أن الإمام يفعل ما يراه الأصح من قسمتها ووقفها فالأول مخفف على الإمام في فعله للمصالح العامة مشدد عليه في عدم جواز وقفها على المسلمين والغانمين والثاني مشدد عليه في عدم جواز قسمتها ومصدرها ووقفها على المسلمين بغير إذنه والثالث فيه تخفيف على الإمام في تخييره بين القسم والوقف وهي الرواية الثانية لمالك والرابع مشدد على الإمام في وجوب قسمتها بين جماعة الغانمين بالشرط المذكور والخامس فيه تشديد على الإمام في وجوب فعل الأصح للمسلمين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال كلها ظاهرة ومن ذلك قول أبي حنيفة في الخراج المضروب على ما فتح من الأراضى عنوة أن في كل جريب من الخنطة قفيزا ودرهمين وفي جريب الشعير قفيزا ودرهم مع قول الشافعي أن في جريب الخنطة أربعة دراهم وفي الشعير درهمين ومع قول أحمد في أظهر رواياته أن الشعير والخنطة سواء ففي كل جريب واحد قفيزا ودرهم والقفايز المذكور ثمانية أطال وأما جريب العنب فقال أبو حنيفة واحد فيه عشرون وقال الشافعي جريب العنب كجريب النخل وأما جريب الزيتون فقال الشافعي

واحسان فيه اثني عشر حرفا ولم يوجد لابي حنيفة نص في ذلك وقال مالك ليس له في ذلك كله
تقدير بل المرجع فيه الى ما تحتمله الارض من ذلك لاختلافها فيجهت الامام في تقدير ذلك مستعينا
عليه باهل الخبرة قال ابن هبيرة واختلاف الائمة انما هو راجع الى اختلاف الروايات
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وانهم كلهم عولوا على ما وضعه فالروايات المختلفة عن عمر
كلها صحيحة وانما اختلفت لاختلاف التواحي انتهى فرجع الامر في ذلك الى مرتبتي الميزان تخفيفا وتثني
كما ترى ومن ذلك قول الشافعي انه لا يجوز للامام ان يزيد في الخارج على ما وضعه الامام
عمر بن الخطاب ولا يجوز له النقصان مع قول مالك في حديث رواياته انه يجوز له الزيادة اذا
احتمل والنقصان اذا لم يحتمل ومع قوله في الرواية الثانية انه يجوز له الزيادة مع الاحتمال والنقصان
ومع قوله في الرواية الثالثة انه لا يجوز له الزيادة ولا النقصان عما وضع عمر رضي الله عنه وليس
لابي حنيفة في هذه المسئلة نص لكن حكى عنه القدرعي بعد ذكر الاشياء المعين عليها الخارج لا
بوضع عمر رضي الله عنه ان ما سوي ذلك من اصناف الاشياء يوضع عليها الخارج بحسب الطاقة
فان لم تنطق الارض ما يوضع عليها نقصها الامام وقال ابو يوسف لا يجوز للامام الزيادة ولا النقصان
مع الاحتمال وقال محمد بن الحسن يجوز له ذلك مع الاحتمال واما مالك رحمه الله فهو على
اصله في اجتهاد الاشياء على ما تحتمل الارض مستعينا باهل الخبرة وكان ابن هبيرة يقول
لا يجوز ان يضرب على الارض ما يكون فيه هضم لبית المال رعاية لاحاد الناس ولا ما يكون فيه
اضرار بارباب الارض تحميلا لها من ذلك ما لا تطيق فمدار الباب على ان تحمل الارض من ذلك
ما تطيق واري ان ما قاله ابو يوسف في كتاب الخارج الذي صفه للرشيد هو الجسد قال
واري ان يكون لبית المال عن الحب الخمسان ومن الثمار الثلث انتهى فالاول فيه تخفيف
على الامام من حيث ان له ان يزيد على ما وضعه عمر بن الخطاب وتشد يد عليه من حيث
انه ليس له النقصان والثاني مفصل وهي الرواية الاولى عن احمد والرواية الثانية لاحمد
هي عين قول الشافعي وحكى عن ابي حنيفة وعين ما روى عن محمد بن الحسن واما قول
ابي يوسف فوجه سد الباب في الزيادة والنقصان عما وضعه عمر رضي الله عنه اذ با معه
لحديث ان الله تعالى ينطق على لسان عمر ولقرير الصحابة له على ذلك بلا انكار فهو اشم
نظرا من جميع الاشياء بعد ذلك وجه الاقوال السابقة التي فيها جواز الزيادة والنقصان عما وضعه
عمر ان الاشياء بعد عمر مناء على الامة فربما تغيرت الاحوال التي كانت ايام عمر بزيادة انبات
الارض وقوته او بنقصه وضعفه فله الزيادة اذا قويت الارض واخرج كل فدان عشرة ارادب من
القمح مثلا والنقص اذا ضعفته واخرج كل فدان ثلاثة ارادب فرضي الله عن الاشياء اجمعين
ومن ذلك قول الشافعي لو صار الامام قواما من الكفار على ان اراضيهم لهم وجعل عليها شيئا فهو
الجزيرة ان اسلموا سقط عنهم وكان ان اشتراه منهم مسلم مع قول ابي حنيفة انه لا يسقط عنهم
خراجهم باسلاهم ولا بشرع مسلم فالاول مخفف على الكفار باسقاط الخراج عنهم اذا اسلموا
والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وكل من القولين وجه صحيح

فأئمة قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في أظهر دأبيته أن مكة فتحت عنوة وقال الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى أنها افتتحت صلحا وعبارة كتاب المنهاج وفتحت مكة صلحا فذروها وأرضها المحيطة تلك بياع انتهى فمن قال عنوة فهو مشدد على أهل مكة ومن قال صلحا فهو مخفف والله أعلم ومن ذلك قول مالك وأحمد أنه لا يستعان بالمشركون على قتال أهل الحرب ولا يعاونون على عدوهم على الإطلاق وقال مالك إلا أن يكونوا خدما للمسلمين فيجوز مع قول أبي حنيفة أنه يستعان بهم ويعاونون على الإطلاق متى كان حكم الإسلام هو الغالب المجاري عليهم فإن كان حكم الشرك هو الغالب كره ومع قول الشافعي أن ذلك جائز بشرطين أحدهما أن يكون بالمسلمين قلة ويكون بالمشركون كثرة والثاني أن يعلم من المشركون حسن رأي في الإسلام وميل إليه قال ومضى استعان الإمام بهم رخص لهم ولم يسهم فالأول فيه تشدد على المسلمين لو أنهم طلبوا الاستعانة بالمشركون إن لم يقع ما شرطه مالك من الاستئذان والثاني مخفف عليهم في ذلك بالشروط التي ذكره وكذلك الحكم في القول الثالث فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه الأقوال ظاهر وكل ذلك راجع إلى رأي الإمام أو نائبه ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن أحد أو د تقام في دار الحرب على من تجب عليه في دار الإسلام فكل فعل يرتكبه المسلم في دار الإسلام إذا ارتكبه في دار الحرب لزمه الحد سواء كان من حقوق الله عز وجل أو من حقوق الأوصياء فإذا زنى أو سرق أو شرب الخمر أو قذف أحد مع قول أبي حنيفة أنه لا يقام عليه حد من زنا أو سرق أو شرب خمر أو قذف إلا أن يكون بدار الحرب أطم يقيم عليه بنفسه قال مالك والشافعي لكن لا يستوفى في دار الحرب حتى يرجع إلى دار الإسلام وقال أبو حنيفة إن كان في دار الحرب إمام مع جيش المسلمين أقام عليهم الحد في العسكر قبل الرجوع وإن كان أمير سرية لم يقيم الحد في دار الحرب ثم إن دخل دار الإسلام من فعل ما يوجب الحد سقط الحد عنه كلها إلا القتل فإنه يضمن بالدية في ماله عما كان أو خطأ فالأول مشدد على المسلمين نصرة للشرعية المطهرة وتيقن بها لنصرتها على الخوف المتوقع من تغير قلوب العسكر الموجب لضعف الغرم عن القتال والثاني مخفف على عسكر الإسلام بعدم إقامة الحد في دار الحرب إلا أن يكون الإمام حاضرا فأن صولته وخوف العسكر منه تمنع من انكسار قلوبهم وضعفها على القتال بإقامة الحد وعلى بعض أخوانهم بخلاف ما إذا كان العسكر مع أمير كما قاله أبو حنيفة فيجمل كلام مالك والشافعي في قولهما أنه تجب الحدود على من وقع فيما يوجبها لكن لا تقام إلا إذا رجعوا إلى دار الإسلام على خوف انكسار قلوب العسكر وضعفها عن القتال وخروجهم عن طاعة الأمير أما إذا كانوا يجأفون من سطوته فهو ملحق بالإمام الأعظم ووجه قول من قال أنه إذا دخل دار الإسلام سقطت الحدود كلها إلا القتل للترغيب في الجهاد بعد ذلك واعتقادهم أن أمير العسكر ما ترك إقامة الحدود عليهم إلا محبة فيهم فلا يأبون بعد ذلك عن الخروج معه في الجهاد إذا دعاهم له بخلاف ما إذا أقام الحدود عليهم فأنهم يهابون نفوسهم منه وقال أنه يكرهنا فلا نسافر معه وغالبهم لا يتعقل أن إقامة الحدود عليهم مصلحة له أبدا لحجابه عن شهود وجوب تقديم أمر الشارع

على خطر نفوسهم وايضا فان حقوق الله في الحدود السابقة مبينة على المسامحة الا القتل فان
المغلب فيه حق الادميين فلذلك لم يسقط خوفهم وقوم فساد اعظم من فساد وجوه الديرة
على ذلك القاتل هذا ما ظهر لي من التوجيه لكلام الائمة في هذه الوقت والله اعلم ومن ذلك
قول الائمة الثلاثة انه لا تصح الاستنابة في الجهاد سواء كان بجعل او باجرة او تبرع وسواء تعين
على المستناب او لم يتعين مع قول مالك انه تصح الاستنابة بالجعل اذا لم يكن الجهاد متعينا على
النائب كالعبدة الامة قال ولا بأس بالجعائل في الثغور كما مضى عليه الناس فالاول مشدد
على المجاهدين بوجوب الخروج عليهم بانفسهم والثاني فيه تخفيف عليهم فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول الخوف من ان يتوكل الناس على بعضهم بعضا فلا يخرج احد منهم الى الجهاد
فتضعف كلمة الاسلام فان النفس من شأنها الكسل والجبن عن القتال لما فيه من توقع الموت
والجراحات الشديدة ووجه الثاني ان النائب قائم مقام المستناب في نصرة دين الاسلام
فكما ان المستناب يغار على دين الاسلام فكذلك النائب غاليا ويصم حمل الاول على ما اذا
كان النائب يقوم مقام المستناب وحمل الثاني على ما اذا كان يقوم مقامه في نصرة الدين كما
اشهر اليه في التوجيه ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو طعم احد الغانمين جارية من السبي
قبل القسمة فلا حد عليه وانما هي عليه عقوبة وكذلك لا يثبت نسب الولد بل هو مملوك يرد الى
الغنيمة مع قول مالك انه نزل يحد ومع قول الشافعي باحد انه لا حد عليه ويثبت نسب الولد
وحريته وعليه قيمتها والمهر يرد في الغنيمة وهل تصير ام ولد قال احمد نعم وقال الشافعي في عدم
قربيه لا تصير فالاول فيه تخفيف على الواطئ في عدم وجوب الحد فيه تشديدا عليه في عدم
ثبوت نسب الولد وجعله مملوكا يرد الى الغنيمة والثاني مشدد عليه بالحد والثالث فيه تخفيف
عليه من حيث عدم الحد وثبوت صحة حرية الولد وثبوت نسبه وتشديد من حيث ان عليه قيمتها
والمهر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقول ظاهرة لا تخفى على الفطن ووجه كونها
صاربت ام ولد على قول احمد ثبوت نسبها وكونها لا حد عليه في وطئها عنده ووجه مخالفة
الشافعي له في عدم صيرورتها ام ولد وان كان قاتلا يثبت النسب انه لا حد عليه في وطئها
لاحتياط لكون نصيب الواطئ في تلك الجارية جزءا ضعيفا بالنسبة لجميع الغانمين هذا ما ظهر لي
من التوجيه في هذا الوقت ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في احدى
الروايتين انه اذا كان جماعة في سفينة فوقع فيها نار فان كانوا يرجون النجاة لا في اللقاء في الماء
ولا في الاقامة في السفينة فمهم بالخيار بين الصبر وبين القاء انفسهم في الماء مع قول احمد
انهم ان رجوا النجاة في اللقاء القوا وفي الثبات ثبتوا وان استناب الامران فعلا ما شاءوا وان
ايقنوا بالهلاك فيها او غلب على ظنهم فروايتان اظهرهما منع اللقاء لانهم يرجون النجاة وبه قال
محمد بن الحسن ومالك في رواية له فالاول مفصل وكذلك الثاني واحد شقي بالتفصيل مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان فتأمله ومن ذلك قول مالك ان هدايا امراء
بجيش تكون غنيمة ففيها الخمس لا يختصون بها قال وهكذا ان اهدى الى امير من امراء المسلمين

لأن ذلك على وجه الخوف فإن أهدى العدو إلى أحد من المسلمين ليس يأخذ فلا بأس بأخذها
 وتكون له دون أهل العسكر ورواه محمد بن الحسن عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف ما أهدى ملك
 الروم إلى أمير الجيش في دار الحرب فهو له خاصة وكذلك ما يعطى للرسول وللمرئيد كد عن
 أبي حنيفة خلافاً وقال الشافعي إذا أهدى إلى الوالي هدية فإن كانت لشئ ناله منه حقاً كان
 أم باطلاً فحرام على الوالي أخذها لأنه يحرم عليه أن يأخذ على خلاص الحق جعلاً وقد الزمه
 الله تعالى ذلك وأما أخذ الجعل على الباطل فهو حرام كالباطل فإن أهدى إليه من غير هذين
 المعنيين أحدي ولايته تفضلاً وشكراً فلا يقبلها فإن قبلها كانت منه في الصدقات لا يسع
 غيره إلا أن يكافئه على ذلك بقدر ما يسعه وإن كانت من رجل سلطان له عليه وليس بالبلد
 الذي به سلطان شكر على إحسان كان مثله فاحياناً يقبلها ويجعلها لأهل الولاية أو يدعيها ولا يأخذ
 على الخير مكافأة فإن أخذها وتولها لم تحرم عليه وقال في إحدى روايته أنه لا يختص بأحد
 أهدى إليه بل هي غنمة فيها الخمس في الأخرى يختص بالأمام فقول مالك مشدد على الأمر
 على ما فيه من التفصيل مع ما وافق فيه أبو حنيفة ورواه محمد بن الحسن عنه وقول أبي يوسف
 مخفف على الأمر وقول الشافعي فيه تشديد في أحد شقي التفصيل وتفصيل في الشق الآخر
 والرواية الأولى عن أحمد موافقة لقول مالك ووجه الرواية الأخرى له من كون الهدية تختص
 بالأميران ذلك هو الغالب على من أهدى شيئاً لأمرأى في وقت من الأوقات فرجع الأمر إلى مرتبتي
 الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الغال من الغنمة قبل حيازتها إذا كان له فيها حق
 لا يحرق رحله ولا يحرم سهمه مع قول أحمد أنه يحرق رحله الذي معه إلا المصحف وما فيه روح
 من الحيوانات وما هو جنة للقتال كالسلاح رواية واحدة وأما كونه يحرم سهمه ففيه روايتان
 فالأول فيه تخفيف على الغال والثاني فيه تفصيل في ضمنه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
 ويصح حمل الأول على ما إذا لم يحصل بها غل تجزئ على الغلول من غالب العسكر فيكون
 في التحريق زجراً وتغفير عن الغلول ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في المنصوص عنه أن مال
 الفقي وهو ما أخذ من شرك لا جليل كغيره بغير مال كالجزية لما خذت على الرأس وأجرة الأرض
 لما خذت برسم الخراج أو ما تركوه فرعاً ورواها مال المرتد إذا قتل في مراحته ومال كافر مات
 بلا وارث وما يؤخذ منهم من العشر إذا اختلفوا إلى بلاد المسلمين أو صولحو أو يكون للمسلمين
 كافة فلا يخمس بل يكون جميعه لمصالح المسلمين مع قول مالك أن ذلك كله في متخير مقسوم
 يصرفه الإمام في مصالح المسلمين بعد أخذ حاجته منه ومع قول الشافعي أن ذلك يخمس وقد
 كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفيما يصنع به بعد موته قولان أحدهما لمصالح المسلمين
 والثاني للمقاتلة وأما الذي يخمس منه فقيه قولان الجريد أنه يخمس جميعه وهي رواية عن أحمد
 والقدر بولا يخمس إلا ما تركوه فرعاً وهو با فالأول فيه تشديد على الإمام بعدم أخذ شئ من
 الأموال المذكورة لنفسه وجعلها كلها للمسلمين وقول مالك فيه تخفيف عليه بأخذ نفسه
 وقول الشافعي وما بعده واضح فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والحمد لله رب العالمين

باب الجزية

اتفق الأئمة على أن الجزية تضرب على أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى وعلى المجوس فلا تؤخذ من عبدة الأوثان مطلقا واتفقوا على أن الجزية لا تضرب على نساء أهل الكتاب ولا على صبيانهم حتى يبلغوا ولا على غبيهم ولا على مجنون وأعمى وشيخ فان ولا على أهل الصومع هكذا قال ابن هبيرة وذكر الرافعي والنوري في ذلك خلافا عن الشافعي وعبدارة النوري في المنهاج والمدن هب وجوبها على من من وشيخهم وأعمى وأهبل وأجور وقال الرافعي المنصوص أن الجزية بمثابة كراء الدار فيستوي فيها أسرى بالعذر وغيرهم واتفقوا على أن المرأة من المشركين إذا هاجرت إلى بلاد المسلمين وقد كان الإمام شرط أن من جاء منهم مسلما ردناه أنها لا ترد وعلى أنه لا يجوز إحراق كنيسة ولا بيعة في البلد ولا مصادرها إلا سلام هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة والشافعي في أحد قوليه أن المجوس ليسوا بأهل كتاب مع قول الثاني للشافعي أنهم أهل كتاب فالأول مشدد على المجوس بعدم احترامهم وتحرير من أعتقهم والثاني مخفف عليهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الأخذ فيه بالاحتياط للمسلمين فلا ينال كونهم ولا ياكلون ذبيحتهم حتى يثبت أن لهم كتابا ولم يثبت عندنا ذلك ووجه الثاني أنه ليس معناه دليل صحيح ينفي كونه من أهل الكتاب ويثبت ذلك فكان من الورع عدم القطع بشيء من أحوالهم وأحكامهم ومن ذلك قول أبي حنيفة أن من لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة الأوثان من الجهم تؤخذ منهم الجزية دون ما إذا كانوا من العرب مع قول مالك أنها تؤخذ من كل كافر عربيا كان أو عجميا إلا مشركي قریش خاصة ومع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايتيه لا تقبل الجزية من عبدة الأوثان مطلقا فالأول مفصل فيه تخفيف والثاني مشدد فيه تخفيف على مشركي قریش والثالث مخفف على جميع عبدة الأوثان فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأقوال ظاهرة ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أحاديث روايتيه أن الجزية مقدرة في الأقل والأكثر فعلى الفقير المعقل اثنا عشر درهما وعلى المتوسط أربعة وعشرون درهما وعلى الغني ثمانية وأربعون درهما وفي الرواية الأخرى لأحمد أنها موكولة إلى رأي الإمام وليست مقدرة وفي رواية أخرى له ثلاثة أن الأقل منها مقدرة دون الأكثر وعنه رواية رابعة أنها مقدرة في حق أهل اليمن خاصة تبدينا دون غيرهم اتباعا لحديث ورد فيه وقال مالك في المشهور عنه أنها مقدرة على الغني والفقير جميعا أربعة دنانير وأربعون درهما لافرق بينهما وقال الشافعي هي دينار يستوي فيه الغني والفقير والمتوسط ووجه الأقوال كلها ظاهرة إرجوعها إلى اجتماع الأئمة بالنظر لأهل بلادهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الفقير من أهل الجزية إنما يمكن معقلا ولا شيء له لا يؤخذ منه جزية مع قول الشافعي في أحد أقواله في عقد الجزية على من لا كسبه ولا يتكمن من الأداء أنه يخرج من بلاد الإسلام وفي الأقوال الأخرى أنه يقتصر ولا يخرج وإنما قرئ في قول لا يؤخذ منه شيء وفي القول الآخر تجب الجزية ويحقر رمة بضمها وبها عند يساره وفي قول إذا حال عليه الحول ولم يبين لها

الحق بدراى الحرب فالاول مخفف على الذمى الفقير والثاني فيه تشديد كذلك ما بعده فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان وكل من الاقوال وجه ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد ان الذمى اذا مات
وعليه جزية سقطت بموته مع قول الامام مالك والشافعي انها لا تسقط فالاول مخفف والثاني
عشرون فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انها انما وجبت على الذمى اضعا فانه لثلاثين تقوى
بن ذلك المال على محاربتنا وقد نزل الامر به ووجه الثاني ان ورثته قائم بمقامه في التقوى
بن ذلك المال المخلف عنه فكانه لم يموت ومن ذلك قول ابى حنيفة ان الجزية تجب على الذمى
باول المحول ولا يملك المطالبة بها بعد عقد الزمة مع قول مالك في المشرك هو رعيه والشافعي واحمد
انها تجب باخر المحول ولا يملك المطالبة بها بعد عقد الزمة حتى تمضي سنة فان مات في اثناء
الحرب فقال ابو حنيفة واحمد انها تسقط وقال مالك والشافعي يؤخذ من ماله جزية ما مضى من
السنة فالاول فيه تشديد على الذمى والثاني فيه تخفيف عليه والاول من مسألة الموت مخفف
والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال ظاهرة ومن ذلك قول
الائمة الثلاثة ان الجزية اذا وجبت على ذمى ولم يؤدها حتى اسلم سقطت عنه باسلامه وكذلك
تقول فيما لو كان عليه سنين ولم يؤد الجزية فيها ثم اسلم قبل ادائها مع قول الشافعي ان الاسلام بعد المحول
لا يسقط الجزية لانها اجرة الدار ولودخلت سنة في سنة ولم يؤد الاولي قال ابو حنيفة سقطت
بسرية السنة الماضية بالتدخل مع قول الشافعي واحمد انها لا تسقط بل تجب جزية السنتين فالاول
من المسئلة الاولى مخفف والقول الثاني فيه تشديد وكن لك القول في المسئلة التداخل فرجع الامر الى
درتبي الميزان وترجبه ذلك ظاهر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان المشركين اذا عاهدوا
عهدا وفيهم مع قول ابى حنيفة انه يشترط في ذلك بقاء المصلحة فمضى اقتضت المصلحة الفسخ بنذر
الاهم عهدهم فالاول فيه تشديد علينا والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل
الاول على بقاء المصلحة فتكون من مسائل الاتفاق ومن ذلك قول ابى حنيفة ان الحربى اذا مر
بمال التجارة على بلاد المسلمين لا يؤخذ منه عشرة الا ان يكونوا اخذوا من ماله مع قول مالك واحمد
انه يؤخذ منهم العشر قال مالك وهذا اذا كان دخوله بامان ولم يشترط عليه اكثر من العشر
وان شرط عليه اكثر من العشر عند دخوله اخذ منه ومع قول الشافعي انه ان شرط عليه العشر
حال اخذه اخذ والا فلا ومن اصحابه من قال يؤخذ منه العشر وان لم يشترط ذلك فالاول والثالث
مفصل والثاني مشدد وكن لك قول اصحاب الشافعي هو مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
وكل ذلك راجع الى راي الامام ومن ذلك قول مالك ان الذمى اذا انتجر من بلد الى بلد
انه يؤخذ منه العشر كلما التجروا وانتجر في السنة مرارا وقال الشافعي الا ان يشترط وقال
ابو حنيفة واحمد يؤخذ من الذمى نصف العشر واعتبر ابو حنيفة واحمد النصاب في ذلك
فقال ابو حنيفة ونصابه في ذلك كنصاب مال المسلم وقا احمد النصاب في ذلك للحربي خمسة
دنانير وللذمى عشرة فالاول من اصل المسئلة فيه تشديد على الذمى والثاني مفصل والثالث
مخفف بنصف العشر وقول ابى حنيفة في النصاب مخفف وقول احمد فيه تشديد على الحربى

الخصم فلا بد له من ترجحان يترجم له عن الخصم وكذلك اتفقوا على ان كتاب القاضى الى القاضى
 في الحقوق المالية تجاوزه مقبول بخلاف كتابته اليه في الحدود والقصاص والنكاح والطلاق
 والمخلع فانه غير مقبول خلافا للمالك فان عنده يقبل كتاب القاضى في ذلك كله كما سيأتى توجيهه
 في مسائل الخلاف وعلى ان حكم الحاكم اذا حكم باجتهاده ثم بان له اجتهاده بقضيه ويخالفه
 فانه لا ينقض الاول وكذا اذا وقع حكم غيره فلم يرد فانه لا ينقضه واجمعوا على انه لا يجوز التحكيم
 احد في اقامة حد من حدود الله عز وجل كما سيأتى في الباب وانما يكون التحكيم في غير
 الحدود واتفقوا على انه اذا وصى اليه ولم يعلم بالوصية فهو وصى بخلاف الوكيل هذا ما وجدته
 من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة
 انه لا يجوز ان يولى القضاء من ليس من اهل الاجتهاد كالجاهل بطريق الاحكام مع قول
 ابى حنيفة انه يجوز تولية من ليس بمجتهد واختلف اصحابهم فمنهم من شرط الاجتهاد ومنهم
 اجازة ولاية العاقل وقالوا يقبل ويحكم قال ابن هبيرة في الايضاح والصحيح من هذه المسئلة
 ان من شرط الاجتهاد انما عني به ما كان عليه الناس في الحال الاول قبل استقرار مذاهب الائمة
 الاربعة التي اجتمعت الامة على ان كل واحد منها يجوز العمل به لانه مستند الى سنة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فالقاضى الان وان لم يكن من اهل الاجتهاد ولا تعيب في طلب الاحاد يثبت
 وانتقاد طريقها لكن عرف من نعمة الناطق بالشرعية عليه الصلوة والسلام ما لا يحتاج
 معه الى شروط الاجتهاد فان ذلك مما قد فرغ له منه وتعيب له فيه سواء وانتهى الامر من هؤلاء
 المجتهدين من الائمة على جميع حواه من بعدهم وانحصر الحق في اقاويلهم وتداولت العلوم وانتهى
 الامر من هؤلاء المجتهدين الى ما انضم فيه الحق وانما على القاضى الان ان يقضى بما ياخذة عنهم
 او عن واحد منهم فانه في معنى من كان اذا اجتهاده الى قول قاله وعلى ذلك فانه اذا خرج
 من خلافهم فترجى مواطن الاتفاق ما امكنه كان اخذ بالجزم عاملا لا الى وكذلك اذا قصد
 في مواطن الخلاف ترجى ما عليه الاكثر منهم والعمل بما قاله انجم هو دون الواحد فانه
 ياخذ بالجزم مع جواز عمله بقول الواحد لا اننى اكرهه ان يكون مقتصر في حكمه على اتباع
 من هب ابيه وشيخه مثلا فاذا حضر عنده خصمان وكان ما تشاجر فيه بما يقتضيه الائمة الثلاثة
 حكمه بخلافه تكيل بعرضي الخصم وكان الحاكم حنفيا وعلم ان مالكا والشافعي واحمد اتفقوا
 على جواز هذا التوكيل وان ابا حنيفة يمنعه فعلى جماجم عليه هؤلاء الثلاثة الى ما ذهب
 اليه ابو حنيفة بمفرده من غير ان يثبت عنده بالدليل ما قاله ولا اداه اليه اجتهاده فاني
 اخاف عليه من الله عز وجل ان يكون اتبع في ذلك هوا ولم يكن من الذين يستمعون القول فيتبعون
 احسنه وكذلك كان القاضى مالكيا واختصم اليه اثنان في سؤركلب فقضى بطهارته
 مع علمه بان الفقهاء كلهم قد قضوا بنجاسته وكذلك كان القاضى شافعيًا واختصم اليه
 اثنان في متروكة التسمية عراف قال احدهما هذا منعتي من بيع شاة مدكاة وقال اخرنا منعتي
 من بيع الميتة فقضى عليه بذهبه وهو يعلم ان الائمة الثلاثة على خلاف وكذلك كان القاضى

حنبليا فاختصم اليه اثنتان فقال احدهما لي عليه فقال الآخر كان له على مال ولكن قضيته
فقضى عليه بالبراءة مع علمه بان الائمة الثلاثة على خلافه فهذا وامثاله مما رجوا ان
يكون اقرب الى الخلاص وارجح في العمل ومقتضى هذا ان ولايات الاحكام في عصرنا هذا صحيحة
وانهم قد سدوا ثغرا من ثغور الاسلام فمأسده فرض كفاية قال ابن هبيرة ولو اهلته هذا القول
ولم اذكره ومشيت عليه الفقهاء من انه لا يصح ان يكون قاضيا الا من كان من اهل الاجتهاد
لحصل بذلك ضيق وحرج على الناس فان غالب شروط الاجتهاد الان قد فقدت في اكثر
القضاة وهذا كالحالة والتناقض لما فيه من تعطيل الاحكام وسد باب الحكم وذلك
غير مسلم بل الصحيح في هذه المسئلة ان ولاية الاحكام جائزة وان حكوماتهم صحيحة نافذة و
ان لم يكونوا مجتهدين والله اعلم انتهى كلام ابن هبيرة وهو كلام محرم ليرجع الى اصل المسئلة
فنقول ان الاول الذي شرط وجود الاجتهاد في القاضى مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
ترتيب الميزان ووجه الاول الجرى على قواعد اهل العصر الاول من السلف من وجوب كثرة المجتهدين
فيه ووجه الثاني الجرى على قواعد الخلف فكان المقلد لمن هب من مذاهب الائمة
المجتهدين الان قاسم مقام صاحب ذلك المذهب من الائمة الاربعة وكأنه واحد من الائمة
نقوله بقوله وتقيد به وبقواعده لا يخرج عنها كما اشار اليه ابن هبيرة والله اعلم ومن ذلك
قول الائمة الثلاثة انه لا يصح تولية المرأة القضاء مع قول ابى خيفة انه يصح ان تكون قاضية
في كل شئ تقبل فيه شهادة النساء وعنده ان شهادة النساء تقبل في كل شئ الا الحدود والجراح
فانها لا تقبل عنده ومع قول محمد بن جرير يصح ان تكون المرأة قاضية في كل شئ فالاول مشدد وعليه
جرى السلف والخلف والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى ترتيب الميزان
ووجه الاول ان القاضى نائب عن الامام الاعظم وقد اجمعوا على اشتراط ذكره ووجه الثاني
والثالث ان فصل الخصومات من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولم يشترطوا
في ذلك الذكورة فان المعول على الشريعة المطهرة الثابتة في الحكم على الحاكم بما وقد قال
صلى الله عليه وسلم لن يفلح قوم ولوا امرهم امراة قال ذلك لما ولي جماعة الملك كسرى ابنته
من بعده الملك وقد اجمع اهل الكشف على اشتراط الذكورة في كل داع الى الله ولم يبلغنا
ان احدا من نساء سلف الصالح تصدرت لتبوية المريدين ابد النقص النساء في الدرجة
وان ورد الكمال في بعضهن كسريو ابنت عمران واسية امرات فرعون فذلك كمال
بالنسبة للتقوى والدين لا بالنسبة للحكم بين الناس وتسلية لهم في مقامات الولاية
وغاية امر المرأة ان تكون عابدة زاهدة كرابعة العروية وبالحيلة فلا يعلم بعد عاشئة ترضى الله
عنها مجتهدة من جميع امهات المؤمنين ولا كاملة تلحق بالرجال والحمل لله رب العالمين
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان القضاء فرض من فروض الكفايات يجب على كل من تعين
عليه الدخول فيه اذ لم يوجد غيره مع قول احمد في اظهر رواياته انه ليس من فروض الكفايات
ولا يتعين الدخول فيه وان لم يوجد غيره فالاول مشدد في وجوب تولية القضاء بالشرط المذكور

والثاني مخفف في عدم وجوبه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني
انه من باب الامارة وقد هي الشارع عن طلبها لما فيها من عدم الخلاص والمشى فيها على الصراط
المستقيم فكان تركها من باب احتياط الانسان لدينه وقد ضيق السلف الصالح وجسوا وليوا
القضاء فما ولو رضوا به عنهم اجمعين ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة انه يكره القضاء في المسجد
ولكن لا يكره لمن يتعين عليه الدخول فيه وذلك ان لم يجد غيرهم مع قول مالك بالسنية وفي قول
الشافعي انه لو دخل المسجد للصلاة فحدث حكمة تحكم فيها فلا كراهة فالاول فيه تشديد في المنع
والثاني فيه حث على القضاء في المسجد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول الاتباع في نحو قوله صلى الله عليه وسلم جنبوا مساجدكم صبيانكم
وبيعكم وشراءكم وخصوصاً انكم انتم اذ كان عند نبي لا ينبغي التنازع ولو تغير رفع الصوت
فيه كما ورد فكيف يحضرة الله الخاصة في المسجد بل لو افاق شخص يرفع الصوت لم يضره ليله
الى الاذنب مع الله تعالى كما يعرف ذلك اهل حضرة الله تعالى من الاولياء ووجه الثاني انه من
باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيجوز فعله كما يجوز في الخطبة يوم الجمعة لكونه يخلص المظلوم
من الظالم ثم اذا رفع احد الخصمين صوته في المسجد فليس على القاضي الانهيه عن ذلك لا غير
فكل امام مشهود ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لا يجوز للقاضي ان يقضى بعله فيما شاهده من
الافعال الموجبة للمرد قبل القضاء بعده وما عله من حقوق الناس حكم فيه بما عله قبل
القضاء وبعده مع قول مالك واحمد انه لا يقضى بعله اصلاً وسواء في ذلك حقوق الله وحقوق العباد
ومع قول الشافعي في اظهر القولين انه يقضى بعله الا في حدود الله تعالى فالاول والثالث فيهما
تشديد على القاضي بالتفصيل الذي ذكره وتخفيف عليه كذلك في حكمه بما عله من
حقوق الناس والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه
لا يكره للقاضي ان يتولى البيع والشراء بنفسه مع قول الاشعة الثلاثة ان ذلك يكره له وطريقه
ان يوكل فالاول مخفف خاص بالاكار الذين لا يميلون عن طريق الحق بالمحاباة ولا يقبلون خفاً
والثاني مشدد خاص بالذين لا يقدر احد منهم يسوى بقلب بين الخصمين اذا كان احدهما محسناً
اليه بالمحبة والمحاباة في البيع والشراء ومنه يرد ذلك فكان التوكيل في البيع والشراء لهذا اولى فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد في احدي روايتيه انه تقبل
شهادة الرجل الواحد في الترجمة عن الخصم عند القاضي وفي التعريف بحاله وفي تادية رسالته
وفي الجرح والتعديل بل جوز ابو حنيفة ان يكون امرأة فجمعها كالرجل في ذلك كله مع قول
الشافعي واحمد في الرواية الاخرى انه لا يقبل في ذلك اقل من رجلين وبذلك قال مالك قال فان
كان الخصم في قرابة بهال قبل فيه عنده رجل وامرأتان وان كان يتعلق باحكام الابدان
لم يقبل فيه الا رجلان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تفصيل فرجع
الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول جعده من باب الرواية ووجه الثاني وما بعده جعله من باب الشهادة
ومعلوم انه يشترط فيها العادة غالباً ولم يجعل اليمين مع الشاهد كالشاهد ومن ذلك قول المحققين

من أصحاب الشافعي أن القاضى عزل نفسه ان عزل ان لم يتعين عليه وان تعين عليه لم يعزل
 في أصح الوجهين مع قول الماوردي أنه ان عزل نفسه بعد جازا أو غير عذر لم يعزل لكن لا يجوز أن
 يعزل نفسه إلا بعد إلام الإمام واستعفائه لأن صموكول يعمل بحرم عليه إضاعته وعلى الإمام أن
 يعفيه إذا وجد غيره فيتم عزله باستعفائه وإعفائه لا بإحدهما ولا يكون قوله عزلت نفسي عزلا
 لأن العزل يكون من المولى وهو لا يولى نفسه فلا يعزلها فالأول فيه تشديد على الناس وتخفيف
 على القاضى بالشط الذي ذكره فان فقد الشط كان فيه تشديد على القاضى في أصح الوجهين دون
 الوجه الآخر والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجه القولين ظاهر ومن ذلك قول
 أصحاب الشافعي ونقل عن النص أيضا أن القاضى لو فسق بشرقاب وحسن حاله لا يعود قاضيا
 عن غير تجديد ولاية بخلاف المجنون والاعمى إذا لا يصح فيها العود ومع قول المهر في
 كتاب الشافعي أن القاضى لو فسق وان عزل ثم تاب صار واليا النص عليه الشافعي لأن
 عدم صيرورته واليا يسد باب الأحكام إذا لا انسان لا ينفك غالبا من فعله أو يعصى بما يفتقر
 إلى مطالعة الإمام فحوز الحاجة ومع قول القاضى حسين أن حدثا لفسق للقاضى وإخر التوبة
 ان عزل وان عجل لا قلاء عن ذنبه وندم لم يعزل لأن انتفاء العصمة عنه فالأول فيه تشديد
 والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال ظاهر ومن ذلك
 قول أبي حنيفة أن الحاكم لا يحكم في الحدود والقصاص بالعدالة الظاهرة وإنما يحكم بعد سؤاله
 عن العدالة الباطنة قول واحد وأما ما عدا ذلك فلا يسأل إلا بعد أن يطعن الخصم في الشاهد
 فمضى طعن سأل وصحى لو يطعن لم يسأل فيسمع الشهادة ويكتفى بعد التهم في ظاهر أحوالهم
 مع قول مالك وأحمد في إحدى روايتيه والشافعي أن الحاكم لا يكتفى بظاهر العدالة بل يصبر عن
 الحكم حتى يعرف العدالة الباطنة سواء اطعن الخصم أم لم يطعن وسواء كانت الشهادة في حد
 أم غيره ومع قول أحمد في الرواية الأخرى أن الحاكم يكتفى بظاهر الإسلام ولا يسأل على الإطلاق فلا
 مفصل والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل من الأقوال
 الثلاثة وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الدعوى بالجرم المطلق
 تقبل مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايتيه أنها لا تقبل حتى
 يعين سبب الجرم ومع قول مالك أن كان الجارح عالما بما يوجب الجرم مبررا في عدالة قبل
 جرحه مطلقا وإن كان غير متصف بهذه الصفة لم يقبل إلا بتبيين السبب فالأول مشدد
 على الشهود وما ينشئ على رده شهادتهم والثاني فيه تخفيف عليهم والثالث مفصل فرجع الأمر إلى
 مرتبة الميزان ويصير حمل الأول على ما لم يكن محفوظ الظاهر مما تزوده الشهادة والثاني وما وافقه
 من قول مالك على من أحتمل حاله العدالة وعدمها فمثل هذا لا بد من تبين سبب الجرم لينظر
 فيه الحاكم فيرد أو يقبل ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يقبل جرح النساء وتعديلهن
 للرجال مع قول مالك والشافعي وأحمد في أظهر روايتيه أنه لا يدخل للنساء في ذلك فالأول
 مشدد على الشهود وما ينشئ على رده شهادتهم والثاني مخفف عليهم فجمع

الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المرأة قد يكون عالمة باحكام الجرح والتعديل بل ربما تكون اعرف من كثير من الرجال ووجه الثاني ان الجرح والتعديل يحتاج الى مخالطة شديدة لا يجانب من الرجال وهذا قل ان يتفق لامرأة ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد انه يكفي في العدالة بقول المزمكي فلان عدل رضى مع قول الشافعي ان ذلك لا يكفي حتى يقول هو عدل رضى لى وعلى ومع قول مالك ان كان المزمكي عالما باسباب العدالة قبل قوله في تزكيته فلان عدل رضى ولم يفتقر الى قوله على لى فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد و
 الثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حل الاول على العالم العظيم باسباب العدالة و
 الجرح الذي يحتاج لاموال الناس باصناعهم والثاني على من كان دونه في الاحتياط فان مثل هذا قد يتساهل في وصف الشاهد فاذا قال جل لى امرتفت الريبة وبذلك علم توجيه قوله ذلك ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لا يجوز للقاضي ان يقضى على غائب الا ان يحضر من يقوم مقامه من وكيل او وصى مع قول الاثمة الثلاثة انه يقضى على الغائب مطلقا واذا قضى الانسان بحق على غائب او صبي او مجنون فعند احمد لا يحتاج الى احواله وقال اصحاب الشافعي يحتاج الى تخليفه في اصر الوجهين فالاول مشدد على القاضي وعلى صاحب الدين مخفف عن المدين بالشروط الذي ذكره والثاني عكسه والاول من مسألة التخليف مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان صاحب الحق قد يكون الخن بجنته من الوكيل او الوصى ووجه الثاني انه قد يكون مثله ووجه الاول في مسألة التخليف الاكتفاء بالنقضاء وحمل المدعى على الصدق ووجه الثاني الاحتياط لاموال الناس ويصح حل الاول على اهل الخوف من الله والثاني على من كان بالصد من ذلك قلت وبني على ذلك مسألة في علم التوحيد وهي ان من قال يجوز القضاء على الغائب يجوز قياس الغائب على الشاهد في صفات البارى جل وعلا ويقول صفا الحق تعالى غيره لا عينه قياسا على الانسان فانه قد يسلب العلم والا بصار وجهه كامل ومن يقول لا يجوز القضاء على الغائب يجر هذا القياس ويقول صفات الحق تعالى عينه لا غيره لتباين صفات خلقه وعلى ذلك اهل الكشف حتى قال الشيخ حى الدين رحم الله الامام ابا حنيفة ووقاه كل خيفة حيث لم يقض على الغائب بشئ انتهى ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان كتاب القاضي الى القاضي غير مقبول في الحدود والقصاص والنكاح والطلاق والخلع مع قول مالك انه يقبل كتاب القاضي الى القاضي في ذلك كله فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط في اقامة الحدود والحقوق المتعلقة بالاصيات فلا يقدم على اقامة حد او الحكم بطلاق مثلا الا بعد تثبت وقد يكون الكتاب نزور على القاضي ووجه الثاني ان منصب القاضي ينذر فيه التدوير عليه ولولا انه غلب على ظنه انه خط ذلك القاضي حكمه بمقتضاه ويصح حل الثاني على ما اذا كان حامل الكتاب على مرضيا والاول على ما اذا كان بالصد من ذلك ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي واحمد انه لو كانت قاضيه بيان في بلد واحد لم يقبل قال البيهقي وهو الاظهر عندى وما حكاه الطحاوى في حقيقته

من انه يقبل انما هو من ذهب ابى يوسف وعلى عدم القبول فيحتاج الى اعادة البينة عند الاخر
بالحق لان ذلك لا يقبل الا في البلدان النائية فالاول مشدد لاستغناء القاضى عن المكاتب
بمشافهته بالمحاذرة او بسماع البينة منه والثاني الذى هو قول ابى يوسف مخفف اذ لا فرق في اخبار
القاضى بتلك القضية بين ان يكون في بلد واحد او بلدين لا يختلف ذلك بالقرب والبعد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ومالك في احدى روايتيه
ان صفة تادية الرسول كتاب القاضى الى القاضى ان يقول الشاهدان للمكتوب اليه بمشهد
ان هذا كتاب القاضى فلان قرأه علينا او قرئ علينا بحضوره مع قول مالك في الرواية الاخرى
انه يكفي قول الشاهدين هذا كتاب القاضى فلان المشهود عليه وبذلك قال ابو يوسف
رحمه الله فالاول فيه تشديد وهو محمول على حال من لا غوص له في معرفة الاحكام والثاني مخفف
وهو محمول على العالم بالاحكام التي يفترض اليها في الحكم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
مالك واحمد والشافعي في احد قوليه انه لو حكم رجلان رجلا من اهل الاجتهاد في شئ
وقالا له مرضينا بحكمك فاحكم علينا الزمهما العمل بحكمه مراد مالك واحمد ان وافق حكمه
راى قاضى البلد فينفذ ويمضيه قاضى البلد اذ ارفع اليه فان لم يوافق لم يراى حاكم البلد فلو كان
يبطله وان كان فيه خلا بين الاثمة مع قول الشافعي في القول الاخر انه لا يلزمهما العمل بحكمه الا
بتراضيهما بل ذلك منه كالفتوى ثم ان هذا الخلاف في مسألة التحكيم انما يعود الى الحكم في
الاصول واما النكاح واللعان والقتل والقصاص والحدود فلا يجوز ذلك فيها اجماعا فالاول مشدد
مع مراعاة الشرط الذي ذكره مالك واحمد والثاني فيه تخفيف بعدم الزامهما بما حكم
الحكم الا برضاهما فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر ومن ذلك
قول مالك ان الحاكم لو نسي ما حكم به فشهد عنده شاهدان انه حكم به قبلت شهادتهما
في حكمه بذلك مع قول ابى حنيفة والشافعي انه لا تقبل شهادتهما ولا يرجع الى قولهما حتى
يتذكرانه حكم به فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول ابى حنيفة والشافعي في احد قوليه واحمد ان القاضى لو قال في حال ولايته قضيت على فلان
بحق او بعد قبل منه ويستوفى الحق والحد مع قول مالك انه لا يقبل قوله حتى يشهد له
بذلك عدلان او عدل ومع قول الشافعي في القول الاخر كمن ذهب مالك فالاول مخفف والثاني
فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على القاضى العدل الضابط والثاني
على من كان بالصد من ذلك ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو قال بعد عزله
قضيت كذا في حال ولايتي لم يقبل منه من قبل احد انه يقبل منه فالاول فيه تشديد و
الثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على القاضى المعدوم
برقة الدين في غالب احواله والثاني على القاضى الدين الخير الذي يضرب به المثل في الضبط
ومن ذلك قول مالك واحمد والشافعي ان حكم الحاكم لا ينجز الا امر عاها هو عليه
في الباطن وانما ينفذ حكمه في الظاهر فقط فاذا دعى شخص على شخص حقا واقام شاهدين

بن لك فحكم الحاكم بشهادتهما فان كانا شهدا حقا وصدا فقد حل ذلك الشيء للمشهود له
 ظاهر او باطنا وان كانا شهدا زورا فقد ثبت ذلك الشيء للمشهود به في الظاهر بالحكم واما في الباطن
 اي فيما بينه وبين الله تعالى فهو على ملك المشهود عليه كما كان سواء كان ذلك في الخارج ام في
 الاموال مع قول ابي حنيفة ان حكم الحاكم اذا كان عقدا وشيئا يحيل الامر عما هو عليه وينفذ
 الحكم به ظاهر او باطنا فالاول مشدد وهو خاص باهل الامر والاحتياط والثاني مخفف
 وهو خاص بمن كان بالصد من ذلك فجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط للا
 والا بضاع وربما كان حكم الحاكم ببينة وظهرت زورا فلذلك نفذت ظاهرا
 فقط وايضا ذلك ان الشارع امرنا باجراء احكام الناس على الظاهر في هذه الدار كما اشار الى
 ذلك في حديث امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم و
 اموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله تعالى فانظر كيف رد امرهم في الباطن الى الله العالم
 بسرائرهم لان احدهم قد يقولها بلسانه ولا يعتقد ذلك بقلبه ووجه الثاني ان منصب
 الحاكم الشرعي محل ان ينتقض حكمه في الاخر لا في الشارعة في الدنيا ان يحكم باجتها ده
 فكان شرعا من الله تعالى ومعلوم ان لا ناسخ للاذن باجراء احكام الناس على الظاهر كما ان
 من المعلوم ايضا ان الحق تعالى لا يؤخذ من حكمه بامر شرعي ومراعاة قول من قال ان
 الحقيقة لا تخالف الشرعية ومن قال انها قد تخالفها كما بسطنا الكلام على ذلك في كتاب الاجوبة
 المرصية عن اشعة الفقهاء والصوفية فرحم الله الامام ابا حنيفة ما كان ادق نظره
 ومداركة مرضى الله عن بقية المجتهدين ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الوكالة تثبت بخبر
 الواحد ولا تثبت عزل الوكيل الا بعزل او مستودين مع قول الاشعة الثلاثة انه يشترط في ثبوت
 الوكالة والعزل شاهدان عدلان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ويصح حمل الاول
 على من يوثق بقوله كل ذلك الوثوق والثاني على من كان بالصد من ذلك فلا يوثق بخبره او
 شهادته وحده والله اعلم

باب القسمة

اتفق الاثمة على جواز القسمة اذا شركاء قد تضرروا بالمشاركة هذا ما وجدته من مسائل
 الاتفاق واما ما اختلف فيه فمن ذلك قول مالك ان القسمة افرازان تساوت الاعيان
 والصفات فيم يزحق كل من الشريكين من حق صاحبه حق يجوز لكل من الشريكين ان يبيع
 حصته مع قول ابي حنيفة والثاني ان القسمة بمعنى البيع لكن فيما يتفاوت كالشباب
 والعقد اما فيما لا يتفاوت فهو افرازان كما لم يلا تهم لوزونات والمعدودات من الجوز والبض وبه
 قال احمد وينبغي على القولين ان من قال انها افرازان يجوز قسمة الثمار التي يجري فيها الربا بالخرص
 ومن قال انها بيع بمنع جواز ذلك فالاول مفصل والثاني كذلك وكل منهما وجه الى التخفيف
 ووجه الى التشديد فجمع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة
 يوثق المدين عند الشريكين بالقسمة وكان فيها ضرر على الاخر فان كان الطال بالقسمة منها المتضرر

بالقسمة لم يقسم وان كان الطالب لها هو المنتفع بها اخبر المنتفع منها عليها مع قول مالك انه
يجوز المنتفع على القسمة بكل حال ومع قول اصحاب الشافعي انه ان كان الطالب هو المنتفع باجره
احص الوجهين ومع قول احمد انه لا يقسم بل يباع ويقسم ثمنه فالاول مفصل والثاني مشدد
والثالث مفصل والرابع مخفف بترك القسمة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه
الاقوال الاربعة ظاهر لا تخفى على الفطن ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك في احري روايتيه
ان اجرة القاسم على قدر الرأس المقتسمين لا على الانصبا^{قوله} مع قول مالك في الرواية الاخرى
والشافعي احمد على قدر الانصبا^{قوله} ثم هل هي على الطالب خاصة او عليه وعلى المطلوب
منه قال ابو حنيفة بالاول وقال مالك والشافعي واصحاب احمد انها على الجميع فالقول
ما بين مشدد من وجه ومخفف من وجه وعكسه كما ترى فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لا تصح القسمة في الرقيق بين جماعة اذا طلبها احد منهم مع قول
بقية الائمة انها تصح القسمة فيه كما يقسم سائر الحيوانات بالتعديل والقرعة ان تساوت
الاعيان والصفات فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم

كتاب الدعوى والبيئات

اتفق الائمة على انه اذا ادعى رجل في بلد آخر فيه حاكم وطلب حضارة الى البلد الذي
فيه المدعى لا يجاب سؤاله وعلى ان الحاكم يسمع دعوى الحاضر وبيئته على الغائب وعلى انه لو
تنازع اثنتان في حائط بين ملكيهما غير متصل ببناء احدهما اتصال البيئتين جعل بينهما وان
كان لاحدهما عليه جذوع قدم على الآخر وعلى انه لو كان على يد انسان غلام عاقل بالغ وادعى
انه عبده فكن به فالقول قول المكذب يمينه انه حروان كان الغلام طفلا صغيرا لم يزل
فالقول قول صاحب البيدة فان ادعى رجل نسبه لم يقبل البيينة واتفقوا على انه اذا ثبت الحق
على حاضر بعدلين يحكم به ولا يخلف المدعى مع شاهديه واتفقوا على ان البيينة على المدعى
واليمين على من انكر هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول
ابى حنيفة لو ادعى رجل على رجل آخر في بلد لا حاكم فيه وطلب حضارة منه لم يلزمه الحضور
الا ان يكون بينهما مسافة يرجع منها في يومه الى بلده مع قول الشافعي واحمد انه يجضره
الحاكم سواء قربت المسافة ام بعدت فالاول مخفف على المدعى عليه مشدد على المدعى بالشرط
الذي ذكره والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على اكابر الناس الذين
يشق عليهم الحضور من تلك البلد قياسا على المرضى وغيرهم من اصحاب الاعذار كما يحمل
الثاني على من لا يشق عليه ذلك ومن ذلك قول ابى حنيفة ان الحاكم لا يحكم بالبيينة على
غائب ولا على من هرب قبل الحكم وله^{الاشارة} البيينة ولكن ياتي من عند القاضي
ثلاثة الى بابه يدعونه الى الحكم فاد^{الاشارة} الا فقه عليه بابه وحكي عن ابى يوسف انه يحكم
عليه وقال ابو حنيفة لا يحكم على غائب بحال الا ان يتعلق الحكم بالحاضر مثل ان يكون
الغائب وكهلا او يكون جماعة شركاء في شيء فيدعى على احدهم وهو حاضر

فيحكم عليه وعلى الغائب وقال مالك يحكم على الغائب للحاضر اذا قام الحاضر بالبينة وسأل الحكم له وقال الشافعي يحكم على الغائب اذا قامت البينة للمدعي على الاطلاق وبه قال احمد في احاديث روايته فالاول مخفف على الغائب مشدد على المدعي بالشرط الذي ذكره والثاني مشدد على الغائب بالشرط الذي ذكره والثالث مشدد عليه على الاطلاق فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه من قال انه لا يقضي على الغائب العمل بالاحتياط فقد يلحق بحتة ويتبين للحاكم انه مظلوم لو كان حاضرا ووجه من قال يحكم عليه ان البينة كافية للحاكم قائم مقام حضوره فان الذي تشهد به البينة في غيبته هو الذي تشهد به عليه في حضوره ومن ذلك قول مالك والشافعي في الاصح من مذهبه ان البينة اذا قامت على غائب او صبي او مجنون فلا بد من تخليف المدعي مع البينة وعن احمد وايتان احدهما يحلف الثانية لا يحلف فالاول فيه تشديد وعمل بالاحتياط للغائب والصبي والمجنون والثاني فيه تخفيف من جهة الرواية الثانية لاجل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل من قال يحلف المدعي مع البينة على ما اذا كان في البينة مقال ولم يثبت والثاني على البينة العادة كالعلماء والصلحاء ومن ذلك قول ابي حنيفة لو مات رجل وخلف ابنا مسلما وابنا نصرانيا فادعى كل واحد منهما انه مات على دينه وانه يرثه او مات من عرف انه كان نصرانيا وشهدت بدينه انه اسلم قبل موته وشهدت اخرى انه على الكفر انه يقدم بدينه الاسلام مع قولنا لشافعي في احد قوليه ان البيعتين يتعارضان فيسقطان ويصير كأن لا بينة فيحلف النصراني ويقضي له ومع قوله الاخرهما يستعملان فيقرع بينهما ويعزل ويصل عليه ويدفن في مقابر المسلمين فالاول وبه قال احمد يزرع ثبوت الاسلام والثاني يزرع ثبوت الكفر وبقية الاقوال ظاهرة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو قال لا بينة لي او كل بينة لي زورتم اقام بينة قيل مع قول احمد انها لا تقبل فالاول فيه تخفيف على المدعي لاحتمال انه قال في حال غضب او غفلة والثاني فيه تشديد عليه ولا عذر لمن اقر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد في احدي وايتته ان بينة الخارج مقدمة على بينة صاحب اليد في الملك المطلقة دون المضاف الى سلب لا ينكره كالتسليم من الثياب التي لا تسلم الامرة والحدرة والنساء الذي لا يتكره فان بينة صاحب اليد تقدم حيثما اذا ارخا فان كان صاحب اليد سبق تاريخا قدم ايضا مع قول مالك والشافعي ان بينة صاحب اليد مقدم على الاطلاق فالاول مشدد على صاحب اليد بالتفصيل الذي ذكره والثاني مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان البينة من الخارج قد تكون اقوى من وضع اليد لانه مأكول واضع اليد على شيء يكون بحق ووجه الثاني عكسه وماكل بينة تكون صادقة ويصح حمل قول مالك والشافعي والثاني على من كان بالصدر من ذلك ويصح الحمل بالعكس ايضا اذا كان صاحب اليد من اهل الدين والورع دون غيرهم فالحاكم يجر الامر في ذلك ويحكم بما يراه ابرأ من ماله اولئك مائة الخصمين او احد هسا وهو مع ذلك على شفير النار نسال الله للطفه ومن ذلك قول الائمة الثلاثة اذا

تعارضت بينتان واحدهما اشهر عدالة لم ترجح بذلك مع قول مالك انها ترجح به فالاول فيه
تشديد على اشهر البينتين والثاني مخفف عليهما فرجع الامر الى مرتبة الميزان والمدراس على
ما يقوم عند الحاكم ومن ذلك قول ابي حنيفة لو ادعى رجل شيئا في يد انسان وتعارضت
البينتان لم يسقط بل يقسم ذلك الشيء بينهما مع قول مالك انها يمتحانان ويقسم ذلك بينهما
فان حلف أحدهما ونكل الآخر قضى للمخالف دون الناكل ومع قول الشافعي في احد قوليه انهما
يسقطان معا لا ولم يكن بينة فالاول فيه تشديد على صاحب اليد باخراج نصف ما يبره للخارج
وكذلك القول في الثاني واما الثالث فظاهر لعدم ما يترجح به الحكم فان شاء الحاكم قسم وان شاء
اقرع وان شاء توقف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لو ادعى
شخص انه تزوج امرأة تزوجا صحيحا سمعت دعواه من غير ذكر شروط الصحة مع قول الشافعي
واحمد انه ليس للحاكم سماع دعواه الا بعد ذكر شروط الصحة التي تقتصر صحة النكاح اليها وهوان
يقول تزوجتها بولي مرشد وشاهدي عدل ورضاها ان كان يشترط فالاول مخفف على المدعي
والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على من عرف بالدين
والوسعة والعلم والثاني على من كان بالصد من ذلك ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو نكل
المدعي عليه عن اليمين لا ترد بل يقضى بالنكاح مع قول احمد انها ترد ويقضى بالنكاح ومع قول
مالك انها ترد ويقضى على المدعي عليه بنكوله فيما ثبت بشاهد ويمين او شاهد وامرأتين ومع
قول الشافعي انه ترد اليمين على المدعي ويقضى على المدعي عليه بنكوله في جميع الاشياء فالاثمة
ما بين مشددة في شيء ومخفف في آخر كما ترى فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة
لا تغلظ اليمين بالزمان ولا بالمكان مع قول مالك والشافعي واحمد في حديث روايته انها تغلظ
فيها فالاول مخفف والثاني مشددة ويصح حمل من قال بالتغليظ على اهل الربيعة ومن قال بالتخفيف
على اهل الدين والصدق ومن ذلك قول ابي حنيفة لو شهد عدلان على رجل بانه اعتق عبده
فانكر السيد لم تصح الشهادة مع قول الاثمة الثلاثة انه يحكم بعقده فالاول مخفف على السيد والثاني
مشددة عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة حق الادعي ووجه الثاني
مراعاة حق الله تعالى وهنا اسرار لا تشرط في كتاب ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو
اختلف الزوجان في متاع البيت الذي يسكنانه ويدهما عليه ثابتة ولا بينة فما كان في يدهما
مشاهد فهو لها وما كان في يدهما من طريق الحكم فاصح للرجال فهو للرجل والقول قوله
وه اصح للنساء فهو للمرأة والقول قولها فيه وما كان يصح لها فهو لها
فهو للباقي منهما مع قول مالك ان كل ما يصح لكاهنه
ومع قول احمد ان كان المتنازع فيه
فيه وان كان مما يصح للنساء كالمقانع
لها كان بينهما بعد الوفاة ثم لا فرق بين ان يده
الحكم وكذا الحكم في اختلاف ورثتهما فالقول

ان القول قول المرأة فيما جرت العادة انه قد رجعها ومثلها فالاول مفصل والثاني مشدد
على المرأة والثالث ظاهر لعدم وجود مرجح والرابع مفصل في غاية التحقيق والوضوح و
الخاص مشدد على الزوج فقد يكون ما ادعاه من جهازها هو له وكان عنده كالعسرية تان جها
موافقة سامحها به والا اخذ منها كما هو مشاهد في كثير من الناس اليوم فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو كان لشخص دين على اخو بجدة اياه وقدر له
على مال فله ان ياخذ منه مقداره دينه بغير اذنه لكن من جنس ماله مع قول مالك في احدى
رواياته انه ان لم يكن على غريمه غير دينه فله ان يسترق حقه بغير اذنه وان كان عليه غير دينه
استوفى بقدر حقه بالمقاصصة ورد ما فضل ومع قول مالك في الرواية الاخرى وهي من هب
احمد انه لا ياخذ الا باذنه وان كان عليه غير دينه استوفى سواء كان باقلا ما عليه ام مانعا
وسواء كان له على حقه بينة ام لم يكن وسواء كان من جنس حقه ام لم يكن ومع قول الشافعي
ان له ان ياخذ ذلك مطلقا بغير اذنه وكذا لو كان له عليه بينة وامكنه الاخذ بالحكم فالاصح
من مذهبه جواز الاخذ ولو كان مقربا ولكنه يمنع الحق بسلطانه فله الاخذ فالاول مخفف
على صاحب الدين في استيفاء حقه من الجاحد بشرطه والثاني مفصل والثالث مشدد عليه باشتراط
الاذن له في الاخذ مخفف عليه من حيث جواز الاخذ وان كان على الجاحدين اثنان والرابع مخفف
مطلقا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ودجوه الاقوال ظاهرة لان الاخذ فيها كلها بطريق
شرعي وتسمى ببسطة الظفر ولكن لا يخفى ان الاخذ باذنه اولى لاحتمال ان يكون ذلك المال
ليس هو كماله بقربيه وقوعه في جحد الحق المذكور فان من جحد الحق الذي عليه
مع العلم فلا يعد منه ان يضع يده على مال الغير بغير طريق شرعي والله اعلم

كتاب الشهادات

اتفق الاثمة على ان الشهادة شرط في النكاح وامساك العقد كالبيع فلا تشترط الشهادة فيها
اتفقوا على ان التامضي ليس له تلقين الشهود بل يسمع ما يقولون وعلى ان النساء لا يقبلن في الحد
والقصاص وانهن يقبلن منفردات فيما لا يطلع عليه الرجال عابدا وعلى ان اللعب بالشطرنج مكروه
اتفقوا على انه لا يصح الحكم بالسنة واليمين بما عدا الاموال وحقوقها وعلى ان شهود الفرع اذا زكيا
اشهود الاصل عدلاهما وتفقوا عليهما ولم يذكرا اسميهما ونسبهما للقاضي لا يقبل شهادتهما
ادتهما خائف الا من جرب الطبرك فانه اجاز ذلك مثل ان يقولوا نشهد ان رجلا عدلا
سدا فلان فلان له على الف درهم واتفقوا على انه لا تجوز شهادته
لا يمنع شهادة شهود الاصل وكذلك اتفقوا على
كم الذي حكم بشهادتهما فيه
ما وجدته من مسائل الاتفاق واما
يثبت بشهادة رجل وامرأتين عند
لك وبه قال احمد في ظاهر روايته فالاول

فالأول فيه تخفيف على المدعى والثاني بالعكس فقد افق بعضهم بعدم قبول شهادة بنى واثل على بنى حرام وعكسه وخالفه في ذلك اهل عصره فليتأمل ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك لا تقبل شهادة الوالد لولده وعكسه مع قول الشافعي انه لا يجوز شهادة الوالد بن من الطرفين للمولودين ولا شهادة المولودين للوالدين الذكور والانات سواء بعد واثم قريبا ومع قول احمد في احادي رواياته تقبل شهادة الابن لابييه ولا تقبل شهادة الاب لابنه ومع قوله في الرواية الاخرى انه تقبل شهادة كل منهما لصاحبه ما لم تجز اليه نفعا في الغالب وله رواية اخرى كالجماعة وما شهادة كل منهما على صاحبه فمقبولة عند الجميع الا ما يروى عن الشافعي انه قال لا تروى شهادة الولد على والده في القصاص والمحدود ولا تهامة في الميراث فالعلماء مابين مخفف ومشدد كما ترى فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه تقبل شهادة الاخ لاخيه والصديق لصديقه مع قول انها لا تقبل فالاول فيه تخفيف على الناس لتقص شفقة الاخوة والاصدقاء ومحبتهم عن شفقة الوالد والولد ومحبتهم فلا تحمل تلك المحبة الشفقة الضعيفة على ان يشهد لاخيه او صديقه باطلا بخلاف الوالد والولد كما هو مشاهد والثاني فيه تشدد على الناس اذ لا يخلوا احدهم غالبا من صديق او اخر فربما لم يكن حاضر ذلك العقد الا ذلك الاحد والصديق فاذا لم يقبلها ضاع حقه ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا تقبل شهادة احد الزوجين للاخر مع قول الشافعي انها تقبل فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول بالاحتياط فقد تغلب الشهوة على احدهما فيرضى خاطره بشهادة الزور ووجه الثاني ندرة وقوع مثل ذلك ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي انه تقبل شهادة اهل الاهراء والبدع اذا كانوا متجنبين للكذب الا الخطابية وهم قوم من الرافضة يصدقون من حلف لهم ان له على فلان كذا فيشهدون له بذلك مع قول مالك واحمد انه لا تقبل شهادتهم على الإطلاق فالاول فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي انه تقبل شهادة البدوي على القروي اذا كان عدو للبدوي في كل شيء مع قول احمد انها لا تقبل مطلقا ومع قول مالك انها تقبل في الجراح والقتل خاصة ولا تقبل فيما عدا ذلك من الحقوق التي يمكن اشهاد الحاضر فيها الا ان يكون تحملها في البادية فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان من تعينت عليه الشهادة لم يجز له اخذ الاجرة علمها ومن لم تعين عليه جاز له اخذ الاجرة الا على وجه الشافعي ومن ذلك قول مالك في المشهور عنه ان الشهادة على الشهادة جائزة في كل شيء من حقوق الله تعالى وحقوق الادميين سواء كان ذلك في حد او مال او قصاص مع قول ابى حنيفة انها تقبل في حقوق الادميين سوى القصاص ومع قول الشافعي في اظهر قوليها انها تقبل في حقوق الله عز وجل كحد الزنا والسرقة والشرب فالاول مخفف والثاني مفصل والثالث فيه تخفيف على اليهود وتسد يد على المحدود فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة يجوز

ان يكون من شهود الفرع ثلثاء مع قول مالك واحد انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد
فيما مر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز ان يشهد اثنان كل واحد
على شاهد من شهود شاهدي الاصل ربه قال الشافعي في اظهر قولي به والقول الثاني
بهر ان يكونوا اربعة فيكون على كل شاهد من شهود الاصل شاهدان فالاول فيه تخفيف
والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك وابي حنيفة والشافعي
في القياس واحد انه لو شهد شاهدان بال ثم رجعا بعد الحكم به فعليهما الغرم مع قول لشافعي
في الجديد انه لا شيء عليهما فالاول فيه تشديد على الشهود والثاني مخفف عليهما فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ووجه الاول تاديب الشهود لياخذوا حذرهم في المستقبل فلا يشهدون الا عن
يقين ووجه الثاني ان المدعي على الحكم لا عليهما ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الحاكم
اذا حكم بشهادة فاسقين ثم علم حالهما بعد الحكم لم ينقض حكمه مع قول مالك واحمد والشافعي
في احد قولي به انه ينقض حكمه فالاول مخفف على الحاكم والثاني مشدد عليه والعمل به احوط
للدين فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لا تغزير على شاهد
الزور وانما يوقف في قومه ويقال لهم انه شاهد زور مع قول الائمة الثلاثة انه يغزير ويوقف
في قومه فيعرفون انه شاهد زور وذلك فقال وبشتهر في المساجد والاسواق ومجامع الناس
فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من القولين وجه
وليصح حمل الاول على من لم يعتد الزور والثاني على من تكرر منه والله اعلم

ذلك قول أبي حنيفة انه لو اعتق عبده في مرضه ولا مال له غيرهم ولم يخرج الورثة بجميع العتق
عتق من كل عبد ثلثه فقط ويستسعى في الباقي مع قول الائمة الثلاثة انه يعتق الثلث بالقرعة
فالاول فيه راحة التشديد بالسعاية في الباقي والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وكل من القولين وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لو اعتق عبدا من عبدة
لا بعينه فله ان يخرج ايهما شاء مع قول مالك واحمد انه يخرج احدهم بالقرعة فالاول فيه تخفيف
على السيد والثاني فيه تشديد عليه بالقرعة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان السيد
يحسن بالعتق فله التفضيل بين عبده لعدم وجوب حق احد منهم عليه ومعلوم ان القرعة
انما شرعت خوفا من ان يأخذ الا غبط نفسه ويعطي اخاه الامر الا لا كذا الحكم في حق السيد
مع عبده ومن هنا علم توجيه القول الثاني ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو اعتق
عبدا في مرض موته ولا مال له غيره وعليه دين يستغرقه استسعى العبد في قيمته فاذا اداها
صار حرا مع قول الائمة الثلاثة انه لا يتفد العتق فالاول مخفف على العبد الطالب للعتق
والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول المبادرة من السيد الى عتق
نفسه وجميع اعضائه من النار كما ورد وجه الثاني المبادرة الى رضاء الدين الذي يعوق صوابه
عن دخول الجنة حتى يوفيه لأصحابه فانه ليس في الآخرة أصعب على العبد من الدين وقد رأى
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الأسراء قواما في صندوق من نادر مطبقة عليهم فقال يا اخي
جبريل من هؤلاء فقال هؤلاء قوام ماتوا في أعناقهم اموال الناس لا يجدون لها وفاء
فكل من القولين وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة لو قال لعبد الذي هو أكبر منه سنا انت
والذي عتق ولا يثبت نسبه مع قول الائمة الثلاثة انه لا يعتق بذلك فالاول مشدد بخصوص
العتق والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول نشوف الشارح الى حصول العتق
من ريق الخلق ورجوعه الى ريق الحق تعالى المالك الحقيقي ووجه الثاني حمل ذلك على انه
اراد بذلك ملاحظة العبد كما يقول الأب الشفيق أو الأم الشفيقة لولدها ما هو كذا يا ابني وايضا
فان كون العبد في ريق الخلق اقل مواخاة من كان في ريق الحق لانه مأكلا احد يعرف اداب
العبودية لله تعالى فكان سيده الادعي كاللحجاب عليه وهو من خلف ذلك انجاب فكان له
راية العز بذكره فلكل من الائمة في هذه المسئلة مشهد ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو
قال لرقيقه انت لله ووري بذلك العتق لم يعتق مع قول الائمة الثلاثة انه يعتق فالاول
مخفف على السيد بترك العتق والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل منهما وجه ومن
ذلك قول الائمة الاربعة انه لو قال لعبد الذي هو أصغر منه سنا يا ولدي عتقك الا في قول
للشافعي وصححه بعض اصحابه واختار انه ان قصد المرأة لم يعتق والقول بان من الممسك عبدا
كالقول في مسئلة ما اذا كان العبد أكبر منه سنا الساقطة فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وله قول مالك ان من ملك ابنيه أو اولاده أو احد ابويه أو احد اولاده أو احد ابويه أو احد اولاده
عتقوا عليه بنفس الملك وكذلك القول عند غيره من ائمة الا في قول الامام ابو حنيفة

كتاب الميزان الشعرانية المداخلة لجميع اقوال المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية وتوجيه
اقوالهم وقد حاولت اجمع بين اقوال الائمة ومقلديهم وتوجيه كل منها جدي ليجتمع الاخوان من
مقلدي الائمة الاربعة بين اعتقادهم بالجنان وقولهم باللسان ان سائر ائمة المسلمين على هدى
من ربهم ايماناً وتسليماً ان لم يصلوا الى ذلك نظر واستدلالاً كما مر بيانه في الخطبة ويفوزوا باخذ
الائمة المجتهدين بيدهم في احوال يوم القيمة فكل مجتهد رآه هناك يتبسم في وجهه ويأخذ بيده
بخلاف من كان بالصد من ذلك فانه ربما نظر الائمة اليه نظر الغضب لسواد به معهم وتعصبه
عليهم بحق وان كان الائمة كلهم متاديين مع بعضهم بعضاً مع تفاوتهم في العلم فكيف بمن هو عامي
بالنظر اليهم وقد ارسل الامام الليث بن سعد رضي الله عنه سؤالاً لامام مالك بالمدينة يسأله عن
مسئلة فامرسل يقول له اما بعد فانك يا اخي امام هدى وحكم الله تعالى في هذه المسئلة ما قام
عندك فيها انتهى فاعلموا ذلك ايها الاخوان والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته والحمد لله رب
العالمين ولنشرع في ذكر الخاتمة الموعودة بذكرها في الخطبة فنقول وبالله التوفيق خاتمة
في بيان نبذة صلحة تتعلق باسرار احكام الشريعة تناسب الميزان في النقاساة من كلام شيخنا
العارف بالله تعالى سيدي علي الخواص رضي الله عنه يطلع الناظر فيها على سبب مشروعية
جميع التكليف في سائر الاعصار وانها كلها كال كفارة لاكلة التي اكلها ابونا ادم عليه الصلوة
والسلام من الشجرة فكما ردت الميزان جميع مذهب المجتهدين ومقلديهم الى مرتبة الشريعة
كما تقدم كذلك ردت هذه الخاتمة جميع ابواب الفقه وما فيها من الاحكام الى الاكلة التي
اكلها ابونا ادم عليه الصلوة والسلام من الشجرة التي هي مظهر ما يقع من بنية بعد بحكم
القبضتين لا مظهر ما يقع منه ادم من بنية المعصية من الذنوب فافهم وقد سالت شيخنا المذكور
مرة عن سبب مشروعية جميع التكليف مع ان الله تعالى غني عن العالمين وعن عباداتهم فقال
رضي الله عنه سبب تمام التوبة لبني ادم اذا وقعوا فيما نهى الله تعالى عنه فكانت جميع التكليف
والاداب التي كلف الله تعالى بها اولاده كال كفارة لهم فقلت له ان من بنية من لا يجوز
عليه الوقوع في المخالفات فقال ان كان هناك مخالفة فهي كفارة والا فهي رفع درجات
كما هي في حق الانبياء عليهم الصلوة والسلام فقلت له فاذا كان رفع درجات في حق
الانبياء فما المراد بقوله تعالى وعصى ادم ربه فعوى فقال اعلم يا ولدي ان ما قصه الله تعالى
عن الانبياء من معصية والخطيئة انها هو على سبيل المجاز لان احداً منهم لم يخرج عن
حضرة الاحسان في لحظة من ايامها وتلك حضرة مشاهدة للخلق جل وعلا فلا يطمح احد فيها
عصياناً وانما يقع العصيان ممن يحجب عن شهوده تعالى فيسمى معاصي الانبياء وخطاياهم
كلها صوراً يتنالا حقيقية ليصير لهم الامام باقامة المعاذير لقولهم بالظنا اذا وقعوا في مخالفة
ويصير احدهم يعرف كيفية تعليم قوله الله تعالى بالتوبة والاستغفار اذا وقعوا في المخالفات
ويصير احدهم يعرف مقدار الهجر كما يعرف مقدار الوصل وعكسه اذا الشئ لا يعرف الا بضده
قال واوضح لك يا ولدي ذلك فاقول مثال واقعة السيد ادم عليه الصلوة والسلام مثال ذلك

مطاع قال يا اهل حضرة الخاصة اني اريد ان احديث امر في الوجوه وانزل كتابا وارسل
رسلا بامر واعي واجعل لمن اطعمهم داما تسمى الجنة ولمن عصاهم داما تسمى الناس واخرج من ظهر
عبدى ادم ذرية يعصرون الارض واوجه اليهم التكليف بعد ان اقدر عليه الاكل من شجرة
وبعد انما هاهنا عن القرب منها ظاهرا ثم اقيم عليه وعلى ذريته الذين عصوا الجنة مجازل صوريا
وعلى ذريته الذين لم يعصوا حقيقة لا مجازا ثم اخرجهم من تلك الجنة التي اكل فيها من الشجرة الى
ولا اخرى انزل منها في الدوحة تسمى الدنيا واجعل كمال مقامه فيها فمن طلب ان يكون مكان ادم
فليقدم فما انجز احد من اهل الحضرة ان يتقدم لذلك غير السيد ادم فانه تقدم وقال انا لها
انا لها طلبا لتقيد قضاء الله تعالى وقدره في عبادته فمن كان حاضرا المجلس هذا لا تفاق لم يحكم
على ادم بالمعصية المخالصة وانما يحكم له بطاعة ربه في ذلك عكس من كان غائبا عن هذا المجلس
فانه يحكم عليه بالعصيان ولا بد كما هي حضرة المحجوبين من اولاد ادم فكان ذلك من اكبر المصالح
لهم ليقعوا في قضاء الله وقدره تارة المعصية فظهر وحله وعفوه وتارة بالطاعة فيظهر
كرمه ومجده فكان ادم عليه الصلوة والسلام تحمل عن اولاد المحجوبين بذلك البكاء الصوري
الذي وقع منه وكثرة الحزن غالبا ما كان يقع فيه اولاده الذين يتعدون حدود الله وكانه
فتح بواقعة باب المغفرة لا ولاده اذ لا بد للقبضة من فائمه يفتحها بحكم القضاء والقدر ليرتب
على ذلك الحدود في الدنيا والاخرة فعديان لك يا اخي ان جميع التكاليف التي شرعها الله تعالى
في الدنيا انما كانت في مقابلة اكل ادم من الشجرة صورة فاما من اولاده احد الا وقد عصى ادهم
بمعصية او بمكره او بخلاف الاولي صاعد الانبياء عليهم الصلوة والسلام فهي اى جميع
التكاليف لبنية الذين لم يعصوا امار فرج درجاة او كفارة لذنوب وقوافيه او عقوبة لهم كالحدود
التي ادب الله تعالى بها عباد الله انتهى وسمعت سيدنا عليا الخواص رحمه الله يقول كان جميع ما وقع
من ادم عليه الصلوة والسلام من مسمى المعصية كالطاعة لله عز وجل فان الله تعالى كان راضيا
عنه حال اكله من الشجرة كرضاه عنه حال كونه في الصلوة على حد سواء ومن قال في ابيه
غير ذلك فيما سأل على حال بني ادم فعليه الخزي من عهده يوم القيمة وانما قال ربنا ظلمنا
انفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين يعني معاش اولادى الذين يعصون امر الله فكانه
بذلك كان مستغفرا عنهم لا عن نفسه هو وكالشافعيهم عند ربه وجميع ما وقع له من تظاثر
التابع والشياطين من راسه وبيد ربه والبكاء والندم كان صوريا لينقل ذلك عنه الى بنيه الذين
لم يكونوا موجودين حال نزوله الى الارض قال وانما اخذته البطنة بعد اكله من الشجرة ليتذكر
بذلك صورة ما يقع فيه بنوه فيستغفر الله تعالى لهم كما بال او تنوط وقد جاءت بشرى يعقوب
محمد صلى الله عليه وسلم بطلب المغفرة كلما حرج الانسان من بيت الخلاء وكذلك حدث في حواء
زيادة على البطنة ما يقع لها ولبناتها من الحيض في كل شهر ليتذكر بذلك معاصي بناتها فتستغفر
لهن وانما نزلت على ادم بالحيض في كل شهر لانها وقعت في صورة التزين لادم في اكله من الشجرة
حتى اكل ولكونها ايضا هي التي قطعت النمرة من شجرة التين واعطتها لادم ولا شك ان

من يأتي المخالفة وهو مظهر الاستحسانه ذلك اعظم في صورة الذنب من يأتي المخالفة ناسيا
تعالى ولقد عهدنا الى ادم من قبل فنتى ولم نجد له عزما لا سيما وقد حلف له ابليس انه من
النصحين وقد بلغنا ان بعض العارفين اجتمع بابليس فقال كيف جلفت لادم انك له من الناصحين
وانت تكذب فقال فما اصنع لما رايت قضاء الله لا مرد له ولم يرب قلوب الانبياء ساجدة ساء
من خطور الفواحش معظمة الله تعالى كل التعظيم حلفت له بمعبود الذي يعرفه هو بثبوت
وتحليله في ذهنه وتعالى الله في علو ذاته وجلاله من كل ما يخطر بالبال من صفات التعظيم له
فما حلفت له الا بالمعبود الذي يتخيل به لا بالذي ليس كمثله شيء انتهى ثم اعلم يا اخي ان الجنة التي
كان فيها ادم ليست بالجنة الكبرى المدخرة في علم الله تعالى كما قد يتبادر الى الازهان وانما
جنة البرزخ التي فوق جبل الياقوت كما قاله اهل الكشف قالوا ان الجنة الكبرى انما يدخلها
الناس بعد الموت والحساب ومجاورة الصراط قالوا وهذه الجنة هي التي يفتح من قبل المؤمنين له طاقة
منها ينظر اليها ويتنعم بها فيها من قبره وكذلك القول في النار التي ترى في الدنيا في المنام او من
طريق الكشف هي النار البرزخ قالوا هي التي راي فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر
بن الحارث الذي سبب السواك وراى فيها المرأة التي حبست الهرة حتى ماتت قالوا هي التي وقع لادم
فيها الاكل من الشجرة واضطرب منها الى الارض لقربها منها في الحكم وكل من مات من اولاده المطيعين
تعود روحه الى هذه الجنة وان كان عاصيا عادت روحه الى النار التي في البرزخ فلا يزال
بنوادم في هذين المكانين حتى تنتقض الدنيا ويفنى العدد وتتكامل المدد فيخرج الناس بنفخة البعث
الى الحساب ثم يدخلون الجنة الكبرى او النار الكبرى ولوان الجنة التي يفتح للسموات من
منها طاقة والنار التي يفتح للكافرين منها طاقة هي الجنة الكبرى او النار الكبرى لغات الحشر والبشر
وما بعد هما مما ورد انتهى قال سيدي على الخواص رحمه الله ولما كان الغالب على جنة
البرزخ مشابها للجنة الكبرى في الطهارة والتقدس لم يكن محلا لاجزاء القذرة فيها من
بول وعائط ودم ونخاط وغير ذلك ما تولد صورة من تلك الاكلة الصورية فلذلك انزل ادم و
حواء الى هذه الارض التي هي محل التعفين والاستحالات ليخرج فيها ذلك القدر والصورة
في حقهما الحقيقي في حق العصاة من اولادهما انتهى فسمعت احى افضل الدين رحمه الله يقول لما
اكل ادم وحواء من شجرة النوى تولد فيها البول والعائط والدم ولذة اللمس من الرجال
للنساء وعكسه ولذة الجماع كذلك تولد في ذريتهما بسبب ذلك اذا اكلوا من شجرة النوى
الخاصة بهم من وقوع في حرام او مكروه او خلافا لاولى زيادة على ما تولد صورة في اوبهم الجنون
والاغماء بغير مرض والنخاط والصنان والتكبر والتعبد والقهقهة واسبال الانزار والسر او بيل
والقميص والعمامة والغيبة والتميمة والبرص والجذام والكفر والشرك وغير ذلك مما وردت
الاخبار ولا تثار بانه ينقض الطهارة فمن تامل في جميع النواقض وجدها كلها متولدة من الاكل
وليس لنا ناقض للطهارة من غير الاكل اذ افاض من لا باكل حكمه حكم الملائكة لا يقع منه
شيء ينقض طهارته ابدأ ما ذكرناه وما لم نذكره فان الملائكة لا يبول ولا שתوط

ولا يجري لها دم ولا تستتي الرجال والنساء ولا الاستمتاع بالجس بشئ من جسدها ولا بالجماع ولا
 تحن ولا يغص عليها ولا تقصى ربهما بكفر ولا غير ذلك العبد لا يعصى ربه إلا أن حجب عن شهوده
 تعالى ولا يحجب عن شهوده تعالى إلا أن أكل فلوله حجاب به يأكل ما وقع في معصية أبداً فلذلك
 أمرنا الشارع صلى الله عليه وسلم والأئمة المجتهدين بالطهارة إذا وقع منا ناقض بالماء المطلق أو
 بدله وأمرنا الشارع وكذلك المجتهدين بالتطهر من نجاسة بالماء كذلك الحج والتميز والاستبراء
 وإزالة قدس النعل وذيل المرأة الطويل وأمرنا بالستره عن كل نجاسة خرجت من القبل والدبر و
 غيرها حتى عن مس المحل الخارج منه البول والغائط عن قبل ودبر وأمرنا الشارع وكذلك العلماء
 برش السراويل بالماء ملامستها للذكر المجاور للخارج وقد كان صلى الله عليه وسلم ينضم سراويله
 بالماء عند الطهارة ويقول بذلك أمرني جبريل رسياتي في توجيه الأحكام أن النقض بمس الفرج
 خاص بأكابر العلماء والصالحين وعدم النقض خاص بالعوام وإنما أمرنا الشارع صلى الله عليه
 وسلم بالنضم من بول الغلام إذا لم يأكل غير اللبن دون الغسل تخفيفاً علينا فمن غسل منه فله
 ذلك وإن كان الرش أفضل لأن الأحكام راجعة إلى حكم الشارع لا إلى حكم العقول فإن قال
 قائل كيف قلتم بنجاسة بول الأطفال مع كونهم لا يصح في حقهم الأكل من شجرة النخيل والجواب
 قد قال بعض أهل الكشف أن للأطفال معاصي من حيث أوحى الله لها طاعات كذلك من حيث
 أوحى الله لها وأيضاً فإن بعض العلماء كان يغسل من بول الصبي الذي لم يأكل الطعام ويقول إن والدته
 تأكل في هذا الزمان الحرام والشبهات فكان بوله أقدر من بول من يأكل الحلال انتهى
 وقد جاءت أقوال المجتهدين في النقض بما ذكرنا على قسمين مشدد ومخفف بحسب الأدلة
 التي أسندوا إليها من الكتاب والسنة كما أن منهم من توسط بين التخفيف والتشديد كصاحب
 القول المفصل كما أن من النقض ما اتفق عليه الأئمة كالبول والغائط والجماع والجنون ومنها
 ما اختلفوا فيه كلبس المحارم ومس الفرج والعجز بشرطه عندهم وكذلك ما اختلفوا فيه خروج
 الدم المسائيل من البدن والقهقهة والغيبة ومس الصنان في الأبط والمشرط والاجذم والابرص
 والصلبي والوشن ونحو ذلك وقد تقدم في توجيه الأحكام من باب الامتنان أن النقض بمس الفرج
 ليس هو لذات الفرج وإنما النقض به لكونه محل خروج الخارج منه تد من الأكل إذ لو كانت
 النقض به لذاته من حيث كونه متولداً من الأكل كان حكم جميع الأعضاء كذلك فإن البدن كله
 قد نهي وتولد من الأكل فإن قلت وقد قال العلماء بالنقض بخروج الخصاة التي ابتلعها الإنسان وهي
 غير متولدة من الأكل بيقين فالجواب ليس بالنقض عندهم بل لذاتها وأنها هولما عليها من القدر
 المتولد من الأكل فلولاً ما عليها من العذر لم ينقضوا الطهارة بها لو فرض ذلك إذا ناقض
 حقيقة إنما هو خروج الفضلة التي تولدت من الأكل والشرب وإثارة الشهوة والغفلة عن الله
 عز وجل والموعظة وليست الخصاة أو العود بناتهما يثيران شيئاً من ذلك فافهم
 فهذا كان سبب الأمر بالطهارة عن الحدث الأكبر والأصغر فإن قلت فلم وجب تعميم البدن
 بالغسل من خروج المني مع أنه دون الماء لظهوره في القدر بيقين فالجواب إن تعميم البدن

بمخرجه أو بالجماع من غير خروجه ليس هو للقدس وإنما هو لما فيه من اللذة التي تسرى في جميع
 البدن حتى تميته وتنسيه ذكر ربه والنظر إليه فلذلك أمرنا الشارح بأجراء الماء على سطح البدن
 كله بحسب سر بيان اللذة فهو وإن كان فرعا من البول والغائط فهو أقوى لذة من أصله فلذلك
 أمرنا بأجراء الماء المنعش للبدن من ضعفه أو قوته أو موته النسبي فيقوم أحدهما بعد الغسل يتأخر
 ربه ببدن حتى فكل موضع لم يمسه الماء فهو كالعضو الميت والمشرق على الموت أو كبدن السكاران أو
 المغشى عليه فلا يكاد يخضر ذلك المحل مع ربه في صلاته أبدا وإذا لم يخضر معه فكانه لم يصل
 إذ الصلاة لا تصح إلا بجميع البدن كما أنها لا تصح خارج حضرة الله تعالى أبدا عند أهل الله تعالى
 فافهم وإنما وجب التيمم عند فقد الماء حسا وشرعا لأن التراب فيه رائحة الماء أزهو عكارة الماء
 الذي تموج لما خلق الله تعالى الموجودات فإن فقد التراب تيمم بالحجر لأن أصله كذلك من زبد
 البحر حين تموج ولذلك يخرج منه قطر الماء إذا أحرق بالنار فلو لا أن فيه الماء ما قطر منه بالناس
 إذ الحقائق لا تنقلب وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول إنما وجب تيمم البدن
 بمخرج المني لأن الغفلة عن الله فيه أكثر من الغفلة في البول والغائط ولذلك قال الإمام أبو
 حنيفة بنقص الطهارة بالقهقهة في الصلاة لأنها لا تقم إلا من شخص غافل عن شهود نظر ربه
 إليه في صلاته وذلك مبطل عند أهل الله عز وجل وأما وجوب تيمم البدن على الحائض والنفساء إذا
 انقطع دمهما فإنما ذلك لزيادة القدر الحاصل بالحيض والنفساء سيما إن عرقت مثلاً
 وانتشردمها وقد سمي الله تعالى دم الحيض أذى وأبطل صلاة الحائض والنفساء مع وجوده وبعد
 انقطاعه حتى تغسل أثر ذلك الدم فقط أو بعد تيمم بدنها وتيمم وقد جوز الإمام أبو حنيفة وطء الحائض
 والنفساء إذا انقطع دمها وغسلت فرجها فقط لدل ذلك في حق من اشتدت حاجته إلى الوطء
 وخاف من الوقوع فيما لا ينبغي فإن قلت فلا شيء اتفق العلماء كلهم على نجاسة البول
 والغائط من الأدمى واختلفوا في بول بعض الحيوانات وغائطها مع أن الأدمى أشرف
 من البهائم ببقاين أذهو المكلف بترك أكله من شجرة النہى بخلاف غيره فالجواب ما اتفق
 العلماء على نجاسة بوله وغائطه الأشرافه وعلوم مقامه فكان من شرفه في الأصل أن يظهر كل
 شيء خالطه لكنه لما غفل عن ربه واشتغل بحكم طبيعته ولدته وشهرته انعكس عليه الحكم فصار
 كل شيء صاحبه من المطاعم الطاهرة أو الطيبة الرائحة يصير قذرا ونجسا منتنا من بول وغائط
 ودم ومخاط وبصاق وصنان وفي القواعد أن كل من شرف مرتبته عظمت صغيرته فإن قيل
 إن قولكم إن علة الاتفاق على نجاسة بول الأدمى وغائطه الشرف ينتقض عليكم ببول الحمار
 وزبله فإنهم اجمعوا على نجاسة ذلك منه وليس له شرف فما الجواب عن ذلك قلنا الجواب عن ذلك
 شدة الغفلة عن الله تعالى حال الأكل فهاثم اغفل عن الله تعالى من الحمار ومن كل حيوان
 لا يؤكل بخلاف الحيوانات المأكولة فإنها قليلة الغفلة عن الله تعالى فحفف بعض الأسماء
 الأمر في أبوالها وأثرها ويؤيد ذلك امتنان الله تعالى علينا بهيمة الأنعام في الأكل ولوانه أباح
 لنا الحمار والبغل لأنزادنا بأكله غفلة وكان كالأنيمة التي لم يتكره الله عليها فافهم فإن

قيل فلا شيء لم يتفقوا على نجاسته فضلات الحمار كلها من مخاط وصنان ونحوها فان ذلك كله
 متوله من الاكل والشرب كبوله وغارطه فالجواب انما خففوا في ذلك لخفة القيم والقدس فيها
 وهذه صورتها عن صورة الطعام والشراب بخلاف البول والغائط والقيء فانها في الغالب يشبه
 لها لون القدر فمن نظر الى شدة قذارتها قال بنجاستها ومن نظر الى خفتها قال بطهارتها كما تقدم
 بيانه في الكتاب فكان هذا اصل الحديث المتولد من الاكل والشرب ووجوب استعمال الماء والتراب
 في الطهارة فلو اكلنا من شجرة النخيل ولا مكروها ما احدثنا ولا امرنا بالطهارة بل كنا طاهرين
 على الدوام كالملائكة ولولا ما قصر الله تعالى من صورة توبة ادينا ادم عليه الصلوة والسلام
 ما هتدينا للتوبة من ذات نفوسنا ولا عرفنا كيف نتخلص من الذنوب ولا كان الحق تعالى
 قال ان الله يحب المتطهرين فالجواب لله رب العالمين واما وجه تعلق الصلوة
 بانواعها بالاكل والشرب فهو لان الصلوة كلها انما شرعت توبة لنا واستغفارا من حيث
 ان قوت ارواحنا هو الوقوف بين يدي ربنا كما ماتت ابداننا من المعاصي اضعفت او فترت
 باكل الشهوات او الوقوع في الغفلات فامرنا الحق تعالى بالطهارة بالماء والتراب المنعشين
 للجسم ثم بالوقوف بين يديه المنعش للروح فتناجي ربنا بابدان و ارواح حية بعد موتها
 بما وقعت فيه مما تقدم فكاننا بذلك فتحنا باب التقرب الى الله تعالى ورضاه عنا بعد ان لم يكن
 تعالى باضيا عنا كل الرضى الذي يقيم لنا حال الوقوف بين يديه وذلك لغفلتنا عنه بتناولنا شهوات
 نفوسنا من اكل وشرب وغير ذلك ودخولنا الخلاء لتخرج تلك الفضلات القذرة المنتنة التي
 لا تناسب حضرة تعالى ولذا لك خففة ثمرة من الاكل وقالوا استحي من الله ان تكشف عورتنا
 بين يديه كل قليل حال البول والغائط كالامام مالك والاوزاعي والبخاري فكان الامام مالك
 والبخاري يدخلان الخلاء كل اسبوع وكان الاوزاعي يدخل الخلاء كل شهر فربما يفرق بطنه فصا
 يدخله في الشهر مرتين فكانت امره نقول لمن يدخل عليها ادعو العبد الرحمن فان به علة البطن
 انتهى وفي الحديث ان الملائكة تقول عند دخول وقت الصلوة يا بني ادم قوموا الى ربنا راكمي
 التي اوقدتوها فاطفئوها فان قال قائل فلم تكرر الصلوة عندنا في اليوم واليلة خمس مرات
 فالجواب ان ذلك من رحمة الله تعالى بنا لتذكر ذنوبنا عند طهارتنا ويحصل لنا الرضى والشرف
 كلها وقفنا بين يديه ليجرب بذلك كله المحلل الواقع فينا بالمعاصي والغفلات بين كل صلوة و صلوة
 فيتوب احدانا ويستغفر مما اجناه من المخالفات على حسب مقام ذلك المتطهر منا والمصلح كما انه
 اذا قال اذكر الوضوء الواردة يغفر له ذنوبه الخاصة بالوضوء ثم انه يقوم للصلوة فيغفر له ذنوبه
 الخاصة بالصلوة فان كل ما صور شرعي انما شرع كفارة لفعل وقع العبد فيه ما يسطط الله تعالى
 فيكون ذلك في مقابلته كفارة له كما يعرف ذلك اهل الكشف فلو كشف للعبد امر ذنوبه تتساقط
 عنه سمينا وشمالا كلها كبر الله تعالى اي عن كل شيء يخطر بباله من صفات التقويم فان الله
 تعالى اكبر من ذلك كله ثم يقرأ فتحد ذنوبه يمينا وشمالا ثم يركع فتحد كذا لك ثم يعيد ل
 فتحد كذا لك ثم يسجد فتحد كذا لك ثم يرفع راسه فتحد كذا لك فلا يفرغ من صلواته عليه

ذنب من الذنوب التي تغفر بالصلوة فعلم بما قرناه الجواب عن قول القائل قد ورد ان الله يب
 كلها حتى حال الوضوء فمن اين جاءته الذنوب التي تتساقط عن يمين وشماله في الصلوة انزل
 على اثر الوضوء فانهم وقد تقدم في ابواب الطهارة قولنا ان ذنوب العبد كلما كانت اقرب واقتر
 اكثر كلما طوب بنظارة الماء اكثر ليكون انعش للبدن الذي مات من كثرة المعاصي بخلاف
 المستعمل فرحم الله الامام اباضيفة ما كان ادق استنباطاته وما كان اكثر احتياطاته
 لهذه الامة في قوله بعدم صحة الطهارة بالماء المستعمل ولو كان اكثر من قلتيين مثلاً لضعفه
 بكثرة خروجه الخطايا فيه ورحم الله ببقية المجتهدين فان قلت فاذا كانت الصلوات الخمس
 كفارات للذنوب المتعلقة بالصلوة فلا شيء شرعت النوافل هل هي لمعصاه يقع من الذنوب
 المستقبل او هي جبر للخلل الواقع في الفرائض كما قال به اهل الكشف فانهم قالوا لا نقل الا عن
 كمال فرض وذلك بان لا يخطوب باله شيء من الاكواب من حين يحرم بالصلوة الى ان يسلم منها
 فالجواب انها جواب للخلل الواقع في الفرائض بالنظر لمقام كل انسان وليست بنوافل الا في حق من
 كملت فرائضه من كل الاولياء ولذلك قال تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم ومن السيل
 فتعجب به اي بالقران نافلة لك فما قال تعالى لك الا لينبه على كمال فرائضه صلى الله عليه وسلم
 يلحق به كل الاولياء من ورثته في المقام ويبقى امثالنا على الاصل في الجبر ويؤيد ذلك حديث
 البخاري وغيره ان الفرائض تكمل يوم القيمة بالنوافل اي يكمل كل نقص حدث في ركن او سنة
 بنظيره في النوافل من الامركان والسنن فان قلت فلما كد الشارع صلى الله عليه وسلم
 بعض النوافل دون بعض فالجواب فعل ذلك توسعة لامتته فانه لو اكد ها كلها لكانت
 كالتشديد الذي لا يطيقه غالب الامة وقد كان صلى الله عليه وسلم يحب التحفيف على امتته
 ما امكن لعلمه بان الله تعالى غنى عن طاعتهم كلها وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة
 ركعتين قبل المغرب ثم تركهما وقال خشيت ان يتخذها الناس سنة اي يواظبوا عليها كالنوافل
 المؤكدة فان قلت فلم شرعت النوافل ذوات الاسباب كالكسوة والاستسقاء والعيدين وصلوة
 الجنائز ونحوها فالجواب شرعت لحجاب العبد بالاكل عن شهود الايات العظام التي يخوف الله
 تعالى بها عباده لا سيما مع اكل الحرام والشهوات والشبهات حتى قسا قلبه فانه لا يكاد يخاف
 من الله تعالى كل ذلك الخوف المراد عنه من ارتكاب المخالفات فلو احجنا بالاكل وغفلنا
 عن الله تعالى ما احتجنا الى تخويف ولذلك شرع الشارع في بعض هذه الصلوات الخطبة
 الجامعة للوعظ والتخويفات ليرد قلوب الشاودين عن حضرة الله تعالى اليها بقربة عدم
 مشروعية الخطبة في صلوة الجنائز لان الموت في نفسه موعظة بليغة لمن عقل واستبصر او علم
 صلى الله عليه وسلم ان القلوب ترجع الى حضرة ربها بما شرع من الدعاء والاستغفار في بعض
 الصلوات ما كان شرع معها الخطبة واما حكمة التكبير في العيد فانهما شرع ذلك لحجاب الخلق
 بكثرة الجمع عن شهود وحدة الرب واما صلوة الجنائز فانها شرعت تأدية لبعض حقوق اخواننا
 المسلمين التي قصرنا فيها حال حياتهم فكان الغسل والتكفين والدفن والصلوة عليهم بعد موتهم

كالحجاب لك الخلل الواقع منا في حقهم واصل وقوع ذلك الخلل منا في حقهم انما هو حجابنا بالاكل
 والشرب ويزيد العبدان على ما ذكر التبسط بالاكل والشرب وليس ثياب الزينة لاهما
 شرا ليلف للقلوب المتنافرة من كثرة المراحة في الدنيا والاغراض النفسانية حين حجبنا
 بالاكل والشرب عن شهود الآخرة واحوالها وذلك لان بائتلاف القلوب يحصل اجتماع نظام الدين
 واقامة شعائره بخلاف التنافر فانه يشتت نظام الدين ويضعفه وانما زاد العبدان على الجماعة
 في الجمعة بالتكبير لله تعالى اي عن ان يخرج شئ من الوجود عن حكم ارادته لانهما يوافقان وسرور
 وغفلة عن الله في العادة اكثر من الغفلة عنه في يوم الجمعة وانما امرنا فيهما باظهار الفرح والسرور
 شكر النعمة الله علينا بهما بالفعل الظاهر دون الاكتفاء بفرح القلوب في الباطن فينبغي لمن طعن في
 السن ان يوافق الاطفال والخدام والعلماء في اظهار السرور ولبس احسن باعنده من الثياب تعظيما
 لحضرة الله تعالى التي هو فيها وسببا لميل قلوب الناس الى بعضهم بعضا فان لباس الزينة
 له اثر عظيم في الميل الى صاحبه عكس حال صاحب ثياب الدنسة وسمعت سيدي عليا الخواصر
 رحمه الله يقول لا ينبغي لمسلم ان ياتي الجمعة والعبدان وغيرهما من الصلوات وفي باطنه
 غل او حقد او مكر او خديعة او حسدا وكبر على احد من المسلمين فان من اتى الى الصلوة
 وفي باطنه شئ من ذلك لم يجتمع قلبه على حضرة الحق تعالى في تلك الصلوة وسمعت يقول
 اصحابه مرات اياكم ان تقابلوكم الجمعة والعبدان وفي قلبكم غل او مكر او خديعة لاحد
 من المسلمين وهذا ان كان مطلوبيا في سائر الاوقات من كل مسلم لكنه في الجمعة والعبدان
 الكلاسيما من كان حاجا فان احرم حضرة الله الخاصة في الارض وفي الحديث لا يصعد للمتشاكسين
 عمل حتى يصطحا استارة لما ذكرناه فان القطيعة والشحناء تمنع نزول الرحمة على الخلق
 ومن هنا استحى العلماء مصالحة الاعداء قبل الخروج للاستسقاء والتوبة وورد المظالم لئلا يرد على
 القوم فاعلم ذلك واما وجه تعلق الزكاة بجميع انواعها بالاكل والشرب فهو ظاهر لاننا لما
 اكلنا ما لا ينبغي لنا شرعا حجبنا عن شهود الملك في المال الذي بأيدينا كله لله تعالى وادعينا
 الملك في ذلك لنا مع الغفلة عن الملك الحقيقي فجمعناه وكثرناه ومنعنا منه الفقراء و
 المساكين شيئا من نفوسنا وشرها وضيعنا بذلك على الفقراء والمساكين والمؤلفة قلوبهم
 وعلى الغارمين في المصالح التي يعود نفعها على الخلق وعلى من يسافر في الجهاد وعلى المكاتبين وعلى
 ابن السبيل ونسينا قوله تعالى واتوا الزكاة وقوله تعالى وانفقوا مما رزقناكم وقوله وما
 انفقتم من شئ فهو يخلفه وقوله صلى الله عليه وسلم انفق مال من صدقة وان الله تعالى
 ايضا عطف دراهم الصدقة الى سبعين ضعفا ونسينا ايضا معنى الزكاة فان الله تعالى اسماها زكاة
 اي نمو الا لينا مل العبد في ذلك ويخرج زكوة بطيب نفس وانشرح صدره وسمعت شيخنا شيخ
 الاسلام زكريا رحمه الله يقول انما فرض الله تعالى علينا الزكاة لما سبق في علمه من شدة نفوسنا
 على عباد الله وحرماننا لهم من مال سيدهم الذي جعلنا مستخلفين فيه اي لا مال كين له ملكا
 خصبه الله الملك انما الشارح باخراج نصيب معلوم من كل صنف من جميع اموال الزكاة

على سبيل المفروض علينا تطهير الأموال وأسر وأحنا من الرجز المحاصل لها بالبخل والشح ومخالفتنا
 لأمرنا الله تعالى ورسوله بأخراجها وانزالها للبركة في رزقنا والمؤثقة فانه ما كل مؤمن
 بشهد زيادة النحر في ماله اذا اخرج زكوته وانما يشهد النقص فيه وقد دعت المثلثة ربها
 بان الله تعالى يعطي كل منفق خلفا وكل محسك تلفا ودعاء المثلثة لا يرد فلو تامل غالب الناس
 في نفوسهم لم يدعوا قط كمال الايمان بكلام الله وكلام رسوله فان الله تعالى وعدنا باخلاف
 لانفاق في سبيله وكذلك وعدنا برسوله ومع ذلك فلم يخرج زكاته وينفق ماله في سبيل الله
 لا قليل من الناس قد قالوا من شرط الايمان الكامل ان يكون الغائب الذي وعده الله به او توعد
 عليه عند المؤمن كالحاضر على حد سواء فاين ايمان البخيل بحق الله تعالى حينئذ الذي
 يدعيه مع انه لو راى يهوديا جالس ببدة من ذهب يقول كل من اعطاني نصف ا عطيته دينارا
 اصار غالب الناس بيزدحمي عليه باعطاء الدراهم لياخذ والدنا نيرد لو ان انسانا قال لاحد هم
 لا نقطه دراهمك ليعطيك بها دنائير لسفه عقله ولم يسمع له فانظريا يا اخي لنفسك في هذه
 الميزان فانت اعلم بحالك وادع الايمان بعد ذلك واترك الدعوى واستغفر ربك وسمعت سيدك
 عليا الخواص رحمه الله يقول من لم يشكر الله تعالى على الامر باخراج زكاته فهو من اجمل الجاهلين
 بانه ما امره باخراجها الا وهو يريد ان يزيد من فضله فاللائق به الفرح والسرور لا الحزن و
 لغم انتهى واما نوافل الصدقات فاما شرعت لجبر الخلل الواقع في زكوة الفرض نظير الصلوة
 الصوم فربما نقص بعض الناس من القدر المخرج او من السرور بالاخراج فنقص اجزهم بذلك وقد
 ورد في الحديث ما يدل على ان الله تعالى ما وعد بالاجر على الزكوة الا من اخرجها من شرجها
 صدره قارة بها عينه وكان سيدي علي الخواص رحمه الله يقول انما شرع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم صدقة التطوع دفعا لنزول البلاء على الانسان فان زكوة الفرض مطهرة
 لما في الروح وصدقة التطوع مطهرة للبدن من الخبث والرجس المحسوس والمعنوي فمن لم يتصدق
 صدقة التطوع ولم يجبر النقص في زكوة الفرض فقد عرض بدنه للحكة والجرب والحب الفريخي
 والدامل والقروح وسائر ما يؤذي بدنه انتهى واما زكوة الفطر فانه شرعت لتكون رفع صيام
 رمضان متوقفا على اخرجها فلا يرفع الى السماء الا باخراجها لحديث حسنه بعضهم مع اجماع
 هل الكشف على ذلك وانما كان رمضان لا يرفع الا بعد اخراج زكوة الفطر لانها كالكفارة
 لما وقع من ذلك الصائم من خرق صومه بالغيبه والقيمة وتعاطي الشهوات المضادة للحكمة
 الصوم واصل ذلك كله الاكل والشرب فانه لما اكل حجب عن مراعاة مراقبة الله فوقه في خرق
 صومه لتركة الادب معه تعالى حين تخلق باسم الصفة الصلانية من تركه الاكل والشرب
 جميع المفطرات فلو لا الاكل لما حجب ولا خرق الحمد لله رب العالمين واما وجه تعلق الصوم
 بالاكل من شجرة النوى فرضا كان او نفلا فهو لان الصوم انما شرع تطهيرا وتقوية للاستعداد
 والتوجه الى الله تعالى في قبول التوبة من سائر المعاصي التي حدثت منا طول سنتنا مثلا حين
 محسنا بالاكل والشرب وغيبنا عن مراقبة ربنا وعن الحياء منه وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه

الله تعالى انما شرع صوم رمضان سدا لمجاري الشيطان من البدن من العام الى العام
يوثقه على الكمال لما وجد الشيطان له سبيلا عليه بالسوسة وغيرها لكنه لما اذاه على حكم
القصر خرقه فدخل اليه الشيطان من ذلك الخرق واحتاج الى الجابر بصوم الاثنين والخميس وايام
الليالي البيض ونحو ذلك وسمعه يقول ايضا من شأن الصوم مراقبة القلب ببول الاعضاء
حتى تكاد اعضاء العبد تشتم معصية لسه مجاري الشيطان التي انفتحت في البدن باكل الشهوة
حتى صار البدن كطاقات شبكة الصياد فاذا صام انسدت تلك الطاقات كلها والى ذلك الاشارة
بحدث البخاري وغيره الصوم جنة اي ترس يبقى به العبد دخول الافات الدنيوية الى قلبه
وانما كان رمضان ثلثين يوما وتسعا وعشرين يوما لما ورث النبي صلى الله عليه وسلم من اكلها
ادم من الشجرة فكتبت في بطنه شهرا كاملا وتسعا وعشرين يوما فان قيل ان في الشريعة ما يفهم
منه ان الاكل يقيم في الباطن اربعين يوما الحديث من اكل لقمة من حرام لم يقبل له صلوة اربعين
يوما فالجواب ان هضم الطعام راجع الى الحرارة التي في القوة الهاضمة فربما كانت حرارة القوة
الهاضمة في ابنا ادم اشد فحضمت الطعام وارتلت في شهر فنقص عشرة ايام عن هضم المعدة
انتهى فعلم الله تعالى ما علينا صوم رمضان الا اضعاق الشهوة المتولدة من الاكل فمن بالغ
في اكل الشهوة والدم في رمضان فقد ابطل حكمة الصوم في حق نفسه ولم يسد مجاري
الشيطان من بدنه فركض فيه ابليس بخيله ورجله وانتد عليه دينه فلو الاكل لم يفتح الى
صوم ولكن كما للملائكة لا يقع من معصية ابد اطول عمرنا فان قيل فلم شرعت الكفارة في الجحام
في نهار رمضان فالجواب انما شرعت لتكون الجحام خالفا لربه وقدم شهوته على رضاء ربه
عليه وتعرض بذلك لنزول انباء عليه فكانت الكفارة مانعة من وصول العقوبة اليه وكذلك
القول في سائر الكفارات من ظهار وقتل ونحوها من الجنايات على الدين وايضا فان الصائم
قد تخلق باسم صفة الحق تعالى من عدم الاكل والشرب فلا يليق به النكاح الذي تنزه الباري
جل وعلا عنه فقد علمت انه لو الاكل ما احتجنا الى صيام نضعف به شهواتنا ونكف به جوارحنا
ووجه تعلق الاعتكاف بالاكل من الشجرة فهو لانه انما شرع جمع الشتات
قلوبنا عن ربنا حين تفرقت في اودية الغفلات بالاكل فكان الاعتكاف معينا لنا
على صحة الحضور لاسيما في رمضان لاجل حضور قلوبنا مع ربنا في ليلة القدر التي هي خير
من ألف شهر فافهم والحمد لله رب العالمين واما وجه تعلق الحج والعمره بالاكل من شجرة النهي
فهو لان الحج والعمره مكفران للذنوب والعظام التي نشأت من حجاب الاكل فلو الاكل ما وقعنا
في هذه الذنوب ولا احتجنا لما يكفرها وقد تقدم ان لكل ما هو شرعي ذنبا في مقابلته يكفر به
من طهارة وصلوة وصوم وحج وغير ذلك وذلك اننا لما اكلنا ما لا ينبغي لنا اكله شرنا بل بطرا
وشبه نفس حجبنا فمعصينا ولو اننا كنا اكلنا ما كان ينبغي لنا اكله شرعنا من غير زيادة لما وقع منا معصية
في حقنا واما في حق ابنا ادم عليه الصلوة والسلام فكان كل ما وقع منه من الذنوب والبيكاء صوريا
لا حقيقيا كما تقدم اول البحث وكان الحج اخر ما بقي على العبد من المكفرات وايضا فان ادم

عليه الصلوة والسلام تلقى الكلمات هناك وتاب الله تعالى عليه هناك التوبة الصورية لا الحقيقية كما هو شأن الأنبياء من ذريته فإن قلت فلا شيء لم يجب الحج والعمرة الأمرة واحدة في العمر ولم يكرر كما لصلوات والصوم والزكاة والطهارة فالحجوب إنما فعل الحق ذلك رحمة بخلقه من حيث إن رحمته سبقت غضبه فحفف فيها لعظم المشقة في فعلها غالباً لاسيما من أتى من مسيرة سنة بخلاف الطهارة والصلوة والصوم وغيرها وإنما قال بعض الأئمة باستحباب العمرة وجوبها لأنها داخلية في أفعال الحج فكانت كالزواجر مع الفرائض ثم إن في ذلك بشارقة عظيمة بمغفرة ذنوبنا السابقة واللاحقة إذا حججنا مرة واحدة في العمر ولو لا هذه المغفرة لكررنا الحج علينا الحج كل سنة مثلاً ليغفر لنا ذنوب كل سنة بذلك الحج فافهم فإن قلت فلم كان الوقوف بعرفة أول أركان الحج بعد الإحرام للأتي من طريق مصر دون الطواف والسعي مثلاً فالحجوب إنما كان أول الأركان كان الوقوف اقتداءً بابينا آدم عليه الصلوة والسلام لأنه لما جاء من بلاد الهند بعد هبوطه من الجنة التي على رأس جبل الياقوت إلى مكة كان أول ما لاقاه من مناسك الحج الوقوف بعرفة لأنها كالللباب الأول للملك ولله المثل الأعلى ويليه من دلفة وهي كالللباب الثاني لأنها لا فها وقربها من مكة فإن قلت فلم سوغ الحج المصري وغيره بالدخول إلى مكة قبل الوقوف فالحجوب إنما ساسا محرم الحق تعالى بالدخول رحمة بالخلق لما عندهم من شدة الشوق إلى رؤية بيت ربهم الخاص فكان حكمهم كحكم من هاجر إلى دار سيده فمكث بين يديه ينتظر ما يؤمر به السيد من الأعمال فلما قال لها اذهبي إلى عرفات التي دخل منها صفى آدم عليه الصلوة والسلام ما وسعه إلا امتثال أمر ربه في ذلك فإن قلت فلا شيء أمر المحرم بالتجرد من لبس المخيط مع أن من الأدب عند ملاقات الأكابر لبس فخر الثياب عادة فالحجوب إنما أمر العبد بمثل ذلك إشارة إلى أن من الأدب من كل من نبأ أن يأتي ربه خاشعاً ذليلاً مفلساً متجرداً من جميع العلائق الدنيوية ليقتبله السيد ويخلع عليه خلعة الرضى قال تعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين الآية إذا الغنى اللابس لثياب الزينة لا يستحق صدقة من الحق تعالى في العادة وقد يتفصل الله تعالى على الأغنياء بالصدقة عليهم زيادة على ما عندهم كالفقير بحسب ما سبق في علمه وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول من علا قبول حج العبد أنه خلع عليه خلعة الرضى عنه أن يرجع من الحج وهو متخلق بالأخلاق المحمدية لا يكاد يقع في ذنب ولا يرى نفسه على أحد من خلق الله ولا يزاحم على شيء من أمور الدنيا حتى يموت وعلامة عدم قبول حجه أن يرجع على ما كان عليه قبل الحج كما أن من علامة مقتته أن يرجع وهو يرى أن مثل حجه أولى بالقبول من حج غيره لما وقع فيه من الكمال في تادية المناسك وخروجه فيها من خلاف العلماء لكن هذا المقت لا يشعر به كل أحد وإنما يدركه أهل الكشف انتهى فاعلم ذلك فقد رجم سبب مشروعية الحج إلى الأكل من شجرة النهي والحمد لله رب العالمين وأما وجه تعلق البيع والشرع وسائر المعاملات بالأكل من شجرة النهي فهو ظاهر لأننا لما أكلنا وشربنا جبننا بذلك عيباً من عبيدنا وأخواننا وعن أكرامهم وأعطاهم ما يحتاجون إليه مما نحن مستغنون عنه من عبيدنا

سيدنا وتقديسنا حرودنا بالبحر والشم وعدم الايتار وطلبنا ان يكون كل ما في ايدي الخلائق
لنا ولو بغير طريق شرعي فامرنا الله تعالى بالبيع والشرع وحرم علينا الربا وشرع لنا الخيار في البيع
والشرع دفع اللزوم منا اذا كان الحظ الاوفر لا خينا ودين لنا العيوب التي من ذنابنا والحق من
ضمان غيرنا وبين لنا ما يدخل في بيع دورنا وبساتيننا وما يصح فيه السلم والرهن واحكام الفس
والحجر والصلم والحالة والشركة والوكالة وغير ذلك من القراض والا قارير والمساقاة والاجارات
واحياء الموات وانما رغبتنا في الوقف والهبة والهدية شكر لما عندنا من النعمة وكذلك علمنا حكم
اللقطة واللقيط والجمالة والفرائض وقسم الصدقات والوصايا والوديعة وقسم الفقي عو الغيبة
وكل ذلك اصله حجابنا بالاكل الذي لم ياذن لنا الشارع في اكله من حيث عين الاكل ومن حيث الفعل
وقد بسطنا الكلام على ذلك كله في رسالة الانوار القدسية فراجعوه والحمد لله رب العالمين واما وجه
تعلق النكاح وتوابعه بالاكل من شجرة النهي فهو ان العبد اذا اكل تحركت شهوته الى الجماع
او مقدماته فلو لا مشروعية النكاح لم يكن يقع في الزنا فقتل شرعا او غير ذلك على تلك المسدرة
المزني بها فكان الفساد يعظم فذلك امر الشارع بالولي والشاهدين والصدقات ليدخل اليه من
الباب واما مشروعية القسم للزوجات فاصلها اكل فانه لما اكل شرها وبطل حجب عن حقوق زوجة
عليه فضاجرها وتزوج عليها واذاها حتى سالتها ان يطلقها بما لم تقط له وتقدي نفسها منه
وربما بطر فظلمها ابتداء من غير سؤال ولا مال ثم ندب على ذلك فشرع الله له الرجعة وربما الى
من زوجته وظاهر منها ولا عنها ونزوح من ارضعتة ووطئ الجارية من غير استبراء ونكح
في العدة مع اشتغال رحم المرأة بولد الغير او مائه وربما شتم بفقته الزوجة والوالدين والذرية
والخدام والبهائم التي يركبها وينفع بها لحجابه بالاكل عن حقوق جميع المذكورات فامر باعطائهم
حقوقهم بحسب الامر الشرعي دفعا للفتن في الدنيا والاخرة والحمد لله رب العالمين واما وجه
تعلق ربح الجنائيات وما يدرك فيه من النذر والايمان والقضاء والعقوبات والكتابة
وحكم امهات الاولاد من الاماء فوجهه ظاهر وذلك ان العبد اذا اكل وشبع ربما بطر وطغت
جوارحه وبغت فقتل النفس التي حرمها الله تعالى او قطع شيئا من جوارحها او جرحه عمدا
او خطأ او قطع الطريق او سرق او زنى او صال على الناس او شرب المسكر او قذف او عراض الناس
او حلف بالله صادقا او كاذبا او شتم بالمال فلم يكذب فيفقده على المحتاحين اليه الابن ذرا وعهد
مع الله على ذلك فامر الله تعالى بالوفاء بنذره كالعقوبة عليه لا كالاكرام ودرء المحبة له من حيث
ما هو عليه من التمس ومن حيث مزاجته للشارع في الشريعة المجاب ما جعله مباحا ومندوبا
توسعة على الامة فلو لا مشروعية الحد وفساد نظام العالم بزيادة القتل والنهب وانما جعل في
بعض الحدود كفارة بعقوبة او اطعام او صوم او كسوة لما في ذلك الامر من منة القوم وتكون الكفارة
حجبا طائعا من وقوع العقوبة باذن الله تعالى للعبد رحمة به وكل ذلك نسا من حجاب الاكل
الذي ياذن فيه الشارع فامرنا واوجبه تعلق العقوبة وما سدره بالاكل من النكاح
فهو ان السهر بالاكل وشرب بمحممة يفسد من الرفق له وانه الله به لا وكل ذلك

اكل وشبع بطرد فسق وخ عن طاعة سيده وطلب ان يخرج من تجيره عليه وان يكون له مال
 كسيده وجعل كون الرق اسن له فانه مادام في كفالة سيده فهو مستغن بمال سيده عن الشقاء
 والتعب في تحصيل ما يحتاج اليه فكل شيء احتاجه اخذته من بيت سيده فلما طلب العبد ذلك
 نفس عنه الشارح بترغيب سيده في عتقه وامره بكتابة ان علم انه يقدر على مال يفتدي به
 وكذلك امره بتدبيره مخرج به لما عنده اي السيد من حرصه على الدنيا ومحبة لها فلم تسمع نفسه
 بعنو ذلك الرقيق لا يعرفه فكان كمن تصدق بماله حين عاين طلوع الروح فلوله يمكن عند السيد
 بقية حرص على الدنيا كما امر بالعتق فورا من غير كتابة ولا تدبير واما ام الولد فانها لم يؤمر
 السيد بعتقها مخرج به اجهل بحقها عليه حيث كانت محلا لاستمتاعه وقضاء شهوته
 فرغبة السادة في ان تكون نتيقة بعد موته فمر عليه وفاء بحقها وكفارة عنه لاهلها في الاستمتاع
 بها بحكم الملك واصل احوال بحقها امر الاكل فانه لما اكل تجب فلم يوف بحق من خدعه واستمتع به بل
 طلب منه مالا اذا اطلق عتقه لرد الهجاب لكان نزه نفسه عن اخذ مال من المكاتب واعتق
 حده من غير تدبيره واعتق ام ولد قبل موته فاعلم ذلك واما وجه تعلق وجوب نصب الامام
 الاعظم ونوابه بالاكل من شجره واسمى فهو ظاهر لانه لو لا الامام الاعظم ونوابه في سائر اقطار
 الارض من وزير وامير وقاض وغيرهم لما قدر احد على تنفيذ الاحكام وكان يفسد نظام العالم
 كله اذا طلب الخلق اخذ حقه من بعضهم بضابلا لشوكة تحميمهم وربما كان يقتل خلق كثير حتى
 يتكلموا من قتل زجرا . . .
 يقتص منه كالوالد . . .
 الاكل لما حجب
 الناس وتخاصموا به . . .
 لا ملازمة غريبة . . .
 والهم الرعب . . .
 انه لا يفهم للدين . . .
 ينصب الامام الاعظم . . .
 فلو امرنا الشارح . . .
 بل نفى عن الامارة . . .
 في دارة فضلا عن . . .
 المجاهد بن المرابط . . .
 حاتمة كتاب المية . . .
 والحمد لله الذي . . .
 انما السال ما . . .
 بغيره وورثا . . .

ليه القتل فلذلك قالوا لا يليق ان يقيم الحدود الا من يقتص ولا
 عن اية فيضربك فافهم شأن اصل ذلك كله الاكل فانه لو لا
 اوجبه الله تعالى عليه من الحقوق كما انه لو لا الاكل لما تناسر
 يؤدى الحق الذي عليه من غير وقوف على حاكم ولا حبس ولا تعزير
 ثقة الاولياء والعلماء العاملين فكان من رحمة الله تعالى بعباده
 واعلى نصب امام يحصى مواليهم وانفسهم وحرهم بوجوده حين علموا
 ذلك وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وانما لم يرد لنا حديث بالامر
 في ذلك من الرياسة لكبرى الذي لا يكاد يسلم منه الا من عصم الله
 صريحا لكان فيه تعريض للفتنة والشارع لا يامر بما فيه فتنة
 بعيد مسئولا فيها فعلم انه لو لا الولاة الذين لهم شوكة ما امن احد
 صلا لا يخذل الخراج من القدام ولا حم جهاد ولا وجد مال ينفق على
 مصالح الخلق اجمعين فالحمد لله رب العلمين وليكن ذلك اخر
 انة المرحلة لجميع اقوال المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية
 او طاعتا ان تهتدي لولا ان هدانا الله لفد جاء ترسل ربنا باحق
 طرفة من الاثاب من علماء المذاهب الاربعة رضى الله تعالى عنهم
 بغيره . . . بعد ما علم النظر في الادلة والتعاليل

والتوجيهات والسلامة من التعصب لمذهب دون غيره بل معرفته بصحة دليله وضد دليل المخالف وبعد اطلاعه على جميع الفصول التي قد منهاها بديك الميزان وبعد شروحه الشريعة المطهرة التي تقرع منها قول مجتهد من المتقدمين والمؤخرين وبعد شروحه ان عاين الشريعة كالكفر ومنه لا شبهة كالاصابع المتفرعة من الكف فكما ان اصبغ اولى بالكفن من اصبع فكذا لك ليس من هيب اولى بالشريعة من مذهب كما نقد بسطه في الفصول قبل توجيه كدام الائمة المجتهدين واذا كان المؤلف اول من تكلم في هذا صراحة الى من يتعقب كلامه وسند رتب عليه لعسر استحضار المؤلف كل ما يرد على منطوق ذلك الكلام ومفهومة حال المؤلف ولو انه كان يقدر على ذلك ما احتاجت الناس الى شرح لمثون ولا احتاجت الشرح الى الحواشي ولا الحواشي الى الحواشي ولو كان من عند غير الله لويد وانيه اختلافا لكثير وقد ذكرنا مرارا ان جميع ما الفناه من الكتب انما هو بحسب ما يفهم الله به على قنبي حال المتاليف ما عد الكتب التي اختصرتها فاحم الله تعالى من عزدي في ودرعي في خطرا وتحريف في هذا الكتاب لغرابية عن الافهام ورحم الله من فتح الله على قلبه ترجيح الشئ من اقول الائمة اوضح ما وجهته به فالحق به موضعه من هذا الكتاب ثم عزدي في التزامي لتوجيه كلام جميع المذاهب المستعملة والمندسة فانه امر لا اعلم احدا سبقني الى التزامه ومن تامل فيه وفهمه صار يقرب مذهب جميع المجتهدين حتى كانه صاحبها واستحق ان يلقب بشيخ اهل السنة و الجماعة في عصره ومن لم يلقبه بذلك و

نصحي واصنع الطوبى والرم لا دبع سائر الائمة المجتهدين

ليأخذوا بيدك في اهل يوم الدين والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين

وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة

الا بالله العلي العظيم

قد تم بحمد الله طبع هذا الكتاب العذب المنهل للوارد من الطلاب مصححا بمعرفة ملتزم طبعه لاجل نشره وعلوم نفعه من هولا نواع المزايح اوى القاضي المشتهر بينامين في الدهلي احد تجار الانهر بنجاه الله تعالى عن اسباب الشر ولما في طبعه حذ التمام عبقث منه روائح مسك الختام في اواخر شهر الله المحرم الحرام من سنة الف ومائتان وست وثمانين من هجرة سيد ولد عدنان عليه افضل الصلوة والسلام وعلى الموصية الكرام

في اكمل المطابع الواقع في دهلي باهتمام مير فتح الدين